مَسعُود الخوَند

القارّات . المناطِق . الدوَل . البُلدان . المُدُن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

الجزء السادس عشر

معَالِم . وَثَائِق . مَوضُوعَات . زعُمَاء

لبنان

مشاركون في التصحيح:
شربل الخوند   انطوان ابراهيم الهاشم   جورج سليم

الناشر: **إصدار خاص**
هاتف: ٤١٩٨٠٨ (٠٤)
فاكس: ٥١٠٥١٦ (٠١)

تنضيد الحروف وتنسيق الصفحات:
درغام ش.م.م.
جديدة المتن – لبنان
ت: ٠١/٦٨٨٩٨٨ – فاكس: ٠١/٦٨٨٩٨٧

طبع في لبنان

سجلّ القلب

شكر المؤلف وامتنانه لرجل الأعمال السيد **جوزف م. عون**، صاحب **كافيه ريو Café Rio**، لرعايته طباعة هذا الكتاب، وبصورة خاصة لما أظهره من عاطفة وطنية ترجمها عودةً إلى الوطن وتنفيذًا لمشروعه الاستثماري (كافيه ريو)، في وقتٍ غابت فيه الاستثمارات وخاف المستثمرون.

مسعود الخوند

لبنان المعاصر

مشهد تاريخي وسياسي عام



قدّم له:
العلّامة السيد محمد حسن الأمين
الدكتور عصام خليفة

لبنان

الجزء ١٦ من الموسوعة التاريخية الجغرافية

مقدمة أولى

بسم الله الرحمن الرحيم

ينقل الأستاذ مسعود الخوند (مؤلف هذه الموسوعة) عن الكاتب الأرجنتيني جورج لويس بورجيس قوله: «لا أعتقده صائبًا الحكم على أمة من خلال عدد متفوقيها وعباقرتها، فالمستوى الثقافي العام أهم من وجود، أو عدم وجود، بعض الشخصيات البارزة».

حقٌ هو هذا القول.. وهو حق تؤيّده المعطيات الميدانية على مساحة هذا العالم، حيث ليس من الضروري أن يوجد التقدّم حيث يوجد العباقرة والمتفوقون.. ولكن من الضروري اقتران التقدم في أي دولة أو مجتمع بتقدّم الوعي والوعي الثقافي العام لذلك المجتمع أو لشعب تلك الدولة.

وإذا كانت هذه الحقيقة تمسُّ أحدًا من شعوب العالم مسًّا قويًا وتغمز من قناته غمزًا قاسيًا فهي أكثر ما تمس – وتغمز – شعوبنا – ودولنا – العربية ومنها شعبنا اللبناني العزيز، إن لم يكن في مقدّمها.. فلا أعتقد أن درجة التطوّر المتواضعة لدى شعوبنا – التي اطلعت في العصور الحديثة، وما زالت، متفوقين وعباقرة في ميادين العلوم والمعرفة والآداب ما لا يقل – إن لم يزد – عما اطلعته شعوب ودول تفوقنا تقدمًا بدرجات – إلّا عائدة إلى ذلك التمركز الحاد للعلم والمعرفة في نخبة من أبناء مجتمعنا، أو في طبقة منهم، أو في أفراد موزّعين.. دون أن تتسرب معطيات العلم والمعرفة والوعي إلى النسيج العام لهذا المجتمع.

ولهذه الظاهرة المؤلمة أسبابها بلا شك.. وإذا كانت أكثر أسبابها تكمن في البنية السياسية التي تحكم مجتمعاتنا وهي بنية استبدادية واسعة السلطات ليس بوسعها أن تدرك حدودها مما يعيق المجتمع أن يقيم مؤسساته الأهلية والمدنية الضرورية لإنتاج التفاعل بين أفراده وطبقاته ونخبه.. وبالتالي لتمكين الوعي والثقافة أن تجد قنواتها إلى نسيج المجتمع أي إلى عامة أفراده.

إلا أن لهذه الظاهرة أيضًا أسبابها – وإن بدرجة أقل من السبب السياسي – التي تكمن في مثقفي مجتمعاتنا الذين يتحولون تارة باتجاه خدمة السلطة السياسية وترويج أفكارها ومؤسساتها.. وطورًا يتحولون إلى أبراجهم العاجية فيتفوقون – أحيانًا – ويبدعون ولكن بمعزل عن هموم التواصل مع شعوبهم.. أي خارج الوظيفة الحقيقية للثقافة، بوصفها فعل نقدٍ وتنوير.

إن التقدّم العلمي في أوروبا ليس وحده الذي أنتج قوّة التقدّم الاجتماعي. بل أكثر من ذلك فإن العلم وحده قد يتحول إلى أداة قمع جديدة في يد بنية سياسية مستبدة.. ولكن المثقفين الحقيقيين الملتزمين بوظيفة النقد والتنوير – كما فعل مثقفو عصر الأنوار في أوروبا – هم الذين مكّنوا العلم الغربي ومعطياته من التحوّل باتجاه الوعي العام لتلك الشعوب والارتقاء بهذا الوعي.

إن الأعمال الموسوعية في كل مجالات العلم والمعرفة التطبيقية والإنسانية هي التي ساهمت بدرجة عالية في إطلاق عصر النهضة الأوروبية.. كما كانت قد أدّت الدور نفسه في عصر النهضة العربية والإسلامية الأولى في العصر العباسي.. وفي حدود معلوماتي فإن نهضة اليابان الحديثة لم تقترن بأي نشاط ثقافي أو معرفي قدر اقترانها بظهور أعداد هائلة من الموسوعات في كل مجالات العلوم والمعارف!

من هنا ليس بوسعي وأنا أتولى شرف تقديم هذا الجزء الجديد من هذا العمل الموسوعي الرفيع إلا أن استأذن صديقي الأستاذ الخوند أن أُخجل تواضعه قليلًا لأقول له ان المتفوقين الحقيقيين هم الذين يقدّمون إضافات نوعية لإنماء الوعي والمعرفة في أوسع مساحة من الشعوب التي ينتمون إليها.. وهذا أمر لا يتطلب ألمعية فكرية ومعرفية فحسب.. ولكن يتطلب قبل ذلك وبعده توفُّر روح رسالية مشحونة بطاقات لا حدود لها من الصبر والدأب والقدرة المتميزة على تحدّي الصعاب وتخطيها.. ولكن ذلك كلّه لا يكفي ولا يستقيم دون أن يكون مقرونًا بمأثرة الزهد في جني الثمار والمكافآت الخاصة من أعراض المال والمجد والشهرة.. لأن مثل هذه المكافآت قلّما يصبر طلابها ومتصيدوها على هذا القدر من الدأب والصبر والتنازل عن أخصب سنوات العمر وأجملها ومقايضتها بليالي السهر والبحث والتنقيب في الكتب والمصادر والملفات وفي التنسيق والتوضيب والتبويب والتأليف والغرق في هموم التعبير والصياغة وتحرّي أعلى درجات الجودة والكمال.

إن موسوعتك أيها الصديق ترتقي إلى مستوى الإنجاز الرسالي في ميدان تنمية الوعي والمعرفة في مستوى شعوبنا العربية والإسلامية.. إنجاز هو في طبيعته من وظائف الحكومات والمؤسسات الكبرى. ولكن الله تعالى قيّض لك أن تختصر في شخصك فريق عمل بكامله، فأدعوه تعالى أن يمنحك المزيد من القوّة والتسديد وأن يتوّج عملك بفرح الإنجاز والاكتمال.

العلّامة السيد
محمد حسن الأمين

مقدمة ثانية

يكاد يكون التأليف، في مجال الموسوعات، من أكثر حقول المعرفة صعوبة. والكتابة الموسوعية في الجغرافيا والتاريخ هي الأكثر دقة ضمن هذا الاختصاص. فالمعطيات الجغرافية والتاريخية هي في حال تغيّر شبه مستمر، من هنا فإنها تتطلّب متابعة مستمرة، من قِبل الباحث، للدراسات و الأبحاث المتجددة. واللغة العربية تفتقر، إلى حد كبير، للموسوعات المتخصصة. والأرجح أن هذا الأمر يعود إلى غياب الدعم من المؤسسات المفترض أن تكون معنية كالجامعات، ومراكز الأبحاث، والمجامع والجمعيات العلمية، أو غيرها، وإلى الشروط الاستثنائية التي يجب أن يتمتع بها من يخوض غمار هذه التجربة. فالعلوم عمومًا، وفي طليعتها الجغرافيا والتاريخ، تعرف تحوّلات سريعة على مستوى مناهج البحث وعلى مستوى المضمون. فالعمل في المجال الموسوعي التاريخي، على سبيل المثال، يفترض الانفتاح على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والاتنولوجية، والحياتية والثقافية والفنية وغيرها لموضوع الدراسة، إضافة إلى الجوانب السياسية والعسكرية والدبلوماسية. هكذا يتجه البحث التاريخي أكثر فأكثر إلى دراسة الشعوب وتحوّلاتها الديمغرافية وذاكراتها الجماعية العميقة وبنياتها المعقدة. وكذلك الأمر في مجال علم الجغرافيا.

مسعود الخوند، في موسوعته التاريخية الجغرافية التي بدأ إصدارها منذ العام ١٩٩٤، وأصدر منها، حتى الآن، ١٥ جزءًا أو ما يقارب ٦ آلاف صفحة يحملنا على إبداء الملاحظات التالية:

١- إنّ هذا العمل هو استمرار للجهد الموسوعي الذي نبغ فيه اللبنانيون منذ «دائرة المعارف» لبطرس البستاني في القرن التاسع عشر.

٢- تشكّل مواد الموسوعة أداة تثقيف ومنطلق بحث للساعين إلى معرفة المعطيات الضرورية عن «الدول، والبلدان والمدن والزعماء...».

٣- لقد برهن المؤلف على عمق وشمولية في الثقافة والاطلاع، كما أكّد على قدرته في امتلاك المنهجيات التحليلية المناسبة.

٤- يبدو واضحًا أن الباحث يكتب بحرية عن تاريخ وجغرافية الدول بهاجس الاحترام لقارئ حر وفي خدمة الإنسان والمجتمع في لبنان وفي بيئته العربية.

٥- لئن أخذ على الأستاذ مسعود الخوند عدم استعمال الخرائط الدقيقة والمعرّبة، وضعف الجداول والرسوم البيانية، وعدم وضع ثبت بالمصادر والمراجع في نهاية كل بحث، وعدم الاطلاع على آخر الأبحاث الأكاديمية في بعض المواضيع المعالجة، فهذه الهنات يمكن تفسيرها بغياب توفّر الإمكانيات المادية الكبرى وهي التي تؤمن الوصول إلى المصادر والمراجع وتوفّر الاستعانة بالمختصين الذين يساعدون في مجال تقنية الخرائط وإخراجها، وتحقيق الجداول والرسوم البيانية المطلوبة.

لقد قال مارك بلوخ (رائد المدرسة التجديدية في الكتابة التاريخية): «التاريخ ليس فقط علمًا يتقدم باستمرار. إنه علم لا يزال في طور الطفولة». وهكذا نستطيع أن نحيي الجهد الكبير الذي بذله الصديق مسعود الخوند، كما نؤكد ميزة الصبر عنده وهي ميزة لا يتمتع بها سوى المترهبين للعلم والمعرفة. ولا مبالغة إذا ذكرنا أن ما يقوم به فرد واحد عجزت عن القيام به مؤسسات تمتلك القدرات المادية الواسعة. فإلى مزيد من العطاء أيها الصديق المثقف والملتزم بالعلم والوطن والإنسان. حسبك أنك، في عملك هذا، استمرار لرعيل اللبنانيين الموسوعيين الكبار الذين خدموا لغة الضاد، وخدموا الثقافة العربية بعصارة جهدهم. وحسبك أنك تنجز هذه الموسوعة في هذا الزمن الصعب.

د. عصام خليفة
أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية

فهرست

عهد كميل شمعون
١٩٥٢–١٩٥٨

محطات العهد الرئيسية

عهد فؤاد شهاب
١٩٥٨–١٩٦٤

العهد عبر محطاته الرئيسية

عهد شارل حلو
١٩٦٤–١٩٧٠

يبدأ الكتاب التالي بـ«**الاجتياح الاسرائيلي – ١٩٨٢**»

مدخل

بطاقة تعريف

الإسم: عُرفت سلسلة الجبال الغربية باسم «لبنان» منذ العهد الروماني، بينما كان يُطلق على السلسلة الشرقية اسم «أنتيليبانوس» Antilibanos أي «لبنان المقابل» (عن المؤرخ سترابو). وهاتان السلسلتان كانتا في ما مضى من العصور الجيولوجية سلسلة جبال واحدة. وإسم لبنان مشتق من لفظ سامي مشترك «لبن» ومعناه البياض، بياض اللبن، وذلك لأن الثلج يغطي قممه العالية حوالي ستة أشهر في السنة وليس لأن الصخور الكلسية البيضاء تغطي أعاليه. وفي الواقع إن بقعًا من الثلج تبقى في أعالي القمم على مدار السنة (فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص١٥–١٦).

الموقع وأهميته: يقع لبنان في النصف الشمالي للكرة الأرضية بين خطي الطول ٣٥° و٣٦° شرقي خط غرينتش، وخطي العرض ٣٣° و٣٤° شمالًا، في آسيا الغربية، ويتوسط الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ما يجعله على مقربة من القارات الثلاث: أفريقيا وآسيا وأوروبا، وفي موقع مركزي ووسيط بين مركز الإنتاج الصناعي الأوروبي والأسواق الآسيوية والأفريقية. لذلك، اعتبر لبنان بوابة عبور إلى المشرق العربي ونقطة التقاء لأنماط النقل المتعددة: البحرية والبرية والجوية. وجعل هذا الموقع من العاصمة بيروت عقدة مواصلات مهمة ذات دور خدماتي مميز اقتصاديًا وماليًا وثقافيًا وسياسيًا. فازدهرت فيها تجارة المرور والوساطة المالية والتجارية وغيرها من الخدمات.

استمرّ نمو لبنان الاقتصادي، مرتبطًا بدور مدينة بيروت خاصة، بعد نكبة فلسطين (١٩٤٨) وتوقف نشاط المرافئ الفلسطينية التي كانت تخدم مدن الضفة والأردن وشبه الجزيرة العربية حيث انتقلت نشاطات التبادل إلى لبنان، وبذلك توسّع نطاق الخدمات اللبنانية ليشمل دول المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية.

وبعد سنة ١٩٦٧، أقفلت قناة السويس في وجه الملاحة بسبب الحرب العربية – الاسرائيلية، فتحوّل جزء من التجارة الخارجية للمنطقة نحو لبنان، وأصبح دور لبنان أساسيًا في الاقتصاد الإقليمي.

واستمرت حالة النمو المتزايدة حتى أواسط السبعينات. ثم توقفت لأسباب داخلية تتعلق بحالة الحرب في لبنان، حيث كانت بيروت مسرحها الأساسي.

وبين سنتي ١٩٧٥ و١٩٩٠، فتحت قناة السويس للملاحة من جديد، وأكملت الدول النفطية في الخليج البنية التحتية في مرافئها، وأصبح مرفأ العقبة واللاذقية منافسين مهمين لمرفأ بيروت (راجع خريطة المنافذ البحرية والبرية للمشرق العربي وشبه الجزيرة العربية).

العاصمة: بيروت. أهم المدن: طرابلس، زحلة، صيدا، جونيه، جبيل، صور، النبطية، بعلبك... (راجع باب «مدن ومعالم»).

اللغات: العربية (رسمية). الفرنسية الثانية في الأهمية (لبنان بلد فرنكوفوني)، لكن الانكليزية آخذة في أن تحل محلها تدريجيًا، وأكثر المتعلمين والمثقفين اللبنانيين يتقنون هاتين اللغتين الأجنبيتين معًا، كما أن أكثر المدارس والمعاهد والجامعات اللبنانية تعلّمهما معًا وإن بدرجة متفاوتة من الأهمية، الفرنسية ثم الانكليزية، أو الانكليزية ثم الفرنسية، وكلاهما بعد العربية طبعًا.

«بحسب الاستقصاء الذي أجريناه مع معهد «إيسوس»، نسبة ٥٥٪ من الشعب اللبناني تجهل الفرنسية تمامًا، و٤٥٪ من الناس هم فرنكوفونيون كليًا أو جزئيًا. بالنسبة إلى الأشخاص الذين يفوق عمرهم الخمسة أعوام تصل نسبة الفرنكوفونيين إلى ٤٨٪. والجدير بالذكر هو أن معدل معرفة الفرنسية يصل إلى مستواه الأعلى لدى الأشخاص الذين تراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة والثلاثين، أي في أوساط الطلاب أو الأشخاص الذين أنهوا لتوّهم دراساتهم الجامعية. وينخفض عدد الأشخاص الذين يتكلمون الفرنسية مع التقدم في السن. أما الأنغلوفونيون «الحقيقيون أو الجزئيون» فيمثلون من جهتهم نحو ٣٠٪ من الشعب. يبدو من الواضح إذًا أن الفرنسية، نتيجة تجذّرها التاريخي وشبكة التعليم المدرسية

والجامعية الفرنكوفونية اللبنانية الواسعة النطاق، متقدمة على الانكليزية» (باسكال مونان، أستاذ في السوربون، مترجمة، «النهار»، ٥ شباط ٢٠٠١).

الحدود: لمزيد من فهم مسألة الحدود، وفي جزئها الجنوبي تحديدًا (الحدود مع إسرائيل، وفي جزء مع سورية – هضبة الجولان، راجع باب «الجنوب»)، ننقل حرفية فقرات في مقال دراسي لعبد اللطيف فاخوري في «الحياة»، ٢٤ آب ٢٠٠٠:

«لم يعرف تحديد الحدود وخرائط المساحة في المنطقة العربية إلا أثناء حملة نابوليون؛ فوضع الفرنسيون خرائط للقاهرة عام ١٧٩٨ كما وضع مهندسو البحرية الانكليزية ثلاث خرائط لبيروت وضواحيها عامي ١٨٤١ و١٨٤٢ أثناء حملة إخراج ابراهيم باشا منها (كان من الأصوب لو أضاف عبد اللطيف تحديدًا زمنيًا لهذا الجهل الحدودي والخرائطي بقوله «في التاريخ الحديث» مثلاً، أو «إبان المرحلة العثمانية». ذلك أن دراسات كثيرة تثبت أن الامبراطوريات القديمة في المنطقة وصولاً إلى الامبراطورية العربية الإسلامية عرفت تحديدًا دقيقًا للحدود).

«نص بروتوكول عام ١٨٦١ الخاص بلبنان على إجراء إحصاء للنفوس ومسح الأراضي المزروعة. وجرى المسح العام في ١٨٦٤ ولكنه دون اعتماد أصول فنية طوبوغرافية. وجاءت قرارات التحديد والتحرير الصادرة زمن الانتداب الفرنسي عام ١٩٢٦ لتنظيم عمليات مسح الأراضي وقيد الحقوق العينية ولإيجاد سوق اقتصادية مالية وتسهيل إنشاء البنك العقاري. وشابت هذه العمليات بعض الأخطاء فجاءت الأسباب الموجبة للقرارات ٤٤ و٤٥ و٤٦ عام ١٩٣٢ تشير إلى ذلك (...) وإذا كان (خطأ) التساهل بقدر يسير فلا قيمة له، أما في ما يتعلق بالموقع والحدود، فيعتبر التقريب كافيًا دومًا.

«اتفق الحلفاء في ما عرف باتفاق سايكس – بيكو عام ١٩١٦ على إسقاط الدولة العثمانية وتقاسم أراضيها. ووضعت من أجل ذلك خرائط وحدود فاصلة على الورق اختلفت عما هي على الطبيعة، دون أن تتضح جغرافية الخط الفاصل بين فلسطين حيث السيطرة الانكليزية، ولبنان وسورية حيث السيطرة الفرنسية.

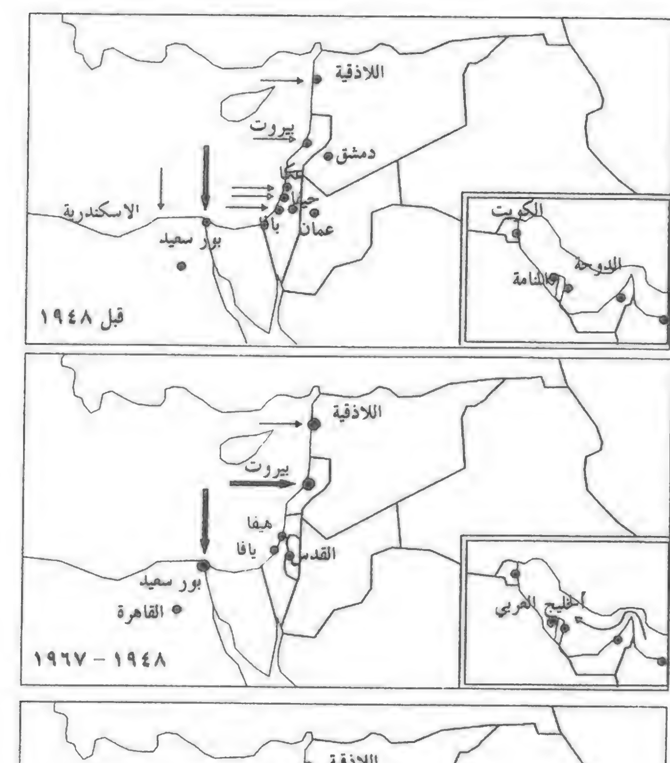
في ١٩٢٠، تألفت لجنة فرنسية – انكليزية لترسيم الحدود أنجزت تقريرها في بيروت في شباط ١٩٢٣ وصدّق عليه في ٧ آذار ١٩٢٣ واصبح يُعرف باتفاق نيوكومب – بوليه. وقد روعيت فيه أماكن المستوطنات الصهيونية ولم تكف الحركة الصهيونية عن محاولات تعديل الحدود باستمرار، رغم مصادقة عصبة الأمم عام ١٩٣٤ على اتفاق الحدود بين فرنسا وانكلترا (نقلاً عن عصام خليفة، «لبنان المياه الحدود»، ص٦٣ و٦٧ و٨١).

«تمّ، وفقًا لاتفاق نيوكومب – بوليه وضع ٣٩ علامة مرقّمة ميدانيًا للحدود اللبنانية الفلسطينية وتمّ الترسيم باللون الأحمر على الخرائط المرفقة بالاتفاق والموقّعة من أعضاء اللجنة. ثم جرى عام ١٩٤٩ مسح الحدود الاسرائيلية اللبنانية من جانب لجنة الهدنة بحيث أُقيمت علامات جديدة واستكملت العلامات القديمة (يراجع نص الاتفاقية بالانكليزية والفرنسية في: عصام خليفة، «لبنان في مواجهة مفاوضات التسوية»).

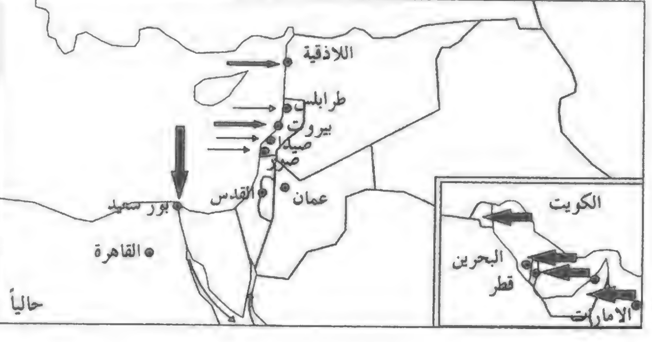
«لقد رسمت الأمم المتحدة أخيرًا (آب ٢٠٠٠. أي بعد عمل استمرّ نحو ثلاثة أشهر وبدأ بعيد إخراج إسرائيل من الجنوب) خطًا سُمّي الخط الأزرق وهو خط الانسحاب الاسرائيلي دون الأخذ بالاعتبار الحدود الدولية التي هي بالنسبة إلى لبنان خطًا أحمر لوّنه لبنان بدماء أبنائه...» (للمزيد، راجع تاليًا: «المساحة»).

المساحة: يقول د. مسعود ضاهر (في كتابه «تاريخ لبنان الاجتماعي»، ص٥١) إن مساحة لبنان بلغت، وفق قرار الجنرال غورو بإعلان دولة لبنان الكبير (في الأول من أيلول ١٩٢٠) ١٢ ألف كلم^2 تقريبًا قبل خسارة منطقة الحولة التي قلّصت مساحة لبنان إلى ١٠٤٠٠ كلم^2. وحتى هذه المساحة الأخيرة يتحفّظ عليها د. ضاهر «لغياب الإحصاءات الدقيقة عن المساحات التي اغتصبها الصهاينة من سهل الحولة بموجب الاتفاق الفرنسي – الانكليزي على توسيع حدود فلسطين شمالاً». وتمّ ترسيم الحدود في العام ١٩٢٣ وفق هذا الاتفاق.

وعكفت الكتب المدرسية، منذ الاستقلال، ومعها وسائل الإعلام، على ذكر هذه المساحة (١٠٤٠٠ كلم^2). ومنذ ١٩٨٢، زاد عليها المرشح







تطوّر أهمية بيروت كمنفذ بحري، وباقي مدن منافذ المشرق العربي (ومدن بلدان الخليج العربي، في الإطار) من «قبل ١٩٤٨» إلى «حاليًا»، تشير إليه أحجام السهم، حيث من الواضح أن العصر الذهبي لبيروت واقع في الخريطة الثالثة «١٩٦٧ حتى أواخر السبعينات».

المصدر: الكتاب المدرسي، «الجغرافيا العلمية»، السنة الثانية الثانية، المركز التربوي للبحوث والإنماء، ص١٤.

الرئاسي بشير الجميّل ٥٢ كلم^{٢} متخذًا من مساحة الـ ١٠ ٤٥٢ كلم^{٢} شعارًا أساسيًا في معركته الرئاسية.
ومع زوال الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب (أيار ٢٠٠٠)، وبقاء احتلاله لمنطقة شبعا، دخلت مسألة تحديد الحدود الجنوبية (ومعها تعيين مساحة لبنان بصورة رسمية ونهائية) دائرة الوضعية السياسية – القانونية الدولية، وإن كانت السلطات اللبنانية ومعها المقاومة الإسلامية بدأتا تصرّان، فور الانسحاب الاسرائيلي، على وجوب الانسحاب الاسرائيلي من شبعا وقراها ومنطقتها، وعلى لبنانية هذه المنطقة، ذلك أن أطرافًا ثلاثة أخرى تلقفت موضوع شبعا: سورية بدعم سياسي لمطلب السلطة اللبنانية والمقاومة الإسلامية، اسرائيل باعتبار شبعا تابعة لهضبة الجولان، والأمم المتحدة بالبحث عن قانونية المسألة (راجع باب «الجنوب»).
يبلغ طول حدود لبنان البرية حوالي ٣٥٠ كلم، منها ٢٨٠ كلم مع سورية و٧٠ كلم مع فلسطين (إسرائيل). أما الواجهة البحرية فيبلغ طولها حوالي ٢١٠ كلم مستقيمة، وحوالي ٢٥٦ كلم متعرجة.

السكان:

١– عدد السكان: في ١٤ تشرين الأول ١٩٩٦، أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية بلسان المدير الفني لمشروع الإحصاء السكاني مروان خوري أن عدد سكان لبنان (ما عدا المخيمات الفلسطينية) يقدر بثلاثة ملايين و١١٨ ألفًا و٨٢٨ شخصًا موزّعين على الشكل الآتي:
– محافظة بيروت ٤٠٧ آلاف و٤٠٣ أشخاص.
– محافظة جبل لبنان مليون و١٥٢ ألفًا و٤٥٩ شخصًا.
– محافظة البقاع ٣٩٩ ألفًا و٨٩٠ شخصًا.
– محافظة الشمال ٦٧٠ ألفًا و٦٠٩ أشخاص.
– محافظة الجنوب ٢٨٣ ألفًا و٥٦ شخصًا.
– محافظة النبطية ٢٠٥ آلاف و٤١١ شخصًا.
كما أعلن أن سكان لبنان يتوزّعون بحسب الفئات العمرية كالآتي:
– أقل من ١٥ سنة ٢٩,٢٪.
– ١٥–٦٤ سنة ٦٣,٨٪.
– ٦٥ سنة وأكثر ٦,٩٪.

وان المتوسط العام لحجم الأسرة في لبنان هو ٤.٧ أفراد للأسرة الواحدة.
وان عدد المهاجرين منذ منتصف العام ١٩٩٣ حتى منتصف العام ١٩٩٦ هو ٢٣ ٥٠١ مهاجر، ٣٣,٠٦٪ منهم يحملون الإجازات الجامعية.
دائرة السكان في الأمم المتحدة قدّرت عدد سكان لبنان بـ ٣,١ مليون نسمة (١٩٩٨)، في حين قدره «مكتب الإحصاء السكاني» *Population Reference Bureau* في واشنطن بـ ٤,١ مليون نسمة. وهذا التباين الشاسع بين التقديرين هو الوحيد الذي بلغ هذه الدرجة في تقديرات المصدرين لمختلف بلدان العالم العربي.

٢– السكان والطوائف في آخر لوائح شطب انتخابية: لوائح الشطب الرسمية وجدول توزيع الناخبين على المناطق والطوائف (لوزارة الداخلية، وفي شروحات وزيرها ميشال المر) الصادرة في تموز ٢٠٠٠ ورد فيها ان الناخبين ينتمون إلى عشرين طائفة ويقيمون في أربعين منطقة. ويشكّل القضاء منطقة جغرافية في الغالب إلا ما خصّ قضاء عكار حيث قسّم إلى منطقة عكار ومنطقة القبيات، ويشكّل الحي في بيروت منطقة، وقد قسمت العاصمة إثنتي عشرة منطقة.
والجدير ذكره أن لوائح الشطب هذه لا تأتي على ذكر الأحباش. وكذلك ليس من ذكر في هذه اللوائح لناخبين من الطائفة القبطية، علمًا أن هذه الطائفة حازت على اعتراف رسمي.
وقد اعتبرت في اللوائح أربع طوائف للمسلمين: السنّة. الشيعة. الدروز والعلويون. واعتبر ما تبقّى من طوائف لوائح الشطب المذكورة مسيحيين. فقد ضمّت خانة المسيحيين طائفة الاسرائيليين وخانة «متفرق» رغم المفارقة، فاحتوت: الموارنة، الروم الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس، الأرمن الكاثوليك، سريان أرثوذكس، سريان كاثوليك، أرمن بروتستانت، سريان بروتستانت، لاتين. كلدان. انجيلي. أشوري. بروتستانت، اسرائيلي ومتفرق (أي مختلف الطوائف الأخرى).
أما الجدول (١) المرفق فيبيّن توزيع الطوائف اللبنانية بحسب قيم النسب المئوية للناخبين في لوائح الشطب المنتمين إلى هذه الطوائف بحسب قيمها التنازلية. وجاء على الشكل التالي:

الطائفة	النسبة المئوية ٪
الشيعة	٢٥
السنّة	٢٥
الموارنة	٢٣
الروم الأرثوذكس	٨
الدروز	٦
الروم الكاثوليك	٥
الأرمن الأرثوذكس	٣
الأرمن الكاثوليك	١
العلويون	١
مختلف الطوائف الأخرى	٣
المجموع	١٠٠

وبلغ عدد الناخبين المسجلين في لوائح الشطب ٢ ٧٤٨ ٦٧٤ ناخبًا، منهم ٥٧٪ مسلمون و٤٣٪ مسيحيون. وقد سجل في لوائح الشطب الناخبون المجنسون.

٣– التركيب السكاني: عمريًا، بلغت نسبة الفتيان (أقل من ١٥ سنة) ٢٨٪ من عدد السكان عام ١٩٩٧، بعد أن كانت ٣٤٪ عام ١٩٨٧، و٤٣٪ عام ١٩٧٠. وبالمقابل، ارتفعت نسبة كبار السن من ٥ إلى ٦,٥٪، واقترب لبنان، بذلك، من المعدّل العالمي، مع بقائه أكثر فتوّة من المجتمعات الصناعية المتقدمة.
نوعيًا (نسبة الذكور إلى الإناث)، وعند الولادة، تكون نسبة الذكور ١٠٥ إلى ١٠٠ (١٠٥ ذكور لكل ١٠٠ أنثى).
أما معدل الولادات فهو في اتجاه متناقص. كان ٣١ بالألف في الثمانينات، وهو حاليًا (العام ٢٠٠٠) لا يتعدّى الـ ٢٧ بالألف. وهذا المعدّل لا يماثله في الدول العربية سوى تونس. ويُعزى ذلك ان المرأة اللبنانية دخلت معترك العمل وارتفع مستواها الثقافي، بالإضافة إلى الجهود الأهلية المبذولة في مجال تنظيم الأسرة.
ومعدل الوفيات، كان ١٥ بالألف في الخمسينات، وانخفض إلى ٩ بالألف في أواخر الستينات، ليصل

إلى ٦ بالألف في العام ١٩٩٧. ورافق هذا التراجع ارتفاع مستوى المعيشة وتوسّع الخدمات الاجتماعية والصحية.

٤– الهجرة: في دراسة أعدّها الخبير الديموغرافي الدكتور أنيس أبي فرح ونشرها العام ١٩٩٧، جاء أن عدد المهاجرين اللبنانيين بين ١٩٧٥ و١٩٩٤ (خلال عشرين سنة) بلغ ٧٢٩ ألفًا بينهم ٢٣٣ ألف جامعي، وأن هذا العدد يشكل ١٩,٨٪ من مجموع سكان لبنان و٢٤,٧٪ من سكانه المقيمين.
وجاء أيضًا أن أصول هؤلاء المهاجرين تتوزّع على جميع المحافظات والمناطق اللبنانية. فقد هاجر، خلال هذه الفترة (١٩٧٥–١٩٩٤) ١٦٪ من أبناء البقاع، و١٩,٦٪ من أبناء بيروت، و٢٢,٢٪ من أبناء الشمال، و١٩,٣٪ من أبناء الجنوب، و١٧,٣٪ من أبناء الجبل.
واستقطبت الولايات المتحدة الأميركية وأوستراليا وكندا وفرنسا ٦٢,٢٪ من مهاجري هذه الفترة (١٩٧٥–١٩٩٤). وتأتي بعدها ايطاليا والسويد والنمسا وألمانيا واسبانيا والدانمارك وسويسرا.
في أوائل العام ٢٠٠٠، جاء في إحصاءات نشرها برنامج الأمم المتحدة أن ٤١٪ من الشباب اللبنانيين يحلمون ويرغبون في مغادرة لبنان نهائيًا أو في صورة شبه نهائية، وأن أكثر من ٥٠٪ من هؤلاء (أي ٢٢ شابًا وشابة من كل ١٠٠ منهم) تقدموا فعلًا بطلبات للهجرة بواسطة السفارات الموجودة في لبنان.
وبعد أن كانت الدوافع الأساسية لهجرة اللبناني جني الأموال، فقد أصبحت، في السنوات الأخيرة، خاصة بعد انتهاء الحرب، «الحصول على جنسية ثانية تحل مكان جنسيتهم الأم. ولا يندرج هذا الطموح في إطار المفاخرة بامتلاك الجنسيات على غرار إتقان اللغات مثلًا، بل هو حاجة حقيقية من دونها يشعر اللبناني بأنه معرّض للخطر، فلا هيئة تحميه ولا دولة تحفظ له حقوقه، والأمثلة أكثر من أن تحصى. لذا لا يتورع اللبناني عن استخدام كل الوسائل المشروعة أو غير المشروعة، أو عن تغيير نمط حياته كليًا والخضوع إلى شروط قاسية ليخوض تجارب حرة من أجل الحصول على الجنسية» («النهار»، ١٣ آذار ٢٠٠١، ص١٣). والجنسية المرغوبة، في المقام الأول،

الكندية أو الأميركية، أو الأوسترالية، أو الفرنسية، أو الألمانية، أو السويسرية، أو السويدية.

٥- خارطة أحوال المعيشة: تشكّل دراسة بعثة إيرفد IRFED نقطة الانطلاق لكل دراسة تتناول الوضع الاجتماعي والتنموي في لبنان. فنتائج هذه الدراسة (دراسة بعثة إيرفد) المنشورة عام ١٩٦١، هي أول وثيقة رسمية كشفت واقع التفاوت الكبير في مؤشرات التنمية، بين مركز الجمهورية اللبنانية (العاصمة) وأطرافها. كما انها تضمنت محاولة لقياس توزيع الدخل بين مختلف الفئات السكانية، خلصت منه إلى تقدير نسبة الفقراء في لبنان آنذاك بـ ٥٠٪، منهم ٩٪ وصفتهم بأنهم «بؤساء» حسب تعبير واضعي الدراسة أنفسهم، في حين قدّرت نسبة الأغنياء بـ ٤٪ يستأثِرون وحدهم بـ ٣٢٪ من الدخل الوطني.

وتشكل الحرب الطويلة التي عانى منها لبنان (١٩٧٥-١٩٩٠) أبرز العوامل التي أدّت إلى تدهور أحوال معيشة اللبنانيين وإلى إفقارهم. وقد نتج عنها خسائر بشرية ومادية كبيرة جدًا، ويشكّل التضخّم الجامح منذ منتصف الثمانينات وحتى ١٩٩٢ أبرز آليات الإفقار التي أدّت إلى تدهور مداخيل اللبنانيين، بالإضافة إلى التهجير القسري الذي يعتبر من أخطر نتائج الحرب، بما في ذلك لجهة كون معظم المهجرين قد تعرّضوا لعملية إفقار حادة نتيجة فقدان مواردهم الإنتاجية، واضطرارهم إلى مغادرة أماكن سكنهم أو عملهم.

وفي دراسة بعنوان «خارطة أحوال المعيشة في لبنان» اشتركت في وضعها وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، واستندت إلى نتائج مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن الذي صدرت نتائجه عام ١٩٩٦ (وصدرت الدراسة في كتاب العام ١٩٩٨)، يتبيّن أن «عدد الاسر التي تعيش دون عتبة الإشباع حسب دليل أحوال المعيشة يبلغ حوالي ٢١٤ ألف أسرة تشكل ٣٢,١٪ من مجموع الأسر المقيمة، ويبلغ عديد أفرادها مليون وعشرة آلاف فرد، أي ٣٥,٢٪ من إجمالي السكان المقيمين. وهؤلاء هم المحرومون من إشباع حاجاتهم الأساسية» (ص٨٧).

٦- «إنكسار اجتماعي» (الفساد): ظاهرة تفشّي الفساد التي فاقمت منها دولة «جمهورية الطائف»، منذ ١٩٩١، أصبحت ظاهرة اجتماعية - اقتصادية معاشة في كل لحظة وفي كل مرفق ومجال، يتحسّسها الجميع ويتحدث عنها الجميع. ومن آخر ما نُشر بصددها التقرير التقويمي للأمم المتحدة (مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية) الذي نفّذته «الشركة الدولية للمعلومات»، ونشرت ملخصًا عنه جريدة «النهار» (٢٣ كانون الثاني ٢٠٠١)، حيث جاء أن ظاهرة الفساد في لبنان هي الأكثر انتشارًا «في صفوف الطبقة السياسية»، سواء في السلطة أو خارجها. وهي تستنزف موارد الحكومة المالية وتحدّ من النمو الاقتصادي وتحبط عزيمة الكفاءات الجديدة وتوسّع الهوة بين الفقراء والأغنياء.

والتقرير، الذي اعتبر أن الفساد يتسبب بإهدار يتجاوز المليار دولار سنويًا، استند إلى دراسات استمرّت شهرين وشملت، بالإضافة إلى الأبحاث، لقاءات مع ١٢ مجموعة من سياسيين ودبلوماسيين وخبراء، وارتكزت على دراسات تناولت حالات عدة للفساد في الإدارة.

وأورد التقرير أرقامًا مثيرة عن الوفر الذي يمكن أ ن تحقّقه الدولة إذا تمّت مكافحة الفساد في الوزارات والإدارات الرسمية، وأبرز ما جاء فيه:

في «تحديد مفهوم الفساد توافق نسبة تراوح بين ٤٦-٧٢٪ بشدة على أن الفساد يعني: الرشوة وقبول الهدايا ومحاباة الأقارب والتهرّب الضريبي واستغلال السلطة والكسب غير المشروع واعتماد التشريعات التي تخدم مصالح من هم في السلطة واختلاس الأموال العامة والابتزاز وتجاوز القوانين والتساهل والتمييز والسلوك غير الشفاف والتلزيم غير المشروع للعقود ومصادرة الأملاك العامة والتقسيم غير المنصف للدوائر الانتخابية، وذلك انطلاقًا من الاستطلاع المرجعي عن الفساد في لبنان - ١٩٩٩.

ويمكن تصنيف الفساد في لبنان إلى:

- الفساد الكبير، الذي يمارسه المسؤولون الكبار في الدولة ورجال السياسة على المستوى الوطني وأحيانًا بالتواطؤ مع أفراد وشركات أو مؤسسات وطنية أو متعددة الجنسية.

- الفساد الناتج عن الروابط الخاصة (Parochial)، الذي يبرز من خلال محاباة الأقارب والمحسوبية.
- الفساد الصغير أو فساد «البقاء»، الذي يمارسه موظفو القطاع العام أصحاب الدخل المحدود.

ونوعا الفساد الأخيران مستشريان في الإدارة العامة. وهناك إجماع على انهما يتأتيان مباشرة من النوع الأول، الفساد الكبير، خصوصًا فساد النظام السياسي في لبنان.

وأسباب الفساد، وفق ما جاء في التقرير، تلخّص بالتالي: آثار الحرب، الرواتب المتدنية لموظفي القطاع العام، عدم استقلال القضاء والنقص في المحاكم وعدد القضاة، عدم اعتماد برامج واضحة للإصلاح الإداري، القبلية والطائفية، التدخّل الخارجي، التساهل في ما يتعلق بتطبيق القانون، هشاشة التربية المدنية، عدم تطبيق قوانين حماية المواطنين أو غيابها، تلكؤ المواطنين عن التبليغ عن الفساد، عدم فاعلية آليات التحقيق والتدقيق، الافتقار لوسائل إعلام فاعلة، تأثير رجال الدين وفساد الطبقة السياسية.

هذه الأسباب مجتمعة جعلت من «الفساد» ظاهرة إجتماعية يكاد المجتمع أن يستسلم لها، خاصة وأنه بات مجتمعًا استهلاكيًا. «فمعطى الانحياز الاستهلاكي المفرط موجود في لبنان الذي بيّنت دراسة لإحدى برامج الأمم المتحدة أخيرًا (UNDP) أنه ثاني المستوردين في العالم نسبة إلى دخله القومي العام. فالتبعية الاستهلاكية هذه تجعل من لبنان بلدًا شديد الحاجة إلى المال ودائم السعي للحصول عليه. فالارتباط الاستهلاكي لا يرحم، إذ إنه يخلق حاجات جديدة يصعب على المرء بعدها التخلي عنها، لكونها قد أضحت من عاداته المكتسبة ومن مستواه المعيشي الجديد. والمشهد الاستهلاكي السائد حاليًا في لبنان قد يفسّر هذا الاستبسال الكلي لتحصيل كمية الدولارات المطلوبة شهريًا (...) والواقع هو أن الشغف المفرط بالمال في لبنان إنما يرتبط بحدث سياسي - عسكري هو الحرب. هذه الحرب التي كسرت بنية الأخلاقيات التقليدية السائدة في البلاد، ومعها بدأت نقاط الاستدلال المعنوية بالتراجع (...) وبدأ كل من يزور لبنان من أبنائه المهاجرين بالشعور أن شيئًا ما قد انكسر في سلوك اللبنانيين الذين تخلوا عن نظامهم الأخلاقي التقليدي المعهود لصالح جشع في الحصول على المال. كما شعر المربّون في المدارس والجامعات أن التحوّلات في ذهنية التلاميذ والطلاب قد تأثرت مباشرة وفي العمق بهذا المنعطف المادي والمعنوي على السواء (...) ما نشهده اليوم هو غرق جماعي في نموذج جديد يبدو أنه مرسوم للمنطقة بأسرها، تتساوى فيه عناصر الاغتراب مع عناصر التبعية الاقتصادية» (د. فريدريك معتوق، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، «عبادة المال في لبنان ما بعد الحرب»، «الحياة»، ٢٦ تموز ٢٠٠٠).

وعلى رغم أن الفساد ليس مشكلة قاصرة على لبنان ولا على البلاد النامية وإنما هو عام وشامل بحيث أنه من أبرز الظواهر السلبية في العالم. إلا أن الفساد في العالم النامي هو الأكثر كارثية لأنه يغدو بمثابة «القانون» الحاكم للحياة والقاعدة الأساسية المسيطرة على كل مجالات ومناحي المجتمع، في حين أن قوة الإعلام وتجذّر الحريات التي يتمتع بها مجتمع الدول المتقدمة، وكفاية العاملين في أجهزة الرقابة، والشفافية التي تسود مختلف مؤسسات الإدارة، إن ذلك كله يساعد في الكشف عن دوائر وأشخاص الفاسدين، ومن ثم المواجهة الفاعلة لشبكات وهياكل وأنماط الفساد السياسي والوظيفي.

أصوات لبنانية كثيرة ارتفعت وعالجت موضوع الفساد ودلت على طريق الإصلاح البادئ بأساس ثنائي: إصلاح إداري وقانون انتخابات يضمن وصول الأكفأ والأصلح إلى المجلس والحكومة.

فلا الإصلاح الإداري تمّ رغم محاولات البدء وأخصّها في عهد اللواء فؤاد شهاب من خلال أجهزة الرقابة. علمًا أن الحديث الرسمي عن الإصلاح بدأ منذ البيان الوزاري لحكومة الأمير خالد شهاب (١٩٥٢) الذي ضمن تعهّدًا بإعداد قانون لمعاقبة «الإثراء غير المشروع»، وصدر فعلًا بعد عدة أشهر من ضمن المراسيم الاشتراعية التي أصدرتها الحكومة (١٨ شباط ١٩٥٣)، وهو كان قانونًا متقدمًا في مضمونه ووسائله؛

ولا قانون انتخابات – ولو ضمن المعادلة الطائفية – صدر حتى اليوم (العام ٢٠٠١) ويعكس فعلًا إرادة اللبنانيين ويساوي بين أصواتهم ومناطقهم ويجنّبهم ضغط المال والرشوة بحظوة ومصلحة فردية، رغم أصوات اللبنانيين المطالبة به عبر مختلف هيئات مجتمعهم المدني وبعض نوابهم المستنيرين، بدءًا بصوت حميد فرنجية الذي ارتفع في جلسة ٩ أيلول ١٩٥٢ ليقول: «... لقد شبعنا وشبع الناس من هؤلاء المرشحين «الرحّل» الذين يتنقلون بالمناطق ولا رأس مال لهم إلا حقيبة مملوءة بالمال. أرجوكم أن تضعوا تشريعًا زجريًا يلغي فورًا كل انتخاب يمكن أن يكون قد تدخّل فيه المال...» (البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب، إعداد وتحقيق د. يوسف قزما خوري، المجلد الأول، مؤسسة الدراسات اللبنانية، ص٢٦٥؛ نقلًا عن داود الصايغ، «النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته»، دار النهار للنشر، ط١، شباط ٢٠٠٠، ص١٠٧).

فمحاولات الإصلاح، ومنذ السنوات الأولى من عهد الاستقلال أجهضت جميعًا ليعود الفساد إلى دائرته المقفلة ولكن المتعاظمة حجمًا وضررًا (ثمة إصلاح بدأ في ربيع ٢٠٠١ في إطار معالجة «الفائض من موظفي الإدارة»، والتداول في قانون انتخابات جديد).

٧- مكامن قوة المجتمع: لا شك أن استشراء الفساد في سنوات حكومات الطائف (منذ ١٩٩٠) مردّه الحقيقي والأهم أن «السلطة الوطنية» غابت وحلّت محلها «السلطة الافتراضية». فكانت هناك «سلطة حقيقية» أو «واقعية» خارج لبنان. وهذه الفكرة (السلطة الافتراضية) وسّع بها وأعطى الدلائل عليها سمير فرنجية في مقاله المطول «من أ جل ثورة هادئة لجعل الدولة الافتراضية القائمة دولة حقيقية» («النهار – الملحق»، العدد ٤٦٥، ٣ شباط ٢٠٠١، ص٤–٥). وفيه أن أكثرية اللبنانيين أدركت واستنتجت أمورًا كثيرة، من بينها «أن قوة مجتمع لا تقاس إلا بمقدار إبداع أولئك الذين يشكّلون هذا المجتمع وحيويتهم ومثابرتهم، وان المجتمع اللبناني في هذا المعنى مجتمع قوي جدًا:

- «قوي بنمط الحياة الذي نجح في تحقيقه وما زال رغم كل شيء مستمرًا ولو بصعوبة.
- قوي بقدرته على الاستمرار والبقاء. فأي من الدول التي عاشت حروبًا مشابهة لحربنا تمكنت من العودة إلى السلام والوحدة؟
- قوي بإصراره على التمسّك بالقيم التي تشكّل أساس قيامه، رغم كل الجهود المبذولة لترويضه و «تطبيعه».
- قوي بمقاومته. فأي من الدول العربية التي احتلت أرضها تمكنت من إرغام إسرائيل على انسحاب غير مشروط؟».

ولمختلف نقاط هذا الإيجاب مرجعيات ووسائل وفسحات عمل. وينهي سمير فرنجية مقاله المذكور بقوله: «لدينا اليوم مرجعيات عديدة، مرجعيات تنتمي إلى جميع طوائف لبنان، من البطريرك صفير إلى وليد جنبلاط، مرورًا بعمر كرامي، فؤاد بطرس، حسن الحسيني، غسان تويني وغيرهم. مرجعيات قادمة من آفاق سياسية مختلفة، من يسار حبيب صادق إلى أحزاب المعارضة المسيحية. كما لدينا فسحات حرية، في الجامعات، بدءًا بجامعة القديس يوسف، المدارس، النوادي الثقافية. ولا سيّما حركة انطلياس الثقافية، مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام، من «النهار» إلى الـ «إم.تي.ڤي.» مرورًا بصحيفة «لوريان لوجور»، «صوت الشعب»، وغيرها من وسائل الإعلام».

النظام:

١- التجربة اللبنانية...: كثيرًا ما يقصد بهذه العبارة إبراز عناصر تمايزها الأساسية عن مسار بلدان المنطقة المجاورة تاريخيًا وسياسيًا:

– عرف لبنان في تاريخه «صيغة استقلالية ذاتية ضمن الامبراطورية العثمانية، أولًا، عبر نظام الإمارة (١٥١٦–١٨٤٢) ثم عبر المتصرفية (١٨٦١–١٩١٥) الذي أنشأ نظامًا للحكم الذاتي، في وقت كان فيه الجميع خاضعين لنظام الولاية».

– «والثاني هو أن الفكرة الأساسية التي تقوم على التسوية أعطت النظام صفته المبتكرة وجعلته يتدرج ليكتسي مع التجربة والممارسة إحدى أهم صفاته، وهو أنه ليس نظام فرد أو حزب أو عائلة أو دين أو طائفة، وهذا بحد ذاته إنجاز كبير لبلد أحاطت به من ثم دول انقادت لأفراد أو لعائلات أو لأحزاب أو لدين من الأديان».

– وهذه «الصفة المبتكرة – التسوية» تُوّجت بـ «الميثاق الوطني» (١٩٤٣): «الدستور غير المكتوب الذي كان من الصفات الأبرز للنظام اللبناني». «فلم يكن هناك من مجال في السلطة لأي حزب له تطلعات خارج الحدود أو خارج الحرية. فإنجاح الاختيار ذاك كان غاية بحد ذاته. ولعله لا يزال حتى الآن. فسقطت على الطريق كل الطروحات التي لا تأتلف مع ما صار يعرف بالثوابت اللبنانية الناتجة عن مواصفات تكوين المجتمع».

– «وهكذا بدا وكأن كل شيء قيل في البدء، وكل ما جرى بعد ذلك وحتى الآن ما هو إلا للتفسير والتأكيد. ولذا بقدر ما كانت الحرية مفروضة كانت المغامرات ممنوعة، والاعتدال والحكمة مطلوبين باستمرار. فلم ينجح أحد في أي مخطط انقلابي جدّي، لا بل إن الفكرة لم تساور حتى أكثر المتمردين على ما جرى، وأكثر الناقمين على بعض الممارسات التي أسهمت في إيصال لبنان إلى الخراب».

– «ولذلك فإن التجربة اللبنانية تشبه نظرية الثورة الدائمة. إذ لا يمكن للبنانيين أن يقولوا في يوم من الأيام أن مشاكلهم قد انتهت. لأنه لا بد لعدد من المشاكل أن تبقى مرافقة لهم، وبعضها لا حلّ له».

– «ومع ذلك دلّت تجربة الحرب الطويلة، وهي أصدق تجربة، على أن في المجتمع اللبناني من المناعة ما كان كافيًا للحفاظ على الأساس، حتى عندما انهارت الدولة. فالمجتمع اللبناني، الذي سبق في التاريخ وبوقت طويل قيام الدولة، هو لبنان. أي أنه المجتمع المتنوع الذي نما عبر التاريخ في المدن والقرى والمناطق، وهو المؤسسات الخاصة التي بناها أفراد ومجموعات في مختلف المجالات. وهو مكان التبادل على مفترق القارات، على نحو ما قضت به عوامل الجغرافيا، وهو الانفتاح الثقافي والاقتصادي والتجاري، وهو المعرفة وحسن التدبير وروح المبادرة التي لا يمكن فصلها عن اعتبارات المكان والزمان» (هذه المقاطع عن داود الصايغ، «النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته»، دار النهار للنشر، ط١، شباط ٢٠٠٠، ص١٥–١٨).

٢- ... ورسوخ هذه التجربة: «فالحلول التي وضعت حدًا للحرب وما تبعها من تعديلات دستورية بعد عام ١٩٨٩ إنما حرّكت بعض عناصر النظام السياسي على صعيد الدستور والمؤسسات الدستورية، ولكنها لم تمسّ الجوهر، ولا يمكنها أن تمسّ الجوهر. لا بل إن الدستور المعدّل كرّس في مقدمته، وبشكل شديد الوضوح، صيغة العيش المشترك والحريات العامة وفصل السلطات، وذلك بالإضافة إلى المواد السابقة التي كانت دخلت حيّز التنفيذ ابتداء من عام ١٩٢٦، في واحد من أقدم الدساتير المعمول بها في العالم. فالتجربة الدستورية في لبنان هي من أعرق التجارب من حيث مدة الاستمرار بدون انقطاع. فليس هناك من دولة واحدة في منطقة الشرق الأوسط غير لبنان لم تنقطع فيها الشرعية الدستورية (في ما عدا حالتي تعليق الدستور من قبل المفوض السامي عام ١٩٣٢ و١٩٣٩). وليس هنالك غير لبنان مَن ترقى فيه الحياة التمثيلية إلى القرن الماضي، حين عرف لبنان نظام الاستقلال الذاتي مع نظام المتصرفية» (داود الصايغ، مرجع مذكور آنفًا، ص١٨–١٩).

وجرى تطبيق الدستور منذ وضعه في العام ١٩٢٦ (انتخاب المجالس النيابية، تأليف الحكومات، انتخاب رئيس الجمهورية...)، وبقي مرجعية محاطة بالهيبة بالرغم من حالات الخروج على الشرعية. وواضعوه أخذوا بالاعتبار واقع المجتمع، ورأوا أن مقتضيات «الحفاظ على الكيان اللبناني الجديد يستحيل ما لم تُفهم العلاقات التقليدية بين الطوائف اللبنانية المختلفة وإعطائها حقها من الاعتبار» (كمال الصليبي، «تاريخ لبنان الحديث»، ص٢١٢). وبذلك ابتعد الدستور، منذ ولادته، عن المبدأ الأكثري (المعروف في الديمقراطيات الغربية)، وأحلّ محله، خاصة في المواد العائدة إلى حرية المعتقد وحرية التعليم وتوزيع المناصب حسب الطوائف (المواد ٩ و١٠ و٩٥)، مبدأ «ديمقراطية المشاركة»، لأن واضعيه «وجدوا أنفسهم أمام مجتمع متعدد الطوائف ومختلط في معظم مناطقه (...) فوجد مشرّعو ذلك الوقت انه إذا كانت برلمانات أوروبا أمكنة لالتقاء ممثلي الأحزاب والتيارات السياسية، فإن البرلمان اللبناني سيكون ملتقى لممثلي العائلات

الروحية كلها، ويكون مجلس النواب اللبناني بمثابة مؤتمر دائم للحوار بالإضافة إلى مهامه الأخرى في التشريع وفي مراقبة أعمال الحكومة» (داود الصايغ، ص٣١).

لم يأتِ الدستور على أي إشارة تدل على أن النظام برلماني حتى تعديلات ١٩٩٠ التي ذكرت في الفقرة «ج» من المقدمة أن «لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية». لكن عناصر النظام البرلماني كانت موجودة، منها مسؤولية الوزراء، وواجب الحكومة بالتقدّم ببرنامج أمام المجلس، وضرورة توقيع الوزير أو الوزراء المختصين على مقررات رئيس الجمهورية... مع صلاحيات ملحوظة لرئيس الجمهورية وتعزيز مركزه، حتى أُعيد النظر فيها في إطار إعادة توزيع صلاحيات السلطة التنفيذية، فأُنيطت السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء، وتكرّس اشتراك رئيس الحكومة في التوقيع على كل مقررات رئيس الجمهورية، وهو ما كان يمارسه عرفًا استنادًا إلى أحكام الميثاق الوطني، وذلك في ما عدا مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء وقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

التعديلات التي حصلت في الدستور ما بين ١٩٢٧ و١٩٩٠ متفاوتة الأهمية في طبيعتها وفي نتيجتها، أهمها تعديلات ١٩٤٣ حيث ألغيت المواد العائدة إلى العلاقة مع سلطة دولة الانتداب.

ومنذ ١٩٤٨ حتى أيلول ١٩٩٠، لم يطرأ على الدستور أي تعديل، في ما عدا تعديل ١٠ نيسان ١٩٧٦ المتعلق بالمادة ٧٣ الذي سمح ولمرة واحدة بانتخاب رئيس الجمهورية (الياس سركيس) قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء ولايته.

٣- التجربة لا تزال تنتصر على حال التقسيم: أظهرت تجارب كثيرة، منذ الاستقلال، على هشاشة التجربة اللبنانية (الوحدة الوطنية بتعبير آخر)، لكنها هشاشة «لم تصل إلى حافة الانهيار والتفكك كما حدث لقبرص ويوغوسلافيا والصومال، لأن الاعتراض على حقوق المساواة لم يصل إلى حد تدمير صيغة الوفاق والعيش المشترك» (سليم نصّار، «الحياة» و«النهار»، ١٤ نيسان ٢٠٠١).

ويتابع سليم نصّار قوله: «وبسبب الخوف من فقدان خصوصية الضمانات الحقيقية التي تدعم أسس المجتمع اللبناني التعددي، حُكم على حركات الانفصال والتشرذم بالإخفاق. وهكذا استمرّ لبنان بعد الحرب العالمية الثانية كنموذج استثنائي يمثّل تجربة البلد الوحيد الذي خبر حال التقسيم والتجزئة طوال ١٥ سنة، قبل أن يخرج منها بفضل تماسك أبنائه ووعيهم الوطني. ولقد اعتذرت الصحف الأميركية والبريطانية عام ١٩٩٠ عن الأخطاء التي ارتكبتها بالنسبة إلى توقعاتها بشأن مصير لبنان، خصوصًا مجلة إيكونوميست وصحيفة التايمز اللتين نشرتا بعناوين بارزة نبأ «وفاة لبنان كوطن واحد موحّد». ويتذكّر وزير الخارجية محمود حمّود كيف فاجأه الرئيس (السوفياتي) السابق غورباتشوف باستخدام تعبير «اللبننة» للتدليل على مخاوفه من تعرض منظومة الدول الاشتراكية لمخاطر التفكك والتفسّخ بسبب إحياء النعرات الدينية والمذهبية والعنصرية والعشائرية.

وكان ذلك لمناسبة آخر زيارة يقوم بها السفير حمود للكرملين قبل مغادرته موسكو منتصف الثمانينات.

وبعد مضي أربعة أعوام تقريبًا على تلك الزيارة تعرّضت وحدة الاتحاد السوفياتي للتفسّخ الكامل، في حين جدّد زعماء الحرب اللبنانية ثقتهم بوحدة الوطن، معلنين تراجعهم عن فكرة هدم النظام القائم وإحلال نظام آخر محله. واكتفى النواب بتصحيح مسار النظام ضمن صيغة توافقية أرضت قادة الميليشيات وأعادت صهرهم داخل مؤسسات الحكم. ولما تعثرت ولادة الوثيقة الدستورية في مؤتمر الطائف، تدخّل البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير لتلبية حاجة الوطن خلال تلك المرحلة الصعبة. وأحدث تدخّله الوقع السياسي المطلوب لتأكيد التماسك بين اللبنانيين، وتوفير فرص الخروج من المأزق التاريخي الذي واجهته الصيغة الوطنية. ووافق البطريرك على فكرة الرعاية السورية ضمن مهلة زمنية لا تتعدى السنتين، يُصار من بعدها إلى قطع رباط التبعية واسترداد مقومات السيادة والقرار الحر...».

٤- دستور الطائف: في مؤتمر الطائف (١٩٨٩)، أُعيد توزيع الصلاحيات، فنقل قسم كبير من صلاحيات رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء. فتعدّلت النصوص تعديلًا جذريًا، وبشكل خاص المادتان ١٧ و٥٣ من الدستور، وهما متلازمتان في مضمون ممارسة السلطة التنفيذية. فالمادة ٥٣ الجديدة، التي تنص على صلاحيات رئيس الجمهورية، ذكرت في فقرتها الثانية أن رئيس الجمهورية «يسمّي رئيس الحكومة المكلّف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استنادًا إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسميًا على نتائجها». ففي هذه الفقرة بالتحديد حصل تبديل جذري للحياة السياسية اللبنانية جاء لمصلحة صلاحيات رئيس الحكومة وعلى حساب صلاحيات رئيس الجمهورية (بشارة منسّى، «الدستور اللبناني، أحكامه وتفسيرها»، ١٩٩٨، ص٣٠٤). «فالسلطة الاجرائية انتقلت دستوريًا من رئاسة الجمهورية إلى مجلس الوزراء من جهة، ومن جهة ثانية ظهرت محاولات، ولا تزال، لإعادة تعزيز صلاحيات رئاسة الجمهورية (...) لأن ما جرى في الطائف لم يكن نتيجة ظروف حرب ١٩٨٩ فقط، بل نتيجة مطالبات تكوّنت على مدى السنوات منذ الاستقلال حتى وصلت إلى عام ١٩٨٩» (داود الصايغ، ص٧٣). والدستور الجديد المنبثق عن اتفاق الطائف «أنشأ مؤسسة مجلس الوزراء وهي لم تكن موجودة في الدستور السابق، لأن مجلس الوزراء لم يكن لينعقد إلا برئاسة رئيس الجمهورية...» (داود الصايغ، ص٧٨). وأقرّت هذه التعديلات التي نصّ عليها اتفاق الطائف في ٢١ أيلول ١٩٩٠، فبدأت معها مع أسماه البعض «الجمهورية الثانية».

وأما لجهة صلاحيات رئيس الجمهورية فقد قضت تعديلات وثيقة الوفاق الوطني (الطائف) بأن تتم ممارستها بالاتفاق مع رئيس الحكومة (المادة ٥٢). ولا يصدر رئيس الجمهورية منفردًا أي مرسوم إلا مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء ومراسيم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

٥- «في أي نظام هو لبنان اليوم؟»: تحت هذا العنوان خلص الدكتور داود الصايغ («النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته»، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، شباط ٢٠٠٠، ص٩٠-٩٣) إلى القول إنه نظام «دستور ووفاق وحكمة واعتدال». فواقع نظام الحكم في لبنان هو مزيج من دستور ووفاق. الدستور يلبّي حاجة الدولة، والوفاق يؤمّن حاجة المجتمع المتعدد الطوائف. لذلك فإن مسؤولية الحكام ليست دستورية فقط. فالحكم في لبنان لا يمكنه أن يكون لا لفرد ولا لحزب ولا لعائلة ولا لدين ولا لطائفة.

ولبنان، بنوعية الديمقراطية الممارسة فيه، ليس بإمكانه أن ينتج أكثرية حاكمة على نحو ما هو معمول به في الديمقراطيات الغربية المتقدمة.

ومن اللافت، وهذا هو من التعديلات المميزة في وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف)، أن المادة ٦٥ من الدستور نصّت في فقرتها الخامسة على أن مجلس الوزراء «يتخذ قراراته توافقيًا»، فإذا تعذّر ذلك فبالتصويت (...) للدلالة على أهمية عدم الانقسام ومحاولة تفاديه ولو بالتصويت الديمقراطي. لأن قضية العيش المشترك، أساس الكيان والوجود، هي بين الجماعات التي يتألف منها لبنان وليس بين الأفراد. فالتوازنات ليست توازنات أشخاص (أفراد)، بل توازنات مجموعات يتألف منها لبنان وهي كلها أقليات بالنسبة إلى المجموع، إذ لا أكثرية بشرية عددية تجيز لأحد ممثليها في الحكم أن يتصرف على أساس انه الأقوى باسم العدد ولا باسم أي اعتبار آخر. ألم يكن مجلس النواب، ولا يزال، ممثلًا للعائلات الروحية التي يتألف منها لبنان، بقدر ما هو هيئة تشريع ومراقبة لعمل الحكومة؟

٦- الحرية: تنصّ المادة التاسعة من الدستور، هذه المادة التي كانت مذ كان الدستور، وكانت الأهم والأسمى، على أن «حرية الاعتقاد مطلقة». وصفة «المطلقة» تجعلها واحدة لا تتجزأ، فتطال مختلف الحريات: حرية التعليم، حرية التنقّل، حرية التجمّع وإنشاء الجمعيات، حرية التجارة، حرية التعبير عن الرأي، الحريات الإعلامية...

الحرية لصيقة المجتمع اللبناني، والنظام اللبناني تاليًا. المجتمع الذي، مذ نشوئه (قبل الدولة والنظام)، قضت تجربته بأن يعيش أبناء طوائفه المختلفة في وطن واحد، ليس بمقدور أي منها أن تدّعي بأنها تمثّل أكثرية بالنسبة إلى المجموع. وانتهت الأزمات والحروب والمحن، بما فيها الحرب الأخيرة،

بالتشديد وبالربط بين «صيغة العيش المشترك» و «تكريس مبادئ الحريات العامة».

والتبرّم الذي كان يظهر بين حين وآخر، خاصة من الحريات الإعلامية، ويرافقه محاولات تضييق عليها، كان ينتهي دائمًا إلى الفشل. فذهب المتبرّمون وبقيت الحرية. وثمة اتفاق بين دارسي ومحللي الأوضاع اللبنانية أن هناك نوعًا من علاقة جدلية وعضوية بين الحربية في لبنان والمكوّنات الأساسية للكيان اللبناني. فهما صنوان، يبقيان معًا أو يذهبان معًا.

٧- النظام الطائفي: كثيرًا ما جرى الربط بين التعدد الطائفي في لبنان وبين ثرائه الحضاري بسبب هذا التعدد. فمؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء (أواخر أيار ١٩٨٩، وقبيل اتفاقية الوفاق الوطني في الطائف) أشار، في بيانه الختامي، إلى «أن تعدد المعتقدات في لبنان يمثّل مصدر ثراء حضاري من شأنه أن يساهم في بسط التآنس والتعايش السخي بين أبناء لبنان...». والقائلون به كثر، إذا لم يكونوا الأكثرية، ويعتبرون أن السبب «الطائفي»، في الحروب اللبنانية، لا يعدو كونه «سببًا إضافيًا» من جملة أسباب، خارجية وداخلية، دفعت إليه دفعًا، واستعملت من أجل إظهاره وإخراجه إلى مقدم المسرح والصورة إمكانيات هائلة، إمكانيات لو وُضع أقل منها بكثير لتفجير مجتمع آخر، أيًا كان هذا المجتمع، وحتى لو كان مجتمعًا صناعيًا متقدمًا وراقيًا، لفعلت فيه سلبًا أضعاف ما فعلته في المجتمع اللبناني، في لبنان، البلد الصغير، ذو التكوين الطائفي المتعدد، وبلد الحريات على أنواعها، وبلد الخدمات والمصارف والسياحة... والذي تواجدت على أرضه الثورة الفلسطينية بكاملها وتركّزت فيه صراعات الشرق الأوسط كلها. كما أن من نكد الأقدار على هذا البلد الصغير أن «الزعامة التاريخية» غابت، وغُيّبت، عن شؤونه الداخلية، وكذلك «الزعامة التاريخية الصديقة» في الخارج (جمال عبد الناصر، شارل ديغول)؛ فكان لافتًا ما قاله، في العام ١٩٧٨، ميشال دوبريه بأن «الجنرال ديغول لو كان حيًا لما كان ترك لبنان في حالة التخلي» وما قاله المؤرّخون والمحللون حول ما أظهره الرئيس عبد الناصر في السنوات الأخيرة من حياته من حرص خاص على لبنان. فخلت الساحة أمام براغماتية دولية، خاصة أميركية، لا ترحم صغيرًا أو ضعيفًا، ولا تقيم وزنًا أو تعير اهتمامًا لقوى هذا الصغير والضعيف الروحية والمعنوية والإنسانية والحضارية.

«النظام الطائفي، وإن كان سمة بارزة في لبنان، إلا أنه ليس جديدًا فيه ولا مرفوضًا من قبل أبنائه، أي أبناء الطوائف المختلفة. فالتكوين المتعدد الطوائف في لبنان عميق في التاريخ، والصيغة الحديثة للتوافق على العيش المشترك سبقت قيام الدولة بحقب حتى لا نقول بقرون. وإلا كيف يمكن تفسير اختلاط المناطق واختلاط القرى في لبنان بهذا الشكل؟ (...) فالتكوين البشري في لبنان هو بحدّ ذاته حصيلة اجتماعية فذة، متقدمة إذا ما قيست بالمجتمعات الغربية الحديثة التي تعاني من عمليات الاندماج. ولهذا السبب كان لبنان البلد الذي قُدّم، قبل الحرب، كنموذج للحلول التوافقية في بلدان مختلطة الأديان والأعراق (...) ولم يُهدم في لبنان في النتيجة إلا ما هو مادي (...) فالتقسيم فشل، والفرز فشل، وتكوين الكيانات الطائفية الصغرى هو أيضًا فشل. ويرجع سبب ذلك ليس إلى انعدام وجود الوسائل، وقد استخدم من أجل الدمار والهدم ما لا يمكن إحصاؤه من أطنان القذائف والصواريخ والقنابل والمتفجرات، ولا إلى كمية الدماء التي سالت، وقد فاقت بحجمها وهولها كل ما عانى اللبنانيون من كوارث في تاريخهم الحديث، ولا إلى محاولات الإرهاب الجسدي والنفسي والفكري، وقد مورست لسنوات، بل إن سبب هذا الفشل يعود إلى أن لبنان لا يمكنه أن يبقى إلا مثلما كان من حيث تكوينه البشري...» (داود الصايغ، ص١٥٣-١٥٤).

الطوائف التاريخية في لبنان ست: الموارنة، السنّة، الشيعة، الأرثوذكس، الدروز والكاثوليك. الأرمن الأرثوذكس هي الطائفة السابعة من حيث العدد، ويعود عهدها في لبنان إلى أواخر القرن التاسع عشر على أثر الاضطهاد التركي للأرمن. وكانت سبقتها طوائف أخرى مثل البروتستانت والأرمن الكاثوليك ابتداء من العام ١٧٣٧، أي إثر الانشقاق الذي حصل في كنيسة كيليكيا. وخلال مراحل وحقب مختلفة

تكوّنت أقليات طائفية أخرى مثل اليهود واللاتين والسريان والكلدان... والعلويين وغيرهم.

ومنذ الملامح الأولى لشكل الدولة (ابتداء من ١٨٦١)، تعزّزت صيغة التمثيل الطائفي في لبنان. وما لبثت الطوائف الست المذكورة، والمعتبرة تاريخية، أن أصبحت عماد هذه الصيغة الرئيسي. وهذا ما يفسّر أنه عندما كانت تتألف حكومات مصغرة من ستة أعضاء كان التوزيع فيها يتم على أساس وزير واحد لكل طائفة من هذه الطوائف. والقاعدة نفسها ما زالت تتحكم بتوزيع المناصب الحكومية والإدارية، تبعًا لما نصّت عليه المادة ٩٥ من الدستور الأساسي والدستور المعدّل. فبات التمثيل الطائفي أبرز سمات النظام اللبناني، بل الحياة السياسية في لبنان.

لكن ثمة سلبية كبرى نشأت عن هذه السمة، وتمثلت بتعطيل المادة ٩٥ للمادة ١٢ من الدستور التي تنصّ على أن «لكل لبناني الحق في تولّي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة...». فالشرط الطائفي (انصاف الطوائف كمجموعات) أجحف حق الأفراد كمواطنين، من حيث حقهم المبدئي بالوصول إلى المراكز العامة، وأسهم في تدني الأداء الإداري في مختلف وجوهه... وكان «من الصعب أن ينشأ في لبنان فكر سياسي لبناني مجرّد مستقل عن العوامل التي تؤلف الحياة السياسية اللبنانية، على الرغم من المناخ الفكري الراقي الذي تمثله بيروت (...) وإذا كان لبنان يعتبر عن حق من البلدان القابلة لتحقيق التقدّم والنمو، إلا أن الحياة السياسية فيه أظهرت حتى الآن انها ليست مرشّحة لأن تواكب التقدّم المجتمعي بشكل طبيعي» (داود الصايغ، ص١٦٠-١٦١).

٨- الطائفية في الدستور: تنص الفقرة (ي) من المقدمة التي أُضيفت إلى الدستور بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١ أيلول ١٩٩٠ على أن «لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك».

وفي الفقرة (ح) من المقدمة: إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية.

وتكرست المادة ٩ والمادة ١٠ حول حرية الاعتقاد، وحرية التعليم... لكن المادة ١٩ المتعلقة بإنشاء المجلس الدستوري لمراقبة دستورية القوانين نصت على حق «رؤساء الطوائف المعترف بهم قانونًا» بمراجعة هذا المجلس «في ما يتعلق حصرًا بالأحوال الشخصية وحرية التعليم الديني»، ما دفع إلى التساؤل عن مدى الانسجام بين النصين: الفقرة (ح) من المقدمة والمادة ١٩.

المادة ٢٢ تنص على: «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية».

إن هذه المادة (٢٢)، مع الفقرة (ح) من المقدمة، ومع المادة ٩٥ المعدّلة:

من «بصورة مؤقتة والتماسًا للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة»،

إلى «على مجلس النوار المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية...»،

لا تزال مؤقتة ومرحلية، علمًا أن ثلاثة مجالس نيابية انتخبت حتى الآن (١٩٩٢، ١٩٩٦ و٢٠٠٠). ومع ذلك فإن الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية لم تتخذ من قبل هذه المجالس، وقد تبيّن أن الأجواء العامة في البلاد لا تساعد على ذلك، كما ثبت أن إلغاء الطائفية السياسية كان ولا يزال موضوعًا شديد الدقة.

٩- النظام الطائفي، هل إلى ترسّخ؟: ما نُقل من أقوال للإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، في «نادي الصحافة العربية» في باريس (نقله مراسل «النهار» في باريس قبل شهر واحد من وفاة الإمام) يعطي شحنة قوية للاعتقاد بأن النظام الطائفي في لبنان يترسخ أكثر فأكثر وسيظل كذلك وقتًا طويلًا. ومما

قاله الإمام شمس الدين: «كنتُ من كبار الداعين إلى إلغاء الطائفية السياسية (...). وضعتُ مشروعي الخاص حول الديمقراطية العددية، أي إلغاء كيانية الطوائف السياسية واعتماد المواطن كوحدة سياسية بدل أن يوزَّع المجلس النيابي بين طوائف لبنان، وكذلك الحكومة. ولكن في السنوات الأخيرة أعدتُ التبصّر في الموضوع. الآن أنا متوقف عن هذا الرأي وأميل إلى اعتماد النظام الطائفي صيغةً أساسية للبنان، مع إصلاح هذا النظام (...) وقد تخليت عن مشروع الديمقراطية العددية في مقابل صيغة الطائفية السياسية، ولكن كما قلت إن هذا النظام يُطبّق بصورة فاسدة، وينبغي إصلاح نظام الطائفية السياسية. أريد أن أضمن تمثيلًا أوسع للبنانيين، وأريد ضمانات من دون شكوى من أي طائفة تشعر بأنها موضع طغيان الأكثرية (...)».

١٠- أهل النظام أمام أهم معضلة سياسية: الوجود العسكري والأمني السوري: احتلّ هذا الوجود رأس قائمة المشكلات السياسية المطروحة على أهل النظام اللبناني، وكان موضوع حادث أو حدث أو تصريح أو تحليل يومي منذ التوقيع على «وثيقة الوفاق الوطني» (اتفاق الطائف). ما حدث وما طُرح بصدد هذا الوجود في الآونة الأخيرة (آذار ٢٠٠١) يوجز المواقف منه، مواقف السلطة ومسؤوليتها وزعمائها كما مواقف زعماء آخرين من أهل النظام، ولكن على هذه الدرجة أو تلك من المعارضة.

إيجازًا، كان على الجيش السوري، بحسب اتفاق الطائف، وبرأي المعارضين، أن يعيد انتشاره والتمركز في البقاع في مرحلة أولى بعد سنتين من بدء تنفيذ هذا الاتفاق، تمهيدًا للانسحاب من هناك في مرحلة لاحقة يتفق عليها.

ولما لم ينسحب الجيش السوري بعد مضي السنتين، بدأ سجال بين مطالب بتنفيذ الاتفاق (خاصة من قبل «التيار الوطني الحر» - العماد ميشال عون المنفي في باريس، وحزب الوطنيين الأحرار، والقوات اللبنانية المحظورة، والكتلة الوطنية، وبعض النواب والشخصيات المسيحية، خاصة منهم النائب ألبير مخيبر، وأحيانًا في بيانات للمطارنة الموارنة وعظات للبطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله صفير)، وبين متمسّك ببقائه بذريعة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب وضرورة توفير كل الدعم للمقاومة هناك، ومساعدة الدولة على بسط الأمن (أركان الدولة والأحزاب والشخصيات المتعاونة مع سورية).

بقي هذا السجال ضيق النطاق قياسًا على ما تلاه بعد الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب (أيار ٢٠٠٠) الذي كانت تلاحقه المقاومة الإسلامية (حزب الله) بضرباتها الموجعة بصورة شبه يومية وبتأييد رسمي وشعبي عارم. فبعد هذا الانسحاب برزت محطات ومواقف، أهمها:

- وفاة الرئيس السوري حافظ الأسد وانتخاب نجله الدكتور بشّار رئيسًا للجمهورية العربية السورية، وتعاظم حديث وخطوات اتجاه النظام السوري نحو الانفتاح والليبرالية داخليًا وخارجيًا.
- انتخابات نيابية في لبنان أفرزت انتصارًا كاسحًا لرفيق الحريري ووليد جنبلاط على وجه الخصوص، وبروزًا كبيرًا للنائب المعارض نسيب لحود، وعودة الرئيس الأسبق الشيخ أمين الجميّل ونجاح نجله بيار في الانتخابات، وتزايد الثقل السياسي للمرشح سمير فرنجية رغم فشله في الشمال... (والجميع، المنتصرون والمنهزمون، أجمعوا على أن قانون الانتخاب الذي نظّم هذه الانتخابات كان بعيدًا كل البعد عن تأمين العدالة والمساواة بين أصوات اللبنانيين، لا كأفراد مواطنين ولا كمجموعات في مناطقهم أو طوائفهم). وفي أول جلسة للمجلس الجديد، طالب وليد جنبلاط بالبحث في الوجود العسكري السوري بما يؤمن مصلحة البلدين، ويضمن حرية وسيادة لبنان، ويساعد في حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة في لبنان. فاعتبر المتحمسون لبقاء الجيش السوري كلامه من صنف «غير المسموح»، وانبرى له في الجلسة النائب البعثي (البعث السوري) عاصم قانصوه وأصلاه كلامًا ما أمكن لأحد تفسيره بغير تهديد جنبلاط في حياته وتذكيره بمصير والده الزعيم الوطني كمال جنبلاط.
- بيان المطارنة الموارنة (٢٠ أيلول ٢٠٠٠) الذي شدّد على تنفيذ اتفاق الطائف بانسحاب الجيش السوري الذي رأى البيان أنه لم يعد هناك من مبرر لوجوده و «تدخله في كل شاردة وواردة في حياة

اللبنانيين»، كما على الحرية والكرامة والسيادة والاستقلال والوحدة الوطنية اللبنانية والعلاقات المميزة مع سورية. ردود الفعل على البيان تراوحت بين هادئة ومتفهمة وداعية في الوقت نفسه لاستمرار «مساعدة الإخوان السوريين»، بصورة مركزية وأساسية (بيان دار الإفتاء في بيروت)، وبين مندّدة ومخوّنة، بصورة فرعية وثانوية (بعض علماء طرابلس وعكار، بعض التشكيلات الحزبية).
- أفكار ومطالب بيان المطارنة نفسها شدّد عليها مجددًا البطريرك صفير أثناء جولته الرعوية في الولايات المتحدة وكندا (دامت أكثر من ستة أسابيع، شباط - آذار ٢٠٠١)، وواكبها في لبنان سجال سياسي يومي بين الفريقين الأساسيين (المطالب بانسحاب الجيش السوري والداعي إلى بقائه) بدا فيه واضحًا اتساع دائرة الفريق الأول وتضاؤل دائرة الفريق الثاني، طرحًا ومنطقًا وتحركًا (قيل عن الفريق الأول انه «المسيحي»، وعن الثاني انه «المسلم»؛ هكذا على صعيد ظاهر الصورة وصعيد تلك «اللعبة التاريخية» في تعامل كل ذي مصلحة في فرقة اللبنانيين. أما على صعيد بعدها الحقيقي، فثمة مسيحيون -منهم قادة وشخصيات- مَن لا يزال يطالب ببقاء الوجود العسكري السوري، كما ثمة ما يؤكد في حياة ويوميات الشارع المسلم العريض أنه ليس في وارد الخلاف مع المسيحيين حول مطلب انسحاب الجيش السوري). وهذه العلاقة العكسية بين الاتساع من جهة والتضاؤل من جهة أخرى عكستها بوضوح أحجام التحركات الشعبية والحزبية وخاصة الطلابية بدءًا من ١٤ آذار ٢٠٠١ (التي أطلقها تحرّك التيار العوني في مناسبة ذكرى «حرب التحرير»)، واحجام الناطقين باسم هذه التحركات وصولًا إلى يوم ٢٧ آذار ٢٠٠١ (التظاهرة الضخمة في استقبال البطريرك صفير)، وما تلاه من مواقف المرجعيات العليا، الرسمية والدينية والشعبية، التي صبّت في اتجاه المعالجة الهادئة لموضوع الوجود العسكري السوري وانسحابه بما يخدم حقًا مصلحة البلدين (بدت جد ضعيفة الأطوات المتطرفة: بعض العلماء في عكار، تحركات طلابية وحزبية الحضور الغالب فيها لطائفة الأحباش وللحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث السوري، وحضور رمزي - ثمة من أكّد أنه لم يتعدّ أفرادًا قليلين - للحزبين الكبيرين، حزب الله وحركة أمل).
- لعل من أبرز ما يجدر التوقّف عنده هذه الثلاثية: ١) اعتدال المرجعية الإسلامية المركزية في بيروت، كلامًا أو صمتًا، اعتدال هو في حقيقته، قياسًا ومقارنةً بمواقفها السابقة، أقرب إلى موقف المرجعيات المسيحية في موضوع الوجود العسكري السوري، حتى بدت أصوات التطرّف والتخوين في عكار النائية ناشزة تمامًا. ٢) خطاب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الذي «انتهك المحظور»، بتساؤله مثلما تساءل البطريرك الماروني، عن جدوى انتشار القوات السورية في المدن والأحياء، وتدخّل أجهزتها في الصغيرة والكبيرة، معتبرًا أن دمشق إذا كانت ترى مبررًا استراتيجيًا لبقاء عسكرها في لبنان إلا أن أمر إدارة الشأن اللبناني الداخلي لا يمكن أن يقنع أحدًا؛ فبدا «وليد جنبلاط اليوم بصورة كاسحة جليد، أو جرّافة، أو كاسحة ألغام، وسرعان ما انضمّ إليه، بتصميم تتفاوت درجاته، مفكرون أحرار آخرون» (الأب سليم عبو، «النهار»، ٢٠ آذار ٢٠٠١). ٣) أقوال للإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى (نقلها مراسل «النهار» من باريس قبل شهر من وفاة الإمام)، ومنها: «... أما بالنسبة إلى سورية ولبنان، فقلتُ وأكرّر إن لبنان خارج أي صيغة من الوحدة إلى أبد الآبدين. ولو تكوّنت جمهورية عربية من طنجة إلى عدن، لبنان هو الدولة العربية الثانية، سيبقى دولة عربية أخرى. لا وحدة. فطبيعة الاجتماع اللبناني تقتضي ذلك وفائدة العرب تقتضي ذلك أيضًا. وثمة خصوصية تجعل من الأفضل له ولكل المحيط العربي والإسلامي أن يبقى جمهورية مستقلة ذات سيادة غير متحدة مع أحد، تتعاون مع الكل من دون أن يذوب كيانها مع أحد».
- أقفل شهر آذار ٢٠٠١ على مواقف ترسّخ من اتجاه المعالجة الهادئة لموضوع الوجود العسكري السوري:
- للمرة الأولى، يناقش مجلس الوزراء الوضع السياسي في البلاد بعمق وفي ضوء تظاهرة استقبال البطريرك، وينتهي إلى ما خلص إليه الرئيس إميل

لحود بالتشديد على علاقة التحالف مع سورية، وعلى خيار الحوار مع البطريرك صفير.

• ما أذيع عن اجتماع الرئيسين إميل لحود وبشّار الأسد في ٢٧ آذار ٢٠٠١ (أي في يوم استقبال البطريرك صفير) في عمان على هامش مؤتمر القمة العربية، انهما اتفقا على «الدعم الكامل لتحرّك الوزير السابق فؤاد بطرس» من أجل إيجاد صيغة للعلاقات اللبنانية – السورية تؤدي إلى تطويرها وتزيل اعتراضات عدد من القوى المسيحية. وكانت وقائع تظاهرة الاستقبال الحاشد للبطريرك تأييدًا لمواقفه المنتقدة للوجود العسكري السوري، ترد على لحود تباعًا أثناء اللقاء.

• ولادة «التجمّع الوطني للإنقاذ والتغيير» لمواجهة «التعبئة الطائفية» والمطالبة بـ «وقف التدخّل السوري في الشأن الداخلي» والدعوة إلى «إعادة انتشار الجيش السوري بما يخدم قيام علاقات سليمة واضحة بين البلدين الشقيقين، ومتكافئة». شاركت في التجمّع نحو ٣٠٠ شخصية لبنانية معارضة، أبرزها: المفكر العلّامة السيد محمد حسن الأمين، النائب السابق نجاح واكيم، الوزراء السابقون هنري إده وبيار خوري والياس سابا، والأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني فاروق دحروج، والاقتصادي كمال حمدان، والأكاديمي عصام خليفة، وعدد كبير من النقابيين والمثقفين.

– استلحاقًا (والكتاب أخذ طريقه إلى المطبعة)، ثمة أحداث مهمة وقعت في نيسان ٢٠٠١، عناوينها الرئيسية:

• حشد ضخم في الضاحية بمناسبة عاشوراء خطب فيه زعيم «حزب الله» السيد حسن نصر الله داعيًا إلى منع القوات السورية من الخروج من لبنان «حتى ولو أرادت هي أن تخرج...». ومن التعليقات على هذا الموقف أن حزب الله «لم يقدم نفسه مرة حزبًا شيعيًا ولم يقاتل لبنانيين وأعطى دمشق التوازن الإقليمي»؛ و «قد تكون هذه هي المرة الأولى التي ينتقل فيها حزب الله من مهمة حماية الحدود الجنوبية إلى حماية الخيار السوري داخل الحدود» (سليم نصّار، «الحياة» و «النهار»، ٧ نيسان ٢٠٠١).

• حملة مناشير تستعمل لغة العنف، موقّعة من هذا الفريق وذاك (تنصّل منها الفريق المسيحي واعتبرها مدسوسة ومن عمل أجهزة المخابرات)، وعراضة مسلحة بالسكاكين والعصي والبلطات (على البربير وأمام مركز الأحباش) تهتف للرئيسين السوري واللبناني وللجيشين السوري واللبناني. وما أربك وآلم الجميع أن هذه العراضة حظيت بترخيص رسمي، في حين أن هذا الترخيص مُنع عن الفئات المطالبة بخروج الجيش السوري، وجُلها من الطلاب الجامعيين الذين لم يستعملوا عبارة طائفية أو عبارة تهديد، بل على العكس كانوا يتداعون إلى التجمّع والعمل على «الطريقة الغاندية». وهذا «الأداء السياسي» غير الموفق للأحباش في الشارع الإسلامي السني ربّما كان وراء إعادة تظهير «المرابطون» في الشارع البيروتي، وحركة «التوحيد» في طرابلس، بعد اختفائهما لأكثر من ١٥ سنة.

• في خطبة الجمعة (٦ نيسان ٢٠٠١)، برزت كلمة المفتي الشيخ محمد رشيد قباني الذي رأى أن «مطالبة البعض بخروج الجيش السوري من لبنان هي التي أدّت إلى هذه الحال الانقسامية»؛ وكلمة العلّامة السيد محمد حسين فضل الله الذي دعا إلى الانفتاح «مجددًا على المحبة... بعيدًا عن أي حساسيات طائفية أو مذهبية لنعرف كيف نعيد الحوار إلى الساحة على قاعدة الموضوعية... لينفتح حوار الشعب مع الشعب... وحوار الدولة مع الشعب...». وفي اليوم التالي، لفت موقف بارز صدر عن «ندوة العمل الوطني» التي يرأسها رئيس الحكومة السابق د. سليم الحص الذي طالب بتطبيق اتفاق الطائف بما في ذلك بند انتشار الجيش السوري.

• ومن المواقف القيادية البارزة: قول الوزير سليمان فرنجية، في احتفال ذكرى تأسيس البعث، أن المطالبة بخروج الجيش السوري لا تحظى بإجماع مسيحي، وتمنى على البطريرك صفير ألا يكون غطاء لفئة؛ وتصريح الرئيس كامل الأسعد، رئيس اسبق للمجلس النيابي، بعد خلوة مع البطريرك في بكركي (٩ نيسان ٢٠٠١)، الذي اعتبر فيه أن محاولة إعطاء القضية القائمة الآن طابعًا طائفيًا محاولة فاشلة، لأنها قضية سياسية وليست طائفية، إذ إن «التخويف من الجو الطائفي مفتعل...»؛ وعن البطريرك صفير قال الأسعد إنه «أثبت وطنيته من خلال اتفاق الطائف الذي مشى فيه رغم المضايقات التي تعرّض لها...»؛ وعن الحكومة، قال «إنها غير موجودة،

وهناك اليوم أداة لا تحكم... الذين يحكمون هم الاستخبارات...».

• في كلماته، بمناسبة عيد الفصح، أبدى البطريرك إعتدالًا واستخدم لغة ودية إزاء سورية: «التشنّج مع سورية لا يحل مشكلة (...) نتضامن مع الجولان ولا سلام من دون دولة فلسطينية...». وجو التبريد السياسي أشاعه أيضًا اجتماع الرئيس لحود والبطريرك في بكركي، واجتماع لحود ووليد جنبلاط في بعبدا.

• استمرّ جنبلاط في حضّ رئيس الجمهورية على المباشرة بمؤتمر حوار وطني ورعايته، وعلى ضرورة الخيار بين تثوير لبنان على «طريقة هانوي»، أو إنهاضه اقتصاديًا على «طريقة هونغ كونغ». الخيار الأول يستوجب، برأيه، دعم ايران وسورية للبنان وعلى كل الصعد. وكرّر جنبلاط هذا الموقف عشية انعقاد مؤتمر في طهران لدعم الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة في لبنان (٢٤ نيسان ٢٠٠١).

• في ١٤ نيسان، نفّذ حزب الله عملية في مزارع شبعا دمّرت دبابة ميركافا وقتلت جنديًا اسرائيليًا؛ وردّت اسرائيل بتدمير رادار سوري في ضهر البيدر. جريدة «المستقبل» للرئيس رفيق الحريري انتقدت «التوقيت الخاطئ» للعملية (قبل أيام من جولة ثانية له على العواصم الغربية، بما فيها زيارته لواشنطن، استكمالًا لجولة شباط ٢٠٠١، وحفزًا للاستثمارات الاقتصادية)؛ وحمل حزب الله على الحريري: «ربّما كان غير مقتنع أصلًا بالمقاومة».

• الموالون للرئيس لحود والمؤيدون لبقاء الجيش السوري رأوا أن الرد الاسرائيلي بتدمير الرادار السوري جاء في سياق العدوان الاسرائيلي المستمر الذي لا يحتاج إلى ذريعة، وأن عملية حزب الله لا تؤثر في الوضع الاقتصادي المتردي والضائقة المعيشية، ذلك أن الأزمة الاقتصادية تعود إلى سنوات عديدة وإلى السياسات الاقتصادية الخاطئة («لا علاقة بين الاستثمار والمقاومة» على حد تعبير ميشال المر، أحد أركان الموالين). أما ردودهم على المطالبين بخروج الجيش السوري بعد الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب فاستندت كلها إلى ذرائع كثيرة، أولها استمرار الاحتلال الاسرائيلي لمنطقة شبعا، وكلها تدور تحت السقف الذي رسمه الرئيس السوري بشّار الأسد في مقابلة معه أجرتها «الشرق الأوسط»، قبل أسابيع، حيث قوله إن مسألة خروج الجيش السوري من لبنان لا تتعلق بانسحاب اسرائيل من الجنوب أو عدم انسحابها، بل بالتسوية في المنطقة.

• بانتظار «التسوية في المنطقة»، أي بربط استمرار حزب الله في عملياته في الجنوب بالجولان والفلسطينيين؟... هنا، نشرت الصحافية نهلة الشهال («الحياة»، ٢٢ نيسان ٢٠٠١) ما يتهامسه اللبنانيون منذ سنوات عديدة: «... فمن غير اللائق، بحق سورية قبل أن يكون بحق لبنان، أن يقال إن ما يجري على الحدود اللبنانية يهدف، في جملة ما يهدف، إلى تحقيق الانسحاب من الجولان، وهي أرض شاسعة واسعة، وجبهة طويلة تميّزت بسكونها وأمان الحال فيها. وإذا كان في جبهة الجولان ما يبرّر هدوء هذه الجبهة، فلِمَ لا تنطبق حساباتها ومصالحها على سواها، وإلا في أضعف الإيمان، فلا يكلف سواها من أجلها بما تحجم عنه هي...».

• المعارضون، منهم من تساءل (بعد عملية حزب الله في شبعا والرد الاسرائيلي بتدمير الرادار): «أين هي معاهدة الدفاع المشترك التي بموجبها يتحرك الجيش السوري ليدافع عن لبنان أو الجيش اللبناني ليدافع عن سورية إذا تعرّض أحد البلدين للاعتداء؟» (جبران تويني، في افتتاحية في «النهار»)؛ ومنهم من سأل عن «جدوى بقاء الجيش السوري في لبنان...» (ميشال عون والتيار الوطني الحر)؛ وذهب النائب المعارض ألبير مخيبر إلى حد اعتبار أن إلغاء الاتفاق العسكري مع سورية هو الحل الوحيد.

• كشف رئيس الجمهورية إميل لحود عن عرض أميركي لسورية بضمان أمن حدود إسرائيل الشمالية مقابل بقاء جيشها في لبنان، ورفض سورية هذا العرض.

• من التحليلات الهادئة لعملية شبعا وللرد الاسرائيلي في ضهر البيدر، برز تحليل سليم نصّار («الحياة» و «النهار». ٢١ نيسان ٢٠٠١): «... يعتقد المراقبون الدبلوماسيون في المنطقة أن قصف الرادار السوري يمثّل تجاوزًا اسرائيليًا للسياسة الأميركية التي تعتبر السلام مع سورية خطوة استراتيجية ضرورية لإرساء دعائم سلام شامل في الشرق الأوسط. وهذا ما يفسّر حصر العمليات الانتقامية الاسرائيلية بالبنى التحتية اللبنانية خوفًا من إغضاب دمشق أو إحراجها. وهكذا

استمرّت سياسة تحييد سورية على الرغم من تحميلها مسؤولية تسليح حزب الله وتشجيع عملياته ضد الدولة العبرية. وظلّت هذه النظرية مطبّقة إلى أن كسرها شارون بضرب جهاز الرادار السوري فوق مرتفعات ضهر البيدر. الهدف المباشر من هذه العملية يتراءى في حضّ القيادة السورية على وقف نشاط حزب الله لأن الانتقام سيكون مزدوجًا، أي ضرب مواقع الحزب في الجنوب والبقاع الغربي... وضرب المواقع السورية في لبنان. وهذا يعني، باللغة العسكرية، تغيير قواعد اللعبة التي باركتها الولايات المتحدة وسكتت عنها الدول الأوروبية والعربية...».

• حدثان بارزان ومتزامنان (٢٤ نيسان): مؤتمر طهران، واجتماع الحريري بالرئيس الأميركي في واشنطن.

جمع مؤتمر طهران لدعم الانتفاضة الفلسطينية ممثلين لـ ٢٤ دولة إسلامية غالبيتها أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وزعماء حركات فلسطينية راديكالية. في المؤتمر أعلن السيد حسن نصر الله أن «المقاومة الإسلامية في لبنان لن تخضع لأي معادلات جديدة وستواصل عملياتها الجهادية».

وكانت، في المؤتمر، مداخلة لرئيس مجلس النواب نبيه بري، ولرئيس الحكومة السابق سليم الحص.

في واشنطن، عبّر بوش للحريري «عن التزام بلاده توفير الدعم والمساهمة في الاستقرار السياسي والاقتصادي للبنان. وقد أعطى بوش توجيهات في هذا الخصوص إلى المسؤولين الأميركيين الكبار ومساعديه، لافتًا إلى صداقاته اللبنانية الكثيرة ومؤكدًا «أن لبنان دولة مهمة في نظرنا»... وأنه ذكر خلال المحادثات اللبنانية – الأميركية ثلاث مرات أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك اتصل به هاتفيًا وحثّه على المساهمة في الاستقرار السياسي والاقتصادي في لبنان عبر دعم خطة الحكومة اللبنانية... («النهار»، كما باقي الصحف اللبنانية، ٢٥ نيسان ٢٠٠١).

١١– منطق السيادة من ضمن منطق المعادلات الخارجية: أي، بكلام آخر، جوهر الأزمة الكيانية التي يتحمّل مسؤوليتها أهل النظام مذ كان هذا النظام. وزير المال السابق، د. جورج قرم عالج هذا المنطق – الأزمة الكيانية بنبذة تاريخية سريعة وصولًا إلى توصيفها وتحليلها حاليًا («الحياة»، ٢٤ نيسان ٢٠٠١)، ومما قاله:

«... الطريف في الأمر أن منطق السيادة، الذي يفترض أن يكون نقيضًا لمنطق المعادلات والمحاور الإقليمية، يصبح في معظم الأحيان أسير منطق المعادلات، عندما يأتي طرف من الأطراف الإقليمية لدعم منطق السيادة ولإضعاف طرف آخر (تأييد إنكلترا منطق السيادة في الأربعينات لإضعاف موقف فرنسا)...

«والجدير بالملاحظة أن منطق السيادة في الحياة السياسية اللبنانية لم يكن المنطق السائد بل كان منطق أقلية في الفئات الحاكمة اللبنانية التي كانت ترى بغالبيتها ضرورة اللجوء إلى الحماية من جانب القوى الإقليمية أو الدولية أو الارتباط بعلاقات مميزة معها (...) فرجل السياسة اللبناني الذي يدين بمركزه إلى انتمائه الطائفي يميل بشكل طبيعي إلى الاتكال على القوى الخارجية التي لها علاقات مميزة مع طائفته.

«ولذلك فإن منطق السيادة في لبنان كانت تنقصه باستمرار الصفة المطلقة والجذرية التي يتميز بها هذا المنطق عادة. فالسيادة في لبنان تسوية بين أكثر من منطق متجذر في المعادلات الإقليمية والدولية. ولهذا السبب، مثلًا، جاء الميثاق الوطني (...) وكان اتفاق الطائف أيضًا تسوية إقليمية تهدف إلى إعادة تدريجية للسيادة اللبنانية ضمن منطق المعادلات الاقليمية المكرّسة في معادلات طائفية جديدة محليًا، تعكس التطورات في المعادلات الإقليمية والدولية (...).

«وقد أدّى انكسار قوات العدو الاسرائيلي وانسحابها من جنوب لبنان إلى المطالبة بالسيادة «الكاملة» عبر إعادة توزيع القوات السورية، بل بخروجها كما يطالب بعض الأطراف من أنصار منطق السيادة. أما أنصار منطق المعادلات الاقليمية، وعلى رأسهم قيادات حزب الله، فيعترضون على منطق السيادة قائلين ان المعركة مع العدو لم تنته طالما أن هناك أراضي عربية محتلة وحقوقًا فلسطينية مغتصبة، وان ليست للبنان القدرة على الانسحاب من المحور السوري – الايراني من دون أن يتعرض لبنان إلى مخاطر مختلفة... فإن إثارة منطق السيادة في الظروف الراهنة يصب في نظرهم في صالح التحالف الأميركي – الاسرائيلي ا لمسيطر على المنطقة. ويردّ أصحاب منطق السيادة على ذلك بأن بقاء جبهة الجنوب مفتوحة عسكريًا قد يتحول إلى نقطة ضعف جديدة في المجابهة مع اسرائيل وقد يعرّض أمن لبنان وسورية إلى الاهتزاز (...).

«وإذا تعذّر أن يكون مفهوم السيادة والاستقلال مطلقًا في عالمنا الحديث، خصوصًا بالنسبة إلى دولة صغيرة وضعيفة تاريخيًا مثل لبنان، فإن إجبار لبنان على تقديم التضحيات المادية والبشرية الإضافية في خدمة الموقف العربي من اسرائيل ليس من العدالة بشيء، خصوصًا عندما تكون كل الجبهات العسكرية العربية مجمدة منذ حرب ١٩٧٣. هل للبنان وظيفة إقليمية فقط وهل أنه غير كائن بذاته؟ هذا هو التساؤل الكبير. وكما رأينا، فإن منطق السيادة هو بذاته منطق تسوية ضمن هيمنة منطق المعادلات الاقليمية.

والنظام السياسي اللبناني المبني على طائفية متعددة الجذور والامتدادات إقليميًا ودوليًا لا يساعد إطلاقًا على إخراج منطق السيادة من التسويات ضمن تطوّر المعادلات الإقليمية...» (انتهت المقتطفات من مقال د. جورج قرم).

هذه «الأزمة الوطنية»، كما دعاها سمير فرنجية، في محاضرة له في النبطية (٢٣ نيسان ٢٠٠١)، التي لا تزال تتوالى فصولًا وتغذيها «حال فصام نعيشها في لبنان سببها وجود الطوائف والاستخدام السياسي لهذه الطوائف»، الخروج منها، برأيه، «يفرض علينا صوغ مشروع يجمع بين التحرير والسيادة والإصلاح، ذلك أن التحرير يخرج اسرائيل من المعادلة الداخلية التي عملت دائمًا على تخريبها، والسيادة تمكّننا من إعادة الإمساك بمصيرنا الوطني، والإصلاح يعيد إلينا مناعتنا المفقودة».

الاقتصاد:

١– الخطوط العريضة لبنية الاقتصاد اللبناني الحالية: الأساس في هذه البنية قطاع الخدمات الذي يساهم بـ ٧١–٧٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل من الاقتصاد اللبناني اقتصادًا خدماتيًا وذا بنية غير متوازنة (خلل كبير).

في إطار قطاع الخدمات، تساهم التجارة لوحدها بنحو ٣٠٪ من نسبته (أي الـ ٧٢٪)، وما تبقّى تؤمّنه الخدمات المتنوعة: السياحة، المصارف، السكن، النقل... ومعظم هذه الموارد غير ثابت، وهو عرضة للتغييرات.

أما القطاعان الثابتان، الأولي والثاني، الزراعة والصناعة، فهما ضعيفان ولا يساهمان بأكثر من ٢٨–٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي (النسب المذكورة هي معدّل نسب السنوات الأخيرة ١٩٩٥–٢٠٠٠).

٢– الاقتصاد قبل الاستقلال: في مرحلة قبل الانتداب (١٩٢٠)، تركّزت الحياة الاقتصادية على القطاع الزراعي أساسًا، وتاليًا على الصناعة اليدوية والحرفية، وعلى نشاط بسيط للتجارة التي بدأت تتحرك منذ عهد المتصرفية.

بعد ١٩٢٠، عملت سياسة الانتداب على تجميد الزراعة والصناعة وإطلاق حرية التجارة ليتسنى لها تصريف إنتاجها الزراعي والصناعي («معرض بيروت» الذي دشّنت فيه فرنسا هذه السياسة). وقد أدّى هذا الأمر إلى تدهور كبير في الزراعة، ما دفع بعدد كبير من سكان الأرياف إلى النزوح نحو المدن وخاصة بيروت وطرابلس.

٣– الاقتصاد قبل ١٩٧٠: بدأ هذا الاقتصاد يسير في طريق خاص بلبنان وبنظامه الاقتصادي الحر في العام ١٩٥٠ (أي مع القطيعة الاقتصادية مع سورية)، حيث بدأ يعرف ازدهارًا كبيرًا لا مثيل له من قبل. فحقّق إنجازات كبيرة ومتعددة، ساعده على ذلك ما تمتّع به من ميزات مهمة وعديدة، كما ساعدته الظروف التي كانت قائمة في المنطقة، والتي تلاءمت وتناغمت مع ركائز وأسس النظام الاقتصادي اللبناني. فتمكّن لبنان من أ ن يحقق رخاءً اقتصاديًا ملموسًا، ونموًا في الدخل والاستهلاك والاستثمار، وارتفاعًا في الثروة، وتحسّنًا في نوعية العيش، كما تمكن من استقطاب العديد من المؤسسات الاقتصادية العربية والأجنبية، ومن القيام بدور ملحوظ على المستوى الاقتصادي الإقليمي قلّما تمكّن بلد آخر من تحقيقه (ما دفع بالبعض إلى إطلاق عبارة «المعجزة اللبنانية» على الاقتصاد اللبناني)، وإن كان ذلك تمّ بنسب

متفاوتة بين اللبنانيين كما بين المناطق، وعلى حساب العديد من الاعتبارات الاقتصادية – الاجتماعية – الأخلاقية، وبالتعارض مع ركائز وشروط قيام الدولة والوطن. هنا، لا بد من ذكر بعض النقاط السلبية الأساسية لهذا الازدهار الاقتصادي، والتي كانت، دون شك، من الدوافع الذاتية الرئيسية لحرب لبنان ١٩٧٥ والتي امتدّت حتى ١٩٩٠:

- هيمنة مراكز القوى الاقتصادية على مختلف النشاطات، بما فيها السياسية والاجتماعية والثقافية.
- ضعف دور الدولة الاقتصادي وتغييبه، بتعظيم دور «الفرد» والمبادرة الفردية، وتهميش دور الدولة بتقديم شعار «الدولة تاجر فاشل».
- الحرية الاقتصادية، التي قال بها النظام اللبناني وتبنّاها، كانت أقرب إلى «الفوضى الاقتصادية» عمليًا منها إلى «الحرية الاقتصادية» المسؤولة بالمفهوم الاقتصادي العلمي، وبالواقع الاقتصادي حيث يُعمل بنظام الاقتصاد الحر في البلدان المتقدمة.
- غياب المنافسة الصحيحة، أي بمفهومها الصحيح، رغم الحرية شبه التامة، ليقوم مقامها نظام الاحتكارات على أنواعها، وارتفاع حدة التمركز والهيمنة.
- طغيان قطاع الخدمات (خاصة منه التجارة)، وتاليًا ذهنية «الصفقة» على فكر القوى الاقتصادية وأنماط عملها وسلوكها، وانعكاس ذلك على المجتمع وعلى سلّم قيمه.
- نمو «المدينة – المركز» (بيروت) على حساب بقية المناطق والأرياف، مع ما نتج عن ذلك من «أحزمة البؤس» التي لفّت بيروت، وتنامي الشعور الغاضب والمتفجّر، وسوء توزيع الدخل والثروة بين الأفراد وبين الجماعات والمناطق، وانعدام تكافؤ الفرص.
- طغيان حجم القطاع الخارجي نسبة إلى مجموع الاقتصاد، وانكشاف تبعية الاقتصاد اللبناني للخارج.

٤– الاقتصاد في السنوات الخمس السابقة للحرب (١٩٧٠–١٩٧٤): طرأ تبدّل كبير على ظروف المنطقة، وعجز النظام الاقتصادي اللبناني عن استيعاب هذه المستجدات والتلاؤم معها. وعن هذه الفترة، يقول د. الياس سابا، وقد كان وزيرًا للمالية («الحياة»، ١٨ آذار ١٩٩٩):

«... وهكذا فإن بوادر الوهن ومظاهر الأزمات الاقتصادية بدأت بالظهور حتى خلال الحقبة الذهبية للاقتصاد اللبناني مطلع السبعينات. ومن أهمّها التضخّم المالي (نسبيًا بالطبع) الذي نبّه إليه صراحة بيان الموازنة الذي أدلى به وزير المال في كانون الثاني ١٩٧٢، والتململ الاجتماعي الذي انفجر تظاهرات وإضرابات وسرقات مصارف، الخ... وأعراض الاختناق العديدة الناتجة عن تخلّف القطاع العام عن مواكبة التطورات السريعة التي شهدتها المنطقة، خصوصًا بعد الانفجار الأول في أسعار النفط (١٩٧٣–١٩٧٤) كازدحام الطرقات وازدحام المرافئ وصعوبات الاتصالات الهاتفية والبريدية ونقص الكهرباء والماء، الخ... ولم يكن القطاع العام مؤهلًا لمواكبة هذه التطورات السريعة، بل على العكس فإنه اعترض وقاوم محاولات التصحيح القليلة التي كان يمكن أن تخفّف من النقمة الاجتماعية، مثل إفشال المرسوم ١٩٤٣ الشهير، وإفشال محاولة فرض ضريبة دخل تصاعدية على مجموع الدخل وإجهاض محاولات التصدي لاحتكار الدواء، الخ... وشكّل ارتفاع أسعار النفط الخام أربعة أضعاف تقريبًا، وخلال أشهر عدة، تبدلًا جذريًا في أوضاع المنطقة، إذ إن الثقل الاقتصادي انتقل للمرة الأولى في التاريخ من منطقة الخلال الخصيب ووادي النيل إلى شبه الجزيرة العربية...».

٥– الاقتصاد في سنوات الحرب (١٩٧٥–١٩٩٠): كان وقع هذه الحرب على الاقتصاد اللبناني بمثابة كارثة شملت كل القطاعات وقضت على أكثر معالم الازدهار الاقتصادي للفترة السابقة. وقد تفاقمت هذه الأزمة بشكل كبير في فترة الثمانينات (الاجتياح الاسرائيلي، ثم تسارع الانهيارات في قيمة العملة اللبنانية، والتعامل بالدولار...)، وتبعها تدهور في مستوى النمو الاقتصادي وهجرة الأدمغة والرساميل، فضلًا عن انحسار التوظيف الإنتاجي.

قبل الاجتياح الاسرائيلي (١٩٨٢)، حافظ الاقتصاد اللبناني على عدد من عناصر قوّته، يشهد على ذلك سعر تحويل الليرة اللبنانية إلى العملات الأجنبية (لم يتعدّ سعر الدولار الثلاث ليرات حتى ١٩٨٣)، وحجم الدين العام الذي بقي ضمن حدود مقبولة، وحجم الودائع المصرفية ونسبة تزايدها السنوية، وحجم صافي الموجودات الخارجية من رسمية (مصرف مركزي) وخاصة، وميزان المدفوعات الذي استمرّ في تسجيل الفوائض... رغم ضراوة جولات الحرب (خاصة حرب السنتين، ومعركة زحلة...) والدمار الذي خلّفته. وعلى رغم انخفاض الناتج المحلي بسبب التدمير وهجرة الكفاءات والمؤسسات وانخفاض الاستثمار وانحسار التحصيل، استمرّ الدخل الفردي في الارتفاع بسبب التحويلات الكبيرة من الخارج وتدفّق الأموال لأغراض سياسية وعسكرية («تمويل الحرب»)، ولم يشعر اللبنانيون، في غالبيتهم، خلال هذه الفترة (١٩٧٥–١٩٨٢) بوطأة الحرب على مستوى معيشتهم.

«إلا أن الاجتياح الاسرائيلي وما نتج عنه غيّر كل ذلك. فالتدمير الذي أصاب البنية التحتية وعناصر الإنتاج المادية ازداد في شكل واسع، وهو كان متعمدًا ومقصودًا في كثير من الأحيان، كما أن إغراق السوق اللبنانية بالمنتجات الاسرائيلية وعزل لبنان عن محيطه العربي بسبب سياسة السلطة الجديدة التي قامت إثر الاجتياح (وفي وجود الاحتلال) وبسبب اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ (وإن أبطلته السلطة في ما بعد)، سدّدا ضربة قاصمة للاقتصاد اللبناني (...) وشهد لبنان أبشع صور الحرب الأهلية مثل حرب الجبل وحرب الضاحية وحوادث ٦ شباط ١٩٨٤ وتقسيم الجيش وبقية إدارات الدولة وانهيار مؤسسات الدولة وتقسيم البلاد وقيام حروب الشوارع والأزقّة والحارات والمناطق (...). فكان أن توسّعت رقعة القتال (الذي بقي محصورًا قبل الاجتياح الاسرائيلي متنقلًا من منطقة إلى أخرى) حتى شملت في وقت واحد مساحة تمتد من الكورة وساحل شكا شمالًا إلى الدامور جنوبًا، ومن البحر غربًا حتى صوفر شرقًا. وبكلام آخر، فإن الحرب امتدّت، للمرة الأولى، فوق مساحة من لبنان مسؤولة عن إنتاج ٦٠ إلى ٧٠٪ من الناتج المحلي. وليس هذا فحسب، بل إن مالية الدولة بدأت تعاني الصعوبات في هذه الفترة بسبب الإنفاق الكبير المتزايد، سواء على الأعمال العسكرية – لأن الدولة دخلت كطرف في الصراع المسلح مباشرة – من رواتب وأسلحة أو ذخائر، أو على مجموعة من المشاريع لا أولوية اقتصادية أو اجتماعية لها بل فرضتها اعتبارات سياسية ومصالح خاصة. فعرفت المالية العامة عجزًا لم يسبق أن شهدته من قبل. ونجزم أن السبب الأهم والمستقلّ والأول زمنيًا لبروز عجز الخزينة بعد الاجتياح الاسرائيلي كان الارتفاع الكبير المفاجئ في حجم النفقات (عسكرية وإنشائية)، ومن ثم انخفاض واردات الخزينة بسبب انهيار سلطة الدولة المركزية وتسلّط قوى الأمر الواقع عليها وعلى مرافقها، إلى ارتفاع حجم الفوائد المدفوعة على الدين العام، لندخل في الحلقة المفرغة المتمثلة بزيادة النفقات / زيادة العجز / زيادة الدين / زيادة الفوائد المدفوعة الخ...

«تلازم ذلك كله مع تحولات وتطورات سلبية، إقليميًا ودوليًا، أهمها حرب الخليج بين العراق وايران، وانخفاض أسعار النفط الخام، والانكماش الاقتصادي في الدول الصناعية وفي دول المنطقة أيضًا. وكان يُفترض بالدولة أن تتبع سياسات وقائية تصحيحية، ولكن العكس تمامًا حصل. فراحت تنفق بغير حساب وبفوضى مالية ومحاسبية لم يعرفها لبنان قبلًا (وإن كان قد عرف أسوأ منها في ما بعد) وعلى مجالات غير إنتاجية ولا أولويات اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية لها. ورافقت كل ذلك أخطاء فادحة ارتكبتها السلطة النقدية، فكانت النتيجة أن وصل لبنان إلى حدود التضخّم القافز والمفرط، فارتفع متوسط مؤشر الأسعار خلال ١٩٨٧ إلى أكثر من ٤٢٥٪ قياسًا إلى عام ١٩٨٦، بينما لم يصل معدله إلى ١٩٪ سنويًا خلال أعوام ١٩٧٥–١٩٨٢ ضمنًا. في حين ان ليرة عام ١٩٧٤ خسرت ٦٢٪ من قيمتها تجاه العملات الأجنبية بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٨٢، خسرت ليرة ٣٠ أيلول ١٩٨٢ أكثر من ٩٩٪ من قيمتها في نهاية ١٩٨٧» (د. الياس سابا، «الحياة»، ١٨ آذار ١٩٩٩).

٦- الاقتصاد في العقد الأخير، العقد الأول من جمهورية اتفاق الطائف (١٩٩٠-٢٠٠٠): أي في عهد الرئيس الياس الهراوي الممتد تسع سنوات. وفي السنتين الأولين من عهد الرئيس إميل لحود الحالي (١٩٩٨-).

الحكومات الثلاث الأولى، التي تعاقبت من ١٩٨٩ إلى تشرين الأول ١٩٩٢، انحصر اهتمامها بالتعديلات الدستورية استنادًا إلى وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) والقضاء على حال التمرّد (قضية الجنرال ميشال عون وحكومته). هذا بالنسبة إلى الحكومة الأولى. أما بالنسبة إلى الحكومة الثانية فقد اهتمّت بحل الميليشيات وجمع السلاح وفتح المعابر، وأشرفت الحكومة الثالثة على الانتخابات النيابية التي جاءت بعد انقطاع دام أكثر من عشرين سنة.

أما السياسة الاقتصادية، والتصدّي للمشكلات الاقتصادية - الاجتماعية - الانمائية على مختلف أنواعها فقد أوكل أمرها لحكومات الرئيس رفيق الحريري الثلاث المتعاقبة من تشرين الأول ١٩٩٢ إلى تشرين الثاني ١٩٩٨، ليعود ويشكّل حكومته الرابعة (الحالية) في تشرين الثاني ٢٠٠٠ بعد حكومة الرئيس سليم الحص.

انطلقت هذه الحكومات بورشة إعمار ضخمة لإعادة بناء البنى التحتية لمجمل القطاعات الاقتصادية تمهيدًا للانصراف إلى تشجيع الاستثمار ومعالجة مختلف الأوضاع والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. لكن مختلف الخطوات التي اتخذتها حكومات ١٩٩٢-٢٠٠٠ على هذا الصعيد كانت إما ناقصة أو فاشلة أو غير مطروحة أصلًا، خاصة لجهة الشأن الاجتماعي والإنماء المتوازن والتنمية الشاملة. ما فاقم من الأزمات الاقتصادية - الاجتماعية.

إن ما يمكن إيجازه عن الاقتصاد اللبناني خلال العقد الأخير، وكان موضوع دراسات كثيرة، نورده، في إيجابياته (أ)، وفي سلبياته (ب):

أ) **نقاط إيجابية**: شهد الاقتصاد اللبناني تطورات إيجابية عدة في الأعوام الأخيرة، إذ تمّت إعادة بناء البنى الأساسية، ووضع الأسس الكفيلة بتمكين القطاع الخاص من زيادة نشاطه باطراد بما فيها وجود نظام ضريبي يعتمد معدلات متدنية (١٠٪)، وحرية تحويل الأموال، وعدم التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي، وحماية الدستور للملكية الفكرية، ووجود قانون صارم للسرية المصرفية، وسياسة نقدية مستقرة، ومصرف مركزي يتمتع بالاستقلالية وأثبت قدرته على توفير رقابة فعّالة للقطاع المصرفي وحافظ على استقرار الليرة اللبنانية، كما أثبتت إحصاءات أوردتها تقارير «مجلس الذهب العالمي» المستندة إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي إن حجم احتياطات لبنان الحكومية من الذهب شكّلت في العام ٢٠٠٠ نسبة ٣٠٪ من إجمالي احتياطاته، فبلغت كميات الذهب التي تملكها الحكومة اللبنانية نحو ٢٨٧ طنًا، وهي أعلى نسبة بين الدول العربية (مصر ٧٦ طنًا، سورية ٢٦، المغرب ٢٢، الأردن ١٢، سلطنة عمان ٩، تونس ٧، البحرين ٥، الكويت ٧٩، ليبيا ١٤٤، العربية السعودية ١٤٣، الجزائر ١٧٤).

ولم يتأثر الاقتصاد اللبناني كثيرًا بالأزمات المالية التي أصابت الاقتصادات الناشئة، وتخطى عوامل عدم اليقين في المرحلة الانتقالية التي سبقت انتخاب العماد إميل لحود رئيسًا للجمهورية، كما لم يتأثر بالتغيير الحكومي الذي شهد خروج رفيق الحريري من رئاسة الوزراء بعد فترة حكم دامت ستة أعوام. وعلى رغم إحساس المستثمرين بالقلق إزاء احتمال تأثر الاقتصاد اللبناني بهذه التغيرات، لا سيّما وأن رئيس الوزراء السابق كان القوة الدافعة وراء الخطط الطموحة التي تبناها لبنان على صعيد الاقتصاد وإعادة الإعمار، إلا أن مخاوفهم انحسرت بعد تشكيل الحكومة الجديدة وتأكيد رئيسها سليم الحص منح عملية الإصلاح المالي والإداري أولوية مطلقة.

- **السياسة النقدية**: في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠١، أصدرت جميعة المصارف اللبنانية تقريرها السنوي ١٩٩٩-٢٠٠٠ حيث جاء أن النمو الاقتصادي استمر في التباطؤ خلال ١٩٩٩، إذ هبط إلى نسبة ١٪ وفقًا لتقديرات السلطات الرسمية، و-١٪ بحسب صندوق النقد الدولي. واعتبر التقرير «ان تباطؤ النمو يعود إلى ضعف الاستثمار أو حتى توقفه». ولاحظ استمرار التراجع في وضعية المالية العامة للدولة خلال ١٩٩٩، إذ ارتفع عجز هذه المالية إلى ٤ آلاف و٤٣ مليار ليرة في مقابل ٣ آلاف و٩٣٧ مليارًا في العام ١٩٩٨، أي بزيادة نسبتها ٢,٧٪. وقد شكّل هذا العجز ٤٥,٤٪ من النفقات الإجمالية في ١٩٩٩ (في ميزانية العام ٢٠٠١ المنشورة في كانون الثاني ٢٠٠١، بلغ العجز، «رسميًا»، ٥١٪، في حين أن أكثر الخبراء والاختصاصيين قدّروا العجز بنسبة تفوق النسبة الرسمية وتصل إلى ٥٩-٦٠٪).

على صعيد السياسة النقدية، اعتبر التقرير أن إدارتها «الهادفة إلى استقرار النقد ولجم التضخّم في لبنان زادت صعوبة في ظل تفاقم اختلالات أساسية متمثلة بالعجز في الخزينة والميزان التجاري، كما ان النسبة العالية لدولرة الاقتصاد (بحدود ٧٥٪) تحد من فاعلية السياسة النقدية على بنية الأسعار الداخلية».

ورأى التقرير أن النجاح على صعيد استقرار النقد (دولار واحد = ١٥٠٧ ل.ل.، والمعتبر مستقرًا منذ العام ١٩٩٢) يعود أولًا إلى التنسيق والتعاون القائمين بين المصارف والسلطات النقدية، إضافة إلى المزيج الفاعل من الأدوات النقدية التي اعتمدتها السلطات النقدية، وخصوصًا على صعيد بنية فوائد الخزينة بالليرة مقارنة مع الفوائد المصرفية، وعمليات المقايضة (SWAP)، وودائع الدولة لدى مصرف لبنان با لعملة اللبنانية، واكتتابات المصارف بسندات الأوروبوندز التي تصدرها الدولة وتساهم في حصيلتها في تدعيم احتياط البنك المركزي.

وبالنسبة إلى التضخّم، أورد التقرير أنه تمّ احتواء الضغوط التضخّمية «إذ انخفض معدل التضخّم إلى ٠,٢٥٪ في ١٩٩٩ في مقابل ٤٪ في ١٩٩٨، و٧,٨٪ في ١٩٩٧». وتوقّع التقرير أن يراوح التضخّم بين صفر و١٪ عام ٢٠٠٠ بحسب مصادر مصرف لبنان ووزارة المال.

وعلى صعيد المعالجة، اعتبر التقرير ان «الجهد المطلوب لتصحيح الخلل المتفاقم في المالية العامة للدولة لا يزال كبيرًا، إذ لم يعد يكفي ضبط النفقات وتحسين الجباية لتحقيق تحسّن فعلي في وضعها، بل باتت هناك حاجة إلى برنامج طويل الأمد للتصحيح المالي مع التزام سياسي حازم لتنفيذه». ورأى التقرير ان «أي معالجة فاعلة للخروج من الأزمة الاقتصادية لا بد أن تنطلق من الفهم لطبيعة الأزمة المتمثلة بتضخّم تكلفة عوامل الإنتاج، والحد من الاستثمار وتاليًا النمو.

- **المصارف**: في تقرير جمعية المصارف، الصادر في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠١، انه مع نهاية أيلول ٢٠٠٠، بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في لبنان ٦٤ مصرفًا، منها ٣٣ لبنانية و١١ ذات مساهمة عربية أكثرية، و٥ مصارف ذات مساهمة أجنبية أكثرية، و٤ مصارف عربية و٩ مصارف أجنبية، إضافة إلى ٧ مصارف أعمال للتسليف المتوسط والطويل الأجل، وأن عدد الفروع المصرفية الإجمالية المنتشرة في كل المناطق اللبنانية قارب ٧٤٠ فرعًا.

وأوضح التقرير أن عدد العاملين في القطاع المصرفي بلغ ١٥ ألفًا و١٥٢ في نهاية ١٩٩٩، تقاضوا ٦٠٥ مليارات ليرة (رواتب وأجور وملحقاتها).

وعلى صعيد الربحية، أشار التقرير إلى أن المصارف حققت أرباحًا صافية بقيمة ٥١٣,٤ مليارًا، مما يدل على أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي (الأجور المدفوعة زائد الأرباح المحققة على الناتج) هي في حدود ٥٪، مما يعني أن إنتاجية المصارف مرتفعة قياسًا بإنتاجية البلاد.

ب) **نقاط سلبية**: أوجز «المنبر الديمقراطي»، على لسان حبيب صادق، وعبر حوار شارك فيه أكاديميون وإختصاصيون (٢٤ كانون الثاني ٢٠٠١)، هذه السلبيات، وفيها أن «لبنان يواجه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خمس مسائل أساسية، هي ركود إقتصادي يتمثل في ضعف الطلب وانخفاض وتيرة الإنتاج وانحسار مجالات الاستثمار، واستدانة جامحة من الدولة، وتمركز متزايد في الدخل الوطني وانحسار في نوعية الخدمات الاجتماعية مع انخفاض في مستوى معيشة الطبقات المتوسطة والفقيرة، واختلال خطير في سوق العمل يترجم هجرة متسارعة وبطالة متفشية وتضخمًا في حجم العمالة غير اللبنانية وتدهور مقلق في الأوضاع البيئية».

ونبّه «المنبر الديمقراطي»، في رؤيته لهذه المشكلات، وعلى لسان حبيب صادق، إلى أن «تدابير الحكومة لجهة تفعيل الطلب عبر خفض

الرسوم الجمركية (وهو ما قررته حكومة الحريري الأخيرة في بداية ولايتها، أواخر ٢٠٠٠) قد تتسبّب بتأثيرات سلبية على المدين المتوسط والبعيد إذا لم تواكبها تدابير أساسية على كل المستويات الاقتصادية». وقال صادق: «إن لتفعيل الطلب من دون تفعيل الإنتاج أو ضبط تفاقم الدين العام تأثيرات تضخمية على ميزان المدفوعات، إذ إن لبنان يستورد أكثر من ٧٥٪ من مجمل استهلاكه السلعي، ومن شأن هذا أن يؤدي إلى خروج العملات الصعبة من الوطن. إضافة إلى التأثيرات السلبية لهذه التدابير على المالية العامة، لأن خفض الواردات الناجم عنها يقدر بنحو ٥٠٠ مليار ليرة.

«أما على صعيد الإنتاج، فقد أخذت الحكومة تدابير تقضي بإلغاء الرسوم على المدخلات الصناعية وهي تسعى إلى خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي.

والواقع أن العوائق أمام الإنتاج تندرج ضمن مجموعتين، الأولى تتمثل في ظواهر التخلّف الإداري وما ينجم عنه من فساد وعراقيل جمة وإهدار للوقت وتعرّض لمهانة وتكبّد لأعباء مالية جانبية، وهذه المجموعة ليست في الواقع إلا تعبيرًا عن تخلّف النظام السياسي في الأساس. وترتبط المجموعة الثانية بأسعار عناصر الإنتاج والأصول المرتفعة عن مثيلاتها في الخارج، مما يشجّع استيراد كل شيء ويحول دون تصدير أي شيء، وبالتالي يقتصر العمل المتاح في الداخل على أدوار الوساطة والتمويل والتوزيع. ويعود هذا الوضع إلى السياسات المتبعة منذ عقد على الصعد المالية والنقدية والعقارية».

وشهد اللقاء إياه، لقاء «المنبر الديمقراطي» (كانون الثاني ٢٠٠١)، مناقشات من الحضور، وجلّه من الأكاديميين، أبرزها مناقشة الأكاديمي والناشط الثقافي والنقابي (خاصة على صعيد الجامعة اللبنانية) المعروف الدكتور عصام خليفة الذي رأى أن أي معالجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تكون من دون جدوى إذا لم ترتبط بالشأن السياسي – الوطني، هذا الشأن الذي تحوّل إلى «مأساة وطنية» بسبب «الهيمنة السورية على السلطة اللبنانية وعدم استقلال لبنان».

– **ديون لبنان**: حكومات العقد الأخير، التي تُسمّى «حكومات الطائف»، لجأت، وتحت عنوان «الإعمار»، إلى اعتماد القروض الميسرة، وإلى الاستدانة بإصدارات سندات خزينة ازدادت بشكل ملحوظ جدًا عام ١٩٩٥.

في العام ١٩٩٥، وصل مجموع الدين العام في لبنان إلى ١١ ألفًا و٤١٤ مليار ليرة انقسم ٩ آلاف و٢٨٧ مليار ليرة دينًا داخليًا و٢١٢٧ مليارًا دينًا خارجيًا.

في ١٩٩٦، ناهز مجموع الدين العام ١٦ ألفًا و٢٨٠ مليار ليرة انقسم ١٣ ألفًا و٣٥٨ مليار ليرة دينًا داخليًا و٢٩٢٢ مليارًا دينًا خارجيًا.

في ١٩٩٧، كان مجموع الدين العام ٢٢ ألفًا و٥٤ مليار ليرة فيه ١٨ ألفًا و٣٨١ مليار ليرة دينًا داخليًا يضاف إلى ٣٦٧٣ مليار ليرة دينًا خارجيًا.

في ١٩٩٨، ارتفع الدين العام إلى ٢٥ ألفًا و٨٢٦ مليار ليرة وانقسم ١٩ ألفًا و٥٤٤ مليار ليرة دينًا داخليًا و٦٢٨٢ مليار ليرة دينًا خارجيًا.

في ١٩٩٩، بلغ الدين العام ٢٩ ألفًا و٧٢٨ مليار ليرة انقسم ٢١ ألفًا و٣٧٧ مليار ليرة دينًا داخليًا و٨٣٥١ مليار دينًا خارجيًا.

حتى آخر حزيران ٢٠٠٠، بات الدين العام يناهز ٣٢ ألف مليار ليرة انقسم ٢٣ ألفًا و٦٨٠ مليار ليرة سندات خزينة (دين داخلي) و٨ آلاف و٣٠٠ مليار ليرة إصدارات بالـ«يوروند» (دين خارجي) (نشرات المصرف المركزي الدورية).

ولا تنفك نشرات المصرف المركزي تلفت إلى المبالغ الكبيرة التي على اللبناني أن يدفعها لخدمة الدين العام (موازنة سنة ٢٠٠٠، خصصت ٣ آلاف و٩٠٠ مليار ليرة لخدمة هذا الدين)، كما أن وزارة المال لا تزال تشكّك في أن يُعفى لبنان من دفع تلك الديون في مقابل أي تسوية سياسية لسبب مفاده أن أكثرية الاكتتابات من الجمهور أو المؤسسات المصرفية.

أما باقي الإكتتابات، فيقول بصددها الدكتور جهاد أزعور، المستشار لدى وزارة المال («النهار»، ٧ أيلول ٢٠٠٠): «أما بالنسبة إلى الـ«يوروبوند» فالاكتتاب هو من مستثمرين لبنانيين أو مؤسسات مالية لبنانية (...) وبالنسبة إلى القروض الميسرة الثنائية بين لبنان ودول مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا على شكل بروتوكولات، أو متعددة الطرف بين لبنان ومؤسسات دولية مثل البنك الدولي للانشاء والتعمير أو البنك الأوروبي للاستثمار أو غيرهما فإن حجمها ضئيل مقارنة بالدين الداخلي. كما أن هناك مؤسسات دولية مثل البنك الدولي لا تعفي عادة من الديون، ومن يعفي تلك الديون هي الدول. لذا، لا يمكن محو الدين اللبناني بهذه السهولة».

وحمّلت حكومات الطائف (١٩٩٢–٢٠٠٠) الخزينة والمستهلك اللبناني وزرًا ثقيلًا من الديون، سواء عبر سندات الخزينة بالليرة والـ«يوروبوند» التي تحتسبها الإدارة المالية ديونًا عامة، أو عبر اتفاقات قروض أجيز لهذه الحكومات أن تعقدها مع دول أو مؤسسات دولية ولا تندرج في الحساب ديونًا، بغية تطبيق العنوان الكبير لحكومات الطائف المتمثل بـ«إعادة إعمار» ما دمّرته الحرب. لكن المفارقة ليست الكلفة الإجمالية لذلك الدين أو لتلك القروض، إنما المعاناة التي لا يزال اللبناني يشكو منها لجهة الخدمات التي توفّرها مرافق الدولة. إذ لم تتأمن له الكهرباء ولا المياه ولا البيئة السليمة ولا النقل العام ولا السياحة ولا الصناعة، وهي المرافق التي انطلقت فيها حكومات الطائف طوال عشرة أعوام للاستدانة والاقتراض بحجة تأمينها وتجهيزها.

وفي المعالجات رأى الخبراء والاختصاصيون أن مشكلة الدين تمّ التعامل معها بطريقة غير موضوعية وباستخفاف ومن منطلقات سياسية لا اقتصادية. رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون، أثناء زيارته لبنان (٢٩–٣٠ كانون الثاني ٢٠٠١) نصح بأن «مواصلة الاقتراض يجب ألا تستمر طويلًا»، وبالتضامن لبناء الثقة الداخلية في لبنان، والتوحّد حول القرارات التي تتخذ في السياسات الاقتصادية الجديدة المزمع اتباعها (من قبل حكومة الحريري الحالية) ومنها الخصخصة إذا قرّر لبنان التوجّه نحوها.

– **الزراعة**: لا إحصاءات دقيقة أو رسمية حول واقع الزراعة والمزارعين في لبنان. لكن الأرقام التقريبية تدل على أن الزراعة في لبنان تشكل نحو ٨٪ من مجمل الناتج المحلي، وأن قيمة مساهمة الزراعة في الدخل القومي لا تتجاوز المليار دولار أميركي، في حين تصل نسبة المستفيدين من الزراعة جزئيًا أو كليًا نحو ٤١,٤٪ من عدد السكان، أي ما يوازي ١,٣ مليون نسمة. وتبلغ نسبة القوة العاملة ١١٪، أي ٨٨ ألف نسمة من مجمل القوة العاملة البالغة ٨٠٠ ألف. فإذا قسمنا ما يدخله القطاع الزراعي على عدد المستفيدين من الزراعة تبدو المداخيل زهيدة جدًا، لتكشف فداحة الأزمة التي يعانيها هذا القطاع، والمرشحة لمزيد من التصاعد، وخصوصًا أن حصة الزراعة في موازنة سنة ٢٠٠١ لا تتجاوز ٠,٤٪ («النهار»، ٧ شباط ٢٠٠١).

شهدت أحوال المزارعين تدهورًا كبيرًا متصاعدًا اعتبارًا من العام ١٩٩٤، بسبب كساد الإنتاج المحلي وغرق الأسواق الداخلية بالبضائع المستوردة أو المهربة والاتفاقات الزراعية المجحفة بحق المزارعين اللبنانيين، ومضاعفة كلفة الإنتاج وحرق أسعار المحاصيل... وإذ بصورة المزارعين يتلفون إنتاجهم الموسمي ويرمون الخضر والفواكه في الطرق مشهد يتكرر مع جني المحاصيل. وإذ بالمشهد، مع تفاقم المشكلة، يصل إلى حد أن رافقه كلام قاله المزارعون هذه المرة (مطلع العام ٢٠٠١) ولم يكن مسموحًا قوله من قبل، مثل تساؤلهم عمّن يتحمّل مسؤولية مكافحة ظاهرة التهريب، وعن اتفاقات تبادل المنتجات الزراعية بين لبنان وسورية التي يؤكد المزارعون انها «لم تطبق حتى الآن إلا من الجانب اللبناني. فدخلت المنتجات الزراعية السورية إلى لبنان بموجب هذه الاتفاقات المجحفة أساسًا في حق المزارعين اللبنانيين، ولم تدخل المنتجات اللبنانية إلى الأراضي السورية تطبيقًا لمبدأ المعاملة بالمثل بحجة إذن التسويق من وزارة التجارة السورية الذي لم يحصل عليه أي مزارع لبناني بعد، رغم انقضاء وقت طويل على توقيع الاتفاق بين البلدين» («النهار»، ٧ شباط ٢٠٠١).

– **الصناعة**: الصناعة اللبنانية شديدة التنوّع: تحويلية كالصناعات الكيمائية والنسيجية والغذائية، أو تجميعية كصناعة الأجهزة الكهربائية. ومعظمها يتركّز في بيروت وضواحيها، وقد ساهمت الحرب اللبنانية (١٩٧٥–١٩٩٠) في انتشارها في المنطقة الساحلية أساسًا، وفي الداخل (البقاع).

إن نحو ٣٥٪ من المنشآت الصناعية اللبنانية، أُسّس بين ١٩٩٠ و١٩٩٥، أي بعد انتهاء الحرب، وتتميز

بصغر الوحدات الإنتاجية من حيث عدد العمّال وحجم الرساميل، كما باعتمادها على التمويل الذاتي بسبب غياب نظام التسليف الصناعي، وهي عائلية من حيث الملكية والإدارة. ترتبط بالخارج (أوروبا، اليابان، الولايات المتحدة) للتزوّد بالآلات والمعدات والتقنيات، وتلبّي قسمًا من حاجات السوق المحلية والعربية.

مساهمة الصناعة في الناتج الوطني تبلغ ٢٥٪ (١٩٩٥–٢٠٠٠)، وكان متوسط هذه المساهمة بين العام ١٩٥٧ و١٩٩٤ نحو ١٤٪.

ثمة مؤشر خطر جدًا على مستقبل الصناعة اللبنانية بيّنه الرسم البياني لتطوّر أعداد المصانع والعمّال في لبنان في العامين ١٩٩٤ و١٩٩٥. ففي حين استقرّ عدد المصانع في هذين العامين على نحو ٥٠٠ ٢٤ مصنع، إلا أن عدد العمّال هبط وبصورة درامية من نحو ٣٤٠ ألف عامل في ١٩٩٤ إلى نحو ١٣٠ ألف عامل في ١٩٩٥: تسريح اليد العاملة، وهجرتها خاصة منها الكادرات الفنية الوسطى والعليا.

فالصناعة اللبنانية تعتمد على مواد أولية وطاقة مستوردة، ما يرفع من كلفة الإنتاج ويفقدها القدرة التنافسية، وهي صناعة خفيفة تتطلب كثافة في اليد العاملة. وهذا يستدعي إعفاء الصناعة من رسوم استيراد هذه المواد. وبعد خمسة أعوام، أي في أواخر ٢٠٠٠، لجأت الحكومة إلى هذا الإجراء، وقد أجمع الخبراء على صوابية هذا الإجراء الذي تحتاجه الصناعة بشرط استكماله بإجراءات أخرى، من بينها إنشاء مصارف صناعية متخصصة تسلّف بفوائد متدنية لآجال متوسطة وطويلة.

لقد أدّى التمركز غير المخطط لبعض المنشآت الصناعية إلى إحداث تلوّث بيئي. فقد تجاورت وتداخلت المساكن مع المعامل في العديد من الأماكن. ويؤدي رمي النفايات الصناعية إلى تلوّث في التربة وعلى الشاطئ، ما يحول دون استثماره سياحيًا ويبيد الثروة السمكية فيه. وثمة سعي حالي إلى إنشاء مناطق صناعية تحتوي البنى التحتية اللازمة للصناعة.

– **المعلوماتية**: ارتبط «الاقتصاد الجديد» بالمعلوماتية، والإثنان انطلقا، كما هو معلوم، من الولايات المتحدة الأميركية، وتحديدًا من مناطق مثل سيليكون فالي في كاليفورنيا (منبع أهم الشركات)، أو من «ردموند» مهد مايكروسوفت، أو ولاية فرجينيا حيث يمر نصف اتصالات الانترنت العالمية.

القطاعان العام والخاص في الدول المتقدمة يتعاونان وينفقان المبالغ الطائلة على تطوير أنظمة الاتصالات الخاصة بها. أما في لبنان، فقد انفرد، حتى الآن، القطاع الخاص في توفير الأجهزة والبرامج للشركات عبر وكالات صغيرة ومتوسطة. وفي بضعة أعوام ارتفع عدد مستخدمي الأنترنت إلى نحو ربع مليون بين الشركات والأفراد (العام ٢٠٠٠). ولم تتعاون الوزراة (القطاع العام)، بشكل كافٍ، مع شركات تزويد خدمة الأنترنت، كما أنها لم تلجأ (بعكس ما فعلته بعض البلدان، كالأردن على سبيل المثال) إلى تخفيض أسعار التخابر والتخطيط للاستفادة من تكنولوجيا الإنترنت في الاتصالات لتوفّر على مؤسساتها ومواطنيها التكاليف، علمًا أن كثيرًا من الشركات ترى إلى السوق اللبنانية كمكان استثماري مربح، وقد تلجأ إلى إنفاق مبالغ مهمة للأبحاث لقاء تسهيلات معينة في الضرائب أو للحصول على محفزات جمركية أو إدارية، فيتحوّل لبنان إلى مكان تتوافر فيه الاتصالات المتطورة.

– **أرقام مقلقة، ربع اللبنانيين دون عمل**: مجلة «الدبلوماسي» الصادرة في لندن (مطلع شباط ٢٠٠١) أوردت تقريرًا بعنوان «أرقام لبنانية عن البطالة وسوق العمل» استندت فيه بصورة أساسية على إحصاءات وزارة العمل اللبنانية، جاء فيه أن ثمة توقعات بوصول البطالة إلى ٤٠٪ نهاية العام ٢٠٠٠، ما يهدد لبنان بأمنه الاقتصادي والاجتماعي؛ وأن عمليات صرف الموظفين والعمّال والمستخدمين بلغت ذروتها في مطلع النصف الثاني من العام ٢٠٠٠. ولفت التقرير إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في اختصاصات الهندسة والمحاماة والطب والصيدلة، إذ يبلغ عدد العاطلين عن العمل في الهندسة نحو ٧ آلاف مهندس من أصل ٣٠ ألفًا ينتمون إلى نقابتي بيروت والشمال، وهناك نحو ٤ آلاف مهندس مدني بلا عمل، إذ إن قطاع البناء لا يستوعب إلا نحو ٤ آلاف مهندس فيما هناك أكثر من ١١ ألف مهندس مدني.

والوضع لا يختلف كثيرًا في المجال الطبي، إذ هناك تخمة وبطالة بين خرّيجي الاختصاصات الطبية المختلفة. وتشير الاحصاءات إلى وجود نحو ٩٥٠٠ طبيب، أي ما يعني أن هناك طبيبًا لكل ٣٢٥ مواطنًا (علمًا أن في الولايات المتحدة الأميركية طبيبًا لكل ٤٢٦ مواطنًا)، وينتسب سنويًا إلى نقابتي الأطباء في بيروت والشمال نحو ٦٠ طبيبًا. وبحسب التقرير، يرفع ٢٨٠٠ طبيب أسنان الصوت شاكين البطالة، لأن ٧٠٠ فقط منهم يعملون من أصل ٣٩٠٠ أي ما نسبته ٢٠٪، علمًا أن عدد المنتسبين منهم إلى النقابة بلغ ٣٠٥٩ طبيبًا وفق إحصاء أوائل العام ٢٠٠٠.

ورأى التقرير أن خسارة الوظائف «لأسباب اقتصادية» هو التعبير المستخدم لتغطية حالين: إما إقفال المؤسسات، وإما تقليص عدد العمّال. واعتبر أن الأشد خطورة هو أن تواتر الحال الأولى (إقفال المؤسسات) هو ضعفا تواتر الحال الثانية، «إذ إن نحو ٦٠٪ من أصحاب العمل والعمّال المستقلين الذين تمّ إحصاؤهم، هم عاطلون عن العمل لأسباب اقتصادية، في مقابل ٢٥٪ من المستخدمين الدائمين. ويهيمن السبب الاقتصادي على قطاع البناء ٥٤,٥٪، وقطاع الصناعة ٥٢٪، بينما هو الأكثر خفضًا في قطاع الخدمات ١٧,٨٪».

وأشار التقرير إلى أنه مهما تفاوتت أرقام نسب البطالة، فإنها تبقى مرتفعة جدًا حتى أعلى مستوياتها بالنسبة إلى شباب لبنان. «فهي تجاوزت المعدلات المقبولة عالميًا، وبات المجتمع اللبناني مع وجود ربع اللبنانيين من دون عمل، في أزمة اقتصادية خطيرة، فالبطالة هي من الأسباب التي تهدد الاستقرار الاجتماعي».

وفي ظل غياب الأرقام الرسمية لعدد العاطلين عن العمل، أورد التقرير إعلان وزير العمل ميشال موسى أن نسبة البطالة التي تصل في بعض الحالات إلى ٢٥٪ تدق ناقوس الخطر، إضافة إلى بعض الإحصاءات الذي يشير إلى أن نسبة بطالة الجامعيين تزيد على ٣٤٪.

وفي الأسباب الأخرى لارتفاع حدة البطالة أن وفرة إجازات العمل للأجانب التي بلغ عددها عام ١٩٩٩ نحو ٧٥ ألف إجازة إضافة إلى الأجانب الذين يعملون بدون إجازات عمل ولا يدفعون الضرائب، كانت عاملًا أساسيًا في رفع أرقام البطالة. وأورد التقرير تفصيلًا للإجازات على النحو الآتي:

- دول عربية، نحو ٢٠ ألف إجازة، منها: المصرية ١٨,٥ ألفًا، والسورية ٥٣٠ (علمًا أنه من المعروف والمحسوس والمشاهَد يوميًا أن عشرات آلاف السوريين متواجدون ويعملون... دراسات كثيرة تناولت أوضاع اليد العاملة السورية في لبنان وتأثيراتها الاقتصادية، أبرزها دراسة أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية د. بسّام الهاشم التي تركت أثرًا كبيرًا في الرأي العام، ونشرتها Encyclopaedia Universalis، ١٩٩٨؛ ودراسة محمد علي الأتاسي – «الحياة»، ١٨ نيسان ٢٠٠١)، والفلسطينية ٣٥٠ وغيرها.
- دول آسيوية: نحو ٤٠ ألف إجازة، منها الايرانية ٩٤، والأندونيسية ٢٠٣، والسري لانكية ٢٣ ألفًا، والهندية ٧ آلاف، والفيليبينية ٥,٧ آلاف، والبنغلاديشية ٣ آلاف، وغيرها.

وفي الأسباب الأخرى لتنامي البطالة، عدّد التقرير خفض إنشاء المؤسسات في القطاعين الصناعي والتجاري، وانحسار الرساميل الموظفة في لبنان، وارتفاع مؤشر الأسعار الذي تضاعف في لبنان نحو ٥ آلاف مرة منذ العام ١٩٦٦. واعتبر أن المؤشر الأشد خطورة للبطالة هو في اتجاه الشباب المتعلم إلى الهجرة للعمل في الخارج، وهو يشمل الطاقات والأدمغة اللبنانية (هذا الموجز لتقرير مجلة «الدبلوماسي» نشرته «النهار»، ١٠ شباط ٢٠٠١).

– **الخصخصة**: في ١٣ شباط ٢٠٠١، نشرت الصحف المحلية كلامًا للخبير الاقتصادي الدكتور كمال حمدان قاله لوكالة «رويترز» حذّر فيه من الاستمرار في الاستدانة من الخارج، وأكد أن الأزمة مرشّحة للانفجار في أقل من سنة إذا لم تسارع الحكومة إلى إنجاز عملية الخصخصة في بعض المؤسسات، واتخاذ تدابير «مؤلمة وغير شعبية وعاجلة على مستوى الإدارة... التي باتت تستهلك ٤٠٪ من الموازنة، دون أن يكون لها الفاعلية الموازية لهذا الاستهلاك». وأكد كذلك على ضرورة

تعجيل الخطى في عملية الخصخصة لبعض المؤسسات «إذ إن كل يوم تأخير يؤدي إلى تعميق الأزمة، علمًا أنه يجب ألا تكون الحجة البحث في مصير العاملين هنا وهناك، وعلى الحكومة أن تقرر بسرعة أيهما أهم: حماية ألف أو ألفي موظف أو حماية ٤ ملايين مواطن في لبنان. وهذا لا يعني رمي الألف موظف في الشارع، بل وضع القطار على سكة الحل بسرعة». ودعا حمدان إلى عدم تحويل الخصخصة «عملية توزيع هذه المؤسسات غنائم على بعض المحاسيب في البلاد». وهذا ما حذّر منه البنك الدولي كذلك في ظل الفساد المستشري في البلاد.

لكن الخصخصة دونها صعاب تتمثل في أن غالبية الزعماء اللبنانيين يتحفظون عن الدور الذي يقوم به القطاع الخاص، ويطالبون بوضع قوانين وتشريعات تراقب حسن الأداء وتمنع سيطرة المساهمين الأجانب على مستقبل الإنتاج. ويرى بعضهم أن الأمر لا يحتاج إلى خصخصة وحلّ المؤسسات الرسمية واستبدالها بمؤسسات احتكارية، بل يحتاج ببساطة إلى معالجة موضوع العناصر الفاسدة في إدارات الدولة. ويطالب تيار ثالث بتنشيط حركة المستثمرين قبل اللجوء إلى الخصخصة، ويلاحظون في الوقت نفسه أن المستثمرين (سواء المستثمرين اللبنانيين أو الأجانب) يطالبون الدولة بضمانات محلية وإقليمية قبل الإقدام على استثماراتهم.

وبالفعل، فقد «لاحظ الحريري (رئيس الوزراء، إبان جولته في الخارج، شباط ٢٠٠١) أن المسؤولين في اليابان وفرنسا ركزوا اهتمامهم على قضايا تتعلق بـ «حزب الله» وسياسة شارون (رئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب)، أكثر من تركيزهم على خفض التعرفة الجمركية ورفع مستوى الخدمات. والسبب أن الاستقرار الأمني يبقى الجاذب الأساسي لأصحاب المشاريع الاستثمارية. وهذا ما يفسّر معنى الوثيقة التي وقّعها ٦٣ نائبًا فرنسيًا تطالب بتطبيق القرار الدولي الرقم ٥٢٠، القاضي بسحب القوات السورية من لبنان. والهدف من توزيع الوثيقة أثناء زيارة الحريري لباريس، التذكير بأن القرار السياسي في لبنان غير حرّ، وأن الاستثمار الاقتصادي فيه سيكون خاضعًا لمراقبة السلطة السورية وتدخّلها. والمؤكد أن أثرياء المغتربين الذين تقدر ثرواتهم بأربعين بليون دولار، لم يتجاوبوا مع نداء الدولة لاعتبارات سياسية تتعلق بمخاوفهم من ضغوط جهات غير لبنانية. ويلتقي العديد من مستثمري دول الخليج مع هذا التفكير، لاعتقادهم بأن مشاركتهم في مشاريع الخصخصة لن تكون بمأمن عن رقابة الأجهزة السورية. ذلك أن تحقيق النجاح في إطار التغيير يحتاج إلى قرار سياسي داعم للقرار الاقتصادي. وهذا ما لمح إليه رئيس البنك الدولي أثناء إسداء النصح، لاقتناعه بأن حرمان الحريري من السند السياسي يعيق مهمته الاقتصادية» (سليم نصّار، «الحياة» و«النهار»، ١٧ شباط ٢٠٠١).

٧- مفترق مصيري، اجتماع باريس (شباط ٢٠٠١): إذا كان يُراد تحديد تاريخ دقيق لهذا المفترق فهو يوم ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠١، أي يوم الزيارة – الإنذار التي قام بها ولفنسون، رئيس البنك الدولي، للبنان، والتي كانت «زيارة سياسية» على قدْر، أو ربما أكثر من كونها زيارة مالية أو اقتصادية. ذلك أن ولفنسون نفخ في «بوق الإنذار» في أحاديثه مع المسؤولين اللبنانيين، سياسيين وإداريين واقتصاديين، وكذلك في مؤتمره الصحافي. وفي أساس ما قاله إن على لبنان وقف التمادي في الاستدانة وصوغ موقف سياسي واحد إزاء الأزمة، وأن المركب يوشك على الغرق إن لم يتدارك اللبنانيون الأمر وبسرعة.

في هذا الوقت، كان رئيس الحكومة اللبنانية، رفيق الحريري، وبعد مضي أقل من أربعة شهور على تولّيه الحكم، يعدّ العدّة لزيارة باريس (١٤-١٥ شباط ٢٠٠١) لتكون المحطة الأبرز لانطلاقة برنامج حكومته الاقتصادي نحو المجموعة الأوروبية، ولاحقًا نحو الولايات المتحدة صاحبة التأثير الواضح على المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما. وتمّت الزيارة، وضمّ وفدها، إلى الرئيس الحريري، ثلث أعضاء الحكومة في سابقة نادرة في تاريخ الدبلوماسية الدولية.

أثناء الزيارة، ثمة عرقلة كانت تدور فصولًا في بيروت (والعراقيل، بمختلف أنواعها ودرجاتها، أمنية كانت أو سياسية أو اقتصادية، تعوّدها اللبنانيون منذ بداية

حربهم الأخيرة، وأصبحوا يشتمّون رائحتها ويستشعرونها قبل أن تؤكدها عقولهم): اضطراب في السوق المالية، وإشاعات عن انهيار الليرة اللبنانية، ومصرف لبنان يواجه بتدخّله بقوة لجبه الطلب على الدولار... ثم، وبصورة مترافقة، عملية لحزب الله في مزارع شبعا «لتحرير هذه المزارع... والمقاومة مستمرة حتى تحرير الجولان...».

كثّف الحريري اتصالاته بالرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الحكومة ليونال جوسبان من أجل عقد اجتماع طارئ يجمع لبنان ومشروعه الإصلاحي إلى مسؤولي البنك الدولي والبنك الأوروبي ووزارة الاقتصاد والمال الفرنسية، ومن أجل تفكيك عناصر الأزمة اللبنانية وألغام العراقيل وإنقاذ البلاد. وسارع شيراك إلى إطلاق حملة اتصالات، وحثّ المجتمع الدولي على عقد اجتماع باريس الذي قرّر أن يرعاه شخصيًا، وبمعنى آخر أن يجعل فرنسا شريكًا كاملًا وضامنًا معنويًا لبرنامج الإصلاح الاقتصادي اللبناني.

وجهّز الحريري برنامجه على شكل ورقة حملت عنوان «دعم استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في لبنان: عناوين السياسات الاقتصادية، ٢٧ شباط ٢٠٠١». وارتكزت هذه الورقة على الخصخصة وخفض كلفة الدين العام والإصلاح الضريبي وهيكلة المؤسسات العامة وخفض الإنفاق العام؛ وحظيت، بما تضمنته من خطة لإنقاذ الاقتصاد اللبناني ومن روزنامة مفصّلة للإجراءات الإصلاحية التي أقرت (من عشر نقاط)، بتأييد المجتمعين. فتضمن البيان الختامي لاجتماع باريس ثناءً على البرنامج، وتفاؤلًا بالنسبة إلى الاقتصاد اللبناني، وإقرارًا لقروض وهبات بلغت ما مجموعه ٥٠٠ مليون يورو. ومن النقاط الداعمة للخطة اللبنانية ولاجتماع باريس:

– حضور ولفنسون إلى باريس، وتفسير حضوره، ولو لم يحضر الاجتماع، ان واشنطن لم تكن بعيدة عن الاجتماع، سيّما وأن سفيرها في بيروت دافيد ساترفيلد زار الحريري عقب عودته من باريس، وأبلغه تأييد حكومته لبرنامج الحكومة اللبنانية.

– إقرار وديعة بـ ٥٠ مليون دولار من سلطنة عُمان، وأخرى بـ ١٠٠ مليون دولار من قطر، فضلًا عن طلب قُدّم لإيران لوديعة كبيرة قد تتجاوز الـ ٧٠٠ مليون دولار، ووعدت طهران بدراسة الطلب اللبناني بإيجابية.

– فتحت نتائج اجتماع باريس الباب أمام اجتماع آخر موسّع، يحضره هذه المرة صندوق النقد الدولي وحكومات غربية.

– اتصل شيراك بالمستشار الألماني غيرهارد شرودر لهذه الغاية، ثم اتصل به أيضًا الرئيس الحريري، فأبدى له شرودر كل تأييد واستعداد ألمانيا للمشاركة في الاجتماع، وحتى لحضوره شخصيًا لا في برلين فقط وإنما في أي عاصمة أوروبية أخرى يتم اختيارها مقرًا للاجتماع الموسّع.

– أدّت هذه النتائج إلى ضبط حركة الضغط على الليرة في لبنان، وإلى البدء في إصلاح إداري، خاصة لجهة معالجة الفائض في الموظفين. وسياسيًا، كانت ثمة خطوات متسارعة في اتجاه تحقيق وفاق سياسي داخلي حول برنامج الحكومة وحول إطلاق يدها في عملية الإصلاح، ما أفسح في المجال أمام حديث آخر يتواتر حول أن لبنان قد أفلت من الإنهيار. لكن هذا التفاؤل لم يعمّر لأكثر من شهر واحد، إذ سرعان ما عادت الأزمة السياسية لتحتلّ الواجهة مع إطلاق دعوات خروج الجيش السوري أو عدم خروجه من لبنان.

وفيما يغلب الوضوح على وصفات الحلول الاقتصادية لدى معظم أهل الحكم والطبقة السياسية، والذي تجلّى في التفافٍ نادرًا ما يحصل حول ما تقوم به الحكومة وتخطط له، يبقى أن أصواتًا عارضت هذه الخطة الاقتصادية، وحذّرت «من إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي كانت كارثة في كل مكان (في دول آسيا، المكسيك... الزعيم التركي بولنت أجاويد اعتبر وصفات البنك الدولي لاقتصاد بلاده بـ «أنها هي الكارثة»...)، فكيف تكون إذًا علاجًا في لبنان؟ (...) إن الأزمة التي نعيش لا يخترعون لها حلولًا اليوم، وأن هذه الحلول أرادوها، أو أُريدت لنا من البداية، فاختُرعت لها الأزمة وخطّط لها...» (نجاح واكيم – نائب من ١٩٧٢ إلى ١٩٩٨، في مؤتمر صحافي عقده في ١٦ آذار ٢٠٠١).

٨- حديث نفط في لبنان: الحديث عن وجود نفط في لبنان بدأ في الخمسينات، وكانت تغلب عليه، ولا تزال، التكهنات. والدافع المنطقي للحديث الذي يغلّب وجود النفط على عدم وجوده، أن لبنان، وإن

لم تُكتشف فيه حتى الآن آبار نفطية، إلا أنه موجود داخل منطقة تنتج النفط، هي سورية والأردن واسرائيل، وهو يتقاسم معها الخطوط الجيولوجية ذاتها، وخطوط الزلازل ذاتها، والطبقات نفسها، إضافة إلى قِدمه حيث تمّ اكتشاف الكهرمان فيه الذي يعود إلى ١٦٠ مليون سنة، فضلًا عن تكوين طبقات جيولوجية فيه هي الجوراسية التي تحتضن منابع النفط. وكل ذلك يجعل من لبنان بلدًا قابلًا لأن يقدم النفط يومًا على شاطئ المتوسط.

ثمة خطوات بدائية وخجولة كانت المديرية العامة للنفط قد أقدمت عليها، بتنظيمها الامتيازات المعطاة لبعض شركات التنقيب في لبنان، وتمّ حفر سبعة آبار في سبع مناطق مختلفة: القاع، عند أطراف الحدود اللبنانية – السورية الشمالية الشرقية، ووصل الحفر إلى عمق ٢٥٥٧م، وفي تربل إلى الشرق من مدينة طرابلس حيث بلغ العمق ٣٠٦٥م وظهرت دلائل إلى وجود الأسفلت، ثم في عبرين شرقي مدينة البترون حيث تمّ الحفر لغاية عمق ٦٣٠م وأُوقف. وفي قضاء راشيا حُفرت بئر بعمق ١٤٢١م في بلدة تل زنوب، وظهرت دلائل إلى وجود الغاز في بئر سحمر في راشيا على عمق ١٤٢٣م، والغاز والإسفلت في بئر يحمر على عمق ٢٦٧٢م، وأخيرًا بئر عدلون بين مدينتي صيدا وصور، حيث بلغ الحفر عمق ٢١٥٠م.

ووضع عدد من الاختصاصيين خرائط جغرافية لأماكن وجود الآبار المحفورة، وخرائط أفقية وجيولوجية لهذه الآبار حسب الطبقات التي اجتازها الحفر، وحملت الخريطة النهائية التي جددت في العام ١٩٧٤ (قبل الحرب اللبنانية) إشارات إلى وجود زيت النفط الخام في أواسط كسروان، وعلى مجرى نهر الليطاني وبالقرب من حاصبيا، وإمكان وجود الإسفلت على مجرى الليطاني وبالقرب من مرجعيون وفي قضاء البترون (عن «الوسط»، العدد ١٠٣، ١٧ كانون الثاني ١٩٩٤، ص٤٢).

خلال الحرب اللبنانية توقفت أعمال التنقيب وطوي الموضوع حتى كان العام ١٩٩٣. ففي ذاك العام، طلبت الحكومة اللبنانية (كان الدكتور أسعد رزق وزيرًا للصناعة والنفط) من الشركات الراغبة في التنقيب أن تتقدم بعروض حسب مواصفات موضوعة. وانتهت المهلة في شهر أيار (١٩٩٣)، حيث تقدمت ١٦ شركة من جنسيات أوروبية وأميركية وآسيوية بعروض استطلاعية أكثر مما هي عملية، واشترط معظمها أن تموّل الحكومة اللبنانية عمليات التنقيب. وحدها شركة «جيو براكلا» البريطانية – الفرنسية أجرت دراسات جيولوجية – زلزالية ورسمت الطبقات الجيولوجية وموجاتها الجوفية. بعد أن اختارت منطقة شمالية بطريقة عشوائية. وأعلن وزير الصناعة والنفط، ان لبنان أجرى دراسة للبحث عن النفط في عرض البحر قبالة شاطئه الشمالي، وأن النتائج ربّما تكون جيدة، و«يستطيع أحدهم أن يبرم اتفاقًا معنا للحفر أو للبحث. لهذا السبب نحن نحضر لاتفاق جديد لإجراء دراسات للبحث عن النفط فوق كل لبنان وعلى طول شاطئه»، مستندًا بذلك على عرض قدّمته الشركة المذكورة لإجراء دراسات أخرى بصورة مجانية.

وبعد ١٩٩٣، توقّف حديث النفط من جديد ليعود ويُثار، ولكن على نطاق ضيق، في صيف ٢٠٠٠، مع ما أوردته بعض وسائل الإعلام، منها «الحياة (٢٤ آب ٢٠٠٠) على قلم مندوبها في واشنطن موفق حرب الذي كتب يقول: «وافقت الحكومة اللبنانية على بدء مفاوضات مع شركة ريدينغ أند بيتز Reading and Bates في هيوستن (تكساس) التي طلبت ترخيصًا للقيام بأعمال التنقيب عن النفط والغاز في المياه الاقليمية اللبنانية. وكانت الشركة تقدمت بطلبها في نيسان الماضي (٢٠٠٠) وطلبت أيضًا تحديد موعد لزيارة لبنان للقاء رئيس الجمهورية إميل لحود ورئيس الحكومة سليم الحص. وتسعى الشركة إلى الحصول على حق حصري للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي واستثماره في المياه الإقليمية اللبنانية. وكانت هذه الشركة أقامت، بالتعاون مع شركة R. and B. Falcon Corporation للتنقيب في أعماق البحار، مشاريع مماثلة في الولايات المتحدة وافريقيا وأخيرًا في اسرائيل، وعلمت «الحياة» أن وزارة النفط اللبنانية وافقت على البدء بالتفاوض مع ريدينغ أند بيتز حول شروط طلبها. وقد أجرى سفير لبنان في واشنطن فريد عبود اتصالات تمهيدية مع مسؤولين من الشركتين بقيت طي الكتمان».

٩– مؤشرات اقتصادية – اجتماعية لبنانية ومقارنتها بالبلدان المجاورة: راجع الجدول التالي.

الدليل:	الوحدة	لبنان	سورية	اسرائيل	العراق	الأردن	الضفة الغربية وغزة
ديموغرافيا							
السكان	(بالآلاف)	٣ ٢٣٦	١٥ ٧٢٥	٦ ١٠١	٢٢ ٤٥٠	٦٤ ٨٢	٢ ٦٨٨
الكثافة السكانية	(نسمة/كلم٢)	٣١٦,٣	٨٥,٦	٢٩٥,٩	٥١,٣	٧٢,٩	٤٤٦,٧
النمو السنوي (١٩٩٥–٢٠٠٠)	(٪)	١,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٨	٣,٠	٤,٢
مؤشر الخصوبة (١٩٩٥–٢٠٠٠)		٢,٧	٤,٠	٢,٧	٥,٣	٤,٩	٦,٠
الوفيات لدى الأطفال (١٩٩٥–٢٠٠٠)	(٪)	٢٩	٣٣	٨	٩٥	٢٦	–
العمر المتوقع عند الولادة (١٩٩٥–٢٠٠٠)	(سنة)	٦٩,٩	٦٨,٩	٧٧,٨	٦٢,٤	٧٠,١	–
سكان المدن	(٪)	٨٩,٣	٥٤,٠	٩١,١	٧٤,٠	٧٣,٦	–
أدلة اجتماعية – ثقافية:							
تنمية بشرية (١٩٩٨)		٠,٦٦٠	–	٠,٧٢١	٠,٨٨٣	٠,٧٣٥	–
عدد الأطباء	(كل ألف نسمة)	٢,٨٠ (٩٧)	١,٤٠ (٩٨)	٣,٨٢ (٩٦)	٠,٥٥ (٩٨)	١,٦٦ (٩٧)	٠,٥٠ (٩٨)
الأمية (لدى الرجال)	(٪)	٨,٢	١٢,٣	٢,٢	٣٥,٢	٥,٥	–
الأمية (لدى النساء)	(٪)	٢٠,٢	٤٠,٧	٦,١	٥٥,٤	١٦,٦	–
الالتحاق المدرسي ١٢–١٧ سنة	(٪)	٧٢,٩ (٩٠)	٥٤,٨ (٩١)	–	٥٥,٤ (٩٠)	–	–
الالتحاق المدرسي، الدرجة الثالثة	(٪)	٢٧,١	١٥,١	٤٣,٦	١٠,٩	٢٤,٥	–
مشتركو الأنترنت (كانون الثاني ٢٠٠٠)	(كل ألف نسمة)	١٤,٤٤	٠,٠٠١	٢٣٣,١٧	٠,٠٠٢	٠,٩٣	–
كتب مطبوعة	(عنوان)	–	٥٩٨ (٩٤)	٢٣١٠ (٩٤)	–	٥١١ (٩٦)	١١٤ (٩٦)
اقتصاد:							
الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٨)	(مليون دولار)	١٨ ٢١٦	٤٤ ١٧٦	١٠٣ ١٦٨	٥٢ ٣٠٠[1]	١٥ ٢٧٤	–
معدل النمو السنوي ١٩٨٨–١٩٩٨	(٪)	–٠,١	٤,٢	٤,٦	–٤,٤[2]	٣,٢	٨,٠
معدل النمو السنوي (١٩٩٩)	(٪)	٠,٠	٠,١	٢,٢	١٣,٠	٢,٠	–
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (١٩٩٨)	(دولار)	٤ ٣٢٦	٢ ٨٩٢	١٧ ٣٠١	٢ ٤٠٠[1]	٣ ٣٤٧	١ ٤٦٥ (٩٧)
معدّل التضخّم	(٪)	١,٠	٢,٥	٥,٢	–	١,٩	–
النفقات العامة على التعليم	(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٢,٩	٣,١	٧,٦	–	٦,٨	–
النفقات العامة على الدفاع	(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	٣,٦	٧,٣	١١,٦	٧,٣	٧,٧	–
دين خارجي (١٩٩٨)	(مليون دولار)	٦ ٧٢٥	٢٢ ٤٣٦	–	١١٣ ٠٠٠[3]	٨ ٤٨٤	٨٠٠[3]
خدمة الدين	(٪)	١٣,١	٦,٥	–	–	١٧,٤	–

المصدر: L'Etat du Monde 2001, p. 242-243.

(١) بحسب وكالة الاستخبارات الأميركية (سي.آي.إي). (٢) ١٩٩٠–١٩٩٩. (٣) ١٩٩٦.

مؤشر التنمية البشرية: دليل لقياس الواقع الاقتصادي والغذائي ومستوى الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية المتوافرة لشعب ما، وبالتالي لتصنيف الدول بين متقدمة، أو متوسطة التقدم، أو نامية. وأقصى قيمة يصل إليها دليل التنمية البشرية هو ٠,٩٩٩، ومؤشر التنمية البشرية هو مؤشر مركّب من ٣ مؤشرات أساسية: حصة الفرد من الناتج المحلي، العمر المتوقع عند الولادة والمستوى الثقافي. وبذلك تتكون فكرة واضحة عن حالة الناس ومدى اختلافها بين بلد وآخر.

نبذة تاريخية
لبنان القديم والوسيط والحديث

تاريخ لبنان القديم والوسيط والحديث، نذكره لمامًا وكعناوين لأهم أحداثه، التي يرد بعضها أيضًا في الباب الأخير «مدن ومعالم»، وليكون بمثابة مقدمة تؤمّن تواصلاً تاريخيًا للجزء الأهم من هذا العمل الذي يندرج تحت عنوان «لبنان المعاصر، مشهد تاريخي وسياسي عام»، المتضمن مختلف الأبواب والفصول من الانتداب حتى سير الزعماء والشخصيات السياسية مرورًا بالأحزاب والتجمّعات والجنوب... أي فترة تمتد ثمانين سنة، من إعلان دولة لبنان الكبير حتى العام ٢٠٠١.

لبنان القديم

مرحلة ما قبل الكنعانيين «الفينيقيين»: تشير الآثار الأركيولوجية (أدوات حجرية) في هذه المنطقة، التي تلتقي عندها القارات الثلاث والتي دعاها بعض علماء الأركيولوجيا «معهد الإنسان العاقل»، إلى أنها كانت منطقة مأهولة باستمرار منذ أن وجد الإنسان ليتوطن الأرض. ويرجع عهد هذه الأدوات الحجرية الصوانية إلى نحو ٢٠٠ ألف سنة. وأول من عثر عليها عالم الحفريات زوموفن Zumoffen في مستهل القرن العشرين في مغاور عدلون (في منتصف الطريق بين صيدا وصور) وفي مغاور أنطلياس ونهر الكلب ونهر ابراهيم.

ومن أهم البقايا الأركيولوجية هيكل عظمي بشري لطفل عمره ٨ سنوات وُجد في قلب صخر في كهف «كسار عقيل» في انطلياس واكتُشف العام ١٩٣٨، وعاش منذ ٢٥–٣٠ ألف سنة. وقد وُجد أيضًا في مغاور انطلياس عظام حيوانات، مثل الغزال والضبع والثعلب والبقرة والماعز. وهناك أدلة تشير إلى أن وادي انطلياس، حيث ينساب نهر انطلياس، ظل واديًا مأهولاً منذ ذلك الزمن البعيد حتى يومنا هذا. أما أقدم هيكل عظمي اكتُشف على الأرض اللبنانية (حتى اليوم) فقد اكتُشف في وادي نهر ابراهيم ويعود تاريخه إلى نحو ٨٤ ألف سنة.

وفي آخر مراحل التطور في العصور الحجرية الثلاث (القديم والوسيط والحديث)، أي في أواخر العصر الحجري الحديث، كانت الزراعة وكان البيت، فكانت القرية. والاعتقاد الغالب أن أقدم قرية في لبنان هي جبيل، وفي فلسطين أريحا.

في البيت، وفي القرية كان الهدوء، ونما التفكّر وتطورت التصورات الدينية حول فكرتين: «فكرة وجود آلهة تقرن بالأرض أو بالقبيلة، وفكرة مبهمة عن حياة ثانية بعد الموت» (فيليب حتي، ص٦٤). فعبادة إلهة الخصب – الأرض – الأم أكثر العبادات التي نشأ حولها من أساطير، بلغت الذروة في عبادة أدونيس وعشتروت مع الفينيقيين.

ومع التصوّر نما الفن ونمت الصناعة. والخزف أولى المصنوعات المكتشفة في جبيل وصيدا، وبناءً على نماذجها، التي تعود إلى العصر الحجري الحديث، يتضح أنها مقتبسة من صناعة خزفية أقدم منها في فلسطين وسورية.

الفترة الواقعة بين ٤٠٠٠–٣٠٠٠ ق.م. تُعرف بالعصر النحاسي، وآثاره كثيرة في أوغاريت وجبيل وأماكن في فلسطين. وثمة اكتشاف لهيكل عظمي بشري يعود إلى عصر الانتقال من الحجري إلى النحاسي وقد وُجد في جرة خزفية في جبيل ويعود تاريخه إلى ٣٥٠٠ ق.م.

وتلا النحاس استخدام البرونز. وكثيرة هي معروضات الدبابيس البرونزية ذات ثقوب في الوسط في متاحف ومعارض لبنان وسورية، وتعود إلى ٣٠٠٠–٢٥٠٠ ق.م. واستمر عصر البرونز إلى حوالي ١٢٠٠ ق.م. عندما أخذ الحديد يحتل محله في الصناعة. واستمر عهد الحديد والمعادن إلى مطلع التاريخ المعاصر، أي إلى زمن اكتشاف الكهرباء ثم الطاقة الذرية.

ما هو مؤكد، اعتمادًا على الدراسات، أن المرحلة السابقة على الكنعانيين – الفينيقيين، أي المرحلة السابقة على حوالي العام ٣٠٠٠ ق.م. والبادئة بالتاريخ المدوّن، أي البادئة بصناعة الخزف والنحاس... هذه المرحلة، قبل الفينيقية والمدوّنة، في لبنان كانت جبيل مركزها وعصب حياتها (الاعتقاد الغالب أنها قامت حوالي العام ٥٠٠٠ ق.م.). ولا أحد، حتى الآن، يعرف التعبير الذي كان يستعمله سكان لبنان الأصليون، السابقون على الفينيقيين، في عصر أوائل التاريخ المدوّن لتعريف بلدهم. «فهناك نصوص مصرية قديمة تشير إلى أن سكان وادي النيل، الحاميي العرق واللغة، كانوا يدعون منطقة جبيل اللبنانية (بيبلوس في ما بعد) باسم «نيغا» وجبيل ذاتها باسم «كيبين» أو «كبين». كما أن لغة لبنانيي ذلك العصر مجهولة منا أيضًا. لكن من المحتمل جدًا أن تكون السامية قد انتشرت في البلاد بشكل واسع حوالي هذا الزمن (...) ويستدل من الحفريات أنه، منذ نهاية عصور ما قبل التاريخ، كانت هناك علاقات اقتصادية ودينية تجمع ما بين جبيل ومصر. ومن جبيل التي كان أمراؤها يستغلون غابات لبنان ويصدرون الخشب، كانت مصر المفتقرة إلى أخشاب التجارة وأخشاب سقوف البيوت وسواري المراكب وغيرها، تستورد ما تحتاجه منها. وكان المصريون يستوردون المعادن أيضًا من جبيل، التي كانت بدورها تستوردها من البلدان الآسيوية المجاورة ذات المراكز المنجمية. وهكذا أصبحت جبيل، منذ الألف الرابع، مركزًا نشيطًا للتبادل التجاري والثقافي ما بين مصر وقبرص وبلاد ما بين النهرين وبلدان الشرق الأدنى الأخرى. ومنذ الأسرة المصرية الأولى (٣٣١٥–٣١٠٠ ق.م.)، وجبيل تصدّر آنية الفخار التي ربما كانت تحتوي على الزيت. وكانت أخشاب جبالها والصموغ والقطران تأخذ طريقها إلى وادي النيل (...) وآلهة جبيل كانت مكرمة عند أتقياء المصريين...» (جواد بولس، «لبنان والبلدان المجاورة»، بيروت، ط٢، ص٤٢–٤٣).

كنعانيو لبنان أو الفينيقيون: رأي المؤرخين والأركيولوجيين الغالب أن هؤلاء الكنعانيين كانوا يخرجون من البادية السورية – العربية في موجات هجرة، أعظمها شأنًا حصل حوالي ٣٠٠٠–٢٩٠٠ ق.م. حتى أنها طغت، عددًا وقوة، على السكان الأصليين ودمغت البلاد بها إسمًا وحضارة.

فالغزاة الجدد هؤلاء باتوا يدعون كنعانيين في فلسطين (حتى جاءت غزوة الفلسطو من بحر إيجه فاتخذت البلاد إسم فلسطين)، وكنعانيين – فينيقيين في لبنان، وآموريين في سورية، وآكاديين في بلاد ما بين النهرين. وكانوا جميعًا شعوبًا سامية حملتها موجة مد سامي واحدة. فكنعانيو لبنان أصبحوا تجّارًا وبحّارة، في حين أن كنعانيي فلسطين وكنعانيي سورية (الأموريين) وكنعانيي بلاد الرافدين (الأكاديين، البابليين في ما بعد) راحوا يتعاطون بصورة خاصة الزراعة والتجارة البرية. ومن حيث اللغة واللهجات، فنجد أن بلدان الهلال الخصيب أخذ يسودها العنصر السامي، واللهجات من فينيقية وأمورية وعبرية وآشورية وبابلية... فقد خلفتها في الألف الأول ق.م. اللغة السامية الآرامية التي اضمحلت في الألف الأول بعد الميلاد أمام اللغة العربية السامية.

أما إسم «فينيقيا» Nike Phoi على البلاد، و «فينيقيون» Phoinikes على السكان، فالمجمع عليه أنه من صنيعة اليونانيين بدءًا من القرن العاشر ق.م. وكان ثمة شبه إجماع أن الإسم هذا اشتقّ من كلمة Phoinix اليونانية، وتعني «أرجواني» مما يذكّر بتجارة الفينيقيين بصبغة الأرجوان المعروفة والمستخرجة من صفد بحري اكتشفه الفينيقيون على شواطئ مدنهم. لكن هذا الاعتبار بدأ، منذ فترة وجيزة، يفقد الإجماع عليه. فيشير علي الشوك (باحث عراقي مقيم في لندن) إلى أن «هذه العلاقة بين إسم فينيقيا وهذا الجذر اليوناني فقدت قوتها بعد أن فك العالم البريطاني فنتريس رموز أقدم كتابة مقطعية يونانية وأشار إلى أن مادة Ke-ni-po (هكذا كانت تلفظ في نصوص هذه الكتابة) «قد تكون مستعارة» أي ليست يونانية. فكان من شأن هذه الشهادة أن توجه الأنظار إلى لغة أو لغات أخرى غير اليونانية، وعلى وجه الخصوص الفينيقية نفسها. ومن بين من قام بمثل هذه المحاولة الباحث اللغوي مايكل أستور الذي توصّل إلى أن هذه التسمية ترجع إلى مادة «فوّة» السامية، وهي في المعاجم العربية: نبتة صبغية، كانت معروفة في سورية وفلسطين ومصر. وكانت أحد أهم مصادر الصبغة الحمراء والقرمزية في الماضي، وهي باللغة الأوغاريتية الكنعانية «ف.و.ت.» وتعني نسيج مصبوغ بمادة الفوّة» («الحياة»، ١١ كانون الثاني ١٩٩٦، ص٢١).

حضارة الفينيقيين

سياسيًا: حتى القرن الثاني عشر ق.م. تقاسمت قوتان فينيقيا من ضمن تقاسمهما شرقي المتوسط بكامله: المصريون في الجنوب وشعوب بلاد ما بين النهرين في الشرق والشمال: من وثائق هذه المرحلة معركة مجدو (١٤٧٩ ق.م.)، ورسائل ملك جبيل «رب عدي» إلى فراعنة مصر والمعروفة برسائل «تل العمارنة»، وحملات رعمسيس الثاني لمحاربة الحثيين ووصوله إلى قادش والنقش التذكاري لحملته على صخور نهر الكلب.

ونعم الفينيقيون بالاستقلال نحو ٣٠٠ سنة، أي بين ١٢٠٠–٩٠٠ ق.م. مستغلين تراجع النفوذ المصري من الجنوب بسبب غزوة قبائل الفلسطو وانتشارهم على الساحل الفلسطيني، وضعف الحثيين أمام نهوض الأشوريين من الشمال والشرق. فوطّد الفينيقيون استقلالهم، وبلغت حضارتهم، في هذه الفترة، ذروة التقدم: ازدهار اقتصادي وتوسّع خارجي وتأسيس المستعمرات والقيام بالرحلات البحرية.

لكن، ابتداءً من القرن التاسع ق.م. عادت المدن الفينيقية لتواجه الأطماع الخارجية: الآشوريون ثم الكلدانيون من بلاد ما بين

النهرين. فكان تمرّد أبناء صيدا في وجه أسرحدون، وكانت حركة صور ضد أشور بانيبال، كما قامت صور وتزعمت، بدعم من مصر، الثورة ضد الكلدانيين، فحاصرها نبوخذنصر الثاني مدة ١٣ سنة وامتنعت عليه. كما سيطر الفرس، في أواخر القرن السادس ق.م. على شواطئ المتوسط واحتلوا المدن الفينيقية. وكان الفينيقيون عونًا لهم ضد اليونان، وازدهرت تجارتهم، إلى أن جنح ملوك الفرس إلى الاستبداد. فثار الفينيقيون، وتزعّمت صيدا ثورتهم، فحاصرها أرتحششتا الثالث، فأحرقت المدينة نفسها حتى لا تقع بيد عدوها. ومع بروز الاسكندر المقدوني وقضائه على دولة الفرس قامت معه مرحلة حضارية جديدة جاءت مزيجًا من الفكرين والنمطين: الشرقي والإغريقي، وعرفت بالعهد الهلليني.

قبل عهد الاستقلال، وخلاله، وبعده تجمّع الفينيقيون، بأكثريتهم، في نحو ٢٥ مدينة، أهمها أربع: أرواد، جبيل، صيدون (صيدا) وصور. وهذه المدن، وخاصة الأربع الأساسية المذكورة، شكلت «مدن – دول» أو ممالك، متنافسة أحيانًا ومختلفة، ومتحالفة في أحيان أخرى، ومتوحّدة بزعامة المدينة – الدولة الأقوى. ونظام المدينة – الدولة الفينيقية تطوّر من النظام الملكي الوراثي المستمدّ سلطته من الله وغير المستبد، إذ يجب أن تقترن قراراته بموافقة مجلس الشيوخ (من الأعيان والأشراف)، وبموازاته كان مجلس الشعب الذي يمثّل العامة، إلى النظام الجمهوري الذي عرفته المدن الفينيقية في مرحلة من تاريخها، والذي لم ينتج عن ثورة أو اغتصاب سلطة بل جاء نتيجة لأوضاع سياسية معينة كانقراض الأسرة المالكة مثلًا. وقد بدأ النظام الجمهوري في صور، وفي قرطاجة منذ تأسيسها. وكانت ركائز هذا النظام تقوم على «الشفاتيم»، أي قيام حاكمين على المدينة أحدهما للإدارة والآخر للعدالة، يختارهما مجلس الشيوخ لمدة سنة أو سنتين ويوافق على اختيارهما مجلس

الشعب. والحكمة في نظام «الشفاتيم» هو الحؤول دون أن يستبدّ شخص واحد بالحكم.

إقتصاديًا: في الزراعة. اقتبس الفينيقيون المحراث الخشبي عن بلاد ما بين النهرين، وطوّروه فصنعوا محراثًا يبذر الحبوب بصورة آلية. وصنعوا المعول والمنجل من البرونز والحديد. واستخدموا النورج والمذراة لفصل الحبوب عن القش، واستخدموا الجاروشة لطحن الحبوب، وصنعوا الخوابي لحفظ السوائل، كما صنعوا معاصر للزيت والخمر والدبس. واهتموا بالدراسات العلمية لتطوير أساليب الزراعة وألّفوا الكتب في فن الزراعة وأبرزها مؤلفات هملقار وماغون التي تُرجمت إلى اللاتينية وطبّقت في الامبراطورية الرومانية. ومن أهم مزروعاتهم الحبوب وخاصة القمح والشعير، والأشجار المثمرة كالكرمة والزيتون والتفاح واللوز والرمان. كما أنهم استفادوا من الغابات وتاجروا بأخشابها.

في الصناعة لم يكتف الفينيقيون باقتباس الصناعات عن بعض جيرانهم، إنما حسّنوها وأنتجوا منها بكثرة، ونظموا العمل الصناعي فأنشأوا الأحياء الخاصة بالعمّال ونظموا لكل صنعة نقابة تدافع عن أصحابها، فراجت مصنوعاتهم لدرجة أن المدن اليونانية كانت في حفلاتها تقدم الجوائز من مصنوعات فينيقية. ومن الصناعات الفينيقية الفخار، المعادن (النحاس والبرونز) التي استوردوا منها الذهب والفضة والنحاس، والحديد، واكتشفوا الفولاذ وبرعوا في مزج المعادن، والزجاج الذي اقتبسوا صناعته عن المصريين فحسّنوها وصنعوا الزجاج الشفاف، والنسيج، والأرجوان، والسفن. فأصابوا في صناعة السفن شهرة عالمية، فتعلم منهم اليونان واستعان بهم ملوك مصر وفلسطين وبلاد ما بين النهرين وفارس.

في التجارة والملاحة، سلكت قوافل الفينيقيين عدة طرق ساحلية وداخلية. فالطرق الساحلية أوصلتهم شمالًا إلى آسيا الصغرى (اليونان) وأرمينيا وسواحل البحر الأسود وجنوبًا إلى سيناء ومصر والجزيرة العربية. أما الطرق الداخلية فقد اتجهت شرقًا إلى بلاد ما بين النهرين وإيران والهند، وقد استهوتهم تجارة الهند فذهبوا إليها عن طريق البر كما ذهبوا إليها عن طريق البحر. فطافوا المتوسط الشرقي والبحر الأسود والمتوسط الغربي وعبروا مضيق جبل طارق باتجاه المحيط الأطلسي ودارت مراكبهم حول القارة الأفريقية وصولًا إلى المحيط الهندي. وقد وجدت في القارة الأميركية كتابات فينيقية أكد صحتها علماء الآثار. كما نقلت الصحف مؤخرًا (آب ٢٠٠٠) أن عالم الآثار ڤال أوسبورن اكتشف آثارًا فينيقية على شواطئ كينسلاند الأوسترالية هي عبارة عن مقبرة ومعبد وحائط مرفأ وأحجار منحوتة وأشكال هندسية معدنية. وقال أوسبورن في مقابلة تلفزيونية معه في أوستراليا (الأسبوع الأول من آب ٢٠٠٠) إنه تلقى اتصالات من خمسة أشخاص يؤكّدون امتلاكهم لحجارة منحوتة وأشكال هندسية مشابهة، مؤكدًا أن هذه الآثار فينيقية وأن التنقيب عنها استمر مدة أربعين عامًا وأنه بعد التدقيق فيها لا يمكن أن تكون مصرية أو يونانية أو هولندية أو فرنسية.

وكانت رحلات الفينيقيين التجارية تستغرق أحيانًا سنوات. وكانوا يصدّرون من بلادهم الأخشاب والخمور والصموغ والزيوت والمنسوجات، ويستوردون المعادن كالذهب والفضة والقصدير والنحاس والورق والقطن والعاج. ولم تكن مستورداتهم لاستهلاكهم فقط، إنما لإعادة تصديرها إلى الشعوب كافة التي تاجروا معها. فكانوا بذلك صلة وصل بين شعوب عصرهم.

وقد لُقّب الفينيقيون بـ«شعب البحر». فعظمتهم قامت على البحر، ووصفهم هوميروس بـ«أفضل بحّارة العالم». وكانوا، أنّى توجّهوا، يبنون وينشئون محطات تجارية ومستوطنات تحوّل بعضها إلى مدن عظيمة الشأن كقرطاجة التي بناها الفينيقيون الصوريون.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن الفينيقيين لم يعتمدوا، في توسّعهم وانتشارهم، على القوة العسكرية بل على المرونة السياسية وعلى المصالح الاقتصادية. فاحترموا الشعوب التي تعاملوا معهم واحترمتهم في أكثر الأحيان.

دينيًا وفكريًا وأدبًا وعلمًا وفنًا: الأساس في الدين الكنعاني كان تأليه قوى الخصب والإنتاج، أضف اقتباسات الفينيقيين عن جيرانهم البابليين والمصريين من جهة، وتأثيرهم هم في ديانات العبرانيين والمصريين واليونان... وعبد الفينيقيون آلهة متعددة ترمز إلى قدرة السماء والأرض وقوى الطبيعة. أشهر آلهتهم: إيل (خالق الكون والداعي إلى الخير والمحبة)، عليّان (إله المطر)، أدون (معناه السيد «أدونيس» ويمثّل الخصب)، أشمون (شفيع الصحة والطب)، ملكارت (إله الشمس والبحر)، رَشَفْ (إله النار والنور)، وألهات أنثويات أشهرهن عشتروت التي ارتبط اسمها بأكثر آلهتهم شعبية أدون أو أدونيس. واهتمّ الفينيقيون بالأعياد، فكانوا يحجون إلى المعابد البعيدة عن المدن كمعبد أدونيس في أفقا. واعتقدوا بوجوب تقديم القرابين والأضاحي للإله ليشمل الإنسان بعطفه ويبعد عنه الشر والنكبات. ورغم اعتقادهم أن الثواب والعقاب يترجمان على الأرض (بالصحة والثروة والبنين)، إلا أنهم اهتمّوا بتكريم موتاهم، وقد وجدت في بعض قبورهم سرُج وجرار وآنية للأكل والشرب، ما يدل على أنهم كانوا يعتقدون بأن الميت يتمتع بعد موته بنوع من العيش يشبه عيشه على الأرض. ولم يكن التحنيط شائعًا عندهم غير أن الأثر المصري يبدو واضحًا من خلال تحنيط بعض ملوكهم.

ولا شك أن أعظم مساهمة قدّمها الفينيقيون على الصعيد الفكري والثقافي والحضاري العالمي كانت اكتشافهم الحرف ونشره في أرجاء العالم القديم فأصبح أساسًا لمعظم أبجديات العالم. فنتيجة لحاجتهم إلى تدوين أفكارهم وحفظها من الضياع، سعوا إلى اعتماد طريقة للكتابة، وبفضل تجارتهم اتصلوا بحضارات العالم القديم ووقفوا على طرق الكتابة عند المصريين وعند شعوب بلاد ما بين النهرين، فنقلوا هذه الطرق وكتبوا بها، كما في رسائل تل العمارنة مثلًا التي كتبت بالخط المسماري الأكادي.

ووجد الفينيقيون أن الكتابة الهيروغليفية هي كتابة تصويرية معقدة، فسعوا إلى تبسيط الكتابة واستلزم الأمر جهدًا كبيرًا دفعهم إلى الاطلاع على المراحل التي مرّت بها الكتابة في تصوير وتجزئة الكلمة إلى مقاطع واختزال الصورة. وتابعوا تحليل اللغة وتجزئة الكلمات حتى اكتشفوا أن اللغة تستعمل ٢٢ نبرة صوتية (مخرجًا صوتيًا) فوضعوا لها صورًا مبسطة (رموزًا) وجعلوا وسيلة وحيدة للكتابة. وهكذا تمّ اكتشاف الأبجدية.

وظل العالم، حتى القرن التاسع عشر ميلادي، لا يعرف أن اكتشاف الأبجدية يرجع إلى الفينيقيين إلا من أقوال اليونان. فقد ذكر المؤرّخ هيرودتس بأن الفينيقيين اكتشفوا الأبجدية ونقلها قدموس إلى بلاد اليونان. ثم أثبتت الحفريات هذا القول سنة ١٩٢٣ حيث اكتشف ناووس الملك أحيرام في جبيل وعليه نص متكامل للأبجدية، والناووس موجود في المتحف الوطني في بيروت. «والنقوش التي وجدت في أوغاريت عام ١٩٢٩، وما بعده، والمكتوبة على آجرّات، جميعها خُطت بهذا النوع من الكتابة، ويعود تاريخها إلى أوائل القرن الرابع عشر ق.م. وبعضها يعود إلى أقدم من هذا التاريخ. وقد عُثر عام ١٩٤٩ في رأس شمرا على آجرة صغيرة كُتب عليها الالفباء بكامل حروفها الإثنين والعشرين، مرتبة على ترتيب حروف الهجاء كما هي عند الآراميين والعبرانيين، أي ترتيب أبجد هوّز حطي... أما ترتيب حروف الهجاء العربية فقد طرأ عليها تعديل يجعله يختلف عن ترتيب حروف الهجاء التي اقتبس عنها. وفضلًا عن هذا، فإن العرب أضافوا الروادف وهي ث خ ذ ض ظ غ» (فيليب حتي، ص١٥٢).

أما الأدب الفينيقي، فوصلنا منه، حتى الآن، القليل: كتابات الكاهن البيروتي، سنكن يتن، عرفناها بواسطة فيلون الجبيلي، وبعض مقاطع التوراة التي تشيد بالشعراء الفينيقيين. ومع اكتشاف رأس شمرا (أوغاريت) ١٩٢٩، عثر المنقبون على ملاحم تناولت مواضيع مختلفة يدور أكثرها حول الأدب الديني والطقوس والزراعة. من أشهرها ملحمة البعل وعناة وتمثل الصراع بين إله الخصب «عليّان» وإله الموت «موت» وتؤكد انتصار الخير على الشر والنظام على الفوضى والحياة على الموت؛ وأسطورة كارت وأسطورة أقهات بن دانيال، وغيرها...

لم يهمل الفينيقيون الفلسفة، لكن لم يعثر منها لهم، حتى الآن، إلا ما كتبوه باليونانية، ما أوقع المؤرّخين في حيرة جعلت معظمهم يهمل هذه الناحية الفكرية عند الفينيقيين ويضع بعض أسماء فلاسفتهم التي اشتهرت في اليونان في خانة الفلسفة اليونانية؛ ومنهم موخوس الصيدوني، وفيتاغوروس، وطاليس، وديدوروس الصوري، وخاصة زينون مؤسس المدرسة الرواقية الذي ولد في قبرص ويُعرف عند معاصريه انه كان فينيقيًا، وانتقل إلى أثينا وعلّم الفلسفة في بناية تعرف بـ«الرواق» فعرفت فلسفته بالرواقية، وألف عدة كتب أهمها «الجمهورية»، وشدّد على الأخلاق والفضائل واعتبر أن الفضيلة الخير الأوحد والشر ضعفًا أو فسادًا في الخلق. وأعجب به الأثينيون وكرّموه وقدّموا له في حياته تاجًا مذهبًا وأقاموا له بعد مماته تمثالًا من البرونز وحفروا على ضريحه هذه العبارة: «أما كفاك فخرًا أن فينيقية موطنك. ألم تنجب فينيقيا قدموس الذي جاء بلاد الإغريق ليعلّم الناس الحرف».

في العلوم، برع الفينيقيون، بسبب الملاحة، بالجغرافيا والفلك. فاهتدوا إلى النجم القطبي الذي أطلق عليه اليونان «النجم الفينيقي»، وتوصّل مارينوس الصوري إلى وضع خطوط الطول والعرض. وفي الطب، شدّدوا على الوقاية الصحية، واكتشفوا بعض الأدوية من الأعشاب، واكتشفت هياكل عظمية تثبت أنهم تعاطوا طب الأسنان وأجروا عمليات جراحية في الجمجمة، وكان لهم إله للصحة هو الإله أشمون. وتفوّقوا في هندسة البناء، فاستعان بهم سليمان الحكيم لبناء هيكل أورشليم. وتفوّقوا أيضًا بحفر الأقنية وبناء الجسور وتصميم المدن وإقامة الساحات العامة وبناء المرافئ العسكرية والتجارية. وكان أهم فن برعوا فيه فن البناء سواء في البيوت أم في القصور أم في المقابر والهياكل: هيكل ملقارت في صور، وهيكل عمريت في سورية، وهيكل أشمون في صيدا. كما برعوا في فن النحت والنقش على الحجر والرخام والمعدن والعاج. واعتنوا عناية كبيرة بالموسيقى والرقص. وانتشرت ألحانهم وأدواتهم الموسيقية في كل أرجاء المتوسط، فاقتبس عنهم المصريون والإغريق وخاصة العبرانيون الذين أخذوا عنهم الآلات الموسيقية كالقيثارة والمزمار. وجعلوا من «بعل مرقد» إلهًا للرقص، وقد تأثّر العبرانيون بهذا الفن الفينيقي أيضًا. فالملك داود، عندما رقص أمام تابوت العهد، إنما قام برقصة كان الفينيقيون يرقصونها في طقوسهم الدينية التي تدور حول تأليه الخصب.

(إن أغلب ما جاء تحت عنوان «حضارة الفينيقيين» مقتبس عن المنهج الرسمي اللبناني في تعليم مادة التاريخ كلاسيكيًا ومدرسيًا، خاصة سلسلة كتب «التاريخ العلمي الحديث» التي وضعها د. وهيب أبي فاضل وآخرون وفقًا لهذا المنهج).

العصر الهلليني

التفاعل الشرقي وخاصة الفينيقي مع اليونان: يعتبر التاريخ الكلاسيكي، عن غير دقة وصواب، أن فتح الاسكندر للشرق الأدنى (على ساحل المتوسط وقريب من أوروبا الجنوبية والشرقية) كان نقطة انطلاق للهللينية في هذه المنطقة القديمة. لكن الاكتشافات الحديثة أظهرت أن التفاعل المتبادل بين الهللينية وثقافات الشرق بدأ

قبل الاسكندر بكثير. فمنذ أوائل الألف الثاني ق.م. كان الاتصال بين الإغريق والشرقيين مؤمنًا، وبشكل متواصل تقريبًا، بواسطة البحارة الفينيقيين والإيجيين. فبلاد فارس كانت تعج بالعناصر الإغريقية. وكان في مصر عدد من المستعمرات الاغريقية الثرية المهمة. كما كان المرتزقة، مع المهاجرين والفنيين، في خدمة الفرعون والملك الفارسي. وكانت السفن التجارية الاغريقية تصعد إلى الداخل في النيل وتعود إلى البحر. وكان الفلاسفة والأدباء والعلماء الاغريقيون يفدون إلى المدارس المصرية للتعلم (ليكورغ، صولون، وأفلاطون وغيرهم).

«وجاء التأثير الفينيقي على الاغريق مباشرة بعد التأثير المصري. فتجّار صور وصيدا، الشجعان والحاذقون، قاموا بدور الوسيط لنشر الحضارة، وقد نشروا العلم والتقنية والفن وعبادات مصر والشرق الأدنى، في جميع أنحاء المتوسط» (جواد بولس، «لبنان والبلدان المجاورة»، ص١٨٣، نقلًا عن W. Durant, *Hist. de la Civ.*, IV, p.96).

وفي المعنى نفسه، «من المعروف أن المدن الفينيقية تعرضت لضغوط كثيرة من ملوك آشور منذ القرن التاسع ق.م. واضطرت أن تدفع لهم الجزية إلى أن خضعت تمامًا لسيطرتهم خلال حكم تغلات بلاصر الثالث (٧٤٤–٧٢٧ ق.م.)، ولهذا بدأ الفينيقيون يهاجرون إلى الغرب ويقيمون هناك مستعمرات لهم. وكانت أولى هذه المستعمرات وأهمها قرطاجة (...) وأقاموا مستوطنات لجالياتهم التجارية في مناطق عدة من الأناضول وجزر بحر إيجه بما في ذلك قبرص وكريت ومالطة وبلاد اليونان (...) وكانت هذه المستوطنات، إلى جانب قيامها بتوزيع التجارة الفينيقية والحصول على المواد المعدنية الخام، تتولى إنتاج بعض المصنوعات الفينيقية محليًا (...) وكانت هذه التأثيرات الشرقية هي بداية موجة من الاتصال بين الشرق والغرب، ازدادت تدريجيًا وانتهت أخيرًا إلى (إنتاج) الثقافة المختلطة للعالم الهلليني...» (أحمد عثمان، باحث مصري مقيم في لندن، «الحياة»، ٢٧ حزيران ١٩٩٧، ص٢١؛ نقلًا عن فيلوستراتوس في كتابه عن الفيلسوف السفسطائي أبولونيوس؛ وعن د. بارنت في بحثه عن «العاج القديم لليونان والشرق» المنشور العام ١٩٤٨ في «مجلة الدراسات الهللينية»).

نظرة أوروبية متطرفة، ومؤقتة، أنكرت على الشرق تأثيره على الغرب: كانت الفكرة السائدة حتى القرن الثامن عشر ميلادي تقول إن الحضارة الهللينية اليونانية اعتمدت في أصلها على الحضارات الشرقية القديمة، إلى أن ظهرت مدرسة جديدة في عصر التنوير الأوروبي في القرن التاسع عشر ذهبت إلى وجود حضارة هند– أوروبية قديمة، كانت مستقلة في نشوئها عن حضارة الشرق الأوسط، وهي أي الحضارة الهند – أوروبية التي أنتجت الحضارة الهللينية. واعتمد المفكرون، للوصول إلى هذا التفسير الجديد، على الدراسات اللغوية التي دلت على وجود شعبة من الكتابات الهند – أوروبية القديمة كانت مستقلة في ظهورها عن الشعبة السامية. واستخدم المفكرون القوميون – خصوصًا الألمان منهم – هذا التفسير لتدعيم رأيهم القائل إن الجنس الشمالي الآري الذي يعتبرونه أكثر تطورًا من الناحية البيولوجية، هو الذي أنشأ الحضارة الهللينية، وأنكروا دور الشرق في هذه الحضارة. كما اتجه مفكّرو التنوير – الذين رفعوا شأن العقل في مواجهة الحدس والإيمان الغيبي – إلى إنكار دور الرجل الشرقي في تكوين الثقافة الهللينية، بسبب ما نسبوه إليه من عدم قدرة على التفكير النقدي والمجرد. وعلى هذا فإن الفكرة التي كانت سائدة منذ القرن الماضي (القرن التاسع عشر) تقول بحدوث هجرات أوروبية إلى بلاد اليونان على أثر انهيار الحضارة الميسينية هناك، هي التي أنتجت – بسبب تفوّقها العرقي – الفن والفلسفة والعلوم الهللينية.

إلا أن وجهة النظر هذه بدأت تواجه معارضة قوية في القرن العشرين بعد انتشار البعثات الأثرية التي أخرجت بقايا قديمة سواء من بلاد اليونان أو من البلدان الشرقية (لبنان، فلسطين، سورية، مصر، العراق...)، ولم يعد من الممكن تجاهل حقائق التاريخ والاكتفاء بنظريات المفكرين الافتراضية. يقول ش. ستار (في كتابه «أصول الحضارة اليونانية»، لندن، ١٩٦٢، ص١٩٣): «لأن معلوماتنا عن الاتصالات بين الشرق والغرب – خصوصًا من خلال فنون وكتابات فينيقيا – قد تزايدت، ظهر إحياء للفكرة القديمة بأن الحضارة اليونانية كانت أساسًا امتدادًا للشرق (...) يربط أتباع وجهة النظر هذه (الشاعر) هومر مباشرة بالتراث الملحمي الشرقي ويؤكدون مديونية الميتولوجيا اليونانية لمجموعة من أساطير الشرق الأدنى، ويجعلون الديانة والفكر اليونانيين استمرارًا بشكل عام للتأثير الشرقي. وفي حقل الفنون، يميل أصحاب هذا الاعتقاد من الدارسين إلى العثور على نماذج أصلية شرقية عدة للأشكال والموضوعات الفنية اليونانية، في عصر الثورة، حتى ان الفن اليوناني يمكن تسميته فنًا شرقيًا» (أحمد عثمان، «الحياة»، ٢٧ حزيران ١٩٩٧، ص٢١).

السيطرة الهللينية: هذا عن التاريخ الثقافي الحضاري والتجاري (تبادل وتفاعل) بين اليونان ومنطقة الشرق الأدنى. وأما عن تاريخ السيطرة الهللينية على المنطقة، فقد بدأ من فتح الاسكندر ٣٣٢ ق.م. إلى الفتح الروماني ٦٤ ق.م. لكن الهللينية في الشرق، فكما انها لم تبدأ بالفتح العسكري اليوناني، هكذا فإنها لم تنته بالاندحار العسكري اليوناني أمام الرومان. بل بقيت، كثقافة وحضارة وتجارة وتأثير متبادل، تحت الحكم الروماني والبيزنطي. والثقافة الرومانية كانت ثقافة اغريقية.

ارتضت فينيقيا بالحكم اليوناني الجديد (أول حكم أجنبي عن المنطقة). وفي ظل حكم الاسكندر نفسه، كوّنت المدن الفينيقية منطقة بحرية متميزة وذات حكم ذاتي. «حافظت فينيقيا على نظامها الخاص، بفضل وضعها وقدرها. فالدويلات الفينيقية الصغيرة، التي استقبلت الظافر، ظلت خاضعة لحكامها المحليين» (جواد بولس، مرجع مذكور آنفًا، ص١٩١، نقلًا عن: F.M. Abel, *Géog. de la Palestine*, II, p.126). «أما صور، التي قاومت الاسكندر، فعاقبها هذا بوضعها، مع منطقتها، بإدارة حاكم قلعة اغريقي، بينما مدن صيدا وجبيل وأرواد، الدول التي استقبلت الفاتح، حافظت على ملوكها الوطنيين، تحت رقابة نائب ملك مقدوني مكلف بجمع الرسوم والضرائب. لكنها لم تعد تشكل قوة بحرية وسياسية. فقد انتقل هذا الدور منذئذ إلى المدينة الاغريقية – المصرية، الاسكندرية، وإلى المدن الاغريقية – السورية، انطاكيا وسلوقيا على العاصي» (جواد بولس، ص١٩١).

وبعد وفاة الاسكندر، أصبحت فينيقيا موضوع صراع بين القادة المقدونيين، وبخاصة بين قادة مصر وسورية. وحصل مرة أنه في بضع سنوات فقط انتقلت فينيقيا أكثر من مرة من أيدي بطالسة الاسكندرية إلى أيدي سلوقيي أنطاكيا. لكن فينيقيا ظلت دائمًا كما كانت في عهد الاسكندر، خاضعة لملوكها الوطنيين، في ظل السيادة الهللينية.

الحالة الاقتصادية: على الرغم من هذه التقلبات بين جناحي الهللينية، بطالسة مصر وسلوقيي سورية، فقد انتعشت فينيقيا بسرعة. فصور نفسها سرعان ما استعادت، منذ ٣٢٠ ق.م. (أي بعد نحو ١٢ سنة من تدميرها على يد الاسكندر) قوتها وشبه استقلالها بفضل صناعاتها (الأرجوان والزجاج) وحركة عبور القوافل. لكنها لم تعد، لا هي ولا أية مدينة فينيقية أخرى، تقوم بدور مهم كقوة بحرية كالدور الذي كانت تقوم به المدن الاغريقية في الشرق، وعلى رأسها الاسكندرية في مصر وسلوقيا في سورية الشمالية.

وقد ازداد النتاج الزراعي والصناعي في فينيقيا ازديادًا ملموسًا في العصر الهلليني. فقد أدخلت نباتات جديدة، ونشطت زراعة الكرمة والزيتون، واستمرت تجارة الأخشاب على المستوى التي كانت عليه. أما في حقل النسيج فقد احتفظت فينيقيا بالسيادة والأولية، إذ كان الطلب شديدًا على الأنسجة المصبوغة بالأرجوان. كما إن الإقبال كان شديدًا على الزجاج الذي كانت تصنعه كل من صيدا وصور بصورة خاصة. أما الصناعة المعدنية فقد تقدمت تقدمًا كبيرًا. كانت ضواحي بيروت غنية بمعدن الحديد. واستغل البطالسة معادن النحاس في لبنان إلى جانب الحديد. وقد ازدهرت صناعة أخرى في هذه الفترة: صناعة أدراج البردي، وأخذ البردي مع الرق (الجلد المدبوغ) يحلّان محل الآجرات للكتابة. وإسم التوراة في الانكليزية Bible يُردّ في أصله إلى الاسم الاغريقي لمدينة جبيل Byblos، من حيث كان الاغريق يستوردون البردي. إذ أدخل البردي بلاد الاغريق عن طريق فينيقيا حيث كان استعماله معروفًا حتى في القرن السادس ق.م. (فيليب حتي، ص٢١٢–٢١٦).

فالقرون الثلاثة التي عاشها الفينيقيون في ظل حكم الامبراطورية الهللينية «كانت أيام ازدهار. فهم يتاجرون مع مصر ومع العالم الاغريقي ومع ايطاليا، ويسلكون كل الطرق التي فُتحت في ما بعد للتبشير المسيحي» (جواد بولس، ص١٩٦، نقلًا عن دونان Dunand).

الحالة الثقافية: ظهر النفوذ والتأثير الهلليني قويًا في اللغة والدين والفنون، كما استوحت منه الأزياء والعادات. فاللغة اليونانية أصبحت بسرعة اللغة الثانية على الساحل. والأثر الثقافي الهلليني كان أقوى على الساحل الفينيقي (اللبناني) منه على الساحل السوري بما فيه أنطاكيا نفسها وفي مينائها سلوقية واللاذقية وأفاميا على العاصي، وذلك رغم أن عدد الجاليات الاغريقية في سورية كان أكبر مما هو في فينيقيا.

بعد سنة ٣٠٠ ق.م. اختار الفينيقيون أسماء إغريقية، أو أنها تحوّلت إلى إغريقية، لمدنهم ولأنهارهم ولآلهتهم. فصور أصبحت تير، وصيدا صيدون، وبيروت لاوديسية (لاذقية) لبنان، والبترون بوتريس، وأرواد أرادوس، وبعلبك هليوبوليس، وجبيل بيبلوس... والإله ملكارت أصبح هيراكليس، وأيشمون أدونيس، وبلاد كنعان أصبحت فينيقيا، وبلاد آرام سورية... ومن الطبيعي أن تنظر الشعوب المغلوبة إلى لغة الغالب وحضارته نظرة احترام وتكبير فيقبلون على تعلم اللغة وعلى اقتباس تلك الحضارة. فكلمة «إغريقي» التي كانت تطلق على الأشخاص، كانت تعني، في أغلب الأحيان، الحضارة وليس الدم أو الأهل. والمثقف الفينيقي في العهد الهلليني لم يكن يشعر أنه غريب في المدينة الإغريقية، كما لم يختلف شعور الإغريقي وهو في ميناء من موانئ فينيقيا عن شعور الفينيقي وهو في بلاد الاغريقي.

وحتى الفتوحات العربية (٦٤٠)، بقيت الثقافة الوطنية الفينيقية، وكذلك السورية والفلسطينية والمصرية، محتجبة خلف الثقافة الهللينية والهالينية – الرومانية التي تقدمت إلى الصف الأول. لكن هذا لا يعني أن فينيقيي لبنان وآراميي سورية فقدوا طابعهم السامي. فاللهجة الآرامية ظلت لغة العامة في سورية، كما ان اللهجة الكنعانية ظلت لغة العامة في لبنان لا سيّما في الأرياف. حتى أنه في المدن – باستثناء الأحياء الاغريقية الصرفة – كان المثقف من سكان المدينة الساميين مزدوج اللغة، أي أنه كان يتكلم لهجة سامية في بيته وفي مختلف شؤونه، وكان يتكلم الإغريقية في الأوساط الفكرية والعلمية.

ومثيل هذا الوضع (اللغوي – الثقافي – الحضاري) لا نزال نقف عليه مجذرًا في التربة اللبنانية حتى أيامنا الحالية. فمَن من اللبنانيين، وسواهم، اليوم، لا يلمس لمس اليد هذه النزعة عند اللبنانين جميعهم، وهي عند المسلمين ليس بأقل منها عند المسيحيين، نزعة تعلّم لغة أجنبية أو أكثر، وكم هو واضح ميل العائلات اللبنانية

المسلمة، حتى منها المتحمسة إلى درجة التطرف في مناهضة كل ما هو أجنبي، لتسجيل أبنائها في مدارس مسيحية، حتى انها لا تتردد من أن تتوسل وساطات من أجل تأمين مقاعد دراسية لهؤلاء الأبناء، وذلك لخصائص تاريخية تميزت بها هذه المدارس، على رأسها تعليمها للغة أجنبية، أو أكثر، وبشكل متقن. وكم يخبرك رهبان وراهبات، يديرون مدارس مسيحية في بيروت والجنوب والبقاع، عن زيارات قام بها لهم رجال دين مسلمون وقادة إسلاميون، في أحرج الأوقات الطائفية والأمنية، يطمئنونهم ويطلبون منهم الاستمرار في رسالتهم التعليمية والتربوية وفق المناهج المعمول بها دون تغيير. وقد تأمنت لهذه المدارس فعلًا الظروف المؤاتية لعملها، كما لو كانت مراكزها في المتن أو في كسروان، وربّما أكثر في بعض الأحيان، خاصة في أيام سيطرة الميليشيات. فاللبناني، المتعلم والمثقف، الذي أتقن الاغريقية واللاتينية، بالإضافة إلى لغته الوطنية الآرامية – السريانية قبل الفتح الإسلامي، هو نفسه اللبناني اليوم الذي يتقن الفرنسية، أو الانكليزية، أو لكليهما معًا بالإضافة إلى لغته الوطنية والقومية العربية. وهذه خاصية يتميز بها اللبنانيون، بطوائفهم كافة، على شعوب المنطقة، لا بل على سائر شعوب العالم.

العصر الروماني

انحلال الامبراطورية الهللينية وبداية العصر الروماني: بعد موت ملك سلوقيا الهللينية أنطيوخوس الرابع (١٦٤ ق.م.) بدأت المملكة تنحل في سورية وبلاد الرافدين: نزاعات داخلية، استقلال اليهودية تحت قيادة شمعون المكابي، فوضى في فينيقيا ومتسلطون طغاة في مدنها، احتلال الفرس بلاد الرافدين، مآسي وحروب داخلية، تكاثر النزوح السامي العربي من البادية (وكان قد بدأ قبل أربعة أو خمسة قرون) باتجاه الأطراف الغربية من بلاد الشام حيث الخضرة والمياه، حتى بلغت السواحل، ونجاح بعض قبائله، مثل قبيلة أنباط بترا من إنشاء مملكة عبر الأردن حتى أن رئيسها، الحارث الثالث، استولى على دمشق (٨٥ ق.م.)، وبعد أربع سنوات استولت قبيلة عربية أخرى على مدينة حمص ومنطقتها وحكمتها أكثر من قرن، وتمكنت قبائل عربية أخرى من إقامة مملكة عربية شبيهة بالمملكة النبطية في البتراء حول عنجر وكانت تضم البقاع وبعض حصون لبنان، كما كانت تسطو على مدن الساحل. فما جاء العام ١٢٥ ق.م. حتى لم يتبق للهللينيين السلوقيين سوى أنطاكيا. وجاءت الضربة القاضية، في سنة ٨٣ ق.م. عندما استولى ملك أرمينيا دكران الثاني على سورية وضمها إليه، ولكن لنحو عشرين سنة فقط، إذ تمكن القائد والوالي الروماني بومبي، في ٦٤ ق.م. من احتلال سورية وفينيقيا، ثم أورشليم وفلسطين، وفي سنة ٥٩ ق.م. اعترف بطليموس الثاني عشر، الملك الهلليني على مصر، بالسيادة الرومانية. وسنة ٣٠ ق.م. قضى أوكتافيوس، الذي عُرف باسم القيصر أوغسطس في ما بعد، على سلالة البطالسة الهللينية وضم مصر للامبراطورية الرومانية. وبدأ العصر الروماني في الشرق المتوسطي.

فينيقيا سياسيًا وإداريًا: كانت أنطاكيا والاسكندرية عاصمتي المملكتين الهللينيتين. لكن الأمر اختلف مع الامبراطورية الرومانية، إذ أصبحت العاصمة خارج المنطقة، أي روما نفسها، في حين غدت الاسكندرية وأنطاكيا مراكز إقامة لممثل الامبراطور الروماني. ونفح الرومان جميع بلدان البحر المتوسط بتنظيم سياسي جديد وضعوا فيه ما لديهم من إسهام في الحقوق والحكم والتربية والنظم التي كان دأبها التقريب بين الأعراق القومية واللغات والمدنيات في إطار ما عُرف بـ«السلام الروماني» Pax Romana. وما إن ضمّ بومبي سورية إلى الامبراطورية الرومانية حتى جعلها إقليمًا عرف في ما بعد بـ«الإقليم السوري»، وجعل لبنان (فينيقيا) وفلسطين جزءًا

من هذا الإقليم. وبهذا لم يعد لفينيقيا كيان مستقل. وشكلت سورية أهمية استراتيجية كبرى للرومان، من حيث أنها كانت تفصل بين ممتلكات روما وبين منافستها في الشرق، إيران. فكانوا ينصبون على سورية حاكمًا رومانيًا كبير الشأن من رتبة قنصل وذا صلاحيات واسعة.

أبقى الرومان على الحقوق والامتيازات التي كانت تتمتع بها المدن اللبنانية الرئيسية (صور وصيدا وبيروت وجبيل وطرابلس وأرواد وغيرها)، خاصة لجهة احتفاظها بالحكم الذاتي بواسطة حكام إداريين وقضاة كما كانت تصك نقودًا خاصة بها. وفاز بعضها بلقب «مستعمرة»، وبذلك أصبح سكان هذه المستعمرات «مواطنين رومانيين».

لكن هذه المدن، لم يتح لأي منها أن تقوم بدور سياسي مهم إلى أن جاء الصليبيون.

العرب: منذ العصر الهلليني والنزوح العربي باتجاه الخضرة والمياه (سواء إلى اليمن أو العراق أو البلاد الشامية وصولًا إلى الساحل الفينيقي) استمرّ متكاثفًا. «ويرجح البعض أن هذا الخروج العربي من البادية ابتدأ على نطاق واسع في غضون القرن الميلادي الأول، أي بعد أن تمّت السيطرة للرومان على بلاد المشرق. وما إن جاء القرن الميلادي الرابع أو الخامس حتى كان العنصر العربي قد طغى على أجزاء كبيرة من البلاد الشامية، ومنها أجزاء من المنطقة اللبنانية. وذلك في الوقت ذاته الذي تمّ فيه تعريب مناطق واسعة من العراق، والجزء الأكبر من حواضر «الجزيرة العربية». والواقع أن تعريب بلاد الشام لم يأت نتيجة لخروج بعض العرب من الجزيرة العربية واستقرارهم في المناطق الشامية في زمن الفتح الإسلامي... بل قبل الإسلام بزمن طويل. وبسبب هذا النزوح العربي الكثيف، خلال القرون الخمسة الأولى بعد الميلاد... بدأت اللهجات العربية تنتشر آنذاك بشكل لم يسبق له نظير، وأخذت تطغى على سائر اللهجات السامية التي كان ينطق بها سكان هذه الأطراف من قبل... وكانت اللهجات العربية قد بدأت تمتزج باللهجات الآرامية، وربّما بما سبقها من اللهجات السامية (...) لا نعرف الخبر الأكيد عن بداية أمر العرب في الأطراف الغربية من بلاد الشام. وجلّ ما يمكننا أن نستعين به للوقوف على شيء من هذا الأمر هو أسماء بعض المناطق من هذه الأطراف كما كانت معروفة منذ العصور الإسلامية الأولى. ومن أوضح هذه الأسماء «جبل عاملة» في الجليل الأعلى، و«جبل بهراء» (جبل العلويين اليوم). و«وادي تيم الله بن ثعلبة» (أي وادي التيم)، والمعروف أنها أسماء لقبائل عربية (...) ويبدو أن الجليل الأعلى، ووادي التيم، والبقاع، وربّما كذلك الأجزاء الجنوبية من جبل لبنان، كانت جميعها مناطق تابعة في زمن الحكم الروماني لملوك «نبط» البتراء، ثم لملوك «غسان»، مما يشير إلى أن معظم سكان هذه المناطق كانوا في ذلك الحين إما من النبط، وإما مزيجًا من النبط وأقحاح العرب» (كمال سليمان الصليبي، «منطلق تاريخ لبنان»، بيروت، ط١، ١٩٧٩، ص٣٠-٣٤).

إنتشار المسيحية: ورد في الأناجيل أن جماعات من صيدا وصور أمّوا الجليل ليسمعوا عظات السيد المسيح، وقد زار المسيح نفسه شاطئ لبنان الجنوبي، وكانت أول أعجوبة له، ومعه أمّه السيدة العذراء، في قانا الجليل على بعد نحو ١٢ كلم جنوب شرقي صور. وخوف زعماء اليهود و أحبارهم من السيد المسيح ورسالته الجديدة جعلهم في صراع مستمر معه إذ كانت القضية معهم مسألة حياة أو موت. فجاء من قال ليسوع: «أخرج واذهب من هنا فإن هيرودوس يريد أن يقتلك»، مثلما قتل يوحنا المعمدان. فانسحب المسيح من اليهودية إلى الجليل، ولحقت به نقمتهم إلى هناك، فأتى إلى تخوم صور وصيدا في فينيقيا (لبنان)، وكان ذلك حوالي فصح السنة ٣٢. فكان المسيح نفسه أول «لاجئ

مسيحي» إلى لبنان، وكانت صور، لما لجأ إليها المسيح، مدينة حرة ضمن إطار السيطرة الامبراطورية الرومانية، معززةً بجملة امتيازات، كما يؤكّد المؤرّخ والجغرافي سترابون اليوناني الذي كان معاصرًا للمسيح. وهو نفسه، سترابون، الذي تكلم عن زعماء الإيطوريين والعرب الذين كانوا من القوة، في تلك الفترة، «بحيث أنهم كانوا يبتنون لأنفسهم قلاعًا وحصونًا في أعالي لبنان يلجأون إليها عند الحاجة» (د. فيليب حتي، «تاريخ لبنان»، ص٢٣١؛ نقلًا عن Strabo, BK XVI, ch. 2, 18-20). وقد استمرت عاصمة الإيطوريين العرب، خلقيس (عنجر في البقاع) في مقاومة الرومان حتى مطلع القرن الثاني الميلادي.

أما المدة التي قضاها المسيح بشكل متواصل في نواحي فينيقيا الجنوبية فليست معلومة تمامًا. لكن بعض الذين كتبوا سيرته يقولون بأنه قضى في إقامته هناك نحو ستة أشهر، أي منذ فصح سنته الأخيرة في الربيع إلى خريف تلك السنة. وهي مدة مهمة، كما هو واضح، إذا ما قيست بمجمل المدة التي خصصها المسيح لإرساء قاعدة رسالته، والبالغة بمجملها نحو ثلاث سنوات ونصف السنة؛ هذا إضافة إلى المدة التي قضاها مبشرًا في الجليل نفسه، الذي «كان مكتظًا بالسكان الفينيقيين»، بل كان، في فترات كثيرة، من الممتلكات الفينيقية. هكذا اعتبره الجغرافيون منذ القدم. فهذا ياقوت الحموي، الجغرافي العربي الشهير، يقول: «صفد مدينة في جبال عاملة المطلة على حمص بالشام وهي من جبال لبنان». فالبيئة، التي أمضى فيها السيد المسيح أطول مدة في فترة تبشيره، بيئة يغلب عليها الطابع والثقافة الكنعانية الفينيقية. وثمة حقيقة تاريخية ثابتة هي أن اليهود كانوا دون الكنعانيين الفينيقيين حضارةً وبأشواط بعيدة. فأخذوا عنهم العلوم والفنون والصناعات على اختلافها. وكان التأثير الفينيقي عليهم عميقًا، خاصة في المجال الديني والثقافي والفكر والأدب.

وفي منتصف القرن الأول، أي بعد نحو عقدين من حادث صلب السيد المسيح، قام الرسول بولس بزيارة صور وصيدا، وكان في كل منهما جماعة مسيحية وكنيسة. وأخذت المسيحية تنتشر في مختلف ضواحي فينيقيا وبلاد الشام، حتى الجزيرة العربية. ثم تحوّلت الدولة الرومانية إلى المسيحية في القرن الميلادي الرابع، ابتداءً بعهد الامبراطور قسطنطين الكبير (٣٠٦–٣٣٧) الذي نقل قاعدة ملكه من روما إلى القسطنطينية. وما إن أشرف هذا القرن على النهاية حتى طغى الدين المسيحي على كامل البلاد الرومانية، بما فيها بلاد الشام، وذلك في عهد الامبراطور تيودوسيوس الكبير (٣٧٩–٣٩٥) فدان العرب «والنبط» في الشام بالمسيحية، كما دان بها الآراميون وغيرهم من بقايا الشعوب القديمة (الكنعانية – الفينيقية) في مختلف أنحاء البلاد في الداخل كما في الساحل (الفينيقي على وجه الخصوص). وبدأت تقوم «الطوائف المسيحية»: الآريوسية، النسطورية، المونوفيزية، الديوفيزية، وغيرها. وقد تقبلت فينيقيا عدة جماعات من المؤمنين المنتمين لهذه الطائفة أو للأخرى. تمامًا كما تقبلت في عهد الوثنية شيع الآلهة: إيل والبعل وغيرهما.

الجدير ذكره أن أسقف القيصرية، أشهر مؤرخي الكنيسة في تلك الفترة، يؤكّد أن الامبراطور فيليبوس العربي، الذي حكم في ٢٤٤ إلى ٢٤٩، كان قد اعتنق المسيحية قبل قسطنطين، وينتمي إلى قبيلة من القبائل العربية المنتشرة عند تخوم الصحراء العربية، وكان يمارس الواجبات والطقوس الدينية سريًا (أعاد أمين معلوف، في كتابه، بالفرنسية *Les Jardins de Lumière*، ص٢٣٨، ذكر هذا الأمر).

والجدير ذكره، أخيرًا، عن علاقة السيد المسيح، والمسيحية، بلبنان، أن الساحة الثقافية في هذا البلد شهدت مؤخرًا، سنة ١٩٩٩–٢٠٠٠، صدور كتاب للأب الدكتور يوسف يمين، بعنوان «المسيح وُلد في لبنان لا في اليهودية» (منشورات الجمعية الكونية «إيلَبنانيون» – إهدن، لبنان، ويقع في ٧٣٢ صفحة)، وخلاصته «أن بيت لحم، التي تعلّمنا أنها مسقط رأس المسيح، ليست تلك المعروفة بأنها إحدى مدن اليهودية، وإنما هي بيت لحم أخرى تقع لا في الجنوب بل في الشمال، في الجليل بالذات، وعلى مقربة من جبل الكرمل الذي في إحدى مغاوره وُلد المسيح. وجبل الكرمل هذا لا يختلف إثنان على أنه جزء من لبنان. كان كذلك طوال ألوف السنين وظل كذلك حتى أمس، عهد كان تابعًا لإيالة صيدا، قبل أن فصم العثمانيون صيدا عن لبنان» (سعيد عقل، «السفير»، ٩ تشرين الثاني ١٩٩٩). أما المؤلف، الأب الدكتور يوسف يمين، فبعد أن يفرغ من دراسته المطولة والموثقة بمئات المراجع، بما فيها الأناجيل، يقول:

«... وفي السنة الألفين يختتم اليوبيل باحتفالات رسمية وشعبية في جميع أرجاء العالم، وخاصة في روما وأورشليم (القدس) وبيت لحم، بيت لحم اليهودية جنوب أورشليم المعروفة منذ ألفي سنة. أما نحن، وبهذه المناسبة، فإننا نقدم هذه الدراسة العلمية: التاريخية والجغرافية والآثارية، وفيها نظهر ونحدّد، بالأدلة والبراهين والحجج، ولأول مرة في التاريخ، المكان الأصلي الحقيقي لولادة يسوع المسيح: لقد ولد، في الحقيقة، في بيت لحم الأخرى، بيت لحم اللبنانية التي كانت في أيام ولادته داخل أراضي فينيقية – لبنان، ولم يولد أبدًا في بيت لحم اليهودية، المعروفة اليوم والتي يحج إليها المسيحيون منذ ألفي سنة! وبيت لحم الحقيقية اللبنانية هذه، والتي كانت عريقة في التاريخ، قد طمسها اليهود والمسيحيون المتهوّدون، فنسيها العالم وأغفلها التاريخ! وها هي اليوم تقوم وتدحرج الحجر الكبير عن باب قبرها، لأن عصرنا هو عصر الحقائق الساطعة، ولأن أرضنا اللبنانية – الأرض المقدسة الحقيقية – تشهد بداية انبعاث عهد جديد: عهد «إيل» – «عمانوئيل» الإنجيل: يسوع المسيح الكوني (...)». وبعد أن يمضي الأب يمين في برهنته على أن بيت لحم الجليل هي المكان الذي ولد فيه المسيح، وليس بيت لحم اليهودية (وكتب في ذلك أكثر من ٦٠٠ صفحة)، يخصّص الفصل الأخير (ص٦٢٧–٦٤٨) لقانا الجليل وقرية القليلة ومقام النبي عمران، حيث يعود يسوع ومريم العذراء وزوجها يوسف بأصولهم إليها. فـ«رفات وقبور وأضرحة جميع آبائهم وأجدادهم وأقاربهم وأنسبائهم موجودة حتى اليوم، على الأرض، وظاهرة للعيان، في جوار قانا الجليل اللبنانية، في أعالي قرية القليلة، وبالتحديد في مقام النبي عمران...».

اللغة: أصبحت «السريانية»، المعتبرة فُصحى الأرامية، لغة الطقس الكنسي، فيما استمرّ العرب و«النبط» والآراميون يحافظون على لهجاتهم المحكية. يقابل ذلك الاضمحلال التدريجي، الذي بدأ مع أوائل العصر الروماني، للغة الفينيقية التي بقيت لغة المعاملات والأعمال الرسمية حتى القرن الأول الميلادي، كما بقيت مستعملة في جبيل وصور والمناطق الريفية. وفي القرن الثاني، توقف استعمال اللغة الفينيقية في فينيقيا، وحلت محلها الآرامية كلغة محكية، بينما غدت اللغة اليونانية لغة الأدب والتجارة، واللغة اللاتينية (الرومانية) لغة الإدارة. وفي القرن الثالث، وبينما المسيحية آخذة بالانتشار، لقيت الآرامية، لكونها اللغة التي كان يتكلمها السيد المسيح، الحظوة في فينيقيا وسورية وفلسطين، وبخاصة منها لهجتها السريانية التي كانت لغة كنيسة أديسا (أورفا أو الرها) في أعلى بلاد الرافدين، فأصبحت اللغة المفضلة للأدب وللكهنة في أديرة بلاد الرافدين وفي سورية. فأصبح آراميو سوريا يُعرفون بـ«السريان» أو السوريين، لتمييزهم عن مواطنيهم الذين بقوا على الوثنية ويستعملون اللغة الآرامية. وهكذا انحسر فاضحملّ الاسم السامي الآرامي تدريجًا أمام الاسم السوري ذي الاصل الإغريقي.

«هكذا جرى بالتدريج تغير الاسم واللغة والدين في فينيقيا بعد الفتح الروماني، ما جعل مؤرخين عديدين يعتقدون بأن مجموع سلالة هذا البلد العرقية، التي عاشت فيه منذ ما يقارب ثلاثة آلاف سنة قبل ذلك التاريخ، قد اضمحلت وحلّت محلها جماعات من الآراميين جاءت من سورية المجاورة» (جواد بولس، «لبنان والبلدان المجاورة»، ص٢١٤). ويتابع بولس، مناقضًا هذا الاعتقاد بقوله: «والحقيقة هي أن العناصر السلالية نفسها بقيت في فينيقيا، بعد الفتح الروماني، مع صفاتها الأساسية الجوهرية التي اتصفت بها من الأساس. وهذه الصفات كانت تتكيف باستمرار لتلائم الوسط الجغرافي الفينيقي...».

الازدهار الاقتصادي: «كان من نتائج التغيّرات الجذرية في اللغة والسياسة (والإدارة، أو التقسيم الإداري) التي رافقت تأسيس الحكم الروماني في هذه المنطقة أن الشعب اللبناني (الفينيقي) هبّ مرة أخرى ليؤكد ذاتيته كقوة فعّالة في المنطقة وليحتلّ مركزه التجاري المرموق تحدوه العزيمة الصادقة والإرادة الثابتة. وقد سجّلت مدنه البحرية نجاحًا وازدهارًا في التجارة لم تبلغه من قبل ولا من بعد» (فيليب حتي، ص٢٣٦).

فقد تطورت الزراعة والصناعة، وتابع الفينيقيون، كعادتهم، تصدير الخمور والخزف والزجاج، والأنسجة الصوفية والكتانية المصبوغة بالأرجوان. وكانوا يشحنون بضائعهم إلى الخارج، ويقيمون مراكز توزيع لسلعهم في الأسواق التجارية الكبرى. فالطرق التجارية امتدت شبكاتها على حجم الامبراطورية ذاتها. فشملت الرين والدانوب واسبانيا وانكلترا وغاليا.

ومن المهم التذكير، مرة جديدة، أن الإسم «فينيقيا» و «فينيقيين» قد تغيّر في العصر الروماني ليصبح «سوريا» و «سوريين»، وذلك وفقًا للتقسيم الإداري والسياسي الذي اعتمدته الامبراطورية الرومانية منذ غزوها للمنطقة. كما من الجدير ذكره أن هذا الاسم بقي مأخوذًا به في أكثر الوقوعات التاريخية والسياسية للمؤرخين الغربيين حتى التاريخ المعاصر، إذ كانوا يشملون «لبنان» و «اللبنانيين»، و «فلسطين والفلسطينيين»، في معرض كلامهم عن «سورية» و «السوريين». و «مذكرات شارل ديغول»، رغم الانتداب، ورغم الاستقلال، مليئة بـ Syrie و Syriens في ذكره لأحداث مختصة باللبنانيين.

لقد «نما نفوذ السوريين (أي الفينيقيين) نموًّا مرموقًا في روما، حيث كانوا بعدد كبير هناك، فأصبح عدة باباوات من أصل سوري... (فهم) منتشرون في جميع الموانئ، ولكن نجدهم في الداخل كذلك. ففي ظل الامبراطورية كانوا يملكون مؤسسات في الاسكندرية وفي روما وفي اسبانيا وفي غاليا وفي بريطانيا العظمى... وتؤكد كشوف الآثار هذا الانتشار السوري، كما أن النصوص تدل عليه أيضًا» (جواد بولس، ص٢١٥؛ نقلًا عن H. Pirenne, *Mahomet et Charlemague*, p.39, 43).

العصر الروماني الشرقي (البيزنطي): المؤرّخ جواد بولس (في كتابه «لبنان والبلدان المجاورة»، مؤسسة بدران، ١٩٧٣، ص٢١٦) أوجز بفقرات ثلاث تأريخًا لتحوّل حضاري بالغ الأهمية في المنطقة، وهذه الفقرات هي:

«في ٣٣٠، أنهى الامبراطور قسطنطين أعمال الترميم والتوسيع في مدينة بيزنطية القديمة، على ضفاف البوسفور، فدشّن رسميًا بيزنطية الجديدة وأعطاها اسمه، قسطنطينية، وأعلنها عاصمة الامبراطورية الرومانية.

كان انتقال عاصمة الامبراطورية من روما إلى بيزنطية إشارة انطلاق للامبراطورية البيزنطية التي نشأت بعد ذلك. ففي هذا الزمن بدأت الامبراطورية الرومانية، التي أسسها اللاتين في ايطاليا، تفقد طابعها اللاتيني بالتدريج، وقد تحوّلت شيئًا فشيئًا إلى دولة كبرى اغريقية – شرقية (في عودة حضارية

كبرى للهللينية)، لم يبق لها من الرومان غير الاسم. ومع ان اللغة اللاتينية دامت وقتًا طويلًا اللغة الرسمية فيها، فإن اللغة اليونانية كانت تحتل دورها بالتدريج، حتى غدت اللغة المسيطرة.

وفي ظل حكم خلفاء قسطنطين، بدأ العالم الاغريقي – الشرقي، الذي التفّ حول «روما الجديدة» (قسطنطينية، بيزنطية) الاغريقية المسيحية، يعي دوره شيئًا فشيئًا. وبعد سنة ٣٩٥، وهو تاريخ الانفصال النهائي بين قسمي الامبراطورية الرومانية، الشرقي والغربي، توزّع هذا الالتفاف للعالم الاغريقي الشرقي حول ثلاثة مراكز هي: القسطنطينية، وأنطاكيا والاسكندرية».

التوزّع السكاني استمرّ أساسًا على الساحل، أي في المدن الساحلية، حتى أواسط القرن الرابع حيث أخذ أغنياء الفينيقيين والرومان يبنون لأنفسهم بيوتًا للاصطياف في الأماكن المرتفعة التي كانت ظلت، حتى ذاك الوقت، أماكن يقطنها الصيادون والرعاة والحطابون والمتنسكون. وليس هناك ما يدل على أن جبال لبنان عُمّرت بالسكان على مستوى كثيف إلا في زمن الدولة الرومانية الشرقية، أي البيزنطية، بدءًا من أواخر القرن الرابع. ولم يصبح لهذا القسم من فينيقيا، الذي يضمّ الجبال المتوسطة والعالية، أهمية سياسية تذكر بالنسبة إلى أهمية الساحل، إلا بعد القرن السابع حينما هاجرت إلى القسم الشمالي منه فرق مسيحية كانت على خلاف مذهبي مع الكنيسة الأم. هذه الفرق، بعد أن اندمجت مع غيرها من الفرق التي كانت في لبنان، أصبحت تعرف بالكنيسة المارونية. وكذلك القسم الجنوبي من الجبل لم يكن له أهمية سياسية تذكر إلا بعد القرن الحادي عشر عندما ظهر فيه الدروز.

وبينما نجد امبراطورية الغرب، التي رزحت تحت هجمات البرابرة سنة ٤٧٥، لم تبق أكثر من إسم بعد هذا التاريخ، فإن امبراطورية الشرق (بيزنطية)، التي صمدت أمام العواصف وعاشت بعد ذلك ما يقارب الألف سنة، لم تسقط إلا سنة ١٤٥٣ أمام الأتراك العثمانيين.

ومنذ ظهور هذه الامبراطورية الرومانية الشرقية – بيزنطية، وهي تحمل الصفات الأساسية التالية: شكل هلليني مسيحي، سلطة وراثية مطلقة على النمط الآسيوي، دولة شرقية تيوقراطية (دينية)، إدارة بيروقراطية مغرقة في المركزية.

وفي ما عدا الأخطار الخارجية (غزوات البرابرة والحروب ضد الفرس) كانت هناك خلافات دينية (نسطورية، مونوفيزية، مجمع خلقيدونيا –٤٥١– الذي جعل من الامبراطور البيزنطي يحكم الكنيسة الشرقية كسيد مطلق عليها) هزت الامبراطورية وحركتها بعمق وباستمرار، وقد تخلّل كل ذلك يقظة التقاليد والثقافة القومية الآرامية في سورية (والقبطية في مصر)، تغذيها اللغة السريانية كلغة للطقوس الكنسية في سورية.

وعرفت فينيقيا، في العهد البيزنطي فترة ازدهار كبير في أعمالها التجارية. وقد ظهرت قرى عديدة في كل مكان. وأصبحت جبيل مركزًا لكرسي أسقفية، واتسعت واكتظت بالسكان. وقد أتاح التوسّع السكاني والتجاري للفينيقيين فرصة لغزو أسواق أوروبا. وغدا إسمهم «السوري» مرادفًا للكلمة تاجر.

ومرة جديدة نذكر أنه، وبصدد اللهجة الفينيقية ولفظتي «فينيقيا» و «الفينيقيين»، فإذا كان صحيحًا قول القائلين (ومنهم الدكتور فيليب حتي) بأن اللهجة الفينيقية كانت انتفت في أواخر القرن الرابع، فإنها ظلت حيّة – برأي الدكتور حتي – بين سكان شمالي افريقيا حتى القرن الخامس. فقد ظل الناس القاطنون حول مدينة هبّو، في شمالي افريقيا، يسمّون أنفسهم كنعانيين – فينيقيين حتى أواخر القرن الرابع. وكان مطران هبّو المشهور، القديس أوغسطين، الذي توفي عام ٤٣٠، يستعمل في مواعظه بعض المفردات الفينيقية. وأكثر من ذلك، يؤكد مؤرخون أن سكان بلدة منعزلة على خليج سرته في ليبيا ظلوا يستعملون اللسان الفينيقي حتى القرن الحادي عشر (راجع بالصدد هذا، د. فيليب حتي، «تاريخ

لبنان»، ط٣، ١٩٧٨، من ص٢١٨ إلى ص٢٥١).

وأخيرًا، ففي «ظل السلطة البيزنطية، استيقظت الأسس الثقافية الآرامية القديمة في سورية. وكانت روح المعارضة السياسية للقسطنطينية تعتمد على العواطف الدينية وتحقق النجاح بسبب الانشقاقات الكنسية. وبعد أن أصبحت الأرض السامية القديمة أرضًا مسيحية، تذكر بطاركة أنطاكيا والقدس الأصول السامية للكنيسة. وتميزت هذه النزعة في مدارس أنطاكيا وأديسا ونصيبين، التي شاركت بنشاط، منذ القرن الرابع حتى القرن السابع، في ترسيخ العقيدة المسيحية. وكما كانت سورية عند الفتح الروماني، قبيل سبعة قرون، كذلك كانت عشية الفتح العربي: فقد عادت آرامية وعربية. وبعد أن يئست سورية من الاضطهادات الدينية ومن فوضى الضرائب البيزنطية وسوء توزيعها، لم تبدِ أية مقاومة لصدّ العرب المسلمين ٦٣٤-٦٤٠» (جواد بولس، ص٢٢٢-٢٢٣).

لبنان الوسيط

في عهد الخلفاء الراشدين ثم العهد الأموي

لبنان في إطار «جند دمشق»: انتزع العرب المسلمون، سنة ٦٣٥، من الامبراطورية البيزنطية سورية وفينيقيا وفلسطين ومصر، وسكان هذه المناطق، بغالبيتهم، كانوا يعتنقون المعتقد المونوفيزي المسيحي (للمسيح طبيعة واحدة) وهو أقرب إلى التوحيد الإسلامي من المذهب الديوفيزي المسيحي البيزنطي (للمسيح طبيعتان، إنسانية وإلهية). كما انتزع العرب المسلمون من دولة الفرس الساسانيين بلاد الرافدين.

وتمّ الفتح لسائر بلاد الشام بين عام ٦٣٤ و٦٤١، أي في عهد الخليفة أبي بكر الصديق (٦٣٢-٦٣٤) والخليفة عمر بن الخطاب (٦٣٤-٦٤٤)، وخرج الروم، وهو الإسم الذي أطلقه العرب على الرومان البيزنطيين، من البلاد.

في العام ٦٣٨، قام عمر بن الخطاب بسفرة إلى البلدان الشامية المفتوحة، وعقد مؤتمرًا مع قواده في مكان يعرف بالجابية على مسيرة يوم جنوبي دمشق، دام ثلاثة أسابيع (البلاذري، ص١٣٩، ١٥١). وقسّم مؤتمر الجابية سورية إلى أربعة مناطق عسكرية (جند): جند دمشق، جند حمص، جند الأردن وجند فلسطين (وقد أضيف إليها في ما بعد، أي في عهد يزيد بن معاوية سنة ٦٨٠ جند قنسرين الذي اقتطع من جند حمص، وكان يشمل العراق).

وكان جبل لبنان والجزء المحاذي له من الساحل من طرابلس إلى صيدا وكذلك بلاد بعلبك والبقاع ووادي التيم من المناطق التابعة لجند دمشق، أما جبل عاملة، من الجليل الأعلى، وثغر صور فقد أُلحقا بجند الأردن. وكان نهر «القاسمية»، الجزء الأسفل من الليطاني، يشكل الحدّ الفاصل بين جند دمشق وجند الأردن عند الساحل.

الإسلام واللغة العربية: حلّت اللغة العربية والدين الإسلامي محل اللغة الآرامية والدين المسيحي، ولكن ذلك تمّ ببطء وبالتدريج. فإذا

كان الفتح العسكري لبلدان الشرق المتوسطي حدث في أقل من عشر سنوات، فإن التعريب ونشر الإسلام بين الأكثرية العظمى لهذه البلاد لم تتم إلا خلال عدة قرون.

«ومن المهم هنا الإشارة إلى أن الإسلام هو دين سمح، وكان الخلفاء الأولون أودّاء للحرية. فبقيت على شأنها سورية وفلسطين وساحل لبنان ومصر وأراضي الرافدين، إلى نهاية القرن العاشر تقريبًا، حتى غدت الأكثرية بين سكانها من المسلمين، بينما اللغة العربية لم تصبح لغة شعوب هذه البلاد إلا في أوائل القرن الثالث عشر (...) ولم يؤدِ تسلّط الفاتحين، في البدء، إلى أي تغيير، إذ إن العنصر الإسلامي كان أقلية ضئيلة. وقد جرى التعريب ببطء، وبقي المسيحيون يسيطرون في البلاط الأموي حتى خلافة عبد الملك (٦٨٥-٧٠٥). وعندئذ قاد تزايد عدد المسلمين إلى ردة فعل كان من نتائجها إحلال اللغة العربية محل اللغة اليونانية كلغة رسمية للإدارة» (جواد بولس، «لبنان والبلدان المجاورة»، ص٢٣٦، ٢٣٧؛ نقلًا عن Elisséef, *Dimashk, Enc. de l'Islam*, Nov., Ed. II, p. 228).

الموارنة: لا بدّ من العودة، بدايةً، إلى ما قبل الفتح العربي الإسلامي. فالمسيحيون الذين كانوا قد أضحوا هم سكان جميع أرجاء سورية (الرومانية والبيزنطية) كانوا إما «ملكية» (نسبة إلى «ملك» الروم في القسطنطينية)، وإما «يعاقبة» حذوا حذو الأرمن في بلادهم والأقباط في مصر، ورفضوا الانصياع إلى مذهب الروم، أي «الملكيين»، وانتظموا في كنيسة سريانية مستقلة بقيادة يعقوب البردعي. الملكيون قالوا بـ«الطبيعتين» في المسيح، فيعتبرونه في الجوهر إلهًا وإنسانًا في آن واحد. أما اليعاقبة (مع الأرمن والأقباط) فقالوا إن الله أصبح إنسانًا في المسيح، لكنه بقي في جوهره إلهًا كاملًا منزهًا عن الناسوت، حتى ولو اتخذ صورة البشر.

وقد بدا أن مسيحيي المناطق الشمالية من لبنان كانوا بمعظمهم على مذهب الملكية، وأن فريقًا كبيرًا منهم كان ينتمي إلى مجموعة خاصة ضمن طائفة الملكية عرفت بـ«المارونية» نسبة إلى القديس مارون الناسك الذي نشط في شمالي الشام في أواخر القرن الرابع - أوائل القرن الخامس. فأنشأ أتباعه من الرهبان ديرًا يحمل إسمه في وادي العاصي إلى الشرق من حماه. فانتظموا وناضلوا ضد اليعاقبة وصاروا يُعرفون بـ«الموارنة» (والمعروف أن ناحية وادي العاصي كانت، منذ العهد الروماني، من مواطن النبط). واستمرّوا على هذا المنوال، فرقة نشطة تابعة لطائفة الملكية، حتى هزيمة الروم أمام الفتح الإسلامي. فقاموا يعترضون على تعيين القسطنطينية للبطريرك في أنطاكيا، وانتسابه إلى طبقة الأعيان، وأعلنوا المطران يوحنا مارون، أسقف البترون في لبنان، بطريركًا عليهم، وحمل لقب بطريرك «أنطاكيا وسائر المشرق» في حركة انفصالية واضحة عن الروم «الملكية»، وهذا اللقب لا يزال يحمله بطريرك الموارنة حتى الآن. وبسبب هذا الانفصال، لم يستطع بطريرك الموارنة الإقامة في أنطاكيا، فاتخذوا من دير القديس مارون على العاصي كرسيًا لبطريركيتهم. وقد ذكر ابن عساكر في كتابه «تاريخ دمشق» ان عدة خلفاء أمضوا قسمًا من حياتهم وتوفوا في أديرة مارونية.

ويستخلص من أخبار رواها البطريرك المؤرّخ اسطفان الدويهي في كتابه «تاريخ الطائفة المارونية» أن البطريرك الماروني الأول يوحنا مارون «نقل مركزه عام ٦٨٥ إلى جبل لبنان واستقر في قرية كفرحيّ من بلاد البترون هربًا من الغارة التي شنّها عسكر الروم في ذلك العام على دير مارون في وادي العاصي. وتضيف هذه الأخبار ان الروم تمكنوا في هذه الغارة من تخريب دير مارون وقتل ٥٠٠ نفر من رهبانه. ثم لحقوا بالموارنة الهاربين إلى لبنان مع بطريركهم، فهزمهم هؤلاء في أميون... ويضيف الدويهي ان قائد الموارنة في واقعة أميون كان مقدم «المردة» المدعو ابراهيم،

وهو إبن أخت البطريرك يوحنا مارون» (نقلًا عن كمال سليمان الصليبي، «منطلق تاريخ لبنان»، ص٤٣).

وتوالت هجرة الموارنة من سورية الشمالية إلى لبنان. فأقاموا في منطقة الشمال، وبخاصة عند سفح الكتلة الجبلية التي يعلوها الأرز، ثم اندفعوا نحو الوسط والجنوب مع بقاء القسم الشمالي مركز تجمّعهم الأهم. «وكان القادمون الجدد على اتصال بالسكان المحليين، من بينهم عناصر غريبة كالجراجمة (أو المردة، كان الروم قد استقدموهم لمناوأة الأمويين)، فدمجوهم بهم بحيث أضحوا شعبًا واحدًا. وقد نتج عن اندماج الموارنة والمردة والمسيحيين المحليين حوالي سنة ٧٠٠، ظهور الطائفة المارونية ودورها التاريخي على مسرح الأحداث في لبنان، وغدت اللغة السريانية، وهي لغة آرامية مسيحية، اللغة الدينية والأدبية والشائعة لهذه الطائفة» (جواد بولس، ص٢٥٢). ثم ما لبثت السريانية أن اضمحلت تدريجًا، وفي أقل من قرنين من الزمن أمام العربية.

جزيرة في بحر: ومنذ أواخر العهد الأموي، وتحديدًا في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز وما فرضه من قيود وتمييز على «أهل الذمة»، وتزايد استقدام القبائل العربية الإسلامية إلى الثغور والسواحل للمشاركة في الدفاع في وجه الروم، ازداد نزوح المسيحيين إلى شمالي لبنان واندماجهم بالطائفة المارونية، حيث وفّرت لهم الجبال والخبرة العسكرية لجماعاته قدرة على «الدفاع الذاتي». فظهر جبل لبنان «وكأنه جزيرة مسيحية صغيرة في بحر من الإسلام» (فيليب حتي، ص٣١١).

فحلّ لبنان الجبلي، على المسرح التاريخي، محل فينيقيا، أو بتعبير أصح محل لبنان البحري، بعد الفتح العربي الإسلامي، وانعزل عن البحر، وتراجع إلى حياة اقتصادية ريفية الأسس. «فالعرب، الذين كانوا يعيشون في السهول والصحاري الحارة، كانوا يجهلون الجبل... أحاطوا به... ونادرًا ما أخضعوه لنفوذهم... وكانت جبال الساحل المتوسطي، لبنان وجبال العلويين وجبال البربر في الجزائر، طوال العهد العربي، تشكل حاجزًا منيعًا في وجه البداوة، وأحيانًا في وجه العروبة... أو الإسلام أيضًا... وكان ابن خلدون لاحظ أن الأعراب لا يستطيعون فرض نفوذهم إلا في بلاد السهول» (جواد بولس، ص٢٢٧؛ نقلًا عن X. de Planhol, *Les Fondements géographiques de l'Histoire de l'Islam*, p. 41-43).

في العهد العبّاسي

سقوط الدولة الأموية وثورة في لبنان: كان سقوطها أمام العباسيين (معركة الزاب، ٧٥٠) ضربةً قاصمة على زعامة سورية ومجدها في العالم الإسلامي، الذي انتقل مركز الثقل فيه إلى بغداد.

ولم يفلح العباسيون في استمالة السوريين إلى جانبهم، خاصة وأن العباسيين أمعنوا في استبعاد العناصر العربية عن الإدارة والجيش، ولم يبق من التراث الذي حمله عرب الجزيرة معهم سوى اللغة العربية والدين الإسلامي. وفي حين كان الأمويون يفصلون بين السلطتين الروحية والزمنية، اعتمد العباسيون نظام السلطة الروحية (والزمنية) للخليفة.

عامل العباسيون لبنان، كما سورية وفلسطين ومصر، كبلاد مفتوحة بالحرب. ولم يكن التسامح الذي أبدوه إزاء تجارة المدن اللبنانية الساحلية التي كانت تستقبل سفنًا بيزنطية إلا لأنهم كانوا يجدون فيها مسوّغًا لزيادة جباياتهم المالية.

لم يذعن السكان لسلطان العباسيين. وأول ثورة اندلعت في وجههم كانت ثورة المنيطرة في جبل لبنان (٧٥٩-٧٦٠). والمنيطرة كانت بلدة في أعالي لبنان قريبة من أفقا. فقد ثار أهلوها ضد تعسّف عامل العباسيين، يقودهم شاب إسمه «الملك بندار»، نصب له جنود العباسيين كمينًا وهو في طريقه إلى بعلبك، فانقضت عليهم الفرسان ومزقوا شملهم. فهاجم العباسيون القرى

الثائرة في منطقة المنيطرة، وشتتوا سكانها في طول البلاد وعرضها. وقد كان لهذا العمل أثر سيء في نفس الإمام الأوزاعي (العالم والفقيه الشهير، ولد في بعلبك ٧٠٧، ومات في بيروت ٧٧٤) فكتب للخليفة:

«وقد كان من إجلاء أهل الذمة من جبل لبنان ممن لم يكن ممالئًا لمن خرج على خروجه ممن قتلت بعضهم ورددت باقيهم إلى قراهم ما قد علمت. فكيف تؤخذ عامة بذنوب خاصة حتى يخرجوا من ديارهم وأموالهم وحكم الله تعالى أن لا تزر وازرة وزر أخرى...» (البلاذري، ص١٦٢).

بعد هذه الثورة، ولمواجهة ثورات أخرى أو غارات يشنّها سكان جبال لبنان والبيزنطيين، نقل الخليفة العباسي المنصور (٧٥٤-٧٧٥) إلى الشاطئ اللبناني قبائل عربية من منطقة حلب. وكانت أبرز هذه القبائل قبيلة التنوخيين التي نزلت في منطقة الغرب على المرتفعات المجاورة لبيروت.

التشيع ونزوح ماروني جديد من سورية إلى لبنان: لم يأنس أهل الشام للحكم العباسي على الإطلاق. ولم يكن المسلمون منهم أقل عداء للدولة العباسية من المسيحيين. وجاء انتشار التشيع بين مسلمي الشام في غضون القرن التاسع يعكس هذا العداء فما إن أقبل القرن العاشر، أو انتصف، حتى كان فريق كبير من مسلمي جند حلب وجند حمص وجند دمشق وجند الأردن (أبقى العباسيون على التقسيمات الإدارية نفسها التي وضعها الخليفة عمر بن الخطاب وسار عليها الأمويون) قد تحوّل إلى مذاهب شيعية. وكان المسلمون في المناطق اللبنانية وجبل عاملة في جملة المتحولين إلى المذاهب الشيعية. فمنهم من تحوّل إلى المذهب «الإثنا عشري» أو «الإمامي»، وهؤلاء أهل جبل عاملة وبعض أهل جبل كسروان. ومنهم من تحوّل إلى مذهب «النصيرية» أو إلى مذهب «الاسماعيلية»، ومن هؤلاء، على ما يبدو، جماعة من أهالي وادي التيم. وكذلك جماعة من أهالي الأشواف وكسروان من جبل لبنان (كمال الصليبي، «منطلق تاريخ لبنان»، ص٦١-٦٢).

وفي القرن العاشر نفسه، وفي خضمّ أحداث متسارعة والفوضى، عاد الروم يشنّون غزوات على بلاد الشام (٩٦٣-٩٦٩) التي تعاون، في بعضها، المسيحيون الملكيون مع الروم، فجرّ ذلك إلى تصادمات عنيفة بينهم وبين المسلمين في مناطق كثيرة من البلاد. وتمكن الروم عام ٩٦٩ من دخول أنطاكيا وبقوا فيها حتى العام ١٠٨٥. وقام عسكرهم المتمركز في أنطاكيا بغزو وادي العاصي وغيره من مناطق جند حمص وجند حلب. والمرجّح أن غزوات الروم المتكررة لهذه المناطق آنذاك كانت السبب في جلاء الموارنة نهائيًا عن مواطنهم القديمة في نواحي حمص وحماه وشيزر ومعرّة النعمان. والدليل على ذلك ان الوجود الماروني كان قائمًا في تلك النواحي بشكل ملحوظ في زمن المسعودي المتوفي عام ٩٥٦. ولم يبق من هذا الوجود شيء يستحق الذكر - على ما يبدو - بعد خروج الروم من أنطاكيا في أواخر القرن الحادي عشر. والظاهر أن بعض موارنة وادي العاصي هرب من الروم في تلك الأثناء ولجأ إلى حلب، مستجيرًا بأمرائها من بني حمدان، بينما نزح البعض الآخر إلى المناطق المارونية في شمالي لبنان واستقرّ فيها (كمال الصليبي، المرجع المذكور آنفًا، ص٦٤).

تفكّك الدولة العباسية وبروز الإقطاع: في القرن التاسع بدأت الدولة العباسية تتفتت، وتعمّق التفتت في القرن العاشر والحادي عشر، ونشأت دول: طولونيون، أخشيديون وفاطميون. فكان سهلًا، نسبيًا، في إطار هذه الدول المتنازعة والفوضى، على الصليبيين السيطرة على سورية الشمالية ولبنان وفلسطين، في أواخر القرن الحادي عشر، والبقاء في الواجهة البحرية لهذه البلدان طوال قرنين تقريبًا، أي حتى أواخر القرن الثالث عشر.

في إطار هذا التفتت كانت المنازعات وكانت الفوضى، لكن أمرًا آخر كان أيضًا. كان ثمة استيقاظ للشخصية الذاتية القديمة للسلالات العرقية التي شكّلت من جديد دولًا مستقلة، أو إمارات مستقلة عبّرت عنها (أي عن هذه الإمارات) خير تعبير إمارة حلب العربية المستقلة (٩٤٤-١٠٠٢) التي استولى عليها الأمير الحمداني العربي الشهير سيف الدولة. كما كان أن جبل لبنان استمرّ ينجو، باستثناء فترات قصيرة، من الاحتلال العسكري ومن الخضوع مباشرة لإدارة المتسلطين الغرباء.

وهذه النجاة لجبل لبنان تفسّرها وقوعات أحداثه التاريخية، على رأسها بروز نظام إقطاعي فيه مختلف عن النظام الإقطاعي الذي قام في سورية، فساهم في إبقائه معمّرًا ومزدهرًا.

ساعدت حالة الفوضى وانعدام الأمن وطغيان العديد من الغرباء على نمو النظام الإقطاعي، السياسي والاجتماعي. وهذا النظام، الذي عرفته سورية، والذي يشبه نظام أوروبا الغربية في القرون الوسطى، «كان يختلف عنه اختلافًا عميقًا. ففي المقام الأول، كان السادة الإقطاعيون في الغرب مالكين لإقطاعاتهم، أي أنهم يملكون الأرض التي كان الملوك يعطونها أو يبيعون استعمالها لأتباعهم. ولكن الأمر كان بخلاف ذلك في الشرق، حيث كان الرئيس الإقطاعي، وهو محارب من أصل غريب، ليس له سوى وقف عقاري (إقطاع) أي تصرف موقت، يمنحه الحق باستيفاء الضريبة عن الأرض... فكان ينوب عن العاهل بجباية هذه. فهو هكذا جامع للضرائب ولا يقيم عادة في إقطاعه كما لا يعتمد على غير رجاله الخلصاء، الذين يكونون جميعًا من الغرباء تقريبًا (أتراك وبربر وغيرهم). وبنتيجة ذلك كانت تنقصه دائمًا رابطة ملكية الأرض، أي الأتحاد الشخصي الذي كان، في الغرب، بين الإقطاعي الحاكم وأتباعه» (جواد بولس، ص٢٧٢).

أما في لبنان فكان النظام الإقطاعي مختلفًا عنه في سورية وفلسطين؛ إذ اعتمد، في لبنان، نظام «السيادة الريفية». «وكما هو الشأن في الغرب، كان السيد في لبنان هو المالك والمتصرف بملكه (وهو من السكان اللبنانيين أنفسهم). يقيم بين فلّاحيه، الذين لم يكونوا كالعبيد المسخرين لمشيئته وضرائبه، بل كانوا مزارعين يشتغلون في الأرض ويحصلون مقابل ذلك على جزء من مواسمها، ويجري تحديد حصتهم بعقد ضمني. لقد كان يتم بينهم اتفاق مشاركة، حيث لا تزال الكلمة العربية «شريك» تطلق على القروي اللبناني الذي يزرع أرض أحد السادة المالكين» (جواد بولس ص٢٧٣).

نتائج الفرق بين النظامين الإقطاعيين: عمران في لبنان وتقهقر وخراب في المناطق المجاورة: هذا الفرق بين النظام الإقطاعي اللبناني وبين نظام البلدان المجاورة برز في النتائج المختلفة لكل منهما في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسكاني والسياسي، بدءًا من القرن الحادي عشر، ووصل (هذا الاختلاف في النتائج) أوجه في القرن الثامن عشر كما أظهرته وقوعات وتوصيفات المؤرخين، خاصة منهم الرحّالة الأجانب.

ففي القرن الحادي عشر (قبيل قدوم الصليبيين)، فإن أفضل وصف للبنان جاء به الداعية الإسماعيلي الفارسي الأصل ناصر خسرو الذي مرّ في لبنان وهو في طريقه إلى الحج، وهو يقارن بين ما شاهده في لبنان وأعجب بعمرانه، وبين ما شاهده في سائر الأقطار الإسلامية: في لبنان، البساتين والمزروعات على أحسنها وطرابلس كان يبلغ عدد سكانها ٢٠ ألفًا، وفيها فنادق ذات أربع أو خمس أو ست طبقات... «وكل ما في بلاد فارس من مأكل أو مشرب يستطيع المرء أن يجده في طرابلس، ولكنها تفوق ما في فارس كثيرًا... وتحمي المدينة حامية من الجنود الفاطميين... وتؤم ميناءها مراكب من بلاد اليونان والفرنجة واسبانيا والمغرب... وأما الورق الذي يصنع في طرابلس فيفوق الورق الذي يصنع

في سمرقند جودة وحسنًا...». وكذلك تكلم خسرو عما رآه من مبانٍ فخمة في بيروت، وعن أسواق صيدا «المزينة تزيينًا رائعًا»، وأسواق صور «المكتظة بالبضائع والسلع فعلى غاية من النظافة»، وسكانها من الشيعة كما هي الحال في طرابلس (فيليب حتي، ص٣٣٩-٣٤١).

وظل هذا الفرق، في بنية النظامين الإقطاعيين، يعطي نتائج متباينة عبر القرون، حتى «أقفرت شيئًا فشيئًا مناطق سورية وفلسطينية، فغدا السكان، حوالي نهاية القرن الثامن عشر، لا يعدون سوى ربع ما كانوا يعدون في عهد البيزنطيين والخلفاء الأمويين حين كان عددهم يراوح بين سبعة وثمانية ملايين نسمة. وفي بدء القرن التاسع عشر لم تكن قرى البكاليك التابعة لحلب، والتي كانت تعد ٣٢٠٠ قرية، كما كانت مسجلة في سجل الضرائب، سوى ٤٠٠ قرية فقط» (جواد بولس، ص٢٧٢؛ نقلًا عن المؤرخ الشهير لامنس).

فبينما كانت المناطق المجاورة تحكم مباشرة من الطغاة الغرباء فخرّبت وأقفرت من السكان بسبب جور هؤلاء الطغاة وظلمهم، «بقي جبل لبنان، حيث كان ينعم كل واحد بالأمن ويتمتع بممتلكاته وحياته، بلدًا مزدهرًا وحرًا نسبيًا، كما بقيت كثافة السكان ظاهرة فيه. ومن المناسب هنا ذكر الإحصاءات التي جمعها فولني Volney، العالم والفيلسوف الفرنسي، سنة ١٧٨٣، حيث أقام عدة أشهر في لبنان. ففي لبنان الأوسط، كسروان الموارنة، كما قال، كان يعيش ١١٥ ألفًا من السكان، وفي الشوف الدرزي ١٢٠ ألفًا، وكل منطقة من هاتين كان فيها ضعف ما في فلسطين مجتمعة التي لم تكن تعد سوى ٥٠ ألفًا» (جواد بولس، ص٢٧٣؛ نقلًا عن Volney, *Voyage en Egypte et en Syrie*, ed. 1859, p. 357).

وضع الطوائف قبيل قدوم الصليبيين: ثمة معالجة تاريخية واجتماعية معمّقة تظهر وحدة الأصول التاريخية والعرقية للشعب اللبناني بمختلف طوائفه التي كانت قد تشكلت بمعظمها وبأهمها حتى أواخر القرن الحادي عشر (أي قبيل قدوم الصليبيين): المسيحيون وخاصة الموارنة، والسنّة، والشيعة والدروز، كما تظهر هذه المعالجة أن الذاتيات المذهبية أو الطائفية لهذه ما كانت لتتمكن من طمس شخصيتها اللبنانية ومن استمرار هذه الشخصية. والمعالجة المقصودة هي الفصل الثالث عشر والفصل الرابع عشر من كتاب المؤرخ اللبناني (جواد بولس) «لبنان والبلدان المجاورة» (بيروت، لبنان، مؤسسة بدران، ط١، ١٩٧٣، ص٢٧٥، ٣٠٢). أما عن وضع هذه الطوائف اللبنانية على أبواب الغزوات الصليبية التي بدأت آخر القرن الحادي عشر، فيمكن إيجازه بالتالي:

الشيعة: في عهد الخلفاء الفاطميين (٩٦٩-١٠٧٥)، حيث كان المذهب الرسمي للدولة المذهب الاسماعيلي الشيعي المتطرف، أصبح الشيعة كثيري العدد وذوي نفوذ كبير في لبنان وسورية، وفلسطين. وفي القرن الحادي عشر، كانوا يسيطرون على جميع المناطق اللبنانية، بما في ذلك مدن الساحل، باستثناء جبل لبنان الشمالي، موئل الموارنة، والشوف ووادي التيم، حيث بدأ الدروز ينتشرون فيهما منذ سنة ١٠٢١. وقد شكلت طرابلس إمارة شيعية مستقلة (١٠٧٠-١١٠٩) بإدارة ابن عمار، القاضي الفاطمي السابق. وكان بنو عمار ذوي حكمة وثقافة، حيث جعلوا من طرابلس مدينة مزدهرة ومركزًا ثقافيًا من الطراز الأول، مزوّدًا بمكتبة من أغنى المكتبات الإسلامية. وكان بنو عمار يترجحون بين فاطميي مصر وسلجوقيي سورية. وقد نجح حاكم هذه الأسرة (بنو عمار)، الذي تولى الحكم سنة ١٠٩٩، بالصمود أمام الصليبيين عدة سنوات (الجدير ذكره أنه بعد إجلاء الصليبيين، وفي عهود الأيوبيين والمماليك والعثمانيين المتعاقبة، من ١١٨٠ إلى ١٩١٨، وجميع هؤلاء من السنّة، راح الشيعة في طرابلس وبيروت وصيدا يتخلون شيئًا

فشيئًا عن نفوذهم للسنّة المحليين، الذين كانوا يتعززون باستمرار بعناصر سنية مهاجرة، كالتركمان والأكراد).

الدروز: طائفة ذات صلة بالمذهب الرسمي الذي ساد دولة الخلفاء الفاطميين. وضع نظامها الديني حمزة بن علي (من «زوزن» في إيران)، وقام نشتكين الدرزي، في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (٩٩٦–١٠٢١) بنشر الدعوة الجديدة في وادي التيم حيث وصلها في العام ١٠٢٠ وأسس النواة الأولى للطائفة الدرزية التي سميت باسمه، والتي انتشرت في لبنان الأوسط (الشوف والمتن) وفي سورية (حوران) وفي فلسطين. وغدا الدروز، وفقًا لمبادئهم وتعاليمهم وطقوسهم، يحتفظون بمذهبهم سرًا. وفي موطنهم الجبلي اكتسب الدروز، على مر الأجيال، تلك الصفات التي عُرفوا بها في جميع مراحل تاريخهم: ولاء صادق للجماعة وتضامن جماعي قوي، وحب شديد للحرية والاستقلال، وصبر على تحمّل المكاره والشدائد. وفي أثناء انتشار الدرزية شمالًا انضمت إلى طائفتهم قبائل عربية أو متعربة مثل التنوخيين والمعنيين وآل أرسلان وآل جنبلاط الذين تزعموا، ولا يزالون، الدروز. وبظهور الدروز كطائفة جديدة في لبنان، فإن تاريخه منذ ذلك الحين بدأ يتركز على هاتين الطائفتين: الموارنة والدروز، وعلى علاقة الواحدة منهما بالأخرى.

عن الدعاة الثلاثة الأُول: الدرزي وحمزة وبهاء الدين، يقول فيليب حتي (تاريخ لبنان، ص٣١٥–٣١٨) إن الدرزي هو محمد ابن اسماعيل الدرزي (وهي لفظة فارسية معناها خيّاط) الذي كان أحد أعوان الخليفة الفاطمي السادس في القاهرة الحاكم بأمر الله، وإسم «الدرزي» تسمية لا يرضى عنها الدروز أنفسهم لأنهم أنكروا دعوته ويؤثرون بأن يُسمّوا بالموحدين. ولما لم تلق دعوته تربة صالحة في مصر، جاء إلى وادي التيم ولكنه قُتل هناك بعد سنتين قضاهما في الدعوة إلى الحاكم.

أما حمزة، فهو داعية آخر فارسي إسمه حمزة اللبّاد الزوزني، الذي قبّح تعاليم محمد ابن إسماعيل الدرزي، وكان الزعيم الفكري للدعوة الجديدة، وهو واضع فلسفة العقيدة الدرزية، وكانت فلسفته اللاهوتية باطنية تقول بأن للنصوص معنى باطنيًا غير معناها الظاهري، وهذا المعنى لا يفهمه إلا الأئمة والراسخون في العلم.

وكان خليفة حمزة في نشر الدعوة تلميذ له – ربما كان سوريًا مسيحيًا – إسمه المقتنى بهاء الدين (توفي حوالي ١٠٤٢). وقد عاش المقتنى برهة من الزمن متخفيًا، ولكننا لا ندري (على قول حتي) على وجه التدقيق أين كان اختباؤه في مصر أم في سورية. وقد بعث بهاء الدين برسائل عديدة إلى الأتباع أو إلى أشخاص يدعوهم فيها إلى قبول الدعوة في أماكن مختلفة متباعدة مثل بيزنطية والهند. ومجموع هذه الرسائل يشكل بعض كتب الدروز الدينية التي يقرأونها ويتدارسونها في خلواتهم. فقد بعث مثلًا برسالة إلى الامبراطور قسطنطين الثامن (١٠٢٥–١٠٢٨) وهي الرسالة الموسومة بالقسطنطينية. وبعث برسالة أخرى يرد فيها على النصارى وهي الرسالة الموسومة بالرسالة المسيحية. ويُعزى إليه كتابة أربعة كتب من كتب الدروز الدينية مما يضعه في المقام الأول بين كتبتهم اللاهوتيين. وآخر من شرح رسائل بهاء الدين كان عبد الله التنوخي الذي يُعرف بـ «السيّد» (توفي ١٤٨٠)، ومزاره في بلدة عبيه هو مزار مكرم يفده ألوف الزوار فيقدمون له الهدايا ويوفون بالنذور. وتنّوخ كانت أصلًا قبيلة عربية مسيحية.

والأمراء التنوخيون قادوا «العشيرة المعروفية» (الدروز) في الجبل اللبناني من مطلع القرن الحادي عشر إلى نهاية القرن الخامس عشر. وآخر عمل تأريخي يتقصى أخبارهم كتاب سامي مكارم، «لبنان في عهد الأمراء التنوخيين» (دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠)، الذي بدأ يسرد أخبارهم منذ أن ذكرهم بطليموس المتوفي عام ١٧٠، موردًا إسم حلف قبائل العرب، وهو «حلف أقامته قبائل الأزد وقُضاعة وكهلان ولخم،

وغيرها، فعُرفت إثره بتنوخ» إلى قدومهم إلى لبنان وإقامتهم في الغرب في الجبل، متعقبًا أخبارهم، إلى أن يخلص (سامي مكارم) إلى الاستنتاج بأن التنوخيين «قاموا بدور رئيسي في بناء الشخصية المميزة لهذه البلاد؛ فحافظوا على هويتها اللبنانية العربية وكان لهم الفضل الكبير في إبقاء هذه البلاد جزءًا أساسيًا من الدولة الجامعة ولكنهم عملوا كذلك على إبقائه جزءًا مميزًا. كما كان لهم الفضل الكبير في تكوين صفاتها اللبنانية ذات الفرادة الأصيلة القائمة على الانصهار الاجتماعي بين السكان على مختلف أنتماءاتهم الدينية أو العرقية، ذلك إن ما شاهده اللبنانيون من منازعات قليلة بين القيسية واليمنية في القرنين السادس عشر والثامن عشر لم يكن موجودًا في عهد السيادة التنوخية».

الموارنة: شكّلوا في الجزء الشمالي من الجبل، مجتمعًا طائفيًا وسياسيًا. وعلى أثر دمار دير مار مارون على العاصي (٩٤٥)، انتقلت الكرسي البطريركية المارونية إلى لبنان، وغدا البطريرك يقيم في مختلف أديرة جبل لبنان، ويسهر على شؤون الطائفة في لبنان وفي سورية الشمالية (حمص، حماه، معرة النعمان، حلب وغيرها)، وفي قبرص.

وتحصّن الموارنة في الجبال الوعرة، وشكلوا جماعة مستقلة نسبيًا، محتفظة بنظامها الخاص ذي الوجه الإقطاعي، بتوجيه من الكهنة ومن كبار مالكي الأرض. وقد بقيت السريانية، أي فصحى الآرامية، لغة للدين والأدب لدى موارنة لبنان، بسبب العزلة التي أطاحت بهم، والتي كانت، على كل حال مرغوبة منهم كعنصر مساعد في ضمان استقلالهم الذاتي النسبي في أعالي الجبال. فاستمروا يتكلمون السريانية، جنبًا إلى جنب مع العربية، حتى القرن الخامس عشر. فالأناجيل كانت مكتوبة باللغة السريانية مع ترجمة عربية لها بالحروف السريانية، وهذا ما يُسمى بـ «اللغة الكرشونية» (حتى أواسط القرن الثامن عشر، وكانت عدة قرى مارونية لا تزال تتكلم السريانية، وبخاصة في لبنان الشمالي).

طوائف مسيحية أخرى: بالإضافة إلى الموارنة، الذين أقاموا في لبنان الشمالي، مع بعض الجماعات اليعقوبية (أو المونوفيزية، أتباعها يقولون بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح)، فإن طوائف لبنان المسيحية الأخرى تتمثل بدرجة رئيسية، بالملكيين، أتباع الكنيسة الملكية في القسطنطينية. وانتشر هؤلاء في المدن والقرى الكبيرة، حيث كانوا يشتغلون بالتجارة أو يتعاطون حرفًا متنوعة. وكانت مراكزهم الرئيسية، في لبنان، في مناطق الكورة في الشمال والمتن في الوسط.

فبعد الانشقاق الكبير (١٠٥٤) الذي أحدث الصدع الديني بين القسطنطينية وروما، تبعت الكنيسة الملكية بيزنطية، وعُرِف أتباعها بـ «الروم الأرثوذكس». وفي ١٦٨٤، انفصل جزء من الملكيين (الروم الأرثوذكس) عن القسطنطينية ليلتحق بروما ويؤسس، في سنة ١٧٠١، كنيسة مستقلة (روم كاثوليك).

في عهد الصليبيين: السهولة التي تمّت بها السيطرة الغربية (الصليبية) على الواجهة البحرية لسوريا ولبنان وفلسطين تجد تفسيرها في أمور ثلاثة رئيسية: حميّة الأوروبيين العقائدية، خلافات وانقسامات القوى السياسية والعسكرية (في المنطقة) المجزّأة بين أمراء مختلفين أتراك سلجوقيين وفاطميين وبربر، عدم مبالاة السكان الوطنيين بفعل ما عانوه من استعباد وطغيان على يد طغاة غرباء. فكان الاحتلال الصليبي، الذي دام من سنة ١٠٩٨ إلى سنة ١٢٩١.

وعلى غرار الأسلوب الإقطاعي السائد في أوروبا في هذه الفترة، قسّم الصليبيون البلدان المحتلة إلى أربع دول فرنجية (صليبية): مملكة القدس كدولة رئيسية ذات سيادة، وثلاث دول إقطاعية تابعة: كونتية طرابلس وإمارة أنطاكية وكونتية إديسا (الرها) على ضفتي الفرات.

وقُسّم لبنان إلى قسمين متساويين تقريبًا: القسم الجنوبي، الذي يبدأ من شمالي بيروت حتى الحدود الفلسطينية وكان يتبع ملك القدس، والقسم الشمالي الذي يمتد من شمالي بيروت حتى طرطوس وكان يؤلف مع عاصمته طرابلس منطقة كونتية طرابلس.

«أعاد الفرنج فتح الموانئ للتجارة الأوروبية... وكان هذا الحدث بدء ازدهار كبير دام قرنين... وقد انتشرت على الشواطئ الحصون والكنائس، وعلى القمم الأبراج العالية لمراقبة السواحل... لقد كانت الفترة الرومانية وحدها هي التي تذكر بمثل هذه الصورة للازدهار الاقتصادي... ولقد حمل السلم الثروة بنسبة لم يسمع بمثلها لموانئ طرابلس وصور وعكا، فعادت وكأنها في العهد الفينيقي، مخازن لجميع تجارة الشرق. وهذا الإزدهار عمّ جميع سكان البلاد، الفرنج أولًا، ثم المواطنين الأصليين من مسلمين ومسيحيين على السواء» (جواد بولس، ص٣١٢؛ نقلًا عن Dunand, *Byblos*, p. 40-41).

الصليبيون والمسيحيون: المؤرخ الشهير الأب اليسوعي لامنس Lammens هو من أكثر مَن كتب وأرّخ لعلاقة مسيحيي لبنان، وخاصة الموارنة، بالصليبيين. فرأى إليها على أنها كلها «وئام عظيم»، إذ كان هناك مكان ممتاز محفوظًا للموارنة في نظام الدولة اللاتينية. فهم يأتون مباشرة بعد الفرنج، وقبل اليعاقبة والأرمن الذين كانوا يتقدمون على الإغريق والنساطرة والأحباش. كما نشأت العلاقات بين البطريركية المارونية وباباوية روما. وكان «الموارنة بإمكانهم تجنيد أربعين ألف مقاتل». و«كما كان الأمر في العهد الإسلامي، فإن مسيحيي البلاد جهّزوا الإدارة المحلية بالعديد من الموظفين... وكان المسيحيون يقومون بتدريس العلوم والفلسفة والرياضيات والتنجيم. وهناك احتكار آخر كان يختص به الكهنة اليعقوبيون، هو ممارسة الطب... وكانت طرابلس قد بقيت، بنوع خاص، مركزًا علميًا هامًا، تجاوز شعاعه دار العلم التي أنشأها ابن عمار».

على أن مؤرخين آخرين يرون إلى هذه العلاقة على أنها لم تكن دائمًا على «وئام عظيم»، بل تخللها توتر شديد وصل إلى العداء والمعارك العسكرية، وعلى أن فئات مسلمة وأمراء مسلمين قد بزوا الموارنة في علاقاتهم الجيدة مع الصليبيين، في أوقات كثيرة.

فعلى الرغم من طابع التحالف العام الذي طبع علاقات الموارنة بالصليبيين من منطلق ديني كان هو الأساس من منظور تلك الأيام، فإن خلافات ومعارك نشبت بين الفريقين، أكثر من مرة، متى كان ميزان التحالف، يختل ليأتي على مصلحة أبناء الجبل في استقلالهم الذاتي. فالموارنة أبناء «المناطق العالية من الجبل، ومعظمهم من أبناء العشائر، فبقوا متحفظين تجاه الفرنجة، كما كانوا متحفظين من قبل تجاه المسلمين. ويبدو أنهم لم يأنسوا للتدابير الإدارية التي استحدثها أصحاب قومسية (كونتية) طرابلس لضبط أمور الجبل عن طريق التنظيم الإقطاعي، فكانوا بين فترة وأخرى يتحدّون الفرنجة ويثورون عليهم. وهناك ما يشير إلى أن عشائر الموارنة في أعالي لبنان تعاونوا مع أتابكة دمشق ضد فرنجة طرابلس عام ١١٣٧، وأسهموا في مقتل بونس Pons – قومس (كونت) طرابلس – في ذلك العام. فشنّ ريمون الثاني، وهو ابن القومس القتيل، هجومًا عليهم على الأثر وقتل أعدادًا كبيرة منهم ثأرًا لأبيه» (كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، ص٧٥).

وفي زمن البطريرك دانيال الشاماتي (١٢٣٠–١٢٣٩)، خرج موارنة جبة المنيطرة وناحية لحفد، في أعالي بلاد جبيل، عن طاعة البطريرك وثاروا على الأمير الصليبي صاحب سنيورية جبيل من أسرة أمبرياتشي الجنويّة، فاضطر البطريرك إلى الانتقال من دير سيّدة ميفوق إلى دير مار قبريانوس في كفيفان، ثم إلى دير مار يوحنا مارون في كفرحيّ، ثم إلى دير مار جرجس الكفر. ووصلت الخلافات ذروتها عام ١٢٨٢ عندما توفي البطريرك الحدشيتي في ميفوق، فقام الموارنة الخارجين عن طاعة الفرنجة بانتخاب لوقا البنهراني (بنهران قرية في جبة بشري) بطريركًا عليهم. واتخذ البطريرك لوقا من قرية الحدث، في جبة بشري، مقرًا حصينًا له، وأخذ يناهض الفرنجة في طرابلس، ويقطع عليهم دروب الجبل (الصليبي، ص٩٤).

وفي الوقت الذي كان فيه البطريرك لوقا البنهراني، وعدد من المقدمين الموارنة، منهم سالم، مقدم بشري، يناهضون الصليبيين، كان سلطان المماليك، قلاوون، يوعز عام ١٢٨٣ «إلى بعض عشائر التركمان في الشام بالإغارة على الحدث، من جبة بشري، والقضاء على البطريرك الماروني المتحصّن فيها، وهو لوقا البنهراني. وقد وصف محيي الدين بن عبد الظاهر، واضع سيرة السلطان قلاوون، هذه الغارة بقوله، وبصريح العبارة:

«اتفق أن في بلاد طرابلس بطركًا عتا وتجبّر واستطال وتكبّر وأخاف صاحب طرابلس (الملك الصليبي) وجميع الفرنجة، واستغوى أهل تلك الجبال وأهل تلك الأهوية من ذوي الضلال. واستمر أمره حتى خافه كل مجاور. وتحصّن في الحدث وشمخ بأنفه، وما قدر أحد على التحيّل عليه من بين يديه ولا من خلفه. ولولا خوفه من سطوة مولانا السلطان لخرّب تلك البلاد، وفعل ذلك أو كاد. فاتفق أن النواب ترصدوه مرارًا فما وجدوه. فقصده التركمان وتحيلوا عليه حتى أمسكوه وأحضروه أسيرًا حسيرًا. وكان من دعاة الكفر وطواغيهم واستراح المسلمون منه وأمنوا شرّه. وكان إمساكه فتوحًا عظيمًا أعظم من إفتتاح حصن أو قلعة وكفى اللهُ مكره» (الصليبي، ص١١٩؛ نقلًا عن ابن عبد الظاهر، تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور، القاهرة، ١٩٦١، ص٤٧).

هذه كانت أهم أحداث فترات الخلاف بين الموارنة والصليبيين. أما عن تعاونهما وأوقات الوئام بينهما، «ففي البترون جرى أول اتصال بين الصليبيين والموارنة» (حتي، تاريخ لبنان،

ص٣٤٧). وجاء من «أخبار الأعيان» ما حرفيته: «سنة ١٠٩٩ قدمت الإفرنج من أنطاكيا إلى القدس. فلما وصلوا إلى عرقا وفد إليهم أناس من المردة من جبل سير وصقع الضنية (أي إهدن وجوارها) وجبيل وتلك التخوم وترحّبوا بهم وسار معهم البعض وهدوهم الطرقات والمسالك حتى بلغوا القدس. وكانوا ينجدونهم في الوقائع والمعارك ويمدونهم بالميرة. وسنة ١١١١ قدم من العجم وبغداد جيوش كثيرة فزحف المردة إلى قتالهم عند شيزر فانكفأوا إلى العجم ناكصين» (بطرس ضو، تاريخ الموارنة، ج٣، ص٤٣٩–٤٤٠؛ نقلًا عن أخبار الأعيان، ج١، ص٢٠٥).

«وكان للموارنة دور في فتح طرابلس حسب قول ابن الأثير: وأتى لمساعدة ريموند دي صانجيل سكان الجبل المجاور وأهالي الأرياف الذين كانوا بمعظمهم مسيحيين» (ضو، ج٣، ص٤٤٠).

واستمرت حال التعاون وتصاعدت مع مجيء الملك الفرنسي لويس التاسع على رأس حملة صليبية جديدة سنة ١٢٥٠. ففي «سنة ١٢٥٠ لما وصل لويس التاسع إلى عكا أرسل إليه أمير المردة ولده سمعان ومعه خيل بخمسة وعشرين ألف مقاتل لنجدة الملك. فلما أقبل الأمير رفع شأنه وتلقاه بالترحاب. وكتب إلى أمير الموارنة ورؤساء كهنتهم كتابًا مضمونه أولًا إظهار محبته للموارنة وثانيًا امتداح ديانتهم واتحادهم دائمًا مع خلفاء بطرس الرسول، وثالثًا تأكيد الحماية لهم منه ومن خلفائه وشعب فرنسا» (ضو، تاريخ الموارنة، ج٣، ص٤٤٠–٤٤١، نقلًا عن أخبار الأعيان، ج١، ص٢٠٥).

«ولما كان لويس التاسع في قبرس استقبله موارنة الجزيرة بالسرور والحماس وكان يبلغ عددهم عشرات الآلاف. ورافقه منهم خمسة آلاف جندي إلى دمياط في مصر ولم يرجع منهم إلا مائة وإثنان» (ضو، المرجع نفسه، ص٤٤١، نقلًا عن ريستلهوبر Ristelhueber, *Les Trad. Franç. au Liban*, p. 68).

و «لما حاصر الملك ظاهر طرابلس انحدرت إليه المردة من قمم الجبال فهزموه... (وبعد سنتين عاد لمحاصرة المدينة...) فانسكبت عليه المردة من قمم الجبال ففرّ هاربًا إلى حصن الأكراد... (وبعد نحو ١٧ سنة، أعاد الكرّة خلفه الملك قلاوون الذي أمر) بغزو جبل لبنان لأن أهله كانوا نجدة الإفرنج الذين في السواحل... فأقاموا الحصار على إهدن وافتتحوها بعد أربعين يومًا... ثم ساروا إلى الحدث... فهرب أهلها إلى مغارة عاصية... فوقف أمير من الإسلام ثم أخذهم بالأمان وضرب فيهم بالسيف وهدم القرية... ولما رجع العسكر وتاب عن سوء فعله عمّر دير سيدة حوقا لسكنى الرهبان وهو بالقرب من البرج الذي كان في الشير. (وبعد نحو أربع سنوات، أي في سنة ١٢٨٧) لما حاصر الملك قلاوون طرابلس انحدر إليه المردة وقتلوا من عسكره خلقًا كثيرًا» (ضو، المرجع نفسه، ص٤٤١-٤٤٢؛ نقلًا عن أخبار الأعيان، لطنوس الشدياق، ج١، ص٢٠٦؛ وعن اسطفان الدويهي، تاريخ الأزمنة، ص١٤٥-١٤٦). وهذا ما يبرهن على أن غزوة المماليك لإهدن، قبل أربع سنوات، لم تثن أعدادًا من الموارنة في الاشتراك في معركة طرابلس ١٢٨٧. هذه المعركة أسهب في وصفها صالح بن يحيى في كتابه «تاريخ بيروت»، وطنوس الشدياق في «تاريخ الأعيان في جبل لبنان»، والدويهي في «تاريخ الأزمنة»، والقلاعي في الزجليات. ومن هذه المراجع يُستفاد أنه جرى الإعداد لهذه المعركة ضد الموارنة طيلة ست سنوات ومن قبل سلطان المماليك في مصر ونائب دمشق والأميرين التنوخيين في الغرب وغيرهم، وأن جيوشهم الجرارة زحفت لاكتساح مواطن الموارنة. وعلى الرغم من انتصار المماليك في معركة طرابلس وانتزاعها من الصليبيين، فقد استمرت معارك الموارنة معهم، كما في معركة ١٢٩٣ حيث جمع نواب وقادة دمشق وطرابلس جيوش الشام لمقاتلة «الجرديين وأهل كسروان».

الطوائف اللبنانية الأخرى والصليبيون: غلب الخلاف (والتوتر والحرب) على علاقات هذه الطوائف بالصليبيين. لكن، هناك ما يثبت أن فترات من التعاون قامت بين الطوائف اللبنانية المسلمة وبين الصليبيين.

يعيد لامنس اضطهاد المماليك لهذه الطوائف بسبب ما قام «بين الموارنة والدروز والشيعة والنصيريين وبين الصليبيين من تعاون بالإضافة إلى الأسباب الطائفية والمذهبية المعروفة» (Henri Lammens, *La Syrie*, Bey., t.2, p. 16).

وهذا المؤرخ جواد بولس (في كتابه «لبنان والبلدان المجاورة»، ونقلًا عن ابن الأثير، والكامل في التاريخ، أخبار سنة ٤٩١هـ، وعن G. Wiet, *l'Egyple Arabe*, IV, p. 59) يقول: «فعندما امتدت الموجة الصليبية الأولى نحو الجنوب، بعد انتزاع أنطاكيا من أيدي الأمراء السلجوقيين (١٠٩٨) استقبلت، في البلاد التي اكتسحتها بلا مبالاة من جانب الشيعة وبعطف من جانب المسيحيين. وقد أدان بعض المؤرخين العرب العلاقات التي نشأت، في هذه الفترة بين الفاطميين والصليبيين. فقد ذكر ابن الاثير ان الفاطميين كانوا قلقين من قوة جيرانهم السلجوقيين، الذين تركوا لهم في فلسطين مناطق لا قيمة لها، فاستحثوا الفرنج للتدخّل داعين إياهم لإقامة إمارة بين الدولتين (...) ورغبة في إبعاد الفرنج عن عاصمته قام أمير طرابلس الفاطمي ابن عمّار بإرسال هدايا ومؤن لهم، وقد سار على خطاه أمير بيروت. كما أضافوا إلى ذلك وعدًا بأن يبحثوا أمر الخضوع لهم بعد استيلائهم على القدس. ولم تكن الحالة أفضل في المعسكر السني (...) وإن الأمراء المسلمين الصغار كانوا يسالمون الفرنج من أجل مؤامرات يحوكها البعض منهم ضد الآخرين (...) كان مسلمو المناطق التي خضعت للفرنج يكوّنون الأغلبية بين سكان المدن ويتمتعون بحرية دينية كاملة حسب شهادة كتّاب العرب في تلك الحقبة. وفي رحلة ابن جبير، الذي لم يكن مطلقًا يعطف على الفرنج الكفّار ومغتصبي الأرض الإسلامية، نقرأ التسهيلات للمسلمين كي يستقرّوا ويقيموا في أراضي الكفّار وقد ذكر ان المسلمين والمسيحيين كانوا يتمتعون بالطمأنينة التامة على أشخاصهم وممتلكاتهم...».

في الفترة الأخيرة من العهد الصليبي، ومع الانتصارات التي استمرّ المماليك في تحقيقها (بعد الأيوبيين)، أخذت سياسة المماليك تتناول «إعادة توحيد الفرق الإسلامية المنشقّة وضمّها إلى حظيرة السنّة، وذلك لأن بعض هذه الفرق الإسلامية أعانت العدو وهادنته. وقد قتل المماليك من الإسماعيلية والنصيرية والشيعة عددًا كبيرًا. ويبدو أنهم كانوا أشدّاء أقوياء وان عددهم كان كبيرًا في جميع أنحاء سورية» (حتي، تاريخ لبنان، ص٣٩٦ نقلًا عن ابن جبير). وقد هرب من الشيعة جماعات والتجأت إلى جبال لبنان والبقاع ذلك لأن المماليك كانوا يرون إلى الشيعة خطرًا سياسيًا. «وقد حاول الملك الظاهر بيبرس (١٢٦٠-١٢٧٧) أن يُرغم النصيرية على بناء مساجد في قراهم، ولكنه أخفق في جعلهم يُصلون فيها. وعوضًا عن الصلاة فيها فإنهم حوّلوها إلى اسطبلات وزرائب لماشيتهم...» (حتي، ص٣٩٨، نقلًا عن ابن بطوطة). أما الدروز فلم ينظر المماليك إليهم نظرتهم إلى الشيعة والإسماعيلية. «ذلك لأن الدروز كانوا قد انحرفوا عن السنّة في قضايا لاهوتية فلم يُعتبروا أنهم يشكلون خطرًا سياسيًا على المسلمين. فإنهم عدديًا كانوا أقلية صغيرة محصورة، وسياسيًا لم يكن لهم أهداف تشكل خطرًا على المسلمين، ولذا فلم يكن المماليك يرون إلى الدروز مشكلة ذات بال...» (حتي، ص٣٩٨).

في عهد المماليك: خلفت دولة المماليك سيطرة الفرنج على لبنان (مطلع القرن الرابع عشر)، وكان معظمهم من الأتراك والشركس المسلمين السنّة، وقد بقوا في السلطة حتى العام ١٥١٧ حين تمت هزيمتهم على يد الأتراك العثمانيين. فبدأ، في تلك السنة (١٥١٦-١٥١٧) التاريخ الحديث للبنان والمنطقة.

وقسّم المماليك ممتلكاتهم في سورية إلى ست نيابات (أو ممالك) وكان نصيب لبنان أن قُسّم إلى ثلاثة أجزاء تلاشت في ثلاث نيابات، هي: نيابة طرابلس وقد شملت طرابلس والمنطقة الساحلية من شمالي اللاذقية إلى نواحي جبيل، ونيابة صفد وشملت لبنان الجنوبي وصور، ونيابة دمشق وشملت المقاطعات والمدن الباقية أي صيدا وبيروت وبعلبك والبقاع. وكان نواب (حكام) هذه الأقسام من «أرباب السيوف» مقابلةً لهم بـ «أرباب القلم» الذين هم من الموالي عند السلطان.

وقد رأينا انه في أواخر سنوات الصليبيين في هذه البلاد كان المماليك قد ركّزوا هجماتهم على طرابلس حتى سقطت في يدهم، وعلى معاقل الموارنة وخرّبوها، فنزحت جماعات منهم إلى جزيرة قبرص حيث بلغت جاليتهم هناك نحو ٨٠ ألف نسمة، حتى أنهم أقاموا (في ١٣٤٠) مطرانية مارونية في الجزيرة.

خراب كسروان واقتطاعها: في سنة ١٣٠٢ و١٣٠٦ و١٣٠٧، كانت الحملات العسكرية التي وجّهها الملك المملوكي ناصر ضد كسروان من أعنف الحملات التي تعرّض لها لبنان ومن أشدّها فتكًا وخرابًا. وكانت كسروان آنذاك تمتد جنوبًا إلى نهر بيروت وإلى جبل صنين وجبل الكنيسة، وكانت تشمل أيضًا منطقة المتن الشمالي والجنوبي، «وكان سكانها من الموارنة واليعاقبة والدروز والشيعة والنصيرية» (حتي، تاريخ لبنان، ص٣٩٨). ويبدو أن الطوائف غير المسيحية المذكورة نمت وتكاثرت في كسروان عقب حدثين كبيرين عرفتهما كسروان على وجه الخصوص: الأول، في وقوف البطريرك الماروني لوقا البنهراني ضد الصليبيين، وقد تبعته كسروان في موقفه ذاك؛ والثاني، عندما توغّل في مناطق كسروان الفتوح نور الدين (١١٦٥) وبعده

صلاح الدين (١١٨٦) وأخذا حصن المنيطرة، وبسبب توغلهما حتى المنيطرة من جهة كسروان دعيت المنطقة «الفتوح»، ولا تزال تدعى كذلك.

وفي الحملات المشار إليها (١٣٠٢–١٣٠٧)، فقد اشترك فيها «جنود من صفد وطرابلس ودمشق... وقد أفتى ابن تيمية – وكان من أعاظم فقهاء عصره في سورية – بأن الدروز والنصيرية ليسوا مسلمين وانهم دون النصارى مرتبة ويجب إبادتهم، واشترك ابن تيمية نفسه في هذه الحملة» (حتي، ص٣٩٨؛ نقلًا عن صلاح الدين المنجد: ولاة دمشق في العهد العثماني، ص٦–٧).

وبعد استيلاء دولة المماليك على كسروان، ولتأمين حماية الساحل من غزوات الفرنجة، نظم المماليك حراسة البلاد بواسطة جماعات متحركة من الأنصار، أدخلوا فيها تركمانًا (آل عساف) وجماعات طورانية مختلطة، وأوكلوا إليها رقابة لبنان. ثم أضافوا إلى التركمان في ما بعد فرقًا من الأكراد لحراسة المنطقة الشمالية من الساحل، الواقعة بين بيروت وطرابلس. أما الدفاع عن بيروت والساحل الجنوبي، لغاية صيدا، فأوكلوه إلى أمراء الغرب البحتريين.

خلاصة أوضاع عامة في عهد المماليك: اطمأن المماليك لأوضاع السواحل والثغور اللبنانية بعد أن أخضعوا رؤساء العشائر ومقدمي القرى، وبعد أن ضعفت العلاقة بين الكنيسة المارونية والكنيسة اللاتينية بخروج الصليبيين. «ولم تمض فترة من الزمن حتى أخذ المماليك يسمحون للمرسلين الفرنسيسكان بالعودة إلى الأرض المقدسة. وذلك ولا شك تمشيًا مع سياسة السلطة آنذاك بتقوية علاقاتها التجارية مع المدن الايطالية. فرجع بعضهم إلى بيروت... وبدأوا يقيمون الاتصال مع بطاركة الموارنة» (الصليبي، ص١١٥).

وفي «أخبار الأعيان»، لطنوس الشدياق، ما يفيد، مع شيء من التفصيل، عن المقدمين، حكام الموارنة، وعن مناطقهم. فكانت الأوضاع «حسنة إجمالًا». وفي ما عدا بعض الأحداث الدموية المتفرقة يمكن القول إنه «بتقتيل النصيرية وإبعادهم عن لبنان، وبإيقاف توسّع الشيعة والدروز، هيّأ الحكم المملوكي، من غير قصد منه، السيطرة للعنصر المسيحي في لبنان» (جواد بولس، ص٣٣٢).

ويلتقي المؤرخون على اعتبار أن أوضاع الموارنة عادت إلى التحسّن بعد العام ١٣٨٢، مع السلطان الظاهر برقوق، رائد دولة المماليك البرجية، حيث تمكن مقدم بلدة بشري (يعقوب بن أيوب) من فرض سيطرته على كامل جبة بشري، وأصبح أقوى زعماء الموارنة في المملكة (النيابة) الطرابلسية. ووصف الرحّالة العرب والسيّاح الأجانب الحالة الاقتصادية للمناطق اللبنانية عمومًا، ولمناطق الموارنة في الجبال الشمالية خصوصًا، على أنها كانت حسنة ومزدهرة. وكانت أديرة الرهبان مراكز التعليم والتثقيف.

عند نهاية عهد المماليك، كان لبنان لا يزال ملجأ، كما في الماضي، لمختلف الأقليات. وبقيت جماعات لبنان السياسية – الطائفية تحتفظ، كل منها (خاصة الموارنة وبني بحتر والدروز) برئيسها المحلي المستقل تقريبًا والتابع لنائب طرابلس أو دمشق المملوكي. وكانت صفوف الدروز توحّدت «في الأشواف على يد السيد جمال الدين عبد الله التنوخي. ووضع كل من الطائفتين (الموارنة والدروز) مستقر، على وجه العموم، تبعًا للاستقرار الذي ساد معظم الأنحاء (السورية) في ظل دولة الجراكسة. وقد جاء هذا الاستقرار في نمط العيش في الأرياف اللبنانية آنذاك، بالفعل، متممًا لاستقرار مماثل على الأقل في أوضاع دمشق وغيرها من المدن (...) والواقع أن الجزء المدوّن والمعروف من تاريخ سورية في تلك الفترة يكاد أن يقتصر على تاريخ هذه المدن، وعلى تاريخ الريف اللبناني حيث برز دور الموارنة والدروز بعد القرن الرابع عشر بشكل واضح،

وبقي طاغيًا بعد الفتح العثماني للبلاد على معظم الأدوار الباقية» (الصليبي، ص١٦٩–١٧٠). وقد استمرّ النظام الإقطاعي في لبنان، سواء لدى الموارنة أو لدى الدروز، مميزًا. «أما الفلّاحون والعمّال اللبنانيون الذين كانوا يعملون في الإقطاعات فلم يكونوا أقنانًا كما كان الفلّاحون والمزارعون في سورية ومصر. إنهم كانوا أحرارًا ينتقلون من إقطاع إلى آخر وكان لهم أن يؤثروا إقطاعيًا على إقطاعي آخر فينتقلون إلى خدمته... والإقطاع في لبنان كان صغيرًا يشمل قرية إلى عشر قرى موزعًا بين العائلات اللبنانية الأرستقراطية. وكانت حصة المزارع (ويسمّونها المقاسمة) جزءًا معينًا من الغلة...» (حتي، ص٤٠٨–٤٠٩؛ نقلًا عن صالح بن يحيى، ص١٨١).

لبنان الحديث

لمحة عامة: بدأ تاريخ لبنان الحديث (وكذلك تاريخ المنطقة)، في ما هو متعارف عليه، بانتصار العثمانيين على المماليك (في معركة مرج دابق ١٥١٦، وإخضاع المماليك في مصر ١٥١٧)، وانتهى، بالنسبة إلى تاريخ لبنان، بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة جرّاء حدث إعلان دولة لبنان الكبير سنة ١٩٢٠.

وقفت الامبراطورية العثمانية على قدم وساق، من ناحية القوة العسكرية، مع أعظم الامبراطوريات في التاريخ البشري حتى تاريخ قيامها. فالسلطان سليمان كان يخاطب ملك فرنسا، فرنسوا الأول، بـ «أنا سلطان السلاطين وملك الملوك مانح التيجان للملوك وظل الله على الأرض... إليك أنت فرنسوا ملك فرنسا...» (حتي، ص٤٤٦؛ نقلًا عن Roger B. Merriman, *Suleiman the Magnificent*, Cambridge, 1944, p.130). والأتراك العثمانيون، بقوتهم العسكرية والسياسية من جهة، وافتقارهم إلى مستوى حضاري متقدم فكرًا وثقافة من جهة ثانية، يشبهون إلى حد كبير بالنسبة إلى الحضارة العربية الرومان بالنسبة إلى الحضارة الاغريقية. «فلا عجب، إذن، من قول ريتشارد نولز (Knolles) انه: ... في الوقت الحاضر، إذا اعتبرت قيام هذه الامبراطورية العثمانية، وتقدمها، وأمجادها المستمرة، فإنك لن تجد في هذا العالم أمرًا يثير الدهشة والإعجاب أكثر مما تثيره هذه الامبراطورية... التي تهزأ بالدنيا وترعد فتمطرها دمًا وخرابًا. وهي شديدة الاقتناع بأنها ستسود العالم بأسره، وبأنها هي التي ستضع حدودًا لملكها، ولن تكون هذه الحدود إلا في أقاصي المعمورة، من مشرق الشمس إلى مغربها» (زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، دار النهار للنشر، ط١٩٧٢، ص١٥–١٦).

وبالرغم من السلطة المركزية التي اعتمدها العثمانيون، فإن تاريخ لبنان بدأ، في عهدهم ينتهج نهجًا أكثر خصوصية بلبنان عما كان بين الفتح الإسلامي في القرن السابع وبين الفتح العثماني في القرن السادس عشر. وفي الحالين استمرّ لبنان في إطار حدود سلطة كبرى وتابع لها مع هامش من التمييز باتجاه استقلال ذاتي لجماعاته، مع المعنيين والشهابيين، وبعدهما مع نظامي القائمقامية والمتصرفية. فاستمرّ «الجبل اللبناني يفتح صدره لكل من يثور على ظلم الباشاوات (الباشا رتبة عثمانية). وقد أصبح الملجأ الأخير للاستقلال السوري. وكان الأمراء

المحليون يقاومون، تارة بنجاح وطورًا بهزيمة، فيحافظون على نوع من الاستقلال الذاتي تجاه السلطة المركزية» (Lammens, *La Syrie*, II, p.63).

ولا يعيب مثل هذا التاريخ للبنان، المتصل والمترابط، على تمايز، بتاريخ المنطقة، مفهوم استقلال لبنان، ومفهوم أي استقلال في المنطقة، بأية شائبة. فما «ينطبق على موضوع تاريخ لبنان من هذه الناحية ينطبق أيضًا، وبالطريقة ذاتها، على غيره من الموضوعات التاريخية. فتاريخ فرنسا وألمانيا وايطاليا في العصور الوسطى، مثلاً، لم يكن تاريخًا فرنسيًا وألمانيًا وايطاليًا بقدر ما كان تاريخًا فرنجيًا مشتركًا من جهة، ومجموعة من التواريخ الإقطاعية والمحلية من جهة أخرى. وتاريخ العرب والفرس والأتراك في ذلك الزمن بالذات لم يكن تاريخًا عربيًا وفارسيًا وتركيًا بقدر ما كان تاريخًا إسلاميًا من ناحية، ومجموعة من التواريخ الاقليمية والعشائرية من ناحية أخرى» (كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، ص١٧٤).

والواقع أن تاريخ الجبل اللبناني وحده، من بين مناطق البلدان المجاورة، هو التاريخ «القابل للرواية بشكل متسلسل متكامل بالنسبة إلى ذلك الزمن. ويعود الفضل في ذلك إلى اهتمام بعض الدروز والموارنة آنذاك، كل فريق من ناحيته، بتدوين بعض الوقائع المختصة بطائفته من هذا التاريخ. وهذا ما لم يفعله غير الدروز والموارنة من بين أبناء المنطقة سواء في العصور الوسطى أو في الأزمنة اللاحقة... ولم يكن بروز الكيان التاريخي اللبناني خلال الفترة العثمانية إلا نتيجة للقاء الذي تمّ بين المسيرة التاريخية المارونية من ناحية، والمسيرة التاريخية الدرزية من الناحية الثانية، وذلك في بداية القرن السابع عشر، وضمن أوضاع داخلية وخارجية. فجاء تاريخ هذا الكيان، انطلاقًا من الأحداث والتطورات السابقة. وهل التاريخ في نهاية الأمر إلا الاستمرار!؟» (الصليبي، ص١٧٤-١٧٥).

وضع إداري وطائفي عام في القرن السادس عشر: «كان الحكم العثماني في لبنان حكمًا أقل مباشرة مما كان عليه في سورية» (حتي، ص٤٣٩). وقد أبقى الأتراك على التقسيمات الإدارية التي أنشأها المماليك، ولكنهم سمّوا النيابة «إيالة» ثم «ولاية». وتجزّأ لبنان بين ولايتي طرابلس ودمشق. وفي العام ١٦٦٠، أعلنت صيدا ولاية، لمزيد من التقسيم و «لقطع الطريق على اللبنانيين ولإخماد الروح الاستقلالية فيهم» (حتي، ص٤٤٠؛ نقلًا عن أحمد ع. عبد الكريم، التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، القاهرة، ١٩٥١، ص١٢٩).

اعتبر العثمانيون، الذين كانت دولتهم إسلامية تيوقراطية في جوهرها، الشعوب المغلوبة على أمرها، لا سيّما إذا كانوا من غير المسلمين، رعايا يدبرون أمورهم بالطريقة التي تعود بالنفع على الغالب. فاعتبروا رعايا من الدرجة الثانية. وصنّف العثمانيون الرعايا المسيحيين بحسب الكنائس. فكان أصحاب الطقس الإغريقي (من بلغار وصرب وألبان ورومانيين والعرب الملكيين) يعتبرون من الأروام أي «ملّة الروم».

وكما في العهود السابقة، كان الجبل لا يزال مقسمًا إلى ثلاث مناطق: الشمال بدءًا من الأرز، وكسروان من ضمنها، ويسكنها الموارنة؛ والوسط (الشوف والغرب) ويسكنها الدروز؛ والجنوب (بلاد بشارة أو جبل عامل) ويسكنها الشيعة. وكان يحكم هذه المناطق رؤساء محليون يخضعون لباشوات طرابلس ودمشق العثمانيين.

ومنذ سيطرة المماليك وبعدهم العثمانيين (وكانوا من السنّة) تفوق عدد السنّة المحليين في المدن الساحلية.

وبخلاف تنظيم الدروز الاجتماعي، حيث السلطة الإقطاعية ثابتة ومتينة، كان تنظيم الموارنة الاجتماعي موزعًا بين عدة رؤساء إقطاعيين محليين يدعون «مقدمين».

وبينما كانت المنطقة الجنوبية الشيعية تتابع تطورها على انفراد، ألّفت المنطقتان الشمالية

والمتوسطة، خلال القرن السادس عشر، نوعًا من الاتحاد، حيث اجتمع شمل الطائفتين، المارونية والدرزية، للحرب الدفاعية، وشكلت نواة الإمارة المعنية ثم الشهابية، وفي ما بعد متصرفية جبل لبنان. وعدا هذا التعاون في الحقل السياسي والعسكري، فإن كل طائفة عاشت منعزلة تحصر، بوجه عام، علاقاتها بالأخرى في التبادلات التجارية.

وفي القرن السادس عشر أيضًا، برز حكم آل عساف في كسروان، الذين امتدّت ممتلكاتهم من ضواحي بيروت إلى عرقة شمالي طرابلس، وكانت غزير مركز حكمهم. وفي أيامهم، ازدهرت مناطق كسروان اقتصاديًا كما لم تزدهر من قبل. فأتت جماعات من الشيعة من مناطق بعلبك وتوطنت في فاريا وحراجل، وجاء مسلمون سنيون من البقاع واستوطنوا ساحل علما وفيترون، وانتشر دروز المتن في قرى عديدة، وغادرت طرابلس جماعات من الموارنة ونزلوا في عرمون (في كسروان) والكفور ومنطقة الفتوح.

وبموت الأمير محمد عسّاف (١٥٩٠) انتهى عهد بني عساف، بعد حكم دام ٢٤٢ سنة، وانتقل إلى منافسيهم بني سيفا في عكار الذين كانوا قد اتخذوا طرابلس مقرًا لهم. وفي عهدهم، كان معظم مقدمي الموارنة يأتمرون بأمرهم.

هذا المشهد العام للبنان القرن السادس عشر يمكن اعتباره إطارًا مساعدًا لفهم بداية مسار لبنان الحديث مع الإمارة الأهم والأقوى، الإمارة المعنية التي قدّمها العثمانيون على باقي أمراء وحكام وإقطاعيي لبنان.

المعنيون: عند الفتح العثماني (١٥١٦)، كان عدد لا يُحصى من الأمراء والعائلات الحاكمة الكردية والتركمانية والمحليين، من السنّة والشيعة والدروز والموارنة، يتقاسمون الأراضي اللبنانية. وفي لبنان الأوسط، كانت عائلتان إقطاعيتان درزيتان تتنازعان الأولية: بنو بحتر، وهم فرع من قبيلة التنوخيين العربية الذين أقاموا منذ القرن الثامن في الغرب (شرقي بيروت)، وبنو معن، وهم قبيلة عربية أيضًا، استقروا منذ القرن الثاني عشر في الشوف.

وتمكّن فخر الدين المعني الأول، وكان يقيم في دير القمر، وبفضل حماية السلطان العثماني سليم الأول، إلى إقصاء منافسيه البحتريين الذين وقفوا إلى جانب المماليك في حربهم ضد العثمانيين.

أما ابنه وخليفته الأمير قرقماز فقد أثار غضب الأتراك، فقتله باشا دمشق (١٥٨٥). وكان قرقماز يكنّ كرهًا شديدًا لهم، إذ كان باشا دمشق أيضًا قتل والده ظلمًا وخيانة (١٥٤٤). وترك قرقماز إبنًا هو الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير.

فخر الدين المعني الثاني الكبير: لأن فخر الدين «كان ينوي أولًا استلحاق المناطق المتاخمة للشوف بإمارته، ثم جمع كل الطوائف اللبنانية في شعب واحد، وقد كانت إلى ذلك الحين مشتتة ومتحصنة وراء حدودها الطائفية» (د. عادل إسماعيل).

ولأن حياته تُختصر بحرب «تدور رحاها، بلا مهادنة، ضد أعداء عائلته، ونضاله المستمر في سبيل استقلال لبنان، هذا النضال الذي لم يقدر على تثبيط عزيمته فيه النفي أو الإخفاق» (لامنس).

ولأنه كان يردّد: «بما أننا قد وضعنا نصب أعيننا هدفًا لن نحيد عنه، ألا وهو استقلال بلادنا وسيادتها، فإننا قد عقدنا العزم على أن لا نتأثر بما يعرض علينا من وعود أو تهديدات. (وفي رسالة إلى اللبنانيين قال): «إن المفاوضة بين فريقين غير متساويين من حيث القوة ضرب من الاستجداء. وعليه فإني أشور عليكم أن تعتمدوا على أنفسكم أولًا هذا إذا أردتم أن تنالوا استقلالًا محترمًا ومركزًا مرموقًا بين الشعوب» (حتي، ص٤٦٠، نقلًا عن أنيس النصولي، رسائل الأمير فخر الدين، بيروت، ١٩٤٦، ص١٦).

ولأنه، باختصار، رجل استقلال لبنان ووحدة أبنائه وغير متعصّب لطائفة على حساب أخرى، أحبّه اللبنانيون وتعلّقوا به، أخصهم الموارنة والدروز. ففي «أيام فخر الدين الكبير ارتفعت رؤوس النصارى، وعمّروا الكنائس... وقدم المرسلون من الإفرنج وسكنوا جبل لبنان، وكان أكثر عسكره من النصارى ومدبّريه وخدمه موارنة...» (بطرس فهد، بطاركة الموارنة وأساقفتهم في القرن ١٧، بيروت ١٩٨٤، ص٥؛ نقلاً عن كتاب «الغرر الحسان في تواريخ حوادث الأزمان» للأمير المؤرخ حيدر الشهابي، ص٤١٨).

أما محبة اللبنانيين له حتى اليوم فبسبب هذا اللقاء التاريخي المستمر بينه وبينهم حول الدولة التي حققها فعلاً. «فدولة فخر الدين اللبنانية، الخليفة البعيدة لفينيقيا القديمة والسلف القريب للبنان المعاصر، إنما هي في الواقع تكوين سياسي عضوي قابل للحياة تاريخيًا» (جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ص٣٥٧).

وأما عن مواقف الطوائف اللبنانية وأوضاعها مع نهاية فخر الدين فيمكن إيجازها بهذه الكلمات: «كتب أوجين روجيه نهاية فخر الدين بدقة وبطريقة مختلفة عن غيره. قال: «عندما انقلب دولاب الحظ ضد فخر الدين تخلّى عنه أولاً المسلمون الذين كانوا في خدمته، ثم تبعهم في ذلك الروم. وعاد الموارنة إلى لبنان يعتصمون في جباله. أما الدروز فقد استسلم منهم قسم كبير إلى باشا دمشق فراح هذا الأخير يوزّعهم على قلاع المدن التي تحت حوزته كقلعة عكا وقلعة صيدا وقلعة بيروت...» (بطرس فهد، المرجع المذكور، ص٥٣؛ نقلاً عن المؤرخ المستشرق الألماني فوستفيلد).

تحفل كتب التاريخ، المدرسية وسواها، بتفصيلات كثيرة حول سياسة الأمير فخر الدين وحروبه وتوسيع رقعة إمارته وانتصاراته وانكساراته وتحالفاته وشخصيته... يهمنا منها ذكر ثلاثة أمور: الأول، أن هذا القسم من المنطقة، الذي يمكن أن نسمّيه «لبنان الكبير»، دخل في عهد من النهضة. فتمّ تشجيع الزراعة، وكانت صناعة الحرير الذي كانت أوروبا تتنازعه، مع زراعة الزيتون التي كانت تغذي معامل الصابون، تعودان على الأمير بأرباح كبيرة؛ ويلي الزراعة اهتمامه بإحياء التجارة، فاستعادت بيروت وصيدا، حيث كان الأمير يقيم بالتعاقب، دورهما القديم كعاصمتين تجاريتين وبحريتين، وأصبح مرفأ صيدا أكثر مرافئ سورية ازدهارًا. والأمر الثاني، ان السبب الرئيسي لهلاك الأمير فخر الدين، على ما يرى أكثر المؤرخين، ليس فقط بصفته رئيسًا لإمارة لبنان واستقلالي النزعة، بل الأهم بسبب فتوحاته العسكرية خارج الحدود اللبنانية، الأمر الذي أثار عليه الباشوات والأمراء المحليين المتمسكين بمصالحهم. والأمر الثالث «أن الأمير المعني يخص تاريخ سورية بقدر ما يخص تاريخ لبنان. وتطغى شخصيته على جميع الوجوه الثانوية التي كانت تتحرك حوله. لكنه لم يفلح في توحيد عملها لصالح الاستقلال السوري. إن أحدًا لم يفهم عظمة هدفه. فنزعاتهم الإقليمية، هذا الداء السوري القديم، تسببت بهلاك الأمير اللبناني، أكثر بكثير من موهبة جيوش أحمد باشا...» (جواد بولس، ص٣٥٨؛ نقلاً عن Lammens, *La Syrie*, II, p. 89-90).

الشهابيون: في العام ١٦٩٨، اجتمع أعيان البلاد في السمقانية، من بلاد الشوف، لكي يختاروا خلفًا لآخر الأمراء المعنيين. فوقع اختيارهم على أمير من الطائفة السنية يدعى حيدر من آل شهاب الذين كانوا يحكمون منطقة وادي التيم، وحفيدًا من جهة أمه لآخر الأمراء المعنيين. ويتحدر الشهابيون من أصل عربي، جاءوا إلى لبنان من حوران واستقرّوا في وادي التيم في القرن الثالث عشر.

لم يمتد سلطان الأمير حيدر وخلفائه، حتى سنة ١٧٧٠، إلى أقاليم لبنان الجنوبي وطرابلس ولبنان الشمالي التي كانت تتطور على حدة منذ

سقوط فخر الدين الثاني (١٦٣٥). فكان لبنان الجنوبي خاضعًا مباشرة لحكم باشا صيدا العثماني، وطرابلس لحكم باشا طرابلس، ولبنان الشمالي لسيطرة مقدمي الموارنة.

وفي ١٧٧٠، عقد مؤتمر للأعيان (مؤتمر الباروك)، فاغتنم الأمير يوسف الشهابي (١٧٧٠–١٧٨٨) الخلافات الداخلية، وسانده باشا طرابلس وموارنة لبنان الشمالي وحزب الجنبلاطية، فأصبح أميرًا على جميع الجبل، وقد ثبت الباب العالي هذا الانتخاب.

وما ساعد على هذا الخيار في مؤتمر الباروك أن الشهابيين نجحوا في الحفاظ على اتحاد الطوائف اللبنانية، خاصة الموارنة والدروز، كما انتصروا في معركة عين دارا ضد الحزب اليمني الذي هاجر عدد كبير من مناصريه إلى سورية حيث كوّنوا النواة الأولى للطائفة الدرزية في حوران وفي جبل الدروز. وكان بعض أبناء الأمير ملحم (١٧٣٢–١٧٥٤) قد اعتنقوا المذهب الكاثوليكي في أجواء «تفوق الموارنة بعددهم وبتطورهم الفكري. ويعود الفضل بهذا التطوّر إلى جهود المرسلين وإلى علاقاتهم المستمرة بأوروبا. وما لبث تحوّل الأمراء إلى المسيحية أن وطّد نفوذ المسيحيين السياسي وأشركهم بالحكم في لبنان» (Lammens, *La Syrie*, II, p. 100).

أوضاع الموارنة والدروز والشيعة في القرن ١٨ (قبل وصول بشير الثاني الكبير): المرجع الرئيسي، الذي لا يزال يفرض نفسه على مؤرخي ودارسي تلك الفترة، هو كتاب الرحالة والعالم الموسوعي والفيلسوف الفرنسي قسطنطين فرنسوا ڤولني Volney: «رحلة إلى مصر وسورية» (*Voyage en Egypte et en Syrie*). وقد جاء ڤولني إلى لبنان عام ١٧٨٣، حيث مكث بضعة أشهر وتعلّم اللغة العربية. وقد قيل في كتابه إنه «رواية موضوعية محضة وهي بمثابة تحقيق علمي مطابق للحقيقة». وفي توصيفه لأوضاع الطوائف الثلاث، يقول، في جملة ما يقول:

«بوحدتهم، صان الموارنة أنفسهم وممتلكاتهم من الاستبداد والاضطرابات. ويمكننا اعتبار هذه الأمة كأنها مقسومة إلى طبقتين: الشعب والمشايخ، وكلهم يعيشون في الجبال، موزّعين في قرى وضياع وحتى في بيوت منفردة. والأمة برمّتها تعيش من الزراعة، وأي منهم لا ينقصه شيء من الضروريات. والسفر، في الليل أم في النهار، يتم بأمن غير معروف في باقي أنحاء الامبراطورية، وطبقًا لعادة أساسها الحذر وأوضاع البلاد السياسية، يمشي جميع الرجال، شيوخًا وفلّاحين، مسلحين دائمًا بالبنادق وبالمدى. وفي الأمور الدينية، يخضع الموارنة لروما، والإكليروس عندهم لا يزال، كما في الماضي، ينتخب رئيسًا يلقّب ببطريرك أنطاكيا، وكهنتهم يحتفلون بذبيحة القداس باللغة السريانية التي لا يفهم معظمهم كلمة واحدة منها، ويتلى الإنجيل وحده باللغة العربية لكي يسمعه الشعب، ولا يحتفل في أوروبا بالطقوس الدينية بتجمّع وحرية أكثر مما في كسروان. ونظرًا إلى انضواء الموارنة إلى روما، أعطاهم البابا مقرًا في مدينة روما، حيث يستطيعون إرسال عدد من الشبان ليتلقوا تربية مجانية، والفائدة القصوى التي نتجت عن هذه الأعمال الرسولية هي أن فن الكتابة شاع عند الموارنة أكثر من غيرهم، وبهذه الصفة شغلوا جميع مناصب الكتّاب والنظّار عند الأتراك، وبخاصة عند الدروز، حلفائهم وجيرانهم.

أما الدورز، على ما يقول ڤولني، فشعب صغير يشبه كثيرًا الموارنة في نمط حياته وبشكل حكمه وباللغة والعادات. والفرق الأساسي بينهم إنما هو الدين. وينقسم الدروز، كالموارنة، إلى طبقتين: الشعب والأشراف الملقبين بالمشايخ وبالأمراء، ووضعهم العام هو العيش من الزراعة. وسواء أكانوا شركاء أم ملاكين، يعيش كل واحد منهم على أرضه من زراعة التوت والكروم، والأملاك الكبيرة التي لبعض العائلات تعطيها نفوذًا يؤثر في جميع حياة الأمة.

وفي شرق بلاد الدروز، وفي الوادي العميق (البقاع) الذي يفصل جبالهم عن جبال بلاد دمشق، يعيش شعب آخر صغير يعرف في سورية باسم «المتاولة». وهناك زعم بأنهم يعيشون منذ زمن بعيد بشكل أمة في هذه المنطقة. وقبل أواسط هذا القرن (القرن ١٨)، لم يكونوا يملكون إلا بعلبك، عاصمتهم، وبعض الأقضية في الوادي وفي جبال لبنان الشرقية، التي يبدو أن أصلهم منها. وفي هذا العهد، نجدهم يُحكمون كالدروز، أي انهم ينقسمون تحت سلطة عدد من المشايخ، يرئسهم زعيم أكبر من آل حرفوش. وبعد عام ١٧٥٠، امتدّوا إلى أعالي البقاع وتوغّلوا في لبنان، حيث احتلوا أراضي كانت للموارنة، حتى جوار بشري، وضايقوهم بغاراتهم المسلحة، حتى اضطرّ الأمير يوسف (الشهابي) إلى مهاجمتهم وطردهم. ومن ناحية أخرى، تقدموا في توسعاتهم بمحاذاة نهرهم (الليطاني) حتى ضواحي صور. وبعد وقت وجيز (حوالي عام ١٧٦٠) احتلوا صور، وجعلوا من هذه القرية مستودعًا بحريًا. وفي عام ١٧٧١، دخلوا في خدمة علي بك (سيد مصر) وضاهر (سيد فلسطين) ضد العثمانيين. ومنذ عام ١٧٧٧، لم يتوقف الجزار (سيد عكا وصيدا) عن العمل لإفنائهم، حتى ان اضطهاده لهم أرغمهم، عام ١٧٨٤، على مصالحة الدروز ومحالفة الأمير يوسف (الشهابي) لمقاومة الجزار. ومع أنه لم يعد لديهم سوى أقل من سبعماية بندقية، فإنهم عملوا في هذه الحملة أكثر مما عمله خمسة عشر أو عشرون ألف درزي وماروني قرب دير القمر. لكن شقاق الرؤساء الدروز أجهض جميع العمليات الحربية، حتى انتهى الأمر باستيلاء الباشا على الوادي بكليته وعلى مدينة بعلبك بالذات.

أما عن أوضاع الحكم، أو الحاكم أو الأمير، فيقول ڤولني (تبعًا لما نقله عنه حرفيًا جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ص٣٦٦):

«أما وظيفة الحاكم فقوامها الحفاظ على النظام العام... وهو رئيس القضاء ويعين القضاة... ويجمع الضرائب، التي يدفع منها كل سنة إلى الباشا مبلغًا يحدد سنويًا. ويتغير هذا المبلغ على قدر ما تستطيع الأمة أن تفرض هيبتها... ولزيادة الضرائب... ينبغي موافقة الأشراف الذين يحق لهم الاعتراض عليها. كما ان موافقتهم لازمة لإعلان الحرب أو لعقد السلم. وفي هذه الحال يكون على الأمير أن يدعو إلى اجتماعات عامة لشرح الأوضاع. وكل شيخ، أو فلاح يحظى بمكانة لرجاحة عقله أو لشجاعته، يحق له الإدلاء بصوته في هذه الاجتماعات. وهكذا، باستطاعتنا اعتبار الحكم مزيجًا متوازنًا من الأرستقراطية والملكية والديمقراطية.

«لا الأمير الأكبر ولا الأمراء المحليون يحتفظون بجيوش... وفي الحرب، كل إنسان بإمكانه حمل السلاح يكون مدعوًا للقتال، شيخًا كان أم فلاحًا... وفي الإحصاءات الأخيرة، ارتفع عدد المسلحين إلى أربعين ألف رجل. وهذا يفرض ان مجموع عدد السكان يقارب مئة وعشرين ألف نسمة... وعند التساؤل عن علة هذا الازدحام في بقعة صغيرة إلى هذا الحد، لا أجد، بعد التحليل والتمحيص، سببًا سوى شعاع الحرية التي تسطع في هذه البقعة. فهنا، على خلاف البلاد التركية، كل إنسان ينعم آمنًا بملكه وبحياته... فيكون الأمن الوسيلة الأولى لازدحام السكان... أما الوسيلة الثانية التي لا تقل شأنًا عنها، فإنما هي الزهد في المأكل عند الأمة، التي تستهلك القليل من كل شيء».

بعض أبرز أحداث وتطورات القرن الثامن عشر: تركيبات جديدة عرفتها البلاد، في أيام الشهابيين نسبة إلى أيام المعنيين، أحدثتها معركة عين دارا (١٧١١) التي انتصر فيها الحزب القيسي (الشهابيون وحلفاؤهم المعنيون وغيرهم)، على الحزب اليمني وآل علم الدين الذين كان يدعمهم والي صيدا. فوطّد الشهابيون سلطتهم وبسطوا حكمهم على المقاطعات المعروفة بالأقاليم وعلى مدينة بيروت... واستمرّوا في توسيع رقعة إمارتهم حتى انتهى بهم الأمر إلى ضم لبنان الشمالي. «فكان هذا أول توحيد دائم لجبل لبنان» (ايليا حريق، التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢، ص٣٦).

ومن النتائج البالغة الخطورة لهذه المعركة أيضًا انتقاص كبير في عدد الدروز، دون أن يؤثر ذلك على نفوذهم السياسي، إذ انتقل هذا النفوذ إلى القيسيين منهم الذين التفوا حول الأمير حيدر الشهابي (بطل معركة عين دارا) الذي عمد، على الفور، إلى تعزيز النظام الإقطاعي. فتلا الشهابيين في الوجاهة والمكانة آل أبي اللمع الذين كانوا في الأصل مقدمي المتن، ثم آل أرسلان، أسياد الغرب. «أما أسر المشايخ، فكانت أكثر عددًا وأبعد نفوذًا. منها آل جنبلاط، وآل عماد، وآل أبي نكد، وهي الاسر القديمة. وقد أضاف إليها الأمير حيدر أسرتين هما آل تلحوق وآل عبد الملك. وكوّنت هذه الأسر الخمس من الطائفة الدرزية طبقة المشايخ الكبار... تقابلها عند الموارنة أسرتان كبيرتان من المشايخ هما آل الخازن وآل حبيش، ثم أضيفت إليهما في ما بعد أسرة آل الدحداح. وإذ منحت كل من هذه الاسر الثماني حق الإقطاع في منطقة واحدة على الأقل، فقد عرفت عند الجميع بأسر المقاطعجية...» (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، ط٦، ص٧٦).

وبين المقاطعجية الموارنة، سيطر آل الخازن على كسروان، وآل حبيش على قاطع غزير، وآل الدحداح على الفتوح. أما لبنان الشمالي (خاصة في جبة بشري) فكان وضعه مختلفًا مع استمرار سلطة آل حماده على المنطقة حتى أواسط القرن الثامن عشر، وتحديدًا حتى سنة ١٧٥٩ حين رفع موارنة حدث الجبة وبلاد البترون وبلاد جبيل لواء العصيان في وجه آل حماده، واستنجدوا بالشهابيين ودعوهم إلى المجيء حكامًا عليهم، واستمالوا، بما جمعوه من مال، والي دمشق. فقضى الأمير يوسف الشهابي على سلطة آل حمادة في الشمال، وشجّع الموارنة على العودة إلى

استيطان الأنحاء التي كان آل حمادة أجبروهم على النزوح عنها، وأقطع مشايخ الموارنة حدث الجبة وبلاد البترون وبلاد جبيل. «وبعد ١٧٦٤، بسط الشهابيون حكمهم على جبل لبنان من الأرز إلى جبل عامل... وفي ١٧٧٠، نجح الأمير يوسف في أن يصبح الأمير الحاكم على الشمال والجنوب» (ايليا حريق، التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث، ص٣٨).

«يصح القول بأن ميزان القوى المارونية – الدرزية في القرن الثامن عشر أصيب بتغيّر خطير، لحلول الموارنة محل الدروز في السيطرة السياسية. وحين تنصّر أبناء الأمير ملحم في ١٧٥٦، ثم تولى الإمارة الأمير يوسف في ١٧٧٠، آذن نجم الدروز بالأفول. لكنهم، على الرغم من تفوّق الموارنة المتزايد عليهم، ظلوا قوة لا يُستهان بها في البلاد. لذلك حرص الشهابيون الموارنة، إلى وقت طويل، على الظهور بمظهر الدروز (الدين)... ظلوا ينظرون إلى الموارنة كحلفاء، دون أن يداخلهم الشك في مطامح النصارى السياسية. فكان الموارنة يستوطنون القرى الدرزية بحرية، وكذلك الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك الذين نزحوا من داخل بلاد الشام إلى لبنان ليزيدوا في عدد النصارى» (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص٣٩–٤٠).

بدايات نهضة حديثة (تعليم إجباري): ثمة قاعدتان أساسيتان، لهذه البدايات، متصلتان بالوضع المسيحي عمومًا والماروني خصوصًا في لبنان: واحدة إقتصادية، منطلقها ارتباط الموارنة بصناعة الحرير اللبناني، فكانوا أكبر منتجيه، وتعزّز تفوّقهم الاقتصادي. والثانية سياسية تحمل وجهين: وجه يمثّل علاقات الموارنة التاريخية مع فرنسا وروما (المعهد الماروني تأسس في روما منذ سنة ١٥٨٤)، والوجه الآخر يمثل التأثير الذي كان لقناصل فرنسا في بيروت (موارنة من مشايخ آل الخازن في بادئ الأمر)، وخاصة للقنصل غندور السعد من عين تراز، الذي كان، في

الوقت نفسه، كبير معاوني الأمير يوسف، على الأمراء الشهابيين، ما جعل هؤلاء الأمراء ينظرون إلى أوروبا الكاثوليكية، وخاصة إلى فرنسا، نظرتهم إلى صديق، ما زاد في عدد ونشاط الإرساليات في لبنان التي كان أصحابها جميعًا مقربين لدى الشهابيين وعلى صلة مباشرة بهم.

فأخذ دور المسيحيين عمومًا، والموارنة خصوصًا، في المجال التعليمي والتربوي والثقافي، بالتبلور أكثر فأكثر، حتى يصح القول إنه كان، حتى أواخر القرن الثامن عشر، قطع نصف الطريق في المسار النهضوي والعربي المعروف. وهذا موضوع للبحث قائم بحد ذاته وقد وضعت فيه مجلدات ضخمة، ولا يزال من أكثر الموضوعات التاريخية والثقافية الحاثة على البحث والتأليف. ويكفي، هنا، التذكير بمدرسة روما المارونية، وإسهام خرّيجيها، وغيرهم، من الروّاد المسيحيين، وبالإرساليات والمدارس المسيحية والأديرة والمطابع. كما يكفي أن نذكر، بالنسبة إلى أواخر القرن الثامن عشر أن البطريرك يوسف اسطفان (توفي ١٧٩٣)، من غوسطا ومن تلامذة روما، أسّس مدرسة عين ورقة الشهيرة التي كانت، هي أيضًا، من العوامل الرئيسية في النهضة اللبنانية والعربية.

وقد سبق ذلك أن شدّد المجمع اللبناني (١٧٣٦، وهو أول مجمع لبناني، وقد عقد في دير سيدة اللويزة في أعالي تلال نهر الكلب) على تعميم المدارس والتعليم في كل القرى والمدن والأديار:

«نأمر بأن تقام المدارس في المدن والقرى والأديار الكبيرة وأن تصرف العناية إلى حفظها قائمة فيتعلم فيها صبيان تلك المدينة أو القرى المجاورة الأمور الضرورية».

وجعل المجمع اللبناني التعليم إلزاميًا ومجانيًا:

«نحث ونناشد كلًا من المتولين رئاسة الأبرشيات والمدن والقرى والمزارع والأديار جملة وأفرادًا أن يتعاونوا ويتضافروا على ترويج هذا العمل الكبير الفائدة... فيعنون أولًا بنصب معلم حيث لا يوجد معلم، ويدوّنون أسماء الأحداث الذين هم أهل لاقتباس العلم، ويأمرون آباءهم بأن يسوقوهم إلى المدرسة ولو مكرهين. وإن كانوا أيتامًا أو فقراء فتقدم لهم الكنيسة أو الدير ضروريات القوت. وفي حالة تعذر الكنيسة أو الدير يجمع في كل يوم أحد من صدقات المؤمنين ما يفي بمعاشهم. أما أجرة المعلم فيترتب جزء منها على الكنيسة أو الدير والجزء الآخر يقوم بدفعه آباء الأولاد» (بطرس ضو، تاريخ الموارنة، ج٤، ص٤٤٨، نقلًا عن «المجمع اللبناني»، طبعة المطران نجم، جونيه، ١٩٠٠، ص٥٢٦–٥٣٦).

هكذا انتشرت المدارس في كل أنحاء الجبل، وكان منها المدارس الابتدائية في كل قرية تقريبًا، كما المدارس العالية مثل عين ورقة وغيرها. وقد أكسب العلم الموارنة نفوذًا كبيرًا. فلم يكن للحكّام مندوحة من اتخاذ الموارنة مدبرين لأمورهم (كواخية) أي وزراء معاونين في الحكم. «الموارنة هم تراجمة البشرية. هضموا الحضارة الإغريقو–رومانية من جهة والحضارة السريانو–عربية من جهة ثانية. فكانوا سفراء البلدان الأوروبية في الشرق ومعلمي اللغات الشرقية في الغرب. وكانوا الخط الواصل بين الشرق والغرب» (المستشرق الايطالي الشهير كبريالي. أورد هذه العبارة له بطرس ضو، في المرجع المذكور آنفًا، ص٤٤٩؛ نقلًا عن R. Raphaël, *Le Rôle de Collège Maronite de Rome dans l'Orientalisme au XVII*^{e} *et XVIII*^{e} *S.*, p. 178).

ولا يمكن الحديث عن بدايات نهضة، أتت على يد لبنانيين، بحصره في علاقات الجبل – أوروبا، وفي دور الامتيازات الأجنبية، والإرساليات ومدارسها ومطابعها... إذ ثمة بدايات أيضًا عرفها جبل عامل في الجنوب على يد علماء شيعة لبنانيين. لكن المشكلة أن تأثيرهم النهضوي حدث خارج لبنان، لمغادرة معظمهم إلى إيران في سياق تراجع الشيعة أمام السنّة بعد أفول دولة الفاطميين (راجع باب «الجنوب»).

عهد الأمير بشير الشهابي الثاني الكبير (١٧٨٩–١٨٤٠): «ولد بشير قاسم عمر مارونيًا. فأبوه قاسم تنصّر في العام ١٧٦٤ على يد المطران يوسف اسطفان (البطريرك في ما بعد). وقد صرّح المطران يوسف بذلك في رسالة بعث بها إلى ملك فرنسا لويس الخامس عشر... وعند ولادته منح سرّ العماد المقدس في كنيسة سيدة الأبراج الملاصقة للقصر الذي ولد فيه. وتربّى الأمير مارونيًا... ومن ثم لا صحة لما قاله أحدهم من أن الأمير بشير (ترك دينه الإسلامي الذي ولد فيه وشب عليه واعتزّ به مارقًا منه إلى الدين المسيحي...» (ذكر ذلك بطرس ضو في «تاريخ الموارنة»، وطنوس الشدياق في «أخبار الأعيان»، والأب الحتوني في «تاريخ المقاطعة الكسروانية»، وفي «مذكرات رستم باز» نشر فؤاد البستاني، والمطران يوسف الدبس في «الجامع المفصّل في تاريخ الموارنة المؤصّل»).

منذ تسلّمه زمام الحكم وجد نفسه خاضعًا لأحمد باشا الجزّار. لكنه عرف كيف يداوره ويناوره ويدفع له الأموال، ويستمر في الحكم ريثما تتسنى له ظروف «إعادة بناء دولة فخر الدين الكبير. فقد عمل لهذا الأمر زهاء نصف قرن، كانت تتداوله خلاله حظوظ مختلفة. لقد أرغم أربع مرات على مغادرة لبنان. وكان في كل مرة يعود محاطًا بهالة جديدة من النفوذ. كان مرة قاسيًا وأخرى لينًا، صارمًا وداهية، ودائمًا حكيمًا وغالبًا قليل الوفاء» (جواد بولس، ص٣٧٢؛ نقلًا عن Ristelhueber, *Les Trad. Franç. au Liban*, p. 15, 17).

أوضاع عامة في الفترة الأولى من حكم بشير (١٧٨٩–١٨٠٤): قرب نهاية القرن الثامن عشر، بلغ التدهور الاقتصادي والثقافي في فلسطين وسورية ومصر مدى بعيدًا؛ إذ آلت مناطقهما خرابًا وبدت مقفرة من السكان. أما جبل لبنان فكان مزدهرًا ويضيق بسكانه. «ففي لبنان الأوسط، كان عدد سكان منطقة كسروان الوعرة يعادل ضعفي سكان فلسطين. وكانت ذات الكثافة في عدد السكان موجودة في باقي المناطق اللبنانية» (Lammens, *La Syrie*, II, p. 118). وبالمقابل كانت مدن الساحل اللبناني، التي يحكمها الباشوات العثمانيون مباشرة، تعيش في انحطاط تام. وتذكر أخبار رحّالة ذلك العهد أن عدد سكان صيدا وبيروت وطرابلس كان يبلغ في كل منها ما يقارب الخمسة آلاف، وسكان دمشق ١٥ ألفًا، ومثلها في حلب. أما الاسكندرية التي كانت تعد سابقًا أكثر من نصف مليون، فأمست قرية صغيرة المساحة تعد بجهد ستة آلاف ساكن (جواد بولس، ص٣٧٢–٣٧٣؛ نقلًا عن لامنس، ڤولني، سافاي).

عاش بشير، في فترة حكمه الأولى، تحت رحمة أحمد باشا الجزّار، الذي كان يُشعل «الحرب في كل مناسبة بين أنصار بشير وأنصار أبناء الأمير يوسف، فيتدخل فيها (الجزار) لإثارة الدروز ضد النصارى، وبعض الأحزاب السياسية ضد بعضها الآخر (...) وكان اقتراب الحملة الفرنسية قد عزّز التوتّر في لبنان بين الموارنة والدروز. فانتظر الموارنة، وهم أصدقاء فرنسا، وصول بونابرت إلى لبنان بشوق، فيما داخلت الدروز خشية شديدة. وحرص بشير على تهدئة خواطر الدروز، فكان ذلك سببًا لاعتذاره عن مساعدة الفرنسيين» (الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص٥١).

ويقول الدكتور فيليب حتي (تاريخ لبنان، ص٥٠٢): «أما إزاء نابوليون فإنه (الأمير بشير) اتّبع سياسة الانتظار والترقّب. ذلك أن نابوليون كان قد أرسل رسالة إلى الدروز – وقد استعمل في هذه الرسالة «الأمة الدرزية» – تعهد لهم بموجبها بالاستقلال وبتخفيف الضرائب عن كواهلهم ووعدهم بأن يعطيهم ولاية بيروت وموانئ أخرى ذات أهمية لسلامة مواصلاته البحرية ولتجارته. لكن نداء نابوليون لم يلقَ أذنًا صاغية ولم يستجب له سوى بعض الناقمين الموتورين وجلهم كانوا من الشيعة».

وعندما مات الجزّار (ربيع ١٨٠٤)، «لم يقلق ويحزن إلا مسلمو بيروت الذين تمادوا في أذية أهل الجبل طوال حكم الجزّار. فخشي المسلمون المشار إليهم من أن ينتقم منهم أهل الجبل. ولكن الأمير بشير استدرك الأمر وأقام قوى أمن رادعة (...) ولما عرف متاولة جبل عامل وبلاد بشارة بموت الجزّار جمعوا بعضهم بعضًا إذ كانوا هربوا وتفرّقوا في عكار وغيره بسبب ظلم الجزار وتنكيله بهم. وحضروا عند الأمير بشير مستنجدين به ليعودوا إلى أوطانهم. فمدّهم الأمير بالعون والرجال وتوجّهوا نحو بلادهم. ولكن داهمهم جيش الدولة العثمانية المرابط في عكا ونكل بهم وقتل منهم نحو ٣٠٠ وأسر منهم عددًا كبيرًا. ثم اجتاح العسكر بلادهم فهرب أهلها وخربت البلاد» (بطرس ضو، تاريخ الموارنة، ج٤، ص٥٠٥).

الفترة الذهبية في حكم بشير (١٨٠٥–١٨٢٠): في أساس هذه الفترة ما بلغه لبنان من ازدهار قياسًا على المناطق المجاورة، وفي حسن إدارة الأمير لهذا الازدهار والمحافظة عليه وتطويره. وقد تمكن من أن يفرض نفسه سيد لبنان المطلق، وأن يضمن مركزًا متفوّقًا له في كامل سورية. وما عزّز هذا المركز، دون شك، مشاركته الفاعلة للعثمانيين في رد الوهابيين عن العراق وبلاد الشام سنة ١٨١٠.

لكن هذه المشاركة العسكرية الفاعلة، وقد كان فيها للجنود الموارنة دور أساسي، رافقها «مزيد من الضغط من جانب الولاة على النصارى وسائر الطوائف من غير أهل السنّة في الداخل. ولربّما كان بعض ذلك لتهدئة خواطر الغزاة الوهابيين الشديدي التمسّك بالسنّة. وأمر الولاة بزيادة التشديد في تطبيق أحكام الشريعة، خصوصًا في معاملة غير المسلمين، فأعادوا العمل بالقيود القديمة المفروضة على النصارى، بما في ذلك «الغيار»، أي التمييز المهين في الملبس وغيره. وأمام هذا الضغط نزح عدد غفير من نصارى بلاد الشام إلى لبنان، أو قل إلى بيروت، فأصبحت هذه المدينة، من جديد، مركزًا تجاريًا كبيرًا (وتزايد دورها، بعد سنوات قليلة، أي إبان الحكم المصري). وشجّع بشير، من جهة، هذه الهجرة المسيحية وفتح أبواب البلاد في وجه اللاجئين. ثم انه دعا الدروز المضطهدين في منطقة حلب إلى الاستيطان في الشوف والمتن، وتقاسم مع الشيخ بشير جنبلاط نفقات نقلهم إلى لبنان في ١٨١١. ومن هنا يتضح أنه كان، وهو في أوج مجده، قادرًا على الوقوف حاميًا للنصارى والدروز المضطهدين في جميع الأنحاء الشامية» (الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص٥٥).

عودة الاضطراب والحكم المصري: انتهت الفترة الذهبية من عهد الأمير بشير بوفاة صديقه سليمان باشا (١٨١٩)، والي عكا، الذي حلّ محله عبدالله باشا الذي أبى، كالجزّار قبله، أن يرى أميرًا حاكمًا قويًا في لبنان، فطالبه بدفع ضريبة باهظة. فاضطرّ الأمير إلى فرض ضرائب جديدة أثارت أهالي المتن وكسروان فهبّوا وأعلنوا العصيان (عامية أنطلياس). فتنازل بشير عن الإمارة (١٨٢٠)، وغادر البلاد، ولجأ إلى القاهرة (١٨٢١)، لدى محمد علي باشا، حاكم مصر، الذي خصّه «باستقبال حار، وكسب تأييده سرًا لمشاريعه المقبلة وتفاوض في مصالحته مع الباب العالي» (جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ص٣٧٤).

وبالفعل، تدخّل محمد علي، وعاد بشير وعبدالله وأصبحا حليفين. ورجع بشير إلى لبنان (١٨٢٢)، وانتقم من معارضيه، وعلى رأسهم بشير جنبلاط، واستتب الأمن إلى أن كانت الحملة المصرية.

لكن، احتلال ابراهيم باشا (نجل محمد علي)، بمساعدة حليفه الأمير بشير، بلاد الشام بكاملها، فرض على الأمير أعباءً ارتأى تغطيتها بفرض ضرائب متزايدة تباعًا، كما فرض أعمال السخرة والتجنيد الإجباري. فما كان من الموارنة والدروز، على حد سواء، إلا الوقوف في

وجههما. وصحيح أن الموارنة والدروز كانوا جنودًا أشدّاء، يهبون للقتال في سبيل أمرائهم إذا أُهينوا، ومناطقهم وكراماتهم إذا نيل منها، «إلا أنهم كرهوا الخدمة العسكرية النظامية، خصوصًا في جيش من غير بلادهم. وكان الموارنة، كنصارى، يعتبرون أنفسهم معفيين من الخدمة في جيوش دولة إسلامية، سواء كانت هذه الدولة عثمانية أو مصرية. أما عقّال الدروز، فأبوا أن يخدم فتيانهم جنبًا إلى جنب مع جنود مسلمين في جيش واحد، خوفًا على درزيتهم من الإفساد (جنّد منهم فرقة خاصة، خريف ١٨٣٤، بمعزل عن بقية الجيش). أضف إلى ذلك أن الخدمة العسكرية هددت بالقضاء على طبقة الفلّاحين اللبنانيين، إذ كان من شأنها إبعاد أفضل عناصرها من المزارع والحقول، للقتال في حروب لا مصلحة لها فيها» (الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص٥٥–٦٢).

وفي أوائل ١٨٣٥، وصل إلى بيروت أحد موظفي السفارة البريطانية في الآستانة، ويدعى ريتشارد وود، وباشر العمل على إبعاد بشير عن حليفه ابراهيم باشا، وعلى تشجيع الدروز على بشير، وعلى إبعاد الموارنة عن فرنسا. ونشبت حركة عصيان درزية في حوران ووادي التيم يساندها دروز باقي المناطق.

نهاية الإمارة: حركة العصيان الدرزية هذه، في حوران ووادي التيم نشبت ما إن أصدر إبراهيم باشا أمره بتطبيق قانون الجندية سنة ١٨٣٧. أما مسألة «مساندة دروز باقي المناطق لهذه الحركة بدعم خفي من الأمير بشير» فمسألة يعتقد بها كثير من المؤرخين (منهم كمال الصليبي، في مؤلفه المذكور، ص٦٧). إذ إن الأمير كان يجد نفسه موضوعًا تحت أقسى الخيارات ومضطرًا للانصياع للحكم المصري. ومن هذه الخيارات القاسية انصياعه لطلب ابراهيم باشا «أن يرسل الأمير إبنه خليل على رأس أربعة آلاف مقاتل من نصارى لبنان للاشتراك في العمليات العسكرية في حوران ووادي التيم ضد المتمردين الدروز. وكان هذا الطلب يتنافى تمامًا مع ما درجت عليه تقاليد الإمارة اللبنانية. فقد كانت هذه التقاليد تحذر كل التحذير من وقوع اصطدام مباشر بين الطوائف، وخصوصًا بين الدروز والموارنة. وكان بشير الثاني يعلم كل العلم ان العودة عن هذه السياسة التقليدية قد تؤدي إلى عواقب وخيمة، خصوصًا وقد دخل في روع الدروز أن الأمير كان مسيحيًا، وانه كان، إلى حد ما على الأقل، عدوًا لهم. ورأى الأمير أن إرسال جنود نصارى، بقيادة نجله، لمحاربة الدروز لم يكن إلا مجازفة تؤدي إلى إثارة الأحقاد الطائفية وزوال ما تبقّى من الولاء الدرزي للإمارة. لكنه لم يرَ بدًا من إطاعة إبراهيم باشا والنزول على طلبه. وللتقليل من خطر هذه المجازفة ما أمكن، أشار على ابنه خليل بأن يمارس حرية التصرف في القتال إلى أقصى حد. واختار الأمير رجلًا مسيحيًا على معرفة بوادي التيم، يدعى جرجس الدبس، ليعمل دليلًا لابراهيم باشا في حملته تلك. وحرص جرجس هذا على أن يحيط الدروز علمًا بتحركات الجيش المصري، بل إنه غالبًا ما أعطى المصريين، عن قصد، توجيهات مضللة» (الصليبي، ص٦٧–٦٨).

ومع انتصارات ابراهيم باشا من جهة، وازدياد مخاوف بريطانيا والعثمانيين من دولة عربية قوية ترث العثمانيين، وزيادة تدخلهم لدى اللبنانيين بمختلف طوائفهم (كان الشيعة في جبل عامل قد أعلنوا العصيان في خريف ١٨٣٩) من جهة ثانية، انصاع الموارنة لرغبتهم وصمّموا على مقاومة الأمير بشير وحليفه ابراهيم باشا، خاصة وأن ريتشارد وود، حين كان في لبنان سنة ١٨٣٦، توفق إلى اجتذاب عدد من الموارنة، وعلى رأسهم البطريرك يوسف حبيش، واعدًا إياهم، باسم الباب العالي، بالحفاظ على إمارة مارونية في لبنان تتمتّع باستقلال ذاتي. وفي ٢٧ أيار ١٨٤٠، تنادى ممثلون عن الدروز والموارنة والروم الكاثوليك إلى الاجتماع. وفي ٤ حزيران عقدوا اجتماعًا في كنيسة مار الياس انطلياس وأقسموا على المقاومة بالقوة، وعمّت الثورة جميع أنحاء البلاد. وتدخّل

الانكليز عسكريًا إلى جانب العثمانيين، وبدأت هزائم ابراهيم باشا، وأسقط الأسطول الانكليزي عكا في ٣ تشرين الثاني ١٨٤٠، وانسحب ابراهيم باشا إلى مصر، وانهار حكم الأمير بشير، فقرّر الاستسلام للانكليز.

ثمة سبب ثانٍ تحكّم بالسياسة العثمانية (المتحالفة مع الانكليز)، إضافة إلى القضاء على الحكم المصري في المنطقة وطرد ابراهيم باشا، هو تقويض دعائم الإمارة اللبنانية، إذ كانت هذه الدعائم، منذ مطلع العهد العثماني، تستند إلى ولاء اللبنانيين لأمرائهم والتفافهم، فلّاحين وأسيادًا، حولهم في الأيام العصيبة، ما جعلها إمارة قوية تتوق دائمًا إلى مزيد من الاستقلال، وتجربة رائدة ينهل منها ويطلب دعمها كل مَن راودته فكرة الاستقلال من زعماء البلدان المجاورة. فكان لا بد، والظروف مؤاتية، من تقويض هذه الإمارة، واستبدالها بنظام يتيح بالمجال لهيمنة عثمانية كاملة.

بشير الثالث وفتنة ١٨٤١: وكان للعثمانيين ما أرادوا. فبعد فشل محاولتهم تعيين حاكم عثماني على لبنان، اختاروا أميرًا ضعيفًا هو بشير الثالث، وألحقوا المدن الساحلية، صور وصيدا وبيروت وطرابلس، مباشرة بالباب العالي الذي اختار بيروت، خلفًا لصيدا وعكا، مركزًا لباشوية عثمانية، ولمراقبة الجبل بطريقة أفضل. وبهذا أصبحت بيروت المركز الرئيسي للسلطة العثمانية على الساحل اللبناني.

وكان من نتيجة الاحتلال المصري أن حلّت ظروف وتعقيدات داخلية جديدة. ففي المقاطعات الدرزية رفض الفلّاحون الموارنة القبول من جديد بمركز أدنى، بعد أن كانوا، أيام الحكم المصري، تحرّروا من صفة «الرعايا» المذلة. ولكونهم كانوا يساوون الدروز بالعدد أو يزيدون عنهم، ويستشعرون تفوقًا ثقافيًا عليهم، فكانوا يرغبون في لعب دور لا يقل عن دور الدروز في إدارة البلاد.

لكن زعماء الدروز الإقطاعيين كانوا عازمين على ألا يسلّموا من جديد بسلطة آل شهاب. وطالبوا باستعادة سلطتهم وأراضيهم التي صادرها بشير الثاني. وكان بشير الثالث يرفض، رغم ضعفه، إعادة امتيازات مشايخ الإقطاع من دروز وموارنة، خصوصًا مشايخ آل الخازن وآل حبيش في كسروان (معتمدًا على الدعم البريطاني)، ما حمل هؤلاء المشايخ على الوقوف مع زعماء الدروز صفًّا واحدًا، مستندين على تعاطف السياسة الفرنسية المنافسة للسياسة البريطانية. وكثر المرشحون للإمارة مكان بشير الثالث بعد أن تبيّن أنهم لم يعودوا متحمسين له لفقدانه الشعبية المطلوبة. وكان الانكليز حريصين كل الحرص على الاحتفاظ بطريق الهند تحت مراقبتهم المطلقة، فكانوا قد اعتمدوا على اللبنانيين المسيحيين لإقصاء المصريين. وعندما فشلت مساعيهم بعد جلاء ابراهيم باشا، وفضّل المسيحيون الاتجاه نحو فرنسا، حاولوا أن يستميلوا الدروز إليهم لكي يوازنوا النفوذ الفرنسي.

أما الباب العالي، الذي لم يكن يهتم بإعادة الأمن إلى لبنان بقدر ما كان يصبو إلى تثبيت سلطة العثمانيين المباشرة، فقد ترك هذه الخلافات تتأزم. ومن ثم راح عملاؤه يحوكون الدسائس لإثارة الحرب الأهلية في الجبل. فنجح، وكانت فتنة ١٨٤١ حيث هاجم الدروز دير القمر، المدينة المسيحية ومقر الأمراء الشهابيين المألوف. و«استغل سليم باشا، حاكم بيروت، هذا الظرف ليثير الفتن بين المسيحيين والدروز. فأرسل إلى الفريقين صناديق من البارود والرصاص لكي يشعل نار الفتنة. وقد ابتدأت أزمة عام ١٨٤١ بخلاف سياسي محض، بل إقطاعي، ثم تحولت إلى حرب طائفية. فتعصّب العامة وتحمسوا للخلافات القائمة بين الأشخاص أكثر منهم للمبادئ. ودخلوا، مع الأسف، في الصراع، خالطين بين مصالح الزعماء الإقطاعيين ومصالح الوطن. وهكذا اقتتل المسيحيون والدروز في ما بينهم إشباعًا لهوى الأتراك والإقطاعيين» (عادل

إسماعيل، «لبنان: تاريخ شعب»، بالفرنسية *Le Liban: Hist. d'un Peuple*، ص١٤٥).

عمر باشا (١٨٤٢): عرف الباب العالي أن يستغلّ هذه الحال لكي يقنع العواصم الأوروبية بعجز اللبنانيين عن حكم أنفسهم بأنفسهم، وعيّن عمر باشا، وهو ضابط عثماني من أصل مجري اعتنق الإسلام، حاكمًا على الجبل ليطوي صفحة الإمارة نهائيًا.

حاول عمر باشا كسب ثقة اللبنانيين، فتقرّب من الجميع، وعمل على توزيع المكافآت، فأعاد الإقطاعيين إلى أملاكهم، كما حاول استرضاء المسيحيين ليوافقوا عليه كحاكم للجبل (كان الدروز قد رحّبوا به في بادئ الأمر)، وعاقب بعض الدروز الذين اعتبرهم مسؤولين عن فتنة ١٨٤١، وحرّض الفلّاحين على الأمراء والمشايخ والإقطاعيين.

لكن سياسته هذه أدّت إلى عكس ما كان يتمناه، فتقارب المسيحيون والدروز ضد «الحاكم الأجنبي»، وقدّموا العرائض إلى قناصل الدول محتجين على تولية حاكم أجنبي عليهم. وقد وصل هذا التقارب إلى حد موافقة الدروز على عودة الإمارة الشهابية، حتى ولو أدّى هذا الأمر إلى عودة بشير الثاني نفسه إلى الحكم. ولم تلبث هذه النقمة أن انفجرت حركة عصيان في كل أنحاء الجبل. وخوفًا من مزيد من التقارب بين المسيحيين والدروز، وعلى أثر احتجاج قناصل الدول الأجنبية، استدعى الباب العالي عمر باشا من لبنان (أيلول ١٨٤٢)، وبدأ البحث في نظام جديد للبنان، فكان نظام القائمقاميتين.

تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين منفصلتين (١٨٤٢-١٨٦٠): في المفاوضات التي جرت لإيجاد نظام جديد لجبل لبنان، تركّز البحث حول وجهتي نظر: الأولى، مثّلها موارنة لبنان وفرنسا، وطالبوا بإعادة الإمارة الشهابية. الثانية، مثلتها الدولة العثمانية وأيّدتها روسيا ورأت أن يكون جبل لبنان ولاية عثمانية، يكون والي صيدا مسؤولًا عنها.

أما بريطانيا، فقد عارضت عودة الشهابيين إلى الحكم، كما عارضت موقف تركيا وروسيا. عند ذاك اقترح كليمنس مترنيخ، رئيس وزراء النمسا حلًا يقضي بتقسيم جبل لبنان إلى منطقتين إداريتين، يدير شؤونهما حاكمان لبنانيان، واحد ماروني في القائمقامية الشمالية المسيحية، وآخر درزي في القائمقامية الجنوبية الدرزية، وذلك بإشراف والي صيدا. ووافق الجميع على ذلك، ودخل لبنان مرحلة جديدة في تاريخه، عُرفت بعهد القائمقاميتين، وكان ذلك أواخر ١٨٤٢ (ومترنيخ هذا، صاحب فكرة تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين، عاد اللبنانيون بعد نحو قرن وثلث القرن، أي إبان الحرب اللبنانية الأخيرة وأحاديث مشاريع التقسيم إلى دويلات طائفية، وأكثروا من ذكره، خاصة على وقع تصريحات وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر الذي كثيرًا ما كان يعرب فيها عن إعجابه بمترنيخ).

تمّ، إذًا، تقسيم جبل لبنان إلى منطقتين (قائمقاميتين) يفصل بينهما طريق بيروت - دمشق.

- القائمقامية الشمالية، امتدت من طريق بيروت - دمشق إلى غزير، ثم ألحقت بها في ما بعد مناطق جبيل والبترون والكورة والزاوية وبشري. قاعدتها بكفيا، وعيّن أول قائمقام عليها الأمير حيدر أبي اللمع (١٨٤٢-١٨٥٤)، ثم الأمير بشير أبي اللمع (١٨٥٤-١٨٥٨)، ثم يوسف بك كرم (١٨٦٠).
- القائمقامية الجنوبية، امتدّت من طريق بيروت - دمشق حتى جبل الريحان جنوبًا، واشتملت على الشوف وجزين وقسم من البقاع الغربي وبعض قرى إقليم التفاح. قاعدتها بعقلين. وأول قائمقام عليها الأمير أحمد أرسلان (١٨٤٢-١٨٤٥)، وبعده الأمير أمين أرسلان (١٨٤٥-١٨٥٨)، وبعده الأمير محمد أرسلان (١٨٥٨-١٨٦٠).

مصاعب وعراقيل ومصالح وتدخلات دولية: كان نظام القائمقاميتين ضعيفًا، يحمل في داخله أسباب الخلاف. فإن القائمقام يرجع إلى والي صيدا، وصلاحياته محدودة وليس له جيش لفرض السلطة. وكان القائمقامون إجمالًا بدون شعبية، وتنقصهم الخبرة السياسية، في حين برزت مشاكل اجتماعية وسياسية معقدة تحتاج إلى حاكم قوي وبعيد النظر. برزت مشاكل الصراع بين عامة الشعب والإقطاعية، واتخذ الصراع شكلًا طائفيًا (مارونيًا – درزيًا). كذلك زاد توزيع السكان واختلاطهم المشكلة تعقيدًا، فإن نسبة من السكان الدروز كانت تعيش في القائمقامية المسيحية، كذلك كانت نسبة مرتفعة من المسيحيين تعيش في القائمقامية الدرزية، وكانت الإشاعات كثيرة، فإذا سمع أهل القائمقامية أن أحدًا من أبناء دينهم تعرّض لمكروه في القائمقامية الثانية انتقموا من المواطنين الموجودين بينهم. وبالإضافة إلى هذا الواقع السكاني كان في القائمقامية الدرزية قرى مسيحية بكامل سكانها، أو معظمهم، مثل دير القمر وحاصبيا وراشيا، كُلف والي صيدا بإدارتها.

وفوق كل هذه المصاعب، جاءت السياسة الدولية ومصالحها وتدخلاتها في شؤون البلاد، لتزيد الوضع تعقيدًا.

فمنذ حركة علي بك الكبير في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحملة نابليون على مصر، زادت الدول الأوروبية من اهتمامها بالشرق وبأسواقه التجارية وبموقعه، واستفادت من ضعف السلطة العثمانية، فانتزعت منها الامتيازات، وتدخلت بشؤونها فتلاحقت سلسلة أزمات أطلق عليها المؤرخون إسم «المسألة الشرقية». وظلّ لبنان لمدة من الزمن (وتحديدًا في أيام نظام القائمقاميتين) ساحة الصراع بين هذه الدول:

خافت السلطنة العثمانية من أن يحقق لبنان (جبل لبنان) استقلاله الكامل، فتسعى بعده المناطق المجاورة للاستقلال أيضًا. لذا عملت لضمّ لبنان نهائيًا إلى السلطنة، فشجعت الخلافات بين اللبنانيين.

وروسيا كانت تسعى للوصول إلى المياه الدافئة (إلى البحر المتوسط)، وخاضت حروبًا طويلة ضد السلطنة، وحصلت على معاهدة فينرجي (منذ سنة ١٧٧٤) على حق حماية الأرثوذكس في أنحاء السلطنة (واستمرّت تتدخل بحجة هذه المعاهدة).

وكان لفرنسا مطامع منذ حملة نابوليون، بل حصلت على امتيازات من السلطنة منذ القرن السادس عشر، وأصبح لها مصالح سياسية واقتصادية وثقافية (مدارس) في أنحاء السلطنة (خاصة في لبنان وبسبب علاقاتها المميزة مع الموارنة بصورة خاصة). وتعاطفت مع الموارنة وأعلنت حمايتها لهم.

أما بريطانيا فسيطرت على امبراطورية واسعة، وكانت تحرص على تأمين طريق الهند، فأرسلت لجنة، سنة ١٨٣٤ (أي قبل حفر قناة السويس)، ودرست إمكان اعتماد طريق من طرابلس في لبنان إلى حلب فنهر الفرات فالخليج العربي ومنه إلى الهند، واهتمّت بالوضع في لبنان، وقررت أن تقف في وجه فرنسا وروسيا، وتقرّبت من الدروز (بعد أن حاولت مع الموارنة كما تقدم ذكره).

وأما النمسا فتقربت من الكاثوليك، لكن دورها ظل محدودًا في شرقي المتوسط، إذ وجّهت معظم اهتمامها إلى منطقة البلقان (وهيب أبي فاضل، لبنان في مراحل تاريخه الموجزة، مكتبة انطوان، بيروت، ط١، ١٩٩٤، ص١٠٤–١٠٥).

فأحداث نظام القائمقاميتين الكبرى: فتنة ١٨٤٥، ثورة ١٨٥٨ وفتنة ١٨٦٠، كانت صنيعة هذا الوضع الداخلي، وتلك المصالح والتدخلات الخارجية.

فتنة ١٨٤٥: عمّت أحداثها الدموية (بين الدروز والموارنة) مختلف مناطق الجبل، وبخاصة الشوف وجزين والمتن وزحلة والبقاع الغربي، والدولة العثمانية، بواسطة والي صيدا وجيهي باشا، عكفت على تغذيتها، إلى أن أرسلت، بضغط من الدول الأوروبية، وزير خارجيتها

شكيب أفندي، الذي عمل على إيقافها، وأجرى تعديلات على نظام القائمقاميتين، أساسها إبقاء نظام القائمقاميتين، لكن مع إنشاء مجلس يترأسه القائمقام ويتألف من نائب له وقاض ومستشار عن كل من الطوائف الخمس: السنّة والموارنة والدروز والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، ويكون لهذا المجلس مهمتان: الأولى، تقدير الضرائب وتوزيعها على المناطق وجبايتها؛ الثانية، النظر في الدعاوى المحالة إليه من القائمقام (فاعتبر هذا الترتيب – إنشاء المجلس الطائفي هذا – أساس التمثيل الطائفي للبنان الذي اعتمد في ما بعد، أيام المتصرفية، ثم الانتداب الفرنسي، وإلى اليوم). والجدير ذكره أن في مجلس القائمقامية اقتصر تمثيل الشيعة بمستشار فقط دون أن يكون لهم قاضي وذلك بسبب عدم اعتراف العثمانيين بأنظمة شرعية خاصة بالشيعة.

وثمة ترتيب آخر اتخذه شكيب أفندي وهو تقسيم منطقة بعبدا بين قائمقاميتي الموارنة والدروز. فجاءت هذه الترتيبات بمثابة ضربة موجعة بمصالح الإقطاعيين في جبل لبنان، ذلك أن الصلاحيات التي مُنحت لمجلس القائمقامية المستحدث كانت سابقًا بيد رجال الإقطاع.

ثورة الفلّاحين (١٨٥٨–١٨٥٩): كان من شأن الترتيبات والتعديلات التي اتخذها شكيب أفندي أن تثير الرعب في قلوب رجال الإقطاع خوفًا على مصالحهم. فناصبوا مجلسي القائمقاميتين العداء، وأخذوا يعرقلون أعمالهما، كما زادوا من الضرائب على الفلّاحين. فتضايق هؤلاء، وكان الوعي قد بدأ يتسرب إلى صفوفهم، وتناهى إلى مسامعهم ما اتخذه مؤتمر باريس (١٨٥٦) من مقررات أرغمت السلطان العثماني على إصدار «الخط الهمايوني» الذي أعلن المساواة بين جميع أبناء السلطنة بغض النظر عن مذاهبهم وطبقاتهم. وأما الفعل الأكثر تأثيرًا في وعيهم «الطبقي» فجاءهم عبر انتشار المدارس وموقف البطريرك الماروني بولس مسعد ورجال الكهنوت الموارنة، ومعظمهم من عامة الشعب، وقد قاموا يدعمون موقف الفلّاحين ويعملون على توعيتهم (حول دور رجال الدين الموارنة، ومدارسهم، في هذه التوعية وفي هذه الثورة، تميّز بالتفصيل وبالعمق كتاب إيليا حريق «التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث»).

ولم تكن هذه الحركة الاجتماعية معزولة عن المطالب السياسية والوطنية، المتعلقة بشكل عام بمزيد من التحرر من سلطة العثمانيين. فلما «... ماطل الأتراك في تنفيذ التنظيمات الخيرية والإصلاحات الموعودة، بعد صدور خط همايون ١٨٥٦، تألفت لجان مسيحية في بيروت وكسروان وزحلة ودير القمر غرضها تهيئة تحرير المسيحيين من حكم الأتراك» (د. أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان منذ سقوط الأسرة الشهابية حتى ابتداء عهد المتصرفية، ط١، ١٩٦٦، دمشق، ص١٢١). أما السلاح فقد كان متوافرًا بكثرة: «... إن تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين كان من شأنه في حدة الخصومة... حتى قيل إن عدد من يحمل السلاح من نصارى المناطق المختلطة زاد على ١٣ ٩٥١ رجلًا، مقابل ٦٣٩٠ رجلًا من الدروز» (د. أحمد طربين، المرجع المذكور، ص٧٦؛ نقلًا عن Richard Edwards, *La Syrie 1840-1860*, p. 89).

وإذ بلغت العداوة بين الفلاحين والمشايخ، وبخاصة في كسروان حدًا كبيرًا، أخذ الفلاحون في مختلف القرى يعقدون الاجتماعات لبحث شكاويهم وتنظيم حركتهم. وأخذ الشباب في كل قرية ينتظمون تحت قيادة «شيخ الشباب» لحماية أهاليهم من مظالم الإقطاعيين. ثم ما لبثوا أن وحّدوا حركتهم واختاروا ممثلين عنهم للتفاوض مع مشايخ آل الخازن. لكن المفاوضات فشلت بسبب رفض المشايخ تقديم تنازلات من جهة وإصرار الفلّاحين على المطالبة بالمساواة من جهة أخرى.

وفي تشرين الثاني ١٨٥٨، اختار الفلّاحون لحركتهم قائدًا هو طانيوس شاهين سعادة من

ريفون. فأخذ يطوف القرى ويخطب في الناس ويحرّضهم على الثورة، بعد أن حدّد مطالب الفلّاحين وأهدافهم وهي: إزالة الفوارق الاجتماعية، وفرض المساواة، وإعادة النظر في توزيع الملكيات. وقد انطلق كثير من المؤرخين من مجمل مواقف طانيوس شاهين، أخصّها استعماله، في خطاباته، لمثل هذه الألفاظ: «بقوة الجمهور»، و«بقوة الحكومة الجمهورية»، إضافة إلى أنه عندما استتبت له السيطرة (في كسروان)، وإلى حين، جعل من نفسه «حامي الحقوق الفردية»، ليعتبرونه «أول رئيس لأول جمهورية في الشرق» (موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٣).

بدأت ثورة الفلّاحين في أواخر ١٨٥٨، حين هاجم أهالي زوق مكايل، بقيادة الياس منيّر، مشايخهم واستولوا على أملاكهم. ثم امتدت الثورة إلى جونيه، فإلى كل قرى كسروان، وبخاصة ريفون، ميروبا، عشقوت وغيرها.

وبدلالة واضحة إلى تداخل «الوطني» بـ«الاجتماعي» في هذه الثورة، أن أكثر ما أثار غضب الفلّاحين ما تناهى إليهم عن اتصال آل الخازن بخورشيد باشا (الوالي التركي)، فأذاعوا أن هؤلاء يخططون مع الحكومة لخراب كسروان، وتنادوا إلى الاجتماع حيث قرروا طرد آل الخازن حيثما وجدوا. ووضع هذا القرار فورًا موضع التنفيذ، ولوحق آل الخازن في طريق هربهم إلى بيروت. وجرت وقائع ارتكبت فيها الفظائع.

وفيما استمرت هذه الأعمال طيلة شهر شباط ١٨٥٩، عسكرت حاميات عثمانية صغيرة في بعض قرى كسروان، ثم انسحبت، ولم يبذل خورشيد باشا أي جهد لإعادة النظام، وأفلت زمام الأمور من يد القائمقام، وخشي البطريرك بولس مسعد من أن تستغل الدولة العثمانية حركة الفلّاحين وتجعل جبل لبنان ولاية عثمانية، فعمل على التهدئة، وقام بدور الوساطة بين الفلّاحين وآل الخازن، الذين عادوا إلى أراضيهم، وأوقف الفلاحون ثورتهم، وقد بدأت بوادر الفتنة الطائفية بالظهور، خاصة وأن حديث الطائفية ظل متواترًا، يشجعه إقطاعيو ومشايخ الدروز في القائمقامية الدرزية، الذين أفزعهم نجاح ثورة الفلاحين في كسروان وإمكان انتقالها إلى فلاحيهم (علمًا أن معظم الفلاحين في القائمقامية الدرزية كانوا من النصارى). فعملوا على وحدة الصف الدرزي، وبيّنوا لجماعاتهم أن الثورة في كسروان هي حركة طائفية موجّهة ضد الدروز.

فتنة ١٨٦٠: كان فلّاحو الشوف والغرب والجرد خليط من الدروز والنصارى. فإذا كان صيف ١٨٥٩ شهد بعض الصدى لدى فلّاحي بعض القرى الدرزية لثورة الفلّاحين في كسروان، إلا أن سرعان ما تمكن الإقطاع الدرزي من السيطرة على هذا التململ بتحويله من تململ إجتماعي إلى مخاوف من النصارى «وأطماعهم».

وظلّ التدخّل العثماني مستمرًا، ورأى في ثورة الفلّاحين الموارنة خطرًا على الدولة، ونجح في تحويلها باتجاه الفتنة: «وربّما كان كثيرون من الموظفين العثمانيين يردّدون مع أحمد باشا والي إيالة الشام ومشير عسكر عربستان قوله الذي نقل عنه: «إن في سورية آفتين هما النصارى والدروز، فكلما ذبح أحدهما الآخر، استفادت السلطنة العثمانية» (...) «ووجدت المناسبة في ثورة الفلاحين بكسروان وامتداد خطرها على الشوف، وهنا أدرك خورشيد باشا أن الثورة ستؤدي إلى سقوط الحكم العثماني في الجبل؛ ويبدو أنه اعتمد الفوضى سبيلًا لتوطيد سلطان دولته، ولجعل كلمتها فيه نافذة على جميع الطوائف عن طريق حكم عثماني مباشر» (أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان...، ص١٢١ وما تلاها).

كانت شرارة الفتنة حادث فردي في بيت مري (٣٠ آب ١٨٥٩)، ما لبث أن تضخّم وتحوّل إلى حرب طائفية، ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى من الطرفين، وكانت ذروتها في أيار وحزيران ١٨٦٠، وتخللتها مذابح وإحراق قرى، وامتدت فشملت معظم لبنان وانتقلت إلى سورية، وكان الأتراك يشاركون إلى جانب الدروز مباشرة ويمدوهم بالأسلحة ويقطعون الطرق على المسيحيين. وفي حين كان الولاة العثمانيون يسكتون عمّا يجري، وفي مقدمهم والي صيدا خورشيد باشا، اندفع عدد من الغيورين المصلحين من كل الطوائف، وعلى رأسهم الأمير عبد القادر الجزائري، إلى إيواء عدد كبير من الهاربين والمشردين.

عندما وصلت أخبار هذه المذابح إلى فرنسا، التي كانت حينها تحت حكم الامبراطور نابوليون الثالث، هبّت الأوساط الكاثوليكية تطالب الحكومة بالتدخّل. وبعد عدة محاولات قامت بها فرنسا، واتهمت فيها السلطان العثماني بالإخلال بالتعهدات التي أطلقها خلال مؤتمر باريس ١٨٥٦ بالمساواة بين جميع أبناء السلطنة، عقد مؤتمر باريس في ٣ آب ١٨٦٠، حضرته فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية، وتقرّر فيه إرسال ١٢ ألف جندي، نصفهم فرنسيون. وفي ١٦ آب نزلت السواحل أولى الفرق العسكرية الفرنسية بقيادة الجنرال بوفور دوتبول Beaufort d'Hautpoul، وخيمت في حرج الصنوبر، في ضاحية بيروت، ثم انتقلت إلى الشوف.

وأثناء التحضير لمؤتمر باريس المذكور، توقعت الدولة العثمانية تدخلًا أوروبيًا مشتركًا في حوادث لبنان (وهذا ما حصل بالفعل)، فأسرعت وأرسلت كبير رجالاتها، وزير خارجيتها فؤاد باشا، بصلاحيات واسعة وفوق العادة، وفوّضته اتخاذ كل التدابير التي من شأنها أن تضع حدًّا للمذابح وتمنع التدخّل العسكري الأوروبي.

وصل فؤاد باشا إلى بيروت في ١٥ تموز ١٨٦٠ (قبل نحو ثلاثة أسابيع من انعقاد مؤتمر باريس وإقراره إرسال جيش إلى لبنان)، وأمر فورًا بكف يد خورشيد باشا عن ولاية صيدا، وتوجّه إلى دمشق وأنزل عقابًا شديدًا بمسببي الفتنة، فأعدم ١١١ ضابطًا تركيًا، وحكم على مئات الدمشقيين بالإعدام أو بالسجن أو النفي.

عاد فؤاد باشا إلى بيروت في ١٢ أيلول ١٨٦٠، واجتمع مع بوفور دوتبول، قائد الحملة الفرنسية، واتفقا معًا على مناطق انتشار الجيش الفرنسي. وأجرى الوزير العثماني محاكمات لخورشيد باشا وبعض الضباط الأتراك، ولعدد من الزعماء الدروز. وتقرّب من يوسف كرم في إهدن، وعيّنه قائمقامًا على المسيحيين في تشرين الثاني ١٨٦٠ (دامت ولايته نحو ستة أشهر، حتى حزيران ١٨٦١).

نظام المتصرفية (١٨٦١–١٩٢٠)

اللجنة الدولية ومؤتمر بيروت (١٨٦٠–١٨٦١): رغم تحرّك فؤاد باشا السريع والحازم، وحنكته، فإنه لم يستطع منع تدويل الأزمة. فتألفت في بيروت لجنة دولية من ممثلي فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا برئاسته هو (فؤاد باشا) للنظر في إعادة تنظيم لبنان. فعقدت اللجنة أول اجتماع لها في ٥ تشرين الأول ١٨٦٠. وتتابعت الاجتماعات والمناقشات والمقترحات والمواقف والمواقف المضادة على مدى ثمانية أشهر كاملة (أي حتى حزيران ١٨٦١)، وتعددت المشاريع وتوسعت حتى انها طرحت البحث في مصير «الأراضي السورية» برمّتها. «فظهرت في العواصم الأوروبية على شكل نشرات أو مقالات أو كراريس بقلم كبار الكتّاب والخبراء والمراقبين السياسيين والصحافيين، فذاع خبر مشاريع مختلفة في فرنسا خاصة... وشاع أن الروس اقترحوا تقسيم سورية بين الدول الأوروبية...» (د. أحمد طربين، أزمة الحكم في لبنان...، ص١٩٩–٢٠٠، مستندًا بشكل أساسي على: نور الدين حاطوم، رسالة دكتوراه من جامعة باريس سنة ١٩٤٥).

اتفقت اللجنة، في آخر الأمر، أي في ٩ حزيران ١٨٦١، على إقرار نظام للبنان جرى التوقيع عليه في الآستانة. وبموجب هذا النظام الذي عُرف بـ«النظام الأساسي» Réglement

Organique أصبح لبنان سنجقًا عثمانيًا له استقلاله الداخلي، على أن تضمن كيانه المستقل الدول الست موقعة النظام... وقبل أربعة أيام، أي في ٥ حزيران ١٨٦١، غادر الجنرال دوتبول وجنوده لبنان. ومن ضمن ما وضعته حملته من دراسات، إبان وجودها في لبنان، خريطة لـ «لبنان التاريخي» سيعتمدها المطالبون بتوسيع رقعة جبل لبنان كما سنرى لاحقًا.

متصرفية جبل لبنان حسب النظام الأساسي:

تألف النظام الأساسي لجبل لبنان من مقدمة، و١٧ مادة. وأهم ما نصّ عليه:

أ) تتألف متصرفية جبل لبنان من سبعة أقضية هي: الشوف، المتن، كسروان، البترون ومعها بشري والزاوية، الكورة، جزين وزحلة (مساحة هذه الأقضية أقل من مساحة الإمارة في العهدين الشهابي والمعني).

وقسّم كل قضاء من هذه الأقضية إلى عدد من النواحي، والناحية إلى عدد من القرى:

القضاء	عدد النواحي	عدد القرى
كسروان	١٦	٦٠٠
الشوف	١٢	١١٣
المتن	١٢	١٧٨
جزين	١١	١٢٣
الكورة	٩	٤٣
البترون	٧	١٤٩

زحلة، قضاء قائم بنفسه.

ب) يتولى إدارة جبل لبنان متصرّف مسيحي غير لبناني، تعيّنه الدولة العثمانية وتوافق عليه الدول الموقعة على البروتوكول.

ج) أما إدارة القضاء فيتولاها قائمقام يعينه المتصرف (لا يزال إلى اليوم «القائمقام» هو أعلى موظف إداري في القضاء).

د) ويتولى شؤون الناحية مدير يعينه المتصرف أيضًا.

هـ) وأما القرية فيديرها مختار أو شيخ ينتخبه الأهالي.

و) يساعد المتصرف في الحكم مجلس إدارة مكون من ١٢ عضوًا يمثلون مختلف الطوائف اللبنانية:

ماروني	٤
درزي	٣
أرثوذكسي	٢
كاثوليكي	١
سني	١
شيعي	١

أما توزيع هؤلاء الأعضاء بحسب الأقضية فيتمّ وفقًا للتوزيع التالي: كسروان ٢ (موارنة)، الشوف ١ (درزي)، المتن ٤ (ماروني، درزي، أرثوذكسي، شيعي)، جزين ٣ (درزي، ماروني، سني)، الكورة ١ (أرثوذكسي)، زحلة ١ (كاثوليكي).

ز) تساعد المتصرف في الحفاظ على الأمن فصائل من الدرك اللبناني أو الضابطة.

ح) نُظمت المحاكم، وقُسّمت إلى محاكم بدائية، ومحكمة استئناف عليا.

ط) وأما أمور الأحوال الشخصية، فبقيت بيد رجال الدين.

وألحق بهذا النظام «بروتوكول ١٨٦٤» الذي اقترحه المتصرف الأول داود باشا بعد فترة تجريبية، ويقضي ببعض التعديلات الطفيفة المتعلقة بمجلس الإدارة والمحاكم ونظام الضرائب، ووافقت عليها السلطنة والدول الضامنة. كما وافقت على إبقاء داود باشا متصرفًا للمرة الثانية ولمدة خمس سنوات.

أما الأراضي الأخرى من «لبنان التاريخي»، فكانت:

- ولاية بيروت، التي تكوّنت من بيروت وصيدا وصور ومرجعيون وطرابلس (واللاذقية وعكا ونابلس)، واعتبرت أهم ولاية عثمانية في شرقي المتوسط.
- أقضية أربعة هي: حاصبيا، راشيا، بعلبك والبقاع الغربي، وقد أتبعت بولاية دمشق.

لماذا هذا التركيز، لدى أكثر المؤرخين، على أن نظام المتصرفية صغّر «لبنان التاريخي»، أو «لبنان الإمارة» (المعنية والشهابية)، بسلخه للأقضية والمدن المذكورة.

لقد أوجز كمال سليمان الصليبي (تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر والتوزيع، ص١٤) الردّ بقوله: «... بإمكاننا أن نحدّد لبنان تاريخيًا، أثناء العهد العثماني، بالمنطقة التي تبدأ بقمم لبنان الشرقية وتمتد حتى البحر والتي تأثرت مباشرة بالحكم المعني والشهابي، وهي منطقة لا تختلف في حدودها عن لبنان الحديث. وقد نشأت فيها سلطة سياسية نمت وتطورت، دون توقف، من مطلع القرن السابع عشر إلى اليوم. فاتخذ لبنان من ذلك طابعًا خاصًا، وشخصية مميزة، ووحدة سياسية رعتها وحافظت عليها الأسر والحكومات التي تعاقبت على تدبير شؤون البلاد...».

هذا فضلًا عن أن الخريطة التي وضعها الجيش الفرنسي (القسم الأهم في الحملة العسكرية التي اتفق على إرسالها إلى لبنان – ١٨٦١) للبنان، متطابقة هي الأخرى، وإلى حد كبير، مع التحديد الذي قال به الصليبي. وهذه الخريطة هي نفسها التي ستعتمدها الوفود اللبنانية إلى مؤتمر الصلح في باريس (١٩١٩).

السكان في عهد المتصرفية (والهجرة):

تسبّب سلخ المناطق المذكورة بتراجع كبير لعدد السكان. فقد هبط عدد سكان الجبل – الجزء الأوسط والأساسي في الإمارة اللبنانية – إلى أقل من نصف مليون نسمة، وأصبح سكان «لبنان» (أي «جبل لبنان» دون الأطراف والمدن الساحلية) لا يتعدّى الـ ٤٥٠ ألفًا، بينهم ٨٢٪ من المسحيين و١٢٪ دروز، وأقلية ضئيلة من السنّة والشيعة. أما الكثافة السكانية فكانت عالية جدًا وتفوق ٨٥ شخصًا في الكلم^2 الواحد.

وقد نصّ بروتوكول ١٨٦٤ على السعي الحثيث للقيام بتعداد للسكان كي توزّع الضرائب بالتساوي على جميع السكان من جهة، ولمعرفة عدد رجال الأمن والشرطة الواجب تجنيدهم للمحافظة على الأمن الداخلي في المتصرفية من جهة ثانية. وقد جرى الإحصاء الأول للسكان في المتصرفية سنة ١٨٦٧، في عهد المتصرف الأول داود باشا. وقد بلغ عددهم ٣٨٠ ألفًا. وبعد عشرين عامًا (أي في ١٨٨٧) دلّ إحصاء جديد أن مجمل عدد السكان هو ٣٩٥ ألفًا. وارتفع سنة ١٩٠٠ إلى ٤٠٠ ألف، ثم هبط إلى ٣٨٢ ألفًا سنة ١٩٠٥، قبل أن يرتفع مجددًا إلى ٤٧٠ ألفًا سنة ١٩١٣ (على أبواب الحرب الأولى).

«وبمقارنة هذه الأرقام، يتبيّن أن سكان المتصرفية زاد عددهم ٩٠ ألف نسمة فقط خلال ٤٦ سنة (١٨٦٧–١٩١٣). وهذا أمر غريب من الناحية العلمية لأنه إذا أخذنا نسبة زيادة معتدلة (٢,٥٪ مثلًا) لكان عدد سكان المتصرفية قد فاق المليون نسمة. فأين ذهبت كل هذه الزيادة؟..

«كان هدف السلطنة من وراء سلخ القسم الأكبر والأخصب من أراضي الإمارة اللبنانية، دفع سكان جبل لبنان إلى الانضمام إلى الدولة العثمانية طلبًا للعيش برخاء. إلا أن هؤلاء فضّلوا العيش الحرّ في جبلهم الوعر، ولما ضاقت بهم أرجاؤه، فضّلوا الهجرة إلى دنيا الاغتراب سعيًا وراء حياة أفضل وكان ذلك بداية عصر الهجرة اللبنانية الحديثة التي استنزفت نصف سكان المتصرفية خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز الأربعين عامًا. وقد بلغ عدد المهاجرين المسجّلين في دوائر المتصرفية أكثر من مئة ألف مهاجر سنة ١٩٠٥» (د. لابا السمعاني، منشورات الجامعة اللبنانية، العدد ٤١، بيروت ١٩٩٦، ص١٧٨).

داود باشا: استمرّ نظام المتصرفية إلى العام ١٩٢٠. لكنه كان «إسميًا» منذ أن ألغى امتيازاته جمال باشا في العام ١٩١٥، واستمرّ إسميًا مع احتلال الحلفاء العسكري للبنان (١٩١٨–١٩٢٠) إلى أن حلّت محله «دولة لبنان الكبير» بدءًا من أول أيلول ١٩٢٠.

توفق المتصرف الأول، داود باشا، في ترسيخ دعائم النظام (نظام المتصرفية)، فسهّل

الأمر أمام خلفائه من المتصرفين. فحقّق المصالحة بين الطوائف المتعطشة جميعًا إلى الهدوء والأمن بعد كوارث الفتنة الأخيرة وما سبقها من فتن واضطرابات طيلة عهد القائمقاميتين. وعاد التعاون بين النصارى والدروز من جديد. وإذ كانت الاسر الإقطاعية لا تزال تحتفظ ببعض النفوذ والشعبية، عمد المتصرف إلى اجتذابها شيئًا فشيئًا خشية أن لا تتكتل في ما بينها وتخلق له المصاعب، وذلك بأن عيّن ١٦ أميرًا وشيخًا في مناصب حكومية رفيعة. «والحقيقة أنه لولا حسن إدارة هذا المتصرف وعدله، لتمكنت معارضة رجال الإقطاع له، وجلهم من الدروز، (بالإضافة إلى معارضة يوسف كرم)، أن تعيد البلاد إلى شبح أزمة جديدة، خاصة وأن معارضتهم لاقت، في البدء، استحسانًا ورواجًا بسبب فداحة الضرائب على الطبقات الدنيا. لكن داود باشا استطاع أن يتجنب العاصفة، فوطّد الأمن والاستقرار وتمكن من تطبيق أحكام الدستور» (فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص٥٤٠؛ نقلًا عن Jessup, p. 266).

يوسف كرم: ينتمي يوسف كرم (١٨٢٣–١٨٨٩) إلى أسرة صغيرة من مشايخ إهدن. كان والده بطرس أول من تسلّم في أسرته «عهدة» إهدن. تلقّى يوسف كرم علومه، أسوة بأبناء جيله، على رجال الدين في مدرسة القرية، فأتقن العربية، وألمّ بالفرنسية قراءة وكتابة. وفي مطلع حياته ظهرت عنده موهبة الزعامة، ولفت إليه الأنظار، وقاد جانبًا من أحداث السنوات التي عاصرها، وبرز زعيمًا مارونيًا شابًا، أثارت زعامته حماسة السكان، في غياب أي مقدرة على القيادة من جانب الطبقة الحاكمة آنذاك، سواء عند آل شهاب أو آل أبي اللمع. وكانت المرة الأولى في جبل لبنان يرتفع شاب، لا مكانة عليا ولا مرتبة له، إلى أعلى منصب سياسي في البلاد (قائمقام)، وإلى زعامة شعبية برزت في جبل لبنان ولم يكن لها سابقة تحت نظام الإقطاع. وكان أتباع يوسف كرم من الموارنة المنتشرين في كل أنحاء البلاد، لا من رعايا الإقطاعيين وحدهم. وكان يجذب إليه، في الأخص، أبناء الجيل الطالع. ويبدو أنه هو نفسه كان مقتنعًا بأنه كان يمثل طرازًا جديدًا من الزعامة، ويستدلّ على ذلك مما كتبه مرة وأعرب فيه عن شعوره قائلًا: «... تاركًا بعدي طريقًا أمينة لأبناء الوطن محبوبون عندي أكثر جدًا من تقدمي إلى الوظائف واضع أمام أعينهم سننًا وعوايد جديدة يتبادرون إليها» (ايليا حريق، التحوّل السياسي في تاريخ لبنان الحديث، ص١١١–١١٢).

لم يكن يوسف كرم ليرضى بأقل من أن يصبح الحاكم الوطني للبلاد. ولما تبيّن أن نظام المتصرفية الجديد يحول دون وصول لبناني إلى منصب الحاكمية، هبّ يناوئ هذا النظام. فكان أن نفاه الحاكم العثماني إلى اسطنبول، لكنه عاد ليقود قوى المعارضة بين الموارنة في وجه المتصرف. ولما أصيب بالفشل مرة ثانية، نُفي إلى الجزائر، ثم انتقل من هناك إلى فرنسا وسائر أوروبا، «وعبثًا ذهبت طلباته المتكررة للسماح له بالعودة إلى لبنان. فمات في منفاه بايطاليا وله من العمر ٧٦ عامًا» (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص١٥١).

تناولته بعض كتب «التاريخ الإيديولوجي» مغلّبةً لديه نزعته المارونية وجاعلة منه بطلًا مارونيًا أسطوريًا وقديسًا. إلا أن مثل هذه الكتابات، التي أخذت «الجانب القليل وأهملت الجوانب الأهم»، ما لبثت أن انكفأت أمام كتب ودراسات حديثة اعتمدت الوثائق (مواقفه ورسائله، خاصة في سنوات نفيه الطويلة واتصالاته بالمسؤولين الأوروبيين) لتستنتج أنه زعيم ماروني، وطني، لبناني وعربي، ذو فكر سياسي ونهضوي.

فبتأثير من مشاهداته في أوروبا، تلاقى بما كان يفكر فيه أحرار العثمانيين (خاصة العرب) المقيمين هناك. فكان «حريصًا على أن تكون السلطة مستمدة من الشعب. والفكرة هذه تظهر لأول مرة في لبنان في كتابات مفكر ما، بعدما شاعت، عمليًا، في ثورات العامية. فبرّر كرم

طموحه إلى السلطة بتأييد الشعب وبما تنطوي عليه الوطنية اللبنانية من أفكار تقوم على أساس استقلال لبنان... فمنذ الفتح الإسلامي لسورية، حافظ لبنان على استقلاله الذاتي في نظر كرم. وفي العهد العثماني أدّى لبنان الجزية ليبعد العثمانيين عن التدخل في شؤونه الداخلية. ولبنان في نظره يشمل الإمارة كلها... وكان يعتبر نفسه بطل هذا الاستقلال العريق... ومن هنا رفضه العنيف لنظام القائمقاميتين. وذلك لاعتقاده أن اللبنانيين لا يحتملون التقسيم، وإلا لما استطاعوا أن يقاوموا اضطهاد جيرانهم كما فعلوا عبر التاريخ. ولبنان هو موطن النشاط العام في البلاد، ويؤلفون ثلاثة أرباع السكان... وكان يوسف كرم يمثّل الوطنية اللبنانية الشمالية أعنف تمثيل. ففي حياته كما في كتاباته صاغ فكرة الوطنية اللبنانية. ومما قاله إن الموارنة أبناء وطن واحد، وأعضاء كنيسة واحدة، ولهم وطنية واحدة» (إيليا حريق، ص١١٢، ١١٣، ١١٤).

«وعن يوسف كرم، في فكره، يقول صاحب «الخماسية الأنطاكية»، الأب يواكيم مبارك: ولو باقتضاب كبير. ففي مذكراته المرفوعة سنة ١٨٧١، إلى حكام أوروبا وأممها يركّز يوسف كرم على هذه النقاط، واعتقد أنها نقاط لا تزال إلى يومنا، منطلقًا صحيحًا لالتزامنا القومي في هذه الديار. وهنا استخلص وألخّص أقواله على طريقتي ولكن في التزام كبير لفكره ومنها صيغة المتكلم:

«– أولًا: إن جبل لبنان ملجأ لنصارى سورية على مدى التاريخ. فالنصارى لهم حق طبيعي في هذا الملجأ عند الملمات. ولكن هذا الملجأ ليس وطنًا مسيحيًا بل لبناني. وعليه أرفض أن يحكمه رجل أجنبي ولو كان مسيحيًا.

«– ثانيًا: إن الكيان اللبناني متأصل في الجغرافيا والتاريخ وهذا ما يعطيه حقه في الوجود، حقًا لا ينكره عليه أي ضمير عاقل. ولكن الوجود اللبناني مبني في بعد أعمق وأمتن من الجغرافيا والتاريخ، إنه مبني على ما يُسمى في لغة القانون الدولي المعاصر Le droit des gens والذي هو بديل عبارة le droit naturel، والذي نعبّر عنه اليوم عندما نتكلم في شرعة حقوق الإنسان. إذن ليس لبنان مبنيًا على العرق أو الدين أو المصلحة مهما يكن من أهمية هذه العوامل، بل على اتفاق اللبنانيين الحر في ما بينهم بشرط أن يكون اتفاقهم خاضعًا لشرعة حقوق الإنسان.

«– ثالثًا: إن تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين وتقسيم القائمقاميتين إلى مديريات كثيرة في أساس خراب لبنان. فالتقسيم هذا هو الذي يعزّز القبائلية اللبنانية ويسمح للدول الأجنبية أن تتدخّل في أمور لبنان وأن تتبنّى كل دولة قبيلتها اللبنانية لمصحلة تلك الدولة.

«– رابعًا: إن اللبنانيين الموارنة شديدو التعلّق بفرنسا، دولةً وشعبًا ولغةً (...) وإني إذ ألوذ بحمى فرنسا وأقبل الأسر في الجزائر، ثم في باريس، أقطع الحدود الفرنسية خلسة محافظةً مني على حريتي وحرصًا على شرف الدولة الفرنسية عندما أخاف منها على حريتي. وفي كل حال إنني لا أفصل فرنسا عن أوروبا، ولا سيّما عن الكرسي الرسولي، ولهذا أنا رافع مذكرتي إلى حكام أوروبا وأممها انطلاقًا من روما، لأنني مقتنع بضرورة التنسيق الدولي الذي يفرض نفسه في كل قضية سياسية كبرى ولا سيّما في القضية اللبنانية.

«– خامسًا: إنني في دفاعي عن القضية اللبنانية ولا أقول عن القضية المسيحية في لبنان بالرغم من الملمّات التي أصابت المسيحية، حريص على تنسيق عام بين الباب العالي والدول الكبرى ولكني لا أرى حلًا خارجًا عن حرية الكيان اللبناني في إطار الأمة العربية –موضوع الأمة العربية وارد بصورة أساسية في المراسلة بين يوسف كرم في أسره الأوروبي وبين الأمير عبد القادر الجزائري في أسره الدمشقي–» (كل هذه النقاط الخمس عن محسن أ. يمين، في مقالته «مؤلف الخماسية في البقعة المباركة للمصير الماروني»، المنشورة في جريدة «النهار» تاريخ ٣ آب ١٩٨٥).

وآخر ما وضع من مؤلفات في سيرة يوسف بك كرم، كتاب سركيس أبو زيد «عروبة يوسف بك كرم» (دار أبعاد، بيروت، ١٩٩٨)، ومختصر مفيده أن كرم مفكّر سياسي شغل دورًا قياديًا في عدة مناطق لبنانية، وعمل لوحدة بلاده، فلفت أنظار الساسة الأوروبيين، فحاولوا استمالته بغية تحقيق مآربهم، ففضح أمرهم، وعاش مهاجرًا يعمل لاستقلال بلاده ولاتحاد العرب، وهو القائل «... لا نجاة ولا نجاح للأقطار العربية جمعاء إلا بالاتحاد...»، وتفصح رسائله العديدة وخاصة منها الموجّهة إلى الأمير عبد القادر الجزائري ما يكنّه من هواجس وسعي دؤوب لاستقلال البلدان العربية واتحادها. «فهو أول رجل سياسي في لبنان، يجمع في شخصه العمل السياسي والنشاط الفكري معًا»، واجه مشاريع السيطرة والهيمنة الأوروبية وطالب الشعب بعدم الاعتماد إلا على نفسه. ويقول: «إذا نحن انتظرنا مساعدة الأجانب، الذين لا يتدخلون بأعمالنا، إلا ليخضعونا لمرغوباتهم المتجهة رأسًا لتقسيم جنسنا، ومنعه من الاتحاد...». وعمل بصدق لإقامة نوع من الاتحاد بين البلدان العربية أطلق عليه إسم «كونفدراسيون». ويخاطب الشعوب الناطقة بالعربية بإحدى رسائله قائلًا: «إلى أبناء لغتي العربية في الأقاليم السورية...»، ويضيف «ينبغي لنا، معاشر أبناء العربية، أن نظهر للخاصة والعامة، حبنا الأخوي...»، ويقول في رسالة أخرى: «فخير لنا نحن الشرقيون أن يكون لنا المشرق بأسره وطن لكل منا من أن تكون لنا أوطان عديدة مهانة على قدر صغرها وانقساماتها...».

هامش استقلالي عريض أمّنه نظام المتصرفية: هذا الهامش، أو الميزة التي كانت لجبل لبنان في إطار الدولة العثمانية، خلافًا عن سواه في المناطق المجاورة، كانت ولا تزال موضوع دراسات أكدت هذا الأمر. من بينها، وآخرها، كتاب الدكتور جوزيف لبكي، أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية وعميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية (حاليًا)، «متصرفية جبل لبنان، مسائل وقضايا» (دار الكرمة، ١٩٩٥)، الذي عالج مواقف اللبنانيين من مواد نظام المتصرفية الثماني عشرة، المتصفة بمعظمها بالإبهام، «مما فتح باب التأويل والتفسير أمامهم على مختلف نزعاتهم، وأمام العثمانيين والدول الأوروبية. فجرت محاولات تطويق والتفاف وتهديد مباشر لهذا النظام – الامتياز أدّت إلى نشوء مسائل وقضايا سياسية واقتصادية»، درس منها المؤلف (د. جوزيف لبكي) تسعًا، هي: مسألة إشتراك اللبنانيين في مجلس «المبعوثان» العثماني بعد ولادة الدستور العثماني (١٩٠٨)، ومسألة هوية اللبنانيين في متصرفية جبل لبنان أو مسألة أخذ تذاكر نفوس عثمانية، ومسألة هوية اللبنانيين المقيمين في الولايات العثمانية، ومسألة الصحافة اللبنانية (١٩٠٧–١٩١٢)، ومسألة زيارة الجند العثماني إلى بعبدا (١٩١٢)، وقضية المرافئ اللبنانية (مرفأ جونية)، ومسائل الملح والتبغ والتنباك.

ومن دراسته التفصيلية لهذه المسائل (يقع الكتاب في ٣٧٨ صفحة)، يمكن استنتاج أن اللبنانيين كانوا يختلفون حول هذه المسائل بين متشدّد ومعتدل، في غالبيتهم العظمى، تمسكًا بالامتيازات التي أعطاها البروتوكول وطلبًا للاستقلال، وبين طالبٍ للعثمنة، في أقليتهم.

فنظام بروتوكول المتصرفية وما تبعه من إجراءات وأنظمة واتفاقيات أعطى اللبنانيين حقوقًا معينة في كيان خاص داخل جسم السلطنة العثمانية. «ولو كان الأمر غير ذلك، أي لو كان لبنان كسائر ولايات السلطنة، لما كانت قد طُرحت هذه المسائل التي عالجنا، ولما استطاع اللبنانيون أن يطالبوا ويجادلوا ويتخذوا هذه المواقف، ولما كانت قد ساندتهم أو عارضتهم في مواقفهم. وهكذا يكون هذا النظام الخاص، مهما قيل فيه، قد شكل للبنانيين إطارًا سياسيًا متميزًا عملوا ضمنه» (ص٣٢٤).

أما التباين في مواقف الطوائف اللبنانية، وبصورة عامة (المسيحيون والموارنة أكثر تشددًا في التعلق بامتياز البروتوكول)، فقد ظهر في المسائل السياسية أكثر منه في المسائل الاقتصادية. «وهذا أمر طبيعي، فلجميع اللبنانيين مصلحة في إيجاد مرافئ وفي استخراج الملح وزراعة التبغ والتنباك وخلافه. غير أن التباين في المواقف السياسية (إزاء اشتراك اللبنانيين في مجلس «المبعوثان»، الهوية...) لم يكن قاطعًا وشاملًا، بل كانت هناك جماعات، ولو قليلة، من هذه الطائفة تؤيّد مواقف الأكثرية من الطوائف الأخرى» (ص٣٣٧).

وأما مجلس الإدارة، الذي كان يمثّل الطوائف اللبنانية، فقد اتخذ «المواقف التي رآها صوابًا وفق قناعاته. فلم ينقسم على نفسه على الرغم من تركيبته، ولم ينظر إلى المسائل بعين طائفية، بل دافع عن مصالح لبنان بواقعية ووطنية، حتى إنه تبنّى الكثير من مواقف الشعب اللبناني في غير مسألة، وهذا يدلّ على منحى ديمقراطي جديد في الحياة النيابية في لبنان. وعرف مجلس الإدارة أن ينتقل من مستوى التمثيل الطائفي إلى مستوى التمثيل الوطني» (ص٣٣٧).

إلى ذلك، فقد كان هناك «تناقض في المواقف بين التوجّه اللبناني العام في المتصرفية وبين التوجّه العام لدى حكام بيروت (الوالي والموظفين) وصحفها وقياداتها الموالية للإجراءات العثمانية. وهذا يعني وقوف البيروتيين عمومًا بوجه مطالب أكثرية اللبنانيين وتبنّي الموقف العثماني، مع العلم أن السلطنة لم تكن تنظر، ولا سيّما بعد سنة ١٩١٢، إلى ولاية بيروت بأفضل من نظرتها إلى متصرفية جبل لبنان، فخافت من نموّ القومية العربية في بيروت وحلّت حزب الإصلاح فيها. واللافت أن التناقض في المواقف والرؤية السياسية بين متصرفية جبل لبنان وبين ولاية بيروت قد استمر بعد سقوط السلطنة العثمانية...» (ص٣٣٧–٣٣٨).

أحوال سياسية – طوائفية عامة: ١ – في المسيحيين: في قضاء كسروان، لم يتمكن آل الخازن من العودة إلى سابق عهدهم من الممارسة حيال العامة، لكن الأجواء بقيت مشحونة بالحساسيات الطبقية التي كان يصاحبها أحيانًا بعض الحوادث. وكان أهالي كسروان، كباقي المناطق المسيحية الشمالية، ينظرون بامتعاض إلى نظام المتصرفية لأنه قضى بأن يكون المتصرف من غير اللبنانيين وإن كان مسيحيًا، ولأنه قضى بتصغير لبنان. وبرز بين الكسروانيين زعماء جدد (مثلوا «الجبهة الشعبية» في وجه آل الخازن)، في طليعتهم حبيب بك البيطار وجورج بك زوين والدكتور الحقوقي بولس نجيم والمحامي نعوم باخوس. وفي بلاد جبيل، وكانت تؤلف قسمًا من قضاء كسروان، اضطرّ زعماؤها، وجلّهم مقيم في عمشيت، من آل لحود وكرم ووهبه وكلّاب وزخيا، لتأليف جبهة مستقلة تأمينًا لمصحلة ناحيتهم وتوصلًا للنيابة عنها، وقد برزوا (أخصّهم الوجيه أسعد بك لحود) فيما عهد إليهم من وظائف إدارية وقضائية (يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، دار النهار للنشر، ط١، ١٩٦٤، ص٥٢–٥٣).

بين هذه الأسماء، برز بولس نجيم، الذي وضع، في باريس سنة ١٩٠٨، «كتابًا يشرح فيه القضية اللبنانية: «لكي يتاح للبنان أن يلعب في سورية الدور العظيم الذي أسنده إليه التاريخ والطبيعة، اقتضى القيام بإصلاح عملي جبّار، أوله إعادة النظر في حدوده. فنظاما ١٨٦١ و١٨٦٤ شوّها لبنان وسلباه بعضًا من أخصب مناطقه. وفوق ذلك كله، حرماه من مرفأ بيروت الكبير...» (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص١٥٦).

في إهدن وزغرتا والزاوية، كان زعيمها البارز أسعد بك كرم (ابن شقيق يوسف بك كرم) وشقيقه بطرس. وبعد وفاتهما دون قيام من يخلفهما في الزعامة من أسرتهما، برز نفوذ آل فرنجية، وعيّن زعيمهم قبلان بك مديرًا للناحية،

وكانت شقيقته سلطانة قريبة الوجيه قيصر طربيه تدير دفة الزعامة والسياسة المحلية. وقد ناوأ قبلان بك آل كرم ودويهي ومعوض وبولس، فأجمعت كلمتهم على الالتفاف حول الوجيه ميشال معوض. فظل الزعيمان، قبلان وميشال يختصمان حينًا ويتفقان إذا ألمّت ملمة من الخارج. أما ناحية الزاوية، فكان زعيمها الشيخ كنعان الضاهر (يوسف الحكيم، ص٤٩–٥٠).

في بشري وحصرون، تنازع زعامتها نجيب بك حنا الطاهر (ابن خالة حبيب السعد) وابن عمه عزيز بك. ولم تكن الزعامة شديدة الوقع في بشري، وظلت العائلات البارزة، كآل عريضة وكيروز والخوري ورحمة وجعجع على الحياد بين فريقي أبناء العم. وكان زعيم حصرون الحقيقي المطران بولس عواد، ولم يزاحم أحد أخاه الشيخ يوسف عواد في منصب مديرية الناحية (يوسف الحكيم، ص٥٠).

في البترون وقنات ودوما وتنورين وقضاء الكورة، كان مدير ناحيتها ابراهيم بك عقل المعروف بأنه كان «الإبن الروحي» للبطريرك الحويك. وكان سعد الله بك الحويك، شقيق البطريرك نائبًا عن قضاء البترون في معظم الأدوار. وكان مشايخ أبي صعب في قنات وآل بشير في دوما على الحياد بين الأحزاب، في حين أن وجهاء تنورين من آل طربية والخوري ويونس تنازعوا النفوذ في ما بينهم. وبرز في قضاء الكورة الشيخ جرجس العازار من وجهاء أميون. ولما كانت الثقافة منتشرة في هذا القضاء والثروة موزّعة بين سكانه بصورة متقاربة، فلم يكن للزعامة كبير أثر. وأجمعت كسبا على اختيار نقولا بك غصن زعيمًا لها ثم نائبًا عن قضاء الكورة في مجلس الإدارة... بينما فاخرت بطرام بوجاهة آل مالك وعلى رأسهم الطبيب حبيب مالك (والد الدكتور شارل مالك). وكانت الديمقراطية هي السائدة في القضاء باستثناء مديريته المعروفة بالشمالية وكان نصيبها من الثقافة ضئيلًا، فظلت زعامتها محصورة في الأمراء الأيوبيين، وقد نبغ منهم، بعد الحرب العالمية الأولى، الأمير حسن وأحرز شهادة الحقوق وتقلد مناصب القضاء في سورية (يوسف الحكيم. ص٥١–٥٢).

في قضاء المتن وزحلة وجزين، «... لم تخل قرية من قرى المتن من مدرّس وطبيب وصيدلي، ونشأ في بعضها، كالشوير وبكفيا، قضاة ومحامون وأساتذة في الفلسفة واللاهوت ولم يبقَ فيها أمي واحد...». ولم يبقَ في هذا القضاء من أثر للإقطاعية مع بقاء أمراء أبي اللمع محافظين على وجاهتهم، ومثلهم وجهاء الدروز كالمقدمين آل مزهر وصبره وشقير وأبي عز الدين، وقد ظلّوا جميعًا على الحياد بإزاء الاختلافات الحزبية العارمة بين إخوانهم في قضاء الشوف. أما في زحلة، فقد اتحدت أحزاب العائلات المفاخرة بعراقتها، أبو خاطر، البريدي، مسلم، الحاج شاهين، معلوف، السكاف... في جبهة متحدة عُرفت بـ«جبهة الذوات»، تقابلها «الجبهة الشعبية» ومن أركانها شبل وموسى والراعي (صاحب جريدة زحلة الفتاة) وشكري البخاش وأسعد ونجيب نكد ويوسف لوند. ومن حظ هذه الجبهة أن انحاز إليها عبد الله بك أبو خاطر، شقيق القائمقام، وغيره من ذوي الأفكار الحرة. وفي جزين ومنطقتها، حزبان رئيسيان تزعّم أحدهما سليمان بك كنعان عضو مجلس الإدارة، وتزعّم الثاني آل عازوري. وكان الفريق الأول مقاوم لحبيب باشا السعد الذي أيّده الفريق الثاني (عازوري). لذلك لم يتوانَ حبيب باشا، فور تسلّمه نيابة رئيس مجلس الإدارة، من إقناع الحاكم بضرورة تعيين نسيبه سليم بك المعوشي، قائمقامًا على جزين بدلًا من انطون بك الخوري الصديق الحميم لآل عمون (يوسف الحكيم، ص٥٣–٥٤).

في دير القمر، التي كانت المركز القديم لحكومة جبل لبنان، برزت زعامة الأخوة الثلاثة سليم واسكندر وداود عمون، ونمر بو شمعون (رئيس ديوان المالية في الحكومة المركزية)، وكلهم خصم قوي لحبيب باشا السعد؛ وكذلك وجاهة أناس من آل أفتيموس وهنود وخير ومشاقة.

وانقسمت الحزبية في دير القمر بين فريق آل الخوري والمعوشي (يتزعّمها حبيب باشا السعد من آل الخوري)، وفريق آل عمون وشمعون ورشيد نخلة ومعظم آل البستاني. وكانت دير القمر محرومة من نائب يمثلها في مجلس الإدارة وربّما كان السبب في ذلك قلة عدد سكانها بالنسبة إلى أصغر قضاء في جبل لبنان. ولكن مساعي أهلها المتواصلة اقترنت باتفاق الدول السبع على قبول اقتراح فرنسا بأن تنتخب دير القمر نائبًا عنها أسوة بسائر الأقضية. «ومن حسن حظ دير القمر إجماعها على إنابة داود بك عمون المحامي المعروف المقيم في مصر، وهو من أعلام لبنان، قوي الحجة، عالي الثقافة... ومما يجدر ذكره في صدد إخلاص الأخوين داود واسكندر عمون لبلدهما، المفارقة في ميولهما السياسية. فأولهما يفضّل فرنسا على غيرها من الدول الأوروبية، بينما يفاخر الثاني اسكندر بك بعروبته مواليًا لسياسة بريطانيا باعتبارها صديقة العرب المفضّلة آنذاك على سواها من الدول. وظل الاخوان على هذه المفارقة حتى الحرب الكبرى وبعدها...» (يوسف الحكيم، ص٤٨–٤٩؛ والجدير ذكره أن يوسف الحكيم كان يشغل منصب كبير أمناء حاكم جبل لبنان، أي رئيس القلم التركي، بحسب ما يقول في مقدمة كتابه، المرجع، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، دار النهار للنشر، ط١، ١٩٦٤).

٢ – **في الدروز:** في حين انصبّ موقف المسيحيين، بشكل عام، على معارضة نظام المتصرفية والعثمانيين لسبب رئيسي هو اقتطاع مناطق لبنانية وفرض حاكم أجنبي على الجبل (ووصل بعضهم، في المعارضة، إلى أسباب تتعدى حدود لبنان، إذ كان أكثر «النهضويين» منهم في أساس وضع فكرة القومية العربية والمطالبة باستقلال البلاد العربية عن السلطنة، في حين كانت أكثرية المسلمين العرب ترفض بشكل جازم هذا الاستقلال. والحديث عن هذا الموضوع لم تفه بعد المجلدات الضخمة التي وضعت لمعالجته حقه كاملًا. انظر على سبيل المثال: يقظة العرب لجورج أنطونيوس، ونشوء القومية العربية لزين الدين نور الدين)، انصرف الدروز «للإفادة ما أمكن من هذا الوضع، بالتعاون الحميم مع المتصرفية» (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص١٥٧).

أما على صعيد الحزبية الدرزية الداخلية، فقد كان الخلاف في بداية الأمر بين زعمائهم القيسيين (كان قد قضي على الحزب اليمني، أو اليماني، منذ معركة عين دارا)، وهم من آل جنبلاط وعماد وبو نكد وعبد الملك وتلحوق، حول حاكمية الشوف، حتى «نزلوا عند رأي أحدهم التلحوقي، واتفقوا على إسنادها إلى أمير أرسلاني ظلّ دومًا على الحياد. وتعاقب على الحاكمية عدة أمراء أرسلانيين إلى أن دبّ الخلاف ثانية بين الزعماء القيسيين، وكان أقواهم الحزب الجنبلاطي يقابله الحزب اليزبكي المؤلف من آل عماد وعبد الملك، مع تمسّك الباقين بالحياد (...) أما الأمراء الأرسلانيون... حالف فريق منهم، وعلى رأسه الأمير توفيق مجيد أرسلان، الحزب اليزبكي، وعطف الفريق الآخر ورئيسه الأمير مصطفى أرسلان على الحزب الجنبلاطي... بينما كان الأمير شكيب أرسلان، الأديب والسياسي، يعمل لمصلحة الدولة العثمانية مع أركانها الاتحاديين. كان شيخا العقل حمادة وطليع من خيرة العقال صلاحًا وتقوى حائزين احترام جميع الناس رغم اختلافهما في النزعة الحزبية، فأولهما جنبلاطي والآخر يزبكي. وكان آل حمادة ولا يزالون يفاخرون بسبق حكمهم المتن والشوف قبل حكم الشهابيين. أما الشيخ الورع الفاضل سعيد حمدان قاضي المذهب الدرزي، فكان بحكم وظيفته لجميع أبناء ملته رغم صلة القرابة بينه وبين آل جنبلاط. وكان بين المعروفين برقيّهم ومكانتهم العائلية – كآل تلحوق وعبد الصمد وتقي الدين وزين الدين وعلم الدين – من يميل بعض الميل إلى أحد الحزبين القويين (الجنبلاطي واليزبكي) دون إفراط

وتعصّب. أما القاضي الكبير عباس حميه، رئيس محكمة الشوف، وآله، والأستاذ الأديب عارف نكد، رئيس ديوان دائرة الحقوق الاستئنافية وجميع آل نكد، فكانوا دومًا إلى جانب الأمير مصطفى أرسلان (يوسف الحكيم، ص٤٥-٤٦).

٣ – في مسلمي الجبل: «يشغل الجعفريون (الشيعة) – أو المتاولة كما كانوا يسمون – كامل ناحية الهرمل الواسعة الأطراف، وقسمًا من أعالي جبال كسروان (أتبعت ناحية الهرمل بجبل لبنان)، وبعض قرى الساحل، وكان زعيمهم الأكبر سعيد بك حمادة مديرًا للناحية، ثم استقال طلبًا للراحة بعد تقدمه في السن فعيّن بدلًا منه إبنه سعد الله بك. كانت زعامة آل حمادة مؤيدة من جميع الشيعة في بعلبك وجبل عامل وغيرهما، كما كان نفوذ كبيرهم السعيد مقترنًا بحسن الإدارة وكافيًا لتقرير الأمن في الناحية ومغنيًا الحكومة المركزية عن مده بالدرك والجنود. ولما حلّ ابنه سعد الله بك محله اقتفى أثر والده، ولكنه لم يسلم من مناوئين من أبناء عمومته وغيرهم لم ينالوا منه مأربًا. غير أن كبير السادة الحسينيين المقيمين في أعالي كسروان، السيد أحمد الحسيني عضو محكمة الاستئناف، يشكو دومًا إقطاعية آل حمادة وينعتها بالظالمة، خلافًا لآل الحاج في الساحل الذين ظلوا على الحياد، فكانت آثار الحزبية في هذه الطائفة أيضًا تظهر في الانتخابات النيابية وحين تعيين كل موظف من الجعفريين.

«السنيون في جبل لبنان طائفة قليلة العدد تتألف منها ناحية شحيم من أعمال قضاء الشوف وناحيته الشمالية في الكورة (حيث الأمراء الأيوبيون)... أما الأولى شحيم فقد امتازت بنبوغ أفرادها في العلم والأدب وأهمهم آل الخطيب وآل الحجار، من هؤلاء حسين بك الحجار عضوًا في مجلس إدارة لبنان، ومن آل الخطيب قاضي المذهب السني وعضوان في دائرتي محكمة الاستئناف السيدان أحمد وعبد الجليل. كما نبغ منهم بعد الحرب الكبرى رجال أجلاء كالشاعر الملهم الشيخ فؤاد الخطيب وأخيه بهيج بك (وكلاهما تسلّم مناصب سياسية عالية، الأول في السعودية والثاني في سورية)... ومما تجب الإشارة إليه في هذا البحث، سلامة السنيين في لبنان من الأحزاب فكانت صلاتهم بالحاكم على أحسن ما يرام في مختلف الأدوار، شأن معظم الأقليات في أكثر الأمصار» (يوسف الحكيم، ص٥٥-٥٦).

هذه كانت صورة عامة عن الوضع السياسي – الطوائفي في جبل لبنان إبان عهد المتصرفية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وعن المناطق المنسلخة عن لبنان نختار بيروت ليكتمل لدينا إطارًا وافيًا نوعًا ما عن وضع لبنان في تلك الحقبة.

٤ – في بيروت: ألحقت، كما رأينا، بولاية سورية أسوة بطرابلس. وفي سنة ١٨٨٨، جعلت مركز ولاية وألحق بها عدا أقضيتها الثلاثة (صيدا وصور ومرجعيون) متصرفيات اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس، واستمرت على هذه الحالة حتى نهاية الحرب الكبرى واحتلال الحلفاء العسكري. وكان والي بيروت، كغيره من الولاة العثمانيين، تابعًا وزارة الداخلية في العاصمة التركية، وكان تركي الجنسية.

«لم يقبل المسيحيون في بيروت وملحقاتها على وظائف الحكومة إلا نادرًا، فانصرفوا إلى التجارة والمهن الحرة مكتفين بالمناصب الانتخابية كعضوية المجالس الإدارية والبلدية والقضائية، إذ كان نصف أعضائها من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين. على أن أعضاء المحاكم أصبحوا بعد الدستور (العثماني، ١٩٠٨) معينين تعيينًا أسوةً برؤساء المحاكم والمدعين العامين ومعاونيهم بفضل وفرة الخريجين من معهد الحقوق في العاصمة (...) (ومن الناحية الأمنية، عرفت بيروت، خاصة قبل الدستور المشار إليه، فلتانًا تتحمّل مسؤوليته حكومة الوالي مباشرة)، «فإذا قتل مسلم أخاه المسيحي، وجد لنفسه ملجأ في

نفس بيروت، لا تصل إليه أيدي قوى الأمن. فيقوم في اليوم التالي من يثأر للقتيل من أبناء طائفته ويقتل آخر قد يكون بريئًا ثم يفر إلى جبل لبنان حيث يتمتع بأمان واطمئنان. ومما لا ريب فيه أن عقلاء الطائفتين لم يكونوا راضين عن هذه الأعمال البربرية لكنهم لم يقوموا بعمل موحّد لقطع دابرها. ولعلّ السبب في ذلك، على ما شاع وملأ الأسماع، ان الحكومة كانت راضية عن هذا التقاتل والتباغض لكي لا يطلب مسلمو بيروت الانضمام إلى جبل لبنان المحيط بها من جهاتها الثلاث» (يوسف الحكيم، ص٢٧-٣٠).

ومقابل هذا الوضع الأمني المهزوز والمقصود، والذي استعمل المسؤولون الأتراك، من أجل تمريره تحقيقًا لغاياتهم التقسيمية المستمرة، طبقة العامة من سكان بيروت، هناك وجه بيروتي آخر تمثّل بصلات المودة والإخلاص بين العائلات البيروتية من الطائفتين، على وجه الخصوص بين الفئات المثقفة والوطنية فيها، ما أمّن للمجتمع البيروتي بأن يبقى في طليعة المجتمعات في جميع مراكز الولايات العثمانية، وحتى في العاصمة العثمانية نفسها؛ وما أمّن، من جهة ثانية، خاصة بعد صدور دستور ١٩٠٨، حركة ثقافية وسياسية، كانت بيروت محورها الرئيسي، كما كانت هذه الحركة في أساس قيام الجمعيات والأحزاب المطالبة بالاستقلال.

نيابيًا، كان لبيروت وأقضيتها الثلاثة صيدا وصور ومرجعيون في انتخابات ١٩٠٨ نائبان عن المسلمين هما الوجيه رضا بك الصلح (والد رياض الصلح) وكامل بك الأسعد (والد أحمد الأسعد) الزعيم العاملي المعروف، ونائب عن المسيحيين هو العلّامة الشهير سليمان أفندي البستاني. وفي انتخابات ١٩١٢ عاد النائبان المسلمان دون النائب المسيحي بحجة عدد المسيحيين المتناقص، ولعلّ السبب في ذلك نزوح عدد كبير من الشباب المسيحي من بيروت إلى الجبل، وعزوف عدد آخر عن التسجيل في دوائر النفوس، وفي الحالتين تهربًا من الخدمة العسكرية. لكن في انتخابات ١٩١٤، عاد كامل الأسعد، وعن بيروت سليم سلام وميشال سرسق. أما عودة النائب المسيحي الأخير (ميشال سرسق) فلأن «ولاية بيروت تلقّت أمرًا من وزارة الداخلية مبنيًا على قرار مجلس وكلاء الدولة بوجوب انتخاب نائب مسيحي نظرًا لأهمية المسيحيين في هذه الولاية علميًا واجتماعيًا واقتصاديًا» (يوسف الحكيم، ص١١٦).

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جبل لبنان في عهد المتصرفية: على الرغم من حرمان المتصرفية من المرافئ البحرية وسلخ مناطق زراعية خصبة عنها كانت جزءًا من الإمارة، فإن جبل لبنان نَعِم بازدهار اقتصادي لفت أنظار كل الذين زاروه في تلك الأيام. وكانت الزراعة النشاط الاقتصادي الأول. فقد تمكن الفلّاحون من تحويل السفوح الجبلية إلى جلول زُرعت بالحبوب والخضار والأشجار المثمرة، واهتموا أيضًا بتربية الماشية. «... وإن الزراعيين اللبنانيين الذي فُطروا على الجدّ والإقدام يجمعون ما يتيسر من التراب بين الجدران (الجلول) يقيمونها ويأخذون بزراعتها قهرًا وكرهًا...» (أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية). غير أن الإنتاج الزراعي والحيواني لم يكن بكميات كبيرة تسمح بالتصدير، وإنما كان يؤمّن قسمًا من الحاجات الاستهلاكية، ما عدا زراعة التبغ وإنتاج الحرير، فكان إنتاجهما يُباع في الخارج. وقد وجدت الزراعة رعاية من قبل المتصرف فرنكو باشا الذي اهتمّ بالتحريج وغرس الأشجار المثمرة، والمتصرف رستم باشا الذي أمر بتأسيس جمعيات للزراعة (هي أولى النقابات) في مختلف مراكز الأقضية.

وفي الصناعة، أجاد اللبنانيون صناعة الزيت والصابون والنسيج والخمور والفخّار، وكلها بطرق تقليدية حرفية. وكانت غاية الصناعة الأساسية تأمين حاجاتهم من الكساء والمؤونة والأثاث. ولكن ظهرت بعض الصناعات المعدّة للتصدير مثل الزيت والصابون والمنسوجات الحريرية. وهناك

صناعات اشتهر بها بعض القرى، مثل السكاكين في جزين، والأجراس في بيت شباب. «... واستقدم المتصرف رستم باشا في صيف ١٨٧٥ مُعدِّنًا ألمانيًا هو الدكتور أوسكار فازر للتفتيش عن المعادن في لبنان ولدرس إمكانية التربة فيه. وكان المسيو هورك دلك وشركاؤه في تلك الأثناء يفتشون عن الفحم الحجري...» (أسد رستم، لبنان في عهد المتصرفية). وقد ورد في هذا العهد إلى لبنان بعض المعامل الآلية لغزل الحرير ونسجه، وخاصة إلى مدينة بيروت.

وبفضل الأمن والاستقرار وتقدّم وسائل النقل البرّي والبحري، نشطت التجارة الخارجية، ووردت إلى المتصرفية المصنوعات الأوروبية الحديثة التي أثرت في الصناعات الحرفية. وفي المقابل، كان يُصدّر التبغ والزيت والصابون والحرير. ومع اهتمام المتصرفين بفتح الطرق الداخلية، ازدهرت التجارة الداخلية بين قرى جبل لبنان، حتى ان البضائع الأجنبية وصلت إلى أبعد قرية فيه (اهتمّ رستم باشا بإقامة أسواق أسبوعية). وقد أدّى نشاط التجارة إلى توسيع المرافئ اللبنانية، وبخاصة مرفأ بيروت. ومما يذكر أيضًا أن بناء السكك الحديدية وسّع مجالات التجارة مع بقية الولايات العثمانية.

ونظرًا إلى التغييرات التي حصلت في الأوضاع الاقتصادية في جبل لبنان، ونظرًا إلى انتشار المدارس وكثرة الإرساليات الأجنبية، وإلى طبيعة النظام السياسي الذي حدّ كثيرًا من سلطة الإقطاعيين، فإن تغييرات جذرية قد حلّت بالمجتمع اللبناني، نذكر أبرزها:

– تميّز عهد المتصرفية بظهور طبقة جديدة في المجتمع، غير الإقطاعيين والفلّاحين، هي طبقة المثقفين والتجّار الأغنياء، التي أصبح لها نظرة جديدة إلى الحياة، والتي تأثرت بالغرب، وحاولت تغيير العادات والتقاليد. وكان معظم أفراد هذه الطبقة الجديدة يعيشون في المدن. وتمتّع الفرد بقسط أكبر من الحرية خارج نطاق العائلة.

– تحسّن مستوى المعيشة، وازداد اتصال الناس بعضهم ببعض، وشُقّت الطرقات، وأنشئت البلديات (القوميسيون) التي اهتمّت بالمنافع العامة.

– نزوح من الريف إلى المدن الساحلية بسبب تحصيل العلوم والرغبة في رفع مستوى المعيشة (عند مستهل القرن التاسع عشر كان عدد سكان بيروت خمسة آلاف، وعند نهايته –أي في أواسط عهد المتصرفية– أصبح ١٢٠ ألفًا (فيليب حتي، تاريخ لبنان).

– حركة هجرة خارجية (ضيق مساحة المتصرفية، تكاثر السكان...)، خاصة نحو مصر بسبب ما توافر فيها من حرية تعبير، ومجالات عمل، خاصة بعد فتح قناة السويس، «... فوجد الخديوي اسماعيل في خريجي الجامعات الأوروبية في بيروت موظفين أكفاء (...) وكذلك لما احتلّ الانكليز مصر عام ١٨٨٢ وجدوا في خريجي الجامعة الأميركية في بيروت موظفين أنعمت بهم السماء كما يقول كرومر...» (فيليب حتي، تاريخ لبنان، ص٥٧٦). وقد عمل اللبنانيون هناك في مختلف المجالات: الوظائف الإدارية، الطب، الصيدلة، التجارة، الصحافة... أما قارة أميركا، فالهجرة إليها أتت بالدرجة الثانية بعد مصر، وبدأت إلى أميركا الشمالية، ثم إلى الجنوبية. وأبرز مجالات العمل للمهاجرين اللبنانيين، في تلك الفترة، كانت التجارة. فكان الواحد منهم يبدأ كبائع متجول.

وكان للهجرة اللبنانية نتائج مهمة، منها أنها حلّت مشكلة البطالة في المتصرفية وفي لبنان عمومًا، وان أموال المغتربين المرسلة إلى أهلهم في لبنان ساعدت في رفع مستوى المعيشة وتزايد البناء الحديث في الجبل، وبخاصة البيوت المسقوفة بالقرميد. كما حقّق المغتربون في المهجر نجاحًا هائلًا ووصل بعضهم إلى مراكز مرموقة، وبعضهم جمع ثروات خيالية (في العام ١٩٠٧، قُدّرت ثروة اللبنانيين في مصر بخمسين مليون ليرة إنكليزية، أي عُشر الثروة القومية

المصرية). أما الذين عملوا في الآداب والصحافة في مصر بصورة خاصة، وفي أوروبا (باريس، على وجه الخصوص)، وإلى حد ما في أميركا، فقد كان لهم دورهم الرائد في النهضة الفكرية التي حدثت في العالم العربي (هذا الموضوع، «الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية...». ورد موجزًا استنادًا إلى سلسلة «التاريخ العلمي» المدرسية، جان حايك وآخرون، مكتبة حبيب).

الدور النهضوي للبنانيين في عهد المتصرفية: بدأت الإرساليات الأجنبية تأتي إلى لبنان منذ القرن السابع عشر: الكبّوشيون عام ١٦٢٦، واليسوعيون عام ١٦٥٢، ثم تبعهم الكرمليون فالفرنسيسكان. أما نشاطات هذه الإرساليات التعليمية والتربوية، فقد اتّسعت وزادت كثيرًا في القرن التاسع عشر، حين راحت هذه الإرساليات تتنافس في إنشاء المدارس في المدن والقرى في جبل لبنان والساحل والداخل، وبخاصة في المناطق التي يسكنها مسيحيون (كانت إرساليات كاثوليكية وبروتستانتية وأرثوذكسية). ولعلّ أهم هذه المعاهد كانت مدرسة عينطورة للعازاريين (تأسست عام ١٨٣٤)، والجامعة الأميركية في بيروت (١٨٦٦)، وجامعة القديس يوسف في بيروت (١٨٧٥)، ومدرسة الشوير للمرسلين الانكليز (١٨٧٥).

وكان تزايد المدارس الإرسالية حافزًا لأبناء البلاد، من رهبانيات وأفراد، ليؤسسوا المدارس الوطنية التي خرّجت في ما بعد أجيالًا من أعلام الفكر والأدب: المدرسة الداودية في عبيه (أنشأها داود باشا)، ومدرسة الحكمة (أسسها المطران يوسف الدبس، ١٨٧٤)، ومدرسة الثلاثة أقمار (أنشأتها مطرانية الروم الأرثوذكس، ١٨٥٢)، والمدرسة العثمانية (أسسها أحمد عباس الأزهري في بيروت، ١٨٩٧)، والمدرسة البطريركية الكاثوليكية، والكلية الشرقية في زحلة (١٨٩٨)، والكلية الإسلامية، والمقاصد الخيرية.

ومع تزايد المدارس، وتزايد المتعلمين والمثقفين، برزت الحاجة إلى الطباعة، التي أدّى انتشارها إلى تنشيط حركة التأليف والترجمة (أقدم مطبعة في لبنان هي مطبعة دير ما أنطونيوس قزحيا التي دخلت عام ١٦١٠ على عهد فخر الدين المعني الثاني)، ومطبعة مار جرجس الأرثوذكسية (١٨٤٧)، والمطبعة اليسوعية (١٨٤٨)، والمطبعة السورية لخليل الخوري (١٨٥٧)، والمطبعة العمونية ليوسف شلفون (١٨٦١)، والمطبعة المخلصية (١٨٦٥)، ومطبعة جمعية الفتوة الإسلامية (١٨٧٥)، ومطبعة بيروت لمحمد الدنا (١٨٨٥)، وغيرها. وما لبثت المطابع أن انتشرت في كل مناطق لبنان، ومع تزايدها ظهرت المكتبات التي توزّع الكتب وتبيعها، كما ظهرت المكتبات الخاصة (في البيوت).

وعرفت النهضة (في عهد المتصرفية) ظهور أعداد كبيرة من الصحف والمجلات، ذات الطابع الأدبي أو العلمي أو السياسي. بعضها ظهر في بيروت. وبعضها أسسها اللبنانيون في مصر، وفي باريس. ففي عام ١٩٢٩، أحصى فيليب دو طرزي الصحف والمجلات العربية، وذكر أنها بلغت ٣٠٢٣، منها ٤٢٦ ظهرت في لبنان بينها ٢٩٤ في بيروت وحدها. هذا عدا عما أسسه اللبنانيون من صحف في مصر (على سبيل المثال، «الأهرام» لسليم وبشارة تقلا في ١٨٧٥، و«مجلة الهلال» لجرجي زيدان في ١٨٩٢)، وفي فرنسا، حيث «يشير غسان تويني إلى سلسلة طويلة من الصحف والمجلات التي بدأت تصدر منذ منتصف القرن التاسع عشر، باللغة العربية. وهي: مجلة «الحقوق» الصادرة عام ١٨٨٠، لصاحبها ميخائيل عورا؛ «البصير»، ١٨٨٦، لخليل غانم اسماعيل بن يوسف؛ «صوت الشرق»، ١٨٩١، لحبيب فارس؛ «المرصد»، ١٨٩٣، ليوسف الحاج؛ «كشف النقاب»، ١٨٩٤، للأمير أمين أرسلان؛ «تركيا الفتاة»، ١٨٩٥، لخليل غانم والأمير أمين أرسلان؛ «نهضة العرب»، ١٩٠٦، لنجيب طراد؛ «الاستقلال العربي»، ١٩٠٧، لنجيب

عازوري؛ «باريس»، ١٩٠٨، لجورج مسرّة ونجيب طراد؛ «الحياة الجديدة»، ١٩٢١، لحبوبة حداد؛ «الشرق الأدبي»، ١٩٢٥، الياس طنوس الحايك. ويضاف إلى هذه العناوين، مجلة «المرصد» لصاحبيها انطوان فارس وسليم نفّاع، والتي كانت تصدر في مرسيليا اعتبارًا من سنة ١٨٩٧، وكذلك مجلة «الشهرة» لصاحبها حبيب جاماتي، والتي بدأت بالصدور في مدينة أنجير (وسط فرنسا) عام ١٨٨٨. ويعلّق تويني على هذه الظاهرة واصفًا إياها بتحوّل فرنسا إلى قلب نابض للوعي العربي، بكل ما للكلمة من معنى. إذ إن فرنسا لم تكن إذّاك مجرد منبر للأفكار العربية الناشئة، بل كانت أكثر من ذلك، إذ إنها تفاعلت مع هذا الوعي الناشئ بتقديمها له نماذج معرفية مناسبة (الصحافة المطبوعة) وقوالب فكرية جديدة (الحداثة المنبثقة من تجربة الثورة الفرنسية) ومناخًا منفتحًا وسليمًا للتعبير عن الآراء بحرية. كل ذلك جعل من تجربة التواصل القائمة بين العرب (وعلى رأسهم اللبنانيون في تلك الفترة) وفرنسا تجربة مثمرة، تخطت بسرعة مرحلة الصدام العنفي الأول – حملة بونابرت – لتبحث سريعًا في ما هو أكثر نفعًا لدنيا العرب الباحثة لنفسها عن أطر معرفية جديدة تسمح لها بالخروج من المستنقعات العثمانية حيث كانت تقبع...» (فردريك معتوق، «غسان تويني يناقش علاقة العالم العربي بالفرنكوفونية، الصدام الثقافي العنيف نجمت عنه تجربة غنية»، «الحياة»، ٣ أيلول ٢٠٠٠، ص١٢).

طليعة لبنانية انقسمت إلى طليعتين: في سنوات ما قبل الحرب العالمية (كما في سنوات هذه الحرب وما بعدها) انقسمت الطليعة اللبنانية، مفكرون ومثقفون وجلهم من مؤسسي الجرائد والمجلات وكتّابها، فكرًا ودعوةً ونضالًا، إلى قسمين: واحد ذهب بمطاليبه الاستقلالية إلى أبعد من الحدود اللبنانية وطالب بدولة عربية مستقلة عن السلطنة. والثاني حصر دعواته باستقلال لبنان، واتفق الاثنان على مناصبة العثمانيين العداء. القسم الأول من هذه الطليعة كانت بيروت ساحة حركته الأساسية، والقسم الثاني كان جبل لبنان دعامة ارتكازه، والإثنان هاجر منهما العدد الأوفر خاصة إلى مصر وإلى فرنسا.

كاد القسم الأول (العروبي) أن يكون وقفًا على المسيحيين حتى ١٩٠٨. فالسلطان عبد الحميد الثاني، منذ ١٨٧٦، أدار ظهره إلى المبادئ العلمانية التي نادى بها من قبل زعماء الإصلاح العثماني المتأثرين بالمبادئ الديمقراطية الأوروبية، وراح يعزّز من جديد العنصر الإسلامي في الدولة، وتزعّم حركة الوحدة الإسلامية، فتحمّس له العرب المسلمون على قدم وساق مع الأتراك العثمانيين. فقوي ولاء العرب المسلمين للدولة التركية، ولم يبقَ هناك ما يغريهم للتعاون مع مواطنيهم المسيحيين. لكن، مع انقلاب ١٩٠٨ الذي جاء بقادة حزب «الاتحاد والترقي» إلى الحكم في تركيا، وتبنيهم لمبادئ العصرنة والحداثة من جهة، وتطرفهم في تغليب العنصر التركي على ما عداه من جهة ثانية، أخذ مسلمون عرب ينضمون إلى دعوات المسيحيين الاستقلالية.

وسرعان ما غلب عنصر العدد على هذه الحركة الاستقلالية (التي أرسى المسيحيون قاعدتها، منذ الأساس، على مبادئ علمانية) وتداخلتها دعوات إسلامية، ما قوّى من حجة القسم الأول، «القوميون اللبنانيون»، في العمل على استقلال لبنان؛ إذ تبيّن لهم أن العروبة تخفّت إلى حد التلاشي متى قامت في الآستانة سلطة إسلامية تناصب المبادئ العلمانية كل عداء، وان العروبة والاستقلال يصبحان مقبولين، لكن على قواعد إسلامية، متى قامت في الآستانة سلطة تهتدي بالمبادئ العصرية. فبدأ المسيحيون يتساءلون، وهم أمام هذه الصورة، عما سيكون وضعهم في ظل إمبراطورية عربية، فيما إذا قامت فعلًا على أنقاض السلطنة؟ وهل هذه الامبراطورية ستكون في وارد إعطاء امتيازات وضمانات للبنانيين كانت متوافرة لهم في عهد العثمانيين؟

«وإذ بدأت النزعة القومية العربية، بقيادة المسلمين، تتخذ شكلها الجديد، كان لا بد من أن يتبدل موقف المسيحيين تجاهها. وكان بين هؤلاء مَن آثر الاستمرار في تأييد الحركة، خصوصًا في المناطق التي كان المسيحيون فيها أقلية. أما في لبنان، فسارع المسيحيون، وهم أغلبية السكان، إلى إعلان تحفظهم من حركة أصبحت القيادة فيها للمسلمين. فمع وحدة الهدف التي جمعت في الأساس بين القوميين اللبنانيين المسيحيين والقوميين العرب، وهي مقاومة الحكم العثماني والمطالبة بالاستقلال التام، رأى القوميون اللبنانيون ان الوحدة العربية الشاملة التي هدف القوميون العرب إليها تنذر بحالة يؤثر عليها استمرار الحكم العثماني. ففي ظل السلطنة العثمانية، نعم اللبنانيون بامتيازات حرصوا أشد الحرص على التمسّك بها. فماذا كان يضمن لهم بقاء هذه الامتيازات في ظل امبراطورية عربية» (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، ط٦، بيروت ١٩٨٤، ص٢٠٢).

وما لبثت هذه التساؤلات أن انجلت عن موقف مسيحي أكثري (ماروني بشكل خاص) في رفض الانضمام إلى امبراطورية عربية تضم الجزيرة العربية والولايات السورية والعراق، أُشيع أن بريطانيا وعدت بها الشريف حسين فور إعلان ثورته (الثورة العربية الكبرى) في حزيران ١٩١٦. وفيما اعتمد مؤيّدو حركة الشريف على معونة بريطانيا، التفت القوميون اللبنانيون إلى فرنسا، حاميتهم التقليدية، يلتمسون منها مساندتهم لضمان استقلال لبنان. فألّفوا اللجان والجمعيات والأندية، وأصدروا النشرات والجرائد، وشكلوا الوفود من أجل المطالبة باستقلال لبنان. وفي ١٩١٧، كانت وحدات من الأسطول الفرنسي قد تمركزت في جزيرة أرواد لمراقبة التطورات في سورية عامة، ولمتابعة الصلة مع دعاة الاستقلال في لبنان. ولما كان البريطانيون ملزمين، بحكم اتفاق سايكس – بيكو، باحترام مصالح الفرنسيين في الولايات السورية، فإنهم لم يحرّكوا ساكنًا تجاه هذه المساعي الفرنسية.

نقول «موقف مسيحي أكثري»، والمقصود الأكثرية الشعبية، لأن الطليعة المسيحية، كانت لا تزال، حتى قبيل الحرب وأثناءها، عروبية بأكثريتها، فأسماء مثل شكري غانم، واسكندر عمون، وندرة مطران، وشارل دباس... وسواها من الأسماء المسيحية كانت، إلى جانب أسماء إسلامية مثل سليم علي سلام (والد صائب سلام)، والشيخ أحمد طبارة وعبد الغني العريسي ومحمد المحمصاني وعوني عبد الهادي... تؤسس الجمعيات العربية (العربية الفتاة، وجمعية بيروت الإصلاحية وسواها) وتقود حركة تحقيق الاستقلال الذاتي للعرب ضمن نظام اللامركزية (وأحيانًا بالإضرابات والمظاهرات، كما حدث في بيروت سنة ١٩١٣). وقد توّجت حركتها بانعقاد المؤتمر العربي في باريس (١٣–٢١ حزيران ١٩١٣) الذي كان ندرة مطران وشكري غانم وعبد الغني العريسي وشارل دباس وجميل مردم أبرز منظميه. وتركز البحث فيه حول نقطتين أساسيتين: حقوق العرب في السلطنة، والإصلاح الإداري على أساس اللامركزية.

وكثير من هذه الطليعة المسيحية عادوا، بعد الحرب وخاصةً بعد إعلان دولة لبنان الكبير (١٩٢٠)، مثلهم مثل كثير من الطليعة المسلمة، ليعملوا لاستقلال لبنان، إلى أن تبلور فكرهم وعملهم أخيرًا في الميثاق الوطني.

أثناء الحرب: مع دخول السلطنة الحرب (٥ تشرين الثاني ١٩١٤)، أُرسل جمال باشا، على رأس الجيش الرابع، حاكمًا عسكريًا على لبنان وسورية، وأوكلت إليه مهمة احتلال قناة السويس وإخراج الانكليز من مصر. فاتخذ من دمشق مقرًا له، وصرّح بأنه سيعامل العرب معاملة جيّدة، وسيحافظ على امتيازات اللبنانيين. غير أن أعماله نقضت أقواله، فأساء معاملة الجميع، وخاصة بعد فشل محاولتيه في احتلال قناة السويس: الأولى في شباط ١٩١٥، والثانية في آب ١٩١٦. فاتخذ سلسلة إجراءات أدّت إلى نقض نظام لبنان الأساسي (المتصرفية)، مع إبقائه إسميًا بتعيينه

متصرفين غير مسيحيين (آخرهم كان ممتاز بك الذي عيّنه جمال باشا في تموز ١٩١٨)، وحلّ مجلس الإدارة (١٢ عضوًا لمساعدة المتصرف)، وسجن بعضهم ونفى البعض الآخر، واحتلّ بعض المدارس والأديرة، وألغى امتيازات رجال الدين (الموارنة خاصة)، وأنشأ الديوان العرفي في عاليه لمحاكمة الوطنيين التي أدّت إلى قافلتين من الشهداء (آب ١٩١٥، وأيار ١٩١٦)، وفرض أعمال السخرة، وصادر الحيوانات والمواد الغذائية، واضطهد رجال الفكر، وأقفل الصحف وحلّ الجمعيات... فزادت هذه الأعمال من نقمة اللبنانيين على السلطنة، والتحق بعض الشباب اللبناني بقوات الثورة العربية في الحجاز (١٩١٦)، ولجأ بعضهم إلى مصر وشكّل مع بعض المغتربين اللبنانيين فرقة عسكرية قاتلت إلى جانب الثورة والحلفاء في سيناء وفلسطين ودخلت معهم إلى لبنان وساهمت في أعمال الإغاثة.

وإضافة إلى ذلك، فرض الأتراك حصارًا بريًا على الجبل، كما قام الحلفاء (الانكليز والفرنسيون) بفرض حصار بحري. فتوقف التبادل التجاري وسُدّت الطريق أمام أموال المغتربين. وفاقمت من الأزمة موجات كثيفة من الجراد (١٩١٥)، فأتت على المزروعات... وأسفرت عن مجاعة ضربت الأهالي (خاصة في شتاء ١٩١٦)، وتفشت الأمراض والأوبئة، ومات أكثر من ثلث سكان لبنان (عند نشوب الحرب كان عدد سكان البترون، على سبيل المثال، خمسة آلاف نسمة، فهبط عند انتهائها إلى ألفين)، وتاه الناس على وجوههم، وقصد بعضهم مناطق حوران، وغادر الأيتام قراهم على غير هدى والتجأوا إلى خيام البدو في الصحراء... واستسلم اللبنانيون للقدر منتظرين انبلاج فجر جديد. ورغم هذه المأساة، وصلت إلى لبنان جماعات من الأرمن والآشوريين الهاربين من ظلم الأتراك.

وأثناء هذه الظروف، التي غيّبت كل إرادة سياسية للبنانيين في شطريهم: متصرفية الجبل وولاية بيروت والأقضية، عرفت المنطقة حدثين تاريخيين كبيرين: الثورة العربية الكبرى التي أعلنها الشريف حسين (١٩١٦)، ونقض الحلفاء وعودهم للشريف حسين وأحرار العرب، واتفاقهم على تقاسم أراضي السلطنة في ما بينهم (سايكس - بيكو، ١٩١٦).

لبنان المعاصر

مشهد تاريخي وسياسي عام

(١٩١٨ - ٢٠٠١)

الانتداب الفرنسي
(١٩٢٠ - ١٩٤٣)

نحو الانتداب: أيام لبنانية متسارعة (١٩١٨-١٩٢٠)

هزيمة العثمانيين، قيام الحكم العربي، الإبقاء على نظام المتصرفية في الجبل: في ١٩ أيلول ١٩١٨، وإثر انتصار الحلفاء على العثمانيين في فلسطين، بدأ التراجع العثماني شمالاً. ومع انسحابهم، عرف لبنان الأحداث التالية:

- في بيروت، سلّم الحاكم التركي، ممتاز بك، مقاليد السلطة إلى رئيس بلدية المدينة الوجيه البيروتي عمر الداعوق. وللحال أعلن الداعوق قيام حكومة عربية في بيروت.
- في الجبل، سلّم الحاكم العثماني شؤون الحكم إلى رئيس بلدية بعبدا حبيب فياض. وبعد يومين، انتخب مأمورو الحكومة الأميرين مالك شهاب وعادل أرسلان لإدارة شؤون الجبل.
- مع دخول الأمير فيصل دمشق (١ تشرين الأول ١٩١٨)، وتشكيل حكومة عسكرية عربية فيها برئاسة رضا الركابي، أرسلت هذه الحكومة شكري الأيوبي موفدًا عنها إلى لبنان، فزار بيروت (٦ تشرين الأول ١٩١٨)، يرافقه مائة جندي، ورفع العلم العربي على مبانيها، ما يعني دخول المدينة رسميًا في إطار سلطة الحكومة العربية. ثم انتقل إلى الجبل، وعيّن حبيب باشا السعد رئيسًا لـ «حكومة لبنان المؤقتة»، المؤلفة من أعضاء مجلس الإدارة السابق، ما يعني استمرارًا لنظام المتصرفية.

مؤشرات على بدء غلبة الاتجاه اللبناني الاستقلالي: أثناء ذلك، «امتعض المسيحيون اللبنانيون كثيرًا، وكذلك الفرنسيون، لاحتلال القوى العربية بيروت وبعبدا» (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ط٦، ١٩٨٤، ص٢٠٥). وزخّمت لجان المغتربين نشاطها، وقامت لجنتهم المركزية في باريس («اللجنة المركزية السورية» التي كانت قد تألفت في العام ١٩١٧) بأعمال التنسيق بين هذه اللجان وبين الحكومة الفرنسية التي كانت قد بدأت تحتاط لأمر القوميين العرب أثناء الحرب وأنزلت قوة لها في جزيرة أرواد. وبرز، في هذه الأثناء اسم المحامي اللبناني اللامع إميل إده الذي اعتبر ناطقًا باسم القوميين اللبنانيين الاستقلالية.

ومن جهة ثانية، فإن «طابعًا إقليميًا سرعان ما ظهر في صفوف المسلمين أنفسهم، يحدوهم ما انتظروا وأملوا من أوضاع تحافظ على مصالحهم في إطار ما يخطط للمنطقة في دوائر الحلفاء، وثمة أدلة كثيرة على ذلك، منها انه «عندما أرسل الأمير فيصل الفريق شكري الأيوبي كحاكم على بيروت على أمل أن يرحّب به الوحدويون البيروتيون اجتمع بعض الوجهاء منهم في منزل عمر بيهم وبعثوا برسالة إلى الأمير فيصل ورد فيها «لا نقبل أن ترسل دمشق بواحد سوري» (د. علي شعيب، من مقابلة أجراها مع تقي الدين الصلح في ١٦ شباط ١٩٧٨ في بيروت، وأوردها في «منشورات الجامعة اللبنانية»، العدد ٤١، بيروت ١٩٩٦، ص٣١٣).

وعلى جهة «الطليعة العربية» نفسها، كان ثمة مَن بدأ يتخلى عن إيمانه بالوحدة مع سورية وبـ«امبراطورية عربية». «... وبالرغم من التوجّه السوري لشكري غانم فإنه عاد وأصبح من مؤيدي لبنان الكبير، وقد لعب دورًا بارزًا في حمل العديد من المسؤولين الفرنسيين الكبار على ضم البقاع وطرابلس وبيروت إلى الدولة اللبنانية» (د. عصام خليفة، أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر، دار الجبل، ط١، ١٩٨٥، ص٧٥).

إحتلال الحلفاء العسكري والإبقاء على مجلس الإدارة في جبل لبنان: كان زحف القوات البريطانية، بقيادة الجنرال إدموند اللنبي،

في فلسطين، قد بدأ في تموز ١٩١٧، ثم احتلّ اللنبي القدس في ٩ كانون الأول ١٩١٧؛ وفي ١٨ أيلول ١٩١٨، هزم الجنرال البريطاني الأتراك في معركة مرج ابن عامر (شمالي فلسطين)؛ وسقطت سورية كلها، في نهاية الشهر نفسه، في قبضة البريطانيين الذين دخلوا لبنان برًا. وفي ٧ تشرين الأول ١٩١٨، نزلت بيروت، بموافقة اللنبي، وحدات من الجيش الفرنسي. وفي اليوم التالي، دخل اللنبي بيروت على رأس جيشه، ترافقه كتيبة فرنسية بقيادة الكولونيل دو بيبباب De Piépape الذي بادر، لتوه، وأصدر أوامره إلى شكري الأيوبي بمغادرة المدينة، وإنزال العلم العربي عن المباني العامة، واستلم سلطته من عمر الداعوق، فأصبح الحاكم العسكري للبلاد.

أما مجلس إدارة المتصرفية فسُمح له بالبقاء كهيئة وطنية حاكمة في جبل لبنان. وجرى اعتبار أن ما كان هذا المجلس قد أعلنه عن ولائه للحكومة الشريفية (الحكومة الفيصلية العربية) إنما كان مجرد تدبير مؤقت. كما عُيّن ضابط فرنسي ليحكم الجبل بموجب نظامه المعمول به.

هذه التدابير جاءت في إطار اتفاق الانكليز والفرنسيين بحصر السلطة العليا السياسية والعسكرية بيد الجنرال البريطاني إدموند اللنبي (بطل انتصار الحلفاء العسكري في كامل سورية)، يعاونه مساعدون لحكم المنطقة التي أطلق عليها الحلفاء إسم «أراضي العدو المحتلة»، والتي قسّموها إلى ثلاثة أقسام:

- المنطقة الجنوبية، وتشمل فلسطين من مصر جنوبًا حتى الناقورة شمالًا، وتولت إدارتها السلطات البريطانية التي عيّنت عليها حاكمًا عسكريًا هو الجنرال بولز.
- المنطقة الشرقية، وتشمل ولاية سورية القديمة، من معان حتى الفرات، وتولى إدارتها الأمير فيصل.
- المنطقة الغربية، وتضم متصرفية جبل لبنان، وألوية بيروت وطرابلس واللاذقية، وقضاءي أنطاكيا واسكندرونة، ووضعت تحت النفوذ («النفوذ»، لأن السلطة العليا بيد الجنرال اللنبي) الفرنسي المباشر، وتولّى إدارتها جورج بيكو يعاونه روبير كولوندر R. Coulondre. وعيّن الفرنسيون، أثناءها، إميل إده مستشارًا لبيكو، لكنه ما لبث أن ترك منصبه، بعد أسابيع قليلة (أي قبل تعيين المفوّض السامي بصورة رسمية)، لتخاصمه مع كولوندر. «ولم تخف الإدارة الفرنسية، في المنطقة الغربية، عزمها، منذ لحظة قيامها، على تحقيق جميع المطالب التي نادى بها دعاة الاستقلال اللبناني. حتى أن كولوندر صرّح على الملأ، في إحدى المناسبات، بأن فرنسا إنما جاءت لبنان لتحمي أصدقاءها الموارنة وتضمن مصالحهم. وكان كولوندر يجول في المناطق اللبنانية فيستقبله الموارنة بالهتاف وإطلاق الرصاص...» (الصليبي، مرجع مذكور، ص٢٠٧).

ويمكن، في هذا السياق، اعتبار احتجاج مجلس الإدارة (الذي وقّعه كل من حبيب باشا السعد، سعد الله الحويك، خليل عقل، سليمان كنعان، داود عمون، محمود جنبلاط، فؤاد عبد الملك، الياس الشويري، نقولا غصن، محمد الحاج محسن) على تسمية لبنان بـ«أراضي العدو المحتلة» أول عمل من أعمال الدبلوماسية والسياسة المتصلة بمطلب السيادة والاستقلال في تاريخ لبنان المعاصر. وقد ردّ الحلفاء على هذا الاحتجاج بإيضاح اعتبارهم لبنان «منطقة محرّرة من الأتراك ولا يشملها الاحتلال العسكري»، خاصة وأن الفرنسيين وقفوا على مئات البرقيات التي توالت «في هذه الآونة من وكلاء الشعب في أنحاء الجبل لهذا المجلس إنكارًا لاعتبار حكومة الاحتلال العسكرية جبل لبنان من جملة أراضي العدو المحتلة في المنطقة الغربية. لأن لبنان ما كان محاربًا لدول الحلفاء ولا حكومة تركيا جنّدت منه عسكرًا للحرب العمومية. بل إن الألوف من أبناء لبنان تطوعوا للمحاربة تحت راية الحلفاء الظافرة. وتألفت منهم فرقة منفصلة

وجميعهم أبلوا البلاء الحسن وأهرقوا دماءهم في سبيل خدمة مبادئها الإنسانية...» (يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، ص٨٦٩).

تشجيع مجلس الإدارة على العمل السياسي:

«كان هذا الاحتجاج (إحتجاج مجلس الإدارة وبرقيات وكلاء الشعب) أول مبادرة سياسية رسمية قام بها مجلس الإدارة في معركة المصير اللبناني بعد أن جدّد الفرنسيون ولايته. وهو عمل خارج عن صلاحياته (المعروفة وفقًا لبروتوكول ١٨٦٤)، ولو شاءت السلطات العسكرية الفرنسية لمنعته، أو لحلّت المجلس. ولكنها لم تفعل، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك. فقبولها بتسلّم احتجاج مجلس الإدارة، ثم مبادرتها إلى الرد عليه، يعتبر اعترافًا واقعيًا منها بحق هذا المجلس في إثارة مثل هذه المواضيع السياسية. ويستبعد أن يكون عمل الفرنسيين قد جاء نتيجة خطأ أو جهل. فالفرنسيون كانوا، من دون ريب، يقدرون الفائدة الكبيرة التي يمكنهم أن يجنوها عند الحاجة من وجود مجلس لبناني منتخب موال لهم تتمثل فيه جميع المناطق الإدارية والطوائف الكبرى، ويستطيع التكلم باسم سائر اللبنانيين، لا سيّما في هذا الظرف الذي كانت فيه معظم التيارات السياسية المتصارعة في الساحة اللبنانية والعربية والدولية تعمل ضد انتشار النفوذ الفرنسي في البلاد المشرقية» (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط١، ١٩٩٥، ج١، ص٦٥). أضِف إلى ذلك تشجيع السلطات الفرنسية، بشخص جورج بيكو، هذا المجلس على إيفاد وفود لبنانية تكتسب الصفة الرسمية باعتبار أنها مبعوثة من مجلس الإدارة، لعرض المطالب اللبنانية على مؤتمر الصلح في باريس الذي سيقرر مصير المنطقة، والذي سيباشر أعماله ابتداءً من ١٨ كانون الثاني ١٩١٩.

وهذه السياسة الفرنسية، إزاء مجلس الإدارة ولبنان، شكّلت نوعًا من انقلاب على ذاتها. إذ كانت، قبلًا، وأثناء الحرب وصولًا إلى ١٩١٨، وفي إطار سعيها لإيجاد موطئ قدم لفرنسا في الحوض الشرقي للبحر المتوسط لمواجهة الوجود السياسي والعسكري، القوي والثابت، لبريطانيا (في مصر والسودان والخليج)، وخشيتها الدائمة من هذه الأخيرة، تعمل وتخطط للاستيلاء على سورية الطبيعية ككيان تاريخي وجغرافي وسياسي واحد (مؤلفات المؤرّخ الفرنسي الشهير الأب لامنس، المشار إليها في «المدخل»، تؤكّد هذا الأمر). فهذا جورج بيكو نفسه، على ما يروي يوسف السودا، وفي حفل أقامه لبيكو وجهاء الجاليتين اللبنانية والسورية، عند رسو سفينته في ميناء الاسكندرية في أواخر ١٩١٤، يتجاهل كليًا ذكر لبنان واللبنانيين ومطالب الاستقلاليين اللبنانيين رغم إشادتهم الدائمة بالعلاقات التاريخية بين لبنان وفرنسا ومطالبهم المتكررة وتشديدهم على حمايتها. يقول السودا، وكان متكلمًا في الحفل باسم وجهاء الجاليتين:

«... فحصرتُ الكلمة التي ألقيتُها بأماني لبنان واللبنانيين واعتمادهم على صديقة الأجيال (المقصود فرنسا)، ولم أتطرق إلى ذكر سوريا والسوريين. وما إن أنهيتُ كلامي حتى... تكلم (جورج بيكو) أكثر من عشرين دقيقة (...) لكنه لم يذكر إسم لبنان، ولا جاء على ذكر اللبنانيين، وختم خطابه بهذه الجملة: قريبًا تنزل فرنسا في بلادكم، فيخفق العلم المثلث الألوان على سوريا الكبرى وجبالها العالية من طوروس إلى عريش مصر...» (يوسف السودا، في سبيل الاستقلال، دار الريحاني، بيروت ١٩٦٧، ص٦٩).

واستمرّ هذا الموقف الفرنسي (قبل أن يستدير دورة كاملة) حتى أواخر ١٩١٨، أي قبل أسابيع قليلة من بدء انعقاد مؤتمر الصلح.

ففي كتاب يوسف السودا نفسه «في سبيل الاستقلال»، نقرأ (في الصفحات ١١٦ و١١٧) ما يفيد أنه، أي السودا، اجتمع، ومعه داود عمون وأوغست أديب وأنطون الجميّل وجبرائيل تقلا وداود بركات، كممثلين عن حزب «الاتحاد اللبناني»، في أوائل ١٩١٨، بجورج بيكو وكان

ممثلًا لفرنسا في القيادة الحليفة بالقاهرة، ودار بينهما الحوار التالي:

– «جماعة الاتحاد اللبناني: كنا نعتقد أن مطالبتنا باستقلال لبنان (...) تلقى كل مساعدة منكم (...) فتبين اليوم أنه لم يعد محل للبنان في النهج الجديد.

– بيكو: هذا كان ضروريًا على عهد تركيا، وقد كنتم يومئذ في حاجة إلى من يدافع عنكم، أما متى أصبحت فرنسا عندكم فضد مَن تحتاجون إلى دفاع؟

– جماعة الاتحاد اللبناني: إن حق لبنان بالاستقلال في كيانه الخاص وحدوده الطبيعية حق مطلق غير معلق على وجود فرنسا أو غيرها في سوريا... فلا أسهل من إزالة كل سوء فهم إذا صدر تصريح رسمي بالموافقة على هذا المطلب.

– بيكو: ليس بالإمكان... إعطاء مثل هذا التصريح، ولكن الأمر بيننا مسألة ثقة.

– جماعة الاتحاد اللبناني: نأسف أن يباعد الموقف بيننا، ونحن نكنّ لكم كل تقدير ولفرنسا كل محبة.

– بيكو: إذن نفترق أخصامًا».

وفي أواخر السنة (١٩١٨)، عاد بيكو وزار البطريرك الماروني الياس الحويك، وحاول إقناعه بـ«الفوائد الاقتصادية» على اللبنانيين الناجمة عن قبول لبنان الاتحاد مع سورية. ويقول الدكتور يوسف مزهر (تاريخ لبنان العام، ج٢، ص٨٧٣): «... فلم يكترث البطريرك لهذه الترهات وأسكتهم (بيكو وبعض مرافقيه من الوجهاء اللبنانيين) برفضه القاطع...». وكرّر بيكو، ممثلًا فرنسا، ضغطه على مجلس الإدارة لإرسال وفد لبناني إلى مؤتمر الصلح وربط مطالبه بـ«المسألة السورية». وتوقف هذا الضغط الفرنسي مع الوفد الثاني.

حزبيتان تتوزعان ولاء اللبنانيين بين استقلاليين ووحدويين على مشارف مؤتمر الصلح وصك الانتداب وإعلان دولة لبنان الكبير وأثناء ذلك وبعده إلى سنوات: وبالفعل، كانت القوى السياسية الفرنسية الأقوى والأهم لا تنفك تقدم كل دعم للأحزاب والجمعيات والأندية والصحافة واللجان «السورية» و«السورية – اللبنانية»، وكانت القوى الأضعف في هذه السياسة تلتفت بعين عاطفة أحيانًا على قضية «الاستقلاليين» أو «القوميين» اللبنانيين.

استمرّ ذلك (في عهد المتصرفية، وأثناء الحرب العالمية الأولى) إلى أن كان احتلال الحلفاء العسكري للمنطقة، وبروز ثلاثة مشروعات كبرى لها: مملكة عربية موحّدة، مملكة سورية الطبيعية، مملكة سورية باستثناء دولة لبنانية من جبل لبنان ومناطق أخرى في الشمال والشرق والجنوب. فنقلت القوى السياسية الفرنسية دعمها للاستقلاليين اللبنانيين، وجلهم من المسيحيين (الموارنة خاصةً)، الذين بدأوا، بفضل هذا الدعم، وبسبب المصالح التي تؤمنها عادةً السلطة الحاكمة، يكسبون الموالين والأنصار من الطوائف الأخرى، خاصة من الوجهاء والتجّار في بداية الأمر؛ وكثيرًا ما تنداح الدائرة تلقائيًا وتصل إلى العامة من الشعب (وما يسمّيه المفكر السياسي المعروف منح الصلح بـ«المارونية السياسية» إنما يعيد أساسه إلى تلك البداية، أي إلى ١٩١٨–١٩٢٠، حيث يشير إلى أن كثيرًا من الوجهاء والتجّار والإداريين وأصحاب المصالح المسلمين لم يكونوا أقل لهاثًا وراء «دولة لبنان الكبير» من الموارنة...).

وعلى صعيد الأكثرية الشعبية، فقد وجدت نفسها منقسمة إلى تيارين كبيرين (وقد استمرّت على هذا الانقسام، ولكن بوتائر متناقصة تدريجيًا لمصلحة تيار الاستقلال، حتى الثلاثينات من القرن الماضي – القرن العشرين – أي إلى حيث بدأت لغة الميثاق الوطني هي اللغة المسموعة والغالبة): تيار الوحدويين مع سورية وجلهم من المسلمين، وتيار الاستقلاليين وإرجاع المناطق المنسلخة إلى لبنان ومعظمهم مسيحيون. «وراح كل فريق منهما يسعى لتحقيق أهدافه السياسية بجميع الوسائل المتيسرة له بما في ذلك الدعم الخارجي. ولكن العمل السياسي المغاير لأهداف السياسة الفرنسية أو المعارض لها كان داخل سورية وجبل لبنان مجازفة خطرة. وكذلك كانت حرية إبداء الرأي شبه معدومة لأنها مقيدة بقانون مراقبة المطبوعات الذي كان يطبّق بصرامة. وصحف تلك الأيام تكاد تخلو من الأفكار والأخبار التي لم تكن منسجمة مع ما يريده الفرنسيون. وقد عوّض عن هذا النقص الحاصل داخل سوريا وجبل لبنان النشاط الواسع الذي قام به المغتربون اللبنانيون والسوريون في بلدان الاغتراب حيث كانوا يتمتعون بقسط وافر من الحرية والاستقلال الفكري» (شفيق جحا معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط١، ١٩٩٥، ج١، ص٤٧).

وثمة مرجع رئيسي، قد يكون الوحيد، فصّل بدقة، واستنادًا إلى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، كلامه على قوى هذين التيارين، الاستقلالي والوحدوي، في فترة ١٩١٨–١٩٢٠. وهذا المرجع هو كتاب الدكتور عصام خليفة، أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية، «أبحاث في تاريخ لبنان المعاصر» (دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص٧٤–١٢٤)، سنعود إليه في باب «أحزاب وتجمّعات».

ومما أورده الدكتور خليفة (في مؤلفه المذكور، ص١٢٧–١٢٨) عن موقف المسلمين اللبنانيين عامة في ١٩١٨–١٩٢٠، وأيضًا استنادًا إلى أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية، أن أغلبية نخبهم وقفت إلى جانب الحكومة الفيصلية في الشام: رياض الصلح، مختار بيهم، علي سلام، عمر الداعوق؛ وأن مظاهرات تحمل علم فيصل قامت في بيروت، وأن قسمًا كبيرًا من مدينة طرابلس يؤيد الانضمام إلى فيصل، وأن «مسلمي بيروت هم على أهبة الثورة ويطالبون بسيطرة السلطة الشريفية، وكذلك تظاهر مسلمو طرابلس وصيدا مطالبين العرب باليقظة وبالنهوض للاستقلال.

ويضيف الدكتور خليفة (ص١٢٨–١٢٩):

«يؤكّد بيكو لبيشون، في ١٩ أيار ١٩١٩، أن المسلمين ينقسمون إلى فريقين:

«من جهة، الأكثرية العظمى تؤمن بضرورة إبقاء سورية موحّدة ومستقلة تحت رعاية فيصل.

«ومن جهة أخرى، ثمة فريق آخر يؤمن بوحدة سورية الكبرى على أساس الكانتونات المرتبطة اقتصاديًا وسياسيًا بالوصاية الفرنسية.

«أما الشيعة فلم يعلنوا بعد موقفًا، إنما كامل بك الأسعد رئيس حزب الأكثرية الشيعية يميل للحكم الفيصلي. ويورد تقرير إنكليزي (استنادًا إلى وثائق الخارجية البريطانية) أن ثمة مظاهر تمرّد شيعية ضد فرنسا، ففي حزيران ١٩٢٠ قام ٥٠٠ متوالي تقريبًا، يقودهم عبد اللطيف بك، بهجوم على الفرنسيين وقرى دير ميماس والقليعة والخربة، وقتل في الهجوم ٦٦ مسيحيًا.

«وفي الشوف، رغم الضغط الممارس من قبل الأمير أمين أرسلان ومن مصطفى بك حمادة على الدروز، فإن هؤلاء يقفون موقفًا حذرًا باستثناء بعض قرى الباروك (شارون وبتاتر...) حيث يظهر بعض السكان ميولًا شريفية.

«ولا نرى من الضرورة التوقّف طويلًا عند المؤتمر السوري وما قام به من نشاط بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٠، وحسبنا عرض أسماء اللبنانيين الذين شاركوا في أعماله، ومنهم: رشيد رضا (الذي ترأس المؤتمر)، عثمان سلطان وسعيد طليع (عن طرابلس)، عبد الله مالك (عن راشيا)، يوسف نمور (عن البقاع)، توفيق مفرّج (عن الكورة)، جورج حرفوش والأمير أمين أرسلان ورشيد نفّاع وابراهيم الخطيب وعلي تلحوق (عن جبل لبنان)، وعبد الفتّاح شريف (عن طرابلس)، وتوفيق البيسار وصبحي الطويل (عن عكار)، ورياض الصلح وتوفيق الجواهري (عن صيدا)، وعفيف الصلح (عن صور)، ومراد غلمية (عن مرجعيون)، والحاج خليل عبد الله ومحمد بك سهيل ومصطفى الأسعد (عن جبل عامل) ووديع أبو رزق (عن زحلة)».

الوفود اللبنانية إلى مؤتمر الصلح – الوفد الأول: في ٩ تشرين الأول ١٩١٨، أقدم مجلس الإدارة على عمل دبلوماسي – سياسي، هو أقرب إلى الأعمال السيادية من حيث المبدأ والشكل (أما عمليًا وواقعًا فبالبلاد تحت حكم عسكري ومحتلة، والمفوّض السامي الفرنسي جورج بيكو لا يزال يمارس ضغوطه لاتحاد لبناني – سوري)، وذلك بقراره تشكيل وفد لبناني إلى مؤتمر الصلح، هو الأول بين ثلاثة وفود إلى هذا المؤتمر.

تألف الوفد من إثنين من أعضاء مجلس الإدارة هما داود عمون رئيسًا للوفد، ومحمود جنبلاط، ومن خمسة وجهاء آخرين من خارج المجلس هم عبد الله الخوري ترجمان حكومة جبل لبنان، وإميل إده، وابراهيم أبو خاطر وعبد الحليم حجار وتامر حمادة (اعتذر محمود جنبلاط وحلّ محله نجيب عبد الملك، وتغيب ابراهيم أبو خاطر وتامر حمادة).

وفي ١٣ شباط ١٩١٩، ألقى رئيس الوفد كلمة أمام المجلس الأعلى للمؤتمر الدولي (مؤتمر الصلح في باريس) ضمّنها المطالب الأساسية التالية: توسيع حدود لبنان لتشمل حدوده التاريخية، تحقيق استقلال لبنان (بعبارات توحي بالاكتفاء بالاستقلال الإداري)، تأليف مجلس نيابي على قاعدة التمثيل النسبي، وطلب مساعدة فرنسا. والإطار السياسي العام، والأكثر تأثيرًا، الذي أحاط بالوفد هو سعي فرنسا، وضغطها (كما تقدم ذكره) لتضمّ لبنان إلى سورية في محاولة لاستمالة الأمير فيصل ليقبل الانتداب الفرنسي.

عاد الوفد دون أن يصل إلى نتيجة واضحة، واعتبر فاشلًا. فحزب الاتحاد اللبناني عارضه بشدة لأنه ترك «الباب مفتوحًا لإدخال لبنان دائرة الاتحاد السوري وجعله ولاية سورية» (يوسف السودا، ص١٦٤)، وقدّم طعنًا، من جملة طعون قدّمها بعض الأفرقاء، في شرعية الوفد وشرعية صفته التمثيلية، منها الطعن الذي قدّمه الدكتور هوارد بلس Howard Bliss رئيس الكلية السورية الانجيلية في بيروت (الجامعة الأميركية حاليًا)، بتكليف من وزارة الخارجية الأميركية، في بيان ألقاه أمام مؤتمر الصلح، وأوحى فيه أن فئات كثيرة تعارض الوفد ولا توافق على مطالبة (زين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص٣١٠-٣١١). كل ذلك في وقت كانت الدول الحليفة منشغلة في ما بينها على كيفية تقسيم الأراضي العربية وتطبيق نظام الانتداب عليها.

الوفد الثاني (البطريرك الحويك): في ٢٠ أيار ١٩١٩، قرّر مجلس الإدارة إرسال وفد إلى باريس برئاسة البطريرك الماروني الياس الحويك. وكان أعضاء الوفد: المطارنة مبارك وفغالي وشكر الله وكيرلّس مغبغب، والخوري اسطفان الدويهي، وملحم ابراهيم ولاوون الحويك. وغادر الوفد جونية في تموز ١٩١٩.

لكن قبيل تشكيل هذا الوفد، أي في ربيع ١٩١٩، وإزاء تمسّك الاستقلاليين اللبنانيين بمطالبهم، حصل تطوّر مهم في السياسة الفرنسية، إذ «أدرك الفرنسيون أن إصرارهم على وحدة سورية لم يكسبهم ثقة الأمير فيصل ولا السوريين، وأوشك أن يفقدهم تأييد الاستقلاليين في جبل لبنان (...) وبهذا التطوّر... حصل التفاهم بين الفرنسيين والاستقلاليين اللبنانيين وراحوا يعملون يدًا واحدة لمواجهة المخططات الوحدوية التي كان يقف وراءها العرب والبريطانيون والأميركيون. وكانت أولى ثمار هذا التفاهم صدور قرار جديد من مجلس الإدارة يعلن استقلال لبنان السياسي» (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط١، ١٩٩٥، ج١، ص٩١-٩٢).

وهذا القرار هو القرار ٥١٦ الصادر في ٢٠ أيار ١٩١٩، أي في اليوم نفسه الذي قرّر فيه مجلس الإدارة إرسال الوفد الثاني إلى مؤتمر الصلح. وقد شدّد القرار على «المناداة باستقلال لبنان السياسي والإداري بحدوده الجغرافية والتاريخية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلادًا لبنانية كما كانت قبل سلخها عنه. وجعل حكومة لبنان هذه ديمقراطية مؤسسة على الحرية والإخاء والمساواة، مع حفظ حقوق الأقلية وحرية الأديان...» (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١، ص٢٧٢-٢٧٣). ولأول مرة يتحدث مجلس الإدارة في هذا القرار «بصفته ممثلًا للشعب اللبناني» (بشارة الخوري، المرجع المذكور، ص٢٧٢).

تأخر سفر الوفد إلى ١٥ تموز ١٩١٩ لأن البطريرك كان ينتظر وصول لجنة كينغ – كراين King-Crane (الأميركية) ليعرض لها مطالب اللبنانيين قبل سفره. ووصلت اللجنة إلى لبنان في ٤ تموز، فزارت المدن اللبنانية واجتمعت بالقادة الروحيين وبالهيئات السياسية، وتسلّمت العرائض، ورفعت تقريرها المتضمن، بالنسبة إلى لبنان: المحافظة على وحدة سورية الطبيعية، وإعطاء لبنان استقلالًا إداريًا واسعًا، مع وجود دولة وصية وإشراف عصبة الأمم. غير ان مؤتمر الصلح لم يأخذ بتقرير اللجنة، فحفظه الأميركيون في الأدراج.

وهناك ثلاث وثائق (لا تزال الوثائق الأساسية التي يعود إليها المؤرخون)، يقع تاريخها بين حزيران وتشرين الأول ١٩١٩، تتعلق بالبطريرك الياس الحويك من حيث دوره ومشاركته في مؤتمر الصلح في باريس، ومطالبة هذا المؤتمر باستقلال لبنان وإعادة الأجزاء المسلوخة عنه:

١. الوثيقة الأولى، كتاب مجلس الإدارة إليه بتاريخ ١٦ حزيران ١٩١٩: «... يتقدم هذا المجلس لمقامكم، بصفته ممثلًا للشعب اللبناني، راجيًا ومكلفًا غبطتكم بمداومة هذه المساعي الجميلة في سبيل تقرير استقلال لبنان الكبير إداريًا وسياسيًا...».

٢. الوثيقة الثانية، مذكرة البطريرك الحويك إلى مؤتمر الصلح (بصفته رئيسًا لوفد لبنان) بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ١٩١٩، وأهم نقاطها:

– يتكلم البطريرك باسم الحكومة اللبنانية ومجلس إدارتها، وباسم أهل المدن والقرى اللبنانية التي تطلب الانضمام إلى لبنان على اختلاف نزعاتها الدينية ومذاهبها. وقد أودع كل وثائق انتدابه لهذه المهمة سكرتيرية مؤتمر الصلح.

– يطلب البطريرك من المؤتمر الاعتراف باستقلال لبنان الذي نادى به الشعب اللبناني وحكومته يوم ٢٠ أيار ١٩١٩، وإعادة لبنان إلى حدوده التاريخية والطبيعية...

– يقول البطريرك إنه، لما كان مبدأ الانتداب قد تقرر في معاهدة الصلح المبرمة في فرساي يوم ٢٨ حزيران ١٩١٩، من دون أن يؤثر ذلك على حقوق لبنان بالسيادة، فهو يطلب بهذا الانتداب، إلى الحكومة الفرنسية، أن تتعطّف، بناء على البند ٢٢ من عهد جمعية الأمم، بإيلاء لبنان معونتها وإرشادها.

– ويقول إن استقلال لبنان، على ما نودي به وعلى ما يفهمه عموم اللبنانيين تقريبًا، لم يكن قط استقلالًا بسيطًا نجم فعلًا عن اضمحلال السلطنة العثمانية، بل هو استقلال تام الشروط تجاه كل ولاية عربية قد تُقام في سورية، لأن اللبنانيين وحدة قومية ممتازة عن كل جماعة من أهل جوارهم... ولنا اعتبارات تثبت استقلال لبنان تجاه كل حكومة سورية أو عربية أو غيرها... وتركيا، نفسها، في إبان الحرب العالمية الأولى، لم تحاول قط أن تضم لبنان إلى إحدى الولايات التي في جواره... ولبنان تمتّع بتنظيم سياسي ثم نيابي استمرّ وحده من هذا النوع في كل أرض السلطنة حتى ١٩٠٨... وبينما كانت سورية المجاورة جارية على خطة سائر الولايات التركية، وهي تجهل كل ما من شأنه أن تقوم عنه حياة البلاد السياسية، كان لبنان يتمتع بخطة نيابية... فيجب احترام استقلال لبنان التام تجاه سورية... هنالك اعتبارات تاريخية وسياسية وواقعية تؤكد للبنان نيل استقلاله التام الذي له فيه كل الحق... وهذا الاستقلال اعترف بمبدئه رسميًا في البند ٢٢ من وثيقة جمعية الأمم المقررة في عهدة مؤتمر الصلح

بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٩، ولبنان، إذ طلب تكبيره، فإنما يطلب في الحقيقة إرجاعه إلى حدوده التي يثبتها التاريخ وخارطة مجلس أركان الحرب الفرنساوي التي وضعها بين ١٨٦٠ و١٨٦١، وهذه الحدود هي:

- من الشمال: النهر الكبير.
- من الشمال بشرق: خط يمتد منه مكتنفًا سهل القيعة وشاطئ بحيرة حمص الشرقي.
- من الشرق: قمم الجبل الشرقي (أنتيليبان) وقمم جبل حرمون أو جبل الشيخ.
- من القبلة بشرق: خط يمتد من أسانيد جبل حرمون الأخيرة ويكتنف بحيرة الحولة.
- من القبلة: خط يمتد من جبال شرقي هذه البحيرة تحيط بها حتى تتصل بالنتوء المعروف برأس الناقورة.

- ويقول البطريرك (في مذكرته) إن الأكثرية الكبرى من سكان الأراضي التي يطلب لبنان إرجاعها إليه قد صرّحت بطلب ضمّ هذه الأراضي إلى لبنان واختارت الجنسية اللبنانية.
- ويقول إن لبنان موضوع منذ ستين سنة (طيلة عهد المتصرفية) تحت إدارة انتداب دولي، ويستحق الآن أن يكون بلادًا ذات سيادة. وهو، مع حفظ حقوقه في هذه السيادة، يخضع لقرار مؤتمر الصلح بشأن الإدارة بمقتضى الانتداب... وهو قد اختار بموجب حقّ تخوّله إياه العهدة دولة كبرى غربية بهوس عظيم، بقسميه القديم والمطلوب ضمّه إليه، وهي فرنسا، وذلك لاعتبارات تاريخية وأخلاقية وسياسية وتجارية... وهي ستأتي إلى لبنان بصفة مشير نصوح وصديق... وأنها ستعمل على تزيد الحاسات القومية بتركها في أيدي اللبنانيين أعمال التنظيم والإدارة والعدلية عما يتعلق ببلادهم... وأنها ستعزّز الوحدة الوطنية بإلصاق طوائف لبنان المختلفة بعضها ببعض، وستحترم الحريات وحقوق الأقلية وتنشئ المدارس والمعاهد...

٣. الوثيقة الثالثة، رسالة كليمنصو رئيس وزراء فرنسا إلى البطريرك الحويك بوصفه «الممثل السامي لأماني الشعب اللبناني» بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩، ويشدّد فيها كليمنصو على:

- تمسّك فرنسا بتقاليد الولاء المتبادل منذ قرون بينها وبين لبنان.
- إن رغبة اللبنانيين في المحافظة على حكومة ذاتية لبنانية ونظام وطني لبناني مستقل، تتفق كل الاتفاق مع تقاليد فرنسا الحرة. واللبنانيون متأكدون من مساعدة فرنسا.
- اللبنانيون لهم، بالاستقلال عن كل مجموع أهلي أيًا كان، أن يحافظوا على تقاليدهم ويوسّعوا نطاق نظاماتهم السياسية والإدارية، وأن يستعجلوا بأنفسهم زمن الاستفادة التام من مرافق بلدهم.
- وبخصوص الحدود، إن فرنسا، التي بذلت كل ما في وسعها سنة ١٨٦٠ لكي تحوّل لبنان أرضًا أوسع، لا تنسى أن تضييق حدوده هو بنتيجة الضغط الذي أنّ لبنان تحته زمنًا طويلًا. وستنظر فرنسا بغاية العناية، عند تحديد تخوم لبنان، في ضرورة تحويل الأراضي السهلية والمرافئ البحرية اللازمة لعمرانه.

وواضح أن هذه الرسالة تتوّج الاستدارة التي كانت بدأتها السياسة الفرنسية، في ربيع ١٩١٩، باتجاه الاعتراف بكيان لبناني مستقل عن سورية. وستليها أحداث وخطوات أخرى في الاتجاه نفسه، إلى أن تتوج جميعًا في حدث إعلان دولة لبنان الكبير في ١ أيلول ١٩٢٠.

(هذه الوثائق الثلاث، مصدرها الأساسي محفوظات بكركي، ومحورها حركة البطريرك الياس الحويك – رئيس الوفد اللبناني الثاني – الوطنية والسياسية الواقعة في ١٤٧ يومًا، أي بين ١٦ حزيران و١٠ تشرين الثاني ١٩١٩، وفي أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس. وقد تناولت هذه الوثائق، أكثر كتب التاريخ. وكانت موضوع جدالات وتفسيرات مختلفة، خصوصًا لجهة صدقية انعكاسها وتمثيلها حقيقة «أماني» سكان

المناطق المضمومة، بيروت، طرابلس، البقاع...).

الوفد الثالث: الإطار – الدافع الذي أحاط بإرسال هذا الوفد إلى مؤتمر الصلح، مطلع ١٩٢٠، يمكن رسمه بالخطوط العريضة التالية:

- اتفاق كليمنصو ولويد جورج (رئيس وزراء بريطانيا) على انسحاب الجيش البريطاني من المنطقتين الشرقية والغربية ليحلّ محله الجيش الفرنسي باستثناء المدن الاربع دمشق وحمص وحماه وحلب التي تترك خارج الاحتلال العسكري الفعلي؛ وعلى تنازل الفرنسيين عن ولاية الموصل للانكليز (قابل ذلك تشبث فرنسي في جنوب لبنان وقبول بريطاني بهذا الأمر)، وعلى أن يُترك لبريطانيا حرية التصرف في شرقي الأردن. وكان كليمنصو متحمسًا لهذا الاتفاق بعد أن أدرك الفرنسيون أن تقرير لجنة كينغ – كراين والأحداث التي تحصل في سورية ليست في مصلحتهم. وقد أبلغت الدولتان مؤتمر الصلح بالاتفاق فوافق عليه.
- اتفاق كليمنصو والأمير فيصل، بعد احتجاج هذا الأخير على اتفاق كليمنصو – لويد جورج ثم رضوخه له بناءً على نصيحة بريطانية، على أن تحتل فرنسا لبنان وساحل سورية، وتحتفظ بمركز ممتاز في سورية الداخلية، على أن يكون البقاع منطقة مجردة من السلاح (غير ان المؤتمر السوري العام رفض هذا الاتفاق، وأعلن، في ٨ آذار ١٩٢٠، استقلال سورية الطبيعية وقيام نظام ملكي فيها، ونصّب الأمير فيصل ملكا عليها).
- بدأ مؤتمر الصلح يصل إلى نهايات أعماله وقراراته الخطيرة، من حيث تقرير مصير البلدان التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية وفقًا لمعاهدة دولية. فبدأت تتوافد إليه وفود تلك البلدان من سوريين وأرمن وأكراد وغيرهم لتعرض وجهة نظرها وتدافع عن مطالبها القومية. فرأى اللبنانيون أن يستمروا في مساعيهم من خلال وفد ثالث يكمل مسيرة الوفدين السابقين، فيفوز بقرار دولي أو بوعد فرنسي صريح يضمن استقلال لبنان وتوسيع رقعة أراضيه إلى حدوده الطبيعية والتاريخية.

تشكّل الوفد من النائب البطريركي المطران عبد الله الخوري (رئيسًا)، وألفرد موسى سرسق (اعتذر)، وأحمد الأسعد (لم يسافر مع الوفد، وفوّض رئيسه بإجراء ما يراه مناسبًا)، وتوفيق أرسلان، ويوسف الجميّل، وإميل إده، والمطران كيرلّس المغبغب. وحرّر مجلس الإدارة، في ٢٨ شباط ١٩٢٠، توكيلًا لرئيس الوفد، وقّعه رئيس المجلس حبيب باشا السعد (ماروني)، والأعضاء: خليل عقل (ماروني)، سعد الله الحويك (ماروني)، عبد الحليم حجار (سنّي)، محمود جنبلاط (درزي)، داود عمون (ماروني)، سليمان كنعان (ماروني)، محمد الحاج محسن (شيعي)، محمد صبرا (درزي)، فؤاد عبد الملك (درزي)، الياس شويري (روم أرثوذكس)، يوسف البريدي (روم كاثوليك).

وبدأ الوفد نشاطه في باريس، فقابل عدد كبير من كبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس الوزراء كليمنصو وخليفته ميللران Millerand.

ولدى إعلان استقلال سورية، وفق قرارات المؤتمر السوري العام، واختيار الأمير فيصل ملكًا عليها، والتشديد على أن هذا الاستقلال إنما يشمل سورية بحدودها الطبيعية، ما يعني أنها تشمل لبنان أيضًا، سارع مجلس الإدارة واتخذ قرار احتجاج أرسله إلى مؤتمر الصلح بواسطة المندوب السامي الجنرال غورو؛ وكذلك وجّه البطريرك الحويك رسالة احتجاج على قرار المؤتمر السوري (١٤ آذار ١٩٢٠) إلى الجنرال غورو، كما نشط أعضاء الوفد في باريس في الاتجاه نفسه، وسمعوا من المسؤولين الفرنسيين، وعلى رأسهم رئيس الوزراء ميللران، ما طمأنهم، فانصرفوا بعدها إلى البحث في موضوع الحدود وتعيين الأراضي التي سيتكوّن منها لبنان الكبير.

فرض الانتداب وإعلان دولة لبنان الكبير (١٩٢٠-١٩٢٦)

مؤتمر سان ريمو وفرض الانتداب: كان إعلان استقلال سورية، والحماس العارم الذي صاحبه داخل سورية، حافزين لفرنسا وبريطانيا على الإسراع في تنفيذ مخططاتهما. فاجتمع مجلس الحلفاء الأعلى في مؤتمر (حضرته بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان، وتخلفت عن الحضور روسيا والولايات المتحدة) في مدينة سان ريمو الايطالية من ١٩ إلى ٢٦ نيسان ١٩٢٠ لوضع صيغة معاهدة مع تركيا. وقد نصّت المادة ٩٤ من المعاهدة (عُرفت في ما بعد باسم معاهدة سيڤر Sèvres) على تنظيم شؤون سورية الطبيعية وفقًا للفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم.

وفي ٥ أيار سنة ١٩٢٠، نشرت مقررات مؤتمر سان ريمو التي أوصت بوضع العراق وفلسطين وشرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني، وسورية تحت الانتداب الفرنسي، ولم تأتِ المقررات على ذكر للبنان، ما أثار الشكوك لدى اللبنانيين. فوجّه وفدهم، الذي كان لا يزال في باريس، كتاب استفسار لرئيس الحكومة ميللران: «فأجابهم في ١٩ أيار ١٩٢٠ بأن المؤتمر لم يدخل في التفاصيل وأنّ فرنسا التي فازت بالانتداب على سورية ولبنان ستفي بوعودها وتحقّق أماني الشعب اللبناني بالاستقلال» (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب، ج١، ص١٧٢). وكانت مقررات سان ريمو قد أحدثت ردة فعل عنيفة في سورية (إضرابات ومظاهرات وتنديد بتراخي الحكومة الفيصلية العربية...).

والجدير ذكره أن فكرة الانتداب فكرة حديثة في التاريخ السياسي، تمّ التوصّل إليها أثناء مداولات مؤتمر الصلح لتكون حلًا وسطًا بين التيار الأميركي (مبادئ الرئيس الأميركي ولسن) الداعي إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتيار الأوروبي المتمسك بالسيطرة والاستعمار.

ويعيد المؤرخون فكرة الانتداب إلى جان كريستيان سمطس الذي كان رئيس وزراء اتحاد جنوب أفريقيا.

والهدف من الانتداب مساعدة الدول والشعوب التي خضعت للاستعمار كي تصبح قادرة على حكم نفسها بنفسها وحاضرة للاستقلال.

وصك الانتداب الخاص بلبنان وسورية هو وثيقة دولية، وضعها المجلس الأعلى لعصبة الأمم في لندن، لتنظيم عمل الانتداب الفرنسي عليهما. ويتضمن مقدمة ورد فيها ان الدول الحليفة اختارت فرنسا لإرشاد شعبَيْ سورية ولبنان، وإحدى وعشرين مادة نصّت في أهمها على أن تضع الدولة المنتدبة، خلال ثلاث سنوات، دستورًا للبنان وسورية، وتُبقي فرنسا جنودها فيهما للدفاع عنهما وتعمل على تنظيم قوى أمن محلية، وتتولى فرنسا شؤون العلاقات الخارجية، وعليها صيانة الأراضي اللبنانية والسورية وعدم التنازل عنها، وتكون اللغة الفرنسية لغة رسمية إلى جانب العربية.

خلاف بين مجلس الإدارة والفرنسيين: لم تصفُ الأجواء بين مجلس الإدارة (والاستقلاليين اللبنانيين، بمن فيهم البطريركية المارونية) وبين السلطات الفرنسية (الحكم العسكري)، منذ أن بدا للبنانيين، في كثير من الأوقات، أن فرنسا كانت مستعدة للتضحية باستقلال لبنان إذا ما قبل الحكم الفيصلي في دمشق بذلك ثمنًا لاعترافه بالانتداب الفرنسي على سورية كلها. أضف إلى ذلك شكوى اللبنانيين الدائمة من الحكم العسكري المباشر الذي كان الفرنسيون يطبّقونه. إذ كان المندوب السامي في الشرق منذ سنة ١٩١٩ قائدًا عسكريًا برتبة جنرال، وكان يتمتع بصلاحيات مطلقة، وكان يمثّله على رأس حكومة لبنان (مجلس الإدارة) ضابط فرنسي أدنى منه رتبة، ويسمّى «الحاكم». وكان يمثّل هذا الحاكم في كل قائمقامية لبنانية معتمد إداري فرنسي يكون ضابطًا أيضًا. وكانت السلطة الفعلية في أيدي

هؤلاء الضباط الذين كانوا يتدخلون في جميع شؤون البلد.

إزاء هذا الوضع قدّم مجلس الإدارة مذكرة (رقم ١٣٠٤ تاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٩؛ نصها الكامل أورده الشيخ بشارة الخوري في «حقائق لبنانية»، ج١، ص٢٧٤-٢٧٧) إلى الجنرال غورو، الذي قَدِمَ إلى لبنان خلفًا لجورج بيكو، بواسطة حاكم لبنان القومندان لابرو، فنّد فيها مآخذ اللبنانيين على الإدارة العسكرية الفرنسية، واقترح إجراء بعض الإصلاحات.

إلا أن إدارة الاحتلال الفرنسي استاءت من مجلس الإدارة، وأخذ الحاكم، لابرو، يفكّر في حله. وأصدر، في خطوة ترهيب له، قرارًا بكف يد أحد أعضائه، سليمان كنعان، ممثل قضاء جزين في المجلس (أيار ١٩٢٠). وأتبع غورو ذلك بتعيينه بعض الوجوه اللبنانية (سبعة موارنة، اثنان دروز، إثنان روم أرثوذكس، واحد كاثوليك، واحد مسلم، واحد شيعة، وثلاثة من الموظفين الفرنسيين) لينضموا إلى مجلس الإدارة في بحث مسألة الدستور.

وكثيرًا ما نقع على اعترافات لمسؤولين فرنسيين بسوء تصرف الموظفين الفرنسيين. فريمون بوانكاريه، الذي كان رئيسًا للجمهورية الفرنسية، كتب مقالًا مطولًا في «مجلة العالمين» الباريسية عنوانه «فرنسا في سورية»، حذّر فيه من هذا الأمر. ومما قاله: «... وإذا أردنا أن يتوطد وضعنا في الشرق، وجب علينا أن نتصرف فيه تصرّف المحررين والمرشدين، لا تصرف المحتلين والأسياد... ويبدو أن بعض الوزارات (الفرنسية) استحلت أن ترسل إلى سورية موظفين مرذولين، وأن الشرق صار فردوسًا مرتهنًا للمأمورين الذين شاء سوء حظهم أن لا ينجحوا في بلادهم» (يوسف سالم، «٥٠ سنة مع الناس»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٥، ص٣١؛ نقلًا عن ر. بوانكاريه، التاريخ السياسي، ج٣، ص٣٥).

فريقان لبنانيان حول النظام الأساسي وجنسية الحاكم واتصالات مع السوريين ومحاكمة أعضاء مجلس الإدارة: ظهر، داخل مجلس الإدارة وخارجه، فريقان مختلفان حول هاتين المسألتين. الأول، ضمّ أكثرية أعضاء المجلس (وأكثر المتحمسين منهم سليمان كنعان) ورئيسه حبيب السعد، ووقف معهم البطريرك الحويك، ورأى أن لبنان قد بلغ درجة عالية من النضج السياسي والخبرة في إدارة شؤونه، وأنه لذلك يستحق أن يحصل على استقلاله، وأن يحكمه حاكم وطني من أبنائه.

الفريق الثاني، تزعّمه داود عمون (دير القمر) ونقولا غصن، ممثل قضاء الكورة في مجلس الإدارة، ورأى أن الإدارة اللبنانية القائمة ما تزال عاجزة ومتحيزة وطائفية، ولا بدّ من تنصيب حاكم فرنسي على لبنان في السنوات الخمس الأولى. وقد عمل داود عمون على تشجيع أهالي دير القمر لإرسال عرائض تدعم وجهة نظره. وكذلك فعل نقولا غصن مع أهالي عدد من القرى في قضاء الكورة.

في هذه الأثناء، نجح ثمانية من أعضاء مجلس الإدارة، هم: سليمان كنعان، سعدالله الحويك، الياس الشويري، خليل عقل، فؤاد عبد الملك، محمود جنبلاط، محمد الحاج محسن ويوسف البريدي، ومعهم سياسيون على رأسهم رياض الصلح وأمين أرسلان وسعيد البستاني... بإقامة اتصالات مع المسؤولين السوريين والملك فيصل (بدأها ورتّب لها سعيد البستاني عن الجانب اللبناني والضابط جميل الإلشي عن الجانب السوري)، محاطة بسرية تامة، وأسفرت عن مشروع اتفاق يتضمن خمسة بنود تتلخّص بما يلي:

أولًا: استقلال لبنان التام المطلق.

ثانيًا: توسيع حدوده بموجب اتفاق يعقد بينه وبين دمشق.

ثالثًا: حياده السياسي بحيث لا يُحارِب ولا يُحارَب ولكن بمعزل عن كل تدخّل عسكري.

رابعًا: العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسورية تدرسها وتقرر طبيعتها لجنة مشتركة. وتصبح قراراتها نافذة بعد موافقة مجلس النواب في البلدين.

خامسًا: يتعاون الطرفان في السعي لدى الدول الأخرى للتصديق على هذه البنود وضمان أحكامها.

وقف الفرنسيون على حركة وتحركات هؤلاء الأعضاء الاستقلاليين بواسطة أحد عملائهم السريين (وديع كرم المعروف بوديع الكلارجي، من بلدة كفرشيما، الذي نجح في خديعة نجيب الأصفر أحد الوجهاء الاستقلاليين). فأوقفت السلطات أعضاء مجلس الإدارة في ١٠ تموز ١٩٢٠، وبعد يومين أصدر غورو قرارًا بإلغاء مجلس الإدارة «... لعدم استطاعته القيام بوكالته...». وأحيلوا على محكمة عسكرية حكمت بنفيهم، إلى أن عفا عنهم الرئيس الفرنسي بوانكارّيه في أول كانون الثاني **١٩٢٣** بعد أن قضوا في المنفى حوالي سنتين ونصف السنة.

وبتسكير ملف حادث مجلس الإدارة (٢٠ تموز ١٩٢٠) انتهت المرحلة الأولى من تاريخ الاحتلال العسكري الفرنسي في لبنان. وقد استمرّت ٢٢ شهرًا، ولم يتحقق خلالها شيء من المطالب التي تقدم بها اللبنانيون الاستقلاليون لمؤتمر الصلح وللدول الكبرى وفي طليعتها دولة فرنسا، باستثناء بعض الوعود المطاطة الغامضة.

(للتفصيل في ما ورد أعلاه، تحت العنوان الفرعي «فريقان لبنانيان...»، راجع شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط١، **١٩٩٥**، ج١، في فصلين كاملين، التاسع والعاشر، ص١٧٤-٢١٥).

وبعد انقضاء أقل من أسبوع واحد على إلغاء مجلس الإدارة اللبناني ومحاكمة أعضائه، كان الجيش الفرنسي يدخل دمشق (٢٤ تموز ١٩٢٠) إثر معركة ميسلون الشهيرة، ويلغي الحكم الفيصلي العربي في سورية (راجع «سورية»، ج١٠ من هذه الموسوعة، «الموسوعة التاريخية الجغرافية»).

ثلاثة قرارات فرنسية باتجاه إعلان «دولة لبنان الكبير» (آب ١٩٢٠): المعارضة اللبنانية منفية، الحكم الفيصلي العربي مهزوم، وغورو يباشر عملية سياسية واسعة لإعادة تنظيم شؤون المنطقتين الغربية والشرقية، أي لبنان وسورية.

وفي ما يختص بلبنان، اتخذ الجنرال غورو، خلال شهر آب ١٩٢٠، أربعة قرارات تنظيمية، الثلاثة الأولى منها تمهّد للقرار الرابع والأهم من حيث انه يؤسس «دولة لبنان الكبير».

القرار الأول، رقم **٢٩٩** تاريخ **٣** آب **١٩٢٠**، نصّ على فصل الأقضية الأربعة التي كان يطالب بها اللبنانيون، وهي أقضية حاصبيا وراشيا والمعلقة (البقاع) وبعلبك، وضمّها إلى جبل لبنان (الرأي الغالب لدى المؤرخين أن الأقلية المسيحية في هذه الأقضية أعربت عن رغبتها في هذا الانضمام، في حين عارضته الأكثرية المسلمة معربة عن تمسّكها بالبقاء ضمن كيان سورية الطبيعية المستقل).

القرار الثاني، رقم ٣٢٠ تاريخ ٣١ آب ١٩٢٠، نصّ على حل المنطقة الإدارية المعروفة باسم «ولاية بيروت»، ونظاماتها ومصالحها الإدارية، وكذلك المجالس الإدارية في الألوية والأقضية التابعة لها.

القرار الثالث، رقم ٣٢١، في اليوم نفسه (٣١ آب ١٩٢٠)، نصّ على إلغاء المنطقة الإدارية لأراضي لبنان المستقلة...

وبهذين القرارين (٣٢٠ و٣٢١)، أنهى غورو الوجود القانوني لولاية بيروت ولنظام المتصرفية في جبل لبنان، ليقيم على أنقاضهما الكيان اللبناني الجديد.

قرار تأسيس دولة لبنان الكبير: كذلك، وفي اليوم نفسه (٣١ آب ١٩٢٠) اتخذ غورو القرار ٣١٨ المؤلف من مقدمة، وثلاث مواد:

المادة الأولى: «تشكلت حكومة باسم «دولة لبنان الكبير» تشتمل:

أولًا: على منطقة لبنان الإدارية الحالية (أي جبل لبنان)،

ثانيًا: على أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا وفقًا للأوامر الصادرة في القرار رقم ٢٩٩ المؤرّخ في ٣ آب ١٩٢٠،

ثالثًا: على أراضي ولاية بيروت المفصّلة فيما يلي:

أ) سنجق صيدا خلا ما ألحق منه بفلسطين بحسب الاتفاقات الدولية.

ب) سنجق بيروت.

ج) قسم من سنجق طرابلس يشتمل على أراضي قضاء عكار الواقعة جنوبي النهر الكبير وقضاء طرابلس (مع مديريتي الضنية والمنية) وقسم من قضاء حصن الأكراد واقع جنوبي حدود لبنان الكبير المعينة في المادة الثانية من هذا القرار».

(هذا القرار، وقرارات غورو السابقة، يوردها عدد كبير من المراجع، وتعود بغالبيتها إلى كتاب الشيخ بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١، ص١٠٩-١١٣).

وعيّنت المادة الثانية حدود دولة لبنان الكبير. لكن القسم الجنوبي من هذه الحدود (مع فلسطين) طرأت عليه تعديلات أملتها العلاقات الفرنسية - البريطانية والضغوطات الصهيونية، وجاءت لغير مصلحة لبنان (راجع «المساحة» في باب «بطاقة تعريف»، وراجع كذلك باب «الجنوب»).

أما المادة الثالثة والأخيرة فنصّت على وضع هذا القرار موضع التنفيذ ابتداءً من اليوم التالي، أي ١ أيلول ١٩٢٠ (كان لبنان يحتفل بعيده الوطني في هذا التاريخ من كل عام حتى سنة ١٩٤٣).

غورو يعلن «دولة لبنان الكبير» وميللران يؤكّد استقلالها: في احتفال مهيب أقامه الجنرال غورو في مقرّه بقصر الصنوبر في بيروت، في الأول من أيلول ١٩٢٠، حضره حشد من أركان الحكم الفرنسيين والوطنيين وممثلي الدول ورؤساء الطوائف ورجال الدين والأعيان، ووقف في وسطهم، يحيط به البطريرك الماروني الياس الحويك، ومفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، وقاضي قضاة الشرع الشيخ محمد الكستي، وألقى خطابًا مطولًا (نشره كاملًا، أو مقتطعًا، الكثير من الكتب التاريخية، ومعظمها يعود إلى «حقائق لبنانية» لبشارة الخوري، أو «تاريخ لبنان العام» ليوسف مزهر...)، ومما جاء فيه:



في احتفال إعلان «لبنان الكبير»: الجنرال غورو يتوسط البطريرك الحويك والمفتي نجا.

«... أولى هذه الواجبات (المترتبة «عليكم»، يا أهل لبنان) وأقدسها هو الاتحاد... كما أن الاختلافات المذهبية والجنسية كانت في ما مضى السبب الأكبر في ضعفكم.

«إن لبنان الكبير قد تأسس لفائدة الجميع، وليس ليكون ضد أحد. فما هو إلا اتحاد سياسي إداري لا تفضيل فيه لدين على آخر (...)

«وإذا كانت مهمة المستشارين (الفرنسيين) تبدو اليوم بأنها ضرورية وملحّة، فإني منذ الآن أنظر بملء الثقة إلى اليوم الذي تصبحون فيه أهلًا لحكم بلادكم بأنفسكم (...)

«ويمكنكم منذ الآن أن تواجهوا المستقبل بكل ثقة، لأن فرنسا ستقدم لكم مساعدتها كما سبق لها أن فعلت في الماضي... لقد عرفتم أن الدم الفرنسي قد أريق في سبيل فرنسا وفي سبيل استقلالكم (في إشارة إلى معركة ميسلون قبل نحو خمسة أسابيع). كذلك قد اخترتم علمها الذي هو علم الحرية ورمز حريتكم، فأضفتم إليه أرزتكم الوطنية.

«وإني إذ أحيي العلمين الشقيقين، أهتف معكم قائلًا: ليحيى لبنان الكبير، ولتحيى فرنسا، متحدين إلى الأبد».

وقبل أسبوع من هذا الإعلان كان الوفد اللبناني الثالث ما زال في باريس يتابع مساعيه لتحقيق المطالب، وحصل على رسالة وجّهها رئيس الحكومة الفرنسية ميللران في **٢٤** آب **١٩٢٠** إلى رئيس الوفد المطران عبد الله الخوري، وبواسطته إلى الشعب اللبناني، يعده فيها بالاستقلال: «... لم أعد بحاجة إلى التأكيد على استقلال لبنان الذي سبق للسيد كليمنصو أن أعلنه، كما أعلنته أنا بنفسي...» (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج١، ص**٢٣٥**؛ نقلًا عن كرم، جورج أديب، قضية لبنان، وفيه النص الأصلي للرسالة باللغة الفرنسية، وترجمتها إلى العربية).

قرارات تنظيمية: وفي اليوم نفسه (١ أيلول **١٩٢٠**)، أصدر الجنرال غورو القرار التنظيمي رقم **٣٣٦**، ويتضمن أربعين مادة، قسّمت دولة لبنان الكبير إلى أربع متصرفيات (متصرفية لبنان الشمالي، ومتصرفية جبل لبنان، ومتصرفية لبنان الجنوبي، ومتصرفية البقاع، وبلديتين مستقلتين في بيروت وفي طرابلس)، وقسمت المتصرفيات إلى ١٢ قضاءً، والأقضية إلى مديريات.

وأناط هذا القرار السلطة التنفيذية بموظف فرنسي كبير يدعى «حاكم لبنان الكبير»، يتمتع بصلاحيات واسعة جدًا يعيّنه المفوّض السامي ويكون مسؤولًا أمامه. كما أنشأ، إلى جانب حاكم لبنان، دوائر عمومية مركزية يرأسها وطنيون وإلى جانبهم مستشارون فرنسيون، وعملها بمثابة عمل السلطة التنفيذية، وتشكلت من:

- أمانة سر عامة تولاها أوغيست أديب (خلفه حبيب باشا السعد سنة **١٩٢٥**).
- دائرة الداخلية والجندرمة والبوليس، ورئيسها علي الأسعد.
- دائرة المالية (أوغيست أديب).
- دائرة العدلية والأملاك والأوقاف (شارل دباس).
- دائرة النافعة والبرق والبريد (ألبير نقاش).
- دائرة المعارف والفنون الجميلة (شفيق الحلبي).
- الدائرة الاقتصادية (أسعد يونس).
- دائرة الصحة والإسعاف العام (الدكتور منصور).

وكان يقوم إلى جانب هذه الدوائر العمومية (السلطة التنفيذية) مجلس يُسمى «اللجنة الإدارية للبنان الكبير». وهي اللجنة التي كان القرار **٢٧٣** قد وعد بإنشائها عوضًا عن مجلس إدارة جبل لبنان المنحل. وكانت تتألف أصلًا من **١٥** عضوًا، ثم أضيف إليها، في **٢٢** أيلول **١٩٢٠** بموجب القرار **٣٦٩** عضوان سنّيان أحدهما عن بيروت، والآخر عن لبنان الجنوبي. وقد توزّع هؤلاء الأعضاء على الطوائف الست الكبرى: ستة عن الموارنة، أربعة عن السنّة، ثلاثة عن الأرثوذكس، إثنان عن الشيعة، واحد عن الدروز وواحد عن الكاثوليك.

إحصاء سكاني: عندما أنشئ لبنان الكبير كانت أكثرية السكان في المناطق الملحقة به من المسلمين السنّة في المدن الساحلية وعكار، ومن المسلمين الشيعة في جبل عامل والبقاع.

وبلغ عدد سكان هذه المناطق الملحقة (سنة **١٩٢٠**) **٣٢٠ ٧١٨** نسمة، منهم **٢٠٠ ٨١٤** من المسلمين، و**١١٢ ٢٢٦** من المسيحيين، و**٧٦٧٨** من الأقليات.

وبحسب الإحصاء الرسمي الذي أجراه الفرنسيون في سنة **١٩٢٢**، بلغ عدد سكان لبنان الكبير المقيمين **٥٧٠ ٥٥٩** نسمة، منهم **٢٩٧ ٥٤٥** (٥٢,١٪) مسيحيون، و **٢٦٥ ٦٣٦** (٤٦,٦٪) مسلمون، و **٨٤٣٦** (١,٣٪) أقليات. فيلاحظ أن النسبة المئوية للسكان المسيحيين هبطت من **٧٩,٥٪** إلى **٥٢,١٪**، في حين ارتفعت بالنسبة إلى المسلمين من **٢٠,٥٪** إلى **٤٦,٦٪**.

ليس هذا فحسب، بل إن حركة الهجرة أخذت تشتد بدرجة كبيرة بعد قيام دولة لبنان الكبير. ففي حين قدر عدد المغتربين اللبنانيين في سنة **١٩٢١** بـ **١٣٠ ٣٤٨** مغتربًا، ارتفع هذا الرقم إلى **٢٥٨ ٢٤٨** مغتربًا في سنة **١٩٢٥**. وكانت غالبية المهاجرين من المسيحيين، وخاصة من الموارنة والروم الأرثوذكس، إذ لم يقبل المسلمون كثيرًا على الهجرة، إضافة إلى أن نسبة المواليد عند المسيحيين كانت متدنية بالمقارنة مع نسبة المواليد المرتفعة عند المسلمين (د. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، ص٥٨–٥٩). وهاتان الظاهرتان، الهجرة ونسبة المواليد، استمرتا بالشكل نفسه وإلى حد كبير، وخاصة عند كل أزمة، إلى يومنا الحالي.

ونتيجة لهذا الاختلال الديمغرافي، رحّب المسيحيون بالقرار الفرنسي بشأن استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين الأرمن، في سورية ولبنان، الذين جاؤوا مع الفرنسيين عند انسحابهم من

كيليكيا. وفي سنة **١٩٢٢**، قدّر عدد اللاجئين الأرمن في لبنان بحوالي **٣٢ ٨٥٩** (مسعود ضاهر، المرجع المذكور، ص٥٩)، ما لبثت السلطات الفرنسية أن منحتهم الجنسية اللبنانية. لكنهم (أي المسيحيون) لم ينجحوا في حمل السلطات الفرنسية على القبول بمطالبتهم إحصاء المغتربين اللبنانيين والمتحدرين من أصل لبناني إلى جانب المقيمين اللبنانيين. وهذه أيضًا قضية لا يزال طرحها مستمرًا إلى الآن.

موقف المسيحيين والمسلمين من دولة لبنان الكبير: رحّب المسيحيون، في بادئ الأمر، بإعلان دولة لبنان الكبير التي أمّنت مرافئ على البحر وسهول خصبة. وفي حين كان أبناء الطوائف الأخرى قد أعربوا عن تفضيلهم الانتداب الأميركي أو البريطاني، كان الموارنة يصرحون بأنهم لا يقبلون عن الانتداب الفرنسي بديلًا (تقرير لجنة كينغ – كراين الشهيرة)، هذا إذا فُرض الانتداب فرضًا واستُبعد الاستقلال الناجز.

لكن مخاوف المسيحيين من نوايا السلطات الفرنسية ما لبثت أن تجدّدت: استمرار الفرنسيين بالاستئثار بالسلطة، واستمرار الشكوك بموقفهم إزاء فصل لبنان عن سورية والاعتراف باستقلاله.

فهذا يوسف السودا، أكثر المسيحيين الاستقلاليين مشاكسةً للفرنسيين، يذكر (في كتابه «في سبيل الاستقلال»، بين ص٣٣٤ و٣٥٤) نقاطًا محدّدة، ويفصّل بها، كانت أساسية في عدم اطمئنان المسيحيين:

– بعد خطابه، الذي أعلن فيه قيام دولة لبنان الكبير، انتقل غورو إلى دمشق، وذكر في خطاب ألقاه هناك «أعلنّا استقلال لبنان ما لم يغيّر اللبنانيون فكرهم».

– وذكر في خطاب آخر ألقاه في حلب «استقلال لبنان إلى أن يعدل عنه اللبنانيون».

– في ٨ آب ١٩٢١، اجتمع السودا بغورو في عاليه. ولما نقل السودا قلق اللبنانيين عما

«يقرأون من تحفظات بشأن استقلال لبنان»، أجابه غورو: «لا أخفي عليك أنني رأيتُ بعد الاختبار منذ إعلان لبنان الكبير في أيلول الماضي، أن هناك مسائل تستدعي إعادة النظر، وفي نتيجة البحث والمشاورات رأيت انه يمكن اللجوء إلى شكل فدراسيون (اتحاد) بين سوريا ولبنان، وقد وضعتُ مشروعًا بالفدراسيون» (ص٣٣٩).

– في **٢٣ أيلول ١٩٢١**، أطلع يوسف السودا البطريرك الياس الحويك على ما قاله له غورو في شأن «الفدراسيون». فاستبقاه البطريرك عنده، في الديمان، لأن غورو قادم إليه مساء اليوم نفسه، فيجتمع الثلاثة (البطريرك والسودا وغورو) على مائدة العشاء. وكلمة الترحيب التي ألقاها البطريرك أنهاها بقوله: «إذا مُسّت حفنة من تراب لبنان فأنا خلال أربع وعشرين ساعة أُشعلها ثورة في البلاد». فانتفض غورو غاضبًا، لكنه اجتهد على استرضاء البطريرك: «... ولكن يعزّيني أن هذه الأفكار ليست أفكاركم بل هي أفكار المسيو سودا الجالس بقربكم... نعم حدّثت المسيو سودا عن الفدراسيون. ولكني قلت له إن المشروع لا ينفذ إلا إذا وافق عليه اللبنانيون، ولغبطتكم الرأي الأول...». وفي اليوم التالي، قال البطريرك ليوسف السودا: «كن مطمئنًا، عملنا الواجب، كان من الضروري أن نخلص من هذه القصة، قصة الفدراسيون. وإذا رجعوا رجعنا» (ص٣٥٣).

أما عن موقف المسلمين فقد كان من الطبيعي أن السياسة الفرنسية «التي أقلقت المسيحيين» أن تساعد المسلمين المعتدلين والمتعاونين للذهاب أبعد في تعاونهم وتركهم مسألة الوحدة مع سورية أو الاستقلال اللبناني الناجز للزمن الكفيل بحلها. فاشتركوا في انتخابات **١٩٢٢**، وفي الحكومة. وفي «عودة إلى أسماء النوّاب والوزراء فقط في مطلع عهد الانتداب ما بين **١٩٢٠** و**١٩٢٦** تظهر أن ستًا وعشرين شخصية من العائلات الإسلامية العريقة دخلت المجالس التمثيلية والنيابية وتقلدت المناصب الوزارية مثل عمر الداعوق وحسين بيهم وعمر بيهم وحليم قدورة ومحمد المفتي من بيروت، وعثمان علم الدين ونور علم الدين وخير الدين عدره من طرابلس، ويوسف الجوهري ونجيب عسيران من صيدا، وعبود عبد الرزاق من عكار، وابراهيم حيدر وأحمد الحسيني وحسين قزعون وصبري حمادة من البقاع، وحسين الزين وخالد شهاب وعبد اللطيف الأسعد وفضل الفضل من الجنوب، ورشيد جنبلاط وتوفيق أرسلان وجميل تلحوق وفؤاد أرسلان من جبل لبنان» (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ص٢٩٦).

أما المسلمون المتشدّدون «الوحديون» (المطالبون بالوحدة مع سورية في سياق «سورية الطبيعية»)، فلم يعترفوا لا بالانتداب ولا بقيام دولة لبنان الكبير، وامتنعوا عن التعاون معهما (في الانتخابات، والوظائف...)؛ وكان في طليعتهم: عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار في طرابلس، سليم علي سلام ومحمد جميل بيهم في بيروت، رياض الصلح في صيدا، أحمد عارف الزين في صور وصيدا، أحمد رضا في النبطية، وشوقي الدندشي في عكار... وقد تجلّى نشاطهم في عرائض الاجتجاج وفي اللقاءات والمؤتمرات واستمرار اتصالاتهم وتنسيقهم.

إطلاق الإدارة: كثيرًا ما يربط المؤرّخون إطلاق الإدارة في لبنان، مؤسساتٍ وتنظيمًا، بروبير دو كه Robert de Caix، السكرتير العام للمفوضية الفرنسية في أيام غورو وخلفه ويغان، كما كان مفوضًا ساميًا بالوكالة لبضعة شهور (في أثناء غياب غورو)، ويصفه الشيخ بشارة الخوري (في «حقائق لبنانية») بأنه كان أحد كبار مخططي السياسة الفرنسية في الشرق.

أدخل دو كه أنظمة عديدة على الإدارة اللبنانية، منها القانون الانتخابي الذي عمل به حتى مطلع عهد الاستقلال، والقوانين العقارية التي نظمت حق الملكية في البلاد. ومعروف عنه انه كان يختار بين خريجي المعاهد الفرنسية في لبنان عددًا من المعاونين، فألّف منهم أول جهاز إداري للدولة اللبنانية (الملاحظ، هنا، أن الأكثرية الساحقة من كبار إداريي الوزارات، وكذلك أكثرية الحكام والسياسيين في لبنان كانوا من خريجي جامعة القديس يوسف – اليسوعية – حتى نهاية ثمانينات القرن العشرين وانتهاء الحرب اللبنانية الأهلية؛ وبدأ بعدها خريجو الجامعة الأميركية في بيروت أو خرّيجو الجامعات الأميركية يحلّون في الوظائف الإدارية الكبرى في الدولة، وكذلك في المهمات والقيادة السياسية). وقيل إن الجنرال غورو قضى، نزولًا على اقتراح دو كه، بإيجاد نقد خاص بسورية ولبنان، خُصَّ بإصداره فرع من البنك العثماني سُمّي «بنك سورية ولبنان»، واستمرت هذه المؤسسة تصدر النقد اللبناني إلى أن تأسّس مصرف لبنان في سنة **١٩٦٤**. كما أن دو كه مثّل لبنان في عصبة الأمم بموجب صك الانتداب، ما أثار في حينه موجة احتجاج واستنكار في أوساط اللبنانيين.

«معرض بيروت» يُظهر دور بيروت التجاري: في **٢١ نيسان ١٩٢١**، افتتح معرض بيروت (الذي دام أكثر من شهر، حتى ٢٨ أيار)، وكان حدثًا اقتصاديًا مهمًا من حيث أنه بشّر بحركة اقتصادية نامية، وسمّى ميشال زكور الجريدة التي أصدرها في ما بعد باسمه، «المعرض». وحضر الافتتاح الجنرال غورو وأعضاء بعثة برلمانية فرنسية أُرسلت خصيصًا لهذه الغاية. وكانت للمعرض لجنة تنظيم ولجنة شرفية. وكان يزور المعرض نحو خمسة آلاف شخص كل يوم، وأطلق عليه إسم «معرض بيروت»، وكان يقع في آخر الشارع الذي يحمل اليوم إسمه. ولمناسبة ختام حفلات المعرض، قال الجنرال غورو، في كلمة ألقاها بحضور السير هربرت صموئيل، المفوض السامي البريطاني في فلسطين، إن بيروت تمكنت، في هذا المعرض، برغم قصر المدة (نحو شهر واحد)، وبرغم ما نُكبت به البلاد في زمن الحرب، أن تُظهر مقدرتها التجارية وتفوّقها الفني والصناعي، وأن تعلن للملأ أنها جديرة بأن تحافظ على مركزها في الشرق. وكان الجنرال غورو قد ألقى خطابًا في فرنسا، قبل أسابيع قليلة (أي في أوائل أيار **١٩٢١**) قال فيه: «كان أبناء فينيقيا يأتون إلى شواطئ غاليا (فرنسا) لعرض مصنوعات بلادهم. فالعارضون من أبناء فرنسا في معرض بيروت اليوم يردّون للفينيقيين زيارتهم» (فاضل سعيد عقل ورياض حنين، «ميشال زكور، حكاية عصامية وتاريخ حقبة»، ص٦٣).

نحو البرلمانية والدستور؛ المجلس التمثيلي الأول: تحرّك اللجنة الإدارية وإلحاحها لكسب المزيد من الصلاحيات، بالاتفاق الكامل بين جميع أعضائها، بمن فيهم داود عمون المعتبر صديقًا ومقربًا جدًا من الفرنسيين، أزعج هؤلاء، فأقدموا، في **٩ آذار ١٩٢٢**، على إصدار قرار بحل اللجنة الإدارية. وقبل يوم واحد (٨ آذار)، صدر القرار **١٣٠٤** من خمسين مادة، وتناول أمرين هما منصب حاكم لبنان، الذي لم يحدّد جنسيته (أيكون فرنسيًا أم لبنانيًا)، وإنشاء مجلس تمثيلي يحل محل اللجنة الإدارية.

الحاكم استمرّ فرنسيًا حتى العام **١٩٢٦**.

المجلس التمثلي جُعل من **٣٠** عضوًا (**١٠** موارنة، **٦** سنّة، **٦** شيعة، **٤** روم أرثوذكس، درزيان، كاثوليكي واحد، وواحد للأقليات)، وانتخب أعضاؤه شعبيًا على درجتين (أيار **١٩٢٢**). فكانت هذه المرة الأولى التي يمارس فيها اللبنانيون حق الانتخاب، وتدخّل الفرنسيون في هذه الانتخابات لمصلحة مَن اعتبروهم أقرب إلى سياستهم. وحُرم المجلس من السلطة التشريعية، فكان مجلسًا استشاريًا خضعت اقتراحاته ومقرراته لموافقة الحاكم أو المفوض السامي. وقد استمرّ حتى العام ١٩٢٦، وتعاقب عى رئاسته ثلاثة: حبيب السعد، نعوم لبكي وإميل إده.



جلسة وضع الدستور اللبناني (١٩٢٦): في الوسط الرئيس موسى نمّور يتوسط حبيب باشا السعد عن يمينه، والشيخ محمد الجسر، وتجاهه شارل دباس. والحضور الباقون: جميل تلحوق، ألفونس أيوب، أوغست باشا أديب، شبل دموس، الياس طعمة سكاف، ابراهيم حيدر، صبحي حيدر، جميل شهاب، سليم تقلا، نجيب أبو صوان، ميشال نحاس، روكز أبو ناضر وكميل يوسف شمعون.

وعاد اللبنانيون الاستقلاليون ليحتجوا من جديد على هذا المجلس، الذي هو «تمثيلي» بالاسم فقط. فوعدهم الجنرال غورو بقرارات لاحقة لتطوير نظام الحكم اللبناني.

في عهد الجنرال ويغان (قانون الجنسية): غادر غورو قاصدًا باريس (٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢)، حيث راح يطالب بزيادة المخصصات المالية للمفوضية العليا في سورية ولبنان. ولما لم تستجب الحكومة الفرنسية لمطلبه، استقال من منصبه، وشغل روبير دو كه مؤقتًا منصب المفوض السامي بالوكالة إلى أن تمّ تعيين المفوض السامي مكسيم ويغان Maxime Weygan الذي وصل إلى بيروت في ٩ أيار ١٩٢٣، وكانت حالة الأمن متردية، فعالجها ويغان بحزم إلى أن استتب الأمن. وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣، تمّ توقيع معاهدة لوزان، ما أتاح لمجلس عصبة الأمم أن يقر، في ٢٩ أيلول ١٩٢٣، صك الانتداب الفرنسي. فدخل لبنان عهد الانتداب الفرنسي رسميًا. وأهم ما في أمر هذا الصك انه اعترف دوليًا بكيان لبنان «المستقل». فأصبح من الواجب استصدار قانون للجنسية اللبنانية استنادًا إلى شروط المادة ٣٠ من معاهدة لوزان التي تنصّ على: «إن الرعايا الأتراك المقيمين في الأراضي المنسلخة بحسب أحكام هذه المعاهدة عن تركيا يصبحون بملء الحق وضمن شروط التشريع المحلي من جنسية الدولة التي ألحقت بها هذه الأراضي» (د. جوزيف لبكي، متصرفية جبل لبنان، ص٩١). وابتداءً من ٣٠ آب ١٩٢٤، تاريخ وضع معاهدة لوزان موضع التنفيذ، خسر سكان الولايات من لبنان الكبير تابعيتهم العثمانية، وأنشئت، قانونًا، الجنسية اللبنانية.

في عهد ساراي: في أواخر سنة ١٩٢٤، أعفت الحكومة الفرنسية ويغان من مهماته، وعيّنت مكانه الجنرال موريس ساراي Maurice Sarrail، الذي وصل إلى بيروت في ٢ كانون الثاني ١٩٢٥، والذي لم تدم مدة ولايته أكثر من عشرة شهور بسبب سوء تدبيره وتهوّره ومعاداته معظم السوريين واللبنانيين.

وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ (أي بعد ١٧ يومًا من وصوله)، أصدر ساراي «القرار S/١٥ الذي حدّد شروط الجنسية اللبنانية والذي لا يزال، مع ما أدخل عليه من تعديلات وإضافات لاحقة، وخصوصًا التعديل الذي جرى في سنة ١٩٩٤ (بعد اتفاق الطائف)، يشكّل أساس قانون الجنسية المعمول به» (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ص٢٥١).

وقبل ذلك بنحو أسبوع، أي في ١٢ كانون الثاني ١٩٢٥، عقد المجلس التمثيلي دورة استثنائية، احتدم فيها الخلاف حول مسائل عدة أهمها انتخاب حاكم وطني في محاولة لقطع الطريق أمام حاكم فرنسي يعينه ساراي، الذي كان وعد اللبنانيين بتعيين حاكم وطني فور وصوله إلى بيروت، ثم ما لبث أن عاد عن هذا الوعد. واغتنم ساراي حجة خلاف «النواب»، أعضاء المجلس التمثيلي، وأصدر قرارًا، في اليوم التالي (١٣ كانون الثاني ١٩٩٥) بحل المجلس وتعيين ليون كايلا حاكمًا على لبنان، الأمر الذي كان له أسوأ الأثر في نفوس اللبنانيين. فاستمرّ هؤلاء على شكوكهم ومخاوفهم مع انتخاب المجلس التمثيلي الثاني (حزيران – تموز ١٩٢٥)، الذي استمرّ، كالمجلس السابق، بصلاحياته المحدودة وعدد أعضائه وتوزيعهم الجغرافي والطائفي (انتخب موسى نمور، نائب زحلة، رئيسًا له)، ومع ما أبداه ساراي، «العلماني»، من عداء لرجال الدين وإساءة لهم. أما خطأه الأكبر فكان في تهديده وتوعّده لزعماء الدروز، الأمر الذي أشعل فتيل الثورة السورية الكبرى في جبل الدروز وسائر المناطق السورية وبعض المناطق اللبنانية. فاستدعته باريس وأقالته من منصبه في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥.

في عهد هنري دو جوفنيل: وفي ١٠ تشرين الثاني (١٩٢٥)، عيّنت الحكومة الفرنسية هنري دو جوفنيل Henri de Jouvenel مفوضًا ساميًا جديدًا، وكان أول مفوض مدني، وكان صحافيًا وسياسيًا وعضو مجلس الشيوخ. وقبل مجيئه إلى لبنان، زار لندن واجتمع بوزير خارجيتها للاتفاق معه على تعاون الدولتين في سياستهما في الشرق. وفي طريقه إلى بيروت عرّج على القاهرة واجتمع بالزعماء السوريين واللبنانيين المقيمين في مصر. وفي ٣ كانون الأول ١٩٢٥، وصل إلى بيروت، وفي رأس مشاغله إخماد الثورة السورية وإصدار الدستور اللبناني (الذي فرضته المادة الأولى من صك الانتداب) الذي قد يساعد نشره على إخماد الثورة السورية، وذلك عن طريق الإيحاء، بالمثل اللبناني، إلى الثوار السوريين بأن مسالمة فرنسا أنفع من مخاصمتها، وبأن ما تعطيه بالسلم والحوار هو أكثر بكثير مما قد يأخذونه منها بالثورة.

الدستور اللبناني: بعد أن أقرّت عصبة الأمم صك الانتداب، شكلت وزارة الخارجية الفرنسية «لجنة القانون الأساسي» من بعض كبار رجال السياسة والقانون الفرنسيين برئاسة جوزف– بول بونكور J.P. Boncour. فوضعت عددًا من الأسئلة لطرحها على بعض المفكرين والسياسيين والزعماء والرؤساء الروحيين اللبنانيين للإستئناس بآرائهم بشأن نظام الحكم الذي يريدون قيامه في بلدهم. وتجاهلت السلطات الفرنسية (وكان ساراي لا يزال مفوضًا ساميًا) إشراك المجلس التمثيلي، أو الاستئناس برأيه في موضوع الدستور. لكن مع استفحال أمر الثورة السورية، واعتراض المجلس التمثيلي على تجاهله (وكان على رأس الأعضاء المعترضين يوسف الخازن وميشال شيحا وابراهيم المنذر)، بادر هنري دو جوفنيل، فور وصوله إلى بيروت، بدعوة المجلس التمثيلي إلى الانعقاد لمشاركة الدولة المنتدبة في وضع النظام الأساسي اللبناني (الدستور).

وبهذه الدعوة، والتكليف، تحوّل المجلس التمثيلي إلى مجلس تأسيسي مكلف بوضع الدستور. فالتأم بدورة استثنائية في ١٠ كانون الأول ١٩٢٥، وانتخب لجنة خاصة لتتولى إعداد

مشروع الدستور، وقد دُعيت «لجنة إعداد القانون الأساسي»، كما عرفت باسم «لجنة الدستور»، وتألفت من ١٣ نائبًا، هم: موسى نمور (رئيس المجلس التأسيسي) رئيسًا، شبل دموس، عمر الداعوق، فؤاد أرسلان، ميشال شيحا، يوسف سالم، جورج زوين، بترو طراد، روكز أبو ناصر، صبحي حيدر، عبود عبد الرزاق، جورج تابت ويوسف الزين. وتشكلت لجنة فرعية لاستطلاع آراء الهيئات والأعيان اللبنانيين.

وتبيّن أن جهات عديدة، غالبيتها الساحقة من المسلمين، امتنعت عن الرد على أسئلة اللجنة. فاجتمع أعيان الطائفة الإسلامية ووجهاؤها في دار جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت في ٥ كانون الثاني ١٩٢٦، وأصدروا بيانًا جاء فيه: «... من المعلوم أن رغائب ومطالب الطائفة الإسلامية وهي الأكثرية الساحقة في البلاد... هي رفض الانضمام إليه (لبنان الكبير) وطلب الالتحاق بالاتحاد السوري (...) وعليه فقد قررت الطائفة الإسلامية في بيروت (...) أن تعيد تثبيت احتجاجها على الإلحاق بلبنان ورفض الاشتراك بسنّ دستوره...» (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ص٢٦٩؛ نقلًا عن حسان حلّاق، مؤتمر الساحل). «وحذت شخصيات وهيئات إسلامية من معظم المناطق اللبنانية حذو أعيان مسلمي بيروت، فاتخذوا في ٩ كانون الثاني ١٩٢٦ قرارات مشابهة، وأرسلوا من صيدا وطرابلس وبعلبك وجبل عامل إلى رئاسة لجنة الدستور مضابط لا تختلف في جوهرها عن مضبطة أعيان مسلمي بيروت. فسدّت هذه المقاطعة شبه التامة الطريق أمام المشاركة الإسلامية الكاملة في وضع الدستور اللبناني. واقتصر الحضور الإسلامي في هذا المجال على النواب الثلاثة عشر الأعضاء في المجلس التمثيلي اللبناني الثاني (المتحول إلى مجلس تأسيسي) المنتخب في ١٣ تموز ١٩٢٥» (شفيق جحا، المرجع آنف الذكر، ص٢٧٠).

غير أن لجنة الدستور كانت منكبّة على العمل و«لم تنتظر ورود الأجوبة... حين بدأ ميشال شيحا يضع نصوص الدستور مستلهمًا الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٨٧٥ ومستمدًا منه معظم نصوص الدستور اللبناني...» (يوسف سالم، ٥٠ سنة مع الناس، ص٦٧–٦٨). وانتهت اللجنة من إعداد مسودة الدستور في أواسط أيار (١٩٢٦). وفي ١٩ أيار التأم المجلس وبدأ بدرس مشروع الدستور، مادة مادة، وانتهى من المناقشة والتداول صبيحة ٢٢ منه. وفي اليوم التالي، ٢٣ أيار ١٩٢٦، عقد المجلس جلسة خاصة حضرها المفوض السامي هنري دو جوفنيل «وأعلن أمام ممثلي الشعب، وأمام الحاكم ومجلس المديرين، وكبار الموظفين والقضاة، الدستور اللبناني ووضعه موضع التنفيذ» (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، منشورات أوراق لبنانية، ج١، ص١٣٣).

وبإعلان ٢٣ أيار ١٩٢٦، انتهى عهد دولة لبنان الكبير (١٩٢٠–١٩٢٦)، وبدأ عهد الجمهورية اللبنانية وفقًا لأحكام الدستور الذي تمّت الموافقة عليه بإجماع المجلس التمثيلي.

وقد تألف هذا الدستور من ١٠٢ مادة. وكان أبرزها ما نصّت عليه بعض مواده بشأن الطائفية التي كانت قد بدأت تأخذ طريقها إلى النصوص في الأنظمة الأساسية في لبنان منذ نظام القائمقامية. وقد رأى بعض أعضاء المجلس التمثيلي، بالنظر إلى مساوئها وخطرها، إلى تجاوزها في النظام الجديد وعدم الأخذ بها أو الإتيان على ذكرها في الدستور. لكن غالبية الأعضاء عارضت هذا الاتجاه العلماني، وتمّت التسوية أخيرًا بإدراج المادة ٩٥ التي نصّت على اعتماد الطائفية «بصورة مؤقتة» (والصورة المؤقتة هذه لا تزال قائمة إلى اليوم – أواخر العام ٢٠٠٠ – والطائفية تزداد ترسخًا وتسبّب في إثارة الخلافات وإشعال الفتن).

(راجع: شفيق جحا، «الدستور اللبناني، تاريخه، تعديلاته، نصه الحالي ١٩٢٦–١٩٩١»، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩١).

الجمهورية اللبنانية

تأسيس البرلمان اللبناني: المجلس التمثيلي، الذي تحوّل إلى مجلس تأسيسي لوضع الدستور، تحوّل، بعد وضعه الدستور، إلى مجلس نيابي، و«يبقى متابعًا أعماله إلى انتهاء أجل نيابته، ويدعى مجلس النواب» (المادة ٩٧ من الدستور).

وباعتبار أن الدستور ينص على أن يتولى السلطة المشترعة برلمان مكوّن من مجلسين، مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وعلى أن يتألف مجلس الشيوخ من ١٦ شيخًا: ٥ موارنة، ٣ سنّة، ٣ شيعة، ٢ روم أرثوذكس، ١ كاثوليك، ١ دروز، ١ أقليات، تعين الحكومة سبعة شيوخ وينتخب التسعة الباقون انتخابًا، وتكون مدة ولايتهم ست سنوات.

لكن تسهيلًا لوضع الدستور موضع التنفيذ في الحال، منح الدستور المفوّض السامي الفرنسي حق تعيين أعضاء أول مجلس شيوخ. فتشكّل هذا المجلس (بناءً على قرار المفوّض السامي رقم ٣٠٥) من سياسيين وزعماء بارزين من غير أعضاء المجلس التمثيلي (الذي تحوّل إلى مجلس نيابي)، وهم: إميل إده، ألبير قشوع، حبيب السعد، يوسف اسطفان ويوسف نمّور، الذي توفي سنة ١٩٢٦ وعيّن بدلًا منه بشارة الخوري (موارنة)؛ وعبد الله بيهم، محمد الجسر ومحمد الكستي (سنّة)؛ حسين الزين، فضل الفضل وابراهيم حيدر الذي عزله المفوّض السامي سنة ١٩٢٦ وعيّن أحمد الحسيني بديلًا منه (شيعة)؛ وجبران النحاس وميشال تويني (روم أرثوذكس)؛ وسليم نجّار (روم كاثوليك)؛ سامي أرسلان (درزي).

هكذا اكتمل تشكيل البرلمان اللبناني من مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وأصبح مؤهلًا لممارسة صلاحياته الدستورية.

عهد شارل دباس
(٢٦ أيار ١٩٢٦ – ١ كانون الثاني ١٩٣٤)

انتخابه: بعد ثلاثة أيام فقط من إعلان الدستور، أي في ٢٦ أيار ١٩٢٦، التأم البرلمان اللبناني، بمجلسيه النواب والشيوخ، وبصفة هيئة انتخابية، وانتخب مدير العدل، شارل دباس (أرثوذكسي، متزوج من فرنسية، ومعروف بنزاهته وعدله وعلمه...) رئيسًا للجمهورية لولاية دستورية مدتها ثلاث سنوات، ومددت لولاية ثانية تنتهي في ٩ أيار ١٩٣٢، ثم لفترة ثالثة، بعد تعليق الدستور، انتهت في ١ كانون الثاني ١٩٣٤.

دعم الفرنسيون ترشيح شارل دباس، وعارضه البطريرك الحويك من منطلق أن الموارنة أحق بكرسي الرئاسة الأولى. «... ولكن الفرنسيين أقنعوه بأن... خير من يولّى في هذه الظروف هو مرشحهم على أن تعود الرئاسة المقبلة إلى الطائفة الأكثر عددًا»، أي الموارنة (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١، ص١٣٤). والمرجح، على ما يقول بعض المؤرخين، أن الفرنسيين أقنعوا البطريرك بحجة أخرى وهي ضرورة التخفيف من الاعتقاد السائد لدى الطوائف والقائل بأن فرنسا إنما جاءت لتخدم أصدقاءها الموارنة دون سواهم.

بونسو يخلف دو جوفنيل: بعد يومين فقط من انتخاب شارب دباس، غادر المفوض السامي هنري دو جوفنيل بيروت قاصدًا باريس للبحث في السياسة الواجب اعتمادها لإخماد الثورة في سورية. ولما كانت سياسة باريس إزاء الوضع في سورية موزّعة، آنذاك، بين يمين ويسار ووسط، وبين شدة (اليمين) واعتدال (يسار ووسط)، وجد دو جوفنيل أن الجو السائد في باريس لا يضمن لمهمته في سورية أي أمل بالنجاح. فقدم استقالته، وعينت الحكومة الفرنسية أوغيست هنري بونسو A.H. Ponsot مفوضًا ساميًا جديدًا له. ووصل بونسو إلى بيروت في ٢ أيلول ١٩٢٦.



حزيران ١٩٢٦: وزراء في أول وزارة في عهد شارل دباس وفي تاريخ لبنان، وكانت برئاسة أوغست باشا أديب؛ من يمين الصورة: نجيب الأميوني (المعارف)، يوسف أفتيموس (الأشغال العامة)، نجيب القباني (العدل)، شارل دباس، أوغست أديب، بشارة الخوري (الداخلية)، علي نصرت الأسعد (الزراعة).

أول وزارة وخلافات أهل الحكم (١ حزيران ١٩٢٦ – ٥ أيار ١٩٢٧): كلف الرئيس (شارل دباس) أوغيست باشا أديب تشكيل الوزارة اللبنانية الأولى في عهد الجمهورية. وتشكلت الوزارة من سبعة وزراء، روعيت في اختيارهم المادة ٩٥ من الدستور (تمثيل الطوائف)، وتوزّعوا الحقائب الوزارية باستثناء الدفاع والخارجية. إذ لم تنشأ أصلًا هاتان الوزارتان لأن فرنسا احتفظت لنفسها بإدارة شؤونهما.

لكن هذه الحكومة ما لبثت أن واجهت معارضة برلمانية لها، خاصة من قبل مجلس الشيوخ ومن خلال رفضه إقرار الموازنة، ما اضطرّ الحكومة اعتماد القاعدة الإثني عشرية لتأمين صرف النفقات العامة الضرورية، ثم اضطرّها تقديم استقالتها.

وزارتا بشارة الخوري (٥ أيار ١٩٢٧ – ١٠ آب ١٩٢٨) والتعديل الدستوري الأول: كلف الرئيس (شارل دباس) الشيخ بشارة الخوري تشكيل الوزارة. فجاءت من ستة وزراء خلافًا لرغبة مجلس الشيوخ، الذي بدأ معارضته لها خاصة وأن إميل إده كان قائد كتلة المعارضة في المجلس، وكانت المنافسة بينه وبين بشارة الخوري آخذة في التصاعد.

وقد ترتّب على هذا الأمر، أمر المعارضة شبه الدائمة من البرلمان، وخاصة مجلس الشيوخ، وعرقلته لأعمال الحكومة، أن اتفق المفوض السامي ورئيس الجمهورية على ضرورة إجراء تعديل دستوري يتيح للحكومة مجالًا أوسع للعمل. عارض البرلمان كل تعديل على الدستور، لكنه عاد ورضخ بضغط من المفوض السامي، والتأم في مجمع نيابي في ١٦ تشرين الأول ١٩٢٧، وأقرّ بأكثرية ٣١ صوتًا ضد ٧ أصوات تعديل ٥٣ مادة دستورية، أهمها إلغاء مجلس الشيوخ. فكان هذا أول تعديل يطرأ على الدستور.

وبعد إجراء هذا التعديل، اجتمع مجلس النواب الجديد، المكوّن من المجلس التمثيلي ومن أعضاء مجلس الشيوخ الملغى، وانتخب محمد الجسر رئيسًا له (وكان يعاد انتخابه حتى العام ١٩٣٢). وسرعان ما أعطى التعديل الدستوري، إضافة إلى الحزم واللباقة اللذين أبداهما محمد الجسر في إدارة جلسات

المجلس، نتائجه الإيجابية الملموسة في سير العمل الحكومي. وعاد بشارة الخوري وشكل وزارته الثانية (في ٦ كانون الثاني ١٩٢٨) التي استمرت حتى ١٠ آب ١٩٢٨.

وزارة حبيب السعد، التجديد لرئيس الجمهورية والتعديل الدستوري الثاني (١٩٢٩): في ١٩ آب ١٩٢٨، شكّل حبيب السعد وزارة جديدة (من خمسة وزراء) استمرّت في الحكم حتى ١٤ أيار ١٩٢٩. وخلال هذه الفترة، التأم مجلس النواب، في ٢٧ آذار ١٩٢٩، وأعاد انتخاب شارل دباس لولاية رئاسية جديدة بدعم من المفوض السامي بونسو. وبعد ذلك بأسابيع قليلة، أحالت حكومة السعد، بتأييد من المفوض السامي كذلك، مشروع قانون لتعديل الدستور يهدف إلى زيادة صلاحيات الحكومة وتقوية مركز رئاسة الجمهورية. وأقرّ المجلس التعديل الذي طال خمس مواد، والذي جعل مدة ولاية رئيس الجمهورية ست سنوات غير قابلة للتجديد، وأجاز لرئيس الجمهورية انتقاء الوزراء من أعضاء المجلس النيابي أو من خارجه، وأعطاه الحق في اتخاذ قرار معلل بموافقة مجلس الوزراء بحل مجلس النواب...

وزارة بشارة الخوري وانتخاب مجلس نواب جديد: بعد الانتهاء من التعديل الثاني للدستور، استقالت حكومة حبيب السعد وخلفتها، في ١٤ أيار ١٩٢٩ حكومة ثلاثية برئاسة بشارة الخوري، وكانت مهمتها الرئيسية إجراء انتخابات نيابية (تنتهي ولاية المجلس المنتخب في حزيران – تموز ١٩٢٥ في تموز ١٩٢٩). وانتخب المجلس الجديد على درجتين، وتشكّل من ٤٥ نائبًا (٣٠ ينتخبون و١٥ يعينون)، وباشر أعماله في ١٣ تموز ١٩٢٩.

وزارة إميل إده (١٢ تشرين الأول ١٩٢٩ – ٢٠ آذار ١٩٣٠): اتُّهمت حكومة بشارة الخوري بالتدخّل في الانتخابات وبالتقصير في المحافظة على الأمن. فاستقالت، وشكّل إميل إده وزارة خماسية في ١٢ تشرين الأول ١٩٢٩. وفي بيانه الوزاري طرح إده كشفًا بالإصلاحات التي ينوي إجراءها، وتتناول في معظمها الإصلاح الإداري. فألغت الحكومة التنظيم الإداري الذي كان معمولًا به منذ ١٩٢٠، وأحلّت محله تنظيمًا جديدًا قضى بتقسيم الجمهورية اللبنانية إداريًا إلى خمس محافظات. وقسّمت كل محافظة منها (ما عدا بيروت) إلى أقضية. ولا يزال هذا التقسيم معتمدًا إلى اليوم باستثناء استحداث محافظة النبطية في العام ١٩٧٥.

والإصلاح الأساسي الثاني تناول نظام التعليم وإلغاء عدد من المدارس الرسمية، الأمر الذي أثار حفيظة المسلمين على رئيس الوزارة إميل إده، فتكتّلوا على معارضته، يشاركهم في ذلك منافس إده الأساسي الشيخ بشارة الخوري ومسيحيون متضررون من «الإصلاح».

وزارة أوغيست أديب الثانية (٢٥ آذار ١٩٣٠ – ٩ أيار ١٩٣٢): استقالت حكومة إميل إده تحت ضغط المعارضة المتصاعدة؛ فشكل أوغيست أديب حكومته الثانية، التي انتهجت خطًا معتدلًا، وأعادت فتح عدد من المدارس المغلقة استجابةً لمطالب المسلمين. واستمرت هذه الحكومة أطول مدة عاشتها الحكومات حتى تاريخه (أيار ١٩٣٢).

وفي عهد هذه الحكومة، كان للأزمة الاقتصادية العالمية انعكاسات خطيرة على أوضاع اللبنانيين المعيشية. فجرت مظاهرات وأعلنت إضرابات، خاصة في بيروت، وكانت الحكومة تتهم الشيوعيين بإثارتها. وغلبت المناورات السياسية والمشاحنات الحزبية والمصالح الخاصة على تحركات الزعماء والسياسيين اللبنانيين، وانكشفت بعض الفضائح المالية والمخالفات الإدارية والقضائية. ووسط هذه الأجواء، انفتحت معركة رئاسة الجمهورية مع دنو انتهاء ولاية الرئيس شارل دباس.

تطوّر موقف المسلمين من الكيان اللبناني في عهد الرئيس دباس (١٩٢٦-١٩٣٢): تحت هذا العنوان، الذي خصّ به شفيق جحا الفصل السادس عشر من كتابه «معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي» (ج١، ط١، ١٩٩٥، ص٣٢٤-٣٤٩)، معالجة لجملة أمور، يمكن إيجازها بالتالي:

– «**المسلمون المعتدلون يعترفون واقعيًا بالكيان اللبناني**» بعد أن تبيّن أن الفرنسيين ليسوا في وارد العودة عما اتخذوه ورسموه للبنان، وجد المسلمون أن مصلحتهم، بعد الفشل بالالتحاق بسورية، المشاركة في الحكم مع المسيحيين في الجمهورية اللبنانية الفتية. فاعترفوا، باستثناء قلة من الوحدويين المتشدّدين بالكيان اللبناني كأمر واقع، مع التمسّك بمبدأ الوحدة السورية كهدف قومي إيديولوجي. ويقول محمد جميل بيهم بهذا الخصوص:

«فمنذ صيف ١٩٢٦ اتجه المسلمون في بيروت اتجاهًا جديدًا في السياسة اللبنانية: فإنهم – مع بقائهم على عهدهم لمبدأ الوحدة السورية – تحولوا إلى المطالبة بحقوقهم المهضومة في هذا الكيان» (نقلًا عن جميل بيهم، النزعات السياسية بلبنان، ص٢٧).

ففي مجال المراكز الرفيعة في حقلي الوزارة والنيابة، انضمّت ١٨ شخصية جديدة من أبناء العائلات الغنية والفعاليات السياسية الناشطة إلى مَن كانوا قد سبقوهم من الأعيان المسلمين إلى التعاون مع سلطات الانتداب في دولة لبنان الكبير (١٩٢٠-١٩٢٦). والمنضمون الجدد، أي في فترة عهد شارل دباس: سامي أرسلان، محمد الكستي، عبد الله بيهم، محمد الجسر، محمد فاخوري، رشاد أديب، حسين الأحدب، علي نصرة الأسعد، سليم تلحوق، خير الدين الأحدب، حكمت جنبلاط، أمين المقدم، محمد عبد الرزاق، أمين قزعون، مجيد أرسلان، صبحي أبو النصر ورفيق أرسلان. كما بدأ خاصة المسلمين وعامتهم، على السواء، يقبلون على تولي الوظائف المختلفة في دوائر الدولة، ويطالبون بالمساواة بالمسيحيين في سائر الحقوق.

واللافت أن بعض الوزراء والنوّاب اللبنانيين المسلمين كانوا، في هذه الفترة، إما عن قناعة أو استرضاءً للشارع الإسلامي، أو للأمرين معًا، يشتركون في المؤتمرات التي يعقدها الوحدويون في بيروت ودمشق ويوقعون العرائض والمذكرات التي تطالب بالانفصال عن لبنان والانضمام إلى سورية (عن حسان حلّاق، مؤتمر الساحل، ص٢٠-٢١).

– «**المسلمون المتطرفون يعارضون وينسّقون مع السوريين**»: أخذ دور هؤلاء ينحسر بعد إعلان الدستور والجمهورية. لكنهم بقوا ناشطين في دعوتهم الوحدوية. فاشتركوا في مؤتمر بيروت (١٩٢٧) للردّ على بيان المفوّض السامي بونسو في شأن السياسة الفرنسية التي ينوي اعتمادها إزاء سورية. ووقّعوا مذكرة بالمطالب رفعوها إلى المفوّض السامي تتضمن جملة من المطالب، بينها «احترام وحدة سورية واستقلالها وسيادتها». والموقّعون ١٥ زعيمًا ثلثهم لبنانيون، وهم عبد الحميد كرامي، عبد اللطيف بيسار وعارف الحسن الرفاعي من طرابلس، وعبد الرحمن بيهم وعبد الله اليافي من بيروت.

وفي الوقت الذي تشكلت فيه لجنة خاصة لوضع مشروع الدستور السوري (٩ حزيران ١٩٢٨) برئاسة الزعيم السوري ابراهيم هنانو، توجّهت وفود من المسلمين الوحدويين اللبنانيين إلى دمشق من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجبل عامل ووادي التيم والبقاع وبعلبك (يتزعّمها عمر بيهم، أحمد الداعوق، عبد الله اليافي، عبد الحميد كرامي، عبد اللطيف بيسار، سعدي المنلا، أحمد عارف الزين، رياض الصلح، سعيد عسيران...) لتجديد مطالبها بالانضمام إلى سورية. وقد تجلّى هذا المطلب في المذكرة التي رفعها المؤتمر الذي عقده قادة هذه الوفود في دمشق إلى المفوض السامي.

– «**الدستور السوري المفروض سنة ١٩٣٠**»: جاء في مشروع الدستور السوري سنة ١٩٢٨، في مادته الثانية، أن «البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزّأ، ولا عبرة لكل تجزئة طرأت عليها بعد نهاية الحرب».

احتجّ اللبنانيون الاستقلاليون على مضمون هذه المادة التي تعني بلدهم دون أن تسمّيه، كما رفضها الفرنسيون في إطار رفضهم لمجمل مشروع الدستور السوري الذي يعني رفضًا قاطعًا للانتداب. وأصدر المفوّض السامي بونسو، في ١٤ أيار ١٩٣٠، مرسومين قضى أولهما بحلّ الجمعية التأسيسية، وتضمن ثانيهما نص الدستور السوري الجديد الذي فرضه المفوض السامي استنادًا إلى صك الانتداب. وأعلن بونسو أن فرنسا ترغب في عقد معاهدة مع سورية لتنظيم شؤون الانتداب ولإنهائه فيما بعد، وبدأ في إعداد الترتيبات اللازمة لإجراء انتخابات عامة في سورية. فدبّ النشاط السياسي الانتخابي فيها.

– «**مطالبة الموارنة برئاسة الجمهورية**»: معظم الزعماء الموارنة، وعلى رأسهم البطريرك، كانوا يطالبون السلطات الفرنسية بجعل رئاسة الجمهورية من نصيب الطائفة المارونية لأسباب اعتبروها وجيهة ومبررة، ومنها أن طائفتهم هي أكثر الطوائف عددًا في لبنان. وفي الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٣١، تبيّن أن المعركة انحصرت بالقطبين المارونيين إميل إده وبشارة الخوري، وكانت من الحدة بحيث قسّمت الصف المسيحي.

– «**مطالبة المسلمين بالإحصاء العام**»: وباعتبار أن أكثر الحجج التي يقدمها الموارنة دعمًا لمطلبهم جعل رئاسة الجمهورية من نصيب الموارنة، فلماذا لا يجري إحصاء عام للنفوس؟ وتحمّس المسلمون لهذا الإحصاء، وقدّم عبد الله بيهم، في ٢٧ أيار ١٩٣١، إلى مجلس النواب مشروع قانون لإجراء إحصاء عام للنفوس. فأقرّ مجلس النواب قانون الإحصاء ونشره رئيس الجمهورية. وكان رئيس مجلس النواب، الشيخ محمد الجسر متحمسًا له لأنه كان يطمح إلى رئاسة الجمهورية. وتحدّد موعد إجراء الإحصاء في ٣١ كانون الثاني ١٩٣٢.

– «**إحصاء ١٩٣٢**»: وجرى الإحصاء في موعده المحدد. واختلفت النتائج المعلنة بين مصدر وآخر بسبب تباين وجهات النظر حول إحصاء المغتربين والأرمن والسريان والكلدان وغيرهم. لكن في التقرير الرسمي الذي قدمته فرنسا لعصبة الأمم ذكر أن سكان الجمهورية اللبنانية بلغ ٧٧٣ ألف نسمة، منهم ٤٠٤ ٤٠٠ مسيحيون و ٣٨٦ ٦٠٠ مسلمون، ما يعني أن عدد أبناء الطوائف الإسلامية قد زاد بنحو ١٢١ ألف نسمة عن إحصاء سنة ١٩٢٢، في حين زاد عدد المسيحيين ١٠٦ ٨٥٥، أي أقل من زيادة المسلمين، علمًا أنهم أكثر عددًا من الأخيرين. وفي هذا مؤشر واضح على أن نسبة التزايد السكاني المتواتر سنويًا هو لمصلحة المسلمين. وهذا ما حدا بهم، حسبما جاء على لسان محمد جميل بيهم، «للمطالبة بحقوقهم كاملة ثم للتطلّع إلى المساواة في المناصب الحكومية، غير مستثنين المنصب الأول بلبنان...».

– «**ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية**»: الخلاف حاد بين إده والخوري، والنواب المسيحيون منقسمون بينهما. وبعدما تأكد لإده أن معركته خاسرة بسبب معارضة المسلمين الشديدة له، وتفضيل البطريرك (أنطون عريضة) حبيب باشا السعد عليه، وعدم رغبة المفوضية في دعم ترشيحه تفاديًا لإثارة استياء المسلمين وتخوّفًا من تطرفه وصراحته واستقلاله في الرأي وتصرفه في مواقفه الوطنية اللبنانية حتى في مواجهة سلطات الانتداب رغم صداقته المعروفة لفرنسا، فقد قرّر (إميل إده) الانسحاب من المعركة، وعرض على رئيس مجلس النواب محمد الجسر تأييده إن هو قرّر الاستمرار في خوض معركة الرئاسة. فبدا

الجسر كأحد أقوى المرشحين للرئاسة. وكان إده يرمي من وراء ذلك قطع الطريق على خصمه بشارة الخوري وترميم الجسور بينه وبين المسلمين.

أكثرية المسلمين، وقد باتت «لبنانية» متعاونة، رحّبت بترشيح الجسر الذي أعطى معركته طابع النضال من أجل نيل حقوق الطائفة الإسلامية وتعزيز مكانتها السياسية. وعارضته القلة المسلمة، المؤلفة من الوحدويين المتشددين، معتبرة إياه أنه خان القضية القومية، وذكّرت في كل مناسبة بقوله يوم انتخابه رئيسًا لمجلس النواب (١٩٢٧): «عاشت الجمهورية اللبنانية، عاش لبنان، استقلاله مدعاة فخر لنا، وسندافع عنه حتى الموت. عاشت الجمهورية الفرنسية مرشدنا في الداخل وحامينا في الخارج». وهذا ما جعل المفوّض السامي بونسو يعلّق على هذا الموقف بقوله: «للمرة الأولى في تاريخ جمعية لبنانية، يتخذ مسلم، بل مسلم من طرابلس موقفًا بهذا الوضوح تجاه استقلال لبنان والانتداب» (شفيق جحا، المرجع المذكور، ص٣٤١؛ نقلًا عن سعيد مراد، الحركة الوحدوية، ص٢١١–٢١٢).

التأييد المسيحي تمثّل ببرقيات شعبية (خاصة من طرابلس)، وبعدد من النواب الموارنة مثل إميل إده وكتلته، ويوسف الخازن، ورروكز أبو ناضر، وسامي كنعان، وميشال زكور، وحبيب السعد وجورج تابت، والنواب الأرثوذكس، بدافع من خصومتهم الشديدة لبشارة الخوري. وفشل البطريرك أنطون عريضة (انتخب في ١٧ كانون الثاني **١٩٣٢** خلفًا للبطريرك الحويك)، ومعه موارنة يخشون سابقة وصول مسلم إلى سدّة الرئاسة، في تأمين وحدة الصف المسيحي. فبدا محمد الجسر المرشّح الأوفر حظًا.

– **«بونسو يوقف العمل بالدستور»**: بدا الموقف الفرنسي في غاية الدقة والحرج بسبب ما سيترتب على الخيار، بين رئيس مسيحي أو مسلم، من انعكاسات على المصالح الفرنسية في لبنان وسورية والبلدان العربية. ومن الاحتمالات التي أدخلتها السياسة الفرنسية في حساباتها أن انتخاب رئيس مسلم للبنان سيلهب شعور الوطنيين السوريين ويجعلهم أكثر تطلبًا وتصلبًا في المفاوضات الجارية بينهم وبين سلطات الانتداب. وأخيرًا، حددت الحكومة الفرنسية

شارل دبّاس يتوسط الشيخ محمد الجسر وهنري بونسو.

موقفها، وأبلغ وزير الخارجية إلى المفوض السامي بونسو في ٢٠ نيسان **١٩٣٢** ببرقية يقول له فيها: «أؤيد تمامًا استخدام سلطتكم لتأمين انتخاب رئيس مسيحي في لبنان» (شفيق جحا، ص٣٤٧؛ نقلًا عن سعيد مراد، الحركة الوحدوية في لبنان، ص٢١٥ نقلًا عن الأرشيف الفرنسي).

وحاول بونسو، في مرات عدة، إقناع الشيخ محمد الجسر بسحب ترشيحه، كان آخرها محاولة ٨ أيار **١٩٣٢** عبر صديق الجسر نائب الشمال عبود عبد الرزّاق. ويذكر الشيخ بشارة الخوري، في حقائق لبنانية (ج١، ص١٧٨–١٧٩؛ نقلها أيضًا شفيق جحا، ص٣٤٨)، أنه في صبيحة اليوم التالي، أي الاثنين **٩** أيار **١٩٣٢**، «دعا المسيو ريكلو مندوب المفوض السامي في لبنان الشيخ محمد الجسر إلى ديوانه في السراية الصغيرة فلبّى الشيخ وبيده نسخة من الدستور ليشرح له نصوصه المتعلقة بالانتخاب، ففاجأه المندوب بتسليمه قرارًا من المفوض السامي بإيقاف مفعول هذا الدستور وحلّ المجلس النيابي والوزارة، وتعيين الدباس رئيسًا للدولة لأجل غير مسمّى».

وفي تفسير قرار تعليق الدستور، يقول شفيق جحا (ص٣٤٩): «حقّق بونسو بوقف العمل بالدستور ثلاثة أهداف دفعة واحدة، هي: أولًا، منع الشيخ محمد الجسر من الوصول إلى رئاسة الجمهورية. وثانيًا، تخلص من مجلس نيابي متمرد شقّ عصا الطاعة على سلطات الانتداب وكاد أن ينتخب المرشح الذي لا توافق عليه المفوضية العليا رئيسًا للجمهورية. وثالثًا، حقق وفرًا ماليًا للخزينة اللبنانية بإلغاء رواتب النواب والوزراء والموظفين الآخرين المسرحين. فقد كانت الموازنة اللبنانية قد بدأت تقع في العجز وتشكو من ضائقة مالية خانقة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وعوامل محلية أخرى، فجاء إجراء المفوض السامي ليخفّف عنها بعضًا من هذه الأعباء التي كانت تنوء تحتها. وفي تبرير إقدامه على وقف العمل بالدستور حصر المفوض السامي هذه المبررات بالعامل الاقتصادي وبالرغبة بالإصلاح الإداري».

الدبّاس يكمّل حكمه معينًا رئيسًا للدولة (١٩٣٢–١٩٣٣): بتعليق الدستور عادت «الجمهورية اللبنانية» لتكون «الدولة اللبنانية»، «ورئيس الجمهورية» تحوّل إلى «رئيس الدولة»، وإن كان احتفظ بلقب «رئيس الجمهورية»، فحكم، من أيار **١٩٣٢** إلى آخر **١٩٣٣**، حكمًا فرديًا، يصدر مراسيم ذات صفة تشريعية، ويعاونه «مجلس مديرين» من سبعة أعضاء: صبحي أبو النصر (للداخلية)، صبحي حيدر (للمعارف)، رفيق أرسلان (للزراعة)، جميل شهال (للمال)، سامي خوري (للعدل)، يوسف شمعون (للأشغال العامة) والدكتور كامل غرغور (للصحة).

وبدأ الدباس ورشة إصلاح إداري ومالي، يشجّعه المفوّض السامي بونسو. فكشف فضائح في الدوائر المالية والعقارية والبلدية، وأحال أصحابها على القضاء... يساعده على ذلك الرأي العام الذي ارتاح لإجراءاته، وانخفاض صوت المعارضة، في البداية. فالبطريرك عريضة حظي بوعد من بونسو بأن يكون حبيب باشا السعد هو الرئيس المقبل، والشيخ محمد الجسر آثر الهدوء واعتزل العمل السياسي حتى وفاته (١٩٣٤)، والمتشددون الوحدويون المسلمون لم يزعجهم تعليق الدستور.

لكن معارضة المسيحيين والمسلمين عادت في الأشهر الأخيرة من حكم الدباس، وقد جمعت المتضررين من إجراءات الدباس (وزراء ونواب ورجال أعمال وإداريون سابقون...) إلى المبدئيين الديمقراطيين المطالبين بعودة الحياة الديمقراطية، إلى أحزاب وتكتلات مثل جمعية التضامن الأدبي، والحزب الشيوعي، وحزب الاستقلال الجمهوري، وعصبة العمل القومي، والمؤتمر اللبناني الكبير (رشيد نخلة)، إلى نقابات وأدباء وصحافيين. وبرزت في الصحف مقالات

معارضة، خاصة في جريدة «المعرض» بقلم صاحبها ميشال زكور، وجريدة النهار (جبران تويني)، ومجلة العاصفة (كرم ملحم كرم). ونتيجة لتنامي المعارضة في لبنان (كما في سورية حيث الرفض القاطع الذي أبداه السوريون لمشروع المعاهدة الذي قدّمه بونسو)، اضطرّ الرئيس شارل الدباس على العودة عن الكثير من الأحكام والإجراءات التي اتخذها؛ كما اضطرّ، في مطلع أيلول ١٩٣٣، إلى إصدار عفو عام عن المتهمين بجملة من الجرائم. وقد أفقده هذا التدبير الكثير من الصدقية في نظر المواطنين.

المفوض السامي دو مارتيل تواجهه مطالب وحدوية (مؤتمر الساحل ١٩٣٣): ما إن وصل المفوّض السامي الجديد، الكونت داميان دو مارتيل Damien de Martel (وكان سفيرًا لفرنسا في الشرق الأقصى)، المعين خلفًا لبونسو، إلى بيروت في ١٢ تشرين الأول ١٩٣٣، حتى قام بسلسلة زيارات إلى المناطق اللبنانية كافة للوقوف على أحوالها عن كثب. وأثناء ذلك، كان الوحدويون ينشطون دعمًا للسوريين ومطلبًا يستمرون في طرحه، وهو الانفصال عن لبنان والوحدة مع سورية. فقدموا لمارتيل، في صيدا، مذكرة يطالبون فيها بالوحدة السورية، وكذلك في النبطية، وطرابلس، وبعلبك. وفي بيروت، عقدوا المؤتمر الشهير المعروف باسم «مؤتمر الساحل الأول، ١٩٣٣»، بدعوة من سليم علي سلام (والد الرئيس صائب سلام) وبداره وبرئاسته، وحضرته وفود من بيروت وطرابلس وصيدا وصور وجبل عامل. ومن أبرز شخصياته، إلى صاحب الدعوة رئيس المؤتمر، عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار وعمر بيهم ومحمد جميل بيهم وشوقي الدندشي وعلي ناصر الدين ويوسف يزبك وصلاح بيهم والشيخ أحمد عارف الزين. وأبرز الذين عارضوا المؤتمر رياض الصلح، وآل الصلح عامة. وكادت الصحف أن تجمع على التشكيك بصحة تمثيل المؤتمرين، الناشطين «عقائديًا وقوميًا»، لرغبة المسلمين اللبنانيين الحقيقية. وأهم ما جاء في المذكرة التي رفعها سليم علي سلام، باسم المؤتمر، إلى المفوض السامي، المطلب القائل بـ«وحدة البلاد السورية الشاملة وإنشاء حكومة وطنية على أساس السيادة القومية».

مطالب اللبنانيين الاستقلاليين: وتوجّه هؤلاء (أكثر المؤرخين اعتبروهم أنهم باتوا يشكلون أكثرية اللبنانيين) إلى المفوض السامي الجديد، دو مارتيل، بأربعة مطالب أساسية (شفيق جحا، ص٣٧٣) هي: أولًا، المحافظة على لبنان بحدوده الراهنة كيانًا سرمديًا ووطنًا نهائيًا، ودولة حرة سيدة مستقلة، بضمانات دولية أكيدة لحماية الكيان والاستقلال. وثانيًا، إنهاء حكم شارل دباس اللادستوري. وثالثًا، إعادة الحياة الدستورية إلى طبيعتها. ورابعًا، إجراء مراجعة شاملة للعلاقات الفرنسية – اللبنانية وإرسائها على أسس تعاقدية جديدة صحيحة. وقد اختلفت الأكثرية في ما بينها حول هذه النقطة الرابعة، وانقسمت إلى ثلاث فئات هي، كما حددها أحد السياسيين، «فئة تطلب الاستقلال التام الناجز، وفئة تطلب الانتداب وتوافق على سياسته بدون قيد ولا شرط، وفئة معتدلة تريد أن تتعاون مع الفرنسيين تعاونًا نزيهًا» (عن جريدة «البيرق»، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٣).

«**كيف استجاب دو مارتيل للمطالب**»: هذا العنوان الفرعي، ومادته التالية، عن شفيق جحا (في كتابه: معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، مرجع مذكور آنفًا، ص٣٧٤–٣٧٥):

كانت فرنسا تقرر مواقفها من كيان لبنان وحدوده ومطالب أهله لا وفق مصالح اللبنانيين ورغباتهم فحسب، بل وفق مصالحها هي بالدرجة الأولى، وحسب الفوائد السياسية والاستراتيجية والاقتصادية التي تجنيها من ذلك الموقف. وفي حين كان يشوب هذا الموقف شيء من التردد



١٩٣٤: حبيب باشا السعد (إلى أقصى يسار الصورة)، ثم المفوض السامي دو مارتيل، والمطران مبارك والمطران عبد الله الخوري.

والغموض خلال العشرينات، أصبح موقفًا واضحًا وسياسة ثابتة بدءًا من مطلع الثلاثينات، وقد عبّر عن هذا الموقف تقرير للمفوضية العليا بالقول:

«من وجهة النظر الفرنسية، لبنان هو المركز التقليدي لتأثيرنا في الشرق... من غير المناسب انه حين نستعد في دمشق لمناقشة أسس العلاقات التعاقدية المستقبلية بين فرنسا وسورية، أن نقبل بوضع تماسك أراضي الجمهورية اللبنانية موضع الشك» (نقلًا عن الأرشيف الفرنسي، نقلًا عن سعيد مراد، الحركة الوحدوية في لبنان، ص٢٢٦).

ولما كانت مدينة طرابلس إحدى أهم المناطق التي تشتد فيها المطالبة الشعبية بالالتحاق بسورية فقد أوصت المفوضية العليا الحكومة الفرنسية بشأنها بما يلي:

«يجب أن نبحث مسألة طرابلس على صعيد المصلحة الفرنسية. فطرابلس هي نهاية خط أنابيب البترول والخط الحديدي العريض. ومن الافضل لنا أن نبقي فيها مراقبة أشد من التي تسمح لنا المعاهدة السورية – الفرنسية بممارستها في سورية» (نقلًا عن المصدر ذاته، مراد، ص٢٢٧).

من هذه المنطلقات السياسية، وبمقتضى هذه المبادئ الاستراتيجية حاول دو مارتيل أن يوفّق بين مصالح فرنسا ومطالب اللبنانيين المتباينة والمتناقضة، فكتب في ٨ كانون الأول ١٩٣٣ إلى وزير الخارجية الفرنسية يقول:

«لقد وصلني هذه الأيام ما يشبه البيان من مؤتمر الساحل موقعًا من ١٥ شخصًا كعمر الداعوق، وعمر بيهم، وعبد الحميد كرامي، وهو قومي وحدوي من طرابلس. هذا البيان يطالب بضمّ الساحل إلى الداخل وبالعودة إلى نظام جبل لبنان ما قبل الحرب بحدوده القديمة. وتردني من مختلف أنحاء بيروت عرائض مؤيدة لهذا البرنامج... أحاول من الآن محاربة هذه التحركات بإجراء اتصالات مع الأوساط الإسلامية بالأخص مع الشيعة والدروز» (نقلًا عن المصدر ذاته، مراد، ص٢٢٧).

وكانت إحدى أهم الوسائل التي لجأ إليها دو مارتيل للوصول إلى هذه الغاية، ابتداءً من سنة ١٩٣٤، إسناد بعض المناصب العليا والوظائف الرفيعة إلى وجهاء المسلمين وزعمائهم، ليرسّخ ارتباطهم بالدولة اللبنانية، ويقوّي انتماءهم إليها، ويصرفهم عن التوجّه إلى سورية والمطالبة بالاتحاد

معها. وبدأ بإنهاء حكم شارل الدباس، وإجراء تعديل محدود في النظام السياسي، بدءًا من مطلع سنة ١٩٣٤.

عهد حبيب باشا السعد

تطبيق جزئي للدستور: منذ اليوم الأول من سنة ١٩٣٤، وطيلة شهرها الأول كانون الثاني، اتخذ المفوض السامي دو مارتيل قرارات أعاد بها العمل جزئيًا بالدستور. عيّن، بعد استقالة شارل الدباس، حبيب باشا السعد رئيسًا للدولة على أن يتخذ لقب «رئيس الجمهورية»، وسمح بتشكيل مجلس نيابي جديد من ٢٥ نائبًا، ١٨ منهم انتخبوا بدورة واحدة، و٧ عُيّنوا بمرسوم، واجتمع في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ وانتخب شارل دباس رئيسًا له، وفي اليوم نفسه، تسلّم حبيب السعد صلاحياته، وعيّن عبدالله بيهم أمين سر الدولة على رأس «المجلس الحكومي».

انتهت الولاية الأولى (لسنة واحدة) للسعد في آخر ١٩٣٤، فجدّد له المفوض السامي لولاية ثانية من سنة واحدة أيضًا (تنتهي آخر ١٩٣٥).

واستفحلت الأزمة الاقتصادية في البلاد، وزادتها حدة أزمة الحكم التي ورثتها حكومة السعد من العهد السابق: استمرار تعليق الدستور. استئثار الفرنسيين بالسلطة (حتى قيل إن حكومة السعد هي «حكومة موظفين») والفساد المستشري في الإدارة، وازدياد الصراع السياسي والحزبي بين اللبنانيين.

أزمة احتكار التبغ: وفي خضم الأزمتين (الاقتصادية وأزمة الحكم)، وتداخلهما، برزت أزمة خطيرة تمحورت حول مسألة احتكار التبغ في لبنان وسورية. فالمفوض السامي دو مارتيل كان يعمل لإنشاء هذا الاحتكار، بينما كان البطريرك الماروني، أنطون عريضة، والمشتغلون بالتبغ ومشتقاته من لبنانيين وسوريين، يعارضون مشروع الاحتكار ويقاومونه بكل تصميم. ولا ننسى أن قضية التبغ شكلت، أثناءها، «خشبة خلاص» أخيرة للاقتصاد اللبناني، الذي ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية مختلف قطاعاته الزراعية والصناعية والتجارية.

ففي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٤، اتّخذ دو مارتيل قرارًا بإخضاع «صنع وتجارة التبغ

البطريرك أنطون عريضة في وسط الصف الثاني، عن يساره خير الدين الأحدب، وعن يمينه الأمير خالد شهاب وأحمد الحسيني. في الصف الأول، بشارة الخوري إلى يمين الصورة وبترو طراد.

والتنباك» لنظام إحتكار. ثم ما لبث أن حدّد أن هذا النظام الاحتكاري إنما يُمنح لإحدى الشركات الفرنسية. والمعروف أن استثمار مورد التبغ، زراعةً وصناعةً وتجارةً، في العهد العثماني كان حرًا في متصرفية جبل لبنان، وكان خاضعًا لنظام احتكاري (ريجي) في سورية منذ العام ١٨٨٣.

عارض معظم اللبنانيين هذا القرار: رأسماليون مستثمرون ومشتغلون بالتبغ على حد سواء، خشية أن يخسروا هذا المورد الحيوي المتبقي، بعد خسارتهم لمورد الحرير، خصوصًا وان فرص العمل متضائلة ورقعة البطالة متّسعة.

وتقدم البطريرك عريضة وقاد هذه المعارضة استجابةً لنداءات كثيرة، واقتناعًا منه بأنه بذلك يدافع عن مصالح الشعب والكنيسة (كانت الكنيسة المارونية تملك مساحات واسعة من الأراضي التي تستثمرها بزراعة التبغ) والخزينة اللبنانية. فكتب، بهذا الخصوص رسالة إلى المفوض السامي الذي لم يعرب، في ردّه، عن رغبة في الاستجابة لطلب البطريرك بالتخلي عن احتكار التبغ. فأبرق البطريرك إلى وزارة الخارجية (في ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤) قائلًا: «... البلاد كلها في قلق شديد وهي تخاف إقرار الاحتكار فجأة (...) نحتج باسم اللبنانيين والسوريين ضد أي احتكار...» («البطريرك أنطون عريضة، لبنان وفرنسا»، وثائق تاريخية أساسية عن دور بكركي في مواجهة الانتداب الفرنسي، نقلها إلى العربية فارس غصوب وراجعها وقدّم لها د. مسعود ضاهر- بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٧، ص٦٢-٦٣). ولم يستسغ الفرنسيون أن يتصدى البطريرك للدفاع عن السوريين ومصالحهم.

وبدأت عرائض التأييد (بلغت عشرات الآلاف) والوفود من مختلف المناطق اللبنانية والسورية تصل بكركي وتعلن تأييدها المطلق للبطريرك. وقام دو مارتيل يشجّع على تشكيل لجنة برلمانية لدراسة موضوع الاحتكار ولإعطائه «صفة شرعية لبنانية»؛ وما لبث أن استقال من هذه اللجنة ثلاثة نواب، هم ميشال زكور وحميد فرنجية وفريد الخازن. لكن اللجنة استمرّت بأعضائها الآخرين، ومنهم خالد شهاب، وقرّرت الموافقة على إنشاء نظام احتكار التبغ. وفور تسلّمه هذا القرار، أصدر دو مارتيل، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٣٥، بلاغًا رسميًا حدّد فيه بعض جوانب العمل وشروطه بنظام الاحتكار تمهيدًا لوضعه موضع التنفيذ. وبعد أيام، أي في ٣٠ كانون الثاني، أصدر القرار رقم ١٦ القاضي بتطبيق نظام احتكار التبغ ابتداءً من أول آذار ١٩٣٥، ومدّته ٢٥ سنة تنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٠، وصاحبة الاحتكار شركة عنوانها «الشركة المغفلة ذات المنفعة المشتركة لاحتكار التبغ والتنباك في سورية ولبنان».

وردّت المعارضة بشنّ حملة غاضبة وواسعة في جميع المناطق اللبنانية والسورية، وأمّت بكركي وفود كثيرة، تأييدًا لموقف البطريرك، جاءت من بيروت وجونيه وصيدا وطرابلس ودمشق وحلب وحماه وحمص واللاذقية، وغيرها، وجرت المظاهرات والإضرابات.

لكن أمام إصرار سلطات الانتداب وإجراءاتها القمعية، أخذت المعارضة تضعف تدريجيًا وتتلاشى. إلا أن البطريرك استمرّ يقاوم مشروع الاحتكار، ولم ينقطع عن الاتصال بالمفوض السامي وبوزارة الخارجية الفرنسية مندّدًا بالمشروع. ولم تلق رسائله ومذكراته أذنًا صاغية لدى السلطات الفرنسية؛ الأمر الذي ترتّب عليه توتّر شديد في علاقات البطريرك بالمفوضية وبوزارة الخارجية الفرنسية من جهة، وتقارب وثيق العرى بينه وبين الوطنيين في دمشق، خاصة الكتلة الوطنية من جهة أخرى. ووصل أمر تأييد السوريين للبطريرك إلى حدّ أن حمل أحد قادتهم (فخري البارودي) تصريح ناري للبطريرك ضد الفرنسيين وذهب به إلى الجامع الأموي يتلوه في صلاة الجمعة. فتحمّس المؤمنون المصلون وأخذوا يكبّرون ويهللون ويدعون للبطريرك. ثم تجمّعوا

بمظاهرة وطنية وهم يهتفون: «لا إله إلا الله والبطريرك حبيب الله».

ولم تثن هذه المعارضة دو مارتيل عن عزمه. ونجح في نهاية المطاف بتطبيق نظام إحتكار التبغ (المونوبول) في موعده، وبتسكير ملف هذه القضية بشكل نهائي.

المطالبة بإعادة الدستور: إن معركة احتكار التبغ، والتفجيرات الأمنية التي توالت في العام ١٩٣٥: مظاهرات، إضرابات، حادث الاعتداء على الزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي من قبل أحد أفراد عائلة المقدم، وملاحقة الشيوعيين والسوريين القوميين الاجتماعيين... لم تنس اللبنانيين مسألة مطالبتهم بفك عقال الدستور. فوضع النواب الثلاثة، من الكتلة الدستورية، ميشال زكور وفريد الخازن وكميل شمعون، مشروع اقتراح بهذا المعنى وقدموه إلى مجلس النواب، وزاروا المفوض السامي وطالبوه بإعادة العمل بالدستور، يدعمهم بذلك الرأي العام اللبناني والصحف المحلية. كما كان البطريرك أنطون عريضة يتناول دائمًا موضوع تعليق الدستور بالنقد الشديد.

وأثمرت هذه المطالب بأن نشر دو مارتيل، في ٢ كانون الثاني ١٩٣٦ قرارًا أعاد لمجلس النواب حقّه في انتخاب رئيس الجمهورية. فدعا الرئيس حبيب السعد مجلس النواب لعقد دورة استثنائية في ٢٠ كانون الثاني لانتخاب رئيس الجمهورية.

عهد إميل إده

الانتخاب: في مذكرات الشيخ بشارة الخوري (حقائق لبنانية، ج١، ص١٩٤-١٩٦) توصيف للمعركة الرئاسية يشير إلى أن المفوض السامي دو مارتيل لم يبقَ على الحياد في هذه المعركة كما وعد. بل راح عمليًا يفكك الأكثرية النيابية التي كان يتمتع بها الشيخ بشارة في وجه منافسه إميل إده لمصلحة هذا الأخير. وفي جلسة الانتخاب نال إميل إده، في الدورة الثانية، ١٥ صوتًا والخوري ١٠ أصوات. ففاز إده بالأكثرية المطلقة المطلوبة، وباشر عمله بممارسة سلطاته الدستورية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦. فقدم عبد الله بيهم استقالته من أمانة السر في ذلك اليوم حسب الأعراف الديمقراطية، وعيّن إده النائب أيوب تابت أمين سر الدولة مكانه. أما المجلس الحكومي المؤلف من المدراء العامين فقد بقي على حاله.

وهذا التحرير الجزئي الجديد للدستور، الذي سمح لمجلس النواب بانتخاب رئيس الجمهورية، أمل اللبنانيون من الرئيس إميل إده العمل على



من يمين الصورة رئيس المجلس النيابي الأمير خالد شهاب، الرئيس إميل إده والكونت دو مارتيل.

استكمال تحريره حتى يعود الدستور كاملًا غير منقوص. لكن ظروفًا طارئة حوّلت الاهتمام من إعادة الدستور كاملًا إلى موضوع جديد هو عقد معاهدة مع فرنسا تنهي الانتداب وتفتح المجال أمام نظام سياسي جديد في لبنان.

نحو معاهدة ١٩٣٦: في هذا العام عقدت ثلاث معاهدات: بريطانية – مصرية، فرنسية – سورية وفرنسية – لبنانية. السبب الأهم لاندفاع بريطانيا وفرنسا لعقد هذه المعاهدات محاولتهما استرضاء العرب في أجواء بروز الأطماع الألمانية والايطالية وارتسام أجواء مطامعهما الاستعمارية وإمكانية تحالفهما في وجه بريطانيا وفرنسا وعلى حسابهما، إضافة إلى ولادة نوع من تعاطف عربي لدى بعض السياسيين والقطاعات الشعبية مع الدولتين الأوروبيتين الناهضتين حديثًا (ألمانيا وايطاليا) أملًا بكسب دعمهما للتخلص من «الاستعمار» (الانتداب) الفرنسي والبريطاني.

كان البطريرك عريضة، ومعه المطارنة الموارنة، أول من دعا (كانون الثاني – شباط ١٩٣٦) إلى عقد معاهدة مع فرنسا في إطار مسألة استقلال لبنان. وبعده، تحرّك بعض النواب من الكتلة الدستورية وقدّموا مذكرة بهذا المعنى، بواسطة رئيس مجلس النواب خالد شهاب، إلى المفوض السامي دو مارتيل. ووقع هذه المذكرة سبعة نواب، هم: ميشال زكور، فريد الخازن، حميد فرنجية، كميل شمعون، صبري حمادة، مجيد أرسلان ومحمد عبد الرزاق. ثم حذا حذوهم نواب كتلة الرئيس إميل إده.

مؤتمر الساحل الثاني ١٩٣٦: استمرّت فئة من المسلمين على رفضها للاستقلال ولكل فعل قانوني وتعاقدي، ينبثق أو يؤول إلى ترسيخ كيان لبناني مستقل عن سورية. فبمواجهة المطالبة بمعاهدة فرنسية – لبنانية، هبّت هذه الفئة تطالب بضمّ لبنان إلى سورية بدلًا من تكريس استقلاله وانفصاله بفعل تعاقدي يُضاف إلى ما سبقه من أفعال وإجراءات. خاصةً وأن هذه الفئة بدأت تستشعر خطرًا على مطلبها القومي من السوريين أنفسهم (وخاصة من زعماء الكتلة الوطنية) الذين بدأت تلوح في الأفق مؤشرات على إمكانية تخليهم عن المطالبة بإعادة «المناطق المنسلخة» إلى سورية مقابل التوصّل مع فرنسا إلى معاهدة فرنسية – سورية.

وكان أهم ما أقدمت عليه هذه الفئة هو الدعوة لمؤتمر حضره بضع عشرات من الحركة الوحدوية من المدن الساحلية ومن الأقضية الأربعة. لذلك عُرف هذا المؤتمر باسم «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة»، واختصارًا «مؤتمر الساحل الثاني» ١٩٣٦. وكان في طليعة المؤتمرين زعماء الحركة الوحدوية، سليم علي سلام الذي انعقد المؤتمر في بيته في ١٠ آذار ١٩٣٦ وانتخب رئيسًا له، وعمر بيهم ومحمد جميل بيهم من بيروت، وعبد الحميد كرامي والدكتور عبد اللطيف البيسار من طرابلس، وأحمد عارف الزين من صيدا، وأحمد رضا وسليمان الضاهر من النبطية، وشوقي الدندشي من عكار؛ كما حضره من أبناء جبل لبنان علي ناصر الدين من بمريم قرب حمانا، وصلاح لبكي من بعبدات، ويوسف ابراهيم يزبك من حدث بيروت، وفوزي بردويل من زحلة. فلم يكن هذا المؤتمر إسلاميًا صرفًا كالمؤتمرات الإسلامية السابقة، بسبب اشتراك بعض المسيحيين في أعماله. وانتهت مداولاته بتقديم مذكرة أعادت المطالب القديمة – الجديدة نفسها، ومحورها رفض الكيان اللبناني وتحقيق الوحدة مع سورية.

فشل المؤتمر: خرج هذا الفشل من رحم المؤتمر نفسه ومن زعماء مسلمين لبنانيين ومن زعماء الكتلة الوطنية السورية، بمثل ما خرج من تصدّي الزعماء المسيحيين الاستقلاليين له، وطبعًا من المصلحة الفرنسية التي تدير شؤونها المفوضية السامية في لبنان وسورية.

فكاظم الصلح حضر المؤتمر، لكنه عارض مناقشاته ولم يوقّع لا محضر الجلسة ولا المذكرة التي أقرّها، ونشر، بعد أيام قليلة، بيانًا في الصحف (طُبع في ما بعد بكراس مستقل) بعنوان «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان»، ضمّنه معالجة عميقة للمسألة اللبنانية. ومما جاء فيه: «نحن لا نريد أن نبني وطنًا نصف سكانه أعداء له...».

وعبد الله اليافي، السياسي البيروتي الصاعد، شجب بشدة قرارات مؤتمر الساحل، باسمه «وباسم فريق كبير من إخوانه، ويخطئ رأي الذين اتخذوها، ويعلن أن في الموافقة على مضامينها في هذا الوقت العصيب إحراج لمركز الكتلة الوطنية وكيلة الأمة السورية وتنفير صريح لبطريرك الموارنة وكيل لبنان دون أن يكون منها أقل فائدة» (شفيق جحا، ص٤٩٣؛ نقلًا عن جريدة «البيرق»، ١٣ آذار ١٩٣٦).

ورياض الصلح، الذي كان بزيارة خاصة بمدينة القدس، قال: «... والذي أراه أن السلطة الفرنسية تعمل على زيادة البلبلة في سياستها ضد الوحدة وضد عقد معاهدة في لبنان (...) فهي تقول إن طلاب الوحدة مسلمون وطلاب المعاهدة مسيحيون، وهذا القول غير صحيح مطلقًا، ومن نتائجه الوبيلة محاولة إيقاد نار الخلاف الطائفي مع ان البلاد اجتازت شوطًا بعيدًا في سبيل التفاهم القومي والاتفاق الوطني (وهنا أشاد رياض الصلح بمواقف البطريرك الماروني أنطون عريضة)... ونصيحتي لبني قومي أن الاتفاق بين المسلم والمسيحي هو أفضل بكثير من الوحدة والمعاهدة مع بقاء الأجنبي يفرق الكلمة بين أبناء الوطن الواحد» (شفيق جحا، ص٤٩٥-٤٩٦؛ نقلًا عن جريدة «البيرق»، ١٧ آذار ١٩٣٦).

أما الفشل الكبير الذي مُني به مؤتمر الساحل فقد جاء من سورية نفسها، من زعمائها المفاوضين في شأن عقد المعاهدة الفرنسية – السورية. فقد زار ثلاثة من أركان الكتلة الوطنية السورية (فخري البارودي، ميخائيل ليان ومظهر رسلان)، بعد يومين من مؤتمر الساحل، أي في ١٣ آذار ١٩٣٦، بكركي، واجتمعوا بالبطريرك عريضة. وفي اليوم التالي نشرت بعض الصحف أن الزعماء السوريين صرّحوا «لغبطته بأن الكتلة الوطنية تشجب عمل المؤتمر ولا توافق عليه» (شفيق جحا، ص٤٩١-٤٩٢؛ نقلًا عن حسان حلّاق، مؤتمر الساحل، ص٦٥-٦٧). وبعدها، توالت، كما هو معروف، تراجعات الوفد السوري المفاوض في موضوع الحدود بين لبنان وسورية، أمام تصلّب الموقف الفرنسي الرافض تضمين المعاهدة الفرنسية – السورية وملاحقها أي تحفظ بشأن الحدود بين لبنان وسورية. إذ اعتبرت فرنسا ان المعاهدة الفرنسية – السورية يجب أن تعني اعترافًا ضمنيًا كاملًا وقبولًا طوعيًا تامًا غير مشروط بأي قيد أو تحفّظ بالكيانين السياسيين المستقلين، سورية ولبنان.

وعلى هذا الأساس، اتفق الطرفان، فرنسا وسورية، ووضعت نصوص المعاهدة الفرنسية – السورية وملاحقها، وجرى التوقيع عليها في وزارة الخارجية الفرنسية في باريس يوم ٩ أيلول ١٩٣٦. وبهذا اعتبرت مسألة الحدود بين سورية ولبنان منتهية (تكرر الاعتراف الرسمي الدولي بالكيان اللبناني الراهن وبحدوده الحاضرة مرتين بعد المعاهدة الفرنسية – السورية. الأولى، بميثاق جامعة الدول العربية التي كان لبنان أحد مؤسسيها السبعة، سنة ١٩٤٥؛ والثانية، بميثاق هيئة الأمم المتحدة التي كان لبنان أحد أعضائها الخمسين المؤسسين في سنة ١٩٤٥ كذلك).

مفاوضات المعاهدة الفرنسية – اللبنانية (١٩٣٦): أصبحت الظروف مهيّأة لعقد معاهدة فرنسية – لبنانية، وبالأخص من هذه الظروف سقوط تحفظات الجانب السوري وتنازله، ضمنًا، عن مطالبه المعروفة من لبنان، واعترافه بالكيان اللبناني دون مساس بأرضه وسيادته.

وبعد مداولات انصبّت على ضرورة تمثيل الطوائف في الوفد اللبناني المفاوض، تشكل هذا الوفد من عشرة أعضاء: أيوب ثابت (أمين سر الدولة)، خالد شهاب (رئيس مجلس النواب)، ولجنة برلمانية من سبعة أعضاء هم: بشارة الخوري، غبريال خباز، نجيب عسيران، حكمت جنبلاط، بترو طراد، محمد عبد الرزاق ووهرام ليليكيان، ويرأس اللجنة البرلمانية في الوفد المفاوض بشارة الخوري، ويرأس الوفد رئيس الجمهورية إميل إده.

في ١٦ تشرين الأول ١٩٣٦، بدأت المفاوضات، وعقد الوفدان المفاوضان (الفرنسي واللبناني) جلستهما الأولى في مقر المفوضية العليا بالسراي الكبير. ورأس الوفد الفرنسي المفوض السامي دو مارتيل.

اعترض المسلمون الوحدويون على تشكيل الوفد. ثم ما لبثوا أن صعّدوا اعتراضهم إلى معارضة ترجمتها مؤتمراتهم واجتماعاتهم (وإضرابات ومظاهرات أحيانًا). لكن ما تضمنته خطبهم ومقرراتهم وما جاء خاصة على لسان رياض الصلح، مثّل تطورًا جوهريًا في موقفهم من المسألة اللبنانية. فقد بدأوا يبدون استعدادهم المبدئي للاعتراف بالكيان اللبناني المستقل، وأخذوا يركّزون على طلب إنصافهم وإنصاف مناطقهم بمطلب المساواة الكاملة بالحقوق والواجبات مع المسيحيين، وبتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية في نظام الحكم في الجمهورية اللبنانية.

طُرحت في المفاوضات مسائل عديدة، على رأسها: الطائفية، اللامركزية الإدارية، اللغة الفرنسية، مدة المعاهدة، الشروط العسكرية... وأُنجزت بسرعة وسهولة، وكادت المعاهدة تكون صورة عن المعاهدة الفرنسية – السورية. ووقّعتها حكومتا البلدين (فرنسا ولبنان) في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦، وأبرمها مجلس النواب اللبناني في ١٧ منه. وبقي أن يبرمها البرلمان الفرنسي وينشرها رئيس الجمهورية لكي تصبح قانونية ونافذة.

مضمون المعاهدة: تألفت المعاهدة من تسع مواد، مدتها ٢٥ سنة قابلة للتجديد لفترة مماثلة. اعترفت فرنسا فيها باستقلال لبنان وسيادته، وتعهّدت بالسعي لقبوله عضوًا في عصبة الأمم. واتفق الطرفان على قيام صداقة وتحالف بين الدولتين للدفاع عن السلم والمحافظة على مصالحهما المشتركة. وتتشاور الدولتان في كل أمر يتعلق بالسياسة الخارجية من شأنه أن يمس مصالحهما المشتركة. وتتعهد كل منهما بأن تمتنع عن عقد أي اتفاق لا يتلاءم مع المعاهدة.

ونصت المعاهدة وملاحقها على بضعة أمور أخرى مثل مركز فرنسا الممتاز في لبنان، ودورها في تنظيم الجيش اللبناني، ورعاية مصالح اللبنانيين في الخارج، وارتباط النقد اللبناني بالفرنك الفرنسي، ووضع المؤسسات العلمية والخيرية والثقافية الأجنبية في لبنان. وكان من شروط المعاهدة أن تدخل حيّز التنفيذ يوم قبول لبنان عضوًا في عصبة الأمم، أي في خلال فترة الثلاث سنوات التي تلي إبرام المعاهدة.

وتألفت المعاهدة، إضافة إلى متنها (تسع مواد)، من ملاحق هي: اتفاق عسكري وخمسة بروتوكولات وإحدى عشرة مراسلة.

الاتفاق العسكري، من سبع مواد، وينص على موضوعين رئيسيين هما: القوات المسلحة اللبنانية، والقوات المسلحة الفرنسية الباقية في لبنان بموجب المعاهدة.

وتتضمن البروتوكولات الخمسة على موافقة كل من فرنسا ولبنان على الدخول في المفاوضات فور إبرام المعاهدة للاتفاق على التفاصيل المتعلقة ببعض الأمور المهمة المذكورة في المعاهدة والاتفاق العسكري.

وأما المراسلات فهي تلك التي تبادلها المفوض السامي دو مارتيل ورئيس الجمهورية إميل إده، وفيها تأكيد وتوضيح لبعض البنود الواردة في المعاهدة الأساسية وفي الاتفاق العسكري.

(النص الحرفي للمعاهدة: «الجريدة الرسمية»، مجلس النواب، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثالث، ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٦، ص١٧-٣٨).



١٧ تشرين الثاني ١٩٣٧ – حفلة التوقيع على المعاهدة اللبنانية – الفرنسية: في الوسط جلوسًا المفوض السامي الكونت دو مارتيل، وإلى يساره إميل إده (رئيس الجمهورية)، الدكتور أيوب تابت (نائب الأقليات) ومحمد العبد، وعن يمينه الأمير خالد شهاب والمسيو ميربيه أمين عام المفوضية العليا. أما الشيخ بشارة الخوري، الذي كان كبير المفاوضين اللبنانيين، فكان جالسًا إلى يمين المسيو ميربيه ولم تظهره هذه الصورة المتوافرة.

في مقارنة بين المعاهدتين، اللبنانية والسورية، مع فرنسا، يتبيّن أنهما تكادان أن تكونا متشابهتين إلا في بنود الاتفاق العسكري التي تنظم بقاء قوات فرنسية في كل من سورية ولبنان. فقد اختلفت الشروط العسكرية في الاتفاق العسكري السوري الفرنسي عنها في الاتفاق العسكري اللبناني الفرنسي في بضعة أمور كان أهمّها الشروط الثلاثة التالية: نص الاتفاق العسكري السوري بشأن القوات الفرنسية الباقية في سورية بموجب المعاهدة على أن يكون عددها ١٠ آلاف جندي، وتمركزها في منطقتي العلويين وجبل الدورز، ومدة بقائها خمس سنوات. أما الاتفاق العسكري اللبناني بشأن هذه القوات فإنه: ١– لم يحدد عددها، ٢– ولم يحصر أماكن تمركزها بل أطلقها على الأراضي اللبنانية، ٣– ولم يعين فترة زمنية محددة لوجودها بل اكتفى بالنص على بقائها إلى أن يجري اتفاق جديد بشأنها (شفيق جحا، ص٥٤٨).

حوادث «المعاهدة» ومزيد من تحوّل المسلمين باتجاه الكيان اللبناني وإعادة العمل بالدستور: فجّر توقيع المعاهدة (في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦) مشاعر الغبطة لدى فريق من اللبنانيين (المسيحيين)، ومشاعر القهر والغضب لدى الفريق الآخر (المسلمين). فقامت في المدن الساحلية مظاهرات مؤيدة وأخرى مضادة، حصلت في بعضها صدامات عنيفة أوقعت عددًا من الإصابات.

ففي بيروت، سيّر «حزب الوحدة الوطنية اللبنانية» (أسسه توفيق لطف الله عواد في أواسط ١٩٣٦) مظاهرة ابتهاج جابت شوارع العاصمة، فردّت عليها الأحياء الغربية بمظاهرة غاضبة تلتها أخرى من الأحياء الشرقية، واعتقل البعض من الذين اتهموا بالتحريض، وعمل العقلاء من وجهاء المدينة (حنا تويني، حبيب طراد، حبيب أبو شهلا، ادوار بسترس، سليم علي سلام، عمر الداعوق، رياض الصلح...) على التهدئة. هذا رغم أن العاصمة كانت عرفت، قبيل التوقيع على المعاهدة، انعقاد «المؤتمر الإسلامي القومي العام» (٢٣ تشرين الأول ١٩٣٦) في منزل عمر بيهم، وفيه تحول المسلمون الوحدويون عن موقف المطالبة بالوحدة السورية إلى موقف الاعتراف بالكيان اللبناني والتعامل معه والمطالبة بحقوق الطائفة الإسلامية.

وفي طرابلس، أضربت المدينة، وأجّجت أخبار بيروت الوضع الشعبي فيها. فسارت المظاهرات، واعتقل خلالها الزعماء الثلاثة، عبد الحميد كرامي وعبد اللطيف البيسار ومصطفى المقدم. وزار زعيما الكتلة الوطنية السورية، جميل مردم وسعد الله الجابري بيروت، حيث انضم إليهما رياض الصلح، وقابلوا المفوض السامي، ثم توجّهوا إلى طرابلس ونجحوا في تهدئة الخواطر، وأطلق سراح كرامي والبيسار والمقدم. أما تحول طرابلس باتجاه الكيان اللبناني فقد كان خير تعبير عنه ما جاء على لسان نائبها أمين المقدم في مجلس النواب: «كنتُ سلبيًا في الماضي، أما بعد المعاهدة فصرتُ مؤمنًا» (شباط ١٩٣٧)، وكذلك في تصريح لعبد الحميد كرامي على أثر مشاركته في استقبال رئيس الوزراء خير الدين الأحدب في طرابلس يوم ٥ شباط ١٩٣٧: «السوريون تركونا فعلينا أن نطالب بحقّنا في لبنان» (شفيق جحا، ص٥٦٠؛ نقلًا عن جريدة «النهار»، عدد ٣ و٦ شباط ١٩٣٧).

وكان المفوض السامي دو مارتيل قد أصدر، في ٤ كانون الثاني ١٩٣٧ القرار رقم ١ من مادتين: الأولى ألغت جميع القرارات السابقة الخاصة بتعليق الدستور؛ والثانية نصت أن «تبقى مدة سلطات رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات، ومدة وكالة مجلس النواب الحالي أربع سنوات».

فباشر رئيس الجمهورية (إميل إده) على الفور الاستشارات لتأليف الحكومة. وكان مجلس النواب (٢٥ عضوًا) منقسمًا إلى كتلتين: كتلة إميل إده الموالية (١٣ نائبًا) والكتلة الدستورية المعارضة (١٢ نائبًا). ولما رفضت الكتلة الدستورية الاشتراك بالحكومة، تشكلت حكومة رباعية برئاسة خير الدين الأحدب، وعضوية خليل أبي اللمع وابراهيم حيدر وحبيب أبي شهلا وجميعهم من كتلة الرئيس إده.

انتخابات نيابية وحلّ المنظمات شبه العسكرية: انكبّت الكتلة الدستورية على تفشيل الحكومة، ونجحت، بعد أسابيع قليلة في اكتساب نائبي البقاع أمين قزعون والياس سكاف إلى صفوفها. فضغط المفوض السامي على الفريقين لتشكيل حكومة ائتلافية، فتألفت من خير الدين الأحدب (رئيسًا) وميشال زكور وحبيب أبي شهلا وأحمد الحسيني. وبوفاة ميشال زكور فجأة بنوبة قلبية، عاد الرئيس إدّه وشكل في ١٠ تموز ١٩٣٧ حكومة جميع أعضائها من الموالين وبرئاسة الأحدب.

شدّدت الكتلة الدستورية من معارضتها ودعت إلى دورة استثنائية. لكن مرسومًا صدر في ١٨ تموز ١٩٣٧ قضى بحل مجلس النواب، ودعا الهيئات الناخبة لإجراء انتخابات نيابية في ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٧.

جاءت هذه الانتخابات أقرب إلى تسوية سياسية فرضها المفوّض السامي على الحكم والمعارضة. فتألف المجلس الجديد من ٦٣ نائبًا ثلثاهم بالانتخاب وثلثهم بالتعيين، وكان ٣٨ منهم من الموالين و٢٥ من المعارضة. وكان الغرض من هذا الانتخاب – التسوية جعل العلاقة بين الحكومة ومجلس النواب منسجمة. وبعد أسبوع تشكلت حكومة ائتلافية من سبعة أعضاء: خير الدين الأحدب (رئيسًا) وحبيب أبي شهلا وابراهيم حيدر وجورج تابت من الموالين، وموسى نمور ومجيد أرسلان وسليم تقلا من المعارضين.

وعلى رأس ما واجه هذه الحكومة، في بداية ولايتها، قرار حزب الكتائب الاحتفال، بالخطب والاستعراضات شبه العسكرية، بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيسه. وكان في لبنان عدة أحزاب أخرى ترغب في إقامة مثل هذه الاحتفالات والاستعراضات. ولم تكن السلطات قد نسيت بعد الفتنة الطائفية التي نشبت قبل ذلك بعام. فأصدرت مرسومًا بمنع مثل هذه الاحتفالات، وبحل «الجمعيات المعروفة بالقمصان البيضاء (توفيق لطف الله عواد) والكتائب اللبنانية والنجادة

وكل جمعية شبيهة بها». فقادت الكتائب مظاهرات (ساحة البرج ومحلة الجميزة) تخللتها أعمال عنف. وجُرح فيها المئات (بينهم بيار الجميّل) من المتظاهرين وقوى الأمن.

وسقطت الحكومة، أواخر ١٩٣٧، باستقالة الدستوريين منها، وكذلك استقالة حبيب أبي شهلا، وهو أحد أركان الموالين. فشكل خير الدين الأحدب وزارته الخامسة والأخيرة، فكانت من الموالين بجميع أعضائها. لكن الخلافات ما لبثت أن عصفت بأعضائها، فاضطر الأحدب إلى تقديم استقالته في ١٩ آذار ١٩٣٨. فانتهت هذه الحكومة وانتهى معها دور خير الدين الأحدب كرئيس لمجلس الوزراء بعد تمرّسه بهذا المنصب وتأليفه خمس وزارات متوالية خلال ١٤ شهرًا ونصف الشهر (٥ كانون الثاني ١٩٣٧ – ١٩ آذار ١٩٣٨).

تأسيس عيد الشهداء: لمّا عيّن ميشال زكور سنة ١٩٣٧ وزيرًا للداخلية، وقف ضد ملاحقة أعضاء «عصبة تكريم الشهداء» التي كان قد أسّسها، منذ العام ١٩٢٧ علي ناصر الدين (١٨٨٨–١٩٧٤) بالاشتراك مع قسطنطين يني، وأحمد عارف الزين، وفؤاد النكدي، ويوسف ابراهيم يزبك، وجورج عقل، ووجيه طبارة وعزت قريطم. وكان أعضاء هذه العصبة هدفًا لملاحقة رجال الانتداب الفرنسي.

واعتبر زكور العصبة هيئة وطنية ذات صفة رسمية تتعاون معها الحكومة لإقامة احتفال ٦ أيار كعيد سنوي للشهداء، وتشارك فيه الدولة بشخص رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الوزراء والنواب ورجال السلك الدبلوماسي في لبنان وأركان الدولة وعصبة تكريم الشهداء وذويهم (وقد استمرّ هذا التقليد معمولًا به حتى سنة ١٩٧٥، حين أوقف من جرّاء الحرب، وأُلغي الاحتفال الرسمي بعيد ٦ أيار ونُقل إلى اقرب يوم أحد إليه في عهد الرئيس الياس سركيس؛ وبعد ١٩٩٠، أُعيد العمل به من جديد).



تمثال الشهداء في ساحة البرج (قبل اندلاع الحرب ١٩٧٥). يعود تأسيس عيد الشهداء إلى العام ١٩٣٧.

وعندما سُئل ميشال زكور من قبل مسؤول فرنسي في المفوضية عن الدافع الذي حمله إلى تبنّي عيد الشهداء، أجابه: «لأن الشهداء يستحقون هذا العيد، وبينهم عدد من زملائي الصحافيين الذين أفتخر بهم وأعتزّ، وقد شُنقوا في سبيل أقدس قضية، هي حرية لبنان واستقلاله» (فاضل سعيد عقل ورياض حنين، «ميشال زكور، حكاية عصامية وتاريخ حقبة»، ط١، ١٩٨٨، ص١٤١).

وزارة دستورية في عهد إده ووزارتا عبد الله اليافي: خلال وزارات الأحدب وما عرفته من أزمات، وبسبب وقوف المفوض السامي دو مارتيل، على مسافة واحدة من المعارضين (الدستوريين) والموالين (الإديين)، تمكنت الكتلة الدستورية من أن تصبح الأكثرية في مجلس النواب. فكلف رئيس الجمهورية الأمير خالد شهاب، مرشح الكتلة الدستورية، تأليف وزارة جديدة (آذار ١٩٣٨). فتشكلت من خالد شهاب (رئيسًا) ويوسف اسطفان وكميل شمعون وسليم تقلا وخليل كسيب وحكمت جنبلاط وأحمد الأسعد، وعاشت حتى أواخر تشرين الأول ١٩٣٨، حيث عاد الدستوريون أنفسهم وأسقطوها. فشكّل عبد الله اليافي وزارة ائتلافية دخلها حميد فرنجية وصبري حمادة (دستوريان)، وخليل كسيب وروكز أبو ناضر (من حزب الاتحاد الوطني الموالي)، واعتبر الرئيس اليافي مستقلًا.

ولم تعمّر هذه الوزارة طويلًا بسبب التناحر الحزبي الذي غذّاه تعطيل جريدتي «النهار» و«لوجور»، واستقالة فرنجية وحماده في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٩. فعاد اليافي وشكّل وزارة جديدة جميع أعضائها من الموالين.

المفوض السامي غبريال بيو واستمرار أزمة الحكم ومحاولات إصلاح: قبيل استقالة حكومة خالد شهاب (تشرين الأول ١٩٣٨) أُعفي دو مارتيل من منصبه، وعُيّن مكانه غبريال بيو Gabriel Puaux الذي وصل إلى لبنان وتسلّم مهامه في ٧ كانون الثاني ١٩٣٩. وهو أول فرنسي بروتستانتي يتولى هذا المنصب الرفيع في بلدان الشرق الأدنى. فانكبّ فور وصوله على درس الأوضاع في لبنان ريثما تتكون لديه خطط إصلاحية مجدية.

مطلع **١٩٣٩**: بيو مفوضًا ساميًا، إميل إده رئيسًا للجمهورية، والحكومة حكومة عبد الله اليافي الثانية، وأعضاؤها هم: ابراهيم حيدر، حكمت جنبلاط، موسى نمور، روكز أبو ناضر، حبيب أبي شهلا وجبرائيل خباز، وجميعهم من الموالين لإده واعتبار عبد الله اليافي مستقلًا.

أما الحكم، ففي أزمة مستمرة لأسباب حزبية (دستوريون وإديون) وشخصية، عنوانها الكبير توالي الوزارات، واستفحال الفساد، وتقديم اللبنانيين الولاءات الطائفية والعائلية والعشائرية والمناطقية على الولاء للوطن. وقُدّمت اقتراحات ومشاريع حلول كثيرة: إصلاح إداري، إقامة حكم فرنسي مباشر، إقامة نظام حكم رئاسي، مجلس تأسيسي ودستور جديد... أبقتها الخلافات حبرًا على ورق. وزاد في القلق أن المعاهدة الفرنسية – اللبنانية (والمعاهدة الفرنسية – السورية) لا تزال نائمة في أدراج وزارة الخارجية الفرنسية والبرلمان الفرنسي من دون أن تبدو أي بادرة تطمئن إلى أن البرلمان الفرنسي مقبل على إبرامها. فالمعارضون الفرنسيون لها (موظفون، عسكريون، رأسماليون، جمعيات تبشيرية وثقافية...) أصبحوا أصحاب الكلمة المسموعة في دوائر الحكم الفرنسي.

تكوّنت لدى المفوّض السامي غبريال بيو بعض الأفكار والصيغ للإصلاح، وقصد باريس، التي وصلها في ١١ آب ١٩٣٩، حاملًا ملفين أساسيين، ملف إصلاح النظام اللبناني وملف معاهدتي فرنسا مع كل من سورية ولبنان. لكن القطبين السياسيين اللبنانيين، إده والخوري، كانا قد سبقاه إلى هناك ليتدبّر كل منهما مصالحه مع المراجع الفرنسية.

لكن مقترحات بيو لإصلاح النظام بقيت سرية؛ ثم سرعان ما فاجأته وفاجأت باريس والعالم معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء التي وقّعتها موسكو وبرلين في ٢٣ آب ١٩٣٩. فتأكّد للعالم أن الحرب واقعة، فأوقفت باريس المباحثات الجارية بشأن إصلاح النظام اللبناني وإبرام معاهدتيها مع لبنان وسورية. وكان يجب انتظار صدور كتاب غبريال بيو: Gabriel Puaux, Ambassadeur de France, Membre de l'Institut, «*Deux Années Au Levant, Souvenirs de Syrie et du Liban 1939-1940*» بدون ناشر ولا تاريخ (لكن تاريخ الصدور يقع بعد العام ١٩٥١ لأن المؤلف يذكر، في أواخر الكتاب، أحداثًا وقعت في ذلك العام) حتى تسنّى للمؤرخين الوقوف على بعض ما كان يفكر به بيو من إصلاح للنظام اللبناني: تغيير النظام وإقامة نظام ملكي على أن لا يكون العاهل

هاشميًا ولا سعوديًا، وتنصيب أمير مسيحي، ويفضله بروتستانتيًا، الأمير برنادوت من السويد مثلًا. فقد جاء في كتابه (ص٦٢) ما حرفيته:

«J'ai quitté le Liban sans avoir pu y instaurer le régime qui m'eût paru le mieux convenir à ce vieux pays (...) J'inclinais à penser qu'il aurait fallu à Beyrouth comme à Damas un monarque, non point un Hachémite ou un Séoudite, mais un prince chrétien, car la vraie raison d'être du Liban c'est qu'il est devenu dans le Moyen Orient la dernière terre de refuges des Communautés Chrétiennes. Je n'aurais pas cru céder à un préjugé confessionnel en donnant la préférence à un prince protestant, un Bernadotte de Suède par exemple. Mon expérience m'a montré que pour jouer un rôle d'arbître au Levant, nul n'est plus à l'aise qu'un Huguenot...»

الجدير ذكره أن هذا الاقتراح الذي أتى بيو على ذكره جاء في سياق ما كان يُروّج من مشاريع أنظمة ملكية لسورية ولبنان. وفي ما يتعلق بلبنان، ثمة مشروع من هذه المشاريع ارتبط باسم الأمير جورج لطف الله.

لبنان أثناء الحرب العالمية الثانية

بيو يعلّق الدستور: في اليوم الأول من أيلول ١٩٣٩ نشبت الحرب العالمية الثانية، وفي ٩ أيلول أعلن المفوض السامي بيو الأحكام العرفية في جميع الأراضي اللبنانية والسورية، وفي ٢١ منه أصدر أربع قرارات علّق بموجبها الدستور وعطل الحياة البرلمانية، وأعاد الحكم الفرنسي شبه المباشر بحكم الضرورات الحربية. وأصبح القادة العسكريون (على رأسهم الجنرال مكسيم ويغان القائد العام للجيش الفرنسي في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الذي اتخذ من بيروت مركزًا لقيادته، وكان هو نفسه مفوضًا ساميًا قبلًا) حكام البلد الفعليين.

أما رئيس الجمهورية (إميل إده) فقد حُصرت مهامه بتعيين الموظفين للوظائف التي توضع قائمتها بقرار من المفوض السامي. أما الوظائف الأخرى فيعين الموظفين فيها أمين سر الدولة (عبد الله بيهم)؛ كما يكون لرئيس الجمهورية الصفة اللازمة ليتخذ بناءً على اقتراح أمين سر الدولة مراسيم يكون لها قوة القانون لا سيّما في ما يختص بالميزانية. وتتخذ المراسيم الاشتراعية بمصادقة المفوض السامي التي تجعلها نافذة.

وانصبّ اهتمام السلطات العسكرية والمدنية، الفرنسية واللبنانية، على تنظيم وسائل الدفاع وتأمين الحاجات الحياتية الضرورية للمواطنين. كما اتخذت هذه السلطات إجراءات الرقابة على الصحف وتحريم الانتماء إلى الجمعيات والأحزاب ذات الارتباط الخارجي (القوميون العرب، السوريون القوميون الاجتماعيون، الشيوعيون)، فاحتجزت السلطات عددًا كبيرًا منهم وأبعدت آخرين عن البلاد، في حين لقي حزب الكتائب اللبنانية حظوة كبيرة لدى الفرنسيين لتعاونه معهم في مختلف المجالات.

في عهد حكومة فيشي، ألفرد نقاش رئيسًا للدولة: في أثر هزيمة فرنسا وقيام حكومة فيشي فيها، وُقّعت هدنة ألمانية – فرنسية في ٢٢ حزيران ١٩٤٠ نصّت على وضع المستعمرات الفرنسية في عهدة حكومة فيشي، والتزام هذه المستعمرات بالامتناع عن تقديم أية مساعدات أو تسهيلات للحلفاء. ووفقًا لشروط هذه الهدنة أُرسلت إلى كل مستعمرة خاضعة لحكومة فيشي لجنة ألمانية – إيطالية لتراقب الوضع عن كثب، واتخذت لجنة الهدنة في لبنان وسورية مدينة بيروت مركزًا لها.

بادرت لجنة الهدنة إلى إقالة المفوض السامي غبريال بيو في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٠، وخلفه الجنرال جان شياب J. Chiappe المعروف بكرهه للبريطانيين وميله إلى إيطاليا. لكن طائرته أسقطت في ٢٨ تشرين الثاني فوق البحر المتوسط وهو في

طريقه إلى بيروت (البعض يعتقد أن الحادث وقع خطأ فيما يثير البعض الآخر الشكوك حول هذا «الخطأ»). فعادت حكومة فيشي وعيّنت مكانه الجنرال هنري دانتز Henri Dentz مفوضًا ساميًا وقائدًا أعلى للجيش الفرنسي في لبنان وسورية، ووصل بيروت في ٣٠ كانون الأول ١٩٤٠.

انقطعت الإمدادات الخارجية عن لبنان وسورية بسبب الحصار البحري والبري والجوي الذي فرضته بريطانيا عليهما. فشحّت المواد الغذائية والمحروقات... وعمد المحتكرون إلى تخزين المواد، فارتفعت أسعار المواد كافة وانتشرت البطالة ولاح شبح المجاعة، وأعلنت الإضرابات (في بيروت وطرابلس وصيدا) وانطلقت المظاهرات، وقدّم رئيس الجمهورية إميل إده وأمين سر الدولة عبد الله بيهم استقالتيهما في ٤ نيسان ١٩٤١ إلى الجنرال دانتز، فقبلها وعيّن القاضي الفرد نقاش رئيسًا للدولة يعاونه مجلس وكلاء لأمانة سر الدولة تشكّل من أحمد الداعوق، جوزف نجار، فيليب بولس وفؤاد عسيران.

أما الحكم الفعلي فقد أمسك به أعضاء لجنة الهدنة (الألمان والايطاليون). ولما كانت وعود دول المحور (وفي طليعتها ألمانيا وايطاليا) تنهال على العرب، شعوبًا وأقطارًا، بالدعم والتحرير والاستقلال، ولما كان الدعم الألماني لثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق انطلاقًا من مطار رياق والمزة وتدمر والنيرب (قرب حلب) قد ترجم هذه الوعود عمليًا، فقد أصبح مقر أعضاء لجنة الهدنة في بيروت مقصد الزعماء من مختلف الطوائف والأحزاب اللبنانية.

لكن اللبنانيين عمومًا بقوا «حيارى مترددين حيال هذه العروض والوعود. فقد كان بعض الموارنة لا يزال يتعلق بفرنسا ويراهن على انبعاثها بالرغم من سقوطها المريع. وكان باقي الموارنة ومعظم الكاثوليك يتطلعون إلى ايطاليا كبديل محتمل لفرنسا، على اعتبار أن ايطاليا، ومدينة روما بشكل خاص، هي عاصمة المسيحية ومركز الكثلكة في العالم. وكان معظم المسلمين يظهرون ميلًا شديدًا إلى الألمان. ولكن اللبنانيين عمومًا ومن مختلف الطوائف لم يقبلوا بأن يغامروا بمستقبلهم وبمصير بلادهم، فامتنعوا عن اتخاذ المواقف الجازمة الثابتة بانتظار نهاية الحرب للتعامل مع الجانب المنتصر» (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، مرجع مذكور، ج٢، ص٧١٥؛ نقلًا عن اسكندر رياشي، قبل وبعد، ص٢٧١).

وبعد فشل الثورة العراقية (حركة رشيد عالي الكيلاني)، أخذت الحكومة البريطانية تستعد للاستيلاء على لبنان وسورية لطرد «حكومة فيشي وأعضاء لجنة الهدنة» منهما، وتكرر تأكيدها بأنه من الطبيعي أن تكون «حرة في مهاجمة هذا العدو أينما كان» (شفيق جحا، ص٧١٨؛ نقلًا عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص٢٦).

القوات البريطانية والفرنسية الحرة تحتلّ لبنان وسورية ووعد فرنسي وبريطاني بالاستقلال: خلال الاستعدادات لهجوم القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة، حرص ديغول، ما أمكنه ذلك وهو في وضع الحليف الضعيف، على المحافظة على سلامة الامبراطورية الفرنسية ولجم التدخّل البريطاني في شؤونها. فأصرّ على أن لا تنفرد القوات البريطانية في حرب تحرير البلدين، وعلى اشتراك الفرنسيين بالعملية ببضع كتائب، وعلى وضع البلدين بعد تحريرهما تحت الإدارة الفرنسية وعيّن مساعده الجنرال جورج كاترو G. Catroux مندوبًا ساميًا فيهما وقائدًا عامًا لقوات فرنسا الحرة في الشرق، على أن توضع هذه القوات، أثناء العمليات العسكرية، تحت إمرة القيادة البريطانية العامة في الشرق الأوسط في البر والبحر والجو.

وفي صبيحة ٨ حزيران ١٩٤١، صدر الأمر بالهجوم، وعبرت القوات البريطانية والفرنسية الحرة الحدود اللبنانية والحدود السورية، وحلّقت طائرات الحلفاء فوق المدن والقرى اللبنانية

والسورية وألقت عليها مناشير متضمنة تصريحين موجّهين للبنانيين والسوريين: واحد فرنسي، وقّعه الجنرال كاترو ويعد فيه الشعبين بإنهاء عهد الانتداب وتمكينهما من تأليف دولة منفردة أو الاتحاد في دولة واحدة وضمان الاستقلال والسيادة بمعاهدة. والمنشور الثاني وقّعه السفير البريطاني في القاهرة لامز لامسون باسم حكومته يطمئن الشعبين إلى موقف بريطانيا المؤيد والضامن للتصريح الفرنسي.

وواجهت القوات المتحالفة مقاومة ضارية أثناء تقدمها من قوات حكومة فيشي. وعندما اقتربت المعارك من بيروت أُعلنت العاصمة مدينة مفتوحة بناءً على طلب الرئيس ألفرد نقاش من الجنرال دانتز لتجنيبها الدمار. وبعد نحو شهر من بدء القتال وجد دانتز أن لا جدوى من الاستمرار في المقاومة فطلب وقف القتال.

شروط الهدنة أو اتفاقية عكا: بعد استسلام دانتز، ابتدأت مفاوضات الهدنة في مركز القيادة البريطانية في مدينة عكا بفلسطين. وفي ١٤ تموز ١٩٤١، انتهت هذه المفاوضات، ووقّع الاتفاقية كل من الجنرال البريطاني هنري متلند ويلسون H. Maitland Wilson، القائد العام للقوات المتحالفة في سورية ولبنان وفلسطين، والجنرال



الجنرال الفرنسي الفيشي دو فردبلاك يوقّع صك الاستسلام.

فرديلهاك معاون القائد العام لجيش الشرق الفرنسي باسم الجنرال دانتز. وتوقفت على الأثر العمليات الحربية. وتألفت اتفاقية الهدنة (يقال لها أيضًا إتفاقية عكا) من عشرين بندًا. وكانت أهم ما نصّت عليه أن تتخلى قوات فيشي عن الأراضي اللبنانية والسورية للقوات المتحالفة، وأن يُخيّر الفرنسيون، من عسكريين ومدنيين، بين أن ينضموا إلى قضية الدول المتحالفة فيسمح لهم بالبقاء في سورية ولبنان، أو أن يرفضوا ذلك فيصير إرجاعهم إلى فرنسا.

ديغول يشجب الاتفاقية ثم تتم التسوية: «مذكرات الجنرال شارل ديغول، نداء الشرق» التي كتبها بنفسه، من جزءين (صدرت بأكثر من ترجمة عربية) تتحدث عن غضبه وشجبه لتصرف حلفائه البريطانيين منه ومن «فرنسا الحرة» و«قوات فرنسا الحرة» التي شاركت في تحرير لبنان وسورية. وقد وصل هذا التصرف «الشائن» إلى ذروته، بنظر ديغول، عندما لم تُدعَ فرنسا الحرة للاشتراك في محادثات الهدنة بعكا، ولم تُستشر بشأنها، ولم توقع على الشروط التي تمّ التوصّل إليها بين البريطانيين والفرنسيين الفيشيين.

فأبرق، من برازافيل (عاصمة الكونغو الفرنسي) إلى كاترو برسالة لينقلها إلى الجنرال إدوارد سبيرز رئيس البعثة البريطانية في سورية ولبنان وإلى السفير البريطاني في مصر، وإلى القائد العام للقوات البريطانية، يقول فيها إنه يرفض شروط الهدنة التي لم يُستشر بها. ثم طار ديغول إلى القاهرة، ومنها انتقل إلى بيروت للغاية نفسها. وفي ٢١ تموز (١٩٤١)، وجّه رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل، قال فيها: «إنني وجميع الفرنسيين الأحرار نعتبر هذا الاتفاق متعارضًا تعارضًا جوهريًا مع مصالح فرنسا الحرة (...) وإنه مهين، في شكله الحالي، لكرامتنا».

ولما كانت الحكومة البريطانية راغبة في الإبقاء على تحالفها مع ديغول، والحرب ضد ألمانيا وايطاليا مستعرة، فأبرقت إلى بعثتها في القاهرة بفتح مفاوضات مع ممثلي فرنسا الحرة. فعقد اجتماع بين الطرفين، في ٢٣ تموز ١٩٤١، توصلا فيه إلى الاتفاق على عدد من النقاط، أبرزها: أن تتولى سلطات فرنسا الحرة زمام الإدارة المدنية في سورية ولبنان، وأن تخضع جميع الوحدات العسكرية والأمور المتصلة بشؤون الحرب للقيادة العليا البريطانية.

وهذا الاتفاق استوجب عمليًا إدارة فرنسية – بريطانية مشتركة: الجانب الانتدابي (المدني، السياسي، والعسكري ذي البعد الضيّق) تولّاه كاترو الذي أعاد العمل بنظام الانتداب، وأقام نفسه حاكمًا مطلقًا على لبنان وسورية. الجانب العسكري ذو البعد الأوسع المتعلق بالحرب في المنطقة، ونظرًا للتفوّق الكبير للقوات البريطانية بالنسبة إلى القوات الفرنسية، فقد أوليت قيادته العليا للقوات البريطانية. فأصبحت القيادة العليا البريطانية، عمليًا، شريكًا فاعلًا في الحكم. وعهدت الحكومة البريطانية إلى بعثتها في بيروت برئاسة الجنرال ادوارد سبيرز E. Spears لتقوم بهذه المهمة ولترعى المصالح البريطانية في سورية ولبنان.

وقد أكّد تشرشل هذه التسوية في ٩ أيلول ١٩٤١ عند عرضه على مجلس العموم السياسة البريطانية بشأن المستقبل السياسي في سورية ولبنان، حيث قال: «لا توجد لدينا طموحات في سورية ونحن لا نسعى لأن نحل محل فرنسا أو نخلفها أو نستبدل المصالح الفرنسية بالمصالح البريطانية في أي جزء من سورية. إننا موجودون في سورية من أجل أن نربح الحرب. ومع ذلك فإنني يجب أن أوضح أن سياستنا التي أقرّها حلفاؤنا في فرنسا الحرة، هي أن سورية يجب أن تعود إلى السوريين الذين سيتمتعون بحقوقهم في السيادة والاستقلال في أقرب فرصة ممكنة...» (د. عصام خليفة، الجامعة اللبنانية، الكتاب ٤١، بيروت ١٩٩٦، ص٤٧٥؛ نقلًا عن جفري ورنر، العراق وسورية ١٩٤١، ترجمة محمد مظفر الأدهمي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦، ص٢٦٦).

إعلان الاستقلال واعتراف الدول: في الأول من تشرين الأول ١٩٤١، أعلن كاترو استقلال سورية. وانصرف بعدها إلى الوضع اللبناني، فجال على المناطق واجتمع بوجهائها، وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١، أقام احتفالًا رسميًا في دار الحكومة اللبنانية (السراي الصغير التي كانت قائمة في الطرف الشمالي من ساحة البرج، وقد هدمت في ما بعد)، وأعلن باسم فرنسا الحرة استقلال لبنان وتعيين ألفرد نقاش رئيسًا للجمهورية. فكان هذا هو الإعلان الفرنسي الرابع لاستقلال لبنان (بعد إعلان الجنرال غورو ١٩٢٠، وهنري دو جوفنيل ١٩٢٦، ودو مارتيل ١٩٣٦)، وأنهاه كاترو بالعبارة التالية «وليحي لبنان المستقل ولتحي بريطانيا العظمى ولتحي فرنسا الحرة» (النص الحرفي للإعلان، وباللغة الفرنسية، وارد في «التاريخ الدبلوماسي»، لبيار زيادة، الوثيقة رقم ١٦؛ وتعريبه في عدد من المراجع، منها: شفيق جحا، «معركة مصير لبنان في عهد الانتداب»، ج٢، ص٧٣٩-٧٤٣).

وفي الأول من كانون الأول ١٩٤١ تشكّلت حكومة جديدة برئاسة أحمد الداعوق، وضمّت عشرة أعضاء، وتميّزت بأنها لأول مرة بعهد الانتداب تتشكل حكومة استُحدثت فيها وزارتان سياديتان: الخارجية وتولاها حميد فرنجية، والداخلية وتولاها حكمت جنبلاط.

وتوالت الاعترافات الدولية باستقلال لبنان. وقد كان أول المهنئين والمعترفين باستقلال لبنان جورج السادس ملك بريطانيا. وأقامت بريطانيا علاقات دبلوماسية مع لبنان المستقل، وعيّنت رئيس بعثتها في لبنان وسورية الجنرال إدوارد سبيرز (في ١١ شباط ١٩٤٢) موفدًا فوق العادة ووزيرًا مفوضًا ذا صلاحيات مطلقة لدى حكومة الجمهورية اللبنانية، وقدم سبيرز أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية ألفرد نقاش.

ثم اعترفت باستقلال لبنان وسورية كل من بلجيكا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والنروج وهولندا ويوغوسلافيا واليونان والصين وتركيا وأوستراليا وكندا واتحاد جنوب أفريقيا ونيوزيلاندا واللوكسمبورغ، ولكن اعتراف معظمها كان شكليًا لكونها حكومات في المنفى (في لندن) بسبب الاحتلال الألماني لأراضيها.

وتأخر اعتراف الولايات المتحدة الأميركية إلى ١٧ تشرين الأول ١٩٤٢، حيث عيّنت جورج ودسورث ممثلًا سياسيًا وقنصلًا عامًا للولايات المتحدة لدى الجمهورية اللبنانية. أما الاتحاد السوفياتي فكان آنئذ منهمكًا بالتصدي للاجتياح النازي لأراضيه.

وأما أهم الاعترافات، نسبةً إلى إعلان قيام لبنان المستقل، فكان اعتراف سورية، إذ «تبادلت حكومتا سورية ولبنان الاعترافات، ما يعني (كما رجت بيروت) نهاية المطالب السورية بالنسبة إلى الأقضية الإسلامية من لبنان» (شفيق جحا، ج٢، ص٧٤٦؛ نقلًا عن ستيفن لونغريغ، تاريخ سورية ولبنان، ص٤٠٢).

استقلال شكلي وازدياد المعارضة اللبنانية المطالبة بالاستقلال التام، مؤتمر بكركي: إعلان الاستقلال الذي حمله بيان كاترو في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ نقضته الممارسات العملية لكاترو ورئيسه ديغول. إذ بادر كاترو إلى تعيين رئيس الجمهورية بقرار منه، وربط تحقيق الاستقلال بعقد معاهدة تحالف وصداقة بين لبنان وفرنسا وفقًا لروحية معاهدة ١٩٣٦، وفرض على لبنان، دون استشارة أبنائه، قيودًا تقتضيها حالة الحرب. ونتج عن هذه السياسة الفرنسية المتصلبة اشتداد المعارضة الوطنية اللبنانية التي من أهم مظاهرها:

– مظهر برز قبل بيان ٢٦ تشرين اثاني ١٩٤١، وتمثّل باجتماع عقده بعض الضباط العاملين في صفوف القوات الفرنسية في ١٦ تموز ١٩٤١، حيث أقسموا بشرفهم أنهم لم يقبلوا بالخدمة إلا في سبيل لبنان وأن لا تكون لهم علاقة إلا مع حكومته الوطنية. ووقع هذا التعهّد أكثر من أربعين ضابطًا من الضباط الصغار، منهم القومندان سالم والقومندان فؤاد شهاب، ووديع ناصيف وجميل لحود وفؤاد لحود وعادل شهاب واسكندر غانم وميشال نوفل وجورج معلوف وفارس زوين وجميل الحسامي، وغيرهم.

– بيان الشيخ بشارة الخوري زعيم الكتلة الدستورية الذي ندّد فيه باستقلال ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١، واعتبره مزيفًا، ودعا إلى فك عقال الدستور وإجراء انتخابات حرة (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص٢٤٢).

– مذكرة رياض الصلح إلى كاترو وإلى حكومات بريطانيا والولايات المتحدة وتركيا ومصر والعراق والمملكة العربية السعودية (٢٠ كانون الأول ١٩٤١) التي جاء فيها: «إن حدث السادس والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩٤١ لم يحقق مطامح بلادنا الوطنية... وكانت النتيجة في أن فرضتم (الكلام موجّه إلى كاترو) علينا نظامًا لم يكن نظام الاستقلال ما دام أنكم دشنتموه بتعيين رئيس الجمهورية ووضعتم له الخطط التي يجب أن تتمشى عليها الحكومة المقبلة. وقد أوصيتم هذه الحكومة بأن تبعد عن النظم البرلمانية، واحتفظتم هكذا لأنفسكم بحق التدخّل بشؤون بلادنا المحض داخلية...» (شفيق جحا، ج٢، ص٧٥٠؛ نقلًا عن يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، ص١٠٥٠–١٠٥١).

– مذكرة الأعيان ورجال الفكر إلى الجنرال كاترو رفضوا فيها أن يجري البحث في عقد معاهدة لبنانية – فرنسية في ظل الانتداب وتحت نير الاحتلال العسكري، وطالبوا بأن يتحقق الاستقلال أولًا، وبعده يُنظر في أمر المعاهدة. ووقّع المذكرة: المطران أغناطيوس مبارك، المطران مكسيموس صايغ، الشيخ بشارة الخوري، الأمير خالد شهاب، سليم تقلا، جبران تويني، مجيد أرسلان، كميل شمعون، نجيب عسيران، صبري حمادة، رشيد جنبلاط، فريد الخازن، ابراهيم عازار، محي الدين النصولي، خليل أبو جودة، عادل عسيران، توفيق بستاني، وغيرهم (شفيق جحا، ص٧٥١؛ نقلًا عن توفيق وهبة، لبنان في حبائك السياسة، ج١، ص١٠٠).

– أما أهم هذه المعارضة فقد تمثّلت بمؤتمر الطوائف اللبنانية في بكركي الذي عقد في ٢٥ كانون الأول ١٩٤١ تحت رعاية البطريرك الماروني أنطون عريضة بالذات. فدلّ هذا المؤتمر على أن سياسة الانتداب الفرنسي قد دفعت بأعداد كبيرة من المسيحيين للوقوف في تيار المعارضة الجذرية للانتداب والدعوة إلى زواله بالكامل وتحقيق إصلاحات ديمقراطية. فكان هذا المؤتمر، في بكركي ويوم عيد الميلاد بالذات، خطة ناجحة خاضتها المعارضة، وكان شعاره: «لا استقلال بدون إعادة الأوضاع الدستورية إلى لبنان».

افتتح البطريرك عريضة المؤتمر بخطاب جاء فيه: «... إن هذا الصرح ليس وقفًا على الطائفة المارونية فحسب، بل هو بيت جميع اللبنانيين ووقف للمصلحة اللبنانية لا فرق فيها بين طائفة وأخرى (...) نريد استقلالًا مبنيًا على العدل في توزيع المناصب والمنافع (...) نريد الائتلاف مع المجاورين لنا في الشرق ومع كل الدول الذين لنا علاقة معهم، لا سيّما مع دول فرنسا وانكلترا وأميركا...»

أما أبرز مقررات المؤتمر فدارت حول النقاط التالية: ١– استقلال لبنان استقلالًا فعليًا؛ ٢– حرية لبنان بالتعاقد مع الدول الأجنبية كدولة مستقلة؛ ٣– سنّ قوانين دستورية تكفل الحريات الخاصة والعامة؛ ٤– تسليم الأحكام فعلًا إلى أبناء البلاد؛ ٥– اعتبار كل عمل تأتيه الحكومة الحاضرة من شأنه أن يقيد البلاد، إن كان من الوجهة السياسية أو الوجهة الاقتصادية، لاغيًا غير معمول به؛ ٦– إعلان الثقة بالبطريرك الماروني عريضة لتحقيق هذه الأهداف بمؤازرة شخصيات تمثّل الطوائف والمناطق اللبنانية (د. مسعود ضاهر، «لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق»، ص١٣١–١٣٣).

خطة كاترو للالتفاف على المعارضة: أدرك الفرنسيون فورًا مدى الخسارة التي تلحق بنفوذهم في لبنان نتيجة تكتّل المعارضة بوجهها الديني تحت زعامة البطريرك عريضة، وبوجهها السياسي بتحالف بشارة الخوري ورياض الصلح اللذين شكّل لقاؤهما في المعارضة نقطة تحوّل أساسية أثّرت على مجرى الحياة السياسية اللبنانية. فغدا مطلب الاستقلال ورفض الانتداب مطلبًا جماهيريًا وطنيًا على امتداد جميع أراضي لبنان وطوائفه كافة، ولم يعد بمقدور الفرنسيين التلاعب بخيوط اللعبة الطائفية وتسعير الاقتتال الطائفي. أضِف إلى ذلك الدعم العلني الذي أظهرته بريطانيا لرفض الانتداب الفرنسي والدعوة إلى زواله، خاصةً وقد باتت بريطانيا في نظر اللبنانيين جميعًا هي الدولة الأقوى وهي الدولة المنتصرة، وبات مقرّ ممثلها العام، الجنرال إدوارد سبيرس، مقصد الزعماء والوجهاء اللبنانيين من جميع الطوائف. وأما المعارضة المضادة، المتمثلة بتيار مسيحي خائف ومطالب بـ«الحماية الفرنسية» (المطران مبارك، جماعة الكتلة الوطنية، حزب الوحدة اللبنانية) فبدا ضعيفًا متهاويًا لا حول له ولا قوة أمام التيار المسيحي والماروني الاستقلالي الجارف والمتصلّب حول البطريرك عريضة وبشارة الخوري. فحاول الفرنسيون التراجع خطوة إلى الوراء، وعمد كاترو إلى «توسيط الرئيس السوري الشيخ تاج الدين الحسني، رجل فرنسا الأول في سورية، مع المعارضة اللبنانية والبطريرك الماروني، لكن الوساطة فشلت واتّسعت شقة الخلاف» (د. مسعود ضاهر، «لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق»، ص١٣٣).

مع اشتداد الأزمة وتصليب عود المعارضين بدعم علني من الجنرال سبيرز، أبرق كاترو لرئيسه الجنرال ديغول، في أواخر نيسان ١٩٤٢، شارحًا له الخطة التي ينتويها لقطع الطريق أمام النفوذ البريطاني. «فقال إنه سيلغي المراسيم التي كان المفوّض السامي الأسبق بيو قد أصدرها وأوقف بموجبها العمل بالدستور في كل من لبنان وسورية

في ٢١ أيلول سنة ١٩٣٩، وسيعيد المجلسين النيابيين السابقين على اعتبار أنهما المجلسان اللذان صدقا معاهدتي ١٩٣٦، وكذلك سيعيد رئيسي الجمهورية السابقين إلى سدة الرئاسة: إميل إده في لبنان، وهاشم الأتاسي في سورية، وسيعلن باسم الجنرال ديغول وفرنسا الحرة إبرام معاهدتي ١٩٣٦ لتكونا الميثاق المؤقت الذي يحدد علاقاتها مع كل من لبنان وسورية، إلى أن يصبح بالإمكان إجراء مفاوضات لعقد معاهدتين بديلتين. والحّ كاترو في نهاية برقيته على الجنرال ديغول ليبرق له بالسرعة الممكنة بالموافقة على هذه الخطة التي برأيه «ستحبط ما تتعرض له من ضغط ومن مناورات لانتزاع هذين البلدين منا، قبل أن يصبح هذا الانتزاع أمرًا محققًا» (شفيق جحا، ج٢، ص٧٥٦-٧٥٧، استنادًا إلى مذكرات ديغول، ص٤٦٢-٤٦٣).

كاترو يطلق «لغة لم نكن نسمع بها»: حتى لا يبقى السياق سياقًا تاريخيًا سياسيًا صرفًا، لا بد وأن نعرّج بين حين وآخر، كما فعلنا في السابق، على محطات من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، فنبرز بعض المعالم الأساسية على طريق التطوّر الاقتصادي والاجتماعي.

ففي ظروف الحرب والأزمة الاقتصادية، أنشأ كاترو في المفوضية العليا غرفة اجتماعية وعيّن رئيسًا لها هو الأب لوجينسيل (هذا الأب منحه، في ما بعد، الرئيس فؤاد شهاب الجنسية اللبنانية؛ وعمل مستشارًا لدى صندوق الضمان الاجتماعي، وهو كاهن يسوعي).

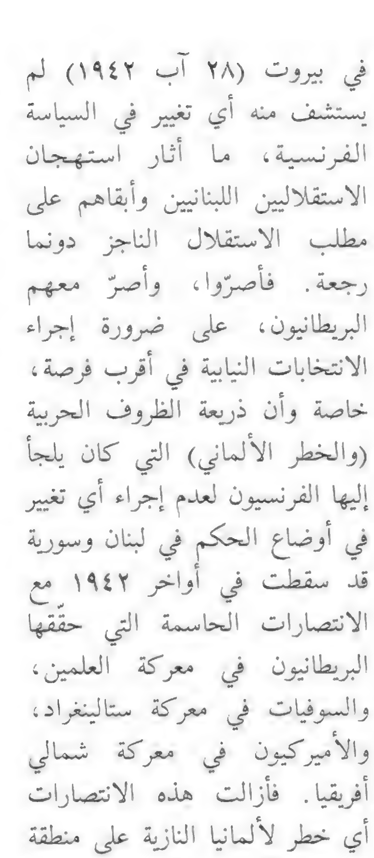
وفور تعيينه راح لوجينسيل يتصل بالشركات والمؤسسات ويسأل العمّال والموظفين عما إذا كان لديهم شكاوى من إدارتهم ليعرضوها عليه. وطلب من الأجراء والعمّال تأليف نقابات تتكلم باسمهم وتطالب بزيادة الأجور. «كانت تلك – كما أعتقد – المرة الأولى التي تنحني فيها السلطة في لبنان على شؤون العمّال وتعنى بعلاقة العامل برب العمل. وأكبر ظني أنها كانت نقطة انطلاق خطيرة في الحقل الاجتماعي. وإنِ إنشاء الغرفة الاجتماعية في المفوضية العليا يشكل تاريخًا لا يمكن تجاهله» (يوسف سالم، «٥٠ سنة مع الناس»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٥، ص١٢٦).

وفي طريق اتصالاته بالمؤسسات «مرّ لوجينسيل بشركة المياه التي أديرها» (يوسف سالم). وبعد أيام قليلة، «بدأ عمّال الشركة يتحدثون عن حقوقهم في المؤسسة وعن عزمهم على الإضراب عن العمل، إذا لم ينالوا ما يطلبونه. فراعني الأمر، وهالتني هذه اللغة الجديدة التي لم نكن نسمع بها في لبنان».

ويمضي يوسف سالم (في المرجع المذكور، ص١٢٦-١٣٣) يتحدث عن رفضه مطالب عمّال الشركة ومستخدميها (كونه كان مديرًا لها وعضو مجلس إدارتها) لأسباب فنية ولكي لا يقطع المياه عن سكان بيروت وجنود الحلفاء والأيام أيام حرب، وكيف أن كاترو نفسه تدخّل لمصلحة العمّال إلى درجة هدّده بكفّ يده، حتى إذا ما اقتنع كاترو أخيرًا بوجهة نظره وأقرّه على إجراءاته، بما فيها طرد أربعة من عمّال الشركة، ولكنه شدّد على طلب واحد وهو أن يدفع (يوسف سالم) كامل التعويضات لهم.

البريطانيون يفشلون خطة كاترو ويفرضون إجراء انتخابات نيابية: قبل أن يحصل كاترو على تفويض من الجنرال ديغول بتنفيذ خطته فوجئ (في أيار ١٩٤٢) بوزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة ريتشارد كايسي يطلب إليه بإلحاح باسم حكومته تحقيق الاستقلال الموعود للبنان وسورية بدءًا بإجراء انتخابات نيابية فيهما في موعد أقصاه تشرين الثاني ١٩٤٢.

فأخذت المفوضية الفرنسية (كاترو) تماطل. وفي صيف ١٩٤٢، وصل ديغول إلى الشرق، وراح يشتكي من المداخلات البريطانية، ويطالب تشرشل باحترام الاتفاقيات، وزار المناطق اللبنانية، وألقى خطابًا في نادي الاتحاد الفرنسي



في بيروت (٢٨ آب ١٩٤٢) لم يستشف منه أي تغيير في السياسة الفرنسية، ما أثار استهجان الاستقلاليين اللبنانيين وأبقاهم على مطلب الاستقلال الناجز دونما رجعة. فأصرّوا، وأصرّ معهم البريطانيون، على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في أقرب فرصة، خاصة وأن ذريعة الظروف الحربية (والخطر الألماني) التي كان يلجأ إليها الفرنسيون لعدم إجراء أي تغيير في أوضاع الحكم في لبنان وسورية قد سقطت في أواخر ١٩٤٢ مع الانتصارات الحاسمة التي حقّقها البريطانيون في معركة العلمين، والسوفيات في معركة ستالينغراد، والأميركيون في معركة شمالي أفريقيا. فأزالت هذه الانتصارات أي خطر لألمانيا النازية على منطقة الشرق الأوسط، وأسقطت بالتالي الحجة الفرنسية لتأجيل إجراء الانتخابات العامة في لبنان وسورية، ولإعادة الحياة الدستورية إليهما.



ألفرد نقاش (إلى يمين الصورة) والرئيس السوري الشيخ تاج ووراءهما الجنرال كاترو ووزير الخارجية حميد فرنجية.

كاترو يقيل النقاش ويعيّن أيوب ثابت، وجان هيللو يخلفه: وبدأ كاترو، مجبرًا، ينحو باتجاه تحضير الأجواء لإجراء الانتخابات النيابية. وعارضه في إجراءاته الرئيس ألفرد نقاش ورئيس الحكومة القاضي سامي الصلح. فأصدر كاترو، في ١٨ آذار ١٩٤٣، ثلاثة قرارات، أعاد الأول العمل بالدستور ابتداءً من اليوم الذي ينتخب فيه مجلس النواب المنتخب رئيسًا للجمهورية، وعدّل المواد الدستورية بحيث يُلغى مبدأ التعيين ويصبح جميع أعضاء مجلس النواب منتخبين انتخابًا. ونصّ القرار الثاني بأن يُعهد، بصورة مؤقتة ريثما ينتخب المجلس النيابي رئيس الجمهورية، إلى رئيس دولة رئيس حكومة يعينه المندوب العام، مهمة تأمين السلطة التنفيذية يعاونه وزيران يعينهما هو ويكونان مسؤولين لديه. ونصّ القرار الثالث على تعيين الدكتور أيوب تابت رئيسًا للدولة رئيسًا للحكومة، ما يعني إقالة الفرد نقاش وسامي الصلح. وقد أذيع في ذلك اليوم (١٨ آذار ١٩٤٣) من الراديو نداء الجنرال سبيرز الذي أيّد فيه إجراءات كاترو. ورفض ألفرد نقاش الاعتراف بقرار إقالته واستمر في اعتبار نفسه رئيس الجمهورية الشرعي حتى ٢١ أيلول من السنة نفسها (١٩٤٣) عندما انتخب مجلس النواب الجديد الشيخ بشارة الخوري رئيسًا للجمهورية. ودعي الجنرال كاترو لتولي منصب رفيع في لجنة التحرير الوطنية الفرنسية في مقرها الجديد في مدينة الجزائر (بعد لندن)، فغادر لبنان وعيّن جان هيللو J. Hellue خلفًا له في ٨ حزيران ١٩٤٣.

أزمة توزيع المقاعد النيابية، إقالة تابت وتعيين طراد: توقّع اللبنانيون أن الفرنسيين، بتعيينهم أيوب تابت، المعروف بتعصّبه الطائفي وبعدائه للعروبة وبصداقته المتينة مع إميل إده وكتلته الوطنية، إنما كانوا يقصدون خلق أزمة طائفية وفرط عقد المعارضة من حول البطريرك عريضة والمؤلفة من أكثرية المسيحيين والمسلمين.

وصحّت هذه التوقعات، إذ ما لبث تابت أن أقدم، في ١٧ حزيران ١٩٤٣، على إصدار المرسوم ٤٩ الذي أضاف إلى المنتخبين «الأشخاص الذين هم غير مقيدين في هذه السجلات (سجلات الأحوال الشخصية) وأصلهم من لبنان، ومع إقامتهم في الخارج قد اختاروا الجنسية اللبنانية» (شفيق جحا، ج٢، ص٧٦٩؛ نقلًا عن جريدة البيرق، ٢٠ حزيران ١٩٤٣)، والمرسوم ٥٠ الذي يحدد عدد النواب كما يلي: ٥٤ نائبًا موزّعين بنسبة ٣٢ مقعدًا للطوائف المسيحية، مقابل ٢٢ مقعدًا للطوائف الإسلامية.

وصحيح أن المسلمين اعترضوا على هذين المرسومين، وكان أهم مظهر لاعتراضهم المؤتمر الإسلامي الذي عقد (١٩–٢١ حزيران ١٩٤٣) في بيروت برئاسة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد خالد، لكن الصحيح أيضًا أن المعارضة الوطنية (المسيحية – الإسلامية)، بشكلها الذي توّج عبر حركة المطالب الوطنية في العام ١٩٤١، وخصوصًا في مؤتمر بكركي، بقيت متماسكة. فارتفع صوتها مجددًا داعيًا إلى إسقاط حكومة أيوب تابت، «الطائفي المتزمّت»، «وكان البطريرك عريضة في طليعة الرافضين لهذا التوزيع الجائر لعدد المقاعد النيابية الذي يتنافى مع مقررات مؤتمر بكركي الداعية إلى المساواة بين الطوائف في عدد المقاعد النيابية والمراكز الهامة في الدولة تبعًا لحجم كل طائفة على قاعدة إحصاء ١٩٣٢ الجامد. وكان لصمود المعارضة السياسي الأثر الأكبر في إجبار كاترو على إقالة حكومة أيوب تابت بعد أن استنفدت كامل أغراضها وفشلت في خلق التهييج الطائفي المطلوب. فأسندت رئاسة الحكومة إلى بترو طراد، الأرثوذكسي البيروتي في ٢١ تموز ١٩٤٣ بموجب القرار رقم ٣٠ بعد أربعة أشهر فقط على عمر حكومة أيوب تابت» (د. مسعود ضاهر، «لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق»، ص١٣٩).

أيوب تابت (إلى يمين الصورة) عند استقباله لبعض الضباط البريطانيين قبل أيام من استقالته (١٩٤٣).

كان كل شيء جاهزًا لحل أزمة المقاعد، وتحركت بعض الدول العربية، وخصوصًا مصر (مصطفى النحاس باشا)، والمقيم البريطاني في بيروت الجنرال سبيرز، لرفع عدد مقاعد المسلمين. ففي ٣١ تموز ١٩٤٣، صدر القرار رقم ٣٠٢ الذي حدّد، في مادته الأولى، عدد النواب بـ ٥٥ نائبًا موزّعة بنسبة ٣٠ نائبًا للمسيحيين مقابل ٢٥ نائبًا للمسلمين، وهي المعادلة المعروفة بـ ٦ إلى ٥، والتي بقيت سارية حتى الانتخابات النيابية سنة ١٩٧٢ التي استمرّ برلمانها، بحكم التجديد الاضطراري بسبب الحرب حتى سنة ١٩٩٢، حيث تغيرت هذه المعادلة فأصبحت مناصفة بين المسيحيين والمسلمين وفقًا لأحكام إتفاقية الوفاق الوطني التي أُقرّت في مدينة الطائف (المملكة العربية السعودية).

أما المادة الثانية من القرار (٣٠٢) فتنصّ على توزيع المقاعد بالنسب الطائفية التالية: موارنة ١٨، سنّة ١١، شيعة ١٠، روم أرثوذكس ٦، دروز ٤، روم كاثوليك ٣، أرمن أرثوذكس ٢، أقليات ١.

الانتخابات العامة، النيابية والرئاسية: وفي اليوم التالي، أي في الأول من آب ١٩٤٣، وجّه رئيس الدولة بترو طراد رسالة إلى البطريرك الماروني أنطون عريضة ناشده فيها تأييد الحل الذي أعلنه المندوب العام جان هيللو. فأجابه البطريرك في اليوم ذاته بالموافقة والدعاء له بالتوفيق (شفيق جحا، مرجع مذكور آنفًا، ج٢، ص٧٧٣؛ نقلًا عن محمد جميل بيهم، النزعات السياسية في لبنان، وفيه نص رسالة الرئيس طراد ونصّ الرسالة الجوابية من البطريرك).

وانصرفت حكومة بترو طراد لإجراء الانتخابات النيابية العامة. وفي ١٥ آب ١٩٤٣، أصدرت مرسومًا بدعوة الناخبين للاقتراع يوم الأحد في ٢٩ آب للدورة الأولى، ويوم الأحد في ٥ أيلول للدورة الثانية، وبدعوة المجلس النيابي المقبل إلى الاجتماع يوم الثلاثاء في ٢١ أيلول لانتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وبدأت المعركة الانتخابية في جو تنافسي محموم: بعض الزعماء المسلمين، الذين كانوا يتحفظون بشأن الكيان اللبناني المستقل مثل عبد الحميد كرامي ورياض الصلح وصائب سلام وعادل عسيران، عدلوا مواقفهم وقرّروا خوض الانتخابات بكل قواهم. الشيخ بشارة الخوري وكتلته الدستورية مثّلا التيار المسيحي الاستقلالي العروبي، وضمنًا دعم مصر (مصطفى النحاس) وسورية (جميل مردم) والعراق (نوري السعيد) وبريطانيا (إدوارد سبيرز المقيم العام في بيروت)، إضافة إلى تأييد المسلمين اللبنانيين لهما. إميل إده وكتلته الوطنية مثّلا تيارًا مسيحيًا (مارونيًا على وجه الخصوص) يدعو إلى استبدال الانتداب باستقلال مرتبط بمعاهدة تحالف مع فرنسا تضمن حمايتها للبنان، وحظي بتشجيع قوي وتأييد كامل من سلطات فرنسا الحرة.

وجرت الانتخابات النيابية في موعدها، وأسفرت عن فوز ساحق في محافظات الشمال والجنوب والبقاع لأصحاب النهج الاستقلالي – العربي، وأمّنت فوز بعض مرشّحيه في محافظتي بيروت وجبل لبنان.

«وحده الجبل اللبناني، القريب من بيروت، عرف كيف يستفيد من أموال المهاجرين والمصطافين ولم تحركه الانتفاضات العمّالية إلا نادرًا وبقيت قلاعه الطائفية محصنة لصالح النفوذ الفرنسي لأن هذه المناطق القريبة من بيروت كانت المستفيدة، مباشرة بعد بيروت، ثقافيًا وتجاريًا وبالعمران والمشاريع الإنمائية وغيرها، في حين بقيت المناطق الأخرى تغط في رقادها التركي. وهذا ما يفسّر جزئيًا نجاح لوائح الكتلة الوطنية الساحق في الجبل وفشل التيار الدستوري فيه. فالتهييج الطائفي ونفوذ المفوضية العليا الفرنسية والتخويف من ابتلاع العرب المسلمين للبنان المسيحي، جعل مناطق الجبل تصوّت إلى جانب بقاء الانتداب بعد

تعديل بعض جوانبه ليصبح «معاهدة صداقة» فرنسية – لبنانية، أو استقلالًا مضمونًا من الفرنسيين» (د. مسعود ضاهر، مرجع مذكور آنفًا، ص١٤٤–١٤٥).

وفي ٢١ أيلول ١٩٤٣، التأم مجلس النواب الجديد بدورة استثنائية لانتخاب رئيس للجمهورية، ففاز بشارة الخوري بما يشبه الإجماع: تغيّب عن حضور الجلسة ٨ نواب هم إميل إده وكمال جنبلاط وأسعد البستاني وجورج عقل وأحمد الحسيني وعبد الغني الخطيب وجميل تلحوق (كتلة وطنية)، وأيوب تابت (مستقل). وعند فرز الأصوات وجدت ٤٤ ورقة تحمل إسم بشارة الخوري، وثلاث أوراق بيضاء.

وبعد إجراء الاستشارات التقليدية كلف رئيس الجمهورية رياض الصلح تشكيل الحكومة الجديدة، فتشكلت في ٢٥ أيلول من: رياض الصلح رئيسًا (مسلم سني)، حبيب أبو شهلا نائبًا للرئيس (روم أرثوذكس)، سليم تقلا (روم كاثوليك)، كميل شمعون (ماروني)، مجيد أرسلان (درزي) وعادل عسيران (شيعي).

بهذا بدأت فترة جديدة في تاريخ لبنان المعاصر، هي الفترة الحالية، فترة الاستقلال الممتدة من ١٩٤٣ إلى يومنا الحالي، ٢٠٠١. وكانت أحداث مطلعها، التي امتدت طوال ٦٤ يومًا (٢١ أيلول – ٢٤ تشرين الثاني)، أحداثًا ثورية، إن على مستوى قرارات الحكم الاستقلالي الجديد أو على مستوى التحركات الشعبية المتلاحمة مع الحكم في خط سير واحد هدفه الواضح تحقيق الاستقلال الناجز، ما يدفع إلى عنونتها بـ«معركة الاستقلال» أو «ثورة الاستقلال».

الاستقلال

ثورة الاستقلال

٢١ أيلول – ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٣

٢١ أيلول، الخطاب الرئاسي يتجاهل دور الانتداب والرئيس يعتذر عن حضور حفلة يرعاها هيللو: (ذكر أحداث «ثورة الاستقلال»، بالترتيب الكرونولوجي، عن شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ط١، ١٩٩٥، ج٢، ص٧٨٣–٨٧٢. وفي حال النقل عن مرجع أو اعتماد مرجع جديد غير جحا، فيذكران في حينه. في الحالة الأولى، اعتماد عبارة «نقلًا عن»، وفي الثانية، ذكر إسم المؤلف، غير جحا، وذكر مؤلفه).

في الخطاب الرئاسي، فور انتخاب الشيخ بشارة الخوري في ٢١ أيلول ١٩٤٣، كانت أولى تلك الأحداث الثورية، وذلك بتجاهل الخطاب للانتداب ولدور فرنسا التاريخي في لبنان، واكتفائه، من الدول، بذكر «البلدان العربية المحيطة به (بلبنان) جارًا أمينًا وأخًا صادقًا تربطه بها روابط تعاون يسوده الودّ والإخلاص»، وذكر الدول الكبرى الصديقة متمنيًا لها نصرًا رائعًا قريبًا.

ومساء ذلك اليوم نفسه (٢١ أيلول)، اعتذر الرئيس عن حضور حفلة لجمعية الصليب الأحمر الفرنسي – اللبناني تقام برعاية المندوب العام هيللو الذي أوفد أحد كبار موظفي المندوبية العامة إلى الرئيس الخوري يدعوه لحضورها. «أجبته معتذرًا عن عدم الحضور. وبلغني أنه لم يخفِ امتعاضه. وقد أدرك معنى الاعتذار، ألا وهو اتخاذ خطة جديدة للرئاسة بأن لا تقبل دعوة إلا برعايتها دون سواها» (نقلًا عن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص١٦–١٧).

٢٢–٢٥ أيلول، رياض الصلح يتجاهل المندوبية الفرنسية في تشكيل الحكومة: ثلاثة أيام أمضاها رياض الصلح لتشكيل حكومته، و«غضبت المندوبية الفرنسية التي لم تستشر في الأمر مطلقًا». ثم لم تقم الحكومة، كما كان متبعًا من قبل كتقليد، بزيارة بروتوكولية للمفوض السامي، معتبرة المندوب العام جان هيللو سفيرًا كغيره من السفراء.

وانهمكت الحكومة في إعداد البيان الوزاري، واستوضح هيللو عن المواضيع التي تنوي إدراجها في بيانها الوزاري، فلم تستجب الحكومة لهذا الطلب رافضة أن تبوح بمضمونه لأية جهة كانت قبل عرضه على مجلس النواب.

٧ تشرين الأول، جلسة الثقة والبيان الوزاري: في ذلك اليوم، عقد مجلس النواب جلسة خصصت لتلاوة البيان الوزاري ومناقشته والتصويت عليه. فجاء البيان، كما تخوّف الفرنسيون، وكما توقّع اللبنانيون، ثوريًا مثيرًا، خاصة لجهة تضمينه كل ما يتصل بضرورة إنهاء الانتداب وإنجاز الاستقلال: «... إننا نريد هذا الاستقلال استقلالًا صحيحًا، ونريد سيادتنا الوطنية كاملة، نتصرف بمقدراتنا كما نشاء، وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها... وعلينا قبل كل شيء أن ننظم هذا الاستقلال تنظيمًا محكمًا بحيث يصبح أمرًا واقعيًا... سواء أكان ذلك في النصوص والمظاهر أم في الوقائع والحياة العملية. فسنبادر نحن، وأنتم، متعاونين إلى إصلاح الدستور اللبناني، بحيث يصبح ملائمًا كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح. فإن... في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال، وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسيير شؤونه. وستعمد الحكومة حالًا فتطلب إلى مجلسكم الكريم أن يجري في الدستور التعديلات التي تجرّده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة تمام الاستقلال...».

ونالت الحكومة، على أساس هذا البيان، الثقة بالإجماع تقريبًا. فحضر الجلسة جميع النواب (٥٤

نائبًا، إذ كان مقعد بشارة الخوري شغر بعد انتخابه رئيسًا)، وامتنع ألفرد نقاش عن الاشتراك في الاقتراع، وغادر أيوب تابت قاعة المجلس قبل الاقتراع، ولم يدل رئيس المجلس بصوته، ومنح النواب الباقون، وعددهم ٥١ نائبًا، الثقة للحكومة. ودلت ردود الفعل التي ظهرت في الصحف وفي معظم المحافل الرسمية والأوساط السياسية والشعبية على أن البيان الوزاري استقبل بحماسة، ولقي ترحيبًا حارًا وتأييدًا واسعًا في الرأي العام اللبناني (نقلًا عن منير تقي الدين، ولادة استقلال، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٣، ص٤٠).

٨ تشرين الأول وما تلاه: بادرت الحكومة حالًا إلى تنفيذ ما ورد في بيانها وما وعدت به، معطية الأولوية للأمور الأكثر إلحاحًا، بنظرها، وهي لغة البلاد الرسمية، والمصالح المشتركة، وتعديل الدستور.

وفي ١١ تشرين الأول، وجّه رياض الصلح التعميم رقم ١٩٥ إلى أعضاء الحكومة طالبًا إليهم بأن يصدروا التعليمات اللازمة إلى جميع الدوائر التابعة لوزاراتهم بأن جميع المعاملات والمخابرات بين الدوائر الرسمية يجب أن تحرّر باللغة العربية التي هي لغة البلاد الرسمية.

في ٢٥ تشرين الأول، قدّمت الحكومة مذكّرة بخصوص استلام المصالح المشتركة إلى المندوب العام هيللو. وكانت الحكومة السورية قدمت مذكرة مشابهة قبل خمسة أيام، كما كانت الحكومتان، اللبنانية والسورية، قد أجرتا مفاوضات للاتفاق على استعادة هذه المصالح من الفرنسيين وإدارتها واقتسام عائداتها بينهما في بلدة شتورة في مطلع شهر تشرين الأول (١٩٤٣).

وفي المذكرة اللبنانية إياها (٢٥ تشرين الأول) مطلب لبناني بأن تتخلى المندوبية العامة الفرنسية عن صفتها الخاصة وتتحوّل إلى بعثة دبلوماسية عادية أسوة بسائر البعثات الدبلوماسية الأجنبية.

٢٢ تشرين الأول، رسالة هيللو إلى رئيس الجمهورية يحذّر فيها من المسّ بحقوق الانتداب: البيان الوزاري والتحضير لإجراء التعديلات الدستورية دفعا بهيللو إلى توجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية محذرًا من تعديل الدستور أو اتخاذ أي إجراء يتعارض ونظام الانتداب، مستندًا إلى حجة قانونية مفادها أن «الانتداب وُكل إلى فرنسا من قبل عصبة الأمم، فلا يمكن إلغاؤه إلا أمام المحافل الدولية المقبلة، وعلى يد سلطات فرنسية لا تكون مؤقتة» (نقلًا عن شارل ديغول، مذكرات الحرب، ص٢٧٤).

وفي اليوم نفسه، اجتمع هيللو بالشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح والزعيم السوري جميل مردم في شتورا، «... وكانت مطالبتنا لطيفة وشديدة في آن واحد. وبدا المسيو هيللو مرتبكًا لا يجد جوابًا، ولم نكتمه تصميمنا على تعديل الدستور...» (عن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص٢٠).

٢٨ تشرين الأول، بيان رياض الصلح في مجلس النواب كشف فيه النقاب عن الاتصالات الأخيرة التي جرت في شتورة مع هيللو بشأن تسلّم المصالح المشتركة وغيرها من الأمور العالقة، وأكّد أن الحكومة متمسكة بمطالبها الوطنية وماضية في إعداد مشروع تعديل الدستور لإحالته على المجلس في وقت قريب.

٣٠ تشرين الأول، مذكرة جوابية لوزير الخارجية سليم تقلا للمندوب العام جان هيللو يفنّد فيها الحجج الفرنسية بشأن استمرار الانتداب، ومذكرًا بأن لجنة التحرير الوطني الفرنسية كانت أول من أعلن الاستقلال في ١٩٤١، وأنها كررت هذا الإعلان أكثر من مرة، وأن عصبة الأمم التي أُوجدت نظام الانتداب ورعته قد انهارت ولم يبق لها من وجود فعلي، وأن الدول الحليفة الكبرى قد اعترفت باستقلال لبنان. وتقول المذكرة، بخصوص تعديل الدستور. إنه من الأسلم أن تأخذ الحكومة المبادرة بشأنه، وهو يشكّل منطقيًا المظهر الأول من مظاهر الممارسة الفعلية للاستقلال.

٥ تشرين الثاني، بلاغ فرنسي ترفض الحكومة اللبنانية استلامه وتدعو المجلس النيابي إلى الاجتماع: في الجزائر (مقر لجنة التحرير الوطني الفرنسية) عرض هيللو المطالب اللبنانية والسورية أمام هيئة مؤلفة من الجنرال ديغول والجنرال كاترو ورينيه ماسيغلي R. Massigli (مفوض الشؤون الخارجية في اللجنة). فوضعت هذه الهيئة بلاغًا أُعلمت به الحكومة اللبنانية في اليوم نفسه (٥ تشرين الثاني ١٩٤٣)؛ ومما جاء فيه: «... وبما أنه ليس من الممكن تحوير نصوص ناجمة عن موجبات دولية تعهدت بها فرنسا، وهي لا تزال نافذة، إلا بموافقة ممثل فرنسا، فقد توصلت لجنة التحرّر الوطني الفرنسية إلى الاستنتاج بأن السلطات الفرنسية لا يمكنها الاعتراف بصحة أي تعديل يجري بدون هذه الموافقة...» (عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص٨٧–٨٨).

ولم تنتظر لجنة التحرير عودة هيللو إلى بيروت لينقل البلاغ الجوابي إلى الحكومة اللبنانية، بل أرسلته برقيًا إلى المندوب العام بالوكالة إيف شاتينيو Y. Chataigneau ليتصرف به في الحال. فعقد غولمييه Gaulmier رئيس قلم المطبوعات في المندوبية العامة في بيروت مؤتمرًا صحافيًا قرأ فيه نص البلاغ. واتصل بعض الصحافيين فورًا برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونقلوا إليهما نص البلاغ، ولم يكونا على علم به. لذلك عندما جاء، بعد وقت قصير، ممثل المندوب العام لدى الحكومة اللبنانية المسيو دافيد ليسلمهما البلاغ، كلًا على حدة، وجّها إليه اللوم والاحتجاج الشديدين، ورفضا استلام البلاغ لأنهما اعتبرا أن تقديمه للحكومة بعد إعلانه في المؤتمر الصحافي أمر مخالف للأصول والأعراف السياسية ولأبسط قواعد اللياقة والكياسة الدبلوماسية، وعمل متعمد لثلم كرامة الحكومة والنيل من هيبة الحكم الوطني وسلامته.

وردًا على هذا التصرف من قبل المندوبية العامة، دعي مجلس الوزراء فورًا إلى الانعقاد (في اليوم نفسه أيضًا، ٥ تشرين الثاني). وحضر الجلسة رئيس المجلس النيابي صبري حمادة، وقرّر مجلس الوزراء إحالة مشروع تعديل الدستور على مجلس النواب الذي دعي إلى الاجتماع، لغرض التعديل الدستوري، في ٨ تشرين الثاني. واتصل هيللو من القاهرة (في طريق عودته إلى بيروت) طالبًا تأجيل انعقاد جلسة التعديل وواعدًا باقتراحات ووعود يحملها معه. لكن الحكومة ردّت بالإعراب عن أسفها لعدم تلبية رغبة هيللو.

٨–٩ تشرين الثاني، جلسة تعديل الدستور: التأم المجلس النيابي في جلسة مخصصة لتعديل الدستور بما يتلاءم ووضعية الاستقلال وجوهره بحيث تعدّل أو تلغى كل مادة تتنافى وهذا الاستقلال. إقترح إميل إده وجورج عقل إحالة مشروع قانون التعديل على لجنة خاصة، وانسحبا بعد سقوط اقتراحهما. وأقرّ المجلس قانون التعديل بإجماع النواب الحاضرين (٤٨ نائبًا). وقد تناول التعديل تسع مواد هي المواد ١ و١١ و٥٢ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٤ و٩٥ و١٠٢.

يقول بشارة الخوري (حقائق لبنانية، ج٢، ص٢٨):

«عدل الدستور وتبلغت الحكومة القانون وجاءت ساعة النشر، فطلب إليّ المندوب الفرنسي ملحًا أن أؤخر نشره ريثما يصل المسيو هيللو فقلت: لا يمكن ذلك. ثم وقّعت على القانون فورًا ونشر في عدد خاص من الجريدة الرسمية وأصبح معمولًا به ابتداءً من يوم الثلاثاء في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣، وانقطعت كل مخابرة مع الفرنسيين مباشرة أو بالواسطة».

وفي اليوم نفسه، ٩ تشرين الثاني، وصل هيللو إلى بيروت، ولم يجرِ أي اتصال مباشر فوري بينه وبين الحكومة اللبنانية.

١٠ تشرين الثاني. مقاطعة الاحتفال العسكري ومداهمة الصحف: أبلغت المندوبية الفرنسية رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء سحب الدعوة الموجّهة إلى النواب والوزراء لحضور حفلة العرض العسكري. تضامن رئيس الجمهورية معهم، وأبلغ، عن طريق مدير غرفته، المندوبية أنه لن يحضر هو أيضًا، وأنه والوزراء والنواب سيقاطعون الحفلة الساهرة عشية ذلك اليوم. واتّسعت حركة مقاطعة الاحتفال، فشملت معظم الشخصيات اللبنانية، وقررت قيادة الجيش التاسع البريطاني عدم الاشتراك بالعرض العسكري، واجتمع رؤساء البعثات السياسية الأجنبية في دار البعثة البريطانية واتخذوا موقف المقاطعة أيضًا، لا سيّما وأنهم يمثلون دولهم لدى الحكومة اللبنانية وليس لدى المندوبية الفرنسية.

وحدث في ذلك اليوم أن داهم رجال الأمن العام الفرنسي بعض الصحف الوطنية لنشرها نبأ تعديل الدستور خلافًا لقرار المنع الذي كان قد أصدره قلم مراقبة المطبوعات، وصادروا أعدادها ولاحقوا أصحابها ومحرّريها.

ليل ١٠-١١ تشرين الثاني، إلغاء التعديل الدستوري وتعيين إميل إده رئيسًا للدولة: اشترك وزير الخارجية سليم تقلا، مساء ١٠ تشرين الثاني، في حفل عشاء في منزل إدوارد سبيرز، وعاد إلى القصر الجمهوري حيث كان الرئيس الخوري وصحبه (رياض الصلح وبعض الوزراء والضابطان سليمان نوفل وفوزي طرابلسي) بانتظاره. فأخبرهم أن سبيرز أكّد له أنه اختلى بهيللو وان هذا الأخير أكّد له «مقسمًا بشرفه أنه لن يأخذ أي تدبير زجري أو ما من شأنه أن يعكّر الأمن» (نقلًا عن اللايدي سبيرز، قصة الاستقلال، ص٨٠-٨١، وعن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص٢٩).

لكن في الواقع أن هيللو كان قد وقّع في مساء اليوم نفسه (١٠ تشرين الثاني) قرارين: الأول ورقمه ٤٦٤، يلغي التعديل الدستوري، ويحلّ مجلس النواب، ويوقف تطبيق الدستور. والثاني ورقمه ٤٦٥، يعيّن إميل إده رئيسًا للدولة رئيسًا للحكومة مع تخويله السلطات المحددة في القرار السابق: بصفة مؤقتة وإلى أن يعود تطبيق الدستور، يؤمن رئيس الدولة ممارسة السلطة التنفيذية...

١١ تشرين الثاني. اعتقال الزعماء ونداء هيللو: في الساعة الثالثة من فجر الخميس ١١ تشرين الثاني دهمت مفارز من الجيش والأمن العام الفرنسيين منازل كبار المسؤولين اللبنانيين واعتقلت بطريقة فذة رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ورئيس الوزراء رياض الصلح، والوزراء سليم تقلا وكميل شمعون وعادل عسيران ونائب طرابلس عبد الحميد كرامي، وأرسلتهم فورًا موقوفين إلى قلعة راشيا حيث وضعوا في الحجز الانفرادي. ونجا من الاعتقال الوزيران حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان، إذ ذكر في حينه أنهما لم يكونا في منزليهما.

وفي الساعة الثامنة والنصف صباحًا أعلن هيللو من راديو الشرق في بيروت التدابير والقرارات التي اتخذها، متهمًا رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء، من دون أن يسمّيهم، بالدكتاتورية والطيش وتكريس الجهود للتآمر على فرنسا وعلى لبنان.

١١-٢٢ تشرين الثاني. الثورة الشعبية: ما إن عرف اللبنانيون حقيقة ما جرى بعد أن أخذت محطات إذاعة لندن والقاهرة والشرق الأدنى (في يافا) تذيع تفاصيل الأحداث حتى انفجر الشعب في ثورة عارمة استنكارًا للعدوان الفرنسي على السيادة اللبنانية وكرامة السلطات الشرعية الوطنية. فأضربت بيروت أولًا إضرابًا شاملًا، ونزل الناس إلى الشوارع في مظاهرات صاخبة، وراحوا يمزقون صور الجنرال ديغول. وأنزل الفرنسيون الجيش الذي اصطدم بالمتظاهرين. وما لبثت طرابلس وصيدا وزحلة أن حذت حذو بيروت. وبالرغم من إجراءات القمع، استمرّ الإضراب وتواصلت

المظاهرات في سائر المدن طيلة الأيام الأحد عشر (١١-٢٢ تشرين الثاني)، وسقط أكثر من عشرين قتيلًا وثمانين جريحًا. وتجلّت الوحدة الوطنية في أبهى صورها. فتناست منظمة الكتائب اللبنانية ومنظمة النجادة خلافاتهما، ووحّدتا جهودهما تحت قيادة بيار الجميّل يعاونه عدنان الحكيم وزهير عسيران.

وتأسس «المؤتمر الوطني» الذي وصفه أحد المؤرّخين أنه كان «روح الثورة ودماغها المفكر ولولب حركتها» (نقلًا عن يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، ص١١٤٧)، في اليوم الثاني لنشوب الثورة، أي نهار الجمعة في ١٢ تشرين الثاني، عندما اجتمع عدد كبير من الأعيان وممثلين من الأحزاب السياسية والنقابات ومن مختلف الطوائف، وتباحثوا في الأزمة، وتبنّوا حركة المقاومة الوطنية، وتمسّكوا بالسلطة الشرعية، وانتخبوا لجنة تنفيذية لتقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر، من أعضائها: رئيف أبي اللمع، ميشال فرعون، أحمد الداعوق، نقولا بسترس، سعيد فريحة، محي الدين النصولي، محمد علي بيهم، تقي الدين الصلح، مصباح سلام، موسى فريج، فرج الله الحلو، أرتين مادويان، وانضمّ إليها مندوبون عن الكتائب والنجادة لتأمين الاتصال.

وكان من أهم إنجازات لجنة المؤتمر الوطني تأمينها استمرار إصدار جريدة علامة الاستفهام (؟) التي بدأ بإصدارها الصحافي نعيم مغبغب، صاحب جريدة «الإقدام»، الذي حذف إسم جريدته وأزال كل ما يدل على هويتها مكتفيًا بوضع علامة استفهام (؟) في مكان الاسم. وبعد أن انضمّ مغبغب إلى الحرس الوطني، تولّت فئة من شباب المؤتمر الوطني إصدارها على انها لسان حال الثورة» (نقلًا عن منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص٧٩). وأقلقت الجريدة، خاصة وأن الصحف برمّتها مضربة ومحتجبة، السلطات الفرنسية. ولما عجزت هذه السلطات عن القبض على طابعيها وموزّعيها، لجأت إلى الحيلة، فأصدرت جريدة تشبهها تمامًا وتعبّر عن سياستها. فقابل الشباب الوطني هذه الحيلة بحيلة تقابلها، وأصدروا جريدتهم، وأضافوا إلى علامة الاستفهام عبارة «ليسقط الخائن إده» معتبرين أن الخصم لن يقدم على نشر هذه العبارة في جريدته، فيتسنى للناس أن يميزوا بسهولة بين علامتي الاستفهام.

وتجلى تضامن اللبنانيين كذلك في موقفهم الموحّد وإجماعهم على مقاطعة حكومة إميل إده المعيّن رئيسًا للدولة. فوجد إده نفسه معزولًا بعد أن خذله وابتعد عنه معظم حلفائه، ولم يجد بين الأقطاب مَن يقبل الاشتراك معه في الحكومة. فقرّر أن يستعين بالموظفين، وأصدر في ١٣ تشرين الثاني المرسوم رقم ٢ القاضي بتشكيل مجلس حكومي يتألف من المديرين السبعة والمحافظين الخمسة ومندوب عن المراقبة العامة للدوائر الإدارية.

التحرّك اللبناني الرسمي بموازاة الثورة الشعبية: ما إن انتشر خبر اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء حتى هرع النوّاب والأعيان والرؤساء الروحيون إلى منازل المعتقلين، ولا سيّما إلى منزل رئيس الجمهورية (القصر الجمهوري الكائن في محلة القنطاري في وسط العاصمة). وعقد رئيس مجلس النواب صبري حمادة وبعض النواب ونائب رئيس مجلس الوزراء حبيب أبو شهلا ووزير الدفاع مجيد أرسلان اجتماعًا في إحدى غرف القصر، واعتبروا أن الدستور لا يزال قائمًا، وقرّروا أن يمضي مجلس النواب والحكومة في القيام بمسؤولياتهما، ووجدوا الحل القانوني على أساس المادة ٦٢ من الدستور التي تنصّ على أنه «في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت تناط السلطة الإجرائية وكالةً لمجلس الوزراء». وعليه اعتُبر الوزيران الطليقان حبيب أبو شهلا ومجيد أرسلان نفسيهما استمرارًا لمجلس الوزراء الموكولة إليه مهام رئاسة الجمهورية. وبقيا في القصر يتابعان تطوّر الأحداث ويقومان بما تفرضه عليهما مسؤولية الحكم. ووجّه حبيب أبو شهلا باسم الحكومة الشرعية مذكّرة احتجاج شديدة اللهجة. ثم توجّه، ومجيد أرسلان، إلى منزل السفير البريطاني الجنرال

إدوارد سبيرز وتبادلا معه الخطوات الواجب اتخاذها لتأمين الإفراج عن المعتقلين وإعادة الحياة الدستورية. ثم وجّه أبو شهلا مذكرات احتجاج إلى جميع المراجع الحليفة، وخصوصًا إلى معتمدي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وإلى ممثلي الدول العربية.

وعلى صعيد المجلس النيابي، فما إن غادر رئيس المجلس النيابي صبري حمادة، ومن كان معه من النواب، القصر الجمهوري، حتى قصدوا دار البرلمان في ساحة النجمة (كانوا سبعة: إلى صبري حمادة، صائب سلام وهنري فرعون ومارون كنعان ومحمد الفضل ورشيد بيضون وسعدي المنلا)، وعقدوا اجتماعًا فيه، ووجّهوا دعوة إلى النواب لعقد جلسة مستعجلة. ولم يتمكن النوّاب الباقون من الوصول لأن قوات كبيرة من الجنود الفرنسيين والسنغاليين كانت قد ضربت طوقًا محكمًا حول المجلس. فعقدوا جلسة بمن حضر ووضعوا مذكرة موجّهة إلى الدول الحليفة الكبرى والدول العربية، وقد تمكنوا من تسريبها إلى خارج مقرّ المجلس وإيصالها إلى أصحابها. واستمرّ النواب السبعة في عقد جلستهم ووضعوا خلالها العلم اللبناني الذي اشترك في رسمه النائبان سعدي المنلا وهنري فرعون، ووقّعه النواب الستة إضافة إلى رئيس المجلس صبري حمادة، واتفقوا على عرض مشروع العلم على مجلس النواب في أول جلسة يعقدها (وهذا ما حصل، فأقرّ العلم في ٣٠ تشرين الثاني، ونشره رئيس الجمهورية في ٧ كانون الأول ١٩٤٣).

واقتحمت قوة فرنسية قاعة المجلس وأخرجت النواب بالقوة. فتوجّه هؤلاء إلى القصر الجمهوري حيث كان عدد آخر من النواب. ولما اشتدّ الطوق الفرنسي على القصر ودبّ الذعر بين المتظاهرين إثر إطلاق النار وقتل أحد الجنود الفرنسيين، اتفق النوّاب على الخروج من القصر والتوجّه إلى بيت صائب سلام. وهناك اكتملت الجلسة البرلمانية بحضور أكثرية النواب، وعقدت جلسة قانونية وجلس في مقاعد الحكومة الوزيران أبو شهلا وأرسلان. ومنح المجلس الثقة للحكومة، وكلفها بأن تطلب من القيادة الحليفة العليا (السفير البريطاني إدوارد سبيرز هو الأهم في هذه القيادة وفقًا لاتفاقية الهدنة في عكا كما سبق ذكره) أن تتخذ التدابير اللازمة للإفراج عن المعتقلين. وقرّر المجلس أن يظل في حال انعقاد دائم حتى تصل الأمة اللبنانية إلى مطالبها المشروعة. وفي صباح اليوم التالي (١٢ تشرين الثاني) اجتمع المجلس ثانية في منزل صائب سلام واتخذ عددًا من القرارات، أبرزها:

«١–منح الثقة للحكومة المؤلفة من الأستاذين حبيب أبي شهلا والأمير مجيد أرسلان واعتبارهما يؤلفان مجلس الوزراء ليقوم مقام رئيس الجمهورية وذلك عملًا بالدستور.

٢– اعتبار أن الحكومة التي يرأسها إميل إده باطلة وكل قرار أو قانون أو مرسوم أو تدبير تتخذه باطلًا لا يعتد به.

٣– تفويض الحكومة تفويضًا تامًا مطلقًا باتخاذ جميع التدابير والقيام بجميع المساعي والمخابرات في سبيل عودة الحياة الدستورية والمعتقلين إلى لبنان» (نقلًا عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص٢٥٨).

وبعد محاولة اعتقال فاشلة لحبيب أبي شهلا، وحشد القوات الفرنسية حول منزل صائب سلام، أدرك المسؤولون أنهم المستهدفون، فغادروا دار صائب سلام، وقصد وفد منهم يتألف من حبيب أبو شهلا وصبري حمادة ومجيد أرسلان دار السفارة البريطانية، وقدّموا للجنرال سبيرز صورة عن محضر جلسة مجلس النواب، وبسطوا له مطالبهم وطلبوا إليه أن يحيط حكومته علمًا بذلك. وقصدوا بعد ذلك المفوضيتين المصرية والعراقية، وقرّروا بعدها الانتقال إلى بشامون.

وفي بشامون، واظبت الحكومة على اتخاذ قراراتها، وكان أهمها قرار تشكيل الحرس الوطني، وتولّى وزير الدفاع مجيد أرسلان وضعه موضع التنفيذ. فأقبل الشباب من بشامون ومختلف القرى والأنحاء على التطوّع فيه، وتولى قيادته نعيم

مغبغب. وتصدّى الحرس الوطني لهجومين شنّتهما القوات الفرنسية على بلدة بشامون في ١٥ و١٦ تشرين الثاني. وتوقفت بعدهما بسبب مقاومة الحرس الوطني. والإنذار الذي وجّهته المراجع البريطانية إلى الفرنسيين بالتدخّل عسكريًا لحماية الحكومة الشرعية.

مواقف الدول العربية: قابلت مصر أنباء تعليق الحياة الدستورية واعتقال رئيس الجمهورية والوزراء بشجب شديد عبّرت عنه الصحافة وتصريحات المسؤولين والمظاهرات الشعبية، وتجلّى بشكل خاص في برقية الملك فاروق إلى رئيس الجمهورية المعتقل وتسلّمتها الحكومة، وفي مذكرة الاحتجاج التي وجّهها رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا إلى الجنرال ديغول في الجزائر، والتي صيغت بلهجة شديدة وانطوت على تهديد مبطن بتدهور العلاقات المصرية – الفرنسية.

الموقف العراقي تجلى في مذكرة وزير العراق المفوض في لبنان تحسين قدري إلى المندوب الفرنسي هيللو. ومما جاء فيها: «... وقد زارتني وفود لا تحصى من اللبنانيين تتوسط وتتظلم فأمرتني حكومتي... أن أبلغ فخامتكم أن العراق حكومة وشعبًا... يحتج بشدة على العمل الذي قمتم به... ويطلب وقف خطة القمع ورجوع الحالة السياسية والإدارية في هذا البلد إلى ما كانت عليه... ويؤسفني يا فخامة السفير أن أبلغكم أنه في حالة إهمالكم نصائح حكومتي وطلباتها هذه لن يستطيع العراق أن يقف مكتوف اليدين» (نقلًا عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص٢٦٤).



من يسار الصورة: رياض الصلح، الجنرال سبيرز، عقيلة رياض الصلح، بشارة الخوري، حبيب أبي شهلا وسليم تقلا.

وفي سورية، فقد أضربت مدنها الكبرى، وخرجت في مظاهرات ضخمة، وبلغ الغليان أشدّه في دمشق، ما حمل الفرنسيين على تعزيز حامياتهم العسكرية هناك. وقدّم وزير الخارجية. جميل مردم (في ٢١ تشرين الثاني) مذكرة إلى السلطات الفرنسية قال فيها إن الحل الوحيد للأزمة اللبنانية لا يكون إلا بالإفراج عن المعتقلين وإعادة المؤسسات الدستورية إلى ما كانت عليه تهدئة للخواطر الثائرة وتفاديًا لانفجار قد تنتج عنه أحداث في غاية الخطورة (نقلًا عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص١٨٤).

ولم يكن من السهل على السلطات الفرنسية تجاهل مثل هذه المواقف العربية لما يشكله مثل هذا التجاهل من خطر على المصالح الفرنسية في سائر أنحاء العالم العربي. ويضاف إلى ذلك أن الفرنسيين كانوا مقتنعين بأن هذه المواقف العربية الحازمة كانت تحظى بالتشجيع والدعم من بريطانيا ذات النفوذ السياسي الكبير والوجود العسكري الكثيف، يومئذ، في الدول العربية الثلاث (مصر والعراق وسورية).

الموقف البريطاني، سبيرز مقصد اللبنانيين وصاحب الدور الدولي الأول: كتب التاريخ، بما فيها كتب السير الذاتية للشخصيات اللبنانية

المعاصرة والمشتركة في هذه الأحداث، وهي عديدة، حافلة بذكر الدور الحاسم الذي لعبه السفير البريطاني في بيروت الجنرال إدوارد سبيرز في مجريات الأمور ابتداءً من صبيحة يوم ١١ تشرين الثاني عندما بدأ الزعماء اللبنانيون، مسيحيون ومسلمون، يتوافدون إلى بيته ويطالبون بالتدخّل البريطاني حتى ولو كان مسلحًا: «وعند الساعة السابعة كان بيتنا أشبه بمحطة السكة الحديدية. فقد احتشد في أطرافه ضباط من الجيش التاسع وبعثة سبيرز، ونواب، وصحافيون... وجورج ودسورث، الوزير الأميركي... ووفد علينا في الساعة السابعة والنصف مطران بيروت المونسنيور خوري (تقصد المطران أغناطيوس مبارك) ليقول: لقد أتيت باسم جميع المسيحيين في لبنان لأطلب تدخّل البريطانيين المسلّح. ثم جاء المفتي الأكبر، وعقبه أبو شهلا والأمير أرسلان...» (نقلًا عن اللايدي سبيرز، قصة الاستقلال، ص٨٤). وما هي إلا ساعات حتى وجّه سبيرز إلى هيللو رسالة شديدة اللهجة هي أقرب إلى الإنذار: «... إنه لمن العسير أن يتصور المرء إجراءات (الاعتقالات، إقفال دار المجلس النيابي...) أكثر قابلية لتعكير الأمن وعرقلة المجهود الحربي في هذه البلاد من تلك الإجراءات التي اتخذتها (...) إن أعمال رجالك تثير أشد مشاعر السخط (...) وإن رؤساء الأديان، المسيحيين كما المسلمين، قد عبّروا أمامي وأمام زملائي عن سخطهم واستنكارهم بأشد العبارات وأقسى الكلمات (...) وإني بطبيعة الحال أحيط وزير الدولة وحكومة صاحب الجلالة علمًا مفصّلًا ودقيقًا بكل هذه التطورات... وإني بمقتضى المسؤولية العسكرية الخطيرة التي اضطلع بها كقائد أعلى في الشرق الأوسط احتفظ بحرية العمل كاملة للسلطات العليا التي أنا خاضع لها» (نقلًا عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص٢٥٠-٢٥١).

وبعد يومين (في ١٣ تشرين الثاني)، نقل روجر ماكنز، مساعد الوزير البريطاني المقيم في الجزائر، مذكرة شفهية من حكومته إلى لجنة التحرير الفرنسية هناك، مفادها أن الحكومة البريطانية لا يمكنها أن تقبل بتأزيم الوضع في الشرق، وأنها تقترح عقد مؤتمر دولي يضم ممثلين فرنسيين ولبنانيين وسوريين وبريطانيين وأميركيين من أجل وضع ترتيبات مؤقتة لتنظيم العلاقات بين فرنسا ودولتي المشرق، وأنها تقترح سحب المندوب العام هيللو وإطلاق سراح المعتقلين وإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان، وأنها ستعهد إلى قواتها العسكرية الموجودة في لبنان بالتدخّل لإعادة الهدوء إذا ما عجزت القوات الفرنسية عن ذلك (نقلًا عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص٢٦١-٢٦٢).

ومن المفيد، هنا، الإشارة إلى أن بعض المؤرخين والدارسين لا يفوته، في معرض حديثه عن دور سبيرز وبعثته في لبنان، أن يثير البعد الاستراتيجي للسياسة البريطانية في المحافظة على مصالحها في الشرق قاطبة، باعتبار لبنان وموقعه حيويين جدًا لأمن هذه المصالح، خاصةً وأن اسرائيل لم تكن قد قامت بعد ليقوم معها الدور المرتجى منها من الغرب عمومًا وبريطانيا خصوصًا. فبعد أقل من ٤٨ ساعة من النصر الذي حقّقه اللبنانيون، بالدعم القوي والحاسم من سبيرز، بالإفراج عن المعتقلين والدستور وتحقيق الاستقلال، جاء في جريدة التايمز اللندنية: «إن مجرى الحرب بأكمله قد أظهر لنا بوضوح أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى المصالح البريطانية، وفضلًا عن هذا فإننا قد تعلّمنا أن بلدان المشرق، ولا سيّما لبنان، من أعظم المناطق الحيوية، وأهميتها بالنسبة إلينا لا تقتصر على كونها مناطق تقع على خطوط مواصلاتنا إلى الشرق، ولكن أصبح من الواضح جدًا أنه لو تمركزت قوة جوية كبيرة لأعدائنا من قاذفات قنابل في الجبال المنيعة الواقعة بين سلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية، مع جميع إمكانات تحصينها تحصينًا قويًا، تستطيع السيطرة فورًا على قناة السويس، وعلى حقول البترول في كركوك وخطوط الأنابيب» (زين نور الدين زين، الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار للنشر، ١٩٧١، ص٢٠؛ نقلًا عن جريدة التايمز اللندنية، عدد ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٣).

وفي البعد الاستراتيجي نفسه للسياسة البريطانية يثير بعض المؤرّخين مسألة أن الأزمة اللبنانية («ثورة الاستقلال») هي من صنيعة هذه السياسة عبر أداتها في بيروت، أي سبيرز وبعثته. فالدكتور عصام خليفة، في دراسته «مدخل حول دور الجنرال سبيرز في معركة استقلال لبنان» (الجامعة اللبنانية، الكتاب عدد ٤١، بيروت ١٩٩٦) يقول:

«إن قراءة متأنية لمختلف المراجع المتعلقة بفترة الأحداث التي حصلت ما بين ١١-٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣، وإن البحث في أوراق سبيرز وتقاريره الخاصة بهذه الفترة، تبرهن بشكل واضح أنه كان محور الاتصالات والتحركات والمراجعات التي قام بها اللبنانيون على تنوّع مواقعهم وانتماءاتهم. حتى ان كوغهل Coghill، وهو مصدر موثوق به، اعتبر أن سبيرز كان وراء الأزمة اللبنانية. فقد جاء في مذكراته عن أزمة شهر تشرين الثاني ما يأتي (نقلًا عن Coghill Diary, p. 33-36): «... كانت الحكومة اللبنانية مدعومة من سبيرز... وكان (سبيرز) يتباهى بأن رياض الصلح رئيس الوزراء لا يقوم بأي عمل دون أن يستشيره... فأنا أعتبر أن سبيرز هو مسؤول عن هذه الاضطرابات بنسبة ٧٥٪ على الأقل...». ومما لا شك فيه (يتابع د. عصام خليفة) هو أن سبيرز قد ساند المقاومين اللبنانيين آملًا أن يسفر تحرّكهم عن أحد أمرين: إما أن ينال اللبنانيون مطالبهم أو أن تأتي ردة الفعل الفرنسية تعسفية تبرّر تدخّل الإنكليز. ويبدو أن اللبنانيين كانوا على علم بذلك وكانوا مصممي النية على إلغاء الانتداب مهما كان الثمن. وقد قال سبيرز (نقلًا عن Spears Diary, Déc. 1944, Sprs 1/1): «لم يوشِ بي أحد من هؤلاء السياسيين اللبنانيين عندما كانوا محتجزين في قلعة راشيا».

وفي الملاحظات التي أبداها د. خليفة في نهاية دراسته، يثير السؤال التالي: «تأسيسًا على النقطة السابقة (سعي بريطانيا لتوسيع رقعة فلسطين على حساب لبنان) هل يمكننا أن نتفهّم موقف الرئيس إده انطلاقًا من تخوّفه من مشروع نوري السعيد بوحدة الهلال الخصيب مع نفوذ بريطاني، لا سيّما وأن تصاريح القادة الانكليز (مانشن هاوس ٢٩ أيار ١٩٤١، أنطوني إيدن؛ وتصريح شباط ١٩٤٣...) كانت تطرح قيام منظومة عربية سيطلق عليها لاحقًا إسم جامعة الدول العربية؟».

١٦ تشرين الثاني. كاترو يعود إلى بيروت:

في طريق عودته، عرّج كاترو على القاهرة حيث التقى الوزير البريطاني المقيم فيها المستر كايسي، ولم يوفق في تليين موقفه من الأزمة اللبنانية. وفي ١٦ تشرين الثاني وصل كاترو إلى بيروت:

«استقبلني على المطار هيللو محاطًا بأعوانه العسكريين والمدنيين. وكان يبدو الامتعاض على وجوههم من قدومي، لأن أغلبهم كان يوافق على عمل هيللو. فكلهم كانوا يحنون إلى الانتداب والسلطة. كلهم كانوا يتألمون من الجنرال سبيرز، ويؤكدون أنه أصل السبب. كلهم ناقم على التدخّل البريطاني. قطعتُ المدينة ورأيتُ كل صور ديغول ممزقة، بينما تحتل صور تشرشل الجدران. يا للعجب... فالنقمة كانت عامة على وحشية عمل هيللو، هذا العمل الذي خلق اتحادًا عامًا، خلقه عمل رجل واحد... أصبح هيللو رمزًا للاستعمار، وأصبح سبيرز (المتحرر) رمزًا للحرية» (شفيق جحا، المرجع المذكور، ص٨٥٣-٨٥٤؛ نقلًا عن منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص١٧٩).

ووجد كاترو في بيروت الفرنسيين، من مدنيين وعسكريين، متحمسين للانتداب ويعضدون هيللو وإجراءاته. وقابل سبيرز فوجده متمسكًا بطلبي حكومته لجهة إقالة هيللو وإلغاء جميع التدابير المتخذة بحق السلطات اللبنانية. وقصد البطريرك عريضة في بكركي حيث أدخلته جماعة كانت هناك محمولًا على الأكتاف؛ لكن ما إن أطلّ



الأمير مجيد أرسلان ونعيم مغبغب وسط مجموعة من الحرس الوطني في بشامون (١٩٤٣).

البطريرك حتى بادره هذا بقوله: «لا تظن أن الذين استقبلوك هنا بهذه المظاهر، وحملوك، يعبّرون عن عاطفة صادقة ورأي مجرد. إن معظمهم من موظفي الأمن العام، ومَن لم يكن منهم، فهو رجل قد استأجروه وجرّوه إلى هذه الدار ليخدعوك...» (شفيق جحا، ص٨٥٦؛ نقلًا عن يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، ص١١٦٩؛ ومنير تقي الدين، ولادة استقلال، ص١٨٥). واجتمع بإميل إده وحاول دعم نظامه بتأليف وزارة، فاتصل، بواسطة أحد كبار موظفي المندوبية، بالنائب جبرائيل المر وأحمد الحسيني ولويس زيادة وموسى نمّور وعمر فاخوري. لكن أحدًا من هؤلاء لم يقبل الاشتراك في الوزارة (نقلًا عن يوسف مزهر، ج٢، ص١١٧٣). أرسل الوسطاء إلى بشامون لمفاوضة حكومتها الشرعية (أبو شهلا وأرسلان)، فرفضت الحكومة التفاوض معه ما لم يتحقق شرط إلغاء جميع التدابير التي اتخذها هيللو.

١٨–١٩ تشرين الثاني، كاترو يجتمع بالخوري والصلح: لما لم يجد كاترو بين اللبنانيين مَن يقبل التفاوض معه أرسل سيارة تحمل ثلاثة ضباط فرنسيين إلى قلعة راشيا، عادوا ومعهم الشيخ بشارة الخوري، فاجتمع به كاترو (مساء ١٨ تشرين الثاني)، وقال له إن عودته إلى رئاسة الجمهورية أمر مفروغ منه، لكنه طلب منه مطلبين: «الأول، يتعلق بالوزارة، فإن حكومتي ترى أنه من الضروري إقالتها تعويضًا من كرامتنا. والثاني، يتعلق بالمجلس النيابي ونرى أيضًا وجوب حله وانتخاب سواه». ولم يستجب الخوري للمطلبين، «ذلك اني رئيس دستوري...» (نقلًا عن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص٣٩–٤٠). وبعد الاجتماع أُعيد بشارة الخوري إلى معتقله في راشيا.

وفي مساء اليوم التالي (١٩ تشرين الثاني)، وكما جرى في اليوم السابق، اجتمع كاترو بالصلح، وكانت النتيجة واحدة: الإصرار على الإفراج عن المعتقلين وإعادة الأمور إلى نصابها مثلما كانت عليه قبل ١١ تشرين الثاني. وأُعيد رياض الصلح إلى قلعة راشيا.

١٩–٢٠ تشرين الثاني، الإنذار البريطاني: وفي مساء اليوم ذاته (١٩ تشرين الثاني) فوجئ كاترو بمذكرة بريطانية حملها إليه الوزير المقيم في القاهرة، المستر كايسي، الذي كان قد وصل من القاهرة في ذلك النهار في زيارة ثانية لبيروت خلال أسبوع واحد. «وكانت المذكرة إنذارًا بكل معنى الكلمة» (نقلًا عن الجنرال ديغول، مذكرات الحرب، ج٢، ص٢٧٦)، إذ حملت التهديد بأنه إذا لم تكن الاستجابة لتلك المطالب (إقالة هيللو، الإفراج عن المعتقلين، عقد اجتماع مشترك لوضع اتفاق موقّت) قد تحققت قبل حلول الساعة العاشرة من قبل ظهر نهار الإثنين في ٢٢ تشرين الثاني فإن الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط مخوّل من حكومة صاحب الجلالة إعلان الأحكام العرفية فورًا في لبنان. وعندئذ سيتولى السلطة في لبنان القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط (أي سبيرز) أو قائد الجيش التاسع بالنيابة عنه. وانه إذا لم يكن قد أُفرج عن رئيس الجمهورية والوزراء اللبنانيين المعتقلين قبل الساعة العاشرة أيضًا من ذات اليوم فإن القوات البريطانية ستتولى بنفسها إطلاق سراحهم (عن بيار زيادة، التاريخ الدبلوماسي، ص٢٧٢).

وفي صباح اليوم التالي، السبت ٢٠ تشرين الثاني، عقد كاترو وكايسي وسبيرز اجتماعًا مطوّلًا للبحث في موضوع المذكرة. فأبدى كاترو استغرابه لتوجيه المذكرة إليه، وقال إن لجنة التحرير في الجزائر هي وحدها الجهة الصالحة لاستلامها.

٢١ تشرين الثاني، تعليمات لجنة التحرير الوطني إلى كاترو بإيجاد حل للمشكلة بأقصى سرعة، وبمعزل عن أية مشاركة أو تدخّل بريطاني، وبإعادة الحياة الدستورية بشرط إلغاء القرارات التي اتخذها المجلس النيابي وتتنافى مع نظام الانتداب، وبتفويضه (أي كاترو) الإفراج عن رئيس الجمهورية والوزراء.

٢٢ تشرين الثاني، إقالة هيللو وإلغاء تدابيره واللبنانيون يرفضون التحفظات الفرنسية: في صباح الاثنين ٢٢ تشرين الثاني، وبناءً على تعليمات اللجنة الفرنسية وتفاديًا للاصطدام بالإنذار البريطاني، أقال كاترو هيللو وعيّن مكانه إيف شاتينيو مندوبًا عامًا بالوكالة لفرنسا في الشرق، فأصدر شاتينيو قرارًا يلغي القرارات المتعلقة بوقف العمل بالدستور وإنشاء النظام الموقّت الذي عهد بإدارته للرئيس إميل إده. وغادر المعتقلون قلعة راشيا ووصلوا بعد الظهر إلى بيروت واستقبلوا في كل مكان استقبالًا حافلًا. لكن الأزمة استمرّت بسبب ما ورد في تعليمات لجنة التحرير الوطني الفرنسية من الجزائر حول بقاء الانتداب ما يعني حل مجلس النواب وانتخاب مجلس جديد وإقالة حكومة رياض الصلح وتشكيل حكومة جديدة.

واجتمع كاترو بالشيخ بشارة الخوري ونقل إليه تحفظات لجنة التحرير. وأمام إصرار الخوري وتمسّكه بالمجلس والحكومة، وجد كاترو نفسه في موقف حرج للغاية. ثم قرّر أن يرضخ للموقف اللبناني المتصلب «على مسؤوليته». فأبرق إلى مفوّض الشؤون الخارجية في لجنة التحرير، المسيو ماسيغلي، يعرض له حراجة الموقف وخشيته على المصالح الفرنسية في لبنان والبلدان العربية: «... لذلك، وبسبب هذه المعلومات المتوفرة لدي، لا يسعني الموافقة على ما تعرضون (...) إن واجبي في الظروف الحاضرة –وأعتذر من اللجنة– تقضي بعدم تنفيذ التعليمات...» (عن بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص٥٧–٥٨).

٢٣ تشرين الثاني، انعقاد مجلس الوزراء ومحاولة انقلاب فرنسية: عاد بشارة الخوري والجنرال كاترو واجتمعا في بيت هنري فرعون في

بيروت. وممّا رواه بشارة الخوري (حقائق لبنانية، ج٢، ص٥٧-٥٨): «... قال الجنرال بتأثر وهدوء: ليس لدي قوة مادية لأمنع فخامتكم من الرجوع إلى السراية على الفور مع أركان الحكومة، ولأمنع مجلس النواب من الالتئام، كما انه ليس لدي حجة منطقية لأقنعك بخلاف ذلك، ولكن إسمح لي أن أبدي تحفّظ حكومتي بشأن الوزارة والمجلس في كتاب أقدّمه لفخامتكم، وسأقنع الجنرال ديغول بالرجوع عن هذا التحفّظ قبل غد إن شاء الله...».

ومباشرة بعد هذا الاجتماع، عقد مجلس الوزراء أول اجتماع له بعد راشيا في السراي. فكان ذلك إيذانًا بعودة الحياة الدستورية.

وأثناء ذلك، أُبلغ كميل شمعون وزير الداخلية، وهو في الاجتماع، عن خطة انقلاب يعدّها ضبّاط متطرفون في الجيش الفرنسي ويستهدفون الجنرال كاترو وأركان الحكم اللبنانيين. فاتخذت الاحتياطات اللازمة، كما وجّه قائد الجيش البريطاني التاسع، الجنرال هولمز، إلى الفرنسيين المتمردين تحذيرًا بأن قواته ستقمع كل تعرّض لحرية رجال الدولة وكل ما يهدّد الأمن والاستقرار في البلاد. وكان ذلك كافيًا لردع المتآمرين.

٢٤ تشرين الثاني، سحب التحفظات الفرنسية: في ما كان رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء في مكاتبهم في السراي الصغير، أرسل كاترو إلى رئيس الجمهورية كتابًا يلغي فيه، باسم لجنة التحرير الوطني الفرنسية، تحفظاتها السابقة بخصوص مجلس النواب والحكومة. ثم زارهم، على رأس رجال المندوبية الفرنسية، مهنئًا بعودة الحياة الدستورية، ومبديًا أسفه لما جرى. وفي المساء، وجّه كاترو من محطة إذاعة راديو الشرق في بيروت كلمة إلى اللبنانيين بشّرهم فيها بأن «العلاقات التاريخية والودية التي تربط فرنسا بلبنان منذ أجيال قد أُعيدت إلى سابق عهدها... وأن الأزمة المؤلمة التي أقلقتهم قد انتهت...» (نقلًا عن منير تقي الدين، ولادة استقلال، ص٢١٢). وبذلك انتهت أزمة الاستقلال اللبناني، وبات لبنان يتمتع باستقلال حقيقي وباعتراف دولي.

الميثاق الوطني (١٩٤٣)

تحديده، ميزاته وطائفيته: الميثاق الوطني «وثيقة عقد شراكة» عرفية غير مكتوبة، يتميّز عن سواه من المسائل المتداولة في السياسة اللبنانية بارتباطه بالمرحلة الاستقلالية. فلا الميثاق الوطني في ١٩٤٣ كان ممكنًا بدون الاستقلال ولا الاستقلال كان قد تحقق من غير وفاق داخلي على الميثاق. فالعلاقة الجدلية هذه رافقت حركة السياسة اللبنانية، ببعديها الداخلي والخارجي، منذ الأربعينات إلى اليوم.

«هذا الواقع يتفرّد به لبنان عن سواه من دول المنطقة، حيث إن الاستقلال في دول الجوار لم يكن بحاجة إلى عقد شراكة بين الجماعات التي يتألف منها المجتمع. فلا تركيبة المجتمعات العربية ولا تطوّرها التاريخي الحديث، السياسي والاجتماعي، حتّما وجود ميثاق أو صيغة تربط بين الجماعات التي يتألف منها المجتمع، طائفية كانت أم غير طائفية. بكلام آخر، الميثاق الوطني هو نتاج لبناني وطني صرف يشكل مدخلًا لإيجاد تسوية مقبولة لمعضلة لبنانية، وبإخراج سمته الاعتدال والواقعية. أما الهدف فهو إيجاد صيغة للتلاقي بين الطوائف اللبنانية، ولو على السلبية ما دامت ظروف التوحّد المباشر على الإيجابية غير متوافرة» (د. فريد الخازن، الكتاب عدد ٤١ صادر عن الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٦، ص٦١٧-٦١٨).

فالميثاق الوطني (١٩٤٣)، «وطني في الشكل طائفي في المضمون، وهو تعبير عن التقاء الطوائف على المناداة بالوطنية الجامعة (...) وخصوصية الميثاق تكمن بارتكازه بشكل أساسي على الثنائية الطائفية في مرحلة الانتداب، وكذلك في المراحل اللاحقة التي تلت الاستقلال (...)

هذا طبعًا لا يستثني مشاركة الطوائف الأخرى في إنجاز الميثاق والاستقلال (...) إنما يؤكد على وجود عاملين أساسيين متحركين: المشروع السياسي الماروني لإنشاء لبنان الكبير يقابله موقف سياسي سنّي رافض للمشروع، ومن ثم مؤيّد له في إطار الاستقلال وبتوجّه عربي...» (د. فريد الخازن، المرجع المذكور، ص٦٧٠).

مبادئ الميثاق («لبنان ذو وجه عربي»): كثير من الباحثين اللبنانيين، منهم مَن عايش أحداث الميثاق، ومنهم من بَحث فيه لاحقًا، كتبوا في الميثاق. وأبرزهم باسم الجسر وإدمون رباط ويوسف ابراهيم يزبك وكمال الحاج، ثم جوزف مغيزل وجورج ديب وانطوان مسرّة وعصام نعمان وعصام خليفة ومسعود ضاهر وفريد الخازن وشفيق جحا... وجلّهم اعتبر أن ملخّص الميثاق تضمنه البيان الوزاري لحكومة رياض الصلح الأولى ومذكرات وخطب وتصاريح الشيخ بشارة الخوري، وأن أهم مبادئه تتلخص بالبنود التالية:

أولًا: يتخلى المسيحيون اللبنانيون عن مبدأ طلب الحماية الأجنبية.

ثانيًا: يتخلى المسلمون اللبنانيون عن طلب الوحدة السورية أو الوحدة العربية.

ثالثًا: يرضى المسيحيون والمسلمون بالعيش المشترك ويقبلون لبنان وطنًا مستقلًا موحّدًا لهم جميعًا، ينعمون فيه بالحرية والكرامة ويتساوون بالحقوق والواجبات.

رابعًا: يعمل اللبنانيون جميعًا لإنهاء الانتداب الفرنسي، ولتحقيق استقلال لبنان استقلالًا كاملًا، وللمحافظة عليه طليقًا من كل قيد.

خامسًا: تعترف الدول العربية بكيان لبنان بحدوده المنصوص عليها في المادة الأولى من الدستور، ويتعاون لبنان مع الدول العربية إلى أقصى الحدود ضمن إطار السيادة و الاستقلال.

سادسًا: إن لبنان ذو وجه عربي، ولغته هي العربية، وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي، له طابعه الخاص. وهو، على عروبته، لا يجوز له أن يقطع علاقاته الثقافية التي أقامها مع الغرب والتي كانت سببًا في تقدّمه.

(هذه البنود التي توجز المبادئ الأساسية للميثاق، عن شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج٢، ص٨١٢).

وإذا كان لهذا الميثاق، ببنوده الستة المذكورة، من بيت قصيد فهو «عروبته» التي اكتُفي بالتعبير عنها بعبارة «ذو وجه عربي». لكن الحقيقة، على ما يقول د. مسعود ضاهر («لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق»، ص٣٠٥-٣٠٦) إن «جماعة الميثاق من أشد اللبنانيين حماسة للدعوة إلى عروبة لبنان واستقلاله (...) وكانوا فعلًا مخلصين في عروبتهم (...) هذا الموقف من عروبة لبنان كان منسجم الحلقات في ما يفرضه من تدابير عملية تجاه قضايا العرب المصيرية وعلى رأسها قضية فلسطين... وكانت لبشارة الخوري خطب واضحة دفاعًا عن قضية فلسطين... وهو القائل: «... إن قضية فلسطين قضية حق وإنصاف (...) وإن الدفاع عن فلسطين يجب أن يكون إيمانًا في لبنان (...) وإني، وأنا من منطقة مسيحية صرفة، بل ومارونية صرفة، أعلن أن هذه المنطقة ترفض الصهيونية وترفض السيطرة والتحكّم (...) ونحن المتاخمون لها مهددون بتسرب الصهيونية إلينا من جنوبي لبنان (...) وأنتم يا أبناء الجنوب، في منطقة حسّاسة، وفي جبهة أولية، فعليكم الانتباه أكثر من سائر اللبنانيين لأن التسرّب الصهيوني لا يعرف دينًا، فهو يتجاوز الأراضي إلى النفوس، والنفوس إلى القلوب، فيتحكم بها بصورة مستترة...».

أما الاكتفاء بعبارة «ذو وجه عربي» رغم عروبة أرباب الميثاق، بمسيحييهم ومسلميهم، والمد العروبي في البلدان العربية، فلأن تيار الكتلة الوطنية، وهو التيار الغالب في الجبل حيث حظي بأغلبية المقاعد النيابية في انتخابات ١٩٤٣، كان يعبّر فعلًا عن طموح سياسي لإبقاء الاستقلال اللبناني مضمونًا بحماية فرنسية. فعرفت سياسة الاستقلاليين الميثاقيين (خاصة بشارة الخوري

ورياض الصلح) كيف تنتزع جماهير واسعة كانت تتأثر بالكتلة الوطنية، وكان بشارة الخوري وأعوانه يطلقون عليها صفة «الانعزالية والانعزاليين». وكان لشعار «استقلال لبنان وحياده عن الشرق والغرب» دور أساسي في تجميع القوى اللبنانية ومحاولة توحيدها في بوتقة واحدة على قاعدة وحدة الطوائف اللبنانية و«لبنان الوطن ذو الوجه العربي الذي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب» على حد تعبير البيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى (في جلسة الثقة، ٧ تشرين الأول ١٩٤٣). وأبرز انعطافة في تلك الجلسة سجّلها كمال جنبلاط الذي كان محسوبًا على لائحة الكتلة الوطنية الداعية إلى الاستقلال المضمون بالحماية الفرنسية. قال جنبلاط: «... أنتم لا تدركون تمامًا أهمية هذا الوضع من وجهة الحقوق الأساسية والدولية، فإنه لأول مرة في تاريخ لبنان يعترف أهل لبنان الكبير بلبنان، مسلميه ومسيحييه، درزييه وشيعييه... فإنني، والعزة تملأ نفسي، أحيي هذه البادرة وهذا العهد الجديد، أحيي لبنان وأحييه بصبغته العربية لأن العروبة وحدها كانت تكفل لهذه البلاد الوحدة القومية والاستقلال المصان...» (د. مسعود ضاهر، مرجع مذكور آنفًا، ص٣٠٩؛ نقلًا عن محاضر جلسة ٧ تشرين الأول ١٩٤٣).

توزيع المناصب العليا والميثاق الوطني: «هناك من يؤكد، فيما هناك من ينفي (مثل باسم الجسر في «ميثاق ١٩٤٣»؛ ويوسف سالم في «٥٠ سنة مع الناس») أن يكون الميثاق الوطني قد تضمّن خطة لتوزيع المناصب العليا في الدولة على الطوائف الكبرى بحيث تكون رئاسة الجمهورية من نصيب الموارنة، ورئاسة مجلس النواب من نصيب الشيعة، ورئاسة الوزارة من نصيب المسلمين السنّة، ونيابة رئاسة مجلس النواب ونيابة رئاسة مجلس الوزراء من نصيب الروم الأرثوذكس، وبحيث يتم تقاسم مقاعد مجلس النواب على أساس ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة مقاعد للمسلمين. وسواء أكان هؤلاء على صواب أم أولئك، فمما لا شك فيه ان الميثاق الوطني وإن لم يبتدع خطة توزيع المناصب هذه فإنه لم ينقضها بل اعترف بها وكرّسها عمليًا وجعلها عرفًا من الأعراف النافذة في السياسة اللبنانية الداخلية حتى جرى تعديل الدستور وفق وثيقة الوفاق الوطني المعروفة باسم اتفاق الطائف في ٢١ أيلول ١٩٩٠...» (شفيق جحا، مرجع مذكور آنفًا، ص٨١٢-٨١٣). وها قد مرّت سنوات عشر وأكثر (١٩٩٠-٢٠٠١) على التعديل المذكور ولا يزال العرف إياه متّبعًا على صعيد الرئاسات الثلاث. أما على صعيد توزيع المقاعد النيابية فقد جرى، منذ ١٩٩٢، استبدال قاعدة ستة مقاعد إلى خمسة بقاعدة المناصفة.

المسار التاريخي للميثاق: لا شك أن جذور الميثاق البعيدة تضرب في أيام الإمارة والنهضة والعاميات، حيث كان الجناحان الأساسيان الموارنة والدروز، وتبلور أكثر، خاصة لجهة التوافق على توزيع المناصب، في أيام القائمقاميتين وبعدها في عهد نظام المتصرفية.

أما جذور الميثاق القريبة فتعود إلى أيام الانتداب، حيث نمت هذه الجذور في تربة الجبل (الموارنة) دعوةً إلى كيان مستقل بحماية فرنسية، وتطورت إلى كيان مستقل يحافظ على علاقات «الخير النافع» مع الغرب، هذا الخير النافع الذي هو في أساس تقدّم لبنان؛ وفي تربة الساحل (السنّة) رفضًا للكيان المستقلّ ودعوة للوحدة مع سورية، وتطورت إلى كيان مستقل «ذي وجه عربي».

يقع تطوّر الموقف الإسلامي (السنّي خصوصًا) بين نقطتين: الأولى، قبول قلة من الوجهاء، منذ أوائل العشرينات ومع إعلان دولة لبنان الكبير، بوظائف ومناصب في الدولة، وقد توّج الشيخ محمد الجسر هذا القبول بتبوّئه مناصب رفيعة في الدولة اللبنانية ووصل إلى رئاسة مجلس الشيوخ ورئاسة مجلس النواب، وكان أوفر مرشّحي رئاسة الجمهورية (١٩٣٢) حظًا، بدعم النواب المسيحيين، لولا تدخّل المفوّض السامي وتعليقه الدستور، وهو الذي التزم علانيةً بقبول لبنان ككيان مستقل في محيطه. أما النقطة الثانية فهي الواقعة في آخر خط تطوّر الفكرة الميثاقية، من جانب المسلمين، والمعبّر عنها بهذه الفقرة للزعيم الطرابلسي عبد الحميد كرامي الذي استمرّ أكثر المتشددين رفضًا لاستقلال لبنان، حتى قبيل الاستقلال: «إن للبنان استقلالًا معترفًا به ونحن الذين حاربنا لبنان في الماضي لأنه لم يكن عربيًا ونحن الذين طلبنا الوحدة السورية أتينا اليوم إلى هذه الندوة نعترف باستقلال لبنان ونناضل في سبيل هذا الاستقلال ضد أي كان لأن لبنان أصبح الآن عربيًا. نعم لقد اعترفنا باستقلال لبنان ولم يكن ذلك مجاملة لأحد ولا خوفًا من أحد بل عن ثقة باستقلال لبنان» (محاضر مجلس النواب اللبناني، جلسة ٢٣ أيلول ١٩٤٤).

وكما رأينا في باب «الانتداب الفرنسي» فإن خط التلاقي الميثاقي، الماروني – السنّي أساسًا، قد مرّ بمحطات مهمة (أخصّها أحداث عام ١٩٣٦ ومؤتمر بكركي ١٩٤١) وتبلور على يد شخصيات في طليعتها بشارة الخوري ورياض الصلح. ولا بأس إن ذكّرنا لمامًا بأبرز محطات الأحداث الميثاقية خلال الانتداب:

١ – بعد الشيخ محمد الجسر، الذي كانت حياته السياسية حياة ميثاقية منذ إعلان دولة لبنان الكبير، وقف رياض الصلح، في مؤتمر الساحل بدمشق سنة ١٩٢٨ ليلفت الأنظار إلى أن اتحاد لبنان بسورية أو انفصاله عنها ليس مهمًا من الناحية القومية بقدر ما هو مهم تخلّص هذين البلدين من السيطرة الأجنبية. وأطلق يومها قوله المشهور: «إنني آثر أن أعيش في كوخ داخل وطن لبناني مستقل على أن أعيش مستعمرًا في امبراطورية عربية» (باسم الجسر، «ميثاق ١٩٤٣»، ص٨١).

٢ – و«حزب الاستقلال الجمهوري»، منذ تأسيسه من مسيحيين ومسلمين برئاسة عزيز الهاشم سنة ١٩٣١، دعا إلى توحيد الصف حول مبادئ وطنية لا طائفية.

٣ – وأحداث ١٩٣٦ كانت بحق أساس الميثاق، خاصة لجهة رفض كاظم الصلح لمذكرة مؤتمر الساحل (الثاني) والأقضية الأربعة، ومطالبته بأن يظل لبنان بلدًا مستقلًا إلى الأجل الذي يريد، في مقاله المطوّل بعنوان «مشكلة الاتصال والانفصال في لبنان». وكذلك لجهة تخلّي سورية عن طرحها العروبي الوحدوي، وبالتالي عن الزعماء اللبنانيين السنّة، يوم قبلت توقيع معاهدة مع فرنسا (١٩٣٦)، وهو الأمر الذي ترك أولئك الزعماء أمام حل لا خيار لهم فيه، ألا وهو الرضوخ لأمر واقع وجود دولة لبنان الكبير. هنا، ينقل الدكتور فريد الخازن (الكتاب ٤١، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٦، ص٦٨١) عن بيار روندو كلامًا نقله هذا الأخير عن عبد الحميد كرامي عام ١٩٣٧، يقول فيه ما تعريبه من الفرنسية: «أشقاؤنا في دمشق قد تخلوا عنا... فأصبح من واجبنا أن نطالب بحقوقنا في لبنان». ومؤلف بيار روندو هو: P. Rondot, *Les Institutions pol. au Liban: des Communautés traditionnelles à l'Etat Moderne*, Paris, Inst. d'Et. de l'Or. Contemporain, 1947.

٤ – ويمر شفيق جحا (معركة مصير لبنان في عهد الانتداب، ج٢، ص٨٠٦-٨١٠) على موقف الأحزاب، حديثة الولادة، من الميثاق في سنوات ١٩٣٦-١٩٣٩، فيقول إن موقف حزب النجادة قريب من طرح كاظم الصلح؛ وإن الكتلة الدستورية اعتنقت، منذ ١٩٣٦، سياسة التحرّر من السيطرة الأجنبية والانفتاح على العالم العربي؛ وإن حزب الكتائب اللبنانية دعا في بيانه الأول إلى تجاوز الخلافات الشخصية والفروقات الدينية بين اللبنانيين، وإلى استبدال الغايات الطائفية القديمة بغاية وطنية؛ وإن أنطون سعادة، مؤسس «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، شرح الموقف الجديد لحزبه بقوله: «منذ الوقت الذي تمّ فيه الاعتراف بالكيان اللبناني أصبح هذا الكيان كيان جميع اللبنانيين، ونحن منهم» (نقلًا عن أنطون سعادة، مختارات في المسألة

اللبنانية، ص٤٧-٤٩)؛ وإن نقولا الشاوي، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي في لبنان، يقول: «... يرى الحزب الشيوعي، شأن غيره من الأحزاب، أن للبنان خصائص تميّزه عن غيره من البلاد العربية، لذلك فهو ينفي كل تفكير بوحدة لبنان أو اتحاده مع الدول العربية... يعنينا أن يبقى لبنان مستقلاً ذا سيادة كاملة، ولكن على تعاون كامل مع الدول العربية المتحررة»؛ وإن يوسف السودا قام، منذ ١٩٣٧، بمبادرة من أجل توحيد الصفوف والجهود والأهداف، فتمّت عدة لقاءات بين جماعة من أصحاب الرأي، مسيحيين ومسلمين، توصّلوا في نهايتها سنة ١٩٣٩ إلى الاتفاق على مبادئ عامة أقرّوها ووقّعوها وأطلقوا عليها إسم «الميثاق الوطني اللبناني»، وقد تضمنت عددًا من النقاط، أهمها: أولًا، استقلال لبنان بحدوده الراهنة المعترف بها وإلغاء كل الامتيازات الأجنبية؛ وثانيًا، تعزيز علاقات لبنان بالدول العربية على أن يبقى كل بلد في إطار كيانه الخاص؛ وثالثًا، تأمين المساواة بين اللبنانيين على أساس العدالة والكفاءة لا على أساس طائفي.

٥ - مؤتمر بكركي الذي أثبت بقاء روح الميثاق حيّة رغم اندلاع الحرب. فعبّرت عن نفسها في مؤتمر بكركي (٢٥ كانون الأول ١٩٤١) الذي لم يأتِ، في مناقشاته ومقرراته، بشيء ميثاقي جديد يختلف في جوهره عن المطالب التي كانت الشخصيات والكتل والأحزاب والهيئات قد تقدمت بها من قبل. لكن أهميته تكمن في أنه عقد في الصرح البطريركي، وفي أن طوائف لبنان الست الكبرى ومناطقه كافة تمثلت فيه تمثيلًا قويًا بعدد كبير من الزعماء وأصحاب الشأن الذين أجمعوا على طلب الاستقلال الناجز.

٦ - وجاء التبلور النهائي لمضمون الخط الميثاقي أيام الانتداب على لسان الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح، وفي أهم وأول وثيقة استقلالية، ألا وهي البيان الوزاري الأول.

الميثاق بعد الاستقلال: تباينت آراء اللبنانيين في قراءتهم وفهمهم للميثاق. وقد توزّع اللبنانيون، في هذه القراءة، إلى فريقين كبيرين: واحد رأى إلى الميثاق على أنه بداية مسيرة التغيير باتجاه مسيرات المنطقة القومية (السورية أو العربية)، وآخر رأى إليه على أنه مدماك أساسي يدعّم استقلال «الوطن النهائي». والقراءتان كانت الواحدة منها تضعف أو تقوى وفق الأزمات، الداخلية أو الشاملة المنطقة العربية، «فكان الميثاق يُستهجن وقت الأزمات ويُكال له المديح غالبًا في أوقات الاستقرار والازدهار، حتى غدا انعكاسًا للخلافات الطائفية في لبنان ما بعد العام ١٩٤٣» (د. فريد الخازن، مرجع مذكور آنفًا، ص٦١٩). وثمة قراءة ثالثة للميثاق، درجت في أوساط المثقفين الماركسيين، رأت إلى الميثاق «صفقة رأسمالية طائفية» غايتها خدمة مصالح شرائح معينة من المجتمع اللبناني بخلق أوضاع تعتمد اعتمادًا اقتصاديًا على الغرب الامبريالي (د. مسعود ضاهر، «لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق»، دار المطبوعات الشرقية، ط٢، ١٩٨٤).

تحوّل كبير في مسار الميثاق بعد الاستقلال حدث، رسميًا، مع الوثيقة الدستورية التي أذاعها رئيس الجمهورية سليمان فرنجية ليلة ١٤ شباط ١٩٧٦ (وكان قد مضى نحو عشرة أشهر على بدء الحرب اللبنانية) حيث ورد فيها: «إن لبنان بلد عربي» (كان «ذو وجه عربي»)، و«توزيع المقاعد النيابية بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين...» (كان ٦ إلى ٥ قبلًا)، ونقاط أخرى، دستورية وميثاقية، أهمها زيادة في صلاحيات رئيس مجلس الوزراء على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية سابقًا. وقد أكّدت وثيقة الوفاق الوطني (إتفاق الطائف) هذا التحوّل.

عهد بشارة الخوري
١٩٤٣ - ١٩٥٢

ترسيخ الاستقلال داخليًا: بدأت الحكومة بالإدارة، فأحالت بعض الموظفين على الاستيداع واستبدلتهم بإداريين مخلصين للعهد الجديد. ثم أثارت موضوع قبول الرئيس إميل إده بـ«وظيفة» رئيس الدولة في أيام ثورة الاستقلال، فارتفعت أصوات تطالب بمحاكمته بتهمة الخيانة العظمى، «وكان وراء هذه الفكرة الجنرال سبيرز والشيخ بشارة الخوري، ولكن رياض الصلح لم يتجاوب معهما لأكثر من سبب» (يوسف سالم، «٥٠ سنة مع الناس»، ص١٧٧)، وارتؤي أخيرًا الأخذ بتسوية معتدلة، فاكتُفي بفصله عن المجلس النيابي من دون أن توجّه إليه رسميًا تهمة الخيانة، ومن دون أن يقدم إلى المحاكمة، وأُسدل الستار على هذه القضية (راجع «إميل إده»، في باب الزعماء).

وأخذ الاستقلال يكتمل حين انصرفت الحكومتان اللبنانية والسورية إلى استكمال الإجراءات الإدارية والقانونية لبنود اتفاقية شتورة حيث كان الطرفان قد توصّلا في الأول من تشرين الأول ١٩٤٣ إلى توقيع اتفاقية تعبّر عن تصميم البلدين على استرجاع المصالح المشتركة من يد الفرنسيين. وأهم هذه المصالح: الجمارك والأمن العام والشركات ذات الامتياز ورقابة المطبوعات. وغير ذلك. وفي ٢٢ كانون الأول ١٩٤٣، تمّ الاتفاق (فرنسي - لبناني - سوري) على تسلّم الحكومتين اللبنانية والسورية «الصلاحيات التي تمارسها الآن السلطات الفرنسية» بخصوص المصالح المشتركة، وذلك اعتبارًا من أول كانون الثاني ١٩٤٤. وقد وقّع الاتفاق: كاترو، رياض الصلح، سليم تقلا، سعد الله الجابري، جميل مردم بك وخالد العظم.

وخلال بضعة شهور كانت معظم المصالح قد انتقلت من أيدي الفرنسيين إلى أيدي اللبنانيين والسوريين، الذين استلموها وأداروها بصورة مشتركة ومن خلال آلية «المجلس الأعلى للمصالح المشتركة» المؤلف من لبنانيين وسوريين. لكن المادة الثالثة من الاتفاقية، التي أناطت بالمجلس المذكور حق التشريع في مختلف الصلاحيات المعطاة له وخارج نطاق مجلس النواب، أثارت تحفّظ المتخوّفين على السيادة، وعلى رأسهم البطريرك الماروني أنطون عريضة الذي وجّه إلى رئيس الجمهورية كتابًا بهذا الخصوص. فبادرت الحكومة فورًا إلى معالجة هذا الإشكال، وأصدرت مرسومًا اشتراعيًا يمنح الحكومة حق التشريع في ما يتعلق بالمصالح المشتركة. فوافق المجلس النيابي اللبناني، وأبرم الاتفاق، كما وافق المجلس النيابي السوري على نص مماثل، وانتهى الإشكال.

وبعد شهور قليلة حققت الحكومة نجاحًا داخليًا آخر بإخمادها فتنة ٢٧ نيسان ١٩٤٤: مظاهرة مسلحة دعا إليها المعارضون واندسّ فيها عملاء فرنسيون، ظاهرها الاحتفاء بنجاح يوسف كرم بالمقعد النيابي في الشمال ومواكبته لحضور الجلسة النيابية (٢٧ نيسان ١٩٤٤)، وباطنها محاولة قلب الحكومة والنيل من الإنجازات الاستقلالية والعودة بالبلاد إلى الانتداب والحماية الفرنسية. وحصل اشتباك بين المتظاهرين ومؤيديهم من بعض رجال الجيش (لم يكن بعد قد أصبح في عهدة الحكومة) من سطوح البنايات المجاورة في محيط البرلمان، وبين قوات الدرك (راجع «يوسف كرم» في باب الزعماء). «ولم يمضِ نصف ساعة على بدء الاشتباك حتى كانت الحكومة مسيطرة على الموقف، ولقد انجلى الحادث عن خمسة قتلى وسبعة عشر جريحًا فضلًا عن عدد مجهول من رجال الفرنسيين وأنصارهم نقلته سياراتهم وأخفوه، واعتقل عدد من المتآمرين والمتظاهرين» (كميل شمعون - وكان وزيرًا للداخلية - «مراحل الاستقلال»، ص١١-١٣).

وسيطرت الحكومة على الموقف، والتأم المجلس، وفي الجلسة ألقى رئيس الوزراء رياض



نعيم مغبغب، بعد إصابته بشظايا القنبلة التي ألقاها المتظاهرون ضد الاستقلال (المظاهرة التي رافقت يوسف كرم إلى المجلس النيابي، ١٩٤٤).

الصلح بيانًا شديدًا عن الحادث هدّد فيه كل من تسوّل له نفسه التعرّض بسوء للاستقلال. ثم وقف النائب يوسف كرم وألقى بيانًا تبرّأ فيه من المتظاهرين واتهمهم بـ«المشاغبين والخونة». وبعد الجلسة مباشرة، تعرّض رياض الصلح لمحاولة اغتيال. ونفى الفرنسيون تورطهم بفتنة ٢٧ نيسان، وصبّوا جام غضبهم على وزير الداخلية كميل شمعون، فعالجت الحكومة الموضوع بتؤدة وحكمة، فأجرت تعديلًا وزاريًا، أسندت في إطاره إلى كميل شمعون منصب أول وزير مفوض للبنان في لندن (راجع «كميل شمعون» في باب الزعماء).

وجرت مفاوضات بين فرنسا ولبنان أسفرت عن توقيع بروتوكول ١٥ حزيران ١٩٤٤ الذي نصّ على أن تسلّم السلطات الفرنسية فوجًا من القنّاصة اللبنانية معززًا بمفرزة من المصفحات إلى السلطات اللبنانية. فكان هذا الفوج اللبنة الأولى في بناء صرح الجيش اللبناني. وفي ٧ تموز ١٩٤٤، عقد في صوفر اجتماع مشترك لبناني - سوري - فرنسي حضره المندوب العام بالوكالة شاتينيو ورياض الصلح (لبنان) وسعد الله الجابري (سورية)، وجرى فيه التوقيع على البروتوكولات المتعلقة بدوائر الأمن العام إلى كل من السلطتين اللبنانية والسورية. وكان من شأن مثل هذه الإجراءات المتعلقة بالقوات الأمنية أن تضعف قدرة الفرنسيين على التشويش على الحكم الوطني، خاصة وأن الأيام اللاحقة أثبتت أنهم (الفرنسيون) مضوا في عملية التشويش على الحكم الوطني وإرباكه، ومن خلال ما تبقى لهم من مناصرين وعملاء في دوائر الدولة، مثلما فعلوا يوم ٢٥ آب ١٩٤٤ حين حررت قوات الحلفاء باريس من الاحتلال الألماني، وفي الأسبوع الثاني من أيار ١٩٤٥ يوم انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا. ففي المناسبتين، اعتمد الفرنسيون وصنائعهم في لبنان طرقًا استفزازية للتعبير عن فرحتهم. فلو «قدر لفتنة ٢٧ نيسان ١٩٤٤... وأحداث ٢٥ آب ١٩٤٤... واستفزازات ٨-١٠ أيار ١٩٤٥... أن تنجح لكانت جميع إنجازات العهد الاستقلالي قد تعرّضت للخطر...» (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج٢، ص٨٩٤).

ترسيخ الاستقلال عربيًا: تجاوب اللبنانيون مع دعوة إقامة شكل من أشكال «الوحدة العربية»، تلك الدعوة الخارجية في الأساس من العرب وحركاتهم القومية، والتي رأت لها مهمازًا قويًا في ما كان يصدر من تصريحات واقتراحات المسؤولين البريطانيين (وعلى رأسهم وزير الخارجية أنطوني إيدن) الذين كانوا يشجعون العرب على كل حركة ترمي إلى تحقيق وحدتهم. لكن الحكومات العربية أثبتت، في مشاوراتها، أنها لم تكن مستعدة للتنازل عن سيادة واستقلال الأقطار التي تمثّلها. وما قبلت به أخيرًا إنما كان تأسيس «جامعة الدول العربية». ولهذه الغاية تشكّلت لجنة تحضيرية (مصر، سورية، لبنان، العراق، السعودية، اليمن، الأردن وممثل عن عرب فلسطين) انتهت، في ٧ تشرين الأول ١٩٤٤، إلى وضع «بروتوكول الاسكندرية». وقد تضمّن هذا البروتوكول قرارًا خاصًا يتعلق بضمان استقلال لبنان. وكان هذا القرار الموضوع الأساسي الذي طرح في جلسة مجلس النواب في ١٤ تشرين الأول ١٩٤٤. فبعد أن قرأ رئيس الوزراء رياض الصلح نصّه، علّق بقوله:

«فنحن أيها السادة، أينما ذهبنا روّاد استقلال وتعاون واتحاد ووفاق بين المسيحيين والمسلمين. ونحن نحمي هذا الاستقلال التام الناجز ونفديه بدمائنا وأرواحنا، ليس فقط ضد الغرب بل ضد الشرق أيضًا» (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص١١١).

في ٩ كانون الثاني ١٩٤٥، شكّل عبد الحميد كرامي حكومته بعد استقالة حكومة رياض الصلح. وكان كرامي حريصًا في كل مناسبة على تأكيد التزام حكومته بالسياسة الاستقلالية التي كرّستها حكومة رياض الصلح. وشكّلت الحكومة وفدها إلى «اللجنة الفرعية» التي أوصى بروتوكول الاسكندرية بتشكيلها لمتابعة العمل من أجل إعداد مشروع ميثاق الجامعة العربية. وتألف الوفد من وزير الخارجية هنري فرعون، وأمين عام وزارة الخارجية فؤاد عمّون، ووزير لبنان المفوض في القاهرة يوسف سالم. وحرص الوفد اللبناني، في مناقشات الميثاق، على معارضة كل اقتراح يحد من سيادة لبنان واستقلاله (وكان للعراق والسعودية الموقف نفسه في أغلب الأحيان، خاصة لجهة معارضة الدول الثلاث: لبنان، العراق والسعودية، اقتراح رئيس الوفد المصري النقراشي باشا حول أن يتخذ مجلس الجامعة قراراته بغالبية الأصوات وتكون ملزمة، وأن تكون السياسة الخارجية واحدة موحّدة في جميع الدول العربية). وأقرّ الميثاق في ١٩ آذار ١٩٤٥، وأعلن قيام الجامعة العربية في ٢٢ آذار ١٩٤٥. وأهم ما حققه لبنان من نصوص الميثاق (مقدمة وعشرين مادة) في إطار حرصه على سيادته واستقلاله:

- إن الميثاق، وبناءً على إصرار لبنان (والعراق والسعودية)، ترك لكل بلد عربي عضو في الجامعة حرية التصرف بسياسته الخارجية وفق ظروفه ومصالحه.
- إن قرارات مجلس الجامعة تكون ملزمة لمن يقبلها، وغير ملزمة لمن يعارضها.
- إن التمثيل في مجلس الجامعة يكون على أساس المساواة بين الدول الأعضاء، كبيرة كانت أم صغيرة.

وما لبثت مصداقية هذه الضمانات أن تعرّضت لامتحان خرج منه لبنان، مرة جديدة، مطمئنًا إلى سيادته واستقلاله. فبينما كان مجلس جامعة الدول العربية منعقدًا في القاهرة في تشرين الثاني ١٩٤٥، أثار مسؤولون أردنيون موضوع توحيد «سورية الكبرى». وانتقدت الأوساط الوزارية والنيابية في كل من لبنان وسورية، وخاصة على لسان وزير خارجية لبنان حميد فرنجية، ومن بعده فيليب تقلا، ووزير خارجية سورية خالد العظم، إثارة هذا الموضوع. وبعد أخذ ورد، وجدال استمرّ حتى تشرين الثاني ١٩٤٦، ودار بين كبار المسؤولين الأردنيين واللبنانيين والسوريين في المجالس النيابية وفي البيانات والمؤتمرات الصحافية في كل من عمان وبيروت ودمشق والقاهرة (مقر جامعة

الدول العربية)، وبعد أن تشعّب النقاش واشتدت حدّته بحيث بات يهدّد التضامن العربي، تدخّل مجلس الجامعة، وعقد اجتماعًا خاصًا على مستوى وزراء الخارجية بمقر جامعة الدول العربية في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٦، بحث الموضوع من جوانبه كافةً، واتخذ القرار التالي:

«أثير في الآونة الأخيرة جدل حول مشروع سورية الكبرى فترتّب على ذلك أن عقد وزراء خارجية الدول العربية اجتماعًا خاصًا ودرسوا الأمر من جميع وجوهه فتبيّن أن أحدًا لم يقصد من تناوله هذا الموضوع التعرّض لاستقلال أو سيادة إحدى دول الجامعة والنيل من نظام الحكم القائم فيها. وعليه فقد أكّدوا أن دولة كل منهم متمسكة بميثاق الجامعة وعاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصًا وروحًا». وقد شارك وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية محمد الشريفي بالتوقيع على هذا القرار إلى جانب جميل مردم بك (وزير خارجية سورية)، يوسف يس (وزير خارجية المملكة العربية السعودية)، فيليب تقلا (وزير خارجية لبنان)، فاضل الجمالي (وزير خارجية العراق)، ابراهيم عبد الهادي (وزير خارجية المملكة المصرية) والقاضي محمد العمري مندوب اليمن (شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي، ج٢، ص٩١٣؛ نقلًا عن «الكتاب الأردني الأبيض»، ص٢٦٧).

ترسيخ الاستقلال دوليًا: بعد إعلانه الشكلي الحرب على ألمانيا واليابان، دُعي لبنان للاشتراك بمؤتمر سان فرنسيسكو في الولايات المتحدة الأميركية لمناقشة مشروع ميثاق الأمم المتحدة وتوقيعه. وتألف الوفد اللبناني من وزير الداخلية وديع نعيم رئيسًا، ومن النائب رئيس الوزراء السابق عبد الله اليافي، ووزير لبنان المفوض في القاهرة يوسف سالم، ومن الرئيس في محكمة الاستئناف صبحي محمصاني مستشارًا قانونيًا، ثم انضمّ إليهم في أميركا وزير لبنان المفوض في واشنطن شارل مالك.



وديع نعيم مع الجنرال كاترو (١٩٤٥).

وهذه الدعوة التي وُجّهت إلى لبنان وسورية ما كانت لتحصل لولا مؤازرة الدول العربية وتأييد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، إذ كانت فرنسا تضغط عليهما لحملهما على القبول بتوقيع معاهدتين تحلّان محل الانتداب.

وفي ٢٦ حزيران ١٩٤٥، وقّعت خمسون دولة، منها لبنان، الميثاق الدولي، وأُعلن قيام هيئة الأمم المتحدة. وحقّق هذا الميثاق للبنان مكاسب معنوية وحقوقية وسياسية. وكانت المادة ٧٨ أكثر مواد الميثاق استئثارًا باهتمام الوفد اللبناني، «ذلك لأن فرنسا كانت تزعم أن انتدابها على لبنان ما زال قائمًا... وسعى الوفد اللبناني سعيًا حثيثًا مع وفود الدول الصغيرة الأخرى حتى تمكنوا بإصرارهم من حمل المؤتمر على إقرار هذه المادة التي تحرم سيطرة دولة عضو في الأمم المتحدة على دولة أخرى عضو فيها كذلك. وقد شكّلت هذه المادة أحد أهم المبادئ الحقوقية الأساسية التي استند إليها لبنان، فيما بعد، عندما خاضت حكومته معركة الجلاء...» (شفيق جحا، مرجع مذكور، ص٩١٨).

على أن فرنسا ظلت محتفظة، في لبنان كما في سورية، بقيادة المجندين المحليين الذين أطلق عليهم إسم «الأفواج - أو القوات - الخاصة» Troupes Spéciales، كما ظلت متمسكة بفكرة استبدال الانتداب الضائع بمعاهدة تضمن لها مركزًا ممتازًا في البلدين. وذلك بالرغم من مقاومة حلفائها، وخاصة بريطانيا، لهذه الفكرة. فلجأت، في ١٧ أيار ١٩٤٥، أي بعد انتهاء الحرب في أوروبا بتسعة أيام، إلى نقل فرق من الجنود السنغاليين إلى بيروت لتدعيم الجيش الفرنسي في لبنان وسورية، ودون إشعار حكومتيهما بذلك. فقامت الاضطرابات في البلدين. وفي جو من الحماسة الوطنية الشديدة، ردًا على هذا الاستفزاز الفرنسي، أقرّ البرلمان اللبناني، لأول مرة، موازنة وزارة الدفاع الوطني لإنشاء جيش لبناني. وفي سورية، تدهور الوضع بسرعة، واتخذت المواجهة بين الفرنسيين والسوريين طابع الصدام العنيف: أضربت المدن السورية وانطلقت المظاهرات مطالبة بإنشاء جيش وطني وبجلاء الجيش الفرنسي، وأخذ المجنّدون السوريون يفرّون من الجيش الفرنسي ويلتحقون بقوات الأمن السورية، ووقعت اشتباكات دموية، وتضامن اللبنانيون مع السوريين بمظاهرات حاشدة ومؤتمرات ولقاءات راحت تطالب بجلاء الجيوش الأجنبية... وفاز اللبنانيون والسوريون بتأييد عربي (خاصة من العراق ومصر)، وأذاعت وزارة الخارجية البريطانية، في ٢٦ أيار ١٩٤٥، بيانًا عبّرت فيه عن قلقها إزاء حالة الاضطراب السائدة في سورية ولبنان، واعتبرت الحكومة الأميركية أن جميع الدول المشتركة في مؤتمر سان فرنسيسكو (بما فيها لبنان وسورية) دولًا مستقلة لا يجوز أن يطبّق عليها نظام الوصاية، كما أصدرت الحكومة السوفياتية بيانًا أشارت فيه إلى أعمال التعسّف والقمع التي تقوم بها القوات الفرنسية في سورية.

وبقيت فرنسا على تصلبها، وأصدرت، في ٢٨ أيار ١٩٤٥، بيانًا حمّلت فيه مسؤولية الاضطرابات إلى الحكومتين اللبنانية والسورية، واعتبرت أن ما أرسلته من جنود كان على سبيل الإبدال فقط. وتردّى الوضع بسرعة، وبين ٢٩ و٣١ أيار قصفت القوات الفرنسية دمشق بالمدافع وبالطائرات الحربية، وتدخّلت بريطانيا بناءً على نداء عاجل من الحكومة السورية، وأمر تشرشل بوقف القتال، وانتقلت السلطة الأمنية في سورية إلى أيدي الجيش البريطاني، وانسحبت القوات الفرنسية إلى ثكناتها. وفي ٤ حزيران (١٩٤٥)، التأم مجلس الجامعة العربية وأصدر بيانًا اعتبر فيه أن الحكومة الفرنسية اعتدت على سورية ولبنان وان بقاء القوات الفرنسية فيهما يتنافى مع حقوق السيادة والاستقلال. وفي ٢١ حزيران (١٩٤٥)، عقد أركان الحكومتين، اللبنانية والسورية، اجتماعًا في دمشق، وأعلنوا على أثره عزم الحكومتين على عدم منح أية دولة امتيازًا ومركزًا خاصًا وعلى المضي بحزم وقوة في سياستهما الاستقلالية.

ورأت الحكومة الفرنسية نفسها مهزومة ومعزولة، فعمدت إلى الحوار مع الحكومتين اللبنانية والسورية. وجرت اجتماعات مكثفة بين الأطراف الثلاثة. وفي ٨ تموز ١٩٤٥، أصدرت المندوبية العامة الفرنسية بلاغًا جاء فيه: «... لم يبقَ أي مانع يحول دون رغبة لبنان وسورية المشروعة في تأليف جيشين وطنيين...» (شفيق جحا، مرجع مذكور، ص٩٥٥؛ نقلًا عن منير تقي الدين، الجلاء، ص١٤٨. بلغ عدد أفراد الجيشين ٢٥ ألف جندي وضابط، منهم ٥ آلاف للبنان، و٢٠ آلاف لسورية). وفي الأول من آب ١٩٤٥، وقّع الجانبان اللبناني والفرنسي بروتوكولًا ينصّ على أن القوات العسكرية من مختلف الأسلحة التي كانت تشكّل سابقًا «جيوش الشرق الخاصة» قد سلّمت مع معداتها وثكناتها إلى حكومة الجمهورية اللبنانية. وكانت الحكومة اللبنانية قد عيّنت، قبل ذلك بأيام قلية، الزعيم فؤاد شهاب قائدًا للجيش، والزعيم سليمان نوفل رئيسًا لأركان حرب وزارة الدفاع الوطني.

وفي ٢٠ آب، استقالت حكومة عبد الحميد كرامي، وخلفتها حكومة جديدة تألفت من سامي الصلح رئيسًا، ومن الوزراء حميد فرنجية (وزيرًا للخارجية) وإميل لحود وسعدي المنلا ويوسف

سالم وجبرائيل المر وجميل تلحوق. واستمرّت هذه الحكومة في مباحثاتها مع الحكومة الفرنسية لاستلام باقي المصالح. وتكللت هذه المباحثات بالنجاح في الثلث الأخير من ١٩٤٥. وعند نهاية ذلك العام كانت الحكومة اللبنانية قد استلمت من السلطات الفرنسية شركة مرفأ بيروت ومرفأ طرابلس، وشركة السكك الحديدية، وسواها.

الجلاء: في ١٣ تشرين الأول ١٩٤٥، عقد رئيسا الجمهوريتين اللبنانية والسورية، بشارة الخوري وشكري القوتلي، وأركان حكومتيهما، اجتماعًا في بلدة الزبداني السورية، وقرّروا مطالبة فرنسا وبريطانيا بتحديد موعد لانسحاب قواتهما معًا من سائر الأراضي اللبنانية والسورية.

لكن الحكومتين الفرنسية والبريطانية كانت تجريان مفاوضات لضمان مصالحهما في البلدين المشرقيين أسفرت عن اتفاق بينهما وقّعتاه في ١٣ كانون الأول ١٩٤٥ وتضمّن بنودًا حملت الحكومة اللبنانية (ووزير الخارجية حميد فرنجية) على الاعتقاد، عن حق، بأن الدولتين مصممتان على إبقاء قوات لهما في لبنان. وجاءت حادثة ٣١ كانون الأول ١٩٤٥ لتعزّز هذا الاعتقاد، إذ وصلت إلى مرفأ بيروت السفينة الفرنسية «ساجيتار» وعلى متنها ٢٠٠ جندي فرنسي، فمنع رجال الأمن العام اللبناني الجنود من النزول إلى البر. «ومع أن هذه الأزمة سُوّيت بسرعة بتأكيد الفرنسيين أن هؤلاء الجنود وحدات غير مسلحة... وانه سيسافر على الباخرة عينها ألف جندي سنغالي... وهكذا كان» (بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج٢، ص٢٠٥)، إلا أنها زادت الشكوك بحسن نوايا السلطات الفرنسية. وبدأت الحكومتان اللبنانية والسورية تتجهان لتقديم شكوى مشتركة إلى مجلس الأمن الدولي.

تألف الوفد اللبناني إلى الأمم المتحدة من وزير الخارجية حميد فرنجية رئيسًا، والأعضاء: رياض الصلح، يوسف سالم وكميل شمعون (وزير لبنان المفوض في بريطانيا). وتألف الوفد السوري من فارس الخوري رئيسًا، وفريد زين الدين ونجيب الأمنازي (وزير سورية المفوض في بريطانيا). وتكلّم في الجمعية العمومية رئيسا الوفدين، وأجرى الوفدان اتصالات بوفود الدول العربية ووفود دول أميركا الجنوبية وغيرها. وفي ٤ شباط

«بعد الاحتفال بعيد الجلاء وضعت لوحة تذكارية في هذا الشأن على صخور نهر الكلب وحضر الاحتفال. إلى جانب الرئيسين بشارة الخوري ورياض الصلح وأركان الدولة، الرئيس السوري شكري القوتلي ووزير خارجيته جميل مردم. وكان هناك أيضًا رئيس مجلس النواب صبري حماده، ونائب رئيس الوزراء وزير الأشغال العامة غبريال المر، ووزير الدفاع الأمير مجيد أرسلان، وكمال جنبلاط وجورج حيمري والدكتور الياس الخوري أحد أركان الكتلة الدستورية» («زهير عسيران يتذكر»، دار النهار للنشر، ط١، ١٩٩٨، ص٦٦).

١٩٤٦، قدّم الوفدان، باسم حكومتيهما، شكوى لبنانية سورية إلى مجلس الأمن الدولي تطالبه باتخاذ قرار يوصي بجلاء جميع الجيوش الأجنبية.

كانت حصيلة المناقشات في مجلس الأمن كسبًا معنويًا للبنان وسورية، لأنها كرّست الاعتراف الدولي مجددًا باستقلالهما وأيّدت الجلاء مبدئيًا عن أراضيهما. أما عمليًا، فلم يتخذ المجلس قرارًا حاسمًا بصدد الشكوى وأغلق ملفها، وخاب أمل الوفدين. لكن تصريح المندوب الفرنسي (وزير الخارجية) جورج بيدو، وتصريح المندوب البريطاني (وزير الخارجية) أرنست بيفن، بخصوص استعداد حكومتيهما متابعة المفاوضات بشأن الجلاء فتحا باب الأمل من جديد. وتحمّس وزير الخارجية، حميد فرنجية، لهذه المفاوضات، التي اتُّفق على إجرائها في باريس. وفي ١٠ آذار ١٩٤٦، عقد رئيسا الجمهورية اللبنانية والسورية، وأركان حكومتيهما، اجتماعًا مشتركًا في شتورة لاتخاذ موقف لبناني – سوري موحّد حيال مفاوضات الجلاء. ونجحت المفاوضات، وغادر الوفد اللبناني باريس في ٣١ آذار ١٩٤٦، وسارت عملية الجلاء وفق الخطة المتّفق عليها في المفاوضات. وفي الأول من كانون الثاني ١٩٤٧، احتفلت الحكومة رسميًا بتدشين لوحة تذكارية للجلاء على صخور نهر الكلب.

«كان هذا من الناحية العسكرية، أما من الناحية السياسية فكان المندوب الفرنسي العام الجنرال بينيه قد غادر لبنان نهائيًا في ٦ تموز ١٩٤٦. وبذهابه زال منصب المندوب الفرنسي العام الذي كان آخر رمز باق من رموز عهد الانتداب الغابر. وبعد مغادرة بينيه بيروت بيومين، وصلها الكونت أرمان دو شايلا ممثلًا لفرنسا في لبنان، ليس بصفته مندوبًا عامًا، بل وزيرًا مفوضًا عاديًا يترتب عليه أن يكون مقبولًا في الحكومة اللبنانية وأن يقدّم أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية حسب الأصول البروتوكولية» (شفيق جحا، مرجع مذكور آنفًا، ص٩٩٦).

عدد سكان لبنان وتوزّعهم الجغرافي وتجاهل توزّعهم الطائفي في مطلع عهد الاستقلال: كلفت دولة الاستقلال، في مطلع عهدها، الخبير الاقتصادي «جيب» مهمة تحديد ركائز الاقتصاد اللبناني واقتراح الحلول لمشاكله. وقدّمت البعثة تقريرها الرسمي عام ١٩٤٨ معتمدة إحصاءات «الميرة» وتوزيع الإعاشة والضرائب لعام ١٩٤٣–١٩٤٤، متوصلة إلى نتائج أقرب ما تكون إلى الدقة العلمية الممكنة في ظل غياب كامل للإحصاءت الرسمية.

تبيّن لهذه البعثة أن العدد الإجمالي لسكان لبنان هو مليون و٦٤ ألف نسمة موزّعون على المحافظات اللبنانية بالنسب التالية:

بيروت	٢٣٧٠٠٠ نسمة، أي ٢٢٪
جبل لبنان	٢٧٢٠٠٠ نسمة. أي ٢٦٪
لبنان الشمالي	٢٢٧٠٠٠ نسمة، أي ٢١٪
لبنان الجنوبي	١٧٠٠٠٠ نسمة، أي ١٦٪
البقاع	١٥٨٠٠٠ نسمة، أي ١٥٪

أما توزيعهم تبعًا للجنس فهو ٥١٪ للذكور، و٤٩٪ للإناث، وتبعًا للمناطق فهو الثلث للمدن والثلثان للأرياف.

ويوصي تقرير بعثة «جيب»، وبشكل إنذار، بقوله: «... هناك حقيقة بارزة وهي أن عدد سكان لبنان يزداد بسرعة هائلة. وإذا لم تتدخّل المهاجرة، كما حصل في القرن الماضي وفي الربع الأول من القرن الحالي، فمن المحتمل أن يتضاعف عدد سكان لبنان فيصبح مليونين وربعًا بأقل من ٢٥ سنة. إن المشاكل التي ستخلقها هذه الزيادة في السكان، إن كانت عن طريق إيجاد الغذاء الكافي لها، أو عن طريق العمل المثمر، ستكون عبئًا ثقيلًا جدًا على كاهل البلاد إذا لم تبادر إلى تحسين الموارد، والاستفادة منها بأحسن الطرق الاقتصادية» (د. مسعود ضاهر، لبنان: الاستقلال، الصيغة والميثاق»، دار المطبوعات الشرقية، بيروت ١٩٨٤، ط٢، ص١٤).

ويضيف د. مسعود ضاهر: «نشير هنا إلى أن تقرير بعثة «جيب» وإحصاء «لبنان في عهد



١٩٤٧: الشيخ بشارة الخوري، وإلى يساره رياض الصلح وهنري فرعون، وإلى يمينه حبيب أبي شهلا وعبد الله اليافي وكمال جنبلاط.

الاستقلال» (صادر عن الدولة اللبنانية عام ١٩٤٧، ويستند إلى حد كبير إلى إحصاءات بعثة جيب) يتجاهلان تمامًا التوزيع الطائفي للسكان في لبنان ويستندان إلى إحصاء ١٩٣٢ في محاولة رسمية من الدولة اللبنانية للهروب من مواجهة الواقع المستجدّ بعد الاستقلال، خاصة وان الهجرة أيام الانتداب ساعدت على اختلال النسب السابقة لمصلحة الطوائف الإسلامية. وبدأت المطالبة بإجراء الإحصاء الشامل وإعطاء رئاسة الجمهورية للمسلمين منذ ١٩٣٢ في مؤتمر الساحل (المنعقد في ١٨ شباط ١٩٣٢) والذي ضمّ ممثلي السنّة والشيعة والدروز، وطالب بمركز رئاسة الجمهورية لأن المسلمين باتوا الأغلبية السكانية ويدفعون ثلاثة أرباع الضرائب ولهم الحق في المقاعد الإدارية العليا بنسبة النصف على الأقل. وهذا ما جعل دولة الاستقلال تحجم عن إجراء إحصاء طائفي منذ ١٩٣٢ حتى اليوم» (ص١٤، نقلًا عن د. إدمون رباط، «التشكّل التاريخي للبنان»، بالفرنسية، ص٣١٩. ويضيف د. مسعود ضاهر، في الحاشية، ص٣٩، ونقلًا عن مجلة «مراسلات المشرق»، أن المفوض السامي دو مارتيل قد أكّد لمفتي بيروت أن حقوق الأقليات ستبقى دومًا محفوظة. لكن المفتي أبدى امتعاضه قائلًا بأن المسلمين ليسوا أقلية بل يشكّلون أغلبية السكان في الجمهورية اللبنانية).

أول سفير فرنسي يشيد بوزير الخارجية حميد فرنجية: تحقّق الاستقلال وأصبح «الوجود» الفرنسي وجودًا دبلوماسيًا في العاصمة بيروت، وكان أول سفير فرنسي في لبنان بعد الاستقلال

الكونت أرمان دو شايلا الذي عرف أغلب رجالات الاستقلال عن قرب، في طليعتهم حميد فرنجية (وزير الخارجية ١٩٤٥-١٩٤٦). فقال فيه: «... فهمتُ من المقابلة الأولى أنه من نوع الرجال الذي لا يسمح لأحد بأن يدوس على قدميه أو أن يتطاول على سيادة بلده. ولما كانت مهمتي تشجيع سيادة لبنان وتمتين العلاقات مع اللبنانيين، فقد أكبرتُ فيه هذه الميزة. فبادلني الاحترام والمودة. مع العلم أنني وصلت إلى بيروت في مرحلة دقيقة. فالجلاء لم يكن قد انتهى بعد. وكانت لنا مصالح كثيرة يجب التفاوض والتفاهم بشأنها» (جورج فرشخ، «حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال»، ط١، ١٩٩٧، ص١٠٤: حوار بين فرشخ والكونت دو شايلا في نادي الحلفاء في باريس في ٤ نيسان ١٩٩١، وكان دو شايلا بلغ ٩٢ من العمر، وتوفي في ٢٠ شباط ١٩٩٦).

أول تظاهرة ثقافية عالمية في أصغر دولة: تزامن انعقاد مؤتمر اليونسكو في المكسيك (تشرين الأول ١٩٤٧) مع وجود حميد فرنجية في باريس لإجراء مفاوضات النقد. فاغتنم الفرصة وطلب من زميله الفرنسي جورج بيدو أن يدعم ترشيح لبنان لاستضافة مؤتمر اليونسكو الثالث. وجاءه الدعم الأساسي من صديقه رئيس الوفد الفرنسي إلى مؤتمر اليونسكو الثاني في مكسيكو الفيلسوف الفرنسي جاك ماريتان الذي، ما إن علم بترشيح لبنان «حتى تولى المسألة وكأنها مسألة فرنسية». وكتب وزير لبنان المفوض في مكسيكو، يقول: «ومن الإنصاف أيضًا أن نذكر الوفد الفرنسي ورئيسه الفيلسوف المفكر جاك ماريتان، سفير فرنسا إذّاك لدى الفاتيكان. فقد أيّدنا تأييدًا كاملًا مطلقًا، رغم أن الفئة المعارضة كانت تود انتقاء باريس» («حقائق لبنانية» للشيخ بشارة الخوري، ج٣، ص٥٢٥)، ورغم المعارضة العنيفة التي قادتها وفود الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا، «التي لم تكن تريد أن تغامر بأن تتولى المؤتمر العام الثالث أصغر دولة من الدول المنتسبة إلى المنظمة، التي كان عددها ٤٨ دولة».

وخاض لبنان، مدعومًا من الكتلة العربية، معركة انتزاع موافقة منظمة اليونسكو على عقد مؤتمرها العام الثالث في بيروت (١٩٤٨)، وفاز بها. فانكبّ حميد فرنجية على تأمين البناء والتجهيزات، فكان قصر اليونسكو في بيروت، واختيرت عبارة «تقدم الحضارة العالمية» شعارًا للمؤتمر الذي افتتحه الشيخ بشارة الخوري في ١٧ تشرين الثاني ١٩٤٨، والذي انتخب بالإجماع حميد فرنجية رئيسًا له.

وتعرّض المؤتمر لخطر الإلغاء أكثر من مرة لشدة ما بذلت إسرائيل من محاولات لفرض حضورها، وحرّكت الولايات المتحدة ودولًا أخرى للمطالبة بالسماح لها بالحضور. لكن حميد فرنجية أبلغ جميع الذين راجعوه وكاتبوه انه يفضّل أن يلغي المؤتمر على أن يستقبل اسرائيل. وشدّ أزره رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة (رياض الصلح).

ومن أبرز الذين ألقوا الكلمات في المؤتمر، كان جورج بيدو (رئيس الوفد الفرنسي)، وكان محاطًا من نجوم الفكر والفلسفة من أمثال غبريال مارسيل، فيلسوف الوجودية المسيحية، ولويس ماسينيون العالم المتبحّر في الإسلام والعرب. وكانت محاضرته بعنوان «الشرق الأدنى، ملتقى الحضارات والمدنيات». وجورج بيدو ليس سياسيًا عاديًا، فهو مؤرّخ وأستاذ تاريخ في الجامعات الفرنسية.

ومحاضرة أخرى أثارت الاهتمام والمناقشة ألقاها الدكتور طه حسين عن تأثير الأدب العربي في الآداب الغربية. وكان الملك فاروق اختار طه حسين وزيرًا للثقافة. وكذلك محاضرة الدكتور قسطنطين زريق عن الحضارة العربية ومساهماتها في إغناء التراث العالمي، ومحاضرة جواد بولس عن «الثوابت التاريخية في الشرق الأدنى».

واتخذت الجمعية العمومية للمؤتمر سلسلة من المقررات في مختلف حقول التربية والعلوم

والثقافة، لا سيّما في ما يتعلق بحقوق النشر والتأليف. وخرجت الجمعية عن تقاليدها، فاتخذت قرارًا بمساعدة اللاجئين المقتلعين عن ديارهم (جورج فرشخ. «حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال». ط١. ١٩٩٧. ص٢٣٨–٢٤٠).

الفساد: لم يلاق عهد بشارة الخوري، في سياسته الداخلية، النجاح الذي لاقاه في سياسته الخارجية. إذ إن مآثره، في الحقل الداخلي، كادت أن تقتصر على تحقيق «الميثاق الوطني».

«على أن ضعف السنوات الأولى للاستقلال، تحت رئاسة بشارة الخوري، ظهر أكثر ما يكون في الميدان الإداري. وليس هذا بمستغرب في بلاد سيطرت فيها المصالح العائلية والطائفية. ثم إن الفساد في الإدارة اللبنانية لم يكن جديدًا، وإنما كان موروثًا عن عهود سابقة. إلا أن وطأة هذا الفساد ازدادت في عهد بشارة الخوري ازديادًا واضحًا. فعمّت المتاجرة في النفوذ، وكثرت الفضائح. ومما ساعد على انتشار الفساد صلات الصداقة والقربى التي جمعت بين رئيس الجمهورية وكبار رجال الأعمال الذين استفادوا من وجوده في الحكم لخدمة مصالحهم» (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، ط٦، ص٢٤٠).

«ما كان الفساد المستشري في المجتمع اللبناني أمرًا خافيًا على أحد (...) وخلال الحرب العالمية الثانية، ازدهرت الفئة التجارية الكومبرادورية التي تضم خليطًا مبرقشًا من السماسرة والوسطاء النشيطين الماكرين، ووكلاء الشركات الأجنبية الذين لا يستنكفون من التحايل والتهريب والالتفاف على القوانين إذا كان ذلك يبشرهم بربح أكيد وسريع» (إيغور تيموفييف، كمال جنبلاط الرجل والأسطورة، دار النهار للنشر، ط١، تشرين الأول ٢٠٠٠).

المعارضة تبدأ بتقديم المطالب: في نهاية ١٩٤٥، شكّل عدد من النوّاب، على رأسهم عبد الحميد كرامي، جبهة معارضة سُمّيت في البداية «الكتلة المستقلة» ثم «كتلة الإصلاح». وفي **٢٣** كانون الثاني ١٩٤٦، التقى وفد منهم ضمّ عبد الحميد كرامي وكمال جنبلاط وألفرد نقاش وهنري فرعون الرئيس بشارة الخوري وعرضوا عليه المطالب الأساسية لبرنامجهم الذي «يهدف إلى أبعد مما يظنه الناس من الإصلاح العملي في مختلف فروع السلطات التشريعية والإدارية والقضائية»، على ما أوردته صحيفة «التلغراف».

كانت المهمة الملحّة الأولى التي تطلب حلًا عاجلًا، في رأي النواب الإصلاحيين، تعديل الدستور بحيث ينسحب ذلك التعديل على قانون الانتخاب الذي يتعين جعله مطابقًا للقوانين الناجحة المعمول بها في الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى. ويرى زعماء المعارضة أن إصلاح قانون الانتخاب ضروري لكي يمثل مجلس النواب بشكل أوسع مختلف فئات الشعب، المواطنين وهيئاته ونقاباته. وكان المفروض أن يتم تشكيل مجلس استشاري من النقابات يعمل بصورة دائمة إلى جانب مجلس النواب.

وبهدف وضع حد لتضخّم الجهاز الإداري الناجم عن التعيين بالمحسوبية، دون الالتفات إلى الكفايات، اقترح أعضاء كتلة الإصلاح إقرار «قانون التوظيف» ووضع نظام عام للموظفين يكفل اختيارهم وترقيتهم على أساس الكفاية والمؤهلات. ويلتقي هذا الاقتراح مطلب اعتماد مبدأ اللامركزية وتوسيع صلاحيات المسؤولين في الإدارة المحلية، ذلك أن نظامًا كهذا يعفي آلاف اللبنانيين من مشقة الانتقال إلى بيروت لملاحقة أبسط المسائل، كما يحول دول تفشي الرشوة بين كبار موظفي العاصمة.

ومن المطالب الأخرى المهمة التي تقدمت بها المعارضة، إقرار قانون لضمان استقلال الهيئات القضائية بحيث يغدو الخطوة الأولى لاعتماد مبدأ فصل السلطات الذي هو أساس المجتمع الديمقراطي (تيموفييف، مرجع مذكور آنفًا).

... وبشارة الخوري يبدأ بتعبئة الموالين: لم يكن الرئيس بشارة الخوري يعترض من حيث المبدأ على ضرورة الإصلاح. ففي تلك السنين كانت الألسن تلهج بكلمة «الإصلاح»، وكل من يعارض التبدلات صراحة يجازف بسمعته فينعت بـ«الرجعي». إلا أن بشارة الخوري قد أدرك للحال مبعث الخطر الذي يهدّد نظام العلاقات القائم في عهده، فاعتبر مذكرة المعارضة وسيلة لجس النبض قبيل هجوم لا بد أن تقدم عليه في الصراع من أجل منصب رئيس الوزراء، ولا سيّما أن تصدّعًا حدث في وزارة سامي الصلح كان ينذر بقرب نهايتها. ولذا ما كان يُنتظر أن يأتي الحوار بين بشارة الخوري والمعارضة بنتيجة مثمرة سلفًا مع أنه «جرى في جو ودي»، كما أكدت «التلغراف». وقد يبدو أقرب إلى الصحة، والحال هذه، افتراض بعض المؤرّخين أن الرئيس بشارة الخوري قرّر، فور توديعه ضيوفه، أن يعبّئ جبهة النواب الموالين له للتصدي لمذكرة المعارضة (تيموفييف، المرجع المذكور).

حادثة ٨–٩ أيار ١٩٤٩: طُويت مسألة الإصلاحات بعض الشيء، خلال الأشهر الأولى من ١٩٤٦، إذ كانت الأنظار موجّهة نحو مسألة جلاء القوات الفرنسية والبريطانية عن سورية ولبنان.

لكن في ٨ أيار، نشر زعماء المعارضة النص الكامل لمذكرتهم الإصلاحية في جريدة «صوت الأحرار» دون أن يعرضوها رسميًا على رئيس الجمهورية أو الحكومة أو مجلس النواب، في خطوة اعتبرت أنهم شاءوا الاحتكام مباشرة إلى الشعب. فنزلت المذكرة كالصاعقة على أنصار رئيس الجمهورية.

وفي اليوم التالي، ٩ أيار، انتقد الأمير مجيد أرسلان المذكرة بشدّة. وحدثت مشادة بينه وبين جنبلاط «كادت تنتهي بفاجعة عندما شهر الشيخ نجيب أبو حمزة، مرافق كمال جنبلاط، مسدسه وصوّبه إلى صدغ رئيس مجلس النواب صبري حمادة ردًا على ملاحظة شديدة اللهجة صدرت عنه بحق جنبلاط. واعتُقل الشيخ نجيب، الشديد الانفعال، وأُودع سجن الرمل. أما كمال جنبلاط فقد صوّت النواب على إخراجه من قاعة المجلس، فخرج متوعدًا وتفوّه بعبارته الشهيرة التي أربكت النواب وذاعت في لبنان بأسره بعد ساعات: أخرج الآن ولكني سأعود إلى المجلس بالقوة المسلحة» (تيموفييف، المرجع المذكور).

ولم تكن سهلة تسوية الخلاف بين جنبلاط وأرسلان بعدما أثار توترًا شديدًا وزرع النفور بين أبناء الطائفة الدرزية. واضطلع بمهمة الوساطة في بيروت الأمير عادل أرسلان الذي التزم جانب كمال جنبلاط كما تفيد مذكراته لذلك اليوم.

«بيان إلى الأمة»، ثم فترة ركود: في ١٤ أيار، نشر جنبلاط في جريدة «البشير» مقالًا بعنوان «بيان إلى الأمة» عرض فيه بوضوح رؤيته الموقف، وعلّل ضرورة الإصلاحات التي لا بد منها. وكانت تتوارد آنذاك على الحكومة ومجلس النواب وهيئات تحرير أبرز الصحف آلاف الرسائل والبرقيات من مختلف الأحزاب والهيئات الاجتماعية وعامة المواطنين، تأييدًا لـ«مذكرة الإصلاحات». ومع ذلك تجمدت المبادرة النيابية الإصلاحية، وحلّت فترة من الركود في المطالب الإصلاحية. وأوضح جنبلاط أسباب «الهدنة» الموقتة بين المعارضة والحكم على النحو الآتي:

«عمدنا إلى تجميد المذكرة الإصلاحية لخشيتنا أن تشكل ضغطًا على الحكومة، فتدفعها إلى تيار الرضوخ لمطلب تقدمت به آنذاك السياسة البريطانية بشأن توقيع معاهدة دفاع مشترك مع لبنان، على غرار المعاهدة العراقية – البريطانية. وقد يفيد الاستعمار، وإن بشكل غير مباشر، من المحاولات الأكثر تجردًا وصفاءً، ليمارس ضغوطه تحقيقًا لغاياته السياسية، وخاصة عندما لا يكون في الحكم أشخاص مبدئيون» (تيموفييف، المرجع المذكور).

ونزل كمال جنبلاط عند رغبة والدته السيدة نظيرة بضرورة مد جسور مع الرئيس بشارة الخوري والقيام بزيارته؛ وحُدّد موعد الزيارة. لكن جنبلاط نشر في الصحف قبل يوم من موعد اللقاء مقالة، ربّما جاءت لتبدّد مخاوف زملائه في المعارضة كيلا يسيئوا فهم نياته، وجاء فيها إنه لن يقبل «أية مساومة على الانتخابات المقبلة من أي شخص مهما علا مقامه». فعمد بشارة الخوري في الحال إلى إلغاء الموعد. لكن تسوية الموقف جاءت بفضل مرونة كمال جنبلاط نفسه. فبعد أيام توجّه إلى قصر بيت الدين، دون علم مسبق، بصحبة الأمير حسن الأطرش وحبيب أبي شهلا وهنري فرعون وبيار الجميل. فاستقبل الرئيس ضيوفه بمنتهى الحفاوة، وعاتب جنبلاط على موقفه. ومما قاله عن تلك الزيارة: «وافترقنا على أحسن حال وأفسحنا المجال لعلاقة جديدة مع دار المختارة».

«عندما كتب الشيخ بشارة الخوري هذه الكلمات كان يعلم بالطبع أن تلك الفرصة لم تتحقق. فاللقاء في بيت الدين لم يؤدّ إلى التعاون بل قاد إلى مزيد من المجابهة التي أرغمته على الاستقالة ١٩٥٢» (تيموفييف، المرجع المذكور).

وفي ١٤ كانون الأول ١٩٤٦، شكّل رياض الصلح حكومة سُمّيت «حكومة الجبابرة»، إذ ضمّت صبري حمادة، عبد الله اليافي، غبريال المر، مجيد أرسلان، كميل شمعون، هنري فرعون، كمال جنبلاط والياس خوري.

انتخابات أيار ١٩٤٧: ما إن بدأت سنة ١٩٤٧ حتى تبيّن للجميع أن الرئيس بشارة الخوري ينوي تعديل الدستور ليتمكّن من تجديد ولايته. وجرى تحديد يوم ٢٥ أيار ١٩٤٧ موعدًا لأول انتخابات نيابية تجري في عهد الاستقلال.

وبدأت المعارضة تتهيأ لهذه الانتخابات يتقدمها بالمبادرة المعارض الشاب كمال جنبلاط



رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري يتسلّم العلم اللبناني من اللواء فؤاد شهاب.

الذي دعا إلى لقاء في منزل موريس الجميّل ضمّه ورئيس حزب الكتائب بيار الجميّل، ونعمة ثابت وعبد الله قبرصي وغيرهما من قيادة الحزب القومي. وقد ساعد على اللقاء، والحوارات فيه، أن الجناح المعتدل من الحزب القومي بقيادة نعمة ثابت تخلى، أثناء وجود زعيم الحزب انطون سعادة في المنفى، عن فكرة «سورية الكبرى» وأعلن أن الحزب لبناني.

لكن انطون سعادة، الذي عاد إلى لبنان في أول آذار ١٩٤٧، أصرّ على فصل قادة الجناح المعتدل من الحزب القومي. فتفرق اللقاء «الثلاثي المعارض»، وبعده لم تنجح كذلك محاولات قيام معارضة ثلاثية أخرى بين جنبلاط والكتائب وكميل شمعون. وجرت الانتخابات في ٢٥ أيار ١٩٤٧، وكان جنبلاط مشاركًا فيها في ما سُمي اللائحة الائتلافية لجبل لبنان، ومعظم أعضائها من الكتلة الدستورية. وكانت هذه الانتخابات «فضيحة العهد الكبرى»، إذ لجأت الحكومة فيها إلى التزوير على نطاق واسع لتضمن المجيء بمجلس جديد مؤيد للعهد القائم، فأمّنت فوز ٤٧ مقعدًا من أصل ٥٥ في مجلس النواب.

موجة من السخط واستقالة شمعون وجنبلاط والمعارضة تتصاعد: أثار تزوير الانتخابات موجة عارمة من الاستياء والسخط. وتلقّت لجنة الطعون شكاوى كثيرة من الناخبين، وأعلنت الصحف أنها ستقاطع مجلس النواب المزوّر، ووجّهت نداء إلى رئيس الجمهورية طالبته بحل المجلس وإجراء انتخابات جديدة. لكن العهد ما كان ليفكر في إبطال نتائج الانتخابات التي أجراها عن سابق تصوّر وتصميم وبهدف التجديد لسيّده.

وفي ٢٧ أيار ١٩٤٧ أعلن كميل شمعون وكمال جنبلاط الانسحاب من الحكومة. وفي ٣٠ منه، نظّم عبد الحميد كرامي وكميل شمعون وكمال جنبلاط وألفرد نقاش وعمر بيهم والمطران أغناطيوس مبارك مهرجانًا حاشدًا للمعارضة في مدرسة الحكمة حضره ممثلون عن أحزاب الكتائب والشيوعي والكتلة الوطنية. ووجّه زعماء المعارضة انتقادًا شديدًا لسياسة الحكم ودعوا إلى إعلان الإضراب العام في بيروت. وبعد أسابيع، شكّل المعارضون «كتلة التحرّر الوطني»، واختاروا عبد الحميد كرامي رئيسًا لها، وعمر بيهم أمينًا عامًا.

لكن ثمة نقطة ضعف أساسية في جبهة المعارضة لم تؤثر كثيرًا في تصاعد موجة الاستياء العام من العهد بسبب صورة الفساد والتزوير التي وُسم بها، إلا أنها أوجدت تزعزعًا في موقف زعماء المعارضة السياسي. ففي ١٩٤٦ بعث ممثل البطريرك الماروني اللبناني في المهجر (الولايات المتحدة الأميركية) بمذكرة إلى الأمم المتحدة طلب فيها مساعدة لتأسيس الوطن القومي للمسيحيين في لبنان. وفي ٥ آب ١٩٤٧ توجّه أحد أركان المعارضة الأشد خصومة للشيخ بشارة الخوري المطران الماروني أغناطيوس مبارك باقتراح إلى اللجنة الدولية المختصة بفلسطين لجعل لبنان، شأن فلسطين، وطنًا دائمًا للأقليات في الشرق الأوسط، وطالب بتأسيس دولة يهودية في فلسطين ودولة مسيحية في لبنان (المؤرّخون، وآخرهم إيغور تيموفييف، في كتابه المذكور، ص١٣٥، استندوا في إيراد ذلك إلى Politics in Lebanon, New York - London - Sydney, 1966, p. 151).

تعديل الدستور (١٩٤٨): في هذا العام قام المجلس النيابي (انتخابات أيار ١٩٤٧) بتعديل الدستور بحيث أفسح للرئيس الخوري، بصورة استثنائية، مجال انتخابه لمدة ست سنوات أخرى تبتدئ في أيلول ١٩٤٩. وما إن تمّ تعديل الدستور على هذا الشكل حتى قام الكثيرون «ومن بينهم بعض أركان الكتلة الدستورية من أمثال ميشال شيحا، يندّدون بمثل هذا التلاعب بنصوص الدستور. وكذلك أثارت فكرة التجديد للخوري ثائرة الزعماء الموارنة الطامحين إلى خلافته في رئاسة الجمهورية، فهبّوا إلى المعارضة. وكان في طليعة هؤلاء كميل شمعون، العضو السابق في الكتلة الدستورية، الذي أصبح في السنوات التي تلت التعديل زعيمًا للمعارضين» (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط٦، ص٢٤١).

هزيمة فلسطين وانتعاش المعارضة: مع نهاية عام ١٩٤٨، غدت الهزيمة العربية في فلسطين أمرًا واقعًا، وخيّمت على العواصم العربية مع موجات اللاجئين الفلسطينيين التي بدأت تندفع باتجاهها (أفادت معطيات الأمم المتحدة، أواخر ذاك العام، أن ٧٢٦ ألف فلسطيني تركوا ديارهم إبان الحرب العربية الاسرائيلية الأولى، وأن ١٠٤ آلاف منهم لجأوا إلى لبنان). وإلى ذلك تخطت العصابات الصهيونية، أثناء هجومها شمالًا، حدود لبنان الجنوبية واحتلت بقعة من أراضيه تضم حوالي ٢٠ قرية. وتُذكر، في هذا السياق، معركة المالكية الشهيرة التي خاضها الجيش اللبناني، وكان لا يزال وليدًا، وانتدب لها أيضًا الضابط محمد زغيب لقيادة «المقاومة الشعبية» بعدما أُعفي شكلًا من الخدمة، يعاونه المجاهد معروف سعد وآخرون لا سيّما الضابط فؤاد لحود. «فتلك

المعركة منعت اليهود من احتلال ولو شبر واحد من أرض لبنان» («زهير عسيران يتذكر»، دار النهار للنشر، ط١، ١٩٩٨، ص٤٧).

وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٩، وضعت الحرب أوزارها، وخسرها العرب. وسامي الصلح، الذي افتتح مداولات مجلس النواب في ٢٥ كانون الأول ١٩٤٨ على وقع الهزيمة بكلمة ساخطة صبّ فيها جام غضبه على العهد بقطبيه بشارة الخوري ورياض الصلح، كتب في مذكراته («احتكم إلى التاريخ»، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص٩٠): «كان لا بد إثر انهزام الدول المجاورة في معركة فلسطين الأولى، أن ترحل العهود في المنطقة إلى غير رجعة، أو على الأقل، أن تسقط الحكومات، غير ان الانهزام في هذه المنطقة غالبًا ما يكرّس الحكم ويحميه».

وعلى أثر الهزيمة، وبدءًا من أواخر ١٩٤٨، انتعشت المعارضة النيابية من جديد في لبنان بعدما كانت ضعفت بشكل ملحوظ مع اندلاع الحرب الفلسطينية. وترافق انتعاش المعارضة مع تقديم كمال جنبلاط والشيخ عبد الله العلايلي والدكتور جورج حنا وألبير أديب وفؤاد رزق وفريد جبران طلبًا رسميًا إلى وزارة الداخلية لتأسيس «حزب التقدم الاشتراكي» في ٢٤ شباط ١٩٤٩. واستيقظ اهتمام المثقفين اللبنانيين بالاشتراكية (كان كمال جنبلاط من أوائل المحاضرين الذين افتتحوا نشاطات «الندوة اللبنانية» بنشاط مميز من ميشال أسمر). وعلّق كمال جنبلاط أهمية بالغة على رصّ صفوف المعارضة، فانخرط في نشاط كتلة التحرّر الوطني المعارضة، ودعا إلى التحوّل من الكلام والبيانات إلى «العمل المباشر».

انقلاب حسني الزعيم: في ٣٠ آذار ١٩٤٩، أطاح الجيش السوري، بقيادة حسني الزعيم، حكومة سورية الدستورية، وأمر بوضع رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم تحت الحراسة. وسارع حسني الزعيم ووجّه الدعوة إلى زعماء المعارضة في لبنان لزيارة دمشق بهدف إغاظة الحكومة اللبنانية التي اعتبر أنها تردّدت في الاعتراف بحكمه. وقوبل وفد كتلة التحرّر الوطني بحفاوة بالغة. وفي حفل الاستقبال خصّص لكمال جنبلاط مقعد إلى يمين حسني الزعيم فيما جلس عبد الحميد كرامي وعادل عسيران إلى يساره. وباشر الزعيم ضيوفه حديثًا حول استعداده لتزويدهم السلاح بهدف إطاحة الحكم اللبناني، ثم أرسل وفوده إليهم في لبنان للغرض نفسه. لكن لا كرامي ولا جنبلاط كان في وارد القبول بمثل هذه العروض.

ولعلّ هذا ما شجّع الحزب السوري القومي على أن يحاول القيام بانقلاب مماثل (لانقلاب الزعيم) في لبنان. لكن هذه المحاولة باءت بالفشل.

إعدام انطون سعادة: انتهت محاولة الحزب السوري القومي الاجتماعي بحل الحزب وإعدام سبعة من أعضائه بمن فيهم انطون سعادة. «فعمل ذلك، بالطبع، على اكتساب عداوة السوريين القوميين ومؤيديهم للعهد القائم. وعمدت الحكومة اللبنانية، في الوقت نفسه، إلى حل الكتائب والنجادة وغيرهما من المنظمات شبه العسكرية في البلاد فدفعتها جميعًا إلى الوقوف في صف المعارضة» (الصليبي، المرجع المذكور آنفًا، ص٢٤١).

إن ما يكاد يجمع عليه المؤرخون –وآخرهم إيغور تيموفييف في كتابه «كمال جنبلاط الرجل والأسطورة» الصادر في تشرين الأول ٢٠٠٠– حول محاولة الانقلاب التي دبّرها السوريون القوميون والتي انتهت بإعدام زعيم الحزب، هو أن أنطون سعادة تمكّن من التملّص من رجال الشرطة بعد حوادث ٩ حزيران ١٩٤٩ الدامية بين الكتائبيين والسوريين القوميين في حي الجميزة في بيروت، حيث ادعت قوى الأمن أنها عثرت في مبنى جريدة القوميين، «الجيل الجديد»، على خرائط لثكن الجيش والدوائر الحكومية، ما يوحي بـ«التحضير لانقلاب موشك»، ووجّهت هذه التهمة إلى أنطون سعادة.

في سورية، عقد حسني الزعيم آماله على انطون سعادة ووعده بالمساعدة بالعدة والرجال، وأهداه مسدسًا فضيًا. واقتنع الرجل، وبدأ يبحث عن حلفاء، وأبرز الذين التقاهم لهذه الغاية كان كمال جنبلاط الذي لم يتوصل إلى إقناعه بالعدول عن تصميمه.

واعتقل أنطون سعادة فجأة ليلة ٦–٧ تموز ١٩٤٩ «وبأمر من حسني الزعيم، وسلّم في منطقة المصنع الحدودية إلى مدير الأمن العام اللبناني الأمير فريد شهاب. وكانت خطة حسني الزعيم تقضي بإطلاق النار على سعادة في محاولة فرار مزعومة. إلا أن فريد شهاب لم يرغب في تحمّل تبعة إجراء كهذا، فأوصل الأسير إلى بيروت، حيث انتشر نبأ اعتقاله بلمح البصر» (تيموفييف، المرجع المذكور، ص١٦٧؛ نقلًا عن نجم الهاشم، آخر أيام سعادة، بيروت ١٩٩٩، ص٧٥). ونقل زهير عسيران (في «زهير عسيران يتذكر»، دار النهار للنشر، ط١، ١٩٩٨، ص٧٦) على لسان محمد البعلبكي أن حبيب أبو شهلا أطلع الأخير على السر في أسباب السرعة، وقال له أبو شهلا: «اتصل الملك فاروق شخصيًا مساء اليوم الذي وصل فيه انطون سعادة إلى لبنان سالمًا بعدما علم حسني الزعيم أن شرطه لم ينفّذ بتصفيته على الطريق وطلب من الملك فاروق التوسّط لدى الرئيس بشارة الخوري ليسرعوا أقصى ما يمكن في المحاكمة. وقد استجاب بشارة الخوري وأجرى الاتصالات اللازمة بالسلطات القضائية لتحديد موعد المحاكمة بالسرعة القصوى».

أكّد الشيخ بشارة الخوري، وأسمع الزائرين الذين قصدوه في قضية سعادة وعلى رأسهم كمال جنبلاط، أن سعادة سيلاقي محاكمة «عادلة». لكن «في اللحظة التي تفوّه الرئيس بمثل هذه الكلمات كان مصير أنطون سعادة قد تقرّر في الواقع. فقد عقدت جلسة سريعة للمحكمة العسكرية التي اتهمته بالخيانة العظمى، وأصدرت حكمًا بالإعدام، وصادق بشارة الخوري على الحكم مساء ذلك اليوم (٧ تموز). ونقل أنطون سعادة تحت حراسة مشددة إلى زنزانة انفرادية في سجن الرمل، وفجر الثامن من تموز أعدم رميًا بالرصاص في الفسحة الرملية بين البحر والطريق الساحلي في منطقة الأوزاعي» (تيموفييف، المرجع المذكور، ص١٦٨؛ نقلًا عن نجم الهاشم في المرجع المذكور، ص٧٥).

صُعق الكثيرون لهذه النهاية. وبعث كمال جنبلاط باستجواب نيابي كتب فيه: «إني أطلب استجواب الحكومة اللبنانية باسمي وباسم الجيل المخلص الواعي حول الظروف الغامضة التي أحاطت بالقضاء على الأستاذ أنطون سعادة رئيس الحزب القومي الاجتماعي، وهو رجل عرف أنه رجل عقيدة ومؤسس مدرسة فكرية كبيرة وباعث نهضة في أنحاء الشرق قد يندر لها مثيل» (تيموفييف، ص١٦٨؛ نقلًا عن سامي الصلح، «احتكم إلى التاريخ»، ص٩٥).

ورغم رفض مجلس النواب مناقشة «قضية سعادة»، تقدم جنبلاط باستجواب ثان في آب، وباستجواب ثالث في أيلول، والنتيجة نفسها.

«مصلحة واحدة ويد واحدة» (جولة أفق في المنطقة): رئيس الحكومة رياض الصلح سارع إلى موافقة الرئيس الخوري على التخلص من خصمه انطون سعادة. لكن وحدها الخصومة السياسية لا تكفي لتبرير مثل هذا التنكيل وبهذه السرعة وقفزًا فوق كل الأصول القانونية. لذلك سرى الاعتقاد أن ما يحصل في لبنان، خاصة لجهة «قمة الحدث»، أي إعدام سعادة، مربوط بما يحصل في المنطقة. «فاغتيال حسن البنّا مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مصر، والتنكيل الشديد بالشخصيات السياسية والاجتماعية في ايران والعراق، وحلّ الأحزاب السياسية وملاحقة زعمائها في سورية، وأخيرًا تصفية أنطون سعادة، ألا يختفي وراء كل هذه الأحداث هدف واحد، ومصلحة واحدة، ويد موجّهة واحدة تسعى إلى الاحتفاظ بالنظام الذي تريد في الشرق الأوسط؟! ألا يعتبر رياض الصلح، والحال هذه، مجرّد منفّذ

طيّع لإرادة الغير؟! وكتب سامي الصلح في مذكراته («أحتكم إلى التاريخ»، ص٩٥) بهذا الخصوص: «شعرت من خلال مقابلتي لرياض أنه لم يكن في قرارة نفسه يرغب فعلًا في أن تتدهور الأمور لتصل إلى هذه النتيجة المؤلمة. ولكن يظهر أن ظروفًا قاهرة تجاوزته في آخر لحظة» (نقله تيموفييف، ص١٦٩).

اتفاقية الهدنة الدائمة بين لبنان واسرائيل: قرار مجلس الأمن رقم ٦٢ تاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ قضى بإقامة «هدنة في جميع أنحاء فلسطين». وعليه نشط الوسيط الدولي بالوكالة رالف بانش لوضع القرار موضع التنفيذ، ونجح في جمع المصريين والاسرائيليين في جزيرة رودس حيث توصّل الفريقان إلى اتفاقية دائمة للهدنة ووقّعا عليها في ٢١ شباط ١٩٤٩.

وكانت الحكومة اللبنانية ثانية الحكومات العربية في التجاوب مع مساعي بانش، ووقّع مندوبو لبنان واسرائيل على اتفاقية الهدنة الدائمة في رأس الناقورة جنوبي لبنان في ٢٣ آذار ١٩٤٩. وتقع الاتفاقية في مقدمة وثماني مواد.

أكّدت المقدمة أن ما قبل به الفريقان هو مجرد اتفاق هدنة لا اتفاق صلح أو سلام.

وعلى هذا كان الهدف الرئيسي من الخط الفاصل للهدنة هو «وضع خط لا يجوز للقوى العسكرية للفريقين أن تتجاوزه في تنقلاتها» (مادة ٤، فقرة ٢). وكذلك فإن «المبدأ القاضي بألا يُكتسب أي امتياز عسكري أو سياسي خلال الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن مبدأ معترف به» (مادة ٢، فقرة ١).

وتنصّ المادة الثالثة فقرة ٢ على: «لا يجوز لقوة من القوى البرية والبحرية والجوية العسكرية أو شبه العسكرية لأحد الفريقين، بما في ذلك القوى غير النظامية، أن تقترف أي عمل حربي أو عدائي ضد القوى العسكرية أو شبه العسكرية للفريق الآخر أو ضد مدنيين في أرض واقعة تحت سلطانه، أو أن تتعدّى، أو أن تجتاز، لأي هدف من الأهداف، خط الهدنة الفاصل المعين في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية، أو أن تدخل أو تتعدى المجال الجوي للفريق الآخر. أو مياهه الإقليمية على مسافة ثلاثة أميال من الخط الساحلي».

ولم تكن خطوط وقف إطلاق النار اللبنانية – الاسرائيلية كثيرة التشابك وقت توقيع الهدنة. ولذا كانت عملية رسم خطوط الهدنة الدائمة عملية سهلة، بل لعلّها الأسهل في اتفاقيات الهدنة العربية – الاسرائيلية آنذاك.

ولم تنصّ اتفاقية الهدنة اللبنانية – الاسرائيلية على إحداث لجنة استئناف يُحتكم إليها عند الخلاف على قرار صادر عن لجنة الرقابة على الهدنة كما نُصّ في الاتفاقيتين اللاحقتين مع الأردن وسورية.

ونصت المادة الثامنة من الاتفاقية على أن توضع موضع التنفيذ منذ توقيعها دونما حاجة إلى إبرام، وتحدّد هذه المادة مدة الاتفاقية «إلى حين التوصّل إلى حل سلمي»، كما تنصّ على ان إجراءات التعديل تتم بالاتفاق المتبادل للفريقين. وفي هذه الأمور تتطابق نصوص هذه المادة (٨) مع المادة ١١ من الاتفاقية المصرية – الاسرائيلية؛ الأمر الذي يؤكّد أن الاتفاقية الأخيرة شكلت نموذجًا احتُذي في كل اتفاقيات الهدنة العربية – الاسرائيلية اللاحقة (عن «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٧، ط١، ١٩٩٤، ص١٠١–١٠٢).

والمعروف أن إسرائيل لم تحترم، على الجبهة اللبنانية، اتفاقية الهدنة مع لبنان، وقد دانت لجنة الرقابة على الهدنة اللبنانية – الاسرائيلية إسرائيل عشرات المرات لخرقها لها مرارًا، وكذلك مجلس الأمن الذي نظر غير مرة في خرق اسرائيل لهذه الاتفاقية ودانه في قرارات كثيرة بدءًا من قراره رقم ٢٦٢ تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٦٨ المتعلق بالهجوم على مطار بيروت. فما يمكن قوله إزاء الهدنة اللبنانية – الاسرائيلية أنها بقيت قائمة من الناحية القانونية النظرية فحسب.

«من أين لك هذا؟» (أواخر ١٩٤٩): المعارضة في تصاعدها وتصعيدها للموقف شكّلت، في ١٩٤٩، لجنة طالبت بحل مجلس النواب «المزوّر». وفي مطلع كانون الأول ١٩٤٩، تقدّم كمال جنبلاط بمشروع «قانون الاثراء غير المشروع»، وكان ينصّ على مراقبة مداخيل موظفي الدولة الملزمين بالرد على سؤال «من أين لك هذا؟». ورفض النواب المشروع، فازداد افتضاح أمر الحكم، إضافة إلى لجوئه إلى اعتقال الصحافي المعروف جورج نقاش رئيس تحرير جريدة «الأوريان» التي تصدر باللغة الفرنسية دون إشعار وزير العدل شارل حلو الذي قدّم استقالته احتجاجًا على هذا الإجراء.

انتخابات نيسان ١٩٥١ وولادة «الجبهة الاشتراكية الوطنية»: المعارضون (والموالون) بدأوا التحضير لهذه الانتخابات منذ ١٩٥٠. وكان الحكم أصدر قانونًا جديدًا للانتخابات جعل عدد المقاعد ٧٧ بدلًا من ٥٥، وأجرى تجزئة جديدة للدوائر الانتخابية بقصد تفتيت قوى المعارضة. وأبرز حشد انتخابي للمعارضة كان في ١٨ آذار ١٩٥١ وفي بلدة الباروك. وأثناءه افتُعل حادث أدّى إلى إطلاق رصاص وذهب ضحيته ضابط الدرك بهيج شحوري الذي كان يقيم حاجزًا على الطريق المؤدي إلى مكان المهرجان وبضغط وإلحاح من سليم الخوري («السلطان سليم») شقيق رئيس الجمهورية لعرقلة المهرجان، كما قضى ثلاثة من الحزب التقدمي الاشتراكي هم حمزة أبو علوان وفايز فليحان وملحم أبو عاصي، وأُصيب عدد آخر بجروح. وحال تدخّل كمال جنبلاط دون احتدام الموقف.

في دائرة بيروت، شكّل العهد لائحته من هنري فرعون، حبيب أبو شهلا، أمين بيهم، شارل حلو، موسيس ديركالوستيان وموسى دي فريج، وفازت اللائحة بثلثي الأصوات ضد لائحة المعارضة، «اللائحة الشعبية» التي تصدرها محي الدين النصولي صاحب جريدة «الصفاء»، وكان من أعضائها البارزين نسيم مجدلاني الذي كادت أصواته أن تضاهي أصوات منافسه الأرثوذكسي حبيب أبو شهلا.

قوة المعارضة تمثلت في الجبل. ففي الشوف ضمّت لائحتها كمال جنبلاط وكميل شمعون وسالم عبد النور وراجي السعد وشفيق الحلبي وأنور الخطيب وغسان تويني وفضل الله تلحوق. وفي دائرة بعبدا – المتن الانتخابية ضمّت لائحتها بيار إده وديكران توسباط وعبد الله الحاج. وأسفرت النتائج عن تراجع ملحوظ لنواب العهد لمصلحة المعارضة. فدخل البرلمان عن الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط وأنور الخطيب، وفاز بثلاثة مقاعد أخرى كميل شمعون وغسان تويني واميل البستاني. وفي المتن حاز الدستوريون (حزب العهد) على أصوات أكثر من أصوات المعارضة، ومع ذلك لم يتمكنوا من الحؤول دون فوز بيار إده على منافسه بيار الجميّل. وإذا كان بعض مرشحي الكتلة الوطنية (إميل إده) من الفوز في المتن وطرابلس والكورة، ومن تأمين فوز لائحتها (أربعة مقاعد) التي يتصدّرها سليمان العلي في عكار، إلا أن جميع مرشحيها فشلوا في كسروان.

التفّ نواب المعارضة السبعة حول كمال جنبلاط وكميل شمعون، وأبرزهم بيار إده (الكتلة الوطنية) وغسان تويني (محسوب على القومي) وإميل البستاني (مستقل) وجوزف شادر (كتائبي)، وشكلوا كتلة برلمانية مناوئة للعهد أطلقوا عليها إسم «الجبهة الاشتراكية الوطنية» واختاروا كمال جنبلاط أمينًا عامًا لها، وأعلنوا ولادتها في ٤ أيار ١٩٥١، واتخذوا من ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي أساسًا لبرنامج الإصلاحات الديمقراطية الواسعة الذي تبنّوه.

اغتيال رياض الصلح: حول حادثة الاغتيال هذه أجمل تيموفييف (في كتابه المذكور آنفًا، ص١٨٧–١٨٨) ما جاء بصددها لدى المؤرّخين بالفقرة التالية:



آخر صورة لرياض الصلح في أوتيل فيلادلفيا في عمّان قبل نصف ساعة من اغتياله (تموز ١٩٥١). من يمين الصورة وكيل وزارة الخارجية الأردنية، رياض الصلح، سفير اسبانيا، سفير فرنسا، سفير تركيا، وزير الصحة الأردني والقائم بأعمال العراق.

«في ١٦ تموز (١٩٥١) اغتيل رياض الصلح بعيارات نارية وهو في طريقه إلى المطار بعد زيارة إلى عمان قام بها تلبية لدعوة الملك عبد الله. واتصل العاهل الأردني بالرئيس بشارة الخوري في الحال وأبلغه بالحادث. وبلمح البصر انتشر النبأ الفاجع في أرجاء البلاد. ولم يكن خافيًا على أحد أن السوريين القوميين أخذوا يتعقبون رياض الصلح فور إعدام أنطون سعادة. وكانت المحاولة الأولى لاغتيال رئيس الوزراء اللبناني في حديقة الصنائع برأس بيروت في ٩ آذار ١٩٥٠. فقد أطلق توفيق رفيع حمدان عضو الحزب القومي الممنوع عيارات نارية عدة على سيارة الرئيس رياض الصلح، لكنه أخطأ الهدف. وبسبب الشائعات المقلقة حول تدبير محاولة اغتيال جديدة لرئيس الوزراء، ناشد ابن عمه سامي الصلح رئيس الجمهورية السورية أديب الشيشكلي أن يلقي بثقله لإقناع القوميين بالعدول عن المخطط الانتقامي الذي ينوون تنفيذه. فوعد الشيشكلي بالنظر في الموضوع، لكنه نصح بألا يغادر رياض الصلح لبنان مؤقتًا. وأكّدت الأحداث لاحقًا أن رئيس الجمهورية السورية كان على حق. فقد انتهت بفاجعة مأسوية أول رحلة يقوم بها رياض الصلح إلى الخارج».

ويضيف تيموفييف حاشية مفادها أن بعض المعلومات تفيد أن أديب الشيشكلي كان على علم بالمؤامرة ضد رياض الصلح، وانه بارك اغتياله في الواقع (نقلًا عن لويس الحاج، «من مخزون الذاكرة»، ص٢٥). ويخلص تيموفييف إلى القول: «عندما فقد الرئيس بشارة الخوري، بوفاة رياض الصلح، سنده المتين في الوسط الإسلامي، تضعضع حكمه ووهن إلى درجة بات معها سقوطه مسألة وقت لا أكثر». وفي المعنى نفسه يقول كمال الصليبي (تاريخ لبنان الحديث، ط٦، ص٢٤٢): «كان رياض الصلح أقوى حلفاء الخوري، قد سقط وهو في زيارة لعمان، صريع رصاصة أحد أعضاء الحزب السوري القومي المنحل. ولعلّه لو كان حيًا في صيف ١٩٥٢، لاستطاع، بما له من نفوذ في الأوساط الشعبية

الإسلامية، أن يخفّف، لو شاء، من حدّة الأزمة. لكن غياب الصلح عن الميدان السياسي ترك بشارة الخوري وحيدًا أمام المعارضة».

آخر ما نُشر حول ملابسات الاغتيال: يروي زهير عسيران («زهير عسيران يتذكر»، دار النهار للنشر، ط١، ١٩٩٨، ص٧٩-٨٣) عن محمد شقير الذي رافق (ونسيب البربير وبشارة مارون) رياض الصلح إلى عمّان. يقول محمد شقير: «... سألت رياض بك: هل لي أن أعرف سبب إلحاح الملك عبد الله عليك لزيارته؟ أجاب: «إليك السبب إنما دون التصرف بما دار بيننا. إن الملك يشعر بالقلق فيما لو خلا العرش لسبب ما. والأمير طلال الابن البكر ليس مؤهلًا صحيًا والأمير نايف تحجبه حياته الشخصية والحسين بن طلال ما زال في الوصاية. من هنا يرى الملك أن إنقاذ العرش هو في الاتحاد مع العراق وأرسل إلى ابن أخيه في بغداد يطلعه على رغبته فلم يتجاوب حتى الآن. لذلك يرى أن أزور بغداد لهذه الغاية والتشاور مع الإخوان والرفاق هناك».

ويتابع زهير عسيران قوله، ودائمًا على لسان محمد شقير، أن رياض الصلح قبل القيام بالمهمة، وقال لشقير: «لكن السعي في هذا الاتجاه له سلبياته وانعكاساته عربيًا ولبنانيًا. إذ سيرى بعضهم في تحريكه الآن خيال سوريا الكبرى...».

في سيارة رياض الصلح المنطلقة من الفندق هو والدكتور البربير والمرافق عبد العزيز العرب، وتبعتها سيارة بشارة مارون ومحمد شقير وأحد المرافقين. في الطريق، مرّت في محاذاة سيارة الصلح سيارة أطلق مَن في داخلها النار في اتجاه الصلح. فترجّل عبد العزيز العرب وأطلق النار على سيارة الجناة فيما لحقت بها السيارة العسكرية المواكبة وطاردتها بالرصاص فأُصيب محمد صلاح وميشال الديك إصابات قاتلة «وتمكّن السائق اسبيرو حداد من الفرار والتجأ إلى ثكنة الجيش الانكليزي ومنها الى اسرائيل ثم السفر فيما بعد إلى البرازيل».

«**من قتل الملك عبد الله؟ ومن قتل رياض الصلح؟**»: ويتابع زهير عسيران ويورد تحت هذا العنوان الفقرات الثلاث التالية:

«في أسبوع واحد استشهد رياض الصلح والملك عبد الله الذي ألحّ على رياض بك أن يزوره في عمان لأمر يستدعي السرعة، فما هو ذلك الأمر الغامض حتى الآن؟ سألنا رياض الصلح قبيل سفره ما وراء هذا الإلحاح يا ترى؟ وماذا عند الملك عبد الله؟ أجاب رياض: «قال لي أحمّلك مسؤولية قومية أمام الأمة والتاريخ إذا تباطأت. فلدي أسباب مهمة وربّما مصيرية وأنت المسؤول إذا تخلفت؟». ولبّى رياض تلك الدعوة ولم يصل إلى بغداد ولم يعد إلى بيروت وبعد أربعة أيام لحق الملك عبد الله برياض وهو في المسجد الأقصى ولم يرجع إلى عمان...

«بعد نحو خمسين عامًا على اغتيال الرجلين حان وقت السؤال الكبير، مَن يقف وراء تلك الجريمة المزدوجة التي هزّت العالم العربي في ذلك الوقت؟ هل الحزب السوري القومي اتخذ قرارًا باغتيال رياض الصلح كما قيل وكما نُشر على الملأ في حينه وكما هو الواقع؟ التحقيق توقّف هنا وسُدل الستار على أنها عملية ثأر لإعدام أنطون سعادة...

«لكن أصدقاء في الحزب السوري القومي آنذاك ومنهم الأستاذان محمد البعلبكي وغسان تويني قالا لي وهما في موقع المعرفة والمسؤولية: الحزب لم يتخذ قرارًا باغتيال رياض الصلح إطلاقًا. وبعدما عرف أن أعضاء في الحزب نفّذوا الاغتيال جرى تحقيق، وعلى أثره أُجريت محاكمة حزبية لرئيسه يومذاك إثر عملية الاغتيال بسبب تفرده باتخاذ القرار والتنفيذ وبعد ذلك فصل هذا الرئيس من الحزب».

مهرجان دير القمر: كان الرئيس بشارة الخوري مطمئنًا إلى الأكثرية النيابية الموالية له، وفاته أن الأقلية النيابية المعارضة إنما كانت تعكس حقيقة توجّه أكثرية القوى الشعبية. وبدأ

هذا الوضع يتكشف أزمات متلاحقة مع مطلع العام ١٩٥٢، ومع إضراب المحامين الذين طالبوا بتعديل قانون الأحوال الشخصية، ثم رفض أهالي بعض المناطق، وبطلب من حزب الكتائب والهيئة الوطنية، تسديد فواتير الكهرباء احتجاجًا على ارتفاعها الفاحش، ثم إضراب مستخدمي الاتصالات، وبعده إضراب عمّال السكك الحديد.

واستقالت حكومة عبد الله اليافي (شباط ١٩٥٢) تحت ضغط هذه الإضرابات وبعد أن اتضح لها أن المحادثات الاقتصادية اللبنانية – السورية وصلت إلى طريق مسدود وأنها أصبحت عاجزة عن السيطرة على الموقف المتردي.

والأكثر إيلامًا بالنسبة إلى الرئيس الشيخ بشارة الخوري أن رجالًا موالين له بدأوا يشيحون بوجوههم عنه: الخطوة الأولى في اتجاه المعارضة بدأها حميد فرنجية في شباط ١٩٥٢ وهو المعتبر مرشحًا قويًا لرئاسة الجمهورية؛ وتلاه صديق بشارة الخوري وقريبه المصرفي الكبير والسياسي القوي هنري فرعون.

وفي ٤ حزيران ١٩٥٢، انطلقت في شوارع بيروت تظاهرة هي الأقوى التي عرفتها العاصمة منذ معركة الاستقلال (١٩٤٣) تأييدًا وهتافًا لكمال جنبلاط على مقالته في جريدة «الأنباء» التي أغلقتها السلطات بسببها وأحالت رئيس تحريرها ايلي مكرزل على المحاكمة. ودعمت الصحف الأخرى، وبالأخص «الطيار» و«التلغراف» و«Le Soir» و«النهار» هذه الحركة الشعبية.

وكان لسقوط النظام الملكي في مصر بيد «الضباط الأحرار» في ٢٣ تموز ١٩٥٢ أثر فعّال في تزخيم المعارضة اللبنانية. فقد اتخذت الجبهة الاشتراكية الوطنية، في ٤ آب ١٩٥٢، قرارًا بتنشيط النضال إلى أقصى حد، وبعقد اجتماع جماهيري (مهرجان) في دير القمر، وحدّدت موعده في ١٧ آب.

«عقد تجمّع المعارضة في دير القمر في الموعد المقرّر، وكانت المعارضة تلقّت قبل أسبوع سماحًا رسميًا لهذا التجمّع يعود إلى سامي بك الصلح فضل تيسيره. فهو كان يشغل منصب وزير الداخلية إلى جانب رئاسة الوزارة. وتمّ الاتفاق بينه وبين المعارضة على أن يمتنع الخطباء عن التهجّم الصريح على رئيس الجمهورية (...) لكن التقيّد بالوعد متعذّر أصلًا. ذلك أن جميع الألسن كانت تلهج بالاستقالة قبل عقد التجمّع المذكور» (تيموفييف، ص٢٠٨).

قدّر عدد الذين حضروا الاجتماع بأكثر من ٢٥ ألفًا، وكان كميل شمعون وإميل البستاني في استقبال ضيوف البلدة. وافتتح شمعون المهرجان بكلمة شدّد فيها على ضمانات استقلال القضاء والمحاكم. ثم تكلّم حميد فرنجية وعادل عسيران وأنور الخطيب ونجيب فرح وغسان تويني، «ولم يطالب أحد منهم بتنحية الرئيس بشارة الخوري عن السلطة إلا أن سيف الانتقاد الذي انهالوا به على العهد كان بتّارًا إلى درجة جعلت مسألة التنحية أو الاستقالة هي المقصد ضمنًا» (تيموفييف، ص٢٠٩)، لكنها كانت صريحة في كلمة نجيب فرح «ولو بالعنف»، والشاعر سعيد عقل حيث قدّم مطلب «إطاحة الحاكم».

آخر الخطباء كان كمال جنبلاط الذي ذكّر الحاضرين بأنهم اجتمعوا في دير القمر «لمعالجة قضية الوطن والشعب (...) فإن هناك فسادًا وهناك إصلاحًا ويجب أن نهدم لنبني». وتلا جنبلاط نص الالتزامات التي أجمع على تبنّيها زعماء المعارضة والجبهة الاشتراكية وقادة الحزب التقدمي الاشتراكي والأحزاب الأخرى. ووقّع زعماء المعارضة على مطلب استقالة رئيس الجمهورية، وهذا نصّه: «نحن المجتمعين في دير القمر في ١٧ آب ١٩٥٢ نعلن إرادتنا المتاضمنة إرضاء للضمير وتلبية لنداء الواجب أن الأوضاع الدستورية وإيجاد حكم ديمقراطي صالح وفقًا لبرنامج المعارضة الذي يضمن حرية الإنسان وحقوق الشعب ويقضي على الطغيان وذلك بإجبار المسؤول على أن ينزل عند إرادة الشعب ويتخلى عن مركزه، ونعاهد أن نستخدم لتحقيق هذه

الأهداف جميع ما في أيدينا من وسائل» (تيموفييف، ص٢٠٩؛ وفارس اشتي، «الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩–١٩٧٥»، ج٢، ص٧٧٤).

«إصلاح بالمناورة»: المغالون في موالاتهم من الوزراء، يحرّكهم «السلطان» سليم الخوري، شقيق رئيس الجمهورية، طالبوا بمحاكمة مدبّري مهرجان دير القمر. ولما لم يأخذ رئيس الحكومة سامي الصلح برأيهم وهدّد برفع الحصانة عن عدد من النواب، بمن فيهم الغارقون في فضائح فساد، عاد الموالون وبحثوا في برنامج إصلاحي مقترح من رئيس الجمهورية، أقرّته الحكومة في ١٩ آب ١٩٥٢، وسارعت المعارضة إلى رفضه على أساس أنه «إصلاح بالمناورة» على حدّ ما أسماه أحد أركان المعارضة، غسان تويني، في «النهار»، ٢١ آب ١٩٥٢. وكان قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب نقل إلى رئيس الجمهورية، بعد لقائه كمال جنبلاط، أن المعارضة تريد مشاركة أكبر عدد ممكن من رجالها في الحكومة، الأمر الذي رفضه رئيس الجمهورية رأسًا.

وزخّمت المعارضة من نشاطها، فانتقل إلى صفوفها رشيد كرامي ونوّاب طرابلس، كما اتفقت معها «الجبهة الشعبية» (المؤلفة من الأحزاب الإسلامية وفي طليعتها الاتحاد الوطني والمؤتمر الوطني وحزب النداء القومي وحزب الكتائب، والمحاورون معها عن المعارضة كان جنبلاط وحميد فرنجية وأنور الخطيب وعبد الله الحاج).

القطيعة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء: جاءت مقالة كمال جنبلاط في «النهار» (٦ أيلول ١٩٥٢)، التي طالب فيها، كأساس لكل إصلاح، بزيادة صلاحيات رئيس الوزراء، لتزيد شقة الخلاف بين رئيس الوزراء سامي الصلح ورئيس الجمهورية بشارة الخوري. وسرعان ما تطوّر الخلاف إلى قطيعة تامة بعد ثلاثة أيام فقط، أي في ٩ أيلول وأثناء الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، حيث حاول سامي الصلح إجراء بعض التعديلات على برنامج الإصلاحات الذي كان اتفق عليه الموالون في ١٩ آب. فأثارت هذه المبادرة سخط الوزراء الموالين واستقال منهم مجيد أرسلان وأحمد الحسيني وحسين العبد الله.



«الجبهة الوطنية الاشتراكية» في أحد اجتماعاتها قبيل إسقاطها حكم الشيخ بشارة الخوري (١٩٥٢). كمال جنبلاط مترئسًا الاجتماع ومتكلمًا.

«وبعد مداولات طويلة تقرّر تلاوة البرنامج من دون تعديلات، أي بالصيغة التي أقرّتها الحكومة في ١٩ آب. وتولى تلك المهمة وزير المالية إميل لحود. وفي أثره مضى سامي الصلح إلى المنصة (...) وأطلق لنفسه العنان فانهال بانتقاد لاذع على رئيس الجمهورية ونظامه الذي غدا رمزًا للفساد (...) والتغاضي عن التهريب وتفشّي المخدرات وتعمّد إحباط التدابير الموجّهة ضد الكازينوهات ومحلات القمار (...) وخلص سامي الصلح إلى الاستنتاج أن اغتصاب رئيس الجمهورية صلاحيات رئيس الوزراء بلغ حدًا لم يترك أمامه مجالًا سوى طلب الاستقالة» (تيموفييف، ص٢١٢).

أزمة حكومية، إضراب عام، «ثورة بيضاء»: ألّف بشارة الخوري وزارة من ثلاثة وزراء: ناظم عكاري (رئيسًا) وموسى مبارك وباسيل طراد، ما لبثت أن استقالت بعد يومين. وفي ١٢ أيلول، كلّف رئيس الجمهورية صائب سلام تشكيل حكومة جديدة.

وتأكد لصائب سلام، وهو يجري مشاوراته، أن أحدًا ما عاد «يجرؤ على السير ضد التيار مجازفًا بمستقبله السياسي من أجل منافع مشكوك فيها». وقدّم كمال جنبلاط، باسم الجبهة الاشتراكية الوطنية، ستة شروط لمشاركة الجبهة في السلطة، أهمها تولّي منصب رئيس الوزراء، ودعت اللبنانيين، في الوقت نفسه، إلى الإضراب العام المفتوح بدءًا من ١٥ أيلول. فنفّذ اللبنانيون الإضراب، فعمّ المدن والبلدات اللبنانية قاطبة، وسارت المظاهرات الحاشدة بتأييد ودعم الكتائب والأحزاب الإسلامية.

استقالة بشارة الخوري: أما والبلاد في أوج إضرابها العام، عقد زعماء المعارضة في منزل العميد ريمون إده (في ١٧ أيلول) اجتماعًا، ووجّهوا أثناءه رسالة إلى رئيس المجلس النيابي أحمد الأسعد تطالب بعزل رئيس الجمهورية فورًا.

ونقل رئيس الوزراء المكلف صائب سلام مضمون الرسالة («إرادة الشعب») إلى رئيس الجمهورية. فردّ بشارة الخوري بالرفض القاطع، فقدّم صائب سلام استقالته. وسارع زعماء المعارضة إلى الاجتماع بقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب خشية أن ينزل الجيش فتتطوّر الأمور إلى الأسوأ، واطمأنوا إلى موقفه من أن المسألة مسألة سياسية ولا دخل للجيش بها.

وتلقّف الموالون، أنصار الرئيس بشارة الخوري، كلمتي «لهذه المرة» اللتين اقترحهما كمال جنبلاط لتزييل وثيقة للمعارضة تقول: «إن منصب رئاسة الجمهورية في لبنان هو للموارنة»، فأشاعوا أن المعارضة إنما هي حركة إسلامية تعمل على انتزاع الرئاسة من الموارنة. إلا أن زعماء المعارضة سارعوا إلى رفض اقتراح جنبلاط الذي «وافق مع احتفاظه برأيه الشخصي»، وأصدروا بيانًا أكدوا فيه أن الجبهة الاشتراكية الوطنية، وحلفاءها، لا ينوون بأية حال انتخاب رئيس الجمهورية من غير الموارنة.

وفي ١٨ أيلول، عزم رئيس الجمهورية على تكليف حسين العويني رئاسة حكومة جديدة معوّلًا على عريضة من ٥٨ نائبًا مواليًا له بمنحها الثقة في مجلس النواب. لكن العويني لم يُفلح، خاصة لجهة عدم تجاوب قائد الجيش لا معه ولا مع الشيخ بشارة الخوري في موضوع إنزال الجيش لدعم السلطة. ويذكر عدد من المراجع أن قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب قال للعويني بحضور بشارة الخوري: «إن المساندة (مساندة السلطة) تصل إلى حد قمع التظاهرات إذا عجز الدرك». فأحجم الرئيس المكلف عن تأليف حكومة جديدة لا يدعمها الجيش في مواجهة المعارضة. فأعلن الرئيس الشيخ بشارة الخوري استقالته بعدما ألّف حكومة انتقالية برئاسة اللواء فؤاد شهاب. فكانت حكومة مؤقتة (برئاسة ماروني) ترث فراغين دستوريين: فراغ حكومي سببه استقالة حكومة صائب سلام، وفراغ رئاسي سببه استقالة رئيس الجمهورية (ملاحظة: يومها لم يعترض أحد على هذه السابقة، لكن في مرتين تاليتين، قام الاعتراض: في الأولى، ١٩٧٨، اعتراض رئيس الحكومة سليم الحص فتراجع الرئيس الياس سركيس عن استقالته؛ والثانية، ١٩٨٨، عند نهاية ولاية الرئيس أمين الجميّل، اعتراض رئيس الحكومة سليم الحص أيضًا، فقامت في البلاد حكومتان أدارتا حوادث دراماتيكية، وفق ما سنقف عليه في حينه).

الغرب وبريطانيا من جديد: بمثل ما سال الحبر دفّاقًا في تأريخ معركة الاستقلال، وفي إطارها معركة انتخاب الرئيس بشارة الخوري مدعومًا من البريطانيين (الجنرال سبيرز) في وجه منافسه إميل إده المدعوم من «فرنسا الحرة»، هكذا سال الحبر دفّاقًا مرة جديدة، بعد نحو عشر سنوات، في تأريخ ظروف تراجع الدعم، الغربي عمومًا والبريطاني خصوصًا، للرئيس بشارة الخوري لمصلحة المرشح كميل شمعون «المعروف من الجميع بولعه بكل ما هو بريطاني».

تلك الظروف الخارجية (الغربية)، ننقل بصددها ما كتبه، إيجازًا، إيغور تيموفييف («كمال جنبلاط الرجل والأسطورة»، مرجع مذكور آنفًا، ص٢٠٧–٢٠٨):

«وليس خافيًا أن الشيخ بشارة الخوري ولج قصر الرئاسة عام ١٩٤٣ على أكتاف الانكليز الذين كانوا يأملون طبعًا بأن رئيس الدولة سيبني سياسته من الآن فصاعدًا بمراعاة مصالح بريطانيا في المنطقة. وفي الآونة الأولى لم يجد حماة الرئيس بشارة الخوري أية ذريعة للومه، وكان لدى لندن كل المبررات للأمل بأن الأمور ستسير على هذا النحو مستقبلًا.

«إلا أن الموقف تبدّل في بداية الخمسينات حينما تلمست أقطار الشرقين الأدنى والأوسط أنفاس الحرب الباردة وجليدها. ففي عام ١٩٥١ بادرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى تأليف ما يُسمّى القيادة العسكرية الموحّدة في الشرق الأوسط، أو بعبارة أخرى الحلف العسكري الإقليمي لمواجهة «الخطر السوفياتي». وفي ٢٦ تشرين الأول ١٩٥١ جرى رسميًا تسليم مسودة مشروع القيادة العسكرية الشرق أوسطية إلى رئيس الجمهورية اللبناني. آنذاك، خيّب الشيخ بشارة الخوري آمال الغرب للمرة الأولى. فبدلًا من توظيف كل نفوذه لدعم المشروع، عقد اجتماعًا عاجلًا في قصر الرئاسة حضرته الصفوة السياسية اللبنانية بكاملها ما عدا كمال جنبلاط الذي كان يومها في زيارة الهند. وبالحكمة والحصافة اللتين يتحلى بها الشرقيون تنصّل هذا المنتدى الوقور عن الرد الصريح. فالزعماء اللبنانيون تركوا جانبًا كلمتي «لا» و«نعم»، وأعلنوا ضرورة درس المشروع بدقة، ووعدوا بالعودة إلى بحثه في لقاءاتهم اللاحقة. وكان ذلك رفضًا مؤدّبًا. ولم تكن الدول الغربية تتوقع مثل هذا الانعطاب في تطوّر الأحداث، فاعتبرت تصرف رئيس الجمهورية خيانة بحقها. ومن ذلك الحين مالت أسهم الشيخ بشارة الخوري في بورصة لندن السياسية إلى الهبوط، وانحدرت بسرعة حتى وصلت إلى نقطة الصفر صيف ١٩٥٢.

«على هذه الصورة ضيّع الرئيس بشارة الخوري آخر سند له وربّما أقواه. وفتحت السفارة البريطانية أبوابها على مصراعيها لزوّار من صف المعارضة، مرحّبة بهم، هاشة باشة، صاغية إلى شكواهم من فساد العهد، ملمّحة حينًا ومصرّحة أحيانًا في شأن الدعم والتأييد والاستعداد لفتح «الضوء الأخضر» أمام الفعاليات التي تساعد على إقالة رئيس الجمهورية. وعندما أخذت لندن تشجّع المعارضة، لم تنسَ نفوذ سورية وتأثيرها التقليدي في الشؤون اللبنانية. ولذا فتحت «الضوء الأخضر» أيضًا أمام أديب الشيشكلي الذي بذل جهده لجعل الأحداث في لبنان تتخمّر وتنتفخ كالعجين».

عهد كميل شمعون
١٩٥٢ - ١٩٥٨

انتخاب كميل شمعون (٢٣ أيلول ١٩٥٢): طُرحت أسماء مرشحين كثر وفي مدى زمني قياسي في قصره (يومان أو ثلاثة ١٨-٢٠ أيلول): كميل شمعون، حميد فرنجية، شارل حلو، الياس الخوري، ألفرد نقاش، شارل مالك، إيليا أبو جودة وهنري فرعون (وعبثًا حاول كمال جنبلاط إقناع اللواء فؤاد شهاب بالترشيح). وكذلك، وبسرعة قياسية (٢٠-٢٢ أيلول) انسحبت الأسماء من التداول لتنحصر بالقويين «العملاقين» المارونيين، وكلاهما من المعارضة، كميل شمعون وحميد فرنجية، وكلاهما كان من الكتلة الدستورية التي تزعّمها الشيخ بشارة الخوري؛ لكن كميل شمعون سبق حميد فرنجية في الانسحاب من الكتلة والانضمام إلى المعارضة. وهذا السبق الزمني الذي سجّله كميل شمعون على منافسه حميد فرنجية، بانضمامه إلى المعارضة، زاد عليه شمعون نقاطًا أخرى جاءت لمصلحته: نشاط محموم داخل الجبهة الاشتراكية الوطنية حتى بدا داخل هذه الجبهة، وفي نظر الجماهير، انه يقف على قدم وساق مع كمال جنبلاط (ويقول بعض المؤرخين أن شمعون ربّما كان أكثر سحرًا جماهيريًا من جنبلاط، لكنهم يعترفون أن جنبلاط كان أميز قيادةً وعمقًا وفكرًا وتماسًا مع القضية الوطنية)، ونشاط محموم كذلك على الصعيد العربي السياسي الرسمي (عروبة الأنظمة التي دعته - شمعون - «فتى العروبة الأغر»، علمًا أن حميد فرنجية كان يحظى باحترام كبير من الزعماء العرب الرسميين وغير الرسميين لبمدئيته ووطنيته وإحساسه المرهف بكرامته الشخصية وكرامته الوطنية. وهذه النقطة بالذات شكّلت المحور الأساسي في كتاب جورج فرشخ، «حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال»)، ونشاط محموم لشمعون أيضًا على مستوى الدوائر الغربية، خاصة البريطانية.

«في طريقه إلى كرسي الرئاسة ما كان بوسع كميل شمعون أن يتجاهل السفارة البريطانية وسفارات أجنبية أخرى (...) وقبل أيام من الإضراب العام توجّه إلى سورية حيث التقى العقيد أديب الشيشكلي. ووفقًا لنصيحة الانكليز حرّك حاكم سورية عشية الانتخابات كل قنواته اللبنانية، وحمل جميع نواب بيروت تقريبًا وعددًا كبيرًا من نواب الشمال على الانتقال إلى صفّ كميل شمعون. ومن جهتهم تمكن الدبلوماسيون البريطانيون من أن ينتزعوا من حميد فرنجية سياسيين بارزين من أمثال حبيب أبي شهلا وشارل حلو وهنري فرعون وموسى دي فريج ويجعلوهم حلفاء لـ «فتى العرب الأغرّ». وبهدف توفير العدد اللازم من الأصوات كان من الضروري إقناع أشدّ نواب الكتلة الدستورية عداء لكميل شمعون بالتصويت لمصلحته. وأوكلت هذه المهمة الحسّاسة إلى ميشال شيحا فنفّذ المطلوب وحصل على وعد من الشيخ بشارة الخوري بتأييد كميل شمعون.

«وطوال تلك الفترة لم ينسَ كميل شمعون كمال جنبلاط لحظة، فتوجّه في ٢٠ أيلول إلى المختارة ليحصل على التبريك المطلوب. ويبدو أنه أفلح في إقناع كمال جنبلاط بأن ولايته الرئاسية ستغدو نصرًا للجبهة الاشتراكية (...) وفي اليوم التالي (٢١ أيلول) عقدت الجبهة جلستها الحاسمة في دار ديكران توسباط في عاليه وحضرها بيار إده وغسان تويني وأنور الخطيب وعبد الله الحاج وكميل شمعون وكمال جنبلاط. وحضر كذلك العميد ريمون إده غير المنضوي إلى الجبهة. وتأكيدًا لحوار الأمس مع كمال بك عاهد كميل شمعون زملاءه بأنه سينفذ في منصب رئيس الجمهورية جميع المطالب الأساسية للجبهة (...) واتخذ قرار تأييد كميل شمعون بالإجماع...» (تيموفييف، ص٢٢٠-٢٢١؛ وفي «ملف النهار»، كميل شمعون الساحر الجماهيري، الياس الديري، لبنان ١٩٧٠، صورة طبق الأصل لقرار أعضاء الجبهة تأييد كميل شمعون مع تواقيعهم، ص٤٥).

ويروي يوسف سالم، الذي كان نائبًا عن الجنوب، في كتابه «٥٠ سنة مع الناس»، أنه جمع في داره المرشحين المتنافسين كميل شمعون وحميد فرنجية. وبعد حوار دام ساعات، نهض حميد فرنجية ومدّ يده وصافح كميل شمعون وقال له «مبروك فخامة الرئيس».

اللواء فؤاد شهاب أصدر أمرًا بمنع التجول في بيروت يوم الانتخاب، ٢٣ أيلول. وجرى التصويت في مجلس النواب بالإجماع تقريبًا، إذ حضر ٧٦ نائبًا (من أصل ٧٧)، وانتخب كميل شمعون بـ ٧٤ صوتًا. ومما قاله شمعون في خطاب القسم:

«... وإذا كانت ثورة لبنان الأولى (١٩٤٣) اصطبغت بدماء الشهداء الزكية فإن ثورة لبنان الثانية (الإضراب، «الثورة البيضاء»، أيلول ١٩٥٢) تميزت في أيامها الثلاثة التاريخية بأنها لم ترق فيها نقطة واحدة من دماء الشعب (...) إن رئيس الجمهورية لن يُسمى رئيس البلاد أو بالأحرى سيّد البلاد. فأمثال هذه الألقاب تنافي أسس الجمهورية والديمقراطية وتحط من كرامة الشعب الذي لا سيّد سواه. إن رئيس الجمهورية لن يُحاط بمظاهر العظمة والفخفخة، فهذه المظاهر لا تنافي أسس الجمهورية والديمقراطية فقط، بل هي أيضًا تكلف الشعب نفقات ليس ملزمًا بها ولا قادر عليها بينما يشكو الكثيرون من أبنائه البطالة والفاقة. إن الشعب يطلب القضاء سريعًا بدون هوادة ولا رحمة على الفساد والفوضى المنتشرين في كل مرافق البلاد والدولة، ويطلب تطهيرها من أدرانهما ومن أسبابهما وليس والحمد لله في أخلاق اللبنانيين أو تقاليدهم أي فساد متأصل...» (الياس الديري، «ملف النهار»، كميل شمعون الساحر الجماهيري، لبنان ١٩٧٠، ص٣٦-٣٧).

لمحة موجزة في العهد: قبل التفصيل بعض الشيء في القضايا الأساسية التي طبعت عهد الرئيس كميل شمعون (١٩٥٢-١٩٥٨)، نقدم لها بإجمالها وربطها بكلمة موجزة:

بدأ كميل شمعون عهده وساحة الزعامة المسلمة لا تعرف حجمًا بحجم رياض الصلح، ما فتح الباب مشرّعًا أمام الرئيس الجديد لأن يمارس سلطاته الواسعة دونما رادع، وما شجّعه، على الأرجح، على أن ينقلب، ما إن تسلّم مهامه، على حليفه في الجبهة الاشتراكية الوطنية التي حملته إلى سدّة الرئاسة، كمال جنبلاط. فبدلًا من أن يباشر شمعون بتحقيق إحدى أهم أولويات الجبهة: الإصلاح الإداري والتحقيق في الثراء الفاحش، راح يتجاهل مطالبها، لا بل راح يحيط نفسه، في رئاسة الجمهورية، بمن كانوا بالأمس من مؤيدي بشارة الخوري. فعاد جنبلاط، ومعه عدد غير قليل من المعارضة السابقة إلى معارضة شمعون وعهده.

بعض المؤرّخين يبرّرون لشمعون هذا التصرّف متذرّعين بحجة «التركيبة اللبنانية» الطائفية والطبقية. منهم كمال الصليبي الذي يقول (تاريخ لبنان الحديث، ط٦، ص٢٤٣): «إلا أن هذا الموقف (أي موقف جنبلاط المطالب بالإصلاح الإداري والتحقيق في الثراء الفاحش)، وإن اعتبره البعض صحيحًا من الناحية النظرية، فإنه لم يكن منسجمًا مع واقع البلاد. إذ إن الحساسية التقليدية التي تسود العلاقات بين العائلات والطوائف في لبنان تقتضي تناسي الزلّات السياسية مهما عظمت. كما أن الترابط الاقتصادي في المجتمع اللبناني بين مختلف الطبقات يفرض، في كثير من الأحيان، غضّ النظر على أخطاء البعض حتى لا ينهار الكل. لذلك اضطرّ الرئيس شمعون إلى تجاهل مطالب جنبلاط...».

الحكومة الأولى، من أربعة وزراء برئاسة الأمير خالد شهاب، تمحورت شعاراتها الرئيسية حول الإصلاح الإداري، لكن الإنجازات الفعلية على هذا الصعيد كانت جد متواضعة إذا لم تكن معدومة، والإنجاز الأهم لها كان في إعطاء المرأة حق الانتخاب.

الحكومة الثانية (١٩٥٤، برئاسة سامي الصلح) استمرت تعمل، ودون نتيجة، من أجل الإصلاح.

لكن مع هذه الحكومة، بدأ ما ميّز عهد شمعون: حفاظ على نظام ديمقراطي وسط منطقة عصفت بها الانقلابات والدكتاتوريات، وجذب رؤوس أموال عربية وغيرها أمّن ازدهارًا اقتصاديًا لم يسبق له مثيل.

لكن شمعون، وبدءًا من ١٩٥٥، أخذ يحاول تحطيم خصومه السياسيين، مع البقاء على مبدأ الحريات العامة. وبدأت قوة المعارضة تتصاعد مع انضمام البطريرك المعوشي، الذي عُيّن خلفًا للبطريرك أنطون عريضة، والذي اتخذ منه شمعون موقفًا سلبيًا، ذلك أن المعوشي معروف بتعاطفه مع الشيخ بشارة الخوري.

أحداث المنطقة: ثورة الضباط الأحرار في مصر (١٩٥٢)، تأميم قناة السويس (١٩٥٦)، وقيام «الجمهورية العربية المتحدة» (١٩٥٨)... غذّت من شعبية الرئيس المصري، رئيس الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية)، جمال عبد الناصر، في كل الأقطار العربية. وأصبحت بيروت في طليعة العواصم والمدن العربية هتافًا حماسيًا للزعيم المصري ولأهدافه في الوقوف بوجه الاستعمار ومخططاته (مبدأ أيزنهاور)، وفي تحقيق الوحدة العربية. فكان لاصطفاف شمعون في خانة «مبدأ أيزنهاور» أن أشعل معارضة مسلّحة ضده، يوصلها البعض إلى مستوى «الثورة» (ثورة ١٩٥٨)، قضت على رغبته في التجديد، تلك الرغبة التي أكدتها انتخابات ١٩٥٧، «لكنه بقي حتى اللحظة الأخيرة من ولايته»، حيث خلفه قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب.

محطات العهد الرئيسية، داخليًا وخارجيًا

الحكومة الأولى، الأمير خالد شهاب: لم يتمكن المكلّفون الثلاثة، عبد الله اليافي وبعده سعدي المنلا، ثم رشيد كرامي، تأليف حكومة العهد الأولى، لعدم قبولهم بشروط الجبهة الاشتراكية الوطنية. فقرّر الرئيس شمعون تشكيل حكومة غير برلمانية، وتشكلت في ٣٠ أيلول ١٩٥٢، من أربعة وزراء، برئاسة الأمير خالد شهاب، تتمتع بحق إصدار المراسيم الاشتراعية على مدار الأشهر الستة التالية. وفي ٤ تشرين الثاني (١٩٥٢)، أقرّت الحكومة قانون الانتخابات الجديد الذي قلّص عدد النواب من ٧٧ إلى ٤٤، وقسّم لبنان دوائر انتخابية صغيرة، ٢٢ منها تنتخب نائبًا واحدًا، و١١ نائبين لكل منها، وصار التصويت مباشرًا وإلزاميًا. وللمرة الأولى منح حق الانتخاب للنساء الحاصلات على شهادة التعليم الابتدائي. وفي ٢٩ نيسان ١٩٥٣، أُعلنت استقالة الحكومة.

حادث البرامية: في نيسان ١٩٥٣، أُقيم حفل في دارة نجيب جنبلاط في البرامية تكريمًا لولي العهد السعودي الأمير سعود بن عبد العزيز أثناء زيارته لبنان. وفي الحفل حدث أول صدام مع كميل شمعون. فقد ألقى كمال جنبلاط، بحضور رئيس الجمهورية، كلمة رحّب فيها بالضيف الكبير، إلا أنه ختمها خلافًا للأعراف الدبلوماسية بعبارة متعالية ومهينة جدًا بالنسبة إلى الرئيس شمعون: «قلنا لهذا كن فكان، وقلنا لذلك زل فزال» (تيموفييف، ص٢٢٧).

الحكومة الثانية، صائب سلام: شكّل صائب سلام حكومة العهد الثانية التي نأت بنفسها أيضًا عن مطالب جنبلاط وجبهته (الاشتراكية الوطنية) اللذين اتخذا قرارًا بالتصويت ضد منح الثقة للحكومة. لكن سرعان ما بدأ الانقسام يدب في أوصال الجبهة، فبدأ يغيب عن اجتماعاتها إميل البستاني وديكران توسباط، ثم غسان تويني، وما عادت منذ ١١ أيار ١٩٥٣ تعقد اجتماعًا بكامل أعضائها.

وحلّ الرئيس شمعون المجلس النيابي (٣٠ أيار ١٩٥٣)، وجرت الانتخابات في صيف ذلك العام، وجاءت نتائجها هزيمة كبرى لجنبلاط وحزبه، حيث أثبتت تفاصيل المعركة الانتخابية أن جنبلاط «اقترف هفوات كبيرة» دفعت حلفاءه، وفي مقدمتهم إميل البستاني وريمون إده وغسان تويني، دفعًا إلى الابتعاد عنه والاقتراب من الرئيس شمعون. وكان ذلك يعني نهاية الجبهة الاشتراكية الوطنية.

شكل جديد للمعارضة بدأ يرتسم: لكن المعارضة، يقودها كمال جنبلاط، استمرت باحثة عن أسس جديدة تحل محل التكتّل النيابي (الجبهة)، وسرعان ما وجدت ضالتها في المد القومي (العربي) وفي الحركة الاجتماعية المتصاعدة، فاحتضنتهما وشكّلت بهما الأسس والإطار الجديد لها.

فتيل المد القومي، الداعم للمعارضة بشكلها الجديد، جاء من نضال المغرب للاستقلال. ففي آب ١٩٥٣ نفت السلطات الفرنسية سيدي محمد بن يوسف («سلطان الاستقلال») إلى مدغشقر، وفجّرت الحادثة موجة استنكار في الأقطار العربية. وفي لبنان دعت الأحزاب والحركات القومية، بما فيها جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي، شمعون إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا. وفي ١٤ تشرين الأول (١٩٥٣) «عقد اجتماع واسع في مقر حزب النجادة السني في البسطة شاركت فيه وفود عن الحزب التقدمي الاشتراكي والجبهة الشعبية وحزب النداء القومي والحزب القومي الاجتماعي والاتحاد النسائي العربي ولجنة أنصار السلم والهيئة الوطنية وجمعية الشبان المسلمين وعدد من منظمات طرابلس. وأسفر الاجتماع عن تأسيس المؤتمر الدائم للأحزاب والهيئات والنقابات» (تيموفييف، ص٢٣٢). وأثناء الاجتماع، دوت ثلاثة انفجارات لقنابل يدوية رماها «مجهول» (اتضح في ما بعد أنه رشاد قليلات، أحد قبضايات بيروت)، واتهمت بها المعارضة السلطات للتدليل على «استعدادها لاستخدام العنف ضد الخصوم وترهيبهم».

تظاهرة طلابية (٢٧ آذار ١٩٥٤): مع مطلع العام ١٩٥٤، بدأت تتضح أكثر فأكثر معالم ميل الحكم إلى الارتباط بالتكتلات والأحلاف العسكرية الغربية لمواجهة «الخطر الشيوعي» في العالم، وخطره، بالنسبة إلى الشرق الأوسط، على مصادر النفط. وكان موضوع الساعة على وجه التحديد ما يجري الاتفاق عليه، وما دُعي بـ «حلف بغداد» والذي جرى الإعلان عن قيامه بعد نحو سنة (١٩٥٥)، وضمّ تركيا والعراق. وصحيح أن كميل شمعون لم ينضم إلى حلف بغداد «لكنه بقي على مسافة قريبة منه» (نقولا ناصيف، «كميل شمعون آخر العمالقة»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٨، ص١٤٨).

واحتجاجًا على هذه المحاولات، سارت، صبيحة ٢٧ آذار ١٩٥٤، تظاهرة طلابية من الجامعة الأميركية متجهة إلى ساحة البرج، كان جنبلاط شارك في الإعداد لها «بأنشط مشاركة (...) ورغم أن المسيرة كانت سلمية (...) استقبلت قوات الأمن الطلبة على مشارف الساحة بالنار. وسقط بالطلقات الأولى الشاب حسان أبو اسماعيل المسؤول الطالبي في الحزب التقدمي الاشتراكي... وأُصيب كذلك أكثر من ٣٠ طالبًا بجروح (...) أثار البطش بالطلبة موجة من الاستنكار في بيروت إلى درجة جعلت السلطات المرتعبة تمنع تشييع الطالب القتيل (...) إلا أن المحاولة أخفقت وشارك في تشييع الفقيد نحو ٣٠ ألف شخص (...) وبعد ثلاثة أيام أطلق كمال جنبلاط العنان لغضبه في جلسة مجلس النواب واتهم رئيس الوزراء عبد الله اليافي علنًا ليس فقط بإطلاق النار على المظاهرة الطلابية بل وبتدبير التفجيرات في مقر النجادة. ونهض رئيس الوزراء الحانق من مقعده وراح يقاطع جنبلاط ويصرخ مدافعًا عن نفسه (...) وفي ما بعد قال كمال جنبلاط عن تظاهرة طلبة الجامعة الأميركية المعمّدة بالدم أنها «الانعطاف» الذي دشّن مرحلة جديدة في تاريخ لبنان بعد الحرب العالمية الثانية (...) واعتبارًا من عام

١٩٥٤ باتت مقاومة الأحلاف العسكرية تتحوّل حركة اجتماعية جبّارة كانت ستضم، في اعتقاد كمال جنبلاط، جميع القوى المعارضة لنظام الرئيس شمعون» (تيموفييف، ص٢٣٤–٢٣٥).

حكومة سامي الصلح «تقطع شعرة معاوية» بين شمعون وجنبلاط: الأجواء السياسية في البلاد، صيف ١٩٥٤، أجواء توقّع استقالة حكومة عبد الله اليافي في أي لحظة وتكليف سامي الصلح تشكيل حكومة جديدة. وفي هذه الأجواء أظهر شمعون انفتاحًا على المعارضة، الحزب التقدمي الاشتراكي والكتلة الدستورية، وبات الحديث أن الحكومة العتيدة ستضم وزراء من المعارضة؛ وفي مقدمة أسماء المعارضين الذين لهجت الألسن بهم كمال جنبلاط نفسه ورفيقه أنور الخطيب.

وكانت المفاجأة: سامي الصلح يشكل وزارته في ١٦ أيلول ١٩٥٤، وليس للمعارضة فيها أي حقيبة. وأكثر من ذلك فقد عمد الرئيس شمعون، في انقلابه على وعوده، إلى توزير الأمير مجيد أرسلان لحقيبة الدفاع وأحاطه باهتمام بالغ نكاية بسيّد المختارة (كمال جنبلاط). ومنذ خريف ١٩٥٤ انقطع أي اتصال بين شمعون وجنبلاط، وراح الأول يتلاعب بالتناقضات بين شتى التكتلات والجماعات مطلقًا «سياسة فرّق تسد»، ومعتمدًا على ما اعتبره «رضى شعبي عارم» بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي توافر للبلاد في أيامه.

إنتعاش اقتصادي مقرون بالفساد: إن ما تذكره الدراسات (بما فيه ما عكفت على ذكره كتب التاريخ المدرسية)، وما يذكره وما يزال يردده أكثر اللبنانيين، أن الاقتصاد اللبناني عرف، في عهد شمعون، حركية فاعلة. حتى أن مستوى المعيشة في لبنان بات أعلى بكثير مما في باقي الأقطار العربية، وكل ذلك من دون أن يكون هناك خطط اقتصادية علمية. والأسباب الرئيسية لهذا الازدهار: قيام إسرائيل ومقاطعتها من الدول العربية وتحوّل النشاط التجاري البحري نحو بيروت خاصة، النفط في الخليج وتعاظم دور الإداريين والفنيين (واليد العاملة) اللبنانيين في إنتاجه، وبعدهما إقفال قناة السويس الذي دام سنوات بعد العدوان الثلاثي على مصر، ومدى استفادة المرافئ والمرافق الملاحية والتجارية اللبنانية من هذا الوضع...

وكان قانون السرية المصرفية، الذي أقرّ في إطار نظرية الانفتاح الاقتصادي الذي كان ميشال شيحا من أهم الداعين لها، والذي فتح الأبواب أمام العائدات النفطية القادمة من الدول الخليجية، فكسبت بيروت معها سمعة العاصمة المالية للشرق الأوسط.

كما شجّعت الحكومة تجارة الترانزيت وإعادة التصدير والسياحة حتى غدت المصدر الأول للعائدات «غير المنظورة» التي أمّنت للبلاد ميزان مدفوعات راجحًا.

ولأن البلاد اعتمدت «إقتصاد الخدمات»، فكان لا بدّ من الاهتمام بتطوير البنية التحتية. فبدأت نهضة عمرانية وإنشائية فعلية، وجرى توسيع مطار بيروت الدولي ومرفأ بيروت، وشيّدت المدينة الرياضية (مدينة كميل شمعون)، وتحسّنت أوضاع الكهرباء والهاتف، وأُقيمت المهرجانات السياحية السنوية (خاصة منها مهرجانات بعلبك الدولية)، وفُتحت، للأثرياء أبواب «كازينو لبنان» الذي اشتهر في العالم بأسره.

لكن هذا الانتعاش الاقتصادي (وأساسه ازدياد الكتلة النقدية التي دفعت باتجاه استثمار خدماتي على وجه الخصوص) اقترن بتزايد الفساد في الإدارات الرسمية والخاصة وفي المجتمع. فازدهرت الرشوة، وتراكمت ثروات طائلة من الاختلاسات والإتاوات والتهريب، وشيّدت في ضواحي بيروت قصور وفيلات حديثي النعمة ومعظمهم من كبار القضاة والموظفين وقادة الدرك والشرطة... وتعاظمت ثروة الرئيس كميل شمعون الشخصية، وهو المعروف بأنه كان يخيط بدلاته بالدين أو بالتقسيط قبل وصوله إلى سدّة الرئاسة.

ونخرت الحمى الاستهلاكية كيان الفئات الحاكمة، وكذلك معظم شرائح المجتمع، ولم ينفع قانون «من أين لك هذا» الذي نجح ريمون إده وكمال جنبلاط في تمريره (١٤ نيسان ١٩٥٤).

يقول الخبير الاقتصادي اللبناني كمال حمدان («الأزمة اللبنانية»، مؤسسة أبحاث الأمم المتحدة من أجل التطوّر الاجتماعي UNRISD، دار الفارابي، ترجمة رياض صوما، ط١، ١٩٩٨؛ ص٨٩):

«استفاد لبنان كثيرًا، بعد عام ١٩٥٢، من التبدلات السياسية والاقتصادية العميقة التي طالت مصر أولًا ثم سورية والعراق، والتي تميزت تباعًا ببروز الناصرية ثم بوصول حزب البعث إلى السلطة، حيث أدّت، سياسات الاقتصاد الموجّه وإعادة البناء الاجتماعي المعتمدة من قبل الأنظمة الجديدة، والمستوحاة من بعض التجارب الاشتراكية أو شبه الاشتراكية، إلى حركة هروب للرساميل وخاصة إلى هجرة قسم مهم من رجال الأعمال والموظفين الكبار المنتمين إلى الطبقات الاجتماعية الميسورة. كان لبنان حينها، أحد البلدان العربية القليلة التي استفادت من التحولات السياسية التي قلبت أوضاع الشرق الأوسط. فبفضل شكل من أشكال الديمقراطية، المرتبطة أساسًا بظاهرة التعدّد الطائفي، وليبرالية اقتصادية مبالغ بها، لم يتأخّر لبنان عن التجميع المتدرّج لكل الشروط الضرورية من أجل استقطاب وامتصاص قسم كبير من الرساميل العربية التي كانت تهرب من التدابير الاقتصادية الموجّهة التي اتخذها الحكّام الاشتراكيون في كل من مصر وسورية والعراق...».

ويثبت حمدان (في ص٩٢) جدولًا يبيّن تطوّر التوزيع القطاعي للناتج القومي وللسكان الناشطين اقتصاديًا بين ١٩٥٠ و١٩٥٧، فيظهر أن الناتج القومي لمجموع القطاعات المنتجة كان ٣٧٪ في حين شكل في القطاع الثالث ٦٣٪ في العام ١٩٥٠ (ولم يذكر المؤلف نسبة العاملين). وأصبح في العام ١٩٥٧، ٣١٪ لمجموع القطاعات المنتجة التي تشغل ٦٨٪ من مجموع العاملين، و٦٣٪ للقطاع الثالث الذي يشغل ٣٢٪ من مجموع العاملين. وفي هذا تأسيس واضح لخلل إقتصادي هائل، سيستمر متقاربًا في السنوات اللاحقة. وسيكون في أساس الأزمات الاجتماعية.

ضغط شعبي يقابله تآمر: خرج عبد الناصر من مؤتمر باندونغ شخصية عالمية يقف في مصاف نهرو وشو إن لاي وتيتو في دعوتهم لسياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز ورفض الأحلاف العسكرية. ومن أول رجالات لبنان الذين التقاهم عبد الناصر كان كمال جنبلاط (صيف ١٩٥٥) الذي بدأ، في كل مناسبة، تصريحًا وكتابة، يشيد بالرئيس المصري شخصًا وأفكارًا وأعمالًا، وذلك على وقع تزايد شعبية الزعيم المصري في العالم العربي. ولم ينته شهر أيلول ١٩٥٥ إلا وكانت العواصم والمدن العربية قاطبة تخرج إلى الشوارع في مظاهرات تأييد وابتهاج لخطوة الرئيس المصري في كسر الاحتكار الغربي لتوريد السلاح إلى الأقطار العربية، وفي عقد صفقة ضخمة من الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا. ثم ما لبثت هذه الصفقة أن طالت سورية بعد توقيع الاتفاق السوري – المصري في شأن الوحدة العسكرية (٢٠ تشرين الأول ١٩٥٥). فبدا للجميع أن المبادرة السياسية في المنطقة انتقلت إلى أيدي السياسيين المعارضين لحلف بغداد. وفي لبنان عارض سياسة الأحلاف العسكرية البطريرك بولس المعوشي وعدد من السياسيين المسيحيين المتنفذين؛ فوجد الرئيس كميل شمعون أنه إذا ما أراد الاستمرار في الاصطفاف في خانة المعسكر الغربي الداعي إلى حلف بغداد فإن عليه الاعتماد على حزبي الكتائب اللبنانية والسوري القومي الاجتماعي.

هذا الإطباق الشعبي على حلف بغداد أرغم مهندسي الحلف على اللجوء إلى أسلوب التآمر، واستهدفوا به سورية «حيث تقدم إلى مقدم المسرح السياسي الشيوعيون الذين أيّدوا البعثيين

بهمة ونشاط في مقاومتهم للأحلاف العسكرية (...) ونظرًا إلى كون فقدان سورية يعني نهاية حلف بغداد. أقدمت العراق وبريطانيا والولايات المتحدة على تدبير مؤامرة لإطاحة الحكومة السورية وتنصيب سياسيين موالين للغرب. وصارت بغداد مركزًا للنشاط التخريبي ضد سورية. فمنها سالت النقود والأسلحة أنهارًا لدعم المتآمرين. وأفردت الدوائر الأمنية الغربية دورًا كبيرًا في خططها للبنان الذي فرّ إليه في تلك الفترة كثير من خصوم النظام الحاكم في سورية (...) كانت نواة المؤامرة جماعة من قادة الحزب السوري القومي الاجتماعي بقيادة العقيد غسان جديد. وكلهم متهمون بمقتل نائب رئيس الأركان العامة للجيش السوري عدنان المالكي في نيسان ١٩٥٥ (...) وإضافة إليهم. شاركت في المؤامرة جماعة من ضباط الجيش المغضوب عليهم وفي مقدمهم النقيب صلاح شقيق أديب الشيشكلي (...) وقد عُلم في ما بعد. وعقب اغتيال كمال جنبلاط. من مذكرات المخبر الأميركي بيل إيفلند ان المخابرات المركزية الأميركية عملت بشكل مكثف صيف ١٩٥٦ على التحضير لإسقاط الحكومة السورية. وان الرئيس كميل شمعون أبلغ مسبقًا بتلك الخطة...» (تيموفييف. ص٢٥١-٢٥٢).

تأميم قناة السويس. خطاب شمعون في دير القمر. قمة عربية في بيروت: في ٢٦ تموز ١٩٥٦. أعلن عبد الناصر قرار الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس. القرار الذي وقع كالصاعقة في عاصمتي بريطانيا وفرنسا اللتين بدأتا تحضران لعدوان على مصر. والذي. من الناحية الثانية. ألهب حماس الجماهير العربية تأييدًا ودعمًا لمصر. وفي بيروت. عقدت الأحزاب والهيئات الوطنية مؤتمرًا. في ١٠ آب ١٩٥٦. وأصدرت بيانًا تضمّن دعوة إلى جميع الأقطار العربية لاتخاذ التدابير اللازمة لصد العدوان المحتمل واتخاذ موقف موحّد من الأزمة. وأحد زعماء لبنان التاريخيين. الزعيم المعارض حميد فرنجية الذي كان «حدّد موقفه وعبّر عن استعداده للذهاب في التزامه (الوطني اللبناني في إطار الانتماء القومي العربي) إلى أبعد الحدود». انتخبه «مؤتمر الشعوب العربية» الذي عقد في دمشق. في ١٨ أيلول ١٩٥٦. رئيسًا له بالإجماع. فكان «هذا الانتخاب هدية ملوكية للمؤتمر. لأنه يكذّب الدعاية المناوئة له والتي تحاول أن تصوّر الناصرية كحركة إسلامية متعصبة. وعلّقت الصحف اللبنانية طويلًا على الحدث. جريدة التلغراف كتبت: «وهكذا تشاء الأحداث المتوالية أن تثبت بالبرهان القاطع ان القومية العربية أبعد ما تكون عن الطائفية. فالدول الإسلامية. تركيا وايران والباكستان وقفت ضد مصر وضد العرب في مؤتمر لندن. وها هو حميد فرنجية. ابن زغرتا. تنتخبه أحزاب البلدان العربية رئيسًا للمؤتمر الوطني العربي بالإجماع...». كان هذا الانتخاب مداورة ناصرية ذكية. وكان أيضًا تتويجًا لسلسلة من المواقف الوطنية والقومية التي سجّلها نائب زغرتا. وافتخر حميد فرنجية بهذه الرئاسة. وافتخر بها أصدقاؤه ومناصروه. صوره في رئاسة مؤتمر الشعوب العربية عُلقت في منازل كثيرة في زغرتا. وكان ذلك شيئًا جديدًا. والعروبة التي لم تكن جديدة على زغرتا صارت أليفة...» (جورج فرشخ. «حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال». المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط١. ١٩٩٧. ص٣٣٠-٣٣١).

وفور وقوع العدوان على مصر بدخول الاسرائيليين شبه جزيرة سيناء في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦. وانضمام الانكليز والفرنسيين إليهم في اليوم التالي. ردّ العالم العربي بتضامن مع مصر لم يسبقه مثيل. وعمّت بيروت مظاهرات واجتماعات حاشدة طالبت الحكومة بقطع العلاقات مع لندن وباريس. وكان الرئيس شمعون أعلن في ٦ آب. في كلمة ألقاها في دير القمر لمناسبة عيد سيّدة التلة. أن تأميم قناة السويس حق مشروع للمصريين.



من مؤتمر القمة العربي في بيروت (تشرين الثاني ١٩٥٦): شمعون في الوسط. وإلى يساره الرئيس السوري شكري القوتلي. وإلى يمينه ملك العراق فيصل. وإلى خلف قليلًا ملك الأردن الحسين.

وفي مطلع تشرين الثاني ١٩٥٦، دعا شمعون الملوك والرؤساء العرب إلى عقد مؤتمر قمة عاجل في بيروت لدرس الموقف الناجم عن العدوان الثلاثي على مصر. وبدأ المؤتمر أعماله في ١٠ تشرين الثاني، وحضره، إلى الرئيس شمعون، الملك حسين (الأردن)، الملك سعود بن عبد العزيز (السعودية)، الملك فيصل (العراق)، الرئيس شكري القوتلي (سورية)، عبد الفتاح محمد المغربي (السودان)، مصطفى بن حليم (رئيس وزراء ليبيا)، سيف الإسلام محمد البدر (ولي عهد المملكة المتوكلية اليمنية)، عبد الحميد غالب (سفير مصر في بيروت نيابة عن الرئيس عبد الناصر).

ويقول شمعون في كتابه «أزمة في الشرق الأوسط» إنه كان، خلال جلسات المؤتمر، على اتصال دائم بالرئيس المصري، وكان يطلعه على سير الأعمال في المؤتمر ويسأله عن الموقف الذي يفضل اتخاذه. وطلب منه عبد الناصر ألا يقطع لبنان علاقاته ببريطانيا لكي يتمكن لبنان من القيام بدور دبلوماسي ودولي واسع بالنسبة إلى متطلبات الوضع في المنطقة. ويقول (ص٣٠٠): «الساعة التاسعة مساء ٥ تشرين الثاني ١٩٥٦ استقبلتُ السيد مصطفى أمين الصحافي المصري الذي كان من حاشية الرئيس عبد الناصر، وكان برفقة النائب إميل البستاني. ونقل اليّ تحيات الرئيس عبد الناصر الأخوية وطلب مني باسم الرئيس التدخّل لوقف الاعتداء الثلاثي على مصر. فاستدعيتُ على الفور سفير بريطانيا في بيروت ونقلت له طلب الرئيس عبد الناصر ثم طلبتُ منه وقف العمليات الحربية فورًا، أو على الأقل إعطائي موعدًا محددًا لوقف هذه العمليات».

«صنيعة الغرب»، حكومة سامي الصلح: تطورت الأمور بشكل متسارع، فقطع بعض الدول العربية علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا ورفض كميل شمعون «الانجرار وراء هذه الموجة»، ما أدّى إلى عزلة لبنان عن العالم العربي. وإلصاق نعت «صنيعة الغرب» بشمعون، وقيام توتّر شديد في لبنان استقال إزاءه رئيس الوزراء عبد الله اليافي ووزير الدولة صائب سلام. وبدا المجتمع منقسمًا بين مسلمين مؤيدين للقطيعة مع بريطانيا وفرنسا ومسيحيين رافضين لها رغم وجود شخصيات مسيحية كثيرة في المعارضة، على رأسهم البطريرك المعوشي نفسه. ومما عمّق خطورة الموقف ودلّل على أن شمعون متمسك بنهجه الغربي، وهذه المرة مع الولايات المتحدة التي بدأت تعلن عن رغبتها في ملء «فراغ القوة» الناشئ في الشرق الأوسط عقب فشل العدوان الثلاثي، تعيين السفير الدكتور شارل مالك وزيرًا للخارجية في حكومة سامي الصلح التي ألّفها في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٦.

مبدأ أيزنهاور: هو المبدأ الذي ترجم التوجّه الفعلي للولايات المتحدة الأميركية لملء «فراغ القوة» في منطقة الشرق الأوسط (من ليبيا غربًا إلى باكستان شرقًا وتركيا شمالًا والحبشة والجزيرة العربية جنوبًا) إثر هزيمة العدوان الثلاثي السياسية على مصر، والذي أعلنه الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور بعد موافقة الكونغرس الأميركي في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ على منحه صلاحيات استخدام الجيش للدفاع عن هذه البلدان ضد «الخطر الشيوعي»، واعتماد مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لمساعدتها في تنمية اقتصادها وتعزيز قواتها المسلحة.

في ١٢ آذار ١٩٥٧، توجّه جيمس ريتشاردز، مبعوث الرئيس الأميركي إلى الشرق الأوسط، لإقناع حكومات الأقطار العربية بتأييد المبدأ الذي رفضته مصر وسورية، وهلّلت له الأوساط الحاكمة في لبنان؛ وصدر بعد محادثات ريتشاردز والرئيس شمعون في ١٤-١٦ آذار ١٩٥٧ بيان مشترك أكّد رغبة الطرفين في التعاون في إطار المبدأ. وبعدما كسب شمعون الولايات المتحدة حليفًا له أخذ يمهّد للتجديد لولايته الرئاسية التي تنتهي في أيلول ١٩٥٨. وأخذ الرئيس اللبناني يتعرّض لحملة دعائية ناصرية وضعته في صف نوري السعيد والملك حسين من حيث تهمة «خيانة مصالح الأمة العربية» و«العمالة لأميركا». الأمر الذي كان عاملًا أساسيًا (إضافة إلى النهج الشمعوني) في إعادة المجتمع إلى صوغ نفسه وفق قاعدة «مسيحي – مسلم»: أكثرية مسيحية، خاصة مارونية، متوجسة من الإسلام والعروبة وتتكوكب حول شمعون، وتصبح صاحبة الكلمة المسموعة المتمتعة بالدعم والمعتبرة «الشعب المسيحي» رغم وجود أقلية مسيحية معارضة وفاعلة خاصة على مستوى النواب والقادة حتى ولو كان فيهم المرجع الديني الماروني الأعلى (البطريرك المعوشي)؛ وأكثرية مسلمة، خاصة سنية، تجتمع حول الرئيس المصري عبد الناصر ودعواته وإعلامه، وحول الزعماء «الناصريين»، رغم وجود أقلية مسلمة موالية وفاعلة على مستوى الوزراء والنواب حتى ولو كان فيهم رئيس الوزراء (سامي الصلح).

معارضة يغيب عنها كمال جنبلاط في مرحلة أولى: في ٤ نيسان ١٩٥٧، وأثناء المصادقة على البيان الأميركي – اللبناني (ريتشاردز – شمعون) في مجلس النواب، «تخلى عبد الله اليافي ورشيد كرامي وأحمد الأسعد وصبري حمادة ومعروف سعد وحميد فرنجية عن مقاعدهم البرلمانية، وتركوا مبنى مجلس النواب احتجاجًا على المشروع الأميركي. وقبل ذلك بأيام وجّه السياسيون المعارضون مذكرة إلى رئيس الجمهورية تضمنت مطالبهم، إلا أنه رفض تسلّمها بحجة أنها نشرت في صحف بيروت من قبل. وردًا على ذلك قرّر أصحاب المذكرة تأليف «جبهة الاتحاد الوطني» للنضال ضد العهد. وفي بادئ الأمر تضامن كمال جنبلاط مع المعارضين وذيّل المذكرة بتوقيعه، إلا أنه أعاد النظر في موقفه فجأة وسحب توقيعه في اليوم التالي (...) لمخاوفه من انقسام المجتمع على أساس ديني ويسفر عن

صدامات طائفية دموية (...) ثم تعمّد عشية الانتخابات (أيار ١٩٥٧) تفادي مواجهة حادة مع العهد، وكذلك التهجّم المباشر على رئيس الدولة، معتبرًا بحق أن ذلك يمكن أن يلحق به ضررًا في الشوف. ذلك أن نصف الناخبين مسيحيون ومعظمهم من أنصار الرئيس شمعون (تيموفييف. ص٢٥٨-٢٥٩).

انتخابات حزيران ١٩٥٧، تزوير فاق الحدود: لتأمين رغبته في تجديد ولايته (تحت ضغط «ثورة ١٩٥٨»، نفى شمعون هذه الرغبة وحوّلها إلى تمسّكه بالبقاء حتى آخر لحظة من ولايته الدستورية)، عدّل الرئيس شمعون قانون الانتخابات ورفع عدد النواب من ٤٤ إلى ٦٦، وأعاد تقسيم الدوائر الانتخابية بما يتلاءم وفرص مرشّحيه بالفوز.

«بلغ الأمر (التدخّل الأجنبي في الانتخابات) حدًا كان فيه السفير الأميركي دونالد هيث يراجع شخصيًا لوائح المرشحين للنيابة ويشطب منها أسماء السياسيين الذين لا يروقونه. وكلّف مكتب المخابرات المركزية الأميركية في بيروت مهمة إسقاط النواب الذين استقالوا احتجاجًا على مشروع أيزنهاور... وأثناء الانتخابات كان المخبر الأميركي بيل إيفلند يتردّد على قصر الرئاسة يوميًا حاملًا حقيبة ملأى بالليرات اللبنانية يسلّمها شخصيًا إلى الرئيس كميل شمعون. ولم يستنكف من نفوذ الأميركيين رئيس الوزراء سامي الصلح، فكان يفيد منها لإضعاف خصومه في صفوة الطائفة السنية» (تيموفييف، ص٢٥٩؛ نقلًا عن Eveland, W.C. Ropes of Sand: *America's Failure in the Middle East*, London - New York, 1980, p250).

وجرت الانتخابات على مرحلتين في حزيران ١٩٥٧، وشهدت تجاوزات صارخة وأحداثًا دموية. قبيلها، في ٣٠ أيار، نظمت «جبهة الاتحاد الوطني» تظاهرة جماهيرية أطلقت قوات الأمن النار عليها، فلقي خمسة من المتظاهرين مصرعهم

وجرح ٣٢، وأصيب بجروح طفيفة نسيم مجدلاني وصائب سلام الذي اعتقل ونقل إلى مركز الشرطة. وذروة الأحداث الدموية التي شهدتها تلك الانتخابات كانت مجزرة مزيارة، القرية القريبة من زغرتا، مسقط رأس أحد النواب والزعماء الموارنة التاريخيين، والأوفر حظًا بالرئاسة، حميد فرنجية (راجع العنوان الفرعي التالي).

«وصعق اللبنانيون لنتائج الانتخابات. فقد تجاوزت أحابيل الرئيس شمعون الحدود بهدف التخلص من الخصوم. وخسر مرشّحو المعارضة في جميع الدوائر الانتخابية تقريبًا. إلا أن الخبر الذي لم يصدّق كان فشل شخصيات أساسية على المسرح السياسي اللبناني مثل كمال جنبلاط وصائب سلام وعبد الله اليافي وأحمد الأسعد. ويبدو أن انعطاف الأحداث على هذا النحو الخطير، إن لم نقل المأسوي، جعل حتى كميل شمعون نفسه ينفعل ويكتئب. فهو لم يكن يتوقع أن الأمور ستبلغ هذا الحد. وبديهي أنه أمّن لنفسه أكثرية طيّعة في مجلس النواب، ولكن ما قيمة هذه الأكثرية إذا كان ظل خارج الميدان الدستوري أشخاص لو تفوّهوا بكلمة واحدة لكانت كافية لخروج نصف سكان البلاد إلى الشوارع في ساعات معدودات!؟» (تيموفييف، ص٢٦٠).

مجزرة مزيارة: شكلت هذه المجزرة معلمًا رئيسيًا من معالم سياسة الرئيس كميل شمعون، في أواخر عهده، القاضية بالإتيان بمجلس نيابي (انتخابات ١٩٥٧) يضمن له رغبته الجامحة بالتجديد. ولم يكن التعصّب العائلي – السياسي المعروفة به زغرتا وبلداتها وقراها، كما في مناطق كثيرة من لبنان، سوى «زوائد» لا تدفع للمجزرة ولا تبرّرها (لا سياسيًا ولا سوسيولوجيًا)، وما كانت لتقع لو لم يُعمل لها سياسيًا.

جورج فرشخ (صحافي وكاتب وباحث، يعيش بين باريس ولبنان، حاصل على دكتوراه في سوسيولوجيا الإعلام من جامعة السوربون، نالت روايته «خيط رفيع من الدم» جائزة الصداقة العربية الفرنسية في ١٩٩٥) يضع مجزرة مزيارة في إطارها التاريخي ويبيّن وقائعها ومدلولاتها بالشواهد في كتاب «حميد فرنجية وجمهورية الاستقلال» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص٣٥١–٣٨٨):

في مرحلة انتقاله من نائب وزعيم زغرتاوي إلى زعيم وطني (أوائل الأربعينات) لم يكن أحد من الخارج يلتفت إلى منطقة حميد فرنجية. ومع تنامي شخصيته وثبوت استقلاليته، أخذت الأنظار تدقق في زغرتا، فقد يكون الوصول إليه والتأثير به عن طريقها. الفرنسيون حاولوا في ١٩٤٣، وأخوه سليمان أجهض المحاولة عندما أقنع عبد الحميد كرامي، بالتي هي أحسن، أن يتقاسم رئاسة اللائحة مع حميد فرنجية.

وحاول الفرنسيون مرة ثانية، في الانتخابات الفرعية ١٩٤٤، وزعزعوا زعامته. السلطان سليم، أخو الرئيس بشارة الخوري، حاول في انتخابات ١٩٥١، فدعم مشايخ بيت اسطفان «الذين ذهبوا بذهاب السلطان وأموالهم»، ولم ينجح السلطان سليم إلا بأن «يحرج حميد فرنجية فيخرجه» من صداقة الرئيس بشارة الخوري.

هذه المحاولات، وغيرها، لم يكن لها ذيول داخلية. كانت محاولات «بدائية» يقوم بها «هواة». هدّدت نيابة حميد فرنجية وخلقت توترًا عابرًا في المدينة، ثم عادت الأمور إلى سيرها الطبيعي. المحاولة التي ستقصم ظهر زغرتا سيخطط لها مهنيون محترفون، غير عابئين بالنتائج طالما أنهم محميون. فكانت مزيارة (قرية من قرى قضاء زغرتا).

كميل شمعون كان وزيرًا في الحكومة التي أجرت انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧ (الشهيرة بكونها جرت بهدف تأمين التمديد لبشارة الخوري). في ظل الحكومة ذاتها، حدثت مجزرة طرابلس في أثناء استقبال فوزي القاوقجي (٢٠ قتيلًا و٥٠ جريحًا) وأدّت إلى امتناع عبد الحميد كرامي عن ترشيح نفسه وأخرجت حميد فرنجية عن طوره،

ومما قاله في الجلسة الأولى التي عقدها المجلس النيابي بعد تلك المجزرة (بينما اكتفى النواب بالتعبير عن الأسى): «... طُلب إلى الحكومة أن تتخذ التدابير الحاسمة، وطُلب إنزال الجيش. وعلى ما أعلم أنه لم يستجب طلب من هذه الطلبات. فلماذا؟ وأؤكد أنه لو اتخذت الحكومة، قبل الحادث، عُشر التدابير التي اتخذتها بعده لما وقع ما وقع».

والوزير الطموح (كميل شمعون، في حكومة انتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧) أصبح رئيسًا للجمهورية، وينوي التجديد، والبلاد مقبلة على انتخابات نيابية، والمجلس الجديد هو الذي سينتخب الرئيس العتيد. فشكّل شمعون حكومة برئاسة سامي الصلح، وباشرت الحكومة الإعداد للانتخابات.

كان التحيّز واضحًا إلى درجة خجل منها الرئيس نفسه، فبادر في ٣ حزيران ١٩٥٧ إلى إلحاق وزيرين بالحكومة تكون مسؤوليتهما الوحيدة السهر على سلامة الانتخابات، وهما الدكتور يوسف حتي ومحمد علي بيهم. وبعد أقل من أسبوع، جرت الجولة الأولى من الانتخابات، ولم يكن عند الوزيرين المعينين مقر ولا جهاز ولا وسائل للعمل. وصبر الوزيران، وقابلا نتائج الجولات الأولى من الانتخابات بكثير من الريبة. وفي عزّ المدّ الناصري في لبنان، سقط صائب سلام وعبد الله اليافي وأحمد الأسعد وكمال جنبلاط.

يبقى أن يسقط حميد فرنجية وصبري حمادة كي يُحكم الرئيس شمعون سيطرته التامة على المجلس الجديد. لكن سقوط حميد فرنجية ليس مضمونًا بالأساليب العادية.

ففي ذلك السادس عشر من حزيران ١٩٥٧، كانت الصدور عارمة بالحماس، حماس الولاء السياسي لهذا أو ذاك من المرشحين الذين من بينهم الأب سمعان الدويهي الذي كان واضحًا انه مرشح شمعوني في مواجهة فرنجية.

ومنذ الصباح، والشباب من عائلات الدويهي وفرنجية ومعوّض يستعدون. جناز اليوم في كنيسة مزيارة سيكون مسرحًا لحكّ الركاب، والانتخابات بعد أحدين، ويجب إثبات الوجود وعرض العضلات. والجنّار لراحة نفس المغترب سليم العبد، شقيق المطران عبد، مطران طرابلس وأحد الوجوه الشمالية القومية. وقبل موعد الجنّاز، بدأت أرتال السيارات تتوافد إلى مزيارة.

الشباب كلهم تقريبًا يحملون سلاحًا غير ظاهر، حاجز وحيد وبسيط من الدرك عند مدخل البلدة كان ركاب السيارات قد انتزعوا سلاحهم. كانت رتبة الجناز في منتصفها عندما تلاسن في خارج الكنيسة إثنان: واحد من أنصار الدويهي والآخر من أنصار معوّض (حليف فرنجية). وأسرع الرقيب ليتدخّل فصرعته رصاصة، وانفجرت النيران من كل جانب، حتى في داخل الكنيسة. وأخذ القتلى يتهاوون في صحن الكنيسة وخارجها. سقط ٢٢ قتيلًا، ١٥ من زغرتا ١١ منهم من بيت الدويهي.

وفي اليوم ذاته (١٦ حزيران ١٩٥٧)، قدّم الوزيران المسؤولان عن الانتخابات استقالة مشتركة، وقال الوزير يوسف حتي في تصريح للصحافة «إن جو الانتخابات لم يكن يوحي بالثقة وكان مشحونًا بالضغط والأساليب المختلفة» (النهار، ١٨ حزيران ١٩٥٧). وكان استمرار شارل مالك في الحكومة بعد تلك المجزرة شيئًا مثيرًا للدهشة. ذلك المسيحي المؤمن والممارس لم يرفّ له جفن أمام منظر الضحايا البريئة وأمام بحيرة الدم في صحن الكنيسة. وزادت دهشة محبّيه عندما سمعوه يهتف «إن انتصاري بداية نهاية الشيوعية» (النهار، الأول من تموز ١٩٥٧. المقصود بالانتصار هنا فوزه بمقعد الكورة النيابي).

هزّت المجزرة حميد فرنجية (راجع «حميد فرنجية» في الباب المخصص لسير الزعماء)، وبعد ثلاثة أيام عقد مؤتمرًا صحافيًا في بيروت، وفي اليوم التالي عقد الأب سمعان الدويهي من جهته مؤتمرًا صحافيًا كذلك. حميد فرنجية ردّ المجزرة إلى دوافع سياسية، والأب الدويهي اعتبر أن

الدافع النهائي هو ابتعاد الناخبين عن حميد فرنجية وتخليهم عنه «بسبب سياسته الخارجية غير اللبنانية». وحيث يتحدّث حميد فرنجية عن مؤامرة مدبّرة بمعرفة الدولة وتشجيعها، يؤكّد سمعان الدويهي ان المؤامرة من صنع عائلتي فرنجية ومعوض، وتستهدف اغتياله.

وغرقت زغرتا في دورة من العنف الجسدي والخلقي، والدولة لاهية، وفي لهوها تشجيع وإمعان في الإساءة إلى حميد فرنجية وشلّ حركته السياسية، ولو كان قد نجح في الانتخابات.

أما الرئيس كميل شمعون فلم يورد أي ذكر لمجزرة مزيارة في الفصل الذي يكرّسه لانتخابات ١٩٥٧ من كتابه «أزمة في الشرق الأوسط». وهذه الانتخابات، برأيه، أنزه انتخابات جرت في لبنان، ولم يعكّر جوها حادث. وتحت عنوان فرعي «انتخابات هادئة، انتصار الحكومة»، يؤكّد شمعون ان «النتيجة جاءت نصرًا للحكومة. المرشحون الخاسرون وحدهم ندّدوا بالفضيحة»، واتهم شمعون الصحافيين والمراسلين الأجانب، «مرتزقة الأقلام»، بتلفيق الأخبار ونشر الأكاذيب.

وصدر قرار الاتهام بمجزرة مزيارة الذي طلب الإعدام لـ٤٦ شخصًا، بينهم سليمان فرنجية والنائب رينيه معوض. وبعد أيام قليلة، أصدر القضاء ٤٠٠ مذكرة توقيف بحق متظاهرين اشتركوا في مظاهرة ٣٠ أيار ١٩٥٨ في بيروت. وبين المطلوبين حميد فرنجية وعبدالله اليافي وصائب سلام وأحمد الأسعد وصبري حمادة.

(لدى تسلّم اللواء فؤاد شهاب الحكم، أعادت الأجهزة القضائية التحقيق في مجزرة مزيارة. وبعد الاستماع إلى شهود العيان، وبينهم مطارنة وكهنة وراهبات، اتخذ القاضي بدري المعوشي، الرئيس الأول لمحكمة التمييز، قرارًا بضرورة منع المحاكمة عن سليمان فرنجية وعن النائب رينيه معوض اللذين عادا إلى لبنان).

غليان في الشوف: ما إن انتشر نبأ سقوط جنبلاط في الانتخابات حتى عمّت الشوف حالة من الغضب والغليان، ولجأ الدروز وأعضاء الحزب التقدمي الاشتراكي وأنصاره إلى حمل السلاح والتظاهر به، فبدا الشوف وكأنه يعيش على بركان يجهد جنبلاط، في بادئ الأمر، إلى تأجيل انفجاره أو منع هذا الانفجار، قبل أن يتوصل، على ما كتب، إلى استنتاج قطعي في شأن حتمية الثورة على نظام شمعون. فأخذ يسمح بتلقّي السلاح والذخيرة، دون المال، من سورية. فكانت شحناته تصل إلى دير العشائر (جنوب وادي البقاع)، حيث كان شبلي آغا العريان، زعيم راشيا، وهو من أنصار كمال جنبلاط، ينظّم إيصالها إلى الشوف وإلى بيروت حيث يتسلّمه رجال صائب سلام وسائر زعماء المعارضة الإسلامية. وكان جنبلاط قد أعاد اتصالاته مع جبهة الاتحاد الوطني، وشرع بحملة صحافية ضد تجديد الولاية الرئاسية لكميل شمعون.

توالت الحوادث الدامية، طيلة صيف ١٩٥٧، بين الجنبلاطيين وبين الموالين (رجال الدرك في المخافر وزمر شمعونية يقودها نعيم مغبغب في الشوف)، وتمكنت، في الوقت نفسه، جهود شيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبي شقرا والأمير حسن الأطرش، من تخفيف حدة التوتّر داخل الطائفة بين أتباع الأمير مجيد أرسلان الموالين للعهد وأتباع جنبلاط، كما تمكنت جهود بعض الوسطاء، في بداية أيلول ١٩٥٧، من تحقيق هدنة، ولكن لأيام قليلة، إذ ما لبثت أن سقطت إثر معركة بين رجال الدرك وأنصار شبلي العريان في منطقة دير العشائر. واستتبعت هذه المعركة، في الشهر الأخير من العام ١٩٥٧، سلسلة انفجارات في بيروت استهدفت مراكز الجرائد الموالية (النهار، الحياة، الجريدة، صدى لبنان) ومكتب إذاعة «صوت أميركا» ومبنى السفارة الأردنية، ردّت عليها السلطات بحملة اعتقالات واسعة.

معارضة عارمة للتجديد: قويت المعارضة، خاصة الإسلامية، بقيام «الجمهورية العربية المتحدة» (شباط ١٩٥٨)، وفي المقابل قوي منطق التخويف من تذويب لبنان في البحر العربي الإسلامي في الشارع المسيحي، المنطق الذي وجد شمعون أن من مصلحته، وهو يعمل لتجديد ولايته، أن يقوّيه ممثلًا بصورة خاصة بحزب الكتائب اللبنانية الذي كان يتحرك للإمساك بالشارع المسيحي وقيادته، وذلك لكي يضمن (شمعون) شعبية له، ولو طائفية أو من طائفة واحدة، بعد أن ضمن غالبية ساحقة في مجلس النواب تؤمن له تعديل الدستور لتأمين التجديد. وقامت معارضة أخرى سمّت نفسها «القوة الثالثة»، من ممثليها البارزين هنري فرعون وشارل حلو وغسان تويني ويوسف سالم وجبرائيل المر وجورج نقاش ويوسف حتي وسواهم، انضافت إلى معارضة البطريرك الماروني الأصلية الذي قال بعد قيام «الجمهورية العربية المتحدة»: «نحن الموارنة نقطة في بحر المسلمين، فإما أن نعيش معهم بمحبة وسلام أو فلنرحلْ أو فلنفنَ» («النهار»، عدد ١٣ شباط ١٩٥٨).

وإن كانت المعارضة المسيحية («القوة الثالثة» والبطريرك) قد أبدت ارتيابًا وانزعاجًا مما كانت تطرحه المعارضة الإسلامية، على صعيد الشارع والجماهير، من شعارات وحدوية يغيب عنها تمامًا «استقلال لبنان»، إلا أنها كانت مطمئنة إلى ما كان يصدر عن كمال جنبلاط من مواقف.

ففي ٩ آذار ١٩٥٨، وفي دمشق، وبحضور الرئيس عبد الناصر، ألقى جنبلاط خطابًا شدّد فيه «على خصوصية لبنان الذي يتعايش ويتفاعل فيه ممثلو شتى الأديان والتيارات في إطار الميثاق الوطني الذي يشكّل أساس وحدة لبنان واستقلالها... (ومما جاء في الخطاب): «كلنا في التوجّه الحقيقي والمساواة مسلمون وكلنا في الأخوة والمحبة نصارى» (تيموفييف، ص٢٦٤؛ نقلًا عن كتاب «ربع قرن من النضال»، الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧، ص٢٦٢). وكان لافتًا، أنه في الشهر نفسه، آذار ١٩٥٨، زار وفد كبير (موكب من ٣٠٠ سيارة مزينة بأعلام الحزب والأعلام اللبنانية) من الحزب التقدمي الاشتراكي البطريرك الماروني بمقره في بكركي.

وفي حين كان أنصار شمعون يضاعفون نشاطهم لتأمين انعقاد جلسة نيابية تعدّل الدستور بما يتيح في المجال لانتخاب شمعون لولاية ثانية، يدعمهم سفراء الدول الغربية وفي مقدمتهم السفير الأميركي الجديد روبرت مكلينتوك، كان المعارضون يضاعفون أيضًا نشاطهم في مناهضة شمعون، وعقدوا، في ١٨ آذار ١٩٥٨ وفي دار هنري فرعون، مؤتمرًا وطنيًا حضره ما يزيد عن ٨٠ شخصية سياسية، وأكدوا تمسّكهم باستقلال لبنان وبمعارضة ترشيح كميل شمعون لولاية ثانية، وانتخبوا هنري فرعون رئيسًا للمؤتمر وعبدالله اليافي نائبًا له وكمال جنبلاط أمينًا عامًا.

وبين النشاطين المضاعفين، للموالاة من جهة وللمعارضة من جهة ثانية، كانت البلاد تنزلق بوتائر متسارعة نحو الصدام العنيف.

إغتيال نسيب المتني أو الشرارة (٧–٨ أيار ١٩٥٨): نسيب المتني هو صحافي صاحب جريدة «التلغراف» الواسعة الانتشار في تلك الأيام. ماروني، عُرف بميوله اليسارية والعروبية. قبل أيام من اغتياله بعد منتصف ليل ٧–٨ أيار ١٩٥٨ وهو خارج من مبنى جريدته الكائن في ساحة البرج وسط العاصمة، أمضى عقوبة حبس بتهمة إهانة رئيس الدولة.

«وفي الوقت الذي اتهمت فيه المعارضة السلطات اللبنانية باغتياله، روّج الموالون رواية زعمت أن تلك الجريمة هي من فعل المخابرات السوفياتية الـ«كي.جي.بي» التي حاولت. بحسب هذه الرواية، تشويه سمعة النظام الحاكم في لبنان وإيجاد مسببات القلاقل والاضطراب. ووردت في هذا الخصوص إشارة إلى الدوائر الأمنية السورية. وفي ما بعد تطرّق سامي الصلح في مذكراته المنشورة إلى هذا الأمر على انه حقيقة ثابتة» (تيموفييف، ص٢٦٦. المقصود بمذكرات سامي

الصلح كتابه «أحتكم إلى التاريخ»، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص١٧٣).

الثورة (١٩٥٨): على وقع الدعوة إلى الثورة لإطاحة شمعون، أصدرت جبهة الاتحاد الوطني وزعماء المعارضة في طرابلس وممثلو مؤتمر الأحزاب والمنظمات، بعد اجتماع عقدوه في ٩ أيار، بيانًا مشتركًا حمّلوا فيه نظام شمعون مسؤولية اغتيال نسيب المتني وموجة الاغتيالات والاستفزازات، ودعوا اللبنانيين إلى الإضراب العام المفتوح. وفي اليوم نفسه، أريقت دماء الثورة الأولى في طرابلس (زعيم الثورة هناك رشيد كرامي) أثناء تفريق تظاهرة انطلقت من مسجد عمر بعد صلاة الجمعة. فاجتاحت الاضطرابات المدينة، ثم انتقلت إلى بيروت (المقاصد، المصيطبة، برج أبي حيدر. زعيم الثورة في بيروت صائب سلام). وأول تفجير استهدف المصالح الأجنبية كان نسف الثوار لأنبوب نفط العراق في الشمال. وكانت حصيلة الاشتباكات (ثوار – رجال الدرك والشرطة) في الأيام الثلاثة الأولى، في طرابلس وبيروت، ٥٠ قتيلًا وأكثر من ٢٠٠ جريح.

في ١٢ أيار، اجتمع زعماء جبهة الاتحاد الوطني وقرّروا توسيع نطاق الثورة في جميع أرجاء البلاد. وعقب ارفضاض الاجتماع، توجّه جنبلاط فورًا إلى المختارة حيث باشر قيادته للثورة في الشوف بدءًا من سيطرة رجاله على حامية بيت الدين، فيما كان أنصاره في دير العشائر بقيادة شبلي العريان، يهاجمون المصنع ويفجّرون مبنى الجمارك ومكتب الأمن. وواجه كمال جنبلاط، في الأيام الأولى من الثورة، مشكلة حساسة، وهي وقوف الأمير مجيد أرسلان إلى جانب الموالين في الشوف الذين يقودهم الشمعوني نعيم مغبغب (والذين كانوا يتشكلون من مسيحيين ودروز، ومن أعضاء وأنصار للحزب السوري القومي الاجتماعي). وبجهود الوساطة التي بذلها شيخ العقل محمد أبي شقرا، فضّل الأمير مجيد أرسلان الابتعاد عن ساحة الصراع وعاد إلى مقرّه في خلدة في ١٨ أيار ١٩٥٨. وأنشأ كمال جنبلاط إدارة في الشوف، كان المعيار الوحيد الذي انطلق منه في تعيين مسؤوليها معتقداتهم وخصالهم الشخصية وليس انتماءهم الطائفي، فكان فيها عدد كبير من المسيحيين.

«وحتى نهاية الأسبوع الأول من الثورة، سيطرت المعارضة على قسم كبير من الأراضي اللبنانية. وإلى الأحياء الإسلامية في بيروت حيث تلتقي كل خيوط الانتفاضة في بيت صائب بك سلام، كان بأيدي الثوار معظم وادي البقاع وعكار والمناطق الساحلية شمال طرابلس. وكان الوضع في الشوف هادئًا نسبيًا حتى بداية حزيران ١٩٥٨. إلا أن العاصمة شهدت انفجار القنابل يوميًا تقريبًا، مما أسفر عن سقوط ضحايا كثيرة بين الأهالي المسالمين. وفي طرابلس خاضت فصائل المعارضة بقيادة رشيد كرامي معارك ضارية ضد الموالين في حي التبانة والقبة، أما في القسم الشمالي من البقاع الذي يدين بالولاء للوجيه الإقطاعي صبري بك حمادة، فقد حدثت مناوشات بين الثوار الشيعة ومقاتلي الحزب القومي» (تيموفييف، ص٢٦٨–٢٦٩).

بعدها، بدأ جنبلاط يشكّل «القوات الشعبية» التي انضمّ إليها رجال من مختلف الطوائف «يتواردون من عاليه والجرد والمتن وجنوب لبنان ووادي البقاع»، ومن الأحزاب اليسارية خاصة الأرمنية، كما التحق بهذه القوات ١٥٠ مقاتلًا من دير القمر برفقة فيليب البستاني (وكان فؤاد عمون، من أبناء دير القمر، من أبرز الشخصيات المسيحية المؤيدة لجنبلاط في الشوف).

«وفي ١٢ حزيران، شنّ مقاتلو القوات الشعبية (بهدف السيطرة على الشوف كاملًا) هجومًا على الفريديس... ورغم الدعم الجوي، لم يتمكن الدرك ورجال نعيم مغبغب المرابطون في البلدة من الصمود في مواقعهم فانسحبوا مشتتين بعدما تكبّدوا نحو ٦٠ قتيلًا. وواصلت فصائل الثوار هجومها صوب طريق بيروت – دمشق (...) وواجهتها وحدات الجيش اللبناني التي كانت حتى ذلك الحين متقيدة بالحياد (...) وبعد مناوشة طفيفة، اتصل كمال جنبلاط فورًا باللواء فؤاد شهاب. وتمّ بينهما لقاء مهم في سبلين أسفر عن توقيع اتفاق الهدنة...» (تيموفييف، ص٢٧١).

وإثر إعلان شمعون، في ٢٥ حزيران، عن نيته طلب التدخّل العسكري الأجنبي، قرّر جنبلاط الهجوم على بيروت، وعيّن اللواء شوكت شقير قائدًا للقوات الثورية، فوضع شقير خطة العملية وتمّ اختيار قرية شملان الصغيرة في قضاء عاليه هدفًا للهجوم. وفي ٣٠ حزيران، زحفت القوات الشعبية إلى منطقة شملان حيث دارت معارك عنيفة بينها وبين مقاتلي الحزب السوري القومي الاجتماعي، وكادت القوات الشعبية (المقاومة الشعبية) أن تسيطر على المنطقة لولا تدخّل الجيش من جديد، فاضطرّت إلى التراجع. واغتاظ جنبلاط من مواقف حلفائه في بيروت (صائب سلام وسائر زعماء العاصمة) الذين لم يحرّكوا ساكنًا في حين كانت قواته على بعد ١٠ كلم من بيروت ومطارها. فكتب في ما بعد يقول: «ولكن الذهنيات الرجعية والنزعات البورجوازية كانت أبدًا تسيطر كأن كل قائد ثورة قد اقتطع له جزءًا ضمن لبنان ويريد احتكار السيادة داخله» (تيموفييف، ص٢٧٣؛ نقلًا عن كمال جنبلاط، «في مجرى السياسة اللبنانية: أوضاع وتخطيط»، الدار التقدمية، بيروت، ١٩٨٧، ص١٢).

بعد معركة شملان، استمرّ صيف ١٩٥٨ يشهد مناوشات بين المقاومة الشعبية وبين الموالين من درك وشرطة وتشكيلات قتالية من الحزب السوري القومي، تساعدهم تشكيلات مدربة من حزب الكتائب خاصة في العاصمة وعند شوارعها الفاصلة بين منطقة شرقية (مسيحية) ومنطقة غربية (إسلامية). فدور حزب الكتائب، في موالاته لشمعون، انصبّ بصورة أساسية على المهمة الإعلامية والدعائية في تجييش الرأي العام المسيحي ضد المعارضة الإسلامية ومشاريعها الموصلة إلى القضاء على استقلال لبنان بتذويبه في محيطه العربي الإسلامي، كما ضد المعارضة المسيحية التي كانت برأي الحزب، أقلية مغرّر بها أو أقلية قد باعت ضمائرها. وقد فعلت هذه الدعاية فعلها في الشارع المسيحي حتى بات يتلقف سيلًا من صور الرئيس كميل شمعون تمثله «قديسًا» بين القديسين، في حين راحت الألسن تسمّي البطريرك المعوشي بـ«الشيخ محمد المعوشي». وكان من أبرز مَن خطبَ وكتب وعلّق (في جريدة «العمل» وفي إذاعة الكتائب) من الكتائبيين الياس ربابي، لويس أبو شرف والصحافي فؤاد حداد (أبو الحن).

الوضع السياسي إبان الثورة: اعتبارًا من ١٢ أيار ١٩٥٨، بدأت الحكومة تسعى إلى تدويل النزاع الداخلي، ووجّهت إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة مذكّرة احتجاج (١٣ أيار) «على الهجوم من جهة الأراضي السورية على مركز الجمارك في المصنع». وفي اليوم نفسه، عقد وزير الخارجية شارل مالك مؤتمرًا صحافيًا حمّل فيه القاهرة ودمشق مسؤولية الاضطرابات في لبنان. وكرّر شمعون هذا الاتهام في تصريح أدلى به في ٢١ أيار. وفي اليوم نفسه، رفعت الحكومة اللبنانية إلى جامعة الدول العربية شكوى من أفعال الجمهورية العربية المتحدة، وفي اليوم التالي بعثت بشكوى مماثلة إلى مجلس الأمن الدولي. وقد انتظر الرئيس عبد الناصر حتى ٢٦ تموز ١٩٥٨ ليرد على هذه الاتهامات في خطاب ألقاه في ذلك اليوم، وجاء فيه: «إنه ليس بصحيح ما يتهموننا به من تدخّل ومساعدة للثوّار في لبنان، فالصراع هو صراع داخلي تطوّر إلى عصيان مسلّح. لقد حاربنا حكام لبنان وطعنونا في ظهرنا أيام العدوان الثلاثي على مصر. نحن لا نريد أن ينقسم الشعب اللبناني على نفسه، ولا نقبل بالاتحاد مع أي بلد ما لم يكن شعبه مجمعًا على طلب الوحدة، وإننا ندافع عن لبنان إذا هاجمته إسرائيل» (حمدي بدوي الظاهري، «نظام الحكم في لبنان»، ص٣٢٨).





فوق: ١٩٥٨ - كميل شمعون في مؤتمر صحافي في القصر الجمهوري (محلة القنطاري في بيروت)؛
تحت: مع الشيخ بيار الجميّل في بيت الكتائب المركزي.

في ٦ حزيران ١٩٥٨: صدر قرار مجلس الأمن الذي يقضي بإرسال مجموعة من المراقبين إلى لبنان (وصلت في ١٥ حزيران). وفي ٢٥ حزيران أعلن شمعون أنه يتمتع بكل الصلاحيات الدستورية ليطلب عند الاقتضاء تدخّلًا عسكريًا أجنبيًا بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

على صعيد المعارضة، «فقد أثارها استنجاد السلطات بالهيئات الدولية، وفي ٢٥ أيار وجّهت قيادة جبهة الاتحاد الوطني برقية إلى الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد طالبت فيها بعدم النظر في شكوى لبنان المستندة إلى تزوير الوقائع والهادفة إلى نسف علاقات حسن الجوار مع الجمهورية العربية المتحدة» (تيموفييف، ص٢٦٩).

وبذلت المساعي للتوسّط بين شمعون وزعماء المعارضة، وأبرزها كانت وساطة بيار وريمون إده «اللذين اقترحا على الرئيس شمعون إقالة سامي الصلح وتعيين اللواء فؤاد شهاب رئيسًا للوزراء مؤقتًا (...) إلا أنها (الوساطة) غير مقبولة بالنسبة إلى كمال جنبلاط لمجرد أنها تفترض بقاء كميل شمعون في منصب رئيس الجمهورية. وكان جنبلاط يرى أن موقف البطريرك بولس المعوشي أكثر جذرية. فقد طلب من الرئيس شمعون أن يتنازل عن صلاحياته ويغادر البلاد ويسلّم السلطة كاملة إلى اللواء فؤاد شهاب...» (تيموفييف، ص٢٧٠).

إنزال المارينز في بيروت (١٥ تموز ١٩٥٨) وانتخاب فؤاد شهاب (٣١ تموز ١٩٥٨): هي ١٨ يومًا فقط، ١٤-٣١ تموز، ولكنها حافلة بأحداث مهمة وتقريرية، دلالتها الأهم في الثقل التقريري للسياسة الأميركية في الشؤون السياسية اللبنانية كوريثة للثقل الفرنسي، والبريطاني خاصة.

هذه الأيام التقريرية أوجزها إيغور تيموفييف (في كتابه المذكور: «كمال جنبلاط الرجل والأسطورة». دار النهار. ط١. تشرين الأول ٢٠٠٠. ص٢٧٣-٢٧٥) على النحو التالي:

«إلا أن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أو الانقلاب العسكري الذي حدث في بغداد وأطاح الأسرة المالكة ونظام نوري السعيد الدكتاتوري عجّل كثيرًا في حل العقدة اللبنانية. فقد استدعى الرئيس شمعون إلى قصر الرئاسة فورًا السفير الأميركي روبرت مكلنتوك وقدّم إليه طلب لبنان الرسمي بإرسال مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات بين البلدين في إطار مشروع أيزنهاور. وجاء كومض البرق رد الولايات المتحدة القلقة لتبدّل الموقف المفاجئ في الشرق الأوسط. وبدأ إنزال مشاة البحرية الأميركية على شواطئ الأوزاعي الخالية في ١٥ تموز. وفي ساعات معدودات تحولت أطراف بيروت معسكرًا حربيًا هائلًا. وتوزّعت قوات الإنزال الأساسية على بساتين الزيتون حول مطار خلدة الدولي الذي أخذت طائرات النقل العسكرية تهبط على مدرجه الواحدة تلو الأخرى حاملة وحدات إضافية من القوات الأميركية المرابطة في ألمانيا. وتلقّى مشاة البحرية (المارينز) أمر قائد القوات الأميركية في لبنان الأميرال جيمس هولاوي بتفادي الاشتباكات مع اللبنانيين وعدم إطلاق النار إلا في حال هجوم فصائل المعارضة الموالية لعبد الناصر من البسطة أو هبوط فصائل جنبلاط من الجبال في محاولة لاقتحام العاصمة (بعض المراجع والمصادر يذكر أن قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب أمر بإطلاق قذيفة مدفعية واحدة على القوات الأميركية أثناء نزولها في إشارة رمزية تدل على أن هذا الإنزال تدخّل أميركي عسكري سافر مرفوض من الشعب اللبناني والجيش اللبناني، كما وتدل على حرص الشعب والجيش على الكرامة الوطنية).

«وأثار إنزال القوات الأميركية موجة من الغضب والاستنكار في صف المعارضة. واعتبرته جبهة الاتحاد الوطني ومؤتمر الأحزاب والمنظمات

عدوانًا على لبنان، فيما دعا صائب بك سلام الثوّار إلى مواجهة «الضيوف الثقلاء» بقوة السلاح. ولم يكن موقف كمال جنبلاط أقل تشدّدًا وراديكالية. فهو قال إن كميل شمعون عندما استدعى الأميركان أطلق «آخر سهم في جعبته». وناشد الجيش اللبناني أن ينتقل إلى صف الشعب ويقاوم الغزاة بالتعاون مع المتطوعين من الأقطار العربية المجاورة.

اللواء فؤاد شهاب مع ضباط من المارينز والسفير الأميركي مكلنتوك على شاطئ خلدة (صيف ١٩٥٨).

«وفي ١٧ تموز أوفد الرئيس أيزنهاور نائب وكيل وزارة الخارجية الأميركية روبرت مورفي إلى لبنان وكلّفه مهمة تقصّي الحقائق ودرس الموقف، والبحث عن أفضل حل للأزمة يرضي الولايات المتحدة. وقد تخلى الأميركيون آنذاك عن الرئيس شمعون مدركين أن الخروج من الطريق المسدود يستدعي وجود رئيس جديد للبلاد يرضي جميع أطراف النزاع. ولذا فحالما وصل مورفي إلى بيروت توجّه إلى حي المصيطبة الإسلامي وليس إلى رئيس الجمهورية. وكانت المصيطبة غدت، على حد تعبير العميد ريمون إده، محور محادثاته في بيروت. وبعد التحدّث إلى صائب سلام وعبد الله اليافي وحسين العويني اقتنع مورفي بصدقية جعل التشاور مع المعارضة حجر الزاوية في مهمته. ووجّه الدبلوماسي الأميركي جهوده أيضًا في اتجاه طرابلس حيث التقى رشيد كرامي. وكان له لقاء مهم مع كمال جنبلاط في إقليم الخروب، في إطار الحوار مع المعارضة. وإلى زعماء الثورة، بحث روبرت مورفي في الوضع بالبلاد مع البطريرك الماروني بولس المعوشي، ومع زعيمي «القوة الثالثة» هنري فرعون وريمون إده، وكذلك مع إميل البستاني الذي كان عائدًا لتوّه من القاهرة، وبالطبع مع قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب (ينقل بعض المصادر قولًا لمورفي خلاصته أنه رأى رئيس الجمهورية شمعون أشبه بقائد جيش، وقائد الجيش شهاب أشبه ببطريرك، والبطريرك المعوشي أشبه برئيس جمهورية).

«ومع أن مورفي أصرّ في محادثاته مع السياسيين اللبنانيين على ترشيح اللواء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية، فقد كان للكثيرين منهم رأي آخر. ونوقش في المحافل السياسية أمر ترشيح يوسف حتي الذي كان يؤيّده زعماء «القوة الثالثة» من جهة، وكثير من زعماء جبهة الاتحاد الوطني من جهة أخرى. وكان كمال جنبلاط أيضًا يميل في البداية إلى يوسف حتي، إلا أنه، بعد الحديث مع روبرت مورفي، وافق على ترشيح اللواء فؤاد شهاب، ولكن شرط أن يعمل الأخير على سحب القوات الأميركية من لبنان بأسرع ما يمكن، ويشرع بتطبيق الإصلاحات ويوفّر للمعارضة فرصة المساهمة الفعّالة في السلطة (...) وكان روبرت مورفي، في محاولته دعم ترشيح اللواء فؤاد شهاب، أعلن لمحدثيه أن قائد الجيش هو الشخص الذي تؤيّده القاهرة. وقال في حواره مع رشيد كرامي: «عبد الناصر يعتبر أن التفاهم ممكن إذا جاء شهاب رئيسًا للجمهورية» (نقلًا عن الياس الديري، «من يصنع الرئيس؟»، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص٦٤). وبالنتيجة أيّد ترشيح قائد الجيش جميع زعماء المعارضة، اللهمّ إلا عبد الله اليافي».

وفي ٣١ تموز ١٩٥٨، انتخب اللواء فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية.

وبخصوص الحدث الأبرز بين أحداث ١٤–٣٠ تموز، وهو طلب كميل شمعون تدخّل المارينز في لبنان، فيبرّره شمعون بالنقاط الخمس التالية، ويقول:

«أولًا: المساعدة التي قدّمتها سورية والاتحاد السوفياتي للثوّار.

ثانيًا: إن الشكوى التي قدمتها الحكومة إلى جامعة الدول العربية لم تعط أي نتيجة.

ثالثًا: إن مراقبي الأمم المتحدة لم يقوموا بأي عمل.

رابعًا: إن مجلس الوزراء أعطاني في جلسته المنعقدة في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٨ تفويضًا بالقيام بأي عمل يضمن استقلال لبنان وسيادته وترك لي حرية اختيار الظرف المناسب للتنفيذ.

خامسًا: إن قيام الثورة في العراق، في ١٤ تموز ١٩٥٨، كان من شأنه تشجيع الثوّار على الاستيلاء على الحكم في لبنان» («النهار»، ٨ نيسان ١٩٦١).

نظرة تقويمية شاملة (مناقشة): أجمل كمال حمدان أزمة ١٩٥٨ بقوله («الأزمة اللبنانية»، منشورات UNRISD، ترجمة رياض صوما، دار الفارابي، ط١، ١٩٩٨، ص١٤٢–١٤٧):

كانت الحرب الأهلية الصغيرة التي شهدها لبنان عام ١٩٥٨، المواجهة الأولى المفتوحة والشاملة بين الأطراف اللبنانية المختلفة منذ الأحداث الدامية التي وقعت عام ١٨٦٠. وكما بالنسبة لكل النزاعات الكبيرة التي جرت في لبنان منذ الحقبة العثمانية، لم تكن أزمة ١٩٥٨ مجرّد أزمة داخلية. فلبنان لم يستطع، وهو الذي يرتبط بأوضاع الشرق الأوسط الداخل في سياق تبدلات متواصلة، أن يكون بمنأى عن الخضّات المتتابعة التي هزّت المنطقة في ذلك الوقت.

لقد دامت أزمة ١٩٥٨ حوالي ستة أشهر، من أيار إلى تشرين الأول. واتخذت طابع انتفاضة شاركت فيها أكثرية إسلامية واقلية مسيحية ضد حكم الرئيس كميل شمعون، الذي كانت ولايته تمتد حتى أيلول من السنة نفسها. وكان قد حاول إجراء تعديل دستوري يسمح له بتجديد ولايته دون إجراء انتخابات رئاسية جديدة. وإذا كانت محاولة شمعون تلك، السبب الرئيسي لاندلاع أحداث ١٩٥٨، فإنها ليست كافية وحدها لتفسير اندفاع البلاد نحو حرب أهلية. إن أسبابًا أخرى، متجذرة في عمق البنى الداخلية للبلد، وأنعشتها التغيرات السريعة الجارية في الأوضاع الإقليمية والخارجية، هي التي مهّدت الطريق أمام تحوّل التوترات الداخلية الكامنة، إلى نزاع مسلح صريح، أوشك على قلب توازنات جمهورية الخمسينات التجارية الفتية، بصورة كاملة.

لقد واجه اللبنانيون دائمًا ومنذ البداية مشكلة الهوية. كان هناك، ومنذ وقت طويل، ميل لدى النخب المارونية للتماهي مع الغرب وخاصة فرنسا، لذا عارضوا تحديد هوية لبنان عند الاستقلال ولدى توقيع ميثاق ١٩٤٣. في المقابل، طوّرت هذه النخب مفهوم القومية اللبنانية، وطرحته في سياق مواجهة مديدة مع تيار القومية العربية الذي كان في حالة صدام مع الاختراق الاستعماري الفرنسي. هذه القومية اللبنانية، كانت

أقرب إلى المضمون الايديولوجي الخاص منها إلى التعبير عن تاريخ وطني لبناني مجمع عليه، وكانت تربط دائمًا بمفهوم «مسيحية» لبنان. عبر هذا الربط، أفسحت «اللبنانية» (Libanité) في المجال أمام النخب المارونية خاصة لدعم تصوّر خاص عن تاريخ البلد، يشكّل بالنسبة لها حافزًا وهوية. بالنسبة للنخب الإسلامية، وبدرجة أقل بالنسبة لنخب مسيحية غير مارونية (خاصة الروم الأرثوذكس)، كانت المسألة تطرح بشكل مغاير. عندما أيّدت النخب المسلمة فكرة لبنان مستقل، فإنها قد تخلّت صراحة عن تماهيها تقليديًا مع سورية ومع الأمة العربية، دون الالتحاق كليًا بمفهوم الوطنية اللبنانية كما طوّرته النخب المارونية، والمتضمن فكرتهم عن لبنانهم الخاص المسيحي الطابع. إن تحفّظ النخب الإسلامية حيال هذا المفهوم للوطنية اللبنانية، مال نحو التعزّز ونحو كسب فئات إسلامية أوسع، بمقدار ما كان التوازن السياسي والاقتصادي يختل بين نخب الطائفتين (المسيحية والمسلمة)، وبصورة أشمل بين الجماهير المسيحية والمسلمة. إن عدم تأييد المسلمين لهذا الشكل من الوطنية اللبنانية قد أحيا تدريجيًا التيارات القومية العربية في صفوف الجمهور الإسلامي. فبالنسبة للسكان المسلمين غير المندمجين، لم تشكّل القومية العربية أمر مهمة مباشر من أجل خطوة وحدوية فورية، بل مثلت وسيلة لتحديد هوية وعبّرت، ولو بصورة غامضة، عن طموحهم المشروع للعب دور أكبر على المستويين السياسي والاقتصادي، من خلال إعادة بناء النظام القائم.

لم تكن النخب الإسلامية معنية بهذه القومية العربية إلا بمقدار ما تسمح لها بمشاركة أوسع في النظام، وبحصة أكبر من المكاسب التي كانت تتنافس عليها بورجوازيات مختلف الطوائف. في الجهة المسيحية، والمارونية خاصة، انتقلت طريقة طرح موضوع «العروبة» بسهولة من النخب إلى الجمهور عبر خطاب سياسي يخفي حقيقة الهيمنة السياسية والاقتصادية لهذه النخب، ولا يفعل سوى إحياء كل أنواع الارتباطات الموروثة، والولاءات الطائفية، والعصبيات العشائرية والعائلية، والرموز والذكريات المحفورة في الذاكرة الجماعية للمسيحيين.

الرهان كان مختلفًا في الجانب الإسلامي: كانت البورجوازية الراغبة باقتطاع قسم أكبر من قطعة الحلوى تحاول استخدام التيارات القومية العربية من أجل أهدافها السياسية المباشرة، ولكنها كانت تحرص من جهة أخرى على منع هذه التيارات من إمكانية التعديل الجذري لميزان القوى السياسي، سواء داخل الطائفة الإسلامية أو على صعيد النظام السياسي ككل.

وهكذا كان يبرز مستويان للصراع حول موضوع العروبة: من جهة، مواجهة بين مختلف أقسام البورجوازية الطائفية، يحاول عبره كل قسم الحصول على ما يناسبه من طرح هذا الموضوع، ومن جهة أخرى مواجهة بين البورجوازية اللبنانية بمجملها – المحكومة من قبل شريحتها المارونية – والحركة الشعبية، العفوية والضعيفة التنظيم، وذات الأكثرية الإسلامية، والمهمّشة بهذا القدر أو ذاك سياسيًا واقتصاديًا من قبل النظام السائد، والتي لم تشعر بأنها معنية بذلك النوع من الوطنية اللبنانية المطروحة آنذاك.

ويمكن هنا العودة للتذكير بأن عوامل التوتّر الداخلي المشار إليها لم تؤدِ إلى إطلاق شرارة الأزمة والنزاع العنفي في البلد، بل ساهمت كذلك في تشجيع، بل استدعاء، التدخلات الخارجية في الشؤون اللبنانية الخاصة. إن فشل النظام السياسي في استيعاب الانقسامات والعصبيات الطائفية واستبدالها تدريجيًا بولاءات وطنية قد حوّل لبنان إلى ساحة صراع مفتوحة لكل أنواع التدخلات الخارجية. وإن محاولات جميع أطراف البورجوازيات الطائفية (خاصة الطرف الماروني المهيمن) الاستفادة من انعكاسات الهزّات التي كانت تتوالى في المنطقة من أجل تحقيق مكاسب طائفية ضيّقة شكلت جزءًا أساسيًا من قواعد اللعبة التي أرساها النظام السياسي اللبناني القائم.

على ضوء هذه الاعتبارات ينبغي قراءة أحداث ١٩٥٨. ففي ذلك الوقت، كانت الانقسامات الاقتصادية – الاجتماعية قد تداخلت مع الانقسامات الطائفية. وكانت التفاوتات والاختلالات قد ظهرت بوضوح على المستوى السياسي والإداري (شكّل الموارنة ٥٠٪ من موظفي الدولة بينما كان عددهم لا يتجاوز ٢٩٪ من عدد السكان آنذاك)، وكذلك كانت ظهرت بوضوح على المستوى الاقتصادي.

إن عهد الرئيس شمعون، الذي وضع أمامه مقاومة الفساد واستغلال السلطة كهدف رئيسي، انتهى بمفاقمة هذين المرضين. وعلى المستوى الخارجي، حاول شمعون الالتحاق بسياسة الرئيس الأميركي أيزنهاور الذي بذل جهدًا كبيرًا لتشكيل أحلاف بين دول المنطقة لمواجهة المدّ الناصري والتصّدي للخطر السوفياتي والشيوعي المزعوم. هذا الاصطفاف غير المشروط للحكم اللبناني في خط السياسة الأميركية في المنطقة، كان تجسيدًا لاستمرار المواقف السابقة ومنها الموقف المتّخذ حيال العدوان الثلاثي الفرنسي الانكليزي الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦. في الواقع، رفض لبنان، إثر العدوان المذكور، التضامن مع مصر وقطع صلاته مع فرنسا وانكلترا، ما دفع مصر الناصرية لتشجيع انتشار التيار القومي العربي في لبنان، هذا التيار الموجود أصلًا منذ فترة طويلة، والذي كان قد تعزّز منذ قيام دولة إسرائيل في فلسطين عام ١٩٤٨. وخاصة إثر إعلان الوحدة المصرية – السورية عام ١٩٥٨ تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر. إن الإحباطات الناتجة عن تزايد الاختلالات الداخلية، معطوفة على معضلة الهوية، شجّعا قيام حركة جماهيرية ذات أكثرية إسلامية ضد تجديد ولاية شمعون. وبمواجهة هذه الحركة الشعبية، لم يكتفِ هذا الأخير، مدعومًا من الأكثرية المارونية ومن الغرب، بمحاولة اللجوء إلى الجيش اللبناني فحسب، بل دعا القوات الأميركية لدعمه، فنزلت هذه القوات على الشاطئ اللبناني إثر سقوط الحكم الملكي في العراق بتاريخ ١٥ تموز ١٩٥٨.

عهد فؤاد شهاب ١٩٥٨ - ١٩٦٤

الانتخاب: رئيس المجلس النيابي كان عادل عسيران، والموعد المحّدد لانتخاب رئيس الجمهورية كان الخميس ٣١ تموز ١٩٥٨، حيث بدأ النواب يتوافدون إلى مقر البرلمان في ساحة النجمة بعدما كانوا هجروه طوال أربعة أشهر. في دورة الانتخاب الأولى نال اللواء الأمير فؤاد شهاب ٤٢ صوتًا بينما نال منافسه ريمون إده عشرة أصوات. ولما كانت أكثرية ٤٢ صوتًا لا تشكّل أكثرية الثلثين التي تنصّ عليها المادة ٤٩ من الدستور، أُعيدت عملية الانتخاب فنال شهاب ٤٨ صوتًا ونال إده سبعة أصوات ووجدت ورقة بيضاء قيل إنها ورقة رئيس المجلس عادل عسيران. وقد تغيّب عن تلك الجلسة رئيس الحكومة سامي الصلح احتجاجًا، والنائبان حميد فرنجية ورينه معوّض.

وفي اليوم التالي، وفيما هلّلت الصحافة اللبنانية لانتخاب اللواء الأمير آملة بأن ينهي الأزمة الدموية، أكبرت في الوقت نفسه منافسه العميد ريمون إده، خاصة لجهة موقفه الذي عبّر عنه، بعد إعلان فوز شهاب رسميًا، بكلمة قال فيها: «تذكرون انني كنت منذ البدء قد اقترحت مجيء اللواء شهاب إلى الحكم غير أن هذا المسعى قد

أخفق بسبب موقف السلطات العليا منه. وإذا كنت قد استمريت في ترشيحي حتى آخر ساعة فلأنني أريد أن أحافظ على المبادئ الديمقراطية وعلى النظام البرلماني في هذا البلد، فلا يُقال إن هذا الانتخاب قد جرى في ظل الأسطول السادس». إلا أن الرقابة «منعت نشر الكلمات السبع الأخيرة في الصحف وحذفتها حتى من الجريدة الرسمية» (الياس الديري، «فؤاد شهاب، السابق الباقي العائد»، ملف النهار، ١٩٧٠، ص٢٤).

وكانت «القوة الثالثة» التي تألفت في بداية الأزمة الدموية، أيار ١٩٥٨، من هنري فرعون، يوسف سالم، الدكتور يوسف حتي، نجيب صالحة، شارل حلو، غبريال المر، بهيج تقي الدين، غسان تويني، جورج نقاش ومحمد شقير، قد أصدرت (في ١٦ أيار) بيانًا جاء فيه: «... وفي هذه الساعة تتجه الأبصار إلى رجل هو فوق الصراع القائم يتمتع بتقدير اللبنانيين واحترامهم. هذا الرجل هو اللواء فؤاد شهاب الذي بوسعه وحده، ضمن الشرعية، أن يوحّد بين اللبنانيين على اختلاف أحزابهم وطوائفهم» (الياس الديري، المرجع المذكور، ص٢٤). ثم أخذت «القوة الثالثة» تعمل على أساس ترشيح اللواء شهاب للرئاسة وتأمين وصوله إليها.

لمحة عامة في عهد شهاب: قبل التوقّف على بعض تفصيل في بعض محطات طبعت عهد اللواء شهاب نجمل هذا العهد بلمحة شاملة:

بعد أربعة أيام من انتخاب اللواء فؤاد شهاب رئيسًا للجمهورية، أي في ٤ تموز (وقبل جلسة قسم اليمين في ٢٣ أيلول)، وجّه شهاب أول بيان سياسي له جاء فيه: «إن المساواة بين اللبنانيين والإخلاص والصراحة في علاقاتنا مع البلاد العربية الشقيقة والكرامة والصداقة في جميع علاقتنا الأجنبية هي أُسس جديدة لتوفير حياة هانئة لوطننا لبنان (...) وكما علينا أن نرعى هذه الوحدة – الوحدة الوطنية – علينا في سبيل بناء الدولة أن نرعى فضائل النزاهة والعدالة والتجرّد وقواعد العلم والنظام والمساواة فنجعلها تسود مجتمعنا في كل مرافقه، كما نجعل روح المسؤولية والقيام بالواجب وحرمة المصلحة العامة تسود أداة الحكم بجميع فروعه...» (الياس الديري، المرجع المذكور، ص٢٧).

يقف اللبناني اليوم، عمومًا، وكذلك تقف معه الدراسات والتحليلات، في الوسط من عهد اللواء شهاب. فليس هناك «مع» واضحة، ولا «ضد» واضحة. هناك تسليم أو شبه تسليم بمنجزات العهد المقترنة بـ«العدالة الاجتماعية»، كما هناك تسليم أو شبه تسليم بأن حاشية العهد العسكرية، «المكتب الثاني»، خاصة بعد المحاولة الانقلابية للحزب السوري القومي الاجتماعي، قد «نجحت»، بتجاوزاتها، في طمس منجزات العهد، وفي مصادرة ما كان يمكن لهذه الإنجازات أن تحققه على صعيد ترسيخ البناء الوطني والوحدة الوطنية.

تجسّد شعار «العدالة الاجتماعية» ببعثة إيرفد (١٩٦٠-١٩٦١) وتقريرها، وبما أمكن للعهد تحقيقه في ضوء هذا التقرير الذي وضعته البعثة بعد أن درست لبنان اجتماعيًا واقتصاديًا، وتعرفت إلى مشاكله، وتجوّلت في مناطقه وقراه وأحياء مدنه المحرومة والمهملة.

ومن أبرز ما حقّقه العهد، في ضوء التقرير، إيصال الطرق والمياه والكهرباء إلى القرى النائية، وتعميم المدارس الرسمية في المناطق المحرومة.

واتخذ الحكم الشهابي خطوات واسعة في مجال «الإصلاح الإداري». فاستحدث المصالح والمجالس والمكاتب إتمامًا لشعار العدالة الاجتماعية، وعلى رأسها: مجلس الخدمة المدنية، هيئة التفتيش المركزي، هيئة الإصلاح الإداري، المشروع الأخضر، مصلحة الإنعاش الاجتماعي، مصلحة الأبحاث والتوجيه، مجلس البحوث العلمية، مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية، مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت، معهد الدروس القضائية؛ أما المشاريع فأبرزها: مصرف لبنان، تنفيذ مرفأ جونيه، تنفيذ الحوض الثالث في مرفأ بيروت، تنفيذ قسم من الأوتوستراد الساحلي (ضبيه – المعاملتين)،

أوتوستراد فاريا، أوتوستراد القليعات – بكفيا، طريق القمم في عكار...

العهد عبر محطاته الرئيسية

«الثورة المضادة»، حزب الكتائب: استاء الموالون لشمعون (أكثرية مسيحية فزعت إلى شمعون والشيخ بيار الجميّل زعيم الكتائب وقد أرعبتها الطروحات الوحدوية العربية، ورفض قائد الجيش استخدامه ضد الثوّار) من انتخاب اللواء شهاب رئيسًا، وأكثر من ذلك من طرح اسم رشيد كرامي، أحد قادة الثوّار في الشمال، رئيسًا للوزراء، وهدّد بيار الجميّل بأنه سيدعو أنصاره إلى الإضراب لو تمّ تعيين رشيد كرامي.

وقبل أيام قليلة من استلام شهاب مهماته، في ٢٣ أيلول ١٩٥٨، خطف الصحافي الكتائبي، المحرر والمعلّق السياسي في جريدة «العمل»، في منطقة بيروت الغربية، فؤاد حداد، الملقّب بـ«أبو الحن» (وقُتل)، فأعلن بيار الجميّل الإضراب بدءًا من ٢٢ أيلول. فقامت المتاريس بين شطري بيروت الشرقية والغربية، وحدث تبادل نار بين المقاتلين المسيحيين (وجلّهم من الكتائب) وفصائل المعارضة الإسلامية.

وفي اليوم التالي من جلسة القسَم الدستوري الرئاسي، كلّف شهاب رشيد كرامي تشكيل الحكومة. فردّ الكتائبيون بانتفاضة مسلّحة سمّوها «الثورة المضادة»، واندلع، في اليوم نفسه (٢٣ أيلول)، نزاع مسلّح بين الكتائبيين والمعارضين في ساحة الشهداء (قلب بيروت)، ورغم تدخّل الجيش فقد أسفر القتال عن مقتل ٢٨ شخصًا وجرح ٥٣. ثم انتقلت الاضطرابات إلى كسروان والمتن وزحلة، ووقعت حوادث خطف رهائن وتعذيبهم بوحشية. فكانت تلك «الثورة البيضاء» معلمًا أساسيًا على تنامي قوة حزب الكتائب ومدى تمثيله السياسي للمسيحيين، بعد أن كان هذا التمثيل، بقسمه الأكبر، محصورًا، وبصورة تقليدية، بالكتلة الدستورية والكتلة الوطنية، ثم بشمعون الذي أمضى عهده مشجعًا ومفضّلًا من الأحزاب، الحزب السوري القومي الاجتماعي، فأعاد وسمح له بالعمل العلني قبل وقت قصير من نهاية ولايته، وقبل أن يتخذ في الأيام الأخيرة من هذه الولاية قرارًا بتشكيل حزبه الخاص، حزب الوطنيين الأحرار.

وتفضيل شمعون للحزب القومي لم يمنعه من التغاضي، أو حتى من تشجيع مخيّمات التدريب التي كان يقيمها شباب الكتائب، وكذلك من التغاضي عن الحوادث الكثيرة التي كانت تنشب بين القوميين والكتائبيين كسبًا للفريقين إلى جانبه.

وعن مقدمات «الثورة المضادة» وأحداثها، نقرأ في «القوى النظامية الكتائبية، مؤصِّل الجذور ومفصِّل الوقائع» (تأليف فريق من العاملين في الأبحاث التاريخية، صادر عن مجلس الأمن ومصلحة الإعداد والتوجيه في حزب الكتائب اللبنانية، ط٢، آب ١٩٨٦، ص٣٣٠-٣٣٦):

«... فقد تركّز نشاط حزب الكتائب بصورة أساسية على دعم الرئيس كميل شمعون دعمًا فعليًا بخلق التفاف شعبي حوله، وبالتصدي المباشر للمخططات التي كان يعدّها كبار المعارضين. وهكذا فإن العمل الكتائبي كان يتمّ على ثلاثة مستويات:

«المستوى الأول: المستوى الإعلامي. فالكتائب كانت تقوم دوريًا بتوزيع منشورات في المناطق المسيحية لحضّ المسيحيين والكتائبيين على البقاء والصمود في وطنهم...

«المستوى الثاني: المستوى المخابراتي. فالكتائب التزمت خلال أحداث ١٩٥٨ أسلوب التجسّس على الأعداء ومراقبة تحركاتهم إيمانًا منها بأن هذا الأسلوب كفيل بإحباط الكثير من مخططات الأعداء ومشاريعهم ذات البعد الوحدوي (...) ولم تقتصر مهمة المراقبة لدى الشباب الكتائبي على مناطق المعارضة بل تعدتها لتشمل أيضًا المناطق المسيحية وهي المناطق المؤيّدة لسياسة الرئيس كميل شمعون...

«المستوى الثالث: المقاومة العسكرية وتمثّلت في المعارك التي خاضها الحزب حفاظًا على سلامة المنطقة الشرقية من بيروت (...) والاطلاع على صحافة تلك الأيام يدلنا دلالة واضحة على أن حزب الكتائب كان... رأس الحربة في مواجهة الهجمات التي كانت تشنّ على المناطق المسيحية (في بيروت) من قبل القوى الإسلامية والشيوعية. ذلك ان القوى المذكورة كانت تحاول باستمرار اقتحام المنطقة الشرقية من بيروت وإحداث ثغرة فيها من جهة الريفولي أولًا ومن جهة السوديكو ثانيًا...

«بعد تسلّم اللواء فؤاد شهاب مقاليد الحكم، تمكّن في اليوم ذاته من تأليف وزارة جديدة شكّلها من معارضي العهد السابق والمحايدين برئاسة رشيد كرامي (...) وشعرت الكتائب بأنها أصبحت خارج اللعبة وبأن فؤاد شهاب ينفّذ سياسة هدفها تقوية الجناح المسيحي المعتدل على حساب القوى التي وقفت في وجه المؤامرة الناصرية (...) إن الإضراب الذي دعت إليه الكتائب كان المؤشر إلى الثورة المضادة (...) حيث تمكّن حزب الكتائب من تأليب الرأي العام المسيحي حوله. فصبيحة ٢٦ أيلول ١٩٥٨ مثلًا شهدت بيروت الشرقية تظاهرات واسعة اتجهت كلها إلى بيت الكتائب المركزي (...) مطالبة بـ: إعادة جميع المخطوفين المسيحيين وإسقاط وزارة كرامي... والاستمرار في الإضراب المفتوح حتى تنفيذ المطالب...». وقبل هذه التظاهرات، أي في ٢٣ أيلول، كان الكتائبيون خاضوا أهم معارك «الثورة المضادة» المشار إليها في مطلع الكلام عليها، في ساحة البرج، وفي منطقة النهر وشارع البدوي في العاصمة.

حكومة كرامي الرباعية: إن الواقع الجديد الناشئ عن «الثورة المضادة» جعل الحكم يتيقّن من أنه لن يتمكن من حكم البلاد ما لم يتعاون مع القوى المسيحية التي كشفت عن قوة مسيحية حقيقية، وعلى رأسها حزب الكتائب. فكلّف الرئيس شهاب، في ١٤ تشرين الأول ١٩٥٨، رشيد كرامي تشكيل حكومة جديدة. فجاءت رباعية: رشيد كرامي ممثلًا للثورة (ثورة المعارضة)، بيار الجميّل ممثلًا للثورة المضادة، الحاج حسين العويني من وجهاء بيروت، وريمون إده عميد الكتلة الوطنية. «وسارعت الحكومة الجديدة إلى إطلاق شعار لا غالب ولا مغلوب (تعود هذه العبارة لصائب سلام) لإنهاء الأزمة وإعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد» (كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ط٦، ص٢٤٨).

وفي حين كان كمال جنبلاط، خلال الثورة المضادة، يتخذ موقفًا صارمًا منها، كان حلفاؤه زعماء جبهة الاتحاد الوطني يفضّلون المساومة لاعتقادهم أنها ترضي الجميع، فدعموا الحكومة الرباعية، التي تصوّر الرئيس شهاب، بدوره، أنها تحقق المصالحة الوطنية وتؤمّن الاستقرار. وما إن تشكلت هذه الحكومة حتى أخذت الحياة تعود إلى مجراها الطبيعي. وفي نهاية تشرين الأول ١٩٥٨، غادر لبنان آخر جندي أميركي.

ومع هذه الحكومة، قامت علاقة وثيقة بين حزب الكتائب وبين حكم الرئيس شهاب امتدت إلى آخر ولايته (وإلى أواخر الولاية «الشهابية» الثانية، أي عهد شارل حلو). وكان الحزب يعرب لشهاب، في كل مناسبة، عن تأييده المطلق لحكمه وللخطوات التي كان يتخذها إن على صعيد السياسة الخارجية أو على صعيد الأوضاع الداخلية ولا سيّما الأوضاع ذات البعد الاجتماعي. وقد أفادت الكتائب من ولائها هذا إفادة كبرى على صعيد نشاطها الحزبي، خاصة لجهة التدريبات التي أجرتها لقواها النظامية مع أن الدولة كانت تعلم بأن الطابع الغالب على هذه التدريبات هو الطابع العسكري. ويعيد المرجع المذكور، «القوى النظامية الكتائبية، مؤصّل الجذور ومفصّل الوقائع» (ص٣٤٦)، هذا الموقف المتغاضي للدولة إلى سببين رئيسيين:

«- شعور الرئيس فؤاد شهاب بأن الجيش، الذي تولّى قيادته لمدة طويلة، غير مهيّأ لضبط الأوضاع الداخلية في حال حصول فتن وثورات داخلية. ليس لعجزه عن ذلك، وإنما لأسباب مرتبطة بتركيبته السياسية والطائفية. أي أن الرئيس شهاب كان متأكدًا في قرارة نفسه أن الجيش كمؤسسة متكاملة لا يمكنه تولّي حماية أمن المسيحيين وحرياتهم لأنه معرّض للانقسام في كل لحظة. وعليه، فقد كان من غير المنطقي أن يمنع حزب الكتائب من إجراء تدريبات ذات طابع عسكري خصوصًا أنه يعلم أن الهدف الأساسي من هذه التدريبات ليس التعدّي على فئات لبنانية معينة وإنما حماية المسيحيين في حال حصول تغيّرات دولية وإقليمية.

«- عدم استعداد الرئيس شهاب لاستعداء حزب الكتائب. ذلك أن الرئيس شهاب لم يكن يتمتع بشعبية كبيرة عند المسيحيين الذين كانوا يميلون إلى تأييد الرئيس شمعون. من هنا حرص الرئيس شهاب على عدم إثارة غضب قادة حزب الكتائب، والتساهل معهم في بعض الأمور مقابل تأمين التغطية المسيحية له».

الجيش و«المكتب الثاني»: قائد الجيش، منذ أن نشأ هذا الجيش، أصبح رئيسًا للجمهورية. فكان من البديهي أن تحظى المؤسسة العسكرية بالتفاتة العناية الأولى من الرئيس الذي رعاها لسنوات طويلة، فكانت له السند الأساسي. ارتفع تعداد الجيش، تدريجيًا إلى ١٥ ألف رجل؛ وعمد الرئيس، لتوّه، أي أثناء الأسابيع القليلة من تسلّمه الحكم، إلى توسيع وتقوية «المكتب الثاني». «وعيّن الرائد أنطون سعد مديرًا للمكتب الجديد، وهو من أبناء زغرتا (...) كما أدخل إلى المكتب الثاني عددًا من الضباط المسلمين بهدف تقويته. وفي بادئ الأمر عمل المكتب على حل الخلافات والنزاعات المحلية في عكار والبقاع وشارك في تصفية عصابات المجرمين ونزع سلاح الجماعات والفرق التي أنشأها زعماء المناطق صيف ١٩٥٨. إلا أنه بمر الزمن أخذ يتدخّل في السياسة بمزيد من النشاط وأحكم السيطرة على الحركات والتكتلات المتطرفة، ونظّم التعاون مع الزعماء والنافذين في أحياء بيروت التي كانت قاعدة لسلطة السياسيين التقليديين. وغدا عناصر المكتب الثاني عيونًا وآذانًا للرئيس شهاب، فصار بفضلهم حاضرًا في خضمّ الأحداث» (تيموفييف، «كمال جنبلاط الرجل والأسطورة»، دار النهار للنشر، ط١، بيروت ٢٠٠٠، ص٢٨٥).

لقاء شهاب – عبد الناصر: بعدما هدأت العاصفة وحُقنت الدماء وانصرفت الحكومة الرباعية إلى تسيير الأعمال، خطا الرئيس شهاب إحدى أهم خطواته السياسية الأولى لتوسيع قاعدة سلطته وتقويتها، وتاليًا لتثبيت نهجه المعتدل صونًا للوحدة الوطنية. فكان اجتماعه والرئيس عبد الناصر.

فبعد حوار هادئ وسري بين بيروت ودمشق تمهيدًا للقاء الرئيس اللبناني ورئيس الجمهورية العربية المتحدة (وحدة سورية ومصر)، تمّ هذا اللقاء، في ٢٥ آذار ١٩٥٩، على أرض مشتركة لبنانية – سورية وتحت سرادق خيمة أُقيمت خصيصًا لتمكين الرئيسين من الاجتماع وتبادل الآراء والاتفاق على صيغة تعاون واضحة. وصدر عن الاجتماع بيان تضمّن النقاط التالية:

«أولًا: حرصهما (الرئيسان) على توثيق روابط الأخوة وتنمية التعاون المستمر المتبادل بين الجمهوريتين الشقيقتين في كل ما يؤدي إلى دعم استقلالهما وسيادتهما وكيانهما ضمن نطاق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.

ثانيًا: إيمانهما بضرورة تدعيم التضامن العربي ودعم القضايا العربية وتأييدها.

ثالثًا: رغبتهما المخلصة في العمل على إيجاد حلول إيجابية للمسائل الاقتصادية المعلقة بين البلدين بأقرب وقت على أُسس التكافؤ وحفظ المصالح المشتركة والمتبادلة، تأمينًا لرفاه أبنائهما وازدهار أحوالهم. ومن أجل ذلك أصدر كل من الرئيسين توجيهاته إلى حكومته لمواصلة السعي ومتابعة المباحثات من دون إبطاء في هذا السبيل، بنفس روح المودة والتفاهم التي سادت اجتماع الرئيسين والأخوة الخالصة التي تسود مشاعر

الشعبين الشقيقين» (الياس الديري، «فؤاد شهاب»، ملف النهار، ١٩٧٠، ص٢٩-٣٠).

ومما تسرّب عن الاجتماع، وما عُلّق عليه، أن اتفاقًا بين الزعيمين يقضي بأن يؤيّد لبنان سياسة الجمهورية العربية المتحدة على الصعيدين العربي والدولي، وأن تتعهّد القاهرة عدم التدخّل في شؤون لبنان الداخلية. وقد أمّن هذا اللقاء، والاتفاق، للرئيس شهاب تعاطف المسلمين، وطمأن إلى حد كبير المسيحيين.

مجموعة مراسيم اشتراعية (حزيران ١٩٥٩): في حزيران ١٩٥٩، أصدرت الحكومة مجموعة من المراسيم الاشتراعية لإعادة تنظيم الجهاز الإداري وغربلة التعيينات بغية تفعيل آلة الدولة وتخليصها من الفساد. وأنشئ «مجلس الخدمة المدنية»، ومن صلاحياته تحديد عدد مستخدمي الدولة ومتابعة نشاطهم ومراقبة التعيينات والترقيات وإجراء المباريات لسدّ الشواغر في مختلف المصالح. كما أنشئت إدارة التفتيش المركزي لزيادة مراقبة عمل دوائر الدولة.

رحّب زعماء البلاد بهذه المراسيم باعتبار أنها أُسس الإصلاح الإداري والدولة العصرية. وبعض هؤلاء الزعماء، وفي مقدمهم كمال جنبلاط، رأى، إضافة إلى ترحيبه، أن الوقت حان لإلغاء الطائفية السياسية التي، في حال استمرارها، ستقضي على كل محاولة إصلاح وستعيد البلاد إلى أزمات تلو أزمات.

لكن، ونظرًا إلى الفوارق الصارخة، التي كانت لا تزال قائمة، في مستوى التطوّر الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المناطق، وكذلك الفوارق في المستوى التعليمي (وهو أساسي كما هو معلوم للوظائف العليا، سواء الوظائف العامة أو الوظائف الخاصة - القطاع الخاص) بين الفئات والطوائف، إذ كانت الفئات والطوائف الإسلامية، وكذلك الروم الأرثوذكس والأرمن، لا يزالون في مستوى تعليمي أدنى بكثير مما هو لدى الموارنة والكاثوليك، فقد ارتأى المرحّبون بالمراسيم ولكن بتحفّظ، أي بانتظار إلغاء الطائفية في الإدارة وفي السياسة، أن الحكومة ملزمة بأن تخصّص اعتمادات كبيرة لتطوير التعليم في الطوائف المتخلفة علميًا عن الموارنة، وتعتمد منحًا دراسية لأبناء تلك الطوائف كي يتمكّنوا من بلوغ المستوى التعليمي المطلوب. واعتبروا هذا الأمر بمثابة فترة انتقالية يغدو، بعدها، المعيار الوحيد لتعيين الموظفين والمستخدمين هو خصالهم الشخصية ومستوى التأهيل المهني بصرف النظر عن الانتماء الطائفي.

مقتل نعيم مغبغب، وجنبلاط يتعهّد الولاء للعهد: في ٢٧ تموز ١٩٥٩، تعرّض النائب نعيم مغبغب، أحد أشدّ أنصار الرئيس السابق شمعون، للضرب المبرح حتى الموت، لدى وصوله، ومعه وفد من أهالي عين زحلتا، إلى مكان تجمّع في عين المعاصر أُقيم احتفاء برئيس الجمهورية فؤاد شهاب. وعند وصول مغبغب، كان كمال جنبلاط يلقي كلمة في الحشد يرحّب بها بالرئيس شهاب. وما إن رأى بعض الشباب الدروز مغبغب حتى اهتاجوا وانهالوا عليه بالتهديدات والإهانات. وعندما شهر مسدسه في وجوههم هجم عليه عدد من الشبّان وطرحوه أرضًا ثم أشبعوه ضربًا حتى قضى نحبه.

«وفي اليوم التالي انفجر الموقف السياسي. ونشرت الصحف مقالات اتهمت فيها كمال جنبلاط وشبلي العريان بالتحريض على القتل (...) ولم تقف جريدة «النهار» بعيدة عن الضجة، فزعمت أن جنبلاط يأوي القتلة في قصره بالمختارة، مع أن مراسلي الجريدة الواسعي الاطلاع يعرفون بالطبع أن قتلة نعيم مغبغب فرّوا إلى سورية عقب فعلتهم تلك. وفي ٣١ تموز أدلى كمال جنبلاط بتصريح إلى الصحافيين عبّر فيه عن أسفه لما حدث لنعيم مغبغب. وقال إنه ربما ما كان يجدر به الظهور في تجمّع لأناس يعتبرونه من ألدّ أعدائهم (...) وكان الجميع في انتظار رد فعل رئيس الجمهورية (...) وفي مواجهة الخيار الصعب أبدى الرئيس فؤاد شهاب رباطة جأش مذهلة وبُعد نظر يُحسد عليه. وحاول جهده أن يتفادى الغلظة والخشونة في الأقوال والتزم ذلك التريث المعتاد الذي اتصف به كسياسي محنّك وكان أنجده في الكثير من المواقف العصيبة. وعند أواسط آب انحسرت الحملة المضادة للجنبلاطيين ثم تلاشت بالتدريج. وبمرّ الزمن خفّت حدة الجدل حول مقتل نعيم مغبغب الذي اعتبر أول قربان يقدّمه رئيس الجمهورية على مذبح الوحدة الوطنية، على حد تعبير أحد الكتّاب اللبنانيين (وهو راجي عشقوتي في كتابه «كمال جنبلاط في الحقيقة والتاريخ»، بيروت، ١٩٨٩، ص٣٩). وقدّر كمال جنبلاط موقف الرئيس اللبناني فؤاد شهاب حقّ قدره. فأقدم في ١٢ آب ١٩٥٩ على نقلة جوابية صاغ من خلالها رسميًا موقفه تجاه رئيس الدولة وعهده:

«إننا سنوالي العهد القائم ست سنوات متواصلة وما يليها أيضًا بالنسبة إلى شخص ولي هذا العهد، تأييدًا ومساندة وتضامنًا وصداقة، أيًا تكن الظروف وأيًا تكن الملابسات. وكما كنّا في الماضي سنكون أيضًا في المستقبل، لأننا لا ننسى اليد الكريمة التي امتدّت للدفاع عن بعض مواقفنا الوطنية لأجل المبادئ اللبنانية والإصلاحية التي نؤمن بها (...) وستظل علاقتنا بشخص الرئيس الأول عاطفة تقدير ومحبة واحترام» (إيغور تيموفييف، ص٢٨٤؛ نقلًا عن جريدة «النهار»، ١٣ آب ١٩٥٩).

استقالة ريمون إده وتوسيع الحكومة: كسب ريمون إده، وكان وزيرًا للداخلية والشؤون الاجتماعية والبريد والبرق والهاتف، سمعة طيبة، وعُرف بنضاله وجرأته في تطبيق القوانين ومكافحة الإجرام، حتى أنه كان ينزل شخصيًا، في أحيان كثيرة، إلى ساحة الكشف عن الجرائم والقبض على أصحابها، وهو على رأس فرقة من رجال الشرطة (الفرقة ١٦ التي استحدثها لهذه الغاية في إطار قوى الأمن الداخلي). لكنه، في مطلع تشرين الأول ١٩٥٩، قدّم استقالته من الوزارة، وارتبطت استقالته «بالصفعة التي سدّدها مدير المكتب الثاني أنطون سعد إلى عضو حزب الكتلة

الوطنية فيليب خير بسبب أقوال مهينة تفوّه بها الأخير بحق رئيس الجمهورية». ومنذ هذه الحادثة وريمون إده يصلي المكتب الثاني (وعهد شهاب) ناره، من منطلق تدخّل هذا المكتب في السياسة وقضائه على الحريات السياسية للبنانيين؛ وقد غاب عن جميع الحكومات التي تشكلت في العهد الشهابي حتى أواخر عهد شارل حلو.

وعقب قبول استقالة ريمون إده (في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩)، عيّن في الحكومة خمسة وزراء جدد يمثّلون مختلف الاتجاهات السياسية، وهم: فيليب تقلا، موريس زوين، فؤاد نجار، علي بزي وفؤاد بطرس (الذي بدأ يظهر حضورًا قويًا في الحكم والسياسة، ويصبح ركنًا من أركان النهج الشهابي).

ومع حلول العام ١٩٦٠، غدت الانتخابات النيابية الجديدة مدار المناقشات السياسية ومحورها. فأحالت هذه الحكومة على المجلس النيابي قانونًا جديدًا للانتخابات صدّقه المجلس ونشره رئيس الجمهورية في ٢٦ نيسان ١٩٦٠ رفع بموجبه عدد النواب من ٦٦ إلى ٩٩، واعتمد القضاء كدائرة انتخابية.

انتخابات ١٩٦٠: في ٤ أيار ١٩٦٠، أصدر رئيس الجمهورية مرسومًا بحل مجلس النواب، وحددت مواعيد الانتخابات في الفترة بين ٩ حزيران و٣ تموز ١٩٦٠. وإفساحًا في المجال لتأليف حكومة جديدة تشرف على إجراء الانتخابات، قدّم كرامي استقالة حكومته في ١٤ أيار، وصدرت في اليوم ذاته مراسيم تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد الداعوق، وعضوية: جبران نحاس، فيليب تقلا، فؤاد نجار، أمين بيهم، إدمون كسبار، جورج نقاش وحسن عوض المقداد. ولم تتقدم هذه الحكومة ببيان وزاري كون المجلس النيابي منحلًا، فكانت هي حكومة غير سياسية أغلب أعضائها من التكنوقراط. والغرض الأهم منها الإشراف على الانتخابات. وقد استقالت، وفقًا للأعراف، بعد انتهاء العمليات الانتخابية والتئام المجلس النيابي الجديد.

جاءت هذه الانتخابات بمجلس يمثّل جميع الأطراف الأساسية في البلاد، بما فيها الأطراف المساهمة في نزاعات ١٩٥٨. وكان أنصار الرئيس شمعون أقلية فيه، فيما يعود أكثر من ثلثي المقاعد إلى ممثلي القوى السياسية المؤيدة للعهد. وكانت أهم حصيلة لتلك الانتخابات أن الحزب التقدمي الاشتراكي غدا للمرة الأولى، منذ ١٩٤٩، الحزب الأول في مجلس النواب من حيث كانت له أكبر كتلة نيابية في المجلس تضم ثمانية نواب.

الاستقالة والعودة عنها (٢٠ تموز ١٩٦٠): خرج الرئيس شهاب منتصرًا في هذه الانتخابات النيابية وبها، إذ كانت انتخابات نزيهة، أو أقله نزيهة جدًا مقارنة بجميع الانتخابات النيابية التي جرت منذ الاستقلال، أو منذ قبل الاستقلال، أي منذ إعلان دولة لبنان الكبير. ومع ذلك فاجأ شهاب، يوم ٢٠ تموز ١٩٦٠، الجميع بخطوة محيرة، وهي تقديم استقالته، معلنًا أنه أنجز مهمته في إحلال النظام والاستقرار، ويفضّل أن يترك لسواه مهمة إكمال المسيرة. ولكن قبل أن ينتصف ليل ٢٠-٢١ تموز كان اللواء الرئيس يعود عن استقالته بعدما قصده النوّاب إلى منزله وحملوه على أكتافهم، وبعدما ساد الفزع والاضطراب الأوساط السياسية، وسارت في بيروت والمدن اللبنانية تظاهرات عفوية. و«تعليقًا على تلك الاستقالة قيلت أشياء وأشياء. بينها أن شهاب استقال لأنه يعرف أن النواب سيحرقون استقالته ويحملونه على الأكتاف ليعود عنها. وبينها أنه بعد مجيء مجلس جديد كان الرئيس أمام احتمال واحد وهو تكليف الرئيس صائب سلام تأليف حكومة جديدة، وهو لا يرغب في ذلك. وبينها أيضًا أنه شعر بعدم تقبّل الناس لدخول العسكر في الحياة المدنية، وفي آلة الحكم، فشاء أن يضع الجميع، القابلين والرافضين، أمام الأمر الواقع. ثم يأتي الحديث عن الازدواجية وأكلة الجبنة (المقصود الذين كانوا يستغلون السلطة من الموالين والذين كان شهاب نفسه يلمح إليهم بهذه العبارة)، وتحطيم الزعامات التقليدية وتفرّع زعامات من نوع آخر غير النوع السياسي (أي العسكر)، ثم يأتي الحديث عن التجديد وتلك الجولة التي وصل هوسها إلى حد الجنون (المقصود بالمستفيدين من العهد الذين بدأوا يعملون ما بوسعهم لتأمين التجديد للرئيس شهاب)» (الياس الديري، «ملف النهار»، ١٩٧٠، ص٢٨).

الرئيس شهاب في وسط عدد من النواب المهللين له بعد قراره العودة عن استقالته (تموز ١٩٦٠).

أكبر حكومة في تاريخ لبنان إلى حينه: «مهما تكن الدوافع التي انطلق منها الرئيس اللبناني، فإن الضجة التي أُثيرت حول استقالته زادت من شعبيته كثيرًا وساقت الدليل على الثقة التي محضته إياها أبرز القوى السياسية في البلاد. وعندما عاد لتولّي مهماته أعلن عن حلّ حكومة أحمد الداعوق التي كان شكلها لإجراء الانتخابات، وكلّف صائب بك سلام تأليف الوزارة الجديدة (...) وهو يرغب في توسيع مجلس الوزراء ليستوعب، على ما يبدو، جميع الزعماء التقليديين. ولعله يتصور أن خلافاتهم داخل جدران الحكومة أهون من خطر ائتلافهم خارجها...» (تيموفييف، ص٢٨٩-٢٩٠).

وجاءت حكومة صائب سلام من ١٨ وزيرًا، فكانت الأكبر إلى حينه بين حكومات لبنان منذ ١٩٢٦، كما كانت بكامل أعضائها من السياسيين ومن داخل مجلس النواب، وحكمت من أول آب ١٩٦٠ إلى ٢٠ أيار ١٩٦١. وأبرز وزرائها، إلى رئيسها صائب سلام، كمال جنبلاط وبيار الجميّل ومجيد أرسلان وجوزف سكاف وعبد الله المشنوق وموريس الجميّل وسليمان فرنجية (الذي كان قد ورث الزعامة السياسية في زغرتا عن شقيقه حميد فرنجية). فكانت حكومة أقطاب.

مشكلة التربية والتعليم ومعهد الحقوق في الجامعة العربية: في إطار هذه المشكلة (وأساسها تعدّد مناهج التعليم ومصلحة التعليم الخاص، جامعات ومدارس، في الإبقاء على هذا التعدد) انصبّ عمل الوزير كمال جنبلاط، وكان وزيرًا للتربية الوطنية والفنون الجميلة، على توسيع شبكة المدارس الحكومية وتوحيد مناهج التدريس مع تركيزه على مادة التاريخ الذي هو، باعتقاده، أساس تكوين الوعي الوطني. لكن مبادراته قوبلت جميعًا باعتراضات شديدة من الشيخ بيار الجميّل، وكان وزيرًا للمالية، الذي اعتبر توحيد مناهج التدريس تطاولًا على مبدأ حرية التعليم، والذي عكف على تصريح شبه يومي يدعم به الجامعات والمدارس الخاصة. علق منه في أذهان اللبنانيين عبارة مشهورة له طالما كان يردّدها: «إنني تعلمتُ الوطنية من المدرسة الخاصة». وفي سياق «أزمة التعليم والمناهج»، أثار بيار الجميّل، ومعه كميل شمعون، في مطلع ١٩٦١، ضجة في شأن نية جامعة بيروت العربية فتح كلية للحقوق تدرّس فيها المواد الأساسية باللغة العربية. وما إن أصدر رئيس الوزراء صائب سلام قرارًا بالسماح للجامعة العربية بفتح هذه الكلية حتى هبّت المعارضة في وجهه، يدعمها الوزير بيار الجميّل، وأعلنت نقابة المحامين إضرابًا مفتوحًا استنكارًا للقرار.

وفي أوائل أيار ١٩٦١، عقد المجلس النيابي عدة جلسات اتّسمت بالحدة، وباتهام الحكومة بالعجز نتيجة عدم توافر الانسجام بين أعضائها (جنبلاط - الجميّل). وفي ١٠ أيار قدّم الوزراء: عبد الله المشنوق، نسيم مجدلاني، محمد صفي الدين، سليمان العلي ورفيق شاهين استقالتهم، وبعد أقل من أسبوع قدّم سلام استقالة حكومته، وأعاد الرئيس شهاب تكليفه لتأليف حكومة جديدة (٢٠ أيار)، عاد جنبلاط إليها وزيرًا، ولكن للأشغال العامة والنقل والتصميم العام، في حين بقي بيار الجميّل وزيرًا للمالية مع إضافة وزارة الصحة له.

أما مسألة كلية الحقوق في الجامعة العربية وإضراب المحامين فقد حُلت، في صيف ١٩٦١، بالموافقة على قرار الحكومة بإنشاء هذه الكلية، لكن مع التأكيد بلزوم خضوعها للجامعة اللبنانية.

والجدير ذكره أن مسألة التعليم عمومًا، ومسألة كلية الحقوق في الجامعة العربية خصوصًا، قد سبقهما بقليل وتزامن معهما موضوع خلافي سياسي بين الوزيرين القطبين: جنبلاط والجميّل، ويتعلق بالعلاقة مع «الجمهورية العربية المتحدة» وبالنظرة إلى رئيسها عبد الناصر. فمنذ بداية آذار ١٩٦١، أي عندما توجّه جنبلاط على رأس وفد شعبي كبير إلى سورية لحضور الاحتفالات واللقاءات مع الرئيس عبد الناصر، عكفت جريدة «العمل» الكتائبية (ومعها مختلف أجهزة الدعاية

للحزب السوري القومي الاجتماعي)، وبصورة يومية، على نشر المقالات والتعليقات التي تتهم جنبلاط، وتصوّره عدوًا للوطن وللمسيحيين كما للمسلمين على حدّ سواء. وعلى هذا علّق إيغور تيموفييف (في كتابه المذكور، ص٣٠٢): «كان توتّر أعصاب الخصوم السياسيين وانفعالهم في مصلحة كمال جنبلاط. فالموجة التي استثاروها أدّت إلى اتساع شعبيته الواسعة أصلًا في الأحياء الإسلامية، فباتت تردّد إسمه إلى جنب إسم جمال عبد الناصر وتتخذه راية للنضال في سبيل الوحدة والقومية العربية. كما أدّت إلى انتشار سمعته بين الشباب المسيحيين المثقفين الذين أخذوا، على غرار زملائهم وأبناء جيلهم في أوروبا، يقرأون بمنتهى الإعجاب جان بول سارتر وهربرت مركيوز وكارل ماركس مدفوعين وراء رومانسية التمرّد وبطولة التغييرات الثورية». وإلى تلك الأيام والظروف، تعود مقولة «اليسار المسيحي» الذي توزّع بين «مسيحيين عروبيين» و«مسيحيين ماركسيين»، والذي استمرّ ينمو حتى اندلاع «الحرب اللبنانية».

بعثة «إيرفد» وقيام طبقة وسطى: يقول الكاتب والمفكر اللبناني منح الصلح في كتيّبه «المارونية السياسية، سيرة ذاتية» (بيروت، ١٩٧٨، ص٥٨؛ والعبارة «المارونية السياسية»، كان منح الصلح هو مطلقها، وجرى تداولها، سياسيًا، على نطاق واسع لسنوات طويلة)، يقول إن المونسنيور يوحنا مارون نصح الرئيس شهاب بإجراء دراسة دقيقة لمختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وأوصاه بأن يكلف، لهذه المهمة، الأب اليسوعي لويس لوبريه، مدير معهد البحوث والتدريب على الإنماء I.R.F.E.D. في باريس: وتعليقًا على ذلك قال الرئيس شهاب في ما بعد متذكرًا: «لا بأس بالفكرة لأن جماعتنا في لبنان لا يمكن أن يقبلوا بالتطوّر والإنماء إلا إذا أخذوه من إكليريكي كاثوليكي معتمد من البابا، وعندئذ يصبح في الإمكان أن يقفوا من الفكرة إيجابيًا. أما إذا جاءت من غير إكليريكي ومن غير أجنبي ربّما اعتبروها جرعة غير قابلة للتناول».

وبدأت بعثة الأب لوبريه، بعثة إيرفد، عملها في العام ١٩٦٠، وانتهت بتقديم تقريرها النهائي في أيار ١٩٦١، الذي تناول حاجات وإمكانات التنمية في لبنان استنادًا إلى بحوث ومسوحات ميدانية لا سابق لها لمختلف المناطق اللبنانية.

«فضلًا عن التفاوتات في مستوى التنمية بين بيروت والمناطق الطرفية (الأطراف)، أو بين المدينة والريف عمومًا، أو حتى تبعًا لدرجة القرب الجغرافي من بيروت، كشف التقرير تفاوتات كبيرة في توزّع الدخل لفترة ١٩٥٩-١٩٦٠، مظهرًا أن الـ ٤٪ الأكثر ثراءً بين اللبنانيين كانوا يستأثرون وحدهم بـ ٣٢٪ من الدخل الوطني، فيما كان الفقراء يشكلون ٥٠٪ من السكان من بينهم ٩٪ من البؤساء. وإلى ذلك كان ثمة تفاوت متزايد في النمو بين القطاعات وبالتالي في حصتها النسبية من الناتج القومي، وخصوصًا بين الزراعة التي بقيت (حتى منتصف الستينات) توظف أكبر عدد من القوى العاملة من جهة، والخدمات التي أخذت تستأثر تدريجيًا بالجزء الأكبر من الناتج القومي من جهة أخرى» (Répub. Lib., Ministère du Plan: «Besoins et Possibilités de Développement du Liban», Tome I, Mission IRFED, 1960-1961).

«تعكس هذه الوقائع مستوى الحرمان والتفاوت الاجتماعي والمناطقي الذي تعامل معه العهد الشهابي. فقد قام هذا العهد على محاولة إصلاحية متعددة الاتجاهات سعت إلى تقليص التفاوتات المشار إليها، بالإضافة إلى البعد المتصل بالإصلاح الإداري. ولا تتوافر مسوحات شاملة لتقييم حقيقة ما أنجز خلال هذه الفترة، إلا أن الدراسات الجزئية أو القطاعية، ومساهمات عدد من الباحثين في الاقتصاد والاجتماع، تتفق على الإشارة إلى تحقيق بعض النجاح على هذا الصعيد، ولا سيّما بالنسبة إلى إرساء قيام طبقة

وسطى وتوسّعها، مع التشديد بشكل خاص على الدور الذي لعبه توسّع التعليم –الرسمي خصوصًا– كآلية للترقي الاجتماعي والوظيفي (...) ولم تلغ الإصلاحات الاختلالات لكنها خفّفت من وطأتها وساعدت في تحسين مستوى المعيشة ونوعية حياة المناطق المحرومة والفئات الاجتماعية الأقل دخلًا...» (خارطة أحوال المعيشة في لبنان، بالاشتراك بين وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ١٩٨٨، ص١٦ و٣٨).

أطول الحكومات عمرًا: في تشرين الأول ١٩٦١، قامت أزمة وزارية بسبب خلاف نشأ بين رئيس الحكومة صائب سلام ووزير الأشغال كمال جنبلاط، حتى ان جنبلاط قدّم، في ٢٠ تشرين الأول، استقالته مباشرة إلى رئيس الجمهورية متخطيًا الرئيس سلام، ثم عاد عنها؛ وفي ٢٤ تشرين الأول، قدّم سلام استقالة حكومته، وجاء في كتاب الاستقالة: «ولكن واقعًا جديدًا نشأ اليوم، إذ استعاد وزير الأشغال العامة استقالته، وأصرّ على الاستمرار في كرسي الوزراة، رغم أنه كان قد قدّم تلك الاستقالة خطيًا لفخامتكم، وأذاع بذات الوقت بيانًا تعرّض لي شخصيًا وللحكومة، فطعن بكل هذا التضامن الوزاري المفروض وأصبح متعذرًا علينا المثول أمام مجلس النواب، برفقة وزير خرج على هذا التضامن، على الشكل الذي خرج فيه، والاستمرار معه في الحكم» (الرائد ماجد ماجد، «تاريخ الحكومات اللبنانية»، ط١، ١٩٩٧، ص١٤٤).

وفي اليوم التالي، أي ٢٥ تشرين الأول، كلّف الرئيس رشيد كرامي تشكيل حكومة جديدة، وأعلن أسماء الوزراء في آخر الشهر، منهم مجيد أرسلان (للدفاع الوطني)، فيليب تقلا (للخارجية)، كمال جنبلاط (وزير دولة مكلفًا مهام وزراة الداخلية)، بيار الجميّل (وزير دولة مكلف مهام وزارة الأشغال)، فؤاد بطرس (للعدلية)، كامل الأسعد (للتربية)... واستمرّت هذه الوزارة في الحكم حتى شباط ١٩٦٤، فكانت أطول الحكومات عمرًا منذ العام ١٩٢٦.

محاولة انقلاب الحزب القومي: في ليل ٣٠-٣١ كانون الأول ١٩٦١، تحركت كتيبة عسكرية يقودها النقيب في الجيش فؤاد عوض من صور في اتجاه بيروت، وبلغت مقر وزارة الدفاع في العاصمة (على طريق بيروت – دمشق) بعد منتصف الليل، وحدث إطلاق نار قرب المقر وداخله. وفي الوقت نفسه، كان نقيب آخر، هو شوقي خير الله، يقود عناصره لدعم «رفيقه» في الحزب السوري القومي الاجتماعي فؤاد عوض، كما قام قادة قوميون وعناصر في الحزب بدعم المحاولة التي تمكن الجيش ومخابراته من إجهاضها في المهد. فأُلقي القبض على عدد من قادته، وعلى رأسهم الدكتور عبد الله سعادة وأسد الأشقر، وعلى المنفذين العسكريين الرئيسيين فؤاد عوض وشوقي خير الله، وأُحيلوا على محكمة عسكرية استثنائية، كما طُرد من الجيش عدد من الضباط الذين رأت المخابرات أن لهم ضلعًا أو علمًا بالمحاولة. وقد جاء في قرار الاتهام أن المؤامرة تستهدف تغيير الدستور بطرق غير مشروعة، وإثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة، واغتصاب السلطات المدنية والعسكرية، وإثارة الحرب الأهلية، وخطف بعض الضباط، وتأليف فصائل مسلحة وعصابات بقصد اجتياح أملاك الدولة ومهاجمة القوة العامة. وقد شكلت المحاولة فرصة ذهبية لكي تشدّد المخابرات (المكتب الثاني) الخناق على مختلف التيارات المناوئة له، وفي طليعتها أنصار وحزب شمعون (الوطنيون الأحرار)، وحزب الكتلة الوطنية، «مظهرة نوعًا من التحالف الظاهري مع التيار الناصري دون أن تتيح له فرصة نشاط جدي وفعّال، بل وصلت إلى حد محاربة المرشحين الناصريين في الانتخابات النيابية (التي جرت في ١٩٦٤)» (موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج٥، ط٢، ١٩٩٠،

ص٤١٧). أما الذين أدانوا المحاولة وهلّلوا لفشلها فكانوا الموالين للرئيس شهاب، وقد انضمّ إليهم حزبا الكتائب اللبنانية والتقدمي الاشتراكي، وكذلك مختلف الأحزاب والتيارات اليسارية، من عربية وماركسية.

أما عن أسباب المحاولة، فقد برزت وجهتا نظر: الأولى، روّجها الحزب القومي وأنصاره وحصروها بالأسباب الانتخابية، وقالوا إنه «بعد سنتين من انتهاء ولاية شمعون نزل و (أسد) الأشقر في دورة ١٩٦٠ في لائحة واحدة ضمّت كذلك سليم لحود وألبير مخيبر وديكران توسباط في مواجهة لائحة دعمها الشهابيون بقوة وترأسها جميل لحود وضمّت أيضًا موريس الجميّل وإدوار أبو جودة وميشال المر وفارتكس شامليان. فربح شمعون ومخيبر من اللائحة الأولى وجميل لحود والجميّل وشامليان من الثانية. ومع سقوط الأشقر في المتن الشمالي وعبد الله سعادة في الكورة بدأ الحزب يُعد العدة لحركة ما ضد فؤاد شهاب والشهابيين. ويقول (غسان) مطر (نائب معيّن ومنتخب في ١٩٩٢، وهو عضو في الحزب القومي): «خلق ذلك عندنا مرارة كبيرة. مرشحونا الناجحون يُسقطون مجانًا، مما أثار تساؤلًا عن سبب هذا الأسلوب في تعاطي الحكم معنا. وتولّد لدينا تصوّر أن قوة الحزب الشعبية من شأنها إسقاط هذا النظام» (نقولا ناصيف، «رئاسيات ١٩٩٥»، ملف النهار، ١٩٩٥، ص١٦).

وجهة النظر الثانية وضعت أسباب المحاولة الانقلابية الفاشلة في إطار سياسي أعمّ، هو الإطار الإقليمي، وتحديدًا انفصال سورية عن مصر الذي أراح الحزب السوري القومي الاجتماعي، وجعله يستشعر إمكانية تحقيق نصر على المستوى اللبناني في أجواء البلبلة والمرارة التي اجتاحت صفوف الوحدويين والناصريين والقوميين العرب عقب حادثة الانفصال. فيقول سامي الخطيب (الذي كان أحد ضباط المكتب الثاني، وتاليًا قائد قوات الردع العربية، ثم نائب ووزير بعد ١٩٩٢) إنه، وبعد أسبوعين من انفصال سورية عن دولة الوحدة اتخذ زعماء الحزب القومي في جلسة سرية عقدت في دار أسد الأشقر قرارًا بالتحضير لانقلاب عسكري. وراحوا يجسّون النبض. فأطلعوا على خططهم الرئيس كميل شمعون وسليمان العلي وجواد بولس وفؤاد لحود وبعض الذين يعتبرونهم من ألدّ خصوم العهد ولهم مصلحة في إسقاطه. إلا أن أحدًا من هؤلاء لم يوافق على المشاركة في المؤامرة. ورغم سرية العمل كان المكتب الثاني مطلعًا بالكامل، ومنذ اليوم الأول، على كل خطوة يخطوها المتآمرون. وعندما تحركت كتيبة النقيب فؤاد عوض ليلة ٣٠-٣١ كانون الأول من صور في اتجاه بيروت، كانت كل الإجراءات في العاصمة جاهزة لقمع التمرّد (من مذكرات سامي الخطيب، مجلة «الوسط»، العدد ١٥١، ١٩-٢٥ كانون الأول ١٩٩٤، ص٢٦).

أداء استثنائي لوزير استثنائي يناضل للخير: هو وزير الداخلية، كمال جنبلاط. كثيرًا ما أشار طيلة ولايته على رأس وزارة الداخلية، وبارتياح، إلى أن رئاسة الدولة غدت، مع فؤاد شهاب، وللمرة الأولى في تاريخ لبنان، في يد رجل يسعى صادقًا إلى تجديد الجهاز الإداري وتخفيف التفاوت الاجتماعي.

لكن جنبلاط كثيرًا ما عبّر، في الوقت نفسه، عن ألمه مما تخبئه بيروت، «مونتي كارلو العرب»، وراء لمعانها وبريقها ورخائها، من مآس وتناقضات اجتماعية تحكي عنها «جزر البؤس» من ناحية، وألوان الرخاء من ناحية أخرى، ألف حكاية وحكاية. ومن الحكايات حكاية ذاك التقدم الذي «لا يخجل من شيء والذي لا يرى حرامًا في شيء (...) إن هذه الحرية الفينيقية هي التي نقاوم ونحارب لأننا نرى أنها ستهدم لبنان لأنها قد هدمت الأخلاق، وهدمت الدين وهدمت الدولة في لبنان» (كمال جنبلاط، «من أجل المستقبل»، الدار التقدمية، ص٨٥).

بدأها وزير الداخلية حربًا «ضد بابل الجديدة (بيروت اللاهية العابثة) في كانون الأول ١٩٦١ بمنع الروك أند رول والرقصات العصرية الأخرى في نوادي بيروت وملاهيها. وألزم أصحاب المحلات الترفيهية بزيادة الإنارة في المراقص والملاهي وعدم السماح للقاصرين بدخولها. وفي بداية ١٩٦٣. وبأمر من كمال جنبلاط، منع دخول المغني هولداي الذي يُعزى إليه استحداث رقصة التويست المشهورة جدًا آنذاك. وقد احتجزت السلطات اللبنانية الرجل في مطار بيروت وأبطلت تأشيرة دخوله وطلبت منه مغادرة البلاد (...) وفي صيف ١٩٦٢، أمر جنبلاط بفرض رقابة مشدّدة على الأفلام الأجنبية (...) ولم تقتصر القائمة السوداء على الأفلام الخلاعية السافرة بل ضمّت في الواقع كل ما يمكن أن يعتبر منافيًا للحشمة والأخلاق (...) واتخذت إجراءات مشدّدة لمكافحة الدعارة والبغاء. وأقفلت في لبنان في العامين ١٩٦٢-١٩٦٣ أبواب ١١٦ مبغى وأحيل أصحابها على المحكمة. وكان كمال بك يعتبر انتشار المخدرات أشد خطورة من أي شيء آخر. ففي آذار ١٩٦٣ أصدر أمره بإعداد مشروع قانون ينصّ على زيادة العقوبة على تعاطي المخدرات وبيعها (...) ووفّر منصب وزير الداخلية لجنبلاط فرصًا لم تكن متوافرة لديه إطلاقًا في السابق (...) إلا أنه لم يكن قد شعر قبل ذلك أبدًا بمثل هذا التعب والوحدة والانفراد في مقاومة الشر الذي كان ينسحب تارة ليعود إلى الظهور من جديد كلما سنحت الفرصة. وأشار جنبلاط بمرارة عام ١٩٦٣ إلى أن أي خطوة إلى الأمام تتطلب جهودًا بالغة لتذليل المقاومة المسعورة من جانب دعاة الماضي الذين أحاطوا كل ما هو جديد وتقدمي بشبكة لزجة من الدسائس والمؤامرات...» (تيموفييف، ص٣١٠-٣١١).

ويبدو أن الرئيس فؤاد شهاب نفسه، ورغم ما عُرف عنه من زهد وتواضع عيش، كان عاجزًا بدوره عن الإفلات من هذه «الشبكة اللزجة من الدسائس والمؤامرات» على المجتمع والأخلاق، ومن مد يد المساعدة، وبصورة كافية، لوزير داخليته، بدليل ما كتبه هذا الأخير، وبالغ به، على ما نعتقد، في اتهامه الرئيس معتبرًا إياه أنه يريد هذه السياسة أو أنه يوحي بها: «ولولا صداقة مجردة من كل غاية تربطنا قبل الحكم وبعده بالرجل الذي يتمسّك بهذه السياسة ويثابر عليها ويوحيها، لما بقينا في ممارسة الحكم، وسط هذه الملابسات العثمانية الملتوية للإدارة ولأجهزة التنفيذ، دقيقة واحدة» (كمال جنبلاط، «من أجل المستقبل»، ص٢٥١؛ نقلها أيضًا تيموفييف، ص٣١١).

انتخابات ١٩٦٤ والأجواء السياسية: في ٢٠ شباط ١٩٦٤ تشكّلت حكومة جديدة برئاسة حسين العويني، مهمتها الأساسية الإشراف على الانتخابات النيابية التي جرت بين ٥ نيسان و٣ أيار ١٩٦٣، واستمرت حتى آخر ولاية الرئيس شهاب، وقدّمت استقالتها غداة تسلّم الرئيس شارل حلو سلطاته الدستورية في ٢٣ أيلول ١٩٦٤، وكان قد انتُخب رئيسًا للجمهورية في ١٨ آب ١٩٦٤، كما كان الرئيس المنتخب يشغل حقيبة وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة.

تألفت هذه الحكومة من عشرة وزراء، جميعهم من خارج مجلس النواب، ولم يخض الانتخابات النيابية أي منهم.

ومنذ أن بدأ يُطرح موضوع الانتخابات، أواخر ١٩٦٣، بدأ السياسيون ينقسمون بين عامل لتجديد ولاية الرئيس وآخر معارض. على رأس المعارضين: كميل شمعون، ريمون إده، غسان تويني (جريدة «النهار» التي عكفت على مهاجمة «المكتب الثاني» وممارساته)، صائب سلام. وانضمّ إلى المعارضة أيضًا البطريرك الماروني بولس المعوشي لشعوره بابتعاد الرئيس شهاب عنه، هو الذي كان تحمّس له في بادئ الأمر، وعدم استشارته والاستئناس برأيه في الأمور المهمة، فبادر إلى مصالحة شمعون. أما حزب الكتائب فبقي على ولائه للعهد. لكن التذمّر في صفوفه (والضياع) كان سيّد الموقف، الأمر الذي استفاد منه شمعون كثيرًا على صعيد الأكثرية



الرئيس فؤاد شهاب (عن يمينه جلوسًا الحاج حسين العويني) يحاور النواب النهجيين رافضًا مطلبهم حول التجديد له (آب ١٩٦٤).

المارونية التي كانت ترى إلى شهاب أنه ذهب في «عروبته» و«ناصريته» أكثر من اللزوم، وإلى الإصلاحات الشهابية أنها خدمت مصالح المسلمين أساسًا.

في مقدمة الذين كشفوا تدخلات المكتب الثاني وضغوطاته لمصلحة مرشحي «النهج» (النهج الشهابي) كان ريمون إده، ومعه وسيلة إعلامية بالغة التأثير، حتى انها أصبحت «المرجع» في كل شأن سياسي داخلي، وهي جريدة «النهار». وعن هذه الانتخابات قال يوسف سالم («٥٠ سنة مع الناس»، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص٤٢٧) على لسان اللواء يوسف شميط: «إن الجنرال شهاب كان بعيدًا عما جرى فيها. أما المسؤولون عما حدث فهم بعض الضباط الكبار الذين أرادوا أن يضمنوا فوز أكثرية ساحقة من النواب كفيلة بتعديل الدستور وتجديد الرئاسة لشهاب، لكي يحافظوا على سلطانهم ونفوذهم في البلاد. ولكن سيّد العهد بقي غريبًا عن هذا المخطط (...) ولما زرتُ الجنرال أظهرتُ له عتبي على ما جرى في الماضي، فأوضح لي الأمور على الشكل الذي شرحه شميط».

الفائزون النهجيون في الانتخابات ظلوا الأكثرية البرلمانية، منهم فوز ثمانية مرشحين عن الحزب التقدمي الاشتراكي (شكلوا «جبهة النضال الوطني»). ودعم كمال جنبلاط مبادرات رشيد كرامي (قطب نهجي بين أقطاب نهجيين آخرين، على رأسهم فؤاد بطرس، جان عزيز، صبري حمادة) وكامل الأسعد رئيس المجلس النيابي، لتأمين المخارج القانونية وتعديل الدستور لمصلحة التجديد للرئيس شهاب.

وكانت مفاجأة شهاب الثانية بإعلانه، حازمًا وحاسمًا، عدم رغبته بالتجديد. فانصرف النهجيون لتأمين مَن تتوافر فيه مواصفات خليفة يؤمن استمرار العهد. فكان شارل حلو.

موقف البطريرك المعوشي من التجديد لشهاب: في معرض كلامه عن «المنافسات المتواصلة بين رؤساء الجمهوريات والبطاركة على الاحتفاظ بالدور المركزي لمرجعية الطائفة المارونية»، يروي الكاتب والصحافي اللبناني سليم نصار («الحياة» و«النهار»، ١٠ آذار ٢٠٠١):

«ومع أن حال العداء بين الرئيس فؤاد شهاب والمعوشي لم تبلغ هذا المستوى من الخصام السافر (الذي كان بين المعوشي وشمعون)، إلا أن البطريرك عارض موجة التجديد لشهاب، ونجح في إقناع الرئيس الأميركي جون كينيدي بمخاطر تكرار أزمة ١٩٥٢، ولقد بلغ الخلاف السياسي بينهما حدًا لم يكن بالمستطاع إخفاء مظاهره عن الناس. وحدث أثناء زيارة رعوية للولايات المتحدة... أن نشطت الأجهزة الشهابية لمنع لقاء المعوشي والرئيس كينيدي، ولم ينفع تدخّل الخارجية اللبنانية في نسف الموعد بسبب نفوذ البطريرك مع الكرادلة المحيطين بالرئيس الكاثوليكي. ولما فشل أنطون سعد، رئيس المكتب الثاني، في مهمته في واشنطن، وتأكد أن زيارة البطريرك ستتم في موعدها، طلب من السفير ابراهيم الأحدب حضور اللقاء بصفته الممثل الرسمي للرئيس شهاب. وكانت الغاية من حشر السفير في هذا اللقاء تفويت الفرصة على المعوشي، ومنعه من انتقاد الرئيس شهاب. واضطرّ البطريرك إلى الاستعانة بالمترجم كميل نوفل لتأمين لقاء انفرادي يستطيع خلاله المعوشي الكشف عن مكنونات صدره. ولما انتهى الاجتماع استأذن كينيدي السفير الأحدب، وقال للبطريرك: «تفضل معي إلى الحديقة لكي أريك المكان الذي اختير لغرس شجيرة الأرز التي حملتها لي كهدية من لبنان». وكانت الدقائق الخمس كافية لنسف مشروع التجديد لفؤاد شهاب، وإقناع الرئيس الأميركي بأن لبنان مقبل على انفجار شبيه بانفجار ١٩٥٨».

نظرة تقويمية (مناقشة): لم يشارك شهاب الأكثرية المارونية وجهة نظرها، التي رأت في انتفاضة ١٩٥٨ واندفاع المسلمين في تيار القومية العربية، والناصرية خاصة، دليلًا على الولاء المشكوك به للمسلمين حيال لبنان. لقد رأى أن المشكل الحقيقي الذي ينبغي معالجته، يوجد على مستوى البنى السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، التي ساهمت في ترسيخ وتعميق الطابع المفكك للمجتمع، ووسعت الشروخ الطائفية والاقتصادية – الاجتماعية المتزايدة الترابط.

لقد تمثّل الهدف الأساسي لشهاب في إعادة تنشيط روح الوحدة الوطنية، بعد نحو ستة أشهر من الحرب الأهلية المعلنة. من أجل ذلك، ومع إبقاء المناصب الحسّاسة في الإدارة بين الموارنة، بدأ بإقرار مبدأ التمثيل المتوازن بين المسلمين والمسيحيين في الإدارات العامة، بعدما كانت لوقت طويل مطبوعة بهيمنة مسيحية وخاصة مارونية. لقد عمل بهذا المبدأ، ولو إلى حد ما. وقد استفاد السنّة أكثر من غيرهم على صعيد الطوائف الإسلامية، انطلاقًا من وضعهم الاجتماعي الأفضل نسبيًا وتقدمهم قياسًا لبقية الطوائف الإسلامية، خاصة الشيعة (معدل سكن مديني أعلى، ومستوى تعليمي أفضل نسبيًا...). وقد ترافقت هذه السياسة بسلسلة من الإصلاحات على المستوى الإداري: حيث شكلت هيئات إدارية جديدة (مجلس الخدمة المدنية، هيئة التفتيش المركزي...)، كما جرى تطوير المصالح المستقلة (مصلحة الليطاني، المشروع الأخضر، الإنعاش الاجتماعي...)، وتمّ تحضير القانون الخاص بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أكثر من ذلك، وعلى عكس سابقيه (الخوري وشمعون) اللذين حصرا أكثرية المشاريع العامة في بيروت وقسم من جبل لبنان، أولى شهاب اهتمامًا خاصًا بالمناطق الأخرى، التي كانت مهملة وذات أكثرية إسلامية. لقد شملت هذه المشاريع تطوير شبكات الطرق والكهرباء والري،

التي بلغت كل قرى البلاد تقريبًا. لقد استهدفت الجهود المبذولة من قبل شهاب توزيعًا أفضل وأكثر عدالة للبنى التحتية، في سياق نهج سياسي عام يصبّ في هدف رئيسي وهو السيطرة على التفاوتات الاجتماعية الحادة التي كانت قد تفاقمت خلال العهود السابقة. وقد تجسّدت هذه السياسة من خلال الدراسات الاقتصادية – الاجتماعية الواسعة المدى التي قامت بها بعثة إيرفد خلال السنوات الأولى لعهد شهاب والتي سمحت للمرة الأولى في التاريخ الحديث للبلاد باكتشاف حجم وخطورة المشكل الاجتماعي في لبنان. واستنادًا إلى هذه القاعدة الإحصائية، حاول شهاب صياغة سياسة تخطيط تستهدف إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وإيجاد عناصر تماسك اجتماعي ووطني لتجاوز الانقسامات الطائفية، وعلاقات التبعية والولاءات الموروثة التي استغلتها طويلًا العائلات والوجاهات السياسية التقليدية التي كانت تسيطر على البلد.

إلى جانب هذا المخطط العام للإصلاحات الإدارية والاقتصادية – الاجتماعية التي باشرها شهاب، فإن الإنجاز الأهم الذي قام به تمثّل أساسًا بإعادة توجيه السياسة الخارجية، وخاصة العربية للبنان. ففي هذا المجال، استخلص شهاب الدروس من تجربة سلفه. فوعى الدور المحوري المستقطب لمصر عبد الناصر في قلب العالم العربي، خاصة بعد النكسة المزدوجة للإنكليز في مصر ثم في العراق، فسار شهاب، عبر تسوية مع عبد الناصر، نحو مواقف أكثر مرونة حيال التيار القومي العربي الذي كان قد بلغ أوجه في تلك الفترة، ليس فقط في لبنان بل في مختلف أرجاء العالم العربي. ومن خلال دعمه المعتدل للقضايا العربية (القضية الفلسطينية، القضية الجزائرية...) نجح في تخفيف غليان التيار القومي العربي، الذي مال من ناحيته باتجاه إعادة دعم مبادئ الميثاق الوطني، متشجعًا بمشاريع الإصلاح الإداري والاقتصادي – الاجتماعي التي وضعها شهاب موضع التنفيذ. وقد تسهّلت مهمة الرئيس اللبناني في هذا المجال لاحقًا، بعد التطورات الجديدة التي جرت آنذاك وهزّت العالم العربي، وبالتحديد انهيار الوحدة السورية – المصرية في أيلول ١٩٦١، وتفاقم التوترات بين مختلف التيارات القومية العربية وبالتالي الضعف التدريجي للحركة القومية والناصرية في العالم العربي.

إذا كانت تجربة فؤاد شهاب قد نجحت إلى حد ما على صعيد ترتيب السياسة العربية للبنان، فإن نتائج المشروع الداخلي في المقابل كانت أقل نجاحًا بل هامشية. فإذا وضعنا جانبًا إعادة تثبيت الاستقرار والنظام العام، وبعض الإصلاحات الإدارية التي ذكرت أعلاه، لم يحصل أي شيء استثنائي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. سياسيًا، كان فؤاد شهاب يعتقد أنه يستطيع، بفضل دعم الجيش، والمكتب الثاني وعدد من التكنوقراط، ترويض الطبقة السياسية التقليدية المحصورة بنادي المئتي عائلة، التي كانت تستشرس، بكل الوسائل، لإدامة سيطرتها على البلد. فنتيجة لمعارضة النخب المارونية الحريصة على تطلعاتها للاحتفاظ بهيمنتها، والتي كانت تستغلّ كل أشكال الولاءات الطائفية والنزعات الموروثة لدى جمهورها السياسي من أجل الدفاع عن مصالحها الطبقية وامتيازاتها السياسية، وجد شهاب نفسه عاجزًا عن إطلاق حركة شهابية في صفوف المسيحيين – خاصة الطبقات الوسطى – الحسّاسة لحاجات الإصلاح والحداثة. وبموازاة ذلك، واجه كذلك نكسة، ولو بدرجة أقل، في علاقاته مع النخب الإسلامية التقليدية، ومع الأوساط الشعبية الإسلامية، التي وجدت نفسها مهمّشة أكثر فأكثر سياسيًا، وبالأخص اقتصاديًا من قبل النظام القائم. ورغم الجهود المبذولة من قبل شهاب من أجل تقليص الفوارق الاقتصادية – الاجتماعية، واصلت هذه الفوارق تفاقمها في ظل رئاسته. وإذا كان يحلم بإطلاق «ثورة بورجوازية»، فإن الرئيس شهاب لم يستطع تعبئة القوى الاجتماعية التي كانت ربّما مكّنته من تحقيق هذا الحلم.

إن شبه البورجوازية اللبنانية، المرتبطة بقوة بشبكة مصالح سياسية – اقتصادية، وولاءات وعلاقات موروثة مع الإقطاع السياسي المسيطر، دفعت في النهاية التجربة الشهابية (وهي المحاولة الجدية الأولى منذ الاستقلال لإنجاز إصلاح ووحدة وطنية) إلى مصيرها المتوقّع، أي إلى الفشل، لا بل إلى الهزيمة. وهذه الهزيمة لمشروع الإصلاح والوحدة الوطنية، أدّت، بالارتباط مع التدهور اللاحق على الصعيد الإقليمي، إلى تمهيد الطريق لاندلاع حرب ١٩٧٥ (عن كمال حمدان، «الأزمة اللبنانية»، مؤسسة أبحاث الأمم المتحدة من أجل التطوّر الاجتماعي UNRISD، دار الفارابي، ترجمة رياض صوما، ط١، ١٩٩٨، ص١٤٨–١٥٢).

عهد شارل حلو
١٩٦٤ – ١٩٧٠

الانتخاب: «وكالعادة تدخلت في هذه العملية (انتخاب رئيس الجمهورية) سفارات الدول الأجنبية التي يتعذر بدونها العثور على حل وسط يرضي مختلف القوى السياسية في لبنان. واقترح الرئيس فؤاد شهاب شارل حلو خليفة له بعدما أبلغ بخياره هذا سفير مصر عبد الحميد غالب، وتأكد أن الرئيس جمال عبد الناصر لن يعترض عليه. واتضح أن شارل حلو يرضي الجميع. فعقدت الأكثرية النيابية (٥٦ نائبًا) جلسة في فندق الكارلتون ببيروت في ١٦ آب ١٩٦٤ وأعلنت ترشيحه للرئاسة» (تيموفيف، ص٣١٤).

«وصدرت مذكرات عدة في الأسابيع الأخيرة من ولاية الجنرال شهاب، تقترح واحدة منها، وهي موقّعة من ٨٥ نائبًا، إجراء تعديل دستوري يسمح بانتخابه لولاية ثانية. ولكن الجنرال رفض التجديد وليس لديه أي مرشح خاص. وفي أوائل آب عام ١٩٦٤، جاء الحاج حسين العويني وقال لي بأن الرئيس شهاب قال له: «ما رأيك بوزير التربية (أي شارل حلو) الذي تتّسم اقتراحاته ومداخلاته في مجلس الوزراء بالحكمة والتجرّد الواضحين؟». وخلص الحاج الطيّب إلى الاقتناع بأن الجنرال شهاب سيقترح ترشيحي على الأغلبية التي تدعمه، وأيضًا على الأقلية التي ستتقبّل ترشيحي. وهكذا انتُخبت في ١٨ آب ١٩٦٤ رئيسًا للجمهورية اللبنانية بشبه الإجماع. ما فعلتُ شيئًا، ولم أطلب شيئًا من أحد» (شارل حلو، «حياة في ذكريات»، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٥، ط٢، شباط ١٩٩٧، ص١٦٤).

انتُخب شارل حلو رئيسًا للجمهورية بأكثرية ٩٢ صوتًا في مقابل ٥ أصوات.

يحضر مؤتمر القمة العربية بصفته رئيسًا منتخبًا: لم يكن مضى على انتخابه سوى أيام. ولم يكن أقسم بعد اليمين الدستورية، حتى وجد الرئيس المنتخب شارل حلو نفسه مضطرًا للمشاركة في المؤتمر الثاني لملوك ورؤساء الدول العربية الذي دعا الرئيس عبد الناصر إلى عقده عاجلًا. وعقد المؤتمر في الاسكندرية في ٥–١٢ أيلول ١٩٦٤، وهو المؤتمر الثاني الذي عقده العرب في أقل من سنة للرد على التحدّي الاسرائيلي المتمثّل بتحويل مياه الأردن من قبل اسرائيل (المؤتمر السابق عقد في القاهرة بين ٣ و١٧ كانون الثاني ١٩٦٤، وحضره عن لبنان

في القاهرة، عبد الناصر يتوسط حلو وسركيس.

رئيس حكومته رشيد كرامي ووزير خارجيته فيليب تقلا، وقد رفض كرامي، في هذا المؤتمر، اقتراح المصريين والسوريين ان ترابط وحدات من قواتهما في الأراضي اللبنانية لحمايتها، معلنًا أن بلاده تفضّل الحصول على مساعدات مادية لتطوير قواتها المسلحة).

سافر حلو إلى الاسكندرية على رأس وفد ضمّ رئيس الحكومة حسين العويني، ووزير الخارجية فؤاد عمّون، ومدير غرفة الرئيس حلو الياس سركيس وسفير لبنان في القاهرة جوزف أبو خاطر ورئيس الأركان العميد يوسف شميط. وكان البند الرئيسي في جدول أعمال هذه القمة البحث في الموقف الناشئ عن قرار إسرائيل شق قناة لإرواء صحراء النقب من مياه نهر الأردن. ويفصّل الرئيس حلو، في مذكراته المذكورة آنفًا (ص١٦٩-١٨٠)، في ما قاله تيموفييف (ص٣١٧) بعبارة واحدة، وهي: «واضطرّ شارل حلو إلى النزول عند الضغوط المصرية والسورية فوافق على مساهمة لبنان في القيادة العربية المشتركة» (التي عُيّن عليها قائدًا عامًا المشير المصري علي علي عامر). ويعلّق تيموفييف على ذلك بقوله (ص٣١٨):

«على هذه الصورة وجد لبنان نفسه بين دول المواجهة بعدما كان طوال سنين يحاول الابتعاد عن مشاكل المنطقة الساخنة. ومما ساعد على تطوّر الأحداث في هذا المسار أن قمة الاسكندرية اعترفت رسميًا بمنظمة التحرير الفلسطينية ومنحتها مكانة المراقب في جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى قرار تشكيل جيش التحرير الفلسطيني. وضمّ شارل حلو صوته إلى القرارات المشتركة، فلم يكن أمامه خيار آخر. صحيح أنه أصرّ على ألا تكون لجيش التحرير الفلسطيني قواعد في الأراضي اللبنانية وأن يغادر الفلسطينيون الذين ينخرطون فيه أرض لبنان دون رجعة، إلا أن هذه التحفظات ما كان بوسعها أن تخلّصه من الشعور بأن لبنان بدأ من الآن فصاعدًا يميل بشكل خطير صوب المشاركة المباشرة في النزاع العربي – الاسرائيلي وفي المشكلة الفلسطينية، وهو أمر كان اللبنانيون نجحوا في تفاديه سنوات طويلة».



وفي باريس، حلو والجنرال ديغول.

الحكومة الأولى في عهد حلو عاشت أقل من شهرين: شكّلها حسين العويني، في ٢٥ أيلول ١٩٦٤ من ١٠ وزراء جميعهم تكنوقراط من خارج البرلمان. نالت ثقة هزيلة، على عكس ما كان متبعًا في تاريخ الحكومات اللبنانية التي كانت تشكل في بداية ولاية كل رئيس، كما انها لم تعمّر سوى ٥٦ يومًا، إذ قدّم العويني استقالة حكومته في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤.

السبب الرئيسي في الرحيل المبكر لهذه الحكومة هو الأهمية الخاصة التي ارتدته انتخابات رئاسة مجلس النواب التي جرت في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٤، بحيث أشرت بوضوح إلى أن «الولاية الشهابية الثانية» (عبارة أُطلقت على عهد شارل حلو) مقبلة على معارضة متعاظمة ستثأر من الشهابيين الذين لا يزالون، في عهد حلو وعبره، يمسكون بزمام الأمور في الدولة.

كان زعيم كتلة الجنوب، كامل الأسعد، قد انتخب في ٨ أيار ١٩٦٤ رئيسًا للمجلس النيابي المنتخب حديثًا، وكان هذا أول عهده بالرئاسة، مقابل التزام بتأييد حملة التجديد للرئيس شهاب. لكن الأسعد لم يلبث أن تحوّل عن هذا الالتزام وانضمّ إلى المعارضة. فأخذ النهجيون (الشهابيون) يعدّون العدة للثأر منه. وفي يوم انتخاب رئيس مجلس النواب، في العهد الجديد، التقى ٤٦ نائبًا إلى جانب الأسعد، واختار ٥٢ نائبًا صبري حمادة رئيسًا للمجلس، فيكون الشهابيون قد حازوا على أكثرية عددية بسيطة، ما يعني أن الجهاز الشهابي لا يستطيع الحكم طويلًا.

في هذه الأجواء، وهي أجواء أزمة سياسية وأزمة حكم حقيقية، طالب حزب الكتائب، في ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٤، بحكومة اتحاد وطني تضمّ وزراء من مختلف الاتجاهات السياسية في المجلس النيابي. وبعده بثلاثة أيام، أصدرت حركة التجمّع الوطني (وهو التجمّع الذي ظهر إبان معركة التجديد لشهاب وبرز خلاله رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد كمحور لتجمّع نيابي يضم حوالي ٤٠ نائبًا، وكان بدأ وقوفه في وجه التيار الشهابي) بيانًا أعلنت فيه رغبتها في التعاون مع التكتّل الشهابي داخل وزارة جديدة (وفي هذا تأييد غير مباشر لحزب الكتائب في مطلبه إقامة حكومة اتحاد وطني). فوافقت كتل أخرى: الكتلة الوطنية، حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، على بيان الحركة، وطالبتها بأن لا يتم التعاون في تأليف حكومة جديدة على حساب نواب حزب الوطنيين الأحرار (الشمعونيين).

وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٦٤، عقد ٣٧ نائبًا، هم نواب كتل كامل الأسعد وجوزف سكاف ومجيد أرسلان وصائب سلام وكميل شمعون وبعض النواب المستقلين الذين تربطهم بالكتل المذكورة روابط انتخابية، اجتماعًا بحثوا فيه وسائل التخلّص من الازدواجية (أكثرية نيابية قليلة وأقلية نيابية كبيرة). ولخّص النائب جان عزيز، الذي شارك في اللقاء، موقف المجتمعين بقوله: «إذا استمرّ الخلاف بين أكثرية عددية في المجلس وأقلية تملك الأكثرية الشعبية، فإن ذلك سيؤدي حكمًا إلى حل المجلس أو إلى عدم الاستقرار في الحكم» (الرائد ماجد ماجد، تاريخ الحكومات اللبنانية، ص١٥٣).

وبعد أن تأكد العويني من وجود رغبة نيابية، ورغبة رسمية، بوجوب استقالة الحكومة إنقاذًا للحكم من ازدواجية تعطّل سيره، قدّم استقالة حكومته. لكنه عاد، في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٤، وشكّل حكومة جديدة (عاشت حتى ٢٥ تموز ١٩٦٥)، جميع أعضائها (١٤ وزيرًا) من داخل المجلس النيابي باستثنائه هو نفسه واستثناء وزير الخارجية فيليب تقلا، وكان في عدادها بيار الجميّل، تقي الدين الصلح، بهيج تقي الدين، ادوار حنين...

تصاعد الحركة الشعبية: أما كمال جنبلاط فأخذ ينحو باتجاه المعارضة في إطار اهتمامه المتصاعد بالحركة الوطنية والشعبية (اليسار) المتصاعدة بدورها على وقع مصالحة بين عبد الناصر والشيوعيين، وزيارة الزعيم السوفياتي نيكيتا

خروتشوف لمصر، وحرب اليمن وخلاف مصر والعربية السعودية إزاءها. كما على وقع المشكلة الاجتماعية. حيث أيّدت جبهة «التحالف اليساري» (الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي والمؤتمر الوطني، وعدد من النواب)، في أواخر ١٩٦٤، إضراب المعلمين الذي استمرّ ثلاثة أسابيع، وشاركت في إضراب طلبة الجامعة اللبنانية (المطالبين بدعم هذه الجامعة، وبتوحيد المناهج...)، وعمّال معمل الريجي. وتجلّى تحالف قوى اليسار في الحشد الذي جرى في سينما بيبلوس في بيروت (١٨ تموز ١٩٦٥) وعارض بشدة مشروع القانون الذي أعدته حكومة الحاج حسين العويني في شأن ضمان الاستثمارات الأميركية في لبنان. ومن المحطات الأساسية التي أثّرت على تفاقم الأزمة الاجتماعية من جهة، وعلى تصاعد التيارات اليسارية في تلك الفترة من جهة، كانت «أزمة التفاح» التي سنعود إليها تاليًا.

بورقيبة في بيروت: قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، في الأشهر الأولى من ١٩٦٥، بجولة على العواصم العربية لشرح سياسة المراحل التي كان يدعو لها في مجال الصراع العربي – الاسرائيلي. واعتبرت التيارات القومية العربية، في أكثر العواصم العربية بما فيها بيروت، أن سياسته هذه إنما هي أقرب إلى «مهادنة العدو» أو حتى الاستسلام له والاعتراف بكيانه. وعندما زار بيروت، في الأسبوع الأول من آذار ١٩٦٥، أحجم بعض قادة الأكثرية النيابية وشخصيات لبنانية كثيرة عن تلبية الدعوة التي وجّهها رئيس الجمهورية شارل حلو للمشاركة في استقباله.

وأثناء زيارته، عقد الرئيس بورقيبة ندوة صحافية دعا فيها إلى تأييد سياسته، وشكك في فائدة مقاطعة ألمانيا الغربية بسبب تعاملها مع إسرائيل. «وسافر مثيرًا وراءه حملة من الاستنكار تخللتها مظاهرات ضخمة في شوارع بيروت وطرابلس، حاملة أعلامًا غير لبنانية ومشفوعة بأعمال عنف، لا سيّما في طرابلس حيث هوجمت بعض المؤسسات الدينية. وكان الاحتجاج متشعّب الأسباب، إذ إن الشعارات كانت موجّهة ضد ألمانيا الغربية والانتقادات وأعمال التخريب موجّهة ضد سياسة لبنان الرسمي على الصعيدين الداخلي والعربي» (شارل حلو، «حياة في ذكريات»، ص١٨٢).

حلو في زيارة لمصر وفرنسا والفاتيكان (أيار ١٩٦٥): «أي الدول التي كانت ركائز أساسية لسياستنا الخارجية» (مذكرات شارل حلو، المرجع المذكور، ص١٨٢). وقد اصطحب الرئيس، في هذه الزيارات، رئيس الوزارة حسين العويني، ووزير الخارجية فيليب تقلا، ومدير غرفة الرئاسة الياس سركيس، ومدير الغرفة العسكرية المقدم أحمد الحاج.

في الأول من أيار، وصل حلو إلى القاهرة، وشارك الرئيس عبد الناصر في مهرجان شعبي ضخم لمناسبة عيد العمّال، وألقى فيه خطابًا. أما محادثاته مع الرئيس عبد الناصر ومعاونيه، «فلم تخرج عمّا كان قد تقرّر في مؤتمري القاهرة والاسكندرية، وعمّا كان يجب عمله لتحقيق التعاون الوثيق في جميع المجالات بين الدول العربية، لا سيّما بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) ولبنان. فقد أعلن الرئيس عبد الناصر في إحدى خطبه أن كل اعتداء على لبنان هو اعتداء على جمهورية مصر العربية، الأمر الذي سهّل لنا التفاهم مع القائد العام (المشير علي علي عامر) حول عدم الإقدام على مجازفات قد تثير مخاطر عدة تهدّد البلدين معًا» (مذكرات حلو، ص١٨٣).

وفي باريس، التقى الرئيس حلو الجنرال ديغول، وبحثا في توثيق العلاقات التاريخية بين البلدين، وبين فرنسا والعالم العربي، خصوصًا وأن المشكلة الجزائرية كانت قد حُلّت مبدئيًا في اتفاقات إفيان. «وتطرقت الأبحاث إلى التهديدات الاسرائيلية للعالم العربي ولبنان بصورة خاصة. وكان تعليق الجنرال ديغول ان إسرائيل تسترسل

في المبالغة والتطرّف وأن الحكومة الفرنسية متنبهة لهذا الأمر» (حلو، مذكرات، ص١٨٤).

ومن باريس، طار الرئيس حلو إلى الفاتيكان (١٠ أيار)، وقابل البابا بولس السادس، «وكانت المقابلة مؤثرة للغاية... وكان خطابه يؤكد تقديره للتعايش الأخوي بين اللبنانيين...» (حلو، ص١٨٩).

استقالة حكومة العويني وقيام حكومة كرامي: عن أسباب استقالة حكومة الحاج حسين العويني في تموز ١٩٦٥، كتب الرائد ماجد ماجد (في كتابه «تاريخ الحكومات اللبنانية»، ص١٥٦) نقلًا عن وضاح شرارة، «السلم الأهلي البارد»، وعن جريدة «النهار»:

«في ١٥ أيار ١٩٦٥، توفي نائب جبيل النهجي (الشهابي)، أنطوان سعيد، ودُعيت الهيئات الانتخابية لانتخاب خلف له يوم الأحد ١١ تموز ١٩٦٥، وتنافس على المقعد الشاغر زوجة النائب المتوفي نهاد سعيد والعميد ريمون إده. وقد جرت الانتخابات في جو محموم، إذ إن الصراع لم يكن يدور بين المرشحين فحسب، بل كان يدور بين فريقين سياسيين وبين ممثليهما في الحكم. فرشح أن الرئيس حلو تدخّل شخصيًا لوضع بعض الحد لتدخّل الأجهزة العسكرية التي تأتمر بأمره، ووقف إلى جانبه وزير الداخلية تقي الدين الصلح.

«وانتهت انتخابات جبيل الفرعية بفوز العميد ريمون إده بفارق لم يصل إلى الألف صوت. لم يسلك حلفاء إده وأصدقاؤه مسلكًا متعرجًا في الاستنتاج فنوّهوا بما أعطى المعركة الانتخابية طابعًا سياسيًا حادًا، وهو مقابلتها بنتائج دورة ربيع ١٩٦٤، فكتب غسان تويني في جريدة النهار: «... انتصر العميد؟ لا بل العهد الذي انتصر...». ولم يكتم الشهابيون مرارتهم واتهاماتهم، فعلّق النائب يومها اللواء جميل لحود على فوز إده قائلًا: «إن الرأسمالية هي التي أمّنت فوز إده والدولة ساندته وواكبت جولاته». وانتقد نائب جبيل علي الحسيني «تدابير وزير الداخلية الناقصة التي سمحت بشراء الضمائر».

«وبعد حوالي أسبوع من إعلان نتائج الانتخابات، قدم الحاج حسين العويني استقالة حكومته، وقد كتب يومها ميشال أبو جودة في جريدة النهار: «الحكومة العوينية دفعت، كما يقال، ثمن جبيل»، وأكّد رئيس الجمهورية وقتها الرئيس شارل حلو بعد الانتخاب بحوالي خمس سنوات قائلًا: «إن نجاح ريمون إده في انتخابات



الرؤساء: شارل حلو (إلى يمين الصورة) ورشيد كرامي (في الوسط) وصبري حمادة.

جبيل الفرعية أسقط تقي الدين وزير الداخلية، والوزارة العوينية معه».

وألّف رشيد كرامي (في **٢٥** تموز **١٩٦٥**) حكومة من ١٠ أعضاء، جميعهم من خارج المجلس النيابي باستثنائه، حكمت حتى ٩ نيسان ١٩٦٦.

في مؤتمر قمة الدار البيضاء (أيلول ١٩٦٥): شارك الرئيس حلو في هذا المؤتمر، بعدما «كنتُ هيّأتُ ملفاتي ذات الطابع القانوني والمالي والعسكري، وأبلغتُ القيادة العربية الموحّدة ما أقرّه مجلس النواب اللبناني بفتح الباب للقوات العربية عند الضرورة ضمن شروط وتدابير تقطع الطريق على الفوضى والبلبلة وتحافظ على سيادة لبنان وسلامته» (مذكرات الرئيس حلو، ص١٩٠).

وفي مناقشات المؤتمر، طالب حلو الدول العربية، بـ«اقتسام عادل لثقل المأساة (الفلسطينية)... إن بلدي لبنان، بلد الهجرة الذي لا يستطيع أن يفي بحاجات كل أبنائه، قد تضاعف فيه عدد الفلسطينيين منذ ١٩٤٨. وذلك يعني إننا نوفّر لهم وجودًا حرًا يتجاوز قدرتنا...» (ص١٩١).

وعلى الصعيد العسكري، ألّح الفريق علي علي عامر، في تقريره إلى المؤتمر، «على حاجة القيادة الموحّدة إلى أربعة أسراب طائرات حربية على الجبهة اللبنانية والسورية، شرط أن يكون سرب منها في لبنان تحديدًا (...) فأعلنتُ أننا على استعداد لإنشاء واحد من أسراب الطائرات المقاتلة على أن يكون مموّلًا وفق الأصول المتّبعة في مقررات مؤتمر القمة العربي الأول (...) وكانت كل دولة عربية تحدّد إسهامها في التسلّح (...) فاتخذ المؤتمرون قرارًا سريًا حدّدوا فيه المدة اللازمة لاستكمال تسلّحهم للمعركة بثلاث سنوات. ولكن لم تمضِ شهور على هذا القرار، حتى اندلعت بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والسعودية حرب اليمن، فجمدت ثم شلّت لسنوات القيادة العربية الموحّدة. وعلى هذه الحال من الشلل، كانت المواجهة مع اسرائيل في حزيران ١٩٦٧» (ص١٩٣).

محاولات إصلاح إدراي وقضائي فاشلة: في شهري أيلول وتشرين الأول **١٩٦٥**، صدرت قوانين استثنائية تجيز صرف الموظفين والقضاة «المشكوك بأمرهم».

«ولم تمضِ أسابيع حتى جاءتنا الهيئة الإدارية الموحّدة بقرارات صرف تتناول أطباء ومهندسين وسفراء، فسرنا على الخطة نفسها التي كنا اتخذناها مع الهيئة القضائية العليا (التي أنهت خدمة ١٢ قاضيًا). وتوالت قرارات الصرف صادرة تارة من الهيئة القضائية وطورًا من الهيئة الإدارية حتى تناولت ما يقارب **٢٥٠** موظفًا من جميع الوزارات وبمختلف الرواتب لأسباب مسلكية أو صحية أو غيرها...» (حلو، ص٢١٦).

في مذكراته (المرجع المذكور)، لم يورد الرئيس شارل حلو فصل «الإصلاح» في القسم الذي خصّصه لكلامه عن «الإنجازات». وتكلم عن فشل المحاولة الإصلاحية، في الإدارة والقضاء، مداورةً: «الإنسان مزيج من الخير والشر. والفساد يتناولنا بشكل أو بآخر (...) المكلّف... التاجر... السياسي... كل هؤلاء يشكلون الفساد وكأنه لم يصدر عنهم (...) وفي هذا الجو، أصبح الإصلاح موضوع انتقادات عنيفة متناقضة من الذين صُرفوا ومن الرأي العام الذي لم يقتنع أو لم يشعر بأن الإصلاح أحرز أي تقدم...» (ص٢١٦).

أزمة التفاح ومهرجان بتخنيه: حول هذه الأزمة وما أعقبها من تصاعد المد اليساري في لبنان، كتب إيغور تيموفييف (في مؤلفه المذكور آنفًا: «كمال جنبلاط الرجل والأسطورة»، ص٣٢١-٣٢٢) يقول:

«في نهاية صيف **١٩٦٥** غدت أزمة التفاح المشكلة الاجتماعية الأكثر سخونة في نظر

المجتمع اللبناني. وكان التفاح السلعة الرئيسية في قائمة الصادرات اللبنانية التي تعود بأرباح طائلة على محتكري المحاصيل الزراعية ونقلها وخزنها وتسويقها. وفي أواسط الستينات كان في لبنان، بحسب بعض الاحصاءات، أكثر من ٤ ملايين شجرة تفاح، وقد سجّل المحصول السنوي رقمًا قياسيًا هو ١٢٠ ألف طن. وجعل فيض المحصول محتكري التسويق يفرضون شروطًا مجحفة على المنتجين، وهم بالأساس من صغار المزارعين الذين لا يملكون وسائل نقل ولا مستودعات خزن مبردة. كان المشترون يترددون على المزارع قبيل رياح أيلول التي تهدّد بإتلاف التفاح غير الناضج بعد، ويشترون من المزارعين أفضل المحاصيل بأبخس الأثمان. وما لم يتمكن المزارعون من بيع محصولهم، حتى بأبخس الأثمان، فإنه يتعرض للتلف طبعًا. ولما كان إنتاج التفاح في لبنان حرفة يمارسها ما لا يقل عن ٦٠٪ من مزارعي نبع الصفا وكسروان والمتن فإن المصيبة التي تتكرر سنويًا وتؤدي إلى خراب بيوت الكثير من المزارعين، تجاوزت حدود أزمة فيض الإنتاج وتحوّلت مشكلة اجتماعية عويصة.

«ولكي يكون لأزمة التفاح صدى في عموم لبنان، عقد الحزب التقدمي الاشتراكي والأحزاب اليسارية المتعاونة معه، في ٢٦ أيلول **١٩٦٥**، مهرجانًا في قرية بتخنيه (المتن الأعلى) حضره نحو ١٥ ألف شخص. وألقى فيه كمال جنبلاط كلمة عرض فيها سبل حل المشكلة على أساس اشتراكي يفترض مساهمة الدولة في شراء التفاح والمحاصيل الزراعية الأخرى وخزنها وتسويقها، بالإضافة إلى الرقابة المشدّدة على أسعار البيع والشراء. وكان مهرجان بتخنيه، الذي أرسى بداية قيام «جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية»، أثار حفيظة الأوساط المحافظة، فأقدمت على خطوة جوابية وأقامت في **٣٠** تشرين الأول **١٩٦٥** مهرجان الصفا الذي رفع شعارات مناهضة للاشتراكية ونادى بحماية الاقتصاد الحر. وانقسم المجتمع في لبنان آنذاك على وجه التحديد إلى يساريين ويمينيين وقفوا بعد سنين وراء متاريس متواجهة.

«لم تكن للجبهة (جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية)، التي تألفت في أيلول **١٩٦٥**، صفة رسمية، ذلك لأن معظم المشاركين فيها يمثلون أحزابًا وهيئات غير مجازة تمارس العمل العلني أو شبه العلني. وكان المنهج الفكري الذي جمع بين أطراف الجبهة التمسّك بالأفكار الاشتراكية وفكرة القومية العربية في مفهومها الناصري. وإلى الحزب التقدمي الاشتراكي ضمّت الجبهة الحزب الشيوعي وحركة القوميين العرب وجبهة التحرّر العمّالي وبعض السياسيين المستقلين من «الجناح اليساري» لكتلة «النهج» (الشهابيون)، وبينهم شخصيات شهيرة في لبنان بأسره مثل معروف سعد واللواء جميل لحود.

«ورغم إعلان منع التجمّعات السياسية بعد مهرجان بتخنيه ما لم تحصل على ترخيص من السلطات، فقد مارست الجبهة من يوم تأسيسها كفاحًا نشيطًا في سبيل حل أعقد المشاكل الاجتماعية، وتمكنت بالنتيجة من تحسين ظروف عمل العمّال جزئيًا، وزيادة الأجور وتحديد حدّها الأدنى المضمون. وكان تأييد الجبهة مبادرة وزير الزراعة جوزف نجّار لتوسيع صلاحيات مكتب الفاكهة الحكومي والتدابير التي اتخذتها حكومة عبدالله اليافي لتنفيذ بعض قرارات مهرجان بتخنيه، قد زاد الخلاف كثيرًا مع المعارضة المحافظة التي أصرّت على صيانة نظام الاقتصاد الحر».

استقالة حكومة كرامي وتشكيل حكومة عبدالله اليافي (نيسان ١٩٦٦): يجمل الرائد ماجد ماجد (في كتابه «تاريخ الحكومات اللبنانية» المذكور آنفًا، ص١٥٩-١٦٠) أسباب استقالة حكومة كرامي بمسألة الإصلاح الإداري والتطهير التي كانت بمثابة «المبرد الذي نزف بسببه دم الحكومة الكرامية» (نقلًا عن د. وضاح شرارة، «السلم الأهلي البارد»، ج١، ص٤٢٢). كما أن

المشكلات العربية المحلية، التي اضطرت الحكومة للتصدي لها لم تكن أقل تعقيدًا أو أضعف خطرًا. فقد توالت عليها مشكلة وفاة الفلسطيني جلال كعوش أثناء توقيفه في السجن، ومشكلة سفير ايران، علي فتوحي، التي أدّت إلى تأزيم العلاقات اللبنانية السعودية، وتبعها انفجار العلاقات المصرية السعودية بسبب اليمن، وسبقها انقلاب صلاح جديد ضد حكم أمين الحافظ في سورية، كذلك لم تنج الحكومة حتى من المفاجآت الصغيرة، ومنها حادثة أستاذ الجامعة الأميركية الذي اتّهم بـ«التهجّم على القيم الإسلامية»، فاحتجّت الهيئات الإسلامية وطالبت بمنع الأستاذ المحاضر وإعادته إلى بلده. فما كان من الحكومة إلا أن امتثلت لهذا الاحتجاج (الأستاذ المحاضر هو صادق جلال العظم).

وخلَّفت القضايا المذكورة، يضيف ماجد ماجد، وما رافقها من تغيّر بارز طرأ على العلاقات العربية، توترًا شعبيًا ونيابيًا ملحوظًا، وزاد في حدة التوتّر هذا، من الزاوية النيابية، كون الوزارة غير برلمانية بأعضائها واقتصار البرلمانية على رئيسها، فبدا استمرارها وكأنه يكرّس انفراد كرامي وما يمثّله بالحكم.

وفي ٢ آذار ١٩٦٦، اجتمع نواب كتلة الأحرار والكتلة الوطنية وكتلة عاليه، وأبدوا المرونة والاستعداد للتعاون مع أي رئيس مكلّف والتعاون مع جميع كتل المجلس من دون استثناء. وبدأت ترتسم مخايل وزارة برلمانية موسّعة. لكن المشروع كان بحاجة، كي يستقيم، لدعم نواب حزب الكتائب الذين لم يحضروا اللقاء الذي دعوا إليه. وجاء جواب كتل الأكثرية سريعًا، فلم تكتم جبهة النضال الوطني معارضتها لمشاركة حزب الوطنيين الأحرار، ولو بواسطة حليف. واجتمع النواب الموالون في فندق الكارلتون، واتفقوا على المطالبة بحكومة برلمانية تشكل منهم ومن حلفائهم. لكن مفتاح الموقف لم يصدر عن الاجتماع، بل أشار إليه صبري حمادة، رئيس مجلس النواب، الذي خرج من لقاء مع رئيس الجمهورية في اليوم نفسه ليصرّح أن المجلس «قد يدفع من عمره ثمن الانقسام الحاصل»، والعميد ريمون إده يعلن: «إن الرئيس لا ينفرد بالحكم»، والرئيس حلو يطلب من النواب التخلي عن إقصاء اليسار، ويلوح الأكثريون بالتوقيع على عريضة تطالب بحل المجلس، أما حزب الكتائب فأصدر حكمًا مبرمًا على المجلس الذي «لا يكتمل له نصاب، ويعجز عن انتخاب لجانه، ولا يرمش له جفن إلا بإشارة من خارج» (نقلًا عن جريدة «العمل»، ٣١ آذار ١٩٦٦).

لكن العوامل السياسية العامة تغلبت على التأرجح النيابي، فوضع كرامي استقالته بتصرف رئيس الجمهورية في ٢٢ آذار ١٩٦٦، ولم يعلن القصر عن الاستقالة إلا في ٣٠ منه. و«اقترنت الاستقالة بموقف أقلي معتدل، فبينما كان صبري حمادة ينشط في سبيل إعادة تكليف كرامي، زار ممثلو الفريق المذكور: ريمون إده وكامل الأسعد وسليمان فرنجية وألبير مخيبر الرئيس حلو، واقترحوا عليه إشراك رشيد كرامي وصائب سلام كوزيري دولة في حكومة اتحاد وطني، وأحجموا عن المطالبة بصائب سلام رئيسًا للحكومة، وكانوا بذلك يسعون إلى وضع حد لانقسام المجلس حسب قولهم» (نقلًا عن وضاح شرارة، المرجع المذكور، ص٤٢٤–٤٢٥).

وفي ٩ نيسان ١٩٦٦، شكّل الدكتور عبد الله اليافي حكومة من عشرة وزراء (فؤاد بطرس، كامل الأسعد، فيليب تقلا، كمال جنبلاط، بشير العثمان، بيار الجميّل، إدوار حنين، جميل لحود وصبحي محمصاني) جميعهم من داخل المجلس باستثناء رئيسها ووزير الخارجية فيليب تقلا. وحكمت هذه الحكومة حتى ٦ كانون الأول ١٩٦٦.

اغتيال الصحافي كامل مروة (١٦ أيار ١٩٦٦): «وفي الخلاف الذي نشأ بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر) والمملكة العربية السعودية وكاد أن يقود البلدين إلى مواجهة مسلّحة في اليمن، التزمت الجبهة (جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية التي أعلنت في مهرجان بتخنيه) جانب الرئيس عبد الناصر دون قيد أو شرط، واستنكرت بشدة الخطوة السعودية – الايرانية لتشكيل «الحلف الإسلامي» الذي وصفه كمال جنبلاط بمحاولة أخرى لإحياء حلف بغداد. وكان من إسقاطات التناقضات المصرية – السعودية على لبنان «الحرب الباردة» التي قامت في الصحافة اللبنانية بعد اغتيال كامل مروة صاحب جريدة «الحياة» ورئيس تحريرها في (١٦) أيار ١٩٦٦...» (تيموفييف، ص٣٢٢–٣٢٣).

وبقيت حادثة الاغتيال مجهولة الدوافع الحقيقية والجهة التي تقف وراءها، وإن كان القاتل الفعلي قد عُرف وهو عدنان سلطاني، وإن كان كذلك قد تمّ اعتقال إبراهيم قليلات كشخص دفع سلطاني لقتل مروة.

لكن في ١٦ أيار ١٩٩٩، أعادت جريدة «الحياة» قضية اغتيال كامل مروة، وقالت إن «وثيقة دبلوماسية أميركية (صورة للوثيقة في معرض كلام الجريدة) رفعت عنها صفة السرية أخيرًا» كشفت «ضلوع الاستخبارات المصرية في تدبير اغتيال الصحافي الراحل كامل مروة». وزادت الجريدة: «كان كثيرون من المسؤولين المصريين المقربين من الرئيس الراحل جمال عبد الناصر نفوا على مدى السنين الماضية أي علاقة للقاهرة بالجريمة. وجاء آخر نفي قبل بضعة أسابيع على لسان اللواء سامي شرف رئيس الاستخبارات المصرية أيام عبد الناصر، في مقابلة مع الـ «إل.بي.سي. – الفضائية اللبنانية» في إطار برنامج «حوار العمر».

وتضيف الجريدة: «لكن الوثيقة تؤكّد ان اغتيال كامل مروة «خطط له وأشرف عليه عبد الحميد السراج، بدعم كامل من استخبارات الجمهورية العربية المتحدة» التي كان يرأسها اللواء شرف. وكان السراج وزيرًا للداخلية السورية في الخمسينات قبل أن يعيّنه عبد الناصر نائبًا له خلال الوحدة المصرية – السورية. وبعد انفراط الوحدة عام ١٩٦٢ «انتقل إلى القاهرة ليعمل مستشارًا للرئيس في الشؤون السورية»، وفق ما جاء في الوثيقة.

وتشير الوثيقة أيضًا إلى أن «ابراهيم قليلات هو الذي أشرف على الجريمة في لبنان، وأن القاتل الفعلي عدنان سلطاني لم يكن سوى الأداة». وتضيف «إن تبرئة القضاء اللبناني قليلات من جريمة القتل هو إجهاض للعدالة. جاء بضغط من الجمهورية العربية المتحدة بواسطة سفيرها (في بيروت) عبد الحميد غالب... وقد راجع (الأخير) رئيسي الوزراء اللبنانيين رشيد كرامي وعبد الله اليافي، خلال عملية التغيير الحكومي في شباط ١٩٦٨ ليتأكد من أن الدولة اللبنانية ستستخدم نفوذها لإطلاق سراح قليلات».

وتضيف «الحياة» انه من «المعروف أن قليلات أصبح لاحقًا زعيمًا لميليشيا «المرابطون» خلال الحرب في لبنان، وهو يقيم اليوم في سويسرا. أما القاتل سلطاني فأمضى بضعة أعوام في السجن ثم خرج أثناء الفوضى التي عمّت خلال الحرب في لبنان واستباحت فيها الميليشيات سجونًا كثيرة. وتأتي هذه الوثيقة لتلقي الضوء على تفاصيل في عملية الاغتيال كانت السلطات اللبنانية قد عتّمت عليها. والوثيقة تقرير بعثت به السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية في واشنطن. وهي محفوظة اليوم في مركز الأرشيف الوطني في جامعة ماريلاند قرب العاصمة الأميركية».

انهيار بنك إنترا (تشرين الأول ١٩٦٦): أدّى انهيار هذا البنك، الذي كان يشكل امبراطورية مالية كبرى، إلى «هزّة مصرفية كادت تؤدّي إلى نكبة مالية واقتصادية لو لم تتصدّ الحكومة لها. وقد جعلتُ من هذا الحدث منطلقًا للقيام بعملية إصلاحية واسعة النطاق لتنقية الوضع المصرفي ولتعزيز ثقة اللبنانيين والأجانب

به» (حلو، في مذكراته المشار إليها آنفًا، ص٢٣٢).

«... وأبدى كمال جنبلاط وحلفاؤه اهتمامًا كبيرًا بقضايا القطاع المصرفي الذي كان نفوذ رأس المال الأجنبي فيه يزداد عامًا بعد عام. وعقب إفلاس مصرف إنترا، في تشرين الأول ١٩٦٦، ألقى جنبلاط، وكان وزيرًا للأشغال العامة في حكومة عبد الله اليافي، تبعة أزمة إنترا على الأوساط المالية الأجنبية وطالب بفرض قيود على نشاط المصارف الأجنبية، وخصوصًا الأميركية، في لبنان، فهي باعتقاده يجب أن تستثمر في الاقتصاد اللبناني ما لا يقل عن نصف أرصدتها» (تيموفييف، ص٣٢٢).

أكثر القضايا التي فصّل بها الرئيس حلو في مذكراته كانت قضية إفلاس بنك إنترا، بدءًا من تصرّف رئيس مجلس إدارته يوسف بيدس (غير المفهوم» عندما طلب، صيف ١٩٦٦، تسليفه مالًا من البنك المركزي لإنجاز مشاريع استثمارية ضخمة، ثم سافر ولم يعد. ثم تصرّف الأعضاء الآخرين، وفي مقدمتهم رئيس مجلس إدارة البنك بالوكالة نجيب صالحة الذي قدّم موازنة للبنك ولكنه رفض توقيعها؟. يقول الرئيس حلو في مذكراته (ص٢٣٦-٢٣٧):

«ألخّص الوضع الذي جابهناه في مساء الجمعة يوم ١٤ تشرين الأول (١٩٦٦) عند توقّف إنترا عن الدفع بما يلي:

«١. بنك رئيسه يوسف بيدس غائب. وهو الوحيد المطلع على أوضاعه ويرفض الحضور إلى لبنان لمواجهة الحقائق وتحمّل المسؤوليات.

«٢. بنك له موازنة يمتنع رئيس مجلس إدارته بالوكالة (نجيب صالحة) عن توقيعها ويعلن هذا الامتناع أمام مجلس الوزراء.

«٣. بنك يطلب من البنك المركزي، أي من الأموال العامة، مبلغًا لا يستطيع تحديده إذ إنه يتراوح، حسب قول رئيس مجلس الإدارة بالوكالة بين ١٥٠ و٤٠٠ مليون ليرة من ليرات تلك الأيام.

«٤. بنك معروف عنه أن لديه أكثر من ٤٥٠ مليون ليرة من الودائع، أي ١٥٪ من مجمل الودائع في المصارف الباقية في لبنان وهي ٨٤ مصرفًا، يضطرّ إلى دفعها دون إبطاء ولآخر فلس بسبب فقدان الثقة به، لا سيّما بعد توقفه عن الدفع وقد يحتاج إلى دفع أكثر من ذلك المبلغ بسبب ما يمكن أن يكون مترتبًا عليه من التزامات أخرى».

وفي ١٥ تشرين الأول ١٩٦٦، ازدحم المودعون على أبواب جميع المصارف طالبين سحب ودائعهم. فكاد التدفّق يقضي على العدد الأكبر من المصارف الموجودة في لبنان. وفي اليوم التالي، ١٦ تشرين الأول، انعقد مجلس الوزراء، «فاضطررنا إلى فصل قضية بنك إنترا عن قضية باقي المصارف (...) فكان اختيارنا الامتناع عن دعم إنترا، ودعم سائر المصارف في لبنان (...) واتخذنا قرارًا بتوفير السيولة لجميع المصارف (...) وإقفال المصارف أبوابها ثلاثة أيام ليتسنى لها الحصول على ما يلزمها من سيولة (...) وقرّرنا أن نتقدم من مجلس النواب بسلسلة مشاريع قوانين معجلة مكررة تمكن المصرف المركزي من دعم المصارف ومن تشديد الرقابة عليها (...) فإذا الثقة بالدولة وبالمصارف تقاس بالأرقام وهي ما نشرته إحدى الصحف في صفحتها الأولى تحت عنوان: ميزانية الثقة بالدولة ٩٩,٥٪ إذ ٠,٥٪ فقط من مجموع الودائع سحب من المصارف (...) وكان لهذا النجاح من معان على الصعيدين الأدبي والمالي ما أوحى إلى الصديق الزميل ميشال أبو جودة في ٢١ تشرين الأول (١٩٦٦) بمقال رائع يخلص فيه إلى القول: البنك الوحيد الذي وضع فيه اللبنانيون، جميع اللبنانيين، كل شيء - كنوزهم وقلوبهم جنبًا إلى جنب - هو لبنان. فليعمل الرئيس على إبقاء تلك الكنوز إلى جانب تلك القلوب في ذلك البنك الكبير...» (حلو، مذكراته، ص٢٣٨-٢٤٠).

وتقدمت إدارة إنترا من محكمة التجارة في بيروت في ١٧ تشرين الأول ١٩٦٦ طالبة الصلح

الواقي. ونتيجة لتقارير الخبراء، رفضت المحكمة البدائية الصلح الواقي وإشهار إفلاس بنك إنترا فورًا، وذلك في ٤ كانون الثاني ١٩٦٧. ومن رأي الخبراء أن يوسف بيدس كان وظّف لآجال طويلة مبالغ هامة جدًا في حين لم يكن لديه ما يساوي نصفها من ودائع، وأن أزمة عجز حقيقي، أي نقصًا في الموجودات بالنسبة إلى الالتزامات المترتبة على المصرف... إضافة إلى ما سيظهر، خلال المحاكمات، أن بنك إنترا أقام شركات وهمية... وهناك مضبطة الاتهام الصادرة عن الهيئة الاتهامية في بيروت في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٧ بحق عدد من المدعى عليهم بقضية إنترا، وهم يوسف بيدس وبعض المسؤولين في البنك. وهذه الملاحقة لم تنته إلا في سنة ١٩٧٤ بقرار من محكمة جنايات بيروت بتاريخ ٢٤ أيار ١٩٧٤. وكان يوسف بيدس قد توفي أثناء الملاحقة.

في ١١ آب ١٩٦٧، تألفت لجنة لتأمين مصالح أصحاب الحقوق في بنك إنترا، من حاكم مصرف لبنان ورئيس مجلس شورى الدولة ومدير عام المالية والسيدين شوكت الملا ومحمد عطا الله. وقد حوّلت هذه اللجنة بنك إنترا إلى مؤسسة جديدة أعطي لها طابع شركة استثمار، بعد أن خصص مبلغ ٣ ملايين ليرة لإنشاء بنك سمّي موقتًا «بنك إنترا»، وسُمّي بعد سنوات «بنك المشرق».

أخيرًا، وبعيدًا عن «التأريخ الرسمي» الوارد، بشكل نموذجي، في مذكرات الرئيس حلو المشار إليها، فإن المؤرّخين يميلون، اليوم، إلى القول إن انهيار بنك إنترا لم يكن بعيدًا عن رغبةٍ بهذا الانهيار أجمعت عليها مصالح لبنانية وعربية وغربية ضد بنك، صحيح أنه قام بمبادرات مالية واقتصادية هي أقرب إلى المغامرة، لكنه ظل يحتفظ بودائع وبممتلكات تمكّنه من البقاء فيما لو وجد الدعم المطلوب والذي كان ممكنًا لو توافرت نية إنقاذه من قبل المسؤولين. وبعض هؤلاء المؤرّخين لا يستبعد، من أسباب إحجام المسؤولين عن دعم بنك إنترا، سببًا متعلقًا بشخص يوسف بيدس بالذات كونه فلسطيني الأصل، وقد نُظر إليه، من الطاقم السياسي - الاقتصادي - المالي، انه يحمل طموحًا يتعدى حدود المقبول. ومن هؤلاء المؤرّخين كمال الصليبي. وقد ذكر هذا الأمر في: *Crossroads to Civil War in Lebanon, 1958-1976*, New York, Caravan Books, 1976, pp. 20-30. وكذلك الدكتور إدمون رباط في «التشكل التاريخي للبنان السياسي والدستوري»، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٨٦، ص٨٥.

إستقالة حكومة اليافي وتشكيل حكومة كرامي (كانون الأول ١٩٦٦): في ٦ كانون الأول ١٩٦٦، قدّم اليافي استقالة حكومته، التي شهدت موجة من الإضرابات المطلبية المتعاقبة التي انعكست داخل الحكومة خلافات بين الوزيرين كمال جنبلاط وجميل لحود اللذين كانا يؤيدان مطالب المضربين من جهة، والوزيرين بيار الجميّل وإدوار حنين من جهة ثانية.

وعلى المستوى النيابي، فقد أعلن، في ٢٥ آب ١٩٦٦، قيام «الجبهة الديمقراطية البرلمانية» (٢٨ نائبًا)، رئيسها رشيد كرامي وأمينها العام جان عزيز. وعكفت الجبهة تلح على ضرورة تشكيل حكومة على «مستوى المسؤولية»، وتطالب برحيل حكومة اليافي. وفي ٨ تشرين الأول ١٩٦٦، قدّم جان عزيز استجوابًا للحكومة تناول أعمالها منذ توليها المسؤولية، وأفرد مكانًا خاصًا لقضية النقابات وسياسة الحكومة النقابية. وخلص عزيز إلى أن الوزارة لم تأتِ عملًا جديًا، وبالتالي عليها أن ترحل.

وجاء تجديد انتخاب صبري حمادة، في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٦، رئيسًا للمجلس النيابي ليظهر تماسك الفريق الشهابي وحلفائه، كما جاءت أزمة إنترا لتشكك في كفاءة الحكم والإدارة.

وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٦، قرّر ٥٦ نائبًا ينتمون إلى الجبهة الديمقراطية البرلمانية، وإلى

الكتلة الوطنية والكتلة الدستورية وإلى حزب الوطنيين الأحرار، عدم تأمين نصاب لأية جلسة نيابية ما لم تخصص للمناقشة العامة ويجري فيها التصويت على الثقة (حزبا الكتائب والتقدمي الاشتراكي ظلّا موالين لحكومة اليافي).

وفي ٢٤ تشرين الثاني، ناقش المجلس استجواب النائب جان عزيز واعتبره مصيبًا. وفي اليوم التالي، نالت الحكومة ثقة هزيلة أرغمت اليافي على تقديم استقالة حكومته. وفي ٦ كانون الأول ١٩٦٦، شكّل رشيد كرامي حكومة جديدة، جميع أعضائها من خارج المجلس النيابي باستثنائه، وكان عدد أعضائها عشرة وزراء.

حرب ١٩٦٧ ومؤتمر قمة الخرطوم: بعد حرب حزيران ١٩٦٧ العربية – الاسرائيلية، وما أصاب العرب فيها (خاصة مصر والرئيس عبد الناصر) من هزيمة موجعة (اعتبرها القسم الأكبر من الأدب السياسي العربي مجرّد «نكسة»)، انحسر نشاط جبهة الأحزاب والشخصيات الوطنية والتقدمية، ونشأت في ما بين أطرافها خلافات ونزاعات كثيرة. «وحمّل كمال جنبلاط تبعة ذلك كله الشيوعيين الذين تقيّدوا بمواقف انفرادية حيال القضايا المبدئية مثل أسباب هزيمة العرب في الحرب، وسبل حل القضية الفلسطينية، والعروبة والوحدة العربية. ثم إن الإنقسام في صفوف حركة القوميين العرب ألحق ضررًا بالغًا بوحدة الجبهة. فمنذ عام ١٩٦٦، ظهرت لدى زعماء الحركة اليساريين خلافات مع الرئيس عبد الناصر حول الحرب في اليمن. وبعد نكسة حزيران ١٩٦٧ سلّطوا على النظام المصري انتقادًا عنيفًا وأعلنوا القطيعة التامة معه» (تيموفييف، ص٣٢٦).

رسميًا، يقول الرئيس شارل حلو، في مذكراته (ص١٩٤ وما يليها)، أن أحد السفراء الأجانب أبلغه، وهو يغادر لبنان بعد انتهاء مهمته، «أن انسحاب البوليس الدولي الذي كان يفصل بين مصر واسرائيل قد يعطي اسرائيل فرصة ذهبية لتحقيق رغبتها»، وانه (الرئيس حلو) اتصل، صبيحة ٥ حزيران ١٩٦٧، وبحضور رئيس الحكومة رشيد كرامي وسفير الجمهورية العربية المتحدة، بالرئيس عبد الناصر وأعرب له عن استعداده للقيام بما يفرضه «ميثاق الدفاع المشترك»، وطلب منه أن يرسل ضابط ارتباط للتباحث معه بشأن ما يمكن القيام به من تنسيق في الخطط. «فشكرنا عبد الناصر على موقفنا وقال إنه بسبب الظروف، لن يتمكن من إرسال ضابط ارتباط وعلينا التصرّف على قدر إمكاناتنا بالتعاون مع القيادة السورية عند الاقتضاء». غير أن مجريات المعركة، وسرعة الحسم فيها، قضت على كل إمكانية تنسيق عربي.

بعد انتهاء الحرب، اجتمع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم (أوائل آب ١٩٦٧) لتحضير مؤتمر القمة العربي الرابع. وبعد نحو أسبوعين، اجتمع وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب في بغداد، وخرج بمقررات شكّلت مقوّمات أساسية للصمود ومواجهة الأحداث.

وفي ٢٩ آب – أول أيلول ١٩٦٧، عقد مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم، وهو المؤتمر الشهير بلاءاته الثلاث: لا اعتراف، لا تفاوض، لا صلح. كما اشتهر بمصالحة عبد الناصر والعاهل السعودي الملك فيصل. ومن كلمة الرئيس اللبناني في المؤتمر، وما كان يردده في أروقته، «أن العرب أمام محنة وأمام امتحان. فالمحنة معروفة، أما الامتحان فهو معرفة ما إذا كانوا يستطيعون أن يوفّروا في ما بينهم تعاونًا صادقًا أخويًا على الرغم من تنوّع أنظمتهم السياسية واختلافها. فعلى قدر ما ينجحون بالامتحان، يكون بمقدورهم أن يتغلبوا على المحنة» (ص١٩٨).

في أول مجلس وزراء عقد بعد مؤتمر القمة، اتخذ قرار بعودة سفيري الولايات المتحدة وبريطانيا إلى بيروت. وكان السفيران غادرا العاصمة عقب اتخاذ مجلس الوزراء، أثناء اندلاع الحرب، قرارًا باعتبار السفيرين غير مرغوب بوجودهما.

لبنان «دولة مساندة»: وباشر الحكم، فور عودة الرئيس حلو، يرافقه رئيس الحكومة رشيد كرامي، حركة دبلوماسية بهدف «ضمان ما أمكن سلامة أرضنا بتوجيه طلب إلى مجلس الأمن مشفوع بمراجعات مباشرة للدول الكبرى أعضاء هذا المجلس لأجل تعيين مراقبين على الحدود اللبنانية الاسرائيلية على أساس اتفاقية الهدنة، واستطرادًا على أساس قرارات وقف إطلاق النار.

«فلم نتلقّ جوابًا إيجابيًا على مراجعاتنا (...) وتتعلّق مراجعاتنا بتقرير القائد العام (الفريق أول محمد فوزي) الذي يمكن حصره في ثلاث نقاط:

«١. تعبئة دول المواجهة عن طريق تزويدها بوحدات عسكرية جوية وبحرية وبرية.

«٢. اعتبار مسرح العمليات مسرحًا واحدًا لدول المواجهة.

«٣. مساندة الدول العربية لدول المواجهة عن طريق تزويدها بوحدات عسكرية جوية وبحرية وبرية.

«فعلى أساس هذا التقرير، وزّع الفريق أول محمد فوزي الأعباء بين الدول المساندة بعد أن حدّد مساهمات الدول المواجهة على نطاق واسع (...) ودار في مجلس الدفاع نقاش... لمعرفة ما إذا كانت الأهداف التي حدّدها القائد العام واقعية أم لا. وتأجلت هذه المناقشة كما تأجّل غيرها...

«المهم بالنسبة إلى لبنان هو الموقف الذي اتخذه منا الفريق أول محمد فوزي. فإن هذا الموقف جعل لبنان، لا من دول المواجهة، على الرغم من متاخمته لاسرائيل، بل من دول المساندة، الأمر الذي وفّر على لبنان قسمًا من المعضلات السياسية والعسكرية.

«قلتُ إن مجلس الدفاع المشترك لم يبت بأي أمر من الأمور المدرجة في جدول أعماله، بل ترك كل شيء على حاله لمؤتمر القمة الذي انعقد في الرباط من ٢٠ إلى ٢٣ كانون الأول ١٩٦٩» (شارل حلو في مذكراته، ص٢٠٠).

الفلسطينيون إلى العمل الفدائي: كلمة «نكسة» حزيران ١٩٦٧ بدلًا من «هزيمة» سرعان ما وجدت صدقيتها في بروز المقاومة الفلسطينية وعمليات عناصرها الفدائية، وخاصة بعد «معركة الكرامة» في غور الأردن حيث تمكّن المقاتلون الفلسطينيون من صد الجيش الاسرائيلي (آذار ١٩٦٨). وبدأ زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات يظهر، بمناسبات كثيرة، إلى جنب الرئيس عبد الناصر.

بدأ الفدائيون الفلسطينيون عملياتهم من الأراضي اللبنانية عام ١٩٦٧. وبلغت عملياتهم من هذه الأراضي ضد إسرائيل ٢٩ عملية عام ١٩٦٨، و١٥٠ عام ١٩٦٩. وكان يقيم في لبنان في نهاية الستينات نحو ٢٣٥ ألف فلسطيني، شكلوا خزان ضخ مهم لتزويد المقاومة بمزيد من المقاتلين.

«كانت الإمدادات والأسلحة والذخيرة تتوارد من سورية بانتظام على منطقة العرقوب في جنوب شرقي لبنان حيث أخذت تقام قواعد الفدائيين منذ شتاء ١٩٦٨–١٩٦٩. واتّسم بأهمية كبيرة كون الحكومة اللبنانية مضطرّة إلى مسايرة النهج العربي العام، لم تضع عقبات أمام نشاط حركة المقاومة الفلسطينية. فمع أنها ظلت حتى عام ١٩٦٩ محتفظة بالإشراف على مخيمات اللاجئين، وكانت لها في تلك المخيّمات مخافر لرجال الأمن والمكتب الثاني (مخابرات الجيش)، إلا أن تسليح الفلسطينيين كان يجري في الواقع على المكشوف. والشيء الأهم بالطبع هو أن حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان كانت تتمتع بتأييد مطلق من ٨٠٪ من السكان. وهذا التأييد يناهز الـ ١٠٠٪ عند السنّة والطلاب الراديكاليين وممثلي الأحزاب اليسارية. وتجلّى هذا التحوّل المشهود في الرأي العام أثناء تشييع المرحوم خليل الجمل أول لبناني يستشهد أثناء أداء مهمة قتالية في نيسان ١٩٦٨. فقد شارك في موكب التشييع الحاشد نحو ٢٥٠ ألف شخص، وكان بينهم رئيس الوزراء عبد الله اليافي، والمفتي الشيخ حسن خالد،

وممثلو جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في البلاد» (تيموفيف، ص٣٢٧).

حكومة جديدة يشكّلها عبد الله اليافي (شباط – تشرين الأول ١٩٦٨): بتاريخ ٥ شباط ١٩٦٨، قدّم كرامي استقالة حكومته لإفساح المجال لتأليف حكومة تشرف على الانتخابات النيابية. وصدرت مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة، برئاسة الدكتور عبد الله اليافي في ٨ شباط ١٩٦٨. وجاءت من داخل أعضاء المجلس النيابي (فؤاد بطرس، هنري فرعون، رشيد بيضون، سليمان فرنجية، عثمان الدنا، ادوار حنين، جان عزيز، أنور الخطيب وخالد جنبلاط) باستثناء رئيسها والوزيرين هنري فرعون وخالد جنبلاط.

وأشرفت هذه الحكومة على الانتخابات العامة التي جرت في ٢٤ و٣٠ آذار و٧ نيسان ١٩٦٨، والتي أسفرت عن نتائج انتخابية إنقلابية، بمعنى النجاح الانتخابي الكبير الذي حقّقه «الحلف الثلاثي».

الحلف الثلاثي: حملت التطورات العربية على الساحة اللبنانية، خاصة منها التطورات الفلسطينية، إلى نشوء معارضة مسيحية يمينية قوية ضد «النهج» (الشهابيين) المتهم بـ«عروبة فوق اللزوم» سيّبت الساحة اللبنانية. وتزعّم هذه المعارضة كميل شمعون وريمون إده وبيار الجميّل الذين بدأوا اجتماعاتهم في العام ١٩٦٧، وتوّجوها بإعلان قيام «الحلف الثلاثي» في ما بين أحزابهم، رافعين شعارات محاربة الدكتاتورية وتعسّف المكتب الثاني.

كان من الشائع أن كاظم الخليل كان مهندس الحلف الثلاثي بين الأحزاب الثلاثة، وأن السبب الرئيسي لقيامه سبب انتخابي يُراد منه محاربة الشهابية وإسقاط مرشحيها في الانتخابات الموشكة.

لكن إدوار حنين، في كتابه «آمنت بالله وبلبنان» (دار النهار للنشر، بيروت، ط١، أيار ٢٠٠٠، ص٢٣–٢٥)، وهو كان أحد أركان الحلف، يقول: «من مسببات حصول هذا الاتفاق (أي الاتفاق على إقامة الحلف) محاولة لجم الفلسطينيين في تدخّلهم في شؤون لبنان الداخلية خصوصًا في الانتخابات النيابية. وكان من الشائع آنذاك أن الفلسطينيين يحاولون شقّ الأحزاب اللبنانية والإيقاع في ما بينها، وأن يغلّبوا هم حزبًا على حزب بموجب ما يستطيعون أن يأخذوا أكثر من هذا الحزب أو ذاك. كان الرئيس شارل حلو واعيًا كل ذلك».

ويضيف حنين أنه فاتح الرئيس شارل حلو بأن تجتمع الأحزاب الثلاثة في جبهة واحدة، وأن تخوض الانتخابات النيابية في جميع الدوائر على قوائم واحدة، وأنه نال موافقته على أن يتصدى هو (أي حنين) لمهمة جمع زعماء الأحزاب المذكورة. ويقول إنه نجح في مسعاه، وعقد اللقاء الأول بينهم «في بيت كاظم بك، وتوالت اللقاءات في المكان نفسه إلى أن حصل الاتفاق على إنشاء الحلف الثلاثي، ثم تكررت اللقاءات لوضع القوائم الانتخابية، وظلت تحصل دوريًا إلى أن جاء موعد الانتخابات... وقد جاءت النتائج مدهشة. ولم يدّعِ إنشاء الحلف الثلاثي أحد إلا كاظم الخليل، وهذا طبيعي لأنه لم يكن يعرف ماذا سبق زياراتنا له، ولأن اللقاءات جرت في بيته ولأنه عيّن باتفاق الرؤساء الثلاثة أمينًا عامًا للحلف، ومن جرّاء ذلك كان يطلق التصاريح التي كان يظن أنها تصاريح الحلف».

خاض الحلف الثلاثي الانتخابات (١٩٦٨) بلوائح مشتركة انتصرت بشكل شبه كامل في أكثرية دوائر جبل لبنان وبيروت الأولى: ٩ مقاعد للكتائب، ٧ للوطنيين الأحرار و٦ للكتلة الوطنية، بينما فازت الجبهة الديمقراطية البرلمانية (النهج الشهابي) بـ ٢٥ مقعدًا إضافة إلى عدد غير مستقر من الحلفاء، وإضافة إلى نواب جبهة النضال الوطني (كمال جنبلاط) وعددهم ٧ نواب. ومن الحلفاء الذين كسبهم «الحلف الثلاثي» صائب سلام وكتلته النيابية. وكان كسب أيضًا البطريرك

بولس المعوشي (والكنيسة) الذي انحاز إلى صف الرئيس شمعون بعدما عارضه بمنتهى الشدة خلال أحداث ١٩٥٨.

وصف جنبلاط نتائج هذه الانتخابات بـ«الكارثة»، لما تحمله في طياتها من شبح انقسام طائفي.

وعن موقف الرئيس حلو، رجّح المحللون، في حينه ولا يزالون، أنه عزف عن الوقوف في وجه الحلف الثلاثي، هذا إذا لم يكن يميل في قرارة نفسه إليه، ليكسب عهده «شخصية مستقلة» ويبدّد «رواية أنه رهين الشهابية». إضافة إلى أن الرئيس حلو وجد نفسه عاجزًا عن الاستمرار في تأمين غطاء للمكتب الثاني (النهجي) وممارساته، خاصة وأن كمال جنبلاط نفسه، الذي كان لا يزال أكثر المدافعين عن الشهابية، كان بدأ يسلّط انتقادًا عنيفًا للمكتب الثاني، ويعتبر أن ممارساته ضد السياسيين المناوئين للشهابية هي التي قوّت من مواقع هؤلاء الشعبية.

الحلف الثلاثي يبدأ تأثيره في أول حكومتين شُكّلتا إثر الانتخابات: عاد اليافي وشكّل حكومة جديدة من ثمانية أعضاء (إليه، بيار الجميّل، مجيد أرسلان، فؤاد غصن، نصري المعلوف، سليمان فرنجية، علي عرب وأنور الخطيب) في ١٢ تشرين الأول ١٩٦٨، ولم تمثّل أمام مجلس النواب بسبب استقالتها بعد أسبوع من تشكيلها، إذ جوبه اليافي بفيتو لتوزير حزب الوطنيين الأحرار؛ فما كان من بيار الجميّل، فور إعلان مراسيم التشكيل أن أبلغ رئيس الجمهورية والحكومة اعتذاره عن قبول الاشتراك في الحكومة وتضامن معه في ذلك الوزيران فرنجية والمعلوف، ووصلت الأمور إلى الطريق المسدود، ما دفع رئيس الجمهورية شارل حلو إلى التهديد بتقديم استقالته، فجاءت التسوية، بعد مشاورات مكثّفة، بتشكيل حكومة رباعية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٨: عبد الله اليافي، حسين العويني، بيار الجميّل وريمون إده، عاشت حتى ١٥ كانون الثاني ١٩٦٩.



أركان الحلف الثلاثي: بيار الجميّل في الوسط، وكميل شمعون إلى يسار الصورة، وريمون إده إلى يمينها (وخلفهما ميشال ساسين وكاظم الخليل) يهبطون سلم بيت الكتائب المركزي في محلة الصيفي.

يسار لبناني يتصاعد دعمًا للمقاومة: مضى العام ١٩٦٨ على حركية سياسية يبادر بها اليسار اللبناني، من أحزاب وقوى وشخصيات، خاصة في الجامعات وعلى صعيد الطلاب، بإضرابات ومظاهرات، عكفت المنظمة الطلابية الكتائبية على الردّ عليها بافتعال اصطدامات واشتباكات، خاصة عندما تأكّد لهذه المنظمة أن المدّ اليساري وصل وبقوة إلى كلية الآداب الفرنسية وجامعة القديس يوسف (اليسوعية) وإلى المعاهد والمدارس المسيحية، هيئاتٍ تعليمية وطلابًا. ومنذ العام ١٩٦٨، غدا موضوع إطلاق حرية العمل الفدائي من داخل الأراضي اللبنانية محور الجدل بين مختلف القوى السياسية، خاصة إثر حادثة مطار بيروت.

عملية انتقامية إسرائيلية في مطار بيروت (٢٨ كانون الأول ١٩٦٨): في ٢٦ كانون الأول ١٩٦٨، نفّذ فدائيون ينتمون إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عملية ضد طائرة ركاب اسرائيلية في مطار أثينا. وردًا على ذلك، هبطت مجموعة من رجال الكوماندوس المظليين الاسرائيليين، في ٢٨ كانون الأول، في مطار بيروت الدولي، ونسفت ١٣ طائرة ركاب مدنية تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط. وقد استمرت الغارة ٤٠ دقيقة، ولم تُجابه بأي مقاومة، وكانت أول عملية اسرائيلية انتقامية كبيرة ضد لبنان.

في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨، عقد المجلس النيابي جلسة سرية لمناقشة الحكومة الأوضاع الناجمة عن هذا العدوان الاسرائيلي. وعلى أثرها، تقدمت الحكومة بشكوى ضد اسرائيل لدى مجلس الأمن الدولي الذي أصدر قرارًا صارمًا بإدانة هذا العدوان.

وكان لافتًا الموقف الفرنسي، يومها، في دعم قضية لبنان. إذ أعلن الجنرال ديغول استنكاره للعدوان الاسرائيلي على مطار بيروت، «وقد أضفى على هذا الاستنكار طابعًا عمليًا عن طريق وقف إرسال ٥٠ طائرة ميراج إلى اسرائيل، كانت هذه الأخيرة قد اشترتها ودفعت ثمنها. وأضاف ديغول إلى هذا القرار قرارًا آخر بوضع حظر على قطع الغيار للطائرات ولسواها من المعدّات العسكرية التي كانت تمدّ اسرائيل بسبب من أسباب تفوّقها» (شارل حلو، «حياة في ذكريات»، دار النهار للنشر، ط٣، شباط ١٩٩٧، ص١٨٥). «وجاءتنا من جميع العواصم الأوروبية والأميركية برقيات تأييد لنا واستنكار للعدوان الاسرائيلي حتى ان كبريات الصحف العالمية ومنها الأميركية كانت حافلة بتعابير السخط على اسرائيل وذلك للمرة الأولى في تاريخها» (حلو، المرجع المذكور، ص٢٦٨).

استقالة حكومة اليافي وتشكيل حكومة كرامي: كمال جنبلاط اعتبر العدوان الاسرائيلي على المطار «فضيحة الفضائح»، وحمّل فيها الرئيس شارل حلو مسؤولية ما حدث، إذا هو لم يفعل شيئًا لتعزيز القدرة الدفاعية للبلاد. و«كان جنبلاط، شأن الكثيرين من اللبنانيين، يدرك تمامًا أن هدف الهجمة الانتقامية الاسرائيلية على مطار بيروت ليس إلحاق ضرر اقتصادي بلبنان، ولا سيّما أن مدير شركة طيران الشرق الأوسط نجيب علم الدين كان أمّن على طائرات الشركة وسيتسلم التعويضات كاملة. فالعملية الانتقامية تهدف، في رأيه، إلى دفع القوى المعترضة على وجود المقاومة الفلسطينية في لبنان إلى نزاع سافر مع الفلسطينيين، سيؤدي حتمًا إلى اشتباكات بين اللبنانيين أنفسهم. وكتب جنبلاط متنبئًا: «إننا للمرة الرابعة في تاريخ لبنان الحديث نقف بين اختيارين حاسمين: فإما أن تمتنع الدولة عن التدخّل لمنع وعرقلة تيار التطوّر الشعبي في الحقل الوطني والتقدمي، وإما أن نتوقّع اندلاع موجة من العنف في لبنان ستتصاعد حتمًا في السنوات المقبلة حتى تبلغ الذروة» (تيموفييف، ص٣٣١؛ نقلًا عن جريدة «الأنباء»، ١١ كانون الثاني ١٩٦٩).

في ٣١ كانون الأول ١٩٦٨، صرّح الوزير ريمون إده بأنه «نبّه إلى الحادث فلم تتخذ التدابير اللازمة لمقاومته». وطالب صائب سلام «بمحاسبة المسؤولين ومعاقبتهم».

وفي ٣ كانون الثاني ١٩٦٩ (بعد أسبوع من العدوان)، أعلن طلّاب الجامعات الأربع في لبنان إضرابًا عامًا احتجاجًا على العدوان، «وطالبوا المسؤولين بمعاقبة المقصّرين علنًا». واتّسع الإضراب الذي رفع شعار حرية العمل الفدائي حتى شمل صيدا وصور ومدنًا لبنانية أخرى واتخذ طابع الاضطرابات، فقيل فيه إنه أشبه بـ«ثورة طلابية» على غرار حركات التمرّد الطلابية في أوروبا والولايات المتحدة (١٩٦٨).

وعن الأيام الأخيرة لحكومة اليافي (الرباعية) جاء في كتاب «تاريخ الحكومات اللبنانية» للرائد ماجد ماجد (١٧٣): «في ٤ كانون الثاني ١٩٦٩، عقد الوزير العويني مؤتمرًا صحافيًا قال فيه: «إنه يجد أعذارًا فنية لغياب الدولة عند وقوع حادث الاعتداء على المطار... ولو حصلت مقاومة فيه لما كسبنا هذا العطف العالمي...». وبعد هذا المؤتمر الصحافي ردّ الوزير ريمون إده، في ٥ كانون الثاني ١٩٦٩ «منتقدًا بيان وزير الدفاع الوطني حسين العويني» الذي ردّ بدوره على تصريح الوزير إده معتبرًا إياه تجريحًا له، واتصل برئيسي الجمهورية والحكومة وأبلغهما أنه «لا يستطيع البقاء في الحكم ويعتبر نفسه مستقيلًا...». وأعلن رئيس الحكومة اليافي تضامنه مع العويني وقدّم استقالته إلى الرئيس حلو الذي قبلها وكلف، في ٨ كانون الثاني ١٩٦٩، السيد رشيد كرامي تشكيل الحكومة الجديدة».

وتشكلت حكومة كرامي من ١٦ وزيرًا، جميعهم من النواب. وفي اليوم الثاني من إعلانها، أي في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٩، استقال الوزيران بيار الجميّل وريمون إده احتجاجًا على إقصاء الوطنيين الأحرار من الحكومة؛ وبعد أيام تبعهما الوزيران حسين منصور ونصري المعلوف. وعلى أثر هذه الاستقالات عُدّلت الحكومة، فدخلها أربعة وزراء، بينهم يوسف سالم (للخارجية والمغتربين). و«أصبحت هذه الوزارة «نهجية» مئة بالمئة تعتمد على ما كان للنهج الشهابي من علاقات وثيقة في الداخل وفي العالم العربي، ومن كلمة مسموعة لدى الفلسطينيين ولدى العرب. إلا أن كل الجهود المبذولة للحد من انتشار المقاومة لم تأتِ بالنتيجة المتوخاة» (حلو، المذكرات، ص٢٦٩-٢٧٠).

بعد أحداث ٢٣ نيسان ١٩٦٩، قدّم كرامي استقالته، وسيطرت على البلاد أزمة سياسية حادة حالت دون تأليف حكومة جديدة طوال سبعة أشهر، أُعيد، في نهايتها، تكليفه بعد توقيع اتفاقية القاهرة بين الحكومة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩.

مؤتمر برمانا للحلف الثلاثي يقابله إعلان تأسيس «تجمّع الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية» (آذار – نيسان ١٩٦٩): هال المسيحيين، بصورة عامة، وزعماء الحلف الثلاثي (شمعون، الجميّل، إده) ما بلغته البلاد من حالة فقدان التوازن المعهود في البلاد بفعل التواجد الفلسطيني المسلّح (خاصة في الجنوب) والمتزايد يومًا بعد يوم، وتأثيره على مختلف مجريات الأمور من جهة، وتصاعد الميول اليسارية بين المسلمين وبين فئة عريضة من الشريحة النخبوية الثقافية (خاصة بين الطلاب) لدى المسيحيين وتضامنها مع حركة المقاومة الفلسطينية من جهة ثانية. فاجتمع أقطاب الحلف في برمانا يوم ٧ آذار ١٩٦٩، وأعلنوا أن «الخطر الشيوعي والصهيوني» خيّم على البلاد، وهو في طريقه إلى قسمتها قسمة حادة؛ واقترحوا نشر قوات الأمم المتحدة على الحدود اللبنانية – الاسرائيلية (إلى حينه، يشير الرئيس شارل حلو، في مذكراته، إلى أن عدد المقاتلين الفلسطينيين في الجنوب كان يبلغ المئات، ص٢٧٠).

وبعد نحو شهر ونيف على مؤتمر برمانا، تمكّن جنبلاط، ولأول مرة منذ حرب حزيران ١٩٦٧، من تجميع مختلف أحزاب وقوى وهيئات

وشخصيات اليسار الوطني والتقدمي في اجتماع عقدته في ٢١ نيسان ١٩٦٩، وأعلنت فيه قيام «تجمّع الأحزاب والهيئات الوطنية والتقدمية»، على أساس دعم حركة المقاومة الفلسطينية، واستنكار زجّ الجيش ضد القواعد الفلسطينية في الجنوب (من أحداث الجنوب، في حينه، محاولة الجيش تطويق بنت جبيل بهدف اعتقال فدائيين عادوا إليها بعد تنفيذ مهمة قتالية).

أحداث ٢٣ نيسان ١٩٦٩: واحتجاجًا على ما اعتبرته المقاومة الفلسطينية وأنصارها اللبنانين تضييقًا عليها من الجيش، خاصة في المخيمات الفلسطينية، نشبت القلاقل في هذه المخيمات، وسار الفلسطينيون، مع عدد من اللبنانيين، بمظاهرات مسلّحة غير مرخّص بها (رغم جهود كمال جنبلاط لاستصدار رخصة بالمظاهرات)، ووقع عشرات الضحايا بين قتلى وجرحى من الفلسطينيين وفي مناطق مختلفة من لبنان (بيروت، صيدا، البقاع). «فهبّ القسم الأكبر من الرأي العام اللبناني والرأي العام العربي كله يندّد بالحكم اللبناني، ما حمل الرئيس كرامي على الاستقالة في جلسة صاخبة لمجلس النواب» (شارل حلو، في مذكراته، ص٢٧٠). وجرّت هذه الاستقالة إلى أزمة حكومية دامت شهورًا، إذ لم يوفق كرامي، رغم إعادة تكليفه من تأليف حكومة جديدة. وأثناء ذلك، تقدم كمال جنبلاط، في أوائل أيار ١٩٦٩، «بمذكرة من ١٧ فقرة عرض فيها موقفه من جميع القضايا الملحة. وطالب بمنح الفلسطينيين حق خوض الكفاح المسلح من الأراضي اللبنانية، ودعا إلى إقرار قانون التجنيد الإلزامي وطالب بتشكيل مجلس استشاري فلسطيني يتعاون مع السلطات اللبنانية في كل ما يتعلق بوجود الفلسطينيين في لبنان. وفي تعليقه على مذكرة جنبلاط تملّص رشيد كرامي عن الإجابة الصريحة عن المسائل المفصلية، واكتفى بتبريرات عمومية فضحت ارتباكه وحيرته بعدما بات عرضة للتهجمات من اليمين واليسار» (تيموفييف، ص٣٣٤؛ نقلًا عن رزق رزق، «رشيد كرامي، السياسي ورجل الدولة»، بيروت، ص١٠٨-١٠٩).

حسن صبري الخولي وياسر عرفات: أرسل الرئيس عبد الناصر ممثله الشخصي حسن صبري الخولي ليسهم بدرس وإيجاد ما أمكن من الحلول. كما وصل ياسر عرفات إلى بيروت على رأس وفد فلسطيني. وجرت محادثات (أيار ١٩٦٩) لبنانية - فلسطينية، الرئيس حلو والرئيس كرامي وقائد الجيش العماد بستاني - عرفات، بحضور الخولي، لم تسفر عن نتيجة. «وردًا على اقتراح الجانب اللبناني في شأن الاعتراف بالوجود الفلسطيني المسلح من دون الاعتراف بحق شنّ عمليات فدائية عبر الحدود اللبنانية، طالب ياسر عرفات بإطلاق حرية العمل الفدائي من الأراضي اللبنانية، ورفع الحصار عن المخيّمات والإفراج عن الفلسطينيين الموقوفين. ورفض مبدأ التنسيق مع الجيش اللبناني وأعلن بكل حدّة أن وجود الفدائيين على الحدود الفلسطينية في أي جزء من الوطن العربي لا يمكن أن يكون موضع مساومة، وأن المرجع الوحيد الذي يقرر شنّ العمليات الفدائية هو القيادة الفلسطينية للكفاح المسلح» (تيموفييف، ص٣٣٥؛ نقلًا عن «النهار»، ٩-١٣ أيار ١٩٦٩).

أهم أحداث صيف ١٩٦٩: استمرّت الاستشارات في شأن تأليف الحكومة تواجه مأزقًا بعد مأزق. فالأطراف الرئيسيون في اللعبة السياسية اللبنانية لم يجمعوا على قواسم مشتركة للخروج من المأزق، حتى زعماء الحلف الثلاثي لم يتمكنوا من تنسيق مواقفهم: كميل شمعون يقترب من كتلة الوسط (صائب سلام، كامل الأسعد وسليمان فرنجية) في شأن تنسيق العمل مع الفلسطينيين؛ بيار الجميّل يهاجم الوجود الفلسطيني المسلح ويحمّله مسؤولية كل ما يلحق الضرر بلبنان؛ وريمون إده يصرّ على مرابطة قوات دولية على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية.

الرئيس شارل حلو يوجّه رسالة إلى اللبنانيين (آخر أيار ١٩٦٩) يقول فيها «إننا نؤيّد العمل الفدائي في حدود إمكاناتنا التي نقرّها في ضوء ما يفرضه المنطق ومقتضيات سيادتنا...»، فيما يواجه جنبلاط هذه الرسالة، داعيًا إلى «تهيئة لبنان للدفاع عن سيادته ولتدعيم الكفاح الفلسطيني...»، ويشكّك (أواخر الصيف) بالفضيحة التي كشفها المكتب الثاني والمتعلقة بسرقة طائرة حربية من طراز «ميراج» قام بها السوفيات، في وقت كان هؤلاء يمدّون الرئيس عبد الناصر بمختلف وسائل الدعم لاستعادة قدرته القتالية.

في أواخر آب، حصل اشتباك بين رجال الدرك والفلسطينيين في مخيم نهر البارد قرب طرابلس. وأدّى تدخّل الجيش إلى اشتباكات في الشمال والجنوب، وخاصة على مقربة من الحدود مع سورية، في محاولة للجيش لقطع إمدادات الأسلحة من سورية للفصائل الفلسطينية. واتسعت رقعة الصدامات الدموية حتى شملت مختلف المناطق اللبنانية، وفي سياقها، تمكن الفلسطينيون والفصائل اللبنانية، المسلمة واليسارية، من السيطرة على العديد من المخيمات، ومن تثبيت مواقعهم في بعض قطاعات المنطقة الواقعة بين راشيا وعكار.

في هذا الوقت، أغلقت سورية حدودها مع لبنان «استنكارًا لما تتعرض له المقاومة الفلسطينية في لبنان»، وأدانت الحكومات العربية كافة الحكومة اللبنانية.

«معك حق. لكننا نحن لا نقدر أن نصرّح بما صرّحت به أنت...»: في ٦ أيلول، ١٩٦٩، ودنيا العرب قائمة قاعدة غضبًا، حكومات وجماهير، على الحكم اللبناني والجيش اللبناني بسبب محاولاتهما الخجولة والضيّقة النطاق للحفاظ ما أمكن على سيادة القانون والسلطة والدولة والوطن، عقد وزراء خارجية العرب في القاهرة اجتماعًا بسبب ظروف العالم العربي عامة. وكان رئيس وفد لبنان، في هذا الاجتماع، وزير خارجيته آنذاك يوسف سالم. وعن لسانه، وفي كتابه «٥٠ سنة مع الناس» (دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص٤٤٥-٤٤٩)، ننقل حرفية الفقرات التالية:

«الشرق الأوسط في غليان والوضع الداخلي في لبنان ينذر بالانفجار في أية لحظة. هيبة السلطة في الحضيض. الأعصاب متوترة. والناس قلقون لا يعرفون أي مصير يحمله الغد لهم وللبنان. فالحدود الجنوبية معرّضة من الداخل ومن الخارج، والمنظمات الفدائية الفلسطينية ناشطة جدًا ضمن الدولة اللبنانية. الفدائيون يقيمون الحواجز حيثما أرادوا، حتى في قلب العاصمة بيروت، ويوقفون السيارات ويفتشونها، ويأمرون ركّابها بإبراز تذاكر هويتهم. واللبنانيون يشعرون أن في ذلك خروجًا على السيادة. والسلطة مغمضة عينيها عن كل ما يجري، مسلّمة أمرها إلى الله، ساكتة حائرة لا تدري ما تفعل وما تقول» (ص٤٤٥).

ويتابع يوسف سالم، وزير الخارجية (في كتابه المذكور، ص٤٤٥-٤٤٩):

«في هذا الجو من التوتر دُعي مجلس جامعة الدول العربية إلى الانعقاد في القاهرة على مستوى وزراء الخارجية، «وكنتُ أنا بالطبع رئيس وفد لبنان. ومثّل السيد خالد الحسن المنظمات الفلسطينية».

وفي أول جلسة من جلسات الجامعة العربية وقف السيد الحسن وطالب بأن تكون أراضي الدول العربية المحيطة باسرائيل مجالًا طبيعيًا مفتوحًا لنشاط العمل الفدائي، وحرية هذا العمل مطلقة لا يحدّها ولا يقيّدها شيء، وأن لا يكون لهذه الدول حق التدخّل في شؤون الفدائيين وتحرّكهم في داخل أراضيها وانطلاقهم منها إلى حيث يشاؤون. وطالب خالد الحسن في ختام بيانه أن يتخذ مجلس الجامعة قرارًا بهذا المعنى.

«هالني الطلب (يقول سالم)... واعترضتُ على الشكل الذي صيغ به الاقتراح لأن فيه مساسًا بسيادة بلادي وسلطانها على أراضيها. وطلبتُ أن

تكون للعمل الفدائي حرية منسجمة مع سيادة البلاد التي يعمل فيها، شرط موافقة الدول المعنية بالأمر على ما تطلبه المنظمات (...) ولم يبخل لبنان على الفدائيين بشيء، وهو البلد الصغير ذو الموارد الطبيعية الضئيلة ووسائل الدفاع المحدودة بالنسبة إلى شقيقاته العربيات. ولكنه، وهو يقوم بهذا العمل الذي يعتبره واجبًا، ولا يطلب جزاءً وشكورًا، حريص على أن لا يصير هدفًا لعدوان اسرائيل عليه كل يوم، بحجة إقامة الفدائيين فيه، وانطلاقهم منه، وتحرّكهم في داخله تحرّك من ينسى أن لبنان دولة ذات سيادة وسلطان وكيان تحرص عليها حرصها على الحياة.

«لهذه الأسباب يستحيل عليّ أن أرضى بالاقتراح الذي ورد على لسان الأخ خالد كما هو. وبوصفي وزيرًا لخارجية لبنان ورئيسًا لوفده أطلب تسجيل تحفظي على الاقتراح.

«عندئذ توجّه إليّ رئيس الجامعة السيد عبد الخالق حسونة بقوله: ولكن يا معالي الوزير، لقد مضى ٢٥ سنة من تأسيس الجامعة العربية ولم يصدر أي تحفظ من أحد الأعضاء على مقررات الجامعة.

«فأجبته: ولكن يا سيادة الرئيس، كان لي الشرف أن أمثّل لبنان في تحضير ميثاق الجامعة. وأنا أعلم أن مقرراتها لا تسري إلا على مَن يقبلها من الأعضاء.

«وقبل أن أنهي كلامي قاطعني السيد مصطفى السيد، وزير خارجية سورية وخاطبني بلهجة لا تنطوي على ذرة من اللياقة وقال: يا أخ شو إنت بدك تعمل وصي على العمل الفدائي؟

«فالتفتُّ إليه، وخاطبته باللهجة عينها التي خاطبني بها وقلت: كلا يا أخ. ما بدي أعمل وصي على أحد. لكنني أرفض وصاية أي كان على بلادي.

«ثم التفتُّ إلى السيد عبد الخالق حسونة أمين الجامعة العام وخاطبته بقولي: أرجو يا سيادة الأمين العام تسجيل اعتراضي على الاقتراح، واعتبر تحفّظي هذا انسجامًا مع ميثاق الجامعة، ولا يُلزم لبنان.

«وهكذا كان. وصدق الاقتراح بالأكثرية. وسجّلت معارضة لبنان وانتهت الجلسة.

«خرجنا من الاجتماع وتحلّق حولي عدد من وزراء خارجية الدول العربية وقالوا لي، بأصوات خافتة: عملت مليح. ومعك حق. لكننا نحن لا نقدر أن نصرّح بما صرّحت به أنت (...)

«عدتُ إلى بيروت واجتمعتُ فورًا بالرئيس حلو ونقلتُ إليه ما جرى في مجلس الجامعة. فأثنى على موقفي وطلب إلي أن أنقل حديثي هذا لدولة رئيس الوزراء.

«ذهبتُ لمقابلة الرئيس كرامي وعرضتُ عليه ما جرى بالتفصيل، وأوضحتُ له تحفظ لبنان تجاه قرار الجامعة. فلم يتحرّك جفن في عينيه وانتقل إلى موضوع آخر. وأظن أنه كان عالمًا بالأمر مسبقًا ولم يكن مرتاحًا إليه».

إتفاق القاهرة (٣ تشرين الثاني ١٩٦٩):

قرّر وزراء خارجية العرب، في اجتماعهم المشار إليه أعلاه، دعوة مجلس الدفاع العربي المشترك للاجتماع في ٨ تشرين الثاني ١٩٦٩، للبحث في وضع استراتيجية مشتركة ضد العدو، والتمهيد إذا اقتضى الأمر، لعقد مؤتمر قمة عربي.

«وفيما كنا نستعدّ لحضور اجتماع مجلس الدفاع المشترك، اصطدم جيشنا بالمقاومة الفلسطينية في بلدة مجدل سلم في العشرين من تشرين الأول. وكانت الاصطدامات قاسية ودامية وما لبثت أن اتّسع نطاقها فشمل معظم المناطق الحدودية (...) وقد عُقدت في دار الفتوى سلسلة اجتماعات من الثاني والعشرين حتى الرابع والعشرين من تشرين الأول، ضمّت كلًا من الشيخ حسن خالد، مفتي الجمهورية، الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الشيخ محمد أبو شقرا، شيخ عقل الطائفة الدرزية، كما انضمّ في الاجتماع الأخير الرؤساء السادة رشيد كرامي، عبد الله اليافي، صبري بك حمادة، حسين العويني، أحمد الداعوق وعدد من الوزراء والنوّاب والشخصيات.



إميل البستاني (إلى يمين الصورة) وياسر عرفات (في الوسط) ومحمود رياض في القاهرة.

«وصدر عن الاجتماع الأخير الموسّع بيان يكرّر ما جاء في البيانات السابقة، وهذا مضمونه:

« – وقف الإجراءات ضد العمل الفدائي وتصفية جميع ذيول الحوادث من اعتقالات وتعطيل صحف وسواها.

« – إطلاق حرية العمل الفدائي وتنسيقه بحيث لا يفقد فعاليته.

« – تعزيز القدرة الدفاعية للوطن خصوصًا في منطقة الجنوب وذلك بتحصين القرى وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجنوبيين.

« – تطبيق أحكام الدستور تطبيقًا سلميًا وذلك مع التأكيد أن لا اشتراك في الحكم إلا على هذا الأساس» (شارل حلو، في مذكراته، ص٢٧٣–٢٧٤).

«فيما كانت النقمة تعمّ العواصم العربية على لبنان، حكمًا وجيشًا، والعالم يتكلم، بوسائله الإعلامية، عن «كارثة تنتظر لبنان»، طلب الرئيس حلو «بناء على نصيحة الرئيس فؤاد شهاب من الزعيم المصري جمال عبد الناصر التوسّط في الأمر» (تيموفييف، ص٣٣٨).

«وفي غمرة هذه الأحداث وفورة الحماسة في العالم العربي وفي الوقت الذي كانت بعض الحكومات الأجنبية تتمنى أن يأتي الحل ضمن نطاق العالم العربي (...) كان من الطبيعي أن أعير انتباهًا خاصًا لرسائل وصلتني من الرئيس عبد الناصر (...) كانت الحكمة والمصلحة اللبنانية تقضي وسط هذه الظروف في تقديري، بأن نضع حدًا للمعركة القائمة والتي لم يكن لها جانب عسكري فقط، بل جوانب سياسية في الداخل وفي العالم العربي، من غير المعقول أن تُحلّ بالسلاح. كان جيشنا يقوم بمهمته الدفاعية بوطنية ورباطة جأش وانضباط. إلا أن أي عمل للجيش لا يمكنه أن يتغلب على الاعتبارات السياسية الأساسية ومنها الانقسام في الحكم اللبناني في وجه العالم العربي الموحّد. إلا أن أسبابًا عديدة أهمّها احتدام المعركة في لبنان والجو المهيمن على الحكومات العربية، جعلتنا نكتفي بالاتصال بالجانب المصري قبل دخول الوفد اللبناني في المفاوضات مع الوفد الفلسطيني. وكنا قد عقدنا ابتداءً من ٢٦ تشرين الأول ١٩٦٩ في القصر الجمهوري مع الرئيس كرامي المستقيل، وقائد الجيش ورئيس الأركان وغيرهم من المدنيين والعسكريين سلسلة اجتماعات لمواجهة الموقف. كنا قد فكرنا في أن يتألف الوفد برئاسة رئيس الحكومة وعضوية قائد الجيش أو رئيس الأركان وبانتظار قراري النهائي في هذا الصدد، سبقه قائد الجيش إلى القاهرة، غير أن رئيس الحكومة عاد

وقرّر عدم السفر وحلّ قائد الجيش (العماد إميل بستاني) مكانه. وفي القاهرة، عقد الوفد اللبناني مع الوفد المصري ثلاثة اجتماعات (...) ومن ثم اجتمع الوفدان، الوفد اللبناني والوفد الفلسطيني يوم الاثنين ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش إميل بستاني، ووفد منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات، رئيس المنظمة، وحضر من الجمهورية العربية المتحدة السيد محمود رياض، وزير الخارجية، والسيد الفريق أول محمد فوزي، وزير الحربية. وفي هذه الجلسة وُقّع على اتفاق سمّي في ما بعد اتفاق القاهرة» (حلو، ٢٧٦-٢٧٨).

نصّ اتفاق القاهرة على الاعتراف بحق الفدائيين الفلسطينيين بالوجود المسلّح في لبنان والمشاركة في الثورة الفلسطينية بشكل «كفاح مسلح» من الأراضي اللبنانية على أن يجري «ضمن مبادئ سيادة لبنان وسلامته وعدم التدخّل في شؤونه الداخلية» وبالتنسيق مع الجيش اللبناني. وخوّل اتفاق القاهرة الفلسطينيين حق الإشراف على مخيّمات اللاجئين، على أن تستمر الدولة اللبنانية «في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق وفي كل الظروف» (عدد كبير من المراجع نشر حرفية الاتفاق، منها كتاب شارل حلو، «حياة في ذكريات»، ص٣٥٥-٣٥٦).

أيّد كمال جنبلاط الاتفاق، واعتبره نصرًا مهمًا في الكفاح من أجل حرية العمل الفدائي. و «قد أيّد اتفاق القاهرة أيضًا، وإن بفتور، زعيما الحلف الثلاثي الرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميّل، وكانا عشية الانتخابات النيابية المرتقبة يخشيان أن تسوء علاقاتهما مع المسلمين. وظلّ العميد ريمون إده السياسي اللبناني الوحيد الذي رفض اتفاق القاهرة رفضًا باتًا واعتبره تطاولًا خطيرًا على السيادة الوطنية، كما كان الشخص الوحيد الذي صوّت ضد الاتفاق أثناء عرضه على مجلس النواب» (تيموفييف، ص٣٣٩).

(في ١٥ حزيران ١٩٨٧، صدر القانون رقم ٢٥ القاضي بإلغاء الإجازة للحكومة بإبرام اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، وباعتبار اتفاق القاهرة لاغيًا، وكذلك اعتبار جميع الاتفاقات والملاحق المرتبطة باتفاق القاهرة والإجراءات المتعلقة فيه لاغية وكأنها لم تكن وساقطة).

تشكيل حكومة كرامي: في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩، وبعد ٢١٥ يومًا على حكومة كرامي المستقيلة، والباقية لتصريف الأعمال، وما صاحبها من أزمات سياسية شديدة، عاد رشيد كرامي وألّف حكومة من داخل أعضاء مجلس النواب بكامل أعضائها: إلى كرامي، فؤاد غصن، عادل عسيران، مجيد أرسلان، كمال جنبلاط، بيار الجميّل، نسيم مجدلاني، خاتشيك بابكيان، سليمان فرنجية، موريس الجميّل، عثمان الدنا، رفيق شاهين، أنور الخطيب، عبد اللطيف الزين، جوزف أبو خاطر وحبيب مطران. وقد بقيت هذه الحكومة إلى ١٣ تشرين الأول ١٩٧٠، أي إلى ما بعد انتهاء ولاية الرئيس حلو وانتخاب سليمان فرنجية.

وفي طليعة أحاديث السياسة الخارجية كان الحديث عن اتفاق القاهرة الذي قال عنه الرئيس كرامي «إنه شدّد على السيادة وعلى سلامة لبنان».

مؤتمر قمة الرباط (٢٠-٢٣ كانون الأول ١٩٦٩): حضر الرئيس حلو، يرافقه الرئيس كرامي، هذا المؤتمر، بعد أن مرّا بباريس حيث التقيا الرئيس جورج بومبيدو، وحيث تأكّد لهما أن حديث «الضمانات» الفرنسية للبنان أصبح من التاريخ، و «أن مندوبًا فرنسيًا كان قد تمنّى، مثلًا، على الرئيس عبد الناصر أثناء اصطدامنا مع المقاومة الفلسطينية في تشرين الأول ١٩٦٩ بأن تحلّ المشكلة في النطاق العربي. وهذا ما أكّده على كل حال الوزير (المصري) محمود رياض» (حلو، المذكرات، ص٢٠١).

كل وسائل الإعلام العربية والأجنبية كانت تنبئ بأن مؤتمر الرباط «هو مؤتمر حشد الطاقات العربية» لإزالة آثار العدوان. لكن مناقشات المؤتمر جعلت الرئيس عبد الناصر يقول أثناءها: «هذا المؤتمر ليس مؤتمر حشد للطاقات، ولا يمكنني أن أستمرّ فيه وأن أترك العالم العربي يخطئ في تقدير ما يقدمه بعضنا لبعض» (حلو، المذكرات، ص٢٠٤). وانسحب من الجلسة. وارتأى المؤتمرون أن يكون للرئيس اللبناني، شارل حلو، الكلمة الختامية باسم الجميع. فقال، وسط تصفيق حاد: «ومهما كانت الصعاب التي تعترضنا في هذه المرحلة، فإني أعرب عن إيماننا جميعًا لا بعدالة قضيتنا وحسب، وهي قضية حق وقضية أرض وقضية شعب مناضل، بل بحتمية النصر الذي سيكون حليفنا بإذن الله» (حلو، المذكرات، ص٢٠٥).

وزير الداخلية، كمال جنبلاط، يفشل في ضبط الفلسطينيين: تشكّى كمال جنبلاط من التلكؤ في تنفيذ اتفاق القاهرة. وكان من أسباب ذلك غياب وحدة الرأي داخل القيادة الفلسطينية، وعجز قيادة الكفاح الفلسطيني المسلّح عن السيطرة على تصرفات الفدائيين الذين كانوا من حين إلى آخر يقصفون الأراضي المحتلة (اسرائيل) بالمدفعية والصواريخ، عبر الحدود اللبنانية، ويظهرون بلباسهم العسكري وأسلحتهم في الأماكن التي يريدون خلافًا للمنع المفروض (ولنقاط محددة وواضحة في اتفاق القاهرة). وردًا على هجمات الفدائيين، شنّت اسرائيل عمليات انتقامية في الجنوب استخدمت فيها المدفعية الثقيلة، وسلاح الجو، ما أسفر عن فرار للسكان على نطاق واسع إلى الشمال. وراوح عدد الأهالي الذين تركوا ديارهم في أيار ١٩٧٠، بحسب شتى التقديرات، بين ١٥ و٣٠ ألفًا (تيموفييف، ص٣٤٥).

(استمرّت تجاوزات الفلسطينيين لاتفاق القاهرة وتحديهم لمشاعر اللبنانيين، فكانت السبب الأبرز، والذريعة الأقوى في يد الكتائبيين لحمل السلاح ضدهم في حوادث واشتباكات متفرقة قبل اندلاع الحرب اللبنانية. وبعد اندلاع هذه الحرب بشهور قليلة، قال بشير الجميّل في مقابلة مع مجلة «ماغازين» عدد ٢١ آب ١٩٧٥: «الفلسطينيون أقوياء جدًا في مجالي الدعاية والإعلام. نريد منهم أن يحترموا أقوالهم، ويطبّقوا اتفاق القاهرة. فهذا الاتفاق، إذا طبّق كما يجب، فلن يحدث أي انتقاص لسيادة لبنان»).

قبيل استقالة الحكومة صرّح جنبلاط للأحزاب الثلاثة: الشيوعي اللبناني، البعث العربي الاشتراكي والحزب السوري القومي الاجتماعي.

وبيار الجميّل يعتبر اتفاق القاهرة غلطة: وفي حين كان جنبلاط، وهو وزير الداخلية، يبدي تشكيًا وتذمّرًا، يلوّنهما أحيانًا بتبريرات، من تصرفات الفلسطينيين، كان بيار الجميّل، وزير الأشغال العامة والنقل (ومعه كميل شمعون وريمون إده وقادة مسيحيون كثر) يتراجع عن تأييده لاتفاق القاهرة ويعتبره غلطة، كما بدأ يطالب بنقل الفدائيين إلى أقطار عربية أخرى، وسط موجة عارمة من السخط على الفلسطينيين اجتاحت الوسط المسيحي.

حادث الكحالة (٢٥ آذار ١٩٧٠): أول صدام خطير بين مسلحين كتائبيين بإمرة بشير الجميّل (نجل الشيخ بيار الجميّل) في بلدة الكحالة وبين فلسطينيين فدائيين كانوا يرافقون جثمان شهيد لهم من بيروت إلى دمشق، فقتل وجرح أكثر من عشرين شخصًا. وامتدّت رقعة الصدام إلى بعض المناطق، خاصة في منطقة تل الزعتر – الدكوانة، حيث تغلغل بعض فلسطينيي تل الزعتر إلى داخل أحياء الدكوانة واشتبكوا بكتائبيين، وتمكنوا من أسر بشير الجميّل، الذي سرعان ما أُفرج عنه نتيجة اتصالات أجراها وزير الداخلية كمال جنبلاط. وفي اليوم نفسه، ٢٥ آذار، جرت في منطقة المطار معركة بين الجيش وفصائل من المقاومة الفلسطينية.

التحرّك الأخير للرئيس حلو على مستوى الرؤساء العرب: في أوائل حزيران ١٩٧٠، وصل الزعيم الليبي معمّر القذافي إلى لبنان. و«لم تكن زيارة الرئيس القذافي تتسم إلا بطابع الصداقة والأخوّة. وتلا علينا زائرنا أسئلة وانتقادات كانت حصيلة أحاديثه مع بعض الشخصيات العربية. غير أننا كنا استطعنا أن نصحّح نظراته الخاطئة إلينا. ونتيجة اجتماعين شاملين عقدناهما معه في قاعة مجلس الوزراء بحضور رفاقه من أعضاء مجلس الثورة الليبي... ارتحنا إلى أن رؤية الرئيس القذافي للأمور أصبحت صافية حتى أنه وعد بإمدادنا بالأسلحة التي كان جيشنا محتاجًا إليها» (شارل حلو، المذكرات، ص٢٠٦).

ويضيف الرئيس حلو: «وبعد أسبوعين دعانا (القذافي) مع جميع الملوك والرؤساء العرب لزيارة ليبيا (...) ذهبتُ على رأس الوفد المألوف (كرامي، سركيس، ...) وحضرنا الحفلات التي رافقت الجلاء عن القاعدة الأميركية. وفي هذه الأثناء اجتمع الرئيس عبد الناصر والملك حسين والرئيس السوري نور الدين الأتاسي والرئيس العراقي أحمد حسن البكر والعقيد القذافي. وراحت الصحف تستغرب غياب لبنان عن هذه الاجتماعات رغم كل ما نشرته الصحف سابقًا في بيروت والعواصم بأن القيادة العامة تعدّ لبنان من دول المساندة لا من دول المواجهة. فمنعًا لكل تأويل، قابلنا أنا والرئيس كرامي الرئيس عبد الناصر بحضور الأستاذ محمد حسنين هيكل، الذي كان آنذاك وزيرًا للإعلام في مصر، مستوضحين الأمر. فقال لنا الرئيس عبد الناصر: «أنا الذي اقترحت ألّا تحضروا اجتماعاتنا لأنها ليست شاملة. فضلًا عن أنها تعرّضنا للدخول في مناقشات أنتم في غنى عنها». وكرّر القول إن القيادة العامة أعطت لبنان دور المساندة. وأضاف عبد الناصر: «وكان رأيي واقتراحي ألا تشتركوا في مثل هذا المؤتمر المصغّر. أما إذا أردتم العكس، فأهلًا وسهلًا بكم». فشكرناه على عاطفته وقدّرنا موقفه من لبنان وحرصه على مصلحته واكتفينا بلقاءات عادية مع المؤتمرين» (حلو، المذكرات، ص٢٠٦).

وعن تحرّكه العربي الأخير، يقول حلو (ص ٢٠٧): «وكان لي اشتراك آخر وأخير في شبه مؤتمر عقد في القاهرة عشية انتهاء ولايتي، وذلك أثناء الأحداث الدامية التي وقعت بين السلطات الأردنية والمنظمات الفلسطينية والتي أطلق عليها في ما بعد إسم «أيلول الأسود». لبّيت يومئذ دعوة الرئيس عبد الناصر قيامًا بواجب أخوي للإسهام في وضع حد للقتال. وهناك سبب آخر جعلني أحضر هذه الاجتماعات في القاهرة وهو رغبتي في أن أمهّد لخلفي أن يشارك فيها بعد أن يقسم اليمين الدستورية أمام المجلس النيابي في ٢٣ أيلول ١٩٧٠».

عهد سليمان فرنجية
١٩٧٠ - ١٩٧٦

الانتخاب: خفّف بيار الجميّل، ابتداءً من نيسان ١٩٧٠، من حملته ضد الفلسطينيين، وجرت اتصالات بينه وبين قادة هؤلاء الذين أدركوا أن الجميّل إنما أراد من وراء ذلك الحصول على تأييد مسلمين له في حملته الانتخابية الرئاسية، إذ أعلن ترشّحه للرئاسة في الشهر نفسه (نيسان ١٩٧٠).

في تموز ١٩٧٠، أعلن الحزب التقدمي الاشتراكي (كمال جنبلاط) تنصّله من كتلة «النهج» الشهابية، وكان عكف على مهاجمة ممارسات «المكتب الثاني»، وسمّى مرشّحه للرئاسة، وهو العماد جميل لحود، ردًا على ترشيح الحلف الثلاثي للشيخ بيار الجميّل، وترشيح النهجيين للرئيس السابق اللواء فؤاد شهاب.

في ٤ آب ١٩٧٠، أعلن شهاب (وكان يردّد قبلًا انه لن يشارك في الانتخابات إلا إذا صوّت له ما لا يقل عن ثلثي النواب) انسحابه من المعركة، وسمّى مرشحه وهو الياس سركيس.

في ١٦ آب ١٩٧٠، قبل الانتخابات بيوم واحد، أعلنت كتلة الوسط (أركانها: صائب سلام، كامل الأسعد وسليمان فرنجية) ترشيح سليمان فرنجية.

لم ينل أحد من المرشحين، في الجولة الأولى، العدد المطلوب للفوز (٥٠ صوتًا): الياس سركيس ٤٥ صوتًا، سليمان فرنجية ٣٨، بيار الجميّل ١٠، جميل لحود ٥، عدنان الحكيم صوت واحد. في الجولة الثانية، وجدت ١٠٠ ورقة بدلًا من ٩٩، فألغيت نتائجها. وفي الجولة الثالثة، تنافس الياس سركيس وسليمان فرنجية، ونال الثاني ٥٠ صوتًا، وعبثًا حاول رئيس المجلس صبري حمادة عقد جولة رابعة بحجة أن الـ ٥٠ صوتًا هي «أكثرية بنصف صوت»، ويقتضي الفوز ٥١ صوتًا بدلًا من ٥٠، وأُعلن سليمان فرنجية رئيسًا للجمهورية.

لمحة عامة: في بداية السبعينات، كان لبنان يغلي بكل أسباب ومظاهر الحركة: مستوى التطوّر العام جعله في مقدمة بلدان الشرق الأوسط العربية؛ وعاصمته، بيروت، عرفت بميزتين رئيسيتين، عاصمة المبادلات التجارية لدول المنطقة، والعاصمة الثقافية ومختبر الأفكار العربية ومصنع الكتاب العربي.

يقابل هذا الواقع، أو هذا المستوى من التطوّر، مسار سياسي أنتج انتخاب رئيس للجمهورية، هو زعيم تقليدي، هلّل لقدومه «الجبل المسيحي» بإطلاق النار ابتهاجًا، وأيّده بعد ذلك في إجراءاته التي سارع إلى اتخاذها: تفكيك «المكتب الثاني»، إيقاف عجلة تقوية الدولة التي كان شهاب بدأ بتسييرها، إدخال الأزلام والمحاسيب في أجهزة الدولة وإطلاق العنان لهم (وتوزير إبنه طوني)، تحرير سياسة «دعه يعمل» من كل عائق... ولأن الأمور لا يمكن أن تُحذف حذفًا ودفعة واحدة، فقد بقي هناك، من الشهابية، «الضمان الاجتماعي» (أنشئ في العام ١٩٦٤)، وجرى استكماله بـ«التأمين الصحي» في العام ١٩٧١. وثمة إنجاز، الوحيد الذي يمكن أن يذكر، وهو إنشاء «مركز البحوث والإنماء التربوي».

جوهر مشكلة العهد (ومشكلة البلاد) انه غيّب في الدولة أي منطق تحديثي يمكن أن يتصدّى للمشكلات المتراكمة أو المستجدة. وإذا عرفت حكومة العهد الأولى وزراء متنورين وجادين، فكرًا ورغبةً في التطبيق، مثل إميل بيطار وهنري إده والياس سابا وغسان تويني، إلا أن التضييق عليهم حملهم حملًا على ترك الحكم، فأخذ واحدهم يستقيل تلو الآخر، و«لا من شعب يسائل، أو يتحرك لدعمهم» باستثناء شرائح قليلة من المثقفين والطلاب. ولم يُظهر الرئيس فرنجية انشغالًا، أو حتى همًّا، في سنوات حكمه الأولى، يحمله على إيجاد أجوبة على المعضلات الأساسية الآخذة في التفاقم والمستمرة في تهديد الكيان اللبناني ووحدته الوطنية.

«لقد أوجدت المقاومة الفلسطينية، وبسرعة هائلة، ذريعة لاسرائيل في انتهاج سياسة تدخلية (في الشأن اللبناني)، تحت غطاء «الردود الانتقامية»، فحوّلت لبنان، وخاصة الجنوب، إلى ساحة معركة. ووفقًا لإحصاءات الجيش اللبناني، ارتكبت إسرائيل ٣ آلاف انتهاك للأراضي اللبنانية بين العام ١٩٦٨ والعام ١٩٧٤، أي بمعدل ١,٤ حادث انتهاك يوميًا، وسبّبت في وقوع ٨٠٠ ضحية بين اللبنانيين والفلسطينيين. وتعاظمت هذه الأرقام في ١٩٧٤–١٩٧٥، إذ وصل المعدّل اليومي لهذه الانتهاكات سبعة حوادث» (Samir Kassir, «La Guerre du Liban», ed. Karthala, 1994, p. 64).

سنوات حكم فرنجية الأولى توّجت سياسة وطنية، وخاصة أمنية، فاشلة: «لم يعرف لبنان في سنوات ما قبل الحرب حكمًا جيدًا، أقلّه في مجال السياسة الأمنية. فالتطورات التي حصلت في المنطقة، سواء الحروب أو الجهود في سبيل السلام، انعكست دائمًا سلبًا عليه. فمنذ عام ١٩٦٨، وتمارس حرب فلسطينية – اسرائيلية على الأراضي اللبنانية دون توقّف» (تيودور هانف، «لبنان تعايش في زمن الحرب»، نقله عن الألمانية موريس صليبا، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، ط١، ١٩٩٣، ص٢٢٧).

أولى حكومات العهد يشكّلها صائب سلام (١٣ تشرين الأول ١٩٧٠ – ٢٧ أيار ١٩٧٢): جاءت هذه الحكومة من ١٢ وزيرًا من خارج المجلس النيابي باستثناء رئيسها صائب سلام. وبعد أقل من ثلاثة أشهر، استقال الوزير غسان تويني، وعيّن مكانه الوزير هنري طربيه ونجيب أبو حيدر؛ وفي الأول من تشرين الأول ١٩٧١، استقال الوزير هنري إده، وعيّن مكانه كمال خوري؛ وفي ٢٤ كانون الأول ١٩٧١، استقال الوزير إميل بيطار من وزارة الصحة التي أُسندت إلى الوزير طربيه بالوكالة؛ وفي ١٨ آذار ١٩٧٢، استقال الوزير حسن مشرفية، وأسندت وزارة التصميم وكالةً للوزير خوري، وعيّن صلاح سلمان وزيرًا للصحة، كما عيّن النائب فؤاد نفّاع وزيرًا للزراعة. وأُطلق عليها إسم «حكومة الشباب».

أشرفت هذه الحكومة على الانتخابات النيابية التي جرت في ١٦ و٢٣ و٣٠ نيسان ١٩٧٢، وتكوّن منها مجلس النواب الثالث عشر الذي جدّد لنفسه أربع مرات (لاستحالة إجراء الانتخابات بسبب الحرب) فاستمرّ حتى العام ١٩٩٢.

وبعد الانتهاء من العمليات الانتخابية، قدّم صائب سلام استقالة حكومته إلى الرئيس فرنجية في ١٠ أيار ١٩٧٢.

بدأت الحكومة بحملة تطهير في المكتب الثاني، وكلفت جماعة من ضباط الجيش الموالين للعهد بإنشاء جهاز مخابرات جديد، وأبعدت الشهابيين عن المناصب الإدارية ما عدا الياس سركيس الذي احتفظ بمنصبه (حاكم مصرف لبنان)، وملئت الشواغر بموظفين من حاشية الرئيس الجديد، وأطلق العنان، في المؤسسات والمصالح... لأنصار الرئيس، وبالأخص منهم أبناء مدينته زغرتا.

انفجرت بوجهه: كان «أيلول الأسود» (١٩٧٠)، فلسطينيًا ومصريًا ولبنانيًا. العاهل الأردني الملك حسين، يبدأ عملية تصفية للوجود المسلح الفلسطيني في الأردن، مستفيدًا إلى أقصى حد من الاستياء الدولي والعربي (الرسمي) من خطف طائرات الركاب التابعة لشركات غربية من قبل مقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى مطار صحراوي في الأردن، ويتمكن جيشه على مدار أيام ١٧–٢٦ أيلول من أن يلحق هزيمة ماحقة بالفصائل الفلسطينية المسلّحة، التي سقط منها ما يربو على ١٠ آلاف من أفرادها، وجرح عشرات الآلاف. وفرّ من بقي منهم إلى سورية، ومنها إلى لبنان، خاصة الجنوب.

ولم تمضِ ٤٨ ساعة على انتهاء المعارك، أي في ٢٨ أيلول، توفي الرئيس جمال عبد الناصر. فكان حزن بيروت استثنائيًا بين العواصم العربية، إذ عرفت اضطرابات واسعة طوال أيام الحداد الثلاثة.

بعد أيام، أي في أوائل تشرين الأول ١٩٧٠، نقلت منظمة التحرير الفلسطينية مقرها إلى لبنان، واستمر توافد الفلسطينيين، مدنيين وفدائيين، إلى لبنان حيث توافرت لهم مظلة اتفاق القاهرة الذي ضمن لهم وجودًا شرعيًا ويسّر أمر تسليحهم وتدريبهم والتحضير لشنّ عمليات فدائية عبر الحدود. إضافة إلى ما يمكن لبيروت أن توفّره للمقاومة من وسائل ومجالات دعائية وإعلامية على الصعيدين العربي والدول، كونها العاصمة الأهم في المنطقة على هذا الصعيد.

و «عقب تولي سليمان فرنجية مهمات الرئاسة أقدم الفلسطينيون على محاولة لاختبار متانة اتفاق القاهرة. فقد اعتبرت قيادات بعض المنظمات الفلسطينية وفاة الرئيس عبد الناصر الذي كان الضامن الخارجي لاتفاق القاهرة، إشارة إلى تشديد الضغوط على السلطات اللبنانية بهدف تضييق نطاق الاتفاقات التي قيّدت نشاط تلك المنظمات في لبنان، وصولًا إلى إزالة القيود التي تثقل عليها. وكان من تلك القيود الفقرة التي اشترطت مجيء المقاتلين الفلسطينيين إلى لبنان من سورية فقط وبالطرق البرية وحدها. وخلافًا لهذه الفقرة وصلت من بغداد إلى مطار بيروت، في تشرين الأول ١٩٧٠، طائرة تحمل ٤٠ فدائيًا مسلحًا ينتمون إلى الجبهة العربية لتحرير فلسطين التي يؤيدها العراق. إلا أن الرئيس سليمان فرنجية أبدى صلابة في الموقف ومنع دخول هؤلاء الفدائيين الأراضي اللبنانية. ورغم تصميم الضيوف على الدخول وخطفهم أحد مستخدمي المطار بصفة رهينة، ظلّ الرئيس فرنجية مصرًا على موقفه، الأمر الذي اضطرّ الطائرة العراقية للعودة إلى بغداد بعد مفاوضات استمرّت ١٧ ساعة دون نتيجة» (تيموفييف، ص٣٥٩).

خارطة التحالفات الفلسطينية (١٩٧٠–١٩٧٢): أوجز إيغور تيموفييف (في المرجع المذكور آنفًا: «كمال جنبلاط الرجل والأسطورة»، ص٣٥٨) ارتسام هذه الخارطة، ودوافعها، بقوله:

«خلافًا لسورية أو أي بلد عربي آخر، كان للثورة الفلسطينية في لبنان، إلى جانب أنصارها، خصوم يشكّلون فئة كبيرة جدًا من السكان. وفي سياق السجال الذي قام في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية اتخذ قرار بضرورة كسب قاعدة تأييدية جماهيرية في لبنان (...) وأدّت الائتلافات بين مختلف المنظمات الفلسطينية والأحزاب اللبنانية المتقاربة عقائديًا والمرتبطة بالمعسكر الاشتراكي أو الأنظمة العربية، إلى تعزيز مواقع المقاومة، إذ أمّنت لها البعد الدولي الذي هي بأمسّ الحاجة إليه. فقد غدت منظمة العمل الشيوعي (محسن ابراهيم) أقرب حلفاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش)، كما عوّلت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (نايف حواتمة) على الحزب الشيوعي اللبناني، وتعاونت منظمة الصاعقة مع البعثيين اللبنانيين الموالين لسورية، فيما تعاونت الجبهة العربية لتحرير فلسطين مع البعثيين الموالين للعراق. أما الجناح الأكثر نفوذًا في المقاومة الفلسطينية، ونعني «فتح»، فقد حاول منذ البداية السيطرة على قبضايات الأحياء السنية في بيروت الذين يخدمون الزعماء المسلمين تقليديًا، وصاروا، في السنين العشر الأخيرة (في عهدي شهاب وحلو) يتعاونون بوثوق مع المكتب الثاني. وزوّدت «فتح» القبضايات المال والسلاح، وتمكنت بمساعدتهم من أن توطّد نفوذها في بيروت الغربية، وكذلك في بعض مناطق طرابلس (...) وبتسليح حلفائهم اللبنانيين. أوجد الفلسطينيون ضمانًا إضافيًا وفعّالًا لأمنهم وسلامتهم، وصاروا يشعرون بمزيد من الثقة لعلمهم أن أي اشتباك بينهم وبين السلطات الرسمية أو الجيش لا بد أن يتحوّل نزاعًا داخليًا لبنانيًا».

نشير هنا إلى تفريق الشيخ بيار الجميّل، بتصريحاته اليومية تقريبًا في تلك الفترة، بين «فدائي شريف» و«فدائي غير شريف». وكان يقصد بالنوع الأول فدائيي «فتح» علمًا أن هؤلاء هم المتحركون على صعيد الأحياء البيروتية والطرابلسية والصيداوية و«قبضاياتها» وما أسفر عن ذلك من تجاوزات وعبث بالأمن، وبالنوع الثاني فدائيي «المنظمات اليسارية» – الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، الجبهة العربية – علمًا أن هؤلاء يغلب عليهم الطابع العقائدي ويكثر بينهم الجامعيون وامتازوا إلى حد غير قليل بشفافية بيّنة في تعاملهم مع السكان اللبنانيين. فهذا التفريق، وأساسه تصرفات الفدائيين وسلوكهم، بدا مغلوطًا تمامًا، وبدا أن الهدف السياسي منه دعم السياسيين التقليديين المسلمين، وأكثر الأنظمة العربية التي كانت تخص منظمة «فتح» بدعم مالي هائل، وتخشى كثيرًا المنظمات ذات الطروحات الراديكالية. وفي المقابل، ترسّخت علاقات الثقة المتبادلة بين كمال جنبلاط وزعماء منظمة التحرير الفلسطينية، سواء زعماء «فتح» أو زعماء المنظمات الراديكالية، ما ساعد جنبلاط على تعزيز نفوذه في الأوساط الإسلامية، ورسّخ دوره كمنظّر وزعيم للقوى الوطنية والتقدمية. وفي تشرين الثاني ١٩٧٢، عقد في بيروت «المؤتمر الوطني العربي»، واتخذ ممثلو ٤٧ من الأحزاب والمنظمات السياسية العربية ذات التوجهات الاشتراكية والوطنية والديمقراطية قرارًا بتأسيس «الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية»، وانتخبوا كمال جنبلاط بالإجماع أمينًا عامًا لها.

حادثا مطار اللد وميونيخ: في ٢٩ أيار ١٩٧٢، أي بعد يومين من تشكيل حكومة صائب سلام الثانية في عهد فرنجية (حكومة من داخل مجلس النواب، ومن السياسيين التقليديين، بعكس الحكومة السابقة، «حكومة الشباب»)، نجحت جماعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالاشتراك مع أفراد من «الجيش الأحمر» الثوري الياباني، من تنفيذ عملية فدائية في مطار اللد الاسرائيلي، حيث لقي هناك ٢٦ شخصًا مصرعهم. وردًا على ذلك، شنّت إسرائيل عملية انتقامية واسعة على جنوب لبنان، وظلّت طوال أربعة أيام تقصف مخيّمات الفلسطينيين وقواعد الفدائيين من البر والبحر والجو.

وأثناء الدورة الأولمبية في ميونيخ (ألمانيا) في أيلول ١٩٧٢، احتجزت مجموعة من منظمة «أيلول الأسود» الفلسطينية عددًا من الرياضيين الاسرائيليين، ما لبثوا أن قُتلوا أثناء تبادل المجموعة النار مع الشرطة الألمانية. فلقي أكثر من ٤٠٠ شخص مصرعهم في الجنوب اللبناني على أثر حملة انتقامية اسرائيلية.

أزمة ١٩٧٣: في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر (كانون الثاني ١٩٧٣) ذكرٌ صريح أن وضع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان قد تغيّر تمامًا (ولمصلحتها طبعًا)، وان أحداث الأردن في ١٩٧٠–١٩٧١، وإقفال الجبهة السورية في وجه العمليات الفدائية، جعلت من لبنان الساحة الوحيدة لحرية عمل المقاومة الفلسطينية.

هذه الساحة «الحرة» عرفت هزّات موجعة متلاحقة منذ العام ١٩٦٨–١٩٦٩، محورها الوجودو الفلسطيني المسلّح، ووصلت أوجها في حادث يوم ١٠ نيسان ١٩٧٣، عندما تمكن فريق كوماندوس إسرائيلي من النزول في بيروت من جهة البحر، والقيام بعمليات تخريب، وقتل القادة الفلسطينيين الثلاثة (في منازلهم): محمد يوسف النجار رئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان، وكمال ناصر الممثل الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكمال عدوان عضو اللجنة المركزية لفتح (ووقع ضحية هذه الجريمة أيضًا زوجة النجّار وعسكريان من قوى الأمن اللبنانية سارعا إلى مكان الحادث فور سماعهما إطلاق النار).

ولما لم يحرّك الجيش ساكنًا للرد على هذه العملية الاسرائيلية، قامت ردود فعل غاضبة، خاصة في أوساط المسلمين. وفي يوم تشييع القادة الثلاثة، غرقت شوارع بيروت بنحو ٢٥٠ ألف شخص. وبعد نحو ثلاثة أسابيع (في أوائل أيار)، قام مسلحون من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين باختطاف عسكريين لبنانيين إثنين ردًا على توقيف فلسطينيين مسلحين إثنين في مطار بيروت. وسرعان ما أدّى هذا الحادث إلى مواجهات ومعارك عنيفة بين الجيش وفصائل المقاومة، استعمل الجيش فيها الطيران الحربي وقصف المخيمات ومراكز الفدائيين الفلسطينيين؛ واستُشفّ من المعارك هذه المرة أن الجيش مزمع على إخضاع المقاومة للسلطات اللبنانية. لكن الجيش ما لبث أن أوقف عمليته، التي أرادها نهائية هذه المرة، بأمر من الرئيس سليمان فرنجية الذي وجد نفسه يتعرض لضغوط كبيرة داخلية (المسلمون وزعماؤهم)، وخارجية عربية، خاصة من مصر وسورية: مصر على لسان محمود رياض أمين عام جامعة الدول العربية، وسورية التي سارعت إلى إقفال حدودها مع لبنان كما سبق وفعلت في العام ١٩٦٩.

وفي غضون أيام هذه الأزمة السياسية – العسكرية (نيسان – أيار ١٩٧٣)، كان ينتشر شبّان مسلحون كتائبيون في بعض شوارع المناطق المسيحية وعلى سطوح الأبنية (خاصة في بيروت)؛ وفي المقابل، في الأحياء الإسلامية، أُقيمت الحواجز، خاصة على مقربة من المخيمات الفلسطينية، ضد تدخّل الجيش، كما تطوّع حزبيون يساريون للقتال مع الفلسطينيين.

والأشد خطورة في أزمة تلك الأيام كان انقسام الطبقة السياسية حول ثلاث مسائل مترابطة: الوجود الفلسطيني المسلح على أرض لبنان، الجيش اللبناني والمشاركة في السلطة.

وبعد حادثة عملية الكوماندوس الاسرائيلي في بيروت، قدّم صائب سلام استقالته، وكان هاجم بعنف رئيس الجمهورية الذي رفض مطلبه بضرورة إقالة قائد الجيش باعتباره مسؤولًا عن عدم التصدي للعملية الاسرائيلية.

حكومة الدكتور أمين الحافظ (٢٥ نيسان – ٨ تموز ١٩٧٣): شكل نائب طرابلس أمين الحافظ هذه الحكومة من ١٧ وزيرًا، أكثرهم من داخل مجلس النواب، وأحدهم النائب طوني فرنجية، نجل الرئيس سليمان فرنجية، لحقيبة البرق والبريد والهاتف. ولم تستطع هذه الحكومة من البقاء لأكثر من شهرين ونيف، إذ سرعان ما واجهت اعتراضات الهيئات الإسلامية التي اعتبرت أن التمثيل الإسلامي فيها منقوصًا بل مفقودًا، ودعت النوّاب إلى حجب الثقة عن الحكومة.

وبعد نحو أسبوع من تشكيل الحكومة اندلعت الاشتباكات الدامية بين الجيش والمقاومة الفلسطينية، على ما ذكر آنفًا. وفي ٧ أيار، أعلن مجلس الوزراء حالة الطوارئ، وطالبت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية أمين الحافظ بتقديم استقالته، وأقفلت سورية الحدود، ووصل عدد من الموفدين العرب إلى بيروت. وفي الأول من حزيران، قام وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح السالم الصباح، وبرفقته ياسر عرفات، بزيارة الرئيس فرنجية في قصر بعبدا. وفي هذه الأثناء أعلن رئيس المجلس النيابي تحديد جلسة الثقة بالحكومة في ١٢ حزيران، فزار المفتي الشيخ حسن خالد رئيس الجمهورية، وأعلن أن «الحل باستقالة حكومة أمين الحافظ». ولم تتم جلسة الثقة، وبعد يومين من موعدها قدّم الحافظ استقالة حكومته.

وفي ٨ تموز ١٩٧٣، شكّل تقي الدين الصلح حكومة جديدة من ٢٢ وزيرًا، جميعهم من داخل مجلس النواب باستثناء رئيسها. وعاد طوني فرنجية وزيرًا للبرق والبريد والهاتف. وعاشت هذه الحكومة حتى ٣١ تشرين الأول ١٩٧٤.

أجواء يختلط فيها الانفراج بالتوتّر: أثبتت أزمة نيسان – أيار ١٩٧٣ أن حالة من الانقسام الحاد قائمة في المجتمع كما في الطبقة السياسية في البلاد. كما أثبتت أنه لم يعد بالإمكان إخضاع المقاومة الفلسطينية للسلطة اللبنانية كحد أدنى،

أو تصفيتها كحد أقصى، من دون تعريض البلاد إلى مخاطر كبرى.

افتتح رسميًا حوار مفتوح بين حزب الكتائب ومنظمة التحرير الفلسطينية، وجرى تقارب بين الرئيس فرنجية وسورية مباشرة بعد حرب أكتوبر، واتفق الزعماء العرب على أن يكون فرنجية متكلمًا باسمهم في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية في تشرين الثاني ١٩٧٤.

لكن ذلك كله لم يخفّف من حدة «الاستنفار» المسيحي لمواجهة الفلسطينيين، وجودًا مسلحًا وعملاً سياسيًا. وقد وصل هذا الاستنفار إلى أوجه، سياسيًا، مع المذكرة التي قدّمها بيار الجميّل إلى الرئيس فرنجية ورفض فيها «تخلي الدولة عن سيادتها»، ثم طالب، بالاتفاق مع كميل شمعون، بإجراء استفتاء حول موضوع الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان.

هذه الحملة ترافقت مع استعدادات ميليشياوية على الأرض «طالما أن الجيش، بحسب ما أثبتته الحوادث المتكررة، غير قادر للحسم مع المقاومة لأسباب سياسية». ووجود الميليشيات المسيحية لم يكن ظاهرة جديدة تمامًا في الوسط المسيحي. فكان لحزب الكتائب، منذ تأسيسه في العام ١٩٣٦، هيكلية شبه عسكرية، ومنها بالذات يستقي إسمه «الكتائب»، وكان يعكف سنويًا على استعراضات شبه عسكرية، كما كان يقيم مخيّمات تدريب. وقد اتّسعت هذه «الظاهرة الكتائبية» منذ أواخر الستينات، وأصبحت «القوى النظامية» في الحزب، عام ١٩٧٣، قادرة على تأمين حماية عسكرية للمناطق المسيحية، خاصة في بيروت (جوزف أبو خليل، «قصة الموارنة في الحرب»، بيروت، ١٩٩٠، ص١٧–١٨ و٢٧). أما «نمور الأحرار»، أو «النمور»، فكانوا ميليشيا الحزب الذي يتزعّمه كميل شمعون، «حزب الوطنيين الأحرار». وكذلك كان للرئيس فرنجية ميليشيا – «المردة» – في مدينته زغرتا. وفي تلك الظروف، ١٩٧٣–١٩٧٤، ولد أيضًا «التنظيم»، وجرى تدريب عناصره بدعم من كادرات عسكرية في الجيش، المحكوم، سياسيًا، بالعجز عن أداء مهمته الوطنية الأساسية.

«كان هناك ميل متصاعد، لدى السكان المسيحيين، لاقتناء الأسلحة الحربية الفردية، وخاصة رشاشات الكلاشينكوف (AK-47) التي كانت تُشترى، في أغلب الأحيان، من الفلسطينيين (...) وبعد ١٩٧٣، ثمة سياسة شبه رسمية بدأ تنفيذها من قبل قيادة الجيش، وبتشجيع من الرئيس فرنجية، سمحت للميليشيات بأن تقتني السلاح، وبصورة منتظمة، كما وفّر الجيش لها تسهيلات لأن تتدرّب وتكوّن كادراتها...» (Samir Kassir, «La Guerre du Liban», 2e ed., Karthala, Paris, 1994, p. 77).

لم يجمع المسيحيون، ولا الموارنة، على سياسة حافة الهاوية هذه التي كان يقودها بيار الجميّل وكميل شمعون. ريمون إده انتهج خطًا معتدلاً، وظلّ يطالب باستقدام قوات دولية لنشرها على الحدود اللبنانية، وبسيادة القانون والشرعية، وتميّز بسياسة الانفتاح، وحتى بالحلف مع بعض الأقطاب المسلمين، وخاصة صائب سلام. وإذا كان موقفه هذا قد خفّف نوعًا ما من الاستقطاب الطائفي في البلاد، إلا أنه لم يؤثر في السبب الأساسي لهذا الاستقطاب، ألا وهو الوجود الفلسطيني.

الغبن والمشاركة: كلمتان – شعاران احتلتا الموقع الأول في أوساط المسلمين السنّة بعد أزمة ١٩٧٣. فالغبن اللاحق بالطائفة يجب استئصاله بالمشاركة، مشاركة المسلمين في اتخاذ القرار، وذلك من ضمن إقرارهم واستمرار قبولهم بـ«الميثاق الوطني»، ولكن من خلال ممارسة صحيحة للسلطة لا تجيز لرئيس الجمهورية (الماروني) بأن يتصرف وكأن النظام نظام رئاسي، في حين أنه نظام برلماني يجب أن يؤول إلى انتخاب رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي لا أن يعينه رئيس الجمهورية. وقد استتبع هذا المطلب، مطالب أخرى على رأسها ضرورة تعيين قيادة جماعية للجيش (من الطوائف الرئيسية) لا أن يستأثر بهذه القيادة قائد واحد ماروني، وأن تحل قاعدة المناصفة في توزيع مقاعد المجلس النيابي محل قاعدة ٦ إلى ٥.

وفي مطالبها هذه لم تولِ المرجعيات السنّية التقليدية أهمية تذكر للأوضاع والمطالب الاجتماعية والاقتصادية، ما كلّفها المزيد من خروج فئات (وبالأخص الطلابية) من تحت مظلتها إلى الأحزاب العقائدية، وكذلك خروج «قبضايات» الأحياء إلى الاستظلال في حماية بلدان عربية كثيرًا ما تكون متنافسة وربّما متعادية (سورية، العراق، ليبيا)، وخاصة إلى تلك الشبكة الواسعة، السياسية – العسكرية – الأمنية – المالية، التي حبكتها «فتح» ورمتها في أحياء بيروت الغربية وطرابلس وصيدا.

المحرومون: بمثل ما ارتبطت الكلمتان «الغبن والمشاركة» بالطائفة السنّية، ارتبطت كلمة «المحرومون» بالطائفة الشيعية، الطائفة التي باتت أكبر عددًا من سواها في لبنان. والشيعة، تحت هذا الشعار (المحرومون)، وبرعاية الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ذهبوا إلى أبعد من مسألة توزيع السلطات أو «الغبن والمشاركة»، فطرحوا قضية العدالة الاجتماعية بموازاة معارضتهم الشديدة لزعماء الطائفة التقليديين، وبترجمتهم لهذه المعارضة حركةً سياسية دؤوبة وتجمّعاتٍ شعبية تضم عشرات الآلاف، بينهم آلاف المسلحين، يقودهم الإمام موسى الصدر.

«في الستينات، شجّع المكتب الثاني الإمام الصدر على تنظيم الطائفة الشيعية بهدف مضارعة زعماء الطائفة ولعب دور المهدّئ المعتدل للبروليتاريا (المحرومين) الشيعية الآخذة في التوسّع في ضواحي بيروت. فأنشئ المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى عام ١٩٦٧، وضمّ رجال دين كبار وشخصيات منتخبة. ومع ذلك، فإن خطاب الإمام ما لبث، في بداية السبعينات، أن أصبح راديكاليًا متجاوبًا مع مسار الأحداث المتفاقمة سواء لجهة الصراعات الاجتماعية، أو لجهة الاستقطابات الطائفية، وتفتيت حصرية الدولة الأمنية، وعمليات التدمير التي ألحقها الجيش الاسرائيلي بالجنوب. ووصل الإمام إلى حد الدعوة إلى حمل السلاح علانية واعتباره «زينة الرجال» كما في مهرجان أُقيم في بعلبك في نيسان ١٩٧٤» (S. Kassir, *op. cit.*, p. 81).

وشكّل الإمام، تحيط به نخبة شيعية «حركة المحرومين» (حركة سياسية – اجتماعية) التي تحوّلت في ما بعد إلى «حركة المحرومين – أفواج المقاومة اللبنانية» («أمل» اختصارًا). ووصلت الحركة في نموّها واتّساعها داخل الطائفة الشيعية حدًا جعلها متطابقة في الأذهان مع الطائفة بكليتها. وعلى رغم التأكيد، في كل مناسبة وعلى لسان الإمام، على جانب النضال الاجتماعي، فإن الحركة بقيت «شيعية»، كما بقي عملها السياسي موجهًا ببوصلة العداء للشيوعيين والاشتراكيين.

بروتوكول ملكارت وتشكيل حكومة جديدة: على أثر الحوادث الكبرى في نيسان – أيار ١٩٧٣، المعارك التي نشبت بين الجيش والمقاومة (بعض المؤرّخين يعيد بداية الحرب اللبنانية إلى هذه الحوادث وليس إلى حوادث نيسان ١٩٧٥)، ورضوخ الرئيس فرنجية للضغوط العربية المكثّفة وإصداره الأوامر للجيش بوقف القتال، عقد، في اليوم نفسه، ٨ أيار ١٩٧٣، اجتماع في فندق ملكارت ببيروت لتسوية العلاقات بين السلطات اللبنانية والفلسطينيين، ووقّع بروتوكول (ملحق باتفاق القاهرة)، تعهّدت بموجبه منظمة التحرير الفلسطينية تجميد العمليات الفدائية على الحدود وعدم استخدام لبنان قاعدة لتنفيذ أعمال إرهابية في الخارج، وتألفت لجنة من ممثلي الجيش والقيادة الموحّدة

للتشكيلات الفلسطينية المسلّحة من أجل متابعة تنفيذ الاتفاقات والحل العاجل للمشاكل الطارئة.

قبل أن يشكّل تقي الدين الصلح حكومته (في ٨ تموز ١٩٧٣)، غدت مسألة تعيين كمال جنبلاط وزيرًا للداخلية محور المشاورات الأساسي. وانتهت هذه المشاورات باستبعاده نتيجة معارضة صائب سلام وبيار الجميّل وكميل شمعون. فعيّن صديقه بهيج تقي الدين وزيرًا للداخلية، وعضو جبهة النضال الوطني توفيق عساف وزيرًا للصناعة. وفي المقابل لم يوزّر لا سلام ولا شمعون ولا الجميّل، بل محازبون لهم ومناصرون: عن الكتائب جوزف شادر وإدمون رزق، وعن محازبي ومناصري شمعون ميشال ساسين وكاظم الخليل، وعن كتلة سلام نزيه البزري وعثمان الدنا. وأقرب الوزراء إلى رئيس الجمهورية نجله طوني وصديقه فؤاد نفاع. والوزراء الباقون: صبري حمادة، فؤاد غصن، مجيد أرسلان، جوزف سكاف، نصري المعلوف، ألبير مخيبر، إميل روحانا صقر، فهمي شاهين، علي الخليل، سورين خان أميريان والدكتور حسن الرفاعي. وعاشت هذه الحكومة ١٤ شهرًا.

لم يقتنع أحد أن بروتوكول ملكارت وفّر مستلزمات السلام والاستقرار. فاستمرّت الاستعدادات العسكرية للميليشيات. وأُعلنت «في المناطق المارونية حملات جمع التبرعات لاقتناء السلاح (...) ومن خلال مرفأ بيروت ونادي جونيه لليخوت وصلت إلى الميليشيات المسيحية علنًا أسلحة وذخيرة من الأردن والسعودية وبلجيكا وعدد من أقطار أوروبا الشرقية (...) ومن أواخر ١٩٧٣ باشر الفلسطينيون هم أيضًا تسليح حلفائهم المسلمين واليساريين وتدريبهم. تجنّب هؤلاء، خلافًا للمسيحيين، الإعلان عن استعداداتهم الحربية، إلا أنهم تمكّنوا في أشهر معدودة من تشكيل ميليشيات عدة غير كبيرة، لكنها مؤهلة تمامًا للقتال» (تيموفييف، ص٣٧٠).

زيارة كيسنجر الوحيدة (١٦ كانون الأول ١٩٧٣): يوم زيارته تلك، أراد المسؤولون اللبنانيون (الرئيس فرنجية، ورئيس الحكومة تقي الدين الصلح ووزير الخارجية فؤاد نفاع) أن يُظهروا له عجز الدولة عن حمايته أثناء نزوله في مطار بيروت بسبب وجود الفلسطينيين في المخيمات حول المطار، ولفت نظره بالتالي إلى الخطر الفلسطيني، فقرّروا استقباله في مطار رياق، وهذا ما حصل. ولكن كيسنجر خرج بانطباع مضاد للذي توقّعه المسؤولون اللبنانيون الذين لم يكونوا بالتأكيد مطلعين على نظرية كيسنجر المتعلقة بـ«الأنظمة القوية القادرة على تأمين الأمن والاستقرار داخل حدودها»، وهذا ما عبّر عنه في مذكراته «سنوات الصعود» *Years of Upheaval* عندما تحدث عن لبنان بلهجة تشبه الشفقة، مقارنًا بينه وبين نظام الملك حسين القوي، الذي وضع حدًا للنشاط الفلسطيني في أيلول ١٩٧٠، بالشكل المعروف.

فقد كتب في مذكراته (نقلًا عن داود الصايغ، «النظام اللبناني في ثوابته وتحولاته»، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، شباط ٢٠٠٠، ص١٥٠–١٥١):

«يوم الأحد الموافق ١٦ كانون الأول (١٩٧٣) استقليت الطائرة إلى لبنان. وكان لبنان آنذاك مثالًا للتعاون والمشاركة بين مختلف الطوائف الدينية في الشرق الأوسط (...) وعلى هذا الأساس تعايشت الطائفتان المسيحية والمسلمة في لبنان، فازدهرت وأصبحت بيروت قاعدة ناجحة تجمع مختلف الطوائف الدينية. وكان لا بد للبنان من أن يتابع واقعه السعيد لو لم تقرّر السلطات الفلسطينية اتخاذه مركزًا رئيسيًا للعمليات الفدائية بعد أن تمّ طرد الفلسطينيين من عمّان عام ١٩٧٠ (...) إن هذه القوة (قوة الملك حسين) لم تتوفر للبنان ليحذو حذو الأردن (...) فالحسين بكل ما أوتي من قوة وبمساندة جيشه القوي وقف صامدًا بوجه التيار الفلسطيني عكس الدولة اللبنانية الضعيفة البنية والمفككة الأوصال بأفراد جيشها وأعضاء

حكومتها، فإنها لم تستطع أن تجابه القدرة الفلسطينية وتفرض سيطرتها في كثير من المواقف الحرجة الطارئة».

نتائج حرب أكتوبر على لبنان، كيسنجر في الواجهة: بقي لبنان في معزل عن هذه الحرب عسكريًا (باستثناء غارة الطيران الاسرائيلي على محطة الرادار في الباروك يوم ١٨ تشرين الأول ١٩٧٣). إلا أن نتائجها عليه كانت وبالًا، خاصة لجهة انقسام العالم العربي حول الخطة الأميركية لتسوية مشكلة الشرق الأوسط على مراحل. «ففي تشرين الثاني ١٩٧٣ اعترفت قمة الجزائر (القمة العربية) لمنظمة التحرير الفلسطينية بصفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأكدت أن السلام مع إسرائيل لا يمكن توقيعه دون مشاركة مباشرة من المنظمة في المفاوضات. إلا أن ذلك لم يبدّد المخاوف التي ظهرت قبل حرب أكتوبر لدى الزعماء الفلسطينيين، وخصوصًا زعماء المنظمات الفلسطينية المتطرفة، من أن التسوية الشرق أوسطية، وفقًا للسيناريو الأميركي، ستجري على حساب الفلسطينيين. واشتدت هذه المخاوف بعد النتائج الأولى لدبلوماسية هنري كيسنجر المكوكية التي أفلحت في توقيع اتفاقات فصل القوات في النصف الأول من عام ١٩٧٤، وأيضًا، وبمقدار لا يقل عن ذلك، بعد التأييد الصريح لفكرة التسوية من جانب الأوساط المسيحية» (تيموفييف، ص٣٧٢–٣٧٣).

وثمة نتيجة سلبية أخرى على لبنان، زادت في تأزيم أوضاعه، وهي أنه في أجواء انعقاد مؤتمر جنيف لإيجاد تسوية سلمية في المنطقة (أواخر ١٩٧٣ – أوائل ١٩٧٤)، أصبحت الكلمة الفاصلة داخل حركة المقاومة الفلسطينية لأنصار المواقف المتشددة الرافضين التفاوض مع إسرائيل. الذين تمكّنوا من توحيد جهودهم في «جبهة الرفض» التي ضمّت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية – القيادة العامة، والجبهة العربية لتحرير فلسطين، وجبهة الكفاح الشعبي الفلسطيني. ولقي

هنري كيسنجر.

هذا الاتجاه الفلسطيني المتطرف شعبية له في أوساط المسلمين واليساريين، انعكس مزيدًا من المخاوف المقرونة بالاستعدادات العسكرية في الجانب المسيحي.

نتيجة ثالثة تمثّلت بالارتفاع الفاحش للأسعار نتيجة تدفّق الرساميل النفطية على لبنان بعد هذه الحرب (حرب أكتوبر)، ما زاد من التناقضات والمشكلات الاجتماعية. فاجتاحت البلاد موجة من التظاهرات والإضرابات، شارك فيها العمّال والطلّاب، مطالبين بإصلاحات سياسية واقتصادية، وبرزت فيها «حركة المحرومين».

تشكيل حكومة رشيد الصلح، وأهم أحداث أواخر ١٩٧٤ – أوائل ١٩٧٥: بعد استقالة حكومة تقي الدين الصلح (تشرين الأول ١٩٧٤)، تقدّم إسم صائب سلام لائحة مرشّحي تشكيل حكومة جديدة، لكنه جوبه بمعارضة قوية، خاصة من جانب كمال جنبلاط، حتى اضطر إلى إعلان تراجعه عن القبول بهذه المهمة.

ورست المشاورات في آخر المطاف على رشيد الصلح الذي شكّل حكومة ائتلافية (من داخل البرلمان وخارجه) في آخر تشرين الأول ١٩٧٤، وعاشت حتى ٢٣ أيار ١٩٧٥.

في الشهرين الأخيرين من ١٩٧٤، اجتاحت البلاد موجة من العنف لم يسبقها مثيل: تفجير قنابل ونهب وسلب وقتل، وسط عجز رجال الشرطة والأمن عن مكافحة الإجرام المتزايد، وتزايد الحديث في شأن حرب أهلية داهمة.

في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٥، ردّ الاسرائيليون على عمليات جبهة الرفض الفلسطينية (على أساس أن منظمة التحرير كانت تعلن باستمرار عن إيقافها العمليات ضد إسرائيل وفقًا لبروتوكول ملكارت، كما عكفت على تقديم اعتذاراتها – دون أن تفعل شيئًا بالملموس – للحكومة اللبنانية على أعمال جبهة الرفض) بهجوم على قرية كفرشوبا في منطقة العرقوب، فدمّرت بيوتها، وفرّ أهلوها إلى مرجعيون.

في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٥، حدث في منطقة الحدود اشتباك مسلّح بين الجيش اللبناني ومقاتلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجيش التحرير الفلسطيني. وبعد يومين أطلقت من المواقع الفلسطينية ستة صواريخ على ثكنة الجيش في صور. ولم ينفع استنكار ياسر عرفات لممارسات الجبهة الشعبية ووعده بقمع أي نوع من هذه الأعمال في التخفيف من حدة الساخطين على الوجود الفلسطيني المسلّح، وفي طليعتهم الشيخ بيار الجميّل الذي هدّد (في ٢٠ شباط ١٩٧٥) باتخاذ التدابير اللازمة إذا عجزت الدولة عن أداء وظائفها. وقدّم مذكرة إلى رئيس الجمهورية طالب فيها بإجراء استفتاء عام حول الوجود الفلسطيني في لبنان. وبات الحديث الغالب، مع المزيد من الاستقطاب والشروخ التي يتعرض لها المجتمع اللبناني، أن الحرب الأهلية لا مردّ لها، خاصة مع ما بدأ اللبنانيون يتناقلونه من أخبار وشائعات حول إقفال الشركات الأجنبية (خاصة الأميركية) أبوابها وبيع مقتنياتها والطلب من موظفيها الأجانب مغادرة البلاد على وجه السرعة. الحرب على الأبواب. وهذه الأبواب أصبحت مشرّعة مع أحداث صيدا واغتيال معروف سعد.

أحداث صيدا واغتيال معروف سعد (شباط – آذار ١٩٧٥): سمير قصير استقى أعداد «النهار» أواخر شباط ١٩٧٥، و«أحداث صيدا ١٩٧٥، يوميات ووثائق» الصادرة عن المركز الثقافي للأبحاث والتوثيق في صيدا (١٩٨٥)، في ما استقى من مراجع، ليخصّص فصلًا كاملًا لهذه الأحداث، S. Kassir, «La Guerre du Liban», *op. cit.* Prologue à Saïda, chap. 4, p. 95-102، جاء فيه:

في ٦ آذار ١٩٧٥، مات النائب السابق معروف سعد في أحد مستشفيات بيروت، جرّاء إصابته برصاصة قبل أيام (أي في ٢٦ شباط) أثناء قيادته مظاهرة لصيّادي السمك في مدينته، صيدا، فدخل في غيبوبة امتدت حتى وفاته في ٦ آذار.

في هذا الفاصل الزمني (بين الإصابة والموت، نحو عشرة أيام)، تجمّعت كل التناقضات التي عصفت بلبنان طيلة سنوات سبقت هذا الحادث ومهّدت لانفجار الحرب اللبنانية، وجاءت هذه الأحداث في صيدا، بمكانها وبأشخاصها، لتشكل رموزًا لهذه التناقضات:

- رمزية المكان: مدينة صيدا، عاصمة الجنوب التي ثبّتت المقاومة الفلسطينية نفسها على أرضه حيث الحدود مع إسرائيل، والذي ازداد رفض سكانه وتصلّبهم إزاء دولة طالت لامبالاتها بهذه المنطقة.
- رمزية المواجهة بين كميل شمعون وصيّادي السمك (الشريحة الفقيرة في سنّة صيدا): شمعون هو رئيس مجلس إدارة (وصاحب) «شركة الصيد الصناعي» (بروتيين Protéine) التي انتفض في وجهها الصيادون. وكميل شمعون هو رئيس الجمهورية الأسبق، الذي أضحى، منذ ١٩٥٨، الشخصية السياسية الأكثر رفضًا من قبل أكثرية المسلمين.

- رمزية الضحية: معروف سعد، الذي قاد انتفاضة صيدا في ١٩٥٨ ضد كميل شمعون، وأصبح وجهًا رئيسيًا من وجوه الناصرية في لبنان، والبطل المدافع عن فقراء السنّة، حيث مساحة التقائه مع الخطاب اليساري.
- رمزية الموقف من الجيش ودوره: لم يدافع عن الجنوب في وجه العدو، واكتفى بدور قمع المواطنين في الداخل، في نظر قسم من اللبنانيين (المسلمون واليسار)، في حين أنه ضحية مساومات سياسية، ومناورات وتجاوزات الفلسطينيين، في نظر القسم الآخر (المسيحيون واليمين).

أما عن الحادثة، فقد انتشر الجيش بقوة، يوم التظاهرة في ٢٦ شباط، في شوارع صيدا، وفرّق تجمّعًا صغيرًا في الشارع الرئيسي، شارع رياض الصلح، لفتح طريق بيروت – صور. وبعد ذلك بقليل، توجّه الصيادون في تظاهرة انطلقت من مرفأ صيدا باتجاه شارع رياض الصلح، بينهم كوادر من أحزاب اليسار، وثمة من يرجّح أن كوادر من المنظمات الفلسطينية أيضًا (مخيم عين الحلوة الفلسطيني قريب جدًا من صيدا). على رأس التظاهرة، سار زعيما صيدا المتخاصمان تقليديًا، النائب نزيه البزري، والنائب السابق معروف سعد، ولم يكن يتعدى عدد المتظاهرين المئتي شخص عند أبعد تقدير. وما إن رأى المتظاهرون العربات العسكرية واقفة في مواجهتهم حتى ازدادوا حماسًا، وسرّعوا سيرًا باتجاهها. وبدأت تسمع انفجارات عبوات ديناميت. وفي اللحظة التي كانت التظاهرة تمرّ قرب مبنى البلدية، بدأت تُسمع رشقات نارية تختلط بصياح المتظاهرين وبأصوات المتفجرات. وأصابت رصاصة معروف سعد، وأُصيب من المتظاهرين أربعة أشخاص، توفي أحدهم وكان فلسطينيًا. ونقل سعد إلى المستشفى وعمّت الإضطرابات مدينة صيدا.

اليسار اتّهم الجيش بـ«اغتيال» معروف سعد. ومن الحجج التي قدّمها أنه نشر صورة تظهر عربة عسكرية عليها جنود في وضعية إطلاق النار. والنائب المحافظ نزيه البزري (الذي أشرف على معالجة سعد كونه طبيبًا) شهد أيضًا أن «الجيش أطلق النار»، والبيان الرسمي لم ينفِ هذا الأمر، لكنه قال إن الجنود لم يقدموا على إطلاق النار إلا بعد مهاجمتهم من المتظاهرين. وزادت هيئة الأركان على البيان الرسمي بتأكيدها أن الرصاصة التي أصابت معروف سعد لم تأتِه من جانب الجنود. أما التحقيق الرسمي الذي فُتح في الموضوع فلم يؤدِ إلى توضيح الحقيقة، ما جعل مقولة «المؤامرة» الأكثر تداولًا في الصحافة وبين الناس، خاصة وأن صيدا باتت تعج بالسلاح، وبالتنظيمات والأحزاب (مخيما عين الحلوة والمية ومية، ضواحي صيدا – خاصة حارة صيدا – مرتع الشيعة وخزان العقائديين اليساريين الذين باتوا، منذ قبل سنوات قليلة، مختلطين بالحركة الشعبية الشيعية المتنامية بصورة هائلة، حركة المحرومين).

كمال جنبلاط عمل على التهدئة، وصرّح بأن الجيش كان مضطرًا للردّ على النيران التي كانت تستهدفه من كل جانب، خاصة من البنايات المجاورة لساحة الحادث. رئيس الحكومة رشيد الصلح قال إنه هو الذي طلب من الجيش الانتشار في شوارع المدينة بعد أن بلغه أن الطرقات قُطعت وأن رجال الشرطة والدرك باتوا عاجزين عن التعامل مع الوضع في المدينة. أما اليسار فدعا إلى إضراب في ٢٨ شباط، ونظّم التظاهرات في عدد من المدن، خاصة في بيروت، وسار في طليعتها أكبر قادته. لكن جنبلاط غاب عنها.

في صيدا، تشكلت لجنة من أبنائها لمتابعة مطالبها، ضمّت جميع أحزابها وهيئاتها والنائب نزيه البزري. وفي يوم اجتماعها مع وزير الاقتصاد، نائب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عباس خلف في الأول من آذار، بحضور رئيسي الحزب الشيوعي (جورج حاوي) ومنظمة العمل الشيوعي (محسن ابراهيم)، أعاد الجيش انتشاره في المدينة (صيدا) بضوء أخضر أعطاه رئيس الحكومة

بهدف إعادة فتح الطرقات وإنهاء إقفال المدينة. فانتشرت ميليشيات اليساريين والفلسطينيين في الشوارع، ثم هاجمت وحدات الجيش من دون أن تنتظر أوامر رؤسائها في بيروت. واستمرّت المعركة نحو ٢٤ ساعة وأسفرت عن ١٦ قتيلاً (٥ عسكريين و١١ مدنيًا)، ولم تنتهِ إلا بعد تدخّل من قادة المقاومة الفلسطينية. وتشكّلت لجنة لبنانية – فلسطينية كُلّفت مهمة إعادة الهدوء إلى المدينة، وتمّ الاتفاق على أن ينسحب الجيش من صيدا. ولكن، غداة اليوم التالي، هاجم مسلحون شاحنة عسكرية عند مدخل المدينة وقتلوا عسكريًا. وتمّت معالجة الحادث، وسُلّم الفاعل إلى السلطات.

أحداث صيدا، وصولاً إلى اشتباك أول آذار على مدخلها، أسهمت بدورها بالمزيد في حالة الاستقطاب والشروخات سواء لدى الشعب أو لدى الطبقة الحاكمة. دعا اليسار إلى سلسلة من التظاهرات في العاصمة والمدن. في صيدا، كانت تحتشد الألوف، بحضور نواب وشخصيات وقادة يساريين، في تشييع مَن سقطوا في الاشتباكات. ووصلت هذه الحشود إلى أوجها في ٧ آذار، يوم تشييع معروف سعد. وكان ذا دلالة بالغة تغييب العلم اللبناني في طقوس ومراسيم التشييع والدفن، حتى أن جثمان الشهيد معروف سعد قد لُفّ بالعلم الفلسطيني، علمًا أنه كان زعيمًا ونائبًا لبنانيًا عُرف بمواقفه الوطنية المعتدلة الداعية إلى الوحدة الوطنية والبعيدة كل البعد عن الطائفية، فكان محبوبًا من المسلمين والمسيحيين على السواء (هنا، ينتهي الاستناد إلى سمير قصير في كتابه المذكور). وهذه الميزة في شخصية معروف سعد يكاد يجمع عليها عارفوه، بمن فيهم مسيحيو صيدا وقرى شرقي صيدا وأهالي قضاء جزين.

هذه الأحداث، والزاوية التي نظر المسلمون واليساريون (والفلسطينيون) منها إليها، خاصة لجهة اتهامهم الجيش بالطائفي والقمعي، أثارت ردود فعل غاضبة لدى الأحزاب المسيحية؛ فسارت المظاهرات (٤–٥ آذار) التي عمّت المناطق المسيحية، وبصورة خاصة طلبة المدارس والمعاهد، وكانت مَن الضخامة حتى قيل إن الموارنة جميعهم أنزلهم أبناؤهم الطلبة إلى الشوارع. وكانت صور الصلبان والقديسين التي رفعها المتظاهرون إلى جانب شعارات الدعم للجيش قد فاقمت من حالة الاستقطاب في المجتمع اللبناني. وعبثًا حاول الوطنيون والمعتدلون، من هنا وهناك، رفع الكلمة المهدّئة، قولًا وكتابة في الصحف. ومما قالوه وذكّروا به أن الجميع، جميع المسؤولين، في الحكم أو في المعارضة، ومنذ الاستقلال، يتحمّلون مسؤولية درجة التداعي الذي وصلت إليه البلاد. فهذا بيار الجميّل، على سبيل المثال (أو كميل شمعون)، الذي يفيض حماسة اليوم دفاعًا عن الجيش، ويثور غضبًا لامتهانه على يد الفلسطينيين والمسلمين واليساريين، ألم يكن هو نفسه، وطيلة سنوات طويلة، ضد كل مشروع قانون يؤول إلى تقوية الجيش: تجنيدًا إجباريًا، أو عقيدةً وطنية، أو تسليحًا وتذخيرًا، أو إلغاءً للطائفية... (كما ضد مشروع قانون، أو مبادرة تؤدي إلى دعم المدرسة الرسمية، أو الجامعة الوطنية... أو إصلاحًا إداريًا حقيقيًا وقضاءً على الفساد...). كما على الجانب الآخر، ألم يكن هذا أو ذاك من الزعماء المسلمين (أو المرجعيات الإسلامية)، على سبيل المثال أيضًا، ضد أي قانون تحديثي عصري في ما يتعلق بالأحوال الشخصية، التي تبقى، في آخر المطاف، أساسية وجوهرية في التشكل المجتمعي والانصهار الوطني؟.

مثل هذه الكلمة الحكيمة، الوطنية، المعتدلة والمهدّئة، قد يمكن الافتراض أنها كانت ستبلغ، ربّما، مرادها في التأثير وتهدئة الأمور، لو لم تكن حالة الاستقطاب، خاصة لدى المسيحيين، قد وصلت درجة قوية جدًا من الحدة تغذّيها ممارسات عناصر المقاومة الفلسطينية التي تنتهك القانون والسيادة وكرامة المواطنين. فاستمرّت حملة الزعماء المسيحيين على الوجود الفلسطيني المسلح. وحجج هذه الحملة المتواصلة (منذ ١٩٦٩، مرورًا بأزمة نيسان – أيار ١٩٧٣،

وبأحداث صيدا شباط – آذار ١٩٧٤، حتى ١٩٨٢، أي حتى خروج المقاومة من بيروت) كانت من القوة بحيث أن تعديات عناصر من المقاومة كانت يومية، وكانت ظاهرة للعيان، وكانت ألوف بل عشرات الألوف من اللبنانيين شهودًا عليها ومن ضحاياها. وقد يكون ما قاله ونشره أمين عام جامعة الدول العربية السابق الشاذلي قليبي حول ما رآه بأم العين «من تصرف الفلسطينيين في لبنان»، وسمعه حتى من وزير لبناني وهو يكلمه، والدمع في عينيه، عمّا تعرض له من مهانة على يد مجموعة فلسطينية، أبلغ دليل وشاهد وأبلغ وثيقة. يقول الشاذلي حرفيًا:

«Pour en revenir aux Palestiniens, je les ai vus se comporter au Liban comme si c'était-leur propre pays. J'ai eu l'occasion d'en parler avec Arafat, dans son bunker de Beyrouth. Je lui ai même rapporté les propos d'un ministre libanais qui m'avait raconté, presque les larmes aux yeux, qu'il avait été arrêté et fouillé par une patrouille palestinienne. Il avait beau répété qu'il était ministre libanais, personne ne voulait l'écouter» (Chedli Klibi, Geneviève Moll, «Orient/Occident, La paix violente», ed. Sand, Paris, 1999, p. 309).

لكن، على قدر ما هي واقعية وقوية هذه الحجج التي كان يسوقها الزعماء المسيحيون في إدانتهم للوجود الفلسطيني المسلّح ولتصرفات الفلسطينيين، فإنها كانت تحمل في الوقت نفسه، وفي إطار مفهوم المسؤولية الوطنية والتاريخية، ضعفًا وإدانة لهم، كونهم المسؤولين أكثر من سواهم، تبعًا لطبيعة النظام – والحكم – وتركيبته منذ ما قبل الاستقلال، عمّا آلت إليه أوضاع الدولة، ومؤسساتها، من فساد واهتراء وسوء أداء. ومن الاستحالة، مهما أراد أحدنا التخفيف من عبء هذه المسؤولية الوطنية والتاريخية عن كاهل هؤلاء الزعماء المسيحيين (وأخصهم بيار الجميّل وكميل شمعون، ثم سليمان فرنجية)، الوقوع على دارس موضوعي واحد أو مؤرّخ موضوعي واحد، لبنانيًا كان أو عربيًا أو أجنبيًا، لا يحمّلهم هذه المسؤولية في المقام الأول. وحاليًا نجد أن هذا «الوعي التاريخي» قد انداحت دائرته واتسعت حتى باتت تشمل «المواطنين المسيحيين» كافة. فجميعهم يحدّثونك عن مسؤولية «جماعتنا»، عن مسؤولية «زعمائنا».

أحداث صيدا (واغتيال معروف سعد)، فتحت الباب مشرّعًا أمام الحرب اللبنانية. ثم كانت الشرارة بعد نحو شهر واحد، فاندلعت الحرب التي كانت عبثية، مجانية ومدمّرة جدًا بالنسبة إلى اللبنانيين، ومثمرة جدًا، أقلّه طيلة سنواتها، بالنسبة إلى غيرهم، عدوًا كان هذا الغير أو صديقًا أو شقيقًا.

الحرب اللبنانيّة

(١٩٧٥ - ١٩٩٠)

«الحرب لا يمكن أبدًا اعتبارها حدثًا مفاجئًا. ما من نزاع يبدأ في اليوم الذي تعلن فيه الحرب. بل إن هناك قاعدة أعم مؤداها أنه ما من حدث – قلّت أهميته أم عظمت، ثورة كان أم انقلابًا سياسيًا أم شغبًا شعبيًا – يبدأ في اليوم الذي يتصدر فيه عناوين الصحف. فالحدث ينمو مع مضي الوقت، متطورًا ببطء في الخفاء ومحدثًا هزات عابرة على سطح الأحداث الجارية، وباعثًا إشارات متقطعة إلى احتمال نشوء أزمة ليست بعد ناضجة لنشوبها (...).

... فالنصب التذكاري للسلام في كاين Caen بفرنسا يسجّل العملية البطيئة التي أفضت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية وهلاك خمسين مليون نسمة. وكانت الأوقات أوقات أزمة اقتصادية وبطالة وقنوط تتميز بظهور زعماء دهماويين يدّعون أنهم «رسل الخلاص»، وبهستيريا جماعية ناجمة عن إحباط اجتماعي وثقافي، وشعور حاد بالمرارة، وشوفينية قومية وإثنية، وتصرفات عنيفة من جانب جماهير محمومة. فالحدث الحقيقي يكمن في تلك الظواهر، وليست الحرب إلا ذروة البركان. وسلسلة الأحداث المفضية إلى الهلاك تبدو واضحة ولكن بعد فوات الأوان، وفي حينها قلّ من الناس من تنبّهوا في الوقت المناسب إلى اقتراب الخطر، وأقل منهم مَن أوتوا من الجرأة ما يمكنهم من الإفصاح عمّا في صدورهم» («التعليم من أجل السلام»، باريس، المركز الوطني للتوثيق التربوي، ١٩٩٤. نقله «تقرير عن التربية في العالم ٢٠٠٠»، منشورات اليونسكو ٢٠٠٠).

«ما يهمّنا الآن تاريخ الحرب، ولا أقصد بذلك أن ننظر إلى الحرب بمنظار استخباراتي كما هو حاصل اليوم، بل أن نعترف أننا جميعنا شركاء في جريمة قتل مجتمعنا (...) في المجتمع ثمة ضرورة لنقاش جميع الأمور، على غرار ما حصل في افريقيا الجنوبية، حيث تشكلت كتلة إسمها «حقيقة ومصالحة». هكذا جلس المتصارعون وتحدّثوا، وكانت تجربة مريرة للجميع. ليس المهم معرفة مَن يتحمّل المسؤولية السياسية، بل أن نعرف ماذا حصل لنا. ففي النتيجة نحن مجتمع واحد» (سمير فرنجية، «نهار الشباب»، ٧ آذار ٢٠٠١، ص٢٧).

حرب السنتين



الحادث الشرارة (١٣ نيسان ١٩٧٥): النفوس قلقة ومتشنجة نتيجة اضطرابات وتعبئة نفسية تعود إلى سنوات خلت، وباص يقل عددًا من الفلسطينيين كان يمر في محلة عين الرمانة فينهمر عليه الرصاص، ويسفر الحادث عن ٣٠ قتيلًا: ٢٦ فلسطينيًا وكتائبيان وشخصان آخران. وبدأ التوتّر يتصاعد بعد ساعات قليلة: عبوات ناسفة، مدافع وصواريخ في مناطق عين الرمانة وفرن الشباك والشياح والدكوانة (مجاورة لمخيّم تل الزعتر الفلسطيني)، وحوادث واضطرابات في طرابلس وصيدا وصور وبعلبك، وأُفيد عن وقوع ٣٧ قتيلًا وعن بدء عمليات خطف في غضون الـ ٤٨ ساعة التي أعقبت حادث عين الرمانة.

سياسيًا، أعلن حزب الكتائب أن سيارتين صغيرتين افتعلتا الحادث. المقاومة الفلسطينية اتهمت حزب الكتائب بافتعاله، وعقدت لجنتها التنفيذية اجتماعًا، ووجّه عرفات في نهايته برقية إلى الملوك والرؤساء العرب حول «المجزرة التي نفّذتها عصابات الكتائب... بتنسيق وتوجيه من الامبريالية والصهيونية...» ودعت «الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» (الحركة الوطنية) في اجتماعها الطارئ إلى «... حل حزب الكتائب وطرد وزيري الكتائب (جورج سعادة ولويس أبو شرف) من الحكم ومقاطعة هذا الحزب وطنيًا وسياسيًا...» (على هذا درج استعمال عبارة «العزل» و«الانعزاليون» في إشارة إلى الكتائب، والعبارة استعملت في ما مضى على إميل إده وأنصاره إبان معركة الاستقلال).

«إنني متأكد من أن هناك طرفًا ثالثًا مجهولًا...»: عند منتصف ليل ١٣-١٤ نيسان أُذيع رسميًا في القاهرة ان الرئيس السادات قلق جدًا لما يحدث. ووصل أمين عام الجامعة العربية محمود رياض (١٤ نيسان) إلى بيروت، وبعد ثلاثة أيام من مساعيه للتهدئة أبلغ السادات: «إنني متأكد من أن هناك طرفًا ثالثًا مجهولًا يسعى إلى التخريب وان هذا الطرف معادٍ للعرب ولبنان وللقضية العربية».

وكانت مساعيه للتهدئة أثمرت قبل يوم واحد، أي في ١٦ نيسان، إتفاقًا لوقف النار. واتفاقًا آخر يقضي بتسليم الكتائب إثنين من المطلوبين في حادثة عين الرمانة.

استقالة حكومة رشيد الصلح: أجواء هدوء لنحو شهر واحد كثر خلالها الحديث عن ضرورة استقالة حكومة الصلح لتخلفها حكومة قوية، خاصة وأن وزراء ثلاثة قدّموا استقالتهم منها: مالك سلام والوزيران الجنبلاطيان عباس خلف وخالد جنبلاط. وفي يوم انعقاد مجلس الوزراء (١٧ أيار ١٩٧٥) للمرة الأولى بعد أربعة أسابيع بسبب وجود الرئيس فرنجية في المستشفى لإجراء عملية جراحية، قدّم الوزيران الكتائبيان، جورج سعادة ولويس أبو شرف استقالتهما، وتضامن معهما وزراء حزب الوطنيين الأحرار ميشال ساسين، نديم نعيم ومحمود عمّار، وتبعهم الأمير مجيد أرسلان. وبذلك أصبح نصف أعضاء الحكومة مستقيلين أي ٩ وزراء من أصل ١٨.

ورفض الصلح الاستقالة، وأصرّ على المثول أمام المجلس النيابي، وألقى في جلسة البرلمان المنعقدة في ١٥ أيار ١٩٧٥، بيانًا حمّل فيه مسؤولية «مجزرة عين الرمانة» وما سبقها من تحضيرات سياسية وعسكرية ومن شحن للنفوس وإقامة المعسكرات التدريبية بحجة وجود سلاح في أيدي المقاومة الفلسطينية، لحزب الكتائب اللبنانية. وحول موضوع الجيش و«إنزاله» أي تكليفه مهمة حفظ الأمن، كرّر الصلح، في بيانه المذكور، رفضه هذا الأمر: «... لأنني أرى أن زجّه في الصراع من شأنه الوصول إلى نتائج أكثر تدميرًا وأشدّ ضررًا. كما أن التظاهرات الطائفية التي نظّمت تحت شعار الانتصار للجيش إثر حوادث صيدا (وكان حزب الكتائب دعا إليها وقادها بالفعل بعد اغتيال معروف سعد)، قد ألحقت بهذه المؤسسة الوطنية أبلغ الإساءة وصوّرتها كأنها لفئة من اللبنانيين دون سواها. عدا أنه سبق لأكثر من رئيس وزراء أن طرح موضوع قيادة الجيش على بساط البحث، ولأكثر من فئة سياسية أن طرحت مسألة التوازن المفقود داخل هذه المؤسسة وقد شكّل هذا الموضوع إحدى القضايا الأساسية في أغراض الأمن الداخلي موضع معارضة شديدة من قبل أكثر من نصف البلاد».

وردّ بيار الجميّل، في مؤتمر صحافي، متهمًا رئيس الحكومة بالعمل على خلق فتنة في البلاد، وبتعمّده «إفراغ السلطة من محتواها وزعزعة مقوّماتها بالتواطؤ مع جهات خارجية وداخلية معروفة متحينًا الفرص لقلب نظام الحكم في لبنان».

وضغط أهل اليمين، خاصة الكتائب وشمعون، على رئيس الجمهورية لتشكيل حكومة يرأسها سنّي يكون راغبًا في إنزال الجيش من زاوية مفهوم يحصر الأزمة بـ«أزمة حاكم»، في حين رأى جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بأن الأزمة هي «أزمة حكم ونظام».

حكومة الرفاعي العسكرية: أسفرت مشاورات الرئيس فرنجية، بدءًا من ١٨ أيار ١٩٧٥، في أجواء عودة الاشتباكات وتوسّعها وتصاعدها واتخاذها طابع الاقتتال الطائفي خاصة في مناطق الشياح وعين الرمانة، عن تعيين العميد أول المتقاعد نور الدين الرفاعي (سنّي) رئيسًا لمجلس الوزراء، وعن تعيين الوزراء: العميد الركن موسى كنعان (أرثوذكسي)، العماد اسكندر غانم (ماروني)، العماد سعيد نصر الله (درزي)، العميد الركن فوزي الخطيب (سنّي)، العميد الركن فرنسوا جينادري (كاثوليكي)، لوسيان دحداح (ماروني)، والعقيد الركن زين مكي (شيعي). وكان تاريخ تأليف هذه الحكومة ٢٣ أيار ١٩٧٥.

رحّب كميل شمعون وبيار الجميّل بهذه الحكومة، فيما عارضها صائب سلام ورشيد كرامي ورشيد الصلح وكمال جنبلاط وريمون إده على أساس أنها حكومة عسكرية مفتوحة على أزمة

تاريخية خطيرة. وتمثّل أبرز المواقف المعارضة في الوثيقة الرباعية التي وقّعها كمال جنبلاط وصائب سلام ورشيد كرامي وريمون إده والتي تطالب باستقالة الحكومة: «إن تأليف حكومة عسكرية لأول مرة في تاريخ لبنان والطريقة التي ألّفت فيها المخالفة للأسس الديمقراطية البرلمانية والتقاليد والأعراف المتّبعة في لبنان منذ وضع دستوره، تدعونا إلى رفض هذه الحكومة من حيث المبدأ والشكل والأسلوب...».

وانضمّ رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد إلى المعارضة، وتشكلت لجنة برلمانية طافت على الزعماء والأقطاب، وتوصلت إلى انتزاع موافقة الجميّل وشمعون على تغيير الحكومة ولكن «بالاتفاق مع الرئيس فرنجية وبصورة تحفظ كرامة الجميع».

وشهدت دار الفتوى أضخم اجتماع إسلامي وبإجماع لم يسبق له مثيل. فقد ضمّ، إلى المفتي حسن خالد، الإمام موسى الصدر، وشيخ العقل محمد أبو شقرا، وجميع رؤساء الحكومات والوزراء السابقين ورؤساء الهيئات وأعضاؤها، والزعماء والنواب... الذين أجمعوا على رفض الحكومة وزجّ الجيش في الأحداث. وكان لافتًا كلام الرئيس كرامي: «إنه لسرّ عجيب أن يقف الاقتتال بمجرد أن تصدر الحكومة العسكرية وكأن الذين كانوا يقاتلون إنما هم رجال هذه السلطة بالذات...».

وتوجّه كمال جنبلاط إلى القصر الجمهوري لإبلاغ الرئيس فرنجية، باسم التجمّع الإسلامي، القرار الذي توصّل إليه هذا التجمّع. وصادف هناك عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري واللواء ناجي جميل وزير الدفاع السوري، واجتمع بهما وبالرئيس فرنجية. وكان خدّام وجميل قد نقلا رسالة من الرئيس الأسد إلى الرئيس فرنجية.

تجمّع دار الفتوى (القمة الإسلامية) يسمّي رشيد كرامي: إزاء عودة الجميّل وشمعون عن تصلبهما في تأييد الحكومة عقب اتصال البطريرك خريش بهما الذي كان اجتمع إلى وفد من تجمّع دار الفتوى خرج من عنده مرتاحًا، نقل عن لسان فرنجية قوله إنه لا يريد أن يفرض على المسلمين أحدًا، «فليتفقوا على إسم المرشح الذي يريدون لتشكيل الحكومة ولو كان رشيد كرامي، وليأتوا به إليّ وأنا أكلّفه».

وعقدت قمة إسلامية (رؤساء الحكومات والوزراء السابقين وعدد من النواب والشخصيات الإسلامية) حضرها عبد الحليم خدام بعد اجتماعه بياسر عرفات وقادة المنظمات الفلسطينية، وأجمع الرأي فيها على تسمية رشيد كرامي لتشكيل حكومة جديدة.

وترأس رئيس الحكومة نور الدين الرفاعي، قبل ظهر ٢٦ أيار ١٩٧٦، مجلسًا وزاريًا قدّم فيه استقالة حكومته التي كانت أول حكومة عسكرية في تاريخ لبنان، وأقصر حكومات الاستقلال عمرًا، إذ إنها عاشت ٦٥ ساعة. وساد جو من الانفراج عكسته زيارة كمال جنبلاط للقصر الجمهوري، وبعده زار القصر صائب سلام وعبد الله اليافي ورشيد كرامي، وتحركات مكثفة لوزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام وكان أبرزها خلوته مع البطريرك خريش واجتماعه بالمفتي حسن خالد شارك فيه سلام وكرامي واليافي. وفي اليوم التالي، ٢٧ أيار، زار المفتي القصر الجمهوري، وزار سلام البطريرك خريش.

مسؤول أميركي كبير: «الوضع قد يتحوّل إلى نوع من الحرب الأهلية»: جاءت الاستشارات التي أجراها الرئيس فرنجية لمصلحة تكليف رشيد كرامي تشكيل الحكومة. وأثناءها، ٢٧ أيار، كان الرئيس الأسد يستمع من موفديه خدّام وجميل، في دمشق، عن نتائج مهمتهما في بيروت، ثم يعرب عن ارتياحه لهذه النتائج. كما كانت وكالات الأنباء العالمية تنسب إلى «مسؤول أميركي كبير رافق وزير الخارجية الأميركي الدكتور هنري كيسنجر على متن طائرته الخاصة من واشنطن إلى باريس، قوله إن الوضع

في لبنان مضبوط حاليًا لكنه قد ينفجر ويتحوّل إلى نوع من الحرب الأهلية».

وصبيحة ٢٨ أيار، كلّف الرئيس فرنجية كرامي. وفي القصر، التقى كرامي بالجميّل، ثم اتصل بسلام وإده وجنبلاط وعرفات، وتمنى على هذا الأخير العمل على إزالة المعالم المسلحة من الشوارع والأحياء وألمح إلى أن الجميّل سيتولى من جانبه رفع الحواجز ومظاهر السلاح من المناطق المسيحية.

تصعيد أمني وسياسي يحول دون تأليف الحكومة: في الاستشارات التي أجراها كرامي لتأليف حكومته، برز موقفان: الجميّل وشمعون يصرّان على حكومة برلمانية يشتركان فيها، وجنبلاط يصرّ على حكومة لا يشترك فيها حزب الكتائب. وفي موازاة ذلك نشط القنص والخطف، وارتفعت الحواجز، وعمّت صور التعذيب... وارتأى كرامي أن لا يستعجل إعلان حكومته وأن يحصر همّه في تثبيت الأمن أملًا في تذويب التناقضات. وفي وقت استمرّ فيه جنبلاط والكتائب في تبادل الاتهامات حول «تنفيذ المؤامرة على لبنان»، نجح كرامي في تحريك السفراء العرب الذين اجتمعوا في ٣٠ أيار ١٩٧٥ في مقرّ السفارة الكويتية وأصدروا بيانًا يستنكر أعمال التعذيب والخطف و«يهيبون بالجميع أن يتعاونوا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار». وفي اليوم التالي، الأحد أول حزيران، زار كرامي المفتي حسن خالد والإمام موسى الصدر والبطريرك خريش، واتصل هاتفيًا (لوجوده خارج العاصمة) بالشيخ محمد أبو شقرا.

وفور انتهاء اجتماع كرامي وفرنجية في القصر الجمهوري (٢ حزيران) حيث بحثا في موضوع الحكومة، أعاد الطرفان، جنبلاط والكتائب، التصعيد والتصعيد المضاد. ففي مؤتمر صحافي عقده جنبلاط قال إن قرار عدم إشراك الكتائب في أية حكومة مقبلة هو قرار قاطع، وطالب بمعاقبة «الإجرام الكتائبي»، واتّهم الكتائب بالتعاون «تعاونًا وثيقًا مع الحكم الاسرائيلي... وانها تلقّت بحرًا من اسرائيل أسلحة ومعدات وذخائر... وان للمخابرات الأميركية يدًا ضالعة في ما يجري في لبنان...». وردّ حزب الكتائب بقوله إنه قرّر إقامة دعوى جزائية على جنبلاط وطلب رفع الحصانة عنه «لأنه وجّه إلى حزب الكتائب والمسؤولين فيه اتهامات خطيرة عارية عن الصحة وغير مستندة إلى أدلة ثبوتية».

يومان (٤ و٥ حزيران) من الهدوء النسبي والانفراج سببه دعوة شيخ العقل محمد أبو شقرا إلى الإلفة، وتلميح من جنبلاط بأن حوارًا بينه وبين كميل شمعون عبر النائب كاظم الخليل كان قد بدأ سرًا، وتصريح كرامي بعد زيارته القصر: «قطعنا شوطًا كبيرًا في سبيل حل الأزمة... وأعطيتُ توجيهات صارمة» لسعيد نصرالله وزير الداخلية في حكومة العسكريين المستقيلة (بقيت لتصريف الأعمال طالما أن الحكومة الجديدة لم تتشكل بعد) الذي أعلن «أن الأوامر أعطيت لرجال قوى الأمن بإطلاق النار فورًا على كل من لا ينصاع لهذه القوى...».

في ٥ حزيران، وجّه الرئيس المصري أنور السادات نداء إلى اللبنانيين طالبًا منهم تقدير الظرف العربي فضلًا عن ظروف المقاومة وظرف لبنان في سبيل الوصول إلى «التوفيق بين سيادة لبنان ووجود المقاومة فيه»، مؤكدًا استعداده مرة أخرى للمجيء إلى بيروت للمساهمة في الحل. وختم نداءه بتوجيه كلمة خاصة إلى رئيس حزب الكتائب: «.... إن لمصر عليك حقًا لأن شبابك كان فيها كله، وعظام أهلك تناديك. إنني لا أخوّن بيار الجميّل بل وأثق أنه سيستجيب... وبيار عربي قبل كل شيء ويستشعر المسؤولية العربية». وقابل حزب الكتائب هذا الكلام بارتياح كبير وأبدى تجاوبًا معه في بيان أصدره في اليوم التالي: «... تأكيد حرص الحزب على سلامة المقاومة الملتزمة بهدف التحرير...»، لكن كلام السادات جاء بمثابة ضربة شديدة الوطأة لجنبلاط، خصوصًا أنه جاء في وقت يكيل فيه جنبلاط مختلف التهم لحزب الكتائب.

وفي ١١ حزيران، قام رئيس الجمهورية بمناورة ضغط على كرامي، إذ اجتمع مجلس الوزراء برئاسة فرنجية يحيط به نور الدين الرفاعي وأعضاء حكومته المستقيلة. واستمرّ المجلس منعقدًا نحو ثلاث ساعات، وانتهى بنتائج روتينية. لكن مجرد انعقاده وبهذا الشكل المفاجئ أقلق كرامي وحلفاءه، وخاصة صائب سلام وريمون إده. وهذا الأخير أطلق، من يومها، مقولة «عقدة طوني» أو «توزير طوني»، والمقصود طوني فرنجية ابن الرئيس سليمان فرنجية. وأما الذي ساعد على بقاء كرامي على تفاؤله بتشكيل الحكومة التصريح الذي أدلى به كميل شمعون في اليوم التالي (١٢ حزيران): «ليأخذ كرامي وقتًا»، ثم اجتماعه (شمعون) وياسر عرفات، وترحيب الجميّل بهذا الاجتماع.

رسالة الأسد: الحركة السياسية المحمومة عرفت زخمًا جديدًا مع زيارة المفتي حسن خالد لدمشق في ١٦ حزيران ١٩٧٥ ولقائه الرئيس الأسد الذي أوفد عبد الحليم خدّام ورئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي إلى بيروت، وأعلن مساء عن رسالة بعث بها الرئيس الأسد إلى الرئيس فرنجية. وفي اليوم التالي، استقبل الأسد كمال جنبلاط ووفدًا من المطارنة الموارنة لتقديم الشكر إلى الأسد على تعزيته بالبطريرك المعوشي وتهنئته بانتخاب البطريرك خريش.

هذا الزخم الجديد عبّرت عنه الاجتماعات المتلاحقة والتصاريح، وبعضها، خاصة في القصر الجمهوري، اشترك فيها خدام والشهابي، وأظهرت عن تعثر في مهمة الوفد السوري نتيجة إصرار بيار الجميّل على موقفه بضرورة اشتراك حزب الكتائب في حكومة «اتحاد وطني» يشترك فيها جنبلاط. ومن حركة الاجتماعات، برزت زيارة الرئيس السابق شارل حلو للرئيس فرنجية، ثم اجتماعه مع كرامي، وزيارته بيت الكتائب واجتماعه بالجميّل، ثم بكرامي والإمام الصدر في منزل نقيب الصحافة رياض طه.

الجديد البارز في المواقف إقدام بيار الجميّل، بعد لقائه بالرئيس حلو، على طرح موضوع «الصيغة اللبنانية» في حال عجز كرامي أو تهربه من تحمّل المسؤولية. فهذا يعني «انه يجب إعادة النظر في الصيغة اللبنانية... وهذا يعني ان على الجامعة العربية أن تعيد النظر في الوضع اللبناني بحيث تصبح القضية اللبنانية مشكلة ثانية للعرب بعد المشكلة الفلسطينية».

وثمة إشارة قريبة من هذا الطرح ورد في كلام جنبلاط بعد عودته من دمشق، وبعد اجتماعه في بيروت بالمفتي، ثم بجورج حاوي ومحسن ابراهيم، القائدين الشيوعيين اللذين أصدرا بيانًا جاء فيه انه من الأفضل قبل البحث في تشكيل الحكومة أن يجري اتفاق سابق بين جميع الفرقاء حول برنامج وطني جديد تسقط عنده قرارات الحظر والعزل للوصول إلى مصالحة وطنية شاملة.

خدّام في واشنطن وجلّود في بيروت: كان متوقعًا أن يعود عبد الحليم خدّام إلى بيروت في ١٩ حزيران (١٩٧٥)، لكنه في هذا اليوم سافر إلى واشنطن في زيارة رسمية تستغرق بضعة أيام. وإلى مطار بيروت، وصل في اليوم نفسه، عبد السلام جلّود رئيس وزراء ليبيا آتيًا من الرياض في طريقه إلى ليبيا. ومما صرّح به: «... إننا نضع سلامة لبنان والمقاومة الفلسطينية وأمنها قبل سلامة الجمهورية العربية الليبية (...) والتاريخ سيسجّل بمداد من ذهب الدور الكبير والفعّال الذي يقوم به الشعب اللبناني في التصدي لكل المحاولات (...) إن الأحداث الجارية في لبنان مرتبطة بمشكلة فلسطين وذلك لإلهاء الجميع عن المخطط الاستسلامي (...) إن الذين يتقاتلون اليوم على هذا النحو بعيدون عن الإسلام والمسيحية (...) إن ما وقع من ضحايا وقتلى في لبنان لا يقع في معركة مع اسرائيل...».

وأبرز ما شهده اليوم التالي، ٢٠ حزيران، زيارة الإمام الصدر لرئيس الجمهورية وإطلاعه

على «مشروع حل»، ثم زيارته للبطريرك خريش ولياسر عرفات.

قمة لبنانية – فلسطينية وتفجير أمني يصادر نتائجها: في ٢٣ حزيران ١٩٧٥، وفي القصر الجمهوري في بعبدا، عقدت هذه القمة بين الرئيس فرنجية ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وحضر جوانب منها سفير المملكة العربية السعودية محمد منصور الرميح وسفير مصر أحمد لطفي متولي، وأبو إياد أحد أبرز قادة «فتح» والدكتور وليد الخالدي وحسيب الصباغ، والعقيد ديب كمال رئيس لجنة الارتباط اللبنانية – الفلسطينية والعقيد أحمد الحاج من ضباط قيادة الجيش اللبناني، والعماد سعيد نصر الله (رئيس أركان الجيش ووزير الداخلية في الحكومة العسكرية المستقيلة).

وكان حديث مصارحة وجولة أفق في مختلف المواقف والأحداث بين الجانبين. وأعلن الرئيس فرنجية ان من الضروري تطبيق اتفاق القاهرة وكل الاتفاقات المعقودة سابقًا. وجرى البحث بالتفصيل في كيفية تنفيذ الإجراءات لمنع التجاوزات. وتمّ الاتفاق على إحياء اللجان المشتركة وتكثيف نشاطها بحيث تكون لها سلطة تنفيذية قوية. وفي ٢٥ حزيران، وجّه عرفات رسالة إلى اللبنانيين أكّد فيها ابتعاد المقاومة عن الصراعات اللبنانية، وأن لا رأي لها في النظام، وأنها «ليست فئة سياسية ولا طائفية ولا رديفًا لطائفة».

المفجّرون، الذين لاحظ محمود رياض وجودهم الفاعل، بعد ساعات قليلة من الحادثة – الشرارة في عين الرمانة، وقال بشأنهم «إنني متأكد من أن هناك طرفًا ثالثًا مجهولًا...»، أزعجتهم القمة، كما كان يزعجهم وسيبقى يزعجهم أي لقاء واتفاق، فكان الوقت الذي أعقب لقاء القمة وسبق إذاعة رسالة عرفات وقتًا ساخنًا عرف اشتباكات في جبهة الشياح – عين الرمانة، ووقوع حوادث فردية وانفجار عبوات ناسفة، وسقوط قذيفتين من مدفع هاون في منطقة الفاكهاني أثناء اجتماع ممثلين عن كل فصائل المقاومة الفلسطينية كان هدفه «اتخاذ المزيد من التدابير لضبط النفس والتهدئة»، وكذلك سقوط عدد من القتلى وعشرات الجرحى.

عودة إلى تعقيدات تشكيل الحكومة: الوضع الأمني يزداد تفجّرًا رغم الترحيب المتزايد من السياسيين برسالة عرفات إلى اللبنانيين التي اعتبرت ترجمة لمباحثات القمة اللبنانية – الفلسطينية. لكن رئيس الحكومة المكلف رشيد كرامي أعرب عن دهشته واستغرابه لتصريحات شمعون والجميّل بعد لقائهما الرئيس فرنجية، حيث ثبت له أنهما لا يزالان على موقفهما من حيث مطالبتهما بـ«حكومة اتحاد وطني». فعاد جو التشاؤم يسابق انهمار الرصاص وتفاقم الوضع على جبهة عين الرمانة – الشياح.

وفي محاولة لمعالجة الوضع جرت اتصالات مكثفة هدفت إلى تسهيل مهمة تأليف الحكومة، وأهم ما أسفرت عنه قرار اتخذه حزب الكتائب لم يذعه إنما سرّب عنه معلومات تفيد أن الحزب رهن موقفه من حكومة الاتحاد الوطني التي يطالب بها بقرار يتخذه مؤتمر مسيحي إذا ما عقد مثل هذا المؤتمر؛ وكذلك قيام جنبلاط بزيارة كرامي والطلب منه أن يأخذ وقتًا إضافيًا لتشكيل الحكومة، واتخاذ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (يتزعّمها جورج حبش، وتعتبر متطرفة وأكثر المنظمات الفلسطينية عرضة لتهجّم اليمين وخاصة الكتائب ورئيسها بيار الجميّل) موقفًا قريبًا من مضمون رسالة عرفات، مؤكّدة حرصها «على أمن لبنان واستقراره وازدهاره وبعدها عن أجواء الاقتتال الطائفي».

اعتصام الإمام الصدر ولقاء شمعون – عرفات (الجمعة ٢٧ حزيران ١٩٧٥): «طوال يوم الخميس وليلة كنت أتلقى شكاوى الرجال وأسمع بكاء الأرامل واليتامى. وعلى رغم أني سعيت جهدي ولم أذق طعم النوم، فإن القصف لم يهدأ والأوضاع تزداد سوءًا فقرّرت في الثانية



الإمام موسى الصدر (إلى يسار الصورة) معتصمًا.



لقاء شمعون (في الوسط) وعادل عسيران (إلى يمين الصورة) وعبد الحليم خدّام.



أعضاء الحكومة (من يمين الصورة) فيليب تقلا، عادل عسيران، رشيد كرامي، رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، رئيس مجلس النواب كامل الأسعد، كميل شمعون، مجيد أرسلان وغسان تويني.

بعد ظهر اليوم أن أعتصم وأصوم حتى الشهادة أو حتى تعود البلاد إلى حالتها الطبيعية. وقد ودّعت والدتي وزوجتي وأطفالي، وجئتُ أصلّي إلى الله أن ينقذ هذا الوطن».

هذه الكلمات قالها الإمام موسى الصدر وهو جالس في إحدى زوايا مسجد العاملية في شارع عمر بن الخطاب ومعه أربعة من معاونيه وبقربه حقيبة أغراض له، وقد صمّم على ما قاله.

وبدأ المسجد يغص بالوافدين. وراحت الشخصيات السياسية، ومعظمها من أبناء الطائفة الإسلامية، تتوافد على الإمام، أبرزها رشيد كرامي وصائب سلام وعبد الله اليافي، ثم وصل المفتي حسن خالد... وكلهم أيّدوا الإمام في خطوته «المباركة والحاسمة» التي هزت مشاعر الجميع، ومنهم الرئيس سليمان فرنجية الذي قال: «إنني أعتبر أن قرار الإمام الصدر هو إنقاذ للبنان».

ووجّه الإمام رسالة ضمنها مطالب أربعة:

١. وقف النزف البشري وكل الأعمال المسلّحة.
٢. الخروج من الأزمة الوزارية في أسرع وقت ممكن.
٣. تشكيل حكومة غير حزبية.
٤. تشكيل هيئات ثلاث إلى جانب الحكومة، إحداها لإجراء تحقيق شامل في الحوادث، والثانية لوضع مشاريع التنمية للمناطق المحرومة موضع التنفيذ، والثالثة لإجراء المصالحة الوطنية الشاملة.

ومع خطوة الإمام، وخاصة بعد توجيه رسالته ازدادت عمليات التفجير في بيروت.

وفي اليوم نفسه، ٢٧ حزيران، اجتمع ياسر عرفات، يرافقه أبو إياد وأبو حسن علي سلامة، بكميل شمعون ونجليه دوري وداني في بيت دوري. ونوقشت في الاجتماع أمور كثيرة، خاصة منها ما يتعلق بطريقة تطويق الحوادث. واتفق في النهاية على تشكيل لجنة مشتركة قوامها دوري وداني شمعون عن حزب الوطنيين الأحرار، وأبو حسن وإثنان من ضباط المقاومة الفلسطينية، مهمتها الإبقاء على الاتصال المستمر والمباشر.

يوما رعب (٢٨ و٢٩ حزيران) انتهيا بوصول خدّام: تحوّلت جبهة الشياح – عين الرمانة إلى جحيم مطبق. وهزّت الصواريخ والمتفجرات أحياء بيروت. وانتشر المسلحون في شوارعها، وتحوّلت مستشفيات الأشرفية إلى «مستشفيات ميدان» لكثرة القتلى والجرحى...

في هذا الجو، عقدت الشخصيات المارونية اجتماعًا في دير مار انطونيوس في الأشرفية، أسفر عن بيان مقتضب أعلنوا فيه إبقاء «اجتماعاتهم مفتوحة»، ما أثار انزعاجًا لدى الطرف الإسلامي الذي كان أظهر، قبل يوم واحد، اعتدالًا في الموقف. واستمرّ اعتصام الإمام الصدر، وتصاعدت معه موجة الاعتصامات، فضلًا عن الإضراب العام (ابتداء من صباح الاثنين ٣٠ حزيران) الذي دعت إليه الأحزاب الوطنية والتقدمية. وقد خفّف من هذا الانزعاج بيان حزب الكتائب الذي أعطى «الأولوية المطلقة للسلامة الوطنية»، واستنكر «تجدد أعمال العنف واستمرار موجة التخريب...»، وأكّد أن الحزب «لم يكن ولن يكون حجر عثرة في سبيل أي حل وطني...».

وزار كرامي (٢٩ حزيران) القصر، وتباحث مع فرنجية في ضرورة حسم مسألة تأليف الحكومة. واتصل فرنجية بالشخصيات المارونية والسنية وتواعد معهم على اللقاء ظهيرة اليوم التالي (الاثنين ٣٠ حزيران)، معطيًا انطباعًا بأنه لقاء «مصالحة وطنية» وولادة «حكومة إنقاذ لبنان». وتلقّف مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد هذا الأمل الذي أشاعه كرامي في تصريحه لدى مغادرة القصر الجمهوري بإذاعة بيان أشاع بدوره جوًا من الاطمئنان: «لم يصدر عن المجتمعين في دار الفتوى في الاجتماع المعروف (قبل نحو شهر) أي قرار في موضوع العزل (المقصود عزل الكتائب)، خصوصًا أن اجتماع دار الفتوى لم يكن القصد منه إلا المطالبة باستقالة الحكومة العسكرية...».

وبعيد منتصف ليل ٢٩–٣٠ حزيران وصل بصورة مفاجئة إلى القصر الجمهوري عبد الحليم

خدّام وحكمت الشهابي. وقال خدّام: «لقد حرص السيد الرئيس حافظ الأسد على أن يتابع القطر السوري بذل المزيد من الجهود لإعادة الأحوال الطبيعية إلى لبنان الشقيق...». وقد ربط كثير من التحليلات زيارة خدام المفاجئة بالطلب الذي تقدم به العراق، قبل ظهر ٢٩ حزيران، من الجامعة العربية بدعوة مجلسها إلى عقد اجتماع طارئ على مستوى وزراء الخارجية للبحث في الموقف المتفجّر في لبنان. أما والخلافات بين القطرين العربيين، سورية والعراق، على أشدها، فكان التحرّك السوري السريع لعرقلة الطلب العراقي.

... وحُلّت العقد وتألفت الحكومة وأنهى الصدر اعتصامه: في صباح ٣٠ حزيران، وبحضور خدام والشهابي في القصر الجمهوري، توافد معظم الشخصيات المارونية إلى هناك، ثم لحق بهم رشيد كرامي وتقي الدين الصلح وصائب سلام وكامل الأسعد، وتصالح رشيد كرامي وكميل شمعون بعد خصومة مستحكمة استمرّت ١٧ سنة. وبعد الظهر، غادر خدّام والشهابي القصر واجتمعا بكمال جنبلاط بحضور زهير محسن زعيم الصاعقة وعاصم قانصوه رئيس البعث السوري في لبنان. وبعد الاجتماع، توجّه جنبلاط إلى المطار لكي يسافر إلى القاهرة لمقابلة الرئيس السادات. وفي المساء أمكن إذاعة أسماء الوزراء بعد أن حُلّت عقد تشكيلها كافة: عقدة الكتائب ومشاركتها، عقدة الأسماء والحقائب.

وفي صباح اليوم التالي، أول تموز، أذيع تشكيل الحكومة رسميًا: رشيد كرامي رئيس مجلس الوزراء وزيرًا للمال والدفاع والإعلام؛ كميل شمعون وزيرًا للداخلية والبريد والبرق والهاتف والموارد المائية والكهربائية؛ عادل عسيران وزيرًا للعدل والأشغال العامة والنقل والاقتصاد والتجارة؛ مجيد أرسلان وزيرًا للصحة العامة والزراعة والإسكان والتعاونيات؛ فيليب تقلا وزيرًا للخارجية والمغتربين والتربية الوطنية والتصميم العام؛ غسان تويني وزيرًا للعمل والشؤون الاجتماعية والسياحة والصناعة والنفط.

وبعد ساعات قليلة، خفّ الرعب في بيروت (٤٨ قتيلًا وحوالى ١٠٠ جريح في غضون الـ ٤٠ ساعة الأخيرة)، إلا أنه اشتد في البقاع والشمال، وبالذات في بلدة القاع القريبة من الهرمل.

وتوجّه من القصر الجمهوري، بالاتفاق مع كرامي، الوزيران عادل عسيران وغسان تويني إلى مسجد الكلية العاملية حيث اجتمعا بالإمام موسى الصدر وناشداه أن يفك اعتصامه ويؤازر الحكومة. وما إن غادره الوزيران حتى وصل إلى الإمام عبد الحليم خدّام وياسر عرفات. وفي المساء أذاع الصدر بيانًا أعلن فيه فك اعتصامه.

الحكومة تواجه قضية خطف الأميركي مورغان: منذ يومها الأول وجدت الحكومة نفسها تواجه أعمال الخطف المتجددة خاصة في حي النبعة وبعض أنحاء البقاع. وطالب ريمون إده الحكومة بوضع مشروع معجّل مكرّر لتعديل قانون ١٩٥٩ بحيث تطبّق حكم الإعدام على كل من يخطف أو يحجز حرية أي شخص أكثر من ٢٤ ساعة.

لكن الحادثة الأخطر التي شغلت الحكومة هي خطف الكولونيل الأميركي أرنست مورغان، رئيس موظفي التخطيط في بعثة المساعدات العسكرية الأميركية في أنقرة. وكان مورغان وصل إلى بيروت صباح ٢٩ حزيران ١٩٧٥ من باكستان على أن يغادرها في اليوم التالي إلى أنقرة، لكنه خُطف مساء ذلك اليوم.

ونشط وزير الداخلية كميل شمعون في اتجاه فتح والصاعقة على أمل مساعدته في العثور على مورغان وباقي المخطوفين (وقيل إن عددهم ٣٠ مخطوفًا). وشكلت القيادة الفلسطينية لجنة لكشف الخاطفين برئاسة أبو إياد، واتهمت اللجنة، في ٨ تموز، منظمتين فدائيتين بخطف الكولونيل هما «جبهة النضال الشعبي» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة». وزادت قيادة المقاومة

من البحث والمداهمات، كما اهتمّ الرئيس الأميركي جيرالد فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر بالحادثة التي انتهت في ٢١ تموز بوصوله سالمًا إلى منزل رئيس الحكومة رشيد كرامي بعد أن كان الخاطفون قد نقلوه من مكان إلى آخر عدة مرات. واغتنمها كرامي فرصة ليصرّح بقوله: «إننا نعتبر أن واجب الرئيس فورد نحو مواطن أميركي وحقّه في أن يسعى من أجل الإفراج عنه، يؤكد حقّنا عليه أيضًا أن نلفت نظره إلى قضية شعب فلسطين الذي سُلب وطنه وشُرّد من أرضه وبيته...».

حادث في مركز حركة المحرومين واعتداءات اسرائيلية: في ٥ تموز (١٩٧٥)، وقع انفجار في مركز للتدريب يخصّ حركة المحرومين، قرب بعلبك، التي يقودها الإمام الصدر وأودى بحياة ٤٠ وأوقع نحو ١٠٠ جريح. وفي اليوم التالي، أعلن الإمام الصدر ولادة «أفواج المقاومة اللبنانية» (أمل)، وقال إنها تتدرّب وتستعدّ للتمركز في الجنوب من أجل صد الاعتداءات الاسرائيلية، وأن المقاومة الفلسطينية تساعد في التدريب.

وتلاحقت، في أعقاب تأليف الحكومة ووقوع هذا الحادث، اعتداءات اسرائيلية على الجنوب: على مخيم الرشيدية وبعض قرى قضاء صور (٧ تموز) اشترك الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في صدّه، غارة على مخيم عين الحلوة تصدّت لها صواريخ سام – ٧ منصوبة في المخيم، اعتداء على قرية كفركلا (٢٣ تموز) بعد عملية فدائية في الجليل (١٨ تموز).

البيان الوزاري: جلسة الثقة بحكومة كرامي سبقها قبل ٤ أيام، أي في ١١ تموز، لقاء في بكركي بين البطريرك خريش وعرفات الذي قال: «مصلحتنا أن تنجح الصيغة اللبنانية».

ونالت حكومة كرامي الثقة بإجماع الحاضرين من النواب وكان عددهم ٨٣ نائبًا (١٥ تموز ١٩٧٥)، وأهم ما ورد في البيان الوزاري ضرورة «إجراء تحقيق عادل ونزيه... لجلاء حقائق الأحداث»، وحرص «الشعب اللبناني بمختلف فئاته وميوله... على نصرة القضية الفلسطينية»، وواجب تأمين توازن في الجيش اللبناني «يوحي الثقة للجميع وينأى به عن مجالات الانتقاد...».

وأبرز ما صدر من مواقف، بعد البيان، وعقب اجتماع مجلس الوزراء في ٣٠ آب ١٩٧٥ حيث تمّ إقرار خطة إسكانية ومنح أقصى التسهيلات للعمّال السوريين، كان موقف صائب سلام الذي ركّز على «ان الطبقة الحاكمة فاسدة عفنة وان الرئاسة المارونية لم تعمل دائمًا لمصلحة الموارنة»، وموقف آخر لريمون إده الذي طالب بوجود هيئة عليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء، وبضرورة اعتماد الزواج المدني لتوحيد الشعب. وقال إنه أعدّ مشروعًا يرمي إلى السماح بالزواج المدني منذ العام ١٩٥٣ ولم يتقدم به إلى المجلس لأنه لم يجد نائبًا سنيًا واحدًا يؤيّده.

كرامي في دمشق واستئناف اسرائيل اعتداءاتها: استقبل كرامي، في ٢ آب ١٩٧٥، في دمشق استقبال رئيس دولة، وجرت خلوة بينه وبين الرئيس الأسد، قال كرامي بعدها إنه «تمّ الرأي على إحياء الهيئة السورية – اللبنانية الدائمة، وإذا اقتضى الأمر تنظيم لجان خاصة لمعالجة القضايا المستعجلة». وكانت هذه الهيئة شكّلت العام ١٩٧١ لمعالجة قضايا مستجدّة بين البلدين.

في ٥ آب (١٩٧٥)، شنّت اسرائيل اعتداءً واسعًا، وأنزلت قوة كوماندوس في منطقة البص في صور تصدّى لها الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية والأهلون، وسقط عدد من القتلى والجرحى. وعادت اسرائيل وشنّت، في اليوم التالي، اعتداءين على الجنوب.

أثناء ذلك بدأ الحديث، وبوتائر متزايدة، عن احتمال قيام اتفاق مصري – اسرائيلي على جبهة سيناء، يعزّزه تحذير الرئيس الأميركي جيرالد فورد من حدوث مجابهة أميركية – سوفياتية إذا اندلعت

الحرب من جديد في الشرق الأوسط، وإبداء الرئيس المصري استعداده لإنهاء حالة الحرب من خلال اتفاق سلام. والمخاوف اللبنانية من هذا التطوّر عكسها بيان وزير الخارجية اللبنانية فيليب تقلا أمام لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي (١٤ آب). وقد أضيفت هذه المخاوف إلى مخاوف أخرى عاشها اللبنانيون في أحاديثهم عن جولة رابعة من القتال في لبنان، وشاركتهم فيها الصحافة في تعليقاتها وتوقعاتها.

وتجدّد القتال: الحدث السياسي الأبرز في المنطقة: توقيع اتفاق الفصل الثاني على جبهة سيناء بين مصر وإسرائيل برعاية وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر. والحدث الأبرز في لبنان: تدهور الوضع فجأة في زحلة (٢٨ آب ١٩٧٥)، وتطوّره إلى اشتباكات بين منطقة حوش الأمراء والمدينة الصناعية القريبة من زحلة، وما إن هدأ بعض الشيء بعد أن أسفر عن سقوط ٢٨ قتيلًا، حتى تأزمت في سعدنايل (٤ قتلى وخطف ٥)، ثم بدأت منطقة الشمال تتحوّل إلى جبهة قتال حقيقية، وأصيب ١٨ عسكريًا بجروح خلال قصف ثكنة القبة، وبدت طرابلس يوم ٧ أيلول ١٩٧٥ كما ولو أنها تحترق وسط نيران الفريقين: الزغرتاويون والطرابلسيون (في يوم واحد، ٧ أيلول، سقط ١٦ قتيلًا وخطف ١١، وعثر على ثلاث جثث). وأبلغ تعليق سياسي جاء على لسان ريمون إده: «... ما هي الفائدة من وجود جيش يكلف مئات الملايين ولا يحارب العدو ولا يحفظ الأمن الداخلي...؟».

إنزال الجيش: ناقش مجلس الوزراء (٩ أيلول ١٩٧٥) اقتراح الاستعانة بالجيش. وقبل ساعات من الاجتماع، كان جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية يصدرون بيانًا يعارض زج الجيش «لأنه سينحاز إلى جهة واحدة»، ولأن «لا عودة إلى الاستقرار إلا بتبديل النظام وتعديل الدستور». وعارض رئيس الحكومة رشيد كرامي الاقتراح، واكتفى بتوجيه نداء، باسم رئيس الجمهورية وباسمه، متمنيًا على المقاتلين ضبط النفس، في حين كان هؤلاء يشنّون معارك ضارية سقط فيها عشرات القتلى والجرحى.

قبل انعقاد جلسة ثانية لمجلس الوزراء في مساء اليوم نفسه، قيل إن كرامي حصل على موافقة رؤساء الطوائف الإسلامية على الاستعانة بالجيش، إنما بعد استبدال العماد اسكندر غانم بقائد آخر للجيش. وفي جلسة مجلس الوزراء، عيّن غانم في مهمة دبلوماسية، ورفع العميد حنا سعيد إلى رتبة عماد وعيّن قائدًا للجيش، وأعطيت الأوامر للجيش بالانتشار في المنطقة العازلة بين طرابلس وقضائها وزغرتا وقضائها، وبالتدخّل للفصل بين المقاتلين فقط (١٠ أيلول ١٩٧٥) أي من دون الدخول إلى المدينة.

وفي حين أيّد الإمام الصدر هذا التدبير أعلنت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في اجتماع عقد برئاسة كمال جنبلاط (١١ أيلول) رفضها له، ودعت إلى إضراب عام ليوم واحد في ١٤ أيلول استنكارًا «لزجّ الجيش في الصراع الداخلي». وعاد التوتّر إلى طرابلس وعكار، وعُثر على ثلاثة رهبان موارنة تتراوح أعمارهم بين الستين والتسعين في دير عشاش (قضاء عكار) مقتولين. فأصدر البطريرك خريش، بعد اجتماع للمطارنة الموارنة وزيارة للرئيس فرنجية، بيانًا توجّه فيه «بنداء ملحّ إلى الدول العربية الشقيقة لنناشدها مساعدة شقيقها الأصغر لبنان...». وعقد في منزل المفتي حسن خالد لقاء ضمّ المفتي والإمام الصدر ورشيد كرامي وعبد الله اليافي وصائب سلام، وصدر عنه موقفًا معارضًا لموقف جنبلاط ومَن معه، ومؤيدًا لرئيس الحكومة رشيد كرامي وما يتخذ من إجراءات. ودعمت الهيئات الاقتصادية والاتحادات العمّالية موقف البطريرك والمفتي، ورفضت الإضراب، وفي الاتجاه نفسه كان موقف عرفات وغالبية القيادات الفلسطينية. فدعت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية إلى تعليق الإضراب.

حريق بيروت، «تبدأ الحوادث في منطقة وما إن تهدأ حتى تبدأ في منطقة أخرى»: هذا الكلام ورد على لسان الرئيس كرامي عقب اجتماع مجلس الوزراء في ١٧ أيلول ١٩٧٥، وفي أجواء انتقال جولة العنف من الشمال إلى بيروت. ففي الشمال، كان كرامي قد نجح في تطويق حادث شكا وانعكاساته في طرابلس متعاونًا مع شمعون وجنبلاط وعرفات. والحادث وقع بين مسلحين ينتمون إلى حركة «٢٤ تشرين» بقيادة فاروق المقدم جاءوا إلى شكا واصطدموا بمسلحين زغرتاويين هناك. وفي طريق عودتهم اشتبكوا مع عسكريين، وقُتل منهم ١٣ وأسر ٤، وكانت ردود فعل عنيفة في طرابلس.

وما إن عولج الحادث حتى تفاقمت الحال في بيروت واشتدّ التراشق وتكاثر الخطف والخطف المضاد. وإزاء جولة بيروت، ركّز وزير الداخلية كميل شمعون في تصريح له على الأمل «بألا يتدهور الوضع الأمني، وإذا تدهور فإن آخر الدواء... الجيش. وليفهمها الجميع». أما كرامي فكان تركيزه على موضوع المصالحة الوطنية. وفسّر هذا الأمر الوزير عادل عسيران بتصريح عقب اجتماع مجلس الوزراء، قال فيه إنه تقرر «تأليف لجنة وطنية من عناصر تمثّل مختلف الأحزاب والهيئات والفئات، على أن يُعهد إليها إجراء مفاوضات تستهدف تحقيق المصلحة الوطنية...».

وانتصبت العقبات من جديد فيما جولة العنف دائرة في بيروت: كمال جنبلاط، وبرز معه هذه المرة رئيس الحزب الشيوعي جورج حاوي، والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، في اجتماعاتهم (بما فيها اجتماع مع ياسر عرفات) واتصالاتهم وتصريحاتهم، حمّلوا الكتائب مسؤولية التصعيد العسكري في بيروت، إذ تستهدف «الابتزاز لإحراج الحكومة وإنزال الجيش وتنفيذ المآرب السياسية الرجعية».

أما جولة عنف بيروت (١٨–١٩ أيلول ١٩٧٥) فكان مسلسل الحرائق، بفعل القصف الصاروخي وأعمال التدمير والتخريب، الذي طال أمكنة متفرقة منها، أخطرها المناطق التجارية، والأكواخ الخشبية في منطقة الكرنتينا، مصحوبة بتوالي الانفجارات التي كانت تهزّ العاصمة، والتي كان سكان الجبال يرونها وكأنها تحترق من أولها إلى آخرها، ما أوحى بوجود خطة مدبرة لإحراق العاصمة. وحدث في هذا اليوم أن خُطف وليد جنبلاط نجل كمال جنبلاط وأعاده دوري وداني شمعون نجلا كميل شمعون، فكانت مناسبة للمصالحة بين جنبلاط وشمعون اللذين استمرّ خلافهما المستحكم منذ العام ١٩٥٧.

خدّام والشهابي في بيروت من جديد: وفيما الجميع يترقبون، مساء ١٩ أيلول ١٩٧٥، نتائج المساعي لإقناع القادة المسلمين وجنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية بضرورة إنزال الجيش، وفيما أنباء القتال والقصف والقنص والعثور على جثث في الطرقات ترد تباعًا، ومعها يقفز نبأ عن عزم وزير الداخلية كميل شمعون على الاستقالة في حال عدم موافقة رئيس الحكومة رشيد كرامي على إنزال الجيش... وصل عبد الحليم خدّام (وحكمت الشهابي) وباشر باتصالات مكثفة أحاطها بالكتمان. فاتفق على وقف لإطلاق النار بين الأطراف المتقاتلة (٢٠ أيلول): الكتائب، المقاومة الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية. لكنه خُرق في اليوم التالي، وامتدّت الاشتباكات إلى مناطق جديدة. وكثّف خدّام من نشاطه، وبدأ الحديث يدور حول «لجنة حوار وطني» تمهّد للمصالحة الشاملة، وطويت صفحة استقالة شمعون الذي بدأ يركّز اهتمامه على جبهة الدامور التي بدأت تسجّل تصاعدًا في حالة التوتّر.

وفي أعقاب اجتماع خدّام بالبطريرك خريش (٢٣ أيلول) بحضور بيار الجميّل، بدأ اجتماع ماروني كان البطريرك دعا إليه، حضره زعماء وسياسيو الموارنة بمن فيهم ريمون إده، وأصدروا بيانًا أصرّوا فيه «... على رفض الحد من السيادة الوطنية... والإيمان الراسخ بأن الصيغة اللبنانية

هي تجربة حضارية فريدة من الحيف أن يقضي عليها الجهل والطيش والتعصّب...». ولم يشر المجتمعون في بيانهم إلى «لجنة الحوار الوطني».

«الهيئة الوطنية للحوار»: وبدأ تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٤ أيلول ١٩٧٥، ومساءً أعلن كرامي تشكيل «الهيئة الوطنية للحوار» من: كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده ورينه معوض (موارنة)، رشيد كرامي وعبد الله اليافي وصائب سلام ونجيب قرانوح (سنّة)، كامل الأسعد ورضا وحيد وعاصم قانصوه وحسن عواضة (شيعة)، مجيد أرسلان وكمال جنبلاط (دروز)، غسان تويني والياس سابا وعباس خلف (أرثوذكس)، فيليب تقلا (كاثوليك)، إدمون رباط (سريان كاثوليك)، وخاتشيك بابكيان (أرمن أرثوذكس). وسبق هذا الإعلان نشاط مكثّف بذله خدّام (اتصالات ولقاءات)، خاصة لجهة الاتفاق الأمني.

وظهيرة اليوم التالي (٢٥ أيلول)، عقدت الهيئة اجتماعها الأول، وبرزت فيه كلمة الجميّل الذي شدّد على التمسّك بالصيغة اللبنانية وبالدستور، في حين رأى جنبلاط وسلام واليافي ضرورة التعديل بما يتلاءم وتطوّر الأحداث في زحلة، وولادة إذاعتين: «صوت لبنان صوت الحرية والكرامة» (الكتائب)، و«صوت لبنان العربي صوت العدالة صوت المساواة صوت الحق» (المرابطون).

في اجتماعها الثاني (٢٧ أيلول)، ركّزت الهيئة في مقرراتها على وجوب إزالة كل أسباب الخلافات الداخلية، والتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية.

في اجتماعها الثالث (٣٠ أيلول)، قررت الهيئة، بصورة مبدئية وشرط عدم العمل بالقرار نهائيًا وعدم إعلانه قبل أن يتشاور أعضاء هيئة الحوار مع الجهات التي يتعاطون معها خصوصًا المقاومة الفلسطينية، ضرورة الاستعانة بالجيش في حراسة الوسط التجاري.

وبدأت جولة جديدة وفتحت حرب الاستقالة: لم ينتظر «المفجّرون» («الطرف الثالث المجهول») انتهاء اجتماع «الهيئة الوطنية للحوار» ولا قرارها المبدئي ولا مشاوراتها... فأشعلوا جبهة الشياح – عين الرمانة، ومدّوا رقعة خطف الأبرياء فشملت نحو ١٠٠ شخص. فهدّد ريمون إده بالانسحاب من الهيئة، وشنّ زهير محسن (زعيم الصاعقة) هجومًا اتهاميًا على الكتائب. وكان اليوم التالي، الأول من تشرين الأول ١٩٧٥، يوم رعب حقيقي حيث سجّل الوضع الأمني ٣٠٧ حالات خطف واكتشاف ٢١ جثة. فحبس المواطنون أنفسهم في منازلهم خوفًا من حواجز الخطف «الطيارة» والثابتة التي امتدّت من الكحالة إلى صوفر ورويسات صوفر وجونية ونهر الكلب والنبعة وسن الفيل، ومنطقة الشمال... وتوالت تصريحات رجال الدين والسياسيين (على مجرى العادة)، وكان أبرزها مطالبة ريمون إده وصائب سلام رئيس الجمهورية تقديم استقالته. وانضمّ إليهما، في اليوم التالي، كمال جنبلاط: «... الوضع المتدهور في لبنان لن ينتهي إلا بعد مجيء رئيس جمهورية يكون موضع ثقة...». وفي هذا اليوم (٣ تشرين الأول) أضاف الوضع الأمني ١٥ مخطوفًا جديدًا.

وحرص رئيس الجمهورية سليمان فرنجية على تجميع تصريحات لسياسيين لمواجهة مطلب استقالته. وبرز من هذه التصريحات، تصريحان للوزيرين عادل عسيران وكميل شمعون، وتصريح عاصم قانصوه رئيس منظمة حزب البعث (المعروف بالبعث السوري)، ومآلها انه لا يجوز تحميل مركز الرئاسة كل المسؤولية.

وطوي حديث الاستقالة (إلى حين)، وعقدت هيئة الحوار اجتماعًا، وتوجّهت الأنظار إلى قمة بكركي – دار الفتوى.

قمة بكركي – دار الفتوى (٥ تشرين الأول ١٩٧٥): في ٤ تشرين الأول ١٩٧٥، وقفة عيد الفطر عند المسلمين، قام البطريرك

الماروني مار أنطونيوس خريش، وللمرة الأولى في تاريخ لبنان، بتوجيه رسالة بالمناسبة ضمّنها التبريك والتمنيات لملوك الدول الإسلامية ورؤسائها ولرؤساء الطوائف المحمدية وأبنائها في لبنان. وقابل المفتي حسن خالد البادرة بمثلها إذ نشر خطبة العيد مسبقًا، أي في ليلة العيد، لتكون متزامنة ورسالة البطريرك. وفي يوم العيد، شهد الصرح البطريركي اجتماع قمة روحية، وبعد الظهر استكمل الاجتماع في دار الفتوى. وشارك في اجتماعي القمة البطريرك الماروني خريش، والبطريرك مكسيموس الخامس حكيم والمطران نيقولاوس الحاج (كاثوليك)، والبطريرك بطانيان (أرمن كاثوليك)، وأثاناسيوس (سريان أرثوذكس)، والأسقف غفرائيل الصليبي والمطران جورج خضر (أرثوذكس)، وخورين الأول (أرمن أرثوذكس)، وروفائيل بيداويت (كلدان)، ومفتي الجمهورية حسن خالد، والإمام موسى الصدر (رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى)، والشيخ محمد أبو شقرا (شيخ عقل الطائفة الدرزية)، وحسين القوتلي (المدير العام لشؤون الإفتاء). وكان لافتًا أن اجتماع قمة قبل الظهر علّق في الساعة الواحدة والنصف ظهرًا، وقام الإمام الصدر وخلع عباءته وأدى صلاة الظهر في قاعة الاجتماعات الكبرى في بكركي.

وجاء البيان الصادر عن القمة ليؤكد التمسّك بصيغة التعايش والسيادة الوطنية ورفض التقسيم، ويدعو الدولة إلى استعجال الإصلاح واستعمال أقصى ما يخوّلها إياه القانون.

أمنيًا، وقع في ٤ تشرين الأول اشتباك بين أربعة مسلحين ومغاوير الجيش في مطار بيروت، قالت منظمة التحرير بصدده أن الأربعة هم عناصر مندسّة في حركة فتح كانوا ينوون خطف طائرة مصرية كان متوقعًا أن تقلع إلى القاهرة وقت الهجوم لإنذار السلطات المصرية بنيتهم تفجير الطائرة إذا لم تلغ مصر اتفاقية سيناء.

وفي ٦ تشرين الأول، قال عرفات إن أحداث لبنان «ليست أحداثًا داخلية صرفة وان اتفاقية سيناء هي أحد العوامل الرئيسية التي شجّعت العناصر الانعزالية (المقصود الكتائب في المقام الأول) المرتبطة بالمخطط الامبريالي الصهيوني الأميركي في لبنان على بدء تمثيل مخططهم...». وفي اليوم نفسه، ٦ تشرين الأول، انصبّت تصريحات ريمون إده على نقد فكرة «الوطن المسيحي» ونقد المقاومة الفلسطينية التي انجرت أو جرّت نفسها في الحرب. وفي اليوم التالي، ٧ تشرين الأول، عقد لقاء في بكركي ضمّ أقطاب الموارنة، كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده بحضور البطريرك، أعلن على أثره بيار الجميّل أن الكتائب ضد مشروع التقسيم و«هي تعتبر التقسيم مستحيلًا وأنه ليس لمصلحة الموارنة...».

جولة عنف فمشروع تعريب فانفراج فعناق ودموع فرح بين الشياح وعين الرمانة: بعد لقاء ضمّه والرئيس فرنجية ورشيد كرامي في بيت الأخير في صوفر (٧ تشرين الأول)، صرّح شمعون بأنه لن يبقى مسلح يهدد المارة والأمن في منطقة الشياح – عين الرمانة.

وجاء الرد – التفجير سريعًا. ففي ٨ تشرين الأول، اشتعلت كل الجبهات، وسقط القتلى والجرحى بالعشرات، والحادث الأخطر كان سقوط قذيفة أمام فرن في محلة أبو شاكر حيث مركز «المرابطون»، وحيث أودت بحياة العشرات، وكانت الشرارة التي أشعلت بيروت، وجعلت كرامي يطرح موضوع استقالته، ثم يقرر زيارة دمشق.

وفي اليوم نفسه، ٨ تشرين الأول، دعا مجلس الوزراء الكويتي، في جلسة استثنائية خاصة بالوضع في لبنان، إلى عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب «يتم فيه تدارس الوضع الخطير في لبنان ليصان أمن لبنان ووحدته واستقراره».

وتوجّه كرامي إلى دمشق (٩ تشرين الأول) يائسًا، وعاد متفائلًا. ومما فُهم أن الرئيس السوري حافظ الأسد أبدى عدم ارتياحه إلى دعوة الكويت، وطلب من كرامي العمل على تأجيل اجتماع وزراء العرب.

ولم تلقَ دعوة «التعريب» الكويتية حماسًا من السياسيين اللبنانيين، يمينًا ويسارًا، مسيحيين ومسلمين. فأكثروا من التصريحات المطمئنة، وعملوا بجد هذه المرة للانفراج. واجتمع كرامي بسفير الكويت وبحث معه موضوع تأجيل انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب. واجتمع شمعون وعرفات، بحضور زهير محسن وأبو حسن علي سلامة. وبعد ساعات قليلة، بدأ نزع المتاريس والحواجز المسلحة، وعادت هيئة الحوار الوطني لاستئناف اجتماعاتها. وفي ١١ تشرين الأول (١٩٧٥)، كان اجتياح من نوع آخر: أهالي الشياح يجتاحون عين الرمانة وأهالي عين الرمانة يجتاحون الشياح، والجميع مع الجميع في لقاءات عناق وأهازيج وأناشيد وطنية ودموع فرح. وهدأت بعدها جبهة الدكوانة – تل الزعتر، ثم الجبهة الشمالية. ومجلس الوزراء (١٣ تشرين الأول) خصّص الجزء الأكبر منه للبحث في موضوع عرض الأزمة اللبنانية على الجامعة العربية.

مذكرة عرفات إلى هيئة الحوار وقانصوه يطرح التنسيق العسكري ومذكرة الرهبانيات إلى الرئيس فرنجية: هيئة الحوار، في اجتماعها يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٧٥، تلقّت مذكرة من ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أكّد فيها أن «شعبنا... هو اليوم أشد إصرارًا من أي وقت مضى على العودة إلى وطنه ورفض أي وطن بديل... ويرفض أي جنسية أو هوية سياسية بديلة... ويحرص على أمن لبنان واستقراره... وعلى الاتفاقات المعقودة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية...».

وناقش المجتمعون المذكرة، وبرز رأي بيار الجميّل: «... إن تسييس القضية الفلسطينية بحيث تصبح قضية يمين ويسار أكبر مصيبة تحل بها...»، ورأي ريمون إده الذي أثار موضوع الوجود الفلسطيني الذي «تكرس بموجب اتفاق القاهرة

الذي لم نوافق عليه نحن...»، ورأي صائب سلام الذي أثار مسألة «فساد الحكم». أما عاصم قانصوه فقال إن الحل «قد يكون في تنسيق عسكري بين سورية ولبنان والفلسطينيين بحيث تنضبط في إطار هذا التنسيق التجاوزات الفلسطينية...».

وفي اليوم نفسه، ١٤ تشرين الأول، رفع المؤتمر الدائم لرؤساء الرهبانيات اللبنانية والمجلس التمثيلي للرابطة المارونية مذكرة إلى الرئيس فرنجية ترفض البحث في أي مطلب «إلا بعد سيطرة السلطة اللبنانية سيطرة تامة واضحة على كامل الأراضي اللبنانية...»

مؤتمر وزراء الخارجية العرب واقتراح عراقي: عقد في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٥ بناءً على دعوة الحكومة العراقية كما تقدّم ذكره، في القاهرة، واشترك فيه ١٨ بلدًا (قاطعته سورية وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية). وصدر عن المؤتمر بيان فضفاض، أقرب إلى المجاملة. ومرد ذلك، بالدرجة الأولى، إلى موقف الحكومة اللبنانية ذاتها من المؤتمر، إذ استمرت غير متحمسة له، بل غير مبالية، فظهر لبنان كما لو انه بلد محايد وليس هو موضوع المؤتمر ولا هو صاحب القضية. والتفسير الوحيد لموقف الحكومة اللبنانية هذا هو انه جاء إكرامًا لسورية التي قاطعت المؤتمر أو نتيجة ضغطها على الحكومة. وفي أحد تصريحات محمود رياض أمين عام الجامعة العربية في أعقاب انتهاء المؤتمر نقرأ: «إن لبنان لم يطلب ولم يتقدم لطلب عون مادي من الدول العربية...».

وفي اليوم التالي، ١٧ تشرين الأول، أعلن وفد عراقي كان أجرى اتصالات مع رسميين وغيرهم في لبنان، انه سيقترح على الحكومة العراقية، وعلى القيادة القومية في بغداد «اتخاذ تدابير لمساعدة لبنان في التغلب على ما حلّ به من خراب... على أن يرافق ذلك ضمانات رسمية ان الهدوء والاستقرار قد عادا نهائيًا».

وأمنيًا، شهد هذا اليوم (١٧ تشرين الأول) خطف نحو ١٠٠ شخص، بينهم وليم حاوي

رئيس المجلس العسكري الكتائبي (الذي عاد وأفرج الخاطفون عنه، وعن العدد الأكبر من مخطوفي ذاك اليوم). كما شهد توترًا في بيروت (٥ قتلى برصاص القنص)، في زحلة وفي المتن الشمالي. واشتد التوتّر في بيروت وتحوّل إلى اشتباكات ومعارك (١٩ تشرين الأول)، وامتدّ القصف فطال جونية. ثم تحوّلت العاصمة إلى مدينة مفتوحة للرعب (٢٠ تشرين الأول)، ففرغت شوارعها إلا من المسلحين. وهدأ الوضع فجأة، وعقدت جلسة نيابية جدّدت انتخاب كامل الأسعد رئيسًا للمجلس. وأشار الأسعد، بعد تجديد انتخابه إلى «أن ما يجري في لبنان مؤامرة لكننا لا نعمل جديًا من أجل إحباطها...».

«الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية»، والسفارة الأميركية تحضّر لإجلاء رعاياها: عقدت اجتماعها في دمشق (٢١–٢٣ تشرين الأول ١٩٧٥)، وحضره كمال جنبلاط بعد أن التقى الرئيس الأسد وعرض معه الأوضاع في لبنان والمنطقة. وفي كلمته في اجتماع الجبهة، شنّ جنبلاط هجومًا عنيفًا على «العصابات التي تشاهدونها في لبنان من الكتائبيين وغيرهم...». وأنهت الجبهة اجتماعها بمقررات لدعم المقاومة والوجود الفلسطيني في لبنان، ومساندة الحركة الوطنية اللبنانية.

في الأثناء، سجّل الوضع الأمني المتفجّر في لبنان مقتل ضابطين فلسطينيين وخطف دبلوماسيين أميركيين بينما كانا يجتازان كورنيش المزرعة متوجهين إلى سن الفيل حيث المطبعة الأميركية التي يتوليان إدارتها. وفي اليوم نفسه، كانت السفارة الأميركية في بيروت تصدر إعلانات تطلب إلى رعاياها إعطاء معلومات كاملة عن أماكن إقامتهم. وهذا تدبير درجت السفارات الأميركية عليه عندما تنوي إجلاء رعاياها.

إحصاءات «مصدرها الإمام الصدر»: وفي الأثناء أيضًا، عقدت لجنة الإصلاح السياسي المنبثقة عن «الهيئة الوطنية للحوار» جلسة غاب عنها كمال جنبلاط وبيار الجميّل، ونوقشت فيها مواضيع دستورية وطائفية واقتصادية واجتماعية.



في مكتب الرئيس صائب سلام الذي يبدو خلف مكتبه، كمال جنبلاط يصافح ريمون إده (إلى يمين الصورة)، وبينهما ياسر عرفات؛ وإلى يسار الصورة صلاح خلف (أبو إياد) ١٩٧٥.

والنقطة التي اجتمعت عليها الآراء هي أنه «لو عالجت الدولة المشكلة الاجتماعية لوفّرت على البلاد ما تعانيه الآن». وخلال الاجتماع قدّم أحد أعضاء اللجنة إحصاء بعدد أبناء كل طائفة قال إن مصدره الإمام موسى الصدر وتضمن الأرقام التالية: شيعة ٩٧٠ ألفًا، سنّة ٦٩٠ ألفًا، موارنة ٤٩٦ ألفًا، دروز ٤٣٢ ألفًا، أرثوذكس ٢٣٠ ألفًا، كاثوليك ٢١٣ ألفًا.

تصاعد العنف، قمة فلسطينية – إسلامية وبدء الحملة على فرنجية: عرف اليومان ٢٤ و٢٥ تشرين الأول تصاعدًا محمومًا للعنف، في بيروت والمناطق، قصفًا وقنصًا وخطفًا وقتلا وإحراقًا في بيروت والمناطق (عشرات القتلى والجرحى والجثث التي عثر عليها في الطرقات). وأجّل كامل الأسعد الجلسة النيابية، وكان قد حضر إلى المجلس ٤٦ نائبًا، إثر مكالمة هاتفية تلقّاها من كميل شمعون وتفيد بأن المجلس سيُهاجم (عاد شمعون ونفى هذا النبأ). واستاء رشيد كرامي، وهدّد بأنه موشك على قول كل شيء. ومن هذا «الكل شيء» قال، فاتحًا النار على وزير الداخلية كميل شمعون: «... إننا لا نغفل القبيلة ورئيسها. لكنني كنت أتمنى لو أن وزير الداخلية قد انصاعت قبيلته لأوامره فلا تبقى هكذا في الشوارع تقيم المتاريس وتعمل على الخطف والقنص... وبالنسبة إلى موضوع إنزال الجيش أقول إنه لو كان الجيش بإمكانه أن يحسم لما تأخرنا ساعة واحدة من إنزاله».

وعُقدت قمة إسلامية – فلسطينية في منزل المفتي حسن خالد في عرمون شارك فيها، إضافة إلى المفتي، كل من كرامي واليافي والصدر وجنبلاط وعرفات ونال منها كرامي كل التأييد بالإصرار على بقائه في الحكم ودعم كل خطوة اتخذها أو سيتخذها. ورافقت القمة تصريحات من زعمائها تؤشر على بدء صراعهم المكشوف مع الرئيس فرنجية. وعندما عقد مجلس الوزراء جلسته في ٢٦ تشرين الأول، كان موقف كرامي قويًا نسبيًا، وقد أعلن المجلس عن انه تمّ التوصّل إلى اتفاق على وقف إطلاق النار. ولم يهدأ أزيز الرصاص والقذائف (٣٣ قتيلاً وعشرات الجرحى والعثور على ٣٠ جثة في يوم ٢٧ تشرين الأول)، ما حدا بالبطريرك خريش إلى توجيه نداء جديد يهيب بالجميع على التقيّد باتفاق وقف إطلاق النار.

حادث مجلس النواب واعتصام كرامي في السراي: في ٢٧ تشرين الأول ١٩٧٥، كان كرامي قد أشار إلى انه سيطرح في جلسة اليوم التالي النيابية خطته لإخراج البلاد من محنتها.

وفي اليوم المقرر، ٢٨ تشرين الأول، ذهب إلى السراي قبل أن يتوجّه إلى المجلس النيابي. وهناك بلغه الحادث الذي تعرّض له المجلس والذي وصفه رئيس المجلس كامل الأسعد بقوله: «محاولة اغتيال للمجلس النيابي بصفته المؤسسة الأولى للديمقراطية في لبنان». ومفاد الحادث أن ثلاثة مسلحين، عرف منهم فلسطيني من مواليد صفد، اتجهوا إلى ساحة البرلمان فيما النواب يتوافدون على المجلس وينتظرون اكتمال النصاب. وأخذ المسلحون يطلقون النار، وقُتل مرافق الشيخ بيار الجميّل، وبدأ الرصاص ينهمر، ولم تهدأ المعركة إلا بعد ساعات.

بقي الرئيس كرامي في السراي؛ ومن هناك أعطى تصريحًا، أبرز نقاطه: «... أنا وحدي لا أستطيع أن أحقّق ما يريده كل مواطن... أنا أعلن للرأي العام أنني أتحدث إليه من السراي حيث سأقيم باستمرار وحيث سأدعو ليكون معي وإلى جانبي السادة مع حفظ الألقاب: كميل شمعون، عادل عسيران، عبد الله اليافي، صائب سلام، كمال جنبلاط، بيار الجميّل، ريمون إده، فيليب تقلا، غسان تويني، من أجل درس الوسائل والطرق... والعودة بالبلاد إلى الحياة الطبيعية. إن هذه الهيئة الأمنية التي ستجتمع باستمرار في السراي هي التي يجب أن تتعاون في ما بينها من أجل هذه الغاية. وأنا أعدكم بأن أعلن على الرأي

العام الحقائق كاملة وأن أكشف كل جهة لا تتقيّد بما يُتفق عليه...».

وفي حين أثار إعلان الهيئة الأمنية جدالًا واسعًا، ورفض كمال جنبلاط الاشتراك فيها، قدم إلى السراي الوزيران عادل عسيران وغسان تويني، وعبدالله اليافي، وبدأوا يشاركون كرامي الاتصالات والمعالجات ومراقبة الوضع الأمني الذي ازداد سوءًا مع وقوع مجزرة في محلة الكرنتينا المسلخ (١٥ قتيلًا و٤٠ جريحًا)، ومجزرة أخرى في صبرا (١٣ قتيلًا و٣٧ جريحًا)، إضافة إلى قتلى وجرحى كثيرين في مناطق عدة. ثم حضر إلى السراي، في اليوم نفسه، صائب سلام وريمون إده، وكان كرامي يتلقى سيلًا من اتصالات شخصيات تؤيّد بادرته، منها اتصال من عبد الحليم خدّام.

ونام كرامي وعسيران وتويني في السراي.

ومع صباح اليوم التالي، ٢٩ تشرين الأول، بدأ اتصالات مهمة. ومن الذين التقاهم في هذا اليوم في السراي ريمون إده وصائب سلام وكمال جنبلاط وياسر عرفات ومعه عدد من كبار القادة الفلسطينيين وعاصم قانصوه. واتصل به كذلك عبد الحليم خدّام وكميل شمعون وبيار الجميّل. وتمّ الاتفاق على وقف لإطلاق النار بعد سقوط ٣٨ قتيلًا ونحو ١٠٠ جريح والعثور على ١٩ جثة في جولة جديدة للعنف.

وبرز في هذا اليوم تصريح لريمون إده قال فيه: «إذا استمرّت الأمور كما هي فإن سورية ستحتلّ قسمًا من لبنان واسرائيل القسم الآخر...»، وتصريح لكميل شمعون يرد فيه على كمال جنبلاط الذي طالب ببقاء رشيد كرامي وتعزيز قوى الأمن بألفي جندي، قائلًا: «لماذا نغش الرأي العام فليكلفوا الجيش ما داموا يوافقون على استعمال ألفي جندي...».

واستمرّ كرامي معتصمًا في السراي وعاملًا على التهدئة، وبرز في يوم اعتصامه الرابع (٣١ تشرين الأول) نداء أمين عام الأمم المتحدة كورت فالدهايم «إلى زعماء جميع أطراف النزاع وإلى شعب لبنان لإنهاء نزف الدم...»، وبيان أصدره وزراء الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة وتضمن «... ضرورة إجراء دراسة عميقة لكل الاحتمالات لإقرار السلام في لبنان»، وبحث للأزمة اللبنانية بين الرئيسين المصري والأميركي.

ومع فشل وقف إطلاق النار (وسقوط المزيد من القتلى والجرحى)، تحولت السراي، في يوم الاعتصام الخامس، إلى غرفة عمليات، إذ انتقل إليها أركان لجنة التنسيق العليا (ممثلون عن الكتائب والأحرار والمقاومة الفلسطينية). وتمّ التوصّل إلى اتفاق جديد لوقف النار. وفي اليوم السابع (٣ تشرين الثاني)، انضمّ إلى لجنة التنسيق، ولأول مرة، ممثلون عن الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، كما عقد في السراي اجتماع للهيئة الوطنية للحوار. والجديد الذي أسفر عنه هذا اليوم هو الاتفاق على وضع كتيبة من الجيش في تصرف قيادة قوى الأمن الداخلي. وأمنيًا، انفجار عبوة في مبنى صحيفة «النهار» في وقت كان غسان تويني يقول في حديث تلفزيوني ان الحال هدأت ويجب مباشرة إعادة بناء لبنان على أساس عقد جديد.

وفي اليوم الثامن للاعتصام (٤ تشرين الثاني) غادر كرامي السراي بعدما أمكنه إصدار أول بيان مشترك عن هيئة ضمّت الكتائب والوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية (ريمون إده) والمقاومة الفلسطينية والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، فضلًا عن قادة أمنيين في السلطة. وكان البيان تكريسًا للإرادة المشتركة.

باخرة «الأكوامارينا»: جلسة مجلس الوزراء، ٥ تشرين الثاني ١٩٧٥، عُقدت في أجواء تفاؤل دفعت برئيس الجمهورية سليمان فرنجية، ورئيس الحكومة رشيد كرامي، والوزراء إلى إثارة موضوع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومدى الكارثة التي حلّت بالاقتصاد اللبناني، وتقرّر وضع خطة وتأليف لجان خاصة تبادر فورًا إلى الدراسة.

وفيما العمل جارٍ على إزالة المتاريس في المناطق الساخنة في بيروت، انفجرت أزمة باخرة السلاح في الأكوامارينا (شاطئ ومبانٍ سياحية قرب جونية تخص الشيخ بطرس الخوري أحد أصدقاء وأقرب المقربين من رئيس الجمهورية سليمان فرنجية) التي بدأ تفريغ حمولتها من سلاح ثقيل ومتوسط وخفيف بحماية مسلحين في ٦ تشرين الثاني، في حين كان التلفزيون يبث رسالة البابا التي تدعو إلى نبذ الاقتتال وإلقاء السلاح والدعوة إلى المحبة.

لم تنفع أوامر رئيس الحكومة وزير الدفاع إلى قيادة الجيش بمصادرة الباخرة والسلاح. ووقفت قمة إسلامية جديدة، إضافة إلى جنبلاط وأحزاب الحركة الوطنية، موقفًا داعمًا رئيس الحكومة ومذكّرًا بصوابية موقفهم المتحفّظ من إنزال الجيش الذي يقدم، في مسألة الباخرة، «الدليل» على انحيازه؛ في حين كانت الكتائب ووزير الداخلية كميل شمعون، يتحدثان عن إفراغ أسلحة في صيدا وفي طرابلس: «لنفترض أن على متن الباخرة سلاحًا، فهل هو أول سلاح يأتي؟ في صيدا أُنزلت ٣ مرات شحنات أسلحة، كذلك في طرابلس،... لماذا نرى هذه ولا نرى تلك؟... تُعطى للجيش أوامر من وزارة الداخلية فتتبعها أوامر مضادة من وزارة الدفاع. يُعطى أمر من وزارة الداخلية بأن يؤمن طريق المطار، وبعد يومين يأتي أمر معاكس من وزير الدفاع. قبل أن نلوم الجيش علينا أن نلوم أنفسنا» (من تصريح كميل شمعون، ٧ تشرين الثاني ١٩٧٥).

وطُوي حديث باخرة الأكوامارينا ببيان، ثم بتوضيح له، نشرتهما وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا). في البيان، الذي وزعته وفا في ٩ تشرين الثاني، وقالت انه صدر نتيجة اجتماع عدد من قادة المقاومة وممثلي الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، «أن الشعبة الثانية في الجيش اللبناني هي الفريق الثالث»، وانها هي كانت وراء أزمة صيدا واغتيال معروف سعد... «والأعمال الإرهابية... وتسليح جبهة حراس الأرز وتدريبها... وتسهيل عمليات تهريب الأسلحة لبعض القوى الانعزالية الضالعة في المؤامرة عن طريق الشواطئ اللبنانية...». لكن وكالة وفا عادت وأوضحت، في اليوم التالي، ان ما وزّعته على انه بيان صادر عن المقاومة الفلسطينية والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية هو مجرّد معلومات أُخذت عن الصحف الصادرة يوم ٨ تشرين الثاني.

تحرّك دولي وكلام جميل من كيسنجر (٣-٩ تشرين الثاني ١٩٧٥): في ٣ تشرين الثاني، سئل الرئيس الأميركي جيرالد فورد عن إمكانية إرسال قوات أميركية إلى لبنان، فأجاب: «... لا أظن أن ذلك سيكون ضروريًا. وفي غضون ذلك نعمل مع جميع الأطراف. إن الوضع مبلبل جدًا في لبنان، فهناك مسلمون ومسيحيون وفلسطينيون... إنه أمر مفجع أن يجري تمزيق بلد كلبنان بهذه الاضطرابات التي استمرّت طويلًا جدًا وكانت دموية جدًا... لقد حذّرنا الأميركيين المقيمين في لبنان لأن الوضع خطير، بل عليهم أن يغادروا البلاد وانه كلما أسرعوا في ذلك كان أفضل».

في ٥ تشرين الثاني، تلقّى كرامي رسالة من هنري كيسنجر أعرب فيها عن «عطف شديد على شعب بلدكم، وأريدكم أن تعلموا أن حكومتي تأمل كل الأمل في أن ينتهي القتال في لبنان، وهي تؤيد كليًا حكومتكم...».

في ٦ تشرين الثاني، وافق مجلس الشيوخ الأميركي على قرار اقترحه السيناتور جيمس أبو رزق (لبناني الأصل)، جاء فيه: «... إن مجلس الشيوخ الأميركي ينظر بعدم الرضى إلى أي تدخّل إكراهي من جانب واحد، من أي دولة أو قوة مسلحة في النزاع الراهن... وان الولايات المتحدة تؤيد كل الجهود الرامية إلى حل النزاع الداخلي...».

وفي اليوم نفسه، ٦ تشرين الثاني، أعلن الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان أنه سيوفد مبعوثًا إلى لبنان.

مبادرة الفاتيكان: وفي ٩ تشرين الثاني، استقبل كرامي موفد البابا بولس السادس الكاردينال باولو برتولي في مهمة تستهدف العمل على إنهاء الأزمة اللبنانية واستئناف الحوار المسيحي – الإسلامي. وانفجرت في وجه برتولي، بعيد وصوله إلى المطار، موجة من الخطف طالت نحو ٢٠٠ شخص. وعقد برتولي لقاءات مع البطريرك خريش والرئيس فرنجية والأسعد وكرامي. وأبرز لقاءاته كان مع رؤساء الطوائف الإسلامية في دار الطائفة الدرزية (١١ تشرين الثاني). ومما قيل في هذا اللقاء، وعلى لسان الإمام الصدر: «... وأؤكد له (برتولي) ان مهمته رغم ضخامتها ليست صعبة لأننا نحن المسلمين على استعداد لبذل أرواحنا في سبيل حماية المسيحيين في بلادنا. وهم ليسوا أكثر مسيحية من البابا حتى لا يقبلوا وساطته ونصائحه، وان ذلك سيدخل مجال التاريخ والخلود، ونحن وكل طاقاتنا في تصرف الوفد لإنهاء المشكلة. وانني أتكلم باسم أصحاب السماحة جميعًا» (كان الجانب المسيحي يبدي فتورًا إزاء مهمة برتولي، خاصة من جانب المتطرفين).

وأبلغ كرامي جنبلاط ان القصد من المبادرة البابوية هو الضغط على بعض الفئات المتطرفة لتتخذ موقفًا معتدلًا، وأن ليس لدى الموفد البابوي اقتراحات محدّدة للحل. وقال كرامي إن المبادرة الفرنسية تنتظر انتهاء مهمة الموفد البابوي بحيث إذا أعطت المهمة ثمارها يُستغنى عن التحرّك الفرنسي، وإذا لم تثمر المبادرة البابوية يُعطى الضوء الأخضر للمبادرة الفرنسية.

وفي جلسة مجلس الوزراء (١٢ تشرين الثاني) أعطى الرئيس فرنجية، في تعليقاته على مهمة برتولي وما طرحه أثناءها القادة المسلمون، انطباعًا إيجابيًا، خاصة لجهة طلبه من مجلس الوزراء إعطاء الأولوية لدرس كل القضايا المطروحة والحرص على إنصاف جميع المواطنين.

لكن جلسة مجلس الوزراء جاءت قصيرة ولم تُتخذ فيها أي قرارات، وبدأت، أثناءها، موجة من الخطف، وعثر على بعض الجثث... وبدت بيروت، في ١٣ تشرين الثاني، مدينة مهجورة يخيّم عليها الرعب. ولم يجد رئيس الحكومة ما يقوله سوى: «أوامري لا تنفّذ...».

مبادرة إصلاح سياسي: في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٥، عقدت لجنة الإصلاح السياسي المنبثقة عن «الهيئة الوطنية للحوار» إجتماعًا، واتخذت توصيات اعتبرت بمثابة فتح ملف النظام، وهو أمر رفضه حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار مسبقًا وتغيّب ممثلوهما عن الاجتماع. وقد أذاع عضو اللجنة الدكتور عبد الله اليافي هذه التوصيات، فكانت:

- الموافقة على إلغاء المادة ٩٥ من الدستور اللبناني والمادة ٩٦ من قانون الموظفين، على أن يستتبع ذلك إلغاء الطائفية في الوظائف العامة وفي تشكيل الوزارة.
- الموافقة على إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي أو مجلس الكفاءات الأساسية اللبنانية.
- إلغاء الطائفية السياسية (اشترط ريمون إده، لموافقته على ذلك، أن تطبّق علمنة الدولة علمنة كاملة).
- الموافقة على جعل سن الاقتراع ١٨ سنة بدلًا من ٢١.

ونشط حزب الكتائب لمعارضة أي تعديل للدستور. وأبلغ كمال جنبلاط عددًا من زوّاره أنه إذا كانت جلسة مجلس الوزراء (١٥ تشرين الثاني) لن تكون جلسة مناقشة الإصلاح السياسي فإن التفجير وارد حتمًا. وحاول الإمام الصدر التخفيف من حدة موقف جنبلاط وحجته ضرورة عدم عرقلة مهمة الكاردينال برتولي الذي كان يواصل اتصالاته، فالتقى عرفات الذي أكد له «حرص الثورة الفلسطينية الشديد على وحدة لبنان...».

وعشية انعقاد جلسة «مجلس وزراء الدستور» (كما جرت تسميته في إيحاءٍ لأهمية هذه الجلسة)، حرص كرامي على استقبال قادة الجيش (قائد الجيش حنا سعيد، ورئيس الأركان سعيد نصر الله ورئيس الشعبة الثانية جول بستاني) وعلى الإدلاء بتصريح يثني به على انضباطية المؤسسة، ويؤكد على ضرورة المحافظة عليها.

جلسة «مجلس وزراء الدستور» (١٥ تشرين الثاني ١٩٧٥): قبل اجتماع هذا المجلس استقبل فرنجية الكاردينال برتولي الذي جاء مودعًا، والذي قال وهو في مطار روما: «إن الوضع في لبنان صعب...»، ثم عقد خلوة مع كرامي اتفقا فيها «على حل كل الأمور بالحوار».

وعقدت جلسة «مجلس وزراء الدستور»، ولم تحدث «المجابهة المتوقعة». وبعد الجلسة، صرّح كرامي أن كل القضايا والتعديلات المقترحة ستدرس في اجتماعات بينه وبين رئيس الجمهورية، وبدلًا من استعمال عبارة «تعديل الدستور»، استعمل في تصريحه عبارة «تفسير النصوص في ضوء الممارسة»، ما يعني عمليًا انه تمّ إلغاء «الهيئة الوطنية للحوار»، وأن كرامي تراجع أمام رئيس الجمهورية والكتائب وكميل شمعون. الأمر الذي أثار حلفاء كرامي. وفي اليوم التالي، ١٦ تشرين الثاني، صرّح ريمون إده بقوله: «أصبحت مضطرًا إلى القول لأصدقائي المسلمين إنه إذا تمّ التقسيم، لا سمح الله، فإنما يكون بإرادتهم...».

ورفض جنبلاط أن يقبل كرامي ما قبله، وأن تستفرده «القوى الانعزالية»، وتمسّك بالتوصيات التي اتخذتها لجنة الإصلاح الدستوري وببرنامج الحركة الوطنية للإصلاح السياسي ولتعديل الدستور.

وكان متوقعًا أن ينجز مجلس الوزراء في جلستيه، ١٧ و١٨ تشرين الثاني، قضايا كثيرة على الصعيد الاقتصادي، لكن الوضع الأمني الذي تدهور فجأة وسقوط دفعة جديدة من القتلى والجرحى، وظهور الطيران الاسرائيلي في الأجواء اللبنانية، أعاد خلط الأمني بالسياسي بالاقتصادي من جديد وعطّل أي إنجاز حقيقي وثابت.

المبادرة الفرنسية: بعد ثلاثة أيام من انتهاء مهمة برتولي وعودته إلى الفاتيكان، وصل (١٩ تشرين الثاني) إلى بيروت موريس كوف دو مورفيل موفدًا من الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان في «مهمة صداقة واستطلاع». ومن تصريح دو مورفيل في مطار بيروت: «... يمكن المحافظة بالتسامح المتبادل والحرية على مصير مختلف الطوائف التي تؤلف الأمة اللبنانية. وفرنسا تعتقد أيضًا أن استمرار الدولة اللبنانية عنصر لا غنى عنه للتوازن في الشرق الأوسط...».

ومع وصوله، زاد التوتّر الأمني وزاد الرعب وعُثر على المزيد من الجثث. وباشر زياراته إلى أركان الدولة، وكان حريصًا في تصريحاته على إظهار أنه لا يعتقد أن ثمة «مؤامرة خارجية». ثم التقى عرفات في مساء يوم مجنون من التصعيد الأمني (١٨ قتيلًا و٣٩ جريحًا و٨٠ مخطوفًا، مساء ٢١ تشرين الثاني). وقبل عرفات، كان دو مورفيل التقى البطريرك خريش. وكان لافتًا أن الرئيس فرنجية لم يذع في ذلك المساء، الرسالة السنوية في مناسبة عيد الاستقلال.

التصعيد العسكري متصاعد، ومعه الموت والخراب. وإزاء انفراط عقد الهيئة الوطنية للحوار المدعوّة للاجتماع (٢٤ تشرين الثاني)، أطلق كرامي تصريحًا ناريًا جاء فيه: «... أنا أُعمّر وغيري يخرّب... لا يمكنني وحدي أن أنقذ البلد... إن رئيس الجمهورية قاعد في قصره لا يحرّك ساكنًا بينما البلاد تحترق. وفي رأيي أن عليه أن يدعو زعماء البلاد إلى اجتماع يظل مستمرًا على شكل مجمع وطني. فلا يخرج هؤلاء إلا بعد أن يتوصلوا إلى حلّ...».

وجاءت جلسة مجلس النواب (٢٥ تشرين الثاني) لتزيد من الفجوة بين قطبي الحكومة رشيد كرامي وكميل شمعون. الأول استمرّ مطالبًا بوجوب تعديل الدستور ومصرًا على عدم إنزال

الجيش، والثاني على ضرورة إنزال الجيش مضيفًا كلامًا خطيرًا خلاصته أن «دولة كبرى تغذي المخربين... وان دولًا أخرى وراء ما يجري في لبنان». واستمرّت المواقف على حالها في اجتماع مجلس الوزراء في اليوم التالي.

في ٢٧ تشرين الثاني، اجتمع دو مورفيل بالرئيس فرنجية بحضور رئيس الحكومة رشيد كرامي. وفي تشخيصه للأزمة، ركّز دو مورفيل على العلاقات اللبنانية – الفلسطينية. وعلى هامش هذا اللقاء، اتفق فرنجية وكرامي على أن يوجّه الأول نداء إلى اللبنانيين، والثاني بيانًا. وقد ركّز النداء والبيان على المصالحة الوطنية مقدمة لإنهاء القتال ومن ثمّ لبناء لبنان عصري. والجديد الذي حمله البيان هو اعتباره كل الطوائف اللبنانية أقليات لا تمييز بينها ولا درجات مما يكرّس مبدأ العدالة والمساواة. ومثل هذا التعريف للطوائف اللبنانية قيل للمرة الأولى.

وبعدهما، النداء والبيان، ساد هدوء، وبدأ كرامي لتوّه مشاوراته لتأليف حكومة موسّعة. وانتقل كوف دو مورفيل إلى دمشق ليستكمل مهمته (٣٠ تشرين الثاني). وفي اليوم نفسه، قال البابا مخاطبًا البطريرك خريش خلال قداس ماروني في الفاتيكان: «إنّا نتوسّل إليكم باسم الإنجيل أن تضعوا كل ما لكم من ثقل في لبنان لأجل تسهيل إحلال السلام والمصالحة...».

وكان الإمام موسى الصدر من أكثر المبتهجين بنداء فرنجية وبيان كرامي، حيث انه اعتبرهما بمثابة «استقلال جديد للبنان».

عراقيل في وجه توسيع الحكومة: اضطرب الوضع الأمني فجأة: إقامة حواجز، إطلاق رصاص وسقوط قتلى وجرحى والعثور على جثث. ثم شنّت إسرائيل (٢ كانون الأول ١٩٧٥) غارة على مناطق في الشمال والجنوب أسفرت عن سقوط ٦٠ قتيلًا وجرح ١٤٠ لبنانيًا وفلسطينيًا. ولمواجهة العدوان الاسرائيلي وجّهت مصر ولبنان دعوة مشتركة إلى مجلس الأمن لمناقشة العدوان، وأصرّت مصر على اشتراك منظمة التحرير بالمناقشة. وانهمك كرامي، وحكومته، بالوضع الأمني الذي طغى على مسألة توسيع الحكومة، إضافة إلى المعارضة التي أبداها جنبلاط لهذا التوسيع، واجتماع أقطاب المسلمين على اعتبار أن المطالب الإصلاحية تأتي قبل توسيع الحكومة.

«السبت الأسود» (٦ كانون الأول ١٩٧٥): في الوقت الذي كان الشيخ بيار الجميّل يتوجّه فيه إلى سورية على رأس وفد من حزبه (٦ كانون الأول)، كانت مجموعات مسلّحة تابعة لهذا الحزب (الكتائب اللبنانية) تنتشر في مناطق من مرفأ بيروت والمناطق المجاورة له. وحدثت، في هذا اليوم مذبحة مروّعة حيث صُفّي الكثيرون (أكثر من مئة شخص) ورُميت بعض الجثث في البحر، وخُطف أكثر من ٣٠٠. وجاءت هذه المذبحة في أعقاب حادثة حصلت صباحًا وتمثلت باكتشاف أربع جثث في سيارة على طريق بيت مري القديمة، ومعها جريح. ونتيجة لما رواه الجريح الذي كان في السيارة مع رفاقه الأربعة، عن عملية القتل التي جرت وكيف ان رفاقه قُتلوا بالبلطة، حدثت هستيريا القتل وكانت المذبحة المروعة في المرفأ والمنطقة التجارية.

رشيد كرامي التزم الصمت إعلاميًا، لكن أصدقاءه نقلوا عنه انه قال كلامًا مرًا وحزينًا. وزير الداخلية كميل شمعون لفت إلى أن الأسباب الكامنة وراء ما حدث في «السبت الأسود» قد تكون زيارة الشيخ بيار الجميّل لسورية للمرة الأولى. الكتائب، بعد عودة رئيسها من دمشق، أصدرت بيانًا تضمّن الإشادة بسورية ورئيسها، كما تضمن فقرة عن مجزرة السبت جاء فيها: «يحزّ في نفس الحزب أن يرى عملاء السوء وزبانية الفتنة يصرّون على إبقاء البلاد في دوامة الفوضى...». الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية أصدرت بيانًا حمّلت فيه مسؤولية المجزرة لحزب الكتائب، وطالبت بتسليم القتلة ومحاكمتهم،

وعلّقت عضويتها في لجنة التنسيق العليا. وردّت الكتائب محمّلة مسؤولية ما جرى لذوي الكتائبيين الأربعة الذين وُجدت جثثهم على طريق بيت مري القديمة.

لقاء الأسد – اليافي: بينما الأجواء المحمومة، بسبب المجزرة، تنذر بأوخم العواقب، لبّى الدكتور عبد الله اليافي، على رأس وفد من «حركة التوعية الوطنية» (تضم بعض الشخصيات الإسلامية البيروتية) دعوة لزيارة دمشق. والتقى الرئيس الأسد (٧ كانون الأول). ومما نُشر عن اللقاء أن الرئيس الأسد أكّد حرص سورية على استمرار التعاون بين الرئيس فرنجية (الذي وصفه الأسد بأنه «صديقي») ورئيس الحكومة رشيد كرامي؛ وأن سورية دعت الكتائب إلى دمشق لمصلحة لبنان، وأن «الكتائب أبلغتنا انها مستعدة للعمل من أجل التهدئة وأكدت حرصها على الوحدة الوطنية، وقد أعطتنا ضمانات. إن ما يجري يجب ألا يُنظر إليه من زاوية لبنانية فحسب، بل من زاوية وضع المنطقة ككل، إن هناك مؤامرة وإن سورية تتصدى لها...».

مؤتمر وطني لم يرَ النور: وفي اليوم التالي، ٨ كانون الأول، انفجر الوضع الأمني كما لم ينفجر من قبل، وعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية، وظل كميل شمعون على رأيه في ضرورة إعلان حال الطوارئ وإنزال الجيش، وارتؤي أن يُدعى إلى مؤتمر وطني (شخصيات وهيئات) يبحث في كل شيء يتعلق بالأزمة اللبنانية. وتمّ الاتفاق على أن يوجّه رئيس الجمهورية دعوة إلى عدد من الشخصيات إلى اجتماع يعقد في القصر الجمهوري (٩ كانون الأول)، وأن يتولى كرامي إعلان الدعوة والأسماء: رشيد كرامي وصائب سلام وعبد الله اليافي وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح ونجيب قرانوح وشفيق الوزان (عن السنّة)، كميل شمعون وبيار الجميّل وريمون إده وميشال الخوري وشاكر أبو سليمان (عن الموارنة)، غسان تويني ونسيم مجدلاني وفؤاد بطرس وميشال ساسين وألبير مخيبر (عن الروم الأرثوذكس)، مجيد أرسلان وكمال جنبلاط (عن الدروز)، هنري فرعون وجوزف سكاف (عن الكاثوليك)، كامل الأسعد وعادل عسيران وصبري حمادة وكاظم الخليل ومحمود عمّار وعاصم قانصوه (عن الشيعة)، وخاتشيك بابكيان (عن الأرمن).

لكن ما إن صرّح كرامي بذلك، وحتى قبل إعلان الأسماء، حتى هبّت عاصفة من الاحتجاج: صائب سلام أصدر بيانًا قال فيه «إن الاجتماع هو محاولة لتغطية الحاكم الضالع في التخريب»، والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية أجمعت على «رفض المصالحات العشائرية»، وحركة المحرومين (الإمام الصدر) اعتبرت أن بعض الذي وُجّهت إليهم الدعوة «أساس بلاء لبنان». ولم يعقد الاجتماع ولا قام المؤتمر، واستمرّت عمليات تصفية المخطوفين والتراشق المدفعي. وتوصّل كرامي إلى إعلان وقف جديد لإطلاق النار، إلا أن شيئًا من الانفراج لم يحصل.

توصيف لأسباب الأزمة على لسان رئيس الجمهورية: إثر فرط انعقاد اجتماع المؤتمر، قال الرئيس فرنجية: «... إن الجهود التي بذلتها الحكومة إذا كانت لم تفضِ إلى النتائج المرجوة فلأنها كانت تصطدم بتباين في الآراء حول دوافع هذه الحوادث المؤلمة الدامية وأسبابها. فمن قائل إن محركها هو اليسار الدولي (وكان قد بات معروفًا أن أبرز القائلين بذلك كميل شمعون وبيار الجميّل، وقد عُرف الجميّل بأنه صاحب «تصريح يومي» حول اليسار المخرّب) إلى قائل أن محركها الصهيونية العالمية، ومن رأي يقول إنها وليدة التواجد اللبناني – الفلسطيني على أرض ضيقة واحدة في لبنان، وبالتالي فقدان السيادة، إلى رأي يقول إنها خلافات بين اللبنانيين أنفسهم على بعض المطالب وعلى حرمان بعض الفئات وعلى ظلم

اجتماعي (أحزاب الحركة الوطنية، وحركة المحرومين)... الخ، مرورًا بالقول إنها حرب طائفية أو إنها محاولات لتقسيم لبنان أو لتدويل لبنان. ولكن الكل مجمع على أن هناك مؤامرة ضد لبنان (...) إنني آمل في ألا نكون نحن وإخواننا العرب مطيّة لأغراض الآخرين خصوصًا اليسار والصهيونية. ولا أعتقد أن أحدًا من إخواننا العرب يجهل ما هي أغراضهما. فأغراض اليسار هي قلب ما في لبنان من أنظمة وطرائق عيش ليُقعد مكانها أنظمته وطرائق عيشه فتنشأ هكذا على جبين الشرق العربي قاعدة له، منها يتحرك ويمتد حتى يصل إلى عرين العرب وكنوزهم. وأغراض الصهيونية العالمية هي محو الدول المحيطة بإسرائيل لإنشاء دويلات عنصرية تبرّر قيام هذه الدولة. وأتساءل هل في مقدورنا أن نفصل بين الطريق التي تسلكها الصهيونية وتلك التي يسلكها اليسار وقد رأيا بحكم مصالحهما أن يترافقا في طريق واحدة وإن اختلفت بينهما الغايات؟».

ردود على كلام الرئيس: وافق حزبا الكتائب (الجميّل) والوطنيين الأحرار (شمعون) الرئيس فرنجية على نظرته ومفهومه واتهاماته لليسار.

أما الردود المعارضة فأبرزها:

– رد الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية التي أصدرت بيانًا اعتبرت فيه أن كلام الرئيس «تضمّن أفكارًا خطيرة لا يمكن القبول بها والسكوت عنها خصوصًا أنه لا يحق لرئيس الجمهورية، من الناحية الدستورية، أن يتخذ مواقف وقرارات سياسية ويعلنها إلا في صيغة رسالة موجّهة إلى المجلس النيابي ومقرونة بموافقة مجلس الوزراء وتوقيع رئيسه...».

– صائب سلام قال «إن رئيس الجمهورية سكت دهرًا ونطق كفرًا بدليل الوقع السيء الذي أحدثه اتهامه في كل الأوساط من دون استثناء».

– شفيق الوزّان، رئيس المجلس الإسلامي، وردًا على ما أوحى به كلام الرئيس بأن المسلمين يقفون مع الشيوعيين، قال «إن المسلمين ليسوا شيوعيين ولن يكونوا، وعلى رغم ذلك فلن يسمحوا بتفرقة الصف الوطني الذي يناضل من أجل المطالب الإصلاحية بحجة استغلال اليسار. وعلى الذين يخشون تصاعد اليسار أن يحققوا المطالب العادلة، وأن يعملوا لانصهار الوطن».

– كمال جنبلاط اعتبر فرنجية أنه بحجم «زعيم زغرتاوي» وليس رئيس دولة. فلم تترك «حاشيته والأزلام منفعة في الدولة إلا مدّوا إليها يدهم (...) والحقيقة الناصعة أن رئيس الجمهورية كان عنصرًا أساسيًا في الفتنة القائمة (...) أطلق عقال العصبية المريضة في عدد كبير من النفوس (...) اليسار، يا أخي الرئيس، موجود في اللعبة اللبنانية، وهو كسائر الفرقاء، وهو لم يطرح فكرة النظام الاقتصادي البديل ولا فكرة النظام الاجتماعي البديل (...) ولمعلوماتك، (...) فإن سفير الولايات المتحدة قال لبعض أصدقائنا ورفاقنا إن ما تقترحونه من نظام سياسي بديل هو ديمقراطي وليبرالي أكثر مما يلزم...».

رسالة فورد ومزيد من التدهور الأمني: في ١١ كانون الأول ١٩٧٥، نقل سفير الولايات المتحدة غودلي رسالة من الرئيس الأميركي فورد إلى رئيس الحكومة كرامي بمناسبة عيد الأضحى الكريم، جاء فيها أن الشعب الأميركي يرفع «صلوات خاصة لرفاهية الشعب اللبناني وسعادته. إنني أتابع الحوادث الأخيرة بأسف عميق وأريد أن أعلمكم عن تأييدنا وإعجابنا بجهود حكومتكم لوضع حد للقتال في لبنان...».

واستمرّ الوضع الأمني على حاله من التدهور، وتزايد عدد القتلى (١٣٧ قتيلًا و٦٧ جثة وعشرات الجرحى في يومي ١٣ و١٤ كانون الأول ١٩٧٥)، وجاء اتفاق جديد لوقف النار، بدأت على أثره، حرب الفنادق والتراشق المدفعي بين البنايات العالية تنحسر إلى حد ما. وكانت مأساة حارة الغوارنة في أنطلياس قد انتهت فصولًا يوم ١١ كانون الأول، حيث تمكّن مقاتلو الكتائب والوطنيين الأحرار من السيطرة على الحارة.

لقاء جديد بين الأسد وجنبلاط: «... كان من الضروري بعد الزيارة التي قامت بها الكتائب لسورية أن نزور سورية ونعرض رأينا صراحة...»، قالها كمال جنبلاط عقب لقائه حافظ الأسد (١٥ كانون الأول ١٩٧٥). «ولقد نقلنا إلى الرئيس الأسد والأخوة السوريين آراء الحركة الوطنية في الأوضاع اللبنانية، وشدّدنا على دور الزعامات الوطنية المسيحية في مواجهة التيار التعصبي الشرس الذي تمثله الأحزاب والمنظمات الانعزالية وفي طليعتها حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار والتنظيمات الطائفية (...) وتكلمنا عن الفظائع التي ترتكب، وعن ضحايا يوم السبت المشؤوم (...) والرئيس الأسد والمسؤولون السوريون يرون رأينا في أن الحل السياسي لا يتم إلا بتطوير النظام السياسي...».

وفي اليوم التالي، ١٦ كانون الأول، هاجم مسلحون من حزب الوطنيين الأحرار بلدة سبنيه التي يسكن فيها عرب رحّل من خلدة والمسلخ نزحوا إليها وأقاموا فيها منذ عشرات الأعوام، وقتل المهاجمون ستة من أبناء البلدة.

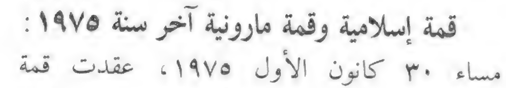
وارتفعت النبرة المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية، خاصة على لسان صائب سلام وكمال جنبلاط. أما ريمون إده، فكان في مطار روما، في ١٧ كانون الأول، عندما صرّح أنه قاصد واشنطن ليبحث «عن هوية المخطط الذي يهدد بتقسيم لبنان».

الشهابي في بيروت وكرامي في دمشق: في ١٩ كانون الأول، وصل اللواء حكمت الشهابي رئيس الأركان السوري إلى بيروت فجأة، وأول اتصالاته واجتماعاته كانت مع الرئيس فرنجية وكميل شمعون وبيار الجميّل ورئيس الحكومة رشيد كرامي وصائب سلام وعبد الله اليافي والإمام موسى الصدر وياسر عرفات، وفي اليوم التالي مع البطريرك خريش وغسان تويني وكمال جنبلاط، ومجددًا مع فرنجية وشمعون قبل أن يغادر عائدًا إلى دمشق. وتمحورت مهمته حول أسئلة طرحها وآراء أبداها تدور بمعظمها حول الإصلاح السياسي. وحدث أن أثناء مهمته اغتيل محافظ مدينة طرابلس (٢٠ كانون الأول) الشيخ قاسم عماد.

وفورًا بعد عودة الشهابي إلى دمشق، دُعي كرامي إلى زيارتها. فلبّى الزيارة، في ٢٢ كانون الأول، بعد مشاورات أجراها مع الرئيس فرنجية، والتقى الرئيس الأسد، ثم أبدى تفاؤلًا بنتائج اللقاء. وفيما كان كرامي يجري محادثات مع الأسد كان الوضع الأمني، وبالذات في زحلة وبيروت، يبلغ ذروة التفجّر، واستمرّ متصاعدًا في أجواء انعقاد مجلس الوزراء (٢٤ كانون الأول)، واجتماع كرامي بالمسؤول العراقي البارز طارق عزيز (٢٦ كانون الأول).

وكذلك في الوقت الذي كان كرامي في دمشق، حرص الرئيس فرنجية على نفي مضمون تصريح للبطريرك الكاثوليكي مكسيموس الخامس حكيم الذي كان في هذا الوقت يقوم بزيارة للقاهرة، حيث قال إن الرئيس فرنجية يريد تدخّل مصر للمساهمة في إعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان بمساندتها الدعوة إلى عقد قمة عربية أو أي اجتماع آخر على مستوى عام. وجاء هذا النفي مراعاة لسورية التي دخلت علاقاتها بمصر مرحلة التوتر نتيجة لإقدام مصر على توقيع اتفاقية سيناء.

وفي ٢٦ كانون الأول، زار العاهل السعودي سورية وعقد اجتماع قمة مع الرئيس الأسد انتهى ببيان مشترك تضمّن نقطتين أساسيتين: نقطة فلسطينية حيث أكد الزعيمان أن «منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين»، ونقطة لبنانية حيث عرض الزعيمان «الوضع المحزن في القطر اللبناني الشقيق (...) وتمنّى جلالة الملك للجهود السورية الحميدة النجاح لكي يتجاوز القطر اللبناني الشقيق محنته الدامية...».



من صور حرب الشوارع في بيروت.



حكمت الشهابي وكميل شمعون (٢٣ أيلول ١٩٧٥).



الشهابي والإمام موسى الصدر (٢٠ كانون الأول ١٩٧٥).

قمة إسلامية وقمة مارونية آخر سنة ١٩٧٥:
مساء ٣٠ كانون الأول ١٩٧٥، عقدت قمة إسلامية في منزل المفتي الشيخ حسن خالد، وظهرت قمة معتدلة بما أعادت طرحه من مطالب إصلاحية تتناول الدستور وبنية النظام اللبناني، يحدوها الأمل في ظهور بوادر إيجابية من الجانب الماروني، خاصة وأن البطريرك خريش وقف، أكثر من مرة، مواقف تكاد تكون متطابقة مع مواقف القمة الإسلامية.

لكن أمل القمة الإسلامية سرعان ما صُدم بموقف القمة المارونية في القصر الجمهوري (٣١ كانون الأول ١٩٧٥) بين شمعون والجميّل والأباتي قسيس، وتوّجت بلقاء مع الرئيس فرنجية، إذ لم تنته هذه القمة إلى اي قاسم مشترك سياسي مع القمة الإسلامية، لأنها حصرت الاستعداد للحوار في إطار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتمسّكت، وبتطرف، بالصيغة اللبنانية وبالدستور والميثاق الوطني، ما جعل الأمل ضعيفًا في حصول أي انفراج حقيقي، خاصة أن كلامًا للجميّل حمل تلميحًا بالتقسيم.

وفي الأثناء، تلقى فرنجية رسالة من رئيس جمهورية أوغندا عيدي أمين دادا قال فيها: «أنتم شعب واحد ومصيركم واحد، والصهيونية تفتعل خلافاتكم الدينية».

وقبل مغادرته باريس عائدًا إلى بيروت بعد جولة في أوروبا والولايات المتحدة، أدلى ريمون إده بتصريح إلى وكالة الصحافة الفرنسية اتّهم فيه الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل وبعض الدول العربية بأنها «تريد جعل لبنان مقبرة الثورة الفلسطينية، على أن يقاتلها المسيحيون لا المسلمون»، وقال إنه من الضروري تعديل الدستور وإنشاء محكمة عليا تتولى محاكمة رئيس الدولة والوزراء.

وردًا على دعوة الرئيس فرنجية إلى إجراء إحصاء عام تمهيدًا لتحقيق المناصفة في المقاعد النيابية، قال جنبلاط إنه «يجب أن يحصل الإحصاء ولكن على أساس الالتزام بجنسية واحدة للمغتربين...».



لقاء الشهابي وصائب سلام (٢٠ كانون الأول ١٩٧٥).

١٩٧٦

قمة إسلامية جديدة (٢ كانون الثاني ١٩٧٦): صدمت القمة المارونية، قبل يومين وفي القصر الجمهوري بالذات، المسلمين. فعقد زعماؤهم: الشيخ حسن خالد، الإمام موسى الصدر، الشيخ محمد أبو شقرا، رشيد كرامي، عبد الله اليافي، صائب سلام (غاب جنبلاط لأسباب اضطرارية) وعرفات ومعه أبو حسن من قيادة المقاومة، قمة في منزل مفتي الجمهورية أسفت لما بدر عن القمة المارونية، لكنها أبقت على مجالات الحوار. فرأى حزب الكتائب، إزاء الاعتدال الواضح مرة جديدة و«غير المتوقع» من جانب الزعماء المسلمين، أن يذهب إلى منتصف الطريق، فعقد اجتماعًا وتدارس أمورًا حول الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي للخروج بقواسم مشتركة. فاعتبرت بادرته عودة إلى جو الحوار.

حجج وإحصاءات قدّمها شمعون: وانبرى شمعون، بدوره، ليخفّف من وقع القمة المارونية «الفجّة والمتطرفة والداعية إلى التقسيم» والتي عقدت في القصر الجمهوري، يتحدث عن ان «الاجتماع الخاص» (القمة المارونية) إنما عُقد في مكتبه في القصر الجمهوري، «ولم يكن لرئيس الجمهورية أي علاقة به...»، ويؤكد على أهمية الميثاق الوطني، ويشدّد على عامل الخوف الذي ينتاب المسيحيين. وعن التقسيم قال: «لا أحد من اللبنانيين يريد التقسيم، غير أن الوضع إذا استمرّ على ما هو عليه فالتقسيم واقع حكمًا». وأورد بعض الإحصاءات ليؤكد خلالها أن عدد الموارنة لا يزال يفوق أعداد الطوائف الأخرى:

– إحصاءات ١٩٥٢: عدد سكان لبنان ١ ٣٨٦ ١٧٠: الموارنة ٤١٤ ٠٢٠، السنّة ٢٧٩ ٦١٠، الشيعة ٢٤٥ ٥٧٩، الروم الأرثوذكس ١٧٦ ٣٠٣، الروم الكاثوليك ٨٨ ٥١٢، الدروز ٨٦ ٤٢٦، أرمن أرثوذكس وكاثوليك ٨٢ ٤٢٨، أقليات مسيحية ٣٨ ٩٦٩.

– إحصاءات ١٩٦٥: عدد سكان لبنان ٢ ٣٦٦ ٣٨٦: الموارنة ٦٩٨ ١٩٥، السنّة ٤٧٩ ٩٩٤، الشيعة ٤٥٨ ٩٩٢، الروم الأرثوذكس ٢٦٥ ٠٠٩، الروم الكاثوليك ١٥٦ ٥٦٢، الدروز ١٣٠ ٢٣٢، أرمن أرثوذكس وكاثوليك ١١٠ ٨٠٤، أقليات مسيحية ٦٠ ٢٥٧.

وقال: «طبعًا الإحصاءات الجديدة للعام ١٩٧٣ لم تنتهِ بعد، وقد كلفت الدوائر الرسمية إنجازها منذ ثلاثة أشهر، وبسبب الأحداث لم نتمكن من إنجازها...».

حديث التقسيم وحديث الالتفاف عليه:
بلغ حديث التقسيم ذروته مع ما قاله الأباتي شربل قسيس (القطب الثالث في القمة المارونية، بعد الجميّل وشمعون) في مجلة «الدستور» (عدد الأسبوع الأول من سنة ١٩٧٦): «لتكن لدينا الجرأة ونعلنها دولة فدرالية».

وزخّم هذا الحديث من حديث المعارضة للتقسيم وحديث «المؤامرة» التي ينفّذها «الانعزاليون»، وقد ثمّن المعارضون (الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، والزعماء المسلمون)

عاليًا مواقف البطريرك خريش والقادة الموارنة المعتدلين وفي طليعتهم العميد ريمون إده. وقد اجتمع البطريرك وإده (٤ كانون الثاني)، فأعلن الأول: «سنعمل على جمع كل القوى للبنان»، وقال الثاني إنه والبطريرك «متفقان على سيادة واحدة لمصلحة الشعب اللبناني...».

وفي الأثناء، وضع صائب سلام، قيد التداول، خلاصة مشروع لإصلاح النظام السياسي وتعديل الدستور، ينصّ على إنشاء مجلس رئاسي من ستة أعضاء يمثلون الطوائف الست الكبيرة في البلد، يرئسه كل سنة عضو من أعضاء المجلس.

ورأى كمال جنبلاط أن المطلوب «هو موقف إسلامي موحّد ووطني يتلاقى مع الأحزاب الوطنية في تأييد المطالب التي عبّر عنها البرنامج المرحلي للإصلاح السياسي...». وعن التقسيم والتهديد به، قال: «... إنهم يهددوننا بالقسمة... فلينشئوا دولة في كسروان لنرى كم أسبوع وكم شهر ستدوم هذه الدولة وهذا الوطن الطائفي...».

حصار مخيّم تل الزعتر: في ٣ كانون الثاني ١٩٧٦، برزت مسألة الحصار التمويني الذي يتعرض له مخيّم تل الزعتر الفلسطيني القائم في ضاحية بيروت الشرقية (المسيحية)، إثر تعرّض شاحنات تحمل طحينًا وموادًا غذائية للمخيم إلى مسلحين أوقفوها ومنعوها من دخول المخيم. وقد ترافقت الحادثة مع رجوع مفاجئ للقناصة والمسلحين وتساقط القذائف واشتداد المعارك في المناطق القريبة من المخيم وامتدادها إلى ايام تالية بحيث تسببت في إلغاء انعقاد مجلس الوزراء (٧ كانون الثاني) الذي كان مقررًا أن يحسم موضوع الفراغ الدستوري بالتجديد لمجلس النواب الذي على رأس أعماله انه سيكون المجلس الذي سينتخب رئيسًا للجمهورية.

تصريح خدام: «التقسيم يعني تدخلنا وإعادة لبنان إلى سورية»: أثناء زيارته للكويت، ٧ كانون الثاني ١٩٧٦، صرّح عبد الحليم خدّام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري بقوله: «إن الوضع اللبناني يستأثر باهتمامنا الكبير. فهو وضع حسّاس بالنسبة إلينا في سورية، وبالنسبة إلى وجود حركة المقاومة الفلسطينية فيه (...) ولقد أقمنا اتصالاتنا مع الأطراف كافة التي قابلت سعينا بالتقدير (...) غير أننا أوضحنا في صورة قاطعة أننا لن نسمح بتقسيم لبنان. فأي مباشرة للتقسيم ستعني تدخّلنا الفوري، فلبنان، كان جزءًا من سورية ولسوف نعيده لدى أي محاولة فعلية للتقسيم. وينبغي أن يكون واضحًا أن هذا القول لا يعني الأقضية الأربعة ولا الساحل فقط، بل يعني جبل لبنان أيضًا. فلبنان إما أن يكون موحّدًا وإما أن يعود إلى سورية. لقد كان هذا كلامنا في وجه الذين يحلمون بتقسيم لبنان. على اننا حريصون جدًا على لبنان الموحّد والمستقل (...) إننا لن نتدخّل ما دام التقسيم لن يقع (...) لكننا لن نتراجع أمام التهديد الاسرائيلي (...) التدخّل الاسرائيلي سيعني الحرب الشاملة في المنطقة...».

في الوقت نفسه كان ثمة موقف عربي آخر يخرج من القاهرة: محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية يكرر دعوته إلى عمل عربي مشترك من أجل وقف القتال في لبنان، والرئيس المصري أنور السادات يصرّح بقوله «إن الدولة لا وجود لها في لبنان وأنا مقتنع بأن الرئيس سليمان فرنجية يستطيع أن يضع حدًا لما يجري في بلده. إن هناك خطأ في الصيغة اللبنانية وعلى اللبنانيين تصحيحها».

ردود على خدّام: كميل شمعون كان حادًا في ردّه إلى حدّ أنه سخر من كلام خدّام: «... كنت أتمنى على الصديق عبد الحليم خدّام أن يتمكّن من استعادة الجولان والأراضي السورية المحتلة قبل التفكير في ضمّ لبنان إلى سورية (... وفي اليوم التالي) الظاهر إن معالي الوزير خدّام درس الجغرافيا والتاريخ في جامعة سعسع في الشام، ولو كان دارسًا أكثر من ذلك فعلا لعرف من الذي احتلّ الشام في الزمان. وقلعة فخر الدين ما زالت قائمة حتى الآن في تدمر».

بيار الجميّل كان دبلوماسيًا في ردّه: «أنا متأكد أن سورية متمسكة بالصيغة اللبنانية تمسّك اللبناني بها، خصوصًا الرئيس حافظ الأسد والوزير خدّام اللذين درسا هذه الصيغة وتعمّقا فيها (...) وتصريح خدّام بعيد كل البعد عن فكرة تقسيم لبنان (...) أما إذا دخلت القوات السورية لبنان، فإن اسرائيل كما هدّدت مرارًا ستتدخّل...».

وزير الدفاع الاسرائيلي شيمون بيريز قال: «إن أي تدخّل سوري في لبنان من دون اعتبار لسببه لا يمكن أن يترك اسرائيل غير مبالية (...) إن التدخّل السوري يجب النظر إليه كغزو بكل ما في الكلمة من معنى».

الناطق باسم الخارجية الأميركية قال: «خلال المصاعب التي يواجهها لبنان أعلنّا صراحة أن الولايات المتحدة تعارض أي تدخّل خارجي في الشؤون اللبنانية. وقد أبلغنا حكومات المنطقة هذا الموقف. إن موقف الولايات المتحدة لم يتغير وهي ضد تدخّل أي دولة في لبنان بما في ذلك سورية أو اسرائيل».

موضوع الجيش من جديد: وقد ترافق ذلك مع تلاسن سياسي نشب بين أقطاب ثلاثة: شمعون وكرامي وجنبلاط، حول موضوع إنزال الجيش. الأول تمسّك برأيه حول ضرورة إنزال الجيش وإعطائه الكلمة الفصل في مسألة الحسم الأمني وإنهاء الاقتتال، الثاني تمسّك أيضًا بموقفه بوجوب عدم إنزاله بحجة انقسام البلاد بين مؤيّد (المسيحيون) ومعارض (المسلمون)، والثالث طالب كرامي بسحب الجيش حيث كان كرامي قد وافق على إنزاله في مناطق معينة ولمهمات محدّدة. وإثر المعارك التي شهدتها ضواحي بيروت (خاصة في ٩ كانون الثاني، ومزيد من القتلى والجرحى والجثث) اتهمت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، وكذلك منظمة الصاعقة، الجيش بأنه يقاتل إلى جانب الكتائب، وطالبت بسحبه من المنطقة.

في هذه الأجواء، تحدث الوزير غسان تويني عبر التلفزيون ليوضح نقاطًا أساسية حول موضوع الجيش، ومما قاله: «إن نزول الجيش أو عدم نزوله متوقف على الإطار السياسي الذي يتمّ التدخّل العسكري من ضمنه. فنزول الجيش يهدّد الجيش بالانقسام إذا بقيت السلطة منقسمة على نفسها، في حين يصبح تدخّل الجيش ممكنًا إذا استعملته سلطة جديدة وحكم جديد».

الوضع الأمني المشتعل متواصل، وتداخله تزايد الكلام حول احتمال عقد لقاء قريب بين الرئيسين فرنجية والأسد.

وعقدت قمة إسلامية بحثت في وجوب تمكين الرئيس كرامي مواصلة الحكم، ووجوب تمكين قافلة المؤن المرسلة إلى تل الزعتر من الوصول إلى المخيّم.

وكان مفترضًا أن يحدث انفراج حقيقي، يوم ١١ كانون الثاني، بعدما أخذ الجيش على عاتقه ايصال قافلة المؤن إلى مخيم تل الزعتر. لكن عناصر تنتمي إلى منظمات فلسطينية احتجزت آليات الجيش ناقلة المؤن بطواقمها ونقلتها إلى منطقة صبرا. فتأزم الوضع، ووجّه الجيش إنذارًا باسترداد الآليات محمّلًا المقاومة الفلسطينية تبعة الحادث. وصحيح أن الجزء الأكبر من هذه الآليات قد أُعيد إلى الجيش إلا أن هذا الحادث نسف احتمال تحسين العلاقات بين الجيش والمقاومة.

على صعيد الوضع المعيشي فقد أصبح خطيرًا بعدما نضب المازوت والطحين فضلًا عن الغاز. وعلى الصعيد العسكري أصبح الوضع أكثر خطورة بعدما طرأ عنصر جديد تمثّل بإقدام قوات كتائبية على تطويق مخيم ضبيه الفلسطيني (بين انطلياس وجونية). فاتسعت دائرة القتال في العاصمة. وحدث توتّر في عاليه وتراشق في الشوف تسبّب في قطع طريق الجنوب.

قمم مسيحية في قصر بعبدا: أولها قمة مارونية (١٣ كانون الثاني) دعا إليها الرئيس فرنجية بحثًا عن قاسم مشترك يساعد في تهدئة الوضع، شارك فيها الجميّل وقسيس وشاكر أبو سليمان (رئيس الرابطة المارونية) وفؤاد الشمالي والنائب البطريركي نصر الله صفير والياس الهراوي (نائب زحلة). وفي البيان: موقف الموارنة هو موقف في وجه التجاوزات الفلسطينية، وللمحافظة على الصيغة اللبنانية في إطار السيادة الوطنية. أما البطريرك خريش (ممثله في القمة كان النائب البطريركي المطران نصر الله صفير) فارتأى أن يكون له موقف مغاير من حيث تشديده على «التساوي في الحقوق والواجبات... وعلى تطوير البلاد سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وإداريًا وتربويًا وينشأ جيش قوي بتطبيق الخدمة الإجبارية...». وقد أجمع الذين علّقوا على بيان القمة وعلى تعليق البطريرك على أن التعليق نموذج للانفتاح في حين ان البيان لم يخلُ من نقاط حادة تبقي الوضع على حاله من الدوران في الحلقة المفرغة.

وفي ١٥ كانون الثاني، عقدت قمتان مسيحيتان أخريان في القصر: أرثوذكسية التقت في بيانها مع كلام البطريرك خريش، وكاثوليكية التقت مع بيان القمة المارونية. وفي ١٧ كانون الثاني، أنهى فرنجية هذه القمم بلقاء مع ممثلي الطائفة الإنجيلية وممثلي طائفة اللاتين الذين ركّزوا على موضوع الأمن متمسكين بالسيادة ومطالبين بالعلمنة الكاملة.

سقوط مخيم ضبيه وتعاطف عربي مع الفلسطينيين: في ١٤ كانون الثاني ١٩٧٦، أطبق مسلّحو الكتائب والأحرار على مخيم ضبيه الفلسطيني، وأخذ عرفات يبرق إلى الملوك والرؤساء العرب متهمًا الجيش اللبناني بمساعدة الكتائب والأحرار على اجتياح المخيم «الذي صمد ٤ أيام وكشف هزال الانتصار المزعوم». وبدأت ترد الأنباء من الرياض والدوحة والقاهرة وصنعاء والكويت وتونس... متحدثة عن ردود الفعل المتعاطفة مع الفلسطينيين. أما محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية فاكتفى بقوله: «إن الوضع في لبنان يتطلب عقد مؤتمر عربي فورًا، لكنني لا أستطيع الدعوة إلى مؤتمر كهذا، بل يجب صدور الدعوة عن الدول العربية».

وإثر سقوط المخيم وما تركه من انعكاسات خطيرة، وإعلان وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر «ان الولايات المتحدة تعارض أي تدخّل عسكري أجنبي في لبنان» أبلغ الرئيس فرنجية مجلس الوزراء (المنعقد في اليوم نفسه، ١٤ كانون الثاني، والذي قرّر التمديد لمجلس النواب سنة كخطوة لتفادي الفراغ الدستوري) عزمه على الاتصال بالرئيس حافظ الأسد للتشاور معه.

الشهابي في بيروت، سقوط الدامور: وبالفعل، ما إن انتهت جلسة مجلس الوزراء حتى اتصل فرنجية بالأسد هاتفيًا. فوعده الأسد بأنه سيوفد رئيس أركانه اللواء حكمت الشهابي للتشاور مع الرئيس فرنجية.

وقبيل وصول الشهابي (١٦ كانون الثاني ١٩٧٦)، انهار الوضع الأمني على كل الجبهات، وسقطت بلدة الدامور (عشرات القتلى والجرحى وتهجير أهلها) بيد قوات اشتراكية ومن الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، ووقع هجوم واسع على زحلة صدّه الجيش وأهالي المدينة وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى، وأغلق مطار بيروت بعد التهديد بمهاجمته، وتدخّل الجيش والطيران في محاولة لوقف اجتياح الدامور خلافًا لإرادة الحكومة واستجابةً لأوامر رئيس الجمهورية ووزير الداخلية، واستقبل ياسر عرفات السفراء العرب وناشدهم التدخّل، وأصدر حزب الكتائب نداء إلى الدول العربية للقيام بمبادرة إنقاذية، وانعقدت قمة إسلامية في منزل مفتي الجمهورية ووقع بيانها المفتي حسن خالد والإمام الصدر وكرامي وسلام واليافي وجنبلاط. وتمحور هذا البيان حول رفض تدخّل الجيش ورفض الأوامر التي أُعطيت له وقصف الطيران لمناطق بما فيها

عرمون حيث منزل المفتي. ومما جاء فيه: «... إن عدم التزام الجيش بأوامر رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بالامتناع عن استعمال سلاح الطيران... يعتبر تمردًا خطيرًا من الجيش على القيادات السياسية المسؤولة مما لا يمكن السكوت عنه (...) إن المجتمعين سيحرصون على اتخاذ كل التدابير لمنع الاعتداء على الوطن والمواطنين ولصيانة المقاومة الفلسطينية...».

أجرى الشهابي مشاورات ومناقشات شاقة. وأبدى المقربون من الرئيس فرنجية أن مهمته كانت ناجحة، خاصة لجهة التحضير لقمة ثنائية بين الرئيسين فرنجية والأسد، ولجهة أن كرامي أمكنه، ليل ١٧ كانون الثاني، أن يعلن بنفسه اتفاقًا لوقف إطلاق النار.

واستأثر سقوط الدامور في يد «القوات المشتركة» (المقاومة الفلسطينية والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية) باهتمام البطريرك خريش الذي دعا «للعودة إلى الرشد ووقف المجازر». وتناول جنبلاط المسألة من منطلق تدخّل الجيش والقصف الجوي، وقطع الطريق الساحلي في الدامور حيث كان المسلحون في البلدة يقيمون الحواجز ويقدمون على «الاعتداء على مجموعة من اللبنانيين...»، كما أقدموا «على قتل ضابطين فلسطينيين...». وأما حزب الكتائب فقد أصدر بيانًا جاء فيه: «... إن الحملة الإعلامية المضلّلة التي قامت حول وضع مخيمي تل الزعتر والضبية لإيهام الرأي العام الداخلي والعربي والدولي بأن القضية هي قضية منع المؤن عن اللاجئين كانت تمهيدًا للغزوة البربرية التي شنّتها المقاومة الفلسطينية بمختلف الأسلحة على بلدتي الجية والدامور وجوارهما والمذابح الوحشية التي ارتكبتها ضد الأطفال والشيوخ والنساء بالتعاون مع عناصر خائنة تحالف فيها الملحد مع المتعصب...».

ثأر للدامور في الكرنتينا والمسلخ واستقالة كرامي: لم تمضِ ساعات على إعلان كرامي اتفاق وقف النار حتى بدأت تصله تقارير تتحدث عن نشاط لعناصر مسلحة تابعة للكتائب والوطنيين الأحرار يتحدثون بدورهم عن استعدادهم للثأر للدامور والجية والسعديات. ثم بدأت عمليات اقتحام المنطقتين. وعزم كرامي، هذه المرة، على الاستقالة، واتصل بصددها بالرئيس فرنجية وبالوزير السوري خدّام وبالإمام الصدر وجنبلاط الذي شجّعه، وكذلك الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، على الاستقالة. ومساء ١٨ كانون الثاني، أذاع كرامي بيان استقالته، ومما جاء فيه: «إنني في ضوء ما جرى هذين اليومين، وبعد كل الجهود المبذولة والوقائع التي بدأت بالحصار في المنطقة الشرقية، ثم موضوع مخيم ضبية، وبعده قضية الدامور وجوارها والسعديات، ثم اليوم، وبعد وقف إطلاق النار الذي وافق عليه جميع الأطراف، لكنه على رغم ذلك لم يبصر النور ولم يتحقق لساعة واحدة إذ إن النار بقيت مشتعلة ويا للأسف، وإذا بموضوع المسلخ والكرنتينا يتجدد، بل إنه لم يهدأ (...) وصلتُ إلى قناعة بتعذر الاستمرار في المسؤولية على رغم كل المساعي التي بُذلت والتي لم تؤدِ بالنتيجة إلى ما هو مرغوب فيه...».

اكتفى كرامي بتقديم استقالته إذاعيًا، ولم يذهب إلى القصر لتقديمها خطيًا وفق التقاليد. فلا قبل رئيس الجمهورية الاستقالة ولا رفضها ولا طلب تجميدها. وعقدت قمة إسلامية لم تأتِ على ذكر الاستقالة، وواصلت تأييدها كرامي. وبعد ترؤسه اجتماع الحركة الوطنية –وكانت حرب الكرنتينا المسلخ انتهت بتهجير أهلهما– رحّب جنبلاط باستقالة كرامي.

أما الوضع الأمني فكان يواصل تدهوره في العاصمة والمناطق، وقد أُضيف إليه عنصر جديد هو تعرّض بعض ثكنات الجيش في بيروت لهجوم بالأسلحة الثقيلة والهواوين ورشاشات الدوشكا.

وأجرى فرنجية اتصالًا بالأسد، وتردّد انه تناول في مكالمته الهاتفية إمكان تدخّل سورية

لتأمين وقف إطلاق النار، وانه حصل على موافقة مبدئية من الرئيس الأسد.

«إن قوات من الجيش السوري قد دخلت الأراضي اللبنانية»، ومواقف دولية وعربية من هذا التطور: في الساعة الواحدة فجر الثلاثاء ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٦، أدلى وزير الداخلية كميل شمعون بالتصريح التالي:

«إن قوات من الجيش السوري قد دخلت الأراضي اللبنانية من المحورين الشمالي والشرقي للبقاع ومن جهة عكار وهي مجهّزة بالأعتدة الثقيلة والمدافع والمصفحات. إني أطالب الصحافة العالمية بأن تتناول هذا الخبر وأن يُثار لدى الرأي العام العالمي وداخل هيئة الأمم المتحدة لأن هذا التدخّل يهدّد السلام العالمي. إنني بصفتي وزيرًا للداخلية ما زلت أمارس صلاحياتي الرسمية وأطلب من مندوب لبنان الدائم في هيئة الأمم المتحدة أن يبلغ مجلس الأمن عما يحدث في لبنان».

قبل ساعات من تصريح شمعون، أي مساء ١٩ كانون الثاني، أعلن البيت الأبيض في واشنطن أن الرئيس فورد يتابع التطورات في لبنان وان الولايات المتحدة «تعارض أي تدخّل خارجي في شؤون لبنان...».

وفي لندن، أعلنت وزارة الخارجية أنها تتابع الوضع في لبنان بقلق، ولمّحت إلى أن بريطانيا أعدّت مخططات لإجلاء رعاياها.

وفي الأمم المتحدة، دعا الأمين العام كورت فالدهايم شعب لبنان وقادته إلى إنهاء الصراع الدائر.

وفي القاهرة، قال الأمين العام للجامعة العربية إن استقالة رئيس الحكومة «تشير إلى أن الوضع في لبنان يتطوّر إلى الأسوأ...».

هذا قبيل تصريح شمعون حول دخول قوات الجيش السوري. أما بعده مباشرة، أي خلال يوم ٢٠ كانون الثاني:

الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض دعا إلى عقد قمة طارئة في أقرب وقت.

البيت الأبيض في واشنطن أعلن أن قوات من جيش التحرير الفلسطيني دخلت لبنان من سورية وان الرئيس فورد «يتابع الوضع في لبنان بالاعتدال والتعقّل»... (وان الحكومة الأميركية) «لا تملك أي تأكيد بأن قوات سورية دخلت لبنان».

مصدر حكومي في تل أبيب قال: «إن قوات فلسطينية يراوح عددها بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ جندي دخلت لبنان من سورية، لكن الزعماء المسيحيين في لبنان يبالغون في تضخيم التهديد. ويبدو استنادًا إلى معلوماتنا أن ما يقوله وزير الداخلية اللبناني السيد كميل شمعون غير صحيح...».

الجمعية الوطنية الكويتية (البرلمان) عقدت جلسة استثنائية وافقت خلالها على مشروع قرار يقضي بوقف كل مساعدة للحكومة اللبنانية، وعلى تقديم مساعدة طبية وغذائية عاجلة إلى «القوى التقدمية والوطنية» في لبنان، وإلى المقاومة الفلسطينية، داعيًا إلى سحب كل الودائع الكويتية، الحكومية منها والخاصة، من المصارف اللبنانية.

في باريس، أُعلن «ان فرنسا تتابع باهتمام كبير الوضع في لبنان».

وفي بيروت، تراجع شمعون عن تأكيده بأنها «قوات سورية دخلت لبنان»، لكنه قال سواء كانت هذه القوات قوات جيش اليرموك (الفلسطيني) أم قوات سورية، فإنها دخلت من الحدود السورية، ولا يمكنها ذلك «من دون موافقة الحكومة السورية خصوصًا وان ضباط وصف ضباط اليرموك هم سوريون أو ممن تدربوا في صفوف الجيش السوري...».

وتمسّك كرامي باستقالته: «أنا لا أمزح في الاستقالة...». وجنبلاط، بعد عودته من زيارة دمشق (في اليوم نفسه، ٢٠ كانون الثاني) واجتماعه بالرئيس الأسد لمدة خمس ساعات، قال «كانت الزيارة موفقة جدًا جدًا...».

الوفد السوري: في اليوم نفسه، ٢٠ كانون الثاني، وخلال اتصال هاتفي بين الرئيسين فرنجية والأسد، تمّ الاتفاق على إرسال وفد سوري إلى لبنان. وتشكل الوفد برئاسة وزير الخارجية عبد الحليم خدّام، وضمّ رئيس الأركان اللواء حكمت الشهابي واللواء ناجي جميل وزير الدفاع، وباشر مهمته فور وصوله (٢١ كانون الثاني) بالاجتماع إلى رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، ثم انتقل إلى بيت المفتي حسن خالد حيث اجتمع، بحضور المفتي، بالرئيس كرامي والإمام الصدر وعبد الله اليافي وصائب سلام. وبعد ذلك عقد الوفد اجتماعًا مع كمال جنبلاط وقادة المقاومة الفلسطينية في منزل زهير محسن، ثم عاد إلى القصر ليجتمع ثانية بالرئيس فرنجية.

رافق حركة الوفد السوري تصعيد مجنون لعمليات الاشتباكات والقصف (ونهب وسرقة وإحراق) وعلى مختلف الجبهات. ولم يبدأ الوضع يميل إلى الهدوء إلا مع صدور بيان يتضمّن بنود الاتفاق، ونصّ على ما يلي:

«إثر الاتصالات التي قام بها الوفد السوري الهادفة إلى تسوية شاملة للأزمة في لبنان، تمّ الاتفاق بين جميع الأطراف على أسس التسوية السياسية الشاملة للأزمة بكل وجوهها وجوانبها، كما تمّ الاتفاق على ما يأتي:

أولًا: تشكيل لجنة عليا عسكرية لبنانية – سورية – فلسطينية، مهمتها وضع ترتيبات وقف القتال وإعادة الحياة الطبيعية والإشراف على التنفيذ.

ثانيًا: تشكيل عدد من لجان الإشراف الفرعية منبثقة من اللجنة العليا لمراقبة التنفيذ ومتابعته في مختلف المناطق والمواقع.

ثالثًا: تعين اللجنة العليا موعد وقف إطلاق النار وإعلان ترتيبات وقف القتال ومراحل تنفيذها».

وشكلت اللجنة العليا على جناح السرعة، وباشرت عملها فورًا بقرار حاسم قضى بوقف إطلاق النار ابتداءً من الساعة الثامنة مساء ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٦.

أما المهمة السياسية للوفد التي أشار إليها البيان المذكور في مقدمته، فقد أشيعت في حينه معلومات تتحدث أنها تمحورت حول وجوب وضع ميثاق جديد يقوم على «حل عقدة الخوف عند المسيحيين وعقدة الغبن عند المسلمين»، وحسم مسألة رئاسة الجمهورية بإبقائها للموارنة مقابل أن تكون المقاعد النيابية مناصفة وأن يتولى مجلس النواب اختيار رئيس الحكومة.

مواقف داعمة للمبادرة السورية أبرزها رفض فرنجية القمة العربية: قبل ساعات من بدء الوفد السوري مهمته، وأثناءها، تكشفت هذه المواقف عن:

– إعلان كميل شمعون، بعد عقده اجتماعين مع الرئيس فرنجية، أنه تلقّى رسالة من «صديقه» الملك حسين طلب منه فيها التجاوب مع الوساطة السورية.

– في الوقت نفسه، وبعيد مغادرة خدّام دمشق قاصدًا بيروت، كان الملك حسين يعود إلى عمّان إثر زيارة مفاجئة لدمشق ومباحثات مع الرئيس الأسد تركّزت على الجهود السورية في لبنان.

– في الوقت نفسه أيضًا، كان الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركة يصرّح في واشنطن بأن الولايات المتحدة تقدّر بألفين عدد المقاتلين الذين دخلوا إلى لبنان، «وهم ينتمون إلى جيش التحرير الفلسطيني ويعملون في مجموعات صغيرة منتشرة في الأراضي اللبنانية لمساعدة عناصر محلية هنا وهناك».

– كما كان جوزف سيسكو نائب وزير الخارجية الأميركية للشؤون السياسية يقول، في مقابلة أجرتها معه إذاعة «صوت أميركا»: «... إن هناك مقدارًا كبيرًا من إراقة الدماء والعذاب. وليس ثمة من يستطيع أن يعطي جوابًا سهلًا عن هذا الوضع لكننا نقدم دعمًا كليًا لأي جهود تُبذل داخل لبنان لمحاولة تحقيق مصالحة بين الجانبين (وردًا على سؤال حول أنباء دخول قوات فلسطينية إلى لبنان من سورية، قال): معلوماتنا انه كانت هناك بعض التعزيزات بواسطة وحدات فلسطينية، غير أن كل الأطراف المعنية، وأخصّ منها سورية

فضلًا عن اسرائيل، بذلت جهدًا كبيرًا في الآونة الأخيرة لتأكيد الحاجة إلى تجنّب أي مجابهة حول هذا الوضع».

– غير أن الدعم الأهم لمهمة الوفد السوري وللمبادرة السورية جاء من الرئيس سليمان فرنجية الذي حسم مسألة الدعوة التي وجّهها الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض من أجل عقد قمة عربية عاجلة مخصصة للبحث في الوضع اللبناني، وبعث رياض برسالة بهذا الخصوص إلى سفير لبنان في القاهرة محمد صبرا. وجاء الرد اللبناني برسالة اعتذار عن المشاركة في القمة، نقلها محمد صبرا إلى محمود رياض، جاء فيها: «... لقد سبق توجيه هذه الدعوة قيام سورية الشقيقة بوساطة كريمة بين اللبنانيين والفلسطينيين نأمل في أن تحقق الغاية منها...».

فرنجية يرفض استقالة كرامي، مواقف الزعماء اللبنانيين من المبادرة السورية: في ٢١ كانون الثاني، أوصل كرامي استقالته خطيًا إلى رئيس الجمهورية. وفي ٢٤ كانون الثاني، قال: «بعد التطورات التي حصلت إثر الاستقالة خصوصًا بالنسبة إلى زيارة الوفد السوري الشقيق (...) ولأن المصلحة المشتركة تجعل الجميع يهتمون بموضوع الأمن (...) لذلك فقد قابلت رئيس الجمهورية، وقد أبلغني رفضه للاستقالة وطلب مني أن أتابع السير في الطريق الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف (...) لهذا فأنا إذ أقبل الاستمرار في حمل المسؤولية، أقول إن المستقبل لا بد أن يتطلب العمل بوحدة الصف والتعاون...».

وتابع الوفد السوري اتصالاته واجتماعاته بمختلف زعماء ومسؤولي الأطراف اللبنانيين مسيحيين ومسلمين، وبالقادة الفلسطينيين، بعدما كان وصل إلى بيروت خمسون ضابطًا سوريًا من مختلف الأسلحة لتمثيل الجانب السوري في اللجان الفرعية التي نصّ عليها الاتفاق.

ريمون إده اعتبر «ان لبنان وقع تحت الانتداب السوري»، فردّ عليه كمال جنبلاط بقوله: «... اننا لا نعتبر أي عنصر عربي منظم جيش احتلال. ونحن نرحّب بجيش التحرير الفلسطيني وبالمساعدة السورية وبأي قوى نظامية عربية إذا كانت تستطيع أن تخلّصنا من فوضى السرقة والنهب والاعتداءات المختلفة...». ووافقه صائب سلام في تأييد المبادرة السورية.

كميل شمعون قال (٢٥ كانون الثاني): «لا أعترض على التدخّل السوري لأجل الحفاظ على العلاقات الجيّدة بين لبنان وسورية على رغم ما حدث أخيرًا. وأنا أريد أن أكون بنّاءً لا هدّامًا. إذا كان السوريون راغبين في المساعدة لإعادة السلام ففي إمكانهم أن يفعلوا ذلك لأن كل المنظمات الفلسطينية تحت حماية سورية...».

وفي لقاءاتهم، مجتمعين أو منفردين، مع خدّام، ركّز زعماء الموارنة (شمعون، الجميّل، قسيس، شاكر أبو سليمان والدكتور فؤاد الشمالي) على موضوع الضمانات والتطمينات، فكان خدّام حريصًا على أن يشرح لهم كيف أن «أمن سورية من أمن لبنان»، وأن الوجود العسكري إنما هو وجود عابر وموقت و «نبقى هنا ما أردتم أنتم وفي تصرف السلطة اللبنانية...».

واستكمل خدّام لقاءاته بأركان الطائفة الأرثوذكسية (فيما الرئيس الأسد يستقبل، في دمشق، البطريرك الياس الرابع، بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذكس، ٢٦ كانون الثاني) والكاثوليكية، ثم بقادة المقاومة الفلسطينية، تم جنبلاط وشفيق الوزان وابراهيم قليلات ومصطفى معروف سعد ورشيد الصلح وكامل الأسعد.

وفي عددها ٢٦ كانون الثاني، قالت مجلة «فلسطين الثورة» الناطقة بلسان منظمة التحرير الفلسطينية: «إننا نحترم سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية بلا استثناء والتزامنا الكامل بالاتفاقات مع السلطة». وفي اليوم التالي وصلت قافلة طحين إلى مخيم تل الزعتر (المحاصر منذ ٤ كانون الثاني) بمواكبة عناصر من حزب الكتائب.

مجلس الوزراء يشيد بالمبادرة السورية: في ٢٨ كانون الثاني، عقد مجلس الوزراء جلسته الأولى، بعد عودة كرامي عن الاستقالة، في القصر الجمهوري، وناقش المبادرة السورية وأشاد الرئيس فرنجية بجهود خدّام وجميل والشهابي، وأبلغ المجلس عزمه على القيام بزيارة دمشق في وقت قريب، وشرح «الميثاق الوطني الجديد» الذي قال كرامي انه سيُعلن بعد عودة فرنجية من زيارة دمشق.

وفي ٢٩ كانون الثاني، التقى خدّام بياسر عرفات وممثلي الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، وناقشوا بعض الأمور، وفي طليعتها اتفاق القاهرة الذي قال خدّام بعد انتهاء الاجتماع «إن سورية تضمن تنفيذه».

وانعقدت القمة الإسلامية بحضور خدّام (٣٠ كانون الثاني)، وأجّلت قرارها في موضوع الإصلاح السياسي في انتظار زيارة فرنجية لدمشق. وفي اليوم نفسه قال خدّام: «... نحن باقون هنا كوفد سوري إلى أن يتثبت وقف إطلاق النار نهائيًا».

قمة مارونية تعلن قيام «جبهة الحرية والإنسان» وتؤيّد المبادرة السورية: في لقاء مع «التجمّع التقدمي اللبناني» عقد في منزل نقيب الصحافة رياض طه (٣١ كانون الثاني ١٩٧٦) قال خدّام إنه «تمّ الاتفاق على كل شيء من رئاسة الجمهورية إلى رئاسة الحكومة إلى المجلس النيابي إلى المجلس الاقتصادي وغير ذلك (...). وان أميركا عملت حساباتها عندما أعلنت سورية أنها ستمنع التقسيم بالقوة (...) وان المقاومة الفلسطينية أكّدت خطيًا التزامها بالاتفاقات...».

في اليوم نفسه ٣١ كانون الثاني، وفي اليوم التالي الأول من شباط، عقد أقطاب الموارنة اجتماعي قمة (شمعون، الجميّل، قسيس، شاكر أبو سليمان، فؤاد الشمالي، شارل مالك والشاعر سعيد عقل، وحضر الاجتماع الثاني لوسيان دحداح) توّجا بإعلان قيام «جبهة الحرية والإنسان في لبنان» تتوحّد فيها الأحزاب والمنظمات المارونية. وفي بياني القمة ترحيب بالمبادرة السورية والإعراب عن الاستعداد للحل السياسي مع اشتراط «استعادة الأمن والسيادة على كل الأراضي اللبنانية».

اطمأن عبد الحليم خدّام إلى إشادة القمة المارونية بالمبادرة السورية. ثم فوجئ، مساء الأول من شباط، بموقف كمال جنبلاط عقب اجتماع للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، حيث أدلى بتصريح مطوّل أعاد فيه التركيز على النقاط الواردة في برنامج هذه الأحزاب المرحلي للحل السياسي في لبنان، وهي نقاط تذهب إلى أبعد من النقاط الواردة في المبادرة السورية، من حيث تشديدها على إنشاء محكمة دستورية وإلغاء المذهبية الطائفية كخطوة لإلغاء الطائفية السياسية وتنفيذ التمثيل النسبي... مشترطًا موافقة الفريق الآخر.

ونقل خدّام تصوّر جنبلاط للحل إلى الرئيس الأسد (٣ شباط) الذي بدا أنه أعطى أولوية للقائه الموشك مع الرئيس فرنجية. فعاد الأسد وأوفد خدّام من جديد إلى بيروت. فتوجّه فور وصوله إلى بكركي وعقد اجتماعًا مع البطريرك خريش، قال بعده إن الرئيسين فرنجية والأسد «اتفقا على تسوية كاملة» للأزمة اللبنانية.

لقاء فرنجية – الأسد (٧ شباط ١٩٧٦): ترتيبات زيارة فرنجية لدمشق ترافقت مع إجراءات أمنية صارمة ودقيقة ساهمت بها المقاومة الفلسطينية التي قالت إنها «لن تسمح بتعكير جو القمة اللبنانية – السورية». وهذه الزيارة هي الثالثة لفرنجية لدمشق، بعد الأولى في آذار ١٩٧١ والثانية في كانون الثاني ١٩٧٥، واصطحب معه فيها رئيس الحكومة رشيد كرامي، ولوسيان دحداح وكارلوس خوري المدير العام في رئاسة الجمهورية والعقيد انطوان دحداح المدير العام للأمن العام.



لقاء الأسد وفرنجية (شباط ١٩٧٦).

وفي البيان الصحافي الذي أُذيع عقب لقاء الرئيسين، أن الرئيس اللبناني أعرب «عن عمق شكره وتقديره للموقف الأخوي الذي وقفته الجمهورية العربية السورية بقيادة الرئيس حافظ الأسد وعن شكره للمبادرة العربية السورية التي أسفرت عن انفراج المحنة التي اجتازها لبنان (...) وقد تمّ في هذه المحادثات... بحث الوسائل والطرق الكفيلة باستمرار الهدوء (...) كما تمّ عرض الاتصالات التي جرت مع منظمة التحرير الفلسطينية لتنفيذ اتفاق القاهرة... كما أكّد الجانب السوري ضمان سورية تنفيذ الاتفاق نصًا وروحًا...».

وتجدر الإشارة إلى أن لقاء الرئيسين تضمّن خلوة بينهما لم يشركا فيها كرامي ولا خدّام، وأُحيطت بسرية. ومن التسريبات التي يقال عنها أحيانًا انها من «مصادر موثوقة» ما يفيد أن الخلوة تركزت على موضوع الوجود الفلسطيني العسكري في لبنان وعلى تلك العلاقة التي باتت «عضوية»

بين كمال جنبلاط ومعه الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية وبين المقاومة الفلسطينية.

في أعقاب القمة، عبّر جنبلاط عن مخاوفه من انتكاس القمة نتيجة استمرار أعمال الخطف والقنص والقتل وعمليات التهجير. وكذلك عبّرت المقاومة الفلسطينية عن مخاوفها من احتمال وجود مخطط لتذويب القضية الفلسطينية في العالم العربي.

لقاء عرفات – الأسد (٨ شباط ١٩٧٦): في اليوم التالي، التقى الأسد عرفات ومعه قادة تنظيمات المقاومة باستثناء تلك التي دُرج على تسميتها بـ«المتطرفة» أو «الرافضة». وشارك في هذه القمة رجل المبادرة السورية عبد الحليم خدّام. وبدا واضحًا أن الموضوع الأساسي في هذه القمة إنما هو الموضوع اللبناني والمبادرة السورية فيه.

ولدى عودة القادة الفلسطينيين، برز موقف الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط الذي قال: «إننا كحركة وطنية سنتابع الصراع السياسي والديمقراطي والنضال الشعبي لاستكمال طريقنا إلى تحقيق البرنامج المرحلي للإصلاح السياسي...»، فيما رحّب شمعون والجميّل بقمة فرنجية – الأسد وبالمبادرة السورية.

في الأثناء، انصبّ الاهتمام على الإعداد لـ«الوثيقة الدستورية» التي سيذيعها الرئيس فرنجية، وعلى معالجة قضايا اجتماعية على رأسها مسألة التهجير.

«١٣ ألف قتيل» ومسؤولية فرنجية على لسان ريمون إده: مساء ١٣ شباط ١٩٧٦، وقبل يوم واحد من إذاعة «الوثيقة الدستورية» على لسان الرئيس فرنجية، عقد العميد ريمون إده مؤتمرًا صحافيًا ألقى في مقدمته بيانًا قال فيه: «إنني اعتبر أن رئيس الجمهورية سليمان فرنجية هو المسؤول

الأول عن الاقتتال الذي حدث وذهب ضحيته ١٣ ألف قتيل و٤٠ ألف جريح وعن آلاف الأيتام، وخسائر مادية تقدّر بنحو ٢٥ مليار ليرة لبنانية فضلًا عن أعمال النهب والسلب والتهجير...».

وبعد أن عدّد إده ما اعتبره «أخطاء» الرئيس منذ حادثة فردان في نيسان ١٩٧٣، خاصة لجهة تصرفه إزاء الجيش والمقاومة الفلسطينية، أوضح أن الحزب الذي يرئسه (حزب الكتلة الوطنية) لم يشترك في المعارك «لأنه اعتبر أن هذه المعارك كانت تهدف، في ما تهدف، إلى تقسيم لبنان، وفي ذلك مؤامرة اسرائيلية لا فائدة منها للشعب اللبناني، خصوصًا الفئة المسيحية...». وأكّد إده، في بيانه، جملة من المبادئ الأساسية: لبنان دولة عربية، وجوب المحافظة على النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني وعلى الاقتصاد الحر المراقب والمبادرة الفردية وتحقيق الديمقراطية الاشتراكية (العدالة الاجتماعية)، ووجوب علمنة الدولة، والتزام عدالة القضية الفلسطينية. أما بالنسبة إلى الوجود الفلسطيني والعمل الفدائي على الأرض اللبنانية، فقال إده إن اتفاق القاهرة نصّ عليهما ووقّعه الجانب اللبناني في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، ووافق عليه مجلس النواب بالأكثرية في جلسة ٤ كانون الأول ١٩٦٩، فأصبح بذلك وجودهما وجودًا شرعيًا.

الوثيقة الدستورية (١٤ شباط ١٩٧٦): كل ما مهّد لإعلان هذه الوثيقة أوحى بأنها ستكون حدثًا تاريخيًا قد ينهي الحرب اللبنانية، كما ستكون تتويجًا للدور السوري (حتى تاريخه). فمنذ صباح ذلك اليوم، بدأ القصر الجمهوري يعيش نشاطًا سياسيًا محمومًا. أول الواصلين إليه كان الرئيس كميل شمعون، وتبعه الأمير مجيد أرسلان، ثم وصل رئيس الحكومة رشيد كرامي، ثم الوزيران فيليب تقلا وغسان تويني، وبعدهما عادل عسران. وعقدت جلستان



الرئيس فرنجية لحظة إذاعته الوثيقة الدستورية.

لمجلس الوزراء، واحدة قبل الظهر والثانية بعده. في الأولى، ظهر تباين في الموقف بين كرامي الذي رأى أن يستمر العرف القائم بالنسبة إلى طائفة الرئاسات الثلاث من دون الحاجة إلى تأكيد ذلك في الوثيقة الدستورية، في حين أكّد شمعون على ضرورة تكريس الرئاسة الأولى للموارنة في الوثيقة بحيث يطمئن الموارنة وينزع القلق من نفوسهم.

وأثناء انعقاد الجلسة، في الواحدة بعد الظهر (كان المجلس غائبًا عن انعقاد أي جلسة منذ شهور عديدة)، وصل إلى القصر الوفد السوري المؤلف من عبد الحليم خدّام وزير الخارجية، واللواء ناجي جميل نائب وزير الدفاع، واللواء حكمت الشهابي رئيس الأركان. وعقد فرنجية وكرامي وشمعون اجتماعًا بالوفد السوري الذي نجح في إقناع الفريقين بحلحلة الموقف من النقطة مثار الخلاف، بحيث يذيع الرئيس الوثيقة بشكل رسالة موجّهة إلى اللبنانيين، وأن تكون الصيغة بالنسبة إلى الرئاسات الثلاث على شكل تأكيد على العرف القائم.

وعقد مجلس الوزراء جلسة ثانية (بعد ظهر اليوم نفسه، ١٤ شباط ١٩٧٦) نوقشت فيها طريقة

إذاعة الوثيقة ووسائل إحالتها على مجلس النواب. وغادر الوفد السوري القصر، وزار مقر العمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية حيث عقد اجتماعًا مع ياسر عرفات حضره، من قادة المقاومة، أبو إياد (صلاح خلف) وزهير محسن ونايف حواتمه وأبو حسن علي سلامة. ثم زار المفتي حسن خالد.

أُذيع تسجيل الوثيقة الدستورية في العاشرة ليلًا (١٤ شباط ١٩٧٦)، وبصوت الرئيس فرنجية، وكان معه في القصر الوفد السوري. وأهم ما جاء فيها:

– إن لبنان «بلد عربي سيد حر مستقل». وهذه المرة الأولى التي يُشار فيها رسميًا إلى عروبة لبنان بـ«الكامل»، إذ كان «ذا وجه عربي» منذ ١٩٤٣.

– «التأكيد على العرف القائم بتوزيع الرئاسات الثلاث فيكون رئيس الجمهورية مارونيًا ورئيس المجلس النيابي مسلمًا شيعيًا ورئيس الوزراء مسلمًا سنّيًا».

– أكدت الوثيقة نقاطًا إصلاحية، من انتخاب رئيس الحكومة من قبل مجلس النواب إلى المناصفة في المقاعد النيابية إلى إلغاء طائفية الوظيفة.

– تضمنت الوثيقة، للمرة الأولى في نص رسمي، الاعتراف بأن لبنان يعيش في ظل منطقين متضادين، منطق الشرعية ومنطق الثورة (المقاومة الفلسطينية)، وتحكم بينهما الاتفاقات: «أو كان الفلسطينيون في حاجة إلى التذكير بأن تواجد منطق الثورة الفلسطينية ومنطق الشرعية اللبنانية على أرض متماسكة ضيّقة، كأرض لبنان التي ليست، في الأصل، أرض الثورة بالذات، بأن هذا التواجد كان يفرض مزيدًا من إمعان النظر والتحسّب والاحتراز لئلا يصطدم المنطقان فيحصل التفجّر، وبأن الوضع، اليوم، يفرض مزيدًا من الحرص على الالتزام بالاتفاقات والتقيّد بتنفيذها ولا سيّما اتفاق القاهرة».

ردود على الوثيقة: الرئيس صائب سلام رفضها على أساس «أن لبنان الجديد والعمل على إرساء قواعده لا يمكن أن يتم من قبل الأشخاص الذين يتحملون المسؤولية الأولى في ما وقع فيه من محنة...».

كمال جنبلاط و«الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية» تحفّظوا وآثروا التريّث؛ ثم عاد جنبلاط وأعلن موافقته بعد اجتماعه بعبد الحليم خدّام، ومن بعده بالإمام موسى الصدر.

عبد الله اليافي رأى «أن النقاط الايجابية في الوثيقة دون طموحنا، وأن أبرز سلبياتها هو تكريس الطائفية...».

المعارضة الرئيسية والحادة للوثيقة جاءت من الطرف المسيحي. فقبيل إذاعة الوثيقة على لسان الرئيس فرنجية، كان الأباتي شربل قسيس رئيس المؤتمر الدائم للرهبانيات اللبنانية وأحد أركان «جبهة الحرية والإنسان» يعقد مؤتمرًا صحافيًا يذيع فيه وثيقة أخرى وقّعها هو وبقية أركان الجبهة (كميل شمعون، بيار الجميّل، فؤاد الشمالي، سعيد عقل، شاكر أبو سليمان، شارل مالك)، وأكدوا فيها على استعادة سلطان القانون و«الجهر بأن اللبنانيين هم وحدهم مقرّرو مصيرهم...». وهذا الرفض لدور عبد الحليم خدّام ووفده السوري في عملية إخراج الوثيقة الدستورية، ذهب فيه الشيخ بيار الجميّل رئيس حزب الكتائب إلى أبعد عندما صرّح أنه «بعدما أصبح التغيير عملية إكراه صريحة فإن المسلمين هم المسؤولون عن إحياء الصيغة اللبنانية...». وفي تصريح آخر قال إن «الوثيقة ليست لمصلحة لبنان... وهي كرّست الطائفية بعدما كنا نسعى إلى محاربتها. وأتمنى ألا يمسّ الدستور».

العميد ريمون إده قال: «كان على رئيس الجمهورية أن يقول الحقيقة – وهو يعرفها – التي من أجلها تقاتل اللبنانيون أو بعض اللبنانيين مع بعضهم الآخر وبعض اللبنانيين مع بعض الفلسطينيين طوال عشرة أشهر». ورفض إده (١٩ شباط ١٩٧٦) لقاء عبد الحليم خدّام في

منزل زهير محسن على طريق المطار قائلًا: «... من يريد مقابلتي فباب منزلي مفتوح للجميع».

وفي الوقت الذي كان يتوجّه فيه عبد الحليم خدّام (الجمعة، ٢٠ شباط ١٩٧٦)، إلى دمشق لإطلاع الرئيس الأسد على نتائج مهمته تمهيدًا لوضع خطة التحرّك المقبل، كان مفتي الجمهورية حسن خالد يقول في خطبة الجمعة إن الوثيقة الدستورية «مجرد تسوية مرحلية... المهم فيها انها أوقفت الاقتتال، وهي مجموعة مبادئ تصلح لكل شيء وللاشيء...».

الموافقة التامة على الوثيقة الدستورية جاءت في تعليق للإمام موسى الصدر، في أعقاب اجتماعه بالوفد السوري: «إن الوثيقة تضمنت الكثير مما لم يكن مطروحًا في الاجتماعات التحضيرية والمشاورات التي مهّدت لها... لقد جاءت الوثيقة نهاية لمأساة الاقتتال الأهلي...» (١٦ شباط ١٩٧٦).

ثم كانت، في اليوم نفسه (١٦ شباط) المفاجأة في البيان الذي أصدره حزب الكتائب وأيّد فيه (على عكس تصريحات زعيمه قبل يوم واحد) الوثيقة: «إن العناوين التي وردت في الوثيقة تصلح أساسًا للتفاهم الوطني».

«حرب الثكنات» تطيح البحث في حكومة جديدة ويتوقف كل كلام على الوثيقة الدستورية:

فور صدور الوثيقة ظهر اتجاه واضح لتأليف «حكومة الوثيقة»، وأيّد هذا الاتجاه كميل شمعون وبيار الجميّل والرئيس سليمان فرنجية، في حين لم يبدِ كمال جنبلاط ومعه «الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية»، حماسة لموضوع الحكومة على أساس أن تأليفها يعني رفع الحظر عن حزب الكتائب، الحظر الذي كان أحد أسباب استمرار الحرب اللبنانية منذ اندلاعها قبل عشرة أشهر.

عاد عبد الحليم خدّام إلى بيروت بعد ٤٨ ساعة من مغادرته إياها، أي عاد في ٢٢ شباط، وعقد فور وصوله اجتماعًا في المختارة مع كمال جنبلاط حضره عرفات وأبو إياد وأبو صالح، وتركّز بحثهم على «ملف الجيش» وفقًا لمقررات مجلس الوزراء (٢١ شباط) الذي كان – بعد استماعه لقائد الجيش العماد حنا سعيد ورئيس الأركان العميد موسى كنعان والعميد مصطفى أبو الجود والعقيد جول بستاني رئيس الشعبة الثانية حول تقويم شامل لحالة الجيش ووضع العسكريين الذين تركوا الخدمة (الملازم أول أحمد الخطيب وبعض الضباط والجنود الذين التحقوا بحركته التي سمّاها «جيش لبنان العربي») – اتخذ قرارًا بإعادة العسكريين الذين لم يرتكبوا جرائم فردية أو جرائم قتل في الثكنات. وقد زادت قضية هؤلاء العسكريين من تعقيدات موضوع تأليف الحكومة. وغادر خدّام إلى دمشق في ٢٦ شباط (١٩٧٦).

وإلى قضية العسكريين انضافت قضية عسكرية أخرى هي قضية «اللجنة العسكرية العليا» التي تألفت لردع المخالفات. وفي ٢ آذار ١٩٧٦، حسم الرئيس رشيد كرامي الجدل حول دستورية هذه اللجنة بتعيين قائد الجيش العماد حنا سعيد رئيسًا لها. وتمّ التفاهم على أن تبدأ اللجنة عملها يوم ٥ آذار مسلّحة بصلاحيات تسمح باستعمال أقصى الشدة لقمع المخالفات ومقاضاة المخالفين.

وبينما الجيش اللبناني يستعد لتنفيذ الخطة الأمنية، تدهور الوضع الأمني فجأة في عكار وبالذات في منطقة القبيات التي طوّقتها عناصر تابعة للرائد أحمد المعماري (ليل ٤–٥ آذار)، فقامت عناصر (غالبيتهم من منطقة القبيات) بحركة تمرّد في ثكنة صربا (ساحل كسروان) امتدّت إلى القاعدة البحرية في جونية، وانضمّت إليها عناصر من الميليشيات ووقعت حوادث خطف. وطمس موضوع الجيش، بما يحدث في ثكناته وبحركة «جيش لبنان العربي»، موضوع تأليف حكومة جديدة. ثم بدأت الأنباء ترد إلى بيروت عن انتقال «حرب الثكنات» إلى الجنوب، وتزايدت حوادث الخطف... ولم يعد أحد يتحدث عن الحكومة ولا عن الوثيقة الدستورية.

غليان ١٠-١٢ آذار ١٩٧٦ (إنقلاب الأحدب): أحداث هذين اليومين تمحورت حول «الجيش اللبناني». وهذه أهم أحداث يوم ١٠ آذار ١٩٧٦:

– قائد سلاح الطيران اللبناني العقيد جورج غريب يخرج عن «المألوف العسكري اللبناني» ويذيع بيانًا يطالب بحكومة متوازنة وعفو عام عن العسكريين باستثناء الذين قاموا بجرائم قتل. وضباط يوقّعون عريضة تطالب بتطبيق القانون بشدة على جميع العسكريين الذين يخالفون أنظمة الجيش. ونداء يوقّعه ٧٠ ضابطًا ويوجّهونه إلى قيادة الجيش ويطالبون بحل سريع يضمن وحدة الجيش. وبيان ضباط في القيادة يذكّر بالتزام الجيش قسمه وتمسّكه بالمؤسسات. وبيان قائد الجيش حنا سعيد بشكل نداء يوجّهه إلى العسكريين المتمردين طالبًا منهم العودة وملزمًا نفسه بالحصول على عفو عنهم.

– «جيش لبنان العربي» يسيطر على ثكنة الخيام (أقرب ثكنة عسكرية إلى الحدود مع إسرائيل وتشرف على سهل الحولة والجولان، وهي من أقدم الثكنات العسكرية). ثم على ثكنة مرجعيون. وفي الشمال، الرائد أحمد معماري يقتحم، تسانده «حركة ٢٤ تشرين» بقيادة فاروق المقدم، ثكنة عرمان قرب طرابلس. وستة ضباط يعلنون انفصالهم عن قيادة الجيش وقيادة موقع الشمال. وقبل يوم واحد، كانت ثكنة راشيا سقطت أيضًا بيد جيش لبنان العربي.

– اجتماعات عدة وخلوات يعقدها الوفد السوري (برئاسة عبد الحليم خدّام): مع ضباط قيادة الجيش، مع الرئيس فرنجية، مع رئيس الحكومة رشيد كرامي، مع «الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية»، والمقاومة، ومع رئيس الجمهورية مجددًا بحضور كميل شمعون وغسان تويني ولوسيان دحداح، ومع جنبلاط، والمقاومة (خاصة زهير محسن)... وكان يتخلل هذه الاجتماعات اتصالات يجريها الوفد بعاصمته دمشق.

– مجلس الوزراء يستمع إلى تقرير من وفد قيادة الجيش، ويفوّض رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة اتخاذ ما يريانه مناسبًا لحل أزمة الجيش.

– حديث حكومة جديدة «مرتقبة» يبقيه كمال جنبلاط مطروحًا ومؤكّدًا على ضرورة إشراك ممثل عن الكتلة الوطنية، ويتصل بريمون إده متفقًا معه على الاجتماع في اليوم التالي قبل اجتماع جنبلاط وخدّام.

– الكتائب، على لسان زعيمها بيار الجميّل، تحذّر من فشل الوساطة السورية: «إذا نجحوا في شق الجيش تكون إسرائيل قد فرضت التقسيم».

– «جبهة الحرية والإنسان» تجتمع وتصدر بيانًا جاء فيه، على لسان الأباتي شربل قسيس: «... على رغم ما يقال عن جيشنا يبقى هو المؤسسة الوحيدة التي تبرهن عن حقيقة لبنان وتجسدها حقيقة التعايش والأخوّة بين

العميد أول الركن عزيز الأحدب (إلى يسار الصورة) والعماد سعيد نصر الله.

جميع اللبنانيين، وجدّدنا الثقة بهذا الجيش لأنه سيكون بالمرصاد لكل انفصالي يرمي إلى شق الصف ووحدة الوطن...».

– إنعام رعد، رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي، يقول في مؤتمر صحافي: «... ووحدة الجيش لن تتحقق بالقمع ولا بالتسويات بل بتغيير سياسة الدولة الدفاعية ووعي ارتباط لبنان بالمصير القومي العام وبالمسألة الفلسطينية بالتحديد».

وأبرز أحداث اليوم التالي، ١١ آذا ١٩٧٦:

– مقتل قائد منطقة الشمال العقيد الركن عبد المجيد شهاب قرب البترون، وكان برفقة العميد الركن فرنسوا جينادري والعقيد أحمد الحاج. بلبلة وأنباء عن عمليات انتقامية في طرابلس وقرى الشمال، وعن اشتداد المعارك بين زغرتا وطرابلس.

– أنباء المساء: اجتماع صاخب بين الوفد السوري (خدّام واللواء ناجي جميل واللواء حكمت الشهابي، انضمّ إليه العقيد علي المدني والعقيد محمد الخولي من ضباط الجيش السوري) مع رئيس الجمهورية فرنجية في قصر بعبدا، أعقبه اجتماع الوفد، في وزارة الدفاع، مع قائد الجيش العماد حنا سعيد وضباط الأركان وضباط سلاح الطيران، غادر بعده خدّام بيروت وقد قطع الأمل من إمكان التوفيق بين فرنجية وقيادة الجيش، وانه استعجل المغادرة كي لا ينفجر الموقف بشكل انقلاب يقع في وجود الوفد السوري ويخلق المزيد من الإحراج.

– أنباء، في الوقت نفسه، تفيد ان إنذارًا وجّهه قائد الجيش إلى رئيس الجمهورية يطلب منه الاستقالة فورًا، وأن رئيس الحكومة (رشيد كرامي) قدّم استقالته، وأن حالة من الغليان (وإطلاق نار) في ثكنات الجيش في بيروت.

– النبأ الأول في النشرة الأخبارية، الساعة الثامنة والنصف مساءً، على القناة ٧ التلفزيونية الكائنة في تلة الخياط قرب كورنيش المزرعة، ينفي الاستقالات الثلاث: لرئيس الجمهورية، لرئيس الحكومة ولوزير الداخلية. وبعد ثوان ظهر العميد الأول الركن عزيز الأحدب وبدأ يتلو «البلاغ رقم ١» (الأول في نوعه في لبنان، والأشبه بالبلاغات التي عرفتها سورية الخمسينات والستينات)، ومما جاء فيه: «... أطلب من الحكومة اللبنانية أن تقدم استقالتها خلال ٢٤ ساعة، وإلا اعتبرت بحكم المستقيلة... ومن فخامة رئيس الجمهورية، محافظةً على الوحدة اللبنانية أن يمتثل بزميله الشيخ بشارة الخوري، ويقدم استقالته من سدة الرئاسة وإلا اعتبر بحكم المستقيل (...) أُعلن حالة الطوارئ في البلاد (...) أدعو مجلس النواب خلال سبعة أيام من تاريخ هذا القرار إلى انتخاب رئيس جديد للبلاد (...) أطلب إلى جميع القوات المسلحة أن تطلق النار فورًا على كل من تحدثه نفسه القيام بأعمال الشغب (...) أؤيّد المبادرة السورية الأخوية بكل قواي (...) أعلن الالتزام بالاتفاقات السابقة المعقودة بين السلطة اللبنانية وإخواننا الفلسطينيين...».

– فور إنهاء الأحدب قراءة «البلاغ رقم واحد» جرى إطلاق نار بغزارة ابتهاجًا، وتوالت إذاعة برقيات التأييد، وما لفت فيها برقية من «اتحاد الطلبة الفلسطينيين في الجامعة الأميركية» انتهت بالعبارة المألوفة والمعروفة لحركة فتح، وهي «وإنها لثورة حتى النصر».

– من أنباء وتعليقات الصحافة فُهم أن رئيس الحكومة رشيد كرامي، كان من ضمن بضعة أشخاص مدنيين وعسكريين يتوقعون إذاعة «البلاغ رقم واحد»، وكان «اختفى» عن الأنظار منذ بعد الظهر (١١ آذار) بعد أن صرّح بقوله: «صمدت حتى اللحظة الأخيرة وبتّ يائسًا أمام المواقف الرافضة فاتخذت الموقف الأخير سائلًا الله أن يُلهم الربان». وكذلك ان عبد الحليم خدّام وأعضاء الوفد السوري غادروا بيروت وقد يكونون على معرفة أن «البلاغ رقم واحد» سيذاع. وكان الشيخ بيار الجميّل زار قبل الظهر وزارة الدفاع وتمنى على القادة العسكريين التريّث «لأن الخطر يكمن في إحراج الفريق المنضبط لإخراجه». وريمون إده صرّح، قبل الظهر أيضًا، «ان الجيش

يذهب اليوم ضحية رئيس الجمهورية ووزير الداخلية». وكمال جنبلاط بعد اجتماع مع قادة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، قبل أربع ساعات من إذاعة البلاغ، صرّح: «... أصبح من الضرورة... أن يتنحى رئيس الجمهورية بعدما قتل في عهده الآلاف...». فالقول إن البعض كان يعرف مسبقًا كمعلومات أو كافتراض ان البلاغ سيُذاع في أي لحظة، قول صحيح إلى حد، قياسًا على أحداث اليومين ١٠ و١١ آذار.

– كان وزير الداخلية، كميل شمعون، وكمال جنبلاط أبرز الذين سارعوا إلى رفض «التمرّد». شمعون قال إنه «مع الشرعية والنظام البرلماني والحرية السياسية وأدعو الشعب اللبناني إلى رفض هذه الحركة...». وكمال جنبلاط أصدر بيانًا: «نحن ضد أي انقلاب عسكري (...) إن الجيش قوة صامتة ويجب أن تبقى صامتة (...) طبعًا إن رئيس الجمهورية يجب أن يستقيل ولكن بغير هذا الأسلوب (...) لا شك أن الوضع في الجيش أصبح لا يُطاق بسبب تصرفات رئيس الجمهورية، لكن مواجهة الرئيس يجب أن تتم بالأسلوب ذاته الذي استخدمه سابقًا القائد فؤاد شهاب يوم كان في قيادة الجيش، فكان موقفه الصامد سببًا في استقالة رئيس الجمهورية من دون بيانات ولا بلاغات...».

– استمع الرئيس سليمان فرنجية إلى البلاغ، وكان معه وزير الداخلية كميل شمعون ورجل الأعمال بطرس الخوري والنائب رينيه معوّض. وبدأ على الفور يستعد لمواجهة الموقف، وأمر أن تتم السيطرة على محطة التلفزيون في الحازمية وعلى إذاعة بيروت في عمشيت، وأذاع، بعد ٤٥ دقيقة من منتصف الليل، رسالة إلى اللبنانيين: «... يدعونا الواجب الوطني إلى التصدّي لهذه الحملات التي لا غرض لها سوى تفكيك هذا الوطن وتقسيمه...». ونقلت الصحف، صبيحة اليوم التالي (١٢ آذار) على لسان آخر زوّاره ليلًا ان الرئيس «على استعداد للاستقالة ولكن شرط أن يجتمع مجلس النواب ويصوّت على طلب بذلك بأكثرية الثلثين...».

– في اليوم التالي، ١٢ آذار، عقد الأحدب مؤتمرًا صحافيًا، شدّد فيه على أنه ورفاقه غير طامعين في الحكم، ودعا السياسيين إلى الاتفاق في ما بينهم، وأشار إلى ان قيادة الجيش تؤيّد حركته، ونقل عن لسانها ضرورة تشكيل حكومة من السياسيين وضرورة العودة إلى الوساطة السورية. واتصل بمفتي الجمهورية حسن خالد طالبًا بركته، فاكتفى المفتي بالإجابة «الله يوفق». وكرّر جنبلاط باسم الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ضرورة استقالة رئيس الجمهورية؛ في حين رأى الشيخ بيار الجميّل عدم جواز المسّ برئاسة الجمهورية. والموقف نفسه كرّره كميل شمعون. لكن تأييد سعيد عقل و«أبو أرز» (قائد حرّاس الأرز) وفؤاد الشمالي لحركة الأحدب أحدث شرخًا في «جبهة الحرية والإنسان». وأصدر الأحدب عددًا من البلاغات محورها اعتبار رئيس الجمهورية «بحكم المستقيل»، وعلى هامشها اجتماعات يعقدها النواب للطلب من رئيس الجمهورية تقديم استقالته، وتميّز البلاغ رقم ٦ بتوجّهه إلى المقاومة الفلسطينية وإلى الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية و«جيش لبنان العربي» أملًا بتأييد هذه القوى للحركة، خاصة وأن جيش لبنان العربي كان يوسّع دائرة سيطرته ويدخل بعض ثكنات بيروت متحالفًا مع ابراهيم قليلات الأمين العام لحركة الناصريين المستقلين (وجناحها العسكري «المرابطون»).

– في اليوم نفسه، ١٢ آذار، كانت العزلة تخيّم على القصر الجمهوري، وكان نجل الرئيس، طوني فرنجية، ولوسيان دحداح يجريان اتصالات بدمشق لمساندة الرئيس، وفُهم أن الوساطة السورية ستعود، لكن شيئًا رسميًا حول هذا الموضوع لم يذكر في دمشق. وكان الرئيس فرنجية ونجله طوني، يهتمان بالجانب العسكري. فأنشآ قوات خاصة بهما (فصائل من الجيش وتنظيم «المردة»). إذ فُهم عن الرئيس فرنجية أنه إذا كانت التعبئة تسمح بمجابهة فإنه سيخوضها؛ أما إذا كانت سورية لن تسانده وسيتخلى عنه حلفاؤه (شمعون والجميّل والقسيس...) فإنه سيرضخ وسيودّع بخطاب إلى اللبنانيين.

العريضة النيابية: ١٣ آذار ١٩٧٦ كان يوم العريضة اللبنانية التي وقّعها ٦٦ نائبًا تطالب الرئيس سليمان فرنجية بالاستقالة حفاظًا على الشرعية وفاعلية المؤسسات الدستورية (لم يوقّعها نواب حزب الوطنيين الأحراب –كميل شمعون– ونواب حزب الكتائب، والنواب «الأنصار» الذين تربطهم بفرنجية صلات قربى ومصالح، وكذلك لم يوقّعها ريمون إده رغم انه كان من أول المطالبين باستقالة الرئيس). لكن الرئيس لم يمتثل لإرادة المجلس النيابي، وأبلغ ذلك إلى رئيس المجلس كامل الأسعد وإلى النواب الذين زاروه: «أنا رئيس الجمهورية الشرعي ولن أستقيل (...) لست أنا الذي أوصل البلاد إلى ما وصلت إليه. لماذا تريدون أن أكون كبش محرقة. كرامي هو الذي مزّق الجيش وجعله يتفسّخ. أنا ماذا فعلت؟ فرضوا علي أن أنقل محافظ الجنوب. فرضوا علي تغيير قائد الجيش. فرضوا عليّ رشيد كرامي على أساس انه يحل المشكلة وينزل الجيش. اتهموني بأني وراء باخرة السلاح (الأكوا مارينا، قرب جونية). إذا كنت أنا سمحت للمسيحيين أن يحصلوا على بعض السلاح مقابل بحر السلاح الذي يصبّ عند كل الفئات ومئات شاحنات الأسلحة والذخيرة، هل هذه جريمة؟ هم الذين أوصلوا الحالة إلى ما هي عليه».

في اليوم نفسه، طوّق انطوان بركات، أحد الضباط الموالين لفرنجية في الجيش، تعاونه عناصر من حزب الوطنيين الأحرار، ثكنة كتيبة المصفحات في الفياضية (القريبة من وزارة الدفاع ومن القصر الجمهوري)، وأعلن تأييده للشرعية. لكن قائد الثكنة وقائد المدرسة الحربية العميد الركن فرنسوا جينادري أعلن أنه باق فيها مع الضباط والأفراد وأنهم لن ينضموا إلى حركة العقيد بركات.

وفي الدقائق الأخيرة من اليوم نفسه (١٣ آذار) حدثت مفاجأة في منتهى الأهمية، إذ أُعلن في دمشق وباريس أن الرئيس حافظ الأسد أرجأ زيارته لفرنسا «بسبب تطوّر الوضع في لبنان». وذلك بعد قليل من اتصال فرنجية بالأسد، ما جعل الأول يطمئن إلى موقف الأسد منه، ويرفض استلام عريضة الـ ٦٦ نائبًا معتبرًا إياها غير شرعية ومتهكمًا على النواب وتواقيعهم. ثم بدأ وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام اتصالاته بالمسؤولين (الأسعد، كرامي، بيار الجميّل)، وعقد حزب الكتائب، في ١٤ آذار، اجتماعًا استثنائيًا، أصدر في نهايته بيانًا دعا إلى توحيد الجيش ومتابعة المبادرة السورية وبقاء الرئيس في سدة الرئاسة حتى انتهاء ولايته. وأيّده حزب الأحرار في بيان أذاعه رئيسه كميل شمعون، في حين تمسّك الأحدب بموقفه وهدّد بالحسم العسكري. واستمرت الحالة في تجاذب طوال نهار ١٤ آذار، إلى أن بدأت تنقلب في آخره لمصلحة



من يمين الصورة، صائب سلام، كامل الأسعد، رشيد كرامي، عادل عسيران وبيار الجميّل.

الرئيس فرنجية عندما عاد الأباتي قسيس، وكذلك الرابطة المارونية، عن موقفهما السابق وأيّدا بقاء الرئيس فرنجية، كما لم يأتِ البيان الذي أذاعه قائد الجيش العماد حنا سعيد على ذكر لاستقالة الرئيس حرصًا من القيادة «على سلامة الوطن والمؤسسات...». وتلقّى الطرف المسيحي، في الحرب، ضربة موجعة عندما أذاع، في اليوم نفسه، ٢٣ ضابطًا باسم «حركة الضباط المسيحيين» (وغالبيتهم من الموارنة) بيانًا أيّد حركة الأحدب ودعا رئيس الجمهورية للاستقالة.

وفي هذا اليوم (١٤ آذار) تكاثرت عمليات القنص والقتل وتزايد العثور على الجثث، كما جرى التداول، سياسيًا، باقتراح مصدره الرئيس فرنجية، ويدعو فيه إلى تأليف حكومة برئاسة عسكري يسلّمها رئيس الجمهورية سلطاته وفق الدستور تاركًا لها أمر دعوة المجلس إلى انتخاب خلف له.

توحيد الجهود وتفويض سورية: بدأ اليوم التالي، ١٥ آذار، على اشتباكات متقطعة في محوري الفنادق والمنطقة التجارية في بيروت، ما أنذر بجولة جديدة من الحرب. وانضمّ مغاوير ثكنة حمانا إلى المطالبين باستقالة فرنجية، ووحّدوا جهودهم مع أحمد الخطيب (جيش لبنان العربي) وابراهيم قليلات (المرابطون)، وعقدت اجتماعات لتوحيد هذه الجهود مع حركة الأحدب، ومع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، خاصة في مدينة عاليه. ولمزيد من الضغط، وصلت آليات من جيش لبنان العربي إلى مشارف بيروت، لكن منظمة الصاعقة (منظمة فلسطينية خاضعة للقيادة السورية) أقامت حواجز في منطقة خلده لمنع تقدم هذه الآليات. وأدّى هذا الموقف إلى ردّات فعل كثيرة أبرزها ان معظم العناصر البيروتية العاملة مع الصاعقة أعادت إليها السلاح احتجاجًا.

شيخ عقل الطائفة الدرزية، محمد أبو شقرا وجّه رسالة إلى فرنجية: «لا ينقذ لبنان إلا التضحيات ومن أولى بكم بالتضحية».

البطريرك الماروني أنطونيوس بطرس خريش أصدر بيانًا دعا فيه إلى عقد جلسات مصارحة وإلى استئناف المبادرة السورية.

الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الأعلى للطائفة الشيعية، أجرى محادثات، في دمشق، مع الرئيس الأسد. وكان في دمشق أيضًا وفد كتائبي (جورج سعادة وكريم بقرادوني) لحثّ سورية على الانطلاق في مبادرة جديدة لحل الأزمة. وكانت سورية، في الواقع، على اتصال دائم بمختلف الفرقاء اللبنانيين، عسكريين وسياسيين، وبالمقاومة الفلسطينية؛ وكانت تردد انها غير مستعدة لتبنّي البحث عن حل من جديد ووضع رصيدها الدولي والعربي واللبناني في الميزان مرة أخرى ما لم تنل سلفًا تفويضًا مطلقًا من جميع الفرقاء بقبول «الحل العادل المتوازن». وفي ١٦ آذار، عقدت اجتماعات مطوّلة، كان أبرزها الاجتماع الذي تمّ بين الأسد وقادة المقاومة الفلسطينية واستغرق حوالي ست ساعات.

وعكفت سورية على إفهام الجميع انها باتت غير متمسكة بالرئيس فرنجية، لكنها تريد «مخرج لائق» له، كما تريد أن تطمئن إلى سلفه فيكون من النوع الذي لا يعمل من وراء ظهرها. كما حرصت سورية على تكليف جماعتها (تصريحات عاصم قانصوه وبيان منظمة الصاعقة) في بيروت إزالة اللبس حول موقف الصاعقة من تقدم جيش لبنان العربي إلى بيروت، خاصة وان كمال جنبلاط اتهم سورية من دون أن يسمّيها بأنها «منعت الجيش اللبناني من تنفيذ إرادة اللبنانيين». وأحمد الخطيب نفسه عمل، بعد عودته من دمشق، على إزالة التوتّر في الشارع البيروتي (ولدى الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية) الذي أوجده الموقف السوري من تقدّم جيش لبنان العربي، ومن تصريحاته: «... أؤكّد أن جيش لبنان العربي يكنّ المودة لتنظيم الصاعقة (...) وقد توقّف ليفسح المجال للسياسيين لإنهاء الأزمة...».

وفي انتظار القرار السوري، عقدت قمة مارونية في قصر بعبدا (١٦ آذار) ضمّت الرئيس فرنجية وكميل شمعون وبيار الجميّل والأباتي شربل قسيس، ولم يعلن عن القرار الذي تمّ الاتفاق عليه، لكن معلومات تحدثت أن القمة هذه طلبت من سورية ضمانات حول انعقاد جلسة انتخاب رئيس جديد للجمهورية. واستمرّ النواب الذين وقّعوا العريضة متمسكين بالمبادرة السورية.

في ١٧ آذار، عاد الإمام الصدر ووفد المقاومة الفلسطينية ووفد الكتائب من دمشق إلى بيروت. وفُهم منهم ان السوريين يعارضون الحسم العسكري في مسألة خلافة الرئيس، وإنهم على استعداد لرعاية «الحسم السياسي» شريطة أن تكون رغبة لبنانية علنية بذلك، وان يراعي هذا الحسم السياسي أو «الإخراج» ميزان القوى في لبنان وأن تؤخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة التي برزت في الفترة الأخيرة... وفُهم من الوفد الفلسطيني العائد أنه كان معنيًا باستكشاف القاسم المشترك بين الموقف السوري وموقف كمال جنبلاط والحركة الوطنية اللبنانية (الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية)، وأن المسؤولين الفرنسيين متحفظون على ريمون إده لرئاسة الجمهورية وميّالون إلى واحد من الثلاثة: الياس سركيس، ميشال الخوري وجان عزيز. وأثناء ذلك كان ضباط حركة الأحدب وحركة الخطيب يظهرون نوعًا من الضيق حيال الموقف الذي يزداد تعقيدًا، وتكاثرت الدعوات والبيانات لاستقالة فرنجية، كما تكاثرت الإشاعات والأقاويل (خاصة لجهة خلافات الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية مع دمشق)، وتزايد العثور على جثث، واستمرّت الاشتباكات في منطقة الفنادق في بيروت.

مدافع جنبلاط على الجبل: نصب كمال جنبلاط مدافع الجبل (١٨ آذار)، وكان محازبوه قد تسنّى لهم السيطرة على ثكنة حمانا (المغاوير)، وبدأ عملية تعبئة سياسية لموقفه، في وقت كانت الحرب دائرة في بيروت وضواحيها وفي منطقة البقاع والشمال، وأصبحت الأنظار متجهة إليه وسط حالة من الذعر في صفوف مسيحيي الجبل بعد سقوط الدامور وفي إطار ذاكرة تاريخ قريب تسترجع فتنة ١٨٦٠. وأجّجت دعوة دمشق لصائب سلام ورشيد كرامي وكامل الأسعد لزيارتها والاجتماع بالرئيس الأسد (دون جنبلاط) هذه المخاوف على أساس أن جنبلاط «سائر في



من يمين الصورة، الأباتي شربل قسيس، بيار الجميّل، كميل شمعون وسليمان فرنجية.

طريق التمرّد على دمشق»، في حين أنه خفّ للقاء مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في عرمون، وطلب منه بذل مساعيه لتوحيد الصف. وفور مغادرته عرمون، اتصل المفتي هاتفيًا بدمشق وأبلغ وزير الخارجية عبد الحليم خدّام وجهة نظر جنبلاط مشددًا على ضرورة إيجاد حل لـ «العقدة الجنبلاطية» التي لم يوفق ياسر عرفات في حلحلتها.

وحدث في ذلك اليوم (١٨ آذار ١٩٧٦) أن تحوّلت مؤسسة أمنية أخرى إلى مؤسستين (بعد الجيش، والدرك، والشرطة)، وهي الأمن العام. فقد اتهم المفوض العام الممتاز يوسف سليم، في مؤتمر صحافي، المدير العام للأمن العام العقيد انطوان دحداح (مقرب من الرئيس فرنجية) بشق المؤسسة عندما طلب إلى «الفئة التي لا تستطيع متابعة أعمالها في مقر المديرية (الكائن في بيروت الغربية) أن تلتحق به في مقر مديرية قوى الأمن الداخلي (في الأشرفية)».

ومن أبرز أحداث اليوم نفسه، ظهور حشود آلية اسرائيلية في خراج بلدتي ميس الجبل وبليدا، وكانت تتجمّع داخل المستعمرات وتتوجّه إلى الحدود مع لبنان. وهذا النبأ زخّم من حديث «الاصبع» الاسرائيلي في الحرب اللبنانية من جهة، ودور المقاومة الفلسطينية إلى جانب الحركة الوطنية في هذه الحرب: «... من هنا إننا في الثورة الفلسطينية وفي حركة فتح بالذات ندرك مبدئيًا علاقاتنا بالحركة الوطنية والتقدمية كما ندرك مدى ارتباطنا بهذه الحركة... ويظل لا بد من القول دائمًا إن الثورة الفلسطينية تؤمن بأن أي محاولة لضرب القوى الوطنية والتقدمية في لبنان لن تكون سوى مقدمة لضرب الثورة الفلسطينية وتصفيتها، كما تؤمن بأن العكس صحيح وبكل المقاييس» (من تحليل وزعته وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا – يوم ١٨ آذار ١٩٧٦).

محاولة اغتيال الأسعد وكرامي وسلام (١٩ آذار ١٩٧٦): توقفت طائرة سورية، تستعمل لنقل القوى الجوية أو المظلية، في مطار بيروت، صبيحة ١٩ آذار ١٩٧٦، لنقل الزعماء الثلاثة إلى دمشق بناء على دعوة سورية لهم (وقد سبقهم إلى هناك الوفد الكتائبي –جورج سعادة وكريم بقرادوني– بعد أن زار الرئيس فرنجية). وبعد دقائق من دخول كرامي وسلام الطائرة، أُصيبت مقدمة الطائرة بطلقات حرّاقة وبدأت تشتعل، وتمكّن الزعيمان من الخروج منها سالمين؛ ثم وصل الأسعد وأمر بإجراء تحقيق لم يكشف فيه عن الفاعل. وسرت التكهنات، وأطلقت التصريحات، وكان أبرزها تصريح صائب سلام: «كلما بقي فرنجية زاد الخراب»، والبطريرك الماروني أنطونيوس خريش: «الاعتداء الإجرامي على الطائرة السورية محاولة دنيئة لتفشيل الوساطة السورية الكريمة وحلقة في سلسلة المؤامرات على لبنان...» (ثم عاد ودعا فرنجية إلى الاستقالة في سلسلة تكاثر الذين دعوه للاستقالة بمن فيهم شقيقه الزعيم التاريخي حميد فرنجية وهو على فراش المرض). ووصف الإمام موسى الصدر الحالة الرهيبة التي يعيشها لبنان خير وصف، ودعا بدوره فرنجية إلى الاستقالة، وناشد أبناء الطائفة المارونية التحرّك لحسم الموقف.

في هذه الأثناء كان الوضع الأمني يتدهور في كل مكان، وكانت الاستعدادات العسكرية تنذر بشر مستطير، والاشتباكات وأعمال القنص في بيروت وضواحيها على قدم وساق. وكبر الخوف مع انتشار أنباء جريمتين جماعيتين في الجبل ذهب ضحيتهما ٢٦ قتيلًا.

وعاد الأحدب وأذاع بيانًا جديدًا معددًا ما يراه في شخصية الرئيس فرنجية: «... التكابر والتعنّت وعدم الشعور أو التحسّس بالمسؤولية، ثم التردّد وعدم الرغبة في الإقدام على حل أي أمر مهم إلا تحت الضغط وبعد أن يكون خرب كل شيء (...) ومن المؤسف القول إن عهده لم يحقّق أي مشروع حيوي في لبنان سوى محطة إرسال إيطو وطريق زغرتا...». وفي الوقت نفسه، أعلن الرائد أحمد بوتاري من ثكنة محمد زغيب في صيدا أن «صيدا أصبحت مركزًا لمجلس قيادة جيش لبنان العربي في الجنوب...». وفي الشمال كان الرائد أحمد معماري يعلن في ثكنة عرمان «ان جيش لبنان العربي أصبح جيش كل لبنان بعد أن حسم معارك الثكنات لصالحه...».

في اليوم التالي (٢٠ آذار)، انتقل الأقطاب الثلاثة، الأسعد وكرامي وسلام إلى دمشق والتقوا الرئيس الأسد لمدة خمس ساعات. وفي المساء عادوا إلى بيروت، وكان سبقهم إليها الوفد الكتائبي. ونقل الطرفان اللبنانيان آراء مشابهة حول نتائج زيارتهما لدمشق: لا مهرب من استقالة فرنجية، تشكيل حكومة في أسرع وقت، انتخاب رئيس جديد، توحيد الجيش، والاهتمام الكبير الذي توليه سورية لموضوع الأمن.

في غضون ذلك، كانت المحطة الأساسية، عسكريًا، في الحرب اللبنانية، هي ما سُمّي «حرب المواقع» بين عاليه والكحالة، وتكاثر الحشود وظهور المدافع المتطورة والبعيدة المدى، وفي بيروت استمرار حرب الفنادق؛ وإعلان جنبلاط، بعد استقباله عرفات وقليلات، عن قرب ولادة «جيش فخر الدين» ويضم فصائل الحركة الوطنية والتقدمية والضباط الوطنيين من كل الطوائف. وفي مقابل جنبلاط، كان هناك قطبان درزيان، الأمير مجيد أرسلان والشيخ منير تقي الدين، يدعوان إلى التروّي وإلى وحدة «الجبل الأشم».

وضع معيشي: وصل هذا الوضع، منذ أواسط اذار (١٩٧٦)، حدًا دفع بالمواطنين، خاصة أبناء بيروت، إلى الخوف من مجاعة حقيقية. فأسعار المواد الغذائية زادت خمسة أضعاف، والطحين نقص عشرة أضعاف في المنطقة الغربية من بيروت (إهراءات القمح والمطاحن متواجدة في المنطقة الشرقية من العاصمة)، ووقف الأطفال والسيدات في طوابير طويلة أمام الأفران في انتظار الحصول على بضعة أرغفة. وفي المناطق الشرقية (المسيحية) من العاصمة لا وجود للمازوت والبنزين. وانخفضت قيمة السيولة في خزينة الدولة إلى ٥٢ مليون ليرة لبنانية مما سيضطرها إلى طلب سلفة من البنك المركزي لدفع ما يترتب عليها من معاشات ونفقات. وأعلن مدير عام وزارة المالية خليل سالم انه إذا استمرّ الوضع الأمني في هذا الشكل المتردي فإن وزارة المال ستمتنع عن دفع رواتب الموظفين والمستخدمين في الدولة أواخر الشهر (آذار ١٩٧٦).

تعديل المادة ٧٣ من الدستور أو «المخرج اللائق» للرئيس: في وسط أجواء اليأس القاتل، أعاد البطريرك خريش دعوته لإنجاح المساعي السورية (٢١ آذار). وعقدت، في اليوم نفسه، قمة مارونية في قصر بعبدا (فرنجية، شمعون، الجميّل، قسيس) استمعت إلى عرض قدّمه الوفد الكتائبي (جورج سعادة وكريم بقرادوني) عن مهمته في دمشق. ووافقت القمة على مراحل الحل حسب «اتفاق دمشق»، ومنها أن يحيل مجلس الوزراء على مجلس النواب الوثيقة الدستورية إلى جانب مشروع قانون تعديل المادة ٧٣ من الدستور بحيث يصبح ممكنًا انتخاب رئيس جديد قبل ستة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس الحالي، واحتساب مدة الستة أشهر يبدأ من ٢٣ آذار ١٩٧٦. وكان «اتفاق دمشق» عرض على رشيد كرامي وصائب سلام وكامل الأسعد خلال زيارتهم دمشق.

الموقف العسكري عرف مزيدًا من التصعيد، خاصة على جبهة جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية. وأتمت «القوات المشتركة» يتقدمها «المرابطون» عملية السيطرة على فندق «هوليداي إن» (٢١ آذار ١٩٧٦) الذي كان معتبرًا إلى حينه بمثابة «قلعة عسكرية» في يد الكتائبيين. وبسقوط هذه «القلعة» أصيب الكتائبيون بحالة هستيريا تمثّلت في قصفهم العشوائي للمنطقة الغربية حيث كانت الصواريخ وقنابل الهاون تتساقط كالمطر. وامتدت الاشتباكات إلى ضواحي

بيروت، ووصلت إلى الجبل فأقامت زنارًا من اللهب امتدّ من الكحالة وعاليه إلى ضهور الشوير وبكفيا في المتن وغوسطا في كسروان.

وتميّز يوم ٢٢ آذار ١٩٧٦ بانعقاد مجلس الوزراء (بغياب وزير الخارجية فيليب تقلا لوجوده في الخارج، ووزير الصحة الأمير مجيد أرسلان لدواعي صحية)، وبموافقته على اقتراح رئيس الجمهورية تعديل المادة ٧٣ بحيث يصبح من الجائز انتخاب رئيس الجمهورية قبل ستة أشهر من انتهاء ولايته. وقد أبدت سورية ارتياحًا لذلك، وبدأ العقيدان السوريان علي المدني وعلي الخولي مهمتهما، فجمعا ممثلي الكتائب والمقاومة الفلسطينية تمهيدًا لوقف إطلاق النار. لكن كمال جنبلاط صرّح بقوله إنه لا يزال على موقفه بضرورة تنفيذ العريضة النيابية بشأن استقالة الرئيس فورًا من دون قيد ولا شرط، إذ إن «الحلول التي يتحدثون عنها (تعديل المادة ٧٣...) ليست سوى خدعة يُقصد بها إعادة الأمور إلى ما كانت عليه (...) ومن الغريب أن تعود الحكومة فتجتمع برئاسة من طالبت باستقالته...».

وما كاد مجلس الوزراء يُنهي اجتماعه حتى اشتدّ الاقتتال، وغطت الصواريخ والقنابل والقذائف سماء العاصمة والضواحي وبعض مناطق الجبل. فما حدث كان يشبه البركان، وضاقت المستشفيات بالجثث والجرحى وأطلقت نداءات الاستغاثة تطلب التبرّع بكميات من الدم. ووضعت إحدى وكالات الأنباء العالمية هذا اليوم «اللبناني» بعبارة «كأنما هو يوم القيامة». وعمّ القتال المناطق كافة، وتحولت جبهة زغرتا – طرابلس إلى ما يشبه الجحيم.

وفي المساء (٢٤ آذار)، تحركت سورية إثر اتصالات هاتفية بين الرئيسين فرنجية والأسد. وطلبت من عرفات إقناع جميع الفرقاء المتعاطفين معه ولا سيّما كمال جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بوجوب وقف إطلاق النار، وانتداب ممثل عنهم إلى الهيئة الأمنية. لكن جنبلاط أجّل قراره إلى اليوم التالي.

وفي هذا الجو كان رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد تبلغ مشروع تعديل المادة ٧٣، ووجّه في المساء (٢٤ آذار) الدعوة إلى النواب لحضور جلسة تعقد في العاشرة قبل ظهر اليوم التالي.

حرب الجبل وتشدّد جنبلاط وفرنجية يترك قصره: اتّسعت حرب الجبل واشتدّت واتجهت آليات «الحركة الوطنية» (الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية) و«جيش لبنان العربي» لمحاصرة ترشيش وبعدها عينطورة. واضطرّ كامل الأسعد لتأجيل انعقاد الجلسة النيابية، وتركّزت الاتصالات على كمال جنبلاط الذي أصرّ على استقالة فرنجية ثمنًا لوقف إطلاق النار. وبذل صائب سلام وياسر عرفات (أحيانًا بحضور العقيدين السوريين علي المدني ومحمد الخولي) مساعي مع جنبلاط لإقناعه بوقف إطلاق النار وزيارة دمشق. لكن جنبلاط استمر على موقفه. أما بيار الجميّل، فبعد اجتماع له مع مكتبه السياسي، وبعد اطلاعه من قادته العسكريين على الوضع في المتن الشمالي حيث كانت القوات التقدمية تواصل الزحف، عاد ليؤكّد دعمه للمبادرة السورية: «... مددنا اليد بثقة أخوية إلى دمشق التي مدّت هي الأخرى يدًا مخلصة أمينة تعاوننا على اجتياز المحنة». ورشيد كرامي صرّح بهمومه الجنبلاطية: «إن الرأي العام لن يغفر للذين سيؤخرون الحل الدستوري وساعة الحسم أيًا كانت حجتهم ولو كانوا مخلصين...». ومما أزعج جنبلاط أثناء ذلك استقبال عبد الحليم خدّام، في دمشق، لوفد درزي يزبكي ضمّ بشير الأعور وسليم الداود وفريد حماده وفضل الله تلحوق وبهجت شمس وفيصل مجيد أرسلان الذي وجّه، بعد عودته من دمشق نداء إلى بني معروف ناشدهم فيه خنق الفتنة الطائفية في مهدها وعدم الاقتتال مع المسيحيين.

وفي دمشق استقبل الرئيس الأسد (٢٤ آذار) وزير الدولة السعودي الشيخ محمد ابراهيم مسعود وتسلّم منه رسالة من الملك خالد ردًا على رسالة حملها قبل يومين إلى الأمير فهد بن عبد العزيز (الملك لاحقًا) اللواء ناجي جميل وتتعلق بالدور السوري في لبنان. وقيل إن الرئيس الأسد كان عاتبًا على السعودية لأنها تشجّع، من أجل مصر، الأطراف التي تسعى لنسف المبادرة السورية.

وتعرّض القصر الجمهوري للقصف، فغادره الرئيس فرنجية، وعائلته، إلى القصر البلدي في زوق مكايل. وهناك اجتمع بـ ١٩ نائبًا مارونيًا من أصل ٣٠ نائبًا، وفُهم إنه قال في الاجتماع إن هناك مؤامرة على لبنان تشترك فيها دول عربية وأجنبية، وإن تسمية هذه الدول الآن قد تعقّد الأمور، وإنه ما زال مؤمنًا بالوساطة السورية، لكن «إذا وصلنا إلى طريق مسدود فليس أمامنا إلا أن نطلب من مجلس الأمن إرسال قوات دولية (...) أعطيتُ رشيد كرامي كارت بلانش وقلت له اعمل ما تراه مناسبًا. ثم جاء السوريون وأعطيناهم كارت بلانش بعدما أخذوا على عاتقهم كل شيء وقالوا لنا إنهم سيدبرون الحال في البلاد...».

أما العمليات العسكرية في بيروت والجبل فكانت أشبه، من حيث عنفها، بـ«حرب إبادة». ورافقتها الحرائق، خاصة حريق مرفأ بيروت الذي أتت النار على مستودعاته بما فيها من مواد تموينية. ومن المستودعات ما أفرغ المسلحون محتوياتها ثم أضرموا فيها النار.

وجاء نداء بيار الجميّل، الذي شكّل قيادة سياسية وعسكرية برئاسته، يدعو الشباب إلى التطوّع وحمل السلاح، إضافة إلى مغادرة فرنجية القصر ولجوئه إلى كسروان، ليدفع بالآلاف من العائلات المسيحية لركوب البحر والهرب إلى قبرص وغيرها.

وكمال جنبلاط، بعد اجتماعه بياسر عرفات، قال إن سورية وجّهت الدعوة إليه لزيارتها، «وهذا كل ما أقدر أن أقوله...». ورشيد كرامي رفض الإدلاء بأي تعليق على مغادرة فرنجية قصر بعبدا، في حين علق خصمه السياسي الدكتور عبد المجيد الرافعي (أحد قادة البعث في لبنان) بقوله: «من المؤلم أن تكون طريق الهرب هي الوحيدة التي أبقاها الحكام سالكة في لبنان. وإننا نقول للذين يلجأون إلى الجبل ويدفعون إلى تقسيم لبنان إنهم يخطئون. فوجود قوات الحركة الوطنية في قلب جبل لبنان سيكون عاملًا لمنع التقسيم». وريمون إده (الذي لم يكن من النواب الموارنة الذين اجتمعوا بفرنجية في زوق مكايل) وجّه كلامًا قاسيًا لفرنجية وتحدّاه في أي يُسمّي الدول الأجنبية والعربية «التي تتآمر على لبنان...». وفي هذه الأثناء، كان ناشطًا حديث «المؤامرة»، و«التقسيم» و«التدويل».

نشط المسؤولون السوريون في محاولة لإيقاف التصعيد العسكري الهستيري. وبحث الرئيس الأسد مع ضيفه العاهل الأردني الملك حسين الوضع اللبناني. وترددت أنباء أن دمشق في معرض اتخاذ خطوة حاسمة، وأن كمال جنبلاط سيصل إليها خلال ساعات قادمة.

وفي تل أبيب، نشرت جريدة «معاريف» على لسان وزير الدفاع الاسرائيلي شمعون بيريز قوله إن إسرائيل «لم تقل أبدًا إنها ستتدخل إذا تغيّر الوضع القائم في لبنان (...) لكن في حال حدوث تدخّل سوري مباشر في لبنان يشكّل تهديدًا لأمن اسرائيل، فإن إسرائيل ستتخذ الإجراءات الدفاعية المناسبة». ومن نيويورك كان الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم يناشد بإلحاح «جميع الأطراف والزعماء المعنيين في لبنان الموافقة على وقف فوري وفعّال لإطلاق النار...».

جنبلاط في دمشق: كان يوم السبت ٢٧ آذار ١٩٧٦ عندما لبّى كمال جنبلاط الدعوة وزار دمشق، وبرفقته وفد من الحزب التقدمي الاشتراكي وقوامه عباس خلف ومحسن دلول ورياض رعد. واستقبله، مع أعضاء الوفد، الرئيس الأسد بحضور الوزير السوري علي ظاظا، وغاب عن المحادثات وفد المبادرة السورية: عبد الحليم خدّام وناجي جميل وحكمت الشهابي. وبعد ساعتين ونصف من محادثات تناولت مختلف أوجه

الأسد وجنبلاط (٢٧ آذار ١٩٧٦).

الأزمة اللبنانية، غادر الاجتماع أعضاء الوفد الاشتراكي والوزير السوري علي ظاظا، وبدأ اجتماع مغلق بين الأسد وجنبلاط استغرق حوالي خمس ساعات وبقيت مضامينه سرية. إلا أن ما تحدّث عنه جنبلاط في دمشق، وبعدها في بيروت، كشف عن أن الخلافات بين الرجلين استمرّت، خاصة لجهة تمسّك جنبلاط بضرورة استقالة فرنجية قبل اتفاق وقف النار. وقبل أن يعود جنبلاط إلى عاليه ببضع ساعات كانت مدافع الجبل استأنفت القصف بعدما كانت خلال توجّهه إلى دمشق قد هدأت نسبيًا.

وحدث خلال اجتماع الرئيس الأسد بكمال جنبلاط أن تلقّى الرئيس السوري اتصالًا هاتفيًا من البطريرك خريش في أعقاب قمة مارونية عقدت في الصرح البطريركي (الى خريش، فرنجية وشمعون والجميّل وقسيس)، فُهم منها ان البطريرك أطلع الرئيس الأسد على ما اتّفق عليه في القمة: إتاحة الفرصة أمام المبادرة السورية وتأجيل البحث في أي إجراء لتدويل الأزمة. وكان من حق إثارة موضوع التدويل أن يثير البلبلة في صفوف الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية ومعارضي الرئيس فرنجية الذين رفضوا الفكرة. وكذلك لم يستغثها أكثر السياسيين، وحتى أصدقاء الرئيس فرنجية الذين رأوا أنه كان عليه أن يكشف «المؤامرة»، ثم يذهب إلى التدويل قبل استفحال الأزمة.

وفي اليوم التالي، ٢٨ آذار، قال المحيطون بجنبلاط انه لم ينجح في إقناع الرئيس الاسد بتعديل خريطة العمل السياسي السوري إزاء لبنان؛ وان الرئيس الأسد كان قلقًا من احتمال استغلال اسرائيل الوضع المتأزم في لبنان وتوجيه ضربة عسكرية، وانه تضايق من رد جنبلاط بأنه إذا حدث ذلك (أي ضربة عسكرية اسرائيلية) تبدأ عندها حرب شاملة ضد اسرائيل. وجنبلاط نفسه صرّح بقوله: «إن نقاط الخلاف مع سورية كانت غير بسيطة».

وقد رافق هذا التطوّر تصعيد عنيف في معظم جبهات القتال في العاصمة والضواحي والجبل وعلى جبهة زغرتا – طرابلس (كان طوني فرنجية نجل الرئيس فرنجة يقود مقاتلي زغرتا). وزار عرفات، مع عضوين من قيادة فتح هما أبو إياد وأبو مازن، دمشق واجتمعوا بالرئيس الأسد. وطبقًا لما أعلن، فقد اتفق الاثنان على ضرورة وقف الاقتتال في لبنان على أن يتوسط عرفات مع جنبلاط لإقناعه بوقف إطلاق النار. وبعد أكثر من أسبوع من الصمت، تكلم كرامي وكشف ان السوريين كانوا توصّلوا إلى وعد من الرئيس فرنجية بالاستقالة حين يطلب منه ذلك. والسؤال المحير كان ولا يزال: لماذا لم يعلن كرامي ذلك في حينه، أي بعد أن عاد من دمشق التي زارها مع صائب سلام وكامل الأسعد؟.

ومن أفظع ما نقلته الأنباء عن ذاك اليوم (٢٨ آذار) المخيف، المخيف بجدله السياسي العقيم وبحوادثه الانسانية، أن دار الأيتام التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية لم تنج من القصف المجنون، وكذلك مستشفى العصفورية للأمراض العقلية الذي أودى القصف ببعض مرضاه، وفي

وقت لاحق عُثر على بعض مرضاه وقد ذُبحوا. وكان هناك بضع جثث ملقاة في الشوارع في بيروت والضواحي وبعض مناطق الجبل وليس هناك من يجرؤ على نقلها.

مبادرة مصرية: في ٢٨ آذار ١٩٧٦، دعا الرئيس المصري محمد أنور السادات مجلس الأمن القومي (يضم إلى رئيس الجمهورية نائبه ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الحربية ورئيس أركان الجيش ومدير المخابرات العسكرية ومدير الاستخبارات العامة)، وهو المجلس الذي يعقد لقضايا بغاية الخطورة، كما قبل حرب ١٩٧٣، للبحث في الوضع الراهن في لبنان. وبعد مناقشة الأزمة اللبنانية أعلن رسميًا أن المجلس «عرض آخر تطورات الموقف في لبنان من منطلق ضرورة الإسراع في إنقاذ الموقف ووقف التدهور الذي سيؤدي حتمًا إلى انعكاسات خطيرة لا تقتصر على المساس بأمن لبنان وسلامة شعبه فحسب بل تمتد إلى تهديد الأمن والسلم في المنطقة بما يعود بالضرر الفادح على الأمة العربية. ورأى مجلس الأمن القومي ان السبيل الواحد لذلك هو أن يعالج هذا الموقف عربيًا في أقصى سرعة بحيث يتدخل عدد من الدول العربية في الوساطة للمساهمة في حفظ الأمن وتحقيق هدف الحفاظ على هدوء لبنان واستقراره. ويكون هذا التدخّل العربي مرفقًا بإرسال قوات أمن رمزية عربية مشتركة حتى تستقرّ الأمور ويتهيأ المناخ للقضاء على هذا الصراع الدامي المؤلم».

وأعلن رسميًا أيضًا، بعد انتهاء الاجتماع، أن وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي بعث برسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض تضمنت المبادرة المصرية طالبًا منه «القيام بالاتصال العاجل والسريع بملوك الدول العربية ورؤسائها في هذا الشأن». وعلى الفور أبلغ محمود رياض الحكام العرب بالاقتراح المصري. واكتفت مصر بذلك ولم تقم هي باتصالات لنقل مبادرتها من حيّز الاقتراح إلى حيّز التنفيذ. ومع اتخاذ مصر لهذه المبادرة – الاقتراح كانت المبادرة السورية قد وُجّهت إليها الضربة الأولى من جانب كمال جنبلاط والحركة الوطنية اللبنانية.

الجدير ذكره انه قبل اتخاذ مصر لهذه المبادرة كانت تهاجم سورية بعنف وتتهمها بأنها وراء كل ما يجري في لبنان وانها تمد كل الأطراف اللبنانية في وقت واحد بالمال والسلاح لكي يستمرّ الاقتتال. وفي خطاب له قال السادات، موجهًا كلامه للسوريين: «إرفعوا أيديكم عن لبنان». وأصبحت الصحف والإذاعات المصرية كما لو انها لسان حال المعارضة اللبنانية للدور السوري.

المواقف العربية والدولية (الأميركية خاصة) من المبادرة المصرية: في اليوم التالي، ٢٩ آذار، كان هجومًا سوريًا عنيفًا على المبادرة المصرية عكسته صحيفة «البعث»: «... لا ينفع أن ترتدي (المبادرة المصرية) زيًا عربيًا حتى تغدو كذلك. وهذا الشرط يصعب جدًا أن يتحقق ما لم يبدأ النظام في القاهرة مراجعة دوره الأساسي الذي ما أحداث لبنان الدامية إلا بعض مضاعفاته...».

وفي مساء اليوم نفسه، ٢٩ آذار، نقلت الأنباء معلومات من باريس «وصلت إلى مراجع سياسية لبنانية أن سورية سألت فرنسا والفاتيكان والولايات المتحدة، وربّما دولًا أخرى هل في وسعها أن تضمن عدم تدخّل اسرائيل عسكريًا ضد سورية ولبنان وتفجير حرب شاملة إذا اضطرّت سورية إلى إدخال وحدات عسكرية لفرض الأمن في لبنان ووقف إطلاق النار»!؟.

وكان سفير الأردن في بيروت عاد من عمان وأعلن أن الملك حسين، بعدما تشاور مع الرئيس حافظ الأسد، توجّه إلى الولايات المتحدة حاملًا في حقيبته القضية اللبنانية كإحدى أخطر القضايا التي سيثيرها مع الرئيس فورد.

وفي روما، خرج الرئيس اللبناني السابق شارل حلو من لقاء مع البابا بولس السادس ليؤكد اهتمام الفاتيكان بعودة السلام إلى لبنان (عاد البابا

واستقبل النائب الكتائبي إدمون رزق موفدًا من حزبه ومن الرئيس فرنجية في ٥ نيسان ١٩٧٦، واستقبل الرئيس السادات في ٨ نيسان).

ومن الرياض وأبو ظبي وجّه الملك خالد والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، إثر محادثات أجرياها في أبو ظبي، نداء إلى الشعب اللبناني وقادته «لوضع حد للمذابح واستعادة وحدتهم لإعادة السلام إلى بلادهم».

وفي الرياض أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود بن فيصل تأييد السعودية للوساطة السورية، إنما مع تفهّم للمبادرة المصرية.

وفي الكويت، عارض وزير خارجيتها كذلك المبادرة المصرية.

والمعارضة القوية للمبادرة المصرية جاء من بيان الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية: «... إن الاتفاق السياسي الذي تمّ بالمساعدة السورية البنّاءة والذي تجسّد في وقف إطلاق النار في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٦، يبدو لنا انه يؤدي إلى قاعدة عادلة لإيجاد مثل هذا الحل (...) إننا نؤمن بأن تدخّلًا عسكريًا من أي فريق خارجي (في لفتة لما اقترحته المبادرة المصرية) يتضمن خطرًا كبيرًا ويجب تحاشيه...».

وانقضى يوم ٢٩ آذار ١٩٧٦ على استمرار الحرب، وعلى إحصاءات تتحدث عن سقوط نحو ٢٠ ألف قتيل (منذ بدء الحرب، أي خلال الاشهر الـ ١١ المنقضية) وعلى عشرات آلاف اللبنانيين الهاربين إلى الخارج.

أما الرئيس المصري أنور السادات فلم يلقِ تمامًا سلاح مبادرته إزاء هذه المعارضة التي تصدّت لها. فنظر إلى فرنسا، وزارها في ٤ نيسان (١٩٧٦) وتباحث مع رئيسها فاليري جيسكار ديستان في الأزمة اللبنانية، وفي إمكانية أن تجدد فرنسا المسعى الذي قام به في السابق كوف دو مورفيل، وأبدى السادات استعداده لطي المبادرة المصرية إذا كانت المبادرة الفرنسية الجديدة يمكن أن تحقق بعض النجاح. وما إن غادر السادات باريس إلى ايطاليا والفاتيكان، أوفد ديستان إلى بيروت جورج غورس الوزير الفرنسي السابق الذي شارك في مهمة دو مورفيل الأولى، للقيام بمسعى أولي يرسل الرئيس الفرنسي في ضوء نتائجه دو مورفيل أو لا يرسله.

فالدهايم يثير حديث التدويل والمواقف منه: مساء ٣٠ آذار ١٩٧٦، نقلت وكالات الأنباء العالمية من نيويورك نبأ يفيد أن الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم وجّه رسالة إلى توماس بويا (مندوب بينن ورئيس مجلس الأمن لشهر آذار) ينبّه فيها إلى خطورة الوضع في لبنان. فاستدعى رئيس المجلس ممثلي الدول الأعضاء للتشاور حول احتمال عقد جلسة للمجلس، كما انه استدعى مندوب لبنان في الأمم المتحدة إدوار غرة للغرض نفسه.

فعقدت قمة مارونية (فرنجية، شمعون، الجميّل) في القصر البلدي في زوق مكايل، ٣١ آذار، وأصدرت بيانًا جاء فيه: «إننا نشكر للدكتور فالدهايم هذا الاهتمام بلبنان... كما نؤكّد الأمل الذي نعلّقه على المبادرة السورية الأخوية...».

أما رئيس الحكومة وزير الخارجية بالوكالة رشيد كرامي فقد اتخذ موقفًا معاكسًا تمامًا، وبعث ببرقية إلى إدوار غرة أُرسلت نسخة منها إلى فالدهايم: «... فوجئنا بطلب فالدهايم الذي رفع القضية اللبنانية إلى مجلس الأمن... لا سيّما وان النزاع داخلي في لبنان وان هناك مساعي حثيثة تجري بين الأطراف المعنية وبواسطة سورية... نطلب إليكم عدم اتخاذ أي موقف والحيلولة دون انعقاد المجلس...». وفي اليوم التالي، أول نيسان، وفي حين وصل المبعوث الأميركي دين براون إلى بيروت، دعا كرامي سفراء الدول الخمس الكبرى، كما اجتمع ببراون، من أجل هذا الموقف: «إننا لا نريد التعريب كما لا نريد التدويل. ونحن نعتبر ان المبادرة السورية هي الأجدى والأنفع...».

وسرعان ما أثمر موقف كرامي لمصلحة المبادرة السورية. داخليًا، قام رئيس مجلس

النواب كامل الأسعد بتحرّك مماثل، وأبرق إلى فالدهايم بنص عريضة وقّعها ٥٦ نائبًا يرفضون فيها التقسيم والتدويل. وتلقّى كرامي برقية من فالدهايم جاء فيها: «... كنت متأكّدًا من أ ن النزاع القائم في لبنان هو نزاع داخلي، وان هناك مساعي كثيرة تُبذل لحله خصوصًا من قبل سورية...». وفي الوقت نفسه، وزّعت وكالة الأنباء السورية (سانا) نبأ من دمشق مفاده أن فالدهايم أكّد لمندوب سورية لدى الأمم المتحدة موفق العلاف انه «يقدر الدور الذي تقوم به سورية لمعالجة الوضع الناشئ في لبنان».

المقاومة الفلسطينية بدأت اجتماعات لمناقشة الموقف المستجد. جنبلاط رفض مبادرة فالدهايم ونبّه إلى محاذير التدويل. وعقد اجتماعًا مع السفير العراقي في لبنان نوري الويس يرافقه النائب عبد المجيد الرافعي، صرّح بعده: «لسنا مستعجلين لإعلان وقف إطلاق النار. الضغوط علينا قوية ولكننا نرفض وقف إطلاق النار». وأكّدت اجتماعاته مع ممثلي الحركة الوطنية (الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية) على ضرورة استقلال تحرّك الحركة الوطنية سياسيًا وعسكريًا، وعلى التشديد على استقالة الرئيس. وفي كل تصريح حول السياسيين اللبنانيين، استمرّ كمال جنبلاط دائم التذكير بتفضيله ريمون إده على ما عداه من السياسيين الموارنة.

وواصل ريمون إده حملته على سليمان فرنجية. وأعلن الإمام موسى الصدر، في مؤتمر صحافي «ان استقالة الرئيس فرنجية بات أمرًا مضمونًا...»، وناشد فرقاء الصراع وقف إطلاق النار، ودعا العسكريين إلى الالتحاق بثكناتهم. وفي مهرجان «يوم الأرض» (٣٠ آذار) تصالح عرفات وحبش، ووقفا ومعهما إثنان من قادة جيش لبنان العربي، الخطيب وبوتاري، والأيادي متشابكة.

وكان بيار الجميّل في غاية القلق إزاء تقدّم قوات جنبلاط (الحزب التقدمي الاشتراكي وأحزاب الحركة الوطنية تدعمها قوات فلسطينية) في الجبل التي أصبحت على وشك أن تصل إلى نقاط تستطيع منها أن تقصف كسروان وجونية. ولكنه ارتأى أن لا يطلب هو وقفًا لإطلاق النار حرصًا على معنويات مقاتليه. فقامت بعض الجهات وتمنّت على القيادات الروحية أن تتحرك. فوجّه كل من البطريرك خريش والمفتي حسن خالد والإمام موسى الصدر نداء لوقف إطلاق النار، كما وجّهت الحكومة الفرنسية نداء جاء فيه: «إن فرنسا مستعدة لاتخاذ كل الخطوات اللازمة من أجل العودة إلى وقف إطلاق النار ومن أجل إعادة المؤسسات إلى عملها الطبيعي، ومن أجل البحث عن حلول سياسية دائمة». وقبل أن يوجّه القادة الروحيون نداءاتهم، كان جنبلاط يواصل «فتح النار» على سورية ومبادرتها، بعد سلسلة اجتماعات عقدها مع قادة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، متهمًا إياها بممارسة الضغوط على المقاومة والحركة، ومنهيًا كلامه بالترحيب «بالمبادرة المصرية نظرًا إلى الصداقة التقليدية التي تربط شعب لبنان بشعب مصر...». فأصدر البعث (السوري) في لبنان بيانًا ردّ فيه على جنبلاط: «... لقد آن لشعبنا أن يعرف حقيقة الدور التخريبي الذي قام به جنبلاط منذ مجيء السوريين إلى هذا البلد في محاولة للقضاء على المؤامرة...». وفي هذا الجو، وبعد أقل من ٢٤ ساعة، وصل إلى بيروت المبعوث الأميركي دين براون.

كيسنجر وبراون والبيان السوري: بعد وقت قليل من نبأ تحرّك كورت فالدهايم باتجاه مجلس الأمن الدولي حول القضية اللبنانية (٣٠ آذار)، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية انها قررت إرسال دين براون للحلول موقتًا محل سفيرها في بيروت جورج غودلي الموجود في إجازة، وذلك «للمساعدة في الوصول إلى وقف للنار وإيجاد حل سياسي للأزمة...». وفي الوقت نفسه، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أنها تنوي إجلاء رعاياها من لبنان البالغ عددهم ١٤٥٠ شخصًا.

وقبل يوم واحد، من هذين الإعلانين الأميركيين، أي في ٢٩ آذار، تمّت مشاورات بين العاهل الأردني الملك حسين والرئيس فورد وهنري كيسنجر، وصدر عنهما بيان مشترك ركّز «على أن هناك حاجة ماسة إلى وقف النار وإلى حل سياسي أساسي...»، وعلى هامشه، صدر عن كيسنجر كلام يفيد أن «الولايات المتحدة على اتصال وثيق بسورية وبلدان عربية أخرى...». وكان الملك حسين، قبل أن يزور أميركا، زار سورية وتشاور مع الرئيس الأسد.

والجدير ذكره أن كيسنجر، قبل أن يتّخذ قراره بإيفاد براون إلى بيروت، كانت صدرت عنه تصريحات حول الوضع في لبنان، منها:

– في ٢٢ آذار (١٩٧٦)، قال إن الولايات المتحدة مهتمة بالمحافظة على وحدة لبنان وسيادته، وإن «المشكلة الأساسية في لبنان هي أن التوازن التقليدي بين المسيحيين والمسلمين قد بدأ يفقد بسبب تزايد النفوذ الفلسطيني...»، وان فعالية الجيش اللبناني تضاءلت وأن لا وجود لأي قوة محلية يمكنها أن تحفظ السلام.

– في اليوم التالي، ٢٣ آذار، قال إن سورية تحاول أن تلعب «دورًا مهدئًا» في لبنان، و«انها مفارقة أن نرى سورية تحاول احتضان الفلسطينيين...».

ومساء الأربعاء ٣١ آذار، وصل دين براون إلى بيروت، وبدأ مهمته بمؤتمر صحافي قال فيه: «لست وسيطًا ومهمتي هي تقييم الوضع وإبلاغ كيسنجر (...) سأركض في كل مكان، وسأتحدث إلى أكبر عدد من الناس. سأبدأ باللبنانيين وقبل كل شيء برئيس الجمهورية (...) نؤيد المبادرة السورية في لبنان وننظر إلى جهود سورية بتفهّم ونأمل في أن تنجح خططهم ونحن على اتصال مستمر بسورية...». وبراون كان سفيرًا للولايات المتحدة في عمان خلال أحداث ١٩٧٠ وبقي في هذا المنصب حتى العام ١٩٧٣. وبعد ذلك زار دولًا عدة في المنطقة العربية وعمل سفيرًا في السنغال وغامبيا. وفي صيف ١٩٧٥، جاء إلى قبرص، وعرّج على بيروت، ثم أُحيل على التقاعد وشغل منصب رئيس «معهد الشرق الأوسط»، وفي ١٩٧٥، كلّفه كيسنجر مهمة تنظيم عملية إجلاء الرعايا الأميركيين من فيتنام.

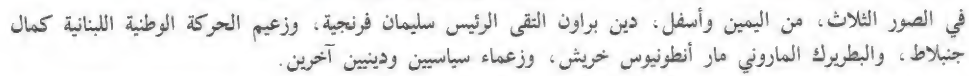
بدأ المبعوث الأميركي مهمته في جو هجوم متبادل بين البعث السوري وأنصارهم في لبنان وبين جنبلاط، وكذلك في جو حدث كبير صدر عن الحكومة السورية بصورة بيان صبيحة الأول من نيسان (١٩٧٦) حيث أعلنت سورية في نهايته أنها «... إذ تعتبر الإصرار على هذا الاقتتال الطائفي من أي طرف جاء إصرارًا على تنفيذ المؤامرة المدبرة للبنان وشعبه وللأمة العربية وقضيتها، فإنها تحذّر الأطراف المصرّة على استمرار القتال وتحمّلها المسؤولية التاريخية للنتائج التي ستترتب على سلوكها خصوصًا مسؤولية التقسيم الذي يعد أكبر جريمة تقترف في حق الأمة العربية وقضيتها وفي حق لبنان وشعبه».

وفي الوقت الذي كانت الحكومة السورية تنجز بيانها التاريخي كان الملك حسين يبلغ أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي «ان التدخّل السوري في لبنان يمكن وحده أن يعيد الأمن» وانه يؤيّد تأييدًا كاملًا هذا التدخّل.

وفي الوقت نفسه كان براون يبدأ اتصالاته، وكان جنبلاط يعقد، في منزله في بيروت، اجتماعًا لقادة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية يصدر في نهايته بيان بالموافقة على هدنة لمدة عشرة أيام تبدأ ظهر الجمعة ٢ نيسان يُتاح خلالها انتخاب رئيس جديد للجمهورية (كان انضمّ إلى الاجتماع عرفات وأبو إياد وأبو صالح وياسر عبد ربه من قادة المقاومة الفلسطينية).

وبعد بيان جنبلاط بساعات قليلة، أصدر حزب الكتائب قرارًا بوقف إطلاق النار، وبعده بقليل أيضًا (بعد منتصف الليل)، أصدر ياسر عرفات بيانًا رحّب فيه بقرار وقف إطلاق النار، وضمّنه فقرة عن ضرورة «الحفاظ على العلاقة الاستراتيجية التي تربط بين الحركة الوطنية اللبنانية وسورية الشقيقة والثورة الفلسطينية...».





في الصور الثلاث، من اليمين وأسفل، دين براون التقى الرئيس سليمان فرنجية، وزعيم الحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط، والبطريرك الماروني مار أنطونيوس خريش، وزعماء سياسيين ودينيين آخرين.



بدأ براون اتصالاته بالرئيس فرنجية الذي استقبله في القصر البلدي في زوق مكايل، وانضمّ إلى الاجتماع كميل شمعون، ثم بيار الجميّل. ثم غادر براون إلى بكركي والتقى البطريرك خريش. وبعد ذلك، قابل رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد، ثم رئيس الحكومة رشيد كرامي. وأثناء ذلك كان المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى يعقد اجتماعًا ويعلن «الرفض القاطع لمحاولات تدويل الأزمة اللبنانية...»، وكان رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي إنعام رعد يصرّح بدعوته «جميع أطراف الحركة الوطنية إلى إعلان استنكارها لتدخّل الموفد الأميركي غير المشروع في مسائلنا الداخلية، كما اننا نعلن استنكارنا ورفضنا لكل مشاريع التدويل...».

كيسنجر يرى أن «تصرّف السوريين تميّز بروح المسؤولية»: في ٢ نيسان ١٩٧٦، عدل دين براون عن السفر إلى واشنطن وقرّر الاستمرار في اتصالاته، فيما وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، وفي اليوم نفسه، يدلي بتصريحات، في سياق شهادة أمام اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ الأميركي، يقول فيها:

«... المشكلة الأساسية لا تزال قائمة وهي تتمثّل بالانقسام بين الطوائف الإسلامية والمسيحية والانقسام بين العناصر الراديكالية والمحافظة داخل

كل طائفة ودور القوى الخارجية في دعم الفئات المختلفة، إضافة إلى الانحلال التام للجيش اللبناني مما يعدم وجود أي قوة محلية قادرة على تنفيذ قرارات الحكومة...».

وسئل كيسنجر عن سبب رفض رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي اجتماع مجلس الأمن الدولي (تمامًا كما سبق لرئيس الجمهورية سليمان فرنجية ورفض عقد اجتماع قمة عربية للبحث في الوضع اللبناني)، فأجاب:

«إن رئيس حكومة لبنان يواجه وضعًا لم يعد فيه للحكومة المركزية أي سلطة، والذي يخشاه كرامي هو أن تزيد المناقشة في الأمم المتحدة من حدة الانقسام...».

وطُلب من كيسنجر أن يعلّق على الأنباء التي جاء فيها أن سورية طلبت من الفاتيكان وفرنسا أن تطلبا من اسرائيل عدم التدخّل في حال تدخّلها هي في لبنان، فأجاب:

«أفضّل أن أتحدث عن ذلك كله في جلسة سرية. ولكنني أريد أن أقول إن تصرف السوريين في المفاوضات السياسية تميّز بروح المسؤولية في اتجاه الحفاظ على سلامة الطائفتين (...) ونحن لا نؤيّد أي تدخّل خارجي (...) ولكن بالنسبة إلى التسوية السياسية وإلى سلامة الطوائف وإلى ضبط العناصر الراديكالية، كان الدور السوري من النوع البنّاء».

أهم أحداث الأسبوع الذي سبق انعقاد جلسة تعديل المادة ٧٣ (٢–٩ نيسان ١٩٧٦):

– في ٢ نيسان، أصرّ ريمون إده على تعديل دستوري يوجب الاستقالة فور انتخاب البديل، واستقبل رشيد كرامي السفراء العرب وأبلغهم رفض لبنان تدويل أزمته، وسجّلت البورصة الأمنية وقوع ٣٠ قتيلًا والعثور على ٣٤ جثة بالإضافة إلى عشرات الجرحى، وبين القتلى الدكتور كمال الحاج أستاذ الفلسفة والكاتب والمحاضر الذي انتظره ٤ مسلّحين قرب منزله في الشبانية وأخذوه إلى مكان مجهول، وبعد وقت قصير عُثر على جثته في إحدى طرقات المنطقة. وسجّل هذا اليوم أيضًا تلاسنًا جديدًا بين السوريين وحلفائهم في لبنان خاصة حزب البعث السوري الذي يترأسه عاصم قانصوه وبين كمال جنبلاط.

– في ٣ نيسان، اجتمع براون بريمون إده، وبالمفتي حسن خالد، وبالياس سركيس (حاكم مصرف لبنان، ولم يكن بعد قدّم ترشيحه لرئاسة الجمهورية). واجتمع صائب سلام، في دمشق، إلى الرئيس الأسد. وأجرى عرفات اتصالًا بالبطريرك خريش الذي اتصل بدوره بالرئيس الأسد. وصدر بيان عن الحزب التقدمي الاشتراكي يتهم سورية (والبعث السوري) بتفويض الولايات المتحدة لها، يوم ١٦ تشرين الأول ١٩٧٥، بإدخال جيش التحرير إلى لبنان وإدخال جزئي للجيش السوري «تحت شعار الصاعقة» وسط ضغوط مارستها الولايات المتحدة على اسرائيل لتقبل هذا الوضع. وفي اليوم نفسه (٣ نيسان)، سجّل الوضع الأمني سقوط ٣١ قتيلًا والعثور على ٣٣ جثة، ووجّهت «جمعية المصابين بعاهات دائمة» نداء تطالب فيه بوقف الحرب «التي زادت عدد المصابين بالعاهات في لبنان من ٦٠ ألفًا إلى أكثر من ١٠٠ ألف...».

– في ٤ نيسان، وقع المزيد من القتلى والجرحى والعثور على جثث رغم انفراج أمني نسبي. وفشل كامل الأسعد، رغم اتصالات عديدة أجراها، في تعيين موعد لجلسة تعديل الدستور. وعاد صائب سلام من دمشق، وصرّح بأن سورية متمسكة بحاكم مصرف لبنان الياس سركيس ليكون خلفًا لفرنجية. واستمرّ الاتهام والاتهام المضاد بين جنبلاط ودمشق، وجاءت إفتتاحية مجلة «فلسطين الثورة» داعمة لموقف جنبلاط والحركة الوطنية: «إننا في الثورة الفلسطينية تساورنا الشكوك من المحاولات المبذولة حاليًا لإحياء القوى الانعزالية في لبنان (...) إننا في خندق واحد مع الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية...».

– في ٥ نيسان، اختار رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد «قصر العسيلي» (أو قصر منصور، يملكه النائب حسين منصور) مكانًا لانعقاد جلسة تعديل المادة ٧٣ من الدستور. والتقى براون للمرة الثانية فرنجية وشمعون والجميّل واجتمع بشارل مالك، وردّ بـ «لا» لدى سؤاله عن إمكانية اجتماعه بقادة المقاومة الفلسطينية. وسجّل هذا اليوم مقتل ١٩ والعثور على ٤٠ جثة وسقوط ٢٢ جريحًا. وزاد عاصم قانصوه من وتائر تهجّمه على جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، في حين أمضى جنبلاط يومه في تفقّد قرى قضاء عاليه، وعقد اجتماعات سياسية وعسكرية.

– في ٦ نيسان، أعلن كامل الأسعد انه قرّر دعوة النواب إلى جلسة تعقد في الساعة العاشرة صباح السبت ١٠ نيسان ١٩٧٦ في «قصر العسيلي» (قصر منصور) لتعديل المادة ٧٣ من الدستور. وأذاعت أحزاب الحركة الوطنية، بعد اجتماع برئاسة جنبلاط، بيانًا خاليًا من أي تصعيد خصوصًا بالنسبة إلى المبادرة السورية، في حين ألقى عبد الله الأمين، عضو القيادة القطرية لحزب البعث السوري، بيانًا في مؤتمر صحافي، هاجم بشدة جنبلاط وحزبه الذي «كان منذ نشأته حزبًا طائفيًا عشائريًا...»؛ وجاء بيان البعث السوري في وقت كانت القيادة الفلسطينية تبذل المساعي لوقف الحملات الإعلامية بين جنبلاط وسورية. وبعدما أذاع عبد الله الأمين البيان، أصدر مكتب الإعلام في منظمة البعث السوري بيانًا من بضعة أسطر يعلن الموافقة على وقف الحملات. وعلى الرغم انه كان اليوم الأهدأ أمنيًا من أيام الهدنة، فقد سجّل المزيد من القتلى والجرحى والجثث وعمليات القنص والتراشق.

– في ٧ نيسان، أعلن كيسنجر أن الولايات المتحدة لن ترسل قوات إلى لبنان حتى ولو تدخلت سورية عسكريًا في لبنان، وان الدور الوحيد للأسطول الأميركي السادس في البحر المتوسط سيكون، إذا دعت الحاجة، إجلاء الرعايا الأميركيين من لبنان. وسبق هذا الإعلان إعلان الناطق باسم الحكومة الفرنسية أن جورج غورس، الوزير السابق، سيسافر إلى بيروت مبعوثًا من الحكومة الفرنسية للمساهمة في ايجاد حل سياسي للأزمة اللبنانية. وأمنيًا، لوحظ أن القنص كان القاسم المشترك بين كل جبهات القتال، وسجّل هذا اليوم ٢٧ قتيلًا و٤٢ جريحًا والعثور على ٢٦ جثة.

– في ٨ نيسان، استقبل جنبلاط المبعوث الأميركي دين براون، ورحّب بوصول المبعوث الفرنسي جورج غورس. وعقد ابراهيم قليلات الأمين العام لحركة الناصريين المستقلين (المرابطون) مؤتمرًا صحافيًا دعا فيه سورية «إلى فهم أعمق للمسألة اللبنانية عبر تجاوز الوثيقة الدستورية واعتماد البرنامج المرحلي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية». وفي تل أبيب أدلى وزير خارجية اسرائيل إيغال آلون بتصريح جاء فيه «إن اسرائيل أفهمت سورية بواسطة الصمت أكثر مما أفهمتها بالتصريحات العلنية، ولو لم تفهم سورية جيدًا موقف إسرائيل لكانت أدخلت إلى لبنان قوات كبيرة». وفي موسكو كانت صحيفة «برافدا» الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تقول «إن الاتحاد السوفياتي يقف إلى جانب القوى اللبنانية التي تناضل لأجل تحقيق الوحدة الوطنية والحفاظ على سلامة الجمهورية اللبنانية الاقليمية...». وكان هذا اليوم من أيام الهدنة الأمنية أيضًا، لكنه عرف أيضًا القنص والتراشق والقتلى والجثث في الشوارع.

– في ٩ نيسان، تناقلت الإذاعات أنباء عن دخول قوات سورية الأراضي اللبنانية من جهة المصنع. وتحدثت «وكالة أنباء الشرق الأوسط» المصرية عن «حصار بري وبحري فرضته سورية لمنع وصول أي إمدادات عسكرية إلى المنظمات الفلسطينية والقوى المتصارعة في لبنان». فبحث جنبلاط في هذه التحركات مع الإمام موسى الصدر، وعقد اجتماعًا مع عرفات وقادة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية (الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية)، وأصدرت قيادة المقاومة بيانًا

اتّهمت فيه الولايات المتحدة ومبعوثها دين براون بالعمل على «شق الصف الوطني وضرب الثورة الفلسطينية...». وبعد استقباله الموفد الفرنسي جورج غورس، نُسب إلى الرئيس فرنجية قوله إن الوساطة الفرنسية تقتصر على الحضور فقط وإن الحل في يد أميركا وحدها. وفي هذا اليوم سقط أيضًا ١٨ قتيلًا وعُثر على ٢٤ جثة علمًا أنه يوم من أيام الهدنة.

جلسة تعديل المادة ٧٣ (١٠ نيسان ١٩٧٦): وعقدت جلسة التعديل بحضور ٩٠ نائبًا (من المتغيبين ريمون إده، كمال جنبلاط وطوني فرنجية نجل الرئيس) من أصل ٩٨ (هناك نائب توفي هو صبري حماده ولم تجر انتخابات لملء مقعده الشاغر)، واستغرقت الجلسة ١١ دقيقة فقط. وأقرّت تعديل نصّ المادة ٧٣ بحيث أصبح نصّها هو التالي: «قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل وستة أشهر على الأكثر، يلتئم المجلس بناءً على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد. وإذا لم يُدْعَ المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حكمًا في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس... وينتهي العمل بهذا التعديل في ٢٣ أيلول ١٩٧٦». ويبقى أن ينتظر هذا التعديل توقيع رئيس الجمهورية ليصبح ساري المفعول. وكان ريمون إده قال في اليوم نفسه: «إن سليمان فرنجية قد يؤخّر نشر القانون لاختيار الوقت المناسب لانتخاب مَن يريد».

جنبلاط يجدّد هجومه على سورية: في مساء اليوم نفسه، ١٠ نيسان، جدّد كمال جنبلاط هجومه على سورية في أعقاب اجتماع عقده مع قادة الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية: «دخل اللواء ٩١ المدرّع من سورية منطقة بيادر العدس (...) ليس هناك أحد طلب من الجيش السوري أن يدخل لأن الأزمة اللبنانية بدأت تتجه إلى الحل...». وفي الأثناء، كان أبو إياد، الرجل الثاني في فتح بعد عرفات، يقول كلامًا داعمًا لكلام جنبلاط في مهرجان حضره ياسر عرفات والملازم أول أحمد الخطيب قائد حركة جيش لبنان العربي: «... لا يمكن أن أصدّق أن جنديًا سوريًا واحدًا يمكن أن يطلق الرصاص على إنسان عربي في هذا البلد...».

ورافق دخول القوات السورية اشتعال الجبهات، وتصعيدها في اليوم التالي، ١١ نيسان، مع دخول جديد لهذه القوات وصل إلى حدود بلدة شتورة، ومع أنباء من اسرائيل تفيد ان الحكومة الاسرائيلية درست في اجتماع عقدته الوضع اللبناني ووافقت على «إجراءات سرية»، وجاء ذلك بعد اجتماع عقده وزير الخارجية الاسرائيلي إيغال ألون مع السفير الأميركي لدى اسرائيل ملكولم تون.

وأصدرت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بيانًا عقب اجتماعها، في اليوم نفسه ١١ نيسان، أعلنت فيه تمديد الهدنة حتى آخر نيسان على أمل أن يتم في هذه الفترة انتخاب رئيس جديد للجمهورية؛ وهاجم البيان مهمة المبعوث الأميركي دين براون، وطالب بانسحاب الجيش السوري. وبعد اجتماعه بعرفات قال جنبلاط: «يبدو أن الأميركان أذنوا لسورية بدخول لبنان... وأنا لا أفهم كيف يتصرف السوريون...».

وسرعان ما تضاءل البحث في مسألة توقيع الرئيس فرنجية لقانون تعديل المادة ٧٣ من الدستور، وتركّزت المواقف السياسية على الوضع الأمني المتدهور وعلى وجود القوات السورية والغايات منها.

وعاد مالك سلام مبعوث كرامي وعرفات إلى دمشق بردّ حول دخول القوات السورية مفاده أن هذا الدخول و«الوجود» إنما تتحكّم به التطورات الأمنية في لبنان، و«أن المسؤولين السوريين سيقفون بكل حزم ضد كل مؤامرة لتقسيم لبنان أو لضرب الثورة الفلسطينية».

وكان جنبلاط ينشط في كل اتجاه، فالتقى عرفات وكرامي وإده وبراون والسفير السوفياتي

سولداتوف. ومن تصريحاته: «الوساطة لا تفرض على الناس فرضًا وبالقوة، خصوصًا أن السوريين أمام شعب بكامله متضامن مناضل لأجل حقوقه الطبيعية في الحياة والكرامة (...) إن شعب لبنان سيقف في وجه أي احتلال بشجاعة...». وكان ذروة تحرّك جنبلاط اتصاله بالسفير المصري في بيروت أحمد لطفي متولي والطلب منه توجيه برقية عن طريقه إلى الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض قال فيها مخاطبًا الأمين العام باسمه وباسم الحركة الوطنية (الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية): «إن علامات مثيرة تؤكّد إن الجيش السوري الذي دخل الحدود أخذ يزداد قوة وعددًا وهو في طريقه لاحتلال شبكات المواصلات الأساسية للقيام باجتياح واسع للبنان. نطلب تدخّلكم شخصيًا وتدخّل الجامعة العربية وفق ميثاق الجامعة...».

خطاب الأسد والتزام اسرائيل قاعدة «إن السكوت من ذهب»: في ١٢ نيسان ١٩٧٦، وفي جلسة افتتاح المؤتمر العام الثاني لاتحاد شبيبة الثورة في سورية، ألقى الرئيس الأسد خطاب الافتتاح، وخلاله تطرّق إلى الوضع في لبنان، ومما قاله متهجمًا على موقف جنبلاط والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية دون أن يسمّيهم واصفًا إياهم بـ«المتاجرين بالدين والسياسة والثورة، وسفّاكي الدماء»، منبّهًا في الوقت نفسه قادة المقاومة الفلسطينية إلى «خطورة المؤامرة»، ومعلنًا أن سورية توصلت إلى اتفاق مع الرئيس سليمان فرنجية على الاستقالة، وان فرنجية وافق على الاستقالة.

في هذه الأثناء، كان وزير خارجية إسرائيل إيغال ألون يقول في جلسة خاصة عقدها الكنيست للبحث في أزمة لبنان: «إن السكوت من ذهب في ما يتعلق بلبنان. إن إسرائيل تتابع عن كثب ما يجري هناك وقد اتخذنا كل الاجراءات اللازمة للدفاع عن أمننا. لقد تصرفنا هكذا في الماضي وسنواصل التصرف كذلك في المستقبل (...) إننا نتقصّى كل تطوّر داخل لبنان وخارجه بالنسبة إلى ما يعنيه في المدى القريب والمدى البعيد وعلاقته خصوصًا بأمن إسرائيل. والآن بما أن كل حدث يمكن أن يغيّر مصير لبنان في أي لحظة، فإن علينا أن نمتنع عن التصريحات».

في اليوم التالي، ١٣ نيسان، أرسل فرنجية برقية شكر للأسد، وأثنى كامل الأسعد وكميل شمعون وبيار الجميّل وعدد من الشخصيات والنواب على المبادرة السورية. وأجرى أصدقاء مشتركون للسوريين ولجنبلاط اتصالات بجنبلاط لتليين موقفه، فأعطى تصريحًا قال فيه: «... المهم أن تجري انتخابات رئيس الجمهورية من دون أي ضغط من أحد...».

أمنيًا، شهد اليومان، ١٢ و١٣ نيسان، سقوط ٨٣ قتيلًا، ونحو ١٥٠ جريحًا، وعثر على ٨٧ جثة. وفي مساء ١٣ نيسان، عنف القصف العشوائي وتسبّب في قتل ٧٤ شخصًا، وجرح العشرات.

المواقف عشية لقاء الأسد مع قادة المقاومة (١٤ نيسان ١٩٧٦): اندلعت تظاهرات شعبية في صيدا وصور ومنطقة ضهر البيدر مندّدة بالتدخّل السوري، ورفعت لافتات تهاجم الحكم السوري. واشتعلت جبهات القتال بصورة جنونية، وذهب ضحيتها نحو ٣٠٠ بين قتيل وجريح. وحاول كمال جنبلاط، تسهيلًا لمهمة قادة المقاومة في دمشق، أن يكون معتدلًا، فأعاد تذكير «أخينا وصديقنا الرئيس الأسد» بأن الحركة الوطنية ما كانت، في الحرب، إلا للدفاع عن النفس في صد «جرائم الانعزاليين» منذ بداية الحرب؛ في حين حمّل الملازم الأول أحمد الخطيب، قائد «جيش لبنان العربي»، في حديث مع صحيفة «الجمهورية» العراقية «النظام السوري مسؤولية تاريخية عندما يعمل على عرقلة حركة القوى الوطنية ومحاصرة جيش لبنان العربي، بينما يفتح أمام القوى الانعزالية المجال لاستعادة ما حققته الحركة الوطنية من انتصارات...». أما

رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميّل فقال في ندوة صحافية: «ليس هناك مَن يفهم سببًا لهذا الإصرار الهستيري على الاقتتال في لبنان سوى أن اليسار الدولي ينبري دائمًا ضد أي اتفاق أمني يريح هذا البلد...».

في واشنطن، أعلن كيسنجر (١٤ نيسان) «إن التدخّل العسكري السوري في لبنان يقترب من الحد الذي يمكن الولايات المتحدة وإسرائيل أن تتحملاه وأن واشنطن وتل أبيب متفقتان على أن هذا التدخّل السوري لا يهدّد أمن إسرائيل (...) وأن سورية اتّبعت خطًّا معتدلًا ومفيدًا في لبنان...».

وفي اليوم نفسه، قال اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل في مقابلة مع صحيفة «معاريف» ان اسرائيل ستتدخّل في لبنان «إذا ما عبرت القوات السورية نهر الليطاني»؛ وقال وزير الدفاع الاسرائيلي في مقابلة أخرى «إن هدف اسرائيل الحالي هو الحيلولة دون دخول لبنان في الهلال الخصيب وأن يصبح خطرًا على أمننا».

لقاء الأسد – قادة المقاومة واتفاق النقاط الست (١٥ نيسان ١٩٧٦): في الوقت الذي كان وفد قيادة المقاومة (عرفات، أبو إياد، أبو اللطف، أبو صالح، زهير محسن ونايف حواتمه) يتوجّه إلى دمشق كان العراق يطلب من الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض عقد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة لبحث الموقف في لبنان. ولأن مثل هذا التحرّك تعتبره سورية موجهًا ضد مبادرتها في لبنان فقد اعتبره المحلّلون في حينه انه كان سببًا مهمًا في حرص المسؤولين السوريين على رفع نسبة تجاوبهم مع قيادة المقاومة.

اجتمع الوفد بالرئيس الأسد بحضور خدّام وناجي جميل وحكمت الشهابي. وقد أسفر الاجتماع عن اتفاق من ست نقاط، ما إن أُذيع حتى توقف القتال في الجبهات اللبنانية كافة. والنقاط الست هي:

- وقف القتال واتخاذ موقف موحّد ضد أي جهة تقوم باستئناف العمليات العسكرية.
- إعادة تشكيل اللجنة العسكرية العليا السورية – الفلسطينية – اللبنانية، وذلك إلى أن يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية.
- مقاومة التقسيم بكل أشكاله.
- رفض تعريب الأزمة في لبنان ولا سيّما بما يؤدي إلى إدخال قوات عربية.
- رفض الحلول والخطط الأميركية في لبنان.
- رفض التدويل.

استعجلت وزارة الخارجية الأميركية على اتخاذ موقف من هذا الاتفاق فقال الناطق باسمها: «إن الولايات المتحدة ليس لديها أي مشروع للتسوية السياسية في لبنان».

وكذلك فعل نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي صدام حسين، فقال في مؤتمر صحافي عقده في جدة لمناسبة انتهاء زيارته للسعودية: «إننا ضد التدخّل السوري في لبنان ولا نعتقد أنه تدخّل نزيه، وان الواجب القومي يستدعي إيجاد صيغة عربية لإنقاذ لبنان من محنته».

وغادر غورس (مبعوث الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان) بيروت، وصرّح بقوله إن انتخاب رئيس جديد «هو في الواقع عملية على اللبنانيين وحدهم القيام بها مع أقل قدر ممكن من التدخّل الخارجي...». ووصلت في الوقت نفسه بعثة بابوية برئاسة المونسنيور ماريو بريني الذي قال: «لسنا هنا في مهمة وساطة ولا نحمل اقتراحات سياسية، بل جئنا نحمل عاطفة البابا بولس السادس».

وساد اعتقاد لدى الأوساط اللبنانية أن اتفاق النقاط الست قطع شوطًا كبيرًا في طريق التمهيد للحل السياسي عبر انتخاب الرئيس الجديد، خصوصًا بعدما أعلنت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، إثر اجتماعها بقيادة المقاومة الفلسطينية، تأييدها للاتفاق.

وقدم وفد رفيع المستوى من القيادة القومية لحزب البعث في سورية وباشر اتصالات مع عدد

من الشخصيات، وقد حرص عضو الوفد سهيل سكرية على التأكيد أن سورية «ليست مع أي فريق ضد آخر». وأعلن العميد أول عزيز الأحدب، في ١٧ نيسان (أي بعد مضي ٣٨ يومًا على حركته)، أن المبادرة السورية كانت بطلب من الحكومة اللبنانية و«التدخّل السوري كان لمصلحة الجميع».

عودة إلى التصعيد السياسي والأمني: عاد محور فرنجية – شمعون – الجميّل – قسيس، في يوم ١٧ نيسان، إلى التصعيد السياسي برفضهم اتفاق النقاط الست بحجة أن الجانب اللبناني لم يُستشر به وبحجة إستفراد الحل، أي جعله حلًا سوريًا – فلسطينيًا دون العرب الآخرين ودون الأصدقاء الدوليين مستندين إلى ما قاله جنبلاط نفسه أن هناك بنودًا في اتفاق الأسد – عرفات سرية. وقد ترافق هذا التصعيد السياسي مع تصعيد أمني، إذ تردّدت في هذا اليوم، ١٧ نيسان، معلومات تفيد أنه عثر على ٩٦ جثة في فرن الشباك معظمهم من سكان حي النبعة كانوا في طريقهم إلى المنطقة الغربية، إضافة إلى ضحايا هم ٥٥ قتيلًا و٨١ جريحًا والعثور على ١٨ جثة في أماكن متفرقة من مناطق الجبهات. ولم تنفع أجوبة أبو إياد وزهير محسن اللذين أعطياها لوفد حزب الكتائب خلال اجتماع اللجنة العسكرية العليا (٢٠ نيسان) من أن اتفاق دمشق بين الأسد وعرفات (اتفاق النقاط الست) لا يعدّل الاتفاق اللبناني – السوري بين الأسد وفرنجية، وأن لا وجود إطلاقًا لأي بند سري في اتفاق الأسد – عرفات، وان اتفاق القاهرة لا يزال قائمًا.

وبعد جولته الأخيرة من الاتصالات، وكانت مع الإمام الصدر والمفتي خالد وجنبلاط وبراون، قال المبعوث البابوي ماريو بريني «إن التقسيم لن يحصل في لبنان، ولا يمكن القبول بالبحث في صيغة التقسيم، لأن لبنان هو ويجب أن يبقى مثالًا لوحدة المؤمنين في العالم».

وسجّل يوم ٢١ نيسان سقوط ٢٧ قتيلًا و٥٢ جريحًا والعثور على ٢٧ جثة، وانفجرت الاشتباكات في الكورة وزحلة، وسقط أكثر من ٣٠٠ قتيل وجريح في قصف عشوائي بين جبهتي النبعة وسن الفيل، وامتدّ القصف ليشمل بقية جبهات العاصمة.

وعقدت قمة مارونية، في اليوم نفسه، في منزل فرنجية في بلدة الكفور (كسروان)، أدلى بعدها شمعون والجميّل بتصريحات بالغة الحدة «... نريد قوة عربية أو قوة دولية أو شيطانية حتى يستتب الأمن...». وردّ صائب سلام بمطالبة كامل الأسعد الدعوة لتوقيع عريضة نيابية تطالب فرنجية بالتنحّي.

وقبل سفره إلى لندن للاجتماع بكيسنجر هناك، اجتمع دين براون بجنبلاط، وبعده مباشرة اجتمع بفرنجية في الكفور. وأخذت تتردد أقاويل عن إمكانية قيام مبادرة فرنسية للحل، من ضمنها إمكانية استدعاء قوات مشتركة سورية – فرنسية لضبط الأمن في لبنان. لكن سرعان ما استبعدت هذه الفكرة لأن فرنسا لا يمكن أن تفكّر بهذه الخطوة إلا إذا دُعيت من جانب كل أطراف النزاع، إضافة إلى معارضة الولايات المتحدة شبه الأكيدة، وإمكانية شق الصف العربي حولها، كما يمكن أن تُثار المشاكل داخل الأسرة الأوروبية.

وأخيرًا وقّع فرنجية التعديل الدستوري: كان مقررًا انعقاد قمة مارونية يوم ٢٣ نيسان ١٩٧٦ يتم فيها التفاهم على صيغة لإعلان توقيع الرئيس فرنجية التعديل الدستوري. ولما لم تنعقد هذه القمة، فقد اتهمت أوساط المعارضة، خاصة صائب سلام وريمون إده، فرنجية بأنه موغل في إغراق لبنان بالدماء. وعقد جنبلاط سلسلة اجتماعات ذات طابع عسكري (مع قليلات وقيادة «القوات المشتركة» المشكلة من الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية المتحالفة مع جيش لبنان العربي والمقاومة الفلسطينية) وتركزت على

اعتماد «خطة ردع شاملة» في حال استمرار التصعيد.

وفي اليوم التالي، ٢٤ نيسان، وقّع فرنجية التعديل. ومن التفسيرات لهذه الخطوة أن فرنجية كان ربّما قد تسبّب في انفجار القمة المارونية نفسها في حال أصرّ على عدم التوقيع، وذلك استنادًا إلى موقف بيار الجميّل الحاد منه بسبب مماطلته في التوقيع.

وفور تسلّم رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد في مساء اليوم نفسه، ٢٤ نيسان، ملف مرسوم نشر التعديل الدستوري بدأ يستعدّ لتأمين انعقاد جلسة انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وبدأ إسم الياس سركيس يوضع بقوة في التداول. وكان رئيس الحكومة رشيد كرامي المبادر في ترشيحه وفي فتح معركته الرئاسية، وذلك في ١٦ آذار عندما قال: «... وبعد الاتصالات والدروس، قرّرنا تأييد الأستاذ الياس سركيس...».

ومؤشر ضحايا الحرب اللبنانية سجّل، في هذين اليومين، ٢٣ و٢٤ نيسان، سقوط العشرات أيضًا بين قتيل وجريح.

ظهور سياسي لبشير الجميّل بلغة مختلفة (٢٥ نيسان ١٩٧٦): بشير الجميّل هو نجل الشيخ بيار الجميّل رئيس حزب الكتائب اللبنانية، وقد قاد «القوى النظامية» (الميليشيا) لهذا الحزب منذ بداية الحرب، وارتبط إسمه بالعمليات العسكرية أكثر مما ارتبط بـ«الرأي» أو «الموقف» السياسي في أذهان اللبنانيين عمومًا. لكن في أوساط حزب الكتائب وفي الأوساط المسيحية القريبة كان ثمة همس أن الشاب بشير إنما يحمل رأيًا سياسيًا مختلفًا عن آراء «كهول» الحزب بمن فيهم والده الشيخ بيار. وقد بدأ هذا الهمس ينكشف ويتعمّم في اللقاء الذي عقده بشير مع عدد من الصحافيين الأجانب يوم ٢٥ نيسان ١٩٧٦. وفي هذا اللقاء قال: «إن الوثيقة الدستورية ليست من المنزّلات التي يجب الإيمان بها حرفيًا وكليًا (...) عدد من بنودها يمكن أن يشكّل عناوين صالحة في ورشة الإصلاح لإعادة إحياء التعايش اللبناني، لكن لنا مأخذًا أساسيًا عليها هو أنها كرّست التعامل الطائفي بين اللبنانيين كأننا قبل عهود الاستقلال (...) (وعن البرنامج الإصلاحي للحركة الوطنية قال): إن هذا البرنامج يتفق في عدد كبير من بنوده مع تفكيرنا التطويري والتغييري. وبنود البرنامج لا تختلف مع ما سبق أن طرحناه في برامجنا الإصلاحية وأعلناه في مؤتمرات الحزب...».

ريمون إده يطلق نشاطه كمرشّح للرئاسة: في اليوم الذي أطلق كرامي ترشيح الياس سركيس للرئاسة، ١٦ نيسان، قام ريمون إده بجولة في قلب بيروت متفقدًا معالمها المدمّرة ومعلّقًا عليها بقوله: «هل هي القنيطرة أم السويس أم ستالينغراد. إن هذه المدن دُمّرت وهي تدافع عن قضية. ولكن من أجل أيّ قضية دمّرت بيروت وأُحرقت ونُهبت؟».

وفي ٢٦ نيسان، عقد إده اجتماعًا في دير الكسليك مع الأباتي شربل قسيس وعدد من الرهبان قال على أثر انتهائه الأباتي قسيس: «إن مواصفاتنا للرئيس المطلوب لا تجعل العميد ريمون إده خارج الحلبة». ثم توجّه إده إلى منزل الدكتور إميل سلهب رئيس مجلس حزب الكتلة الوطنية، الذي عقدت لجنته التنفيذية اجتماعًا برئاسة رئيسها جان سابا، وأصدرت بيانًا جاء فيه:

«بعدما تدارست الموقف السياسي وموضوع انتخابات الرئاسة قرّرت ترشيح العميد الأستاذ ريمون إده لمنصب رئاسة الجمهورية...».

وفي اليوم التالي، ٢٧ نيسان، قال جنبلاط لصحيفة «النهار» عقب ترؤسه اجتماع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية إن هذه الأحزاب والقوى «تؤيد ترشيح ريمون إده أو انها تميل إلى تأييده (...) إن العميد ريمون إده هو شخصية قوية، وإحدى الفوائد في نجاحه أن سينهج نهجًا مستقلًا...».







الرئيسان سليمان فرنجية ورشيد كرامي وخلفهما كميل شمعون وغسان تويني (فوق)، وفي الوسط كمال جنبلاط يعود ريمون إده في المستشفى بعد محاولة اغتياله، ومع صائب سلام (تحت).

الشيخ بيار الجميّل قال، إثر خلوة مع كميل شمعون: «إن الرئيس شمعون لن يرشّح نفسه، وإننا سنؤيّد الياس سركيس الذي رافقته ١٢ سنة، لأنه عنده أخلاق وجدّي ومخلص وشغّيل ومهذب ويحترم كل الناس، وأظن أنه مقبول من كل الناس».

الوضع الأمني استمرّ على حاله من التدهور، واستمرّ معه سقوط القتلى والجرحى والإعلان عن عثور على جثث، إضافة إلى حوادث الخطف.

كلام أميركي على لسان سفير جديد وكلام فاتيكاني يستشرف مصلحة المسيحيين الحقيقية: فرنسيس ميلوي هو السفير الجديد الذي عيّنته الإدارة الأميركية في بيروت. ومما «بشّر» به هذا السفير فور تعيينه أمام لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي: «إنني أرى فترة صعبة وطويلة من المفاوضات في المستقبل لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان، وللولايات المتحدة مصلحة في المحافظة على وحدة أراضي لبنان. إن الوضع في لبنان مشكلة معقّدة جدًا والانقسامات فيه مشكلة عميقة والقتال الذي جرى ويجري كان نتيجة الخلافات بين المحافظين واليساريين أكثر منه بين المسلمين والمسيحيين، إضافة إلى الفلسطينيين الذين يشكلون دولة ضمن دولة. ولقد قامت سورية بدور أساسي في لبنان. والسياسة الأميركية كانت تدعم الجهود السورية».

على المقلب الغربي الآخر، كان الفاتيكان، وعلى لسان المبعوث البابوي المونسنيور ماريو بريني، يقول: «إن التعايش بين المسيحيين والمسلمين اللبنانيين هو الأغلى قيمة لأنه أفضل ضمانة للمساهمة المسيحية في حياة شعوب الشرق الأوسط، ولا حاجة إلى القول إن أول ما يعيد بناء هذا التعايش يجب أن يكون اللبنانيون أنفسهم، في إطار صيغة جديدة مستوحاة من تقاليدهم (...) يضمنها تراث غني، شرط أن تكون معدّلة وفقًا لاحتياجات الظروف الحالية».

الياس سركيس يعلن ترشيحه للرئاسة: في ٢٨ نيسان ١٩٧٦، أعلن الياس سركيس ترشيحه للرئاسة في مؤتمر صحافي عقده في فندق الكارلتون. وأعلن حزبا الكتائب والوطنيين الأحرار دعم سركيس. وأصدرت أحزاب الحركة الوطنية، بعد اجتماع برئاسة جنبلاط، بيانًا أعلنت فيه رفضها لانتخاب رئيس جديد «تحت وطأة الضغط العسكري والسياسي الخارجي»، وأنها لا تقبل أن يقترع النواب «في ظل مداخلات غير مشروعة». وأجمعت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، ومعها الشارع الإسلامي العريض وأكثر زعماء وقادة المسلمين، وكذلك المسيحيون المعتدلون وكثير من قادة الرأي فيهم، على تأييد العميد ريمون إده. وقدّم النائب مخايل الضاهر بصفته رئيسًا للجنة النظام الداخلي إلى رئيس المجلس النيابي مذكرة قانونية تطعن في جواز انتخاب سركيس كونه موظفًا في الدولة ولم يستقل من وظيفته قبل ستة أشهر.

وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده في اليوم نفسه، رسم سركيس صورة «لبنان ما بعد ١٩٧٦» الذي سيعمل له، «أي لبنان العصري بنظامه وإداراته وسياسته وحكمه...». وردًا على سؤال حول رأيه باتهامات الفريق «الوطني والتقدمي» لسورية بالتدخّل لدعمه ضد ريمون إده، أجاب: «لم احظَ حتى الساعة بطريقة خاصة رسمية بتأييد الشقيقة سورية لترشيحي. كل ما أعرفه في هذا الصدد هو ما يعرفه الجميع. أسمع بالتواتر بتأييد سوري لترشيحي، إني قابل لهذا التأييد شاكر ومسرور بحصوله».

كان موعد انتخاب الرئيس محددًا في الأول من أيار. وكانت الكتل البرلمانية منقسمة بين تأجيل الجلسة أو عدم تأجيلها. وتلاحقت التطورات بشكل سريع، بما فيها تدهور الوضع الأمني وحدوث اشتباكات متقطعة (عشرات القتلى والجرحى)، وتوجّه قوافل عسكرية من البقاع إلى بيروت عن طريق مشغرة - جزين - صيدا، ووصولها إلى بيروت وتمركزها قرب المطار وقرب قصر العسيلي (قصر منصور)، فأعلن رئيس المجلس كامل الأسعد، قبل ساعات من موعد الجلسة، تأجيلها إلى ٨ أيار ١٩٧٦ بعد أن تلقّى طلبًا بذلك من ٦٤ نائبًا.

بيان الحركة الوطنية: «سحب الجيش السوري»: وتأجيل جلسة الانتخاب لم يؤجل الانفجار العسكري رغم تمديد الهدنة مرة جديدة من جانب أحزاب الحركة الوطنية في بيان أعلنته في ٢ أيار. وجاء في البيان: «إن توفير الإطار الديمقراطي الملائم لعملية انتخاب الرئيس الجديد رهن بتحقيق ثلاثة أمور هي: ١- سحب الجيش السوري من الأراضي اللبنانية؛ ٢- الالتزام السياسي المعلن بأن انتخابات الرئاسة هي شأن لبناني داخلي، وان المبادرة السورية لا تعني ممارسة التدخّل من أجل فرض رئيس معين... ٣- وقف كل المداخلات والضغوط التي تمارسها منظمة الصاعقة...». ووُصف ذلك الليل ٢-٣ أيار بأنه «ليل الرعب في بيروت»، إذ شملت الاشتباكات كل محاور العاصمة، إضافة إلى جبهات القتال في الجبل والكورة وطرابلس - زغرتا. وبلغ التصعيد السياسي ذروته مع الاتهام الذي ساقه بيار الجميّل لليسار بأنه «الفئة القليلة المخربة»، ومع ما قاله كمال جنبلاط في مجلة «مونداي مورنينغ» ردًا على السؤال التالي: «لنفرض أن هدف وساطة سورية كان القضاء على مؤامرة تُنفّذ في لبنان. فهل نجحت سورية في ذلك وإلى أي مدى؟»، وردّ جنبلاط، «أظن أن المؤامرة كانت من السوريين على لبنان ولم تكن هناك أي مؤامرة خارج المداخلة السورية في لبنان، وأستثني طبعًا من ذلك ما جرى من أحداث كانت تشجّعها اسرائيل و لكن ثبت في الواقع أن سورية لم تكن ذات نية حسنة في حسم الوضع اللبناني الداخلي حسمًا سياسيًا أو حسمًا عسكريًا (...) لقد اتضح للملأ أن هناك اتفاقًا أميركيًا - سوريًا في شأن التدخّل في لبنان، هذا الاتفاق أُقِرّ وأُبلغَ الرئيس الأسد في ١٦ تشرين الأول

١٩٧٥ وهو اتفاق من أجل التدخّل العسكري المحدود (...) هذا الاتفاق باركته اسرائيل (...) ولا يزال بيار الجميّل ينتظر أن تعبر الفيالق السورية الحدود إلى لبنان...».

أمنيًا، حصدت الأيام الثلاثة الأولى من شهر أيار - في سياق جولات المعارك التي عُرفت بـ«حرب السنتين» - أكثر من ١١٠ قتلى و٢١٦ جريحًا وعثر على ٨٤ جثة. وهذه الجولة الشرسة من المعارك وصفها الإمام الصدر بـ«الجولة القذرة» معلنًا إدانته للذين «يتاجرون» بأرواح الأبرياء.

وعاد دين براون إلى بيروت وتحركت معه الجبهة الدبلوماسية، وأعلنت المقاومة عن مخاوفها من عودته. وفي ٤ أيار، بدأ المتقاتلون يستعملون أسلحة ثقيلة وصواريخ تستعمل عادة في القتال الميداني بين الجيوش، منها صواريخ «غراد» ومدافع هاون، وقذائف آر.بي.جي... وعلى رغم توقّف القصف العشوائي في هذا اليوم، فقد سجّل سقوط ١٠٩ قتلى و١١٠ جرحى.

بيان الحكومة السوفياتية وتصريح إده (٤ أيار ١٩٧٦): في بيان للحكومة السوفياتية، أشادت به الحركة الوطنية اللبنانية، جاء «إن المبادرة السورية انزلقت في طريق أفقدها القدرة على لعب دور الوسيط فعلًا. ومن خلال الممارسة والمواقف المعلنة في آن واحد، ظهر أن ما تنشده هو فرض الهيمنة على لبنان عبر مختلف أشكال التدخّل العسكري والسياسي...».

وفي اليوم نفسه، ٤ أيار، أدلى ريمون إده بتصريح قال فيه: «كان مفروضًا بالرئيس حافظ الأسد ألا يتدخّل في شؤوننا الداخلية، حتى ولو طلب منه ذلك رئيس جمهورية انتهت ولايته، و٩٠٪ من اللبنانيين هم ضده بسبب تصرفاته وتصرفات عائلته وحاشيته (...) إذا لم أنجح في الانتخابات سيعرف اللبنانيون وسيعرف العالم العربي وأوروبا وأميركا أن عدم نجاحي هو بسبب تدخّل الرئيس حافظ الأسد عن طريق أجهزته المسلّحة...».

وفي هذا اليوم أيضًا توجّه وفد كتائبي (جورج سعادة وكريم بقرادوني) إلى دمشق في زيارة «أمنية» وليست «رئاسية». لكن ما هو رئاسي وصريح أعلنه النائب سليمان العلي وهو تأييده للياس سركيس «بناءً على رغبة دمشق».

وكان «المرشّح الثالث» الشيخ ميشال الخوري نجل الرئيس الشيخ بشارة الخوري ناشطًا أيضًا في اتصالاته السياسية.

وفي اليوم التالي، ٥ أيار، خفّ القصف المدفعي، وأعلن ستة ضباط مسيحيين عن انضمامهم إلى «جيش لبنان العربي»، وذكرت المنظمة الإقليمية لإغاثة الطفولة التابعة للأمم المتحدة أن عدد الذين تركوا بيوتهم وحُرموا من مقومات الحياة في لبنان بلغ ٧٠ ألف شخص في شهر كانون الثاني ١٩٧٦، منهم ٢٢ ألفًا تهدّدهم الأوبئة.

«المرشح الثالث غير موجود» والتأييد لسركيس (٦-٧ أيار ١٩٧٦): قبيل عودة وفد الكتائب (جورج سعادة وكريم بقرادوني) في ٦ أيار ١٩٧٦، الذي كان يُنتظر ليُفهم منه «الكلمة الحسم» السورية لجهة إسم رئيس الجمهورية، كان الشيخ بيار الجميّل يقول: «إن الشقيقة سورية هي الأقرب إلينا بل هي ولبنان توأمان، وإن قرار حزب الكتائب بتأييد الياس سركيس سببه الأوضاع القائمة والمرحلة المقبلة». ومما كشفه الوفد لدى عودته «أن المرشح الثالث غير موجود بالنسبة إلى سورية وهي لا تزال تؤيّد الياس سركيس». وفي الأثناء، التقى براون أقطاب الموارنة، ومما قاله الجميّل وشمعون بعد اللقاء أن براون «لم يحمل إلا النصائح والإرشادات...». وعلى جبهة أحزاب وقوى الحركة الوطنية فقد أصدرت بيانًا، بعد لقاء جنبلاط وعرفات، أكّدت فيه رفضها «كل أشكال الضغوط» التي يتعرض لها الوطنيون. وأعلن جنبلاط، مرة جديدة، بعد اجتماعه بكتلته النيابية «جبهة النضال» قرارًا بتأييد ريمون إده.

وفي اليوم نفسه، اجتمع الأسد بعرفات وبعض قادة المقاومة، وفُهم بعد الاجتماع أن الأسد على موقفه: إما أن يأتي الياس سركيس وإما لن تكون هنالك انتخابات.

والنشاط الأبرز الذي قام به سركيس في اليوم نفسه، ٦ أيار، زيارته المفتي في عرمون حيث اجتمع، إلى المفتي، بعدد من الشخصيات الإسلامية السياسية والدينية، بينهم عبد الله اليافي وتقي الدين الصلح ومالك سلام وعدنان قصار، وتركز النقاش على مختلف القضايا المحلية والعربية والدولية. وأبرز القضايا حساسية طرحها المجتمعون على سركيس كانت قضية «العلمنة»، فقال سركيس ان مفهومه لها «أقرب إلى إلغاء الطائفية السياسية منها إلى العلمنة»، مما أرضى المجتمعين، إذ من المعروف أن المسلمين، بأكثريتهم، وبكل مرجعياتهم الدينية يعارضون بشدة العلمنة.

وفي اليوم التالي، ٧ أيار، اتضح الموقف أكثر لجهة تأكيد انعقاد الجلسة في اليوم التالي، ولمصلحة سركيس. ومساءً، بينما المعلومات تتحدث عن حشود وحالات استنفار وتصعيد أمني في بعض مناطق الجبل، عقدت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اجتماعًا في منزل كمال جنبلاط، وجاء في بيانها: «... رابعًا: وتعبيرًا عن المشاعر الشعبية ضد التدخلات العسكرية والسياسية الخارجية ومختلف أشكال الضغوط المادية والمعنوية المركّزة على الإرادة النيابية والسياسية تدعو الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية جميع الفئات الشعبية في بيروت وسائر المناطق اللبنانية إلى إعلان الإضراب العام وممارسة شتى أشكال التحرّك والاحتجاج الشعبي ابتداءً من صباح غد السبت ١٩٧٦/٥/٨...». كما عقد ريمون إده اجتماعًا في منزل صائب سلام قرّر الإثنان في نهايته، وباسم كتلتيهما، مقاطعة الانتخاب. وفي الأثناء، كانت وسائل إعلام فرنجية (إذاعة عمشيت) تتحدث عن «كارثة لا يعلم غير الله نتائجها» في حال عدم عقد الجلسة وعدم انتخاب الياس سركيس رئيسًا للجمهورية.

جلسة الانتخاب (٨ أيار ١٩٧٦): بدأ يوم السبت ٨ أيار ١٩٧٦ وانتهى في جو حرب حقيقية لم ينقطع فيه صوت الرصاص خاصة في محيط «قصر منصور» حيث تمكّن أكثر من ثلثي عدد النواب (وهي الأكثرية الضرورية لانعقاد جلسة الانتخاب) من الحضور وعقد الجلسة وانتخاب الياس سركيس رئيسًا للجمهورية. وجاء في محضر الجلسة:

«في تمام الساعة الواحدة والربع من بعد ظهر نهار السبت ٨ أيار ١٩٧٦، عقد مجلس النوّاب جلسة مخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية. افتتحت الجلسة بحضور ٦٨ نائبًا. تُليت المادتان ٤٩ و٧٣ معدّلة والمادة ٧٥ من الدستور ثم بوشر الاقتراع. وبعد فرز الأصوات نال السيد الياس سركيس ٦٣ صوتًا ووُجدت ٥ أوراق بيضاء. وأُعيد الاقتراع، وفي الدورة الثانية كان عدد النواب المقترعين ٦٩ نائبًا ففاز السيد سركيس منها بـ ٦٦ صوتًا ووجدت ٣ أوراق بيضاء. وأعلنت الرئاسة انتخاب الرئيس الياس سركيس رئيسًا للجمهورية».

وبعدها، توجّه بعض النواب إلى فندق «كارلتون» حيث ينزل سركيس لتهنئته.

وتجدر الإشارة إلى أن التدابير الأمنية لنقل النواب إلى «قصر منصور» لم يشترك فيها أي عنصر من الجيش اللبناني أو قوى الأمن الداخلي، واقتصرت المهمة على عشرات العناصر التابعة لجيش التحرير الفلسطيني ومنظمة «الصاعقة» اللذين جنّدا أعدادًا كبيرة من الشاحنات والملّالات والمصفحات والسيارات لمواكبة النواب وتأمين حمايتهم.

وأبرز النواب الذين تغيبوا عن الجلسة: ريمون إده، كمال جنبلاط، صائب سلام، حسين الحسيني، ألبير مخيبر، ألبير منصور، مخايل الضاهر، عبد المجيد الرافعي، بيار حلو، زاهر الخطيب وحسن الرفاعي.

وفي فندق كارلتون، كان السفير الفرنسي أوبير أرغو أول المتصلين بسركيس للتهنئة. وتوافد المهنئون، وكانت عناصر من الصاعقة بقيادة أحد



الياس سركيس يوجّه نداءه إلى اللبنانيين فور انتخابه (٨ أيار ١٩٧٦).

أركانها، حنا بطحيش، تتولى حماية الرئيس المنتخب، وكان الوضع متوترًا ودوي الرصاص والانفجارات في محيط الفندق.

وفي العاشرة ليلًا، أذاع سركيس نداء إلى اللبنانيين جاء فيه: «... لا أفرّق ولا أميّز ولا أتحيّز إلا للحق والقانون والواجب الوطني. وإذا كان لي نداء أوجّهه في هذه المناسبة، أوجّهه إلى إخواني اللبنانيين فهو نداء لوقف النزيف الدامي فورًا وإلى البدء بالعمل يدًا واحدة (...) إن قوة لبنان تنبع أولًا من ذاته، من إرادته (...) إن لبنان الجديد سيكون الشقيق المخلص القوي الوفي لأشقائه العرب...».

ريمون إده تابع، من منزله في محلة الصنائع في بيروت، لحظة بلحظة أنباء انعقاد الجلسة. وكان يدخل عليه الصحافيون أثناءها ليخبروه عن هذا أو ذاك من النواب كيف دخل عليهم المسلحون وأنزلوهم عنوةً وحملوهم إلى المجلس... ثم راح يتصل بالنواب الذين لم يحضروا الجلسة ويهنئهم على شجاعتهم.

أما جنبلاط فلم يعلّق، مباشرة، على الانتخاب. وأصدرت الأحزاب والقوى الوطنية

والتقدمية بيانًا عنيفًا تكلم عن «الضغوط العسكرية والسياسية (...) فالقسم الأكبر من النواب حوصر سلفًا وجرى إحضاره بالضغط المسلح إلى المجلس النيابي ووسط مظاهر من الإذلال المعنوي المهين لأبسط اعتبارات الكرامة الإنسانية والوطنية...». وانتهى البيان برفضه لنتائج الانتخابات الرئاسية.

وفي طليعة المرحبين بنتائج الانتخاب كان كامل الأسعد ومجيد أرسلان وبيار الجميّل وشربل قسيس، ورئيس الحكومة رشيد كرامي الذي استنكر الإضراب الذي دعت إليه الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، واصفًا الذين دعوا إليه بأنهم «فئة مأجورة»، مناشدًا المقاومة الفلسطينية «الاستمرار في مؤازرة الرئيس الجديد...»، مشيرًا إلى أنه سيزور قريبًا «الشقيقة سورية لأشكر بطل الأمة العربية الرئيس حافظ الأسد على جهوده لإنقاذنا من المحنة الأليمة التي انتهت بعون الله».

وفي دمشق، لم يصدر رد فعل رسمي فوري على انتخاب سركيس، علمًا أن هذا الموضوع احتلّ الأولوية في محادثات الأسد وضيفه عاهل الأردن الملك حسين.

وبدأ الرئيس المنتخب يعطي، في مجالسه، إشارات إلى أنه سيطبّق مبادئ النهج الشهابي الذي كان أحد أركانه في الأساس. واستمرّ رئيسًا منتخبًا حتى ٢٣ أيلول ١٩٧٦، التاريخ الذي استلم فيه مهماته الرئاسية دستوريًا.

القبيات، عندقت، زحلة، الدخول العسكري السوري (أيار – حزيران ١٩٧٦): منذ هدنة أول نيسان ١٩٧٦ والعمليات العسكرية ضيّقة النطاق وموقوفة على قصف مدفعي متبادل ومتقطع بين أحياء العاصمة، ولم يأخذ الوضع العسكري والأمني منحًى يزيد من خطورته عن السابق مع فتح جبهة عسكرية جديدة في أعالي كسروان.

المنحى الدراماتيكي والخطر أتى هذه المرة من المناطق القريبة من الحدود اللبنانية – السورية: من القبيات وعندقت (البلدتان المسيحيتان) في عكار، ومن زحلة في البقاع.

فمنذ ٢٧ أيار أخذت عناصر من جيش لبنان العربي تهاجم القبيات وعندقت، وسارعت منظمة التحرير الفلسطينية (ومعها اليسار اللبناني) إلى إدانة هذه العمليات واعتبرتها ذرائع للتدخّل السوري (تصريح أبو إياد في «النهار» ٣٠ أيار ١٩٧٦). وكان المقدم معماري، أحد ضباط جيش لبنان العربي، يقود هذه العمليات على البلدتين، وما لبث أن اصطفّ في خانة العمل السوري.

الشكوك نفسها حامت حول مجرى أحداث مدينة زحلة. ففي ٣٠ أيار، انسحب جيش التحرير الفلسطيني، الخاضع لقيادة سورية، من التلال المحيطة بالمدينة، فقامت الميليشيات المسيحية في المدينة، وكانت قد عزّزتها عناصر من هذه الميليشيات من بيروت وغيرها من المناطق، وانتشرت على هذه التلال، ونشبت الاشتباكات هنالك، وكان القصف يطال أحياء المدينة (زحلة).

في ليل ٣١ أيار – أول حزيران، دخل ألف جندي سوري منطقة عكار من مركز العبودية الحدودي، بهدف «وضع حدّ للمذبحة في القبيات»، كما قالت دمشق. وخلال نهار أول حزيران، دخل أربعة آلاف آخرين، من الكتيبة المدرّعة السورية الثالثة، إلى البقاع من مركز المصنع لـ«فك الحصار» عن زحلة. وأمضت إذاعة دمشق الوقت، أثناء ذلك، في بث نداءات ورسائل الاستغاثة التي أرسلها اللبنانيون إلى الرئيس حافظ الأسد طالبين مساعدته. والهدف الأساسي من هذه المساعدة إنما هو «وقف المجازر ومنع التقسيم». وبعض هذه الرسائل مُهرت بتوقيع أهالي بيروت. وأكمل الجيش السوري دخوله في عمق الأراضي اللبنانية، وانطلاقًا من البقاع، على محورين: باتجاه المديرج الواقعة في وسط الطريق الدولية بيروت – دمشق، وباتجاه جزين، المشرفة على صيدا.

الرئيس فرنجية وبيار الجميّل رحّبا بحرارة بالتدخّل السوري، وكميل شمعون رحّب مع

بعض التحفّظ. وكذلك رحّب به زعيما الطائفة الشيعية المتخاصمان، الإمام موسى الصدر وكامل الأسعد. رشيد كرامي لم يتخذ موقفًا فوريًا، في حين أن صائب سلام (الزعيم السنّي الآخر) أعرب عن تفهّمه لموقف صديقه وحليفه ريمون إده الذي أدان «الغزو السوري» ودعا إلى المقاومة.

... واليسار، ماذا حلّ به، وماذا فعل؟: الخوف والهلع، والإنذارات، جاءت من الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية اللتين دعتا إلى إضراب عام (يوم ٣ حزيران ١٩٧٦) احتجاجًا على الدخول العسكري السوري ورفضًا له. فردّ السوريون بتنظيم حملة قمع واعتقالات للعناصر اليسارية في البقاع، وبإنذار القوات المشتركة (الفلسطينية واللبنانية) للانسحاب من أعالي المتن، وبتقديم كل وسائل الدعم لمختلف الفصائل العسكرية (الصاعقة مثلًا) والسياسية (حزب البعث السوري في لبنان وحلفائه) المتحالفة مع سورية. فبرز قياديان حليفان على وجه الخصوص: عاصم قانصوه، رئيس حزب البعث السوري، وزهير محسن قائد منظمة الصاعقة الفلسطينية.

في محاولة لتجنّب الخطر المحدق، ضاعف كمال جنبلاط من نشاطه في كل الاتجاهات. في ٢ حزيران، التقى بشير الجميّل، دون نتيجة تُذكر، ذلك أن بشيرًا، الذي لم يكن في صف المرحّبين بالدخول السوري داخل حزبه، لم يكن قد أصبح مؤثرًا كفاية في صفوف هذا الحزب. ثم قدّم جنبلاط مذكرة إلى الرئيس المنتخب سركيس يعرض فيها شروط الحركة الوطنية اللبنانية للمشاركة في «الطاولة المستديرة» بين أطراف النزاع اللبنانيين. وفي ٤ حزيران، طالب جنبلاط بتدخّل الأمم المتحدة.

وفي اليوم نفسه، ٤ حزيران (١٩٧٦)، شكّلت المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية وجيش لبنان العربي «القيادة العسكرية الموحّدة» استعدادًا للمواجهة التي باتت وشيكة. وقد حصلت هذه المواجهة فعلًا في ٦ حزيران، حيث أطلقت منظمة التحرير والحركة الوطنية سلسلة عمليات عسكرية خاطفة ضد مقرات وقواعد منظمة الصاعقة (الفلسطينية – السورية) والمنظمات اللبنانية الدائرة في فلك سورية. وبسرعة قياسية، باتت الصاعقة وهذه المنظمات غير موجودة في بيروت، وفرّ قياديوها للاحتماء لدى الكتيبة السورية التي كانت قد وصلت وتمركزت عند مدخل بيروت الجنوبي، والتي أصبحت بدورها محاصرة من قوات المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية. وزهير محسن نفسه، قائد الصاعقة لجأ إلى إحدى ثكنات الجيش القريبة من خطوط التماس في بيروت الشرقية. وفي المساء (٦ حزيران)، ردّ السوريون بقصف عنيف لبيروت الغربية.

وجاءت المواجهة الأولى المباشرة، بين القوات السورية وبين المقاومة والحركة الوطنية (مسلمين سنّة على وجه الخصوص ويسار)، في اليوم التالي، في صيدا ٧ حزيران، حيث تكبّدت القوات السورية المتقدمة في المدينة خسائر كبرى. وفي الجبل، اضطرّت الدبابات السورية إلى إيقاف تقدّمها في بحمدون. وردًا على هاتين المعركتين، تعرضت بيروت الغربية لقصف سوري عنيف ولحصار محكم من الجهات كافة. ومضى السوريون في تدخّلهم العسكري (وفي مبادرتهم السياسية في لبنان).

نافذة على الوضع السوري والقرار السوري بالتدخّل العسكري (مناقشة): أجمل سمير قصير هذا الوضع، في نحو تسع صفحات (S. Kassir, op. cit, pp. 206-215) مستندًا أساسًا إلى نحو تسعة مراجع أجنبية أهمها لـ: مايكل هدسون، فرد لوسون، مجلة «واشنطن بوست»، كانوفسكي، داويشا... ونُجمل، بدورنا، ما كتبه، بالنقاط الأساسية التالية:

– سياسة «الإنفتاح»، التي بوشر بها، تعارضت عمليًا مع صلابة الخطاب البعثي المعهود

إزاء إسرائيل و«الامبريالية»، إضافة إلى ما ظهر من وهن في القاعدة الشعبية للنظام غذّى حديث الطائفية (سنّي – علوي).

– المؤسسة العسكرية (البيروقراطية على نطاق أوسع) عرفت تضخّمًا ملحوظًا على حساب قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ولأن سورية، بعد فك الارتباط العسكري، والمسار المصري باتجاه السلام، والأوضاع الدولية عامة، قد وجدت نفسها مستفردة على جبهة المواجهة مع اسرائيل، أخذت تسعى لإيجاد «مسألة أخرى» تبقي على خطابها «التقدمي»، وعلى قوّتها العسكرية في إطارها.

– وجاءت تطورات الوضع الداخلي في الأشهر الأولى من العام ١٩٧٦ لتزيد لديها من هذا الاتجاه: مصاعب اقتصادية وتململ اجتماعي: الازدهار المفاجئ في العام ١٩٧٤–١٩٧٥ توقّف، جزئيًا، نتيجة قطع البلدان النفطية لمساعداتها عنها وإيقاف مشاريع استثمار بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، إضافة إلى قطع العراق ضخّ نفطه عبر الأراضي السورية، وعودة غالبية العمّال السوريين من لبنان، ولجوء عدد كبير من اللبنانيين إليها هربًا من الحرب. وقد أشار الرئيس الأسد، صراحة وتلميحًا، في خطابه ٢٠ تموز ١٩٧٦، إلى هذه المصاعب، التي كان من شأنها، عشية التدخّل العسكري السوري في لبنان (في الأول من حزيران ١٩٧٦)، أن تخفض من موازنة التنمية. وقد أعلن، في ما بعد، أن موازنة السنة انخفضت من ١٦,٦ مليار ليرة سورية إلى ١٠ مليارات.

– إلى الصعوبات الاقتصادية، ثمة صعوبات سياسية، يقول بشأنها سمير قصير (نقلاً عن Fred Lawson, «Syria's in the Lebanese Civil War», International Organization, vol. 38, n°. 3, été 1984) إنه في شباط ١٩٧٦، نشبت اضطرابات في وجه النظام، خاصة في مدن الوسط – الشمال، ردًا على وفاة أحد القادة الكبار للإخوان المسلمين في السجن. ونشرت جريدة «النذير» الناطقة باسمهم أنه حدّد يوم ٨ شباط موعدًا لإطلاق النضال العام ضد نظام الأسد. ونقلاً عن داويشا (Dawisha, «Syria and the Lebanese Crisis», London, Mc Millan, 1980, p. 133-137) يقول إن هذه الاضطرابات نشبت في وقت لقي قرار التدخّل العسكري في لبنان معارضة قوية حتى داخل حزب البعث. ونقلاً عن كاتب آخر هو نيكولاوس فان دام (N.V. Dam, «The Struggle for Power in Syria», London, 1981) أنه بعد اكتشاف مؤامرة منسوبة إلى الجنرال العلوي علي حسين، في نيسان ١٩٧٦، أوقف عدد كبير من العسكريين والبعثيين. وفي عودة إلى داويشا، ينقل سمير قصير، أن التورّط السوري في لبنان، قبيل تدخّلها العسكري في أول حزيران، كان يخلق حالة من القلق لدى السكان. فبعد الاضطرابات الداخلية التي حصلت في أيار، ثم في حزيران بعيد التدخّل، جرت اعتقالات واسعة طالت بين ٣٠٠ و٤٠٠ شخص، منهم أعضاء في البعث وضباط في الجيش. وهذا الوضع يفسّر المشاورات الواسعة التي جرت، في الأسبوع الأخير من أيار ١٩٧٦، مع القيادتين الوطنية والقومية، وطالت أطراف الجبهة القومية والتقدمية (باستثناء الحزب الشيوعي)، وقرّر الفريق الحاكم، في نهايتها، في ٣١ أيار ١٩٧٦، التدخّل في لبنان.

– هذا التدخّل، حاول القادة البعثيون، بعد فشل مهمة الوساطة الحميدة التي قام بها رئيس الوزراء الليبي الرائد جلود، جمع ظروف إقليمية لدعمه، بسلسلة من المشاورات مع البلدان العربية «المعتدلة»، مثل العربية السعودية والكويت والأردن، وكذلك بـ«إشارات تطمئن إسرائيل عبر واشنطن» (قصير، نقلاً عن Dawisha, op. cit., p. 134). ولكن سورية، وإن كانت قد حرصت على تعيين معالم طريق تدخّلها العسكري في لبنان، إلا أن هذا التدخّل يبقى موقوفًا على رغبتها وحدها.

– إن المراجع والمصادر كافة لا تترك مجالاً لأي شك بحقيقة أن الولايات المتحدة الأميركية

كانت تشجّع على تطوّر الرغبة السورية، أكثر فأكثر، ضد منظمة التحرير الفلسطينية واليسار اللبناني (الحركة الوطنية اللبنانية). ومن الصعوبة بمكان تصوّر أن الأسد لم يكن مفتونًا بمهمة المبعوث الأميركي دين براون في لبنان (نقلاً عن Dawisha, p. 108, 170). وإذا كان صحيحًا أن براون قد طمأن كمال جنبلاط على أن الولايات المتحدة لا تؤيد التدخّل السوري، أو أن الجيش السوري، في مطلق الأحوال، لن يذهب إلى أبعد من صوفر في تقدّمه (نقلاً عن أبو إياد، «النهار»، ٣٠ و٣١ أيار ١٩٧٦)، إلا أن الصحيح أيضًا أن الولايات المتحدة قد رعت «حوار الردع» بين إسرائيل وسورية ممهّدة الطريق أمام التدخّل العسكري المحدود، إذ إن الولايات المتحدة كانت قد أعلمت من قبل سفيرها أن التدخّل السوري لن يكون موجّهًا ضد إسرائيل (نقلاً عن Dawisha, p. 134 الذي نقله عن مستشار الأسد، أديب داودي). وما إن قرّرت سورية التدخّل، في ٣١ أيار، حتى أعلمت، عن نواياها، الولايات المتحدة وعبرها إسرائيل. وفي الوقت نفسه العواصم العربية الصديقة للولايات المتحدة (نقلاً عن Yair Evron, «War and Intervention in Lebanon. The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue», London, Croom Helm, 1987, p. 46-47, 59).

– «الخطوط الحمر»، التي تكلمت واشنطن عنها علانية في ٣١ أيار ١٩٧٦، وإن كان يطرأ عليها تعديل، خاصة بالنسبة إلى الخطوط الجغرافية ووفقًا لمتطلبات المعارك واتساع نطاقها، كانت دائمًا محصلة إيجابية تلتقي عندها الأهداف السورية والاسرائيلية.

– ليس هناك من دلائل على أن واشنطن كانت تدفع الأسد للتدخّل العسكري. ويمكن الاستنتاج، برأي وليد الخالدي، أن الأسد لم يكن ينتظر، بالضرورة، الضوء الأخضر الأميركي (نقلاً عن W. Khalidi, «Conflict and Violence in Lebanon: Confrontation in the Middle East», Harvard Center for International Affairs, 1979, p. 90). لكن بعد اغتيال السفير الأميركي (١٦ حزيران) في بيروت الغربية، أصبحت واشنطن تظهر عن سرورها من التدخّل السوري، وتعتبره أنه الوسيلة الوحيدة القادرة على وضع حد لما يمكن أن يشكّل تهديدًا خطرًا لمصالحها. فإزاء هذا «الأمر الواقع» الذي أوجده التدخّل السوري، أصبح الشغل الشاغل للولايات المتحدة هو في إبقاء هذا التدخّل ضمن الحدود المقبولة من إسرائيل.

– هذا «الأمر الواقع» مارسته سورية أيضًا إزاء الاتحاد السوفياتي. فزار كوسيغين دمشق، في اليوم نفسه الذي كانت القوات السورية تدخل لبنان، ولم يأتِ البيان المشترك على ذكر التدخّل السوري. لكن في ٣ حزيران، سمحت الشرطة في موسكو للطلّاب اللبنانيين والفلسطينيين بالتظاهر ضد السياسة السورية. وأثناء الاشتباكات بين القوات السورية والقوات المشتركة نشرت وكالة «تاس» السوفياتية بيانًا دعا إلى وقف التدخّل الأجنبي في لبنان. وأثبتت الأيام التالية أن «الغضب» السوفياتي سرعان ما جرى احتواؤه، وأن الاتحاد السوفياتي كان خارج هذه اللعبة الدائرة في الشرق الأوسط، فأخذ يكتفي بدعوات يوجّهها للقيادة السورية يلحّ فيها على إعادة الجسور مع اليسار اللبناني والمقاومة الفلسطينية.

– وفي وقت بذلت فيه المقاومة الفلسطينية والأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية اللبنانية جهدهما، عسكريًا بإيقاف الجيش السوري عند حدود صيدا وبحمدون، وسياسيًا بالتحرّك على الصعيد العربي، مع الأمل بأن تؤدي هذه «الخطوة الناقصة» التي أقدم عليها الحكم السوري إلى إضعاف النظام وزعزعته، عقدت القيادتان الوطنية والقومية للبعث اجتماعًا مشتركًا مع القيادة المركزية للجبهة الوطنية والتقدمية في دمشق (٩ حزيران) هيمنت على أجوائه الأوضاع الداخلية السورية والقلق من ردود الفعل العربية، خاصة من جهة العراق.

قوات السلام العربية: في أجواء الاشتباكات الدائرة بين القوات السورية والقوات المشتركة (الفلسطينية واليسارية اللبنانية وحلفاؤهما من تشكيلات لبنانية)، عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعًا طارئًا في القاهرة، في ٨ و٩ حزيران ١٩٧٦، بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية التي كان رئيسها، ياسر عرفات، قد ألحّ في عقد قمة عربية. وقرّرت جامعة الدول العربية إرسال قوات سلام عربية تكون بقيادة أمين الجامعة العربية وتحلّ محل القوات السورية.

سورية لم تعترض على هذا القرار، وحاولت بقبولها إياه احتواء الانتقادات العربية، مستفيدةً في الوقت نفسه من العداء الذي أظهره المعسكر المسيحي لـ «الحل العربي». إذ سارع الرئيس فرنجية إلى الإعراب عن استيائه من حضور مندوب لبنان في اجتماع مجلس الجامعة، وبعث برسالة إلى الأمين العام محمود رياض يعلن فيها معارضته دخول القوات العربية (١٠ حزيران). ثم أعادت «الجبهة اللبنانية»، المنعقدة بحضوره، دعمها المبادرة السورية منفردة، ورفضت كل مقررات جامعة الدول العربية، وهدّدت باللجوء إلى قوة دولية (١١ حزيران).

وإذا كانت قرارات الجامعة العربية قد أزعجت بعض الشيء القادة السوريين، إلا أنها لم تؤدِ إلى اعتراض مخططاتهم. إذ إن الوحدات السورية ظلت جزءًا من قوات السلام العربية، إضافة إلى أن اللجنة التي عيّنتها الجامعة طمأنت الرئيس فرنجية بإعطائه تأكيدات حول مهمة هذه القوات التي لا تعارض المبادرة السورية. ومن جهته، أكّد الرئيس الأسد لفرنجية أن الجيش السوري لن ينسحب قبل تطبيق اتفاق القاهرة. فقبلت الجبهة اللبنانية عند ذاك، بوجود قوات السلام العربية (عُرفت في ما بعد باسم «قوات الردع العربية») شرط أن لا تشارك فيها قوات عراقية وليبية وجزائرية وقوات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقوات مصرية.

وفي ٢١ حزيران ١٩٧٦، عقدت، في الرياض، قمة ضمّت الملك خالد والسادات وعرفات. وبعد ثلاثة أيام، التقى رئيسا الوزراء المصري والسوري في الرياض، وكان الاجتماع الأول في نوعه منذ اتفاق فك الارتباط في سيناء، كما كان الاجتماع الأخير. وفي ٢٦ حزيران، أعاد الأسد التأكيد بأن قواته لن تنسحب من لبنان إلا بناءً على طلب من الرئيس فرنجية.

في غضون ذلك، استمرّت الاشتباكات على الجبهات الأساسية التقليدية، وكذلك الاشتباكات بين القوات المشتركة والقوات السورية. وتمكّنت هذه الأخيرة من التقدّم في الشوف حتى وصلت إلى عين دارا، وفي العرقوب حتى راشيا، على الرغم من المقاومة الضارية التي كانت تواجهها. وكانت هذه القوات تقصف، في الوقت نفسه، مخيّمات الفلسطينيين في المية ومية وعين الحلوة (قرب صيدا، ١٠ و١٥ حزيران). وبدءًا من ١٤ حزيران، حاصرت القوات البحرية السورية موانئ طرابلس وصيدا وصور، فضلًا عن حصار طرابلس (١٧ حزيران). وأجرى الرائد عبد السلام جلود، رئيس الوزراء الليبي، مفاوضات حول وقف إطلاق النار (٢٠ حزيران) لم يرَ النور.

في ٢١ حزيران، بدأت قوات السلام العربية، بقيادة الجنرال المصري غنيم، انتشارها في لبنان، لكن بدون أي إشارة فعلية بأن الحل قادم. بل على العكس، ففي محيط مطار بيروت، وأثناء الانتشار هذا، أقدمت القوات السورية على خطوة لها دلالتها. فقد قام ٥٠٠ جندي سوري، يرتدون القبعات الخضر (قوات السلام العربية) هذه المرة، وحلّوا محل الجنود السوريين الذين كانوا دخلوا إلى لبنان برداء منظمة الصاعقة وتمركزوا عند مدخل بيروت الجنوبي وفرضوا الحصار على العاصمة في ٦ حزيران، أي قبل أن تتمكن القوات المشتركة من محاصرتهم.

على الصعيد السياسي الداخلي، رأى الرئيس فرنجية أن يمسك بزمام المبادرة الدبلوماسية بعد استقالة وزير الخارجية فيليب تقلا (المعتبر مستقلًا ومحايدًا)، فعيّن، في ١٦ حزيران، حليفه كميل شمعون مكانه، إضافة إلى حقيبتَي التربية والتصميم ونيابة رئاسة الحكومة. ولم يعد فرنجية محرجًا في الإعلان عن مشاركته التامة في الجبهة اللبنانية.

معركة تل الزعتر وجبهاتها المتفرقة، الهدف الاستراتيجي: وجد الفريق الماروني أن الوقت ملائم لمبادرة مفصلية وتقريرية: الهجوم على مخيّم تل الزعتر الفلسطيني الواقع في قلب المناطق المسيحية (من ضواحي بيروت وعند مدخل المتن الشمالي). وبدأ هذا الهجوم في ٢٢ حزيران ١٩٧٦، واشتعلت الجبهات كافة، وتفاقمت الحالة المعيشية بصورة دراماتيكية. وفي ٢٣ حزيران، تعطّل الكابل الأساسي الذي يغذي العاصمة بالكهرباء، وقطع عنها التيار الكهربائي لمدة أربعة أشهر، ما أدّى إلى انقطاع الماء والهاتف، وكذلك إلى نقص حاد في الخبز. وقصفت الميليشيات المسيحية مطار بيروت (٢٧ حزيران)، وأُقفل، ولم يُعاد فتحه إلا في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٦. وإلى ذلك، أُضيف عامل الهلع النفساني لدى المواطنين بسبب إجلاء الرعايا الغربيين في أعقاب اغتيال السفير الأميركي فرنسيس ميلوي. فقد قامت سفينة تابعة للأسطول السادس الأميركي بإجلائهم (أميركيون وغيرهم، وعددهم نحو ٢٦٣ شخصًا) عن لبنان، وذلك بحماية منظمة التحرير الفلسطينية التي أدلى كيسنجر، في ٢١ حزيران، بتصريح شكر فيه المنظمة على اهتمامها هذا. كما قامت السفارتان، البريطانية والفرنسية، بإجلاء رعاياهما أيضًا، ولكن عن طريق دمشق. ومع بدء معركة تل الزعتر سرت شائعات تقول إن الأميركيين إنما يثأرون بها من جبهة الرفض الفلسطينية عن اغتيال سفيرهم. لكن المعسكر المسيحي لم يكن ينتظر تبريرًا لهذه المعركة، ولا إشارة، بل أجواءً ملائمة. وهل كان هناك أجواء أكثر ملاءمة له لمعركة تنهي مخيمًا «يقاتل المسيحيين في عقر دارهم»، ولا ينفك يتمدد ديموغرافيًا وعسكريًا، فيطال تابعه مخيّم جسر الباشا، ويصل إلى أحياء النبعة الشيعية. فتشير تقديرات الشهور الأولى من الحرب: ١٠٠ ألف نسمة يسكنون النبعة، غالبيتهم الساحقة من الشيعة؛ ٣٠ ألفًا يسكنون تل الزعتر وغالبيتهم الساحقة من الفلسطينيين؛ و٤ آلاف فلسطيني مسيحي في مخيم جسر الباشا. وقد شكّلت هذه المجموعة الجزء الأساسي والمركزي لما سُمّي «حزام البؤس» المحيط بالعاصمة. وقد نُسب إلى «تل الزعتر» أنه بات ذاك «العالم الأسطوري الجهنمي الذي يعيش تحت الأرض، ولا يعلم إلا الله ما يخبئه من مفاجآت». فبزواله، تتواصل المناطق المسيحية دون عائق.

الدور المحرّك في إطلاق الهجوم على تل الزعتر بدأته ميليشيا «النمور» لحزب الوطنيين الأحرار، تساعدها ميليشيات «حراس الأرز» و«التنظيم» و«حركة الشبيبة اللبنانية» (الباش مارون في الدكوانة) ومجموعات من الجنود، بعد انفراط عقد الجيش، خاصة «جيش لبنان» بقيادة الرائد فؤاد مالك، و«كتيبة عكار». وكانت المساهمة الأساسية «للجنود» هي في استعمال المدفعية التي استمرّت تدك المخيم طيلة ٥٢ يومًا. ومع دخول ميليشا الكتائب (القوى النظامية) في المعركة، بعد أسبوع من بدايتها، وصل عدد المقاتلين الذين يهاجمون تل الزعتر، ومن كل الجهات، نحو ٤ آلاف مقاتل.

ورغم كل ذلك، وكل الإمكانيات – بما فيها الدعم السوري – بقيت الميليشيات المسيحية تراوح مكانها. واستبسل المقاومون. لكن هزيمتهم بدأت تلوح في الأفق مع استسلام النبعة في ٥ آب. وقبل ذلك، لم يؤثر سقوط «تلة المير» المشرفة على المخيم بيد ميليشيا الكتائب (٢٧ حزيران) في صمود المخيم، ولا سقوط مخيم جسر الباشا. وذلك رغم حالة الحصار وحرمان المقاومين وأهلهم من الماء والغذاء والأدوية.

عملت القوات المشتركة على التخفيف من الضغط على تل الزعتر بنقل جهودها العسكرية إلى جبهات أخرى. لكن الميليشيات المسيحية

استمرّت ممسكة بزمام المبادرة. فأطلقت، بمساعدة الجيش السوري، في ٢٨ حزيران، حملة عسكرية في الجبل على محور عيون السيمان – فاريا، وتمكنت من السيطرة عليه وربط البقاع بالقطاع المسيحي. وأكمل الجيش السوري سيطرته على البقاع بدخوله مدينة بعلبك ومنطقة الهرمل، كما كان مهتمًا بمنع أي اختراق للقوات المشتركة على جبهة تل الزعتر بقصف إمدادات هذه القوات القادمة من قرى المتن الدرزية باتجاه منطقة مونتيفردي القريبة من تل الزعتر.

وفي ٥ تموز، أطلقت القوات المشتركة عملية عسكرية واسعة النطاق. فشنّت هجومًا من طرابلس، برًّا وبحرًا، باتجاه مدينة شكا المسيحية، وتمكنت من احتلالها، ووقعت مجازر جماعية نُسب مرتكبوها إلى مجموعة إسلامية، «جند الله»، وكان من ضحاياها عائلات معتبرة سياسيًا في خانة اليسار. وسرعان ما استعادت «القوات اللبنانية» (الميليشيات المسيحية) مدينة شكا، ومنها شنّت هجومًا مضادًا على منطقة الكورة (أكثرية سكانها من المسيحيين، روم أرثوذكس، ويُعتبرون تقليديًا في خانة محازبي وأنصار الحزب السوري القومي الاجتماعي، أو الحزب الشيوعي) واحتلتها في ١٢ تموز. ثم هاجمت طرابلس التي كانت تتعرض لضغط سوري، خاصة من حيث قصف القوات السورية لمخيّمَي نهر البارد والبداوي شمالي المدينة (١٠ تموز).

ازداد وضع تل الزعتر تفاقمًا وخطرًا مع غياب أي ضغط خارجي جدي على سورية. فلم يؤثر كفايةً وصول ٤ آلاف جندي عراقي على متن سفن مصرية ونزولهم في صيدا، وكذلك الضغوط السوفياتية لم تكن فعّالة. وبعد زيارة عبد الحليم خدّام للاتحاد السوفياتي (٥ تموز) أرسل الزعيم السوفياتي بريجنيف رسالة، وُصفت بشديدة اللهجة، إلى الرئيس الأسد يدعوه فيها إلى وضع حد للمعارك في لبنان. أما المملكة العربية السعودية فلم يُعلن عنها أي تصريح أو موقف إزاء ما كان يدور، حينها، في لبنان.

في بيروت، عدد من اتفاقات وقف إطلاق النار لم يرَ النور، وكان فاوض بشأنها حسن صبري الخولي مبعوث أمين عام جامعة الدول العربية. وفي القاهرة، عقد مجلس وزراء الجامعة اجتماعين استثنائيين جديدين. في الاجتماع الأول (٣٠ حزيران – أول تموز)، تقرّر التعجيل بإرسال قوات السلام العربية، ووصل، مساء الأول من تموز)، ١٥٠٠ جندي سعودي وسوداني إلى بيروت حيث تمركزوا في محيط المطار إلى جانب الفرق الليبية والسورية. كما تقرّر تشكيل لجنة مصالحة تنتقل بين بيروت ودمشق. وبفضل جهود هذه اللجنة، وبحضورها، عقد اجتماع في صوفر (٤ تموز) بين خدّام وعرفات وإثنين آخرين من قادة المقاومة وواحد يمثّل الكتائب وآخر يمثّل الحركة الوطنية، دون جدوى ودون أن يستكمل باجتماع آخر. وازداد التوتر، مع إعادة القوات المشتركة محاولاتها ضد شكا، وقصف القوات السورية لمخيّمي عين الحلوة والمية ومية قرب صيدا (٦ و٩ و١٢ تموز). وعاد أعضاء لجنة المصالحة العربية إلى بلدانهم باستثناء الرائد جلود، رئيس الوزراء الليبي.

وفي اجتماعه الثاني (١٢ و١٣ تموز)، أعاد مجلس الجامعة العربية مطالبته بإعادة المفاوضات السورية – الفلسطينية فورًا، وتقوية قوات السلام العربية. فتحقق تقدم بسيط عندما حمل جلّود دعوةً من الأسد لعرفات مع خطة سلام سورية من ست نقاط. وبفضل وساطة جلود، تركت القوات السورية مواقعها قرب صيدا وانكفأت باتجاه جزين (١٥ تموز). لكن عرفات طالب بانسحاب سوري كامل من لبنان قبل المباشرة بأي حوار، في حين أن الأسد أعاد التأكيد، في خطاب طويل مخصص للوضع في لبنان (٢٠ تموز)، أن قواته لن تنسحب من لبنان إلا بناءً على طلب من السلطات اللبنانية. وكان عرفات، قبل يوم واحد، أي في ١٩ تموز، قد توصّل إلى

اتفاق وقف إطلاق النار مع ممثل لحزب الكتائب، لفسح المجال أمام انتشار قوات السلام العربية في منطقة المتحف، ولكنه سرعان ما خُرق، كما لم يصمد سوى ساعة واحدة اتفاق آخر في ٢٥ تموز.

زار فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، دمشق بصحبة الرائد جلود. ودامت مفاوضاته هناك حتى ٢٨ تموز وأسفرت عن اتفاق من أربع نقاط أعلنه جلود: وقف إطلاق النار، إعادة إحياء اللجنة العسكرية الثلاثية، حوار بين الأفرقاء اللبنانيين على قاعدة الوثيقة الدستورية، وتطبيق اتفاق القاهرة. وتحفظت الجبهة اللبنانية على هذا الاتفاق، وكذلك فعلت الحركة الوطنية. ولم يُحترم الاتفاق، وسقط على أرض تطورات معركة تل الزعتر وامتداداتها، خاصة عند خطوط التماس في العاصمة، وبالأخص عند محور مار مخايل – غاليري سمعان (الضاحية الشرقية).

في ٦ آب، استسلمت النبعة للميليشيات المسيحية بتدخّل من الإمام موسى الصدر حقنًا للدماء. وفسّرت الحركة الوطنية هذا التدخّل (والاستسلام) «فعل خيانة». ولجأ سكانها إلى بيروت الغربية والبقاع. فازداد الحصار على تل الزعتر. وفي ١٢ آب، استسلم هذا المخيم في أعقاب اتفاق بين الميليشيات المسيحية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية يقضي بإجلاء سكانه.

٥٢ يومًا من الحصار والقصف المدفعي (نحو ٥٠ ألف قذيفة مدفعية)، و٧٠ هجومًا. الضحايا نحو ٢٥٠٠ قتيل وآلاف الجرحى من المقاتلين المدافعين والأهالي. وكذلك في صفوف الميليشيات المسيحية، فقد تكبّدت خسائر جسيمة: نحو ٨٠٠ قتيل، بحسب ما أعلنته، في حينه، الجبهة اللبنانية. ومن القتلى، وليم حاوي، رئيس المجلس الحربي (الكتائبي)، الذي خلفه في هذه القيادة بشير الجميّل نجل الشيخ بيار الجميّل.

وبعد ثلاثة أسابيع من انتهاء معركة تل الزعتر، تشكلت «القوات اللبنانية» التي ضمّت الميليشيات المسيحية كافة باستثناء «المردة» في زغرتا التابعة للرئيس فرنجية. كما تشكّل مجلس قيادة للقوات اللبنانية، ترأسه بشير الجميّل، وعُيّن داني شمعون نائبًا للرئيس.

وازداد هلع المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية من الإطباق السوري عليهما. ولم ينفع التململ الشعبي في لبنان الذي ذهب إلى حدّ «تخوين النظام السوري»، خاصةً عندما بدأت وسائل الإعلام، الأجنبية على وجه الخصوص، في نقل أنباء، مدعومة أحيانًا بالصور، عن مشاركة خبراء اسرائيليين في حصار ومعركة تل الزعتر، حيث كانت دبابات «سوبر شرمن» تدعم نيران الميليشيات المسيحية؛ فضلاً عن الاجتماع الذي عقد في عرض البحر قبالة جونية (آب ١٩٧٦) بين رابين وبيار الجميّل وكميل شمعون.

عهد الياس سركيس
١٩٧٦ - ١٩٨٢

سركيس يتسلّم مهامه والاستعدادات العسكرية مستمرة: في ٢٣ أيلول ١٩٧٦، انتهت ولاية فرنجية، وأقسم الرئيس سركيس المنتخب (منذ أيار)، اليمين الدستورية في أوتيل شتورا أمام ٦٧ نائبًا اجتمعوا بحماية الجيش السوري. ووفقًا للتقاليد المرعية، قدّم رشيد كرامي استقالة حكومته في اليوم التالي. وكان فرنجية قد انتزع من كرامي، قبل أسبوع واحد، وزارات الدفاع والمالية والإعلام، بحجة استحالة عقد اجتماع لمجلس الوزراء في ذوق مكايل، إذ كان الاجتماع الذي دعا إلى عقده هناك في ٤ آب قد تعذّر على الوزراء المسلمين حضوره. فأعطيت حقيبتا الدفاع والمالية إلى الوزير كميل شمعون، الذي كان قد أعطي قبلًا (أي في حزيران) حقيبة الخارجية والتربية، فأصبح يجمع في شخصه كامل الصلاحيات المعطاة للوزراء تقريبًا. فاتخذ سلسلة من الإجراءات والقرارات التي من شأنها أن تخلق أوضاعًا مؤاتية للمسيحيين في الإدارة وسواها: تعيين ضباط وموظفين. وأهم هذه القرارات، إنشاء فروع ثانية (في المناطق المسيحية) لكليات الجامعة اللبنانية.

استمرّت المواجهات العسكرية بعد ٢٣ أيلول، إذ إن إيقافها كان يعني ضررًا لبعض الأطراف، خاصة للسوريين، الذين كانوا يخشون أن يغيّر الرئيس اتجاهه بعد زيارته القاهرة في إطار جولته العربية التي قام بها قبيل استلام مهامه.

وأهم الأحداث التي عرفتها الأيام القليلة السابقة ليوم ٢٣ أيلول: في ١١ أيلول، وفي صوفر، التقى اللواء السوري ناجي جميل أبو إياد، الذي كان أجرى محادثات سرية، في الأسبوع نفسه، في دمشق. وفي ١٧ و١٩ أيلول، عقد اجتماعان، في شتورا، بين سركيس وعرفات بحضور اللواءين السوريين ناجي جميل وحكمت الشهابي. وكان السوريون، في هذه الاجتماعات، يطالبون بالانسحاب الكامل للقوات الفلسطينية من



الرئيس سركيس مستقبلًا المبعوث السوري العميد محمد الخولي (كانون الثاني ١٩٧٧).

الرئيسان الياس سركيس (يسار الصورة) وحافظ الأسد في لقاء في دمشق شارك فيه سليم الحص وفؤاد بطرس.

المتن قبل إجراء أي مفاوضات. وأما الفلسطينيون فقد أظهروا ميلًا ظاهريًا للاعتدال، في حين أنهم كانوا قد فرضوا منذ ٢٧ آب، التجنيد الإجباري على كل الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ سنة.

وقد بدا بوضوح أن شعار «الحسم العسكري» غالب على الجهود السياسية، واصبح يتردد يوميًا. وقام الجيش السوري بنقل قوات ومعدات إضافية كانت من الأهمية بحيث أُقفلت الحدود بين لبنان وسورية بين ٧ و١٢ أيلول. وفي ٢٢ أيلول، تفقّد اللواءان جميل والشهابي القوات السورية في البقاع، وأشارا هناك إلى أن «المعركة أصبحت وشيكة». وفي اليوم نفسه، وجهت دمشق إنذارًا للفلسطينيين بضرورة إعلانهم الانسحاب من مناطق الجبل في مهلة خمسة أيام على أبعد تقدير.

الهجوم السوري: ما إن أنهى الرئيس سركيس قسمه الدستوري في ٢٣ أيلول حتى أصدر عرفات أمرًا لجميع القوات الفلسطينية بإيقاف إطلاق النار. لكن الاشتباكات عادت في اليوم التالي وطالت كل جبهات القتال. وفي ٢٨ أيلول (١٩٧٦)، شنّت القوات السورية هجومًا واسعًا ضد القوات المشتركة في منطقة المتن الأعلى. ومن أسباب هذا الهجوم، كما جاء على لسان السوريين، قيام مجموعة فلسطينية تطلق على نفسها إسم «حزيران الأسود»، ومرتبطة بالعراق، باحتجاز رهائن ينزلون في أحد فنادق دمشق يوم ٢٦ أيلول. وقد تبيّن في ما بعد أن هذه المجموعة كانت تابعة لأبو نضال، الذي سبق لمنظمة التحرير الفلسطينية أن أصدرت، في العام ١٩٧٤، حكمًا عليه بالإعدام.

انطلق الهجوم من زحلة باتجاه ترشيش وعينطورة والمتين، ومن المديرج باتجاه حمانا وفالوغا. وخلال يومين سقط المتن الأعلى برمّته في أيدي القوات السورية، وانكفأت القوات المشتركة إلى بحمدون وعاليه. وقد تمثّلت مشاركة القوات اللبنانية، دعمًا للقوات السورية، باحتلالها لقرية صليما وقرية أرصون.

وبعد هدوء حذر لنحو عشرة أيام، استأنفت القوات السورية الهجوم في ١٢ تشرين الأول، وشمل هذه المرة منطقة الجنوب باتجاه صيدا، إضافة إلى الجبل. وبدا أن هجوم حاسم يُراد منه القضاء على القوة العسكرية للقوات المشتركة. سقطت بحمدون في ١٥ تشرين الأول لكن بعد أن تكبدت القوات السورية خسائر فادحة. وفي حين أصبحت مدينة عاليه الهدف التالي، جرت ضغوط عربية، بعد سلسلة نداءات من المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية، أدّت إلى اتفاق لوقف النار.

قمة الرياض (قوات الردع العربية): حركة نشطة باتجاه العواصم العربية، خاصة القاهرة، بادر بها عرفات وجنبلاط (الذي تمكّن من ركوب البحر والوصول إلى هذه العواصم) ابتداءً من ٢٨ أيلول. وتوصّلت هذه العواصم إلى الاتفاق على عقد قمة تضم، برعاية العربية السعودية والكويت، كلًا من سورية ومصر ومنظمة التحرير ولبنان. وعارضت سورية عقد هذه القمة في بداية الأمر؛ ثم رضخت بعد أن أعلنت الرياض سحب قواتها المتمركزة في سورية والأردن (اللتين كانتا على علاقات وثيقة للغاية)، وكذلك بعد أن رفض الرئيس المصري أنور السادات حضور أي قمة لا يحضرها لبنان ومنظمة التحرير، وكان يؤكّد في المقابل (وأكّد لجنبلاط) انه يرفض الاشتراك في أي قوات في لبنان ولو كان ذلك في إطار قوات السلام العربية. وأعلنت الرياض أن القمة ستعقد بحضور الأسد.

في يوم وصوله إلى الرياض (١٦ تشرين الأول) أمر الأسد قواته بوقف إطلاق النار. وأعلن عن مصالحة، في الرياض، بين السادات والأسد بعد لقاءين لهما، واتفاقهما حول لبنان. وأعلنت القمة وقف إطلاق النار ابتداءً من ٢١ تشرين الأول، وقرّرت إنشاء «قوات الردع العربية».

وعد السعوديون والكويتيون السوريين باستئناف مساعداتهم المالية لسورية للتعويض على ما خسرته موازنتها جراء حرب أكتوبر ١٩٧٣. ولم يكن ثمة ما يزعجها فيها إلا ما ضيّق عليها بعض الشيء من حرية التصرف إزاء المقاومة الفلسطينية. وأما تحويل «قوات السلام العربية» إلى «قوات الردع العربية»، وتحديد عديدها بـ٣٠ ألف رجل فكان مؤاتيًا أيضًا للسوريين الذين شكّلوا أكثر من ٩٠٪ من هذه القوات، والنسبة الباقية توزّعت على السعودية، ليبيا، الكويت، السودان وتونس. في حين أن الدول العربية الباقية فقد أبعدت نفسها عن المهمة أو استُبعدت: الأردن لا تقبل به منظمة التحرير الفلسطينية، الجزائر منشغلة بمشكلة الصحراء الغربية، العراق غير مرغوب به، مصر فضّلت عدم إرسال قوات لها إلى ساحة ملتهبة وحدودية مع إسرائيل في حين أنها باشرت «عملية السلام».

بعد أسبوع، عقدت قمة عربية استثنائية في القاهرة (٢٥-٢٦ تشرين الأول) ثبّتت حلول قمة الرياض. وفي اليوم التالي، بدأ فك الارتباط بين القوات السورية والقوات الفلسطينية، لكن المعارك استمرّت، وعلى كل الجبهات، بين القوات المشتركة والقوات اللبنانية. والمشكلة التي كان يمكن أن يتسبّب بها العراق على أرض لبنان وانطلاقًا منها وجدت حلًا لها، وذلك بانسحاب العسكريين العراقيين سريًا ومن دون أن يُعرف دوافع هذا الانسحاب (٤ آلاف كانوا وصلوا إلى صيدا في حزيران ١٩٧٦ على متن سفن مصرية).

تأخّر وصول قوات الردع العربية بعض الوقت. واستفاد السوريون إلى أقصى حد من هذا الوقت في انتشارهم: الحركة الوطنية اللبنانية وجدتهم في مناطقها، فامتعضت وأصيبت بالهلع، وشاركها شارعها هذا الشعور، ولكن لا حول ولا قوة، «فالأشقاء العرب جميعًا فرضوا هذا الحل». أما المفاجأة فجاءت من قائد القوات اللبنانية بشير الجميّل الذي دعا إلى إضراب احتجاجًا على انتشار السوريين في المناطق المسيحية. لكنه عاد ورضخ بناء على قبول قيادته السياسية «الجبهة اللبنانية» التي انصاعت بدورها لرغبة الأردن.

انتشرت قوات الردع العربية على كامل الأراضي اللبنانية، باستثناء الجنوب، جنوبي صيدا، على ثلاث دفعات: في ١٠ و١٥ و٢١ تشرين الثاني ١٩٧٦. وآخر المعارضين للتدخّل السوري، ريمون إده، لجأ إلى باريس بعد أن تعرّض لمحاولة اغتيال جديدة في ١١ تشرين الثاني.

وفي ٩ كانون الأول ١٩٧٦، تشكّلت حكومة جديدة، هي حكومة عهد سركيس الأولى، من سليم الحص رئيسًا، وفؤاد بطرس (وزيرًا للخارجية)، وصلاح سلمان، وابراهيم شعيتو، وأمين البزري، وميشال ضومط، وأسعد رزق وفريد روفايل؛ وجميعًا من خارج المجلس النيابي. وقد أجاز هذا المجلس لها سلطة إصدار مراسيم اشتراعية. واستمرّت في الحكم حتى ١٦ تموز ١٩٧٩.

عناوين خسائر بشرية ومادية (١٩٧٥-١٩٧٦): رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص قدّر، بعد أيام قليلة من تشكيله للحكومة، عدد القتلى، منذ اندلاع الحرب في نيسان ١٩٧٥، بنحو ٣٠ ألفًا. وقدّر عدد المعوقين بسبب هذه الحرب بين ٣-٥ آلاف. وتتراوح تقديرات عدد المهجرين قسرًا من أماكن إقامتهم بين مائة ألف و٣٥٠ ألفًا، غالبيتهم إبان معارك ربيع وصيف ١٩٧٦. الدكتور بطرس لبكي وخليل أبو رجيلي، في كتابهما «Bilan des guerres du Liban, 1975-1990», Paris, l'Harmattan, 1995, p. 81, 91 يقدران عدد المهجرين داخل لبنان (من منطقة إلى أخرى) بنحو ٤٥٠ ألفًا، وعدد الذين غادروا لبنان بين نيسان ١٩٧٥ ونيسان ١٩٧٧ بنحو ٦٢٥ ألفًا.

إقتصاديًا، هبط الناتج القومي المحلي الصافي من ٨ مليارات في العام ١٩٧٤ إلى ٣ مليارات في

١٩٧٦. ومع ذلك استمرّ سعر العملة ثابتًا تقريبًا. كان الدولار الواحد يساوي ٢,٢٥ ليرة لبنانية في حزيران ١٩٧٥، واستقرّ على ٣ ليرات في آذار ١٩٧٧. خسائر القطاع الخاص قدّرت بـ٦,١٧ مليار ليرة، والقطاع العام بـ١,٣٣ مليار ليرة (١٩٧٥-١٩٧٦). القطاع الصناعي كان الأكثر تضررًا بين القطاعات، يليه القطاع السياحي، في حين تمكن القطاع التجاري والقطاع المصرفي من الصمود بوجه عام. وفي وسط بيروت، أتت الحرب (١٩٧٥-١٩٧٦) على نحو ٨٠٪ من مباني ومنشآت الأسواق القائمة بين ساحة الشهداء وساحة النجمة (سوق المجوهرات، سوق النورية، سوق سرسق، سوق أبو النصر) ومن الشوارع التجارية الأحدث في تاريخها والواقعة شمالي باب إدريس (سوق الطويلة، سوق إياس، سوق الفرنج)، ومن جادة الفرنسيين وشارع البطريرك الحويك، كما أتت على كامل موجودات مستودعات مرفأ بيروت.

١٩٧٧، الأوضاع المريبة والحرب المستمرّة

وضع أمني جديد: اعتبر يوم ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٦: يوم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، وخاصة يوم الانتشار الرسمي لقوات الردع العربية التي وُضعت، نظريًا، بإمرة الرئيس الياس سركيس لتكون الأداة الحسية «للعنف الشرعي»، ويوم بدء عمل اللجنة العربية الرباعية المكلفة متابعة مقررات قمتي الرياض والقاهرة، اعتبر هذا اليوم، إذًا، يوم توقف الحرب التي دامت نحو سنتين، وكثيرًا ما قيل إنها كانت «حرب السنتين». وقد دشّن هذا اليوم نظامًا، أو وضعًا أمنيًا جديدًا في لبنان، عنوانه الأساسي المهمات المحدّدة المكلفة بها قوات الردع العربية: إنهاء المعارك، السهر على تنفيذ وقف إطلاق النار وعلى تأمين الأمن، حفظ سيادة البلاد، تطبيق اتفاق القاهرة (١٩٦٩)، جمع الأسلحة الثقيلة من الأفرقاء المتنازعين ومساعدة السلطات اللبنانية على إعادة تسيير المرافق العامة والمؤسسات الوطنية.

ذهب منطق المبادرة السورية في لبنان مذهبًا عارض في أحيان كثيرة هذه الأهداف. فالمسعى السوري كان ينصبّ دائمًا، ويتعلق بالتعاطي المباشر، والمنفصل في آن، مع مختلف العناصر السياسية والعسكرية التي تتشكل منها الساحة اللبنانية؛ والهدف الأساسي من هذا المسعى - المبادرة هو جعل الوضع اللبناني تحت المراقبة والسيطرة.

وعديد قوات الردع العربية، ونسب توزّعها بين البلدان العربية التي تتشكل منها، ساعدا على هذه الحسابات السورية الخاصة: أكثر من ٢٥ ألفًا من هذا العديد (من أصل ٣٠ ألفًا) من الجنود السوريين، والباقي: الف سعودي، ألف سوداني، بعض المئات من اليمن الجنوبية والإمارات العربية المتحدة. وقد أتاحت هذه الهيمنة العددية، إضافة إلى الثقل السوري في الأحداث السابقة، لقائد القوات السورية علي أصلان ولمساعده محمد غانم، فرصة الإمساك الفعلي بقضايا الأمن، في حين أن قيادة قوات الردع العربية التي شكلها الرئيس سركيس من ضباط لبنانيين على رأسهم العقيد أحمد الحاج فلم يكن بمقدورها أن تلعب دورًا يتعدى دور صلة الوصل والارتباط.

التطبيع وإعادة الإعمار والجهاز الجديد: اختفت حواجز الميليشيات من الطرقات، ونشطت حركة عبور المواطنين عبر خطوط التماس. قوات الردع العربية انتشرت في كل المناطق باستثناء الجنوب وداخل المخيّمات الفلسطينية. قادة وكوادر وعناصر الحركة الوطنية لم يشعروا بالأمان، فقد لوحق بعضهم، وخاصة منهم الذين اتخذوا مواقف متصلبة من السوريين (اعتقل قائد جيش لبنان العربي أحمد الخطيب واقتيد إلى دمشق)، واستطاع السوريون مدّ شبكة محكمة سياسية وأمنية في مختلف مناطق المسلمين والحركة الوطنية، في حين أنهم (أي السوريون)

اكتفوا، في بادئ الأمر، بعبور المناطق المسيحية في العاصمة، ولم يتمركزوا في الأشرفية إلا بدءًا من ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧، وكان سبق ذلك، في ٣ كانون الثاني، تفجير سيارة مفخخة (حادثة كانت الأولى في نوعها) في قلب بيروت الشرقية (المسيحية) أودت بحياة نحو ٣٠ شخصًا وأعقبها توتّر شديد وحوادث خطف. وفي ٢٧ كانون الثاني، وضعت القوات السورية يدها على المرافئ غير الشرعية التي كانت منتشرة على الشاطئ.

ثم كانت المراقبة على الصحف. فبعد أقل من شهر واحد من دخول القوات السورية (ودائمًا تحت يافطة قوات الردع العربية) بيروت الغربية، اقتحمت عناصر منها سبع جرائد: الأولى «المحرر»، ثم «الدستور»، ثم «بيروت» (والثلاث مندرجة في الخط السياسي العراقي)، ثم «السفير» المعتبرة ناطقة شبه رسمية باسم الحركة الوطنية اللبنانية، ثم «النداء» الناطقة باسم الحزب الشيوعي اللبناني، ثم «النهار» و «الأوريان – لوجور». ولم يُسمح لهذه الجرائد باستئناف الصدور إلا بعد إقرار المرسوم الاشتراعي الذي يفرض الرقابة على الصحف، في الأول من كانون الثاني ١٩٧٧. فكان أول مرسوم اشتراعي يصدر عن حكومة العهد الأولى. ومن مواده مادة تنص على منع الصحف من نشر «المانشيت» (العنوان الأساسي) على أكثر من ثلاثة أعمدة من أعمدتها الثمانية. فكانت أكثر مواد المرسوم التي فهم اللبنانيون مغزاها: إنصراف اللبنانيين عن السياسة والأمن والقضايا الوطنية والقومية الكبرى، وتركها لأصحابها.

أما ما كان مؤملًا من إمكانية البدء بـ «إعادة الإعمار»، فمن الطبيعي أن يبدأ أولًا بتشكيل الحكومة. وهذه الحكومة، نتيجة الممانعة السورية لأي مشاركة للحركة الوطنية فيها، وكذلك لشروط الجبهة اللبنانية، تشكّلت من أعضاء غير سياسيين، بدءًا من رئيسها سليم الحص (باستثناء وزير الخارجية فؤاد بطرس).

والقرارات الأولى لهذه الحكومة، بعد قانون الرقابة على الصحف، تركّزت على إعادة الإعمار. فأنشأت مؤسسة الضمان والاستثمار، ووسّعت من صلاحيات البنك الوطني للتنمية الوطنية والسياحية (٨ كانون الثاني ١٩٧٧). كما أنشأت مجلس التنمية وإعادة الإعمار الذي حلّ محل وزارة التصميم (٢٤ كانون الثاني)، وبنك الإسكان. ووضعت دراسات لإعادة إعمار وتحديث وسط بيروت...

وإذا كانت مسائل إعادة الإعمار قد شغلت الوزراء، فإن الخيارات السياسية وقضايا الأمن كانت، في المقابل، تتخطى إرادتهم أو معرفتهم. فكانت محصورة بالكامل تقريبًا بالرئيس سركيس ووزير خارجيته فؤاد بطرس، وكلاهما من أركان الشهابية. واعتمد سركيس كذلك، في الشأن الأمني، على أحمد الحاج الذي عُيّن قائدًا لقوات الردع العربية، والأمير فاروق أبي اللمع مديرًا للأمن العام. بعد أشهر قليلة، استقال أحمد الحاج وعيّن مديرًا عامًا لقوى الأمن الداخلي، وحلّ محله في قيادة قوات الردع العقيد سامي الخطيب. وأعاد سركيس تشكيل المكتب الثاني بإعطائه إسم «المخابرات» وخصّص لها وحدة تدخّل عسكرية («المكافحة»)، وعيّن عليها قائدًا هو العقيد جوني عبدو الشهير بـ «تقرّبه من الأميركيين». وأجرى سركيس تشكيلات في قيادة الجيش وهيئة الأركان وعيّن فيكتور خوري قائدًا للجيش. فكان الفريق المحيط بسركيس، السياسي والعسكري، على علاقة، بدرجات متفاوتة، بعهد الرئيس فؤاد شهاب وعهد الرئيس شارل حلو.

عوائق التهدئة: اللجنة العربية الرباعية المكلّفة متابعة وتنفيذ مقررات قمتي الرياض والقاهرة، والمشكّلة من سفراء السعودية والكويت ومصر ومن مندوب عن سورية، اجتمعت في ٧ كانون الثاني ١٩٧٧، برئاسة الرئيس الياس سركيس، وقرّرت جمع الأسلحة الثقيلة من يد الميليشيات وإيداعها قوات الردع العربية في مهلة أقصاها خمسة أيام.

لا شيء من هذا القبيل تحقق فعليًا. فسلاح الميليشيات المسيحية أخذ طريقه نحو الأديرة والمغاور في الأودية والجبال، وسلاح القوات المشتركة ذهب إلى المخيّمات الفلسطينية في الجنوب حيث لا وجود لقوات الردع العربية.

على صعيد تطبيق اتفاق القاهرة ١٩٦٩، وملاحقه (ملكارت ١٩٧٣)، قرّرت اللجنة الرباعية في الاجتماع نفسه (٧ كانون الثاني ١٩٧٧) وجوب مغادرة جيش التحرير الفلسطيني لبنان قبل ١٣ كانون الثاني ١٩٧٧. ونجحت منظمة التحرير في الاستفادة (والمناورة) من اختلاف وجهات النظر بين أعضاء اللجنة الرباعية حول هذه المسألة، وبقي جيش التحرير ولم يغادر لبنان. وفي غضون ذلك، كانت منظمة «الصاعقة» (الفلسطينية – السورية) قد عادت، غداة دخول قوات الردع العربية، إلى مواقعها والمخيّمات وساحة العمل الفلسطيني، كما عاد زعيمها زهير محسن ليحتل مقعده داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير. وفور عودتها، اصطدمت الصاعقة بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في مخيم صبرا (١٦ و١٧ تشرين الثاني ١٩٧٦)، ثم بمنظمات من جبهة الرفض في مخيم نهر البارد (٧ كانون الأول، ثم جرت اشتباكات، اشترك فيها الجيش السوري مباشرة، في محيط مطار بيروت (١٠ و١٣ شباط، و٢٤-٢٦ نيسان ١٩٧٧)، كما قصف الجيش السوري المخيمات.

«جدار طيب» و «جزر – عوائق»: هذا الوضع، وجدت الجبهة اللبنانية أن بإمكانها الاستفادة منه إلى الحد الأقصى، خاصة لجهة تخفيف الضغوطات عليها المتأتية من تحالفها مع سورية.

في الجنوب، وجدت إسرائيل الفرصة سانحة تمامًا للذهاب أبعد في تدعيمها لسياسة «الجدار الطيب» (التدخّل وزعزعة الاستقرار وتغذية الفتن). فمنذ خريف ١٩٧٦، كان في الجنوب ثلاث «جزر – عوائق» مسيحية، تشكلت حول بلدة القليعة المارونية وقراها الواقعة في امتداد الأراضي اللبنانية المسمّاة «اصبع الجليل»، ورميش في وسط المنطقة الحدودية، وعلما الشعب على بعد بضع كيلومترات عن الساحل. والمعارك التي نشبت في المنطقة الحدودية، أواسط تشرين الأول ١٩٧٦، بعد سلسلة من الحوادث، تدعم المدفعية الاسرائيلية فيها الميليشيات المحلية وغالبيتها الساحقة من المسيحيين (وقتذاك)، هدفت إلى ضمان سيطرة هذه الميليشيات على المنطقة وشل حركة عناصر المقاومة الفلسطينية. وتمكّنت هذه الميليشيات من دخول قرية حانين (١٦ تشرين الأول ١٩٧٦)، ومد سيطرتها حتى يارين، وانطلاقًا من القليعة، اتجهت نحو مدينة مرجعيون واحتلتها (١٨ تشرين الأول ١٩٧٦). وردّت القوات المشتركة واقتحمت العيشية، في محاولة لتخفيف الطوق الذي أصبح مضروبًا عليها بعد سقوط مرجعيون في يد الميليشيات المحلية المدعومة من اسرائيل.

عادت الميليشيات الحدودية وشنّت هجومًا جديدًا، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٧، في وقت أرسلت سورية وحدة صغيرة من جيشها إلى مداخل النبطية، وردّت اسرائيل بممارسة ضغوط، عبر واشنطن، لسحب هذه الوحدة، وتمكّنت الميليشيات من دخول قرية العديسة جنوب غربي القليعة، ومن ثم السيطرة على دير ميماس وكفركلا اللتين تعتبران مدخلًا لمنطقة العرقوب التي أصبحت تتعرض لمزيد من ضغط الميليشيات بعد احتلال هذه الأخيرة لبلدة الخيام في ١٧ شباط ١٩٧٧، ثم لبلدة إبل السقي شرقي مرجعيون. وفي المقابل، راوحت الميليشيات مكانها على أبواب بنت جبيل بعد أن فشلت في دخولها يوم ٢٤ شباط ١٩٧٧، فأخذت تقصفها بالمدافع.

في ٣٠ آذار ١٩٧٧، شنّت الميليشيات الحدودية هجومًا، مدعومًا بالمدفعية الاسرائيلية، واحتلّت الطيبة، ومنها أكملت جنوبًا ودخلت قرى مركبا وحولا وميس الجبل وبليدا. وفي القطاع الغربي، بسطت هيمنتها حتى الناقورة على أراضي

تمتدّ نحو ٢٥ كلم بين عين إبل والساحل. وبذلك وجدت القوات المشتركة في بنت جبيل نفسها بين فكي كمّاشة. ومع ذلك، تمكّنت من انتزاع الطيبة من الميليشيات بعد معركة عنيفة (٦ نيسان ١٩٧٧). ومحاولات الميليشيات المتكررة لاستعادة الطيبة باءت كلها بالفشل، ما حدا بالاسرائيليين لأن ينفّذوا عملية كوماندوس سريعة في البلدة لتدمير أسلحة الميليشيات المتروكة على أرض المعركة. وخاضت القوات المشتركة معركة أخرى استردّت فيها الخيام (٩ نيسان ١٩٧٧)، ثم أخذت تستعد لخوض معارك إسقاط مرجعيون والقليعة وانتزاعهما من الميليشيات الحدودية. لكن عاملًا سياسيًا ضاغطًا جدًا أوقف القوات المشتركة عند هذا الحد فقط، وتمثّل باجتماع الأسد – عرفات (في يوم معركة الخيام نفسه، ٩ نيسان) أصدر عرفات، على أثره، أوامره بتجميد العمليات العسكرية. وبقيت مجمّدة نحو شهرين، أي حتى حزيران ١٩٧٧.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن معارك الجنوب جاءت في سياق سياسة دولية وجهود دبلوماسية محورها الشرق الأوسط، خاصة مع الإدارة الأميركية الجديدة التي بدأت تحضّر سبل الحل من منظور مؤتمر جنيف. وأهم محطة في سياق هذه العملية، أو من أهم محطاتها، لقاء كارتر – الأسد في أيار ١٩٧٧.

سعد حدّاد: أهداف اسرائيل، في دعمها للميليشيات الحدودية، تخطّت الجنوب والمقاومة الفلسطينية، إلى مجمل الأوضاع اللبنانية وتحديد مستقبل الدولة اللبنانية، وذلك عبر اهتمامها في نسج علاقات مثلثة الأضلاع: اسرائيل – الميليشيات الحدودية – الجبهة اللبنانية. وفي هذه الشبكة برز إسم الضابط اللبناني الرائد سعد حداد، ومعه الضابط سامي شدياق، اللذين قادا الميليشيات الحدودية. وكان هناك نوع من الالتباس حول وضعية هذين الضابطين الانضباطية والقانونية، إلى أن تبيّن في السنوات اللاحقة أنهما أُرسلا إلى الجنوب بناء على طلب قائد الجيش حنا سعيد الذي ينتمي بدوره إلى هذه المنطقة (وتحديدًا إلى بلدة القليعة). ولكن يبدو أنهما تصرفا بصورة مستقلة عن هيئة أركان الجيش، فوقعا في فخ المدار الاسرائيلي.

الرائد سعد حداد من مرجعيون، وكان قائد حامية الجنوب عندما انفرط عقد الجيش. فعاد إلى بيروت، وبقي فيها حتى تشرين الثاني ١٩٧٦، حيث كلفته هيئة الأركان، بحسب الروايات الغالبة، العودة إلى مرجعيون. وبعد وقت قصير التحق به الرائد سامي شدياق، ثم الملازم جورج زعتر. وبقي الثلاثة على اتصال بالقيادة في اليرزة حتى بعد أن عُيّن فيكتور خوري قائدًا للجيش بعد حنا سعيد، كما بقوا، مع عناصرهم الجنود اللبنانيين، يتلقون معاشاتهم الشهرية.

علاقات هؤلاء الضباط، قادة الميليشيات الحدودية، مع القوات اللبنانية أو الهرمية العسكرية في الجيش كانت ثانوية قياسًا على علاقاتهم التبعية بالجيش الاسرائيلي الذي أشرف، عبر خلية أسّسها لهذه الغاية، وأدار عمليات هذه الميليشيات.

في ٨ نيسان ١٩٧٧، بدأ يُعرف سعد حداد، وبرز قائدًا للميليشيات الحدودية أثناء مؤتمر صحافي تدبّره له الاسرائيليون. ولم يتمكّن حداد، بعده، من التفلت من هذه التبعية. وكان الاسرائيليون يبدون، ظاهريًا، احترامًا لحداد وزملائه في قيادة الميليشيات الحدودية، في حين أنهم كانوا مجرّد «غوليم» golem في حقيقة الأمر، كما قال الجنرال غور، رئيس هيئة أركان الجيش الاسرائيلي. والـ «غوليم» في الرواية الدينية لدى يهود أوروبا الشرقية هو كائن اصطناعي له شكل بشري يُعطى حياة مؤقتة بتعليق آية توراتية على جبهته» (S. Kassir, op. cit., p. 268).

بهذه الميليشيات الحدودية نعمت إسرائيل بكنز ثمين، ليس فقط من حيث إشرافها عليها بما يضمن حدودها، بل أيضًا من حيث ما قدّمته لها من فرص التدخّل والتأثير في الوضع الداخلي العام في لبنان.

وقد تقاطع هذا الوضع، خاصة لجهة ازدياد التأثير الاسرائيلي، مع السياسة التي اتّبعتها الجبهة اللبنانية، والتي عملت، بدورها، على الاستفادة من الوضع الناشئ في الجنوب مع مستهل عهد سركيس ورغبته في إعادة بناء الدولة. فأعلنت الجبهة اللبنانية رغبتها في ضرورة إلغاء اتفاق القاهرة، علمًا أن موضوع إلغائه لم يعد، منطقيًا، موضوعًا داخليًا موقوفًا على رغبة الدولة اللبنانية، بل أيضًا على رغبة سورية التي كلّفتها قمتا الرياض والقاهرة مهمة تطبيقه.

جولة جديدة من القتال في الجنوب: في ٢ شباط ١٩٧٧، بدأت سورية تمهّد لانسحاب قواتها من النبطية، مؤكّدة أن وحدتها العسكرية هناك هي بإمرة الرئيس سركيس. ثم ما لبث سركيس أن أعطى أمرًا بانسحاب هذه الوحدة، ثم أعلن رابين، في ١١ شباط، أن اتفاقًا قضى بالانسحاب السوري من النبطية في ١٤ شباط.

حديث «الخطوط الحمر» تعاظم مع هذا الانسحاب، وخلق وضعًا غير مريح للسوريين. فردّوا عليه بإطلاق منظمة «الصاعقة» للعمل، إلى جانب القوات المشتركة، في ساحة الجنوب. فعادت المعارك بين هذه القوات والميليشيات الحدودية، في ٣٠ آذار ١٩٧٧. وكان سبق ذلك إنهاء خدمة قائد الجيش حنا سعيد وتعيين فيكتور خوري مكانه، ما جعل الجبهة اللبنانية تصلي الرئيس سركيس انتقادات عنيفة.

وبدا أن التهديدات الاسرائيلية بالتدخّل، المترافقة وسير المعارك في الجنوب والمواقف السياسية المتصاعدة للجبهة اللبنانية، جعلت سورية تخشى على مجمل مبادرتها اللبنانية؛ فعادت وضغطت على القوات المشتركة لإيقاف هجومها المضاد قبل أن يتسنى لها مهاجمة مرجعيون والقليعة. ومع ذلك، فإن هذه الحسابات المتوازنة التي أجرتها سورية لم تحل دون التدخّل الاسرائيلي المباشر مع وصول الليكود إلى الحكم في اسرائيل.

إغتيال كمال جنبلاط: الخطوط العريضة للخريطة السياسية الداخلية كانت، ربيع ١٩٧٧، مرتسمة وفق الصورة التالية: – الجبهة اللبنانية تتصرف كطرف منتصر وتحاول التفلت من حلفها مع سورية التي أمّنت لها هذا «الانتصار»؛ – القادة المسلمون التقليديون يحاولون استعادة شارعهم الذي سلبتهم إياه، وإلى حد كبير، الحركة الوطنية واليسار، وإذ بهم يُصدمون باختيار الرئيس سركيس لرجل غير سياسي (سليم الحص) لرئاسة الحكومة، ومعه، ومع صلاحيات حكومته، يضعف دور مجلس النواب الذي يختار رئيسه كامل الأسعد التفاهم مع الجبهة اللبنانية (منافسه صبري حماده مات أثناء الحرب)؛ – الإمام موسى الصدر نال من هيبته وجماهيريته تأييده التدخّل السوري وما قيل عن دوره في استسلام النبعة؛ – الحركة الوطنية في انطواء متزايد منذ انتشار قوات الردع العربية، واندساس المخابرات السورية في الأحياء، فبادر الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي إلى الانكفاء وتجميد نشاطهما، وأثار سليم الحص انزعاج دمشق عندما حاول إقامة اتصالات مع قادة يساريين وفي مقدمتهم كمال جنبلاط، الذي جاء اغتياله في ١٦ آذار ١٩٧٧ تتويجًا لهزيمة اليسار.

ففي هذا اليوم، ١٦ آذار ١٩٧٧، لقي كمال جنبلاط حتفه في كمين نُصب له في قرية دير دوريت الشوفية. «وكان وجود حاجز للجيش السوري على بعد نحو ١٠٠م من الكمين بمثابة شاهد على الجهة التي اغتالت جنبلاط، هذه الجهة التي لم يُعثر لها على «وجود حقيقي» بمعني «الوجود القانوني» حتى اليوم. أحزاب اليسار شكلت لجنة تحقيق، بالتعاون مع أجهزة الفلسطينيين، توصلت إلى تحديد مسؤولية ضباط سوريين كبار في حادث الاغتيال. ونتائج هذا التحقيق لم تنشر أبدًا» (S, Kassir, op. cit., p. 273). ووليد جنبلاط، نجل كمال جنبلاط ووريثه السياسي، أشار عدة مرات إلى مسؤولية السوريين في اغتيال والده، لكنه كان يضيف أن ذلك لم يشكل سببًا كافيًا لعدم إقامته

تحالفًا مع سورية. والطرح الذي شاع، ولا يزال، أن كمال جنبلاط دفع حياته ثمنًا لـ «مواقف وطنية لبنانية» لا مجال لها بأن تكون مقبولة لدى الحكم السوري. وبخسارة جنبلاط خسرت الحركة الوطنية الشخصية الوحيدة التي أمّنت لها غطاءً وطنيًا واسعًا. وإذا كانت الحركة الوطنية قد تمكنت من إظهار استمرار حضورها في الاحتفال الذي أقامته بمناسبة أربعين كمال جنبلاط في الأول من أيار ١٩٧٧، إلا أن عودتها التدريجية إلى الساحة بقيت رهينة الرغبة السورية، وكانت ذات دلالة في هذا المنحى زيارة وفد الحركة الوطنية لدمشق بعد أيام قليلة من هذا الاحتفال، ثم الزيارة الثانية في أيلول ١٩٧٧.

على صعيد آخر، جاءت ردود الفعل الفورية على حادث الاغتيال: مجازر في القرى المسيحية الشوفية (نحو ١٤٠ ضحية) ارتكبها دروز مناصرون لجنبلاط، رغم القناعة العامة بالمسؤولية السورية عن الاغتيال، لتدل على عمق المأساة الطائفية، وعلى فشل اليسار اللبناني (خاصة وأن عددًا كبيرًا من الضحايا كانوا من مؤيدي جنبلاط نفسه). ثم كانت «المبايعة»، مبايعة الإبن وليد جنبلاط زعيمًا درزيًا ورئيسًا للحزب التقدمي الاشتراكي إشارة أخرى على مأزق اليسار من جهة، وقوة وأصالة الطائفية من جهة أخرى.

«الصيغة اللبنانية» وخلاف جديد في قمة السلطة التنفيذية: انتهت خلوة دير سيدة البير، التي عقدها قادة الجبهة اللبنانية في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٧، إلى صياغة مفهوم «تعددية المجموعات الحضارية». وفُهم منها أن هؤلاء القادة آخذون في العمل من أجل دولة فدرالية تحل محل الدولة الموحّدة، علمًا انهم لم يُعلنوا ذلك صراحة ورسميًا، ولكنهم أخذوا يركّزون على أن المؤسسات الموروثة منذ الاستقلال قد لفظت أنفاسها، وعلى أن عنصر العدد (في إشارة إلى تزايد عدد الشيعة على وجه التحديد) يستوجب إيجاد ضمانات أخرى للمسيحيين.

وكان من حق هذا الطرح أن يوجّه ضربة قوية لمشروع الرئيس سركيس (وهو أحد أركان الشهابية) الآيل إلى: تنمية اقتصادية واجتماعية وانفتاح عربي في إطار دولة لبنانية موحّدة. ولم ينفع سركيس، إزاء زعماء الجبهة اللبنانية والقوات اللبنانية، حرصه على إبقاء الرقم الماروني الأول بين الأرقام في مشروعه. وقد أثبت ذلك من خلال تشجيعه، أو أقلّه أنه لم يمانع في دعم القوة العسكرية للمسيحيين. هذا ما تكلم عنه مطولًا كريم بقرادوني، مستشار سركيس السياسي، في كتابه «السلام المفقود».

وحدة الجيش، برأي سركيس، في حال إعادة بنائه، قادر على الانتشار في الجنوب وتطبيق اتفاق القاهرة، وتأمين إقامة الدولة على أسس متينة. لذلك جاء مرسوم ١٢ شباط ١٩٧٧ الذي اقتضى تطبيقه العملي إبعاد الضباط المسلمين الذين التحقوا بالحركة الوطنية إبان حرب السنتين. لكن رئيس الحكومة سليم الحص اعترض على هذا التفسير وأصرّ على المعادلة والتساوي بين مختلف الضباط: الذين انضمّوا إلى الحركة الوطنية والذين قاتلوا إلى جانب الجبهة اللبنانية. وهكذا عاد الخلاف (والاستقطاب) ليطال قمة السلطة التنفيذية في البلاد، ويعيق إعادة بناء الجيش.

توتّر العلاقة بين سورية والجبهة اللبنانية: يمكن الافتراض أنه كان بالإمكان تخطي الخلاف حول مسألة الضباط، والشروع في «مشروع سركيس» بدءًا بإعادة بناء الجيش، وتاليًا الدولة، في إطار ما كان يعوّل عليه الرئيس سركيس من حسن العلاقة ما بين سورية (ممثلةً للمسلمين برأيه) والجبهة اللبنانية (ممثلةً للمسيحيين).

لكن هذه العلاقة وجدت نفسها أمام مفترق خطر أثناء معارك الجنوب بين الميليشيات الحدودية والقوات المشتركة التي قاتلت «الصاعقة» في صفوفها (نيسان ١٩٧٧). فرأت سورية نفسها، انها تقاتل، في جزء من البلاد (الجنوب)، أطرافًا حلفاء لها في العاصمة بيروت. فسارعت إلى اتهام شراذم من الفريق المسيحي (خاصة كميل شمعون) بالعمل لمصلحة اسرائيل. وبدأت العلاقات تتوتر بين سورية والجبهة اللبنانية. ومعالم هذا التوتّر، إضافة إلى معارك الجنوب، مبادرتان أقدمت عليهما الجبهة اللبنانية: نداؤها، في ٧ نيسان ١٩٧٧، للملوك والرؤساء العرب تحثّهم فيه على تطبيق اتفاق القاهرة ولو بالقوة؛ وإعلانها، في ٢٧ أيار ١٩٧٧، أن اتفاق القاهرة قد سقط وأن الوجود الفلسطيني أصبح غير شرعي بعد انقضاء المهلة المحدّدة للجنة الرباعية لفرض تطبيق هذا الاتفاق.

اتفاق شتورا: أنكر الرئيس سركيس على ياسر عرفات الحق في رفع شكواه ضد الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب أمام هيئة دولية، أو كما فعل عرفات أثناءها في القمة العربية – الأفريقية المنعقدة في القاهرة، ٨ آذار ١٩٧٧. وحجة سركيس أن هذا الحق يعود إلى السلطة اللبنانية الشرعية الوحيدة. لكنه حرص، مع ذلك، على إبقاء باب المفاوضات مفتوحًا مع منظمة التحرير ومع عرفات شخصيًا، مراهنًا على تطبيق اتفاق القاهرة وعلى خفض التوتّر في الجنوب.

ووصلت هذه المفاوضات أخيرًا إلى اتفاق بين السلطات اللبنانية ومنظمة التحرير، وتوقيعهما اتفاق شتورا، في ٢٥ تموز ١٩٧٧، بحضور سوري ورعايته. ويقضي هذا الاتفاق بوضع برنامج مفصّل لتطبيق اتفاق القاهرة. لكن الجبهة اللبنانية صعّدت موقفها من الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وطالبت بتوزيعهم على البلدان العربية. وفي هذا السياق، حذّر الرئيس سركيس قادة الجبهة، علانيةً، من الخطر المتأتي من دخولهم في نزاع مع سورية.

قضى اتفاق شتورا بمنع الوجود الفلسطيني المسلّح خارج المخيمات. وفي ٣٠ تموز ١٩٧٧، أي في المرحلة الأولى من تطبيق الاتفاق، انتشرت قوات الردع العربية حول مخيّمات بيروت

الثلاثة الكبرى، ومخيمات صيدا، وطرابلس والبقاع. وبعد أسبوع، بوشر بجمع الأسلحة الثقيلة وبإعادة فتح مراكز للدرك والشرطة عند مداخل المخيمات، ووضع السلاح الثقيل في عهدة قوات الردع العربية، لكن سرعان ما تبيّن أن السلاح المهمل وحده قد جمع.

وفي الجنوب، قضى اتفاق شتورا بتراجع القوات الفلسطينية على مسافة ١٥ كلم من الحدود مع اسرائيل وترك مواقعها للجيش اللبناني. لكن هذا التراجع كان مشروطًا بإقفال «الجدار الطيب»، أي إنهاء علاقات «البؤر» والميليشيات الحدودية مع إسرائيل. لكن منظمة التحرير الفلسطينية أقدمت على خطوتين عبّرت فيهما عن حسن النية: قبل ثلاثة أيام من توقيع اتفاق شتورا أعلنت عن وقف إطلاق النار من جانب واحد في الجنوب، ولم تنتظر، بعده، إقفال «الجدار الطيب»، بل باشرت انسحابًا من جانب واحد. فزار وزير الخارجية الأميركي، سايروس فانس، بيروت في ٣ آب ١٩٧٧، وأكّد أنه لن يكون هناك عمل من جانب إسرائيل يعرقل الحل في الجنوب، بما فيه انتشار الجيش اللبناني.

لكن كل هذه الجهود ستذهب هباء. فانتشار الجيش في الجنوب حال دونه هجوم الميليشيات الحدودية والجيش الاسرائيلي الذي دخل العمليات الحربية مباشرة هذه المرة ابتداء من أواسط أيلول ١٩٧٧.

الإطار العام: إدارة أميركية جديدة، مع الرئيس جيمي كارتر، تسعى إلى حل شامل في المنطقة عبر مفاوضات يشترك فيها أطراف النزاع العربي – الاسرائيلي؛ ورغبة فلسطينية واضحة في الاشتراك في كل مؤتمر حول الشرق الأوسط يسعى لإيجاد حلول شاملة للنزاع. فالرابط بين السعي لإيجاد حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط وضرورة حل الأزمة في جنوبي لبنان ظهر بوضوح عندما زار سايروس فانس بيروت (آب ١٩٧٧) في إطار جولة له في المنطقة. لكن واقعًا آخر أظهرته إسرائيل بتدخّلها العسكري المباشر.

التدخّل الإسرائيلي المباشر: مع وصول الليكود (بزعامة مناحيم بيغن) إلى السلطة في اسرائيل، طرأ تغيّر في السياسة الاسرائيلية إزاء لبنان وانطلاقًا من الجنوب، وبصورة بدت أنها مشاكسة للسياسة الأميركية.

دشّن الليكود وصوله إلى السلطة بقصف اسرائيلي مباشر لمدينة النبطية (ما تسبّب بنزوح الآلاف من سكانها)، وبصورة لا تدخل في إطار أي منطق عسكري قتالي، إذ إن المدينة كانت خارج منطقة القتال الحدودية جغرافيًا، ما أشار بوضوح إلى خطة استراتيجية اسرائيلية جديدة إزاء الجنوب ولبنان، خاصة وأن المواجهات استمرّت، ولو بوتيرة أخف، بعد إعلان المقاومة الفلسطينية وقفًا لإطلاق النار من جانب واحد في ٢٢ تموز ١٩٧٧.

في آب، كانت زيارة سايروس فانس لبيروت.

في ١٢ أيلول، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن ممثلين فلسطينيين سيشاركون في مؤتمر جنيف (مؤتمر دولي لإيجاد حلول شاملة للنزاع الشرق أوسطي).

في اليوم نفسه، ١٢ أيلول، قصفت اسرائيل مجددًا النبطية.

في ١٦ أيلول، هاجمت الميليشيات الحدودية بلدة الخيام.

في ١٨ أيلول، اشتركت دبابات اسرائيلية في الهجوم، واتخذت مواقع لها في القرى الواقعة عند مدخل العرقوب (حورة، دير ميماس، كفركلا)، وقصفت المواقع الخلفية للقوات المشتركة في سحمر قرب سد القرعون والمواقع السورية، وفرضت البحرية الاسرائيلية حصارًا على الساحل. وتمكنت القوات المشتركة من إبقاء سيطرتها على الخيام.

في ٢٢ أيلول، أقام الجيش الاسرائيلي موقعًا جديدًا في كفرحمام، على بعد أقل من ١٠ كلم من الحدود السورية. القوات المشتركة استمرّت صامدة في وجه هجوم الميليشيات على الخيام، وردّت بقصف الجليل، خاصة مدينة قريات شمونة الاسرائيلية.

المعارك تزداد ضراوة وتستمرّ حتى ٢٦ أيلول، حيث تقبل إسرائيل وقفًا لإطلاق النار وانسحاب قواتها بضغط أميركي. فالولايات المتحدة خشيت أن تؤدي العمليات الحربية في الجنوب، والممتدة إلى جوار الحدود السورية، إلى حرب سورية – اسرائيلية، إضافة إلى عرقلة مساعيها للحل عبر مؤتمر جنيف.

ازداد تورّط الجبهة اللبنانية (والقوات اللبنانية)، اسرائيليًا، عقب هذه الجولة الجنوبية. فوزير الدفاع الاسرائيلي، عازر وايزمن، اختار يوم ٢٨ أيلول ١٩٧٧ (أي بعد يومين من وقف إطلاق النار) ليحتفل فيه بتعليق أوسمة على صدر الضابطين حداد والشدياق «بحضور ممثل عن القوات اللبنانية» (بعض المراجع يذكر أن هذا الممثل للقوات اللبنانية هو فادي افرام، أحد أقرب المقربين لبشير الجميّل).

مسار مؤتمر جنيف على المحك: عاد الوضع إلى التدهور بدءًا من أول تشرين الثاني ١٩٧٧، بعد أن كانت الولايات المتحدة قد توصّلت إلى حلّ إشكالية التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف، بقبولها اعتماد صيغة «الوفد العربي الموحّد». وثمّة خطوة أخرى باتجاه هذا المؤتمر أُنجزت في الأول من تشرين الأول ١٩٧٧، وذلك عبر بيان مشترك سوفياتي – أميركي يعلن عن مشاركة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ترؤس المؤتمر ورعايته، وعن حل القضية الفلسطينية بصورة تحفظ «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» الذي سيكون من حقه انتداب ممثلين له إلى المؤتمر.

هذه الخطوط العريضة لمسار مؤتمر جنيف خلقت أجواء تفاؤلية، ولكن لأيام قليلة جدًا، إذ سرعان ما حصلت إسرائيل، في ٥ تشرين الأول، على تراجع من كارتر حققته لها ضغوطات اللوبي الاسرائيلي والكونغرس في الولايات المتحدة.

فوثيقة العمل الأميركي – الاسرائيلي التي نشرت في ذاك اليوم، ٥ تشرين الأول، أبطلت عمليًا كل ما كان قد تمّ تحقيقه في الأول من تشرين الأول، سواء بالنسبة إلى التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، أو بالنسبة إلى الحلول الشاملة التي كان قد جرى الكلام عليها. ثم بدأت «الحوادث المتفرقة» وعمليات القصف المدفعي.

عدوان إسرائيلي جديد: هذه الحوادث استمرّت إلى أن وصلت إلى شرارة العدوان الجديد والواسع النطاق: في ٥ تشرين الثاني ١٩٧٧، أغرقت البحرية الاسرائيلية مركب صيد لبناني قبالة الناقورة، فردّت القوات المشتركة، في اليوم التالي، بقصف مستعمرة نهاريا. فقصفت إسرائيل، وطوال ثلاثة أيام متوالية (٧ و٨ و٩ تشرين الثاني)، الساحل اللبناني، وخاصة منطقة صور، من البر والبحر والجو. ولم تنج كذلك النبطية. ونشبت المعارك في محيط يارين، ومنطقة مرجعيون، من دون أن تؤدي إلى تبديل أساسي في المواقع العسكرية. واستمرّت القوات المشتركة في مواقعها في الخيام التي تعرضت لقصف عنيف. وأعلنت الولايات المتحدة، في ٩ تشرين الثاني، أنها تعمل لوقف إطلاق النار.

في غضون ذلك، طرأ تطوّر بالغ الأهمية، سواء على ساحة الجنوب ولبنان، أو ساحة المنطقة برمّتها. ففي ٩ تشرين الثاني، أعلن الرئيس المصري أنور السادات عن استعداده لزيارة القدس. وفي اليوم التالي، أجاب بيغن بأن السادات سيكون «ضيفًا كبيرًا مرحّبًا به». وتوقّف القصف الاسرائيلي في الجنوب، وطُوي حديث مؤتمر جنيف.

انعكاسات زيارة السادات للقدس على الساحة اللبنانية: هذه الانعكاسات جاءت، بصورة عامة، من زاوية مفاعيل الزيارة على سورية وخاصة من خلال علاقاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية وثقل القوتين في تطوّر الأحداث في لبنان.

صحيح أن التفرّد المصري بمسار السعي إلى سلام مع اسرائيل زاد من الثقل السوري، مع مرور السنوات، كقوة إقليمية، إلا أنه شكل، في حينه، خطرًا حقيقيًا عليها. ففضلًا عن أنه أضعف الجبهة الشرقية، فقد أوشك، في ما لو تسنى له أن ينجح، في مرحلته الأولى، أن يضم إليه دولًا عربية معتدلة فيهدّد النظام البعثي في سورية. وساحة التهديد الأساسية إنما هو لبنان حيث ينتشر أكثر من ٢٥ ألف جندي سوري، وحيث أن كل تأخير في إعادة السلام إليه يبقي الطريق مفتوحة أمام كل احتمالات الخطر على المبادرة السورية وأهدافها. وحالة الحرب المستمرة في الجنوب كانت توضح أكثر فأكثر الرقعة المتزايدة من ساحة التلاقي، في عدد من الأهداف، بين الجبهة اللبنانية وإسرائيل. إذ وجد قادة هذه الجبهة في زيارة السادات إشارة إلى وهن، بل تداعي الموقف العربي، وخاصة السوري.

وجدت سورية، إزاء مجمل هذا الوضع، أن تعيد وصْل ما انقطع بينها وبين الذين تلتقي معهم على العديد من النقاط الإيديولوجية والاستراتيجية: المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية (على الرغم من اغتيال كمال جنبلاط). وكان وليد جنبلاط ذهب، في أعقاب زيارته دمشق (في ١٢ أيلول ١٩٧٧) إلى الإعلان عن قيام جبهة وطنية تضم الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب البعث السوري في لبنان، تكون مفتوحة أمام الأحزاب والشخصيات اللبنانية. لكن هذه الخطوة بقيت وحيدة ولم تعقبها خطوات استكمالية. وظلّ وليد جنبلاط «الرائد الأول»، بين قادة الحركة الوطنية، لتمتين علاقات سورية بهذه الحركة، حتى قيل، في ما بعد، إنه «مسؤول، أكثر من سواه، عن وضع الحركة الوطنية تحت رحمة سورية».

الفلسطينيون كانوا يخشون، في مسار مبادرة إدارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر لعقد مؤتمر جنيف للسلام، استبعاد السوريين لهم للمشاركة كطرف مفاوض. لكنهم التقوا والسوريين على

معارضة زيارة السادات للقدس كونها خطرًا على الطرفين، وعادت العلاقات بينهما متينة.

هذا التقارب الجديد، بين سورية من جهة، والمقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية من جهة ثانية، وجد ترجمة عملية له في الإضرابات والمظاهرات والتجمّعات التي قامت في بيروت الغربية وطرابلس وصيدا في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٧، احتجاجًا على قمة الإسماعيلية (السادات – بيغن). وأكملت سورية عودتها إلى الجنوب مع عودة «الصاعقة» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة» (بقيادة أحمد جبريل)، في ٢٨ شباط ١٩٧٨، إلى مخيمات صور (الرشيدية والبصّ).

التوطين: وثمة انعكاس آخر لزيارة السادات على الساحة اللبنانية، المتميزة بـ«سرعة العطب»، وتمثل بحديث «التوطين» الذي بدأ في الأيام الأولى من العام ١٩٧٨. وأعادت الضجة الإعلامية مشروع التوطين لكيسنجر، ومما قيل على نطاق واسع إن المبعوث الأميركي دين براون طرحه على الرئيس فرنجية في نيسان ١٩٧٦، مقترحًا نقل مسيحيي لبنان إلى أميركا الشمالية وتوطين الفلسطينيين مكانهم.

في ٣ كانون الثاني ١٩٧٨، سأل الصحافيون السفير السوفياتي في بيروت رأيه في «التوطين» لدى مغادرته مكتب وزير الخارجية اللبناني. فأكّد عدم معرفته أي أمر حول الموضوع. بعد ثلاثة أيام، أعلن الرئيس سركيس، في حضور السلك الدبلوماسي، رفضه كل مشروع لإقامة الفلسطينيين بصورة نهائية في لبنان. وفي اليوم نفسه، أكّد رئيس الحكومة سليم الحص كلام الرئيس سركيس.

بهذا الموقف، ردّ الرئيسان سركيس والحص على «خطة السلام» التي قدّمها بيغن للكنيست قبل نحو أسبوع واحد (٢٨ كانون الأول ١٩٧٧). وتقضي هذه الخطة بوجوب حصول الفلسطينيين المقيمين في الخارج والراغبين في العودة إلى «منطقة الحكم الذاتي» التي قد تقام في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، على السماح لهم بذلك من قبل لجنة ثلاثية أردنية – اسرائيلية – سلطة منطقة الحكم الذاتي. ومعنى ذلك، بكلام آخر، أن عليهم البقاء في البلدان الحدودية، أي سورية والأردن ولبنان.

واستمرّت فكرة التوطين متلازمة وفكرة «مؤامرة التوطين»، وترافق معها تصاعد في التوتر، بدءًا من أوائل كانون الثاني ١٩٧٨، في الجنوب. فعرفت مدينة صيدا اشتباكات بين المنظمات الفلسطينية كان لها وقع سيئ لدى سكان المدينة الذين أعلنوا إضرابًا عامًا في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٨. وفي محاولة لامتصاص نقمة السكان، طلبت الحركة الوطنية من المقاومة الفلسطينية إقفال مكاتبها في صيدا وصور والنبطية. ومن جهتها، تحرّكت الميليشيات الحدودية، حليفة اسرائيل، في محاولة لجرّ القرى الشيعية إلى خانة المعادين للفلسطينيين. كما أعلنت الجبهة اللبنانية إضرابًا في مناطقها (٢٧ كانون الثاني) موجهًا ضد الفلسطينيين الذين «يتمددون في لبنان ليحلوا محل سكانه الأصليين».

الأحداث الدموية تعود إلى بيروت ومزيد من التشنّج السياسي: خلوة الجبهة اللبنانية في زغرتا (٢٠–٢٢ كانون الثاني ١٩٧٨) تصعّد الموقف السياسي ضد الفلسطينيين والحلول العربية، وضد سورية من غير أن تسمّيها. وهذا التدهور السياسي تُرجم على الأرض بسلسلة حوادث دموية: في الأول من شباط ١٩٧٨، انفجرت قنبلة في ساحة الشهداء في قلب العاصمة وأوقعت نحو ٢٠ جريحًا؛ وبعد يومين، انفجرت قنبلة أخرى في المعرض في قلب العاصمة أيضًا؛ وبعدها بثلاثة أيام، أي في ٧ شباط، هوجم رتل من القوات السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية قرب ثكنة الفياضية، وتطوّر الحادث إلى اشتباكات بين الجنود السوريين والجنود اللبنانيين، ثم توسّع إلى اشتباكات بين القوات السورية

والميليشيات المسيحية، خاصة منها منظمة «النمور» التابعة لحزب الوطنيين الأحرار الذي يتزعّمه كميل شمعون، استمرّت ثلاثة أيام. وردّت قوات الردع العربية بقصف ثلاثة أحياء في بيروت الشرقية (عين الرمانة، كرم الزيتون وبدارو). وأسفرت حصيلة الخسائر البشرية عن ١٠ قتلى ونحو ٢٠٠ جريح. وعُرف من العسكريين اللبنانيين المشتركين في القتال الضابطان سمير أشقر وابراهيم طنوس. وطلب الرئيس السوري حافظ الأسد حلّ الجيش اللبناني الذي وصفته أوساط إعلامية حينها بـ«عصابة من القبائل والشراذم» (جريدة «السفير»، عدد ٩ شباط ١٩٧٨). وفي محاولة لحل الأزمة، قدم وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدّام، يرافقه ناجي جميل وحكمت الشهابي، إلى بيروت. وطالبت سورية، التي خسرت ١٨ جنديًا في اشتباك الفياضية والتي أعربت عن شكوكها في أن عناصر من الجيش اللبناني تعمل لمصلحة إسرائيل، بمحاكمة الضابط سمير أشقر وإعدامه، ولكنها انتهت إلى القبول بتأليف لجنة تحقيق لبنانية – سورية مشتركة وبمحكمة عسكرية مشتركة أيضًا. لكن هاتين الهيئتين لم تتشكلا إلا في ١٦ شباط ١٩٧٨ بعد تصويت المجلس النيابي على قانون خاص يجيز تشكيلهما. غير أنهما لم يقدما على أي أمر. وفي غضون ذلك، قُتل جنديان سوريان في فرن الشباك (١٥ شباط ١٩٧٨)، وجرى تطويق الحادث. وفي ٢٨ شباط، زار وزير الخارجية اللبناني فؤاد بطرس دمشق، وأعلم السوريين عن رغبة الحكومة اللبنانية تمديد عمل قوات الردع العربية ستة أشهر إضافية. لكن الاختلاف في وجهات النظر بين الرئيس سركيس ودمشق كان بلغ حدًا كبيرًا ما لبث أن تفاقم إبان الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان.

إسرائيل تغزو جنوب لبنان

عدوان لم يسبق له مثيل: سبق لإسرائيل واعتدت مرارًا على لبنان (في الجنوب على وجه خاص)، لكنها المرة الأولى التي تحقق فيها اعتداءً غزوًا احتلالًا واسع النطاق.

تذرعت إسرائيل، كعادتها، بعملية فدائية فلسطينية، هي العملية التي نفّذها فدائيون من فتح على طريق حيفا – تل أبيب، ونجحوا أثناءها باحتجاز رهائن من ركاب باص إسرائيلي (١١ آذار ١٩٧٨).

عملية الغزو اشترك فيها نحو ١٥–٢٠ ألف جندي إسرائيلي راجل وراكب وآلاف الآليات العسكرية. تصدى لهم ٢–٥ آلاف من القوات المشتركة المنتشرين جنوب الليطاني وشماله. أما ساحة المعارك فقد طالت المنطقة الممتدة من الساحل غربًا حتى أقدام جبل حرمون شرقًا. فكانت بحق «الحرب الاسرائيلية – العربية الخامسة».

وبدأ الغزو فجر يوم ١٥ آذار ١٩٧٨، منطلقًا من مناطق القرى والبلدات المسيحية، وبقصف جوي لمواقع القوات المشتركة، خاصة في صور، ثم الدامور (بعد تهجير سكانها الأصليين، أُسكن فيها فلسطينيو مخيم تل الزعتر) والأوزاعي عند مدخل بيروت الجنوبي. والهدف الذي أعلنته إسرائيل هو تصفية قواعد الفلسطينيين على طول حدودها، ثم منع عودة هؤلاء إلى المناطق الحدودية عبر اتفاق سياسي إذا كان ذلك ممكنًا، ثم إقامة حزام أمني بعرض ١٠ كلم على طول الحدود بينها وبين لبنان. وهذا الشريط يضم، ويربط التجمّعات المسيحية الواقعة إلى الشرق (مرجعيون، القليعة) وفي الوسط (رميش، عين إبل، دبل) وإلى الغرب (علما الشعب)، كما صرّح، في حينه، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي الجنرال غور.

أعلن الاسرائيليون أن الأهداف العسكرية الأساسية لحملتهم قد تحققت بعد ساعات من بدء الغزو، أي بعد ظهر ١٥ آذار. لكن المعارك استمرّت، وباعترافهم، حتى ١٨ آذار. فكانت تواجههم مقاومة ضارية من القوات المشتركة خاصة في تبنين والعديسة والطيرة. فلم تتوقف عن القصف، طيلة هذه الأيام، أسلحة الطيران

والبحرية الاسرائيلية. وفي نهاية العملية (١٨ آذار ١٩٧٨)، تمكن الاسرائيليون من السيطرة على الشريط الحدودي الممتد بعرض ١٠ كلم، ويصل في بعض الأمكنة إلى عرض ١٦ كلم.

القرار ٤٢٥: في ١٥ آذار ١٩٧٨، أعلم لبنان مجلس الأمن الدولي بالعدوان الاسرائيلي، وبعد يومين طلب انعقاده. والأمر نفسه، إزاء مجلس الأمن أقدمت عليه إسرائيل، وطبعًا من وجهة نظرها: التهديدات التي يتعرض لها أمنها.

المناقشات والمداولات في مجلس الأمن بدأت في ١٧ آذار، وأخذت وقتًا طويلًا نسبيًا، حتى تسنّى أخيرًا لوفد منظمة التحرير من المشاركة فيها، ذلك أن الولايات المتحدة كانت تعارض ذلك. ومنذ جلسات المجلس الأولى، برزت فكرة إرسال قوات دولية إلى جنوب لبنان. وبعد أربع جلسات انتهى المجلس إلى اتخاذ القرار ٤٢٥ تاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨.

غاب عن القرار كل ذكر يدين صراحة اسرائيل. لكنه تضمن ثلاث نقاط:

- في الأولى، «يطلب» مجلس الأمن، بصورة عامة ومن دون أن يحدّد الجهة التي يطلب منها، احترام وحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليًا.
- في الثانية، يطلب من اسرائيل وقفًا فوريًا لعملها العسكري ضد وحدة أراضي لبنان، وسحب قواتها من جميع الأراضي اللبنانية.
- في الثالثة، يشكل مجلس الأمن قوة منتدبة من الأمم المتحدة للعمل في لبنان (FINUL) بهدف تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية، وإعادة السلم والأمن الدوليين، ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة.

وفي مساء اليوم نفسه (في نيويورك، اليوم التالي بتوقيت بيروت)، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٢٦، وافق فيه على تقرير الأمين العام كورت فالدهايم الذي يحدّد مهمات وعمل القوة الدولية، وكذلك تمويلها.

قبيل اتخاذ القرار ٤٢٥، كانت إسرائيل على عجالة من أمرها. فأدخلت عملية غزوها في الجنوب مرحلة ثانية، بتوسيعها نطاق العمليات العسكرية حتى الليطاني، ما أعطى الغزو إسم «عملية الليطاني». وأثناء هذه المرحلة، توغّل الاسرائيليون في القطاع الشرقي باتجاه راشيا الفخار، شويا وكوكبا. وكانوا في الوقت نفسه يقصفون صور بالطيران الذي استعمل، ولأول مرة، القنابل العنقودية (١٩ آذار)، وكذلك العرقوب والنبطية. ومن جهتها، استمرّت القوات المشتركة في الرد بقصف القرى والبلدات الاسرائيلية في إصبع الجليل.

وبعد اتخاذ القرار ٤٢٥ والقرار ٤٢٦ (١٩ آذار)، استمرّت الحملة الاسرائيلية لمدة يومين تاليين، بهدف تقوية مواقعها وملاحقة الجيوب والعناصر المتعاونة مع القوات المشتركة. وفي مساء ٢١ آذار، أمر وايزمن بوقف إطلاق النار، وكان الجيش الاسرائيلي يحتل ألف كلم^2، أي كامل المنطقة الواقعة جنوب الليطاني باستثناء صور وجوارها.

في اليوم التالي، ٢٢ آذار، وصلت طلائع «القبّعات الزرق» (القوات الدولية)، وكانت المواجهات لا تزال مستمرة. إذ رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وقف إطلاق النار الذي أعلنه وايزمن من جهة واحدة. وفي ٢٧ آذار، تعرّضت بعض القرى الاسرائيلية للقصف. وفي ٢٨ آذار، قبل ياسر عرفات وقفًا شاملًا لإطلاق النار بناءً على طلب مستعجل من الأمين العام للأمم المتحدة، وبعد لقاء عرفات بقائد القوات الدولية الجنرال إرسكين.

الجدير ذكره أن اسرائيل حرصت، منذ اليوم الأول لغزوها الجنوب، على الإشارة أن أهدافها من العملية محدودة، وأنها غير موجّهة ضد سورية ولا نية لديها لمهاجة القوات السورية العاملة في إطار قوات الردع العربية. كما أنها أعلمت سورية، عبر الولايات المتحدة، أن كل ردّ عسكري سوري سيعتبر عملًا حربيًا. وبالنسبة إلى مصر، فإن العملية العسكرية في لبنان لم تؤثر على خيارها البقاء في «عملية السلام»، وكانت القاهرة تستقبل عازر وايزمن في الوقت الذي كانت قواته تتوغّل في جنوب لبنان. أما الدول العربية الأخرى (المعتدلة) فقد لجأت إلى الولايات المتحدة تطلب ضغطها على إسرائيل.

مهمة القوة الدولية (القبّعات الزرق): حدّدت الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٤٢٥ مهمة هذه القوة (قوة الأمم المتحدة المنتدبة للعمل في لبنان FINUL)، الواردة في تقرير الأمين العام كورت فالدهايم والتي تضمنها نص القرار ٤٢٦، بالتالي، في مرحلة أولى، تتثبّت هذه القوة من انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية، وتقيم، في المرحلة الثانية، منطقة لعملياتها، ثم تسهر على وقف النزاعات المسلحة في هذه المنطقة، وتشرف على كل حركة وتتخذ كل الإجراءات الضرورية الهادفة إلى عودة السيادة اللبنانية الفعلية.

وبحسب تقرير الأمين العام، تتشكل هذه القوة من نحو ٤ آلاف رجل موزّعين على خمس كتائب ووحدات دعم لوجيستي. وسلاحها دفاعي، ولا تلجأ إلى القوة إلا في حال الدفاع المشروع عن النفس. ومدة انتدابها ستة أشهر، قابلة للتجديد بناءً على قرار مجلس الأمن. والرعاية الأميركية لهذه القوة لم تكن غائبة منذ الأساس، منذ القرار ٤٢٥ و٤٢٦، وخلال عملها في لبنان.

فقد جرى تحرير نص القرار ٤٢٥ بناءً على مشروع أميركي. وحظي بشبه إجماع، ونال موافقة ١٢ دولة من أصل ١٥: بوليفيا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، الغابون، الهند، الكويت، موريشيوس، نيجيريا، جمهورية ألمانيا الفدرالية (ألمانيا الغربية)، المملكة المتحدة وفنزويلا. تغيب الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا، ورفضت الصين الإدلاء بصوتها.

شاركت فرنسا بالقوة الدولية، وسُرّت الحكومة اللبنانية بها، وخاصة وأنها المرة الثانية في تاريخ الأمم المتحدة تشترك دولة عظمى في تشكيل قوة دولية منتدبة للعمل في منطقة ساخنة، في إشارة من فرنسا إلى «تعلقها التقليدي» بلبنان (المرة الأولى كانت في مشاركة قوات بريطانية في قوة دولية عاملة في قبرص). لكن المشاركة الفرنسية أثارت انزعاج اسرائيل، وكذلك طرفي الحرب اللبنانية، الجبهة اللبنانية والحركة الوطنية. ووجد هذا الانزعاج أرضية له في حوادث مدينة صور بين الجنود الفرنسيين والمنظمات الفلسطينية، ثم بينهم وبين الميليشيات الحدودية.

وفي وقت كانت القوة الدولية تصل، تباعًا وعلى دفعات، إلى مراكز انتشارها في الجنوب، كان الأمين العام للأمم المتحدة يلحّ في طلب «اتفاق الأفرقاء»، الذين اشتركوا في مناقشات مجلس الأمن: الحكومة اللبنانية، الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. لكن اسرائيل سارعت إلى وضع العراقيل بإعلانها عن رغبتها في الاحتفاظ بسيطرتها على «الحزام الأمني». فقابل الجنرال سييلاسفيو Siilasvuo، منسّق قوات حفظ السلام الدولية في الشرق الأوسط (في سيناء، الجولان ولبنان. قائد القوة الدولية في لبنان هو الجنرال إرسكين) عازر وايزمن وأودعه خطة انتشار للقوة الدولية تميّز بين منطقة عمليات القوة الدولية في لبنان وبين «الحزام الأمني»، وتقترح قيام سورية بالسيطرة على شمالي الليطاني. هذا بالنسبة إلى بعض المصادر، ومنها وفي أساسها، ما أوردته جريدة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية. وأوردت مصادر أخرى أن اتفاقًا آخر طُرح على بساط البحث ويقضي بتقسيم الجنوب إلى منطقتين: منطقة تسيطر عليها القوة الدولية، ومنطقة أخرى هي «منطقة السلام»، وبكلام آخر منطقة الشريط الحدودي.

كانت هذه الأفكار و«مشاريع الاتفاق» تطرح مباشرة بعد صدور القرار ٤٢٥ و٤٢٦ وفي الأيام التي استمرّت فيها العمليات العسكرية. وبعد وقف

إطلاق النار وقبول عرفات به (أواخر آذار ١٩٧٨)، رست الأمور على ترجيح الرغبة الاسرائيلية في مسألة انتشار القوة الدولية، أي انها لم تنتشر في المناطق الحدودية.

نزوح كثيف للجنوبيين: عملية الغزو الاسرائيلية لم تدم سوى أيام قليلة، لكنها تسبّبت، وأثناءها، بنزوح نحو ٢٥٠ ألف لبناني جنوبي ونحو ٦٥ ألف فلسطيني (من مخيمات الرشيدية وبرج الشمالي والبص). وموجة اللاجئين هذه فاقمت من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في صيدا، وفي بيروت خاصة حيث قام المسلحون بمصادرة آلاف البيوت لإسكان اللاجئين الجنوبيين الذين تركوا وراءهم «جنوبًا مدمرًا» (٨٠٪ من مدنه وقراه تضرّر بنسب متفاوتة). المفوضية العليا في الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زارت مائة قرية جنوبية وانتهت إلى أن ٢٥٠٠ بيت تدمّر كليًا، و٥٢٠٠ جزئيًا؛ وأن تجهيزات البنى التحتية أصيبت جميعها بأضرار بالغة: شبكات الكهرباء والماء والهاتف والطرقات والجسور والمستشفيات والمدارس. وشُلّ النشاط الاقتصادي تمامًا. ولم يتمكن اللاجئون من العودة، خاصة وأن القوة الدولية فشلت في عودة الهدوء والاستقرار إلى مناطق انتشارها. والضغط الديمغرافي، ومفاعيله (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية...)، تمثّلت أكثر ما يكون في الضاحية الجنوبية لبيروت.

انسحابات إسرائيل: في ٦ نيسان ١٩٧٨، قدّم رئيس هيئة الأركان الاسرائيلي للجنرال سييلاسفيو (منسّق قوات حفظ السلام الدولية في الشرق الأوسط) خطة انسحاب أولي على مرحلتين: في ١١ و١٤ نيسان. وفي اليومن المحددين، لم تنسحب اسرائيل إلا من عُشر الأراضي المحتلة، أي ما مجموع مساحته ١١٠ كلم^{٢}: المناطق الواقعة بين جسر الخردلي ووسط العرقوب، وبين جسر القعقعية ودير ميماس.

ثم أخذت إسرائيل تعمل على تأخير الانسحاب من المناطق المحتلة الباقية. ومارست إدارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر ضغوطًا عليها. وانسحبت اسرائيل، في ٣٠ نيسان ١٩٧٨، من منطقة محتلة مساحتها ٣٥٠ كلم^{٢} واقعة في القطاع الأوسط. وتكون مساحة ما احتفظت به، بعد هذا التاريخ، ٦٤٠ كلم^{٢}.

وراحت إسرائيل تعمل على الاحتفاظ بـ«الحزام الأمني» المشكّل من مناطق التجمّعات المسيحية الثلاث، التي كانت إسرائيل أطلقت عليها إسم «الجدار الطيب». لكنها رأت نفسها مضطرة للانسحاب منها أيضًا (١٣ حزيران ١٩٧٨) بعد أن عادت الولايات المتحدة ومارست ضغوطًا جديدة عليها. وقبل أربعة أيام من هذا الانسحاب، أغارت اسرائيل على قاعدة صرفند البحرية التابعة للمقاومة الفلسطينية (بين صيدا وصور) ودمّرتها.

وإزاء ضغوطات الأمم المتحدة، ممثلة بقائد القوة الدولية الجنرال إرسكين، وتطبيقًا للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦، من أجل الانتشار في مناطق التجمّعات المسيحية الثلاث، رأت اسرائيل، على لسان عازر وايزمن، أن تعطي هذه المناطق «شخصية ذاتية ما». فأشار وايزمن (في ١٢ حزيران ١٩٧٨) إلى أن الجيش الاسرائيلي لم «يحتل» أبدًا هذه المناطق من جنوب لبنان، وهو، تاليًا، غير معني بتسليمها للقوة الدولية.

وهكذا، في اليوم التالي، ١٣ حزيران، لم يضع الإسرائيليون في تصرّف القوة الدولية سوى خمسة مواقع من اصل ١٤ كان قد أُعلن عنها. فترك الشريط الحدودي، وعرضه بين ٥–١٠ كلم ويغطي مساحة نحو ٥٠٠ كلم^{٢} من الساحل في الغرب ومرجعيون في الشرق، في أيدي الميليشيات الجنوبية، وشكّل «الحزام الأمني» النموذجي لإسرائيل.

وفي اليوم نفسه، ١٣ حزيران، أعلن أمين عام الأمم المتحدة كورت فالدهايم أن الغموض والالتباس يحيطان بوضع الميليشيات الحدودية، ما يجعل تحديد هذا الوضع صعبًا جدًا وغير واضح للقوة الدولية. أما الولايات المتحدة فلم تمارس ضغوطها هذه المرة وغضّت الطرف، إذ فضّلت دفع رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن إلى مزيد من المرونة حيال عملية السلام مع مصر.

القوة الدولية والقوات المشتركة والعراقيل:
منذ بدء وصول القوة الدولية أُثيرت مسألة في ما إذا كانت ستنتشر في المناطق التي لم تحتلها اسرائيل وخاصة مدينة صور وجوارها. الجواب النهائي، بعد وقوع حوادث وأخذ وردّ، جاء بصورة مساومة: تتواجد القوة الدولية في المدينة ولكنها لا تشرف على القوات المشتركة.

في ٢٤ آذار ١٩٧٨، أقامت كتيبة من المظليين الفرنسيين مقرّها في ثكنة صور، وأخذت تسيّر دوريات داخل المدينة. وفي ٢٩ آذار، منعت القوات المشتركة جنود القوة الدولية الفرنسيين من إقامة حاجز لها على جسر القاسمية. فاكتفى الفرنسيون بإقامة موقع لهم جنوبي المدينة وستة مواقع على الليطاني. وقد أكّد الأمين العام للأمم المتحدة، خلال جولة له في الشرق الأوسط، في ١٩ نيسان ١٩٧٨، أمرًا مهمًا عندما أعلن أن صور وجوارها لا يدخلان في منطقة عمليات القوة الدولية. ومع ذلك احتفظ الفرنسيون بوجودهم داخل المدينة. فوقعت صدامات جديدة بين جنود القوة الدولية الفرنسيين والسنغاليين وبين عناصر فلسطينية من جبهة الرفض في ٣٠ نيسان والأول من أيار جنوبي مدينة صور، وقتل سنغاليان وثلاثة من مقاتلي القوات المشتركة. وامتدّت الاشتباكات إلى داخل المدينة في اليوم التالي، وقتل فرنسيان (أحدهما قائد الكتيبة بيار سالفان) وجرح ١٢ آخرين. وحُلّت المسألة بإعادة توزيع جغرافي للقوة الدولية التي اكتفت باحتلال ثكنة صور من غير أن يكون لها حق تسيير دوريات في المدينة، وبأن يحل جنود سنغاليون مكان الفرنسيين شرقي صور. وفي ٤ أيار ١٩٧٨، تلقّت وحدات القوة الدولية أمرًا بعدم الإقدام على أي عمل طالما أن الفدائيين في مواقعهم ولا ينتقلون منها بأسلحتهم. ولم تقدم القوات المشتركة من الوسائل لتقوية نفسها داخل منطقة عمل القوة الدولية. فابتداءً من أيلول ١٩٧٨، أخذت تكثّف من عملياتها ضد الميليشيات الحدودية.

وبدت القوة الدولية عاجزة عن تنفيذ مهمتها سواء إزاء إسرائيل والميليشات الحدودية، أو إزاء المقاومة الفلسطينية والقوات المشتركة. وقد تمسّك ياسر عرفات باتفاق القاهرة الذي يجيز الوجود الفلسطيني المسلّح في الجنوب بمعزل عن الأمم المتحدة ومهمة القوة الدولية. وكان، في الوقت نفسه، حريصًا على إظهار حسن النوايا والعلاقات مع المنظمة الدولية ومهمة قوتها في الجنوب، حتى أن المنظمة التي يتزعّمها («فتح») أقدمت في مناسبتين، ١٧ نيسان و٢٥ أيار ١٩٧٨، على منع عناصر من جبهة الرفض (واعتقال نحو مائة منهم في صور) من الصدام مع القوة الدولية.

وازدادت المسألة تعقيدًا مع طرح مشكلة القطاع الباقي تحت سيطرة القوات المشتركة شمالي الليطاني. ففي الحسابات الاسرائيلية أن هذا القطاع يجب أن تنتقل مسؤولية الإشراف عليه إلى سورية، في حين رفضت الأخيرة أي مهمة هناك من حقّها أن «تحدّد نشاط المقاومة الفلسطينية».

وثمة صعوبة أخرى واجهتها القوة الدولية، وتمثّلت بعلاقاتها مع الميليشيات الحدودية التي كانت اسرائيل تعمل على إظهار قائديها، حدّاد والشدياق، كمحاورين للقوة الدولية، وتمدّهما بكل وسائل الدعم. ثم ما لبثت أن انداحت هذه الصعوبة، بسبب طبيعة هذه الميليشيات نفسها، ووصلت إلى بيروت، إلى الحكومة نفسها، فخلقت التباسات وخلافات، فجّرها أو أعادها إلى السطح حادث دبلوماسي.

مذكّرة تفاهم وحادث دبلوماسي يغرقان القوة الدولية في مستنقع التناقضات اللبنانية: في

١٢ حزيران ١٩٧٨، وقّع قائد القوة الدولية المنتدبة للعمل في لبنان، الجنرال إرسكين «مذكّرة تفاهم» مع قائدي الميليشيات الحدودية، سعد وشدياق، بصفتهما قائدي القطاع الشرقي والقطاع الغربي، وبحضور الجنرال الاسرائيلي بن غال. فتكون القوة الدولية قد اعترفت عمليًا بهذين الضابطين «في الجيش اللبناني» كممثلين «للحكومة الشرعية في لبنان»، كما أنها التزمت، بموجب المذكرة، بعدم نزع سلاح قواتهما أو إعاقة حرية عملهما. وتعهّد إرسكين بعدم الإقدام بأي عمل ضد «الجدار الطيب». وفي المقابل، سمح سعد وشدياق للقوة الدولية بإقامة بعض نقاط مراقبة لها في قطاعهم، من غير استبعاد اللجوء إلى ممثلين للجيش الإسرائيلي إذا دعت الحاجة.

في اليوم التالي، ١٣ حزيران ١٩٧٨، أكّد الجنرال إرسكين، علانية، أن الحكومة اللبنانية سبق لها وابلغته أن ما تسمّيه الأمم المتحدة «قوات الأمر الواقع» إنما هي قوات شرعية وتتلقى أوامرها من قيادة الجيش اللبناني في بيروت، وأن هذه الأخيرة أعطتها تعليمات بوجوب التعاون مع القوة الدولية.

أثار هذا التصريح، لتوّه، هيجانًا سياسيًا في بيروت. فكذّب رئيس الحكومة سليم الحص ما جاء على لسان إرسكين، وطلب من الأمم المتحدة إرسال الجنرال سيلاسفيو إلى بيروت. وزاد من خطورة الموقف ما عُرف لاحقًا عن «مذكرة التفاهم» المذكورة.

ومساء الانسحاب الاسرائيلي (١٣ حزيران) بعث سعد حداد بنداء إلى الرئيس سركيس، بصفته القائد الأعلى للجيش اللبناني، طالبًا منه أن يصدر أمرًا له بتجميع قواته في ثكنة مرجعيون حتى يتسنى للقوة الدولية الانتشار في الشريط الحدودي. لكن سرعان ما تبيّن أن الوضع انطوى على خدعة ماكرة: في يوم الانسحاب الاسرائيلي (١٣ حزيران، غداة نداء سعد حداد) أعلن أن ميليشيات سعد حداد تمرّدت على ندائه للرئيس رافضة الانكفاء إلى الثكنة. فضاق جدًا هامش تسامح الرئيس سركيس وقيادة الجيش إزاء ضباط الشريط الحدودي، ما جعلهما يقتربان، في هذه المسألة، من الموقع السياسي لرئيس الحكومة ولسورية. وهذا لم يمنع حداد وشدياق من قبول المهمة التي أوكلها لهما الجنرال الإسرائيلي بن غال، باسم حكومته، وبالإشراف على الشريط الحدودي وقيادة ميليشياته، في احتفال أُقيم في ميس الجبل في اليوم نفسه (١٣ حزيران ١٩٧٨). كما انه لم يمنعهما من التأكيد، في ٢٠ حزيران، أنهما يعملان للحفاظ على «السيادة اللبنانية» في الجنوب، طالما لا يزالان يتلقيان أوامرهما من قيادة الجيش التي لم تكن قد عزلتهما بعد. وبعد ثلاثة أشهر، أقالتهما الحكومة اللبنانية وأحالتهما على المحاكمة، بعد أن كانت ميليشياتهما قد فتحت النار، في كوكبا، على وحدة للجيش اللبناني مكلفة الانتشار في منطقة عمل القوة الدولية (ما جاء تحت هذا العنوان الفرعي الأخير: «مذكرة تفاهم وحادث دبلوماسي...»، عن S. Kassir, *op. cit.*, pp. 324-326، مستندًا بصورة أساسية على: Hamizrachi (Beate), *The emergence of the South Lebanon Security Belt: Major Saad Haddad and the ties with Isreal*, 1975-1978, (New York, Praeger, 1988).

عودة الحرب
جولات كبرى وصغرى
(حزيران ١٩٧٨ – تشرين الثاني ١٩٨٠)

قمة اللاذقية (٣١ أيار ١٩٧٨): ما رشح وعُرف عن دور الميليشيات الحدودية في الجنوب وتّر المواقف السياسية في لبنان؛ فوجدت سورية أن مواقف حلفاء الأمس القريب، الجبهة اللبنانية، تضطرها إلى تكرار إدانتها لها، كما أن علاقاتها بالرئيس سركيس أخذت أيضًا تتكشف عن خلافات جوهرية بينهما، رغم ما قيل عن «تطابق في وجهات النظر» أثناء القمة التي عقدها الرئيسان الياس سركيس وحافظ الأسد في اللاذقية في ٣١ أيار ١٩٧٨، حيث رفض الأسد نشر قواته، بحسب ما رغب إليه سركيس، بين الزهراني والليطاني، لمنع أي نشاط للقوات المشتركة. وإذا كان سركيس، قد عاد إلى بيروت، في اليوم التالي، بانطباع أن الأسد لا يعارض دخول الجيش اللبناني إلى الجنوب، ما رتّب التحضير لإرسال لواء مدفعية من ١٥٠٠ إلى ٣ آلاف رجل إلى الجنوب، إلا أن الخلاف سرعان ما نشب حول الطريق الذي يجب أن يسلكه اللواء المدفعي في الجيش اللبناني: الرئيس الحص رأى أن تُرسل وحدة عسكرية أولًا إلى تبنين عبر كوكبا ومرجعيون، ما يعني مرورها بالشريط الحدودي، وهذا ما رأت إليه أيضًا سورية من خلال منظورها القائل بأن الجيش اللبناني يجب أن يحلّ أولًا مشكلة الميليشيات الحدودية. الجبهة اللبنانية طالبت، في ٦ حزيران ١٩٧٨، أن يسلك الجيش طريق الدامور وصيدا، ما يعني عمليًا صدامًا محتمًا بينه وبين المقاومة الفلسطينية التي كانت الجبهة اللبنانية سبق وأعلنت أنه لم يبقَ لها من مكان في لبنان وأن الاتفاقات معها أصبحت باطلة. أما إسرائيل فقد وضحت رغبتها في دعم «دويلتها» الميليشياوية على الحدود وفي تخليق التصادمات، وبما فيها جرّ سورية إليها. وليس أدلّ على ذلك من تعيين الجنرال إيتان رئيسًا لهيئة أركان الجيش الاسرائيلي في نيسان ١٩٧٨ (وكان قائدًا لجبهة الشمال منذ ١٩٧٧)، وهو المعروف بتأييده لسياسة التدخّل العسكري وجرّ سورية إلى المواجهة العسكرية المباشرة.

عودة الحرب، حوادث البداية: كانت حرب الجنوب ربيع ١٩٧٨ دائرة (بعملياتها العسكرية، بالقرار ٤٢٥، بانتشار القوة الدولية، بالانسحابات الاسرائيلية...) وكانت تدور معها حوادث وأحداث في بيروت كانت بداية لعودة الحرب اللبنانية:

– الميليشيات المسيحية عادت إلى الظهور علانية، وتتحدث علانية أيضًا عن «مقاتلين رفاق ذهبوا إلى جنوب لبنان عبر مرفأ حيفا».

– الحركة الوطنية تصدر جريدة يومية باسم «الوطن»، وتشرف على «الإدارة المدنية» لتأمين المؤن والمساكن والمساعدات للاجئي الجنوب، وميليشياتها عادت أيضًا إلى الظهور في بيروت الغربية، وسورية لا تمانع.

– في ٩ نيسان (١٩٧٨)، بدأت خطوط التماس في عين الرمانة تشهد حوادث إطلاق النار، ثم تشتعل في ١٢–١٥ نيسان: القوات السورية، في إطار قوات الردع العربية، تقصف بعنف عين الرمانة وبدارو، ويسقط نحو ٦٠ قتيلًا و٢٥٠ جريحًا.

– إعادة انتشار قوات الردع العربية: السودانيون يحلّون محلّ السوريين في المناطق المسيحية.

– في ٦ أيار، انفجرت اشتباكات جديدة، وعادت القوات السورية وقصفت عين الرمانة (٣ قتلى). واضطرّت قوات الردع العربية إلى تشكيل «لجنة تعاون» مع الميليشيات المسيحية، إضافة إلى لجنة مختلطة مع الجيش اللبناني.

– حكومة سليم الحص (تكنوقراط) قدّمت استقالتها في ١٩ نيسان ١٩٧٨، لتفسح في المجال أمام حكومة تتشكّل من السياسيين المتنازعين ريثما يتمكنون من تهدئة الأوضاع. لكن دون نتيجة. فأُعيد تكليف الحص. وفي المشاورات اصطدم بشروط واعتراضات من هنا وهناك، فأعاد تعويم الحكومة نفسها في ١٦ أيار.

– انقسام في الجبهة اللبنانية، موضوعه الأساسي العلاقة مع إسرائيل، وفي الوقت نفسه، مع سورية. الرئيس السابق فرنجية يدين العلاقة مع إسرائيل ويقوّي من موقف سورية إزاء هذا الأمر، والتوتّر يتصاعد بين محازبيه (المردة) ومحازبي حزب الكتائب، خاصة في الشمال، ثم يصل إلى حد اغتيال نجله طوني فرنجية.

مجزرة إهدن ومقتل طوني فرنجية (١٣ حزيران ١٩٧٨): هو نائب زغرتا، ووزير سابق، وقائد ميليشيا المردة، وهو نجل الرئيس السابق سليمان فرنجية.

فجر ١٣ حزيران ١٩٧٨ (وهو اليوم نفسه الذي كان محدداً للانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان)، هاجمت وحدة ميليشياوية كتائبية قصر فرنجية في إهدن، وأُحصي بعدها بقليل عدد القتلى فكان ٣٤، بينهم طوني فرنجية وزوجته وابنتهما. وطغت أخبار المجزرة على أخبار الانسحاب الاسرائيلي على الطرف الآخر من لبنان.

في ٢ أيار، اتّهم فرنجية، وكان لا يزال في الجبهة اللبنانية، رفاقه في هذه الجبهة بالتعامل مع إسرائيل وبالعمل على تقسيم لبنان. وفي ١١ أيار أعلن انسحابه رسميًا من الجبهة.

القطيعة بين فرنجية والجبهة اللبنانية عجّلت في مصالحته مع رشيد كرامي (١٢ أيار)، وأبرزت تنافس الميليشيا الزغرتاوية (المردة) وحزب الكتائب على عائدات معامل الإسمنت في شكا، وكذلك على التأثير والنفوذ في الشمال المسيحي. فوقعت سلسلة من الحوادث، بعد انسحاب فرنجية من الجبهة، جعلت الطرفين على سلاحهما، وكان أخطرها الخطف والخطف المضاد. ولم ينفع في تهدئة الأجواء اللقاء الذي



طوني فرنجية

تمّ بين بشير الجميّل وطوني فرنجية بناءً على إلحاح من البطريرك الماروني قبل أيام قليلة من مجزرة إهدن. وخُطف مسؤول حزب الكتائب في زغرتا، جود البايع، وتمّت تصفيته، وأسفر الحادث عن مقتل خمسة كتائبيين آخرين.

الرواية المتداولة، المؤكدة تقريبًا من الجميع، أو التي لم يجر تكذيب خطوطها العريضة من أي من الأطراف، تدور حول تحميل الكتائبيين، وبشير الجميّل على رأسهم، مسؤولية مجزرة إهدن. ومدار الحادث – المجزرة أن نحو مائة عنصر من ميليشيا الكتائب، يقودهم سمير جعجع، هاجموا إهدن في الساعة الرابعة فجر يوم ١٣ حزيران ١٩٧٨. وحدة منهم نفّذت هجومًا على طريق بشري (شرقي إهدن) لتحويل أنظار المردة إلى هناك وإيقاعهم في الكمين، في حين أن الوحدات الأخرى من الكتائبيين هاجمت قصر فرنجية. ولم تدم العملية أكثر من ربع ساعة. وفي طريق العودة، أُصيب سمير جعجع بجروح.

من التفسيرات المتداولة للعملية أن قتل طوني فرنجية هو الهدف الأساسي منها. بشير الجميّل روّج أن الهدف في الأساس هو اعتقال قتلة جود البايع الذين لجأوا إلى القصر الصيفي لآل فرنجية في إهدن. سمير جعجع قال، أكثر من مرة، أنه كان لا بد من مهاجمة قصر فرنجية لإجبار محازبيه الكفّ عن ابتزاز الأموال واستغلال معامل الترابة في شكا. جوزف أبو خليل (في كتابه «قصة الموارنة في الحرب، سيرة ذاتية»، بيروت، ١٩٩٠، ص٨١-٨٢) قال إنه كان من المفترض خطف طوني فرنجية وجلبه إلى بيروت وحجزه في مقر المجلس الحربي الكتائبي حتى يتعهّد والده، وأنصاره من المردة، إنهاء ملاحقة الكتائبيين في الشمال.

ردود الفعل كانت قاسية جدًا على الكتائبيين في الشمال. فرنجية أنذرهم بوجوب إعلان انسحابهم من الحزب أو الخروج من المنطقة، وتعهّد، في ١٧ حزيران، بـ«تنظيف المنطقة منهم». وعمليات الثأر أودت بحياة العشرات، و«الكتائبيون الصامدون»، خاصة من أبناء بشري، تركوا المنطقة، وشكّلوا، بعد سنوات قليلة، العمود الفقري للقوات اللبنانية. وسياسيًا، توقّف نفوذ الكتائب عند حدود قضاء جبيل، وتحديدًا عند جسر المدفون، في حين جاءت الظروف مناسبة لتوغّل القوات السورية في عمق مناطق الشمال المسيحية، ذلك أنها خشيت من أن تكون عملية إهدن موجّهة ضدها. «لم تكن دمشق مخطئة تمامًا: ففي تصريح لصحافية أميركية، أصبحت صديقة شخصية له، أسرّ بشير الجميّل، في ما بعد، أنه كان قد حصل على ضوء أخضر من الإسرائيليين لتنفيذ عملية إهدن» (Barbara Newman, *The Covenant. Love and Death in Beirut*, New York, Crown Publishers, 1989, pp. 140-141). وذكرت صحيفة «هاآرتس» الاسرائيلية (عدد ٦ حزيران ١٩٨٥) أن «الموساد» شاركت في عملية اغتيال طوني فرنجية.

أحكمت القوات السورية سيطرتها على مناطق بشري والبترون حيث وجود قديم للكتائب. وبقيت زغرتا ومنطقتها في عهدة ميليشيا المردة، التي أجازت لها القوات السورية أيضًا إقامة حواجز على مدخل لبنان الشمالي في دلالة على تثبيت زعامة فرنجية على الشمال المسيحي. هذا الانتشار السوري في الشمال جاء في إطار قوات الردع العربية ووفق خطة أمنية اعتمدتها الحكومة اللبنانية يوم ٢٨ حزيران ١٩٧٨. وفي مقابل ذلك خفّ تواجد القوات السورية في المتن وكسروان، وخاصة على الطريق الساحلي بين بيروت وجونية.

ثم جاء تسلسل الأحداث ليصبّ في خانة مواجهة موشكة. فبعد أن تبنّت الحكومة اللبنانية الخطة الأمنية خشية وقوع الأسوأ، لا بل في اليوم نفسه، ٢٨ حزيران، فوجئت بمجازر وقعت في أربع قرى (القاع، راس بعلبك، جديدة والفاكهة) وذهبت بأرواح ٣٢ شخصًا أكثريتهم من الكتائبيين. فاتّهمت الجبهة اللبنانية سورية بارتكابها، ودعت إلى إضراب عام في الأول من تموز.

مقتل فرنجية على لسان بقرادوني: هذه «الرواية» يعرضها بول عنداري (وكان أحد كوادر القوات اللبنانية، في كتابه «هذه شهادتي»، ط١، ١٩٩٣، ص٦٦-٦٧) على لسان كريم بقرادوني في جلسة خاصة في العام ١٩٨٨. يقول عنداري: «قال لي الأستاذ كريم:

«الحقيقة يا صديقي عندي نظرية خاصة بإهدن: كانت علاقتي سيئة مع بشير. وفوجئت أنهم غطّسوا سمير (جعجع) بهذا المقدار. أخشى ما أخشاه أن تكون قشرة موز تزحلقنا عليها وارتكبنا خطأ تقدير وخطأ تنفيذ...

«بشير كلّف سمير لأن أحدًا لا يستطيع القيام بهذه العملية إلا مجموعات الشمال. علمًا بأن إيلي حبيقة وفؤاد أبي ناضر والياس الزايك وغيرهم كانوا في العملية.

«أكيد، خلفيات بشير غير خلفيات سمير... خلفيات بشير يغلب عليها الطابع السياسي من حيث الصراع على السلطة أو الزعامة المسيحية. وكان يرد بمنطق ثأر معين على ما حدث علمًا بأن مقدار التحريض لبشير من أناس معينين كان كثيرًا: عملية دس ودفش كبيرين. أما خلفية سمير فتغيير وضع قبائلي وإحلال شيء آخر مكانه. ومن المؤكد أن الإثنين لم يكونا يتصوران الوصول إلى مرحلة قتل طوني فرنجية».

ويضيف عنداري: «سيئات حادثة إهدن حسب كريم بقرادوني تتلخّص في «نظرية الشمال» التي تقول إن «الاحتياطي المسيحي هو في الشمال، والجبل لا يستطيع الاستمرار من دون الشمال. وعندما يكون الشمال معزولًا عن الجبل يسقط الجبل وحتى بيروت، وهذا ما هو حاصل اليوم... ليرجع الشمال فيعود الجبل وبيروت... هذه ثوابت تاريخية واستراتيجية. حتى عندما وصلنا إلى قمة قوّتنا في ١٩٨٢ كانت نقطة ضعفنا هي الشمال. نتج عن حادثة إهدن خروج القوى المتحركة الشابة والشرسة المسيحية من الشمال. وحدث تراخ وطني مسيحي لبناني فيه. الشمال يمثّل دائمًا التشدّد والصلابة الوطنية المسيحية،

فالتراخي بعد إهدن سمح للسوري أن ينشب مخالبه من دون أية مقاومة (...) والنتيجة أصبحت كما يلي: العصب الشمالي الشرس أتى إلى هنا وقوّى الوضع الداخلي في المناطق وأوجد عصبية كبيرة، ولكن على حساب ارتخاء في الشمال، ولولا حادثة إهدن لكان هناك شمالان: شمال محرّر ومقاوم وشمال إسلامي تحتلّه سورية وكانت رقعة المقاومة المسيحية أوسع وأغنى».

حرب المئة يوم: في يوم الإضراب، الأول من تموز ١٩٧٨، انتشر مسلّحو الميليشيات المسيحية في شوارع بيروت الشرقية وضواحيها، وكان يُسمع إطلاق نار بصورة متفرقة، ثم أُذيع أن جنودًا سوريين أوقفوا بشير الجميّل في ساحة ساسين – الاشرفية واقتادوه إلى جهة مجهولة، ولم يخفّف من التوتّر نبأ الإفراج عنه بعد وقت قصير. وبعد الظهر، بدأ يسمع دوي المدافع، وقصف السوريون عين الرمانة، وفي اليوم التالي، بدأ القصف يطال الأشرفية، إضافة إلى عين الرمانة وفرن الشباك، ولم يتوقف إلا في ٦ تموز، اليوم الذي أعلن فيه الرئيس سركيس استقالته، ولم يعد عنها إلا في ١٥ تموز من دون تحقيق أي نتيجة.

في ٢٢ تموز، عاد القصف السوري. وتركّز هذه المرة ولمدة ثلاثة ايام متوالية على بلدة الحدث، وعنف كثيرًا في ٢٩ تموز. هكذا استمرّ القصف، ومعه الاشتباكات، طيلة أيام الأزمة (مئة يوم)، وسُمّيت «معركة الأشرفية».

المطلب السوري تمحور حول إعادة انتشار قوات الردع العربية في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة اللبنانية، وإلغاء الخطة الأمنية التي اعتمدتها الحكومة في ٢٨ حزيران، والتي كانت توكل الأمن للجيش اللبناني في جزء من هذه المناطق، طالما أن الجيش لم يجر تركيبه بعد بصورة متوازنة. أما الجبهة اللبنانية فطرحت من الأساس الدور السوري في لبنان: بيار الجميّل اعتمد لهجة معتدلة بتكرار قوله إن المسيحيين لا يريدون أن يصبحوا أعداء لسورية. نجله بشير وكميل شمعون صعّدا الموقف وتكلّما على مقاومة «الاحتلال السوري»، وطالبا بانسحاب الجيش السوري من لبنان. وهذا الخط المسيحي المتصلب أضفى عليه القادة الاسرائيليون وعودًا بالدعم والمساعدة. فبدأ طيرانهم الحربي (كما في ٦ تموز ١٩٧٨) يخرق أجواء العاصمة بيروت. وكان الرئيس سركيس، في نظر السوريين، يبالغ في تسامحه أو غضّ نظره أو حتى تغطيته لمواقف الميليشيات المسيحية والميليشيات الحدودية.

في ٣١ تموز ١٩٧٨، تمّ إرسال كتيبة من الجيش اللبناني إلى الجنوب منطلقة من البقاع. فكان عليها أن تعبر الشريط الحدودي للوصول إلى منطقة تبنين حيث كانت مهمتها تقضي باتخاذ موقع لها إلى جانب القوة الدولية. لكنها لم تصل إلى هناك، وتوقفت على بعد ٢٤ كلم من تبنين قرب قرية كوكبا، حيث تعرضت لقصف مدفعي من الميليشيات الحدودية مدعومة من المدفعية الاسرائيلية. فبدا واضحًا أن قضية الجنوب ستبقى معلقة.

في اليوم التالي، الأول من آب، عادت الاشتباكات في بيروت بين القوات السورية والقوات اللبنانية. في ٣ آب، فشل خدّام في مهمته في بيروت، فتأزم الموقف واستمرت الاشتباكات، وعاشت الأشرفية (في ٦ آب) تحت جحيم من نار المدفعية السورية. وردّت القوات اللبنانية بقصف مدفعي لبيروت الغربية. في ٨ آب، خف التراشق المدفعي، وأخلت قوات الردع العربية بعض مواقعها في القطاع المسيحي، وتجمّعت القوات السورية في برج رزق (الأشرفية). لكن القنص منع أية حركة للمواطنين في شوارع العاصمة.

في ٢٥ آب، استغلّت القوات السورية مناسبة مقتل سبعة كتائبيين وقعوا في كمين في قرية بقسميا، لتمشيط بلاد البترون. كما دخلت، في الوقت نفسه، إلى ثلاث قرى مسيحية في البقاع (عيناتا، مشاتيه ودير الأحمر) تشكّل عقدة عبور من وإلى جبل لبنان وبشري. واجه الكتائبيون هذه

العملية (خاصة في الكورة والبترون وقريتي شناطه ودير بلة) وسقط فيها ٣٧ قتيلًا، وأسفرت عن سيطرة سورية، استُكملت في الأول من أيلول على أثر مقتل ثلاثة جنود قرب بشري. فكانت الحصيلة أن أصبح الشمال خاليًا من الكتائبيين الذين تجمّعوا في جبيل وجعلوها «درعًا حدوديًا لمناطقهم المتبقية» (كسروان والمتن ومنطقة بيروت الشرقية).

في غضون ذلك، عادت الاشتباكات (٢٨ آب) إلى بيروت الشرقية، رافقتها حرب كلامية بين سورية وإسرائيل غذّتها أجواء اجتماع قمة كامب دافيد، ومناقشات حول تجديد مدة انتداب قوات الردع العربية. في ١٠ أيلول، قصف عنيف لبيروت الشرقية، أعقبه في ١٣ أيلول إضراب عام ضد الوجود السوري دعت إليه الجبهة اللبنانية. في ١٧ و١٩ و٢٢ أيلول أعاد السوريون قصفهم بيروت الشرقية. وفي ٢٢ أيلول، أعلن الرئيس سركيس، في رسالة إلى اللبنانيين بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لرئاسته، تمسّكه بقوات الردع العربية.

في ٢٨ أيلول، عاشت الأشرفية يوم رعب حقيقي نتيجة قصف مدفعي سوري لم يسبق له مثيل. وطال القصف قرى متنية، بما فيها بكفيا. وقد أثار عنف هذا اليوم حركة دبلوماسية دولية. فأعلن الرئيس الأميركي، وقد سرّه نجاح قمة كامب دافيد، أنه آن الأوان لعقد مؤتمر حول لبنان، وأطلق مجلس الأمن الدولي (في ٥ تشرين الأول) نداءً مستعجلًا لوقف المعارك، التي استمرّت مع ذلك ولم تتوقف إلا في ٧ تشرين الأول (١٩٧٨) بعد أن أصدر الرئيس الأسد أمره بوقف القصف عقب ساعات من المناقشات أجراها مع الرئيس سركيس.

في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٨، وفي بيت الدين، اجتمع وزراء خارجية الدول المشاركة في تشكيل وفي تمويل قوات الردع العربية، و«وقّعوا على بياض» على كل ما يتعلق بإعادة انتشار هذه القوات، وبما يخدم، في هذا الإطار، أية تكتيكات تخدم السياسة السورية. ففي ٢٠ تشرين الأول، حلّ جنود سعوديون محل القوات السورية في قطاع برج رزق في الأشرفية، وحول جسر محلة الكرنتينا. وبقي السوريون في سن الفيل والحازمية. وانتهت معركة «المئة يوم»، رسميًا، عندما قرّر مجلس جامعة الدول العربية تجديد ولاية قوات الردع العربية لستة أشهر أخرى، في ٢٦ تشرين الأول.

تميّزت حرب صيف ١٩٧٨، قياسًا على حرب السنتين، بعنف القصف المدفعي وكثافته (استعمل السوريون صواريخ «الغراد» وراجمات صواريخ «قذائف ستالين»)، وبتدنّي الخسائر البشرية نسبيًا: بين ٣٥٠ و٤٥٠ قتيلًا ونحو ألف جريح بين المدنيين، وبعض عشرات القتلى في صفوف الميليشيات والجنود السوريين. أي ما معدله ٤–٦ قتلى يوميًا، في حين أن المعدل اليومي لحرب السنتين كان بين ٣٣–٥٠ قتيلًا. أما الخسائر المادية فقدّرت ببضع مئات الملايين من الليرات اللبنانية، في حين بلغت نحو ٧,٥ مليار في حرب السنتين.

سجّلت حرب صيف ١٩٧٨ بداية الصعود الحقيقي لبشير الجميّل على أساس منطلقين: الأول، ظهوره (وشمعون) كبطل مقاومة الوجود السوري؛ الثاني، وضعه نواة جهاز تنظيمي رافقه في طريق صعوده، معتمدًا في إدارته على مقربين منه بدأ يبرز منهم «الأش–كا» (ايلي حبيقة) و«الهورس» أي «الحصان» (فادي فرام).

إسرائيل وحرب المئة يوم: شغلت أحداث حرب المئة يوم، أو حرب صيف ١٩٧٨ أو «معركة الأشرفية»، حيّزًا مهمًا في النقاش الذي كان يدور في الرأي العام الاسرائيلي، والذي عكسته الصحافة الاسرائيلية. وقد ناقش مجلس الوزراء الاسرائيلي الوضع في لبنان في جلستيه ٢ و٩ تموز (١٩٧٨)، وكذلك فعلت اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية (٥ تموز). وما دار في هذه المناقشات عكسته، ولا ريب، تصريحات الزعماء الاسرائيليين طيلة أيام الحرب المذكورة.

مناحيم بيغن رئيس الوزراء لعب على العواطف بتكرار تصريحاته حول «إبادة المسيحيين» و«ضرورة إنقاذهم»، وكان بذلك يزخّم من النقاش والحرب الكلامية على علاقة إسرائيل بالجبهة اللبنانية، خاصة بعد تصريحه، في ٢ أيلول ١٩٧٨، الذي أكّد فيه أن إسرائيل ماضية في مساعدة مسيحيي لبنان، وأنها لن تتخلى عنهم.

إيغال يادين، نائب رئيس الوزراء، قال (٦ تشرين الأول) إن إسرائيل تدعم الميليشيات المسيحية، ووزير الخارجية موشي دايان، قال (٨ تشرين الأول) إن هذه المساعدة مستمرة طالما هي مستمرة الحملة السورية. والثلاثة أضافوا أن إسرائيل على استعداد للقيام بكل ما هو ضروري لإيقاف مذبحة المسيحيين (بالمعنى نفسه كتب بيغن لوزير الخارجية الأميركي فانس).

رافق هذه التصريحات العلنية إظهار عضلات وأعمال عسكرية: طيران حربي اسرائيلي يخرق جدار الصوت فوق بيروت (٦ تموز) قدّمته الإذاعة الاسرائيلية على أنه إنذار موجّه إلى سورية؛ وغارة إسرائيلية جوية (٢١ آب) تقصف مخيم برج البراجنة ومحلة الدامور، ردًا على عملية مهاجمة باص تابع لشركة العال الاسرائيلية في لندن. وفي ٦ أيلول ١٩٧٨، وفي حين كانت قمة كامب دافيد منعقدة، فشل إنزال بحري إسرائيلي في صور، وجرت محاولة أخرى، في اليوم التالي، في الدامور، كما قامت إسرائيل بهجوم بحري، في تشرين الأول، على محلة الأوزاعي (جنوبي بيروت)، كان هدفها في الحقيقة تدمير قاعدة تابعة لمنظمة «فتح»، لكن القادة الإسرائيليين اعتبروها «إنذارًا للسوريين».

إن أغلب ما كُتب ونُشر حول الموقف الإسرائيلي من المسيحيين في حرب المئة يوم أثبت أن إسرائيل لم تكن في وارد ترجمة تهديداتها و«إنذاراتها» المتكررة لسورية عمليًا، أي مواجهتها عسكريًا، وأن جلّ همّها انصبّ على تعميق الشرخ بين مختلف أفرقاء النزاع في لبنان، وما عدا ذلك فهو أقرب إلى «لعبة خداع».

يقول جوزف أبو خليل، وكان أحد الشهود و«اللاعبين»، في كتابه «قصة الموارنة في الحرب، سيرة ذاتية» (صادر سنة ١٩٩٠، ص٨٤ و٨٥ و٨٧) إن اختراق الطيران الحربي الاسرائيلي الأجواء اللبنانية جاء تلبية لنداء كميل شمعون. وفي بعض اللقاءات السرية سعى بعض المسؤولين الاسرائيليين إلى رفع معنويات محاوريهم اللبنانيين بجعلهم يعتقدون أن إسرائيل لن تسمح بسحق الميليشيات المسيحية عسكريًا أو سياسيًا، وذلك من غير أن تقدم أي وعود صريحة وأكيدة. ومثل هذا الغموض، الذي يتضمن شتى التأويلات، جعل بشير الجميّل، برأي أبو خليل، يقول إنه على استعداد لأن يتخلى عن فكرة مواجهة سورية إن لم يقتنع بأن إسرائيل مستعدة للتدخل. وأشار أبو خليل إلى أن فرضية تدخّل إسرائيل اصبحت نوعًا من التعويض النفسي، كما أصبحت، بصورة خاصة، هدفًا يجب بلوغه. فالجبهة اللبنانية كانت تعتقد أن تعميق اتصالاتها بالاسرائيليين وإعطاءهم الدليل على قدرتها في الصمود كفيلان بإقناع اسرائيل بتغيير موقفها (اكتسبت هذه النظرة مزيدًا من الصدقية بعد أربع سنوات، أي في الغزو الاسرائيلي الثاني، ١٩٨٢).

استقطاب جديد في الطبقة السياسية اللبنانية: الحل الذي رست عليه حرب المئة يوم فتح الطريق أمام ظهور استقطاب جديد (خلافات) لدى المسؤولين اللبنانيين. فالحذر المتبادل بين الرئيسين سركيس والحص تفاقم وازداد خطورة. وإذا كان الحص قد احتفظ بدور له في بعض الاجراءات الشكلية في ما يتعلق مثلًا بإرسال الجيش إلى الجنوب، وساهم في الاتصالات مع سورية، إلا أنه استُبعد عن القرارات الكبرى التي اتخذها سركيس. فبعد بدء القصف في حرب المئة يوم، أجرى سركيس مشاورات موسّعة من دون أن يُشرك فيها رئيس حكومته. وبعد ثلاثة أشهر، بدأ جولة في البلدان العربية من دون إعلامه. وقبيل إعلان استقالته (بعد أيام قليلة من بدء القصف)، طلب سركيس من الحص تقديم استقالة حكومته ليتمكن من تشكيل حكومة جديدة برئاسة ماروني عملًا بسابقة العام ١٩٥٢ (حرصًا على إبقاء السلطة العليا في الدولة بيد ماروني). ورفض الحص هذا الطلب حتى لا تتحول السابقة المذكورة تقليدًا دائمًا. وقيل يومها إن سركيس عاد عن استقالته بسبب هذا الموقف للحص، كما قيل إن الرجلين، رغم خلافهما، بقيا حريصين على استمرارية الدولة (سليم الحص، «زمن الأمل والخيبة، تجارب الحكم ما بين ١٩٧٦ و١٩٨٠»، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٢، ص١٧٩).

وكان الموقف من سورية السبب الأساسي في خلافات السياسيين الآخرين. ثلاثة منهم اتفقوا، رغم التباين الواسع في ما بينهم، وهم سليمان فرنجية ورشيد كرامي ووليد جنبلاط، على الاجتماع في إهدن، في ٣١ آب ١٩٧٨، وإعلان تأييدهم لقوات الردع العربية في وقت كان قادة الجبهة اللبنانية بدأوا مطالبتهم بخروجها. وأهم مظهر من مظاهر هذا الاستقطاب على صعيد الشارع هو السماح، من جديد، لميليشيات أحزاب الحركة الوطنية بالظهور من جديد وفتح مكاتب لها في أحياء بيروت الغربية.

سورية تعتمد خطاب التصليب والمواجهة: الحقيقة أن التهديدات الإسرائيلية لم تترجم بأية مبادرة فعلية من جانب اسرائيل، وأن الأساس في الموضوع أن «معركة الأشرفية» نشبت في الوقت الذي كان يجري فيه التحضير لانعقاد قمة كامب دافيد، وأنها لم تنته إلا بعد الانتهاء من «الاتفاقات – الأطر» المصرية – الاسرائيلية، التي لم تتمكن سورية من التأثير بشكل فعّال فيها. فمن خلال هذا المنظور، فإن المرحلة التي أعقبت انعقاد قمة كامب دافيد ووقف إطلاق النار في بيروت تميّزت بخطاب سوري متشدّد برّر الوجود السوري في لبنان انطلاقًا من واقع الجغرافيا السياسية: فسورية، كونها بلد المواجهة، فمن واجبها أن تكون قوة إقليمية، ولبنان هو الساحة المؤهلة لإظهار قوة سورية ودورها، خاصة وأن العدو موغل في تعدياته عليه، وأنه خرج منتصرًا من كامب دافيد، أقله من حيث إخراجه مصر من الصف العربي.

تبقى سورية، بعد كامب دافيد، «للتوازن الاستراتيجي» و«للمواجهة». الصحافي البريطاني باتريك سيل، في كتابه عن الرئيس الأسد، الذي تُرجم إلى العربية وانتشر على نطاق واسع في لبنان (P. Seale, «Assad, the Struggle for the Middle East», London, I.B. Tauris, 1988) يقول إن الخطاب السياسي للقادة السوريين عوّل كثيرًا على هذين الشعارين، لكن المُراد بهما حقيقةً ظلّ ملتبسًا، إذ إن أحدًا لم يوضّح في ما إذا كان المقصود بهذا «التوازن الاستراتيجي» توازنًا بين اسرائيل من جهة وبلدان الشرق الأوسط العربية ككتلة مواجهة من جهة أخرى، أو بين اسرائيل وسورية لوحدها. ويخلص باتريك سيل إلى الاستنتاج بأن الاحتمال الثاني هو الأرجح، بدليل فشل المصالحة بين سورية والعراق، وسقوط «ميثاق العمل القومي» بينهما بعد أشهر قليلة من توقيعه. وفي السياق هذا يتكلم سيل مطولًا على المصاعب الداخلية الخطرة جدًا على النظام في سورية والتي بدأت تترجم، منذ ١٩٧٨، بتفجيرات أمنية (الإخوان المسلمون) استمرت حتى ١٩٨٢. كما انه يسوق الدليل على أن التصرف السوري، بصورة عامة، بقي ضمن حدود العبارة المنسوبة لهنري كيسنجر: «لا حرب بدون مصر ولا سلام بدون سورية». ومن هذاالمنظور، فإن سعي سورية وراء «التوازن الاستراتيجي» كان وسيلة لدعم موقعها الإقليمي وتحويله إلى قوة «لا سلام بدونها»، خاصة وأن القوة الإقليمية العربية الثانية، العراق، باتت منشغلة بهموم وطنية وقومية واستراتيجية كبرى على مقلب آخر من الحدود القومية: الثورة الإسلامية في ايران (بدءًا من ١٩٧٨-١٩٧٩).

لبنان ساحة النزاع الإقليمي: لم يعد بوسع لبنان، وقد حُرم، من قبل أكثر من ثلاث سنوات، من مقومات أي نوع من أنواع دفاع الدولة، عسكريًا واجتماعيًا وحتى معنويًا، أن يواجه مستلزمات مفاعيل كامب دافيد التي أدخلت المنطقة في مرحلة نظام جيوبوليتيكي جديد. فبات متروكًا في مهبّ العاصفة. فجرت مفاعيل كامب دافيد، التي ظهر بوضوح أنها مقبولة دوليًا (أوروبا، وحتى الاتحاد السوفياتي) بهذا القدر أو ذاك على حساب أمنه واستقراره.

فعلى ساحته تجسدت خطوط الخلافات الأساسية في المنطقة، وعليها أمكن للسياسة الإقليمية أن تجد متنفسًا لها خارج الضغوطات الدبلوماسية (ساحة تصفية الحسابات بين القوى الإقليمية وبواسطة الميليشيات المتصارعة).

وساحته استمرّت ساحة النزاع العربي – الاسرائيلي الوحيدة تقريبًا: الساحة المصرية حُيّدت منذ ١٩٧٣، وساحة الجولان غابت عن الصورة منذ ١٩٧٤، فالحسابات الأميركية ما كانت لتشجّع أي مغامرة اسرائيلية ضد سورية لا في لبنان ولا في الجولان.

وعلى الساحة اللبنانية قيّض لإسرائيل أن تظهر يوميًا تقريبًا تفوّقها العسكري، مستفيدة من أداتين متكاملتين، الشريط الحدودي الذي يحتله أتباعها بالوكالة وعلاقاتها مع الجبهة اللبنانية؛ ولمنظمة التحرير الفلسطينية أن تُظهر مقاومتها العدو الإسرائيلي؛ ولسورية أن تُظهر أهمية توازنها الاستراتيجي مع هذا العدو، ما يترتب عليه، برأيها، أن يكون سقف قرارها على الجبهة الشرقية السقف الأعلى.

وتلقّت الساحة اللبنانية الأثر الأبلغ للثورة الإسلامية في إيران، الأثر الذي تجسّد بعد حين في قيام حزب الله مسبوقًا بتطورات داخل الطائفة الشيعية نقلتها من «الطائفة – الخزّان» التي تغذي اليسار اللبناني (مختلف أحزاب الحركة الوطنية)، قواعد وكوادر، إلى الطائفة المستشعرة بإحساس قوي بالثقل الذاتي والدور الخاص. ولم يخفّف من تصاعد هذا الإحساس اختفاء الإمام موسى الصدر، مؤسس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، في بدايات الثورة الإسلامية في إيران، في آب ١٩٧٨، إبان رحلة له إلى ليبيا.

لبنان، مناطق متفجرة: انتهت حرب المئة يوم، ورست خريطة القوى السياسية والعسكرية (بدءًا من خريف ١٩٧٨) على التوزّع الجغرافي التالي:

– المنطقة التي تسيطر عليها القوات السورية: الشمال، سهل البقاع، أعالي المتن، جزء من جبل لبنان واقع جنوبي طريق دمشق، بيروت الغربية والساحل الممتد بين بيروت وصيدا (انسحب الجيش السوري من صيدا بداية ١٩٨٠). تعايش الجيش السوري، في بادئ الأمر، مع المنظمات الفلسطينية في هذه المناطق، وشجّع عودة ميليشيات الحركة الوطنية، كما شجّع ميليشيا حركة «أمل» الشيعية. وفي الشمال المسيحي، دعم الجيش السوري ميليشيا «المردة» التابعة للرئيس السابق سليمان فرنجية. وثمة وحدات من الجيش اللبناني بقيت في ثكناتها.

– المنطقة التي تسيطر عليها الجبهة اللبنانية: بيروت الشرقية، قضاء المتن الشمالي والجنوبي، كسروان وجبيل. تشكّل هذه المنطقة نحو خُمس مساحة لبنان، كما بدت كأنها دولة ضمن دولة، وقد توحّدت ميليشياتها باختبار قوة عنيف (١٩٨٠) وتزعّمها بشير الجميّل. كانت وحدات من الجيش اللبناني موجودة في بعض أمكنة هذه المنطقة، خاصة في محيطي القصر الجمهوري ووزارة الدفاع، وكان التعايش صعبًا، في أغلب الأحيان، بينها وبين الميليشيات (القوات اللبنانية).

– المنطقة التي تسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية: بين صيدا ونهر الليطاني. وبعد انسحاب القوات السورية من جنوبي بيروت، امتدّت سيطرة منظمة التحرير على الطريق الساحلي من صيدا إلى بيروت مرورًا بالدامور. وهذه المنطقة أخذت تعرف تزايد نفوذ «أمل» على حساب منظمة التحرير وحلفائها.

– منطقة عمل القوة الدولية: تمتدّ بين الساحل والجولان، وتنقطع في المنطقة الوسطى منها حول قلعة «بوفور» الشقيف.

– الشريط الحدودي: تسيطر عليه، إسميًا، الميليشيات الحدودوية (الرائد سعد حداد)، وعمليًا إسرائيل. ويمتد بعرض متوسطه نحو ١٠ كلم.

المواجهة من جديد بين سورية والجبهة اللبنانية: كان واضحًا أن حرب صيف ١٩٧٨ عُلّقت ولم تتوقف. فوسط المدينة (البرج، ساحة الشهداء) ظلّ مقفلًا أمام الحركة التجارية والمارة، ما عمّق من تقسيم العاصمة. والكلام المتداول بكثرة هو الكلام على «الجبهات التقليدية» و«خطوط التماس»، تغذّيه عمليات إطلاق النار ودوي القذائف ليلًا وبصورة يومية.

في ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٨، جرت اشتباكات في عين الرمانة بين القوات السورية والميليشيات المسيحية، واستمرّت يومين؛ وتكررت مرات عدة، وطالت وسط المدينة، طيلة الأسابيع والشهور اللاحقة.

في أوائل ١٩٨٠، أقفل القنّاصة أوتوستراد فؤاد شهاب (الأشرفية – الحمرا)، وبقي مقفلًا حتى تشرين الأول ١٩٨٢، بعد الغزو الاسرائيلي.

في الشمال، محاولات عودة للكتائب إليه، قادها سمير جعجع قائد الفريق الشمالي في القوات اللبنانية، وأدّت إلى اشتباكات مع المردة، خاصة في أيار وتموز وتشرين الأول من ١٩٨٠، ومع القوات السورية أحيانًا (تموز ١٩٧٩). وكانت ترافق ذلك أعمال احتجاز رهائن، أشهرها احتجاز الزغرتاويين للنائب الكتائبي إدمون رزق (١٣ شباط ١٩٨٠)، ولم يُفرج عنه إلا بعد ثلاثة أسابيع ومقابل الإفراج عن عدد من الرهائن من أبناء زغرتا.

بؤرة توتّر أخرى في أعالي المتن: اشتباكات بين القوات اللبنانية وقوات الحزب السوري القومي الاجتماعي، مدعومة من القوات السورية، في الزعرور (نيسان ١٩٧٩ وأيار ١٩٨٠)، أكّدت أهمية المنطقة في الرهان الاستراتيجي الذي ظهر بعد ذلك في قضية زحلة وأزمة الصواريخ (ربيع ١٩٨١).

النقاش حول مسألة حفظ الأمن والجيش: في ٤ تشرين الثاني ١٩٧٨، أطلقت سورية سراح الملازم أول أحمد الخطيب، قائد جيش لبنان العربي، من السجون السورية (معتقل منذ قبل نحو سنتين)، وسمحت بعودة عناصر جيشه إلى الظهور في شوارع بيروت الغربية في إشارة إلى أن سورية تتحفظ على «الجيش اللبناني»، ولا تعتبره محايدًا في النزاعات. وقد تأكد هذا الموقف السوري، بعد أسابيع قليلة (أي في ٢٩ كانون الأول ١٩٧٨)، برفض دمشق «الخطة الأمنية» التي قدّمها اللواء سامي الخطيب، قائد قوات الردع العربية (قائدها الأعلى الرئيس سركيس). والرفض نفسه واجه جميع «الخطط الأمنية» التي طرحها الرئيس سركيس في الشهور التالية، والتي كانت تقضي بأن تحل وحدات من الجيش اللبناني محل القوات السورية. وحتى عندما خففت سورية من تواجد قواتها في لبنان، في مطلع ١٩٨٠، استبعد أي احتمال للاستعانة بالجيش اللبناني.

ففي كل «خطة أمنية»، كانت سورية تطرح شرطين: شرط حل مشكلة الشريط الحدودي المتضمن توضيح وضع الضباط المنشقين المتعاونين مع إسرائيل، وشرط تحقيق الوفاق الوطني في لبنان. ومعنى ذلك وجوب وضع قانون جديد حول الجيش ينهي الهيمنة التقليدية للموارنة على الجيش بإقامة مجلس عسكري أعلى مكوّن من الطوائف الأساسية. وكان هذا القانون المطروح الموضوع الرئيسي لزيارة الرئيس الحص لدمشق (١٣ كانون الثاني ١٩٧٩)، ولقمة سركيس – الأسد (في أيار من العام نفسه).

ومع ذلك، فإن إقرار قانون الجيش (١٣ آذار ١٩٧٩) لم يعدّل بشكل أساسي في الوضع. فصحيح أن سورية قبلت بأن يحل نحو ٦٠٠ جندي لبناني محل قوات الردع العربية في محلة السوديكو، إلا أن مسألة المراسيم التطبيقية ظلّت محل أخذ ورد، وكذلك مسألة الشريط الحدودي التي جاءت حادثة كوكبا (نيسان ١٩٧٩) لتظهر عجز الجيش عن حلها. وبعد هذه الحادثة، جرى نقاش طويل حول انتشار الجيش في الجنوب، اشترك فيه مسؤولو القوة الدولية، وأسفر عن السماح لكتيبة من الجيش اللبناني المرور على الطريق الساحلي إلى الجنوب. وكانت الكتيبة تستقبل بالابتهاج من السكان، وكذلك من القوات المشتركة. لكن اسرائيل وزبانيتها اعترضوا على انتشار الكتيبة في المنطقة المحددة، وأعلن في اسرائيل، يوم ١٨ نيسان ١٩٧٩، قيام «دولة لبنان الحر» في الشريط الحدودي. وانتهى الجيش إلى نشر عدد من عناصره في منطقة القوة الدولية.

هذه الخلافات انعكست فشلًا لقمة سركيس – الأسد في دمشق (١٤ و١٥ أيار): ألحّ سركيس على وقف العمليات الفلسطينية ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية، في حين أن الأسد رأى إلى ضرورة إنهاء وجود الشريط الحدودي ووقف كل نشاط للمتعاونين مع اسرائيل. وفي ما يخص «الأمن»، رفضت سورية خطة جديدة لنشر الجيش اللبناني في العاصمة محل قوات الردع العربية.

والتخفيف من تواجد القوات السورية الذي باشرته دمشق منذ مطلع ١٩٨٠ طرح مسألة «الفراغ الأمني». فقرّر مجلس الوزراء اللبناني (في ٦ شباط ١٩٨٠) ملء هذا الفراغ بواسطة الجيش اللبناني. ولدى انسحاب القوات السورية من كل مواقعها في الضاحية الشرقية من بيروت (سن الفيل، المكلس، الحازمية) حلّت محلها وحدات من الجيش اللبناني، وبقي وسط العاصمة في عهدة القوات السورية.

حرب استنزاف في الجنوب («دولة لبنان الحر»): بدأت هذه الحرب، بين إسرائيل والميليشيات الحدودية من جهة، والمقاومة الفلسطينية والقوات المشتركة من جهة أخرى، صيف ١٩٧٨، عندما استأنفت اسرائيل قصفها لمواقع شمالي الليطاني. وفي ٤ شباط ١٩٧٩، أصبحت النبطية شبه خالية من سكانها نتيجة ما تعرضت له من قصف طيلة أيام متوالية. وتدخّل الطيران الاسرائيلي وقصف مخيّمات الفلسطينيين في صور وصيدا. وكان رد المقاومة الفلسطينية والقوات المشتركة بالقصف المدفعي (كاتيوشا) لمواقع الميليشيات الحدودية، ومناطق اسرائيلية في إصبع الجليل (قريات شمونة، وغيرها).

وبدأت، مع هذه الحرب، تتضح أكثر فأكثر الحسابات الاسرائيلية: فالشريط الحدودي ليس فقط قاعدة للتدخّل العسكري، بل أيضًا رأس جسر سياسي للقضاء على الدولة اللبنانية. ولا أدلّ على هذا الحجم السياسي، في الحسابات الاسرائيلية من «الإعلان الرسمي» عن انفصال الشريط الحدودي وقيام «دولة لبنان الحر» التي أعلنها سعد حداد من اسرائيل في ١٨ نيسان ١٩٧٩ ردًا على إرسال وحدة من الجيش اللبناني إلى الجنوب، وتحويل الميليشيات الحدودية إلى «جيش لبنان الحر» بقيادته (انسحب سامي الشدياق في حزيران ١٩٧٩ إلى اسرائيل أولًا، ثم قصد فرنسا، وبعدها كندا، وقيل إنه عاد بعد كندا إلى بيروت الشرقية). وقد أتاح تجنيد شباب من شيعة بعض القرى الشيعية لسعد حداد فرصة زيادة عديد «جيشه» من نحو ٧٠٠ في نيسان ١٩٧٩ ليصل إلى نحو ألفي عنصر. وكانت إسرائيل تموّل هذا الجيش بالكامل، كما وضعت نحو ٥٠ ضابطًا اسرائيليًا لقيادته فعليًا.

في المقابل، جهزت المقاومة الفلسطينية نفسها بسلاح مضاد للطائرات، وعملت على تحويل وحدات الفدائيين إلى جيش نظامي: لواء الكرامة في العرقوب، لواء اليرموك جنوبي جزين (في محيط الريحان والعيشية) ولواء القسطل في

صيدا وصور وأرنون والنبطية. لكن ردّها على إسرائيل والميليشيات الحدودية اقتصر على استعمال مدافع الميدان.

كثّفت اسرائيل اعتداءاتها في خريف ١٩٧٩. والقصف أصبح يوميًا تقريبًا في الجنوب، كما قصفت صيدا عدة مرات خلال ١٩٨٠. ووصلت هذه الاعتداءات أحيانًا (كما في أواخر ١٩٨٠) إلى المواقع السورية. كما تخللتها عمليات كوماندوس للجيش الاسرائيلي (الدامور، صيدا، قلعة شقيف أرنون).

أما طلعات الطيران الحربي الاسرائيلي فأصبحت من قبيل المعتاد ابتداءً من أواسط ١٩٨٠، ولم تعرقلها، بصورة جدية، صواريخ سام – ٩ المحمولة التي كانت قوات المقاومة والقوات المشتركة مجهّزة بها، ولا طلعات الطيران السوري، وهذه الطلعات السورية جعلت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي تقرر المواجهة الجوية بعد أن تأكّد لها أن رادارًا نُصب في لبنان: ففي ٢٧ حزيران ١٩٧٩، نشبت معركة جوية بين السوريين والاسرائيليين، الأولى منذ ١٩٧٤، جاءت لمصلحة الاسرائيليين الذين أسقطوا أربع طائرات ميغ ٢١ سورية. وجرت معارك جوية أخرى (٢٤ أيلول ١٩٧٩، ٢٤ آب و٣١ كانون الأول ١٩٨٠) تفوق فيها الطيران الاسرائيلي. وظل الطيران السوري يحلّق في الأجواء اللبنانية (ما عدا الأجواء فوق الجنوب) دون أن يعترض، أو يعترضه الطيران الاسرائيلي، إلى أن انفجرت أزمة زحلة في ربيع ١٩٨١، حيث طُرحت جديًا قضية السيطرة على الأجواء اللبنانية.

القوة الدولية بين نارين: في امتداد لحوادث صيف وخريف ١٩٧٨ التي تعرضت لها القوة الدولية (القبعات الزرق)، تعرّض مقرّها في الناقورة للهجوم عدة مرات. فقصف في كانون الثاني وآذار ١٩٧٩، ثم حوصر ليوم واحد في نيسان ١٩٧٩، وكانت الميليشيات الحدودية تسعى من وراء كل ذلك إلى قضم مناطق انتشارها في عدة مواقع لتوسيع رقعة «دولة لبنان الحر». وقد تسنّى لهذه الميليشيات، خلال ١٩٧٩، تعديل خط التماس حول صور باحتلال المرتفعات التي تشرف على السهل الساحلي. وقليلًا إلى الشرق، تمركزت الميليشيات في جبل باسيل ورشاف وبيت ياحون والطيبة. ومن بيت ياحون، سيطرت على برعشيت وحدّاثا، ومن رشاف سيطرت على الجزء الأكبر من منطقة عمليات الكتيبة الايرلندية العاملة ضمن القوة الدولية. وتصاعد التوتّر كثيرًا في هذه المنطقة في نيسان ١٩٨٠ عندما حاولت الميليشيات انشاء موقع دائم لها في قرية الطيرة. فتصدّت لها القوة الدولية. وسرعان ما اتخذ الحادث بعدًا خطيرًا بعد أن خطفت الميليشيات جنديين إيرلنديين وقتلتهما (١٧ نيسان ١٩٨٠)، وكان سفير إيرلندا في اسرائيل كشف، قبل أيام، أن وزير الدفاع الاسرائيلي كان اقترح على دبلن سحب كتيبتها من لبنان. وقد أثبت ذلك أن الميليشيات الحدودية، ومن ورائها اسرائيل، كانت تبغي السيطرة على الجزء الأكبر من منطقة عمليات الكتيبة الايرلندية، وعلى جزء من منطقة عمليات الكتيبة الهولندية التي اشتبكت معها أيضًا في كانون الثاني ١٩٨٠. ودعت إيرلندا إلى مؤتمر يضم الدول المشاركة في القوة الدولية المنتدبة للعمل في لبنان FINUL. وقد أدان المؤتمر اسرائيل، لكنه لم يخرج بأية نتيجة عملية. وقد أكد فالدهايم، في تقريره إلى مجلس الأمن (١٥ حزيران ١٩٨٠) أنه ليس على القوة الدولية أن تلجأ إلى القوة لتحقيق أهدافها. وتجددت ولاية القوة الدولية مرة جديدة، واستمرّت اسرائيل تعمل على توسيع رقعة سيطرة الميليشيات بإقامة مراكز ثابتة، كما حدث في تموز ١٩٨٠ في بلاط.

وواجهت القوة الدولية مصاعب أخرى على الطرف الثاني أيضًا، أي من جانب القوات المشتركة، حيث وقع بينهما نحو ٢٠ حادثًا خلال نحو عامين، وخاصة في العام ١٩٨٠. ففي خريف

١٩٧٨، بدأت القوات المشتركة دعم مواقعها حول المنطقة الدولية، ثم قامت بشنّ هجوماتها، عبر هذه المنطقة، ضد ميليشيات سعد حداد، خاصة بعد إعلان قيام «دولة لبنان الحر». لكن القوة الدولية أثبتت هنا فعالية أكثر من فعالية جبهتها مع الميليشيات الحدودية، وتمكنت من منع عدة عمليات تسلل للقوات المشتركة باتجاه الشريط الحدودي. ووفقًا لاحصائيات الأمم المتحدة، أوقفت القوة الدولية، بين كانون الثاني ١٩٧٩ وكانون الأول ١٩٨٠، ١٤٣٥ «عنصرًا مسلحًا» (وبهذه التسمية كانت تشير إلى مسلّحي القوات المشتركة).

الكتائب والميليشيات المسيحية الأخرى والجيش («توحيد البندقية المسيحية»): ميليشيا حزب الكتائب اللبنانية (أو «القوى النظامية» كما يسمّيها هذا الحزب) كانت الأقوى بين الميليشيات المسيحية. ورأى هذا الحزب أن من «حقّه» قيادة المعركة بل «توحيد النبدقية» تحت لوائه. وظهرت هذه الرغبة، أول ما ظهرت، في معارك الكتائبيين ضد ميليشيات الأحزاب الأرمنية حول محلة برج حمود، التي دامت عدة أيام (أيار وأيلول ١٩٧٩)، ورضخت هذه الأحزاب، بالنتيجة، للوصاية الكتائبية. والأمر كان أصعب وأعقد مع «النمور»، أي ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار الذي يتزعّمه كميل شمعون، حيث دامت الاشتباكات، وبصورة متقطعة ومتفرقة من منطقة إلى أخرى من المناطق المسيحية، نحو عام ونصف العام (بدأت أولًا في فرن الشباك في ١٢ أيار ١٩٧٩، ثم عين الرمانة، ثم بدادون، ثم وادي شحرور في صيف ١٩٨٠، وقبلها في بيت مري وجبيل والصفرا والأشرفية. وفي ٧ تموز ١٩٨٠، أطلق بشير الجميّل هجومًا عنيفًا ومفاجئًا على مواقع حزب الوطنيين الأحرار بدءًا من بلدة الصفرا حيث خسر داني شمعون «نموره» في غضون ساعات قليلة، ثم دمج بشير الجميّل الميليشيات المسيحية كافة في «القوات اللبنانية».

أما علاقات بشير الجميّل (والقوات اللبنانية) بوحدات الجيش المتواجدة في المناطق المسيحية فكانت، بصورة عامة، متوترة. فقد حاول الجيش، بعد معركة الأشرفية (صيف ١٩٧٨)، وضع حد لما اعتبره «تجاوزات غير مقبولة» من القوات اللبنانية، وقرّر اعتقال الضابط المنشقّ سمير الأشقر. لكن هذا الأخير قتل وهو يقاوم عملية اعتقاله في الأول من تشرين الثاني ١٩٧٨. وفي اليوم التالي، ثأر له رفاقه في القوات اللبنانية بهجومهم على موكب وزير الدفاع فؤاد بطرس، فقتلوا ضابطًا واعتقلوا عناصر المواكبة، وفجّروا، بعد خمسة أيام، منزل قائد الجيش. ووصل التوتّر أوجه في حوادث منطقة جونيه (٨ كانون الأول ١٩٧٨)، استقال على أثرها الوزير فؤاد بطرس من وزارة الدفاع التي تسلّم حقيبتها قائد الجيش.

في مرحلة العلاقات الثانية بين بشير الجميّل والجيش، لازم الجيش ثكناته، لكنه خرج منها لينتشر في عين الرمانة وفرن الشباك بناءً على نداء الجبهة اللبنانية لإيقاف الاشتباكات الدائرة بين الكتائب والوطنيين الأحرار (حزيران ١٩٧٩). وازدادت رقعة انتشار الجيش عندما حلّ محل القوات السورية في الضاحية الشرقية (آذار ١٩٨٠).

وبعد أن تسنى لبشير الجميّل تصفية ميليشيا الأحرار (٧ تموز ١٩٨٠) توترت العلاقات من جديد بينه وبين الجيش، وراح الجميّل إلى حد تهديده بأنه موشك على أن يلقى المصير نفسه الذي لقيه «النمور»، وذلك عندما علم بشير أن الجيش آخذ بالانتشار من محيط بعبدا باتجاه وادي شحرور. لكن القرار السياسي جاء أخيرًا ليمنع الاحتكاك بين القوات والجيش، وليفيد القوات في نهاية الأمر.

وعلى صعيد منطقة المتن، ثمة «حكمة» يرجّح أن وراءها الشيخ بيار الجميّل، زعيم حزب الكتائب ووالد أمين وبشير، فقد ارتؤي أن يبقى المتن متفلتًا من سيطرة بشير ويُعهد به

إلى أمين. ولكن بشيرًا، استطاع مع ذلك وإلى حد كبير، من توحيد «البندقية المسيحية» تحت لواء القوات اللبنانية التي كان يقودها. واستمرت هذه الحال حتى إلى ما بعد اغتياله، أي إلى العام ١٩٨٥.

«فوضى مسلحة» في المناطق ذات الأغلبية المسلمة: بعد الاعتداءات الاسرائيلية في ١٩٧٨، وخاصة بعد حرب المئة يوم (صيف ١٩٧٨)، عادت ميليشيات أحزاب الحركة الوطنية للظهور المسلّح، خاصة في شوارع بيروت الغربية. ولم يرافق هذه العودة عمل تنظيمي جاد لا من قيادة القوات السورية أو من منظمة التحرير الفلسطينية أو من الحركة الوطنية. فعمّت الساحة «فوضى مسلّحة» أبطالها الأساسيون قادة وقبضايات شراذم مسلحة صغيرة في الأحياء، مبرّر وجودها الأساسي انعدام القرار السياسي – الأمني لضبط الأوضاع، وتمويل لهذه الشراذم أمّنته لها جهات عديدة، خاصة منها منظمة «فتح». فكان الضحية الأساسي المواطن الذي تعرض لمختلف أنواع الاعتداءات على حقوقه وممتلكاته، فراجت السرقة، خاصة سرقة السيارات، على نطاق واسع. كما راجت اشتباكات الشوارع والأحياء بين مختلف التنظيمات القائمة، ولعلّ أخطرها كان الاشتباك بين ميليشيا «المرابطون» الناصرية والحزب السوري القومي الاجتماعي، في ٥ و٦ تشرين الثاني ١٩٨٠، الذي بدأ بحادث في سوق خضار بيروت، وتطوّر إلى معارك عنيفة استعملت فيها المدافع، كما رافقتها لغة طائفية زادت من حراجة وضع الحركة الوطنية (المرابطون سنيون بيروتيون في غالبيتهم العظمى، في حين أن الحزب السوري القومي الاجتماعي حزب تاريخي عقائدي ينتمي أعضاؤه وأنصاره إلى مختلف الطوائف اللبنانية). وثأرًا لأحد عناصر «المرابطون» قام هؤلاء بمهاجمة بيت المسؤول العسكري للحزب القومي، بشير عبيد، وأردوه قتيلًا، كما قتلوا أحد كبار مثقفي الحزب الشاعر كمال خير بك. أما معالجة هذا الحادث فلم يرَ ياسر عرفات أفضل من إعطائه «الحزب السوري القومي الاجتماعي فرصة الثأر لشهيديه القائدين خلال ٢٤ ساعة» (S, Kassir, *op. cit.*, p. 399؛ نقلًا عن لسان أحد مسؤولي الحركة الوطنية سابقًا).

وكانت مثل هذه الحالة من «الفوضى المسلحة» معمّمة إلى حد كبير في باقي المناطق ذات الأغلبية المسلمة: في صيدا، وقعت اشتباكات بين مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية، وبين حركة «أمل» الشيعية والشيوعيين وجبهة التحرير العربية (القريبة من العراق) أو فتح... والسبب الأساسي «حدود السيطرة الإقليمية» (شارع، حي أو أحياء، أو مدينة أو منطقة). وحدها منطقة الشوف بقيت بمنأى عن هذه النزاعات وحكرًا على ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي، وذلك لخصوصية الزعامة الجنبلاطية سواء إزاء المقاومة الفلسطينية أو إزاء الحركة الوطنية، ولم يسجّل فيها إلا حادث جدي واحد وقع في بعلشميه في ٩ أيلول ١٩٨٠ حيث اشتبكت ميليشيا الحزب مع عناصر من منظمة «فتح».

بدأت حركة «أمل» صعودها المشهود في ١٥ أيلول ١٩٧٨، يوم الإضراب الذي عمّ بيروت الغربية احتجاجًا على اختفاء الإمام موسى الصدر. وظهرت ميليشيا «أمل» بقوة يوم ١٢ تموز ١٩٧٩ عندما أُخبرت أن زيارة مرتقبة للزعيم الليبي معمّر القذافي للبنان، ويوم ١٤ نيسان ١٩٨٠ احتجاجًا على مقتل آية الله باقر الصدر في العراق، ما أدّى للى اشتباكات بينها وبين جبهة التحرير العربية.

حرب «أمل» لم تنته عمليًا إلا بعد الغزو الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢. وأهم محطات هذه الحرب: اشتباكاتها مع الشيوعيين في دير قانون النهر في الجنوب (٤ تموز ١٩٧٩)، ومع «فتح» في الأوزاعي وعرمون (١٣ آذار ١٩٨٠)، وفي صور (١٦ حزيران ١٩٨٠)، وفي الغازية (أول أيلول ١٩٨٠)، وفي مزرعة سجد (٧ أيلول ١٩٨٠)؛ ومع جبهة التحرير العربية في الضاحية

الجنوبية من بيروت وأثناء المظاهرات احتجاجًا على مقتل آية الله باقر الصدر (في ١٤ نيسان ١٩٨٠)؛ ومع تحالف ضمّ الحزب الشيوعي وجبهة التحرير العربية ومنظمات فلسطينية أخرى (في ٢٧ أيار ١٩٨٠)؛ ومع جيش لبنان العربي في البقاع (في ١٥ حزيران ١٩٨٠)؛ ومع تحالف الشيوعيين وجبهة التحرير العربية ولم تتوقف الاشتباكات إلا بعد تدخّل القوات السورية (أيار ١٩٨٠). وكانت هذه الاشتباكات تفقد «أمل» أرضًا حينًا وتكسبها أخرى أحيانًا.

في هذا السياق، تمّت تصفية شخصيات شيعية خاصة وغير شيعية (بعثية أو مناصرة للبعث «العراقي»)، أشهرها: رياض طه نقيب الصحافة اللبنانية والمشهور بتأييده للسياسة العراقية في ٢٣ تموز ١٩٨٠ في بيروت، والشاعر موسى شعيب، أحد قياديي البعث في لبنان، في ٢٨ تموز ١٩٨٠ على طريق المطار. وأعقبت الحادثين اشتباكات بين أمل وجبهة التحرير العربية، خاصة في بعلبك. وجرى حينها كلام كثير حول أن زمرًا من أمل تعمل لمصلحة جهات سورية وإيرانية ذات توجهات معادية للعراق. وقبل الحادثين، قُتل دبلوماسي عراقي في شارع المزرعة (٩ تموز ١٩٨٠)، وبعد إعلان الحرب بين العراق وايران، قُصفت سفارتا الدولتين في محلة الجناح في بيروت (٢ تشرين الأول ١٩٨٠)، كما قُصف في اليوم التالي، بنك الرافدين في الحمرا. ولم تتوقف عمليات الاغتيال، فطالت عددًا من كوادر «البعث العراقي»، منهم الدكتور عدنان سنو وتحسين الأطرش.

وفي السياق أيضًا، خُطف، في ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٩، شيخ قرية قب الياس في البقاع، وبعد ثلاثة أيام أمين عام «الأخوية الإسلامية» فتحي يكن. فاضطربت أوساط المسلمين واحتجت. وما إن هدأت، بعد إطلاق سراح المخطوفين، حتى عادت مع مزيد من الاضطراب، خاصة في طرابلس، إثر اختطاف الصحافي سليم اللوزي (٢٤ شباط ١٩٨٠) صاحب ورئيس تحرير مجلة «الحوادث» الأسبوعية التي كانت بدأت تصدر من لندن مع دخول القوات السورية لبنان. وبعد أسبوعين وُجدت جثته في غابة عرمون وآثار التعذيب عليها، خاصة على يده في إشارة واضحة إلى «اليد التي أمسكت القلم وانتقدت النظام السوري» على صفحات مجلة واسعة الانتشار في العالم العربي. كما أن اغتياله ارتبط باتصالاته بالإخوان المسلمين السوريين في الخارج، وخاصة منهم عصام العطار.

حوادث طرابلس أظهرت مدى الاهتمام السوري السياسي والأمني بها، حتى قيل إن سورية تعاملها كما لو أنها مدينة سورية. وذلك عائد إلى تواجد قوي نسبيًا فيها (خاصة في باب التبانة) للإخوان المسلمين من جهة، ولمجموعة علوية قدمت في الأساس من الاسكندرونة وأقامت في منطقة بعل محسن من جهة ثانية. في ١٤ حزيران ١٩٧٩، اغتيل أحد قادة الحزب الشيوعي، أحمد المير الأيوبي الذي بلغت شعبيته في المدينة «حدًا مقلقًا». وفي ٢٢-٢٤ آب ١٩٨٠، وقعت اشتباكات بين علويي المدينة، تدعمهم القوات السورية، والإسلاميين والبعثيين المناصرين للعراق، واستمرّت متقطعة حتى الغزو الإسرائيلي (١٩٨٢)، وفي حدود أضيق حتى ١٩٨٥. ومعروف أن للبعثيين في طرابلس ثقل مهم يعود إلى سنوات طويلة، أظهرته نتائج انتخابات ١٩٧٢ النيابية، حيث فاز مرشحهم الدكتور عبد المجيد الرافعي بأصوات تفوق الأصوات التي نالها زعيم طرابلس التقليدي رشيد كرامي.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى سلسلة الحوادث المسلّحة التي استهدفت الجيش اللبناني في ثكناته وجاءت من «فتح» وخاصة من العناصر المنشقّة في جيش لبنان العربي: في محيط ثكنة هنري شهاب في بيروت (١٣ و٢٣ شباط ١٩٨٠)، ومحيط ثكنة محمد زغيب في صيدا (أول آذار ١٩٨٠)؛ ووصلت هذه المواجهات ذروتها عندما نصبت عناصر من جيش لبنان العربي كمينًا لوحدة من الجيش اللبناني على طريق الجنوب الساحلي (الرميلة، ٣ حزيران ١٩٨٠).

سيارات مفخخة: بدأ استعمال هذه الوسيلة الإرهابية للإغتيال السياسي بانفجار سيارة المسؤول الفلسطيني الأمني أبو حسن علي سلامه قرب منزله في بيروت في ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٩، الذي اتهمته إسرائيل بأنه منظّم «أيلول الأسود» واحتجاز الرهائن الاسرائيليين في ميونيخ (١٩٧٢)، وعُرف أيضًا بأنه رجل الاتصالات السرية بين منظمة التحرير والولايات المتحدة الأميركية. والشخصيات الأخرى التي استهدفتها السيارات المفخخة بعد ذلك: بيار الجميّل (٤ حزيران ١٩٧٩)، ونجله أمين (١٣ أيار ١٩٧٩ و٢٢ نيسان ١٩٨٠)، ونجله الثاني بشير (٢٣ شباط ١٩٨٠)، وكميل شمعون (١٢ آذار ١٩٨٠)، وجميعهم قد نجوا منها، لكنها قضت على عدد من المارة وجرحت عددًا آخر وتسبّبت في أضرار مادية فادحة.

الحالات الأخرى، في استعمال هذه الوسيلة، وهي الأكثر عددًا، كانت تستهدف المدنيين وزرع الرعب في المواطنين. في المناطق المسيحية: على المحور المركزي الذي يعبر وسط الأشرفية (٢٠ آب ١٩٧٩، ٣٠ تموز ١٩٨٠، ٧ آب ١٩٨٠، ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٠)، وفي قرية ريفون الكسروانية (٤ آب ١٩٨٠). في المناطق الإسلامية: حي البسطا (٢٧ تشرين الأول ١٩٧٩)، سوق الروشة (١٧ حزيران ١٩٨٠)، مطار بيروت (١٧ تشرين الأول ١٩٨٠)، والمخيم الفلسطيني في بعلبك (١٨ حزيران ١٩٨٠)، وسينما المزرعة في بيروت (١٣ تموز ١٩٨٠). ووقت تفجير هذه السيارات كان في وضح النهار وفي ساعات الازدحام لقتل أكبر عدد ممكن من المواطنين الأبرياء. وارتكبت جرائم كثيرة من هذا النوع بعد ١٩٨٠.

(إن ما أعلن، رسميًا، حول مرتكبي هذه الجرائم الفظيعة، اقتصر على أمرين: الأول، بعد ١٩٨٢، أي في عهد أمين الجميّل، جرى اعتقال عدد من الأشخاص أُعلن أنهم على علاقة بهذه التفجيرات، وخاصة منهم ثلاثة أشخاص اعتبروا مسؤولين عن تفجير السيارة المفخخة في ٢٣ شباط ١٩٨٠ ويعملون لمصلحة جهاز مخابرات منظمة «فتح» الفلسطينية؛ لكن «التحقيق الرسمي» أحاطه الكثير من الحذر تبعًا للظرف السياسي في حينه. الأمر الثاني أن وزيرًا في الحكومات المتعاقبة من العام ١٩٩٢ إلى العام ١٩٩٨، هو الياس حبيقة، أي «الأش.كا» نفسه، لم ينكر مسؤوليته عن كثير من العمليات الإرهابية، وفق ما قال في مقابلات صحافية مكتوبة ومتلفزة عديدة؛ وكان يبرّر ذلك، في كل مرة، بأنه انخرط في الحرب عن عاطفة دينية، حتى إذا ما وعى حقيقة ما يفعل ترك النشاط المخابراتي والأمني واختار العمل السياسي «ملتزمًا الموقف والدور الوطني»).

أزمات حكومية، تشكيل حكومة شفيق الوزان الأولى (٢٥ تشرين الأول ١٩٨٠): بعد تقديم سليم الحص استقالة حكومته في ١٦ أيار ١٩٧٩ بناءً على طلب من الرئيس سركيس، تعثرت مشاورات تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة: فرنجية رفض الاشتراك في حكومة تضم كتائبيًا، شمعون عارض إعادة تكليف الحص، الحركة الوطنية طالبت بإقصاء كل المتهمين بالتعامل مع إسرائيل. أخيرًا أعاد سركيس تكليف الحص تشكيل الحكومة، فأعلنت في ١٦ تموز ١٩٧٩، وضمّت وزيرين على علاقة بالجبهة اللبنانية، ووزيرين على بعض علاقة بالحركة الوطنية. أما الثنائي الحص – بطرس (فؤاد بطرس وزير الخارجية) فقد حكمت علاقتهما خلافات كثيرة؛ وعيّن الرئيس الأسبق شارل حلو وزير دولة لشؤون «الوفاق الوطني»، لكنه قدّم استقالته بعد ثلاثة أسابيع من توزيره.

في ٥ آذار ١٩٨٠، أذاع مجلس الوزراء ١٤ مبدأً أساسيًا للوفاق الوطني: وحدة لبنان وعروبته، دعم القضية الفلسطينية، إقامة علاقات مميزة مع سورية، رفض أي شكل من أشكال التعاون مع إسرائيل... ومع هذه المبادئ وُلدت فكرة

تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم مختلف الفعاليات الأساسية في البلد. وفي ٧ حزيران ١٩٨٠، قدّم الحص استقالة حكومته بعد سلسلة من استشارات أجراها سركيس بحضور الحص حول الوفاق الوطني.

جمّد سركيس استقالة الحص ريثما تنجلي استشاراته، التي أشرك فيها القادة السوريين، عن مواقف أوضح إزاء الحكومة العتيدة. لكن فرنجية استمرّ في معارضته إشراك الكتائب، رغم أن هذا الحزب أعاد حواره مع سورية بعد عامين من الانقطاع. ثم فاجأ سركيس الجميع بقبوله استقالة الحكومة وتكليفه تقي الدين الصلح (٢٠ تموز ١٩٨٠) تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وذلك بعد أقل من أسبوعين من الضربة التي وجّهها بشير الجميّل لميليشيا حزب الوطنيين الأحرار. تقي الدين الصلح كان، برأي سركيس، الشخصية الأبرز لهذه المهمة كونه الأكثر التصاقًا بروحية وفلسفة «الميثاق الوطني» الذي اشترك بوضعه مع عمّه رياض الصلح. لكن صورة تقي الدين الصلح المقترنة بتقرّبه من العراق جعلت سورية تعترض عليه بحزم، ولم تنفع وساطة أمين عام الحزب الشيوعي اللبناني وزياراته المتكررة لدمشق ومحاولات إقناعها بالقبول به. فاعتذر الصلح، في ٩ آب ١٩٨٠، متهمًا سورية بصورة غير مباشرة بتفشيله.

استمرّت الأزمة الوزارية حتى ٢٢ تشرين الأول ١٩٨٠، عندما كلّف الرئيس سركيس النائب السابق ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى شفيق الوزّان تشكيل الحكومة. وبعد ثلاثة أيام أعلنت الحكومة، وضمّت ٢٢ وزيرًا، خمسة منهم كانوا في حكومة الحص السابقة وأبرزهم فؤاد بطرس الذي استمرّ وزيرًا للخارجية. لكن الحكومة الجديدة سرعان ما واجهتها مشكلات، منها مشكلة التمثيل الشيعي الذي طرحته حركة «أمل» معبّرة عن إغتياظها من عدم استشارتها، ومشكلة تحركات بشير الجميّل على الأرض واستمراره في تصفية ما تبقّى من ميليشيا حزب الأحرار في عين الرمانة، خاصة وأن وزيرًا في الحكومة، هو سليم الجاهل (وزير الإسكان والتعاونيات) على علاقة وثيقة جدًا ببشير.

وهذه الحكومة كانت آخر حكومات عهد سركيس، واستمرّت حتى ٧ تشرين الأول ١٩٨٢، وتشكلت، إلى رئيسها شفيق الوزّان، من: فؤاد بطرس، جوزف سكاف، نزيه البزري، خاتشيك بابكيان، رينيه معوض، ميشال إده، خالد جنبلاط، جوزف أبو خاطر، ميشال المر، أنور الصباح، علي الخليل، محمود عمار، منير أبو فاضل، الياس الهراوي، محمد يوسف بيضون، عبد الرحمن اللبان، قيصر نصر، سامي يونس، سليم الجاهل، مصطفى درنيقة ومروان حمادة.

الحرب في اختبارات قوة ورهانات سياسية (تشرين الثاني ١٩٨٠ – ربيع ١٩٨٢)

«يوم الوعد» وبشير الجميّل: بدأ شهر تشرين الثاني ١٩٨٠ مع صورة مرتسمة لبشير الجميّل في الأذهان، صورة المهيمن على القرار السياسي والعسكري، في المناطق المسيحية (بيروت الشرقية، المتن، كسروان، جبيل). في النصف الأول من هذا الشهر، ملأت شوارع هذه المنطقة ملصقات، وبثّت إذاعة «صوت لبنان صوت الحرية والكرامة» رسائل تدعو إلى انتظار يوم ٢٢ تشرين الثاني، «يوم الوعد». المتطابق مع عيد الاستقلال وذكرى تأسيس حزب الكتائب.

خطاب قائد القوات اللبنانية بشير الجميّل في اليوم الموعود لم يأتِ وفق ما كان منتظرًا من قائد شاب متطرف وحاسم، بل جاء معتدلًا وكأن صاحبه أراد أن يصوغ به شخصية جديدة له غير معهودة من قبل، خاصة في نظر المسلمين. فرفض انطواء المسيحيين على أنفسهم، ودعا إلى دولة القانون والمؤسسات والمستقبل التي يبنيها

المسيحيون والمسلمون على أُسس العيش المشترك، منتقدًا هزالة مبادئ ميثاق ١٩٤٣ الوطني.

خيارات بشير الجديدة: بدأ بشير استراتيجيته الجديدة بإعادة بنائه لعلاقات جديدة مع الرئيس سركيس قائمة على «التكاملية» بعد أن كانت «تنافسية» خاصة في أيام تصفية ميليشيا الأحرار التي ترافقت حوادثها، في أحيانٍ كثيرة، باحتكاكات قوات بشير مع الجيش.

ففي ٢ تشرين الثاني ١٩٨٠، التقى الرجلان، وجاء لقاؤهما هذا عنوانًا لتقاربهما في ما بعد. وعلى أثره، وُضعت وثيقة عمل لتنظيم علاقاتهما، وطُرحت أفكار ومسائل واحتمالات عديدة، من بينها إمكانية القيام بانقلاب عسكري، تتعاون فيه القوات اللبنانية مع الجيش، ولا يستهدف الرئيس إنما يُقصد منه إنهاء حالة التبعية لسورية، ثم الالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية. كما طُرح احتمال قيام تحالف ضد الفلسطينيين، يدعمه



بشير الجميّل

الرئيس. بين القوات اللبنانية وبين قطب درزي (وليد جنبلاط)، أو شيعي (أمل)، أو سني (المرابطون). وقد قام فريق عمل الرئيس، فعلًا، بتنظيم عدة اجتماعات سرية بين ممثلين لبشير الجميّل وممثلين لوليد جنبلاط (كانون الأول ١٩٨٠). لكن هذه المحاولات كانت تصطدم دائمًا برفض جنبلاط (بعض التفصيل حول هذه النقاط أوردها كريم بقرادوني، «السلام المفقود...»، النسخة الفرنسية *La Paix manquée*، ص٢١٩–٢٢١؛ وجوزف أبو خليل، «قصة الموارنة في الحرب...»، ص١٠٧–١١٠؛ وكلاهما رفيق لبشير الجميّل في حزب الكتائب، وبقرادوني كان أيضًا مستشارًا للرئيس سركيس).

التقارب بين الرئيس سركيس وبشير ازداد رسوخًا، وكان بشير ينقل انطباعاته عن الرئيس إلى محاوريه الاسرائيليين الذين كانوا يتحفظون على سركيس ويعتبرونه رهينة سورية. وكان سركيس معاديًا لكل علاقة باسرائيل، ويعمل جاهدًا لثني بشير عن كل اتصال بالاسرائيليين، وكان واثقًا من استجابة بشير لرغبته تلك (S. Kassir, *op. cit.*, 1984, p. 447، نقلًا عن Shiffer, Shimon, «Opération Boule de Neige, les secrets de l'intervention israèlienne au Liban», Paris, Lattès, 1984, p. 57).

جبهة زحلة تتحرك من جديد: بعد حوادث حزيران ١٩٧٦، نعمت زحلة بهدوء مقارنةً بغيرها من المدن والمناطق. لكن في تشرين الأول ١٩٨٠، بدأت القوات السورية تدخل إلى المدينة وتقيم لها فيها مواقع ثابتة، وبعد أسابيع بدأت الاشتباكات بينها وبين القوات اللبنانية.

تنامى نفوذ بشير الجميّل (والقوات اللبنانية) بعد نجاحه في تصفية ميليشيا حزب الوطنيين الأحرار وقبول زعيمه كميل شمعون بهيمنة الجميّل الذي أصبح له وجود قوي في زحلة. واستفادت الأجهزة السورية إلى أقصى حد من ميليشيا

الأحرار في عين الرمانة (يتزعّمها الياس حنّوش) التي هربت من إطباق بشير الجميّل عليها إلى بيروت الغربية ثم إلى البقاع وزحلة وفي نيتها الانتقام من الكتائبيين. وتواجدها شكّل تحديًا كبيرًا وتوترًا في المدينة. وعلى أثر اغتيال مسؤول الميليشيا الكتائبية هناك في ٢٩ أيلول ١٩٨٠، دخلت القوات السورية إلى المدينة، وبعد اشتباك جديد مع القوات اللبنانية، في ١٥ كانون الأول ١٩٨٠، حول مقر صادره رجال حنّوش، أدخلت القوات السورية وحدة إضافية إلى المدينة، وأصدرت أمرًا بإقفال جميع المقرات الحزبية. واستؤنفت الاشتباكات في ١٩ كانون الأول، وهاجمت القوات اللبنانية القوات السورية مباشرة وقُتل أربعة جنود سوريين. فوجّهت القوات السورية إنذارًا إلى القوات اللبنانية وإلى فاعليات المدينة بضرورة تسليمها المسؤولين عن مقتل هؤلاء الجنود خلال ٤٨ ساعة. ولما لم يرضخ هؤلاء للإنذار، فرضت القوات السورية حصارًا على المدينة (٢١ كانون الأول ١٩٨٠)، وقصفت أحياءها. ولم يُرفع الحصار ويتوقف القصف إلا في ٣٠ كانون الأول ١٩٨٠، من دون أن تسجّل سورية أي نجاح يذكر. بل على العكس، فإن الحصار والقصف على المدنيين أثارا امتعاضًا كبيرًا في العواصم الغربية، ودعما موقف القوات اللبنانية التي لعبت وسائل دعايتها على قضية «زحلة أكبر مدينة مسيحية في الشرق»؛ إضافة إلى أن هذا التصرّف السوري صلّب من موقف الزحليين حول القوات اللبنانية، فرأوا إليها القوة المدافعة عن مدينتهم. وانسحاب الوحدات السورية من مواقعها في المدينة (٨ كانون الثاني ١٩٨١) ظهر بمثابة تمهيد لتصعيد جديد.

وانعكست أحداث زحلة (كانون الأول ١٩٨٠ – كانون الثاني ١٩٨١) عودة للتوتر على الجبهات التقليدية في بيروت: رشقات نارية في الليل، عبور خفيف بين المنطقتين، وحوادث متفرقة.

كما انعكست على جبهة الجنوب بقيام اسرائيل، ولأول مرة، بهجوم على مواقع للجيش السوري (١٩ كانون الأول ١٩٨٠) في العيشية حيث آخر موقع للقوات السورية في المنطقة، فقتل ثلاثة جنود سوريين، كما قُصفت مواقع سورية في الريحان. وردّت القوات السورية، ولأول مرة أيضًا، وقصفت الشريط الحدودي. وفي ٣١ كانون الأول ١٩٨٠، نشبت معركة جوية سورية – اسرائيلية أسقطت خلالها طائرتا ميغ، ومعركة جوية أخرى في ١٥ شباط ١٩٨١. وكثّفت إسرائيل من قصفها للنبطية وصور، وطال القصف أيضًا صيدا ومنطقتها (٢٩ كانون الثاني، ٣ شباط ١٩٨١)، وردّت القوات المشتركة بقصف الجليل، وتقدمت الحكومة اللبنانية بشكوى إلى مجلس الأمن.

معركة زحلة: وقف اشتباكات كانون الأول ١٩٨٠ لم يخفّف من حدة التوتّر: القوات السورية في مواقعها حول المدينة؛ نحو مائة عنصر من ميليشيا القوات اللبنانية، يقودهم جو إده (من أركان بشير الجميّل)، يسلكون طريقًا جبلية أُنجز شقها في آذار ١٩٨١ لربط زحلة بمناطق الجبهة اللبنانية عبر الخاصرة الشرقية لجبل صنين، يصلون إلى زحلة وينضمّون إلى رفاقهم في المدينة. وفي ٣١ آذار (١٩٨١)، هاجمت القوات اللبنانية موقعًا للسوريين عند مدخل المدينة. فردّ السوريون بقصف مواقع القوات اللبنانية وأحياء المدينة طيلة يومين، وحاولوا اقتحامها أكثر من مرة.

في ٢ نيسان (١٩٨١)، توسّع نطاق المعركة فشمل بيروت، حيث قصفت المدفعية السورية، فجأة، وبصورة عشوائية الأحياء المسيحية، فردّت القوات اللبنانية بقصف الأحياء الإسلامية، كما اشتبكت وحدات الجيش بجيش التحرير الفلسطيني ذي القيادة السورية على طول خط طريق الشام. وأسفر هذا اليوم (٢ نيسان) عن نحو ٤٥ قتيلًا و٢٠٠ جريح. وفُسّر القصف السوري برغبة تشتيت صفوف القوات اللبنانية التي باتت تشكل تهديدًا جديًا في البقاع، ومنعها من تقوية مواقعها في زحلة وعلى مرتفعات جبل لبنان المطلة على المواقع السورية. لكن هذا الاعتداء أعطى مفعولًا عكسيًا، إذ زاد المسيحيون من التفافهم حول بشير الجميّل وقوّاته.

وبعد يومين، في ٤ نيسان، توسّعت الاشتباكات أيضًا، فواجهت وحدات الجيش القوات السورية (وجيش التحرير الفلسطيني) في الحدث والشياح وبدارو وكفرشيما، وطال القصف المتبادل مختلف مناطق العاصمة وضواحيها، وأحيانًا مناطق بعيدة نسبيًا (قصف جونية، ٢٠ نيسان).

في زحلة، حاولت القوات السورية، منذ ٢ نيسان، اقتحام المدينة مرات عدة، خاصة من جهة حوش الأمراء والبوليفار، دون جدوى. فزادت من حصارها للمدينة ومن حدة القصف المدفعي. ومن ردود القوات اللبنانية قصفها شتورا حيث القيادة العامة للقوات السورية في البقاع. وبعد الاتفاق على يوم هدوء (٩ نيسان) ليتسنى للصليب الأحمر نقل نحو ٢٠ مصابًا بجروح خطرة من المدينة المحاصرة، أطلق الجيش السوري حملة باتجاه الهضاب المحيطة بزحلة مدعومة بقوات مجوقلة، فقطع خط إمدادات القوات اللبنانية. وفي ١٧ نيسان، كان يوم هدوء آخر لتموين المدينة بالطحين بعد أسبوعين من الحصار. وفي ٢٥ نيسان، شنّ الجيش السوري حملة واسعة للسيطرة على قمم جبال صنين المشرفة على البقاع من جهة وعلى المتن وكسروان من الجهة الأخرى، واستعمل طائرات الهليكوبتر، خاصة في المعركة التي دارت على قمة «الغرفة الفرنسية»، وتوصّل، بعد يومين من المعارك العنيفة المتواصلة، من السيطرة على هذه المواقع. وفي اليوم التالي، ٢٨ نيسان، تدخّل الطيران الحربي الاسرائيلي وقصف مواقع السوريين في صنين ودمّر طائرتي هليكوبتر. وفي ٢٩ نيسان، انفجرت «أزمة الصواريخ»، واستمرت بموازاتها معركة زحلة.

أما على «الجبهة الإسرائيلية»، خلال معركة زحلة، ٢–٢٧ نيسان ١٩٨١، فقد انصبّ إعلامها على ترداد مقولة تعرّض «مسيحيي لبنان للإبادة» و«الواجب الأخلاقي» إزاءهم، في حين كانت تفاخر بما تنجزه يداها في الجنوب: إنزال فرقة كوماندوس إسرائيلي في السعديات ومهاجمة موقع فلسطيني (٣ نيسان)؛ قصف ميليشيات حداد مدينة صيدا (٥ و٩ نيسان)؛ إنزال اسرائيلي في خمسة مواقع على طريق صيدا – صور (٩ نيسان) بعد قصف جوي وبحري؛ غارات جوية على مرتفعات الدامور (١٠ نيسان)، على صور (١٦ نيسان)، على النبطية (٢٦ نيسان).

وأما على صعيد حسابات القوات اللبنانية بالنسبة إلى معركة زحلة فيذكر جوزف أبو خليل (في كتابه المذكور آنفًا، ص١٦١–١٦٣، و١٧٠–١٧٥) أن هذه القوات كانت ترى إلى علاقاتها باسرائيل، أقله منذ معركة الأشرفية، دافعًا للوصول إلى تدخّل إسرائيلي عسكري لمصلحتها. ويعتقد أبو خليل، من دون أن يؤكد، أن بشير الجميّل كان يأمل، وهو يحضّر لمعركة زحلة، نشوب مواجهة عسكرية بين سورية وإسرائيل. لكن تطوّر معركة زحلة دفعت بشير الجميّل وزعماء الجبهة اللبنانية القبول بمفاوضة سورية علمًا أنهم كانوا رفضوا، في البداية، الشروط السورية حول نزع السلاح في زحلة وانسحاب الميليشيات منها. وفي ١٤ نيسان، أعلن بشير عن استعداده للحوار مع سورية، واستقبل مبعوثًا سوريًا، العقيد محمد غانم، في الوقت الذي كانت تدور فيه معارك قمم صنين، كما أرسل مبعوثين عنه لدى القادة الاسرائيليين لإفهامهم أن هزيمة القوات اللبنانية قد تضع حدًا للحلف المعقود معهم. وفي الوقت نفسه، كان كميل شمعون وبيار الجميّل يعقدان محادثات مع عبد الحليم خدّام في قصر بعبدا.

إدارة الرئيس الأميركي الجديد، رونالد ريغان، اختارت، إزاء معركة زحلة، لهجة متصلبة على عكس إدارة كارتر إزاء معركة الأشرفية. فوزير الخارجية الجديد، ألكسندر هيغ، أدان علانية سورية، خلال جولته في الشرق الأوسط (٦ نيسان)؛ وأظهرت محادثاته مع القادة

الاسرائيليين وجهة نظر أميركية جديدة إزاء سورية ودورها، خاصة في لبنان، كما أن هيغ لم يزر دمشق خلال جولته في المنطقة. «وما من شك أن الولايات المتحدة الأميركية مارست ضغوطًا على إسرائيل لمنعها من التدخّل (...) لكنها كرّست، في ما بعد، الطرح الاسرائيلي حول الرقابة على صنين، معتبرةً الحملة السورية أنها غيّرت بصورة كبيرة من الوضع القائم (٢٧ نيسان). وقد أكّد هيغ، في كلام موجّه إلى سورية، أن هذا التغيير يضرّ بالمصالح الأميركية. ومذئذ لم تعد الولايات المتحدة تمارس ضغطًا يعيق العمل الاسرائيلي» (S. Kassir, *op. cit.*, p. 458, 459).

أزمة الصواريخ: المقصود صواريخ سام – ٦ السورية، (وهي صواريخ دفاعية)، وقد فجّر أزمتها رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن مباشرة بعد معركة زحلة، وأعطى بعدها الدولي والاستراتيجي الرئيس الأميركي رونالد ريغان في رسالة بعث بها إلى بيغن (٣ أيار ١٩٨١) حيث يقول فيها إنه يوافق بيغن الرأي حول أن إدخال سورية لهذه الصواريخ إلى لبنان من شأنه أن يغيّر من «الوضع القائم» في المنطقة، وأن على سورية سحبها. وفي ٥ أيار، كلّف الرئيس الأميركي أحد الدبلوماسيين الأميركيين، فيليب حبيب (من أصل لبناني)، مهمة محدّدة: حل أزمة الصواريخ السورية بسحبها من لبنان.

وصل المبعوث الأميركي إلى بيروت في ٧ أيار ١٩٨١، يرافقه معاون وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط موريس درايبر، واستغرقت المهمة نحو شهرين، وتداخلتها عوامل داخلية وإقليمية: استمرار القصف على زحلة، وكذلك استمرار حصارها (حتى ٣٠ حزيران)، وكان القصف يطول المناطق المسيحية السكنية الأخرى ويوقع عددًا من القتلى في كل مرة، خاصةً أيام ٩ و١١ و١٦ و٢٣ و٢٩ من أيار و٥ و٢٠ و٢٤ و٢٥ و٢٧ من حزيران (معدل عدد القتلى في كل يوم من هذه الأيام ١٨ قتيلًا و٢٧٠ جريحًا) واستهدف بشكل خاص ساحل جونية، وطال القصر الرئاسي والمقر البطريركي. كما تداخلت مهمة حبيب عمليات تحليق طائرات تجسّس اسرائيلية دون طيار وإطلاق صواريخ سام – ٦ على إحداها في البقاع (١٢ أيار)، وإسقاط أخرى قرب دمشق (١٣ حزيران).

باشر حبيب مهمته بمحادثات عقدها في بيروت مع الرئيس سركيس ورئيس الحكومة شفيق الوزان، وكذلك مع كميل شمعون وبيار الجميّل وممثلين عن التجمّع الإسلامي، ثم غادر إلى دمشق حيث استقبله الرئيس حافظ الأسد (١٠ أيار)، وإلى إسرائيل (١١ أيار) قبل أن يعود إلى بيروت، من دون أن يحقّق نتائج ملموسة، ما دفع وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ إلى التصريح بأنه لم يعد هناك من وقت كافٍ لمنع نشوب الحرب الإقليمية (١٤ أيار). فوسّع حبيب من دائرة المفاوضات، وزار السعودية (١٦ أيار) التي أرسلت، إثر الزيارة، مبعوثًا لها إلى دمشق. وعاد حبيب إلى دمشق ثم إلى اسرائيل (١٩ أيار). فظهرت أولى نتائج مهمته بإعلان مجلس الوزراء الاسرائيلي تفضيله الحل السلمي (٢٠ أيار).

وعلى الصعيد اللبناني، أثمرت مهمة فيليب حبيب لدى العربية السعودية بأن دعت هذه إلى عقد اجتماع استثنائي لمجلس جامعة الدول العربية الذي دعا، فضلًا عن وقف إطلاق النار، إلى إحياء اللجنة الرباعية العربية التي كان قد شكّلها مؤتمر بيت الدين (السعودية، الكويت، سورية وجامعة الدول العربية). فقصد وزير الخارجية فؤاد بطرس دمشق وتباحث مع عبد الحليم خدّام حول الإجراءات التي تمكن هذه اللجنة من العمل (٢٨ أيار). ولم يكن للمساعي السعودية، إلى حينه، من نتائج فورية، إذ إن القصف بلغ ذروته من العنف أواخر أيار. لكن فيليب حبيب كان قد نجح، وإلى حد كبير، في نزع فتيل الأزمة؛ فعاد إلى واشنطن في ٢٧ أيار بعد أن قضى ثلاثة أسابيع متنقلًا بين لبنان وسورية واسرائيل والسعودية. فاحتمال المواجهة المباشرة بين سورية واسرائيل ضعف جدًا، لكن الصواريخ السورية ظلت منصوبة في البقاع؛ وهذا بحدّ ذاته، يُعتبر فشلًا لإسرائيل وللولايات المتحدة اللتين كانتا قد أكّدتا ضرورة سحبها منذ بداية الأزمة. هنا برز دور المملكة العربية السعودية.

عقدت اللجنة العربية الرباعية اجتماعها الأول في ٦ حزيران (١٩٨١) في بيت الدين على مستوى وزراء الخارجية، وبحضور سركيس والوزان وبطرس. في اليوم التالي، التقى وزيرا الخارجية السعودي والكويتي كميل شمعون والجميليّين الثلاثة (الشيخ بيار الجميّل ونجليه بشير وأمين). وفي ٨ حزيران، حصلت اللجنة على تعهّد أفرقاء النزاع بالتزام وقف إطلاق النار على مجمل الأراضي اللبنانية، وأعلنت أنها ستعود للاجتماع في ٢٣ حزيران في السعودية وفي ٤ تموز في بيت الدين.

في غضون ذلك، عاد فيليب حبيب إلى بيروت (٩ حزيران)، وباشر جولة جديدة في الشرق الأوسط قادته إلى السعودية مرة جديدة، وإلى سورية واسرائيل ثم إلى لبنان من جديد (٢٢ حزيران). وعلى رغم كل هذه الجهود، لم يتحقق وقف إطلاق النار، والتوتّر تصاعد بصورة خطيرة في بيروت وزحلة. واجتماع اللجنة الرباعية (في الرياض، ٢٣ حزيران) أعقبه يومان من القصف المتبادل. وغادر حبيب بيروت إلى واشنطن (٢٥ حزيران) حاملًا اطمئنانًا إلى أن الأزمة وصلت إلى نهايتها. وفي ٣٠ حزيران، تمّ إجلاء ٩٥ مقاتلًا من القوات اللبنانية من زحلة إلى بيروت ومعهم أسلحتهم الفردية بعد أن سلّموا أسلحتهم إلى القوات السورية. وفي بيروت بدأ وقف إطلاق النار في ٢ تموز بفتح معبر السوديكو، لكن «أزمة الصواريخ» ظلّت تثير المخاوف، وكذلك ظلّت في مكانها مواقع المدفعية السورية المحيطة بزحلة رغم الإعلان عن رفع الحصار عنها، وأيضًا أُعيد إقفال معبر السوديكو بعد يومين من فتحه لتعرّضه لرصاص القناصة، وأكثر من ذلك فإن اجتماع اللجنة الرباعية الثالث (بيت الدين، ٥ تموز) لم يُسفر عن أي إجراء ملموس، وكذلك الاجتماع الرابع (٢٥ تموز) الذي تعثّر بمسألة العلاقات مع اسرائيل. وكان سركيس، في غضون ذلك، أعلن (٨ تموز) في مجلس الوزراء أنه حصل من بشير الجميّل وبيار الجميّل على كل الضمانات الضرورية في موضوع قطع العلاقات مع اسرائيل. لكن سورية اعتبرت ذلك غير كاف.

ظلّت صواريخ سام – ٦ منصوبة في البقاع (سيدمّرها الطيران الحربي الاسرائيلي في الأيام الأولى من الغزو الاسرائيلي للبنان في حزيران ١٩٨٢). فبدت معها اسرائيل وكأنها خرجت مهزومة من «أزمة الصواريخ» التي رافقت «معركة زحلة». ولتبديد هذه الصورة، ربما، واستبدالها بصورة قدرتها على السيطرة المطلقة على الأجواء، أغارت على مفاعل «تموز» النووي العراقي ودمّرته (٧ حزيران)، ووسّعت حربها ضد المقاومة الفلسطينية بالغارة الاسرائيلية الشهيرة على بيروت.

الغارة الاسرائيلية على بيروت: لم تسترح جبهة الجنوب، كما رأينا، خلال حرب زحلة، بل توسّعت فطالت الدامور بغارة على «قاعدة لصواريخ سام – ٩ الليبية» التي كانت تنصبها المقاومة هناك كما ادّعت اسرائيل (٢٨ أيار)، ووصل السلاح البحري الاسرائيلي حتى طرابلس وقصف مخيم نهر البارد الفلسطيني (٣ حزيران). وبين ٨ و٢٥ تموز، تصاعدت العمليات الاسرائيلية، قصفًا مدفعيًا وغارات جوية وبحرية (على النبطية والزهراني بصورة خاصة)، وسقط العشرات من اللبنانيين والفلسطينيين بين قتلى وجرحى، واستأنفت القوات المشتركة قصفها لإصبع الجليل، خاصة على قريات شمونة ونهاريا (٣ قتلى اسرائيليين). ثمانية جسور تربط الجنوب بباقي الأراضي اللبنانية دُمّرت، وكذلك مصفاة الزهراني (١٥ و١٦ تموز). وفي ١٧ تموز، أغارت اسرائيل على حي الفاكهاني في بيروت ودمّرت

ست بنايات كانت تقع فيها مقرات بعض المنظمات الفلسطينية، فأوقعت نحو ١٠٠ قتيل وأكثر من ٦٠٠ جريح من اللبنانيين والفلسطينيين. ومع وقف إطلاق النار، في ٢٥ تموز، كانت حصيلة الخسائر البشرية نحو ٢٠٠ قتيل و٨٠٠ جريح في الجانب اللبناني والفلسطيني أكثرهم من المدنيين، وستة قتلى ونحو ٦٠ جريحًا في الجانب الاسرائيلي. وقد أثبتت القوات المشتركة (المقاومة الفلسطينية وميليشيات أحزاب الحركة الوطنية) قدرة على الصمود، رغم ما أصابها من خسائر في العتاد والأرواح، وعلى الرد بالقصف المدفعي الذي استهدف قرى وبلدات إصبع الجليل. أما وقف إطلاق النار فجاء بضغط من الولايات المتحدة، وهندسة مبعوثها في بيروت آنذاك فيليب حبيب.

وعلى أثر اتفاق وقف إطلاق النار (٢٥ تموز ١٩٨١)، ظهرت الولايات المتحدة، من خلال الآليات المستعملة للوصول إلى هذا الاتفاق، وكأنها أصبحت تعترف اعترافًا واقعيًا بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتدخل معها بمفاوضات غير مباشرة من خلال قناتين: السعودية والأمم المتحدة. وكان لبنان قدّم شكوى مستعجلة إلى مجلس الأمن بعد الغارات الاسرائيلية على الجسور في الجنوب (١٦ تموز). وأثناء جلسات مجلس الأمن للبحث في الشكوى اللبنانية، أعلنت الولايات المتحدة (٢٠ تموز) أنها ماضية في عدم تسليم إسرائيل طائرات فانتوم – ١٦ العشر التي كانت قرّرت إيقاف تسليمها إياها عقب الغارة الاسرائيلية على مفاعل «تموز» العراقي. وفي اليوم التالي، قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن فتح مفاوضات مع لبنان من خلال المبعوث الأميركي فيليب حبيب. وفي اليوم نفسه، ٢١ تموز، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٩٠ الذي تجنّب إدانة إسرائيل كي لا يقع في الفيتو الأميركي واكتفى بالدعوة إلى وقف مباشر للهجومات العسكرية. ووجّه أمين عام الأمم المتحدة رسالة إلى ياسر عرفات يرجوه فيها قبول وقف النار. فأعلن عرفات موافقته المبدئية. وفي خط موازٍ، تحرك حبيب طالبًا دعم السعودية التي زارها في ٢٢ تموز، وعاد إلى اسرائيل في ٢٤ تموز حيث نال موافقة بيغن على وقف إطلاق النار. فجاء هذا الاتفاق من خلال ترتيبين منفصلين ومتكاملين في الوقت نفسه: ترتيب ما بين الأمم المتحدة ومنظمة التحرير، والآخر بين الولايات المتحدة واسرائيل. وكثيرًا ما فُسّر هذا الاتفاق المبني على الترتيبين المذكورين أنه يتضمن اعترافًا بمنظمة التحرير بأنها «أحد أطراف النزاع». وحفاظًا على هذا المكسب السياسي، عمل عرفات ما بوسعه لفرض احترام بنود الاتفاق. فذهبت منظمة «فتح» إلى حد مصادرة ذخائر مدفعية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وهدّدت هذه الأخيرة بعمل عسكري واسع ضدها إن هي أقدمت على عمل يهدّد الاتفاق.

قصف ليلي وسيارات مفخّخة منعًا للحياة الطبيعية: لم يصمد اتفاق وقف إطلاق النار (٣٠ حزيران ١٩٨١) عقب معركة زحلة وفتح ممر السوديكو سوى أسابيع قليلة. فابتداءً من شهر آب عاد القصف المدفعي ليطول السوديكو والأحياء القريبة ليلًا ويتوقف نهارًا. لكن الأخطر منها، على صعيد الخسائر البشرية والوضع الأمني، موجة التفجيرات بالقنابل الموقوتة وخاصة بالسيارات المفخخة التي طالت جميعها (باستثناء السيارة المفخخة التي انفجرت في سن الفيل، في ٢٦ تشرين الأول ١٩٨١) مناطق سيطرة القوات السورية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فاتهمت بها القوات اللبنانية ومخابرات الجيش بالتعاون مع الأجهزة الاسرائيلية. بدأت هذه الموجة بتفجير سيارة مفخخة أمام مقر القيادة العامة للقوات المشتركة في صيدا (١٧ أيلول ١٩٨١) قبل قليل من وصول الزعيم الفلسطيني أبو جهاد. وفي اليوم نفسه، جرت محاولة أخرى من هذا النوع في

شكا (منطقة نفوذ الرئيس فرنجية)، وفي اليوم التالي انفجرت سيارة مفخخة في برج البراجنة، وبعد يومين انفجرت قنبلة موقوتة داخل صالة سينما في حي المزرعة (بيروت الغربية)، وفي ٢٨ أيلول، سيارة مفخخة في قرية الزرارية (الجنوب)، وفي الأول من تشرين الأول في الفاكهاني في بيروت حيث انفجرت سيارة مفخخة موضوعة في مرآب بناية يقوم فيها مكتب الإعلام الفلسطيني والمقر المركزي للحزب الشيوعي اللبناني (٨٥ قتيلًا)، وفي ١٠ كانون الأول في طرابلس، وفي ١٩ كانون الأول في بيروت الغربية أمام مبنى وزارة التربية وفي اليوم التالي على مستديرة الكولا.

موجة إرهابية ثانية في شباط – آذار ١٩٨٢. بدأت في ١٣ شباط، قرب مخيم عين الحلوة الفلسطيني (صيدا)؛ وفي ٢٣ شباط، انفجرت سيارتان (الثانية بعد أربع دقائق من الأولى) في سوق الروشة (بيروت)؛ وفي ٢٧ شباط في الأوزاعي؛ وفي ٢ آذار في طرابلس أمام موقع سوري؛ وفي ٦ آذار في الجناح (بيروت)، وفي ١٦ آذار في الرملة البيضا (بيروت). وطالت الموجة، هذه المرة، المناطق المسيحية: في ١٠ آذار، واحدة في جونية والأخرى في ذوق مصبح؛ وفي ٢٦ آذار، قنبلة في سينما برج حمود؛ وفي ٣١ آذار، سيارة في الأشرفية.

من هذه التفجيرات، خرج اللبنانيون بقناعة عامة أن ثمة «يدًا خفية متآمرة» تحرّك هذه اللعبة الإرهابية منعًا لكل التقاء بين اللبنانيين وضمانًا لاستمرار الحرب وإيصالها إلى أهدافها.

خلافات واشتباكات في طرابلس وبيروت الغربية والجنوب: المعني منها، على وجه الخصوص، تلك الحوادث التي وقعت في طرابلس وتلك التي كان موضوعها الرئيسي حركة «أمل».

ففي طرابلس، انعكست الأوضاع الأمنية غير المستقرة في سورية (سني – علوي) حوادث واشتباكات بين «المقاومة الشعبية» التي يدعمها الفلسطينيون في باب التبانة وبين القوات السورية وأنصارها في الحزب العربي الديمقراطي المتمركزين في المنطقة العلوية بعل محسن. فبدأت الاشتباكات في ١٩٧٩ و١٩٨٠، وكذلك في شباط ١٩٨١، وعنفت في صيف ١٩٨١ لتتحوّل إلى معارك حقيقية (٤–٨ آب، و٥ و٢٢ و٢٧ أيلول)، ووصلت ذروتها في شباط ١٩٨٢، إثر انتفاضة حماه التي تمكن النظام من سحقها.

في بيروت الغربية والجنوب وبعلبك، كانت ثمة حرب حقيقية بين «أمل» من جهة، وبين البعثيين (ذوي التوجّه العقائدي والسياسي العراقي) والشيوعيين ومختلف المنظمات الفلسطينية من جهة أخرى: ضد البعثيين في بعلبك (٢٣ و٢٤ آذار ١٩٨١)، وفي الضاحية الجنوبية (٢٥ آذار ، ٢٢ نيسان ١٩٨١)؛ ضد الشيوعيين في الضاحية الجنوبية (١٢–١٣ تموز، ١٣ آب، ١٦–١٧ آب، ٢٧ آب، ١٦ أيلول)، وفي بيروت الغربية (١٣–١٥ آب)، وفي منطقة النبطية (١٢ آب، ١٢–١٥ أيلول)، وفي البقاع (٢٢ أيلول)؛ ضد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة في بيروت والضاحية (٢٩–٣٠ أيلول)، وضد فتح في الضاحية (٣٠ تشرين الأول). ومع بداية العام ١٩٨٢، ضد منظمة العمل الشيوعي اللبناني في بيروت (٤–٧ كانون الثاني ١٩٨٢)، وضد مختلف أحزاب الحركة الوطنية في النبطية (٢٣ كانون الثاني)، وفي الضاحية الجنوبية (٢٤ كانون الثاني)، وفي صور (٢٨–٢٩ كانون الثاني)؛ وضد الحزب الشيوعي في الضاحية الجنوبية (٢٥ شباط)، وضد البعث في محيط النبطية (١٩–٢٢ آذار) وفتح في منطقة الزهراني. وفي نيسان (١٩٨٢)، طالت معارك أمل ضد الشيوعيين المدعومين بمختلف الأحزاب والمنظمات كل أنحاء الجنوب تقريبًا، ثم انتقلت إلى الضاحية الجنوبية. وقد صمدت أمل في كل هذه المعارك، بل انتصرت في غالبيتها وزادت من نفوذها العسكري والسياسي.

الدبلوماسيون هدفًا للإرهاب: وثمة مظهر آخر من مظاهر العنف والتآكل الذي أصاب الوضع اللبناني عمومًا (والدولة اللبنانية خاصة)، تمثّل بمضاعفة استهداف «الإرهاب» للدبلوماسيين والهيئات الدبلوماسية في بيروت. فقبل ١٩٨١، كان هناك بعض العمليات الموجّهة ضد السفارات، أبرزها ضد السفارة السعودية وضد السفارة الأميركية. أما بعد ذلك، فقد وصلت هذه العمليات حدًا جعل الصحافة تصفها بـ«مؤامرة إفراغ بيروت من البعثات الدبلوماسية». وقد تشكلت قوة خاصة لأمن السفارات في آذار ١٩٨٢، لكنها لم تثبت فعالية كافية.

بعد خطف القائم بالأعمال الأردني في شباط ١٩٨١، في سياق أزمة خطيرة مرّت على العلاقات الأردنية – السورية، كان الحدث الأبرز اغتيال السفير الفرنسي لوي دولامار L. Delamare في بيروت ٤ أيلول ١٩٨١. وفي الحال، اتّهمت بهذا الحادث المخابرات السورية، وعكفت الصحافة الفرنسية على شرح هذه التهمة من خلال تدليلها على رغبة سورية في إظهار لبنان مجرد محمية لها، وثني فرنسا عن التمسّك بوجود لها في لبنان. ثم ظهرت فرضية أخرى تحمّل إيران مسؤولية الاغتيال، ذلك أن النزاع بين فرنسا وإيران كان يبلغ ذروته في أعقاب لجوء عدد من المعارضين الإيرانيين إلى فرنسا، فضلًا عما سبقه من نزاع حول عقد فرنسا صفقات أسلحة وبيعها للعراق.

التشنّج في العلاقات الفرنسية – السورية غذّته من جديد عملية ١٥ نيسان ١٩٨١ حيث اغتيل موظف في دائرة الرموز في السفارة الفرنسية وزوجته، وعملية ٢٤ أيار ١٩٨١ حيث انفجرت سيارة موظفة في القنصلية الفرنسية ما إن ولجت باب القنصلية. وفي غضون ذلك، أنكر الرئيس الأسد، علانية، في ٧ أيار، أي دور لفرنسا في لبنان. فردّ رئيس الوزراء الفرنسي، بيار موروا، بزيارة لبيروت، بعد يومين من حادثة القنصلية، وأعلن أن «فرنسا باقية في لبنان».

والذي كان لافتًا أن الصحافة الغربية، خاصة الفرنسية، أعطت حجمًا كبيرًا للموجة المستهدفة الدبلوماسيين في لبنان، في سياق الحجم الذي كانت تعطيه أيضًا تبريرًا لمختلف الاستعدادات الاسرائيلية لـ«عملية اسرائيلية كبرى» في لبنان.

الحركة الوطنية إلى انكفاء متزايد: الشارع، أو الرأي العام، أو «الجماهير» في بيروت الغربية، طرابلس، الجنوب... المناطق المطلق عليها تسمية «وطنية»، في انكفاء متزايد عن «المقاومة الفلسطينية» و«الحركة الوطنية اللبنانية». والظاهرة الأبرز التي عبّرت عن هذا الانكفاء، الذي كان بدأ في صفوف «خزان المناضلين الوطنيين» أي الطائفة الشيعية ولمصلحة حركة «أمل» ثم أخذ يطال الطائفة السنية نفسها، هي الإضراب العام الذي دعت إليه مدينة صيدا لمدة ثلاثة أيام، في أيار ١٩٨٢، احتجاجًا على الصدامات بين فتح والميليشيا الناصرية في المدينة، والمشروع الذي دار حوله النزاع وأظهر «رفضًا شعبيًا» للحركة الوطنية هو مشروع هذه الأخيرة القاضي بإقامة «مجالس محلية» يجري انتخاب أعضائها وتكلّف الإدارة المدنية في «المناطق الوطنية».

قبل سنوات، كانت الحركة الوطنية قد أوجدت «إدارة مدنية»، ولكنها كانت تخشى في الوقت نفسه أمرين: الأول، أن تُتّهم بالعمل على تقسيم البلاد، والثاني، أن تُظهر هذه الإدارة عجزًا في ممارسة مهماتها. لذلك لم تشكل الحركة الوطنية بنى ثابتة لهذه الإدارة، في حين أن الجبهة اللبنانية كانت قد لجأت إلى هذا الخيار ووضعته موضع التنفيذ. وارتأت الحركة الوطنية لمشروعها اللجوء إلى خطوة ديمقراطية تبرّر لها ما تنتويه من فرض ضرائب يعوّض عليها انقطاع المساعدات التي كانت تتلقاها من العراق وليبيا. وقد وفّر وليد جنبلاط، بقبوله رئاسة الحركة الوطنية بعد تردّد وحوار أقامه مع الرئيس سركيس، فرصة المضي قدمًا في مشروع الإدارة المدنية والمجالس المحلية.

لكن سورية لم تكن لتشجّع مثل هذا المشروع الذي من حقّه أن يساعد على «استقلالية الحركة الوطنية». كما أن القادة السنّة التقليديين عملوا ما في وسعهم لعرقلته، وقد تمكّنوا من كسب أحد أطراف الحركة الوطنية، «المرابطون» إلى جانبهم. فإزاء موقف «أمل» من الأساس والمعارضة السورية والرفض السنّي، تأجل انتخاب المجالس المحلية المرتقب في ١٨ نيسان ١٩٨٢ إلى أجل غير مسمّى. وتفاقم الوضع مع اغتيال رجل الدين السنّي الشيخ أحمد عساف (٢٦ نيسان ١٩٨٢). وفي الإضراب الذي دعا إليه الزعماء السنّة احتجاجًا على هذا الاغتيال، أضربت أيضًا بيروت الشرقية بناءً على دعوة القوات اللبنانية في مبادرة تضامنية مع هؤلاء الزعماء. فكان أول «إضراب سياسي» تجمع عليه العاصمة، بشطريها، منذ العام ١٩٧٥.

يبدأ الكتاب التالي بـ«**الاجتياح الاسرائيلي – ١٩٨٢**»

Le Liban Contemporain

Panorama Historique et Politique

PAR

Massoud Khawand

Le même

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,

Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome XVI

تمّ طبع هذا الكتاب (الجزء السادس عشر
في حزيران ٢٠٠١،
وتليه الاجزاء الأخرى تباعًا.

Ed. Juin 2001